

# الطوفان

البحار

لكاتب البغي والعدوان

تأليف

العلامة المحقق الشيخ

سعيد بن مبروك بن حمود القنوي

الجزء الثالث

الفصل الأول



الطوفان

أبحار

لكنة البغي والعدوان

الطبعة الأولى  
١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م  
حقوق الطبع محفوظة



# الطوفان

أبحار

لكنايب البغي والعدوان

الجزء الثالث

الفسم الأول

تأليف

العلامة المحقق الشيخ

سعيد بن مبروك بن حمود القنوي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق ولكم الويل مما تصفون ﴾

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مُقَدِّمَةٌ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله -صلى الله عليه وعلى آله وسلم-<sup>(١)</sup>.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾. (آل عمران: ١٠٢)

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (النساء : ١)

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيداً يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً﴾. (الأحزاب: ٧٠-٧١)

أما بعد ... فإن أصدق الحديث كتاب الله عز وجل وأحسن الهدي هدي محمد -صلى الله عليه وعلى آله وسلم-<sup>(١)</sup>، وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة

<sup>(١)</sup> ليس لفظ الصلاة والسلام على النبي -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- موجودا في الحديث.

وكل بدعة ضلالة<sup>(١)</sup>.

(١) هذا الحديث عام أريد به الخصوص أو أنه عام مخصوص بحديث "من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيء، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيء" وهو حديث صحيح ثابت رواه مسلم ٦٩ (١٠١٧) والنسائي ٧٥/٥-٧٧ والترمذي (٢٦٧٥) وابن ماجه (٢٠٣) والطيالسي (٦٧٠) وأحمد ٣٥٧/٤ و ٣٥٨-٣٥٩ وابن حبان (٣٣٠٨) وابن أبي شيبة في "المصنف" ج ٣ ص ٣ والطحاوي في "مشكل الآثار" (٢٤٥ و ١٥٤٠)، وابن الجعدي في "مسنده" (٥١٦)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٣٧٢ و ٢٣٧٣ و ٢٣٧٤ و ٢٣٧٥)، والبيهقي ٤/ ٢٩٣-٢٩٤، والبيهقي في "شرح السنة" (١٦٦١) واللفظ لمسلم؛ فإنه -أعني حديث.. "من سن في الإسلام سنة حسنة ... إلخ - يدل دلالة واضحة جلية على أن ما يأتيه الناس من أقوال وأفعال بعد وفاة النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- ليس كله من البدع السيئة كما يزعم بعض المبتدعة بل منه ما هو حسن يؤجر قائله وفاعله عليه وإن اختلف في إطلاق اسم البدعة عليه ومنه ما هو سيئ يأثم قائله وفاعله، وللعلماء كلام طويل في ذلك لا تتحمله هذه المقالة وخلاصته أن المحدثات من الأمور ضربان :-

أحدهما: ما أحدث مما خالف كتابا أو سنة أو إجماعا ثابتا فهذه البدعة هي الضلالة التي يحكم بإثم قائلها أو فاعلها وعليها يحمل حديث: "وكل بدعة ضلالة".

والثاني: ما أحدث من الخير وهذا غير مذموم، بل محمود يؤجر قائله أو فاعله، وعليه يحمل قوله -صلى الله عليه وآله وسلم-: "من سن في الإسلام سنة حسنة".

وقد ذهب إلى ذلك الإمام الشافعي كما رواه عنه غير واحد من العلماء وكذا ذهب إلى ذلك أيضا عز الدين ابن عبد السلام في "القواعد" وفي "الترغيب عن صلاة الرغائب الموضوعة"، والنووي في "شرح صحيح مسلم" وفي "تهذيب الأسماء واللغات"، وابن حزم والغزالي في "إحياء علوم الدين"، وابن الأثير في "النهاية" وأبو شامة في "الباعث على إنكار البدع والحوادث"، وابن العربي في "عارضة الأحرؤذي" والمعيني في "عمدة القاري" والخطابي في "معالم السنن" والسيوطي في "الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع" وفي "حسن المقصد" وفي "المصايح في صلاة التراويح" والقسطلاني في "إرشاد الساري" وابن مملك في "مبارق الأزهار شرح مشارق الأنوار" وعلي القاري في "شرح-

"المشكاة" والزرقاني في "شرح الموطأ" والحلي في "إنسان العمون" وابن عابدين في "رد المحتار" والمناوي في "التعاريف" والصنعاني في "ثمرات النظر" وعبدالحق الدهلوي في "شرح المشكاة" والشنيطي المالكي في "زاد المسلم" والإمام نور الدين السالمي - رحمه الله تعالى - في "معارج الآمال" و في "الحجج المقنعة" وغيرهم.

ونص على ذلك الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" ج ٤ ص ٣١٨ حيث قال: "والبدعة أصلها ما أحدث على غير مثال سابق وتطلق في الشرع في مقابل السنة فتكون مذمومة، والتحقيق أنها إن كانت مما يندرج تحت مستحسن في الشرع فهي حسنة وإن كانت مما يندرج تحت مستبجح في الشرع فهي مستبجحة وإلا فهي من قسم المباح وقد تنقسم إلى الأحكام الخمسة. اهـ

وقد نص على مثل ذلك ابن تيمية في "مجموع الفتاوى" ج ٢٤ ص ٢٤٣ حيث قال هناك بعد كلام: ... وإنما كان يقول هذا تارة وهذا تارة إن كان الأمران ثابتين عنه فالجمع بينهما ليس بسنة بل بدعة وإن كان جائزا. اهـ

وقال ج ٢٤ ص ٢٥٣ بعد كلام : وأما الابتداء فليس سنة مأمورا بها ولا هو أيضا مما نهى عنه فمن فعله فله قدوة ومن تركه فله قدوة. اهـ

هذا وقد ذهب بعض العلماء إلى أن حديث: "كل بدعة ضلالة" باق على عمومته وأن المراد به البدعة الشرعية وهي ما لم يوجد له أصل من الأصول الشرعية ، وإلى هذا القول مال السيد السند في "شرح المشكاة" وابن رجب في "جامع العلوم والحكم" وابن حجر الهيتمي في "التيبين بشرح الأربعين" والزرکشي في "الإبداع" واللكوني في "تحفة الأخيار" وعبد بنجيت المطيعي في رسالة له عن البدعة .

وقد ذهب إلى ذلك الحافظ ابن حجر في موضع آخر من "فتح الباري" حيث قال ج ١٣ ص ٣١٤-٣١٥: والمحدثات بفتح الدال جمع محدثة والمراد بها ما أحدث وليس له أصل في الشرع ويسمى في عرف الشرع بدعة، وما كان له أصل يدل عليه الشرع فليس بدعة فالبدعة في عرف الشرع مذمومة بخلاف اللغة فإن كل شيء أحدث على غير مثال يسمى بدعة سواء كان محموداً أو مذموماً، وكذا القول في المحدثة وفي الأمر المحدث الذي ورد في حديث عائشة: "من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد" كما تقدم شرحه ومضى بيان ذلك قريباً في "كتاب الأحكام" وقد وقع-

وبعد؛ فإن أسنة الحق لا تعدو مقاتلتها، وإن راية الإيمان الشامخة لا تعصف بها أعاصير الفجور والزندقة، وما تتابع كتاب الباطل وسراياه إلا كتهافت الفراش على النار، فما يخيف صرير باب، وما يضير طنين ذباب، ولئن غر بعض المنحرفين سكوت أهل الحق والاستقامة على إزعاجهم وصراخهم، فقد آن الأوان لكشف اللثام، وإجلاء الحقيقة، وبيان الحق، ووضع الجاهل والمغرور في منزلته التي يستحقها، فلربما ظن الظالمى السراب ماء، واعتبر العامي الشبهة دليلاً، وما أجمل أن ترى شبهة الباطل تتضاعل افتضاحاً، وما أروع أن تلقى حجة الحق تتبختر اتضاحاً، وليس من شأننا بحمد الله تعالى تتبع الهفوات، أو تصيد العثرات، أو الانتصار للنفس بأي وسيلة، أو مواجهة الباطل بمثله، فالكرام أسمى من ذلك نزلة، وأطهر نفساً، وأشد ورعاً، ومن أجدر بذلك من أهل الحق

= في حديث جابر المشار إليه: "وكل بدعة ضلالة" إلى أن قال: وقسم بعض العلماء البدعة إلى الأحكام الخمسة وهو واضح. اهـ

وهذا الخلاف كما تراه أقرب إلى اللفظ منه إلى المعنى؛ وذلك أن الكل متفقون على أن ما كان مخالفاً لنص من النصوص الشرعية بدعة سيئة، وأن ما كان له أصل صحيح أو كانت فيه مصلحة راجحة، ولم يعارض نصاً من النصوص الشرعية مطلوب فعله، وقد يكون مباحاً بحسب اختلاف المصالح، وهذا بنوعه لا بد من أن يكون مندرجاً تحت أصل من الأصول المعتبرة، عرف ذلك من عرفه وجهله من جهله بسبب جهله لا بسبب عدم وجود النص الدال على ذلك، وبذلك تعرف أنه لا فائدة من ترجيح أحد القولين على الآخر ما دامت النتيجة التي ستحصل من ذلك واحدة.

هذا ومن الجدير بالذكر أن الصحابة -رضوان الله تعالى عليهم- قد أحدثوا بعد رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- بعض الأمور التي لم تكن معهودة في عصره صلى الله عليه وآله وسلم، وذلك كتمصير الأمصار وتدوين الدواوين وكتابة التاريخ المجري وزيادة الأذان الأول لصلاة الجمعة وكتابة القرآن الكريم وجمع الناس على مصحف واحد إلى غير ذلك ولم يقل أحد منهم ولا ممن جلاء بعدهم ممن يعاب بقوله إن هذه الأمور ونحوها بدع غير جائزة فافهم ذلك والله أعلم.



والاستقامة؛ الذين ما فتئوا ينصرون الإسلام، ويذودون عن حياضه، ويبددون سحب الباطل بأشعة الحق، ويذلون النفس والنفيس لإعلاء راية الإيمان، ونشر العدل والفضيلة، والتاريخ خير شاهد على ذلك، ومن شاء أن يعرف ذلك حق معرفته فليستقرئ ما سطرته أقلام أرباب التاريخ المنصفة حتى من غير أتباع هذا المذهب، وسيرى -بمشيئة الله تعالى- ما تقر به عين طالب الحق، وملتمس الحقيقة.

فيا معشر الحشوية إن الزحف الإيماني قادم؛ فقد نصبت معالم الحق، وانددك السد المنيع الذي حجب عقول كثير من الناس سنين طويلة، ووضح الصبح لذي عينين، ولسنا -بحمد الله تعالى- ممن قولوا القعقة، أو تستهوي الألفاظ المسجعة، وما نحن من جمال بني أقيش يقع خلفها بشن، ولم يعد يقض مضجعنا أقام الحاقدين الشائنين لنا بالخروج عن الإسلام، أو معاداة أهل التوحيد، فضلاً عن خلاف منهج أهل السنة والجماعة، ونحو ذلك من حرب الإشاعات الفاشلة ما دنا متمسكين بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها، معتمدين بالدليل، نحاكم خصمنا إليه بأي الفريقين أحق بالأمن.

فالعجب كل العجب أن تجعل فرقة من الناس مقياساً للحق والباطل، ميزاناً للخطأ والصواب، فمن وافقها عد متبعاً للسلف الصالح من الصحابة والتابعين، متمسكاً بالكتاب والسنة، مبتعداً عن البدع والأهواء، أهلاً لكل ثناء وخير، منزهاً عن كل خطئ ومين، فإن كان من العلماء وصف بأنه شيخ الإسلام، وناصر السنة، والقائم بالحق دون غيره من الناس، والتمس له كل عذر وإن كان أوهى من نسج العنكبوت، وأخفى من السها، وأبعد من كل بعيد، وكلت العيون عن إبداء معاييه، وخرست الألسن عن ذكر مفسده، وإن بلغت إلى

حد البدعة في الدين، ومخالفة الدليل القطعي من الكتاب المبين، وسنة سيد المرسلين -صلى الله وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه أجمعين-، وإجماع جميع المسلمين، فلا يمكن أن يقدح فيه قاذح بأي حال من الأحوال، ولئن وقع في ورطة وهال أتباعه الأمر فلم يجدوا عن الاعتراف مناصاً، قالوا: أخطأ وهو في ذلك مجتهد فهو معذور بل مأجور، وإن كان من عوام الناس وأشباههم، جاهلاً بشرع الله تعالى عد تدبئه محموداً، واتخذ قدوة للناس، وكلما أوغل في التشبيه وتسكع في مستنقع التحسيم، وبالف في تضليل مخالفيه، عد من الشداد في السنة<sup>(١)</sup>، وأصبح تعصبه المقيت وتضليله وتبديعه لمخالفيه انتصاراً للحق، ولئن روى الموضوعات قيل إنه حدث بها عن حسن ظن وسلامة باطن<sup>(٢)</sup>، أما غيرهم من الناس فهم في قفص الاتهام، بل مجرمون حتى تثبت براءتهم، مبتدعون حتى يصح توحيدهم، مجروحون حتى تبين عدالتهم، يبحث لهم عن أي زلة حتى يشهر بهم، ويجوز فيهم القدح والهمز واللمز بنية تنفير الناس عن باطلهم، وتحذيرهم من ضلالهم، ولو كان هؤلاء المخالفون من كبار أئمة المؤمنين، والعلماء الراسخين الهادين المهديين، ما داموا يخالفون الفكر الحشوي ولو في حرف واحد.

فوا غوثاً بالله ويا للمسلمين إن بلغ اتباع الهوى وتزوين المنكر وتبرئة الظالمين، بله التطاول على المصدر الثاني والأصل الأصيل للتشريع، والجرأة على مقام النبوة

(١) وعن وصف هذا الوصف الحسن بن العباس الرستمي كما نجد ذلك في "سمر أعلام النبلاء" ج ٢٠ ص ٤٣٥ والرستمي هذا هو الغائل في الأشاعرة:

الأشعرية ضلال زنادقة      إخوان من عبد العزى مع اللات  
بربهم كفروا جهراً وقرلهم      إذا تدبرته أسوأ المقالات  
بنفون ما آتبروا عوداً لبدنهم      عقائد القوم من أوهى الخالات.

(٢) انظر توثيق ذلك في الجزء الأول من هذا الكتاب .

الشامخ إلى هذا الحد.

هذا وأراني مدفوعاً قبل الشروع في الرد على كتاب "قدوم كثائب الجهاد لغزو أهل الزندقة والإلحاد، القائلين بعدم الاحتجاج بمحدث الأحاد في مسائل الاعتقاد"<sup>(١)</sup>. أراني مدفوعاً إلى بيان حقيقة الحشوية المنتسبة زوراً وبهتاناً إلى السلف الصالح من هذه الأمة، وتحلية سلوكهم في التعامل مع الآخرين؛ إذ إن هذا الرد ليس موجهاً في الحقيقة إلى شخص بعينه، وإنما هو تسديد لسهم الحق في كبس الفكر الحشوي، وخاصة إذا علمنا أن الكتاب المذكور قد بورك من قبل أحد أعضاء هيئة كبار العلماء الحشوية، وهو الدكتور صالح الفوزان؛ فقد قدم لذلك الكتاب تقريراً أغدق فيه عليه الثناء وزعم أنه رد قيم مدعم بالأدلة المفحمة وستعرف صدق ذلك من عدمه - إن شاء الله تعالى - بعد أن تتصفح صفحات هذا الكتاب.

أما بالنسبة لحقيقة الحشوية التي استجلبتها من خلال مطالعاتي لكتبهم ومتابعاتي لردودهم، حتى فيما بينهم أنفسهم<sup>(٢)</sup>؛ هي أنهم متبعون للهوى، ليس للحق والرشد في ميزانهم قيمة، وإنما هم الانتصار للرأي، سواء كان حقاً أم باطلاً، صواباً أم خطأ، فهم يجمعون جراميزهم، ويحشدون طاقاتهم للهجوم على مخالفينهم بكل ما أوتوا من قوة، وإن احتجوا على ذلك بالأحاديث الموضوعة، والروايات المخترعة المصنوعة، أو القصص المكذوبة، والأخبار الملققة، والكتب المحرفة<sup>(٣)</sup>،

(١) للمدعو عبد العزيز بن فيصل الراجحي الحشوي.

(٢) وقد بسطت ذلك في الجزء الثاني فليرجع إليه من شاء معرفة ذلك .

(٣) من ذلك ما ذكره ابن تيمية في "مجموع الفتاوى" ج ٥ ص ٤٠٦ حيث قال هناك: "وفي الإنجيل أن المسيح -عليه السلام- قال: لا تخلفوا بالسماء فإنما كرسي الله. وقال للحواريين: إن أنتم غفرتم-

ويقبلون الحقائق، ويزورون النقول، ويجرفون كلام العلماء، ويصطنعون الأخطاء لأجل<sup>(١)</sup> أن يشوهوا بذلك صورة أهل الحق، ويفضوهم إلى الناس؛ إذ الغاية عندهم تبرير الوسيلة.

- للناس فإن أباكم -الذي في السماء- يفر لكم كلكم، انظروا إلى طير السماء: فإنهم لا يزرعون، ولا يحصدون، ولا يجمعون في الأهواء وأبوكم الذي في السماء هو الذي يرزقهم، أفلمستم أفضل منهن؟ ومثل هذا من الشواهد كثير يطول به الكتاب". اهـ وانظر تمليقنا على هذا الكلام المتهافت في الجزء الأول من هذا الكتاب.

ومن ذلك ما ذكره التويعري الحشوي في "عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن" ص ٧٦ حيث قال هناك: وأيضاً هذا المعنى عند أهل الكتاب من الكتب المأثورة عن الأنبياء كالتوراة فإن في السفر الأول منها "ستخلق بشراً على صورتنا يشبهها" اهـ ما هذى به هذا الجاهل وقوله: "من الكتب المأثورة عن الأنبياء كالتوراة" صريح أو كالصريح في أنه يعتقد أن ذلك من التوراة المنزلة على موسى -عليه السلام- ومثل هذا لا يجوز أن يعتقد ولو لم يخالف عقيدة الإسلام لما وقع في التوراة والإنجيل من التحريف وقد أحسن الذهبي حيث قال في "سير أعلام النبلاء" ج ٣ ص ٤٩٤: "فمن الذي يستحل أن يورد اليوم من التوراة شيئاً على وجه الاحتجاج معتقداً أنها التوراة المنزلة كلا والله اهـ كلامه، وهو كلام حسن جداً وإن كان الذهبي نفسه قد وقع في ورطة النقل عن أهل الكتاب بسبب صحبته لابن تيمية والله المستعان.

<sup>(١)</sup> بل إنهم يكذبون على غيرهم إذا كانت لهم في ذلك مصلحة كما نص على ذلك غير واحد من العلماء أكثفي هنا بذكر نص واحد للإمام ابن السبكي فقد قال في "طبقات الشافعية الكبرى" ج ٢ ص ١٦-١٧: "وقد تزايد الحال بالخطابية -ويقصد بذلك هؤلاء الحشوية كما ستعرفه- إن شاء الله تعالى- من كلامه الآتي- وهم الخمسة في زماننا هذا فصاروا يرون الكذب على مخالفيهم في العقيدة لا سيما القائم عليهم بكل ما يسوؤه في نفسه وماله.. ويلغني أن كبيرهم استفتي في شافعي أبشده عليه بالكذب؟ فقال: ألسنت تعتقد أن دمه حلال؟ قال: نعم. قال: فما دون دمه فاشهد وادفع فسادك عن المسلمين ثم قال ابن السبكي فهذه عقيدتهم. ويرون أنهم مسلمون وأقم أهل السنة، ولو عدوا عدداً-

ولربما حسب امرؤ أني مبالغ فيما قلته، متحامل على القوم لخلافي لهم، إلا أن هذا التوهم لن يلبث أن ينقشع عندما تيزغ شمس الحقيقة.

وإلا فبالله عليكم ما مصداقية دعواهم أن الإباضية - أهل الحق والاستقامة - من الخوارج المارقين عن الإسلام، وأنهم قد افترقوا إلى فرق متعددة<sup>(١)</sup>، وأنهم لا يحتجون بالسنة، وينكرون الرجم، ويكفرون كثيرا من الصحابة، ومرتكبي الكبائر من المسلمين، ويرون مشروعية قتلهم، بل نسب بعضهم تبعا لابن حزم<sup>(٢)</sup> إلى بعض

لما بلغ علمائهم ولا عالم فيهم على الحقيقة مبلغا يعتبر، ويكفرون غالب علماء الأمة ثم يعتززون إلى الإمام أحمد بن حنبل وهو منهم بريء. اهـ.

<sup>(١)</sup> قد وقعت في كتب المقالات أخطاء كثيرة جدا ليس هذا موضع بسط الكلام عليها وقد اعترف بذلك بعض أرباب المقالات أنفسهم فقد قال الشيخ أبو الحسن الأشعري في "المقالات" ج ٣ ص ٣٣ : "ورأيت الناس في حكاية ما يحكون من ذكر المقالات، ويصنفون في النحل والديانات، من بين مقصر فيما يحكيه، وغالط فيما يذكره من قول مخالفه، ومن بين متعمد للكذب في الحكاية إرادة التشنيع على من يخالفه، ومن بين تارك للتقصي في روايته لما يرويه من اختلاف المختلفين، ومن بين من يضيف إلى قول مخالفه ما يظن أن الحجة تلزمهم به، وليس هذا سبيل الربانيين ولا سبيل الفطناء المميزين" اهـ. وهو كلام حسن وأحسن منه تطبيقه في الواقع فإن الإمام الأشعري قد وقع فيما علب به غيره كما يعرف ذلك من نظر في كتابه المذكور والله المستعان.

وقال الفخر الرازي كما في "المذهب" لعبد الحميد عرفان ص ٣٩ : "هذا الأستاذ (البغدادي) شديد التعصب على المخالفين فلا يكاد ينقل مذهبهم على الوجه" اهـ. وهذه القضية تحتاج إلى كلام طويل جدا وإلى أن يمن الله - تبارك وتعالى - بذلك فلينظر كتاب "الإباضية بين الفرق الإسلامية" فإنه مفيد في بابهِ والله تعالى ولي التوفيق.

<sup>(٢)</sup> ابن حزم معروف عنه التهجم على مخالفه بغير حق ونسبة الباطل إليهم كما شهد عليه بذلك غير واحد من العلماء أكتفي هنا بذكر نص كلام واحد منهم وهو العلامة ابن السبكي الشافعي فقد قلل في "طبقات الشافعية الكبرى" ج ١ ص ٩٠-٩١، ط: هجر بعد كلام: "وهذا ابن حزم رجل جريء بلسانه متسرع إلى النقل بمجرد ظنه، هاجم على أئمة الإسلام بألفاظه. وكتابه هذا "الملل والنحل" -

فرق الإباضية المزعومة، أنهم يقولون إن الله تعالى سيبعث رسولاً من العجم، وإن أهل النار في لذة ونعيم، وأنهم يجوزون الحج في جميع شهور السنة، ويرون جواز التيمم مع وجود الماء والقدرة على استعماله، وأنهم يرون وجوب ذبح السمك، ونحوها من القرى التي لا تستساغ حتى من المجانين، أو الفرق المنحرفة حقاً عن الإسلام، وهذه كتب الإباضية ومؤلفاتهم في مختلف فنون العلم والمعرفة من لادن القرن الثاني الهجري إلى يومنا هذا، تسطع بنور العلم والحق وليس فيها بحمد الله تعالى شيء من هذه الخزعبلات التي لا تنطلي إلا على المجانين، وأصحاب الحق القد الأسود الذين يسعون إلى تفريق كلمة هذه الأمة وتشيت شملها وبقاتها فرقاً

من شر الكتب، وما برح المحققون من أصحابنا ينهون عن النظر فيه؛ لما فيه من الإضرار بأهل السنة، ونسبة الأقوال السخيفة إليهم من غير تثبت عنهم، والتشنيع عليهم بما لم يقولوه، وقد أفرط في كتابه هذا في الغضب من شيخ السنة أبي الحسن الأشعري، وكاد يصرح بتكفيره في غير موضع، وصرح بنسبته إلى البدعة في كثير من المواضع، وما هو عنده إلا كواحد من المبتدعة. والذي تحققته بعد البحث الشديد أنه لا يعرفه، ولا بلغه بالنقل الصحيح معتقده وإنما بلغته عنه أقوال نقلها الكاذبون عليه، فصدقتها بمجرد سماعه إياها ثم لم يكتف بالتصديق بمجرد السماع، حتى أخذ يشنع.

وقد قام أبو الوليد الباجي وغيره على ابن حزم بهذا السبب وغيره، وأخرج من بلده وجرى له ما هو مشهور في الكتب من غسل كتبه وغيره.

وبما يعرفك ما قلت لك من جرائته وتسرعه؛ هذا النقل الذي عزاه إلى الأشعري ولا خلاف عند الأشعري وأصحابه، بل وسائر المسلمين أن من تلفظ بالكفر أو فعل أفعال الكفار، أنه كافر بالله العظيم مخلد في النار، وإن عرف بقلبه، وأنه لا تنفعه المعرفة مع العناد، ولا تقني عنه شيئاً، لا يختلف مسلمان في ذلك. وهل الفئات عليه نفس الإيمان لكون النطق ركناً منه أو شرطه؟ فيه البحث المعروف للأشاعرة وسباني، وأجمعوا على أن الإسلام زائل عنه. فقول ابن حزم في النقل عنهم: إنه مسلم خطأ عليهم، صادر عن أمرين: عن عدم المعرفة بعقائدهم، وعن عدم التفرقة بين الإيمان والإسلام. اهـ.



متناحرة، وأحزاباً متنافرة، وإلا فليأتوا ولو بدليل واحد على صدق دعاويهم هذه من كتب الإباضية -أهل الحق والاستقامة-، وليستظهروا على ذلك بمن شاعوا ولو بالثقلين جميعاً.

هذا؛ ومن الجدير بالذكر أن المقرر عند أبواب الجدل والمناظرة أن المرء لا يدان إلا بكلامه، أو فعله، ولا يحتاج عليه بمجرد دعوى خصمه، وهذه أبسط القواعد الشرعية في الحكم كما يدل على ذلك الحديث الصحيح الثابت عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- الذي قال فيه: "لو يعطى الناس بدعواهم، لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه" رواه جماعة كبيرة من أئمة الحديث.

ولفظ البيهقي: "لو يعطى الناس بدعواهم لادعى رجال أموال قوم ودماءهم، ولكن البينة على المدعي واليمين على من أنكر".

قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" ج ٥ ص ٣٥٤: "وهذه الزيادة ليست في الصحيحين" وإسنادها حسن. اهـ وقد قواها أيضاً النووي وغيره .

وهذا أمر تقتضيه الأمانة العلمية في نسبة الأقوال إلى أصحابها، ومع توالي الردود عليكم وتبيان الحقيقة لكم ما زلتم مصرين على نشر تلك الأفكار المنحرفة لتشويه صورة الإباضية -أهل الحق والاستقامة- في أذهان الناس، وقد صنعتم قريباً من ذلك في حق كثير من المذاهب الإسلامية الأخرى، ولدينا على ذلك أدلة كثيرة جداً من كلامكم بخطوط أيديكم الدال على فساد عقيدتكم وخبث طويتكم.

ووالله لو كان الحق عندكم لما احتجتم إلى مثل هذه المراوغة الممحوحة ولما

سلكتكم هذا المسلك المعوج المليء بالافتراءات والأكاذيب، ولكن الحق وحده جديراً يجذب الناس إليكم، واغتنامهم لمبادتكم، وهذا الأسلوب وحده كاف للدلالة على أنكم مفلسون من الحجة، فاقذون للرهان، تعصف بكم الأمواج من موضع إلى آخر، تحاولون التثبيت بكل ما تظنون فيه النجاة ولو كان أوهى من خيوط العنكبوت، وإلا فما عسى أن تقول أيها الحشوي عندما نسبت إلى الإباضية -أهل الحق والاستقامة- إنكار السنة، وعدم الأخذ بالحديث مطلقاً؛ فإني أراك قد ارتقيت مرتقى صعباً، وأقحمت نفسك في مضيق لا مخلص لك منه، لقد جئت شيئاً إداً، كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا، فإني أسألك بالله الجبار المنتقم أتجهل حقيقة الإباضية واستقامتهم والتزامهم اتباع السنة الثابتة عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- حتى غدوا غرة على جبين الدهر وسارت بذلك الركبان.

وإن تنكرت لذلك أنت ومن هو على نخلتك عن جهالة أو حسد؛ فقد عرفهم كثير من المنصفين من أتباع المذاهب الأربعة وغيرهم وذكروا عنهم ما يستحق أن يكتب بماء الذهب، وإن شئت أن تعرف ذلك حق معرفته؛ فاستقرئ كتاباتهم تلك، وستجد الخير اليقين.

ولكن لم تكتحل عينك بالنظر إلى شيء من كتب أهل الحق والاستقامة وسيرهم العطرة فبادر فإن المعاش قصير.

إن الحليم لفي حيرة من أمرك، فهل أنت بليد الذهن إلى هذا الحد؟! أو أن حقدك الدفين على أهل الحق والاستقامة قد ران على قلبك حتى أظلمت في وجهك الدنيا بأسرها فصرت لا تبصر حجة ولا تفقه دليلاً ولا تفتدي سبيلاً؟!، فتعلميت عن بوارق الحق، وتصامت عن نذره، ألم أقل -أيها الحشوي- في "السيف الحاد"

ص ١٧٥-١٧٦، ط ٣، وص ٩٤ ط ١ الذي تزعم الرد عليه: "إن تضعيف أصحابنا -رضوان الله تعالى عليهم- لبعض أحاديث الشيخين أو غيرها وكذلك عدم احتجاجهم بالأحاديث الآحادية في مسائل العقيدة، لا يعني -بوجه أو بآخر- أنهم يرون ضعف جميع ما في هذه الكتب أو أنهم لا يرون الاحتجاج بما فيها، كما توهم الحشوية المجسمة حيث ادعوا زوراً ومهتاناً أن الإباضية لا يحتجون بأحاديث الشيخين أو بما في كتب السنة... إلخ هرائهم.

ومن نظر في شيء من كتب أصحابنا -رضوان الله تعالى عليهم- وجد ما فيها يكذب هذه الدعوى من أصلها ويبحثها من أساسها.

فإنهم -رضوان الله تعالى عليهم- قد احتجوا فيها بمئات بل آلاف الأحاديث كما لا يخفى ذلك على من له أدنى اطلاع على شيء من هذه الكتب بل إنهم قد نصوا على ذلك، وإليك بعض ما قالوه في ذلك:-

- |                              |                            |
|------------------------------|----------------------------|
| - حسبك أن تبسع المختاراً     | وإن يقولوا خالف الآثارا    |
| - نقدم الحديث مهما جاء       | على قياسنا ولا مراعاة      |
| - ولا تناظر بكتاب الله       | ولا كلام المصطفى الأواه    |
| معناه لا تجعل له نظيراً      | ولو يكون عالماً خبيراً     |
| - والأصل للفقهاء كتاب الباري | إجماع بعد سنة المختار      |
| والاجتهاد عند هذي منعا       | وهالك من كان فيها مبدعا    |
| - حد أصول الفقه علم يقتدر    | به على استنباط أحكام السور |
| وسنة الرسول والإجماع         | كذلك القياس مع نزاع        |

هذا ما قلته في السيف الحاد في هذه القضية، وهو من الوضوح بحيث لا يحتاج إلى أي بيان، وما كنت أتوقع أن ينكر ذلك أحد.

فسيحان الله ، بأي كتاب أم بأية سنة أقدمت على ما أقدمت عليه، ألم تخف الله تعالى وشدة بطشه. أما تقدسكم يا معشر الحشوية لابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية فهو أمر لا يكاد يوصف إذ لم يقف عند شحن مؤلفاتكم بأقوالهما والنقول عنهما حتى غدت هذه المؤلفات مجرد ترديد ومحاكاة ليس فيها أي جديد، سواء في المعلومات، أو الأسلوب، وهذا هو طبعكم الجمود على ما قاله الأقدمون، والأخذ بظاهر النصوص حتى ولو كانت القرائن الصارفة لها عن ظواهرها من أوضح الواضحات، وأجلى الجليات، حتى فقتم ابن حزم الظاهري في غلوه، مع سلاطة في اللسان، وركة في البيان، بل تماديتم في تعظيم إماميكم حتى جعلتم أقوالهما حجة لا تجوز مخالفتها، ودليلاً قاطعاً لا يحل لأحد العدول عنه،<sup>(١)</sup> وإلا عد مبتدعاً جهماً زنديقاً من أهل الضلال والأهواء. وهكذا اتخذتم أقوال سلفكم الطالح حجة قاطعة تركبون لنصرتها كل صعب، وتسلكون للدفاع عنها كل سبيل وعر بل جعلتم الكتاب العزيز والسنة النبوية على صاحبها وآله أفضل الصلاة وأزكى التسليم مجرد قنطرة عبور ليس لهما أي قيمة في حقيقة الواقع إلا إذا وافقت أقوال سلفكم الطالح فقد سدتم الأبواب عن كل من أراد أن يتجسس بشيء منهما إلا إذا كان ذلك الاستدلال موافقاً لأقوال سلفكم

(١) هذا هو الغالب عليهم ولم يخرجوا عن ذلك إلا في القليل النادر.

بعبارة واحدة وهي قولكم: "بفهم السلف الصالح"<sup>(١)</sup>.

(١) توهم الحشوية المجسمة بقولها: اتباع السلف الصالح: سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين وحقيقة واقعهم يكذب ذلك؛ وذلك أنهم لا يعيرون بأقوال الصحابة والتابعين متى لم تكن موافقة لمشروعهم العكس، وأقوالهم وأفعالهم في ذلك أشهر من أن تذكر وأكثر من أن تحصر أكثفي هنا بذكر نص واحد عن أحد أتباع هذه النحلة وهو صاحب كتاب "الإنصاف في أحكام الاعتكاف" فقد قال في كتابه هذا ص ٣٥، ط: المكتبة الإسلامية بعد كلام: "... زد على ذلك أننا لسنا متعبدين بفهم أحد كائن من كان سواء كان ابن مسعود أم غيره وإنما نحن تعبدون بنص رسول الله ﷺ اهـ كلامه وبذلك تعرف حقيقة مرادهم عندما يقولون: العبرة بفهم السلف أو نحو ذلك الكلام. هذا ومن الجدير بالذكر أنه لا يمكن للحشوية المجسمة أن تزعم أنها تريد بقولها: العبرة بفهم السلف ونحو هذا الكلام الأخذ بقواعد السلف لا أقوالهم وذلك لأن هذا الكلام لا يتفق مع احتجاجهم بهذه العبارة كما هو ظاهر من تصرفاتهم عند انتقادهم لأقوال خصومهم كما يعرف ذلك من نظر في شيء من مؤلفاتهم بل إنهم قد صرحوا بذلك في بعض مصنفاتهم وإليك نص كلام واحد منهم وهو الدكتور صالح الفوزان المقدم لكتاب كتاب البغي فقد قال في كتابه المشهات "تعقيبات على كتاب السلفية ليست مذهباً" ص ٧-٨، ط: مكتبة ابن تيمية بعد كلام: "... كما أنه - يعني الدكتور البوطي صاحب كتاب "السلفية مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي" - في آخر هذه الصفحة يقرر أن اتباع السلف لا يعني أخذ أقوالهم والاستدلال بمواقفهم من الوقائع وإنما يعني الرجوع إلى القواعد التي كانوا يحتكمون إليها. ومعنى هذا الكلام أن أقوال السلف وأفعالهم ليست حجة وإنما الحجة هي القواعد التي كانوا يسيرون عليها وهذا كلام فيه تناقض؛ لأن معناه أننا نلغي أقوالهم ونأخذ بقواعدهم فقط، ونستبطن بها من النصوص غير استنباطهم، وهذا إهدار لكلام السلف ودعوة لاجتهاد جديد وفهم جديد يدعي فيه أنه على قواعد السلف. اهـ وكما أن الحشوية المجسمة لا تقصد بقولها السلف الصالح الصحابة والتابعين كذلك لا تعني بذلك أئمة المذاهب المشهورة المنزهين لله تعالى عن مشابهة المخلوقين من أمثال أبي حنيفة وأضرابه كما نص على ذلك أتباع نحلته وإليك ما قاله أحدهم في ذلك فقد قال أبو عبدالله الحداد في تعليقه على عقيدتي أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين ص ٦٦ عن أئمة الرأي الذين يأتي في مقدمتهم الإمام أبو حنيفة: إنهم ليسوا لأهل السنة - ويريد بهم -

سبحانك اللهم هذا بمتان عظيم، وإنك مبین، فلم تخدعون الناس بكلامكم المعسول، وتسوقون العوام كما تساق الأنعام، مع أنكم ترفعون شعارات براقعة، وتنادون بالتححرر عن المذهبية، وترك التعصب لأقوال الرجال، وأنتم في حقيقة الواقع غارقون في مستنقع التعصب المقيت إلى الأذقان كما لا يخفى ذلك على من قرأ شيئاً من مؤلفاتكم العكرة، فقد صرتم تكفرون عباد الله وتحكمون بقتلهم بمجرد قول فلان أو فلان: إن من قال كذا فهو كافر، أو جهمي، أو زنديق، ونحو هذا الهراء الفارغ، والهديان التافه، من غير أن تأتوا على ذلك بحجة واحدة متفق على قطعيتها، بل في كثير من الأحيان لا تأتون بحجة أصلاً، على أن كثيراً من تلك النقول التي تروونها عن بعض المتقدمين لم تثبت عنهم، وما ثبت منها فلا حجة فيه إذ الحجة كتاب الله وسنة رسوله -صلى الله عليه وآله وسلم- الثابتة عنه ثبوتاً لا شك فيه بشرط أن تكون دلالة كل منهما دلالة قاطعة إذا كان ذلك في الأمور العقديّة، ومع ذلك لا يمكن أن يحكم بشرك مخالفهما ما دام يتثبت في مخالفته تلك ولو بما هو أوهى من خيوط العنكبوت ما لم يخالف في شيء من الأمور المعلومة من الدين بالضرورة، هذا هو المعروف عند جماهير المسلمين وأنتم خالفتموهم في جميع ذلك بغير حجة ولا برهان، فكفرتم كثيراً من المسلمين وفسقتم طائفة منهم كما سيأتي إيضاح ذلك<sup>(١)</sup> -إن شاء الله

-الحشوية الجسمة- بأئمة لا في اعتقاد ولا فقه ولا شيء أهم. وبذلك يظهر لك ظهوراً أوضح من شمس الظهيرة أنهم يعنون بالسلف الصالح الحشوية الجسمة من أمثال عثمان الدارمي وأبي إسماعيل الأنصاري وابن تيمية وابن القيم وأضرابهم.

<sup>(١)</sup> قد قلنا بعض الأمثلة على ذلك في الجزأين الأول والثاني وإنما قلت هنا: كما سيأتي - إن شاء الله تعالى-؛ لأن هذه المقدمة موضوعة في الأصل في بداية الجزء الأول وقد ذكرنا في هذا الموضع؛ لأن هذا الجزء طبع قبل الجزأين اللذين قبله بناءً على طلب أحد الأفاضل وفقني الله تعالى وإياه ومشايخنا وسائر إخواننا لكل خير.



تعالى-، ولم تلتمسوا عذراً لمخالفكم إذا كانوا من غير أتباع غلتكم، بل تعتبرون القسوة عليهم والشدة في معاملتهم من الدين الذي أمرتم باتباعه، فلا تنكشف وجوهكم إلا عن تجهم مكفهر ولا تفتح أجفانكم إلا على عينين حاقتين حاسدتين يكاد يتطاير منهما الشرر، وصار المسلمون يقاسون ويعانون الكثير من فظاظتكم وتعصبكم الأعمى، لا تنصاعون لشرع ولا ترجعون لخلق ولا تنزجرون لوعيد ولا تحلون بأدب تصيبون حسداً وحقناً وبغضاً بعقلية متعجرفة تتبع جهلاً وغروراً وظلمة وسواداً يضاد نور الإيمان والمحجة البيضاء، أهذا هو الإسلام الذي تدعون إليه الناس والذي يكون به خلاص البشرية مما تشن تحت وطأته من المحن المكددة بما من كل حذب وصوب وتغلي على سعيه من الفساد والفتن؟.

وهل هذه الأخلاق هي الأخلاق التي كان عليها خير خلق الله، وأحسنهم خلقاً، وأطيبهم عنصراً، وأفضلهم سيرة، وأصفاهم سريرة، سيدنا ونبينا رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - الذي توهون الناس أنكم أتباع سنته؟ وهل هي أيضاً أخلاق السلف الصالح من الصحابة والتابعين -رضوان الله تعالى عليهم- الذين تدعون زوراً وبهتاناً أنكم تسيرون على نهجهم وتسلكون مسلكهم...؟.

وسيجد القارئ الكريم أمثلة كثيرة لما ذكرته عن أتباع هذه الطائفة من خلال تتبعه لصفحات هذا الكتاب<sup>(١)</sup> تضيق هذه المقدمة عن الإشارة إليها جميعاً وإنما أكتفي في هذا المقام بذكر مسألة واحدة وبيان كيف تعاملوا مع من قال بما من

(١) في الجزأين الأول والثاني.

أثمنهم مع مقارنة ذلك بتعاملهم مع من خالفهم الرأي في مسائل أخرى أسهل منها بمئات المرات.

وهذه المسألة هي مسألة فناء النار الثابتة عن ابن القيم ثبوتاً أوضح من شمس الظهيرة وقد نسبت طائفة من العلماء ذلك أيضاً إلى ابن تيمية كما سيأتي بيان ذلك في موضعه<sup>(١)</sup> من هذا الكتاب - إن شاء الله تعالى - .

فكيف يسوغ القول بذلك وهذه عشرات الأدلة من كتاب الله تعالى وسنة رسوله - صلى الله عليه وآله وسلم - الصحيحة الثابتة تنص نصاً صريحاً لا يقبل الجدل والمحاكة على بقائها وخلود أهلها فيها.

ولئن لم تسلم هذه الدلالة من الاحتمال فليس يصح في الأذهان شيء ولن يبقى دليل واحد في الكتاب والسنة يصح الاعتماد عليه واعتقاد قطعية دلالة وبذلك تموي أركان الدين وينهار بنيانه الشامخ وتختلط أوراقه فلا يمكن أن يميز بين حق وباطل ولا يفرق بين إيمان وكفر وقولكم: إن هذه مسألة اجتهادية إنما هو هروب من الواقع ونكوص على الأعقاب ومحاولة فاشلة للتفلت من قبضة النصوص القاطعة من الكتاب والسنة بعدما أعيتكم الحيل وضقت عليكم السبل ثم من هو سلف ابن القيم<sup>(٢)</sup> في ذلك مع أنه لو ثبت ذلك عن أحد فإن حكمه حكمه دون مجاملة أو مواربة فالحق أحق أن يتبع بغض النظر عن قائله<sup>(٣)</sup>.

<sup>(١)</sup> قد تقدم بيان ذلك في الجزء الثاني.

<sup>(٢)</sup> الحق أن سلفه في ذلك بعض المبتدعة الذين لا يؤبه بهم.

<sup>(٣)</sup> يجب أن يفرق بين الحق والباطل بحسب ما تقتضيه الأدلة الشرعية من كتاب الله - تبارك وتعالى - وسنة رسوله - صلى الله عليه وآله وسلم - بغض النظر عن قائله وهذا هو الذي سلكه أهل الحق والاستقامة بخلاف الحشوية المجسمة وفي ذلك يقول الإمام نور الدين السالمي - رضوان الله تعالى - :-

وما دمتم تعذرون ابن القيم في ذلك مع ثبوت ذلك عنه كما اعترف بذلك بعض أتباع نخلتكم وعلى تقدير ثبوته عنه كما يقول بعضكم وقد خالف النصوص القطعية من الكتاب والسنة فلم لا تعذرون من خالفكم في نفي رؤية الله تعالى مع أنه يحتاج على ذلك بالكتاب والسنة كقول الله تعالى ﴿لَا تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ وقوله ﴿لَنْ تَرِيَنِي﴾ وحديث السيدة عائشة الثابت في "الصحيحين" وغيرهما: "من زعم أن محمداً رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية" وغير ذلك من الأدلة الثقلية والعقلية بغض النظر عن موافقته للحق في ذلك من عدمها مع أن له سلفاً في ذلك من الصحابة والتابعين وقد نص بعض الحشوية على ثبوت ذلك عن بعض التابعين كما تقدم بيان ذلك في موضعه<sup>(١)</sup> وكذا يقال في بقية المسائل المختلف فيها كخلود أهل الكبائر في النار وعدم الشفاعة لهم وخلق القرآن ونحوها مادام من قال بما يحتاج على ذلك بشيء من كتاب الله تعالى وسنة رسوله - صلى الله عليه وآله وسلم - الثابتة عنه.

وما موقفكم هذا إلا دليل واضح على أنكم متبعون للهرى - كما قدمت - مقدسون للرجال دون الدليل تكيلون بمكيالين وتزنون بميزانين وتلعبون على الحبلين، واعتذاركم لابن تيمية أو لابن القيم في بعض المسائل التي خالفوا فيها بأثما كانا قاصدين اتباع الحق وأن منهجهما سليم لا ينفي في سوق العلم، ذلك أن كل فرقة تتخذ الكتاب والسنة دليلاً ولا تعتمد إلا عليهما أو على ما دلا على حقيقته كالإجماع والقياس الصحيح في المسائل التي يجوز الاعتماد عليه فيها وأخص بالذكر

- وتأخذ الحق متى نراه  
لو كان مبغض لنا أتاه  
والباطل المردود عندنا ولو  
أتى به الخلل الذي له اصطفا  
فلا احترام عندنا لرجل  
قد خالف الحق ولو كان علي

(١) في الجزء الأول .

الإباضية - أهل الحق والاستقامة - كما سيأتي بيان ذلك في موضعه - إن شاء الله تعالى - فهل في هذا المنهج أي غضاضة وهل في اتباعه أي حرج أو عيب.

على أن ابن القيم لم يكن في هذه المسألة على منهج الحق ذلك أنه وقع فيما بدع وضلل فيه غيره وهو اعتماده على العقل فيما لا دخل له فيه مع قطعية الدليل ووضوح دلالته مع محاولته التفلت من تلك الدلالة القاطعة بصنوف من التأويلات الواهية والاعتماد على بعض الأحاديث الموضوعة والآثار المخترعة المصنوعة مع تفخيم شأنها والتستر على وهنها وسقوطها إغالا في التدليس وتعمية على طلبة العلم وعوام الناس. وبعد هذا كله إن كنتم قد أحسستم الظن بشيخكم ابن تيمية وابن قيم الجوزية وأن قصدكما لم يكن إلا لأجل إظهار الحق فلم لم تحسنوا الظن بغيرهما؟ وكيف عرفتم أن قصد مخالفكم اتباع الباطل؟ أشققتم عن قلبه؟ وهل هذا منكم إلا خوض فيما لا علم لكم به، ولا اختصاص لكم بشأنه؟ وإنما هو غيب الله - سبحانه وتعالى - وحده فهل تنازعون الله فيما هو مختص به مع أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - نهي عن الشك عن قلوب الناس وكان يأخذ بما ظهر له منهم، ويكل سرائرهم إلى علام الغيوب - جل وعلا - كما هو مشهور عنه لا يحتاج إلى إقامة البراهين عليه وسرد الأدلة المثبتة له، فأين أنتم من قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلّٰهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾؟ ومع تكرار موقفكم السابق في مسائل كثيرة، ومواطن متعددة، لا أرى في مسلككم هذا فرقا بينكم وبين من قال الله تعالى فيهم ﴿وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِاللّٰهِ وبالرسول وأطعنا ثم يتولّى فريق منهم من بعد ذلك وما أولئك بالمؤمنين ، وإذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم إذا فريق منهم معرضون ، وإن يكن لهم الحق

يأتوا إليه مذعنين ، أفي قلوبهم مرض أم ارتابوا أم يخافون أن يحيف الله عليهم ورسوله بل أولئك هم الظالمون ﴿ ومن صفاتكم التي لا تفكرون عنها التبليس والتدليس فيقدر ما توضح لكم الدلائل وتنصب لكم المعالم تزدادون عنادا وكيدا ولا ترحون ما ألفتموه ولو كان ذلك باطلا بل ولا تريدون ذلك أصلا، وإلا فما معنى ما تأتون به من أقوال العلماء وحكايات الإجماع في غير موضع النزاع فقد ذكرت في "السيف الحاد" نصوص أكثر من خمسة وعشرين عالما ذكروا فيها أن الأحاديث الأحادية لا تفيد إلا الظن ولا يجوز الاعتماد عليها في مسائل الاعتقاد لعدم قطعية ثبوتها وأكثرهم نسب ذلك إلى جمهور الأمة وارتضاه هو نفسه مذهبا له وفند أدلة مخالفيه وسفه رأي من قال بخلافه فمن أين لكم الإجماع أم أنكم لاتعتدون بأولئك العلماء ولا تعدوهم من الأمة الإسلامية لا هم ولا من نسبوا إليهم ذلك أم أنكم تكذبوهم في نقلهم<sup>(١)</sup> ومن المعلوم أن أولئك العلماء الأعلام كلهم أو أغلبهم من أتباع المذاهب الأربعة أفلا تراهم من أمة الإسلام حتى أخرجتهم منها وحكمت عليهم بالإلحاد والزندقة<sup>(٢)</sup> كما هو موجود في عنوان كتابك التافه

<sup>(١)</sup> هذا هو واقع الحشوية أو أقم على أقل تقدير لا يلتفتون إلى نقل غيرهم وينبذونه نبذ النواة كما لا يخفى على من طالع كتبهم، ولا سيما في المسائل التي يخالفون غيرهم فيها، ولا بأس من أن أذكر هاهنا نصين لواحد من أتباع هذه النحلة وهو الدكتور صالح الفوزان المقدم لكتاب محبهم؛ فقد قال في كتابه التهافت "تعقيبات على كتاب السلفية ليست مذهبا" ص ٣٣: وما نسبة-يعني الدكتور البوطي- إلى الإمام أحمد لم يثبت عنه ولم يوثق من كتبه أو من كتب أصحابه، وذكر البيهقي لذلك لا يعتمد؛ لأن البيهقي -رحمه الله- عنده شيء من تأويل الصفات فلا يوثق بنقله في هذا الباب؛ لأنه ربما يتساهل في النقل. اهـ. وقال ص ٣٥: والبيهقي -رحمه الله- يتأول بعض الصفات فرمما تساهل في النقل ... إلى آخر هرائه الفارغ.

<sup>(٢)</sup> وإن كنا لا نستغرب ذلك فإن تكفير الأمة هو ديدن أبواب هذه النحلة كما تقدم بيانه في -

وجعلت الإسلام محصورا فيك وفي أشياعك كأن مفاتيح الجنة بأيديكم تدخلون فيها من شتمت اعتمادا على الهوى، ﴿قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي إذا لأمسكنكم خشية الإنفاق وكان الإنسان قتورا﴾ وحقبة أمركم أنكم تسعون للتليس على الناس حقائق دينهم وتدلسون في الكلام حتى يحسب السامع كلامكم هو الحق دون غيره وتزينون ذلك بدعاويكم الفارغة على السلف الصالح -رضوان الله تعالى عليهم- وهم براء مما تنسبونهم إليهم براءة المسيح ابن مريم عليهما السلام- ممن اتخذه وأمه إلهين من دون الله فتارة تنسفون آراء جميع العلماء السابقين بدعوى أنهم من المعطلة أو الخوارج أو الأشاعرة<sup>(١)</sup> أو المتكلمين أو أنهم ليسوا من أهل الحديث وإن توهتهم أن كلامهم يوافق هواكم وعلى مشربكم أغدقتم الثناء عليهم وجعلتموهم في مصاف الأئمة

= الجزأين الأول والثاني ولا بأس من أن أذكر هاهنا نصا واحدا لأحد أرباب هذه الطائفة حكم فيه بكفر أحد كبار العلماء فقد قال ابن قدامة في كتابه "المناظرة" كما في كتاب "لا دفاعا عن الألباني فحسب... بل دفاعا عن السلفية" ص ٨٩: وزعمت المعتزلة أنه مخلوق، وأقر الأشعري أنهم مخطئون، ثم عاد، فقال: هو مخلوق وليس بقرآن، فزاد عليهم، ولا خلاف بين المسلمين أجمعين أن من جحد آية أو كلمة متفقا عليها أو حرفا متفقا عليه أنه كافر، وقال علي - رضي الله عنه -: من كفر بحرف منه فقد كفر به كله، والأشعري يجحده كله، ويقول: ليس شيء منه قرآنا، وإنما هو كلام جبريل. اهـ. وله كلام آخر من جنس هذا الكلام في حق الإمام الأشعري ذكرناه في الجزء الأول فليرجع إليه من شاء.

<sup>(١)</sup> ومن أمثلة ذلك قول الفوزان في كتابه المذكور آنفا ص ٣٤: والحافظ -رحمه الله- متأثر بمذهب الأشاعرة فلا عبرة بقوله في هذا. وقوله ص ٣٦: الخطابي -رحمه الله- ممن يتأولون الصفات فلا اعتبار بقوله ولا حجة برأيه وله تأويلات كثيرة والله يعفو عنا وعنه. اهـ. وانظر ما تفوه به عمرو عبدالمعتم سليم في كتابه "لا دفاعا عن الألباني فحسب... بل دفاعا عن السلفية" ص ٢٢٢-٢٢٨ في حق الإمام ابن الجوزي والحافظ السيوطي والإمام الغزالي والله المستعان.



وفطاحل العلماء كصنيعكم بإمام الحرمين وأضرابه وقارة تحتجون لأقوالكم بإجماع السلف الصالح من الصحابة والتابعين، بل الأنبياء والمرسلين<sup>(١)</sup>، والفلاسفة الذين تصفونهم بالأساطين<sup>(٢)</sup>، وتسفهون أقوال مخالفكم، وتكيلون لهم صنوف التشنيع، وألوان التضليل، وتتهمونهم بالابتداع في الدين، والرغبة في شق عصا المسلمين، وإن حكى مخالفكم الإجماع ولو في مسألة معلومة من الدين بالضرورة قلتم: أنى لك هذا فمنكم من ينفي حجية الإجماع أصلاً بل ينفي إمكان وقوعه وتوردون عبارة مروية عن الإمام أحمد فيها أن من ادعى الإجماع فهو كاذب ويقول بعضكم: كيف والإجماع الذي ادعيتموه غير معلوم وإنما يظن الإجماع في هذه المسألة من لا يعرف النزاع وقد عرف النزاع فيها قديماً وحديثاً بل لو كلف مدعي الإجماع أن ينقل عن عشرة من الصحابة فما دونهم إلى الواحد أنه قال كذا لم يجد إلى ذلك سبيلاً. اهـ

ويقول أيضاً: لو أن أحدا ادعى الإجماع -أي بخلاف ما ادعاه خصمه- لكان أسعد بالإجماع منكم. اهـ

(١) وذلك كقول ابن القيم في "نزته" ص ٨٤-٨٥ كما نقله عنه حاطب لب في كتابه للزبد ص ٦٣-٦٤:

هذا وخامس عشرها الإجماع من رسل الإله الواحد المنان

فالمرسلون جميعهم مع كتبهم قد صرحوا بالفوق للرحمن

...إلخ. وهو كذب عليهم صلوات الله وسلامه عليهم.

وانظر تعليقنا على هذا الكلام للتهافت في الجزء الأول.

(٢) وقد نقلنا في الجزء الأول نقولا كثيرة جدا عن ابن تيمية نقل فيها كلاما كثيرا جدا عن أئمة الفلاسفة فمن شاء ذلك فليرجع إليه.

ويقول أيضا: حتى لقد ادعى إجماع الصحابة من هذا الجانب. اهـ أي جانب من يقول بعكس الإجماع السابق ويقول أيضا: وأما الإجماع فلا إجماع في المسألة وإن حكاها غير واحد... وأما من حكى الإجماع فإما أن يكون قد حكاها بموجب علمه كما يحكى الإجماع كثيرا على ما الخلاف فيه بمشهور غير خفي وأبلغ من هذه حكاية الإجماع كثيرا على ما الإجماع القديم على خلافه وهذا كثير كثير جدا وإنما يعلمه أهل العلم ولو تتبعناه لزاد على مائتي موضع اهـ<sup>(١)</sup> ويقول

<sup>(١)</sup> قائل هذه النصوص ابن القيم وانظر كلامه هذا في "حادي الأرواح" ص ٤٠٠-٤٠١ ط: دار كاتب وكتاب و "مختصر الصواعق المرسلة" ج ١ ص ٣٦٧، نشر مكتبة نزار مصطفى الباز، و "شفاء العليل" ص ٤٢٩ ط: دار الكتب العلمية وقد قال ذلك في مواضع أخرى كما هو موجود في كتبه كما نُسبه إليه غير واحد من العلماء وإليك نص واحد منهم وهو الشيخ الكوثري فقد قال في "تبيد الظلام المخيم من نونية ابن القيم" المطبوع بمأش "السيف الصقيل في الرد على ابن زفيلي" ص ١١٠-١١١: روى الناظم -ويقصد ابن القيم- في "إعلام الموقعين" عن أحمد: أن من ادعى الإجماع فهو كاذب. ثم حكى هو نفسه في الكتاب نفسه في (٥٦/١، ١١٤، ٢٧٥، ٣٨٩) وفي (٣٣/٢، ٤٨، ٥٣، ٢٤١ و ٢٩٠) وغيرها الإجماع والقول بالإجماع في مسائل عن أحمد وغيره ومثل هذا التناقض لا يصدر إلا من مثل الناظم. وذكر أيضا في عدة من كتبه في صدد الرد على من يقول بإجماع الصحابة على وقوع طلاق الثلاث بلفظ واحد أنه لم يرو ذلك عن عشر الصحابة بل عن عشر عشرهم بل عن عشر عشر عشرهم بل لا تطيقون أن ترووه عن عشرين نفسا منهم. وهو يرمي بذلك إلى أن إجماع الصحابة لا ينعقد إلا برواية نص عن مائة ألف صحابي مات عنهم النبي ﷺ وهذا تخريف لم يقل به أحد قبل الناظم لأن الظاهرية يكفون باتفاق فقهاء الصحابة إلا أنهم يكثر عدد الفقهاء منهم ويبلغون عددهم إلى نحو مائة وخمسين صحابيا على خلاف الواقع -ثم يناقض نفسه فيقول في "إعلام الموقعين" (٣٧٩/٣): ((إن لم يخالف الصحابي صحابيا آخر فإما أن يشتهر قوله في الصحابة أو لا يشتهر فإن اشتهر فالذي عليه جماهير الطوائف من الفقهاء أنه إجماع وحجة وقالت طائفة منهم: هو حجة وليس بإجماع، وقالت شذوذة من المتكلمين (من أتباع النظام) وبعض الفقهاء المتأخرين: لا -

بعضكم<sup>(١)</sup> في مسألة حكى فيها الإجماع جماعة كبيرة من العلماء منهم بعض الحشوية أنفسهم فذهب هذا الحشوي إلى خلافهم يقول: "وذلك لأنه لا يستطيع

= يكون إجماعاً ولا حجة، وإن لم يشتهر قوله أو لم يعلم هل اشتهر أم لا فاختلف الناس هل يكون حجة أم لا فالذي عليه جمهور الأمة أنه حجة... إلخ.

(١) قائل هذا الكلام الألباني كما تجده في "آداب الزفاف" ص ٢٣٨-٢٣٩ ط: المكتبة الإسلامية: وإن أردت أن تعرف التناقض الواضح والتخاطب الفاضح واتباع الموى والانتصار للنفس فاسمع قول الألباني في مسألة أخرى خالفه فيها أحد أرباب نحلته وهو إسماعيل الأنصاري فقد قال -أعني الألباني- في مقدمة "سلسلة الأحاديث الضعيفة" ج ١ ص ٢٢-٢٣ ط: مكتبة المعارف: ولكن ماذا تقول أنت أيها المنتسب إلى الأنصار في الإجماع الذي نقله شيخ الإسلام ابن تيمية والحافظ الذهبي على ضعف عطية الذي تفرد بهذا الحديث كما تقدم صفحة (١٠) وفي اتفاق أولئك الأئمة الستة أو الثمانية وفيهم محمد بن عبد الوهاب نفسه على ضعف حديثه هذا؟ لن أنخرص نخرصك السابق و (أعوذ بالله أن أكون من الجاهلین) ولكن لا بد لك من أن تقول أصابوا أو أخطأوا وإن قلت بالأول سقطت رسالتك -إن كانت لم تسقط بعد بما تقدم- كما سقط انتصارك المزعوم وإن قلت بالآخر فهل يخطئ الإجماع؟! فإن قلت لا ظهر تناقضك وتماثلك وإن قلت نعم حق فيك قول رب العالمين (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً) عياداً بالله تعالى. اهـ هذا كلامه وقد رأيت أن المسألة المختلف فيها بينهما والتي يحكي الألباني فيها الإجماع تبعاً لشيخه ابن تيمية ومن تابعه هي مسألة تضعيف عطية العوفي ومن المعلوم أن الذين ضعفوه من العلماء لا يتجاوز عددهم عدد الأصابع فهم قلة قليلة كالشجرة البيضاء في الثور الأسود بالنظر إلى علماء أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم - بل إلى علماء الحديث الذين لم يتعرضوا له بذكر بل علماء الحديث أنفسهم بالنسبة إلى الأمة الإسلامية قلة قليلة كما قيل: وقد كانوا إذا عدوا قليلاً وإذا كان الأمر كذلك فكيف يحكم بهذا الحكم القاسي على من خالفه في هذا القضية البسيطة ويتلو في حقه الآية القرآنية السابقة مع أن الألباني نفسه يقول عند كلامه في مسألة أخرى: لا يستطيع أحد أن يدعي أنه إجماع معلوم من الدين بالضرورة وغير هذا الإجماع مما لا يمكن تصوره فضلاً عن وقوعه اهـ فكيف يتصور الإجماع في هذه المسألة ويقول بوقوعه مع أنه لا إجماع على تضعيف عطية المذكور البتة إذ إنه قد قرئ أمره غير واحد من العلماء كما ذكر ذلك الحافظ ابن -

أحد أن يدعي أنه إجماع معلوم من الدين بالضرورة وغير هذا الإجماع مما لا يمكن تصويره فضلا عن وقوعه ولهذا قال الإمام أحمد - رضي الله عنه -: من ادعى الإجماع فهو كاذب وما يدرية لعل الناس اختلفوا". اهـ

ونحن نقبل هذه الحجة عليكم فقد حكيتم إجماع الصحابة والتابعين على قبول خير الواحد في العقيدة فهيا إلى الميدان هاتوا لنا أسماء الصحابة والتابعين الذين ثبت عنهم ذلك وبينوا لنا أسانيدكم إليهم، ووالله الذي لا إله غيره ما لكم إلى ذلك سبيل حتى ينقطع منكم النياط و يلج الجمل في سم الخياط.

أما تدليسكم بإيراد بعض الأقوال عن بعض الصحابة والتابعين -رضوان الله على عليهم- في الاحتجاج بالسنة مطلقا فليس هذا هو موضع النزاع بيننا وبينكم إذ ليس هناك مسلم يدعي عدم صحة حجة السنة رأسا ولو قال ذلك أحد وثبت عنه ثبوتا لا يحتمل الشك والريب فإنه لا يمكن أن يعد بحال من الأحوال من المسلمين وإنما هو من أعداء الله الكافرين وعليه فليس هو بأهل لأن تحكى أقواله ولا كرامة وكذا يقال فيما تورّدونه من احتجاج بعض الصحابة أو التابعين أو من تبعهم من العلماء ببعض الأخبار الأحادية على بعض المسائل الفرعية فهو أيضا ليس من مواضع الخلاف بيننا وبينكم كما سيأتي بيانه -إن شاء الله تعالى-.

أخي القارئ الكريم ألا تشاركني القول إن الحشوية المجسمة منزوون على

---

- حجر في "أمالي الأذكار" ج ٢ ص ٤١٤ حيث قال هناك: وقد قال أبو حاتم وابن عدي: يكتب حديثه، وقال ابن معين: صالح الحديث، وقال ابن سعد: ثقة إن شاء الله تعالى وبعضهم لا يحتج به قلت -والقائل الحافظ ابن حجر-: والترمذي يحسن حديثه وهذا كله يرد قول من قال فيه: يجمع على ضعفه. اهـ

أنفسهم متقوقعون على تراثهم وربما يعانون شيئا من الأمراض النفسية بسبب ذلك إذ إنهم أشبه ما يكونون بالآلات متحركة لا تدري شيئا عما يجري حولها وإنما تتحرك بحسب ما صممت عليه من قبل وذلك واضح من خلال دروسهم ومولفاتهم فهم لا يطلعون على كتب غيرهم ولا سيما كتب أهل الحق والاستقامة بل إنهم يجاربون ذلك أشد محاربة ويجذرون طلابهم من ذلك بدعوى خوف الوقوع في خطر الانحراف عن منهج سلفهم الطالح ويمنعون كتب خصومهم من الدخول إلى بلادهم فلا عجب إذن إن ظهر ضيق أفقهم في التفكير وتبدل أذهانهم في الفهم وقلة بضاعتهم من العلم وتحجر قلوبهم حتى إنهم يزدرون الآخرين ويحقرونهم من غير أن يعرفوا ما عندهم من حق وباطل إضافة إلى قسوة في المعاملة وجفوة في العلاقة وبذاءة في اللسان وسوء ظن بالذين يعتبرونهم خصومهم همهم السباب والشتيم والتبديع والتضليل<sup>(١)</sup> وكثير منهم مع ذلك يطالعون كتب الفلاسفة مع أنهم يتظاهرون بتحريم ذلك بل هم عاكفون على النقل منها ومن التوراة والإنجيل

(١) قال العلامة الكوثري في مقدمة "تبيين كذب المفتري" ص ١٨ ط: دار الكتاب العربي: "والحشوية أسقطها الجهل والجمود ترتي آراء الجاهلية ورثتها من نحل كانوا عليها قبل الإسلام وراحت عليهم تمويهات الموهين من الثنوية وأهل الكتاب والصائبة ولم تقشف بخدعون به العامة وجهالات لا يتصورها عاقل وهم غلاظ الطباع قساة جفاة يتحينون الفرص لإحداث القلاقل لا يظهر لهم قول إلا عند ضعف الإسلام ويستفحل أمر الإلحاد مع ظهور قولهم هكذا في جميع أردار التاريخ خصومتهم متوجهة نحو العقل والعلوم النظرية وكل فرقة قائمة. وقال قبل ذلك ص ١٤: والحشوية يجرون على طيشهم وعمياتهم واستباحتهم الرعاع الغوغاء ويتقولون في الله ما لا يجوز به الشرع ولا العقل من إثبات الحركة له والنقلة والحد والجهة والقعود والإقعاد والاستلقاء والاستقرار إلى نحوها مما تلقوه بالقبول من دجاجة اللبسين من الثنوية وأهل الكتاب وما ورثوه من أمم قد خلت ويولفون في ذلك كتباً يملأونها بالوقية في الآخرين ويخرقون حجاب الحية في الأفكار مترقعين بالسنة ومعتزين إلى -

المخرفين حتى شحنوا كتبهم التي يسمونها بكتب الإيمان والسنة ومنهاج السنة وعقيدة السلف ونحوها بذلك.

وقد سببت هذه النقول فتنة للناس ولبت عليهم أمر دينهم وشابت عقيدة الإسلام النقية بأدران التشبيه والتجسيم وغير ذلك من العقائد الفاسدة والآراء الكاسدة التي تهدم بنيان الدين بل تجتثه من أساسه وتنسف الإيمان في القلوب بترك العمل الصالح حتى غدا الدين مجرد شعارات ترفع ونظريات تحشى بها الأدمغة وتملأ بها الأذهان فمن قال لا إله إلا الله ثم حارب الله في الأرض بأكل الربا وأكل أموال الناس بالباطل وقتل المؤمنين وشرب الخمر والزنى ونشر الفساد والرياسة في الأرض بل ولو استغفرت المعاصي عمره ولم يعرف له عمل صالح قط ومات على ذلك من غير توبة إلى الله تعالى فلا بد من أن يدخل الجنة قطعاً إما بعفو الله تعالى عنه أو بشفاعته النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- أو بعد أن يعذب في النار فترة من الزمن.

إن هذا الاعتقاد الفاسد جدير بقتل الرغبة في العمل الصالح عند ملايين الناس حتى يصبحوا أشبه ما يكونون بالبهائم بل أضل دون عكوف اليهود والنصارى وغيرهم من أعداء الإسلام -أخزاهم الله تعالى جميعاً وطهر الأرض منهم- على فساد مجتمعات المسلمين. أما الدندنة التي يرددها الحشوية من غير أن يفهموا معناها فيما يتعلق بصفات الله تعالى من غير تشبيه ولا تمثيل ولا تكيف ولا تعطيل، فهي لا تصلح أن تستر الباطل الذي هم عليه والتشبيه والتجسيم الذي

= السلف يستغلون ما ينقل عن بعض السلف من الأقوال المجملة التي لا حجة فيها. نعم لهم سلف ولكن من غير هذه الأمة وهم على سنة ولكن على من سنّها الأوزار إلى يوم القيامة، وليس هذا محل بسط مخازيهم. اهـ

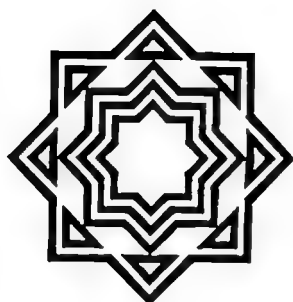
تلطخوا بأوزاره واسودت وجوههم بمخازيه فهو أظهر من أن تخفيه مثل هذه العبارة الفارغة.

ولعمري إن لم يكن اعتقاد أن الله يقعد على العرش وينزل ويصعد على الحقيقة ويذهب ويحيى ويمشي ويهرول ويضحك وأن له صورة كصورة آدم إلى غير ذلك من الأوصاف المقتضية للتجسيم والتشبيه في حق الله - تعالى - تعالى عما يقوله ويعتقده الظالمون في حقه علوا كبيرا التي تمجها الأسماع وتنفر منها الفطر السليمة وتقشعر من هولها الجلود وتقطر من ذكرها العين دما.

أقول: لعمري إن لم يكن هذا تجسيدا ولم يكن معتقده مجسما فليس في الدنيا تجسيم ولا فيها مجسم ﴿لقد جئتم شيئا إذا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هدا﴾ لقد وصفتم الله - تعالى - بصفات المخلوقين وصورتموه جسما من الأجسام وما قدرتموه حق قدره فحاشا السلف الصالح عن هذه الحماقات والمخازي حاشاهم وتعالى الله عما يصفه ويعتقده في حقه الظالمون علوا كبيرا.

هذا؛ وبعد هذا البيان المقتضب فإني أستاذن القارئ الكريم لتوضيح ما أهتم وتفصيل ما أجملت حتى يعلم علم اليقين ويعتقد اعتقادا لا يشوبه الشك والريب أنني ملتزم بكل كلمة قلتها وزيادة أستطيع أن أؤيدها بعشرات الأمثلة وأستدل لها بنحو ذلك من الأدلة وعندها ربما يجدني القارئ قد تساهلت في التعامل مع هذه الفرقة الخطيرة على الإسلام وأهله، فالأمر أكبر مما يتصورون وأخطر مما يتوقعون،<sup>(١)</sup> والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

<sup>(١)</sup> وخطر هذه الفرقة على الإسلام وأهله أوضح من أن ينيه عليه، وأشهر من أن تقام الأدلة عليه، -



- وقد بين ذلك كثير من علماء الإسلام أكثفي هنا بذكر نص واحد عن أحد كبار العلماء وهو الإمام العلامة ابن القشيري فقد قال عنها كما في "إنحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين" للعلامة الزبيدي ج ٢ ص ١٠٩: "وقد نبغت نابغة من الرعاع، لولا استزلالهم للعوام بما يقرب من أفهامهم، ويتصور في أوهامهم، لأجلت هذا المكتوب عن تلطيخه بذكرهم، يقولون غنن نأخذ بالظاهر، ونجري الآيات الموهمة تشبيها والأخبار المقتضية حدا وعضوا على الظاهر، ولا يجوز أن نطرق التأويل إلى شيء من ذلك، ويتمسكون بقول الله تعالى ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾ (آل عمران: ٧) وهؤلاء -والذي أرواحنا بيده- أضر على الإسلام من اليهود والنصارى والمجوس وعبدة الأوثان، لأن ضلالات الكفار ظاهرة يتجنبها المسلمون، وهؤلاء أتوا الدين والعوام من طريق يفتر به المستضعفون، فأوحوا إلى أوليائهم هذه البدع، وأحلوا في قلوبهم وصف المعبود سبحانه بالأعضاء والجوارح والركوب والنزول والالتكاء والاستلقاء والاستواء بالذات والتردد في الجهات، فمن أصفى إلى ظاهرهم بادر بوجهه إلى تخيل المسموسات فاعتقد القضائح لسان به السيل وهو لا يدري. اهـ



بسم الله الرحمن الرحيم

### مقدمة الجزء الثالث

الحمد لله حق حمده، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، وعلى كل من اهتدى بهديه من بعده.

أما بعد: فقد اتفقت الأمة الإسلامية قاطبة على أن السنة النبوية على صاحبها وآله -أفضل الصلاة والسلام- حجة من حجج الشرع التي يجب اتباعها وتحرم مخالفتها بلا مسوغ شرعي، للأدلة الكثيرة الواردة في كتاب الله تعالى وسنة رسوله -صلى الله عليه وآله وسلم- الدالة على ذلك وقد أوردنا طائفة كبيرة منها في غير هذا الموضع، لا أرى فائدة كبيرة من ذكرها هنا؛ لأن هذه المسألة أصبحت أشهر من أن تحتاج إلى سرد الأدلة المثبتة لها، إلا أن العلماء قد اختلفوا اختلافاً كثيراً في الشروط التي لا بد من توافرها في الحديث حتى تقوم به الحجة، كما أنهم قد اختلفوا في شروط بعض تلك الشروط كالعادلة مثلاً، حيث إنهم قد اختلفوا في الشروط التي لا بد من توافرها في الراوي حتى يحكم له بالعادلة كما هو مبسوط في محله، إلى غير ذلك من المسائل الحديثية المقررة في كتب علوم الحديث وأصول الفقه.

وتلك المسائل منها ما هو مختلف فيه بين مذهب وآخر ومنها ما يوجد الخلاف فيها حتى بين أتباع المذهب الواحد كما هو مبسوط في كتب الأصول ومصطلح الحديث، وبعض تلك المسائل قد ظن بعض الناس أنها مجمعة عليها للحكاية بعض المتقدمين الاتفاق غلطاً على بعض المذاهب الموجودة فيها، أو أن بعض الجهمية الأغمار قد نظر في كتاب أو كتاين من الكتب المختصرة فلم يجد فيها إلا قولاً

واحداً فظن بسبب غيابه أنما من المسائل المتفق عليها، فصار يضلل مخالفه فيها بدعوى مخالفته الإجماع، مع أنه لا إجماع في تلك القضية لشهرة الخلاف فيها، بل قد يكون ما ذهب إليه مخالفه هو قول جمهور الأمة الإسلامية كما لا يخفى على من له أدنى اطلاع على كتب الأصول ومصطلح الحديث.

هذا ومن الجدير بالذكر أن الإباضية -أهل الحق والاستقامة- يرون كفرهم من فرق الأمة الإسلامية أن السنة حجة من حجج الشرع بل إنها المصدر الثاني من مصادر التشريع، وكنت قد نبهت على ذلك في "السيف الحاد"، وذكرت فيه أن بعض الحشوية المجسمة قد ادعوا زوراً ومهتاناً أن الإباضية لا يحتجون بالسنة، وبينت أن هذه الدعوى دعوى باطلة، وسقت بعض نصوص أهل الحق والاستقامة الدالة على كذبها، وقد ذكرت نص ما قلته هناك مع ذكر الصفحة في مقدمة هذا الكتاب، ومع ذلك البيان الواضح الجلي لا تزال الحشوية المجسمة مصرة على دعواها الباطلة كما تراه في هذا الكتاب الذي نرد عليه، ولا بأس من ذكر ما أورده في "السيف الحاد" مرة ثانية مع إضافة بعض نصوص الإباضية -أهل الحق والاستقامة- الدالة على الاحتجاج بالسنة حتى يظهر الصبح لذي عينين، وحتى تتبين حقيقة الحشوية التي أشرنا إليها إن كان يوجد في الدنيا إلى الآن من يشك في ذلك، فقد قلت في "السيف الحاد" ص ١٧٥-١٧٦ من ط ٣ و ص ٩٤ من ط ١: "إن تضعيف أصحابنا -رضوان الله تعالى عليهم- لبعض أحاديث الشيخين أو غيرهما، وكذلك عدم احتجاجهم بالأحاديث الآحادية في مسائل العقيدة لا يعني - بوجه ولا بآخر - أنهم يرون ضعف جميع ما في هذه الكتب، أو أنهم لا يرون الاحتجاج بما فيها كما توهم الحشوية المجسمة؛ حيث ادعوا زوراً ومهتاناً أن الإباضية لا يحتجون بأحاديث الشيخين أو بما في كتب السنة... إلخ هرائهم.

ومن نظر في شيء من كتب أصحابنا -رضوان الله تعالى عليهم- وجد ما فيها يكذب هذه الدعوى من أصلها، ويبحثها من أساسها؛ فإنهم -رضوان الله تعالى عليهم- قد احتجوا فيها بمئات بل آلاف الأحاديث؛ كما لا يخفى ذلك على من له أدنى اطلاع على شيء من هذه الكتب؛ بل إنهم قد نصروا على ذلك في مواضع كثيرة جداً في كتبهم، وإليك بعض ما قالوه في ذلك:-

١- قال الشيخ الإمام العلامة المحقق أبو سعيد محمد بن سعيد الكدمي -رحمه الله تعالى- في "المعتبر" ج ١ ص ٢٦: وأما قوله -يعني صاحب كتاب جامع ابن جعفر- "فلا يسمع أحداً أن يفني بالرأي إلا من علم ما في كتاب الله وسنة رسوله وآثار أئمة العدل"<sup>(١)</sup> فهو صحيح عندنا، وذلك أنه لا يجوز القول بالرأي في شيء إلا أن يكون عالماً بأصول الدين فيه، وأصول الدين ما جاء في كتاب الله، أو سنة رسوله... إلخ.

وقال ص ٢٠٦ "وأحكام السنة ثابتة في الدين كأحكام الكتاب... إلخ.

وقال ص ١٣ "لأنه قيل: إن الحق كله إنما يدرك من كتاب الله -تبارك وتعالى- أو سنة رسوله ﷺ... إلخ.

وقال ص ١٤ "وأما ثبوت السنة من كتاب الله...". ثم ذكر بعض الأدلة الدالة على ذلك.

<sup>(١)</sup> يريد -رحمه الله تعالى- بذلك أنه لا بد من أن يبحث العالم عن أقوال العلماء الذين سبقوه أو ما يمكنه البحث عنه من ذلك حتى يعرف المتفق عليه والمختلف فيه ويعرف حجة كل قول ويتمكن من ترجيح الراجح من تلك الأقوال بعد الموازنة بين أدلتها لا أن الأثر نفسه حجة كما ظن بعض الناس كما ستعرفه من النقول الآتية إن شاء الله تعالى .

٢- قال الشيخ العلامة أبو محمد عبدالله بن محمد ابن بركة في كتاب "التقييد" في معرض ذكره لمصادر التشريع: "إن سأل سائل فقال: الحق من كم وجه يعرف؟ قيل له: من كتاب الله -تبارك وتعالى- وسنة الرسول عليه السلام... فلين قال: فما الدليل على أن السنة يعرف الحق من قبلها؟ قيل له: لقول الله -تبارك وتعالى- "ثم ذكر بعض الآيات القرآنية الدالة على ذلك.

وقال: "لا حظ للنظر مع الإجماع والنص" -ويريد بالنص الكتاب والسنة-.

٣- قال الشيخ سلمة بن مسلم العوتبي في كتاب "الضيء" ج ٣ ص ١١: "والسنة علمت بكتاب الله وبه وجب اتباعها... إلى أن قال: مسألة: الحجة كتاب الله تعالى وسنة الرسول ﷺ..."

٤- قال الشيخ العلامة أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم الوارجلاني -رحمه الله تعالى- في "العدل والإنصاف" ج ١ ص ١٤٢: "واعلم أن الأخبار قد وردت عن رسول الله ﷺ من عشرة أوجه، فخمسة منها صحاح وخمسة ضعاف ساقطة، والصحيح الخبر المتواتر ثم أخبار الآحاد وهي الأخبار المسندة... إلى أن قال ص ١٤٣: فالمتواتر من الأخبار يجب العمل به والعلم، والمسند يوجب العمل ولا يجب به العلم".

وقال -رحمه الله تعالى- عندما تشرف بزيارة ضريح رسول الله -صلى الله عليه وعلى آله وسلم-: "لا تقليد إلا لصاحب هذا القبر، وأما الصحابة فهم أول بالاتباع لعهدهم برسول الله ﷺ، وأما التابعون فهم رجال ونحن رجال".

٥- قال الشيخ الإمام العلامة أبو نبهان -رحمه الله تعالى- في كلام له مخطوط: "... وإياك أن تلتفت إلى من قال، بل إلى ما قال" أي إلى قوله وما احتج به عليه.

٦- قال الشيخ سالم بن سعيد الصائغي -رحمه الله تعالى- في "أرجوزته" كما في "قاموس الشريعة" ج ١ ص ٢٥٧:

وقال لي خلاصة الإخوان : ماذا أصول الدين والإيمان  
قلت له: ما نصه الكتاب وسنّه نبينا الأواب

إلخ...

٧- قال الشيخ جميل بن خميس السعدي في "قاموس الشريعة" ج ١ ص ٢١٨: "مسألة: فما وجد في الأصول الثلاثة وهي الكتاب والسنة والإجماع فهو أصل... ثم ذكر الأدلة على حجية السنة ثم قال: فوجب اتباع السنة بكتاب الله تعالى".

وقال ص ٢٥٣: "والصحيح أن السنة والإجماع يشتان بأخبار الآحاد إلا ما خص الله تعالى به القرآن الكريم، حيث جمع عليه القلوب واستغنى عن الآحاد".

ويريد بالسنة التي تثبت بالآحاد السنة الموجبة للعمل دون العلم كما بين ذلك في موضع آخر حيث قال ج ٥ ص ٤٠٢: "فأما الخبر المروي في هذا الباب فخير ضعيف الإسناد لا يوجب العمل فضلاً عن العلم، وأخبار الآحاد لا تقبل في باب العلم".

٨- قال الشيخ الإمام العلامة المحقق سعيد بن خلفان الخليلي -رحمه الله تعالى- في "تمهيد قواعد الإيمان" ج ٣ ص ٣٨٦: "ومن العجب أن أنصرك عن رسول الله ﷺ وأنت تعارضني بعلماء بيضة الإسلام بغير دليل ولا واضح سبيل، أليس هذا في العيان نوعاً من الهذيان؟".

وقال أيضاً ص ٣٤٤: "واعذاره -يعني السيد منها- تارة بحسن الظن بهم

وأخرى بعدم النكير منهم كأنه ليس بشيء بينهم وإلا لساغ الاحتجاج بمثله لكل من خالف السنة وهو باطل". اهـ المراد منه

وقال أيضا ج ٢ ص ١٧٤: "واعلم أن أصول الدين ثلاثة بلا خلاف: كتاب وسنة وإجماع...".

٩ - قال الإمام العلامة قطب الأئمة - رحمه الله - في "الشامل" ج ١ ص ١٥: "ومن بلغه حديث فلا يجوز له العمل برأي إلا في تفسير ذلك الحديث أو تأويله". اهـ

وقال - رحمه الله - في "كشف الكرب" ج ١ ص ٨١ بعد كلام: "بل لا يجوز أي الاجتهاد - إلا إن مارس كتب الحديث وأحاط بالحديث فهما وعلماً إلا ما شذ". اهـ المراد منه

١٠ - قال الشيخ الإمام العلامة المحقق نور الدين السالمي رحمته الله:

حسبك أن تتبع المختاراً وإن يقولوا خالف الآثارا

وقال:

نقدم الحديث مهما جاء على قياسنا ولا مرء

وقال:

ولا تناظر بكتاب الله ولا كلام المصطفى الأواه  
معناه لا تجعل له نظيراً ولو يكون عالماً خبيراً

وقال:

ونأخذ الحق متى نراه  
والباطل المردود عندنا ولو  
فلا احترام عندنا لرجل  
لو كان مبغض لنا أتاه  
أتى به الخل الذي له اصطفوا  
قد نخالف الحق ولو كان علي<sup>(١)</sup>

وقال:

المصطفى يعتبر الأوصافا  
لا نقبل الخلاف فيما وردا  
ونحن نحكى بعده خلافا  
فيه عن المختار حكم أسندا

وقال:

وربما أخالف المشهورا  
لأنني أقف الدليل فاعلما  
فالعلماء استخرجوا ما استخرجوا  
فهم رجال وسواهم رجل  
فمورد الكل هو الدليل  
وأذكرن ما لم يكن مذكورا  
لم أعتد على مقال العلماء  
من الدليل وعليه عرجوا  
والحق ممن جاء حتماً يقبل  
يقصده من لهم التحصيل

وقال:

والأصل للفقهاء كتاب الباري  
إجماع بعد سنة المختار

<sup>(١)</sup> أي عليّ المنزلة ودلالة هذه الآيات على ما احتجنا به واضحة جلية حيث إن الشيخ - رحمه الله تعالى - اعتبر أن العبرة بموافقة ذلك القائل للحق بغض النظر عن الطائفة التي ينتسب إليها ولا يعرف ذلك إلا بقوة دليله من الكتاب والسنة .

وهالك من كان فيه مبدعا

والاجتهاد عند هذي<sup>(١)</sup> منعا

وقال:

إلا الذي عن النبي ينقل  
ينزعه فهم أولي الأبواب

إذ ليس ما قيل جميعاً يقبل  
أو كان أصله من الكتاب

وقال:

عن النبي المصطفى مؤكدا  
لا حظ فيه أبداً للنظر  
ينفي خلافه من الأنظار  
قد اختفى المعنى على من قد نظر  
ذاك ولا خلاف طراً يسمع  
ولزم التقليد عند الفهم  
لأنهم للحق يتبعوننا  
ورفعوه في المقام الشاهر

والأثر المانع ما قد وردا  
فقولهم عند ورود الأثر  
معناه ما أتى عن المختار  
وباختلاف الاصطلاح في الأثر  
ما كل قول سطروه بمنع  
لو كان ذاك انسد باب العلم  
وهم من التقليد بمنعونا  
حشوا على استعمال فكر الناظر

وقال -رحمه الله تعالى- أيضاً في "معارج الآمال" ج ١٣ ص ١٢٣ عند ذكره

لقول العلماء: "لا حظ للنظر مع ورود الأثر": "والمراد به الأثر عن رسول الله ﷺ".

<sup>(١)</sup> أي أن الاجتهاد عند وجود واحد من هذه الأدلة ممنوع ومن اجتهد عند وجود واحد منها فهو هالك -والبيان بالله تعالى من ذلك- وهذا كله إذا كانت دلالة ذلك الدليل على مغلوله من باب دلالة النص وإلا فإن الاجتهاد يقع كثيراً في الأدلة الظنية من حيث ثبوتهما ومن حيث دلالتها كما أوضح ذلك أئمة هذا الفن وهو أمر واضح لا يحتاج إلى إطالة بيان ولذلك ترك الشيخ -رحمه الله تعالى- التنبيه عليه في هذه الآيات والله تعالى أعلم .



وقال -رحمه الله تعالى- في "معارج الآمال" أيضاً ج ٣ ص ٣٤ بعد كلام: "...، ولا جواب عنه إلا أن يأتي من قبل الشارع دليله يثبت العفو عن عدم الغسل من بعض البدن؛ فإن ثبت كان ذلك هو الحجة القاهرة، والمحجة الواضحة، وإلا فالتعميم هو المشروع، فلا وجه للعدول عنه بوجه والله أعلم".

وقال في جواب له كما في "العقد الثمين" ج ٢ ص ١٢٦: "وعلينا الأخذ بظاهر الدليل حتى يقوم دليل التأويل، ولا يكفي قول أبي محمد دليلاً في ذلك إذ ليس قوله وحياً يوحى".

وقال في جواب آخر كما في "العقد الثمين" أيضاً ج ٢ ص ١٣١: "والقول بأن هذا الترك كان في زمن أبي الخواري لم يثبت ولو ثبت لما كان حجة على خلاف السنة".

١١- قال الشيخ العلامة أبو مسلم ناصر بن سالم البهلاوي -رحمه الله تعالى- في كتاب "نثار الجواهر" ج ١ ص ٢١-٢٢: "والتقليد جائز وممتنع بحسب صحة الأصل وبطلانه واتباع قول العالم خطأ كان أو صواباً ممنوع وهو التقليد الأعمى لأنه عدم مبالاة منه في الاتباع لما لا يصير صوابه وليس من دين الله أن يجعل لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ نظيراً تقتدي به وتدين لله بحقه ولو بلغ أقصى الدرجات من العلم".

١٢- قال الإمام العلامة محمد بن عبد الله الخليلي -رحمه الله تعالى- في "فتح الجليل" ص ١٩٣: "وقول بخلاف الحديث يضرب به عرض الحائط".

١٣- قال الشيخ العلامة أحمد بن حمد الخليلي -حفظه الله تعالى ومتعنا بحياته- في بعض أجوبته: "ولا عبرة بقول قائل يخالف الحديث الصحيح، فالسنة حجة على

غيرها، ولا يكون غيرها حجة عليها".

وقال في الحق الدامغ ص ١٥٣: "... فالواجب يحتم أن يكون الأصل الذي يرجع إليه ما دل عليه صريح الكتاب العزيز والسنة الصحيحة... لا أن يعول على قول أحد بعينه ويجعل هو مدار الاحتجاج، فإن كلا يخطئ ويصيب، ولا يجوز اتباع أحد بدون دليل إلا من كان قوله نفسه دليلاً وهو المحفوف بالعصمة الذي وصفه العلي الأعلى بقوله: ﴿وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى﴾ النجم (٣-٤) وأما ما عدها فكل منهم - وإن علا قدره وارتفع شأنه - راد ومردود عليه وآخذ وماخوذ عليه". اهـ

وقال في كتاب "من وحي السنة" ص ١٢: "... ومن هنا كان الصحابة والتابعون لهم بإحسان رضي الله عنهم وأرضاهم - أحرص الناس على التأسي به عليه أفضل الصلاة والسلام والاستضاءة بمشكاته والارتواء من فيضه، وهذه هي طريقة فحول أهل الاستقامة في الدين - يعني الإباضية - فهذا تأريخهم الواضح دليل قاطع على أنهم - رحمهم الله - لم يكونوا يعدلون بسنته ﷺ سنة أحد من الناس ولا يرضون بتقليد غيره في أمور الدين، وآثارهم على ذلك شاهدة" ثم ذكر بعض أقوال علماء المذهب الناصية على ذلك، ثم قال - حفظه الله تعالى - ص ١٤-١٥: "وهكذا شأن فحول العلماء الذين لا يأسروهم التقليد ولا يمتلكهم الهوى فكيف يلام بعد هذا من عمل بسنة ثابتة لمخالفته فلاناً أو فلاناً، على أن الحديث إذا ورد عمل به على الصحيح في خصوصه وعمومه وإن خالف مذهب الصحابي الذي رواه لأن الحجة في روايته لا في مذهبه مع احتمال أن يطرقه الذهول والنسيان، وإذا كانت مخالفة الصحابي الراوي للحديث لا تلغي شيئاً من مدلول الحديث ولا تسقط العمل بموجبه

مع أن الصحابي أدرى بظروف الرواية وملاساتها فكيف بمن يخالف الحديث متقيدا برأي من هو دون الصحابي، ولعمري لا أعجب إلا ممن يرضى بتقليد من يخطئ ويصيب ويعروه الذهول والنسيان ويدع تقليد رسول الله ﷺ المويد بالوحي المخوف بالعصمة المتوج بوصف العلي الأعلى ﴿وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى﴾ وهل عرف الدين إلا به، أم هل برزت الشريعة إلا من بابه -صلوات الله وسلامه عليه-، وهل يكون غيره ﷺ وإن امتطى السماء أو ناطح الجوزاء إلا مدينا له ومتعبدا باتباعه إذ لا يمكن أن يهتدي إلا بهديه ولا أن يستضيء إلا بشمسهِ فكيف يعارض قوله ﷺ بقول غيره أو يناظر عمله بعمل أحد من الناس، والله در نور الدين السالمي -رحمه الله تعالى- حيث قال:

ولا تناظر بكتاب الله      ولا كلام المصطفى الأواه  
معناه لا تجعل له نظيرا      ولو يكون عالما خيرا

وحكم فعله في ذلك كحكم قوله فإن أقواله ﷺ وأفعاله وتقريراته تشريعات لأمته". اهـ

وأقوالهم في ذلك كثيرة جدا لا نطيل المقام بذكرها وبما ذكرناه كفاية للمنصف.

هذا وقد ألف العلماء في سنة رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- مؤلفات كثيرة جدا منها الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم والمشيخات والأجزاء والفوائد وغير ذلك، وإن من أصح تلك الكتب كتابي "الصحيحين" للإمام محمد بن إسماعيل الجعفي مولاهم البخاري ومسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، وقد

اجتهدا على ألا يضعا فيهما إلا ما صح وثبت عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- فيما كان من الأصول وقد وفقا في ذلك إلى حد كبير جداً في أغلب ما رواه، وما -أعني الشيخين- وإن كانا إمامين من أئمة المسلمين وفحليين من فحولهم إلا أنهما كغيرهما من سائر البشر معرضان للخطأ والوهم والنسيان إذ لا عصمة لأحدٍ منهما بلغ من سعة الاطلاع وطول الباع ورسوخ القدم في فنون العلم ما لم يكن نبياً مرسلًا، ولذلك أنكر عليهما بعض العلماء من مشايخهما ومن كان في عصرهما ومن جاء بعدهما إلى يومنا هذا وفيهم طائفة من أئمة الحشوية كما سيأتي بيانه -إن شاء الله تعالى- بعض الأحاديث، بل حكم بعض الصحابة والتابعين على بعض الأحاديث التي رواها أو رواها أحدهما بالوهم وذلك كحديث اعتمله -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- في شهر رجب وزواجه بميمونة وهو محرم ونحوهما، بل انتقد أحد الشيخين بعض الأحاديث التي رواها صاحب "الصحيح" الآخر كما ستراه قريباً -إن شاء الله تعالى-<sup>(١)</sup>.

وهذا الأمر -وهو وجود بعض الأحاديث الضعيفة في "الصحيحين"-، أصبح مسلماً به عند جماهير الناس في عصرنا هذا حتى عند أئمة الحشوية إلا أنهم يجعلون ذلك حكراً عليهم، فما شاعوا تضعيفه من أحاديثهما ضعفوه ولو خالفهم من خالفهم في ذلك، وما شاعوا تصحيحه صححوه وحكموا على من خالفهم في ذلك بالابتداع والزندقة، ونحو ذلك من الأحكام الجائرة ولو خالفهم من خالفهم في ذلك وأقام على صحة ما يراه ألف حجة، ولا بأس أن أضرب على ذلك مثالاً

<sup>(١)</sup> بل ذهب بعض الحشوية وغيرهم إلى أن كل واحد من الشيخين قد أعل بعض الأحاديث التي رواها في "صحيحه" وسأذكر إن -شاء الله تعالى- في آخر هذا الكتاب بعض الأمثلة على ذلك والله تعالى ولي التوفيق .

واحداً وهو ما صنعه الشيخ الألباني محدث الحشوية في عصرنا هذا، فقد ضعف عشرات الأحاديث من الأحاديث التي رواها الشيخان أو أحدهما كما ستره قريباً - إن شاء الله تعالى- ونص على وجود بعض الأحاديث الضعيفة فيهما، وله كلام كثير في ذلك نقلنا بعضه في هذا الكتاب، أكتفي هنا بذكر نص واحد عنه فقد قال في مقدمة "مختصر صحيح البخاري" ج ٢ ص ٥-٨:

"أعود إلى أحاديث هذا "الصحيح" - يعني "صحيح البخاري" - فلأقول: لا بد من كلمة حق أبدية أداء للأمانة العلمية، وتبرئة للذمة وهي أن الباحث الفقيه لا يسعه إلا أن يعترف بحقيقة علمية عبر عنها الإمام الشافعي -رحمه الله- فيما روي عنه من قوله: "أبى الله أن يتم إلا كتابه" ولذلك أنكر العلماء بعض الكلمات وقعت خطأ من أحد الرواة في بعض الأحاديث الصحيحة، فلا بأس من التذكير ببعضها على سبيل المثال"، فذكر بعض الأمثلة على وجود بعض الأحاديث الضعيفة الموجودة في "صحيح البخاري".

ثم قال ص ٨: "ذكرت هذه النماذج من الأمثلة ليكون القراء على بصيرة من دينهم، وبينه من أحاديث نبيهم، متأكدين من صحة الأثر السابق: "أبى الله أن يتم إلا كتابه" ولكي لا يغتروا أيضاً بما كتبه بعض المشاغبين علينا من جهلة المقلدين والمذهبيين، الذين يهرفون بما لا يعرفون، ويقولون ما لا يعلمون، ويتجاهلون ما يعرفون، أمثال ذلك الحلبي الجارح ( أبو غدة ) الكوثري الصغير، ومثله ذاك المصري الخاسر محمود سعيد<sup>(١)</sup>، ومن نحا نحوهما، ويجد القراء رداً عليهما في بعض

<sup>(١)</sup> لا أريد بذكر هذا الكلام القدح في الشيخ محمود سعيد أو غيره من المشايخ أو طلبة العلم حاشاً وكلاً وإنما ذكرت ما ذكرته من باب الاستدلال بكلام هذا الألباني المتخاطب التهافت عليه وعلى-

المقدمات، مثل مقدمتي على "شرح العقيدة الطحاوية" ومقدمتي لكتاب "آداب الزفاف في السنة المطهرة" (طبع المكتبة الإسلامية عمان) ومقدمتي الجديدة لكتاب "مختصر صحيح مسلم للحافظ المنذري" بتحقيقي، وهو تحت الطبع وسينشر قريباً - إن شاء الله - بتعليقات وتحقيقات جديدة". اهـ

هذا ما قاله في بيان وجود بعض الأحاديث الضعيفة في "الصحيحين"، وقال بعد ذلك مباشرة في الرد على بعض الذين ضعفوا بعض الأحاديث الموجودة في "الصحيحين" أو أحدهما أو في غيرهما: "وفي مقابل هؤلاء بعض الناس ممن لهم مشاركة في بعض العلوم أو في الدعوة إلى الإسلام -ولو بفهمهم الخاص- يتجرؤون على رد ما لا يعجبهم من الأحاديث الصحيحة وتضعيفها ولو كانت مما تلقته الأمة بالقبول، لا اعتماداً منهم على أصول هذا العلم الشريف وقواعده المعروفة عند المحققين، أو لشبهة عرضت لهم في بعض روائها، فأنهم لا علم لهم بذلك، ولا يقيمون لأهل المعرفة به والاختصاص وزناً، وإنما ينطلقون في ذلك من أهوائهم أو من ثقافتهم البعيدة عن الإيمان الصحيح القائم على الكتاب والسنة الصحيحة تقليداً منهم للمستشرقين أعداء الدين ومن تشبه بهم في ذلك من المتغربين أمثال أبي ريسا المصري، وعز الدين بليق اللبناني، والشيخ محمد الغزالي وغيرهم ممن ابتليت بهم الأمة في العصر الحاضر بإنكار الأحاديث الصحيحة بأهوائهم وبليلوا أفكار بعض المسلمين بشبهاتهم، وقريب من هؤلاء بعض المشتغلين بهذا العلم إلا أنهم لغلبة التعصب المذهبي

= أتباعه العاكفين على قراءة كتبه المتناقضة ولئلا يدعي أحد الحشوية كما هي عادتهم بأنني قد بترت بعض الكلام الذي ليس في صالحه، ومثل ذلك يقال في النقول التي سأقلها عن الألباني وأمثاله في حق الشيخ محمود سعيد ممدوح وغيره الذين قدح فيهم وفي غيرهم من العلماء أو طلبة العلم الذين يخالفونه في بعض المسائل والله ولي التوفيق.

عليهم وتمكن الأهواء منهم فإنهم في كثير من الأحيان يضعفون الأحاديث الصحيحة كالشيخ الكوثري وعبدالله الغماري، وأخيه الشيخ أحمد والشيخ إسماعيل الأنصاري ومن شاء الاطلاع على شيء من ذلك فليرجع إلى مقدمتي على "شرح الطحاوية" ومقدمتي لكتاب "آداب الزفاف في السنة المطهرة" وغيرها، يجد العجب العجيب "اهـ".

وقال في "إرواء الغليل" ج ٢ ص ١١٣ ط: المكتب الإسلامي: "قلت: يشير بذلك إلى قوله ﷺ للجارية: "أين الله" وقولها: "في السماء" فإن هذا النص قاصمة ظهر المعطلين للصفات، فإنك ما تكاد تسأل أحدهم بسؤاله ﷺ "أين الله" ؟ حتى يبادر إلى الإنكار عليك ولا يدري المسكين أنه ينكر على رسول الله ﷺ أعاذنا الله من ذلك ومن علم الكلام، ولذلك رأينا الهالك في الذب عن هذا العلم على حساب الطعن في الأحاديث الصحيحة الشيخ زاهد الكوثري يطعن في صحة هذا الحديث بالذات لا بحجة علمية بل بوساوس شيطانية مثل قوله: إن البخاري لم يخرج في "صحيحه" ! وتارة يشكك في صحة هذه الجملة بالذات "أين الله" لا شيء إلا لأهل لم ترد خارج الصحيح، وكل هذا ظاهر البطلان لا حاجة بنا إلى تسويد الورق لبيان<sup>(١)</sup> نساء الله العصمة من الحمية الجاهلية والمذهبية". اهـ كلامه المتهاافت الذي لا ينطق به من يفقه ما يخرج من رأسه.

هذا؛ وقد اعترف بعض الحشوية أنفسهم أن بعضهم يصحح ويضعف أحاديث "الصحيحين" بحسب ما تقتضيه أغراضهم<sup>(٢)</sup>، وإليك نص كلام واحد منهم

(١) وقد بينا بطلان هذا الحديث ص ٢٨٢-٣٠٦ من هذا الجزء.

(٢) بل هذا هو ديدهم ولا سيما فيما يتعلق بمقائدهم كما لا يخفى على من طالع بعض كتبهم التي-

فقد قال سمير بن أمين الزهيري<sup>(١)</sup> في "فتح الباري في الذب عن الألباني والرد على إسماعيل الأنصاري"<sup>(٢)</sup> ص ١٥ ط: دار المحرة بعد كلام: "... أقول: عجباً للشيخ الأنصاري إن انتقد الشيخ الألباني حديثاً في "الصحيحين" أو أحدهما وقدم الأدلة العلمية المقنعة بذلك، ونقل كلام أهل العلم السابقين في ذلك الحديث لم يعجب الشيخ الأنصاري هذا الصنيع، وتباكى على "الصحيحين" وندد بجماعة الشيخ على "الصحيحين".

والآن لأن الشيخ يدافع عن "الصحيحين" فهذا لا يعجب الأنصاري، ومن أجل النقد والنقد فقط، يقف إلى جانب الشارح دون أدلة علمية، اللهم إلا قول الشارح: "بأن البعض قد أعل الحديث"!!

أما من هم هؤلاء البعض؟ وما هي حججهم؟ فهذا لا يهم الشيخ الأنصاري، المهم مخالفة الألباني!!

وأقول -والقائل الزهيري-: "ما دام الشيخ الأنصاري يبحث عن مخالفة الألباني بأي شكل، حتى لو كان هذا بتضعيف حديث في "الصحيحين" ومن غير بينة، فلماذا يستنكر على الألباني نقده لأحاديث في "الصحيحين" وبأدلة علمية!! أسأل الله عز وجل أن لا يكون في هذا حظ نفس". اهـ.

هذا وإذا تقرر لكم ذلك فلنشرع في الجواب على ما ذكره الحشوي في

- يسمونها بكتب السنة والإيمان ونحو هذه التسميات كما بينا شيئا من ذلك في الجزء من هذا الكتاب.

<sup>(١)</sup> وهما من أتباع المذهب الحشوي .



كتابه المبرزة فقد قال ص ١٧٣-١٧٤: "قد أجمع العلماء على صحة "الصحيحين" وتلقيهم لهما بالقبول، عدا عدة أحاديث، ولم يخالف في ذلك إلا طوائف من أهل البدع لا يؤبه بموافقتهم، فضلا عن خلافهم وسيأتي بيانه -إن شاء الله-... إلى أن قال: فليس في "الصحيحين" حديث موضوع أصلا ولا حديث ضعيف، سوى بضعة أحاديث تختلف فيها بين أئمة السلف بين مصحح ومضعف، أما باقي ما فيهما، فهو متلقى عند الأمة بالقبول، والأمة معصومة في الجملة".

ثم قال ص ١٧٤-١٧٥ "وجوابه: "أن من طعن في أحاديث "الصحيحين"، فقد دل الناس على جهله، وليس هو من أرباب التفسير والحديث، بل من أرباب علم الكلام والمنطق والفلسفة، فإن أهل الحديث أدرى بالحديث صحيحه وسقيمه ومقبوله ومردوده، فكيف يردون "الصحيحين"، وقد أجمعوا على قبولهما، وأمروا بهما واعتنوا بهما<sup>(١)</sup> شرحا وحفظا ونحو ذلك... إلى آخر هذيانه الركيك الدال على بلادته وعيه وسوء قصده وخبط طويته، وكان قد قال قبل ذلك في الصفحة المذكورة نفسها "ثم شرع في النقل عن بعضهم من ص ٤٧-٥٣ في تقرير ذلك، وأن أحاديث "الصحيحين" ورواؤها فيهم ضعف ونحو ذلك" اهـ كلامه.

وهو كذب له قرون كبش أهوج، وبيان ذلك أنني لم أقف ولم أنقل عن غيري أيضا أن أحاديث "الصحيحين" جميعها ضعيفة وأن رواها جميعهم فيهم ضعف وإنما قلت ونقلت ذلك عن غيري أيضا: إن في أحاديث "الصحيحين" أحاديث ضعيفة، وإن بعض رجالها قد ضعفهم بعض العلماء، ونقلت في ذلك نقولا

(١) كنا في الأصل والصواب هما .

كثيرة عن طائفة كبيرة من العلماء كما هو موضح في "السيف الحاد"، وسأنقل ذلك وزيادة في هذا الكتاب -إن شاء الله تعالى-.

وأما قوله: "إن من طعن في أحاديث "الصحيحين" فقد دل الناس على جهله وليس هو من أرباب التفسير والحديث بل من أرباب علم الكلام والمنطق والفلسفة، فإن أهل الحديث أدرى بالحديث صحيحه وسقيمه ومقبوله ومردوده، فكيف يردون "الصحيحين"، وقد أجمعوا على قبولهما..." إلى آخر هرائه الفارغ، فكلامه هذا لا يخلو من أحد أمرين اثنين لا ثالث لهما:

أولهما: أن يريد به الرد على من طعن في أصل "الصحيحين" أي في ثبوتهما عن مؤلفيهما أو على من طعن في أحاديثهما كلها، وهذا لم يقل به أحد البتة، فهو يتصور خصماً يرد عليه، وهذا الخصم لا وجود له أصلاً؛ إذ لم يقل أحد بعدم ثبوت "الصحيحين" عن مؤلفيهما ولا بعدم صحة أحاديثهما قاطبة حتى يرد عليه صاحب يد أو غيره من الحشوية، وإنما الكلام مفروض في تضعيف جماعة كبيرة من العلماء لطائفة غير قليلة من الأحاديث المروية في "الصحيحين" أو أحدهما، وهذا مما لا يمكن لهذا الحشوي أو غيره أن ينكره حتى يلج الحمل في سم الخياط.

ثانيهما: أن يريد به أن كل ما في "الصحيحين" صحيح ثابت ولا يوجد فيهما أو في أحدهما شيء من الأحاديث الضعيفة البتة، وأنه لم يضعف أحد من علماء الحديث أو التفسير شيئاً من أحاديثهما أصلاً، وهذا الذي ينبغي أن يحمل عليه كلامه بدليل ما ذكره من حكاية الإجماع عن بعضهم على صحة أحاديثهما كما سيأتي -إن شاء الله تعالى-، وإن كانت عبارته الركيكة لا تساعد على ذلك.

ثم قال ص ١٨٢-١٨٣: "ثم عقد الإباضي فصلاً ص ٥٤ بعنوان "أحاديث

انتقدت على "الصحيحين" ذكر فيه بعض الأحاديث في "الصحيحين" أو أحدهما مما انتقده بعض الحفاظ فذكر بضعة أحاديث في البخاري وعدة أحاديث في مسلم وبضعة في "الصحيحين"، والجواب من وجوه -والكلام لا زال للحشوي:-

أحدها : أنا لا نوافقه على تضعيف جميع هذه الأحاديث "أهـ كلامه الفارغ، والجواب: أني بحمد الله تعالى - لم أضعف تلك الأحاديث جميعها وما نسبته إليّ من تضعيفها فهو فرية بلا مرية، والعجب منك كيف تجاسرت على هذا الكذب الواضح ولم تحش الله تعالى ولم تستحي من عباده، مع أنني قد قلت في "السيف الحاد" ص ١٠٧ من ط ٣ وص ٥٤ من ط ١ التي تدعي أنك ترد عليها: "وهذه بعض الأحاديث التي انتقدها بعض العلماء وهي في

"الصحيحين" أو أحدهما بغض النظر عن رأينا فيها"، ثم زدت ذلك إيضاحاً وصرحت بلسان عربي مبين أن تلك الأحاديث ليست كلها ضعيفة عندنا بل بعضها صحيح وبعضها حسن... إلخ، حيث قلت ص ١٧٤ من ط ٣ وص ٩٣ من ط ١ التي تزعم أنك ترد عليها: "إن هذه الأحاديث -التي ذكرناها-

ليست كلها ضعيفة عندنا؛ بل منها الصحيح ومنها الحسن ومنها الضعيف ومنها الموضوع... إلخ، ولذلك قلنا: (بغض النظر عن رأينا فيها) وإنما قصدنا من ذكرها أن نبين أن الأمة لم تجتمع على صحة كل ما في "الصحيحين" كما يدعي

الحشوية" اهـ.

فبالله عليكم انظروا كيف تجاسر هذا الحشوي الجسم فنسب إلي تضعيف تلك الأحاديث مع ما قلته من الكلام الواضح الجلي في حكمها، وهذا الصنيع إن دل على شيء فإنما يدل على صحة ما نسبته أولئك العلماء الأعلام إلى أتباع هذه الطائفة من أنهم يتعمدون الكذب على مخالفيهم هذا ومن الجدير بالذكر أن ما أتى به حاطب ليل من الكذب والتدليس والتليبس لا يتحمل وزره هو وحده فقط وإنما يشاركه في ذلك ذلك الفوزان الحشوي الجسم الذي وصف كتاب حاطب ليل بأنه كتاب قيم مدعم بالأدلة المفحمة.

وأما قوله ص ١٨٣: "وأن الأحاديث التي أوردها على ثلاثة أقسام:-

الأول: أحاديث صح لبعض الحفاظ كلام فيها فهي بين مضعف ومصحح وهي قلة، كحديث "خلق التربة يوم السبت" وهو في "صحيح مسلم". اهـ كلامه أقول: الأحاديث التي ضعفها أو ضعف بعض ألفاظها بعض العلماء أحاديث كثيرة كما سترى -إن شاء الله تعالى- في هذا الكتاب، وليست بقليلة كما ادعى هذا الحشوي الجسم.

ثم قال: "الثاني: قسم صحيح ضعفه ظلماً وجوراً، الثالث: قسم صحيح أيضاً ضعفه لمخالفته عقيدته الفاسدة" وذكر حديث الجارية وحديث الكشف عن الساق وحديث صهيب في تفسير الزيادة ثم قال: "وأحاديث أخرى ضعفها لأجل هذا السبب" اهـ كلامه.

وجوابه أنني لم أصرح بتضعيف شيء من أحاديث الشيخين في "السيف الحاد" الذي يرد عليه هذا الجاهل باستثناء الأحاديث الثلاثة التي ذكرها، على أنني

مسبوق إلى تضعيفها من بعض العلماء كما أوضحت ذلك في "السيف الحاد" وكما ستره في هذا الكتاب -إن شاء الله تعالى-، هذا بالنسبة إلى الأحاديث الخمسة والعشرين التي دندن حولها، ثم ضعفت حديثاً آخر ذكرته في جملة أحاديث أخرى لم يرها هذا الحشوي فيما يظهر لأنه لم يتعرض لها بذكر، وقد سبقني إلى تضعيف جملة من ذلك الحديث الألباني الحشوي وإن كنت -بحمد الله تعالى- لا أعتد برفاقه وخلافه، وبذلك تعرف أن كلامه هذا مجرد كذب لا يراد به إلا التفخيم والتضليل وأصرح في كذبه من ذلك قوله بعد أن ذكر الأحاديث الثلاثة: "وأحاديث أخرى ضعفها لأجل هذا السبب" فأرجو من الحشوية المجسمة أن تذكر هذه الأحاديث<sup>(١)</sup> التي ضعفها في "السيف الحاد" وإلا فليعترفوا بالكذب والتدليس.

والحاصل أن كلامه هذا كلام باطل وهذيان فارغ لا قيمة له في موازين العقلاء فضلاً عن الأئمة العلماء، وذلك لأن كلامنا ليس في صحة تلك الانتقادات وعدم ذلك، وإنما في كون جماعة كبيرة من العلماء قد ضعفت طائفة كثيرة من أحاديث الشيخين كما قدمنا، وإذا سلم بوجود بعض الأحاديث المنتقدة فيهما،

<sup>(١)</sup> أي ما عدا الأحاديث الأربعة التي ذكرتها، هذا وليس لهذا الحشوي أن يعترض بأنني ضعفت حديثاً رابعاً زيادة على الأحاديث الثلاثة التي ذكرها وأن هذا هو الذي يقصده بقوله: "وأحاديث أخرى ضعفها لأجل هذا السبب، وذلك لأن كلامه في الأحاديث الخمسة والعشرين فقط كما نص على ذلك ص ١٨٣ حيث قال هناك: "الوجه الثاني: أننا لو سلمنا أن جميع هذه الأحاديث الخمسة والعشرين ضعيفة إلى آخر هرائه الفارغ فهو كما تراه يتكلم على هذه الخمسة والعشرين دون غيرها فلذلك يحاسب على كلامه هذا. هذا أولاً، وثانياً أن قوله: "وأحاديث أخرى ضعفها لأجل هذا السبب يدل على الجمع وأنا لم أضعف حتى في الموضوع الآخر الذي لم يذكره إلا حديثاً واحداً وهناك فرق كبير بين قوله "وأحاديث أخرى وبين الحديث الواحد الذي ضعفته إلا إذا كان لا يفرق بين الآحاد والجمع، وأحلامها أمر من الحنظل.

فكيف يدعي بعد ذلك الإجماع على صحة أحاديث الشيخين جميعاً وينقل ذلك عن بعض العلماء الذين لم يريدوا بحكاية الإجماع الظاهر من ذلك اللفظ كما تصوره هذا الحشوي الجهم وشيخه الفوزان ومن هو على شاكلتهما كما سيأتي بيانه -إن شاء الله تعالى-، أو أنهم قد أخطأوا في ذلك خطأً لا يحتمل الصواب لوجود الخلاف في هذه القضية قبل ولادتهم بعشرات السنين كما ستراه في هذا الكتاب -إن شاء الله تعالى-.

ثم إن قوله: "إننا لو سلمنا أن جميع هذه الأحاديث الخمسة والعشرين ضعيفة وأن القول ما قاله مضعفوها... إلى آخر هرائه، فيه اعتراف واضح بأن هناك خمسة وعشرين حديثاً قد ضعفها بعض العلماء وأن الخلاف إنما هو في الراجح من ذلك، وهذا يناهض ما قاله من قبل ص ١٧٣ حيث قال هناك: "فليس في "الصحيحين" حديث موضوع أصلاً ولا حديث ضعيف سوى بضعة أحاديث تختلف فيها بين أئمة السلف بين مصحح ومضعف، أما باقي ما فيهما فهو متلقى عند الأمة بالقبول... إلخ، ومن المعلوم أن البضع هو ما بين الثلاثة إلى التسعة وقيل: إلى العشرة وقيل: من واحد إلى تسعة وقيل: من اثنين إلى عشرة وقيل: من أربعة إلى تسعة وقيل: البضع سبعة.

فبالله عليكم كيف يجمع بين قوله: إن ما عدا بضعة أحاديث متلقى عند الأمة بالقبول وبين اعترافه بأن هناك خمسة وعشرين حديثاً قد ضعفها بعضهم، وهل يمكن أن يحكم على قائل هذا الكلام التهافت إلا بالتناقض والتخاطب بل الكذب الصريح والتدليس القبيح والجهل الفاضح والغباء الواضح؟ على أنني قد أوردت في "السيف الحاد" أكثر من ثلاثين مثلاً ولدي أكثر من ثلاثمائة مثال، وقد ذكرت في

هذا الكتاب مائتين وخمسين حديثاً فما جواب الحشوية المجسمة على ذلك؟.

وأما قوله: "كل هذا -ويقصد الأحاديث الخمسة والعشرين التي أشار إليها- لا يخرق إجماع الأمة على تلقيها الكتابين بالقبول وأن تلك الأحاديث المذكورة مستثناة من هذا الإجماع لكلام بعض الحفاظ عليها" فهو أيضاً كلام فارغ كسابقه، وذلك لأن بعض تلك الإجماعات التي حكاها يدل على أن أحاديث "الصحيحين" جميعها صحيحة ثابتة، وبعضها يدل على استثناء بعض الأحاديث ولم يقيدوها بخمسة وعشرين<sup>(١)</sup>، فهي أولاً متناقضة متضاربة، فالأولون لا يمكن أن ينتج بكلامهم لأنهم على حسب ما يزعم يحكون الإجماع على صحة الكل، وهو يعترف بوجود الخلاف المذكور في العدد المذكور، أو في بضعة أحاديث على أقل تقدير، والآخرون قد أثبتوا الخلاف في أكثر مما أثبت هو فيه، ثم هم يبطلون لما حكاها الأولون، وهكذا لا يثبت الباطل أمام الحق -والحمد لله-، ثم إننا نتحدى الحشوية أن يذكروا لنا الأحاديث المختلف فيها والمجمع عليها من أحاديث الشيخين، ونحن على أتم الاستعداد لبيان بطلان دعواهم بذكر ما لم يذكروا تضعيفه عن أئمتهم مع ذكر الجزء والصفحة ثم ليحيبوا على ذلك أو ليعترفوا ببطلان ما يدعونه.

أما قوله: "مع أننا لا نسلم لهذا الإباضي كل تلك الأحاديث" فجوابه قد تقدم وهو أنني لم أضعفها جميعاً، وإنما ذكرتها من باب التمثيل بما على تضعيف العلماء من أتباع الأئمة الأربعة لبعض أحاديث الشيخين أو أحدهما، وهذا مما لا تستطيع أنت ولا الفوزان ولا غيركما من الحشوية إنكاره.

وأما قوله: "ولو أردت تتبعه فيها واحداً واحداً لطال المقام بي" فأقول: هذا

<sup>(١)</sup> وإن كان هذا الحشوي أو غيره يدعي أنهم قيدوها بهذا العدد فليأتنا بالمصادر التي تثبت ذلك.

كما قيل:

كالثعلب النازي إلى عنقوده إن لم ينله قال هذا حامض.

وإن كنت تدعي خلاف ذلك فهلم إلى الميدان أجب أنت أو غيرك من الحشوية على ما ذكرته في هذا الكتاب، ونحن في انتظار ذلك، وسترى -إن شاء الله- ما يسوؤك.

وأما قوله: "مع أن جملة منها لا يحتاج إلى ذلك لسقوط قوله فيه كإنكاره حديث معاوية لدلالته على العلو، والعلو له ألف دليل بل ألفان كما ذكر ابن القيم في "نونيته" ذلك "فجوابه أن ما ذكره ابن القيم في "نونيته" وغيرها سراب بقية، والحق أنه لم يثبت في العلو الحسي ولا دليل واحد، وما ذكره ابن القيم وأتباع نخلته بعضه لا علاقة له<sup>(١)</sup> بالعلو الحسي من

(١) وذلك كاستدلالهم بقول الله تعالى في عيسى -عليه السلام-: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ فهذه الآية كما ترى لا دليل فيها ولا شبهة دليل على العلو الحسي فهي كقول الله -تبارك وتعالى- الذي ذكره عن إبراهيم -عليه السلام-: ﴿إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَى رَبِّي﴾ وقوله ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي﴾ ومن المعلوم أن هجرة إبراهيم -عليه السلام- وذهابه لم يكن إلى العرش الذي تتوهم الحشوية المحسنة علو الله عليه -تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً- كما تقدم بيان ذلك في الجزء الأول ومثل ذلك قوله -تبارك وتعالى-: ﴿وَمَنْ يُخْرِجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ ومن المعلوم أن الهجرة المقصودة في الآية هي الهجرة إلى المدينة المنورة ومثل ذلك قوله تعالى في الظل: ﴿ثُمَّ قَبِضْنَاهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا﴾ ولا أظن أن الحشوية المحسنة قد بلغ بها الجهل إلى أن تتوهم أن الظل يذهب إلى العرش وأن الهجرة المذكورة في الآية السابقة يقصد بها الهجرة إلى العرش الذي تتوهم أن الله مستقر عليه وقد أجبت على هذا الدليل بما هو أطول مما هنا وذكرت وجهاً آخر في بيان بطلان الاستدلال به في الجزء الأول فليرجع إليه من شاء -.



قريب ولا بعيد، وبعضه ضعيف باطل<sup>(١)</sup>، وبعضه كذب صريح، وقد قدمنا بعض الأمثلة على ذلك في الجزء الأول فليرجع إليها من شاء أن يعرف ذلك، على أن لا تبلغ ذلك العدد ولا نصفه ولا ما يقارب

وكاستدلال بعضهم بحديث مسلم "إنه -يعني المطر- حديث عهد بربه" وهذا الاستدلال يضحك النكلى كما تراه ولا أدري في أي عالم يعيش هؤلاء الحشوية وإلا فإن العقلاء قاطبة يعلمون علماً قاطعاً أن المطر ينزل من السحاب وهو أسفل من السماء الدنيا بمسافة شاسعة بينما العرش الذي تزعم الحشوية الجحمة أن الله فوقه أعلى من السماء السابعة بكثير .

وكاستدلال ابن القيم في جيوحه الحشوية ص ١٥٦ بقول الله تعالى: ﴿قُلْ أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْمِعْ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قِرَاءَتَكَ عَجَبًا يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَسَامِنَا بِهِ وَلَن نَّشْرَكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا﴾ وقره تعالى: ﴿قَالُوا يَلْقَوْنَ إِنَّا سَمِعْنَا كُتُبًا أَنْزَلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ حيث قال هناك بعد أن ذكر الآيتين الكريمتين: فأخبروا -يعني الجن- أنه يهدي إلى الرشd وإلى الحق وأعظم الرشd والحق الذي يهدي إليه معرفة الله سبحانه وتعالى - وإثبات صفاته وعلوه على خلقه ومبايته لهم إذ بذلك يتم الاعتراف له وإثباته . ونفي ذلك نفي له ولصفاته . اهـ المراد مما هذى به . وأنت تدري أنه لا علاقة لهاتين الآيتين بإثبات علو الحسي ولا نفيه إذ إنهما لم تتعرضا لذلك من قريب ولا بعيد ولو استدل أحدٌ من مخالفي ابن القيم وشيعته بهاتين الآيتين على نفي علو الحسي فقال: وأعظم الرشd والحق الذي يهدي إليه معرفة الله سبحانه وتعالى - وتنزيهه عن الحلول في الأمكنة وعن الأعضاء كما هو مذهب أهل الحق وإن كنا لا نرى الاستدلال لذلك بمثل هاتين الآيتين اللتين لا علاقة لهما بهذه القضية رأساً كما قدمنا لما أمكن للحشوية إن أنصفوا من أنفسهم ولو مرة واحدة في العمر أن يجيبوا على ذلك إلا بما ذكرناه من أن هاتين الآيتين لا علاقة لهما بهذه القضية البتة .

<sup>(١)</sup> وذلك كحديث الاستلقاء الذي صححه ابن القيم والألباني في مختصر العلوم حكم -أعني الألباني- بكنارته في سلسلته الضعيفة وهو كما قال وأشد من ذلك وكحديث أسطورة الأوعال وقد ضعفه الألباني أيضاً وهو عندنا موضوع وهذان الحديثان من جملة الأحاديث التي اختلفت الحشوية الجحمة في صحتها وجواز الاستدلال بها على رغم أنف صاحب كتاب البغي الذي زعم أن أسباب نخلته لم -

ذلك<sup>(١)</sup>.

- يختلفوا في مثل ذلك وقد ذكرنا أمثلة أخرى على ذلك في الجزء الأول فليرجع إليها حاطب لب وأتباع نخلته .

وبقية أدلة الحشوية على العلو الحسي من جنس ما ذكرناه في هذا التعليق والتعليق الذي قبله وقد ذكرت نماذج من ذلك في الجزء الأول فليرجع إليها من شاء معرفة ذلك والله تعالى ولي التوفيق .  
 (١) وكان ابن القيم قد شعر في قرارة نفسه أنه لا تكفي تلك الأدلة التي ذكرها لنصرة باطله في تحقيق مراده فاضطر للاستنجاح بالجن وحرر الوحش والنمل كما تجد ذلك في "اجتماع الجيوش الحشوية" وكان غايته ما استطاع أن يحصل عليه بعد العناء الشديد والسهر المضي تلك الآيات المنسوبة إلى أحد الجن حيث قال ص ١٥٧ ط: مكبة ابن تيمية ناقلا عن غيره: "... فقال إن ذلك: جني يقرئنا في كل حين وينشدنا الشعر فقلت هل عندك من شعره شيء؟ قال: نعم فأنشدني:

أيها المذنب المفرط مهلا	كم تمادى وتكسب الذنب جهلا
كم وكم تسخط الجليل بفعل	سمح وهو يحسن الصنع فضلا
كيف تمدا جفون من ليس يدري	أرضي عنه من على العرش أم لا

اهـ

وأنت تدري أن كلام البشر مهما بلغوا في العدالة والصلاح ما لم يكونوا أنبياء أو رسلا لا يمكن الاعتماد عليه في مثل هذه القضية فكيف بكلام جني لا نعرف شيئا عن صلاحه وتقواه ولعله من اليهود المشبهة أو من إخوان ابن القيم الحشوية المجسمة ومع ذلك فإن قول هذا الجني: "على العرش" لا دليل فيه على العلو الحسي البتة كما بيناه في الجزء الأول عند الكلام على آيات الاستواء ونحوها. هذا ومن الجدير بالذكر أن ابن القيم قد أورد هذه الآيات بإسنادها من "تاريخ بغداد" للخطيب والاشتغال بنقد إسناد مثل هذا الهراء الذي لا تقوم به حجة حتى لو كان رجاله كالجبال الرواسي شغل من لا شغل له؛ فلذلك أعرضت عن الكلام على إسناده على ما فيه من الرهن.

ثم ذكر ابن القيم بعد ذلك قصة عن رجل دخل على عجوز مجهولة من عجائز طرطوس أخبرته أنها رأت أحدا من الجن الذين وفدوا على رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - إلى آخر هرائه الذي ينقله عن ذكر الجواب عليه ولعل هذا الراجحي صاحب كتاب كتاب البغي أو بعض إخوانه الحشوية يتشرف برؤية هذا الجني الصحابي فيروى لنا بعض الأحاديث المثبتة لعقيدة التجسيم -

وأما قوله: "وإنكاره حديث صهيب في الرؤية، وقد دل الكتاب والسنة المتواترة والإجماع عليها" فجوابه أن تلك الأدلة قد تقدم الجواب عليها وبيان ما فيها من جهة الأسانيد والمتون، وأما الإجماع فلا يوجد فيها إجماع البتة، والخلاف فيها أشهر من نار على علم، وقد قدمنا في "الجزء الأول" أن بعض الحشوية قد حكى القول بعدم الرؤية عن بعض التابعين، وحكاها ابن القيم الحشوي عن بعض الأشعرية، وبه قال الإمام الجصاص الحنفي وهو قولنا وقول المعتزلة والزيدية والجعفرية، وهؤلاء جميعاً من الأمة الإسلامية، فإن ادعت الحشوية أن هؤلاء مبتدعة، فجوابه أن المبتدعة أيضاً ما داموا لم يخرجوا عن الإسلام بالكلية لا ينعقد الإجماع بدوهم، ثم إن كل فرقة تدعي أنها على الحق، وقد تحكم على غيرها بالابتداع فلا يكفي عند الرد حكاية الإجماع من أحد الأطراف؛ لأن بقية الفرق الأخرى لا تسلم بذلك الإجماع المزعوم، بل لا بد من بيان الأدلة على أن الفرقة الغلانية هي الحقّة دون سواها، ونحن معاشر الإباضية -أهل الحق والاستقامة- نقول: إننا على الحق، وإنكم يا معشر الحشوية المحسمة على الباطل في هذه المسائل، وقد دعوناكم للمناظرة في ذلك أكثر من مرة فأبئتم ذلك، وهانحن أولاء نكرر لكم ذلك فإن كنتم على استعداد لذلك فهلم إلى المناظرة بشرط أن تنقل بالوسائل الإعلامية،

- فنقف عاجزين عن الإجابة عليها إذ لا يجوز لأحد أن يقدر فيه لصحته لرسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- ولا سيما أنه من الشدائد في السنة ومن المعلوم أن من قدح في صحابي كعابرة أو هذا الجني فهو متهم عند الحشوية بالزندقة ومن قدح في بعض رواة أحداث التحميم يجب أن يتهم في إسلامه والله المستعان .

ثم ذكر بعض أفعال النمل وحر الوحش بأسانيدنا الثالفة كما يعلم ذلك من مراجعة تراجم رجالها في كتب الجرح والتعديل وقد اعترف هو نفسه بجهالة بعض رواة بعضها ولكنه تعامى عن ذلك من أجل نصره عقيدة التحميم التي أشرب قلبه جهاً والله في خلقه شؤون.

وسيعلم حينها أي الفريقين أحق بالأمن وأهدى سبيلا .

هذا ومن الجدير بالذكر أنه حتى لو كانت هنالك أدلة صحيحة على إثبات الرؤية والعلو الحسي كما تدعون وهيئات هيئات، فلا يلزم من ذلك صحة هذين الحديثين كما لا يخفى على من شم رائحة هذا العلم ولو مرة واحدة في حياته.

هذا، ثم إن هذا الحشوي قد نقض ما بناه سابقا من أن الذين ضعفوا أحاديث الشيخين ليسوا من أئمة التفسير والحديث، وإنما هم من أئمة الكلام والمنطق والفلسفة من قبل أن يجف مداد قلمه، حيث إنه أثبت هنا أنهم من الحفاظ<sup>(١)</sup> بل إنه وصفهم بأنهم فطاحلة من أهل العلم حيث قال في كتاب البسي المهزومة ص ١٨٩: "ثانيها أن من ذكرهم على أقسام: منهم فطاحلة من أهل العلم ثبت أنهم تكلموا في بضعة أحاديث من "الصحيحين" أو أحدهما بغض النظر أصابوا في ذلك أم أخطأوا" اهـ وهكذا يتخبط الحشوية في كلامهم تخبط عشواء، ويتلونون كما تملون الخرباء، ومع ذلك يدعون أنهم أهل السنة وأتباع السلف، وحاشا السلف عن هذا الباطل.

وبعد هذا الرد الموجز على ما افتراه هذا الحشوي<sup>(٢)</sup> أراني مضطرا لذكر

<sup>(١)</sup> وقد وصفهم بالحفظ - وأغلبهم كذلك على رغم أنف صاحب ليل - غير واحد من الحشوية أكفسي هنا بذكر نص واحد عن أحد أتباع هذه النحلة وهو طارق بن عوض الله بن محمد حيث قال في كتاب "ردع الجاني" ص ٧٧ عند رده على بعض من قال بصحة أحاديث "الصحيحين" جميعا وذكر أنه لم يتعرض أحد من الحفاظ باستثناء الدارقطني والفساني لشيء من أحاديثهما: "...كانك لا تعرف من الحفاظ إلا الدارقطني والفساني مع أنهما لم يستوعبا ذلك، وسيأتي عن جمع من الحفاظ ممن هم قبل الدارقطني والفساني وعن جاء بعدهما أنهم تكلموا في بعض متون "الصحيحين" مما لم يتعرض له الدارقطني والفساني. اهـ

<sup>(٢)</sup> وسيأتي الكلام - بمشيئة الله تبارك وتعالى - على ما نقله هذا الحشوي عن بعض العلماء أو غيرهم -

كلام طائفة من العلماء من أصحاب المذاهب الأربعة أو ممن يعترف الحشوية بآرائهم ويكترون من نقل كلامهم من أمثال ابن حزم، والصنعاني، وأضراهما<sup>(١)</sup> حول وجود بعض الأحاديث الضعيفة في "الصحيحين" أو أحدهما، وإليكم بعض تلك النصوص والله تعالى ولي التوفيق.



- من حكاية الإجماع على صحة أحاديث "الصحيحين" وسرى - إن شاء الله تعالى - بعينك ص ٧٥٦-٧٦٨ أن هذه الإجماعات المزعومة سراب ببيعة .

<sup>(١)</sup> وسأنقل أيضا - إن شاء الله تعالى - نصوصا أخرى لبعض المشتغلين بالعلم من الحشوية وغيرهم حول هذه القضية من باب إلزامهم وإلزام أتباعهم بذلك وإن كنت لا أرى الاشتغال بنقل كلامهم في بحث المسائل العلمية التي لا يقصد بها إلزامهم بما يقولون به، والله تعالى ولي التوفيق.

نصوص بعض العلماء وبعض المنتسبين إلى العلم  
الناصة على وجود بعض الأحاديث الضعيفة  
في "الصحيحين" أو أحدهما<sup>(١)</sup>

١- قال الإمام عبد الحق الإشبيلي في "الأحكام الوسطى" كما في "بيان الوهم والإيهام" للحافظ ابن القطان ج ٤ ص ٢٩٤ ط: دار طيبة بعد أن ذكر حديثه رواه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر: إنما يؤخذ من حديث أبي الزبير، ما ذكره فيه السماع، أو كان من رواية الليث عنه، وليس هذا من رواية الليث. اهـ

٢- قال الحافظ ابن القطان في بيان الوهم والإيهام ج ٤ ص ٢٩٧: ثم قال

<sup>(١)</sup> ذكرت هذه النصوص من أجل الاستشهاد بما على أنه لا إجماع على صحة أحاديث "الصحيحين" جميعا بخلاف ما يدعيه صاحب إل وغيره من الحشوية وإن كنت لا أوافق أرباب هذه النصوص على كل ما قالوه واحتجوا به بل أخالفهم في كثير من ذلك. وقد أوافقهم على الحكم على الحديث ولكن أخالفهم فيما احتجوا به على ذلك. هذا وما هو غني عن التنبيه أن هذا الكتاب لم أقصد به تحقيق الكلام على كل ما ذكرته من أحاديث الشيخين حتى يلزماني أن أتكلم على كل ما أوردته فيه من كلام العلماء أو غيرهم أو المنتسبين إلى العلم وإنما أوردت ما أوردته لأجل دحض ما افتراه صاحب إل من أن العلماء قد أجمعوا على صحة أحاديث "الصحيحين" وما ذكرته فيه كاف لهدم ما أوردته وأما الكلام على هذه الأحاديث التي أوردناها وغيرها من أحاديث الشيخين التي وجه لها كثير من علماء الأمة الإسلامية سهام النقد فلها مجال آخر ولعل ذلك يكون قريبا - إن شاء الله تعالى -.

-يعني الإمام عبد الحق الإشيلي-: أحسن حديث أبي الزبير عن جابر، ما ذكر سماعه منه، ولم يذكر السماع في هذا -أي في ذلك الحديث الذي أورده عبدالحق من طريق أبي الزبير عن جابر- فيما أعلم. فهذا مذهبه فلتبين عمله. وذلك أنه كلن يجب أن يطرد هذا المذهب في أحاديثه، فبين ما كان منها غير مذكور فيها سماعه مما لم يروه الليث عنه، فيكون ذلك منه تعليلاً لها، محالاً على هذه المواضع التي قد فسر فيها أمره، وقد كان يكفيه بعضها، ثم يسكت إن شاء عما كان من روايته مذكوراً فيها سماعه، أو كان من رواية الليث عنه. هذا هو طرد ما ذهب إليه، ولم يفعل بلل آورد الأحاديث فيما عدا هذه التي تقدم ذكرها على نحوين: نحو يذكرها فبين أنها من رواية أبي الزبير عن جابر، فهذا قريب من الصواب، فإنه بذلك كالمبتري من عهدنا . ونحو يسكت عنه، ولا يبين أنه من روايته، وهو مما لم يذكر فيه سماعه، ولا هو من رواية الليث عنه، بل إذا قرأه القارئ يظنه من غير رواية أبي الزبير، فيعتقد -بسكوته عنه- أنه مما لا خلاف في صحته. وأكثر ما يقع له هذا العمل، فيما كان من الأحاديث مما أخرجه مسلم، كأنها يادخال مسلم لها، حصلت في حمى من النقد، وهذا خطأ لا شك فيه. فلنعرض الآن عليك أحاديث النحويين المذكورين حتى يتبين ذلك فذكرها وبعضها في صحيح مسلم، ثم قال ص ٣٠٥: كل هذه الأحاديث أبرز عند ذكره إياها أبا الزبير، فتبين بذلك أنها من روايته، وكلها مما لم يذكر فيه سماعه ولا هو من رواية الليث عنه، وهو فيها غير مخطئ؛ فإنه بإبرازه إياه قد أحال على ما شرح من أمره في الأحاديث المتقدمة، فهذا أحد النحويين. وأما النحو الآخر، وهو ما سكت عنه سكوته عما لا خلاف في صحته، من غير أن يبين أنه من روايته.. فذكرها ثم قال ص ٣١٤: "كل هذه من كتاب مسلم، من رواية أبي الزبير، عن جابر مما لم يذكر فيه سماعه ولا هو من رواية الليث عنه". ثم قال

ص ٣١٩: "فجميع هذه الأحاديث من رواية أبي الزبير عن غير جابر، وهو بتدليسه المعلوم عنه، لا ينبغي أن يخلط حديثه - بالسكوت عنه - بحديث غيره ممن لا يدلّس، ولا ينبغي أن يقصر تدليسه على جابر، فإن ذلك لا يصح بل هو مدلس بإطلاق، واتفق أن سأله الليث عما رواه عن جابر فميز له ما سمع مما لم يسمع، ولذلك استثنى من حديثه - مما لم يذكر فيه سماعه - ما كان من رواية الليث عنه. اهـ

وقال في ج ٥ ص ٤٩٤: "وأبو محمد - يعني عبد الحق الإشبيلي - قد صرح بأن الحديث يرد بالتدليس في مواضع منها حديث أبي الزبير عن جابر فقد صرح أنه لا يقبل منه إلا ما ذكر فيه السماع أو كان من رواية الليث عنه وقد استوعبنا ذكره فيما تقدم" اهـ المراد منه.

ثم قال ص ٥٠٣ - ٥١١: "وما ينبغي أن يحذر في كتابه سكوته عن مصححات الترمذي وما أخرجه البخاري أو مسلم فإنه قد يكون الحديث منها من رواية من هو عنده ضعيف أو موضع للنظر إذا كان ما يرويه من عند غير هؤلاء وكأنه إذا كان ما رواه عند هؤلاء دخل الحمى فسلم من اعتبار أحواله فإذا كان ما يرويه من عند غير هؤلاء وضع فيه النظر".

هذا النوع كثير، ننبه على مثل منه، وابحث عنه بنفسك فيما مر في هذا الكتاب، وفيما لم نعرض له من أحاديث كتابه، إما إغفالا وإما لغرض آخر.

فمنها أحاديث أبي الزبير عن جابر من غير رواية الليث ومما لم يذكر فيه سماعه.

أورد منها من عند مسلم جملة كبيرة لم يبين أنها من روايته، وهو إذا روى عند غير مسلم نبه عليه وبين أنها من روايته. وقد قدمنا ذكر ذلك بما يغني



عن رده.

وكذلك سماك بن حرب لم يعرض له في شيء مما أخرج من حديثه من عند مسلم. وقد تقدم أيضا بيان ذلك.

وكذلك أحاديث أبي سفيان عن جابر وإنما هي - كما قلنا الآن - صحيفة.

قال ابن أبي خيثمة: حدثنا أبي حدثنا ابن عيينة قال: حديث أبي سفيان عن جابر إنما هو صحيفة، وعن شعبة مثله... إلى أن قال: وكذلك أحاديث كثير من المختلطين وقد تقدم التنبيه على طائفة منهم وأن سهيل بن أبي صالح وهشام بن عروة لمتهم؛ لأنهما تغيرا وهو لا يتجنب شيئا مما يجد لهما ولا ينبه على كونه من روايتهما إذا كان من عند البخاري أو مسلم أو ممن صحح له الترمذي وهو يختلف فيه.

وكذلك طلحة بن يحيى ساق له من مسلم حديث قضاء صوم التطوع، وكذلك أحاديث جعفر بن سليمان من عند مسلم ومصححات الترمذي، وإبراهيم ابن مهاجر حديث: "تأخذين فرصة ممسكة" من عند مسلم وقد رد من أجله حديث: "معاهدة نصارى بني تغلب" لما لم يكن عند مسلم وقال: إنه عند بعضهم شبيه بالمتروك، وكذا فعل في حديث ذكره من طريق الدارقطني في "علف الجلالة أربعين يوما" قال فيه: لا يحتج به، وضعف أيضا ابنه إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر وضعف إبراهيم أيضا في حديث "مكة مناخ"، وكذلك أحاديث معقل بن عبيد الله عن أبي الزبير عن جابر وهي ضعيفة لم يتجنب منها شيئا مما ساقه مسلم... إلى أن قال: وكذلك عمر بن حمزة أورد له من عند مسلم حديث أبي سعيد في "نشر الزوج سر امرأته" وهو ضعيف، وحديث "التي نذرت أن تضرب الدف بين يدي

رسول الله ﷺ " من مصححات الترمذي وهو من رواية علي بن حسين بن واقد، وحديث: " ما ضل قوم بعد هدى" من مصححات الترمذي وهو من رواية أبي غالب حزور وهو مضعف مما لو لم يصحح له الترمذي حديثه لم يسأله، وكذلك أحاديث عكرمة بن عمار من عند مسلم، وكذلك مصعب بن شيبة في حديث: "عشر من الفطرة" وهو ضعيف سأله لما كان حديثه عند مسلم، وقد رد هو من أجله حديثا لم يروه مسلم وهو حديث عائشة أن النبي ﷺ " كان يغتسل من أربع" ذكره أبو داود، وذكر له من عند مسلم أيضا حديث عائشة: " خرج النبي ﷺ ذات غداة وعليه مرط مرحل من شعر أسود" وبين في كتابه الكبير أنه قد أنكر على مصعب بن شيبة وذكر أن الترمذي صححه أيضا.

وحديث قبيصة بن عقبة صاحب سفيان لا يعرض له وهو عندهم كثير الخطأ. أورد له من مصححات الترمذي: "طاف بالبيت مضطجعا". ولما ذكر حديث: "حرم الميسر والخمر والكوبة". ضعفه من أجله وقال: إنه ضعيف في الثوري، ونعيم بن حماد قد ذكر تضعيف الناس له واتهام بعضهم إياه من أجل حديث: "أعظمها فتنة قوم يقيسون" الحديث. ومع ذلك فإنه قد سألته في حديث نقله من عند البخاري وهو حديث أنس قال: قال رسول الله ﷺ: " أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله فإذا قالوها وصلوا صلاتنا واستقبلوا قبلتنا" الحديث. فإنه لما ذكره أتبعه أن قال: وصله البخاري في بعض الروايات لم يزد على هذا. ومعناه أن هذا الحديث وقع عند البخاري غير موصول الإسناد إلى ابن المبارك لكن معلقا هكذا: وقال ابن المبارك عن حميد عن أنس فذكره. ووقع في بعض الروايات: وحدثنا نعيم قال ابن المبارك. فعلى هذا يكون موصولا برواية البخاري له عن نعيم عن ابن المبارك فقد كان ينبغي لأبي محمد أن ينبه على أنه من رواية نعيم.

وحديث المقدم بن معديكرب: " للشهيد عند الله ست خصال". فيه نعيم وبقية ولم يعرض لهما لما صححه الترمذي، وحديث: "حذف السلام سنة". صححه الترمذي ولم ينه أبو محمد على أنه من رواية قره بن عبد الرحمن بن حيويث وهو منكر الحديث. وأحاديث حرمله بن يحيى من عند مسلم فإنه متكلم فيه. منها حديث ابن عمر في الصلاة على الراحلة وحديث: "من سأل الله الشهادة". وحديث عائشة في صلاته عليه السلام بالليل. وحديث: "يعطي قريشا وسيرفنا تقطر من دماهم". وأحاديث فليح بن سليمان من البخاري. وسكت عنها كلها ولم ينه عليها، وهو يقتضي تتبعه هو أن ينه على من في إسناده ولو كان مما أخرج البخاري أو مسلم أو ما صحح الترمذي.

وقال في ج ٢ ص ١٦٧-١٦٨: وأما الدرك الثاني: فهو إirاده -يعني عبدالحق الإشبيلي- حديث جابر مصححا له معرضا عن النظر في إسناده لما كان من عند مسلم، وهو مما لم يذكر فيه أبو الزبير سماعه من جابر، ولا هو من رواية الليث عنه وسترى له إجابة مثل هذا ووقعه أيضا في أمثاله، من غير أن يبين أنها من رواية أبي الزبير.

والدرك الثالث: هو إirاده حديث ابن عمر المذكور، وهو من رواية حرمله، وهو مختلف فيه، ومن عيب على مسلم إخراج.

وسأذكر هذا مشروحا، وماله من أمثال في موضعه إن شاء الله تعالى. اهـ

وقال ج ٤ ص ٣٧-٤٠ بعد حديث ذكره عبدالحق في "الأحكام الوسطى": وسكت عنه -يعني عبدالحق- وهو حديث في إسناده فليح بن سليمان وهو وإن

كان البخاري قد أخرج له - ضعيف ممن عيب عليه الإخراج عنه، وأراه كان حسن الرأي فيه فإنه قد تجنب الدراوردي فلم يخرج عنه إلا مقروناً بغيره وهو أثبت عندهم من فليح.

قال ابن معين في فليح: "لا يحتج به وهو دون الدراوردي" وقال أبو داود: "ليس بشيء" روى ذلك عنه الرملي. وقال الساجي: إنه يهم وإن كان من أهل الصدق، وأضعف ما رمي به ما ذكر عن يحيى بن معين عن أبي كامل: مظفر بن مدرك قال: كنا نتهمه لأنه كان يتناول من أصحاب النبي ﷺ وقد اطرده عمل أبي محمد في سكوته عما يروي فليح هذا.

فمن ذلك حديث في الحج في صلاته ﷺ في الكعبة بزيادة استقباله بوجهه ما يستقبلك إذا ولجت ذكره من عند البخاري أيضاً.

وحديث أبي هريرة "إن في الجنة مائة درجة ما بين الدرجتين كما بين السماء والأرض أعدها الله للمجاهدين" هو أيضاً عند البخاري من رواية فليح وحديث "هل فيكم أحد لم يقارف الليلة" هو أيضاً من عند البخاري من رواية فليح عن هلال بن علي عن أنس.

وحديث جابر في الصلاة في الثوب الواحد: "فإن كان واسعاً فالتحف به وإن كان ضيقاً فخالف بين طرفيه" هو أيضاً عند البخاري من رواية فليح....

وحديث غائلة الطريق في العيدين عند البخاري والترمذي وهو أيضاً من رواية فليح.

وقال - أعني ابن القطان - ج ٤ ص ٤٢-٤٥ بعد أن ذكر حديثاً ذكره

عبدالحق في "الأحكام الوسطى" من طريق الترمذي: وقع منه -يعني عبدالحق- بتصحيح الترمذي ولم ينبه على أنه من رواية سماك بن حرب وقد تكرر له تصحيح ما يرويه سماك بن حرب في أحاديث منها حديث جابر بن سمرة في "صلاة الظهر إذا دحضت الشمس"، وحديث النعمان بن بشير "كان يسوي صفوفنا كأنما يسوي بها القداح"، وحديث: "يقرأ في الظهر بسبح وفي الصبح أطول من ذلك"، وحديث: "يقرأ في الفجر بقاف وكانت صلاته بعد تخفيفا" وحديث: "الجلوس في المصلى حتى تطلع الشمس" وحديث: "من قال: كان يخطب جالسا فقد كذب" وحديث: "كانت صلاته قصداً وخطبته قصداً" وحديث: "ركوبه عليه السلام في جنازة ابن الدحداح"، وحديث: "رأيت النبي ﷺ وقد شط مقدم رأسه" وحديث: "إنها ليست الدواء ولكنها الداء"، وحديث: "الذي قتل نفسه بمشاقص، فلم يصل عليه" وحديث: "اسمعوا وأطيعوا فإنما عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم" وحديث: "إني لأعرف حجراً بمكة كان يسلم عليّ قبل أن أبعث إني لأعرفه الآن<sup>(١)</sup>".

وقال في ج ٢ ص ١٦٤: وحديث أبي جهيم هذا، سأذكره -إن شاء الله تعالى- في باب الأحاديث التي أوردتها -يعني عبد الحق- على أنها متصلة، وهي منقطعة.

فإنه في كتاب مسلم مبين الانقطاع، وهو مفترض فيما يورد من مسلم، أو البخاري، عن النظر في الأسانيد، وقد علم أن فيهما أحاديث منقطعة، ويظن

<sup>(١)</sup> لم يرد الحافظ ابن القطان بما ذكره تضعيف متون الأحاديث التي ذكرها جميعا وإنما أراد القدح فيها من جهة أسانيدها وعليه فإن كان لها أسانيد أخرى تصلح في الشواهد والمتابعات فإن هذه الأحاديث ترتقي إلى درجة الثبوت وإلا فإنه يحكم عليها بمقتضى أسانيدها والله تعالى أعلم.

أنها تُخطئه، فيقع فيها ولا يشعر، وسترى من ذلك جملة إن شاء الله تعالى. اهـ

وقال في ج ٢ ص ٣٧٧-٣٨٠ عند كلامه على حديث أبي مالك عن النبي ﷺ: "الطهور شطر الإيمان": ولم يعرض -يعني عبد الحق الإشبيلي- له بشيء واكتفى بأنه من كتاب مسلم.

وإسناده في كتاب مسلم هو هذا: أنبأني إسحاق بن منصور قال: حدثنا حبان بن هلال قال: حدثنا أبان، قال: حدثنا يحيى، أن زيدا حدثه، أن أبا سلام حدثه، عن أبي مالك الأشعري، فذكره.

والذي لأجله ذكرناه، هو انقطاع ما بين أبي سلام وأبي مالك، فقد قال الدارقطني وغيره: إنه منقطع، وإنه إنما يرويه عن عبد الرحمن بن غنم عن أبي مالك.

وذلك أن معاوية بن سلام يخالف فيه يحيى ابن أبي كثير<sup>(١)</sup>، فيرويه عن أخيه زيد بن سلام، عن أبي سلام، عن عبد الرحمن بن غنم، أن أبا مالك حدثهم بهذا.

وقد نبه الناس على انقطاع ما بين أبي سلام وأبي مالك في هذا الحديث وعده من الأحاديث المنقطعة في كتاب مسلم.

وقد روى بهذا الإسناد في كتاب الجنائز حديث أبي مالك الأشعري أيضا أن رسول الله ﷺ قال: "أربع في أمي من أمر الجاهلية"، وسكت عنه أيضا أبو

<sup>(١)</sup> أثبت الألف قبل (بن) إذا كتبت في أول السطر أو ذكر الابن أو الأب. أو كلاما بكنته أو لقبه أو نسب صاحب الاسم الأول إلى أمه أو جده ونحو ذلك إلا إذا كان الأول مشهورا بنسبته إلى جده كأحمد بن حنبل فإن حنبل جده إذا سمع أحمد بن محمد بن حنبل أو كان الأب مشهورا بكنته كأبي طالب، وأبي وقاص، وأبي سفيان، فإنني في هذه الحالة أكتبه بدون ألف فليعلم ذلك والله تعالى أعلم.

محمد مصححا له ، وليس القول فيه فيما بين أبي سلام وأبي مالك - كما تقدم - بل ربما أمكن فيه الاتصال ، إذ لم نجده عنه بواسطة كما وجدنا الأول ، ولا نعلم أحدا قال فيه : إنه منقطع .

واعلم أن في هذين الحدين موضعاً آخر للنظر ، وهو ما بين يحيى ابن أبي كثير وزيد بن سلام ، فإنه قد قال ناس : إنه منقطع .

ذكر ابن أبي خيثمة عن ابن معين قال : لم يسمع يحيى ابن أبي كثير من زيد ابن سلام ، زاد عنه عباس الدوري : " ولم يلقه " ، وإنما قدم أخوه معاوية على يحيى فأعطاه كتابا فيه أحاديث أخيه زيد ، فدلسه عنه ، ولم يسمع منه .

وعندي أنه مما يجب التثبت فيه ، فإنه قد ذكر في نفس الإسناد أن زيدا حدثه في الحدين جميعا ، والرجل أحد الثقات أهل الصدق والأمانة ، والغالب على الظن أن زيدا أجازة أحاديثه ، وبلغه إجازته أخوه معاوية فحدث يحيى بها عنه قائلا : " حدثنا " وكان الأكمل أن يقول : إجازة .

والرجل من مذهبه جواز التدليس ، بل كان عاملا به ، فجاءت روايته عنه مظنونا بها السماع ، وليست بمسموعة .

قال عباس الدوري : سمعت يحيى بن معين يقول : قال بعض المحدثين : ما رأيت مثل يحيى ابن أبي كثير ، كنا نحدثه بالغداة ، ويحدثنا به بالعشي ، يعني بذلك أنه كان يدلّس ، وقال الدارقطني : إنه كان يدلّس كثيرا .

فينبغي على هذا أن يكون في معنعن يحيى ابن أبي كثير من الخلاف - بالقبول

حتى يتبين الانقطاع، أو الرد حتى يتبين الاتصال - مثل ما في معنعن كل مدلس.

ويزداد إلى ذلك في حديث يحيى ابن أبي كثير أنه أيضا ولو قال: حدثنا أو أخبرنا فينبغي أن لا يجوز بأنه مسموع له، لاحتمال أن يكون مما هو عنده بالإجازة، أما إذا صرح بالسماع فلا كلام فيه، فإنه ثقة، حافظ، صدوق، فيقبل منه ذلك بلا خلاف.

واعلم أن حدثنا ليست بنص في أن قائلها سَمِعَ.

وقد جاء في كتاب مسلم حديث الذي يقتله الدجال، ثم يحياه ثم يقول: من أنا؟ فيقول: أنت الدجال الذي حدثنا به رسول الله ﷺ.

ومعلوم أن ذلك الرجل متأخر المقات. اهـ المراد منه وله كلام كثير في هذه القضية لا تطيل المقام بذكره وسيأتي ذكر بعضه - إن شاء الله تعالى - عند ذكر بعض الأحاديث التي أعلاها وهي في "الصحيحين" أو أحدهما.

٣- قال الحافظ أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي المالكي في "التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح" ج ١ ص ٢٨٥ ط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالملكة المغربية ١٤١١ هـ بعد كلام: "... بل قد تصح أحاديث ليست في "صحيح البخاري ومسلم"، ولذلك قد خرج الشيخ أبو الحسن الدارقطني والشيخ أبو ذر الهروي في كتاب "الإلزامات" من الصحيح ما ألزماه إخراجهم، وكما أنه قد وجد في الكتابين ما فيه الوهم وأخرج ذلك الشيخ أبو الحسن وجمعه في جزء، وإنما ذلك بحسب الاجتهاد، فمن كان من أهل الاجتهاد والعلم بهذا الشأن لزمه أن ينظر في صحة الحديث وحققه بمثل ما نظرا، ومن لم



يكن تلك حاله لزمه تقليدهما في ما ادعيا صحته والتوقف فيما لم يخرج في "الصحيح". وقد أخرج البخاري أحاديث اعتقد صحتها تركها مسلم لما اعتقد فيها غير ذلك، وأخرج مسلم أحاديث اعتقد صحتها تركها البخاري لما اعتقد فيها غير معتقده، وهو يدل على أن الأمر طريقه الاجتهاد ممن كان من أهل العلم بهذا الشأن ﴿وقليل ما هم﴾. اهـ

٤- قال ابن الصلاح في "صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط" ص ٧٤-٧٥ ط: دار الغرب الإسلامي: "وقد روينا عن مسلم في باب صفة صلاة رسول الله ﷺ من "صحيحه" أنه قال: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا -يعني في كتابه "الصحيح"-، وإنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه.

وهذا مشكل جداً، فإنه قد وضع فيه أحاديث قد اختلفوا في صحتها لكونها من حديث من ذكرناه ومن لم نذكره ممن اختلفوا في صحة حديثه، ولم يجمعوا عليه.

وقد أجبت عنه بجوابين أحدهما: ما ذكرته في كتاب "معرفة علوم الحديث"، وهو أنه أراد بهذا الكلام والله أعلم أنه لم يضع في كتابه إلا الأحاديث التي وجد عنده فيها شرائط المجمع عليه<sup>(١)</sup>، وإن لم يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم.

والثاني: أنه أراد أنه ما وضع فيه ما اختلفت الثقات فيه في نفس الحديث متناً أو إسناداً، ولم يرد ما كان اختلافهم إنما هو في توثيق بعض رواته، وهذا هو

<sup>(١)</sup> وهي اتصال السند وعدالة الرواة وضبطهم وعدم الشذوذ وعدم العلة القاذحة وهي مع ذلك لم يجمع عليها بل الخلاف في ذلك مشهور كما هو مبسوط في عمله والله تعالى أعلم.

الظاهر من كلامه، فإنه ذكر ذلك لما سئل عن حديث أبي هريرة: "وإذا قرأ فأنصتوا" هل هو صحيح؟ فقال: هو عندي صحيح، فقليل له: لم لم تضعه هاهنا؟ فأجاب بالكلام المذكور، ومع هذا فقد اشتمل كتابه على أحاديث اختلفوا في إسنادها أو متنها<sup>(١)</sup> لصحتها عنده، وفي ذلك ذهول منه -رحمنا الله وإياه- عن هذا الشرط، أو سبب آخر، وقد استدركت عليه وعللت، والله أعلم". اهـ كلامه وقد نقله عنه الإمام النووي في "شرح صحيح مسلم" (ج ١ ص ١٦ ط ١: دار الكتب العلمية) وأقره عليه.

٥ - قال الحافظ العراقي في "التقييد والإيضاح" على مقدمة ابن الصلاح (ص ٤٣-٤٤ ط ١ دار الفكر)، تعليقاً على قول ابن الصلاح: (وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته والعلم اليقيني النظري واقع به... إلخ). قال: (وقد عاب الشيخ عز الدين ابن عبد السلام على ابن الصلاح هذا، وذكر أن بعض المعتزلة يرون أن الأمة إذا عملت بمحدث اقتضى ذلك القطع بصحته. قال: وهو مذهب رديء).

وقال الشيخ محيي الدين<sup>(٢)</sup> النووي في "التقريب والتيسير": (خالف ابن الصلاح المحققون والأكثر فقالوا: يفيد الظن ما لم يتواتر. إلى أن قال -أعني الحافظ العراقي-: وقد اشدت إنكار ابن برهان الإمام على من قال بما قاله الشيخ وبالع في تغليطه، ثم قال -أعني الحافظ العراقي-: الأمر الثاني: أن ما استثناء -يعني

<sup>(١)</sup> وقعت في الأصل هاهنا زيادة وهي "عن هذا الشرط" ولا وجه لها كما هو واضح، والظاهر أنه تكرار سبق إليه قلم الناسخ بقوله: "عن هذا الشرط" الآتي بعد قوله: "رحمنا الله وإياه" والله أعلم.

<sup>(٢)</sup> ذكر بعضهم أن الإمام النووي كان يفضض على من يلقيه بهذا اللقب ويقول: ليس في حل من قال عني أو لي أو ما هذا معناه: "محيي الدين" وإنما ذكرت هذا اللقب هنا وإن كان يكرهه تبعاً للأصل المنقول منه وكذا يقال إذا وجد مثل ذلك في مواضع أخرى والله تعالى أعلم.

ابن الصلاح - من المواضع اليسيرة قد أجاب عنها العلماء أجوبة ومع ذلك فليست بيسيرة، بل هي مواضع كثيرة، وقد جمعتها في تصنيف مع الجواب عنها. وقد ادعى ابن حزم في أحاديث من أحاديث الصحيحين أنها موضوعة، ورد ذلك عليه كما بينته في التصنيف المذكور والله أعلم. اهـ كلامه وقد أوردناه لبيان أن الأحاديث التي انتقدت على "الصحيحين" ليست بيسيرة كما ادعى بعضهم بل هي أكثر من ذلك بكثير كما هو واضح من قوله: بل مواضع كثيرة بغض النظر عن رأيه هو فيها على أنه لم يجب عليها جميعاً بل دليل أنه قد ضعف هو نفسه في الكتاب الذي ذكر فيه هذا الكلام رواية عدم قراءة البسملة وهي في "صحيح مسلم" كما ستراه عند الكلام عليها - إن شاء الله تعالى - والله تعالى أعلم.

٦ - قال الحافظ الدميطي كما في "طبقات الشافعية الكبرى" لابن السبكي ج ١٠ ص ١١٥ - ١٢٠ ط: دار حجر: (وأما إمام الدنيا أبو عبد الله البخاري ففسي "جامعه الصحيح" أو هام، منها:

❖ في (باب من بدأ بالحلاب والطيب عند الغسل) ذكر فيه حديث عائشة: (كان النبي ﷺ إذا اغتسل دعا بشيء نحو الحلاب فأخذ بكفه) الحديث.

ظن البخاري أن الحلاب ضرب من الطيب فوهم فيه، وإنما هو إناء يسع حَلَبَ الناقة، وهو أيضاً الحلب - بكسر الميم - وحَبُّ المَحَلَب - بفتح الميم -: من العقاقير الهندية.

❖ وذكر في (باب مسح الرأس كله) من حديث مالك، عن عمرو بن يحيى عن أبيه: أن رجلاً قال لعبد الله بن زيد وهو جدّ عمرو بن يحيى: أتستطيع أن تُريني كيف كان

رسول الله ﷺ يتوضأ؟.

قوله: (جدّ عمرو بن يحيى) وهم، وإنما هو عمّ أبيه، وهو عمرو ابن أبي حسن، وعمرو بن يحيى بن عُمارة ابن أبي حسن تميم بن عمرو بن قيس بن مُحَرِّث ابن الحارث بن ثعلبة بن مازن بن النجار المازني، ولأبي حسن صُحبة، وقد ذكره في الباب بعده على الصواب من حديث وَهْب عن عمرو بن يحيى عن أبيه قال: شهدتُ عمرو ابن أبي حسن، سأل عبدالله بن زيد عن وضوء النبي ﷺ ... الحديث.

✽ وذكر فيه أيضاً في (باب إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة) من حديث شُعبة عن سعد بن إبراهيم عن حفص بن عاصم عن رجل من الأزد يُقال له: ملك ابن بُحينة.

وقد وهم شُعبة في قوله: (مالك ابن بُحينة) وإنما هو ولده عبدالله ابن بُحينة، وقد رواه مسلم، والنسائي، وابن ماجه على الصواب.

فأما ابن ماجه؛ فرواه من حديث إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن أبيه عن حفص عن عبدالله بن بُحينة، ورواه مسلم والنسائي من حديث أبي عوانة عن سعد ابن إبراهيم عن حفص عن ابن بُحينة؛ يعني عبدالله، وليس للمالك صُحبة، وإنما الصُحبة لولده عبدالله بن مالك بن القُشْب. هذا قول ابن سعد.

وقال ابن الكلبي: مالك بن معبد بن القُشْب، وهو جندب بن نَضْلَة بن عبدالله بن رافع بن مِخْضَب بن مُبَشَّر بن صَعْب بن دُهْمَان بن نصر بن زهران بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبدالله بن مالك بن نصر بن الأزد.

وَبُحَيْنَةُ أُم عَبْدِ اللَّهِ: بنت الحارث بن المطلب بن عبد مناف، واسمها عُبْدَةُ، أخت عُبَيْدَةَ بن الحارث بن المطلب، المقتول يوم بدر، رفيق حمزة وعليّ الذين برزوا يوم بدر لَعْبَةَ بن ربيعة وأخيه شيبَةَ بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف، والوليد ابن عتبة. وَلُبَيْحَةُ صُحْبَةُ.

❖ وذكر فيه أيضاً في (باب من يُقَدَّم في اللحد) في الجنائز: قال جابر: (فَكُفِّنَ أَبِي وَعُمِّي في نَمْرَةٍ واحدة) ولم يكن لجابر عمّ، وإنما هو عمرو بن الجموح بن زيد بن حرام بن كعب، كانت عنده عَمَّةٌ جابر هند بنت عمرو بن حرام بن ثعلبة بن حرام ابن كعب بن غَنَم بن كعب بن سَلَمَةَ.

❖ وذكر فيه أيضاً في (غزوة المرأة البحر) عن عبدالله بن محمد عن معاوية بن عمرو عن أبي إسحاق عن عبدالله بن عبد الرحمن الأنصاري عن أنس قال: (دخل النبي ﷺ على بنت ملحان) الحديث.

قال أبو مسعود: سَقَطَ بين أبي إسحاق وبين أبي طُوالَةَ عبدالله بن عبد الرحمن بن مَعْمَر بن حَزَم: زَائِدَةُ بن قُدَامَةَ الثقفِي.

❖ وذكر فيه أيضاً في "مناقب عثمان بن عفان": أن عَلِيًّا جَلَدَ الوليد بن عقبة ثمانين.

والذي رواه مسلم وأبو داود وابن ماجه من حديث عبد العزيز بن المختار عن الدَّانَاجِ عَبْدِ اللَّهِ بن فيروز عن حُضَيْنِ بن المنذر عن عليّ: أن عبدالله بن جعفر جَلَدَهُ وعليّ يَعُدُّ، فلما بلغ أربعين قال عليّ: أمسك.

❖ وذكر فيه أيضاً في [باب وفود الأنصار]: (حدَّثَنَا عليّ حَدَّثَنَا سفيان قال: كان عمرو

يقول: سمعت جابر بن عبد الله يقول: شهد في خلاي العَقَبَة، قال عبد الله بن محمد: قال ابن عِيْنَة: أحدهما الرءاء بن مَعْرور).

وهذا وهم، وإنما خالاه ثعلبة وعمر بن عدي بن سنان بن نابي بن عمرو بن سواد بن غنم بن كعب بن سلمة، أختهما أنيسة بنت عَنَمَة، أم جابر بن عبد الله.

✽ وذكر فيه أيضاً في [باب فضل من شهد بدرًا]: فابتاع بنو الحارث بن عامر بن نوفل بن عبد مناف خبيبًا، وكان خبيب هو قتل الحارث بن عامر يوم بدر.

وهذا وهم، ما شهد خبيب بن عدي بن مالك بن عامر بن مَجْدَعَة بن جَحْجَبَة بن كَلْفَة بن عوف بن عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس بدرًا، ولا قُتِل الحارث، وإنما الذي شهد بدرًا وقتل الحارث بن عامر هو خبيب بن إساف بن عَنَبَة ابن عمرو بن خديج بن عامر بن جُشَم بن الحارث بن الخزرج. وفي "الجامع" أو هام غير ذلك). اهـ

٧ - قال الذهبي في "الميزان" (ج ٤ ص ٣٧، ط: دار المعرفة)، في ترجمة أبي الزبير المكي: "وأما أبو محمد ابن حزم فإنه يرد من حديثه ما يقول فيه: "عن جابر ونحوه"؛ لأنه عندهم ممن يدلّس، فإذا قال: سمعت وأخبرنا احتج به، ويحتج به ابن حزم إذا قال: "عن" مما رواه عنه الليث بن سعد خاصة؛ وذلك لأن سعيد ابن أبي مرزم قال: حدثنا الليث، قال: جئت أبا الزبير فدفع إلي كتابين، فانقلبت بهما، ثم قلت في نفسي: لو أنني عاودته فسألته أسمع هذا كله من جابر؟ فسألته، فقال: منه ما سمعت ومنه ما حدثت عنه. فقلت له: أعلم لي على ما سمعت منه، فأعلم لي على

هذا الذي عندي" (١). اهـ.

وقال -أعني الذهبي- ص ٣٩: "وفي "صحيح مسلم" عدة أحاديث مما لم يوضح فيها أبو الزبير السماع عن جابر، وهي من غير طريق الليث عنه ففي القلب منها شيء، من ذلك حديث (لا يحل لأحد حمل السلاح بمكة).

وحديث (رأى عليه الصلاة والسلام امرأة فأعجبته، فأتى أهله زينب).

وحديث (النهي عن تجصيص القبور) وغير ذلك.

وقال في "سير أعلام النبلاء" (ج ٧ ص ٣٥٨) في ترجمة إسرائيل بن يونس: "... وروى محمد بن أحمد بن البراء عن علي ابن المديني: إسرائيل ضعيف

(١) وقد ذهب إلى رد روايات أبي الزبير التي يروها بالنعنة ولم تكن من طريق الليث عنه جماعة من المتأخرين منهم:

١- الألباني الحشوي وسيأتي ذكر كلامه في ذلك إن شاء الله تعالى.

٢- الشيخ عبدالعزيز الغماري فقد قال في "التأنيس بشرح منظومة الذهبي في أهل التدليس" ص ٥٢ بعد أن ذكر كلاماً لابن حزم عن تدليس أبي الزبير: وهكذا تجده يرد كل سند لم يصرح فيه أبو الزبير بالسماع من جابر إذا لم يكن من رواية الليث عنه حتى ما كان في "صحيح مسلم" كما علمت، وقد ذهب إلى هذا غيره من الأئمة والقاعدة في حديث المدلس تقتضي هذا وتوجهه. اهـ المراد منه

٣- الشيخ شعيب الأرنؤوط فقد قال في تعليقه على (سير أعلام النبلاء ٣٨٥/٥): ونحريه القول في أبي الزبير أنه يرد من حديثه ما يقول فيه عن أو قال ونحو ذلك سواء كان حديثه في "الصحيح" أو غيره. اهـ هذا ومن الجدير بالذكر أن الشيخ شعيباً قد ضعف عدة روايات من روايات الشيخين أو أحدهما حتى من غير روايات أبي الزبير ليس هذا موضع ذكرها ولعلنا نذكر شيئاً منها في موضع آخر -إن شاء الله تعالى- والله ولي التوفيق.

قلت: -والقائل الذهبي-: مشى علي خلف أستاذه يحيى بن سعيد، وقفى أثرهما أبو محمد ابن حزم وقال: ضعيف، وعمد إلى أحاديثه التي في "الصحيحين" فرددها ولم يحتج بها" اهـ المراد منه. هذا وقد قال الذهبي بعد ذلك: "فلا يلتفت إلى ذلك، بل هو ثقة..." إلخ.<sup>(١)</sup>

وقال في تذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٤٣ في ترجمة المغيرة بن مقسم الضبي الكوفي: "وضعف أحمد روايته عن إبراهيم فقط، وقال: ذكي حافظ صاحب سنة، وقال أحمد المعجلي: ثقة يرسل عن إبراهيم فإذا وقف ممن سمعه يخبرهم، وكان ممن فقهاء أصحاب إبراهيم وكان عثمانيا ويحمل على علي بعض الحمل".

وقال في الميزان ج ٤ ص ١٦٥: "إمام ثقة - يعني المغيرة - لكن لين أحمد بن حنبل روايته عن إبراهيم النخعي فقط مع أنها في "الصحيحين" وروى عن أبي وائل والشعبي وبماهد.

٨ - قال ابن برهان في "الوصول إلى الأصول" ج ٢ ص ١٧٢-١٧٤: "نحبر الواحد لا يفيد العلم، خلافا لبعض أصحاب الحديث، فإنهم زعموا أن ما رواه مسلم والبخاري مقطوع بصحته، وعمدنا أن العلم لو حصل بذلك لحصل بكافة الناس كالعلم بالأخبار المتواترة، ولأن البخاري ليس معصوما عن الخطأ، فلا نقطع بقوله؛ ولأن أهل الحديث وأهل العلم غلطوا مسلما والبخاري وأثبتوا أوامهما، ولو كان قولهما مقطوعا به لاستحال عليهما ذلك، ولأن الرواية كالشهادة ولا خلاف أن شهادة البخاري ومسلم لا يقطع بصحتها، ولو انفرد الواحد منهم

<sup>(١)</sup> قلت: إنما أوردت كلام ابن حزم من باب الاستشهاد به على وجود بعض الأحاديث الضعيفة في "الصحيحين" أو أحدهما بغض النظر عن صوابه وخطئه في ذلك فانهم.



بالشهادة لم يثبت الحق به، فدل على أن قوله ليس مقطوعاً به، وإن أبدوا في ذلك منعاً كان خلاف إجماع الصحابة فإن أصحاب رسول الله ﷺ ما كانوا يقضون بإثبات إلا بشهادة شاهدين... إلخ".

٩- قال الذهبي في "سير أعلام النبلاء" ٥٤٠/١٤ في ترجمة الحافظ أبي الفضل محمد بن أبي الحسين الجارودي الشهيد: "وقد خرج الحافظ أبو الفضل "صحيحاً" على رسم "صحيح مسلم"، ورأيت له جزءاً مفيداً، فيه بضعة وثلاثون حديثاً من الأحاديث التي بين عللها في "صحيح مسلم". اهـ المراد منه. وقد ذكرت مثلاً مما أعله الحافظ أبو الفضل من الأحاديث المروية في "صحيح مسلم" ص ٧٤٥-٧٤٦ فانظره هناك إن شئت.

١٠- قال الحافظ ابن حجر في "مقدمة الفتح" ص ١٢-١٣ عند ذكره لأوجه تفضيل "صحيح البخاري" على "صحيح مسلم": "وقد تعرض مرجحو كتاب البخاري على كتاب مسلم من جهة الصحة لبيان موجب ذلك، فقالوا: إن مدار صحة الحديث على ثلاثة أشياء: الثقة بالرواة، واتصال الإسناد، والسلامة من العلل القادحة، ولدى البحث تبين أن كتاب البخاري أرجح في ذلك، أما من جهة الثقة بالرواة فيظهر رجحانه من أوجه:

أحدها: أن الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم دون مسلم أربعمائة وبضعة وثلاثون رجلاً، والمتكلم فيه بالضعف منهم ثمانون رجلاً، والذين انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخاري ستمائة وعشرون رجلاً، المتكلم فيه بالضعف منهم مائة وستون رجلاً، ولا شك أن التخريج عن من يتكلم فيه أصلاً أولى من التخريج عن

تكلم فيه وإن لم يكن ذلك الكلام قادحاً<sup>(١)</sup>... ثم ذكر بعض الوجوه. إلى أن قال: "...وأما ما يتعلق بعدم العلة وهو: الوجه السادس فإن الأحاديث التي انتقدت عليهما بلغت مائتي حديث وعشرة أحاديث<sup>(٢)</sup>... اختص البخاري منها بأقل من ثمانين وباقي ذلك يختص بمسلم، ولا شك أن ما قل الانتقاد فيه أرجح مما كثر ذلك فيه". اهـ المراد منه. وأقره على ذلك جماعة كبيرة من العلماء منهم السيوطي في "تدريب الراوي" ج ١ ص ٦٩-٧٠ ط: دار الكتاب العربي، وطاهر الجزائري في "توجيه النظر إلى أصول الأثر" ج ١ ص ٣٠٢-٣٠٤ واللكوني في "ظفر الأماني" ص ١٢٢-١٢٤ ط: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، وشبير أحمد العثماني في "فتح الملهم" ص ٩٧، ط: المكتبة الرشيدية وغيرهم<sup>(٣)</sup>.

(١) بل جرح بعضهم قادح في رواياهم على الصحيح وهو الذي ذهب إليه طائفة كبيرة من أهل العلم كما ستره - إن شاء الله تعالى - في أثناء هذا الكتاب .

(٢) بل ضعف من أحاديثهما أكثر من ذلك كما ستره في هذا الكتاب إن شاء الله تعالى .

(٣) ووجه الاستشهاد بكلام هؤلاء العلماء ومن وافقهم على ما نحن بصدد أمران:

أولهما: إقرارهم بأن هناك مائتين وعشرة أحاديث من أحاديث الشيخين أو أحدهما قد انتقدها بعض العلماء.

والثاني: قولهم بترجيح ما اتفق الشيخان على روايته على ما رواه أحدهما وما رواه البخاري على ما رواه مسلم عند التعارض وعدم إمكان الجمع، وهذا يعني أن رواية أحد الشيخين إذا تعارضت مع ما رواه كلاهما غير محفوظة وغير المحفوظ هو الشاذ، والشاذ من قسم الضعيف كما هو مقصور في كتب مصطلح الحديث، وكذا يقال إذا تعارضت رواية رواها الإمام مسلم مع رواية رواها الإمام البخاري وهذا إقرار من هؤلاء العلماء ومن وافقهم على وجود الضعيف في أحاديث "الصحيحين" كما لا يخفى على من شم رائحة العلم ولو مرة واحدة في حياته. هذا ومن الجدير بالذكر أننا لا نوافق على ترجيح ما رواه الشيخان على ما انفرد به أحدهما ولا على ما رواه البخاري على ما رواه مسلم إذا لم يوجد دليل آخر يدل على ترجيح ذلك كما سيأتي التنبيه على ذلك - إن شاء الله -

١١- قال العلامة صالح المقبلي في "العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايع" ص ٣٧٧-٣٨١، ط مكتبة دار البيان: "وانظر"الصحيحين" كم تحامي صاحبهما من الأئمة الكبار الذين يتطلب النعم عليهم تطلبا، ولو نظر تجنب أفضلهم لاضمحل، ولما أثر في ظن صدقهم إلا كقطرة دم في بحر يم، ففي رجالهما من صرح كثير من الأئمة بجرهم وتكلم فيهم من تكلم بالكلام الشديد، هذا وإن كان لا يلزمهما -أعني صاحبي "الصحيحين"- إلا العمل باجتهدهما، فلعله لم يثبت لهما الجرح فيمن استدرك عليهما أو في بعضهم، لكن مع تحاميهما لمن هو أوثق من أولئك بدرجات.

وأعجب من هذا أن في رجالهما من لم يثبت تعديله، وإنما هو في درجة المجهول أو المستور.

قال الذهبي في ترجمة حفص بن بغيل: قال ابن القطان: لا يعرف له حال ولا يعرف، يعني فهو مجهول العدالة ومجهول العين، فجمع الجهالتين، قال الذهبي: قلت: لم أذكر هذا النوع في كتابي هذا - يعني "الميزان" - فإن ابن القطان: يتكلم في كل من لم يقل فيه إمام عاصر ذلك الرجل أو أخذ عن عاصره ما يدل على عدالته، وهذا شيء كثير، ففي "الصحيحين" من هذا النمط خلق كثير مستورون ما ضعفهم أحد ولا هم مجاهيل .

وقال في ترجمة مالك بن بجير الرمادي: في رواية "الصحيحين" عدد كثير ما

=تعالى- ص ٢٨٥-٢٨٦ وإنما ذكرنا هذا الكلام من باب الاستشهاد بكلام هؤلاء العلماء على وجود بعض الأحاديث الضعيفة في "الصحيحين" أو أحدهما وهو استشهاد واضح لا غموض فيه كما لا يخفى على المتأمل والله تعالى أعلم.

علمنا أن أحدا نص على توثيقهم.

فانظر هذا العجب! يروي عن حاله ما ذكر، ويترك أئمة مشاهير مصنفين لأنهم قالوا بخلق القرآن أو وقفوا أو نحو ذلك. والعجب هنا من جمالة الذهبي<sup>(١)</sup>

(١) قال الملقبي في "الأرواح النوافخ" المطبوع بهامش "العلم الشامخ" تعليقا على قوله: "والعجب هنا من جمالة الذهبي": قوله: "والعجب من جمالة الذهبي هنا" يعني أن هؤلاء مجاهيل وهذه صفة المجهول، فما لنا نقول: ولا هم مجاهيل وهل هذه إلا مناقضة واضحة لا يجهلها من بينه وبين الذهبي مراحل في هذا الشأن؟

قال ابن حجر العسقلاني في أول "التقريب" في مراتب التعديل والتجريح: السابعة: من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ مجهول أو مستور الحال، ثم قال: التاسعة من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ مجهول. انتهى

قال أبو الحسن ابن القطان في كتاب "الوهم والإيهام" ما لفظه: المجاهيل على ثلاثة أقسام: قسم منهم لا يعرف أصلا إلا في الأسانيد ولم تصنف أسماؤهم في مصنفات الرجال، وقسم هم مصنفون في كتب الرجال نقول فيهم: إنهم مجهولون، وقسم ثالث هم مذكورون مهملون من القول فيهم إما ذكروا برواهم من فوق ومن أسفل فقط، وهؤلاء جميعهم مجهولون لأنهم لما لم يثبت أن أحدا منهم ما روى عنه إلا واحد، فهو لم يثبت لنا بعد أنه مسلم فضلا عن كونه ثقة، ولو ثبت عندنا كونه عدلا لم يضره أن يكون لا يروي عنه إلا واحد، وكذلك لو ثبت لنا أنه مسلم لم يضرنا أن لا يسوي عنه جماعة والتحق بالمساير الذين روى عن كل واحد منهم اثنان. فأكثر الذين حكمهم -كذا في الأصل- أنهم مختلف فيهم، بحسب الاختلاف ابتداءً على الإسلام والسلامة من الفسق الظاهر.

والحق فيهم أنهم لا يقبلون ما لم تثبت عدالة أحدهم وأنهم بمثابة المجاهيل الذين لم يرو عن أحدهم إلا واحد، فإنا إذا لم نعرف حال الرجل لم نلزمنا الحجة بنقله، وما ذكرهم مصنفو الرجال مهملين من الجرح والتعديل إلا لأنهم لم يعرفوا أحوالهم، وأكثرهم إنما وصف في التراجم الخاصة بهم في كتب الرجال أخذنا من الأسانيد التي وقعوا فيها، فهم إذا مجاهيل حقا. انتهى كلام ابن القطان. وقال غيره في الأصول وعلوم الحديث مثله، إلا من يكفي بالإسلام وهم الحنفية، وأما أهل الحديث فيردون المجاهيل، بل مذهبهم أضيق من ذلك لقلو أهل كل فن في فقههم، فعلمت أن مداهنته

بقوله: ولا هم مجاهيل، فمن لم تعلم عدالته لم تشمله أدلة قبول خير الآحاد الخاصة بالعدول، ولا يكفي في العدالة مجرد الإسلام عند غير الخنفية، فالذي روي عنه بدون توثيق مجهول سيما مع قلة الرواية، والاصطلاح على تسميته مستورا لا يدخله في العدول الذين تتناولهم أدلة قبول الآحاد.

فهذا تفريط وإفراط يترك أبا حنيفة ومحمد بن الحسن وابن إسحاق وداود الظاهري، وهذا قد أذعن له الناس في "المغازي" وهذا قد تبعه شطر أهل البسيطة، ثم يروي عن مستور لا يعلم من هو ولا ما هو وكونه روى عنه عدل لا يلزم أنه قد عدله كما هو مقرر في علوم الحديث؛ إذ المصنفون كلهم غالبهم العدالة، فيلزم تعديل كل من روي عنه، ولو كان ذلك الكتاب أيضا قد التزمت صحته، إذ الصحة تكون بانضمام ضعيف إلى ضعيف ولو على مذهب البعض، وقد تكون الرواية عنه المتابعة والاعتماد على غيره.

وكذلك يكون الأمر الفلاني جارحا عند فلان غير جارح عند آخر، منقبة

الذهبي هبة لخرق عادة الأصحاب في احترام "الصحيحين" لشهرة تسميتهما وتميزهما في الجملة، فما بقي إلا أن يجعل سيئاتهما حسنات، حتى تراهم يقولون في كثير من الأحاديث: رجاله "رجال الصحيحين" ينزل ذلك أو يكاد منزلة الصحيح، والمستدركون على "الصحيحين" المستثنون بزعمهم مما أجمع عليه لم يفتحوا هذا الباب أو لم يستقصوا ذلك.

ولقد قرأ عليّ بعض أهل الصلاح التام "ألفية العراقي"، وجرى شيء من هذا البحث، فقال: ليت شعري كيف حقيقة الأمر مع هذا التطبيق؟ فقلت له: بحثا في التكليف لا في حقيقة الأمر، فرأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم - في النوم وسأله كيف حقيقة الأمر في هذا الكتاب - يعني البخاري - بالخصوص لأنه الذي وقع فيه البحث، قال: فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم: - الثلاثان غير حق، قال: والتبس عليه، هل ثلثا الأحاديث أم ثلثا الرواة، وأكثر ظنه ثلثا الرواة - يعني أنهم غير عدول - لأنه الذي وقع فيه البحث كما ذكرنا هنا، والله أعلم. اهـ كلامه

عند هذا مثلبة عند ذاك، وما دلس المدلس إلا لمثل هذا لا للخيانة، أعني تدليس الأئمة الصادقين الناصحين، وما كاد أحد يخلو عنه. هذا البخاري قيل فيه ذلك في مثل أبي صالح كاتب الليث. قال الذهبي: إنه يدلسه. دع عنك غمير البخاري، ولاختلاف مذاهب الناس في ماهية ما يجرح به لا يقبل التجريح المبهم، فهذا الذي روى عنه بدون معرفة حاله أدخل في الجهالة ممن وثق على جهة الإبهام، وقد رده<sup>(١)</sup> جماعة للعلة التي ذكرنا.

والحاصل أنه مأخوذ علينا أن لا نأخذ إلا بمن نظن عدالته وضبطه<sup>(٢)</sup> وقد اختلفت آراء الناس واجتهاداتهم في التعديل والتجريح، فالجهد إنما يسمع كلام

<sup>(١)</sup> في الأصل (قدره) والصواب ما ذكرناه كما هو واضح.

<sup>(٢)</sup> قال القبلي في الأرواح تعليقاً على ذلك: قوله: "عمن يظن عدالته وضبطه" ووجه اشتراط الضبط أن المأخوذ علينا أن لا نعمل إلا بما ظننا صدقه، ولا يحصل لنا ظن الصدق بخبر العدل غير الضابط، بل لو نزع في تسميته عدلاً لم يبعد، فإن المغفل كثير التخليط لا يظن صدقه، أي إصابته، ومع قلة التخليط يضعف الظن ويقوى ويحصل ولا يحصل، ومع انضمام قرائن إلى ذلك يختلف الحال أيضاً، فما حصل عنه الظن من أي ذلك فهو المقبول، وما لم يحصل لم يكن به ويعتبر مع غيره نوع اعتبار. ويختلف أيضاً بحسب قرائن لا تنحصر بقانون، وعلى ذلك بين المحدثون تسمية الصحيح والحسن والضعيف أعني الضعيف بأنواعه الكثيرة فإن درجاته غير منضبطة إلا أن لهم عبارات شبه الضوابط وهي تقريبات، وإلا ف ضبط ما لا ينضبط على التحقيق محال، كضبطك الخلاوة والبياض وسائر المتراطات، وذلك أيضاً في غالب التأخرين من أهل الحديث.

وأما اصطلاح غيرهم من أهل الفقه والأصول وأوائل المحدثين بل وبعض المتأخرين، وعليه حمل اصطلاح الحاكم في "المستدرک" لئلا يكون في المستدرک ما يصحح المعمول به وهو يشمل أنواعاً من الضعيف، وقد ذكره ابن حجر في مواضع من كتبه، كـ "تلخيص البدر المنير" وكذلك غيره، فليحفظ فإنه مهم لكثرة غلط الناس اليوم فيما يقول فيه المحدثون: ليس بصحيح أو هو ضعيف فيترهم أنه غير معمول به مطلقاً، ولم يشترط في المعمول به كونه صحيحاً باصطلاح متأخري-

الأئمة في المعدل حتى يظن عدالته، كالحال في تعديل المعاصر. وأما قبول العدل لمجرد قوله بلا انضمام ظن، فهذا إنما يكفي في الرواية لا في التعديل، لأنه أخبر فسي الرواية عن سمع، وفي التعديل عن اجتهد، وظنه عدالة ذلك الشخص.

نعم لو حصل الظن بقوله كفى، ويكون ذلك عند عدم ظن حامل<sup>(١)</sup> أو سهو وهو شيء قليل، أعني عدم حصول الظن حينئذ، بل لو ادعى استمراره مع عدم الموانع لم يبعد، فيكون الظن لازماً لخبر العدل مع الشرط المذكور، والتعديل<sup>(٢)</sup> المبهم يبعد عما ذكرنا، سيما وقد جرب أنهم إنما يتهمون<sup>(٣)</sup> خشية أن يخالفوا كالتدليس سواء.

واعلم أنه ليس مرادنا من هذا الخط على ما رفع الله من منار "الصحيحين"<sup>(٤)</sup>.

=المحدثين إلا البخاري وهو بعيد عن الأدلة، بل لو قيل: خلاف ما عليه الأولون والآخرون لساغ ذلك، وقد عرفت حده عندهم في الأصل. اهـ

<sup>(١)</sup> كذا في الأصل وأظن أنه خطأ مطبعي وقد وقعت في طبعة هذا الكتاب "العلم الشامخ" وحاشيته "الأرواح النوافخ" أخطاء مطبعية كثيرة جداً وقد أصلحت ما أمكنني إصلاحه وبقيت هنالك أخطاء وأسقاط لا بد من مراجعتها على نسخة خطية والله والمستعان.

<sup>(٢)</sup> قال القبلي في الأرواح تعليقاً على ذلك: قوله: "والتعديل" يعني مع وقوع التعديل المبهم، كيف إذا لم يقع تعديل منهم مبهم، بل مجرد الرواية كما قلنا فيمن سقنا الكلام لأجله من بعض رجال "الصحيحين" وكذلك المسمى بالمستور وهو أن يروي عنه اثنان بدون توثيق وهو درجة فوق المذكورين في "الصحيحين" باعتبار، فكل ما وصفه الذهبي فيمن ذكر، وكلا النوعين دون التعديل المبهم.

<sup>(٣)</sup> كذا في الأصل، والظاهر أن الصواب يبهمون.

<sup>(٤)</sup> قال القبلي في "الأرواح النوافخ": قوله: "ليس مرادنا الخط لما رفعه الله من منار "الصحيحين". اعلم أن لنا قاعدة معمولا عليها عند المحققين من أهل الأصول وعلوم الحديث، وهي رد رواية المبتدع فيما يقوي بدعته اقتداء بالشارع حيث رد شهادة من تحصل له شهادته غرضاً، ومنهم من يشترط كون الراوي داعية أيضاً، والصواب عدم الاشتراط لاشتراكهما في المانع، غاية أنه في الداعية أقوى، =

ولكن ليعلم أن الخلاف دخلت مفسدته في كل شعب، فهذا هو ما نحن بصدده من التنفير عن الخلاف، فاعلمه". اهـ المراد منه

١٢- قال ابن رشيد الفهري في "السنن الأبين" ص ١٥٢ ط: مكتبة الغرباء الأثرية: "وقد فعلت أنت أيها الإمام -يعني مسلما- ما هو أشد من ذلك في كتبك "المسند الصحيح" حيث أدخلت فيه أسباط بن نصر، وقطن بن نسير، وأحمد بن عيسى المصري، فاعترض فعلك أبو زرعة الرازي وأنكر عليك فاعتذرت حين بلغك إنكاره فيما ذكره الحافظ الثقة الإمام أبو بكر البرقاني عن الحسين بن يعقوب الفقيه قال: نا أحمد بن طاهر المياجي: نا أبو عثمان سعيد بن عمرو قال: شهدت أبا زرعة الرازي- وذكر قصة فيها طول اختصرتها، قال فيها -: وأناه ذات يوم رجل بكتلب "الصحيح" لمسلم فجعل ينظر فيه ؛ فإذا حديث: عن أسباط بن نصر . فقال لي أبو زرعة: ما أبعد هذا من الصحيح يدخل في كتابه أسباط بن نصر!

ثم رأى في الكتاب قطن بن نسير: فقال لي: وهذا أطم من الأول، قطن بن نسير، وصل أحاديث عن ثابت جعلها عن أنس.

ثم نظر فقال: يروي عن أحمد بن عيسى المصري في كتابه "الصحيح"؟! قال لي أبو زرعة: ما رأيت أهل مصر يشكون في أن أحمد بن عيسى -وأشار أبو زرعة

-فهذا القيد مرعي في رواية "الصحيحين" وغيرهما، فلو سلطنا تنزيلا صراحة حديث في الجسر أو نفي الحكمة أو ما هو من ذبولهما لرددناه، لأنه لم يحسه اسم الصحة إلا لدعوى ذلك المبتدع ومن وافقه، ولا يقع بين المخلصين خلاف فيما ذكرناه، بل الخلاف في المدعي بدعة فقط، فليكن ذلك على ذكر من طالب الحق، وعبد ربه إن قنع عبيد الخلق، ولله در المعري حيث يقول :

أعباد المسيح يخاف رهطي ونحن عيد من خلق المسيح. اهـ



إلى لسانه - كأنه يقول الكذب.

ثم قال لي: يحدث عن هؤلاء ويترك محمد بن عجلان ونظراءه!!! قال: فلمد رجعت إلى نيسابور في المرة الثانية ذكرت لمسلم بن الحجاج إنكار أبي زرعة عليه ذلك. فقال لي مسلم: إنما قلت: صحيح؛ وإنما أدخلت من حديث أسباط بن نصر وقطن وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إلي عنهم بارتفاع ويكون عندي من رواية أوثق منهم بنزول، فاقصر على أولئك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات. انتهى ما أوردنا من الحكاية، وبعضها منقول بالمعنى ذكرها عن البرقاني الحافظ المتقن أبو عبدالله محمد بن إسماعيل الأونسي في كتاب "المنتقى" له. وقرأت ذلك بخطه. وضبط قوله: "إنما قلت: صحيح" بضم التاء على التكلم، وكتب: "إنما" متصلة على أنها الحصرية فإن صح هذا الضبط فيكون معناه: "إنما قلت: صحيح"، أي صحيح عندي ولم أقل من هذا الطريق، فيكون في الكلام حذف.

وهذا المعنى عندي فيه بعد، والأقرب فيما أراه: إن ما قلت: صحيح، بتاء الخطاب، "وما" بمعنى: "الذي"، أي: إن الذي قلته من إنكار أبي زرعة صحيح من أجل هؤلاء الرواة. ثم أبدى وجه العذر وأتى بإنما التي للحصر في قوله: وإنما أدخلت.

وهذا المعنى الذي قصدته إن عد مخلصا بالنظر إليك فيما يلزمك التطويق به؛ حيث غلب على ظنك صحته فلا يلزم غيرك ممن يجتهد في الرجال<sup>(١)</sup>. نعم يكون

<sup>(١)</sup> هذا هو الحق الذي ليس وراءه إلا الباطل، ويان ذلك أن ما ذكره الإمام مسلم من أنه قد روى تلك الأحاديث التي رواها من طريق هؤلاء الضعفاء من طريق بعض الثقات لا يمكن الأخذ به إلا -

صحيحاً في حق من يكتفي بتقليدك - وإنك لخليق بذلك - من الفقهاء أو المحدثين ممن لم يبلغ رتبة الاجتهاد في معرفة الصحيح والسقيم. اهـ المراد منه

١٣- قال ابن المرحّل في كتاب "الإنصاف" كما في "النكت على ابن الصلاح" ص ٢٥٥ ط: دار الكتب العلمية للحافظ ابن حجر ، عندما ذكر حكم رواية المدلسين، وأن بعضهم استثنى من ذلك مرويات الشيخين قال: "إن في النفس من هذا الاستثناء أي استثناء ما في "الصحيحين" - غصة لأنها دعوى لا دليل عليها ولا سيما أنا قد وجدنا كثيراً من الحفاظ يعللون أحاديث وقعت في "الصحيحين" أو أحدهما بتدليس رواتها". اهـ

١٤- قال ابن دقيق العيد كما في "النكت على ابن الصلاح" ص ٢٥٥ ط: دار الكتب العلمية للحافظ ابن حجر: "لا بد من الثبات على طريقة واحدة، إما القبول مطلقاً في كل كتاب، أو الردّ مطلقاً في كل كتاب، وأما التفرقة بين ما في "الصحيح" من ذلك وما خرج عنه فغاية ما يوجه به أحد أمرين: إما أن يدعى أن تلك الأحاديث عرف صاحب "الصحيح" صحة السماع فيها قال: وهذا إحالة على جهالة وإثبات أمر بمجرد الاحتمال، وإما أن يدعى أن الإجماع على صحة ما في

على مذهب من يرى قبول التعديل المبهم وهو مذهب باطل وعن الدليل عاطل، وذلك لأن أولئك الرواة الذين رتقهم الإمام مسلم يمكن أن يكونوا من الضعفاء عند غيره، وهذه المسألة محررة في كتب مصطلح الحديث أحسن تحرير، ومقررة فيها أوضح تقرير، فلا حاجة لإطالة الكلام عليها في هذا التعليق، على أنه يمكن أن تكون في روايات هؤلاء الضعفاء الذين روى عنهم الإمام مسلم تلك الروايات التي رواها بعض الثقات عنده زيادة بعض الألفاظ أو اختلاف في بعضها كما يقع ذلك كثيراً في روايات الحديث الواحد حتى في روايات "الصحيح" نفسه، والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصر، وأشهر من أن تذكر، ولبسط ذلك موضع آخر والله تعالى أعلم .

الكتابين دليل على وقوع السماع في هذه الأحاديث، وإلا لكان أهل الإجماع يجمعون على الخطأ وهو ممتنع، قال: لكن هذا يحتاج إلى إثبات الإجماع الذي يمتنع أن يقع في نفس الأمر خلاف مقتضاه، قال: وهذا فيه عسر". اهـ

١٥- وفي أسئلة تقي الدين السبكي للحافظ أبي الحجاج المزي كما في "النكت على ابن الصلاح" (ص ٢٥٦ ط دار الكتب العلمية) للحافظ ابن حجر: "وسأله عما وقع في "الصحيحين" من حديث المدلس معننا، هل تقول: إنهما اطلعا على اتصالها؟ فقال: كذا يقولون، وما فيه إلا تحسين الظن بهما، وإلا ففيهما أحاديث من رواية المدلسين ما توجد من غير تلك الطريق التي في "الصحيح". اهـ

١٦- قال ابن أبي الرفاء القرشي في "الكتاب الجامع" الذي جعله ذبلاً "للجواهر المضية في طبقات الخفية" ج ٢ ص ٤٢٨: "وما يقوله الناس: إن من روى له الشيخان فقد جاوز القنطرة، هذا من التجوه ولا يقوى، فقد روى مسلم في كتابه عن ليث ابن أبي سليم وغيره من الضعفاء، فيقولون: إنما روى عنهم في كتابه للاعتبار والشواهد والمتابعات وهذا لا يقوى؛ لأن الحافظ قال: الاعتبار والشواهد والمتابعات أمور يعرفون بها حال الحديث، وكتاب مسلم التزم فيه الصحيح، فكيف يعرف حال الحديث الذي فيه بطرق ضعيفة؟ واعلم أن (أن) و (عن) مقتضيتان للانقطاع -أي من المدلس- عند أهل الحديث، ووقع في مسلم البخاري من هذا النوع كثير، فيقولون على سبيل التجوه: ما كان من هذا النوع في غير "الصحيحين" فمنقطع، وما كان في "الصحيحين" فمحمول على الاتصال.

وروى مسلم في كتابه عن أبي الزبير عن جابر أحاديث كثيرة بالنعنة، وقد

قال الحفاظ: أبو الزبير يدلّس في حديث جابر، فما كان بصيغة العنونة لا يقبل ذلك. وقد ذكر ابن حزم وعبد الحق عن الليث بن سعد أنه قال لأبي الزبير: علم لي على أحاديث سمعتها من جابر حتى أسمعها منك، فعلم له على أحاديث الظن أنما سبعة عشر حديثاً فسمعها منه، وفي مسلم من غير طريق الليث عن أبي الزبير عن جابر بالعنونة.

وقد روى مسلم أيضاً في كتابه عن جابر وابن عمر في حجة الوداع أن النبي ﷺ توجه إلى مكة يوم النحر، فطاف طواف الإفاضة، ثم صلى الظهر بمكة ثم رجع إلى منى، وفي الرواية الأخرى أنه طاف طواف الإفاضة ثم رجع فصلى الظهر بمنى، فيجوهون ويقولون: أعادها لبيان الجواز وغير ذلك من التأويلات، هذا وقال ابن حزم في هاتين الروایتين: إحداهما كذب بلا شك.

وروى مسلم حديث الإسراء وفيه: ذلك قبل أن يوحى إليه، وقد تكلم الحفاظ في هذه اللفظة وضعفوها.

وقد روى مسلم: "خلق الله التربة يوم السبت"، واتفق الناس على أن يوم السبت لم يقع فيه خلق، وأن ابتداء الخلق يوم الأحد.

وقد روى مسلم عن أبي سفيان أنه قال للنبي ﷺ لما أسلم: يا رسول الله، أعطني ثلاثاً، تزوج ابنتي أم حبيبة، وابني معاوية اجعلنه كاتباً، وأمرني أن أقاتل الكفار كما قاتلت المسلمين، فأعطاه النبي ﷺ ما سأله، الحديث معروف مشهور، وفي هذا من الوهم ما لا يخفى، فأم حبيبة تزوجها رسول الله ﷺ وهي بالحبشة، وأصدقها النجاشي عن النبي ﷺ أربعمائة دينار، وحضر وخطب وأطعمهم، والقصة مشهورة، وأبو سفيان إنما أسلم عام الفتح، وبين هجرة الحبشة والفتح عدة سنين...

إلى أن قال: وأما إمارة أبي سفيان فقد قال الحفاظ: إنهم لا يعرفونها فيجيئون على التجوه بأجوبة غير طائلة، فذكرها ثم قال: وما حملهم على هذا كله إلا بعض التعصب). اهـ.

١٧- قال ابن تيمية في "مجموع الفتاوى" ج ١٣ ص ٣٥٢-٣٥٣: "وكما أنهم يستشهدون ويعتبرون بحديث الذي فيه سوء حفظ، فإنهم أيضا يضعفون من حديث الثقة الصدوق الضابط أشياء تبين لهم أنه غلط فيها بأمر يستدلون بها، ويسمون هذا (علم علل الحديث) وهو من أشرف علومهم، بحيث يكون الحديث قد رواه ثقة ضابط وغلط فيه، وغلطه فيه عرف إما بسبب ظاهر كما عرفوا أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال، وأنه صلى في البيت ركعتين، وجعلوا رواية ابن عباس لتزوجها حراما ولكونه لم يصل مما وقع فيه الغلط.

وكذلك أنه اعتمر أربع عمر، وعلموا أن قول ابن عمر: إنه اعتمر في رجب مما وقع فيه الغلط، وعلموا أنه تمتع وهو آمن في حجة الوداع، وأن قول عثمان لعلي: "كنا يومئذ خائفين" مما وقع فيه الغلط، وأن ما وقع في بعض طرق البخاري: "أن النار لا تمتلى حتى ينشئ الله لها خلقا آخر" مما وقع فيه الغلط وهذا كثير".

وقال في ج ١٨ ص ١٧-١٩ بعد كلام...: "ومما قد يسمى صحيحا ما يصححه بعض علماء الحديث، وآخرون يخالفونهم في تصحيحه، فيقولون: هو ضعيف ليس بصحيح، مثل ألفاظ رواها مسلم في "صحيحه" ونازعه في صحتها غيره من أهل العلم، إما مثله أو دونه أو فوقه، فهذا لا يجوز بصدقه إلا

بدليل، مثل: حديث ابن وعله عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: "أيما إهاب دبغ فقد طهر" فإن هذا انفرد به مسلم عن البخاري، وقد ضعفه الإمام أحمد وغيره، وقد رواه مسلم، ومثل ما روى مسلم أن النبي ﷺ صلى الكسوف ثلاث ركوعات وأربع ركوعات، انفرد بذلك عن البخاري، فإن هذا ضعفه حذاق أهل العلم، وقالوا: إن النبي ﷺ لم يصل الكسوف إلا مرة واحدة يوم مات ابنه إبراهيم، وفي نفس هذه الأحاديث التي فيها الصلاة بثلاث ركوعات وأربع ركوعات أنه إنما صلى ذلك يوم مات إبراهيم، ومعلوم أن إبراهيم لم يمّت مرتين ولا كان له إبراهيمان، وقد تواتر عنه أنه صلى الكسوف يومئذ ركوعين في كل ركعة، كما روى ذلك عنه عائشة وابن عباس وابن عمرو وغيرهم؛ فلهذا لم يرو البخاري إلا هذه الأحاديث وهو أحذق من مسلم؛ ولهذا ضعف الشافعي وغيره أحاديث الثلاثة والأربعة ولم يستحبوا ذلك، وهذا أصح الروايتين عن أحمد، وروي عنه أنه كان يجوز ذلك قبل أن يتبين له ضعف هذه الأحاديث.

ومثله حديث مسلم: "إن الله خلق التربة يوم السبت، وخلق الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الاثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم يوم الجمعة". فإن هذا طعن فيه من هو أعلم من مسلم مثل يحيى بن معين ومثل البخاري وغيرهما، وذكر البخاري أن هذا من كلام كعب الأحبار، وطائفة اعتبرت صحته مثل أبي بكر ابن الأنباري وأبي الفرج ابن الجوزي وغيرهما، والبيهقي وغيره وافقوا الذين ضعفوه، وهذا هو الصواب؛ لأنه قد ثبت بالتواتر أن الله خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام، وثبت أن آخر الخلق كان يوم الجمعة، فيلزم أن

يكون أول الخلق يوم الأحد، وهكذا هو عند أهل الكتاب، وعلى ذلك تدل أسماء الأيام، وهذا هو المنقول الثابت في أحاديث وآثار آخر، ولو كان أول الخلق يوم السبت وآخره يوم الجمعة لكان قد خلق في الأيام السبعة، وهو خلاف ما أخبر به القرآن، مع أن حذاق الحديث يثبتون علة هذا الحديث من غير هذه الجهة، وأن راويه فلانا غلط فيه لأمر يذكرونها، وهذا الذي يسمى معرفة علل الحديث، يكون الحديث إسناده في الظاهر جيداً، ولكن عرف من طريق آخر: أن راويه غلط فرفعه وهو موقوف، أو أسنده وهو مرسل، أو دخل عليه حديث في حديث، وهذا فن شريف" اهـ المراد منه وله في ذلك كلام كثير لا نطيل المقام بذكره وسيأتي بعضه -إن شاء الله تعالى- عند ذكر تضعيفه لبعض الأحاديث المروية في "الصحيحين" أو أحدهما والله تعالى ولي التوفيق.

١٨- قال الزركشي في "النكت على مقدمة ابن الصلاح" ج ١ ص ٢٧٨- ٢٨٠ ط: أضواء السلف: "وقال بعض المتأخرين: "قد تكلم جماعة من الحفاظ على بعض أحاديثهما -يعني "الصحيحين"- فأين التلقي بالقبول؟! وفيهما المتعارض، والقطعي لا تعارض فيه". ونقل عن ابن برهان الأصبولي أنه أنكر القول بأن عمل الأمة بحديث يقتضي القطع به، وأيضاً فإننا نقطع بالفرق بين حديث "إنما الأعمال بالنيات" وهو من أشهر المتفق عليه، وبين غزاة النبي ﷺ بدرأً وأحداً وحنيناً، والعلميات لا تتفاوت حتى يظهر الفرق بين بعض أخبارها وبعض، وإذا كانت خطبة حجة الوداع لم يحصل العلم بوقوعها بل هي في عداد الآحاد مع وقوعها في العالم المجتمعين في الحج، فما الظن ببقية الأخبار التي لم يسمعها إلا واحد أو اثنان، قال: "والحق أن أحاديث "الصحيحين" تفيد الظن القوي". واحتجاجة على ذلك بتلقي الأمة بالقبول والعمل به عند عدم المعارض يقتضي القطع، فهذه الحجة لا

تختص "الصحيحين" وقد تلقت الأمة الكتب الخمسة أو الستة بالقبول، وسيأتي نقل الإجماع في ذلك.

وأيضاً فقلوله: "إن الأمة تلقت الكتابين بالقبول"، إن أراد كل الأمة فلا يخفى فساد، لأن الكتابين إنما صنفوا في المائة الثالثة بعد عصر الصحابة والتابعين وتابعيهم وأئمة المذاهب التابعة، ورؤوس حفاظ الأخبار، ونقاد الآثار وإن أراد بالأمة الذين وجدوا بعد الكتابين فهم بعض الأمة لا كلهم فلا يستقيم دليله الذي قدره من تلقي الأمة، وثبوت العصمة لهم، والظاهرية إنما يعتدون بإجماع الصحابة خاصة وأيضاً فإن أراد أن كل حديث منها تلقوه بالقبول فهو غير مستقيم، فقد تكلم جماعة من الحفاظ في أحاديث منها كالدارقطني، بل ادعى ابن حزم أن فيهما حديثين موضوعين ولكن الحفاظ انتقدوه عليه وقد اتفق البخاري ومسلم على إخراج حديث محمد بن بشار بن دار، وأكثرنا من الاحتجاج به وتكلم فيه غير واحد من الحفاظ وغير ذلك من رجالهما الذين تكلم فيهم فتلك الأحاديث عند هؤلاء لا يتلقونها بالقبول، وإن أراد أن غالب ما فيهما سالم من ذلك لم تبق له حجة فإنه إنما احتج بتلقي الأمة وهي معصومة على ما قرره وأيضاً فقد حكى فيما سبق عن أبي علي الحافظ أن كتاب مسلم أصح ورد عليه فيه القول، فقد أجرى فيهما الترجيح والترجيح لا يكون مع القطع بصحة الإجماع على أنه صحيح قاله، وأيضاً فينقض بفعل العلماء في سالف الأعصار من تعرضهم لأحاديث "الصحيحين" وترجيح بعضها على بعض باعتبار من سلم من الكلام على من لم يسلم منه، وغير ذلك من وجوه الترجيحات، فلو كان الجميع



مقطوعاً به لانسد باب الترجيح، فهذا يعارض<sup>(١)</sup> الإجماع الذي قاله ابن الصلاح. سلمنا دعوى الإجماع<sup>(٢)</sup> لكن يمتنع تناوله محل النزاع، لأن ابن الصلاح بنى صحته على أن الأمة إذا ظنت شيئاً لزم أن يكون في نفس الأمر فيكون عنده الظن المجمع عليه فيصير الإجماع معلوماً وإلا لم يتم له مقصده، ونحن نمنع ذلك. اهـ وقد اعترض عليه الزركشي بكلام واه بكرة، وقد أجبنا عليه بما فيه كفاية في الجزء الأول، فارجع إليه هناك. والله تعالى أعلم.

١٩- قال العلامة الكمال ابن الهمام في "فتح القدير" ج ١ ص ٣١٧: "وقد أخرج مسلم عن كثير في كتابه ممن لم يسلم من غوائل الجرح وكذا في البخاري جماعة تكلم فيهم، فدار الأمر في الرواية على اجتهد العلماء فيهم، وكذا في الشروط، حتى إن من اعتبر شرطاً وألغاه آخر يكون ما رواه الآخر مما ليس فيه ذلك الشرط عنده مكافئاً لمعارضة المشتغل على ذلك الشرط، وكذا فيمن ضعف راوياً ووثقه الآخر. نعم تسكن نفس غير المجتهد ومن لم يخبر أمر الراوي بنفسه إلى ما اجتمع عليه الأكثر، أما المجتهد في اعتبار الشرط وعدمه والذي خبر الراوي فلا يرجع إلا إلى رأي نفسه... إلى أن قال: فلم لا يجوز في الصحيح السند أن يضعف بالقرينة الدالة على ضعفه في نفس الأمر، والحسن أن يرتفع إلى الصحة بقرينة أخرى؟ كما قلناه من عمل أكابر الصحابة على وفق ما نقلناه وتركهم لمقتضى ذلك الحديث، وكذا عمل أكابر السلف. اهـ

٢٠- قال العجلوني في "كشف الخفاء" ج ١ ص ٩-١٠: "والحكم على

(١) في الأصل تعارض والصواب ما ذكرناه.

(٢) أي تسليمًا جدلياً وإلا فإنه لا يسلم به في حقيقة الواقع كما هو واضح لا يخفى على التأمل.

الحديث بالوضع أو الصحة أو غيرها إنما هو بحسب الظاهر للمحدثين باعتبار الإسناد أو غيره لا باعتبار نفس الأمر والقطع ؛ لجواز أن يكون الصحيح مثلاً باعتبار نظر الحدث موضوعاً أو ضعيفاً في نفس الأمر وبالعكس، ولو لما في الصحيحين على الصحيح، خلافاً لابن الصلاح كما أشار إلى ذلك الحافظ العراقي في ألفيته بقوله:

واقطع بصحة لما قد أسندا      كذاله وقيل ظناً ولدى

محقيقهم قد عزاه النروي      وفي الصحيح بعض شيء قد روي

مضعفا ... إلخ).

٢٢، ٢١- قال المحقق ابن عبد الشكور في "مسلم الثبوت بشرح فواتح الرحموت" ج ٢ ص ١٢٣: "فرع: (ابن الصلاح وطائفة) من الملقين بأهل الحديث، (زعموا أن رواية الشيخين) محمد بن إسماعيل (البخاري ومسلم) بن الحجاج صاحبي "الصحيحين" (تفيد العلم النظري، للإجماع على أن "للصحيحين" منزلة) على غيرهما وتلقي الأمة بقبولهما، والإجماع قطعي، وهذا بهت، فإن من رجع إلى وجدانه يعلم بالضرورة أن مجرد روايتهما لا يوجب اليقين البتة، وقد روي فيهما أخبار متناقضة، فلو أفادت روايتهما علماً لزم تحقق النقيضين في الواقع، (وهذا)- أي ما ذهب إليه ابن الصلاح وأتباعه - (بخلاف ما قاله الجمهور) من الفقهاء والمحدثين، لأن انعقاد الإجماع على المنزلة على غيرهما من مرويات ثقات آخرين ممنوع، والإجماع على مزيتهما في أنفسهما لا يفيد، (ولأن) جلالة شأنهما وتلقي الأمة لكتائيهما والإجماع على المنزلة لو سلم لا يستلزم

ذلك) القطع والعلم، فإن القدر المسلم المتلقى بين الأمة ليس إلا أن رجال مروياتهما جامعة للشروط التي اشتراطها الجمهور لقبول روايتهم، وهذا لا يفيد إلا الظن، وأما أن مروياتهما ثابتة عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وأصحابه وسلم - فلا إجماع عليه أصلاً، كيف؟! ولا إجماع على صحة جميع ما في كتابيهما؛ لأن رواتهما منهم قدريون وغيرهم من أهل البدع وقبول رواية أهل البدع مختلف فيه، فأين الإجماع على صحة مرويات القدرية؟!

إلى أن قال الشارح: ولنعم ما قال الشيخ ابن الهمام: إن قولهم بتقديم مروياتهما على مرويات الأئمة الآخرين قول لا يعتد به ولا يقتدى به، بل هو من تحكماتهم الصرفة، كيف لا؟ وإن الأصحية من تلقاء عدالة الرواة وقوة ضبطهم، وإذا كان رواة غيرهم عادلين ضابطين فهما وغيرهما على السواء، ولا سبيل للحكم بمزيتهما على غيرهما إلا تحكما، والتحكم لا يلتفت إليه، فافهم". اهـ — مع زيادة من شارحه الشيخ العلامة الأنصاري.

٢٣- قال الصنعاني في "ثمرات النظر" ص ١٣٠-١٤٠، ط دار العاصمة: "العاشرة: وجود الحديث في "الصحيحين" أو أحدهما لا يقضي بصحته بالمعنى الذي سبق؛ لوجود الرواية فيهما عن من عرفت أنه غير عدل، فقول الحافظ ابن حجر: إن رواتهما قد حصل الاتفاق على تعديلهم<sup>(١)</sup> بطريق اللزوم محل نظر؛ لقوله: إن الأمة تلقت "الصحيحين" بالقبول، هو قول سبقه إليه ابن الصلاح وأبو

(١) هذا - أعني ما نقله عن الحافظ ابن حجر - قول باطل ومن رجع إلى "مذهب الكمال" و"الميزان" و"مذهب التهذيب" وغيرها علم فسادة بداهة، إذ إن طائفة من رجالهما قد ضعفهم كثير من أئمة الحديث كما سيأتي التنبيه على ذلك في آخر هذا الكتاب - إن شاء الله تعالى -.

طاهر المقدسي وأبو عبد الرحيم عبد الخالق، وإن اختلف هؤلاء في إفادة هذا التلقي العلم أو الظن.

وبسط السيد محمد بن إبراهيم الأمير - رحمه الله - سبب الخلاف في كتبه وأنه جواز<sup>(١)</sup> الخطأ على المعصوم في ظنه [أو عدمه]، وطول الكلام في ذلك أيضا. ولنا عليه أنظار أودعتها رسالتنا المسماة "حل العقال"، وصحته في حيز المنع. بيان ذلك أنا نورد عليه سؤال الاستفسار عن طريقي هذه الدعوى، فنقول في الأول: هل المراد أن كل الأمة من خاصة وعامة تلقتها بالقبول، أو المراد: علماء الأمة المجتهدون؟ ومن البين أن الأول غير مراد وأن الثاني دعوى على كل فرد من أفراد الأمة المجتهدين أنه تلقى الكتابين بالقبول، فلا بد من البرهان عليها، وإقامته على هذه الدعوى من المتعذرات عادة، كإقامة البينة على دعوى الإجماع الذي حزم أحمد ابن حنبل وغيره أن من ادعاه فهو كاذب.

وإذا كان هذا في عصره قبل عصر تأليف "الصحيحين" فكيف من بعده، والإسلام لا يزال منتشرًا وتباعداً أطراف أقطاره<sup>(٢)</sup>؟

والذي يغلب به الظن أن من العلماء المجتهدين من لا يعرف "الصحيحين"، إذ معرفتهما بمخصوصهما ليست شرطا في الاجتهاد، وبالجملة فنحن نمنع هذه الدعوى ونطالب بدليلها.

السؤال الثاني: على تقدير تسليم الدعوى الأولى: فهل المراد بالتلقي بالقبول

(١) كذا في الأصل.

(٢) كذا في الأصل.

تلقي أصل الكتابين وجملة ما وأنهما لهما هذين الإمامين الجليلين الحافظين؟ فهذا لا يفيد إلا الحكم بصحة نسبتها إلى مؤلفيهما، ولا يفيد المطلوب أو المراد بالتلقي بالقبول لكل فرد من أفراد أحاديثهما<sup>(١)</sup>، وهذا هو المفيد المطلوب، إذ هو الذي رتب عليه الاتفاق على تعديل روايتهما، فإن المتلقي بالقبول هو ما حكم المعصوم بصحته ظنا كما رسمه بذلك السيد محمد بن إبراهيم -رحمه الله-، وهو يلاقي قول الأصوليين: إنه الذي تكون الأمة بين عامل به ومتأول له، إذ لا يكون ذلك إلا فيما صح لهم. ويحتمل أنه يدخل في الحسن، فلا يلاقي رسمه رسمهم، إلا أنه لا يخفى عدم صحة هذه الدعوى، وبرهان ذلك ما سمعته مما نقلناه من كلام العلماء من عدم عدالة كل من فيهما، بل بالغ ابن القطان فقال: فيهما من لا يعلم إسلامه، وهذا تفريط وقد تلقاه بعض محققي المتأخرين كما أسلفناه.

وإنما قلنا: إنه تفريط؛ لما علم من أنه لا يروي أحد من أئمة المسلمين عن غير مسلم أحاديث رسول الله ﷺ، كما أن دعوى عدالة كل من فيهما إفراط، وإذا كان كذلك فمن أين يتلقى بالقبول؟ إلا أنه قد استثنى ابن الصلاح من التلقي بالقبول لأحاديثهما: ما انتقده الحفاظ كالدارقطني وأبي مسعود الدمشقي وأبي علي الفسائي، قال الحفاظ ابن حجر: وهو احتراز حسن. وقال: وعدة ما اجتمع لنا من ذلك مما في كتاب البخاري وشاركه مسلم في بعضها مائة وعشرة أحاديث، وتتبعها الحفاظ في مقدمة "الفتح" وأجاب عن العلل التي قدح بها وبسط الأجوبة<sup>(٢)</sup>.

<sup>(١)</sup> وسترى بعينك -إن شاء الله تعالى- أمثلة كثيرة من الأحاديث المنتقدة عليهما.

<sup>(٢)</sup> الحق أن الحفاظ لم يجب عن الكل بجواب مقنع كما اعترف هو نفسه بذلك بل إنه قد ضعف بعض الأحاديث المروية في "الصحيحين" كما ستره -إن شاء الله تعالى- عند ذكر الأحاديث-

وقال في موضع آخر: ليست كلها واضحة، بل أكثرها الجواب عنه ظاهر والقدر فيه مندفع، وبعضها الجواب عنه محتمل، واليسير منه في الجواب عنها تعسف، انتهى معنى كلامه.

وأقول -والقائل الصنعاني- فيه: إن المدعى تلقي الأمة بالقبول، وهو أخص من الصحة، وقد ذهب الأكثر ومنهم ابن حجر إلى إفادته العلم، بخلاف ما حكم له بمجرد الصحة فغاية ما يفيد الظن ما لم ينضم إليه غير ذلك فيفيده، وهذه الأحاديث مخرجة عن "الصحيحين"<sup>(١)</sup> لا عن التلقي بالقبول، فإن كان ما لم يصح غير متلقى؛ فالصواب في العبارة أن يقال: غير صحيحة، لا غير متلقاة بالقبول لإيهامها أنها صحيحة إذ ليس عنها<sup>(٢)</sup> إلا التلقي بالقبول وهو أخص من الصحة، ونفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم والحال أنها ليست بصحيحة.

وأما قول السيد محمد بن إبراهيم الأمير -رحمه الله-: إن الأمة تلقتها بالقبول، وإن صاحب "الكشاف" والأمير الحسين ذكرا "الصحيحين" بلفظ الصحيح ونقل منهما ذلك.

ففي الاستدلال بهذا الإطلاق توقف عندي، لأن لفظ "صحيح البخاري" و"صحيح مسلم" صارا لقبين للكتابين، فإطلاق ذلك عليهما من إطلاق الألقاب

-المتقدمة عليهما، على أن هناك طائفة كثيرة من الأحاديث التي ضعفها كثير من العلماء ولم يتعرض لها الحفاظ كما ستره -إن شاء الله تعالى- في هذا الكتاب.

<sup>(١)</sup> كذا في الأصل، وهو خطأ؛ إما من النسخ أو الطابع.

<sup>(٢)</sup> كذا في الأصل، وهو خطأ؛ إما من النسخ أو الطابع.

على مسمياتها، ولا يلزم منه الإقرار بالمعنى الأصلي الإضافي<sup>(١)</sup>... إلى أن قال:

(١) هذا هو الصواب، ومن أطلق عليهما اسم "الصحيحين" لم يرد أن كل ما فيهما صحيح ثابت، كما أن من أطلق اسم "الصحيح" على كل من: "صحيح ابن خزيمة" و"صحيح ابن حبان" لم يرد أن كل أحاديثهما صحيحة ثابتة، بل قد أطلق بعضهم اسم الصحيح على "سنن النسائي".

قال الحافظ ابن حجر في "النكت على ابن الصلاح" ص ١٦٣-١٦٤ ط دار الكتب العلمية تعليقا على قول ابن الصلاح: أطلق الخطيب والسلفي الصحة على كتاب النسائي، قلت -والقاتل الحافظ ابن حجر-: وقد أطلق عليه أيضا اسم الصحة أبو علي النيسابوري وأبو أحمد ابن عدي وأبو الحسن الدارقطني وابن منده وعبد الغني بن سعيد وأبو يعلى الخليلي وغيرهم، وأطلق الحاكم اسم الصحة عليه وعلى كتاب أبي داود والترمذي كما سبق، وقال أبو عبد الله ابن منده: الذين خرجوا الصحيح أربعة البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وأشار إلى مثل ذلك أبو علي ابن السكن. اهـ

وقال أبو طاهر السلفي كما في كتاب "الإمام ابن ماجه وكتابه السنن" (ص ١٨١ ط دار البشائر): "الذين خرجوا الصحيح أربعة: البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي" نقله السيوطي في "زهر الربى".

وقال ابن الأكفاني: وأضبط الكتب المجمع على صحتها كتاب البخاري وكتاب مسلم وبعدهما بقية كتب السنن المشهورة كسنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارقطني. ومن المعلوم المتفق عليه أن في السنن كثيرا من الأحاديث التي لم تثبت عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- باعتراف الحثوية أنفسهم.

هذا ومن الجدير بالذكر أن بعضهم قد ادعى صحة ما في مسند أحمد من الأحاديث جميعا وهي دعوى باطلة لمخالفتها للواقع؛ وذلك لأن في مسند أحمد أحاديث غير قليلة لم تثبت عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، وقد نص غير واحد من العلماء على وجود بعض الأحاديث الضعيفة والباطلة في المسند، وقد ذكرت طائفة من أقوالهم في "السيف الحاد" ص ٩٤-١٠٠ (ط ٣) فمن شاء ذلك فليرجع إليه، بل حكم الإمام أحمد نفسه كما حكى ذلك عنه بعض تلاميذه على بعض الأحاديث في مسنده بالضعف كما بيناه في "السيف الحاد" و"الربيع بن حبيب مكانته ومسنده" ٢ ط والله أعلم.

وأما قول البخاري: "لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً، وما تركت من الصحيح أكثر". وقوله: "ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح؛" فهو كلام صحيح، إخبار عن نفسه أنه تحرى الصحيح في نظره.

وقد قال زين الدين: إن قول المحدثين: هذا حديث صحيح، مرادهم: فيما ظهر لنا، عملاً بظاهر الإسناد، لا أنه مقطوع بصحته في نفس الأمر لجواز الخطأ والنسيان على الثقة اهـ، قلت -والقائل الصنعائي-: فيجوز الخطأ والنسيان على البخاري نفسه فيما حكم بصحته، وإن كان تجويزاً مرجوحاً؛ لأنه بعد تتبع الحفظ لما في كتابه، فإظهار ما يخالف هذا القول المنقول عنه فيه من الشرطية ما ينهض التجويز ويقود العالم الفطن النظر إلى زيادة الاختبار -وهذا ما وعدنا به في آخر الفائدة الخامسة-.

على أن البخاري ومسلماً لم يذكرنا شرطاً للصحيح، وإنما استخرج الأئمة لهما شروطاً بالتبع لطرق رواتهما، ولم يتفق المتبعون على شرط معروف، بل اختلفوا في ذلك اختلافاً كثيراً، يعرف ذلك من مارس كتب أصول الحديث، والأقرب أنهما لا يعتمدان إلا على الصدق والضبط كما اخترناه.

وقد صرح به الحافظ ابن حجر فيما أسلفناه عنه أنه لا أثر للتضعيف مع الصدق والضبط، وأنهما لا يريدان بالعدل إلا ذلك إن ثبت عنهما أنهما شرطاً أن لا تكون الرواية إلا عن عدل، وسلمنا ثبوت اشتراطهما العدالة في الراوي، فمن أين علم أن معناها عندهما ما فسرتموها به مما أسلفناه في رسمهما.



قال ابن طاهر: شرط البخاري ومسلم أن يخرجوا الحديث المجمع على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور، قال زين الدين: ليس ما قاله بجيد؛ لأن النسائي ضعف جماعة أخرج لهما الشيخان أو أحدهما. قال السيد محمد بن إبراهيم -رحمه الله-: ليس هذا مما اختص به النسائي، بل قد شاركه غير واحد في ذلك من أئمة الجرح والتعديل كما هو معروف في كتب هذا الشأن، ولكنه تضعيف مطلق غير مبين السبب، وهو غير مقبول على الصحيح اهـ.

قلت -والقائل الصنعائي-: ليس ما أطلقه السيد محمد -رحمه الله- بصحيح، فكم من جرح في رجالهما مبين السبب كما سمعته فيما سلف، ولئن سلم فأقل أحوال الجرح المطلق أن يوجب توقفا في الراوي وحثا على البحث عن تفصيل أحواله وما قيل فيه. ولا شك أن هذا يفت في عضد القطع بالصحة، وهذه فائدة مستقلة أعني تأثير القدر المطلق توقفا في المجرع يوجب عدم العمل بروايته حتى يفتش عما قيل، وإلا لزم العمل والقطع بالحكم مع الشك والاحتمال، وذلك ينافي القطع قطعا. ولا تغتر بقولهم: الجرح المطلق لا يعتبر به ففيه ما سمعت<sup>(١)</sup>. اهـ -المراد منه، ومن شاء الزيادة فليرجع إلى كتابه المذكور<sup>(٢)</sup>.

وقال في توضيح الأفكار ج ١ ص ١٢٢-١٢٣ بعد أن ذكر كلاما لبعضهم: "... وأقول: في هذا الكلام بحثان:

<sup>(١)</sup> على أن طائفة كبيرة من العلماء قد ذهبت إلى قبول الجرح المجمل بشروط اشتراطها، ولي في ذلك جواب أوضحت فيه هذه القضية وأتمت الأدلة على رجحان هذا الرأي مع وجود تلك الشروط بما لا تجده في موضع آخر والله ولي التوفيق.

<sup>(٢)</sup> قد وقعت في طبعته أخطاء مطبعية كثيرة فاضحة ولعل بعضها من الناسخ وقد أصلحنا بعضها في كتابنا هذا؛ فليتبه لذلك والله أعلم.

الأول: أنه مبني على دعوى تلقي كل الأمة للكتابين بالقبول، وقد قدمنا أن هذه دعوى على الأمة كلها وهي غير صحيحة كما أوضحناه في "ثمرات النظر" وغيرها، وقد أقر ابن الصلاح بعدم تمامها فإنه قال: إن الأمة تلقت ذلك بالقبول سوى من لا يعتد بخلافه ووفاقه، ولا يخفى أن مسمى الأمة ودليل العصمة شامل لكل مجتهد، والقول بأنه لا يعتد بمجتهده وإخراجه عن مسمى الأمة لا يقبله ذو تحقيق، وإلا لادعى من شاء ما شاء بغير دليل، وقد قدمنا سؤال الاستفسار عن هذا التلقي: هل هو لأصل الكتابين من حيث الجملة أو لكل فرد فرد من أحاديثهما، الأول غير مراد ولا يفيد المطلوب، والثاني هو المراد ولا تتم فيه الدعوى كما أشرنا إليه سابقا، وقررناه في "ثمرات النظر" وفي غيرها.

البحث الثاني: بعد تسليم الدعوى الأولى أن التحقيق أن الأمة معصومة عن الضلالة، وعليها دلت الأدلة كما حققناه في حواشينا على "شرح الغاية" المسماة "بالدراية" وقد أشرنا إليه سابقا، والخطأ ليس بضلالة، وتأتي زيادة في هذا. اهـ

٢٤- قال القاضي عبد اللطيف بن هاشم الحارثي القرشي السندي في "ذب ذبابات الدراسات" (ج ٢ ص ٢١٩-٢٢٢) بعد كلام: "قلت: لنا في ثبوت هذا الإجماع بالتواتر نظر. ومن ادعى ذلك فليقم دليلا يقوم عليه. ولم نجد سنداً متصلاً في نقله. ثم نقول: لفظة "ما" في الدعوى إن كانت عبارة عن جميع ما في "الصحيحين" لا صحة للصغرى، فإن الأمة ما اجتمعت على جميع ما فيهما. ولذا قال الحافظ العسقلاني في "شرح النخبة": "إلا أن هذا يختص بما لم ينتقده أحد من الحفاظ مما في الكتابين وما لم يقع التجاذب بين مدلوليه مما وقع في الكتابين حيث لا ترجيح" اهـ.

وقال الشيخ علي القاري في "شرح شرح النخبة": "وبما إذا لم يكن مدلول الكتابين مخالفاً لما ذكره غيرهما من الخير المحتف بالقرائن، وقال الشيخ محمد أكرم النصروري في "شرح شرح النخبة": "وينبغي استثناء ما وقع مخالفاً لحديث أقوى منه ولو كان في غير "الصحيحين" واستثناء ما هو خير الواحد في موضع البلوى، وما لم يعمل به راويه إذ لم يقع الإجماع على العمل بهذه الأنواع من الحديث إن وقع في "الصحيحين" اهـ.

وقال الشيخ علي القاري في "شرح شرح النخبة" تحت قول شارح "النخبة": -إلا أن هذا يختص بما لم ينتقده أحد من الحفاظ إلخ:- "لفقد الإجماع على التلقي، وقال تلميذه: فيه إشارة إلى أن العلماء لم يتلقوا كل ما في الكتابين بالقبول. وهذا كما استثناء ابن الصلاح حيث قال: سوى أحرف يسيرة تكلم عليها الحفاظ. وبالجملة هذا مستثنى من التلقي لاختلاف العلماء فيه" اهـ كلام الشيخ علي القاري، وقد مر قول الشيخ محمد أكرم: "إذ لم يقع الإجماع على العمل بهذه الأنواع من الحديث إن وقع في "الصحيحين" وإن كانت عبارة عن جميع ما فيهما سوى هذه المستثنيات والضمير في "قبوله" يرجع إليه فلا مناقشة في الصغرى<sup>(١)</sup> إلا أن دعوى ثبوتها بالتواتر تحتاج إلى دليل بين يثبتها. فكان على

(١) كلا بل المناقشة جارية في الصغرى أيضاً وبيان ذلك أنه لم يقع اتفاق من الأمة على الأحاديث المنتقدة حتى يقال بصحة ما عداها وما زال العلماء إلى يومنا هذا ينتقدون من أحاديثهما ما يرونه محلاً للانتقاد ولو لم يسبقهم إلى انتقاده أحد، والأمثلة على ذلك موجودة في هذا الكتاب كما ستره إن شاء الله تعالى - هذا ومن الجدير بالذكر أن السندي صاحب هذا الكلام قد ذكر هو نفسه أن ما في "الصحيحين" لا يفيد القطع كما هو مذهب الجمهور كما تقدم نقله عنه في الجزء الأول من كتابنا هذا وبذلك تعرف أن قوله هنا: "فكان على المعارض أن يقول في صورة الشكل: هكذا ما في "الصحيحين" سوى ما استثنى المقطوع الصدور عنه صلى الله تعالى عليه وسلم-... إلخ" اهـ مبني-

المعارض أن يقول في صورة الشكل هكذا: ما في "الصحيحين" سوى ما استثنى مقطوع الصدور عنه -صلى الله تعالى عليه وسلم- "إلخ..

وقال ص ٢٣٨-٢٣٩ قلت: معنى كلامه -رحمه الله تعالى- أن ما لم ينتقد من أحاديثهما يجب العمل به من غير توقف ونظر، وأن ما انتقد من أحاديثهما يجب العمل به بعد النظر في الانتقاد وما رد به -وإن رجع بعض العلماء الرد على الانتقاد- وبعد النظر في وجه ترجيح الرد كما في الأحاديث الصحاح المخرجة في غيرهما. وإلى هذا أشار الإمام النووي في "شرح صحيح مسلم". وقد تحرر مما سبق أن لا إجماع في المنتقد أصلاً فالقول بأنه (مما اجتمع عليه الأمة حتى المنتقدين ممن أنصف ص ٣٢٣) خروج عن حد الإنصاف وركون إلى التمسك بالاعتساف، على أن وجوب ترجيح قولهما على قول غيرهما مطلقاً مما لم يدل عليه دليل وليست العصمة فيهما؛ لاسيما على قول من جعل ترجيح قول صاحب المذهب على ما ذهب إليه بعض من مدعي هذا الزمان بناء على مجرد دعوى أنه عامل بالحديث خلاف الحديث، وترك الواجب، وارتكاب الحرام. وأيضا يلزم على هذا الملتزم لترجيح قولهما على قول غيرهما عين ما أورده المعارض سابقا على من التزم مذهبا معينا. وأيضا لو كان الأمر كذلك لما رجح الحافظ الذهبي في "الميزان" والحافظ العسقلاني في "مقديب التهذيب" و "التقريب" وصاحب "تذكرة القاري" في تذكرته قول غيرهما على قولهما أو قول أحدهما في شيء من المواضع، وليس الأمر كذلك على ما لا يخفى على المتدرب فيها؛ بل قد رد المعارض في رسالة له في عدم جواز نكاح البالغة بلا ولي قول البخاري ومشى على خلاف ما

-على رأي من يقول بقطعية ما في "الصحيحين" أو هو مجرد تسليم جدلي وقد قدمنا الكلام على ذلك بما فيه كفاية في الجزء الأول فليرجع إليه من شاء. والله تعالى أعلم

قال ترجيحاً لقول غيره على قوله. فما أعظم افتضاح من كذب على الغير ولم يدر معنى كلامه. اهـ

وقال ص ٢٤٠: "قلت: قد وجدت هذه الكلمة - ويريد بها ترجيح ما اتفق عليه الشيخان على ما رواه البخاري أو مسلم وما رواه البخاري على ما رواه مسلم- في تصانيف بعض الشافعية في أصول الحديث، وقد تكلم عليها الحنفية في تصانيفهم في أصول الحديث نقلاً عن أصول الفقه، فدعوى أنها (تمالأت كلمة المحدثين سلفاً وخلفاً.. إلخ) مجرد دعوى ليس منشأها عن حجة بينة ومحجة طيبة.

وأما ما قاله ابن الهمام في "التحرير" وشارحاه في "شرحيه" والشيخ علي القاري، والشيخ محمد أكرم في "شرحيهما" على "شرح النخبة" والشيخ عبدالحق في "شرح سفر السعادة" وغيرهم فهو تحقيق لما هو قول أصحاب مذهب أبي حنيفة في هذا الباب على وفق قواعد وقفوا عليها. فمعنى كلامهم -رحمهم الله تعالى- أن هذا الذي ذكرناه مذهب جميع المحدثين سلفاً وخلفاً والفقهاء المتقدمين والمتأخرين من محدثي الحنفية وفقهائهم -رحمهم الله تعالى- لاسيما وقد وجد في كلام بعض الأعلام منهم أنه "هو القول الحق" وإذا تحققت ما ذكرنا عرفت أن كلام المعترض فيه اعوجاج تام؛ على أن القول بعلو ما في "الصحيحين" على ما في أحدهما، وعلو ما انفرد البخاري على ما انفرد مسلم بعد الحكم بقطعية الصحة وقطعية أنه قوله -صلى الله تعالى عليه وسلم- فيما فيهما وفي ما في أحدهما تحكم أيضاً إذ لا دخل لفوقية شأن البخاري على شأن مسلم، ولفوقية شأنهما على شأن غيرهما من مصنفي كتب الحديث بعد ذلك القطع. وأيضاً تأليف "الصحيحين" كليهما إنما كان بعد عهد الأئمة الأربعة بزمان فكيف يمكنهم ترجيح الأحاديث التي أخذوا بها من جهة أنه اتفق الشيخان على إخراجها.

وإنما يمكن الترجيح من هذا الوجه لمقلديهم وهو غير معتبر عند الأئمة أنفسهم. وليس هذا الترجيح شرطا في صحة اعتبار المجتهدين، فليس لهم في اعتبار الشرط وعدمه إلا الرجوع إلى رأي نفسه فصح قول ابن الهمام وذويه؛ على أن رأي الأئمة الأربعة -رضي الله تعالى عنهم- أعلى شأنًا من رأي البخاري ومسلم وإن كانا جليلين كاملين قد شهد بجلالتهما وكمال شأنهما أجلة الأئمة الأعلام والمحدثين الكرام فترجيحهم أو ترجيح واحد منهم حديثا يكون أعلى من ترجيح الشيخين أو أحدهما. وأيضا لم تنقل هذه المسئلة عن الأئمة الأربعة ولا عن أصحاب "الصحيح الستة" قطعا؛ بل إنما قال به بعض المحدثين من الشافعية. فلو عارضهم الحنفية وقللوا بعدم تسليمها كيف يصح الاعتراض عليهم! على أن قول الحنفية مؤيد عما قال البخاري نفسه وهو قوله: (وما تركت من الصحيح أكثر) اهـ.

فأفاد أنه وإن أتى في "جامعه". بمجرد الصحاح لكن ترك من الصحاح التي هي عنده صحاح من الأحاديث أكثر مما أتى به منها في "جامعه".

وقال -أعني صاحب "ذب ذبابات الدراسات" - ص ٢٧٨-٢٧٩: قوله - يعني صاحب "دراسات اللبيب" -: وقد أجمع أرباب الصنعة الحديثية على أن جرح ... إلخ "قلت: دعوى الإجماع هذه باطلة لما نقلنا قبل عن شروح "شرح النخبة" من (أن جرح الجراح في الكتابين كما أثر في فقد القطع بالصحة عند من قال به كذلك أثر في أرجحية المنتقد على ما في غيرهما، وفي فقد كونه من أعلى درجات الصحة) ولما صرح شراح "شرح النخبة" أيضا (بأن الدارقطني وغيره ضعفوا مائتين وعشرة من أحاديث الكتابين وبأن غير الدارقطني ضعف غير هذه الأحاديث أيضا) اهـ.

ولما قال الإمام السيوطي: (إن النسائي ضعف جماعة أخرج لهم الشيخان أو أحدهما) اهـ.

وما نقل عن بعض العلماء من "أنهما أخرجنا عن أجمع على ثقته إلى حين تصنيفهما" فلا يقدح في ذلك تضعيف النسائي بعد وجود ذينك الكتابين فلا يقوم دفعا لما ذكرنا لما نقل السيوطي أيضا عن شيخ الإسلام<sup>(١)</sup> من (أن تضعيف النسائي إن كان باجتهاده أو نقله عن معاصر فالجواب ذلك، وإن كان نقله من متقدم فلا<sup>(٢)</sup>) اهـ.

ولما في "ميزان الاعتدال" و"تهذيب التهذيب" و"تذكرة القاري" وغيرها من جرح كثير من الحفاظ المتقدمين والمتأخرين في رجالهما أو رجال أحدهما ومنهم الإمام أحمد والحافظ أبو داود وغيره. ولما قدمنا نقلا عن "تذكرة القاري" من (أن عكرمة تنكبه مسلم وتركه لكلام مالك فيه، وأخرج عنه البخاري ولم يتنكبه فمالك إمام الأئمة مقدم عليهما، ولما قدمنا أيضا من أن الإمام البخاري ضعف حديثا جاء فيه الراوي غير المدلس بلفظ يحتمل السماع وعدمه ولم يثبت لقيه مع المروي عنه ولو مرة. وأما مسلم فصححه إذا وجدت المعاصرة، فتضعيف البخاري لمثل هذا الحديث الذي كان الراوي فيه كما مر إنما هو مبني على عدم ثقته برواية ذلك الراوي بذلك اللفظ المحتمل وإن ثبت المعاصرة، ولما ثبت في كتب الجرح والتعديل عن بعض الحفاظ المتقين والأثبات البارعين في شأن بعض رجالهما من أنه ضعفه أحمد بن حنبل أو ضعفه يحيى بن معين أو ضعفه مسلم أو ضعفه غيرهم ممن

<sup>(١)</sup> يقصد به الحافظ ابن حجر كما هو معروف من اصطلاح السيوطي .

<sup>(٢)</sup> قد قدح في رجال الشيخين أو أحدهما جماعة كبيرة ممن تقدم على النسائي ممن كان مقدما على الشيخين أو معاصرا لهما من أمثال يحيى القطان وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي ابن المديني وأبي حاتم وأبي زرعة الرازي وغيرهم.

تقدمهما أو تقدم أحدهما أو عاصرهما أو عاصر أحدهما. وأما قول السيوطي: (استثنى ابن الصلاح من المقطوع بصحته فيهما) فلا يدل على ثبوت هذا الإجماع أيضا وقوله: (ولا تأثير له في إخراج تلك الأحرف عن الأرجحية.. إلخ ص ٣٤٣) من جملة كلام المعارض وليس من كلام السيوطي أصلا.

وقال ص ٢٨٠-٢٨٢: "قلت: إذا كان الجارح في رجاهما أو رجال أحدهما من كان من أهل الاجتهاد في باب الجرح والتعديل ولم يكن له عصبية معهما كالإمامين البخاري ومسلم أو كان مثل مالك أو أحمد أو يحيى بن معين أو أبي داود أو النسائي فلا محل لهذا الكلام بمجرد حسن الظن إليهما ما لم يتحقق واحد من الطرفين بالدليل البين فليسا بمعصومين عن الزلل والخطأ وإن كان شأهما الشأن؛ على أنه قد مر عن المعارض "أن مسلما أتى في "صحيحه" بأحاديث ضعيفة وروايات عن غير الأثبات؛ وأن البخاري أتى في "جامعه" المجلود في الصحيح بروايات المتهم" فهل وجد تصحيحهما فيها أو لا؟ فإن قال بالأول نقول: فهل كان تصحيحهما لها قابل لتعليل المعارض أو لا؟ فإن قال: بعدم المقابلة بطل قوله الأول في هذا الباب، وإن قال: بالمقابلة نسأل المعارض عن الفرق بين تعاليله في أحاديثهما وتعليل غيرهما فيها، وإن قال: بالثاني بطل قوله: (إن أعلى درجات الصحة عند أهل الفن ما أخرجها في "الصحيحين" إلخ ص ٣٤٣) فهذا الكلام الصادر عن المعارض يقتضي أحد الأمرين وهو أنه إما أن يكون قد تاب هاهنا عما سبق عنه من الكلمات التي ذكرناها عنه، وإما أن يكون الحق عنده تلك الكلمات السابقة وهذا الكلام منه إطلاقه غير صحيح عنده. وإذا كان الدراقتني وأمثاله ومن تقدم عصره على عصرهما أو كان معاصرا لهما من الجارحين في رجاهما مجتهدين في باب الجرح والتعديل ولم يعرف لهم عصبية معهما لم يجز لهم الرجوع



إلى قول من خطأهم وإن كانوا صائبين في نفس الأمر ما داموا يرون أن ما قلنا حق وصواب - وإن كان ليس بصواب في نفس الأمر - فإنه لا يجوز لمجتهد تقليد مجتهد آخر بالإجماع كما مر نقلا عن كتب الأصول. وقد عرف أيضا أن أصحاب "السنن الأربعة" وغيرهم من مصنفي كتب الحديث الحافظين الأثبات قد صححوا أيضا ما اختلف فيه غيرهم ويعمل أهل الحديث على ترجيح حكمهم على حكم من خالفهم من المحدثين.

وأما القول بأن الشيخين قد اجتماعا مع الأمة سوى نفر يسير ممن انتقد على صحة تلك الأحرف البسيرة فغير صحيح لما مر نقلا عن كلام الأعلام أن تلقي الأمة بالقبول لم يثبت فيما انتقد أصلا.

ولم ينفذ ذلك أن تلقي الأمة سوى نفر يسير قد وجد فيه. فهل هذا إلا أمر جاء به المعارض من عند نفسه من غير سلف له في ذلك ولا سند! والقول بأنهما اجتماعا على صحة تلك الأحرف البسيرة المنتقدة إنما يصح فيما اتفقا على إخراجها وأما ما انفرد به أحدهما فلا يصح فيه هذا القول، فكم من أحاديث قال بصحتها البخاري ومسلم ضعفها، وكم من أحاديث قال بصحتها مسلم وضعفها البخاري على ما مر. فقله: "فقد اجتماعا مع الأمة سوى نفر يسير ممن انتقد.. إلخ. ص ٣٤٣" غير صحيح.

وقال ص ٢٧٦ بعد كلام: "... فهو حاصل ما قاله الحفاظ المتقنون المتقدمون عليهما، وأين الإجماع على وجوب العمل بمضمونهما فقط؟، وعلى تقديمهما على معارضهما مطلقا؟ ومن ادعى ذلك فعليه البيان". اهـ. وله في ذلك كلام كثير يطول المقام بذكره والله تعالى أعلم.

٢٥- قال السيد الأستاذ محمد رشيد رضا بعد أن عرض للأحاديث المنتقدة على البخاري كما في كتاب "أضواء على السنة المحمدية" ص ٢٥٠: "وإذا قرأت ما قاله الحافظ فيها رأيتها كلها في صناعة الفن، ولكنك إذا قرأت الشرح نفسه رأيت له في أحاديث كثيرة إشكالات في معانيها أو تعارضها مع غيرها مع محاولة الجمع بين المختلفات وحل المشكلات بما يرضيك بعضه دون بعض". اهـ.

٢٦- قال الشيخ ظفر أحمد العثماني في كتابه "مقدمة إعلاء السنن" ج ١ ص ٤١-٤٢ ط إدارة القرآن والعلوم الإسلامية: "قلت: فيجوز معارضة حديث أخرجاه -يعني الشيخين- أو واحد منهما بحديث صحيح أخرجه غيرهما، قال المحقق -يعني العلامة الكمال ابن الهمام- في "الفتح" -يعني فتح القدير-: وكون معارضه في البخاري لا يستلزم تقدمه بعد اشتراكهما في الصحة، بل يطلب الترجيح من خارج، وقول من قال: أصح الأحاديث ما في "الصحيحين" ثم ما انفرد به البخاري ثم ما انفرد به مسلم ثم ما اشتمل على شرطهما من غيرهما ثم ما اشتمل على شرط أحدهما: تحكم لا يجوز التقليد فيه، إذ الأصحية ليس إلا لاشتمال رواتهما على الشروط التي اعتبرها، فإذا فرض وجود تلك الشروط في رواية حديث في غير الكتاين، أفلا يكون الحكم بأصحية ما في الكتاين عين التحكم؟ ثم حكمهما أو حكم أحدهما بأن الراوي المعين مجتمع تلك الشروط ليس مما يقطع فيه بمطابقة الواقع فيجوز كون الواقع خلافه". اهـ.

قلت: -والقائل العثماني- ولو سلم أصحية ما في كتائيهما فهذا مما لا يلتفت إليه في المعارضة، كما إذا أقام الرجلان البينة وشهود كليهما عدول ولكن شهود أحدهما أتقى وأورع من شهود الآخر فلا ترجح بيته لهذه الزيادة بعد

اشتراكهما في العدالة الشرعية بل يطلب الترجيح من خارج، على أن دعوى أصحية ما في الكتاين أو أصحية البخاري على صحيح مسلم وغيره إنما تصح باعتبار الإجمال ومن حيث المجموع دون التفصيل باعتبار حديث وحديث، صرح به في التدريب حيث قال: قد يعرض للمفوق ما يجعله فائقا، كأن يتفقا على إخراج حديث غريب ويخرج مسلم أو غيره حديثا مشهورا أو مما وصفت ترجمته بكونها أصح الأسانيد، ولا يقدح ذلك فيما تقدم لأن ذلك باعتبار الإجمال. قال الزركشي: ومن هنا يعلم أن ترجيح كتاب البخاري على مسلم وغيره إنما المراد به ترجيح الجملة على الجملة لا كل فرد من أحاديثه على كل فرد من أحاديث الآخر. اهـ

وقال ص ٢٨٩ بعد كلام: "...وأما ما أخرجه مسلم مما تفرد به الضعفاء، وصحته بعيدة كما ذكره القرشي، فلا شك في ضعفه، ولكن لكل سيف نبوة، ولكل جواد كبوة، وهذا لا يقدح في صحة الكتاب من حيث المجموع والإجمال، ولا يقدح في مزيته على غير البخاري كذلك، فإن القليل النادر لا يلتفت إليه، فالحق ما قدمناه لك أن أصحية الكتاين على غيرها إنما هي من حيث المجموع والإجمال، لا من حيث التفصيل حديثا حديثا، فافهم ولا تكن من المتكلفين. اهـ

٢٧- قال الشيخ العلامة الكوثري في تعليقه على "شروط الأئمة الخمسة" ص ٦٢: "ولا يحيط من مقدار مسلم العظيم وجود بعض ما ينتقد في ما أخرجه، لأنه على جلالاته غير معصوم". اهـ وقد ضعف الشيخ الكوثري طائفة كبيرة من أحاديث الشيخين وسيأتي ذكر بعضها -إن شاء الله تعالى- في هذا الكتاب.

٢٨ - قال الشيخ شبير أحمد العثماني في "فتح الملهم شرح صحيح مسلم"، ج ١ ص ١٠٧ ط: المكتبة الرشيدية، الباكستان بعد كلام: "... قال العبد الضعيف عفا

الله عنه: إن إجماع الأئمة أو تلقي الأمة بالقبول إنما يفيد علم اليقين أو علم طمأنينة بالأمر الذي وقع الإجماع عليه أو التلقي بقبوله، فالإجماع على قبول مطلق للخبر الواحد المستجمع لشروط الصحة وإفادته الظن الموجب للعمل بشرط خلوه عن الموانع مثلا إنما يفيد حصول العلم القطعي بأن خبر الواحد مفيد للظن ومقبول في العمليات وأنه يحتمل السهو والغلط والخطأ احتمالا مرجوحا ضعيفا، وظاهر أن هذا العلم القطعي المستفاد من الإجماع لا يحول خبر الواحد من إفادته الظن إلى إفادته العلم اليقين بل يؤكد كونه ظنيا محتملا للخطأ لحصول الاتفاق عليه، وإلا لصار أخبار الآحاد بأسرها قطعية وهذا باطل بالإجماع، فهكذا إذا أجمع العلماء على أخبار معينة بأنها صحيحة أو أصح صحاح أو مستجمة لشروط الصحة على وجه الكمال عند المحدثين فمحصله يرجع إلى قطعية كونها بعينها أخبار آحاد مفيدة للظن مقبولة في العمليات<sup>(١)</sup> بشرط الخلو عن العوائق، وهذا لا يخرجها عن حيز الظن إلى درجة العلم واليقين، فأحاديث "الصحيحين" التي ليست بمتواترة إنما تفيد الظن فالخطأ آحاد، والآحاد إنما تفيد الظن على ما تقرر، ولا فرق بين البخاري ومسلم وغيرهما في ذلك، وتلقي الأمة بالقبول إنما أفادنا وجوب العمل بما فيهما، وهذا متفق عليه<sup>(٢)</sup> فإن أخبار الآحاد التي في غيرهما يجب العمل بها إذا صحت أسانيدها ولا تفسد إلا الظن فكذا "الصحيحان"، وإنما يفترق "الصحيحان" وغيرهما من الكتب في كون ما فيهما صحيحا لا يحتاج إلى النظر فيه بل يجب العمل به مطلقا<sup>(٣)</sup> لجلالة قدر مصنفيهما، ورسوخ قدمهما في العلم وتقدمهما في المعرفة بالصناعة وجودة تمييز

(١) أي لا في الأمور العلمية كما هو واضح.

(٢) أي ما لم يتبين ضعف شيء منها وإلا فهو مردود كما سيأتي - إن شاء الله تعالى -.

(٣) ليس الأمر كذلك ولا سيما إذا وجدت علة قاذحة فيما رواه كما ستعرفه - إن شاء الله تعالى - بعد قراءة هذا الكتاب.

الصحيح من غيره وبلوغهما أعلى المراتب في الاجتهاد والإمامة في وقتها<sup>(١)</sup>، وما كان في غيرهما لا يعمل به حتى ينظر وتوجد فيه شروط الصحيح، ولا يلزم من إجماع الأمة على كونها صحيحة حسب مصطلح المحدثين بإجماع<sup>(٢)</sup> على العمل بمضمونها كما قال الترمذي في حديث ابن عباس رضي الله عنه في الجمع بين الصلاتين بالمدينة الذي أخرجه مسلم في "صحيحه" أنه غير معمول به، ولا على كونها مقطوعا بأنها من كلام النبي ﷺ في الواقع، فإن الأمة مأمورة بالعمل بالظن حيث لا يطلب القطع، والظن قد يخطئ وذلك كالقاضي فإنه مأمور بالحكم بشهادة من كان عدلا في الظاهر، وكونه مأمورا بذلك لا يدل على أن شهادة العدل لا بد أن تكون مطابقة للواقع وثابتة في نفس الأمر لاحتمال أن يكون قد شهد بخلاف الواقع إما لوهم وقع له إذا كان عدلا في نفس الأمر أو لكذب لم يتخرج منه إذا كان عدلا فيما يبدو للناس فقط، والقاضي على كل حال قد قام بما وجب عليه، نعم إذا وقع الإجماع على العمل بمقتضى خبر بعينه أو تلقى الأمة لمضمونه بالقبول تعاملا وتصديقا فحينئذ يفيد العلم بصحة مضمونه في الواقع وكونه معمولاً به في نفس الأمر، (ولو لم يكن الإسناد صحيحا) لما تقدم منا بسطه في بحث المشهور الأصولي، وهذا فرق دقيق لم ينتبه له ابن تيمية وغيره من أنصار ابن الصلاح -رحمهم الله-، وأيضا فوقع الإجماع على أصحية الكتاين وعظم شأنهما وتقدمهما على غيرهما ليس معناه أصحية كل حديث فيهما بالنسبة إلى ما سواهما بل أصحية الجملة على الجملة وتقدمها عليها، وهذا كما اتفق الجمهور على تفضيل "صحيح البخاري" على "صحيح مسلم"، وصرح الزركشي وغيره من المحققين بأن ترجيح كتاب

(١) سيأتي له أن هذا ليس على إطلاقه.

(٢) كلا لم يجمع المحدثون على ذلك كما سيتبين لك ذلك قريبا -إن شاء الله تعالى-.

البخاري على مسلم إنما المراد به ترجيح الجملة على الجملة لا كل فرد من أحاديثه على كل فرد من أحاديث الآخر، وعلى هذا فلا يستدل بمجرد هذا الإجماع الجملي على كون حديث معين من أحاديثهما أصح من صحاح سائر الكتب إلا بعد تبين وجوه الأصحية في ذاك الحديث بعينه، نعم كما قال ابن الهمام: تسكن نفس غير المجتهد ومن لم يخير أمر الراوي بنفسه إلى ما اجتمع عليه الأكثر أو قال به الأعراف، أما المجتهد باعتبار الشرط وعدمه والذي خير الراوي فلا يرجع إلا إلى رأي نفسه، ولهذا اضطر ابن الصلاح ومن تبعه إلى استثناء المواضع التي انتقدت عليهما، قال الجزائري: وقال بعضهم: إن تلقي الأمة لهما بالقبول من جهة كون ما فيهما من الأحاديث أصح مما في سواهما من الكتب الحديثة لجلالة مؤلفيهما في هذا الأمر وتقدمهما على من سواهما في ذلك والتزامهما في كتابيهما أن لا يوردا فيهما غير الصحيح، وهذا يدل على أنهما أرجح مما سواهما على طريق الإجمال، ولا يدل ذلك على أن ما فيهما مجزوم بصحة نسبته إلى النبي ﷺ، ولذلك أقدم الدارقطني وغيره على الانتقاد عليهما مع أن انتقادهم عليهما كان قاصراً على ما يتعلق بالأسانيد، وأما الانتقاد عليهما من جهة ما يتعلق بالتون من جهة مخالفتهم للكتاب أو للسنة المتواترة ونحو ذلك فلم يتصدوا له<sup>(١)</sup> لأن ذلك من متعلقات علماء الكلام والأصول، وقد حمل انتقاد الدارقطني وغيره ابن الصلاح على أن يستثني ما انتقدوه من إفادة العلم مع أن فيما انتقدوه ما الجواب عنه بـ"ن"، وفيما لم ينتقدوه ما هو دون ما انتقدوه ولا يخفى أن هذا الاستثناء قد أضعف قوة الحكم في غيره، ولذا أقدم بعض أنصاره على أن يستثني شيئاً آخر وهو ما وقع التعارض فيه من الأحاديث بحيث لا

(١) كلا بل تصدى له بعضهم وبينوا بعض الأحاديث الضعيفة الموجودة فيهما كما ستره قريباً - إن شاء الله تعالى -.

يمكن الجمع<sup>(١)</sup> ولا وقوع النسخ مع عدم ظهور الرجحان في جهته، وذلك لاستحالة إفادة المتعارضين من كل وجه العلم، ومع ذلك فقد حاول أن يجعل الخلاف لفظياً بأن يقال من قال: إنه لا يفيد العلم أراد العلم اليقين ومن قال: إنه يفيد العلم أراد العلم الذي لم يصل إلى درجة اليقين". اهـ.

وقال الحافظ -رحمه الله- في توضيح النخبة أن الخلاف في التحقيق لفظي لأن من جوز إطلاق العلم قيده بكونه نظرياً وهو الحاصل عن الاستدلال، ومن أبى الإطلاق خص لفظ العلم بالتواتر وما عده عنده ظني، لكنه لا ينفي أن ما احتف بالقرائن أرجح مما خلا عنها<sup>(٢)</sup>، ثم بعد ذلك كله ينبغي أن يستحضر ما حققناه سابقاً في بحث الشاذ والانتقاد لخير الآحاد أن كل حديث حكم بصحته المحدثون إنما حكمهم فيما يتعلق بالإسناد حسب ما يقتضيه فهم ووظيفتهم وهذا القدر لا يمنع الفقهاء وعلماء الأصول من عدم تصحيحه أحياناً من حيث المتن<sup>(٣)</sup> بحسب

(١) ولا شك أن ذلك يختلف بين مجتهد وآخر، فكمن من حديث يراه مجتهد يتعارض مع حديث ويحكم بترجيح أحدهما على الآخر أو يتوقف في ذلك، ويرى آخر أنه لا تعارض بينهما ويجمع بينهما بوجه من وجوه الجمع المعروفة بغض النظر عن صوابه أو خطئه فيه في ذلك.

(٢) الجمهور على أن أخبار الآحاد لا تفيد إلا الظن سواء احتفت بالقرائن أم لا وإن كان ما احتف بالقرائن أقوى مما خلا منها كما تقدم بيانه في الجزء الأول.

(٣) غاية ما في الأمر أن مؤلف هذا الكتاب الذي نقلنا هذا النص عنه يسلم بوجود الضعيف في "الصحيحين" من حيث المتن لعله أو شذوذ وغوهما وإن كان لا يسلم بضعف أسانيدهما ونحن نوافقه على وجود أحاديث ضعيفة في "الصحيحين" من جهة متونها مع صحة أسانيدهما وذلك لشذوذ أو قلب أو إدراج أو إرسال أو علة قاذحة كما ستره في هذا الكتاب -إن شاء الله تعالى-، ولكننا لا نوافقه على صحة أسانيدهما جميعاً بل القول الحق الذي ليس خلافه إلا الباطل أن بعض أسانيد "الصحيحين" مقدوح فيها إما من جهة ضعف رواها أو تدليسهم وإما من جهة إرسال أو وقف وما-

موضوعهم ووظيفتهم على ما مر تفصيله، فإجماع أهل العلم بالحديث على أصحية ما في "الصحيحين"<sup>(١)</sup> غاية ما في الباب أنه يوجب القطع بالأصحية المعتمدة عند المحدثين دون الأصحية المعتمدة عند الفقهاء فيقال: إن أحاديث "الصحيحين" مقطوع بصحتها الإسنادية وثبوتها الحديثي عند جميع العلماء وسائر الأمة دون صحتها الفقهية وثبوتها الأصولي، فلا جرم أن قال ابن الهمام: إن كون ما في "الصحيحين" مقدما (بالإطلاق) على ما روي برجالهما في غيرهما أو تحقق فيه شرطهما بعد إمامة المخرج تحكم لا يجوز التقليد فيه اهـ. وليس غرضنا مما كتبنا في هذا البحث تهوين أمر "الصحيحين" أو غيرهما من كتب الحديث -معاذ الله- بل المقصود نفي التعمق والغلو ووضع كل شيء في موضعه وتنويه شأنه بما يستحقه، ونحن بحمد الله نعتقد في هذين الكتابين الجليلين بما اعتقد ونقول بما قال به شيخ شيوخنا ومقدم جماعتنا مولانا الإمام الشاه ولي الله الدهلوي قدس الله روحه - في "حجة الله البالغة" وهذا لفظه: أما "الصحيحان" فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع (أي بالتفصيل الذي ذكرنا) وألھما متواتران إلى مصنفيهما وأنه كل من يهون أمرهما فهو مبتدع ضال متبع غير سبيل المؤمنين<sup>(٢)</sup> اهـ.

-أشبه ذلك، وأمثلة ذلك موجودة في هذا الكتاب كما سترأھا -إن شاء الله تعالى- بعد قليل، كما أن في أسانيد بعض رواياتهما ضعفا من بعض الوجوه السابقة ولكنها لا تؤثر في المتون لثبوت تلك المتون من جهة أخرى فافهم هذا جيدا ولا تكن من الغافلين، والله يتولى هدايتنا وهداك.

<sup>(١)</sup> أي على تقدير وجود إجماع المحدثين على صحة ما في "الصحيحين" والحق أنه لا إجماع في ذلك البتة كما تقدم وكما سيأتي -إن شاء الله تعالى- وقد نقل بعض ذلك صاحب هذا الكلام نفسه كما تقدم نقله عنه قبل قليل والله تعالى أعلم.

<sup>(٢)</sup> من ضعف حديثا أو بعض الأحاديث الموجودة في "الصحيحين" أو أحدهما إذا استند في تضعيفه ذلك إلى بعض القواعد الثابتة لا يمكن أن يحكم عليه بحال من الأحوال بالابتداع والضلال ونحو ذلك-



٢٩ - قال الشيخ محمد تقي الدين العثماني في "تكملة فتح الملهم" ج١ ص٤٦: "فإن قيل: قد أجمعت الأمة على أن جميع ما في "الصحيحين" صحيح، فكيف يجوز أن ينسب الوهم إلى ما رواه مسلم؟ قلنا: قد سبق هذا المبحث في آخر مقدمة هذا الشرح، وقد أشبع فيه الكلام هناك، ولا بد أن يتنبه هاهنا لأمر:

من الأحكام الجائرة ولو أخطأ الصواب بل هو مأجور عند الله تعالى مشكور عند عباده الصالحين وإلا لحكم بضلال عشرات الأئمة من أتباع المذاهب الإسلامية قاطبة الذين ضعفوا بعض أحاديث "الصحيحين" أو أحدهما وبذلك تعرف أن من وصف من ضعف شيئا من أحاديث "الصحيحين" أو أحدهما ومنهم صاحب "فتح الملهم" نفسه، إذا كان ذلك المضعف معتمدا على دليل فهو المبتدع حقا. هذا وما ينبغي أن ينبه عليه أنه ينبغي لأهل الحق بل يجب عليهم أن يسيروا على ما يعتقدون أنه هو الحق ولا يضرهم وصفهم بالابتداع أو الضلال أو غيرهما ما داموا يعرفون أنهم على الحق ومن المعلوم أنه لم يسلم من السنة الخلق أحد

ما سلم الله من بريته ولا رسول الهدى فكيف أنا

ومن ذا الذي ينجو من الناس سالما ولو عاش عنهم بين خافيتي نسر

والله المستعان لا رب سواه.

هذا ومن الجدير بالذكر أن الشيخ شير أحمد العثماني قائل هذا الكلام هو نفسه يضعف بعض أحاديث الشيخين من جهة متونها كما تقدم بيانه ولذلك قال هنا: "أي بالتفصيل الذي ذكرناه" اهـ وقال قبل ذلك أن كل حديث حكم بصحته المحدثون إنما حكمهم فيما يتعلق بالإسناد حب ما يقتضيه فهم ووظيفتهم وهذا القدر لا يمنع الفقهاء وعلماء الأصول من عدم تصحيحه أحيانا من حيث المتن بحسب موضوعهم ووظيفتهم على ما مر تفصيله اهـ وبذلك تعرف أن صاحب "فتح الملهم" لم يرد بهذا الحكم الذي حكم به تبعا للدهلوي على من ضعف شيئا من أحاديث "الصحيحين" من اعتمد في تضعيفه على حجة صالحة للحكم على تلك الأحاديث بالضعف أو غيره مما يقتضي عدم ثبوتها عن رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - وهذا هو الذي ينبغي أن يحمل عليه أيضا كلام الدهلوي صاحب "حجة الله البالغة" فافهم ذلك ولا تكن من الغافلين والله تعالى أعلم.

الأول : قال ابن الصلاح في مقدمة شرح مسلم له: "ما أخذ عليهما- يعني على البخاري ومسلم - وقدح فيه معتمد من الحفاظ فهو مستثنى مما ذكرناه - يعني من الإجماع على صحة ما رواه أحدهما - لعدم الإجماع على تلقيه بالقبول" نقله الحافظ ابن حجر في الفصل الثامن من "هدي الساري مقدمة فتح الباري" (١٠٥/٢) ثم قال: "وهذا احتراز حسن".

الثاني: قال الحافظ ابن حجر في أقسام ما انتقد به على "الصحيحين": "القسم الثالث منها: ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه، دون من هو أكثر عدداً أو أضبط ممن لم يذكرها، فهذا لا يؤثر التعليل به، إلا إن كانت الزيادة منافية ببحث يتعذر الجمع؛ أما إن كانت الزيادة لا منافاة فيها ببحث تكون كالحديث المستقل فلا، اللهم إلا إن وضح بالدلائل القوية أن تلك الزيادة مدرجة في المتن من كلام بعض رواه، فما كان من هذا القسم فهو مؤثر" اهـ من "هدي الساري" (١٠٧/٢).

الثالث: قال شيخنا العلامة العثماني رحمه الله- في آخر مقدمة "فتح الملهم": "إن كل حديث حكم بصحته<sup>(١)</sup> المحدثون: إنما حكمهم فيما يتعلق بالإسناد حسبما يقتضيه فنهم ووظيفتهم، وهذا القدر لا يمنع الفقهاء وعلماء الأصول من عدم تصحيحه أحيانا من حيث المتن بحسب موضوعهم ووظيفتهم على ما مر تفصيله".

فبالنظر إلى هذه الأمور الثلاثة، لو قدح في هذا الجزء من الحديث -يعني حديثا ذكره هناك- أمثال الطحاوي وابن العربي من الحفاظ، فلا يكون ذلك مضادا

(١) في الأصل بصحتها.

لما أجمعت عليه الأمة<sup>(١)</sup>. وخصوصا من جهة أنهم لا يقدحون في ثبوت نفس الحديث، بل هو ثابت عندهم في الجملة، ولكنهم يقدحون في زيادة تفرد بما عبده الله ابن أبي بكر من بين سائر الرواة، ولا ينكر أحد وقوع الأوهام من بعض الرواة في بعض أحاديث "الصحيحين" كما تقدم في تسمية أفلح أخي أبي القيس في حديث عائشة في أول الرضاع. اهـ المراد منه.

٣٠- قال الشيخ العلامة طاهر بن صالح الجزائري الدمشقي في "توجيه النظر إلى أصول الأثر" ج ١ ص ٣٣١ ط: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب بعد أن أورد كلاما لابن تيمية حكم فيه بغلط رواية مروية في "صحيح البخاري" قال: "تنبيه: ما ذهب إليه هذا المحقق من أن ما وقع في بعض طرق البخاري في حديث تحاج الجنة والنار من أن النار لا تمتلئ حتى ينشئ الله لها خلقا آخر، مما وقع فيه الغلط، قد مال إليه كثير من المحققين كالبلقيني وغيره، ومن الغريب في ذلك محاولة بعض الأغمار<sup>(٢)</sup> ممن ليس له إلمام بهذا الفن، لا من جهة الرواية ولا من جهة الدراية نسبة الغلط إليه؛ كأنه ظن أن النقد قد سد بابيه على كل أحد أو ظن أن النقد من جهة المتن لا يسوغ لأنه يخشى أن يدخل منه أرباب الأهواء؛ ولم يدر أن النقد إذا أجري على النهج المعروف لم يستنكر.

وقد وقع ذلك لكثير من أئمة الحديث مثل الإسماعيلي فإنه بعد أن أورد

<sup>(١)</sup> أي على تقدير وجود الإجماع في هذه القضية وقد عرفت أنه لا إجماع على ذلك البتة كما مر وكما سيأتي بيانه - إن شاء الله تعالى -

شمر وكن في أمور الدين بمجتهدا ولا تكن مثل عمر قيد فانقادا

<sup>(٢)</sup> كمال بل وكثير من أتباع نخلته

حديث (يلقى إبراهيم أباه آزر يوم القيامة وعلى وجه آزر قفرة... الحديث)، قال: (وهذا خبر في صحته نظر من جهة أن إبراهيم عالم بأن الله لا يخلف الميعاد فكيف يجعل ما بأبيه خزيًا له مع إخباره بأن الله قد وعده أن لا يخزيه يوم يبعثون، وعلمه بأنه لا خلف لوعده)، فانظر كيف أعل المتن بما ذكر.

فإن قلت: إن كثيراً مما انتقدوه من هذا النوع يمكن تأويله بوجه يدفع النقد، قلت: إذا أمكن التأويل على وجه يعقل فلا كلام في ذلك، وإن كان على وجه لا يعقل لم يلفت إليه، ولو فتح هذا الباب أمكن حل كل عبارة على خلاف ما تدل عليه... إلخ.

٣١- قال السيد أحمد الغماري في "المغبر على الجامع الصغير" ص ١٣٨ ط: دار الرائد العربي - بعد أن ذكر العمدة في معرفة الحديث الموضوع: ثانيهما: وجود النكارة لظاهرة في متنه... وإن كان سنده صحيحاً - قال: (ومنها أحاديث "الصحيحين" فإن ليها ما هو مقطوع ببطالانه فلا تغتر بذلك، ولا تهيب الحكم عليه بالوضع لما يذكرونه من الإجماع على صحة ما فيهما، فإنها دعوى فارغة لا تثبت عند البحث والتمحيص، فإن الإجماع على صحة جميع أحاديث "الصحيحين" غير معقول ولا واقع، ولتقرير ذلك موضع آخر، وليس معنى هذا أن أحاديثهما ضعيفة أو باطلة أو يوجد فيها ذلك بكثرة كغيرهما من المصنفات في الحديث، بل المراد أنه يوجد فيهما أحاديث غير صحيحة لمخالفتها للواقع). اهـ المراد منه

٣٢ - قال الألباني<sup>(١)</sup> في "آداب الزفاف" ص ٦٠ بعد أن ذكر كلام الشيخ

<sup>(١)</sup> أعلم أبي إنما أذكر كلام هذا الرجل على "الصحيحين" وتضعيفه لبعض أحاديثهما من باب إلزامه وإلزام أتباعه العاكفين على قراءة كتبه على ما فيها من أخطاء فادحة وتناقضات فاضحة وإلا فإنه ليس عندنا ممن يقبل قوله في ذلك ولا غيره وقد بينت شيئاً من جهالاته في كتاب خاص سينشر قريباً -

الغماري السابق: قلت: "وهذا مما لا يشك فيه كل باحث متمرس في هذا العلم، وقد كنت ذكرت نحوه في مقدمة "شرح الطحاوية". اهـ المراد منه

وقال قبل ذلك ص ٥٤-٥٥ بعد أن ذكر قول بعضهم: "وجفت الصحف ورفعت الأقلام عن أحاديث "الصحيحين"، وإلا كانت الأمة باتفاقها على صحة "الصحيح" قد ضلت عن سواء السبيل". قال: "قلت: وهذا القول وحده منه يكفي القارئ اللبيب أن يقنع بجهل هذا المتعالم، وافترائه على العلماء المتقدمين منهم والمتأخرين في ادعائه الإجماع المذكور، فإنهم ما زالوا إلى اليوم ينتقد أحدهم بعض أحاديث "الصحيحين" مما يبدو له أنه موضع للانتقاد، بغض النظر عن كونه أخطأ في ذلك أم أصاب، وانتقاد الدارقطني وغيره لهما أشهر من أن يذكر". اهـ المراد منه

ثم قال ص ٦٢ بعد أن ذكر قول بعضهم: "وإلا كانت الأمة باتفاقها على صحة "الصحيح" قد ضلت عن سواء السبيل": فأقول: كلا ثم كلا، إن الأمة لم تضل، ولن تضل -ياذن الله تعالى- وإنما ضل من افترى عليها، ونسب الاتفاق إليها في أمر هم مختلفون فيه، كما سبق بيانه بالنصوص الصحيحة". اهـ المراد منه

وقال في "إرواء الغليل" ج ٥ ص ٣١٠: "أما القول بأن من روى له البخاري فقد جاوز القنطرة، فهو مما لا يلتفت إليه أهل التحقيق كأمثال الحافظ العسقلاني، ومن له اطلاع لا بأس به على كتابه "التقريب" يعلم صدق ما نقول".

=إن شاء الله تعالى- وهكذا يقال فيما أوردته عن أتباع هذه النحلة من أمثال مشهور ومقبل بن هادي وأضرهما من أتباع النحلة الحشوية المجسمة.

وقال في مقدمة "شرح العقيدة الطحاوية" ص ٢٢-٢٣ ط ٨: المكتب الإسلامي بعد كلام حول أحاديث "الصحيحين": "...وليس معنى ذلك أن كل حرف أو لفظة أو كلمة في "الصحيحين" هو بمنزلة ما في القرآن، لا يمكن أن يكون فيه وهم أو خطأ في شيء من ذلك من بعض الرواة، كلا فلسنا نعتقد العصمة لكتاب بعد كتاب الله تعالى أصلاً، فقد قال الإمام الشافعي وغيره: "أبى الله أن يتم إلا كتابه" ولا يمكن أن يدعى ذلك أحد من أهل العلم ممن درسوا الكتابين دراسة تفهم وتدبر مع نبذ التعصب، وفي حدود القواعد العلمية الحديثة لا الأهواء الشخصية والثقافة الأجنبية عن الإسلام وقواعد علمائه، فهذا مثلاً حديثهما الذي أخرجاه بإسنادهما عن ابن عباس "أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم" فإن من المقطوع به أنه صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو غير محرم، ثبت ذلك عن ميمونة نفسها. ولذلك قال العلامة المحقق محمد بن عبد الهادي في "تنقيح التحقيق" (١/١٠٤/٢) وقد ذكر حديث ابن عباس: "وقد عد هذا من الغلطات التي وقعت في "الصحيح"، وميمونة: أخبرت أن هذا ما وقع، والإنسان أدرى بنفسه...". انظر الحديث (١٠٣٧) من "إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل". اهـ

وقال في مقدمة "مختصر صحيح البخاري" ج ٢ ص ٥-٨ بعد كلام: "...أعود إلى أحاديث هذا "الصحيح" - يعني "صحيح البخاري" - فأقول: لا بد لي من كلمة حق أبديها أداء للأمانة العلمية، وتبرئة للذمة، وهي أن الباحث الفقيه لا يسعه إلا أن يعترف بحقيقة علمية، عبر عنها الإمام الشافعي فيما روي عنه من قوله: "أبى الله أن يتم إلا كتابه".

ولذلك أنكر العلماء بعض الكلمات وقعت خطأ من أحد الرواة في أحد

الأحاديث الصحيحة، فلا بأس من التذكير ببعضها على سبيل المثال:

(١) قوله في حديث الأبرص والأقرع والأعمى الآتي برقم (١٤٧١): "بدا لله!" مكان الرواية الصحيحة: "أراد الله"؛ فإن نسبة البداء لله تعالى لا يجوز؛ كما سيأتي في التعليق على الحديث هناك، كيف لا وهي من عقائد اليهود عليهم لعائن الله.

(٢) قوله: "المدمن"؛ مكان: "القائم" في قوله ﷺ: "مثل القائم على حدود الله والواقع فيها..." الحديث (١١٤٣)؛ كما سيأتي بيانه هناك.

(٣) قوله في حديث الطاعون (١٤٧٥): "فلا تخرجوا [إلا] فرارا منه". فقول الراوي: "إلا" خطأ واضح؛ كما سيأتي.

(٤) زيادة أحدهم في الحديث (٩٨٤): "البيعان بالخيار... [يختار ثلاث مرار]" فقد نفى الحافظ (٣٢٧/٤ و ٣٣٤) ثبوتها؛ كما ستأتي الإشارة إلى ذلك هناك.

(٥) قوله (ص ١٧٦) في حديث (١١٦٠) للعبد المملوك الصالح: "والذي نفسي بيده لولا الجهاد..." إلخ فإنه مدرج في الحديث، ليس من كلام النبي ﷺ وإنما هو من كلام أبي هريرة، فهو كحديثه المتقدم في المجلد الأول برقم (٩٠)، حيث زاد الراوي في آخره: "فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل"؛ فإنه مدرج أيضا كما تقدم بيانه هناك.

(٦) ونحو ذلك ما تقدم في المجلد الأول (٢٨-جزء الصيد/٢١-باب): "أن رجلا قال: إن أختي نذرت أن تحج"، وأنها رواية شاذة عند الحافظ ابن حجر،

والمحفوظ: "أن امرأة قالت: إن أُمي نذرت... الحديث". فراجعه هناك.

ونحو ذلك الحديث الآتي برقم (١٢٠٩)، فقد أعله الإسماعيلي بالانقطاع وأقره الحافظ مع بعض الإشكالات على المتن ذكرها في "فتحه"، فليراجعه من شاء.

ومثله الحديث المتقدم (٢٨-جزاء الصيد/١١-باب) عن ابن عباس: "أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم". فإن الأصح أنه ﷺ تزوجها وهو حلال؛ كما تقدم أيضا هناك.

ومن هذا القبيل الحديث الآتي برقم (١٠٥٠): "قال الله: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة..."، فإن في سنده راويا مختلفا فيه، والمتقرر أنه سيئ الحفظ، والبخاري نفسه أشار إلى أن رواية من روى عنه هذا الحديث لا تصح، فراجع كلامه هناك فيما يأتي؛ لتكون على بصيرة من دينك وحديث نبيك.

ذكرت هذه النماذج من الأمثلة؛ ليكون القراء على بصيرة من دينهم، وبينه من أحاديث نبيهم، متأكدين من صحة الأثر السابق: "أبى الله أن يتم إلا كتابه". اهـ المراد منه.

وقال في مقدمة تحقيقه لـ "مختصر صحيح مسلم" ص ١٦-١٨ ط مكتبة المعارف: "ومناسبة الإشارة إلى ذلك المصري الجائر، فإنه سيمر بك أيها القارئ بعض التعليقات على بعض الأحاديث، وإعلالها بعننة أبي الزبير، كالحديث (٩٧)، وإعلاله بعننة أبي الزبير عن جابر، فقد زعم المذكور أن "الأمة اتفقت على صحة ما في مسلم من الأحاديث..."، ومع أنني أثبت له بطلان قوله هذا، وجهله بهذا العلم



بما قدمت إليه من الأمثلة في ردي عليه في مقدمة الطبعة الجديدة لـ "آداب الزفاف" التي سبقت الإشارة إليها، وهي -أعني الأمثلة- من مشايخه أو غيرهم ممن يبالغ في تعظيمهم ؛ فإنني أريد هنا أن أقدم مثالا آخر من حافطين جليلين من الحفاظ المتقدمين، وهما الإمام عبد الحق الإشبيلي، وأبو الحسن المعروف بـ "ابن القطان" في كتابه القيم "الوهم والإيهام"، في المجلد الثاني منه، ذكر فيه عدة أحاديث ساقها عبدالحق من رواية أبي الزبير عن جابر، وأتبعها عبد الحق بقوله: "لا يصح من حديث أبي الزبير عن جابر إلا ما ذكر فيه السماع، أو كان من رواية الليث عنه". وكرر هذا المعنى عقب كل حديث من المشار إليه آنفا. ثم أخذ أبو الحسن ابن القطان على عبدالحق أنه لم يلتزم ببيان عننة أبي الزبير في الأحاديث الأخرى، فيظن القارئ أنها من غير رواية أبي الزبير عن جابر، أو أنها من رواية الليث عنه، فيعتقد بسكوته عنه أنه مما لا خلاف في صحته! وأكثر ما يقع له هذا العمل فيما كان من الأحاديث مما أخرجه مسلم، كأنها بإدخال مسلم لها حصلت في حصى من النقد، وهذا خطأ لا شك فيه، فلنعرض الآن عليك أحاديث النحويين المذكورين حتى يتبين ذلك. يعني بـ "النحويين": أن يبين أنها من رواية أبي الزبير عن جابر؛ كالمثري من عهده، ونحو يسكت عنه، ولا يبين أنه من روايته، وهو مما لم يذكر في سماعه، ولا هو من رواية الليث عنه. ثم تتبع ابن القطان الأحاديث التي في "مسلم" وهي في كتاب عبد الحق على نحو من النحويين المذكورين، وهو بحث هام جدا، وهو قاصمة ظهر ذلك المصري الجائر الجاني، وكان أول حديث نبه عليه هو حديث الدوسي الذي أشرت إليه آنفا برقم (٩٧)، فقال ابن القطان: "ليس هو من رواية الليث، ولا مما ذكر فيه سماعه، ولكنه أبرزه". يعني أن عبد الحق بين هذا الذي ذكره ابن القطان ثم ذكر له أحاديث أخرى من هذا النحو ... منها الحديث الآتي برقم (١٢٥٤). ثم سرد ابن

القطان أحاديث أخرى مما رواه مسلم أو غيره، منها الأحاديث الآتية بهذه الأرقام (٤٨٩ و ٧٢٧ و ٧٦٧ و ٧٦٨ و ٨٤٣ و ١٢٦٤ و ١٣٤٧ و ١٣٨٠). كل هذه الأحاديث انتقد الحافظ ابن القطان الحافظ عبد الحق الإشيلي، لأنه سكت عن بيان علته بعنينة أبي الزبير، فأوهم قارئ كتابه صحتها ! فماذا يقول<sup>(١)</sup> ذلك المصري الجاني الجاهل؟ هل هما أيضا من المعتدين على "صحيح مسلم"؟! (كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا).

وقال في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" ج ٦ ص ٩٣ بعد أن أورد حديث "فأما الجنة فإن الله لا يظلم من خلقه أحدا وأنه ينشئ للنار من يشاء فيلقون فيها" وحكم بشذوذه قال: "فأقول: هذا الشذوذ في هذا الحديث مثال من عشرات الأمثلة التي تدل على جهل بعض الناشئين الذين يتعصبون لـ "صحيح البخاري" وكذا لـ "صحيح مسلم" تعصبا أعمى<sup>(٢)</sup>، ويقطعون بأن كل ما فيهما صحيح". اهـ المراد منه

وقال في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" ج ٣ ص ٤٦٥ ط: دار المعارف بعد كلام: "...وبعد فقد أطلت الكلام على هذا الحديث وراويه دفاعا عن السنة ولكي لا يتقول متقول أو يقول قائل من جاهل أو حاسد أو مغرض: إن الألباني قد طعن في "صحيح البخاري" وضعف حديثه، فقد تبين لكل ذي بصيرة أنني لم أحكم عقلي أو رأيي كما يفعل أهل الأهواء<sup>(٣)</sup> قديما وحديثا، وإنما تمسكت بما قاله العلماء في هذا الراوي وما

<sup>(١)</sup> حاسب ليل... إلخ

<sup>(٢)</sup> من أمثال حاسب ليل والغرزان وأضرهما من أتباع الفرقة الحشوية.

<sup>(٣)</sup> والحق -الحق أقول- أنك أيها الألباني أنت وأتباع غفلتك الحشوية أولى خلق الله بهذا الوصف كما لا يخفى ذلك على عاقل .

تقتضيه قواعدهم في هذا العلم الشريف ومصطلحه من رد حديث الضعيف، وبخاصة إذا خالف الثقة والله ولي التوفيق". اهـ وانظر ص ٧٠٥-٧٠٩ من كتابنا هذا.

٣٣- قال السيد عبدالعزيز الغماري في "الباحث عن علل الطعن بالحارث" ص ٦: "ومعاذ الله أن يكون الكتاب الذي فيه حديث حريز بن عثمان وعمران ابن حطان من الكتب المقتصرة على الصحيح ولو أجمع على ذلك الجن كما أجمع عليه البشر ومن رجع إلى ترجمة حريز بن عثمان يعرف ما نقول ويتحقق أن حديث الملعون ينبغي أن يذكر في "الموضوعات لابن الجوزي" ولكن هذا ما شله الله". اهـ ومراده بالكتاب الذي فيه حريز بن عثمان وعمران بن حطان "صحيح البخاري"؛ لأن البخاري قد روى لهما في "صحيحه" كما في ترجمتهما في "تقريب التهذيب" ص ١٥٦ و ٤٢٩ ط: دار الرشيد وغيره.

٣٤- قال الشيخ محمد الصادق إبراهيم عرجون في كتاب "محمد رسول الله ﷺ" ج ١ ص ٣٨٥-٤٠٠ ط ٢: دار القلم تحت عنوان "أقصوة التردّي من شواهد الجبال أبطولة زائفة مضلة": تلك هي الأبطولة التي تنسب إلى رسول الله ﷺ محاولة قتل نفسه في مدة فترة الوحي التي تقول الأبطولة: إنه حزن فيها حزناً يائساً، حمله على عزيمة إلقاء نفسه من ذرا شواهد الجبال ليقتلها، وهي أبطولة هزيلة منكرة، ألصقت إلصاقاً بأعظم وأجل كتب الحديث ودواوين السنة المطهرة .

ذلك الفعل، لا يقدح أنفه، "صحيح البخاري" وسارت بسيرورته إلى عقول المسلمين، وشهرت بشهرته فيهم، ولم نعلم أن أحداً من علماء الأمة وأعلامها -على مدى القرون المتطاولة، منذ جمع البخاري "صحيحه"- رفع رأسه بإنكارها، أو أجرى قلمه بإبطالها، أو أطلق لسانه بتزييفها، وهي من أنكر المنكر، وأبطل الباطل، يتشهى فرحاً بها وبأمثالها أعداء الإسلام المتربصون به الدوائر، ويطرب لسماعها الملاحدة

الجاحدون، الذين يلمسون سقطات الروايات، تجري على أسلأت الأقلام والألسنة في تراث الإسلام ولاسيما إذا سقطوا على تلك المقطعات في كتب لها في أنفس المسلمين قدرها واحترامها، وتنزل من قلوبهم منزلة التقديس والإعزاز، مروية عن أشخاص لهم هالات الإجلال والإكبار في تاريخ الإسلام.

هذه الأبطولة ونظائرها مما يجب التوقف في قبولها، بل مما يجب رفضها وإبطالها، وإن تكن قد ألصقت بمحدث ارتفع بصحة سنده ومكانة راويه ومخرجه عن مشارات الضعف الحديثي والوهن في الرواية .

جاءت هذه الأبطولة -بلاغاً- في رواية كتاب (التعبير) من "الجامع الصحيح" للإمام البخاري، ملصقاً بمحدث (بدء الوحي) عن معمر، أو عن شيخه ابن شهاب الزهري، قال: وفتر الوحي فترة حتى حزن النبي ﷺ فيما بلغنا حزناً غداً منه مراراً كي يتردى من شواق الجبال، فكلما أوفى بذروة جبل لكي يلقي منه نفسه تبدى له جبريل، فقال: يا محمد، إنك رسول الله حقاً، فيسكن لذلك جأشه وتقرّ نفسه، فيرجع، فإذا طالت عليه فترة الوحي غداً لمثل ذلك، فإذا أوفى بذروة جبل تبدى له جبريل فقال مثل ذلك.

هذا البلاغ اللصيق بمحدث بدء الوحي باطل زائف، وذلك من وجوه:  
الأول: أن القاضي عياضاً وهو من جهابذة الحديث وأعلام أئمة السنة النبوية المطهرة، وهو صاحب الموقف السديد المحكم في توجيه عبارة: "لقد خشيت على نفسي" الواردة في الحديث وتقحم المتخرون في تفسيرها وبيان المراد منها كل صعب منكسر، حتى جاءها عياض ووضعاها في مكانها من قصة بدء الوحي -ضعف هذا البلاغ بأن صاحبه: معمر أو الزهري لم يسنده، وهذا مطعن فيه من جهة سنده، فلا وجه لقبوله، بل ينبغي طرحه ورفضه، ودعوى أن عدم إسناده لا يقدرح في صحته -كما يقول الزرقاني في "شرح المواهب"- دعوى واهية لا تقوم على قدم صحيحة، ولكنها تعتمد على

فرض احتمالي بأن صاحب هذا البلاغ بلغه عن الثقات لأنه هو ثقة، وكون صاحب البلاغ ثقة لا يدفعه عن جواز قبوله ما لم يكن توهاً أنه كان؛ لأنه يحدث عمن سمع، وحسن الظن. من يسمع منه قد يحجب موضع النقد فيما يسمع، وهذا الاحتمال قائم في حق الثقات الذين بلغه عنهم، -لو ثبت ثقتهم- وتجرد ثقة من روى عنهم عنده لا يثبت الثقة له عند عموم المحدثين والنقاد، فقد يروي الثقة عن غير الثقة، لأنه في نظره وتقديره ثقة، وهو عند غيره ضعيف لا تُقبل روايته، على أنه لو كان من روى عنهم هذا الثقة ثقات عنده لم دلسهم وأخفاهم ولم يسمهم وهو حافظ قادر على هذه التسمية؟ وهذه الأقصوصة سقت بلاغاً، فهي من مراسلات الزهري وفي مراسلاته كلام عند النقاد، ومن أشدهم وأوثقهم في رفضها وعدم قبولها إمام النقدة يحيى بن سعيد القطان، وسعة حفظ الزهري وإمامته في هذا لا يمنحه العصمة عن الغلط والوهم. والعصمة عن الخطأ والغلط والروهم مفقودة في جميعهم، والحكم في ذلك ليس بمجرد الثقة فيمن يسمع منه بل يجب أن يكون المعلول عليه مع ثقة من يسمع منه عدم مناقضة النص المسموع من الثقة لأي أصل من أصول الإيمان، فصحة المتن شرط مع صحة السند في قبول النص المسموع، بمعنى أن الحديث يجب أن يكون صحيح السند مروياً عن الثقات الضابطين، ويجب مع ذلك أن يكون صحيح المتن، أي النص الوارد بذلك السند الصحيح، فلا يتعارض مع أصل من أصول الإيمان المتفق عليها بين أئمة الدين والعلم، ولا يتعارض مع الدلائل الظاهرة التي تخالف مدلول النص المروي بالسند الصحيح.

وهذا البلاغ اللصيق -مع تسليم صحة سنده- بحجة أن صاحبه ثقة فلا يروي إلا عن الثقات يتعارض أولاً مع أصل أصول الإيمان، وهو عصمة الأنبياء والرسل، بمعنى حفظ الله ظواهرهم وبواطنهم، وتفكيرهم وخواطرهم، وسائر أعمالهم، حفظاً كاملاً، فلا يقع منهم قط ما يشكك في نبوتهم ورسالتهم، وهذا البلاغ المعمرى أو الزهري لم يبق لعصمة النبي ﷺ مكاناً في مدة الحزن اليائس التي تقول أبطولة هذا البلاغ

إنه ﷺ مكثها وهو يغدو مراراً كي يتردى من شواحق الجبال، ولا سيما على مذهب من يرى أن مدة فترة الوحي -وهي مدة الحزن اليائس- قد طالت إلى ثلاث سنوات، أو ستين ونصف سنة، أو ستة أشهر، وفي هذا البلاغ الزائف تصريح بأن صاحبه يذهب مذهب من يرى طول مدة فترة الوحي، وهي مدة الحزن اليائس الذي زعمه هذا البلاغ الباطل على رسول الله ﷺ ؛ لأن ما ذكر فيه من الغدو مراراً لكي يلقي بنفسه من ذرا الشواحق يقتضي طول المدة، ولا سيما مع تمثل جبريل له وقوله: أنا جبريل وأنت رسول الله حقاً أكثر من مرة .

ويتعارض هذا البلاغ ثانياً مع ما يجب أن يكون عليه النبي ﷺ من رسوخ الإيمان بنبوته، وأكمل اليقين برسالته، ولا شك أن ما جاء في هذا البلاغ الباطل من تبدي جبريل ﷺ للنبي ﷺ كلما أوفى بذروة جبل لكي يلقي منها نفسه، وقوله له: يا محمد أنت رسول الله حقاً، فإذا طالت عليه فترة الوحي غدا لمثل ذلك، فإذا أوفى بذروة جبل تبدي له جبريل ﷺ، فقال مثل ذلك -يصور مدى ما بلغه ذلك الحزن اليائس- في زعم قائله- من نفس النبي ﷺ حتى جعله يتشكك في تبدي جبريل له، وفي إخباره أنه رسول الله حقاً فالتفتي ﷺ -كما تصرّح به عبارة هذا البلاغ- لم يكذب يسكن جأشه لتبدي جبريل له وإخباره أنه رسول الله حقاً- حتى يعود إلى عزيمته في إلقاء نفسه من ذرا شواحق الجبال، فيتبدي له جبريل مرة أخرى، ويقول له: يا محمد، أنت رسول الله حقاً.

فأين سكون جأشه الذي أحدثه في نفسه تبدي جبريل له وإخباره أنه رسول الله حقاً؟ وأين رسوخ إيمانه برسالة ربه التي شرفه بها قبل فترة الوحي وأنزل عليه في أول مراتب وحيها في غار حراء قرآناً يتلى، وعاش في أنوارها أي أنوار نبوته التي سبقت رسالته ﷺ طول هذه المدة، وهو -كما يقول البلاغ الزائف- يعود إلى عزيمته لإلقاء نفسه من ذرا شواحق الجبال إذا طالت عليه فترة الوحي.

وليس في هذا النقاش -الذي يكشف عن زيف هذا البلاغ، ويبين بطلان ما يحكيه من هذه الأبطال الأسطورية، بياناً لتسامي ساحة رسول الله ﷺ عن هذه الترهات

الباطلة - ما يخيف بعض مهزوزي الفكر التقليديين، من فتح أبواب التشكيك في روايات الثقات من أئمة الدين والعلم، الذين حفظوا على الأمة نصوص دينها، ونقلوا إليها سنة نبينا ﷺ نقلاً نقياً محكماً؛ لأن أولئك الأئمة الأعلام لم يغفلوا عما قد يعتري الإنسان مهما كانت مكانته من الثقة من الرهل والنسيان والغلط، وهم الذين وضعوا - استنباطاً من الكتاب والسنة - قواعد قبول النقول والروايات حماية للنصوص أن تدخلها الأباطيل، عن قصد أو عن غير قصد، إيماناً منهم بالقوة الذاتية للأصول الإسلامية التي لا يهزها نقد رواية، ولا إظهار خطأ راوٍ مهما كانت مكانته من الثقة والضبط .

ونحن في نقاشنا هذا البلاغ إنما اقتدينا بأولئك الأئمة الأعلام فيما أسسوه من أصول وقواعد محكمة النسخ، في ظلها وصلت إلينا نصوص السنة النبوية مصفاة نقية من غلس الأباطيل، فإذا ند من شباك قواعدهم خيط من الشك والتليس وجد من تلك القواعد الأصولية منافذ لمن يلاحقه بحثاً ونقداً حتى يلقي به من ذرا شواهد الشكوك إلى مسارب الأباطيل، وأودية الفناء.

وحسبنا أن نذكر هنا - تأييداً لنقشنا في نقاشنا هذا البلاغ الزائف - موقف الإمام النووي من حديث جابر بن عبد الله الأنصاري في أن أول ما نزل من القرآن ﴿لَيْسَ بِهَا مَثَرٌ﴾ إذ يقول: وأما ما روي عن جابر وغيره أن أول ما نزل ﴿لَيْسَ بِهَا مَثَرٌ﴾ فهو ضعيف، بل باطل بطلاناً ظاهراً، ولا تفتقر بجلالة من نقل عنه، فإن المخالفين له هم الجماهير، ثم ليس إبطاناً قوله - أي قول جابر بن عبد الله - تقليداً للجماهير، بل تمسكاً بالدلائل الظاهرة. اهـ

فأنت ترى أن الإمام النووي قد قطع الحكم ببطلان حديث جابر - ولم يقف عند تضعيفه - في أن أول ما نزل من القرآن ﴿لَيْسَ بِهَا مَثَرٌ﴾ وهو حديث من رواية أوثق الثقات، فهو صحيح السند بلا أدنى ريب، وفي ذلك يتساءل الزرقاني في "شرح المواهب" فيقول: فإن قلت: كيف حكم النووي وغيره بالضعف، بل بالبطلان على

المروي عن جابر مع صحة الطريق إليه؟ كيف وهو في أرفع الصحيح مروي الشيخين، قلت - أي الزرقاني جيباً عن تساؤله: حكمه أي النووي- إنما هو على نفس القول الذي صحت نسبته لقائله بصحة سنده. اهـ

وهذا الجواب عن التساؤل هو معنى قولنا: إن صحة المتن - أي النص - شرط مع صحة السند في قبول النص المسموع، فإذا صح السند وناقض المتن أصلاً من الأصول الإيمانية، أو خالف الدلائل الظاهرة - كما يقول النووي- فقد وجب الحكم ببطلان الحديث وعدم قبوله، ولا يغتر بجلالة من نقل عنه، لأن جلالة من نقل عنه النص لا تفيد أكثر من توثيق السند وصحته، وذلك لا يكفي في قبول متن الحديث ونصه.

فالإمام النووي حكم ببطلان حديث جابر لمخالفته الدلائل الظاهرة، ومخالفته لما ذهب إليه الجماهير من العلماء، وحديث جابر من مسندات أرفع الصحيح، ونحن حين ناقشنا هذا البلاغ الزهري الزائف، وقطعنا ببطلانه -مع فرض تسليم صحة سنده، وقد علمنا أن القاضي عياضاً، وهو من جهابذة أئمة الحديث، قد طعن فيه بالضعف لأنه لم يسند - لم نقطع بهذا البطلان تقليداً لأحد، بل تمسكاً بالدلائل الظاهرة التي كان من أظهرها مخالفة هذا المتن لعصمة النبوة، وهي أصل من أصول الإيمان، ولما يؤدي إليه هذا البلاغ من وجود الشك عند النبي ﷺ في تبدي جيريل له وإخباره بأنه رسول الله حقاً، بما كان منه بعد هذا التبدي والإخبار من العودة إلى عزبة إلقاء نفسه ﷺ من ذرا شواهد الجبال.

وفرق كبير جداً بين الحكم بإبطال بلاغ لم يسلم من الطعن في سنده، وإن كان قد ألصق بأحد "الصحيحين"، وبين الحكم بإبطال حديث مسند من مرويات أرفع الصحيح، ينتهي إلى أحد أعلام الصحابة -رضي الله عنهم-<sup>(١)</sup>.

<sup>(١)</sup> أي ومع ذلك فقد حكم بعض العلماء كالإمام النووي ببطلانه كما رأيت.



وفرق كبير جداً بين قطع الحكم بإبطال بلاغ مطعون في سنده، ولا سبيل إلى تأويله، وصرفه عن مدلوله الذي يناقض العصمة التي لا تتحقق رسالة الرسل، ونبوة الأنبياء إلا بتحققها، ويناقض ما يجب أن يكون عليه النبي ﷺ من رسوخ الإيمان بنبوته، وأكمل اليقين في رسالته، وقد جعله هذا البلاغ الزائف -على رغم تبدي جبريل له وإخباره بأنه رسول الله حقاً- يعود بعد هذا التبدي والإخبار إلى عزيمته لكي يتردى من شواهد الجبال- وبين قطع الحكم بإبطال حديث موثق السند، وللعلماء منادح في تأويله ومذاهب في تصحيح مدلوله بما يتفق مع مذهب الجماهير ويتفق مع الدلائل الظاهرة.

فلا يهولن الناظر في بحثنا هذا نقاشنا لهذا البلاغ وإبطالنا له فيسد على عقله منافذ الوصول إلى الحقيقة التي تزه ساحة الرسالة الخالدة الخاتمة من هذه الأباطيل. وفي موقف الإمام النووي من حديث جابر زيادة نكته من المعارف الإسلامية تدل على أن أصول الإسلام لا تقبل أن تتدخل مكانة من نقل عنه الحديث في قبوله، مهما كانت تلك المكانة في جلالها، وهل هناك أجل في الرواية وأرفع في ثقة النقل من مكانة الصحابة وخاصة أعلامهم الأجلاء الذين يأتي في سلكهم الصحابي الجليل جابر بن عبد الله الأنصاري -رضي الله عنهما-؟ وقد أبنا موقف إمام من أئمة الدين والعلم ورواية الحديث، هو الإمام النووي، ومعه غيره من الأئمة من حديث جابر.

فلا موازنة بين بلاغ مطعون في سنده، مغلق عن التأويل متنه ومدلول نصه الذي لا سبيل فيه لمحض الرأي، مروى عن تابعي صغير لم يسنده إلى قائل -كما هو صريح قوله- فيما بلغنا- دون أن يفصح عن بلغه، وبين حديث موثق السند، مروى في أرفع الصحيح مسند إلى صحابي مشهور بالعلم، ولهذا الحديث مذاهب وطرق في التأويل، وتصحيح المدلول، كما سيأتي في بحث (أول ما نزل من القرآن).

ولا موازنة بين صحابي من أعلام الصحابة، أسند إليه الحديث الموثق في سنده، وبين تابعي صغير هو الإمام ابن شهاب الزهري أو تلميذه معمر، ولئن أمكن دخول

الخطأ والوهل على الصحابي فدخوله على التابعي أو تلميذه أيسر وأقرب، فنقد هذا البلاغ وأمثاله من مدخول العلم لإبطاله، والكشف عن زيفه ليس بدعا في معارف الإسلام وبحوث أئمنته، بل هو أمر متعارف في تاريخ البحث الإسلامي، معبد الطريق، محمود العاقبة .

والذي يعن النظر في كتب الرجال، ودواوين الجرح والتعديل، وغرابة الحديث النبوي، وتقية السنن المطهرة من غلس الأباطيل ووهل الرواة يرى من ذلك العجب العجائب.

وقد عد العلماء هذا الاتجاه في النقد والبحث أحد مفاخر الأمة الإسلامية التي حفظت عليها نقاء نصوصها وصحة نقولها، ولم يصبها من جرائه ما يخشاه عليها المهزوزون في تفكيرهم، التقليديون في علومهم ومعارفهم<sup>(١)</sup>، وقد ثبت في صحاح الأحاديث أن بعض الصحابة وهم بعضا، فمن ذلك ما رواه أبو داود عن ابن عباس أنه قال: إن ابن عمر -والله يفقر له- أوهم.

كما ثبت في "موطأ الإمام مالك رحمته الله" أن أم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها- غلطت أبا هريرة رضي الله عنه في قوله بإفطار الصائم إذا أصبح جنبا: فقالت -وقد ذكر لها أن أبا هريرة يقول: "من أصبح جنبا أفطر ذلك اليوم"- ليس كما يقول أبو هريرة؛ فأشهد على رسول الله ﷺ "أنه كان يصبح جنبا من جماع غير احتلام، ثم يصوم ذلك اليوم"<sup>(٢)</sup>، فلما ذكر لأبي هريرة قولها قال: لا أعلم لي بذلك، إنما أخبرني به مخبر، قال الإمام الفقيه أبو

<sup>(١)</sup> كطالب بل وأتباع تلمذته.

<sup>(٢)</sup> للعلماء كلام طويل حول هذين الحديثين والصواب عندنا أن حديث "من أصبح جنبا أصبح مفطرا" ناسخ لحديث السيدة عائشة وغيرها "أنه -صلى الله عليه وآله وسلم- كان يصبح جنبا من جماع غير احتلام، ثم يصوم ذلك اليوم" كما بيناه في غير هذا الموضع.

الوليد الباجي في "شرح الموطأ": وقول عائشة -رضي الله عنها-: ليس كما قال أبو هريرة، هو الواجب من الرد، ليس فيه أذى لأبي هريرة، ولا تقصير عن إنكار الباطل.

أفكان أبو هريرة رضي الله عنه في سماعه ما سمع ممن أخبره بهذا الحكم غير ثقة؟ وهل كان من سمع منه أبو هريرة هذا الحكم الباطل غير ثقة؟ كلا، فأبو هريرة كان من أوثق حملة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وفقه السنة النبوية، فلا يحدث إلا عن ثقة، وقد عرف باسمه وشخصه من سمع منه أبو هريرة ذلك الحكم، وهو الفضل ابن العباس -رضي الله عنهما-، وهو نبع في رياض الصدق والثقة، ولكنه غير معصوم فأوهم، وتبعه في هذا التوهم أبو هريرة لثقة في صدقه وضبطه وفقهه في الدين، ولم ينقص ذلك من قدر الفضل في فضله، ولا حط من قدر أبي هريرة في علمه، وهل كانت عائشة -رضي الله عنها- في إنكارها على أبي هريرة ما قال من حكم باطل متجنبة عليه، أو إنما قامت بما يجب عليها من إنكار الباطل.

بل ثبت فيما يرويه ابن سعد أن أم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها- وهلت الفاروق عمر، وابنه عبدالله بن عمر، لما قال الطبيب لعمر رضي الله عنه بعد طعته القاتلة: اعهد يد أمير المؤمنين بكى عليه القوم حين سمعوا، فقال: لا تبكوا علينا، من كان باكياً فليخرج، ألم تسمعوا ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يعذب الميت ببكاء أهله عليه" فمن أجل ذلك كان عبدالله بن عمر لا يقر أن يبكى عنده على هالك من ولده ولا غيرهم، وكانت عائشة أم المؤمنين زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقيم النوح على الهالك من أهلها، فحدثت بقول عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالت: يرحم الله عمر وابن عمر فوالله ما كذبا، ولكن عمر وهل، إنما مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على نوح يكون على هالك لهم، فقال: "إن هؤلاء يكونون، وإن صاحبهم ليعذب".

وتغليط الأكابر بعضهم بعضاً فحج إسلامي، يقوم على دعائمه إحقاق الحق وإنكار الباطل، وقد ثبت عن عائشة -رضي الله عنها- قولها: وهل ابن عمر، أي

ذهب وهمه إلى شيء غير مراد، أو سها وغلط، وثبت أن عبدالله بن عمر قال في أنس ابن مالك: وهل أنس، أي غلط، فهؤلاء الأعلون في آفاق الثقة والصدق لم يروا في تحطئة بعضهم بعضاً ما يحس مكانتهم في الفضل، لأنهم يرون أنهم بمقتضى إنسانيتهم ليسوا معصومين عن الخطأ والوهم، ولم يفتح ذلك منافذ الحشية والخوف على رواية هؤلاء الأكابر ونقولهم، كما يزعم التقليديون مهزوزو التفكير، بل فتح أبواب الإعجاب والإجلال، ورسوخ الإيمان بعظمة الإسلام الذي ربي أهله على حب البحث لمعرفة الحق ببراهينه وموارده، وإنكار الباطل مهما كانت مصادره .

ومن لطائف المرافقات أن الإمام ابن شهاب الزهري نفسه صاحب بلاغ الحزن اليأس وهل نافعاً مولى عبدالله بن عمر، وغلطه فيما حدث به عن موله في تفسير قول الله تعالى: ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾... الآية قال القاضي أبو بكر ابن العربي: ويروى عن الزهري أنه قال: وهل العبد -يعني نافعاً- فيما روى عن ابن عمر في ذلك، ونافع في مكانته من الثقة والضبط -ولاسيما على موله عبدالله بن عمر- حلقة في سلسلة الذهب التي اتفق المحدثون على توثيق رجالها ورفع درجاتهم فوق سائر الثقات، ولم يمنع ذلك الإمام الزهري من الحكم عليه بالوهل والغلط، وليس الإمام الزهري على علو إمامته بأرفع من درجة نافع في الثقة والضبط، فإذا غلط الزهري نافعاً ووهله في النقل عن موله عبدالله بن عمر، فلا عجب أن يغلط الزهري ويوهم في بلاغ الحزن اليأس، دون أذى له، أو تقصير عن إنكار الباطل في بلاغ يناقض ما يجب للنبوة المرسله من قداسة وعصمة، وما يجب لمحمد سيد الأنبياء وإمام المرسلين من توفير وإعظام في إيمانه بنبوته ويقينه برسلة ربه .

وللزهري أغلاط أخذها عليه الأئمة وليس لها مخرج إلا أنها من أوهامه<sup>(١)</sup>. قال

<sup>(١)</sup> ولنا كلام طويل على روايات الزهري أسأل الله أن يوفقني لكتابة خاصة حول ذلك وأسأله تعالى وهو أهل ذلك والقادر عليه أن تكون في القريب العاجل.

ابن عبد البر: وأما قول ابن شهاب الزهري أن المتكلم مع النبي ﷺ في حديث السهر في الصلاة أنه ذو الشمالين فلم يتابع عليه، وحمله الزهري على أنه المقتول يوم بدر وغلط فيه والغلط لا يسلم منه أحد.

وقال البيهقي: وهم الزهري في قوله ذي الشمالين وإنما ذو اليمين. وقال السهيلي في الروض: روى الزهري حديث التسليم من الركعتين وقال فيه: فقام ذو الشمالين، لم يروه أحد هكذا إلا الزهري - هو غلط عند أهل الحديث، وقال النووي: ذو اليمين اسمه الخرباق، وأما ذو الشمالين فهو عمير الخزاعي وهو غير المتكلم في حديث السهر. هذا قول جميع الحفاظ إلا الزهري وقد اتفقوا على تغليب الزهري في ذلك .

الثاني: هذا الوجه متفرع على الأساس الذي قام عليه الوجه الأول، وهو أن هذا البلاغ ضعيف لم يسنده صاحبه - كما قال القاضي عياض - والقول بأن عدم إسناده لا يقدح في صحته، اعتماداً، على أن صاحبه ثقة لا يروى إلا عن الثقات، لا يدفع الاحتمال في ضعفه لعدم إسناده، ومجرد هذا الاحتمال كافٍ لرده وعدم قبوله، ولو كان راويه من أوثق الثقات الذين يفرض فيهم أنهم لا يروون إلا عن الثقات، لأن هذا الفرض لا يرفع أصل الاحتمال، ولو سلم رفع الاحتمال وصح له سند موثق يبقى وراء ذلك احتمال وهل الثقة صاحب البلاغ، وتوهمه غلطاً وقوع ما لم يقع، أو احتمال وهل الثقة الذي سمع منه صاحب البلاغ، وقد أثبتنا ذلك عن بعض أكابر الثقات من أجله الصحابة وكبار التابعين، وأن بعضهم وهل بعضاً ووهمه في مسائل أقل شأناً من هذا البلاغ الذي يجب إنكاره وإبطاله، لأنه يتعلق بأصل إيمان النبي ﷺ بنبوته ويقينه برسالاته التي يجب أن يقوم الإيمان بها على أكمل اليقين القاطع الذي لا يعتوره شك في أية لحظة من اللحظات، وهذا يقتضي رد بلاغ الحزن اليائس، وإبطاله وعدم قبوله وإن كان صحيح السند لمناقضته لأصول الإيمان والعقيدة.

فحملته على التوهم والغلط أدنى درجات رده وعدم قبوله، إعمالاً لحسن

الظن - بأن روايته في "صحيح البخاري" - وإن كانت بلاغاً - يعصمه عن تعمّد الكذب.

الثالث: أن ما جاء به هذا البلاغ الزائف من قوله: وفتر الوحي فترة حتى حزن النبي ﷺ - فيما بلغنا - حزناً غداً منه مراراً كي يتردى من شواحق الجبال إلى آخره، يختلف فيه، هل هو من زيادة معمر على رواية عقيل عن ابن شهاب، أو هو داخل في رواية عقيل كما يوهمه صنيع البخاري .

قال العلامة ابن حجر في الفتح: وقد أبان ذلك الحميدي، فساق الحديث إلى قوله: وفتر الوحي، ثم قال: انتهى حديث عقيل المفرد عن ابن شهاب، وزاد عنه البخاري في حديثه المقترن بمعمر عن الزهري، فقال: وفتر الوحي فترة حتى حزن، فساقه إلى آخره. ثم قال ابن حجر: والذي عندي أن هذه الزيادة خاصة برواية معمر، فقد أخرج طريق عقيل أبو نعيم في مستخرجه من طريق أبي زرعة الرازي عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه في أول الكتاب بدونها، وأخرجه مقروناً هنا برواية معمر، وبين أن اللفظ لمعمر وكذلك صرح الإسماعيلي أن الزيادة في رواية معمر، وأخرجه - أي الحديث - أحمد ومسلم والإسماعيلي وغيرهم، وأبو نعيم أيضاً من طريق جمع من أصحاب الليث بدونها. فهذا البلاغ الذي اشتمل على هذا التخرص الباطل لم يرد في طريق من طرق الحديث على كثرتها وكثرة من روى الحديث من الأئمة إلا في رواية معمر، وهذا التفرد يوجب - على الأقل - التوقف في قبوله، بل يوجب رده وإبطاله لما فيه من القوادح، بتعريض النبوة لهزة الشك والارتباب، وتعريض النبي ﷺ لقلق النفس واضطراب الضمير، وهزة الإيمان وحيرة اليقين .

الرابع: أن ما تضمنه هذا البلاغ الزائف يشمل أمرين: أحدهما: ظاهر محسوس، تمكن مشاهدته، والحكم بوجوده أو عدم وجوده بمقتضى إمكان مشاهدته حساً.

وثانيهما: باطن محجوب في داخل النفس، لا تمكن معرفته لأحد إلا بإخبار صاحبه الذي دار في نفسه أو إخبار من أظهرهم عليه بنقل ثابت عنه.

فذهاب النبي ﷺ إلى أعالي الجبال وشواحقها التي ألف الصعود إليها في أزمان خلواته وتطلعاته للتفكر في عجائب آيات الله الكونية، وبدائع ملكوته، أمر محسوس، يمكن الحكم عليه برويته ومشاهدته، ولا حرج في أن يكون النبي ﷺ قد حزن في فترة الوحي اشتياقا لأنوار الشهود الروحاني الأعلى الذي كان يغمره في أوقات نزول الوحي، ونزول آيات القرآن المبين -حزنا كان يغدو منه إلى ذرا الجبال التي كانت مأنس روحه، تطلعا إلى آفاق أشواقه لشهود تجليات أمين الوحي جبريل الطيّال الذي سبق له أن تجلّس في آفاقها بصورته الملائكية الروحانية العالية .

وكون هذا الذهاب إلى ذرا شواحق الجبال لقصد التردّي منها ليقتل نفسه - كمد هو نص عبارة البلاغ الزائف - أمر باطن محجوب بأستار الضمير في حنايا النفس، لا يعلمه ولا يطلع عليه إلا الله علام الغيوب، وإلا صاحبه الذي دار في حنايا نفسه، وعزم على تحقيقه عمليا، وإلا من يظهره عليه صاحبه العليم به بإخبار منه إليه.

ولم يثبت قط في حديث صحيح أن النبي ﷺ أخبر عن نفسه أنه كان في مدة فترة الوحي يذهب إلى قنن الجبال الشواحق وذراها ليرمي نفسه من فوقها انتحارا لحزنه على فتور الوحي.

ولهذا كانت نسبة ذلك إلى النبي ﷺ منكرا من القول، وباطلا من المحالات التي لا يقبلها عقل، ولا تتلاءم مع أصول الإيمان .

وما ورد في حديث ابن عباس عند ابن سعد والإمام أحمد من قوله -أي ابن عباس-: مكث النبي ﷺ (أياما) بعد مجيء الوحي لا يرى جبريل، فحزن حزنا شديدا حتى كان يغدو إلى ثبير مرة وإلى حراء أخرى، يريد أن يلقي نفسه، غير مسلم من وجوه.

أولها: أن حديث ابن عباس من رواية الواقدي، وهو معروف بالضعف، لا يقبل

الجهابذة من المحدثين روايته إلا إذا اعتضدت بروايات الثقات .

ثانيها: إذا صح سند الحديث إلى ابن عباس -رضي الله عنهما- فابن عباس لم يرفعه إلى النبي ﷺ ولا إلى من سمعه من النبي ﷺ ، فهو اجتهاد لا يعلم معتمده في أمر لا سبيل إلى معرفته إلا بإخبار من النبي ﷺ ولم يثبت هذا الإخبار، فالحديث موقوف على ابن عباس، فيكون في منزلة بلاغ الزهري -كما يؤخذ من كلام ابن حجر- يجب رفضه كرفض بلاغ الزهري، وإبطاله كإبطاله، ولعل هذا الحديث الضعيف في سنده الباطل في متنه ونصه هو مستند بلاغ الزهري، والزهري إمام موثق، فلا درك على البخاري في إلحاق بلاغه بجامعه من جهة توثيق السند، على أن البخاري لم يلحقه بجامعه إلا في موضع واحد فقط من مواضع حديث بدء الوحي، وهي متعددة فيه بالإسناد نفسه مقرونا بإسناد آخر تارة، وغير مقرون تارة أخرى، ولم يرد في تلك المواضع ذكر لهذا البلاغ الزائف إلا في كتاب (التعبير) بلاغا، لا تأصيلا .

وقد بينا أن توثيق السند بتوثيق الرواة لا يلزم منه صحة متن الحديث، وقد استأنسنا بكلام الإمام النووي في قطعه الحكم بإبطال حديث جابر بأن أول ما نزل من القرآن ﴿يَسْأَلُهَا الْمُنْتَزِلُ﴾ وهو من أرفع الصحيح، إذ هو مروي الشيخين، وله منادح في مجال التأويل .

ثالثها: أن حديث ابن عباس اشتمل على نص صريح في بيان المراد من فترة الوحي بأنها عدم رؤية النبي ﷺ جبريل عليه السلام في مدتها، وهذا مخالف لما جزم به ابن حجر في الفتح من أن المراد بفترة الوحي تأخر نزول القرآن فقط، لا عدم مجيء جبريل إلى النبي ﷺ وهذا أمر لا مدخل فيه للاجتهاد والرأي، ولا يقال إلا عن نقل، فلا بد أن يكون ابن حجر قد اطلع على علة لضعف حديث ابن عباس، واطلع على نص فيما جزم به وذهب إليه .

رابعها: أن حديث ابن عباس جعل مدة فترة الوحي (أياما) وأكثر الروايات لم يفصح عن مقدارها غير مرسل الشعبي الذي فهم منه بعض الناظرين أن مدة السنين



الثلاث المذكورة فيه هي مدة فترة الوحي، وقد استبعدنا ذلك، وغير ما ذكر السهيلي أن مدة فترة الوحي جاءت في رواية مسندة أنها كانت سنتين ونصفا، وهذا اختلاف يحتاج إلى ترجيح، فإن لم يكن فقد وجب الوقف عن أعمال بعض وترك الآخر.

وقد ثبت في "الصحيح" أن النبي ﷺ تحدث عن فترة الوحي، ولم ترد في كلامه كلمة واحدة تشعر بما تقحمته هذه التخرصات الباطلة، والمزاعم الفاسدة التي جاءت في بلاغ الحزن الياثس من أنه ﷺ كان مدة فترة الوحي يغدو إلى ذرا شواحق الجبال ليرمي نفسه من فوقها، لما انتابه من حزن يائس على فتور الوحي، ومعاذ الله أن يكون هذا المنكر قد دار في خلد محمد رسول الله سيد الخلق ﷺ.

أخرج الشيخان البخاري ومسلم وغيرهما من الأئمة عن ابن شهاب الزهري قال: سمعت أبا سلمة ابن عبد الرحمن يقول: أخبرني جابر بن عبد الله أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: "ثم فتر الوحي عني فترة، فبينما أنا أمشي سمعت صوتا من السماء، فرفعت بصري قبل السماء فإذا الملك الذي جاءني بحراء قاعد على كرسي بين السماء والأرض، فجنثت<sup>(١)</sup> منه حتى هويت إلى الأرض، فجنث أهلي، فقلت لهم: "زملوني، زملوني، فزملوني"، فأنزل الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنْذِرْ﴾ إلى قوله: ﴿وَالرَّجَزُ فَاهْجُرْ﴾ ثم تابع الوحي".

ولعل الناظر في هذا البحث يعجب أن يكون هذا الحديث الصحيح، وهو يقص ما حدث للنبي ﷺ في فترة الوحي -وهي فترة الحزن الياثس في نص البلاغ الزائف - يرويه الزهري نفسه، وهو صاحب بلاغ التردي من ذرا شواحق الجبال، وليس في حديثه المسند الموثق بصحة سنده كلمة واحدة تشعر من قريب أو بعيد بما جاء في تخرصات البلاغ الذي لم يسند، فكيف ومن أين عرف المتخرسون أن النبي ﷺ كان يغدو في فترة الوحي إلى ذرا شواحق الجبال ليرمي نفسه من فوقها؟ وهو ﷺ وقد تحدث عن فترة

(١) أي رعبت حتى وقعت على الأرض.

الوحي لم يقل شيئا من تلك المزايعم التي جاء بها البلاغ الزائف، ولو كان ﷺ قال شيئا مما تخصص به ذلك البلاغ لنقل مرفوعا إليه ﷺ نقلا متواترا أو مشهورا، لا بلاغا غير مسند؟ كيف ولو كان كذلك وجود في حياة النبي ﷺ لكان من أعظم الأحداث التي تتضافر الرواة والنقلة على روايته ونقله، ولكنه لم ينقل مرفوعا، ولا روي مسندا، فهو باطل منكر، ما كان ينبغي أن يلحق "بالجامع الصحيح".

ولقد عرف أن النبي ﷺ كان يأنس إلى زوجه الوفية الأمينة السيدة خديجة - رضي الله عنها-، أنسا لم يأنسه بأحد سواها، فيحدثها بما يكون قد رأى وسمع في خلوته، بمتعبه أو في مرجعه إليها من غرائب الأحداث، وعجائب الآيات، وخوارق الإراصات التي كانت تترأى له تبشيرا، فيجد عندها من مشاعر صدق الود والحنان ما يخفف من آثار ما عسى أن يكون قد شق عليه، فهل ثبت أنه ﷺ حدثها، أو هي قد عرفت من تغير أحوال أنسه ولطفه أنه قد حزن -بعد أن جاءت رسالة ربه، ونزلت عليه آيات القرآن الكريم، ثم فتر عنه الوحي فترة- حزنا غدا منه مرارا إلى ذرا شواحق الجبال ليرمي نفسه من فوقها؟ كلا، لم يثبت، ولم يرو شيئا من ذلك، وكانت السيدة خديجة في مكانتها من حياته ﷺ أقرب الناس وأحدرهم أن تعلم من حاله ﷺ ما يخفى على سائر الناس. وإذا لم يكن رسول الله ﷺ قد تحدث إلى مأنسه وزوجه الأمينة الوفية عن هذا الحزن اليائس المزعوم، حرصا على شعورها من صدمة هذا الحزن المرير، فأين عصبة أسبق السابقين إلى الإيمان برسائله ﷺ الذين لم تكن لهم في إيمانهم كبرة نظرة ولا كان لهم تلبث لحظة: الصديق أبو بكر، وعلي بن أبي طالب، وزيد بن حارثة، وسواهم ممن الصفوة الذين لازموا رسول الله ﷺ ملازمة لا يخفى عليهم معها من أمره وأحواله شيء، والبلاغ المزعوم يقول إن فترة الحزن اليائس قد طالت وتعدد فيها غدوه ﷺ إلى ذرا الشواحق ليلقي نفسه من فوقها .

فهل ثبت عن واحد من هؤلاء السابقين كلمة واحدة تشعر بشيء -مما زعمه بلاغ الحزن اليائس ١٩ .

إن أمر هذا البلاغ عجب من العجب لا يرويه أحد من أخص أصحاب السابقين الأولين ولا من جاء بعدهم في ملازمة رسول الله ﷺ، وبقي سرا مكتوما حتى جاء معمر وشيخه الزهري فكشف لهما حجابيه وتبدى لهما سره!! .

إنه ﷺ لم يتحدث في حديث جابر حين تحدث عن فترة الوحي حتى عن مجرد حزن لحق به تأسفاً على هذه الفترة، بله حزنا غدا منه مرارا إلى ذرا شواحق الجبال ليلقي نفسه من فوقها انتحارا. إن حديث جابر في فترة الوحي ترى فيه أقرب المناسبات الأسلوبية للحديث عن الحزن على فترة الوحي، ففي قوله ﷺ : "ثم فتر عني الوحي فترة" مناسبة لأن يقول -لو كان شيء مما زعم قد كان- فحزنت حزنا شديدا ضاقت علي فيه نفسي حتى كدت أن... ولكن أن لشيء لم يكن قط أن يتحدث عنه أصدق الصادقين، ونحن لا نرى حرجا أن يكون النبي ﷺ قد اعتراه شيء من الحزن في مدة فترة الوحي لا انقطاع أنوار الشهود الروحي، ولا نرى حرجا في أن النبي ﷺ كان يغدو إلى ذرا الجبل تطلعا إلى آفاق أشواقه لتجليات أمين الوحي الذي عهد لقاءه في هذه الذرا.

وغدو النبي ﷺ إلى أعالي الجبال أمر محسوس يمكن الحكم بوقوعه لمن شاهده ببصره، أما كون هذا الغدو كان لقصد أن يلقي نفسه من شواحقها -كما هو زعم البلاغ الكاذب- فأمر باطني لا سبيل إلى معرفته إلا بالإخبار عنه منه ﷺ، وهذا ما لم يثبت قط.

وقال ص ٣٥٦-٣٥٧ عند كلامه على "لقد خشيت على نفسي" المنسوب إلى النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-: والكلمة التي وردت في حديث عائشة -رضي الله عنها- عند البخاري: "لقد خشيت على نفسي" وزعم من زعم في تفسيرها ردها إلى الكهانة والجنون، لم ترد في كثير من روايات أحاديث بدء الوحي، فورودها في بعض الروايات مهما تكن مكانة وشأن من أوردتها في روايته<sup>(١)</sup>، -وهو غير معصوم عن الخطأ

<sup>(١)</sup> وهذه الرواية موجودة في "صحيح البخاري" برقم (٣).

ودخول الخديعة عليه- لا يجوز مطلقاً أن يلصق بها في تفسيرها وبيان المراد منها، وهو أمر -لو كان قد وقع- من أخص ما يجوز في داخل نفس النبي ﷺ وهو لم يفصح عنه، ولا طريق لعلمه وراء ذلك ما يتناقى مع ما يجب بداهة لمعنى العصمة، من التفحيمات التفسيرية والتخرصات الباطلة، ما دام لها من منادح التأويل العقول والتفسير السوي الطهور، ما يضعها موضعها من العلم والدين، ويصون قداسة النبوة بما يجب لها من الإعزاز والتكريم، ويحفظها عن الانزلاق في مهاري الانحراف الذي يفتح على المسلمين منافذ التشكيك بما يلقيه أعداء الإسلام من المطاعن اعتماداً على تلك التخرصات التفسيرية الخاطئة والتقولات الباطلة.

ونحن نورد من الأحاديث التي وردت في موضوع بدء الوحي، وليس فيها هذه الكلمة "خشيت على نفسي" أو ما يقرب من معناها ما يدغدغ الثقة بورودها حيث وردت، لأن عدم ذكرها في عدد من الأحاديث التي تتحدث عن بدء الوحي يجعل موقف الأئمة الذين لم يوردوها في رواياتهم موقف المتحفظ الذي لا يروي إلا ما ثبت عنده، وفهم معناه واهتدى إلى تأويله، وهذه الكلمة: إما أنها لم تثبت عندهم أصلاً، أو وردت عليهم ولكنهم لم يفهموا المقصود منها، لحفاء ذلك عليهم، إذ هو معنى يستقر في نفس النبي ﷺ، لم يفصح عنه في حديث صحيح، فكانوا بسكوهم عن ذكرها أحوط لأنفسهم في دينهم وعلمهم، وأحوط للمسلمين في حوطهم من تسرب فتنة الشك إلى عقولهم وقلوبهم.

والكلمة -خشيت على نفسي- في ذاتها لا يتعلق بها غرض فكري أو شرعي، فتركها على فرض ثبوتها- لا يضر في نقص شيء من مهام الدين، فهؤلاء الذين تركوا هذه الكلمة في رواياتهم قد أقفلوا أمام المتربصين بالإسلام وأمام المتقولين عليه الباطل أبواب الأوهام والشكوك التفسيرية التي تثير الفتنة الفكرية، وهز العقيدة في إيمان جماهير المسلمين هذا قد يقتلع جذورها من عقولهم وقلوبهم، ولا سيما الذين لم يتحصنوا فكرياً

حصانة تصون الإيمان من لفحات العواصف الإلحادية والتعصب الحقود.

وقال ص ٣٧٠-٣٧١ : "جاء في رواية الحموي والمستملي في كتاب (التعبير) من "الجامع الصحيح"، وهي التي اعتمدها القسطلاني وعول عليها في "المواهب": فزملوه حتى ذهب عنه الروح، فقال: "يا خديجة: مالي؟" وأخبرها الخبر، وقال: "قد خشيت علي" بياء مشددة هي ياء التكلم، وهي رواية تسترعي النظر التأمل، والبحث المتعمق، لأنها تحمل بأسلوبها المبادرة إلى أن تكون هذه الجملة خطابا استفهاميا للإنكار التعجبي، وجهه النبي ﷺ إلى خديجة وزوجه الوفاة الأمانة، وهي أعرف الناس به، حينما عاد إليها بعد لقاء الملك في مفاجأة الغار وما جرى فيها من طلب القراءة والفظ، وتكرار ذلك، وعليه آثار الروح والمشقة، حتى هدأت نفسه وذهب عنه أثر ما كان يجده، أخبرته خديجة بما كان منها من قلق الانتظار، والحرص واللهفة على أوبته في مواعده الذي جرى عليه في خلواته، ولعلها قد دارت بخواطرها الهواجس، وخشيت عليه أن يكون قد حدث له من أحداث الحياة ما أخر أوبته في مواعده، فقالت له معبرة عن حرصها ولهفتها: أين كنت يا أبا القاسم؟ وأخبرته أنها أرسلت رسلها في طلبه، ولكنهم عادوا إليها دون أن يعلموا عنه شيئا، فزاد ذلك في قلقها عليه، ورأى رسول الله ﷺ ذلك على سيماء وجهها ونظرهما المتلهفة، فقال لها ليخفف عنها ما ألم بها: "مالي؟" استفهاما إنكاريا لما بدا عليها من آثار القلق، ومعناه: لا شيء يستدعي منك هذا القلق الذي دعاك إلى إرسال رسلك في طلبي، وها أنت ذي ترينني على أكمل حال، لولا بعض أثر جهد ما أخبرتك من مفاجأة الملك في حراء "قد خشيت علي" بناء المخاطبة المتصلة بفعل الخشية فاعلا له، وبالياء المشددة مدخولة حرف الجر (على) وحذف همزة الاستفهام، أي أخشيت أنت علي أن يكون قد حدث لي شيء من أحداث الحياة عوقني عن الأبوة إليكم في مواعيدي؟.

فالذي وقعت منه الخشية هو السيدة خديجة رضي الله عنها-، ولهذا جاء ردها: كلا، أي لم أخش عليك شيئا يضرك أو يسيئ إليك، فأنت من لا يخشى عليه، لأنك الكريم الصدوق، الأمين المحبوب، الشجاع الذي لا يهاب الأحداث، الوصول للرحم

الذي يعطي فيغي، ويعين فرفع، ويعطف فينعش، يكرم الضيف فيملكهم بإحسانه، فكيف أخشى عليك وقد جمع الله لك مكارم الأخلاق، ومحاسن الشيم، وفضائل الشامل، التي تحببك للقلوب، ولن يزيك الله أبدا، ولن يصنع بك إلا خيرا ما يصنع بأحب عباده إليه.

ثم حدثنا بعد أن طمأننا بما رأى وما سمع وما كابد، وحدثنا عن استعلان جبريل له، وبجيئه إليه بوحي ربه ورسائله ليسرها ويشرها بتحقيق رجائها بأنه نبي هذه الأمة، فابتهجت بما سمعت منه. اهـ المراد منه وله كلام طويل حول هذه القضية وقد ضعف أيضا في كتابه هذا أكثر من حديث من أحاديث "الصحيحين" وسيأتي -إن شاء الله تعالى- ذكرها أو ذكر بعضها في كتابنا هذا والله تعالى ولي التوفيق.

٣٥- قال السيد حسن بن علي السقاف في مقدمة كتاب "العلو" للذهبي ص ٣٣، ط: دارالإمام النووي: ... ومن ذلك يجب أن تعرف أن أحاديث "الصحيحين" يجوز دخول النقد عليها كباقي الكتب المصنفة في علم السنة المطهرة من صحاح وسنن وغيرها!! مع قولنا بأن مصنفيهما إمامان جليلان بذلا جهدا كبيرا في تنقية الأخبار والآثار وغربتها وتصفيها -فجزاهما الله تعالى عن سنة الحبيب المصطفى -صلى الله عليه وآله وسلم- خير الجزاء- ومع كل هذا لا يعني ذلك أن كل ما في الكتابين صحيح وكذا لا ندعي العصمة لهما أو أن ننزههما عن الخطأ ونحوه!! وذلك لأن الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه هو كتاب الله تعالى الذي لا يقاربه كتاب أي أحد من البشر ولو اجتمع الخلق عليه!! لأنه لا يمكن أن يقارن ويوازي ما بين كتاب الله تعالى وبين كتاب أحد من البشر وخاصة أنه لم يكن من الأنبياء والمرسلين!! فكيف وقد توجه النقد للصحيحين" من أكابر وفطاحل أهل العلم من أهل عصرهما ومن جاء بعدهما كالدارقطني مروزي عن ذكرهم الحافظ في "شرحه الفتح" إلى مشايخنا ومشايخ مشايخنا الذين تلقينا عنهم هذا العلم بالأسانيد المتصلة ثم ذكر كلاما لبعض العلماء حول تضعيف بعض روايات "الصحيحين" أو أحدهما ثم قال ص ٣٨: فهذه الأقوال من هؤلاء

العلماء وغيرها كثير وكثير - وقد نجمعها في جزء مفرد - كلها ناصة ومتفقة على عدم تنزه "الصحيحين" عن الخطأ وعن الضعيف أو الموضوع والمتبع الباحث المتفحص يقف بنفسه على تحقيق ما قاله هؤلاء العلماء - رحمهم الله تعالى - أجمعين. اهـ المراد منه.

هذا ومن الجدير بالذكر أن السيد حسن السقاف قد ضعف عدة روايات من روايات الشيخين أو أحدهما كما تجد ذلك في تحقيقه لكتاب "العلو" للذهبي و"صحيح شرح العقيدة الطحاوية" وتحقيق "دفع شبه التشبيه" للحافظ ابن الجوزي.

٣٦- قال أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد<sup>(١)</sup> في "ردع الجاني" ص ٩٨ بعد أن ذكر طائفة من الأحاديث التي ضعفها بعض العلماء مع أنها مروية في "الصحيحين" أو أحدهما: ... وبعد فهذه جملة من الأحاديث التي أعل بعض الأئمة متونها وهي في "الصحيحين" أو أحدهما أو ردتها لا للطعن فيها وإنما لأدلل بذلك على أن الإجماع لم يحصل على صحة كل حديث وكل لفظ في "الصحيحين" وإنما وقع الخلاف في بعض أحاديث وألفاظ "الصحيحين" لا كما يزعم المعترض جهلاً أو تجاهلاً.

وقال ص ١١٢: وهذا ينهدم كتابه جملة وتفصيلاً لأنه بناء على أن أحاديث "الصحيحين" كلها مجمع على صحتها بل وعلى كل لفظ فيها واعتبر الشيخ متعدداً لأنه تكلم في بعض أحاديث أو ألفاظ "الصحيحين"، وإذا قد بينا أن صنيع الشيخ هو الذي سار عليه الأئمة قديماً وحديثاً لم يبق للمعترض شيء آخر يتهم به الشيخ بالتعدي. اهـ المراد منه.

٣٧- قال مشهور بن حسن آل سلمان<sup>(٢)</sup> في كتاب "الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث" ج ٢ ص ٤٠٧-٤١٣، ط دار

<sup>(١)</sup> وهو من أتباع نخلة الفوزان وحاطب لل صاحب كتاب البغي.

<sup>(٢)</sup> وهو أيضاً من أتباع النخلة الحشوية المجرمة.

الصميمي<sup>(١)</sup>: ثانياً: لم يضع مسلم في "صحيحه" إلا ما أجمعوا عليه، ولم يضع فيه شيئاً إلا بحجة، وما أسقط منه شيئاً إلا بحجة.

قلنا -والقائل مشهور-: إن مسلماً لم يستوعب كل الأحاديث الصحيحة في كتابه، ومع هذا فإنه لم يضع فيه الأحاديث عبثاً ولا هملأً، وإنما كان له منهج في رواها، وكان له اعتناء بمتونها وألفاظها، ولذا لما قال له أبو بكر ابن أخت أبي النضر: "فحديث أبي هريرة؟ فقال: هو صحيح، يعني: "وإذا قرأ فأنصتوا" فقال: هو عندي صحيح، فقال: لِمَ لَمْ تضعه هاهنا؟ قال: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا، إنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه".

اختلف المحدثون والباحثون قديماً وحديثاً - في معنى قوله: "إنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه" فمن هم الذين أجمعوا على صحة ما في "صحيح مسلم"؟ وتوصل من مجموع اختلافهم أربعة أقوال... إلى أن قال:

الرابع: أراد إجماع أربعة من مشايخه الحفاظ خاصة، والأربعة على هذا القول هم: يحيى ابن معين، وأحمد بن حنبل، وأبو زرعة الرازي، وأبو حاتم الرازي كذا نقله الديوبندي ولم يعزه لأحد.

وصواب المقولة السابقة أنها للبقيتي على النحو المذكور في القول الثاني، وقد نقلها عنه جماعة، ونسبوا له، كما قدمنا.

وأيا كان المراد بمقوله السابقة، فهي مشكلة جداً، فإنه قد وضع فيه أحاديث قد اختلفوا في صحتها، فكما أنهم اختلفوا في لفظ: "وإذا قرأ فأنصتوا" التي قال الإمام مسلم مقولته على إثرها، فقد روى البيهقي عن أبي داود أنه قال فيها: "هذه اللفظة

<sup>(١)</sup> وهي التي طبعت كتاب كتاب البغي.



ليست بمحفوظة، وليست بشيء " وكذا رواه عن ابن معين وأبي حاتم والدارقطني وأبي علي النيسابوري فإنما نجد فيه أحاديث استكرها أحمد. وتكلم على بعض حروفها أبو زرعة الرازي، ورجح إرسالها أبو حاتم الرازي وضعف بعضها، وأعل بعضها يحيى ابن معين. ومقصدي من تخصيص هؤلاء إيضاح أن الإشكال قائم حتى على القول بأن المراد من كلام مسلم السابق أربعة من الحفاظ خاصة سواء كان معهم أبو زرعة وأبو حاتم أم لا هذا مع ملاحظة عرض الإمام مسلم "صحيحه" على أبي زرعة الرازي، ثبت عن الإمام مسلم قوله: "عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي فكل ما أشار أن له علة تركته، وكل ما قال إنه صحيح وليس له علة خرجته".

فهذا يدل بوضوح لا لبس فيه إقرار أبي زرعة في صحة منهج الإمام مسلم في "صحيحه" ورضاه عنه، ويدل أيضا على أن الفضل له في خلو "صحيح مسلم" من الأحاديث المنتقدة والمعللة، وعلى أنه يصحح جميع الأحاديث التي فيه بعد أن نبذ مسلم ما أشار أن له علة. ولكن هذا القول مشكل أيضا كسابقه؛ إذ نجد أحاديث قد ذكرها مسلم في "صحيحه"، وسكت عليها، محتجا بما مع أن أبا زرعة قد عللها، وأكتفي بذكر مثاليين:

الأول: أخرج مسلم في "صحيحه" (كتاب الذكر) بسنده إلى الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة..." وأشار أبو زرعة إلى أن بعضهم رواه من طريق الأعمش عن رجل عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، وأنه ليس لأبي صالح ذكر فيه، وقال عقب ذلك: "والصحيح عن رجل عن أبي هريرة عن النبي ﷺ".

الثاني: أخرج مسلم في "صحيحه" في (كتاب الطهارة) من طريق عكرمة بن عمار قال: حدثني يحيى ابن أبي كثير قال: حدثني أبو سلمة ابن عبد الرحمن حدثني سالم

مولي المهري قال: وذكر عن عائشة حديث: "ويل للأعقاب من النار".

وقد رواه جمع من أصحاب يحيى عن سالم مولى المهري عن عائشة من غير ذكر أبي سلمة ابن عبد الرحمن، منهم الأوزاعي وحسين المعلم، وقد صحح أبو زرعة روايتهما، وأعل الرواية التي فيها ذكر لأبي سلمة ابن عبد الرحمن، قال: "والصحيح كما رواه الأوزاعي وحسين المعلم".

فهذان مثالان ذكرهما مسلم في "صحيحه" ولم يتكلم عليهما بشيء بينما أعل أبو زرعة بعض الحروف التي في إسنادها على الرغم من أنه نظر في "صحيح مسلم" بطلب من مؤلفه وأشار له على ما فيه من علل وقد ترك مسلم ذلك ونبذه من "صحيحه" فهل ذهل أبو زرعة عن أمثال هذين الحديثين؟! أم أن مسلماً زاد على كتابه بعد أن نظر فيه أبو زرعة؟ أم أن أمثال هذه العلل غير مؤثرة عند مسلم على صحة الحديث؟ أم أنها في رأيه ليست بعلل على الحقيقة وأن الصواب ليس مع أبي زرعة فيها؟

ترد جميع هذه الاحتمالات على البال وتسنع في الخيال مع أن التحقيق يورد بعضها لا سيما الأخيرة منها إذ أطلق مسلم، فقال: "فكل ما أشار أن له علة تركته فهو لم يناقشه ولم يرد له قولاً، ربما كان ذلك حتى يكون ما في "صحيحه" جميعه قد أجمعوا عليه وتقبلوه بالرضى والتسليم وفي الإلماحات الآتية زيادة كشف وبيان حول هذا الموضوع.

دفع الاستشكالين: أجاب العلماء على ما أشكل على مقولة مسلم: "وإنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه" عامة وعلى وجود أحاديث في "صحيح مسلم"

تكلم عليها أبو زرعة خاصة بجوابين:

أحدهما : أنه أراد بهذا الكلام -والله أعلم- أنه لم يضع في كتابه إلا الأحاديث التي وجد عنده فيها شرائط الجمع عليه وإن لم يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم.

والى هذا نحا واضعو "الموسوعة البريطانية" ففيها: "وهذا "الصحيح" - "صحيح مسلم" - يعتبر مميزا لإطلاقه العنان للموافقة الجماعية على مسائل الإسناد".

والآخر: أنه أراد أنه ما وضع فيه ما اختلف الثقات فيه في نفس الحديث متنا أو إسنادا ولم يرد ما كان اختلافهم إنما هو في توثيق بعض رواته وهذا هو الظاهر من كلامه فإنه ذكر ذلك لما سئل عن حديث أبي هريرة "وإذا قرأ فأنصتوا" هل هو صحيح؟ فقال: هو عندي صحيح ، فقبل له: لم ترضه هاهنا؟ فأجاب بالكلام المذكور.

ويتأيد هذا إذا علمنا أن انتقادات أبي زرعة في المثاليين السابقين إنما هو في الطرق لا في متون معروفة متفق عليها.

وهذا كله يفسر لنا بعض ما في مقولة الإمام مسلم السابقة من الفوائد، ويلقي الضوء أيضا على ما ورد عنه أنه قال: "ما وضعت شيئا في هذا المسند إلا بحجة، وما أسقطت منه شيئا إلا بحجة" لا سيما الشطر الأول من مقولته هذه، إذ يلتقي قوله: "وإنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه" مع قوله: "ما وضعت شيئا في هذا المسند إلا بحجة". اهـ المراد منه .

وأقول: إن أبا زرعة الرازي قد ضعف بعض المتون المروية في "صحيح مسلم" لا مجرد طرق بعض الأحاديث كما يوهمه قول مشهور: إن انتقادات أبي

زرعة في المثالين السابقين إنما هو في الطرق لا في متون معروفة متفق عليها. اهـ —  
 كما ستره -إن شاء الله تعالى- عند الكلام على بعض الأحاديث المنتقدة على  
 "صحيح مسلم". وخلاصة الكلام في هذه القضية: أن جماعة كبيرة من العلماء  
 المعاصرين للإمام مسلم والسابقين عليه والذين جاءوا بعده قد ضعفوا طائفة كثيرة  
 من الأحاديث المروية في "صحيحه" وبذلك تنهدم حكاية الإجماع المزعوم ويتبين  
 غلط مسلم -غلطاً لا شك فيه- فيما نسب إليه أنه لم يضع في "صحيحه" إلا ما  
 أجمعوا عليه سواء عني بذلك إجماع الكل أو إجماع الأربعة المذكورين، على أنه لا  
 حجة في إجماعهم -أعني الأربعة- على تقدير ثبوته عنهم جميعهم أو عن بعضهم؛  
 لأنهم بعض أفراد هذه الأمة والحجة هي إجماع علماء الأمة قاطبة في عصرهم  
 يسبقهم فيهم خلاف لا مجرد إجماع طائفة قليلة جداً كما هو الشأن في هؤلاء  
 الأربعة، على أن ذلك لم يثبت عن واحد منهم ومن ادعى خلاف ذلك فعليه الدليل  
 ولا سبيل له إليه، بل قد ثبت عنهم ثبوتاً لا يمكن إنكاره أنهم قد ضعفوا بعض  
 الأحاديث المروية في "صحيح مسلم"<sup>(١)</sup> كما سترى ذلك -إن شاء الله تعالى- في  
 هذا الكتاب، هذا إذا صحت هذه الحكاية المروية عن الإمام مسلم وما إخالها تصح  
 ولو صح سندها مثلاً، وأحسن ما تحمل عليه إذا ثبت عنه أنه لم يضع في "صحيحه"  
 إلا ما وجدت فيه الشروط التي لا بد من توافرها في سند الحديث ومرتبه حتى يحكم  
 له بالصحة وهي اتصال السند وثقة الرواة وضبطهم وعدم الشذوذ وعدم العلة  
 القاذحة وهذا على حسب اجتهاده وإن خالفه في ذلك غيره، وعليه فيقال إن مسلماً

<sup>(١)</sup> هذا إذا أراد بالأربعة يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وأبا زرعة وأبا حاتم، وأما إذا أراد بهم الأولين  
 وسعيد بن منصور وعثمان ابن أبي شيبة فلا يحضرنى الآن للآخرين كلام على شيء من أحاديث  
 مسلم ولم أشتغل بالبحث عن ذلك؛ إذ إن قولهما كغيرهما ليس بحجة ما لم تجمع الأمة على ذلك كما  
 قدمنا.

وفي بشرطه في "صحيحه" على حسب اجتهاده وإن كان لم يوفق إلى إصابة الحق في ذلك كله؛ إذ قد وجدت في "صحيحه" أحاديث ضعيفة من جهة السند والمتن أو من جهة المتن فقط مع صحة سندها كما وجدت فيه أحاديث ضعيفة من جهة السند ولكن متونها صحيحة لثبوتها من طرق أخرى عند غيره من أئمة الحديث هذا هو تحرير المقام في هذه القضية<sup>(١)</sup> فاشدد به يدا فإنك ربما لا تجده في موضع آخر محررا مقرررا هكذا والله تعالى يتولى هداانا وهذاك.

هذا ومن الجدير بالذكر أن مشهورا هذا قد ألف كتابا سماه "كتب حذر منها العلماء" نقل فيه كلاما عن شيخه الألباني المتخاطب ذكر فيه أن الإمام الربيع بن حبيب - رحمه الله تعالى - نكرة - أي لا يعرف - وكذا حكم بجهالة الإمام أبي عبيدة - رحمه الله تعالى - وقد رددت عليه في كتاب "الربيع بن حبيب مكانته ومسنده" ص ٨٢ وما بعدها وبينت فيه - أعني "كتاب الإمام الربيع بن حبيب مكانته ومسنده" ص ٧١-٧٢ - أن الإمام الربيع - رحمه الله تعالى - قد ذكره الإمام أحمد بن حنبل في كتابه "العلل ومعرفة الرجال" ج ٢ ص ٥٦ في ترجمة الهيثم بن عبدالغفار الطائي حيث قال هناك: يقدم علينا من البصرة رجلا يقال له الهيثم بن عبدالغفار الطائي يحدثنا عن همام عن قتادة رأيه، وعن رجل يقال له الربيع بن حبيب عن ضمام عن جابر بن

(١) أما قول الإمام مسلم: "فكل ما أشار-يعني أبا زرعة الرازي- إلى أن له علة حذفته". فمعناه أن له علة معتبرة في نظري أو ما هذا معناه، وهذا التأويل لكلام الإمام مسلم وإن كان خلاف الظاهر إلا أنه لا بد من المصير إليه لورود طائفة من الأحاديث التي انتقدها أبو زرعة في "الصحيح"، اللهم إلا إذا كان قد حذفها أولا ثم أثبتتها بعد ذلك وفي هذا بعد لا يخفى على التأمل، وهذا كله على تقدير ثبوت هذه العبارة عن الإمام مسلم، وفي ثبوتها عنه نظر ليس هذا موضع بسط الكلام عليه والله تعالى أعلم.

زيد... إلخ<sup>(١)</sup>.

وذكرت فيه أيضاً أن ابن حبان قد ذكر الإمام الربيع في كتاب "الثقات" ج ٦ ص ٢٩٩ ط: مؤسسة الكتب الثقافية، وأن البخاري أوردته في "التاريخ الكبير" ج ٣ ص ٢٧٧ ط: مؤسسة الكتب الثقافية<sup>(٢)</sup> وأن الإمام أبا عبيدة - رحمه الله تعالى - قد وثقه<sup>(٣)</sup> وذكرت فيه أيضاً ص ٣٠ أن الإمام يحيى بن معين قد وثق الإمام أبا عبيدة - رحمه الله تعالى -

<sup>(١)</sup> وقد أورد هذا الكلام أيضاً العقيلي في "الضعفاء" ج ٤ ص ٣٥٨ ط: دار الكتب العلمية والخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" ج ١ ص ٥٥ ط: دار الكتب العلمية والذهبي في "ميزان الاعتدال" ج ٤ ص ٣٢٣-٣٢٤ ط: دار المعرفة والحافظ ابن حجر في "لسان الميزان" ج ٦ ص ٢٠٨-٢٠٩ ط: مؤسسة الأعلمي إلا أنه جاء في "تاريخ بغداد" و"لسان الميزان": "...يقال له الربيع بن حبيب عن همام". وهو خطأ من الناسخ أو الطابع كما بينت ذلك بما فيه الكفاية في كتابنا "الربيع بن حبيب مكاتبه ومسنده" الطبعة الثانية التي ستصدر قريباً - إن شاء الله تعالى - ولم يذكر الذهبي أنه يروي عن ضمام والله أعلم.

<sup>(٢)</sup> ثم زدت في "السيف الحاد" ص ١٧٧ ط ٣ أن ابن شاهين قال عن الإمام الربيع - رحمه الله تعالى - في كتاب "أسماء الثقات" ص ١٢٧ ط: دار الكتب العلمية: "ثقة" وأزيد هنا أن الإمام يحيى بن معين وأبا داود قد وثقا الإمام الربيع - رحمه الله تعالى - أيضاً فقد ذكره ابن معين في "التاريخ" رواية الدورى ج ٢ ص ١٦٠ نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة وقال عنه هناك: "ثقة"، وكذا قال أبو داود كما في مسؤالات أبي عبيد الآجري ج ١ ص ٣٧٦ ط: مؤسسة الريان .

هذا من الجدير بالذكر أن بعضهم قد خلط بين الإمام الربيع بن حبيب البصري - رحمه الله تعالى - صاحب "المسند الصحيح" والربيع بن حبيب أبي سلمة الكوفي صاحب اليمامة فجعلوا ما واحداً والحق أنهما اثنان وهو الذي ذهب إليه الإمام البخاري في "التاريخ الكبير" والحافظ ابن حبان في "الثقات" كما أوضحنا ذلك في كتابنا "الربيع بن حبيب مكاتبه ومسنده" والله تعالى أعلم <sup>(٣)</sup> ولا يحصى من اعتبار هذا التوثيق حتى على مذهب غيرنا ما دام الإمام أبو عبيدة ثقة عند ابن معين كما هو واضح لا يخفى والله تعالى أعلم .

شيخ الإمام الربيع - رحمه الله تعالى - حيث قلت هناك: وقد سأل أحمد بن حنبل يحيى بن معين - إمام الجرح والتعديل - عن أبي عبيدة - رحمه الله تعالى - حيث قال له: "شيخ حدث عنه معتمر يقال له أبو عبيدة عن ضمام عن جابر بن زيد كره أن يأكل متكئاً، من أبو عبيدة هذا؟ قال: رجل روى عنه معتمر ليس به بأس، قلت: من حدث عنه غير المعتمر؟ قال: البصريون يحدّثون عنه. وسأل أحمد بن حنبل يحيى بن معين عن عمارة بن حيان، فقال يحيى بن معين: رجل روى عنه أبو عبيدة؟ هذا من أصحاب جابر بن زيد وقد حدث أبو عبيدة عن صالح الدهان".

فهل نخفي هذا على المعارض الآتي ذكره - أعني الدكتور (بكر أبو زيد)؛ مع أنه موجود في جزء الفهارس ص ٨٢ حيث قال صاحب الفهارس: أبو عبيدة الذي حدث عنه معتمر وحدث عن ضمام ليس به بأس. اهـ أو أنه تجاهل ذلك؟!

إن كنت لا تدري..... أو كنت تدري.....

وقد ذكرت في ذلك الكتاب من وثق الإمامين أبا عبيدة والربيع من أصحابنا وغيرهم ثم إنني رأيت مشهوراً المذكور قد أشار إلى كتابي هذا في تعليقه على "الخلافات" للإمام البيهقي ج ٣ ص ١٢٧ حيث قال هناك: "وقد رد علي بعضهم على ما يخص "مسند الربيع" بكلام فيه تهوئش وبعد عن الموضوعية العلمية وقد أخبرني الشيخ العلامة بكر أبو زيد - حفظه الله تعالى - أنه تأمل كلامه وما أورده من حجج فوجده لا شيء. اهـ كلامه الفارغ، وقد رأيت أنني نقلت في ذلك الكتاب توثيق الإمام أبي عبيدة - رحمه الله - عن الإمام يحيى بن معين وذكرت فيه أن الإمام أحمد بن حنبل الذي يتسبب هذا الحشوي زوراً وبهتاناً إليه قد ذكر الإمام الربيع - رحمه الله تعالى - في كتاب "العلل ومعرفة الرجال" وأن الإمام أبا عبيدة الذي وثقه ابن معين قد وثق الإمام الربيع فلا أدري ما هو التهوئش الذي يقصده هذا الحشوي وما هو ذلك الكلام الذي ذكره له ذلك المحسم وإن شئت أن تعرف من هو (بكر أبو زيد) فانظر "تمام المنة" للألباني

ص ١٩٧ وما بعدها ط: ٣، وانظر أيضا كتابنا "الإمام الربيع مكانته ومسنده" وإن شئت أن تعرف حال مشهور فانظر "كشف الستور عن سرقات مشهور" <sup>(١)</sup>.

هذا وقد ذكر الأستاذ إبراهيم العسسي في "السلف والسلفيون" ص ٨-٩ ط: دار البيارق كتاب "كتب حذر منها العلماء" لمشهور المذكور حيث قال هناك بعد كلام: ... سألتزم بما وعدت به في مقدمة الطبعة الأولى، فلن أدخل في دائرة الردود، خاصة وأن ما سمعته أو قرأته لا يمكن تصنيفه في باب التعبير عن الفكر وإنما في باب "التفيس" عما في النفس من أمراض، وكل إناء بالذي فيه ينضح ... لكن لا بأس من الإشارة -بمجرد إشارة- إلى ردين أكدا لي ما ذكرته عن العقلية والأخلاق التي ينطلق منها هؤلاء:

الرد الأول: ألف أحدهم كتابا سماه "كتب حذر منها العلماء" ووضع كتابي ضمنها ولا أدري ماذا سأقول عن مثل هذا التصرف! فلا داعي للتعليق! خاصة وأن الكاتب مضطر لخل هذه التصرفات فالكاتب باب رزقه، ولا بد من الكتابة فإن لم يجد ما يكتب اقتبس وإلا كتب أي شيء حتى ولو كان كتب حذر منها العلماء!

<sup>(١)</sup> ومشهور هذا ليس وحده في هذا الميدان بل يناقسه على ذلك غير واحد من الحشوية وإن شئت أن تعرف شيئا عن ذلك فانظر: "القول الثاني في سرقات سليم الهلالي" و "القول الجلي في سرقات الحلبي علي" واسمع ما قاله الأستاذ إبراهيم العسسي في كتابه "السلف والسلفيون رؤية من الداخل" ص ٩-١٠ حيث قال هناك: "أما الرد الثاني: فكان شتما وقدحا، ضمن "موشح" شائم موجه لبعض طلاب العلم في كتاب اسمه "التحذير من فتنة التكفير".

وقد تبين ليما بعد أن الكتاب مسروق.. عفوا "مقتبس"! وهذه عادة لذلك "المقتبس"، فكثيرا ما تطابق كتاباته كتابات غيره! رزقه الله!

وكما قلت: لا يمكن الرد عليه بمثل شتائمه، فهذه "موهبة" لا تأتي لأي إنسان، بل تحتاج لمجموعة مواصفات! عافانا الله وإياكم. اهـ المراد منه.



ثم إنه يمر الآن في أزمة فقد انقلب عليه السلفيون وقال فيه الشيخ ناصر كلاما قاسيا على شريط مسجل وسحب منه ختم السلفية فالرجل الآن بلا هوية وظيفي أن كتبه ستضاف إلى قائمة: كتب حذر منها العلماء... إلخ.

هذا ومن الجدير بالذكر أنني قد سمعت منذ مدة قصيرة محاضرة لسعد بن عبد الله ابن عبدالعزيز الحميد أحد أتباع النحلة الحشوية تكلم فيها بكلام تافه على "مسند الإمام الحافظ الحجة الربيع بن حبيب - رحمه الله تعالى - قال فيه: الربيع بن حبيب الفراهيدي شخصية لا وجود لها في التاريخ ولم تلدها أرحام النساء، وإنما نسجها خيصال الإباضية لنصرة باطلهم، فهم يزعمون أنه قاد الحركة الإباضية بالبصرة تعليمًا وتنظيمًا، وأنه ثقة مرتضى تتلمذ عليه رجال من الشرق والغرب من العرب والبربر، وأنه توفي سنة ١٧٠هـ. ونحن بدورنا نسألهم فنقول: أنى لكم هذا؟ ومن أين أخذتموه؟ أعطونا مرجعا من المراجع القديمة المعروفة قبل سنة ١٠٠٠ للهجرة، سواء كان ذلك المرجح لأهل السنة، أو للإباضية، أو للرافضة، أو لليهود، أو للنصارى، أو لغيرهم. ثم قال بعد كلام: ... شيخ الربيع في كثير من المواضع في هذا الكتاب هو أبو عبيدة مسلم ابن أبي كريمة التيمي - كذا قال والصواب التيمي - بالولاء، الذي يزعمون أنه تزعم الحركة الإباضية بعد جابر بن زيد، وتوفي في عهد أبي جعفر المنصور سنة ١٥٨هـ. وهذا أيضا لا توجد له ترجمة، ونقول عنه كما قلنا عن الربيع بن حبيب... إلخ ما هذى به، وكفى بذلك مناداة عليه بالجهل في الآفاق، وسوادا لوجهه بين الرفاق، وقد قدمنا لك أن جماعة من أئمة الحديث قد ذكروا الإمام الربيع بن حبيب - رحمه الله تعالى - وأن بعضا منهم قد وثقه وهي كتب متداولة يعرفها صغار الطلبة، كما قدمنا لك أن الإمام يحيى بن معين قد وثق الإمام أبا عبيدة كما هو موجود في "العلل ومعرفة الرجال" لأحمد بن حنبل وقد ذكره أيضا جماعة من أئمة الحديث وغيرهم وإليك بعض نصوصهم في ذلك: -

١- قال الدولاقي في "الكنى والأسماء" ج ٢/ص ٧٤ حديثي: عبدالله بن أحمد بن حنبل قال: قلت ليحيى بن معين: شيخ يقال له أبو عبيدة حدث عنه معتمر عن جابر بن زيد أنه

كره أن يأكل متكئا، قال: رجل روى عنه المعتمر ليس به بأس يقال له عبدالله بن القاسم<sup>(١)</sup>.

قال العباس: سمعت يحيى يقول: سمع معتمر من أبي عبيدة، وأبو عبيدة هذا بصري، هو عبدالله بن القاسم، وروى أبو عبيدة هذا عن ضمام، وضمام هذا بصري، قلت: من روى عن ضمام هذا سوى أبي عبيدة؟ فقال: معمر وغيره من البصريين. حدثنا العباس بن محمد قال: حدثنا يحيى بن معين، قال: حدثنا معتمر بن سليمان عن أبي عبيدة البصري لقبه رزين<sup>(٢)</sup> عن ضمام عن جابر بن زيد في الحرم يقتل الصيد خطأ فقلل: أما يقرأ القرآن؟ إنما يحكم في العمد. قال يحيى: ضمام روى عنه معمر بن راشد. وأخبرني عبدالله بن أحمد بن حنبل قال: قلت ليحيى بن معين: شيخ يحدث عنه معتمر يقال له أبو عبيدة عن ضمام عن جابر بن زيد أنه كره أن يأكل متكئا، من أبو عبيدة هذا؟ قال: رجل روى عنه معتمر ليس به بأس يقال له عبدالله بن القاسم، قلت: من حدث عنه غير معتمر؟ قال: البصريون يحدثون عنه، فقلت: فضمام هذا الذي روى أبو

<sup>(١)</sup> الصواب أن اسم أبي عبيدة هذا مسلم ابن أبي كريمة؛ إذ إنه هو الذي يروي عن أبي نوح وضمام وروايتهما عنه في صحيح الإمام الرابع رحمه الله تعالى - وكذا روى عن الإمام جابر بن زيد كما نص على ذلك الحافظ كما سيأتي - إن شاء الله تعالى - وروايتهما عنه في صحيح الرابع أيضا، وأما عبدالله بن القاسم ويكنى أبا عبيدة فليس من رواة الحديث؛ إذ لا رواية له، ولم يدرك الإمام جابرا - رضي الله تعالى عنه - وقد أخطأ من سمى أبا عبيدة الذي يروي عن ضمام وأبي نوح ويروي عنه المعتمر وغيره عبدالله بن القاسم وإن كانوا قد أصابوا في توثيقه ومثل هذا الخطأ ليس بغريب إذ قد وقع مثله في أمثلة أخرى لا حاجة لذكرها الآن وعمل تفصيل ذلك كتابنا "الربيع بن حبيب..." الطبعة الثانية.

<sup>(٢)</sup> هذا خطأ من الناسخ أو الطابع والصواب "كورين" كما في "الملل ومعركة الرجال" لأحمد بن حنبل و"الإكمال" لابن ماكولا ط: دار الكتب العلمية و"البيان والتبيين" للحافظ و"تصحيح المتن" للحافظ ابن حجر و"تاج المروس" للريدي - كما سيأتي - إن شاء الله تعالى -، وكورين لقب لأبي عبيدة أو لأبيه. وفي تلقيب أبي عبيدة - الذي وثقه يحيى بن معين - أو أبيه بكورين دليل واضح على أن المراد بأبي عبيدة مسلم ابن أبي كريمة لأنه هو الذي يعرف بكورين وأما أبو عبيدة عبدالله بن القاسم فلا يلقب بكورين البتة. وكذا في عد ضمام وصالح الدهان في شيوخه دلالة واضحة على أنه من الإباضية لأن ضماما والدهان من أئمة الإباضية كما بينا ذلك بما لا يدع مجالاً للشك في كتابنا "الربيع..." الطبعة الثانية.

عبيدة عنه من هو؟ قال: شيخ روى عن جابر بن زيد روى عنه أبو عبيدة هذا وروى عنه معمر يعني عن ضمام .اهـ

٢- قال يحيى بن معين في "التاريخ" ج ٢ ص ٣٢٦ ط: مركز البحث العلمي : سمع معتمر من أبي عبيدة، وأبو عبيدة هذا بصري، هو عبدالله بن القاسم . وروى أبو عبيدة عن ضمام، وضمام هذا بصري، قلت -والقائل الدوري - له: من روى عن ضمام هذا سوى ابن -كذا في الأصل وهو خطأ مطبعي كما هو واضح- والصواب "أبي" عبيدة؟ قال : معمر وغيره من البصريين.

وقال -أعني الدوري-: حدثنا يحيى قال : حدثنا معتمر بن سليمان عن أبي عبيدة البصري -ولقبه رزين- عن ضمام ، عن جابر بن زيد في الرجل يقتل الصيد، قال : أما يقرأ القرآن . إنما يحكم في العمد. قال يحيى : ضمام هذا قد روى عنه معتمر .اهـ

٣- قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" ج ٥ ص ١٤١ ط: دار الفكر : عبدالله بن القاسم أبو عبيدة روى عن صالح الدهان عن جابر بن زيد وروى عن بنت أبي بكرة روى عنه معتمر بن سليمان سمعت أبي يقول ذلك. نا عبدالرحمن أنا عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل فيما كتب إلي، قال: قلت ليحيى بن معين: شيخ حدث عنه معتمر يقال له أبو عبيدة عن صالح الدهان عن جابر بن زيد، من أبو عبيدة هذا؟ قال: رجل يقال له: عبدالله بن القاسم، ليس به بأس .

٤- قال ابن ماكولا في "الإكمال" ج ٧ ص ١٤١ ط: دار الكتب العلمية: "أما كورين بعد الكاف المضمومة واو ثم راء فقال عبدالله بن أحمد: سألت أبي عن أبي عبيدة الذي روى عنه معتمر؛ يحدث عن جابر بن زيد فقال: اسمه عبدالله بن القاسم يقال له كورين.

٥- قال الحافظ ابن حجر في "تصوير المنتبه بتحريير المشتبه" ج ٣ ص ١١٩٨ ط: الدار العلمية: كورين بالضم والسكون وكسر الراء : عبدالله بن القاسم يكنى أبا عبيدة عمن جابر بن زيد، وعنه معتمر .

٦- قال الجاحظ المعتزلي في "البيان والتبيين" ج ١ ص ٣٢٥ ط: دار إحياء العلوم : ومن

الخوارج وعلمائهم وروايتهم: "مسلم بن كورين"<sup>(١)</sup> وكنيته أبو عبيدة وكان إباضياً<sup>(٢)</sup>. وقال ج ٢ ص ٩٠٧ عند كلامه على الخوارج: ومن علمائهم: ملبيل، وأصغر بن عبدالرحمن، وأبو عبيدة كورين واسمه مسلم وهو مولى لعروة ابن أذينة. اهـ

٧- قال أحمد بن يحيى بن ناصر الزبيدي في "النحاة" ص ٣٣٧: فصار الذكر هو الرسول، وهذا ما لم يدفع، فصار أهل البيت عليهم السلام- المأمور المخلق بسؤالهم ولم يكلفوا أن يسألوا عبدالله بن يزيد البغدادي، ولا عبدالرحمن بن خليل، ولا عبدالكريم بن نعيم، ولا مسلم ابن أبي كريمة، ولا عبدالصمد، ولا المعلم، ولا بنجة بن عامر، ولا أبا مؤرج السلوسي.

٨- قال الزبيدي في "تاج العروس" ج ٧ ص ٤٦٣ ط: دار الفكر: كورين، بالضم: ة، هكذا في النسخ. وفي عبارة المصنف سقط فاحش، ولعله من تحريف النساخ، وصوابه: وكورين بالضم: شيخ أبي عبيدة، وكوران، بالضم قرية، كما في التكملة. قلت: هو عبدالله بن القاسم، ولقبه كورين، وكنيته أبو عبيدة، من شيوخ أبي عبيدة معمر بن المثنى، وقد روى عن جابر بن زيد. اهـ

هؤلاء بعض من ذكر الإمام أبا عبيدة -رحمه الله تعالى- من السنة والمعتزلة والشيعة وكلهم قبل الألف باستثناء العلامة الزبيدي، وقد ذكره وذكر تلميذه الإمام الربيع -رحمهما الله تعالى- عشرات العلماء من أئمة الإباضية ممن كانوا قبل سنة ألف من الهجرة وكتبهم موجودة مطبوعة ومخطوطة وفي مقدمتهم تلميذا الربيع محبوب بن الرحيل وأبو غانم الخراساني كما بينا ذلك في الطبعة الثانية لكتاب "الربيع بن حبيب..."<sup>(٣)</sup>

<sup>(١)</sup> ما جاء في هذه الطبعة وطبعة دار الفكر ج ١ ص ٢٣٠، وطبعة إحياء التراث ج ١ ص ٥٢٣ هو الصواب، وجاء في طبعة دار صعب ج ١ ص ١٨٣، وطبعة دار الكتب العلمية ج ١ ص ١٨٧: "كرزين" وهو خطأ مطبعي واضح.

<sup>(٢)</sup> لا علاقة للإباضية -أهل الحق والاستقامة- بالخوارج كما أوضحنا ذلك في الجزء الأول.

<sup>(٣)</sup> ولا بأس من أن أسمك ما ذكره عنها العلامة الدررجمي المتوفى سنة ٦٧٠هـ في "طبقات المشايخ" فقد قال في ج ٢ ص ٢٣٨ عن الإمام أبي عبيدة: "كبير تلامذة جابر، ومن حنت أخباره والمخابر، تعلم العلوم

٣٨- قال أبو صهيب الكرمي في "مقدمة مسند الإمام أحمد بن حنبل" ص٣٢٦-٣٣٨، ط: عالم الكتب بعد كلام: ... ثانيا: "أن أحدا من علماء القرن الثالث والرابع لم يدع أن كامل ما في "الصحيحين" صحيح، في حين يدعى أن الأمة تلقت الكتابين بالقبول والاعتراف لهما بالصحة، فأخشى من عبارة الأستاذ شعيب أن تقيّد الصحة المطلقة في قوله: "فقد أطبقت الأمة على تسمية الكتابين "بالصحيحين"، والرجوع إلى حكم الشيخين بالصحة ..."، ولا أظنه أراد بكلمة "الصحيحين" عنهما، وإلا فقد أطبقت الأمة على تسمية الكتب بأسمائهما.. فلا عبرة في إطباقها على اسم وضع الكتاب!!

ولأن الأمر خطير على الأمة وجب البيان في هذه المسألة، حتى لا يستنكر على من وجد علة قاذحة في بعض أحاديثهما كما فعل الشيخ الألباني في تضعيفه لبعض الأحاديث وحتى لا يتجاوز الحد من كلا الجانبين جانبي الرد والقبول.

فمن كان يملك الدليل العلمي والبحث المبني على مقدمات صحيحة في تضعيف حديث أو تصحيحه وفق اجتهاد قائم على منهج سليم في المعارضة، قبل منه ذلك، وإن كان هذا البحث في "الصحيحين" أو أحدهما، لأهما كتابان من كتب البشر، اجتهد فيهما صاحباهما حتى أخرجاهما بهذه الصورة، فلا يلزم من اجتهداهما أن لا اجتهد بعده،

وعلمها، ورتب الأحاديث وأحكمها، وحافظ في خفية على الدين؛ حتى ظهر على يده الخمسة الميامين، حسب ما تقدم ذكر دراستهم وحملهم العلوم وما شفى الله به وهم من الكلوم، كان عالما مع الزهد في الدنيا، والتواضع مع نيل الدرجات العليا، والاعتراف بضيق الباع؛ مع ما عليه من اتساع.

وقال في ج ٢ ص ٢٧٣ عن الإمام الربيع -رحمه الله تعالى-: "الربيع بن حبيب -رحمه الله تعالى- طود المذهب الأشم، وعلم العلوم الذي إليه الملجأ في مضلات الخطب الأصم، ومن تشد إليه حيال الرواحل وتزم، صحب أبا عبيدة فاغترف من بحره الزاخر، ولزم مجلسه فكان الأول والآخر، روى "المسند" المشهور، المتعارف البركة على مر الدهور، وله في الفروع كل قول ومذهب، أجوبته من المعتمدة في المذهب، باين من خالف من معاصريه أهل العدل والصواب، ووقف في الإمامة والولاية والبراءة عند موافقة السنة والكتاب والصواب عندنا في كل ذلك جوابه، فإن سمعت بأصحابه فتحن -والحمد لله- أصحابه .

كلا، فالبحث قائم، ونحن مع الدليل، ندور حيث دار، فمن غلب دليله كنا معه.

أما من ادعى التسليم للكتابين، وأنهما لا يقبلان نقاشاً في أحاديثهما، فقول قاصر، لا يخضع لمنهج علمي، وهو على خلاف ما عليه العلماء في عصر الإمامين البخاري ومسلم وقبلهما وبعدهما. وحتى يتضح الأمر وتحلّي الصورة، نورد الأقوال التي استندوا إليها في التسليم للكتابين تسليماً مطلقاً، ثم نعقبها بالرد المفصل على ما زعموا... وإليك المقصود:

١ - قال أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت ٣٢٢): لما ألف البخاري كتاب

"الصحيح" عرضه على أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني وغيرهم، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث. قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحة ( "مقدمة الفتحة" ٧).

٢ - قال أبو إسحاق راوي "صحيح مسلم" عقب الحديث (٤٠٤) وفيه: عن سليمان عن قتادة، عن يونس بن جبير، عن حطان بن عبد الله الرقاشي، عن أبي موسى الأشعري. وفي الحديث زيادة .. "وإذا قرأ فأنتصروا".

قال أبو إسحاق عقبه: قال أبو بكر ابن أخت أبي النضر في هذا الحديث. فقال مسلم: تريد أحفظ من سليمان؟ فقال له أبو بكر: فحديث أبي هريرة؟ فقال: هو صحيح، يعني: "وإذا قرأ فأنتصروا"، فقال: لِمَ لَمْ تضعه هاهنا؟ قال: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا، إنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه.

٣ - وقال مكّي بن عبدان أحد حفاظ نيسابور (ت ٣٢٥): سمعت مسلماً يقول: عرضت كتابي هذا المسند على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أن له علة تركته، وكل ما قال: إنه صحيح وليس له علة أخرجه. "صيانة صحيح مسلم" ٦٨ نقله ابن الصلاح بلاغاً.

٤ - وقال ابن الصلاح (ت ٦٤٣) في ( "المقدمة" ٢٨) بعد ذكر اتفاق البخاري ومسلم

على بعض الأحاديث: وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته، والعلم اليقيني النظري واقع به خلافاً لقول من نفى ذلك محتجاً بأنه لا يفيد في أصله إلا الظن، وإنما تلقته الأمة بالقبول، لأنه يجب عليهم العمل بالظن والظن قد يخطئ، وقد كنت أميل إلى هذا وأحسبه قوياً، ثم بان لي أن المذهب الذي اخترناه أولاً هو الصحيح، لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ، والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ، ولهذا كان الإجماع المبني على الاجتهاد حجة مقطوعاً بها، وأكثر إجماعات العلماء كذلك، وهذه نكته نفيسة نافعة، ومن فوائدها القول بأن ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلنا من حالهما فيما سبق سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن، والله أعلم.

وقال أيضاً في "صيانة صحيح مسلم" ص ٨٥: جميع ما حكم مسلم بصحته من هذا الكتاب فهو مقطوع بصحته، والعلم النظري حاصل بصحته في نفس الأمر. وهكذا ما حكم البخاري بصحته في كتابه، وذلك لأن الأمة تلقت ذلك بالقبول، سوى من لا يعتد بخلافه ووافقه في الإجماع، والذي نختاره أن تلقي الأمة للخبر المنحط عن درجة التواتر بالقبول يوجب العلم النظري بصدقه، خلافاً لبعض محققي الأصوليين حيث نفى ذلك بناء على أنه لا يفيد في حق كل واحد منهم إلا الظن، وإنما قبله لأنه يجب عليه العمل بالظن، والظن قد يخطئ، وهذا من دفع لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ، والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ.

وقد أخبرونا في إذنهم عن الحافظ الفقيه أبي طاهر أحمد بن محمد الأصبهاني - رحمه الله - قال: سمعت القاضي أبا حكيم الجيلي يقول: سمعت أبا المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني بنيسابور يقول: لو حلف إنسان بطلاق امرأته أن ما في كتابي البخاري ومسلم مما حكما بصحته من قول النبي ﷺ لما أئتمته الطلاق، ولا حشته لإجماع

علماء المسلمين على صحتها.

٥- وعقب عليه العراقي (ت ٨٠٦) في (التقييد والإيضاح ٢٨) فقال: إن ما ادعاه من أن ما أخرجه الشيخان مقطوع بصحته قد سبقه إليه الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧)، وأبو نصر عبدالرحيم بن عبدالحق بن يوسف (ت ٥٧٤) فقالا: إنه مقطوع به.

٦- وقال أبو إسحاق الإسفراييني (ت ٤١٨): أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها، ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإن حصل فذاك اختلاف في طرقها ورواتها. قال: فمن خالف حكمه خيرا منها وليس له تأويل سائق للخبر نقضنا حكمه، لأن هذه الأخبار تلتفتها الأمة بالقبول. (فتح المغيـث للسخاوي ٥١/١)

وهناك أقوال أخرى بنحو ذلك، أظهرها ما نقلناه.

\* ونلخص -والكلام لازال للكرمي- الجواب عما سبق بما يلي:

الأول: أن ما ذكره العقيلي من شهادة الأئمة للبخاري بأن أحاديثه صحيحة إلا أربعة أحاديث، باطل لأمر:

١ - أن هذا القول يحتاج إلى إثبات أن العقيلي قاله، لا سيما أنه يدافع عن البخاري بأن أحاديثه كلها صحيحة (كما في النص المنقول). وهذا خلاف الواقع الذي سار عليه في كتابه "الضعفاء" فقد ذكر فيه مجموعة من الضعفاء أخرج لهم البخاري في "صحيحه"، كعاصم بن علي بن عاصم، وعمران بن حطان والمنهال بن عمرو، ومحمد بن عبدالله بن مسلم ابن أخي الزهري وغيرهم، بل إنه في كتابه "الضعفاء" ضعف وعلل بعض أحاديث البخاري، منها مثلاً حديث الأبرص والأقرع والأعمى، فقد أورد إسناده كما عند البخاري ثم أعله بأنه إنما هو من كلام عبيد بن عمر وقصصه كان يقص به وذكر إسناده



أصح من الموصول المذكور عند البخاري.

٢ - أن العقيلي لم يدرك الإمام البخاري حتى ينقل عنه هذه القصة، بل إنه لا يروي عنه إلا بالواسطة، وعليه فإن أصل القصة منقطعة، ومن باب أولى لم يدرك شيخ البخاري كأحمد وابن معين وعلي ابن المديني!!!.

٣ - أن أحمد وابن معين وعلي ابن المديني ثبت أنهم ضعفوا رجالا احتج بهم البخاري في "صحيحه". ومجموع أحاديثهم كانت أضعاف أضعاف... ما ذكر في النقل المنسوب إلى العقيلي. كما ثبت أن الإمام أحمد ضعف بعض أحاديث البخاري التي احتج بها في الأصول، كحديث الاستخارة، فقد أنكره أحمد على عبدالرحمن ابن أبي الموال من حديثه عن ابن المنكر عن جابر. انظر الكامل في الضعفاء لابن عدي ١٦٦/٤.

٤ - أن ابن حجر لم يذكر المصدر الذي نقل منه هذه المقولة، وهذا يبعد عن التوثيق، وعلى خلاف صنيع ابن حجر في أغلب ما ينقل في كتابه، وكأنه وهم منقول بالواسطة، أو مقولة متأخرة أريد بها التأييد "للصحيح"، والله أعلم.

الثاني: أما ما نسب إلى مسلم من قوله: "ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا، إنما وضعت ها هنا ما أجمعوا عليه" فعلى غير ظاهره يقينا، لأننا لو أخذناه على ظاهره لبطل هذه الدعوى إيراد كثير من الأحاديث في "الصحيح"، لأنها ليست مجمعا عليها، بل هي على خلاف بين الأئمة السابقين، وكان في هذا الجمع تناقض ظاهر.

أما جواب النووي بأنها عند مسلم بصفة المجمع عليه، فقول غير دقيق، وتعبير لا فائدة منه في هذا المقام إذا كان المقياس لهذا الحكم هو الإمام مسلم، وتكلف في إظهار هذا المعنى، ولو صح لكان من اللغو أن يقوله المصنف.

وحاول ابن الصلاح أيضا أن يوضح عبارة المصنف، لكنه تكلف دون جدوى، فقال في "مقدمة علوم الحديث" ص ٥: "أراد -والله أعلم- أنه لم يضع في

كتابه إلا الأحاديث التي وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليه، وإن لم يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم".

أقول:- والقائل أبو صهيب- فما فائدة هذا التكلف، وآخر عبارته يدل على نقض أولها، ما فائدة إطلاق هذا القول المفسر أو المفسر مع أن عدداً غير قليل من الأحاديث في "صحيحه" لا تخضع لأحدهما.

وقال البلقيني في "محاسن الاصطلاح وتضمن كتاب ابن الصلاح" ص ١٦: وقيل: أراد مسلم بقوله: "ما أجمعوا عليه" أربعة: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعثمان ابن أبي شيبة، وسعيد بن منصور الخراساني. نقله صاحب "مكانة الصحيحين" ص ١١٣.

وهذا التفسير ادعاء لا قيمة له، لأن الأولين من علماء الجرح والتعديل مع ما عندهم من الرواية، والآخرين من المحدثين والحفاظ، فإذا قلنا: إن المراد إجماع من حيث الصحة فباطل؛ لأن الأولين انتقداً أحاديث عند مسلم، وجرحوا بعض رواة الذين احتج بهم. وأما الآخران فليسا من هذا الباب. وإن قلنا: إن المراد إجماع من حيث الرواية، فباطل أيضاً؛ لأن كثيراً من الأحاديث عند مسلم لم يروها أحدهم فضلاً عن مجموعهم. وعلى أي فهذا رأي غير مستند إلى دليل لذا لا قيمة له علمياً.

والناظر إلى قول مسلم، وقول شارحيه بعين الإنصاف، يجد أن كل ما ذكر في شرحه لا دليل عليه، بل الأدلة على خلافه، وقول مسلم يحتمل أمرين لا غير، الأول: أن يكون مسلم أخطأ في التعبير، أو أخطأ الناقل عنه. والثاني: أن يكون مسلم قصد شيئاً لم ندره بعد.

الثالث: أما قول مكى بن عبدان عن مسلم إنه عرض كتابه على أبي زرعة الرازي فترك ما أشار أن له علة، أما هذا القول فمفقوض عندنا لأمرين:

١- أن هذه القصة لا نعرف لها إسناداً، وإنما نقلها ابن الصلاح بلاغا.

٢- أن أبا زرعة الرازي أعل بعض أحاديث مسلم كحديث أبي هريرة عند مسلم (١١٤٤) (١٤٨)، فقد أعل أبو حاتم وأبو زرعة هذه الرواية: وقالوا: هذا وهم، إنما هو عن ابن سيرين، عن النبي ﷺ مرسل، ليس فيه ذكر أبي هريرة... كما في "العلل" لابن أبي حاتم ١٩٨/١.

٣- أن أبا زرعة عاب على مسلم إخراج حديث الضعفاء، وله في ذلك قصة تبين أن لا أصل لما قاله مكى بن عبدان منسوبا... .

قال البرذعي في "سؤالاته لأبي زرعة" ص ٦٧٤-٦٧٧: شهدت أبا زرعة ذكر كتاب "الصحيح" الذي ألفه مسلم بن الحجاج، ثم الفضل الصائغ على مثاله، فقال لي أبو زرعة: هؤلاء قوم أرادوا التقدم قبل أوانه، فعملوا شيئا يتشوفون به، ألفوا كتابا لم يسبقوا إليه ليقوموا لأنفسهم رياضة قبل وقتها.

وأنه ذات يوم -وأنا شاهد- رجل بكتاب "الصحيح" من رواية مسلم، فجعل ينظر فيه، فإذا حديث عن أسباط بن نصر، فقال لي أبو زرعة: ما أبعد هذا من الصحيح!! يدخل في كتابه أسباط بن نصر، ثم رأى في الكتاب قطن بن نسير، فقال لي: وهذا أطم من الأول، قطن بن نسير وصل أحاديث عن ثابت، جعلها عن أنس، ثم نظروا، فقال: يروي عن أحمد بن عيسى المصري في كتابه "الصحيح"، قال لي أبو زرعة: ما رأيت أهل مصر يشكون في أن أحمد بن عيسى، وأشار أبو زرعة بيده إلى لسانه، كأنه يقول: الكذب. ثم قال لي: يحدث عن أمثال هؤلاء ويترك عن محمد بن عجلان ونظرائه، ويترك لأهل البدع علينا، فيجدون السبيل بأن يقولوا لحديث إذا احتج عليهم به: ليس هذا في كتاب "الصحيح"! ورأيت يذم وضع هذا الكتاب ويؤنبه. فلما رجعت إلى نيسابور في المرة الثانية ذكرت لمسلم بن الحجاج إنكار أبي زرعة عليه روايته في هذا الكتاب عن أسباط بن نصر، وقطن بن نسير، وأحمد بن عيسى. فقال لي مسلم: إنما قلت: صحيح، وإنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما قد رواه الثقات عن

شيوعهم إلا أنه ربما وقع إلي عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول، فأقتصر على أولئك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات ... .

قلت -والقائل أبو صهيب الكرمي-: فهذه القصة تدل على بطلان الرواية المنسوبة إلى مكى بن عبدان.

فإن قيل: لعله عرض عليه الكتاب بعد، ولم يطلع عليه البرذعي. قيل: وهذا باطل أيضاً لتكلف الاحتمال قبل أن تثبت الرواية، ولأن الاعتراضات التي اعترضها أبو زرعة ما زالت في الكتاب.

وأما ما اعتذر به مسلم من أنه يطلب العلو في الأسانيد، لذا روى لأسباط وغيره، فغير مسلم به، إلا أن يكون أراد بذلك بعض الأحاديث. لأنه يروى بعض الأحاديث عنهم مما تفرد به هؤلاء، كحديث أسباط بن نصر الهمداني، عن سماك، عن جابر بن سمرة عند مسلم (٢٣٢٩) ... فمثل هذا الحديث لم يروه غير أسباط ولم يتابعه عليه الثقات ... ومن ادعى غير ذلك فليأتنا بالمتابعة!!

الرابع: أما ما زعم أن "الصحيحين" تلقتهما الأمة بالقبول، فباطلٌ لأمر:

١- أن من ادعى هذه الدعوى ثلثة من المتأخرين الذين أصل بحثهم قام على التقليد كابن الصلاح ومحمد بن طاهر المقدسي، وعبد الرحيم بن عبد الخالق بن يوسف، وهؤلاء لا يمثلون الأمة يقيناً، إلا أن تتناول ذلك العلماء في كل العصور فيجمعوا على صحة الكتابين، وهذا غير وارد، والسكوت على أمر لا يعني الإقرار، وإلا لقال من شاء ما شاء بسكوت من قبله. لذا يتعين على من يزعم الإجماع أو التلقي بالقبول المطلق أن يأتي بأدلة واضحة، كأن يعترف علماء عصرهما لهما، ويشهدوا بصحة الكتابين<sup>(١)</sup>، ويأتي من

<sup>(١)</sup> علماء عصرهما قد شهدوا بضعف بعض أحاديثهما لا بصحتها كما ستراه -إن شاء الله تعالى- في هذا الكتاب.

بعدهم فيقروا لهم فعلهم هذا، حينذاك يمكن أن نقول: سكوت من بعدهم إقرار، مع أن في هذا تجاوزاً نوعاً ما.

وهذا كله لم يكن، فالزاعمون لهذا الأمر قلة، وهم بعد القرن الرابع، كما أنهم ليسوا مجتهدين في هذا الباب، أعني الاجتهاد الذي يتعين عليك في توثيق وتجريح الرواة من خلال السير والمتابعة، لا نقل أقوال المتقدمين في المسألة - كما أنهم لم ينقلوا عن أصحاب الصنعة هذه الدعوى، وإنما كانت دعوى عامة لم يذكر من تبناها قبل!!

٢- ثم إن الناظر في أقوال العلماء الذين جاءوا بعد الإمامين البخاري ومسلم، ليجد أنهم انتقدوا أحاديث على مدار الأزمان المتتالية والمتلاحقة عندهما، والأصل في هذا الباب أن يكون مفتوحاً للحجة والبرهان والدليل وليس حكراً على أحد.

٣- ثم إن شهرة الكتاين إنما كانت من أجل تقدمهما في هذا الفن، فلم يأت به في ذلك العصر غيرهما، كما أنهما أحسنا الاختيار، وأجادا التنويع، فنال كتابهما شهرة لتقدم الفكرة، كما ينالها كتاب سيبويه لتقدمه وابتكاره، لهذا قبله الناس كأفضل موجود قد يتداولونه ويظمنون إليه، وأكثر ركونهم إليهما كان لجهلهم بمعرفة الصحيح والضعيف، فهم متعطشون لكتاب يركنون إليه، ويستقون منه الأحكام، فوجدوا هذين الكتاين الضالة المفقودة، فتداولهما القاصي والداني، لقلة من يتفرغ إلى علم الحديث في تلك العصور، ولأن الاجتهاد عندهم صار تقليداً، حتى المتخصصون في علم الحديث إنما كلنوا ناقلين أكثر منه مجتهدين.

٤- ومع هذا التقليد السائد كانت هناك نقداً تصدر على "الصحيحين" من أبي الفضل ابن الشهيد (ت ٣١٧) فألف "علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم". ثم الدارقطني (ت ٣٨٥) فألف كتابه "الإلزامات" و "التبج" ثم الحاكم (ت ٤٠٥) في كتاب "المدخل" وغيره، ثم الخطيب البغدادي، وابن حزم، وأبي علي الفسائي الجبائي في آخرين. فهؤلاء

جميعا وغيرهم انتقدوا عددا من أحاديث "الصحيحين"، وما زال الأمر في سعة لمن كان من أهل الاجتهاد.

٥- أعجب جدا كيف يجزم بهذا التلقي عن جميع الأمة بالقبول ويدعى، مع أنا لو نظرنا إلى أحاديث "الصحيحين" وأقوال من تقدمهم، لوجدنا أن عددا كبيرا جدا من أحاديث الكتابين متقدمة عندهم، وهم أهل الصنعة والعلم في هذه المسائل كيحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وعلي بن المدين، وأحمد، ويحيى ابن معين، وغيرهم.

وكذلك لو قارنا أحاديث "الصحيحين" بأقوال من عاصروهم أو جاء بعدهم، لوجدنا أن عددا غير قليل من هذه الأحاديث تضعف على شروطهم، مثل أبي حنبل، وأبي زرعة، والنسائي، وأبي داود، ويعقوب بن سفيان الفسوي، ويعقوب ابن شيبة، والعقيلي، وابن عدي، والأزدي وغيرهم. فلو أخذت الرواة الذين جرحهم كل ناقد من هؤلاء، لوجدت أن جملة من الأحاديث تكون ضعيفة عند كل واحد منهم. فأين الإجماع والتلقي المزعومان اللذان ما عرفناهما إلا في فترة متأخرة، وما صدرا إلا من رجال ليس لهم بمجموعهم باع أحد الذين ذكرنا ممن نقدوا رواية أو أحاديث للشيخين.

٦- ثم أعجب مرة أخرى من هذه المقولة، مع أن الواقع (أعني واقع البحث والإنصاف) يفرض علينا أن هناك أحاديث عند البخاري ضعفها مسلم، وأحاديث عند مسلم ضعفها البخاري، وذلك بالتوجه نحو أصولهم المعروفة.

نضرب على ذلك مثالا: اختلف البخاري ومسلم في القاعدة التي حاول مسلم في مقدمته إثبات غير الجادة فيها. ذاك أن البخاري يتبنى - وذلك فهما عن الاستقراء في التاريخ الكبير وغيره - أن المعاصرة بين الراويين لا تثبت سماعا أو لقاء إلا أن يكون هنالك نص في اللقاء، أو إثبات السماع والتصريح به في الرواية نفسها وعلى هذا مشى المتقدمون والمتأخرون، وهو قول جمهور العلماء.

خالف فيها مسلم، وقال: إن المعاصرة تكفي لصحة الإسناد وإثبات الرواية، ولا يطرأ عليها الاعتراض بالانقطاع.

ورد على مسلم في هذه الدعوى جمع منهم: النووي، وابن رجب الحنبلي وغيرهما، وبيننا أن جمهور النقاد على غير ما ذهب إليه مسلم مفعلا في كتابنا "حوار مع الشيخ الألباني" وغيره، فلي نظر من شاء.

فهذه القاعدة وحدها كفيلة بتضعيف نحو خمسمائة رواية عند مسلم، ولي استقصاء كثير في هذه المسألة، لذا أقول مثل هذا العدد عن خبرة ودراية لكثرة تقليبي لهذه الكتب ومطالعتها ومراجعة ما فيها، وأثبت في تعليقاتي الآتية إلا أشياء ظهرت أثناء البحث دون تقصد، وغضضت الطرف عن أشياء إنما ذكرها مسلم في المتابعات والشواهد، فترخصت في عدم ذكر بعضها لقوة غيرها، ولم أتخذ هذا قاعدة فليتبّه.

ثم انظر مرة أخرى إلى المكثرين عند مسلم في الرواية، ولم يقبل البخاري الرواية عنهم احتجاجا، أمثال: أبي الزبير، وأبي سفيان، ومعاوية بن صالح، وسهيل ابن أبي صالح، والعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه، وحامد بن سلمة، وعكرمة بن عمار، ومماك بن حرب، وي زيد بن كيسان، وجعفر بن سليمان.. فهؤلاء لهم مجموعهم من الروايات عند مسلم ما يزيد في ظني على خمسمائة رواية أيضا، ومع هذا فلا يحتج البخاري بشيء منها.

ولا يعتذر أن البخاري لم يحو كل صحيح، وإلا ما كان لابن حبان اعتراض على البخاري أنه تجنب رواية حماد بن سلمة في "صحيحه" كما أوضح في مقدمة التقاسيم والأنواع. (انظر إن شئت: "الإحسان" ١/١٥٣).

كما أن هؤلاء الرواة رووا في أحاديثهم أصولا لا يستغنى عنها إن صححت أن يوب لها في كتاب "الجامع للبخاري"، لا سيما أنه يذكر شيئا كثيرا لهم في كتبه الأخرى خارج "الصحيح"، "كالأدب المفرد"، و"التاريخ الكبير".

إذن لم يكن إعراض البخاري عن مثل هؤلاء إلا لعلة، تلك أنه لا يحتاج بهم في الرواية، وإلا لما عدل عن أصولهم بإيجاد فجوات في كتابه...!! ولا يعتذر له بأنه لم يطلع على هذه الأحاديث أو لم يعلمها؛ لأن هؤلاء الرواة من المكثرين.

بل إن بعض العلماء أطلق: أن البخاري ومسلما إذا لم يرويا حديثا ليس عندهم أصل أو مثل له، كان ذلك لأنهما يضعفانه ولا يقبلانه احتجاجا وقد سبق إيراد بعض الأقوال عن علماء عدة.

٧- ثم أعجب مرة أخرى كيف يزعم هذا التلقي، بل كيف يجمع بين البخاري ومسلم، ويقال: "الصحيحان"، كل ما فيهما صحيح!!

وهذا في الواقع تناقض ظاهر، إذ البخاري نفسه لا يرضى كل ما عند مسلم، ومسلم لا يرضى كل ما عند البخاري، لأن الأصول عندهما مختلفة في أشياء، متفقة في أشياء كما أوضحنا سابقا.

وكم من حديث كنت أرجع إليه عند مسلم ولم يخرج به البخاري، فأجد أن البخاري لم يخرج له سبب من انقطاع أو ضعف أو ترجيح بينه في "التاريخ الكبير" أو "الجامع الصحيح...".

بل إن شراح أحاديثه أحيانا كانوا يقفون حيارى أمام أبوابه، فيبوب البخاري مثلا بابا تحت عنوان: "الشرب قائما" ولا يأتي إلا بالأحاديث التي تفيد جواز الشرب قائما، ولا يأتي بحديث واحد من الأحاديث التي أخرجه مسلم في المنع من ذلك، فيعلق ابن بطال على هذا قائلا: "أشار بهذه الترجمة إلى أنه لم يصح عنده الأحاديث الواردة في كراهة الشرب قائما". (انظر "الفتح" ٨١/١٠).

أقول: كيف يمكن لنا أن نجمع كتابين، هما في ظاهر الأمر يحويان الصحيح، ولكن في باطنه يحويان شيئا من التناقض، لاختلاف الأصول عند كل منهما كيف يمكن



لنا أن ندعي التلقي بالقبول، وهما أنفسهما لم يقر أحدهما للآخر، بل الأدلة أن أحدهما لا يسلم لصاحبه.

أضع مثالا بين يدي القارئ لتتضح له الصورة أكثر:

لندع أن عندنا عشرين سؤالاً، وفي بلدنا عالين، أحدهما حنفي والآخر شافعي، فعرضنا عشرة على كل واحد منهما، علماً بأن الأسئلة مختلفة، وأجاب الحنفي على الأسئلة العشرة التي عرضناها عليه، وأجاب الشافعي على الأسئلة العشرة الأخرى.

وطلب منا أجوبة العشرين سؤالاً، فهل نقول: هذه هي الأجوبة، وهي أجوبة صحيحة؟<sup>(١)</sup>

هو في ظاهر الأمر ليس هناك إشكال أو تعارض.

ولكن لو أمعنا النظر في الأمر لوجدنا أن الأجوبة لا تصح على منهج واحد، وإنما ملفقة، فهي تماماً كما لو أخذنا مسألة من المذهب الحنفي، وأخرى من الشافعي، وأخرى من المالكي، وأخرى من الحنبلي تقليداً، نأخذ ما نريد بالاتقاء دون أدنى علم بأصولها.

لو أمعنا النظر في الصورة المعروضة لوجدنا أننا متناقضون في المنهج: نقر البخاري على قاعدته المعروفة باللقاء في الرواية... ونقر مسلماً على أن قاعدة البخاري خطأ... وهكذا نجتمع بين ضدين<sup>(٢)</sup>.

وكذلك نقر الحنفي أنه يأخذ بالمرسل وأنه يكون عنده حجة، فنقبل ما يوجب على هذا الشرط من الأسئلة. ونقر الشافعي أنه لا يأخذ بالمرسل على طريقة الحنفي إلا إذا اعتضد بأمور... فنقبل ما يوجب على هذا الشرط من الأسئلة.

(١) لنا في هذا الكلام نظر ليس هذا موضع بسط الكلام عليه.

ألا تشعرُونَ أننا نأخذ بالأصل وضده دون أن نشعر بذلك في ظاهر الأمر.

هذا ما نحن عليه، نقول: هذا كله صحيح، وهذا كله صحيح.. نجمع كل صحيح قال به إمام، فإذا أماننا آلاف الأحاديث الضعيفة، صحح أحادها ولو واحد من أهل العلم.

أين التلقي المزعوم، ونحن في ظاهر الأمر على غير باطنه.. هل لأن كثيرا من أهل العلم لم يفهموا هذه القضية صار تلقيا مسلما به.

يجب أن نقرر إذن من المصيب، ومن المخطئ في أصله، وعليه نسير: البخاري ضعف راويا، لأن من شرط التضعيف عنده أنه إذا... كذا وكذا... ومسلم لا يعتبر هذا الأمر في التضعيف... فهل الحل أن نقول: كلاهما صحيح، ما قال البخاري، وما قال مسلم!! إذا قلنا هذا كان ضربا من العبث.

وكذلك البخاري يقول بقاعدة اللقاء بين الراويين، ويقر هذه القاعدة جمهور المتأخرين، ثم يأتي هذا الجمهور ليقول: "صحيح مسلم" صحيح!! مع أنهم لو طبقوا هذه القاعدة التي أقروها ابتداء لتبين لهم أن هناك أحاديث كثيرة تضعف عند مسلم بها!!

وكذلك لو نزلنا إلى المسائل بينهما لكانت كتابا... نرجئها ونرجئ تفصيلها في بحث مستقل إن شاء الله تعالى.

٨ - لم يبق هذا الأمر مسلما عند أهل العلم بل انتقدوا ابن الصلاح في ادعائه بأن الأمة تلقت "الصحيحين" بالقبول ومن أحاب عليه الصنعاني في ( "توضيح الأنكسر" ١/١٢٢ ) قال: "وقد قدمنا أن هذه دعوى على الأمة كلها، وهي غير صحيحة كما أوضحناه في "نمرات النظر" وغيرها، وقد أقر ابن الصلاح بعدم تمامها، فإنه قال: إن الأمة تلقت ذلك بالقبول سوى من لا يعتد بخلافه ووفاقه، ولا يخفى أن مسمى الأمة ودليل العصمة شامل لكل مجتهد، والقول بأنه لا يعتد بمجتهد، وإخراجه عن مسمى الأمة لا يقبله ذو

تحقيق، وإلا لادعى من شاء ما شاء بغير دليل".

الخامس: وأما ما ادعى ابن الصلاح وتابعه غيره أن ما تلقته الأمة بالقبول صار مقطوعاً بصحته، وأنه يفيد اليقين، فظاهر البطلان لمن تأمله.

وقد بينه النووي في ( "التقريب" ١/١٣٢ ) فقال: وخالفه المحققون والأكثر، فقالوا: يفيد الظن ما لم يتواتر. وقال في "شرح مسلم" (١/٢٨) "ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيهما<sup>(١)</sup> إجماعهم على أنه مقطوع أنه كلام النبي ﷺ. وقد اشتد إنكار ابن برهان الإمام على من قال بما قاله الشيخ وبالف في تغليطه".

وقال العراقي في "التقييد والإيضاح" ص ٢٨: "وقد عاب الشيخ عز الدين ابن عبد السلام على ابن الصلاح هذا، وذكر أن بعض المعتزلة يرون أن الأمة إذا عملت بحديث اقتضى ذلك القطع بصحته، قال: وهو مذهب رديء".

وقال الصنعاني في "توضيح الأفكار" ١/١٢٥-١٢٦: "إلا أن هاهنا بحثاً، فإنه لا يخفى اختلاف أحوال العلماء وغيرهم فيما يستفيدونه اعتقاداً، فمنهم من يفيد خبر الآحاد العلم، وقد قدمنا في شرح رسم الصحيح شيئاً من ذلك، ومنهم من يفيد الظن، ومنهم من لا يفيد علماً ولا ظناً، ولذا اختلف فيما يفيد خبر الآحاد الاختلاف الذي سبق ذكره هنالك أيضاً، فالتلقي بالقبول لا يجزم بإفادته القطع لكل أحد محقق، لاختلاف الناس في الاعتقاد، فدعوى إفادته القطع لكل أحد غير صحيحة، وأيضاً إنما يستوي الناس في البديهيات ككون الكل أعظم من الجزء ونحوه، وأما في الأمور النقلية فلا، فإنه يتواتر الأمر لشخص دون شخص، فيكون حجة على الأول دون الثاني.

(١) كلا لم يجمع الأمة على العمل بما فيهما كما رأيت وكما سيأتي -إن شاء الله تعالى- من النقول عن كثير من العلماء الفحول ومنهم الإمام النووي نفسه، حيث إنهم قد ضعفوا طائفة كثيرة من أحاديثهما وبذلك تعلم أن كلام الإمام النووي هذا مجرد تسليم جدلي ليس إلا .

إذا عرفت هذا فالرد على ابن الصلاح بأن جماعة قالوا: لا يفيد إلا الظن والرد على من رد عليه بأن جماعة قالوا: يفيد القطع، غير صحيح في الطرفين، لأن هذه أمور وجدانية يختلف فيها الناس، فلا يحكم أحد على غيره بما عند نفسه، ولو كان المتلقى بالقبول يفيد القطع لكل أحد أو الظن لما وقع اختلاف في المسألة.

واعترض ابن حجر على دعوى ابن الصلاح: أن المتلقى بالقبول يفيد العلم اليقيني النظري، فقال كما في "توضيح الأفكار" ١٢٧/١-١٢٨: "لو اقتصر على قوله: العلم النظري لكان أليق بهذا المقام، أما العلم اليقيني فمعناه القطعي، فلذلك أنكر عليه من أنكر، لأن المقطوع به لا يمكن الترجيح بين أحاده، وإنما يقع الترجيح بين مفهوماته، ونحن نجد علماء هذا الشأن قديما وحديثا يرجحون بعض أحاديث الكتاب على بعض بوجوه من الترجيحات النقلية، فلو كان الجميع مقطوعا به ما بقي للترجيح مسلك".

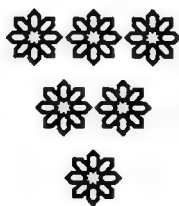
السادس: وأما ما ذكروا أن أبا المعالي قال: "لو حلف إنسان بطلاق امرأته أن ما في كتابي البخاري ومسلم مما حكما بصحته من قول النبي ﷺ لما أئزته الطلاق، ولا حنثه لإجماع علماء المسلمين على صحتها<sup>(١)</sup>" فمسألة باطلة أصلا، إذ الطلاق في هذه الصورة لا يعد شرعيا، فليستغفر الله من يفعل ذلك ويخلف، فإن الطلاق ليس معلقا على نجاح صورة أو خسارها، فليتبته.

<sup>(١)</sup> لا أظن أن هذا الكلام يثبت عن إمام الحرمين إلا أن يكون قد قاله في مبدأ أمره تقليدا لغيره ثم رجع عنه وهو بعيد جدا، وذلك لأنه هو نفسه قد حكم بطلان حديث في "صحيح البخاري" كما سيأتي بيانه - إن شاء الله تعالى - فكيف يتصور أن يقطع بصحة أحاديث البخاري جميعها ويحكمي إجماع الأمة على ذلك ثم يخالف ذلك فيحكم بطلان رواية فيه. إن مثل هذا التناقض الواضح الجلي الذي لا يمكن أن يصدر حتى عن تفر في الاجتهاد لا يمكن أن يقع من شخص أقل من إمام الحرمين بدرجات، وبذلك تعرف أن هذا الكلام غير ثابت عن إمام الحرمين في حقيقة الواقع والله تعالى أعلم.

ولو افترضنا صحة انعقاد الطلاق في المسألة، فإنما لا تطلق، اعتمادا على ما اعتقد العاقد من الصحة، وإن كان على غير ذلك عند غيره.

وهذا يتمشى أيضا فيما لو حلف على مجموعة من الأحاديث خارج "الصحيحين" لأن الحكم على الأحاديث أمر ظني نسبي، قد يقوى عندك، ويضعف عندي لأسباب قد آخذ بها أنا ولا تأخذ بها أنت، لذا فالأمر في هذه المسألة أصولي بحسب، وهو كيف أصحح وأضعف.. وهذا كله يحتاج برهانا عقليا خاليا من النقول، إلا أن تكون كمؤشرات لنا أن فلانا لا يكذب لما عرف عنه من صلاح أو نحوه بشرط أن لا يكون مغفلا أو نساء أو مخالفا لغيره.. فبالاعتبارات كلها يمكن حينها أن نصل إلى أصول صحيحة قريبة إلى منهج الأقدمين في هذه المسائل التي توقف الاجتهاد فيها!!

السابع: وأما قول أبي إسحاق الإسفراييني بأن أهل الصنعة يجمعون على أن الأخبار عندهما مقطوع بها، فدلِيل أنه ليس من أهل الصنعة، بل هو أصولي ليس عنده كبير علم بالحديث، وما الذي ذكر إلا ادعاء يعوزه الدليل، فليأتنا باثنتين قبله قالاً بذلك وسنقبلهما لهذا الادعاء، مع أنه لو قال بذلك عشرة لما عد ذلك تلقيا بالقبول، لأن هؤلاء لا يعرفون إلا عن آرائهم ومدى علمهم وأفهامهم، والله أعلم. اهـ



### ذكر بعض الأحاديث التي انتقدت على "الصحيحين" أو أحدهما

لقد انتقدت جماعة كبيرة جداً من علماء المسلمين من كافة المذاهب الإسلامية طائفة كثيرة من الأحاديث المروية في "الصحيحين" أو أحدهما وبمجيي أن أورد في هذا الكتاب مائتين وخمسين حديثاً<sup>(١)</sup> من هذه الأحاديث التي انتقدتها أو انتقد بعض جملها أو بعض كلماتها<sup>(٢)</sup> بعض العلماء من أتباع المذاهب الأربعة أو ممن

<sup>(١)</sup> هذا عدا ما ذكرته في التعليقات أو في نصوص العلماء السابقة التي ذكرها فيها تضعيف بعض الروايات الموجودة في "الصحيحين" أو أحدهما أو أقم ذكرها فيها تضعيف روايات بعض الرواة سواء كانت في "الصحيحين" أو أحدهما أو في غيرها.

<sup>(٢)</sup> ذكرت بعض الأحاديث التي انتقدت منها جملة أو كلمة من أجل الرد على بعض الحشوية الذين يشنعون على من رد "أين الله" بدعوى أن الحديث قد جاء من أوله إلى آخره بإسناد واحد فلا يجوز أن يرد بعضه دون البعض الآخر لأن الإسناد واحد، فإما أن يكون الحديث كله صحيحاً أو يكون كله ضعيفاً أما أن يرد البعض دون البعض الآخر فلا، وهذا كلام متهاافت يدل على جهلهم الفاضح بهذا الفن، وذلك لأن الإعلال يكون تارة من جهة الإسناد وتارة من جهة المتن فإذا كان من جهة المتن فلا مانع من أن ترد بعض الجمل أو الكلمات المخالفة لبعض الآيات القرآنية أو الأحاديث النبوية الصحيحة الثابتة عن رسول الله -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- والتي هي أرجح من تلك الرواية، وهذا هو الذي سلكناه في هذا الحديث فحكنا بطلان هذه الزيادة -أعني "أين الله" - لمخالفتها لكتاب الله وسنة رسوله -صلى الله عليه وآله وسلم- ولما دلت عليه العقول السليمة من عدم تحمير الملوك - تبارك وتعالى - في جهة الفوق ولغير ذلك من الأدلة التي بسطناها عند الكلام على هذا الحديث، هذا ومن الجدير بالذكر أن الحشوية المجسمة قد ردوا هم أنفسهم بعض الجمل أو الكلمات الواردة في بعض الأحاديث المروية في "الصحيحين" أو أحدهما كما ستره -إن شاء الله تعالى- في هذا الكتاب فما كان جوابهم عن تلك الجمل والكلمات فهو جوابنا عن هذه الحملة بل جوابنا - بحمد الله تعالى - أقوى وأوضح كما ستره - إن شاء الله تعالى - في موضعه، هذا وقد رد الإمام-

تعتد الحشوية بأقوالهم وتكثر من نقل كلامهم وتقوم بنشر كتبهم من أمثال ابن حزم وابن الوزير والأمير الصنعاني والشوكاني وأضرابهم وإليك هذه الأحاديث بغض النظر عن رأيها فيها باستثناء أحاديث قليلة جدا بينت رأيي فيها كما ستراه في موضعه -ياذن الله تعالى- وهنا أمران لا بد من التنبيه عليهما والتنبيه لهما:

أولهما: أنني قد نقلت نقولا كثيرة عن الحافظ ابن حجر وغيره من العلماء المتأخرين نقلوا فيها عن جماعة كبيرة من العلماء المتقدمين تضعيفهم لبعض الأحاديث المروية في "الصحيحين" أو أحدهما وقد وافقهم على تضعيفهم لبعض تلك الأحاديث وخالفهم في تضعيف بعضها وردوا عليهم حكمهم بالضعف عليها وبينوا أن الصواب مع من قال بصحتها وقد ذكرت ردودهم تلك في بعض المواضع ولم أذكرها في مواضع أخرى وهو الغالب وذلك لأن مرادي في هذا الكتاب مجرد بيان عدم إجماع الأمة الإسلامية قاطبة على صحة أحاديث "الصحيحين" جميعا كما ادعاه حاطب بل وغيره من أتباع النحلة الحشوية، وأما تحقيق الحق وبيان الصواب في الأحاديث المنتقدة على "الصحيحين" أو أحدهما التي ذكرناها في هذا الكتاب والتي لم نذكرها فيه فله موضع آخر -إن شاء الله تعالى- فانهم ذلك ولا تكن من الغافلين<sup>(١)</sup>.

الأمر الثاني: أنني قد نقلت عن كثير من العلماء وغيرهم من المنتسبين إلى

-أحمد بن حنبل الذي تنتسب الحشوية المجسمة إليه زورا ومثانا جملة من هذا الحديث نفسه وكذا رد أحد أئمة المالكية جملة منه كما ستراه عند الكلام على هذا الحديث فلا أدري بماذا ستحكم عليهما الحشوية المجسمة!!!!

<sup>(١)</sup> نهت على هذا مع وضوح مخافة أن يدعي حاطب بل أو غيره من أتباع النحلة الحشوية -كما هي عادتهم- أنني بترت كلام أولئك العلماء لأنه ليس في صالحهم.

العلم نقولا كثيرة ترحموا فيها أو ترضوا عن بعض مشايخهم وغيرهم ممن لا يستحقون أن يترضى عنهم لأنهم ليسوا من أهل الصلاح ومن كان حاله كذلك فلا يستحق أن يترضى عنه أو يترحم عليه وقد أثبت ذلك الترضي والترحم من باب الأمانة العلمية في النقل وإن كنت لا أجزئ الترضي والترحم على غير أهل الصلاح كما هو مذهب أهل الحق فليعلم ذلك جيدا طلبة العلم وغيرهم، وإذا تقرر لك ذلك فلنشرع في ذكر تلك الأحاديث المنتقدة على "الصحيحين" أو أحدهما والله تعالى ولي التوفيق:-

( ١ ) حديث عكرمة بن عمار عن أبي زميل عن ابن عباس قال: كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه، فقال للنبي ﷺ: يا بني الله ثلاث أعطينهن، قال: نعم، قال: عندي أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجهها، قال: نعم، قال: ومعاوية تجعله كاتباً بين يديك، قال: نعم، قال: وتؤمرني حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين قال: نعم... إلخ. رواه مسلم في "صحيحه" برقم ١٦٨ (٢٥٠١).

قال الذهبي في "الميزان" ٣ / ٩٣ في ترجمة عكرمة بن عمار أحد رواة هذا الحديث: (وفي صحيح مسلم قد ساق له أصلاً منكراً عن سماك الحنفي عن ابن عباس في الثلاثة التي طلبها أبو سفيان).

وقال في "سير أعلام النبلاء" ٧ / ١٣٧ عن هذا الحديث: (قلت: قد ساق له مسلم في الأصول حديثاً منكراً وهو الذي يرويه عن سماك الحنفي عن ابن عباس في الأمور الثلاثة التي التمسها أبو سفيان من النبي ﷺ).



وقال في "سير أعلام النبلاء" أيضا ج ٢ ص ٢٢٢: "وأما ما ورد من طلب أبي سفيان من النبي ﷺ أن يزوجه بأُم حبيبة فما صح ولكن الحديث في مسلم.

وقال ابن الجوزي في "كشف المشكل" ج ٢ ص ٤٦٣-٤٦٤ ط: دار الوطن: "في هذا الحديث وهم من بعض الرواة لا شك فيه ولا تردد، وقد اتهموا به عكرمة بن عمار راوي الحديث، وقد ضعف أحاديثه يحيى بن سعيد وقال: ليست بصحاح، وكذلك قال أحمد بن حنبل: هي أحاديث ضعاف، ولذلك لم يخرج عنه البخاري، وإنما أخرج عنه مسلم، لأنه قد قال يحيى بن معين: هو ثقة.

وإنما قلنا: إن هذا وهم لأن أهل التاريخ أجمعوا على أن أُم حبيبة كانت عند عبيد الله بن جحش وولدت له، وهاجر بها وهما مسلمان إلى أرض الحبشة، ثم تنصّر، وثبت هي على دينها، فبعث رسول الله ﷺ إلى النجاشي ليخطبها عليه فزوجه إياها وأصدقها عن رسول الله ﷺ، وذلك سنة سبع من الهجرة، وجاء أبو سفيان في زمن الهدنة فدخل عليها فثنت بساط رسول الله ﷺ حتى لا يجلس عليه، ولا خلاف أن أبا سفيان ومعاوية أسلما في فتح مكة سنة ثمان، ولا نعرف أن رسول الله ﷺ أمر أبا سفيان. وقد أنبأنا ابن ناصر عن أبي عبد الله الحميدي قال: حدثنا أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الحافظ قال: هذا حديث موضوع لا شك في وضعه، والآفة فيه من عكرمة بن عمار، ولم يختلف أن رسول الله ﷺ تزوجها قبل الفتح بدهر وأبوها كافر.

وأما كون المسلمين كانوا لا ينظرون إليه ولا يقاعدونه فلأجل ما لقوا من محاربه، ثم ما كانوا يتقون بإسلامه، وهو معدود في المؤلفة قلوبهم، ثم إن الله ثبت الإسلام في قلبه فقاتل المشركين وبالف. اهـ.

وقال ابن تيمية في "مجموع الفتاوى" ٢٣٦/١٧: (روى مسلم أحاديث قد عرف أنها غلط، مثل قول أبي سفيان لما أسلم أريد أن أزوجه أم حبيبة، ولا خلاف بين الناس أنه تزوجها قبل إسلام أبي سفيان). وقال في ج ١٨ ص ٧٣: (وفيه -أي "صحيح مسلم"- أن أبا سفيان سأله التزوج بأم حبيبة وهذا غلط) اهـ.

وقال ابن القيم في "زاد المعاد" ٦٢/١ ط ١: دار الفكر ١٤١٨ هـ: "هذا الحديث غلط لا خفاء به". قال أبو محمد ابن حزم: "وهو موضوع بلا شك فيه، كذبه عكرمة بن عمار".

ثم ذكر -أعني ابن القيم- بعض كلام ابن الجوزي الذي تقدم ذكره ثم قال: "وأيضاً ففي هذا الحديث أنه قال له: وتومرنى أن أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين، قال: "نعم". ولا يعرف أن النبي ﷺ أمر أبا سفيان البتة"، ... ثم قلل: وقالت طائفة: بل الحديث صحيح، ولكن وقع الغلط والوهم من أحد الرواة في تسمية أم حبيبة، وإنما سأل أن يزوجه أختها رملة<sup>(١)</sup>، ولا يبعد خفاء التحريم للجمع عليه، فقد خفي ذلك على ابنته، وهي أفقه منه وأعلم حين قالت لرسول الله ﷺ: هل لك في أختي بنت أبي سفيان؟ فقال: "أفعل ماذا؟" قالت: تنكحها. قال: "أو تحيين ذلك؟" قالت: لست لك بمخلية، وأحب من شركني في الخير أختي، قال: "فإنها لا تحمل لي". فهذه هي التي عرضها أبو سفيان على النبي ﷺ فسمّاها الراوي من عنده أم حبيبة. وقيل: بل كانت كنيهاً أيضاً أم حبيبة، وهذا الجواب حسن لولا قوله في الحديث: فأعطاه رسول الله ﷺ ما سأل، فيقال حينئذ: هذه اللفظة وهم

(١) هذا وهم من ابن القيم والصواب عزة وأما رملة فهي أم حبيبة زوج النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-.

من الراوي، فإنه أعطاه بعض ما سأل، فقال الراوي: أعطاه ما سأل، أو أطلقها اتكالا على فهم المخاطب أنه أعطاه ما يجوز إعطاؤه مما سأل، والله أعلم. اهـ

وأورد ابن القيم هذا الحديث أيضا في "جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام" ص ٣٥٧-٣٧١ ط: دار ابن الجوزي، فذكره وما أجيب به عنه، ثم ناقش تلك الوجوه واحدا واحدا، ثم ختم ذلك ص ٣٧٠-٣٧١ بقوله: "وبالجملة، فهذه الوجوه وأمثالها مما يعلم بطلانها، واستكراهها، وغثاتها، ولا تفيد الناظر فيها علما، بل النظر فيها والتعرض لإبطالها من منارات العلم، والله تعالى أعلم، فالصواب أن الحديث غير محفوظ بل وقع فيه تخليط والله أعلم".

وقال القرطبي في "المفهم" ج ٦ ص ٤٥٤ ط: دار ابن كثير، بعد أن ذكره: "وظاهر هذا الحديث أن أبا سفيان أنكح ابنته النبي ﷺ بعد إسلامه وهو مخالف للمعلوم عند أهل التواريخ والأخبار، فإنهم متفقون أن النبي ﷺ تزوج بأم حبيبة بنت أبي سفيان قبل الفتح وقبل إسلام أبيها، فإن أبا سفيان قدم قبل الفتح المدينة طالبا لتحديد العهد بينه وبين رسول الله ﷺ وأنه دخل بيت أم حبيبة ابنته فأراد أن يجلس على بساط رسول الله ﷺ فنزعته من تحته فكلما في ذلك، فقالت: إنه بساط رسول الله ﷺ وأنت مشرك! فقال لها: يا بنية! لقد أصابك بعدي شر، ثم طلب من علي ومن فاطمة ومن غيرها أن يكلموا النبي ﷺ في الصلح فأبوا عليه فرجع إلى مكة من غير مقصود حاصل، وكل ذلك معلوم لا شك فيه، ثم إن الأكثر من الروايات والأصح منها: أن النبي ﷺ تزوج أم حبيبة، وهي بأرض الحبشة..." إلى أن قال ص ٤٥٦: "قلت: فقد ظهر أنه لا خلاف بين أهل النقل أن تزويج النبي ﷺ متقدم على إسلام أبيها أبي سفيان، وعلى يوم الفتح، ولما ثبت هذا تعين أن

يكون طلب أبي سفيان تزويج أم حبيبة للنبي ﷺ بعد إسلامه خطأ ووهماً، وقد بحث النقاد عمن وقع منه ذلك الوهم فوجدوه قد وقع من عكرمة بن عمار... إلخ".

وقال الحافظ العلامي في "التنبيهات المجلدة على المواضع المشككة" ص ٦٧ بعد أن ذكره: "وهذا أحد الحديثين اللذين اعترض ابن حزم عليهما، وقال: "ليس في الكتابين شيء دخل الوهم فيه على الشيخين غيرهما"<sup>(١)</sup>، والآخر: حديث شريك ابن أبي نمر - في قصة المعراج وقد تقدم - والذي اعترض به على حديث ابن عباس هذا، أنه لا يختلف اثنان من أهل العلم بالأخبار أنه ﷺ إنما تزوج أم حبيبة - رضي الله عنها - قبل الفتح، وإسلام أبي سفيان، وهي كانت بأرض الحبشة يومئذ، وأبوها كافر بمكة، والذي زوجها منه النجاشي وأصدقها عنه، هذا ما لا شك فيه، قال: "والآفة فيه من عكرمة بن عمار وبالحق في ذلك حتى جعل الحديث موضوعاً ونسب الوضع فيه إلى عكرمة، وهو خطأ فاحش، فإن أحداً لم ينسب عكرمة إلى الوضع، وقد وافقه جماعة، واحتج به مسلم كثيراً، ولكنه وهم فيه، قال فيه البخاري: "لم يكن له كتاب، فاضطرب في حديثه"، وقال فيه أحمد بن حنبل: "مضطرب الحديث". وقد أجاب جماعة عن اعتراض ابن حزم بتأويل قول أبي سفيان: "أزوجها" على أنه طلب تجديد العقد، فرمى كان يرى عليه غضاضة في تزويج ابنته من غير رضاه، أو توهم أن إسلامه يقتضي تجديد العقد، وخفي ذلك عليه كما خفي على من هو أقدم إسلاماً منه أحكام كثيرة، وأولوا قول النبي ﷺ له في

(١) قد ضعف ابن حزم عدة أحاديث من أحاديث "الصحيحين" غير هذين الحديثين ذكرنا طائفة منها في هذا الكتاب وهما (٣٣ و ٥٦ و ٦٣ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ١٠٢ و ١٠٦ و ١٤١ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٨ و ١٧٦ و ١٨٤ و ١٩٣ و ٢٠٤ و ٢١٣). ولدينا أمثلة أخرى لا حاجة للإطالة بما هنا وقد تقدم ذكر بعضها والله تعالى أعلم.

جوابه: "نعم. على أن مقصودك يحصل وإن لم يكن بحقيقة العقد؛ لأنه لم ينقل تجديد أصلاً؛ ولا ريب في بعد هذه التأويلات؛ لأن ألفاظ الحديث صريحة في إنشأ العقد، لا في تجديده، وسمعت بعض الحفاظ يذكر أن التي عرضها أبو سفيان ابنته الأخرى، التي عرضتها عليه (أختها) أم حبيبة -رضي الله عنها- في الحديث المشهور في الكتابين، ويرد على هذا كله، قوله ﷺ: "نعم" في جواب ذلك، فإنه ﷺ لم يكن يقول ذلك فيما لا يفعله، وقد قال لأم حبيبة -رضي الله عنها- لما عرضت أختها عليه: إن ذلك لا يحل لي، وأيضاً لم ينقل أحد البتة أن النبي ﷺ أمر أبا سفيان على جيش أصلاً، فرد الحديث بالوهم أولى من تأويله بالمستكره من الوجوه. والله أعلم

وقال ابن الأثير في "أسد الغابة في معرفة الصحابة" ج ٧ ص ١٢٨ ط دار إحياء التراث العربي: "وهذا مما يعد من أوهام مسلم؛ لأن رسول الله ﷺ كان قد تزوجها وهي بالحشة قبل إسلام أبي سفيان، لم يختلف أهل السير في ذلك. ولما جاء أبو سفيان إلى المدينة قبل الفتح لما أوقعت قريش بخزاعة، ونقضوا عهد رسول الله ﷺ فخاف فجاء إلى المدينة ليجدد العهد، فدخل على ابنته أم حبيبة فلم تتركه يجلس على فراش رسول الله ﷺ وقالت: أنت مشرك. وقال ص ٣٤١: "لا اختلاف بين أهل السير وغيرهم في أن النبي ﷺ تزوج أم حبيبة وهي بالحشة إلا ما رواه مسلم بن الحجاج في "صحيحه" أن أبا سفيان لما أسلم طلب من رسول ﷺ أن يتزوجها فأجابته إلى ذلك. وهو وهم من بعض رواة".

وقال ابن كثير في "الفصول في سيرة الرسول" ص ١٢٠ ط: الكتب العلمية بعد كلام: .... وعلى هذا فيصح الحديث الأول -يعني هذا الحديث- ويكون قد

وقع الوهم من بعض الرواة في قوله: "وعندي أحسن العرب وأجمله: أم حبيبة". وإنما قال عزة. فاشتبه على الراوي، أو أنه قال الشيخ: يعني ابنته، فتوهم السامع أنها أم حبيبة، إذ لم يعرف سواها. ولهذا النوع من الغلط شواهد كثيرة قد أفردت سرود ذلك في جزء مفرد لهذا الحديث والله الحمد والمنة. اهـ

وقال في "البداية والنهاية" ج ٤ ص ١٤٥ ط دار الكتب العلمية بعد أن ذكر بعض الأجوبة التي أجيب بها عن هذا الحديث: (وهذه كلها ضعيفة، والأحسن في هذا أنه أراد أن يزوجه ابنته الأخرى عزة لما رأى في ذلك من الشرف له، واستعان بأختها أم حبيبة كما في "الصحيحين"، وإنما وهم الراوي في تسميته أم حبيبة<sup>(١)</sup>). اهـ وانظر "السيرة النبوية" ج ٣ ص ٢٧٧ المأخوذ من "البداية والنهاية".

<sup>(١)</sup> وقد وافق ابن كثير على هذا الجواب ابن الوزير والصنعاني كما في "توضيح الأفكار" ج ١ ص ١٢٩. هذا وقد ادعى بعضهم أن عزة كانت تكنى بأم حبيبة كأختها وعليه فيكون الحديث صحيحا، وهذا كلام مردود وذلك لأن هذه الرواية لم تأت من طريق تقوم بما حجة، ثم إنها لو ثبت فإن الحديث يدل من جهة أخرى وهي أن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- قد أجاب أبا سفيان إلى ذلك وذلك مما لا يجوز، وما أجيب به عن ذلك سيأتي ما فيه قريبا -إن شاء الله تعالى-، ثم إن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- لم يبين لأبي سفيان أن ذلك لا يجوز، وما قيل: إن الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم- لم يخبره بذلك إما أن يكون قد اتكل على جواب أم حبيبة عندما سأله ذلك أيضا، أو للعلم بذلك من النهي عن الجمع بين الأختين أو أنه أجابه بنعم أي إذا ماتت أختها فكله باطل مردود تغني حكايته عن الإجابة عليه:

أما الأول: فإن وجه بطلانه ظاهر من حيث إن البيان لا يجوز تأخيره عن وقت الحاجة ولا شك أن أبا سفيان كان في ذلك الوقت يعتقد جواز ذلك إما مطلقا وإما للنبي -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- فقط على تقدير ثبوت هذه الرواية ولا شك أن قول النبي -صلى الله عليه وعلى آله وسلم-: "نعم" يزيد يقينا على ما كان عليه وذلك مما لا يجوز أن ينسب إلى النبي -صلى الله-

وأقره على ذلك الزركشي حيث قال في "النكت على مقدمة ابن الصلاح" ٢٩٧/١-٢٩٨ ط: أضواء السلف الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م: (... وكن شيخنا عماد الدين ابن كثير -رحمه الله تعالى- يذكر تأويلاً حسناً، وهو: أن أبا سفيان إنما أراد تزوج رسول الله ﷺ من ابنته الأخرى عزة أخت أم حبيبة فيحصل له الشرف بصهر رسول الله ﷺ من وجهين، ويشهد لهذا حديث أم حبيبة أنها قالت: "يا رسول الله انكح أختي ابنة أبي سفيان"، وفي بعض طرق مسلم "عزة بنت أبي سفيان، فقال: أو تحبين ذلك؟..." الحديث، فكان أبا سفيان اعتقد أن ذلك محل لرسول الله ﷺ فقال لأختها أم حبيبة لتساعده على ذلك، فقال رسول الله ﷺ

- عليه وآله وسلم- بحال من الأحوال البتة ثم إن هذا يتعارض مع قول النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- له: "نعم" وأما ما قيل إن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- أراد بذلك البعض لا الكل فسيأتي أنه باطل لا وجه له.

الوجه الثاني: وهو أن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- لم يجبه لأنه قد اشتهر تحريم الجمع بين الأختين فاكتفى بذلك عن إجابته فهو كلام لا ينطق به من يفقه معنى ما ينطق به؛ وذلك لأن هذا المتعالم قد ذكر هو نفسه قبل ذلك بقليل أن الصحابة قد فهموا أن الله تعالى قد أباح للنبي -صلى الله عليه وآله وسلم- أن يتزوج من شاء من النساء، ثم إنه -أعني هذا المتعالم- قد نقض هذا الكلام بما ذكره هنا من أجل تصحيح هذا الحديث الواهي فنادى على نفسه بالتعصب الواضح والغباء الفاضح على أن هذا الجواب يتناقض مع ما نسب إليه -صلى الله عليه وآله وسلم- من أنه قال: "نعم"، وما أجيب به عنه فسيأتي دحضه قريباً -إن شاء الله تعالى-.

وأما قوله: أو أنه أجابه "نعم" إن ماتت أختها فهراء باطل لا ينطق به من شم رائحة العلم ولو مرة واحدة في حياته، ولا أرى فائدة من تسويد الأوراق ببيان بطلانه ولا سيما أن هذا المتعالم لم يعول عليه وإنما ذكره من باب التشغيب وإطالة الكلام بما لا تحصل منه الفائدة من أجل طلب الحق والتماس الحقيقة والله المستعان.

تطبيقاً<sup>(١)</sup> لقلبه في أول الأمر، ثم بين لأم حبيبة أن ذلك لا يحل، وقضى حاجته الآخرين بأن استكتب معاوية وأمر أباه وكان ممن ابتعته لتخريب طاغوت أهل الطائف، ودخل الوهم على عكرمة أو غيره في قوله "أحسن العرب وأجمله أم حبيبة" وإنما هي عزة، وكان الحديث عنده "بنت أبي سفيان" فاعتقد أنها أم حبيبة فسامها ولم يتفطن لذلك فصار الحديث منكراً بذلك. اهـ.

قلت: وهذا في حقيقة الواقع هو أضعف الأجوبة؛ لأن في الرواية نفسها ما يحكم ببطلانه من أصله، فإن فيها أن أبا سفيان قال: يا رسول الله ثلاث أعطينهن، قال: نعم، إلى أن قال: وعندني أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكمها. قال: نعم، فإن فيها أن الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم- قد وافق على ذلك، ومن المعلوم أن الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم- لم يوافق على ذلك البتة بل ولا يجوز له ذلك؛ لأن عنده أختها أم حبيبة، ولا يجوز الجمع بين الأختين بنص الكتاب والسنة<sup>(٢)</sup> وأما ما ذكره الزركشي من أن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-

(١) كذا في الأصل، والظاهر أنه قد وقع هنا سقط صوابه هكذا "فقال له رسول الله ﷺ نعم ... إلخ" كما هو ظاهر من السياق .

(٢) أما ما ذكره بعضهم من أن وعد النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- لأبي سفيان يحمل على بعض ما سأل فهو جواب باطل كما لا يخفى على التأمل، على أنه لم يثبت أن الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم- قد وفى له بشيء مما سأل ولو وعده بذلك لوفى له به، وقول بعضهم: إنه جعل معاوية كاتباً للوحي مردود لأنه لم يثبت من طريق تقوم بها حجة وإنما كان معاوية يكتب للنبي -صلى الله عليه وآله وسلم- بعض الرسائل ليس إلا.

هذا ومن الجدير بالذكر أنه حتى لو ثبت أن معاوية كان كاتباً للوحي فإن ذلك لا يوجب له العذر مما وقع فيه من الموبقات، وقد ارتد عبدالله بن أبي السرح عن الإسلام مع أنه كان من كتاب الوحي كما هو معروف عند الخاص والعام ثم رجع إلى الإسلام وكان من الضالين كما هو مشهور، -



وآله وسلم- قال ذلك أولاً لأبي سفيان تطيباً لخاطره فلا يخفى بطلانه على المتأمل وذلك لأن قوله: "نعم" يتضمن وعداً لأبي سفيان بأن يفعل تلك الأمور الثلاثة وتطيب القلب لا يمكن أن يكون يمثل ذلك كما لا يخفى. هذا ومن الجدير بالذكر أن الحافظين ابن كثير والزرکشي وإن كانا قد أخطأا في هذا الجواب إلا أنهما في حقيقة الواقع يوافقان على وجود الوهم في هذه الرواية كما هو صريح قول ابن كثير: "وإنما وهم الراوي في تسميته أم حبيبة" وقول الزرکشي: "ودخل الوهم على عكرمة أو غيره في قوله: "أحسن العرب وأجمله أم حبيبة" وإنما هي عزة وكان الحديث عنده "بنت أبي سفيان" فاعتقد أنها أم حبيبة فسماها ولم يفتن لذلك فصار الحديث منكراً بذلك. اهـ

وقال الشيخ عبدالله الغماري في تعليقه على كتاب "أخلاق النبي ﷺ لأبي

والحق -والحق أقول- أن معاوية كان ضالاً مضلاً، وقد ارتكب موبقات كثيرة يحتاج بسطها إلى كتاب مفرد ولعل الحشوية ترد على ما ذكرته هنا فيكون ذلك سبباً للتعميل به، هذا وإنني لأعجب أشد العجب من قول ابن القيم وغيره عن معاوية: خال المؤمنين كأن ذلك مما يوجب له الصلاح والتقوى والفوز بالنعيم، ثم لا أدري لماذا لا يقولون ذلك في حق ابن عمر وغيره من إخوة أمهات المؤمنين وكذا لا يقولون عن أبي بكر ولا عن عمر جد المؤمنين إلا إذا ألجأهم من يرد عليهم في ذلك كما يعلم ذلك من ينظر في كتب أتباع هذه النحلة، هذا ولعل أحد الحشوية يكتب في يوم ما كتاباً إن كان ذلك لم يقع بالفعل حتى الآن يلقب فيه حيي بن أخطب اليهودي بمجد المؤمنين وإن غداً لناظره قريب، هذا ومن الجدير بالذكر أنه حتى لو ثبت عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- أنه قد وفي لأبي سفيان بشيء من الأمور الثلاثة التي سألتها مثلاً فلا يمكن أن يقال بصحة هذا الحديث البتة؛ وذلك لأن الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم- قد وعده بالكل كما هو صريح هذا الكلام المنسوب إلى النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- أنه قال بعد كل واحد مما طلبه منه أبو سفيان: "نعم" وبذلك ينهدم ما ذكره ذلك المتعالم ولا يبقى له قرار والحمد لله حق حمده .

الشيخ" ص ٥٤: (هذا الحديث موضوع لمخالفته الواقع).

وقال في " الفرائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة والمردودة " ص ١٠٤-١٠٥: "هذا الحديث شاذ منكر حتى قال ابن حزم: إنه موضوع، واتهم به عكرمة بن عمار، لأنه يخالف ما ثبت في كتب السيرة، فالنبي ﷺ تزوج أم حبيسة وهي بالحبيسة حين هاجرت إليها وأصدقها النجاشي عنه أربع مائة دينار، ولما جاء أبوها أبو سفيان إلى المدينة لتجديد العهد بينه وبين النبي ﷺ ودخل عليها فأراد أن يجلس على بساط رسول الله ﷺ، فنزعته من تحته، وقالت: إنه بساط رسول الله ﷺ، وأنت مشرك، فقال: أي بنية، قد أصابك بعدي شر، وهذا متفق عليه عند أهل التاريخ. وقول أبي سفيان: أريد أن تؤمرني قال: نعم، قال القرطبي: ولم يسمع قط أنه أمره، إلى أن توفي، وكيف يخلف رسول الله ﷺ الوعد، هذا مما لا يجوز عليه، وأبو سفيان أسلم عام الفتح مكرها، وكان الصحابة لا يقاعدونه، ولا ينظرون إليه، لصنعه بالنبي ﷺ وبالمسلمين في شركه، إذ لم يصنع أحد كصنعه، ومعاوية لم يكتب الوحي وإنما كان يكتب الرسائل، ولم يصح عنه إلا كتابة رسالتين، فالذين يقولون: إنه كان يكتب الوحي مخطئون". اهـ المراد منه

وقال الألباني في "تحقيقه لمختصر صحيح مسلم" ص ٤٥٢ ط ٣ المعارف: "هذا من الأحاديث المشهورة بالإشكال، لاتفاقهم أن أبا سفيان إنما أسلم يوم فتح مكة وأنه ﷺ دخل على أم حبيبة قبل إسلام أبي سفيان. ولذلك ذهب ابن حزم إلى أن الحديث موضوع واتهم به عكرمة بن عمار، راويه عن أبي زميل، وأنكر ذلك عليه الحافظ عبد الغني المقدسي في "أفراد مسلم" (١١/٧٠) وبالغ في الشناعة عليه، وأجاب عن الشبهة بأن أبا سفيان لما أسلم أراد بقوله: "أزوجه" تجديد

النكاح...! وذكر في الشرح عن ابن الصلاح نحوه، ثم ختم الشارح البحث بقوله: "قلت -والقائل الألباني -: وكل هذه الاحتمالات لا تخلو عن بعد، فالإشكال باق، والرواية غير خالية من الغلط والخلط في سياق<sup>(١)</sup> والله أعلم، وأقول -والقائل الألباني -: إن عكرمة بن عمار وإن كان غير متهم في نفسه فإنه ليس بالحافظ فقد اختلفوا فيه، فأورده الذهبي في "الضعفاء" وقال: "وثقه ابن معين، وضعفه أحمد" وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيى ابن أبي كثير اضطراب، ولم يكن له كتاب" قلت: فمثله لا يستحق هذا التكلف من تأويل حديثه للإبقاء عليه، وقد ذكر الذهبي في "الميزان" أنه حديث منكّر فماذا يقول المصري الجائر الظالم ١٩٠. اهـ كلامه

وضعه أيضا ابن أبي الوفاء القرشي وقد تقدم نقل كلامه في ذلك (ص ٩٠) هذا وقد تعرض لهذا الحديث والأجوبة التي أجيب بها عنه ثم بيان ما فيها من مغلز ابن القيم في "جلاء الأفهام" ص ٣٥٧-٣٧٠ والزرقاني في "شرح المواهب اللدنية" ج ٤/٤٠٥-٤٠٦<sup>(٢)</sup>، وإن كنا لا نوافقهما على بعض ما ذكره وليس هذا موضع بسط ذلك والله ولي التوفيق.

(١) كذا في الأصل.

(٢) قال الزرقاني ص ٤٠٨: "وقد ظهر لي الجواب بأن المعنى يدم التزويج ولا يطلق كما فعل بغيرها، ولا ينافيه قوله: "عندي" لأن الإضافة لأذن ملازمة، ولا بأس به فإنه قريب. اهـ كلامه وهو بعيد كل البعد وذلك لأن الكلام المنسوب إلى أبي سفيان في هذه الرواية وهو قوله: "أزوجهما" صريح كل الصراحة في إنشاء الزواج ولا يمكن حمله بحال من الأحوال على استدامة الزواج، وما يدل أيضا على بطلان كلام العلامة الزرقاني ما ينسب إلى أبي سفيان من قوله: "عندي أحسن العرب وأجمله" فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم - قد عرف أم حبيبة وعلم بحملها وحسنها قبل إسلام أبي -

( ٢ ) حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: صلى رسول الله ﷺ حين خسفت الشمس ثماني ركعات بأربع سجعات وعن علي مثل ذلك " رواه مسلم برقم ١٨ (٩٠٨) ورواه أيضا برقم ١٩ (٩٠٩) بمعناه من طريق ابن عباس -رضي الله عنهما- أيضا.

قال ابن حبان في "صحيحه" ٩٨/٧: خير حبيب ابن أبي ثابت عن طاوس عن ابن عباس أن النبي ﷺ صلى في كسوف الشمس ثماني ركعات وأربع سجعات ليس بصحيح لأن حبيبا لم يسمع من طاوس هذا الخبر. اهـ

وقال البيهقي في "السنن الكبرى" ٣/٣٢٧: وحبيب ابن أبي ثابت وإن كان من الثقات فقد كان يدلّس ولم أجده ذكر سماعه في هذا الحديث عن طاوس، ويحتمل أن يكون حمله عن غير موثوق به عن طاوس، وقد روى سليمان الأحول عن طاوس عن ابن عباس، من فعله أنه صلاها ست ركعات في أربع سجعات، فخالفه في الرفع والعدد جميعا. اهـ

وقال ابن عبد البر في "التمهيد" ٣/٣٠٦: وحديث طاوس هذا مضطرب ضعيف رواه وكيع عن الثوري عن حبيب ابن أبي ثابت عن طاوس عن النبي ﷺ مرسلًا ورواه غير الثوري عن حبيب ابن أبي ثابت عن ابن عباس لم يذكر طاوسا ووقفه ابن عينة عن سليمان الأحول عن طاوس عن ابن عباس فعله ولم يرفعه، وهذا الاضطراب يوجب طرحه، واختلف أيضا في منته فقوم يقولون :

-سفيان بفترة طويلة فلا يمكن أن يصدر مثل هذا الكلام من أبي سفيان وبذلك يتبين لكم بطلان ما أجاب به العلامة الزرقاني والله -تبارك وتعالى- أعلم .

أربع ركعات في ركعة وقوم يقولون : ثلاث ركعات في ركعة ولا يقوم بهذا الاختلاف حجة. اهـ

وقال الشوكاني في "نيل الأوطار" ٣/٣٤٩: الحديث مع كونه في "صحيح مسلم" ومع تصحيح الترمذي له قد قال ابن حبان في "صحيحه": إنه ليس بصحيح قال: لأنه من رواية حبيب ابن أبي ثابت عن طاوس، ولم يسمعه حبيب من طاوس، وحبيب معروف بالتدليس كما تقدم ولم يصرح بالسماع من طاوس، وقد خالفه سليمان الأحول فوقفه.

وقال الشيخ محمد يوسف البنوري في "معارف السنن" ٥/٢٥ المكتبة البنورية: "قال الشيخ -يعني شيخه الشيخ محمد أنور شاه الكشميري-: الحديث هذا معلول ، فإنه أخرجه مسلم من هذا الطريق نفسه -أي من طريق سفيان عن حبيب ابن أبي ثابت عن طاوس عن ابن عباس- وكذا أبو داود في "سننه" ، وفي الكل: أربع ركوعات في ركعتين ، والزيلعي في "التخريج" (٢-٢٢٦) يذكر في حديث ابن عباس عند مسلم : ثلاث ركوعات في ركعة لا أربعاً، ويخرجه في سياق الثلاث. فلا أدري ماذا حدث في النسخ. هل هناك اختصار أو حذف أو غلط؟ قال الشيخ في "مذكرته": والظاهر أن روايات الأوتاز عن ابن عباس في الركوعات من الخمس والثلاث أوهام، والراجح عن ابن عباس رواية الثمان، وعن عائشة رواية الأربع. اهـ .

وقال أبو إسحاق الحويني في تحقيقه "للدياج على صحيح مسلم بن الحجاج" للحافظ السيوطي ج ٢ ص ٤٩٤ ط دار ابن عفان: "لكن تكلم العلماء في هذا الحديث، وأنكروه، وعدوه وهماً"، ثم ذكر كلام ابن حبان والبيهقي وقد تقدم ذكر

ذلك فلا داعي لإعادته مرة ثانية، وقد ضعف هذا الحديث أيضاً جماعة كبيرة من العلماء كما سيأتي بيان ذلك -إن شاء الله تعالى- عند الكلام على الحديث الرابع.

( ٣ ) حديث ابن جريح قال سمعت عطاء يقول: سمعت عبيد بن عمير يقول: "حدثني من أصدق -حسبته يريد عائشة- "أن الشمس انكسفت على عهد رسول الله ﷺ فقام قياماً شديداً يقوم قائماً ثم يركع ثم يقوم ثم يركع ثم يقوم ثم يركع ركعتين في ثلاث ركعات وأربع سجعات ... الحديث رواه مسلم برقم ٩٠٢) ورواه أيضاً برقم ٧ (٩٠٢) ولفظه: أن نبي الله ﷺ صلى ست ركعات وأربع سجعات". وسيأتي -إن شاء الله تعالى- ذكر كلام المضعفين له عند الكلام على الحديث الذي بعده.

( ٤ ) حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال : انكسفت الشمس في عهد رسول الله ﷺ يوم مات إبراهيم ابن رسول الله ﷺ فقال الناس: إنما انكسفت لموت إبراهيم فقام النبي ﷺ فصلى بالناس ست ركعات بأربع سجعات... الحديث. رواه مسلم برقم ١٠ (٩٠٤)

قال ابن تيمية في "مجموع الفتاوى" ٢٥٦/١ وهو منقول من كتابه "قاعدة جلييلة في التوسل والوسيلة" ص ٨٦ بعد أن ذكره: (والصواب أنه لم يصل إلا بركوعين وأنه لم يصل الكسوف إلا مرة واحدة يوم مات إبراهيم، وقد بين ذلك الشافعي، وهو قول البخاري وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه، والأحاديث التي فيها الثلاث والأربع فيها أنه صلاها يوم مات إبراهيم، ومعلوم أنه لم يمست في يومي كسوف ولا كان له إبراهيمان، ومن نقل أنه مات عاشر الشهر فقد كذب).

وذكر ذلك أيضاً في ج ١٧ ص ٢٣٦ من "مجموع الفتاوى" وقال بعد كلام: (...). ومثل ما روى - أي الإمام مسلم - في بعض طرق حديث صلاة الكسوف أنه صلاتها بثلاث ركوعات وأربع، والصواب أنه لم يصلها إلا مرة واحدة بركوعين، ولهذا لم يخرج البخاري إلا هذا، وكذلك الشافعي وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه وغيرهما اهـ المراد منه، وانظر أيضاً ج ١٨ ص ١٧ وص ٧٣ من الكتاب المذكور.

وقال في "الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح" ج ٢ ص ٤٤٥-٤٤٧ ط دار العاصمة بعد كلام: (...). وكذلك ما روي - أي في صحيح مسلم - أنه ﷺ صلى الكسوف بركوعين أو ثلاثة. فإن الثابت المتواتر عن النبي ﷺ في "الصحيحين"، وغيرهما من حديث عائشة، وابن عباس، وعبدالله بن عمرو، وغيرهم أنه (صلى كل ركعة بركوعين) ولهذا لم يخرج البخاري إلا ذلك. وضعف الشافعي، والبخاري، وأحمد في إحدى الروايتين عنه، وغيرهم حديث الثلاث والأربع، فإن النبي ﷺ إنما صلى الكسوف مرة واحدة، وفي حديث الثلاث والأربع أنه صلاتها يوم مات إبراهيم ابنه، وأحاديث الركوعين كانت ذلك اليوم، فمثل هذا الغلط إذا وقع كان في نفس الأحاديث الصحيحة ما يبين أنه غلط). اهـ المراد منه وانظر المسمى "علم الحديث" ص ٧٣ لابن تيمية أيضاً.

وأورده - أعني هذا الحديث - ابن القيم في "زاد المعاد" ج ١ ص ٣٥٢-٣٥٦ ط: دار الفكر وقال بعد أن ذكر بعض روايات هذا الحديث: (لكن كبار الأئمة لا يصححون ذلك كالإمام أحمد والبخاري والشافعي ويروونه غلطاً)، ثم ذكر كلاماً عن البيهقي فيه تضعيف تلك الروايات، إلى أن قال: (والذي ذهب إليه

البخاري والشافعي من ترجيح الأخبار أولى لما ذكرنا من رجوع الأخبار إلى حكاية صلاته ﷺ يوم توفي ابنه).

وقال أحمد بن فرح اللّحمي الإشبيلي الشافعي في "مختصر خلافيات البيهقي" ٣٨٣/٢ ط: مكتبة الرشد، الرياض الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م ما نصه: (والذي اختاره الشافعي رحمه الله - من الترجيح أصح وهو اختيار البخاري - رحمه الله - أيضا والله أعلم).

وقال المحافظ ابن حجر في "الفتح" ٦٧٦/٢ بعد ذكره أنواع صلاة الكسوف الواردة في الأحاديث غير الركعتين في كل ركعة: "ولا يخلو إسناده منها من علة".

وذكر في "التلخيص" ج ٢ ص ٦٢٤-٦٢٥ كلام بعض من ضعفهما وسكت عليه وفي ذلك دليل واضح على أنه موافق لهم على ذلك.

وقال الشوكاني في "السييل الجرار" ج ١ ص ٣٢٢-٣٢٣، ط دار الكتب العلمية: "... فجملة ما ورد ركوع في كل ركعة وركوعان في كل ركعة وثلاثة في كل ركعة وأربعة في كل ركعة وخمسة في كل ركعة وكأحدث صلاة فهذه ست صفات، وقد استشكل كثير من المحدثين وقوع مثل هذا الاختلاف مع كونه ﷺ لم يصل صلاة الكسوف إلا مرة واحدة، وذكروا في الجمع وجوها ليس هذا موضع ذكرها، وإذا تقرر لك أن مخرج هذه الأحاديث متفق وأن القصة واحدة عرفت أنه لا يصح هاهنا أن يقال كما قيل في صلاة الخوف أنه يأخذ بأي الصفات شاء بل الذي ينبغي هاهنا أن يأخذ بأصح ما ورد وهو ركوعان في كل ركعة لما في الجمع



بين هذه الروايات من التكلف البالغ. اهـ

وقال في "نيل الأوطار" ٣/٣٤٧، ط: دار الكتب العلمية ١٤١٥هـ: وحكى النووي عن ابن عبد البر أنه قال: أصبح ما في الباب ركوعان وما خالف ذلك فمعلل أو ضعيف وكذا قال البيهقي، ونقل صاحب "الهدى" عن الشافعي وأحمد والبخاري أنهم كانوا يعدون الزيادة على الركوعين في كل ركعة غلطاً من بعض الرواة لأن أكثر طرق الحديث يمكن رد بعضها إلى بعض، ويجمعها أن ذلك كان يوم موت إبراهيم وإذا اتحدت القصة تعين الأخذ بالراجح، ولا شك أن أحاديث الركوعين أصح. اهـ

وقال بعد ذلك: والحق إن صح تعدد الواقعة أن الأحاديث المشتبهة على الزيادة الخارجة من مخرج صحيح يتعين الأخذ بها لعدم منافاتها للمزيد وإن كانت الواقعة ليست إلا مرة واحدة فالمصير إلى الترجيح أمر لا بد منه وأحاديث الركوعين أرجح. اهـ

وقال ص ٣٤٨: ووقع عند مسلم من حديث جابر بلفظ "ثم رفع فأطال ثم سجد" قال النووي: هي رواية شاذة. اهـ

وقال ص ٣٤٨ أيضاً: حديث جابر أخرجه أيضاً البيهقي وقال عنه الشافعي: إنه غلط. اهـ

وقال اللكنوي في "ظفر الأمان" ص ٤٠٥: (ومنها - أي الروايات المضطربة - صلاة رسول الله في كسوف الشمس المخرجة في "الصحيح الستة" وغيرها، فإنها اضطربت اضطراباً فاحشاً، ففي بعضها أنه ركع ركوعين في كل ركعة، بين كل

ركوعين قراءة هي أقصر من الأولى، وفي بعضها أنه ركع في كل ركعة ثلاث مرات، وفي بعضها أربع مرات، وفي بعضها خمس مرات، ولوقوع هذا الاضطراب ترك الحنفية العمل بها... إلى أن قال: (والذي ذكر جمهور المحدثين هو أن روايات الركوعين في كل ركعة مرجحة على سائر الروايات فعليها الاعتماد). اهـ

وقال الشيخ أحمد الغماري في "الهداية في تخريج أحاديث البداية" ١٩٨/٤: (والحديث كذب باطل مقطوع بطلانه عقلاً ولو أنه في "صحيح مسلم"، فإن كسوف الشمس إنما وقع مرة واحدة يوم مات إبراهيم ابن رسول الله ﷺ... إلخ).

وقال الألباني في "إرواء الغليل" ج ٣ ص ١٢٩: (ضعيف وإن أخرجه مسلم ومن ذكر معه وغيرهم، إلى أن قال: فهذا خطأ قطعاً).

وقال في تعليقه على "مختصر صحيح مسلم" ص ١٢١ الطبعة الثالثة مكتبة المعارف تعليقا على حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: "صلى رسول الله ﷺ حين كسفت الشمس ثمانين ركعات بأربع سجعات أي ركوعات يعني أربع ركوعات في كل من الركعتين": والحديث شاذ والصواب ركوعان في كل ركعة كما في حديث عائشة قبله وقد حققت هذه المسألة في رسالة خاصة عندي فيها... إلخ.

وكذا ضعف هذه الروايات أيضا ابن عبد البر وغيره. وصححوا أنه صلاه ركوعين في كل ركعة وهو الصواب. والله تعالى أعلم

( ٥ ) حديث أبي هريرة أن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- قال: (أنتم

الغر المحجلون يوم القيامة من إسماع الوضوء فمن استطاع منكم فليطل غرته  
وتحجيلة) رواه مسلم برقم ٣٤ (٢٤٦).

ضعف جماعة من العلماء قوله: ( فمن استطاع منكم فليطل غرته وتحجيلة).

قال الألباني في "ضعيف الجامع الصغير وزيادته" ج ٢ ص ١٤: (ضعيف  
بهذا التمام)، وعلق عليه بقوله: ( قلت: إنما أوردت الحديث هنا من أجل قوله:  
(فمن استطاع... إلخ)، فإنه مدرج فيه ليس من قوله ﷺ كما صرح به جماعة من  
أهل العلم، وأما ما قبله فصحيح قطعاً. اهـ المراد منه

وقال في تعليقه على "مختصر صحيح البخاري" ج ١ ص ٤٦: قلت: قوله:  
"فمن استطاع.." ليس من تمام الحديث، بل هو مدرج فيه كما حققه طائفة من  
أهل العلم منهم الحافظ ابن حجر، وتجد بسط ذلك في "الصحيحة" (١٠٣٠).

وقال الحافظ المنذري في "الترغيب" ١/ ١٠٠ ط دار مكتبة الحياة: (قد قيل:  
إن قوله: من استطاع... إلخ، إنما هو مدرج من كلام أبي هريرة موقوف عليه،  
ذكره غير واحد من الحفاظ، والله أعلم).

وعلق عليه الألباني في "صحيح الترغيب" ص ٧٥ ط المكتب الإسلامي  
بقوله: (وهو الذي جزم به ابن تيمية وابن القيم والحافظ وتلميذه الشيخ الناجي).  
اهـ وقال في مجموعة الأحاديث الضعيفة ج ٣ ص ١٠٤: (مدرج الشطر الآخر)،  
وقال ص ١٠٦: (قلت: وممن ذهب إلى أنها مدرجة من العلماء المحققين شيخ  
الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم)، قال هذا في "حادي الأرواح" ١/ ٣١٦:  
(فهذه الزيادة مدرجة في الحديث من كلام أبي هريرة لا من كلام النبي ﷺ يئن

ذلك غير واحد من الحفاظ، وكان شيخنا يقول: هذه اللفظة لا يمكن أن تكون من كلام الرسول ﷺ فإن الغرة لا تكون في اليد، لا تكون إلا في الوجه، وإطالته غير ممكنة إذ تدخل في الرأس فلا تسمى تلك غرة) اهـ . ومثل ذلك في "إرواء الغليل" ج ١ ص ١٣٣، ثم قال الألباني في "الضعيفة": (وكلام الحافظ المتقدم يشعر بأنه يرى كونها مدرجة، ومن صرح بذلك تلميذه إبراهيم الناجي في نقده لكتاب "الترغيب" المسمى "بالمعجالة المتيسرة" ص ٣٠، وهو الظاهر مما ذكره الحافظ من الطرق ومن المعنى الذي سبق في كلام ابن تيمية...) اهـ.

وقال في "تعليقه على مختصر صحيح مسلم" ص ٤٣: ورجح الحافظ ابن حجر وغيره أن قوله: "فمن استطاع... إلخ" مدرج في الحديث من قول أبي هريرة، وبيانه في "الأحاديث الضعيفة" (١٠٣٠)، و"إرواء الغليل" (٩٤)، وقد وقع فيه لخطبة عجيبة من الطابع فليتبه) اهـ.

وقال في تعليقه على "رياض الصالحين" ص ٣٦٩ ط: المكتب الإسلامي: وقوله -يعني في الحديث-: "فمن استطاع..." مدرج في الحديث كما قال الحافظ وغيره.

وقال محمد بن صالح العثيمين في "مصطلح الحديث" ص ٢٠-٢١ ط: عالم الكتب: الإدراج في المتن: أن يدخل أحد الرواة في الحديث كلاما من عنده بدون بيان، إما تفسيرا للكلمة أو استنباطا لحكم أو بيانا لحكمة... إلى أن قال: ومثاله في آخره: حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: إن أمي يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء (فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل).

فقوله: فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل، مدرج من كلام أبي هريرة انفرد بها نعيم بن الجمر عن أبي هريرة، وذكر في المسند عنه أنه قال: لا أدري قوله فمن استطاع من قول النبي ﷺ أو من قول أبي هريرة وقد بين غير واحد من الحفاظ أنها مدرجة، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: لا يمكن أن تكون من كلام النبي ﷺ.

وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط في تلعيقه على "رياض الصالحين" ص ٣١٥ ط: مؤسسة الرسالة: "وقوله -يعني في الحديث-: "من استطاع" مدرج في الحديث كما نبه عليه الحفاظ وغيره. اهـ وقد روى هذه الزيادة أيضا الإمام البخاري برقم (١٣٦) بدون قوله: "وتحجيلة".

( ٦ ) حديث أبي هريرة ؓ قال: أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال: (خلق الله -عز وجل- التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الاثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم -عليه السلام- بعد العصر من يوم الجمعة في آخر الخلق في آخر ساعة من ساعات الجمعة فيما بين العصر إلى الليل)، رواه مسلم برقم ٢٧ (٢٧٨٩).

قال ابن كثير في "تفسيره" ١ / ٦٦ ط دار الجليل: (هذا الحديث من غرائب "صحيح مسلم"، وقد تكلم عليه علي ابن المديني والبخاري وغير واحد من الحفاظ، وجعلوه من كلام كعب، وأن أبا هريرة إنما سمعه من كلام كعب الأخبار وإنما اشبهه على بعض الرواة فجعلوه مرفوعا، وقد حرر ذلك البيهقي). اهـ

وقال فيه أيضاً ٢١١/٢ ط: دار الجليل: (فأما يوم السبت فلم يقع فيه خلق لأنه اليوم السابع ومنه سمي السبت وهو القطع، فأما الحديث الذي رواه الإمام أحمد في "مسنده" حيث قال: حدثنا حجاج حدثنا ابن جريج أخبرني إسماعيل بن أمية عن أيوب بن خالد عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة عن أبي هريرة قال: أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال "خلق الله التربة يوم السبت، وخلق الجبال فيها يوم الأحد، وخلق الشجر فيها يوم الاثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم بعد العصر يوم الجمعة آخر الخلق في آخر ساعة من ساعات الجمعة فيما بين العصر إلى الليل" فقد رواه مسلم ابن الحجاج في "صحيحه" والنسائي من غير وجه عن حجاج وهو ابن محمد الأعرور عن ابن جريج به، وفيه استيعاب الأيام السبعة والله تعالى قد قال في ستة أيام، ولهذا تكلم البخاري وغير واحد من الحفاظ في هذا الحديث وجعلوه من رواية أبي هريرة عن كعب الأحبار ليس مرفوعاً والله أعلم).

قال ابن تيمية في "الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح" ج ٢ ص ٤٤٣ - ٤٤٥ بعد كلام: (...مثل ما روى أي الإمام مسلم- أن الله خلق التربة يوم السبت وجعل خلق المخلوقات في الأيام السبعة؛ فإن هذا الحديث قد بين أئمة الحديث كيجي بن معين وعبد الرحمن ابن مهدي والبخاري وغيرهم أنه غلط، وأنه ليس في كلام النبي ﷺ بل صرح البخاري في "تاريخه الكبير" أنه من كلام كعب الأحبار، كما قد بسط في موضعه. والقرآن يدل على غلط هذا، ويبين أن الخلق في ستة أيام، وثبت في "الصحيح" أن آخر الخلق كان يوم الجمعة، فيكون أول الخلق يوم الأحد). اهـ

وقال في "مجموع الفتاوى" برقم ٢٣٥/١٧ - ٢٣٦: (وأما الحديث الذي رواه مسلم في قوله: (خلق الله التربة يوم السبت ... إلخ)، فهو حديث معلول، قدح فيه أئمة الحديث كالبخاري وغيره، قال البخاري: (الصحيح أنه موقوف على كعب). وقد ذكر تعليقه البيهقي أيضاً، وبينوا أنه غلط ليس مما رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ وهو مما أنكر الحدائق على مسلم إخرجه إياه). اهـ

وقال في ج ١ ص ٢٥٦-٢٥٧ من "مجموع الفتاوى" أيضاً: (...وكذلك روى مسلم (خلق الله التربة يوم السبت ... إلخ)، ونازعه فيه من هو أعلم منه كيحيى بن معين والبخاري وغيرهما، فبينوا أن هذا غلط ليس هذا من كلام النبي ﷺ قال: (والحجة مع هؤلاء فإنه قد ثبت بالكتاب، والسنة، والإجماع أن الله تعالى خلق السموات والأرض في ستة أيام، وأن آخر ما خلقه هو آدم، وكان خلقه يوم الجمعة، وهذا الحديث المختلف فيه يقتضي أنه خلق ذلك في الأيام السبعة، وقد روي بإسناد أصح من هذا أن أول الخلق كان يوم الأحد).

وقال في ج ١٨ ص ١٨-١٩: فإن هذا طعن فيه من هو أعلم من مسلم مثل يحيى بن معين ومثل البخاري وغيرهما، وذكر البخاري أن هذا من كلام كعب الأحبار، وطائفة اعتبرت صحته مثل أبي بكر ابن الأنباري وأبي الفرج ابن الجوزي وغيرهما، والبيهقي وغيره وافقوا الذين ضعفوه، وهذا هو الصواب... إلخ، وقد تقدم نقله في هذا الكتاب، وانظر أيضاً كتاب "دقائق التفسير" (١) ج ٦ ص ٣٦٦، و"علم الحديث" (١) ص ٧٤-٧٥ ط: عالم الكتب.

(١) لم يولف ابن تيمية كتابين هاذين الاسمين، وإنما أخذهما أتباع غلته من فتاويه وسموها بذلك، وقد صنعوا مثل ذلك في كثير من المسائل المنسوبة إليه مع نفخ مطبعي ظاهر لأجل إيهام العوام بأن لابن تيمية مؤلفات كثيرة بالإضافة إلى فتاويه الضخمة التي جمعوا فيها كثيراً من كتبه ثم طبعوا تلك الكتب مفردة ولو صنع مثل -

وقال ابن القيم في "نقد المتقول والحك المميز بين المردود والمقبول"<sup>(١)</sup> ص ٧٣ :  
(ومنها مخالفة الحديث لصريح القرآن ، ثم ذكر بعض الأمثلة على ذلك ، إلى أن قال  
ص ٧٨ فصل < غلط وقع في "صحيح مسلم" > ويشبه هذا ما وقع فيه الفلطي في  
حديث أبي هريرة (خلق الله التربة يوم السبت ...) الحديث ؛ وهو في "صحيح مسلم"  
لكن وقع الفلطي فيه ، وإنما هو من قول كعب الأحبار كذلك قال إمام أهل الحديث  
محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه الكبير وقاله غيره من علماء المسلمين أيضا ، وهو  
كما قالوا ؛ لأن الله أخبر أنه خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام وهذا  
الحديث يتضمن أن مدة التخليق سبعة أيام ، والله أعلم).

وقال الإمام الزركشي في كتاب "النكت على مقدمة ابن الصلاح"  
ج ٢ ص ٢٦٨-٢٦٩ ط أضواء السلف ١٤١٩ هـ ط ١ : (... وجعلوا من دلائل الوضع  
أيضا أن يخالف نص الكتاب كما قال علي ابن المديني في حديث إسماعيل بن أمية عن  
أيوب بن خالد عن أبي رافع عن أبي هريرة يرفعه: "خلق الله التربة يوم السبت"  
الحديث ، قال: لعل إسماعيل سمعه من إبراهيم ابن أبي يحيى. وقال البخاري: "والصواب  
أنه من قول كعب الأحبار"، وكذا ضعفه البيهقي وغيره من الحفاظ، وقالوا: هو  
خلاف ظاهر القرآن من أن الله خلق السموات والأرض في ستة أيام، والحديث  
أخرجه مسلم في "صحيحه" من جهة ابن جريج عن إسماعيل به. اهـ

وقال أعني الزركشي- في "التذكرة" ص ٢١٢ ط: دار الكتب العلمية:  
(أخرجه مسلم -يعني هذا الحديث- وهو من غرائب، وقد تكلم فيه ابن المديني،

-ذلك بكتب كثير من العلماء لجاءت مثل ذلك وزيادة والله تعالى المستعان .

(١) وطبع أيضا باسم " النار النيف " انظر ص ٤٣ - ٤٤ .



والبخاري، وغيرهما من الحفاظ، وجعلوه من كلام كعب الأحبار، وأن أبا هريرة إنما سمعه منه، لكن اشتبه على بعض الرواة فجعله مرفوعاً).

وقال المناوي في "فيض القدير" ج ٣ ص ٤٤٨ ط دارالمعرفة بعد أن ذكر كلام الزركشي في "التذكرة": وقد حرر ذلك البيهقي ذكره ابن كثير في "تفسيره"، وقال بعضهم: هذا الحديث في متنه غرابة شديدة، فمن ذلك أنه ليس فيه ذكر خلق السموات وفيه ذكر خلق الأرض وما فيها في سبعة أيام وهذا خلاف القرآن؛ لأن الأربعة خلقت في أربعة أيام ثم خلقت السموات في يومين. اهـ وقال الألوسي في "روح المعاني" ج ٤ ص ١٣٣، ط: دار الفكر: هذا الخبر مخالفة للآية الكريمة فهو إما غير صحيح وإن رواه مسلم وإما مؤول. اهـ

وذكره البخاري في "التاريخ" في ترجمة أيوب بن خالد ابن أبي أيوب وقال ٤١٣/١/١-٤١٤: (وقال: بعضهم عن أبي هريرة عن كعب وهو أصح).

وقال السيد محمد رشيد رضا في تفسير "المنار" ج ٨ ص ٤٤٩: (فإن قيل: قد ورد في الأخبار والآثار: أن هذه الأيام الستة هي أيام دنيانا، واقتصر عليه بعض مفسرينا، وذكر الحديث ... وقال: وهذا ظاهر في أن الخلق كان جزافاً ودفعة واحدة لكل نوع في يوم من أيامنا القاصرة).

فالجواب: أن كل ما روي في هذه المسألة من الأخبار والآثار مأخوذ من الإسرائيليات ولم يصح فيها حديث مرفوع.

وحديث أبي هريرة هذا -وهو أقواها- مردود لمخالفة متنه لنص الكتاب، وأما سنده فلا يفرنك رواية مسلم له به، فهو رواه كغيره عن حجاج

ابن محمد الأعور المصيبي عن ابن جريج، وهو قد تغير في آخر عمره، وثبت أنه حدث بعد اختلاط عقله، كما في "تهذيب التهذيب" وغيره. ثم قال: والظاهر أن هذا الحديث لما حدث به بعد اختلاطه. اهـ المراد منه

وقال محمد درويش الحوت في "أسنى المطالب" ص ١١٣ ط: دار الكتاب العربي وفي "الأحاديث المشككة في الرتبة" ص ١٢٨ ط: عالم الكتب بعد أن ذكره ونسبه إلى أحمد ومسلم: وأكثر أهل العلم على أنه غلط وأن أبا هريرة تلقاه من كعب الأحبار وحدث به عن كعب فظن بعضهم أنه رفعه.

وقال الشيخ عبدالله الغماري في "الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة والمردودة" ص ١٠٣: هذا الحديث شاذ، لأنه يفيد خلق الأرض وما فيها في سبعة أيام، مع أن القرآن يفيد أن خلق السموات والأرض معا كان في ستة أيام. اهـ المراد منه

وقد أعله أيضا ابن أبي الوفاء القرشي كما تقدم (ص ٩٠)، وكذا أعله أيضا الحاكم أبو عبدالله، والدكتور محمد أبو شهبة في كتابه "دفاع عن السنة" ص ٥٨، والدكتور أحمد محمد نور في تعليقه على "التاريخ الكبير"، والأستاذ عز الدين بليق في "موازين القرآن والسنة" ص ٧١-٧٧. والشيخ شعيب الأرناؤوط في تعليقه على "صحيح ابن حبان" ج ٤ ص ٣٢-٣٣ وعادل مرشد في "المنهج الصحيح في الحكم على الحديث الشريف" والدكتور محمد بن لطفي الصباغ في تعليقه على "مختصر المقاصد الحسنة" ص ١٠٣ ط ١: مكتب التربية العربي لدول الخليج وقال عنه: (... وهذا الحديث مما انتقد على مسلم، ويبدو أنه من قول كعب الأحبار والله أعلم) وغيرهم والله تعالى أعلم.

( ٧ ) حديث أنس بن مالك رضي الله عنه في قصة الإسراء الذي رواه البخاري برقم (٧٥١٧) قال: حدثنا عبد العزيز بن عبدالله حدثني سليمان عن شريك بن عبدالله أنه قال: سمعت أنس بن مالك... فذكره، وهو حديث طويل.

انتقد هذا الحديث من أكثر من عشرة وجوه، ومن أعله ببعض تلك الوجوه الخطابي وابن حزم وعبد الحق الإشيلي والقاضي عياض وابن القطان والنووي وابن كثير والحافظ ابن حجر وآخرون.

قال الحافظ عبدالحق في "الجمع بين الصحيحين" كما في "شرح صحيح مسلم للنووي" ج ٢ ص ٢١٠ ط: دار الكتب العلمية بعد أن ذكر حديث الإسراء من طريق شريك ابن أبي نمر عن أنس: "وقد زاد فيه -يعني شريكا- زيادة مجهولة وأتى فيه بألفاظ غير معروفة، وقد روى حديث الإسراء جماعة من الحفاظ المتقنين والأئمة المشهورين كابن شهاب وثابت البناني وقتادة -يعني عن أنس- فلم يأت أحد منهم بما أتى به شريك، وشريك ليس بالحافظ عند أهل الحديث، قال: والأحاديث التي تقدمت قبل هذا هي المعلول عليها. اهـ

قال الحافظ ابن حجر بعدما ذكر كلام الحافظ عبدالحق في "فتح الباري" ج ١٣ ص ٥٩٢-٥٩٤ ط: دار الكتب العلمية ط ١، ١٤١٠ هـ: "وسبق إلى ذلك أبو محمد ابن حزم فيما حكاه الحافظ أبو الفضل ابن طاهر في جزء جمعه... فنقل فيه عن الحميدي عن ابن حزم قال: لم نجد للبخاري ومسلم في كتابيهما شيئا لا يحتمل مخرجا إلا حديثين ثم غلبه في تخريجه الوهم مع إتقانها وصحة معرفتهما، فذكر هذا الحديث وقال: فيه ألفاظ معجمة والآفة من شريك، من ذلك قوله قبل: أن يوحى إليه: وأنه حينئذ فرض عليه الصلاة قال: وهذا لا خلاف بين أحد من أهل العلم

إنما كان قبل الهجرة بسنة وبعد أن أوحى إليه بنحو اثني عشرة سنة ثم قوله: "إن الجبار دنا فتدلى حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى" وعائشة -رضي الله عنها- تقول: إن الذي دنا فتدلى جبريل. اهـ إلى أن قال الحافظ: وقد سبق إلى التنبيه على ما في رواية شريك من المخالفة مسلم في "صحيحه"، فإنه ساق سنده وبعض المتن ثم قال: فقدم وأخر وزاد ونقص، وسبق ابن حزم أيضا إلى الكلام في شريك أبو سليمان الخطابي كما قدمته، وقال فيه النسائي: وأبو محمد ابن الجارود ليس بالقوي، وكان يحيى بن سعيد القطان لا يحدث عنه، نعم قال محمد بن سعد وأبو داود: ثقة فهو مختلف فيه فإذا تفرد عدما يتفرد به شاذًا وكذا منكرا على رأي من يقول المنكر والشاذ شيء واحد، والأولى التزام ورود المواضع التي خالف بها غيره، والجواب عنها إما بدفع تفرده وإما بتأويله على وفاق الجماعة وبمجموع ما خالفت فيه رواية شريك غيره من المشهورين عشرة أشياء بل تزيد على ذلك فذكرها ثم قال: فهذه أكثر من عشرة مواضع في هذا الحديث لم أرها بمجموعة في كلام أحد ممن تقدم وقد بينت في كل واحد إشكال من استشكله والجواب عنه إن أمكن وبالله التوفيق، وقد حزم ابن القيم في الهدي بأن في رواية شريك عشرة أوهام لكن عد مخالفتها لمحال الأنبياء أربعة منها وأنا جعلتها واحدة فعلى طريقته تزيد العدة ثلاثة وبالله التوفيق. اهـ

وفي قوله -أعني الحافظ ابن حجر-: "والجواب عنه إن أمكن" دليل واضح على أنه لم يتمكن من الإجابة على جميع تلك الإشكالات، ويدل على ذلك أيضا أنه أورد بعض تلك الإشكالات ولم يذكر لها جوابا البته، كما أنه لم يذكر لها شاهدا، وبذلك تعرف أن الحافظ نفسه قد سلم ببعض تلك الاعتراضات كما هو ظاهر لا يخفى بل إنه صرح بذلك في "مقدمة الفتح" حيث قال ص ٥٧٦، ط: دار

الكتب العلمية في ترجمة شريك: قلت: احتج به الجماعة إلا أن في روايته عن أنس لحديث الإسراء مواضع شاذة كما ذكرنا ذلك في آخر الفصل الماضي اهـ، ويقصد بذلك ما قاله ص ٤٢٥: أخرج البخاري في أواخر الكتاب حديث شريك ابن أبي نمر عن أنس في الإسراء بطوله، وقد خالف فيه شريك أصحاب أنس في إسناده ومثته، أما الإسناد فإن قتادة يجعله عن أنس عن مالك بن صعصعة والزهري يجعله عن أنس عن أبي ذر وثابت يجعله عن أنس من غير واسطة، لكن سياق ثلث لا مخالفة بينه وبين سياق قتادة والزهري، وسياق شريك يخالفهم في التقديم والتأخير والزيادة المنكرة، وقد أخرج مسلم إسناده فقط تلو حديث ثابت وقال في آخره: فزاد ونقص وقدم وأخر، ثم ذكر الحافظ بعض من ضعفه وبعض من قواه.

وقال الحافظ أيضا في "الفتح" ج ١١ ص ٤١٥ بعد كلام: "ومع ذلك فشريك شيخ شيخ خالد فيه مقال أيضا، وهو راوي حديث المعراج الذي زاد فيه ونقص وقدم وأخر وتفرد بأشياء لم يتابع عليها". اهـ المراد منه

وقال الخطابي عن هذا الحديث في "أعلام الحديث" ج ٤ ص ٢٣٥٣: ثم إن القصة بطولها إنما هي حكاية يحكيها أنس بن مالك ويخبر عنها من تلقاء نفسه لم يعزها إلى رسول الله ﷺ ولا رواها عنه ولا أضافها إلى قوله، فحاصل الأمر في التدلي وإطلاق اللفظ به على الوجه الذي تضمنه الخبر أنه رأي إما أنس بن مالك، وإما رواية شريك بن عبد الله ابن أبي نمر، فإنه كثير التفرد بمناكير الألفاظ في مثل هذه الأحاديث إذا رواها من حيث لا يتابعه عليها سائر الرواة، وأيهما صح هذا القول عنه وأضيف إليه فقد خالفه فيه عامة السلف المتقدمين والعلماء وأهل التفسير والتأويل منهم ومن المتأخرين والذي قيل في هذه الآية أقوال... إلى أن قال

ص ٢٣٥٤-٢٣٥٥: وقد روي هذا الحديث عن أنس من غير طريق شريك بن عبد الله، فلم تذكر فيه هذه الألفاظ البشعة، فكان ذلك مما يقوي الظن أنها صادرة من قبل شريك والله أعلم.

وقال: وفي هذا الحديث لفظة أخرى تفرد بها شريك أيضا لم يذكرها غيره وهي قوله: "فقال وهو مكانه" والمكان لا يضاف إلى الله سبحانه، إنما هو مكان النبي ﷺ ومقامه الأول الذي أقيم فيه. اهـ - وله كلام آخر حول هذا الحديث وقد ذكرنا بعضه في الجزء الأول من هذا الكتاب.

وقال الإمام محمد بن طاهر بن علي المقدسي المعروف بابن القيسراني في كتاب "الجمع بين رجال الصحيحين" ٢١٣/١-٢١٤ دار الكتب العلمية، ط ٢: ١٤٠٥هـ: "روى عنه -أي شريك- أيضا سليمان بن بلال عندهما حديثا أنكر عليهما إخراجهما في "الصحيحين" وهو حديث الإسراء وفيه أنه كان نائما قبل أن يوحى إليه، والإسراء كان قبل الهجرة بمدة".

وقال القاضي عياض في "إكمال المعلم بفوائد مسلم" ج ١ ص ٤٩٧ ط: دار الرفاء ومكتبة الرشد ط ١ سنة ١٤١٩هـ: "وقد جاء في مسلم من رواية شريك في هذا الحديث اضطراب وأوهام، أنكرها عليه العلماء وقد نبه مسلم على ذلك بقوله: "فقدم وأخر وزاد ونقص منها". اهـ

وقال عند ذكر الإسراء -وذلك قبل أن يوحى إليه-: "هو غلط لم يوافق عليه، فإن الإسراء أقل ما قيل فيه: إنه كان بعد مبعثه بخمسة عشر شهرا.. إلخ". اهـ المراد منه.

وقد أورد كلامه هذا مستحسنا له الإمام النووي في "شرحه على صحيح مسلم" ج ٢ ص ٢١٠.

وقد تكلم القاضي عياض أيضا على هذا الحديث في "الشفاء بتعريف حقوق المصطفى" ج ١ ص ٢٣٥-٢٣٦ ط: دار الكتاب العربي فقال بعد أن ذكره: "جود ثابت عليه السلام هذا الحديث عن أنس ما شاء، ولم يأت أحد عنه بأصوب من هذا. وقد خلط فيه غيره عن أنس تخليطا كثيرا لا سيما من رواية شريك ابن أبي نمر؛ فقد ذكر في أوله مجيء الملك له، وشق بطنه، وغسله بماء زمزم؛ وهذا إنما كان وهو صبي، وقبل الوحي. وقد قال شريك في حديثه: وذلك قبل أن يوحى إليه، وذكر قصة الإسراء، ولا خلاف أنها كانت بعد الوحي، وقد قال غير واحد: إنما كانت قبل الهجرة بسنة، وقيل: قبل هذا. وقد روى ثابت عن أنس من رواية حماد بن سلمة أيضا مجيء جبريل عليه السلام إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يلعب مع الغلمان عند ظفريه، وشقه قلبه تلك القصة مفردة من حديث الإسراء كما رواه الناس، فجود في القصتين، وفي أن الإسراء إلى بيت المقدس وإلى سدة المنتهى كان قصة واحدة وأنه وصل إلى بيت المقدس، ثم عرج به من هناك، فأزاح كل إشكال أوهمه غيره". اهـ

وقال أيضا ص ٢٥٤-٢٥٥ من الجزء نفسه: "وذهب بعضهم إلى أن هذه الزيادات: من النوم، وذكر شق البطن، ودنو الرب عز وجل الواقعة في هذا الحديث إنما هي من رواية شريك عن أنس، فهي منكورة من روايته؛ إذ شق البطن في الأحاديث الصحيحة إنما كان في صغره صلى الله عليه وسلم وقبل النبوة؛ ولأنه قال في الحديث: "قبل أن يبعث"، والإسراء بإجماع كان بعد المبعث؛ فهذا كله يوهن ما وقع في رواية أنس، مع أن أنسا قد بين من غير طريق أنه إنما رواه عن غيره وأنه لم يسمعه من

النبي ﷺ فقال مرة: عن مالك بن صعصعة -وفي كتاب مسلم: لعله عن مالك بن صعصعة على الشك-. وقال مرة كان أبو ذر يحدث". اهـ .

وقال الذهبي في "الميزان" ج ٢ ص ٢٧٠ بعد ذكره لهذا الحديث: (وهذا من غرائب "الصحيح") اهـ وقال ابن كثير في تفسيره ٣/٣، ط دار المعرفة: (إن شريك بن عبدالله ابن أبي عمر اضطرب في هذا الحديث وساء حفظه ولم يضبطه).

وقال أحمد ابن برهان الدين سبط ابن العجمي في "تنبيه المعلم بمبهمات صحيح مسلم" ص ٨٢ ط ١: دار الصميعي ١٤١٥ هـ: "وقد ذكرت أوهامه في التوضيح للأوهام الواقعة في "الصحيح" اهـ

وقال ابن القيم في "زاد المعاد" ٣/٣٥، ط: دار الفكر، ١٤١٨ هـ: "وقد غلط الحفاظ شريكا في ألفاظ من حديث الإسراء، ومسلم أورد المسند منه ثم قال: فقدم وأخر وزاد ونقص، ولم يسرد الحديث، فأجاد -رحمه الله-<sup>(١)</sup>

وقال أيضا ٥٥/١: وأما ما وقع في حديث شريك أن ذلك كان قبل أن يوحى إليه، فهذا مما عد من أغلاط شريك الثمانية، وسوء حفظه لحديث الإسراء.

<sup>(١)</sup> روى مسلم حديث شريك برقم ٢٦٢ (١٦٢) ونصه عنده هكذا حدثنا هارون بن سعيد الأيلي حدثنا ابن وهب قال: أخبرني سليمان وهو ابن بلال قال: حدثني شريك بن عبدالله ابن أبي عمر قال: سمعت أنس بن مالك يحدثنا عن ليلة أسري برسول الله ﷺ من مسجد الكعبة؛ أنه جاءه ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه، وهو نائم في المسجد الحرام، فساق الحديث بقصته نحو حديث ثابت البناني، وقدم فيه شيئا وأخر، وزاد ونقص. اهـ وقوله: "قبل أن يوحى إليه" غلط كما نص على ذلك القاضي عياض وغيره وكما سيأتي عن ابن القيم نفسه.



وقد أورد كلام ابن القيم الأول ابن أبي العز في "شرح الطحاوية" ص ٢٢٤، ط ٨: المكتب الإسلامي وأقره عليه.

وقال الألباني في تحقيقه "لمختصر العلو" للذهبي ص ١١٧-١١٨ ط المكتب الإسلامي الثانية: "قلت: يشير إلى ما رواه سليمان بن بلال عن شريك بن عبد الله ابن أبي نمر قال: سمعت أنس بن مالك يحدث عن ليلة أسري برسول الله ﷺ، قلت: فذكر حديث الإسراء الطويل وفيه: "ودنا الجبار -تبارك وتعالى- فتدلى، حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى، فأوحى إليه ما شاء...".

لكن هذه الجملة من جملة ما أنكر على شريك، هذا مما تفرد به عن جماهير الثقات الذين رووا حديث المعراج ولم ينسبوا الدنو والتدلي لله -تبارك وتعالى-، بل روت عائشة وابن مسعود -رضي الله عنهما- ما يدل على أن قوله تعالى ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى، فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ إنما المراد به جبريل عليه الصلاة والسلام، روى مسلم (١١١/١) عن مسروق قال: قلت لعائشة: فأين قوله ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى، فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى. فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى﴾؟ قالت: إنما ذلك جبريل ﷺ وانظر "الأسماء والصفات" للبيهقي ص ٤٣٨-٤٤١، وقد كان المصنف رحمه الله تعالى -أورد في الأصل ص ٥٠ الجملة المذكورة من حديث شريك ثم أورده بطوله (ق ١/٢١ - ٢ - مخطوطة)، فحذفته لما أشرت إليه من النكارة، وقال المصنف في الموضوع الثاني: "هذا حديث غريب" استنكره بعض العلماء ولكنه قفز القنطرة وتقرر في "الصحيح" قلت: هذا مسلم فيما لم تظهر فيه علة قاذحة، وليس كذلك هنا، فتأمل. اهـ.

وقال في تعليقه على "شرح العقيدة الطحاوية" ص ٢٢٥: حديث الإسراء

صحيح، وهو ملتبس من أحاديث متفرقة، غير أن الدنو المذكور في هذا السياق من رواية شريك بن عبدالله ابن أبي نمر الذي غلظه الحافظ في ألفاظ من حديث الإسراء كما ذكر المؤلف آنفاً، ومن ذلك هذا اللفظ كما بينه الحافظ ابن كثير في تفسير الإسراء ومن قبله البيهقي في "الأسماء والصفات" ص ٤٤٠-٤٤٨.

وقال عبدالآخر حماد الغنيمي في تعليقه على "المنحة الإلهية في تهذيب العقيدة الطحاوية" لابن أبي العز ص ٢٢٤، ط: دار الصحابة: نقل الشارح هنا ما ذكره ابن القيم من حديث الإسراء في زاد المعاد "٤٧/٢-٤٨"، وابن القيم -رحمه الله- قد ذكر الحديث بالمعنى، واختصرت هنا ما ذكره ابن القيم، وحذفت منه ما عده العلماء من أوهام شريك التي غلظه العلماء فيها... إلخ.

وقد أعل بعض ألفاظ هذا الحديث أيضا الحافظ العالائي في "التنبيهات المحملة على المواضع المشككة" ص ٥٤، ومحمد بن خليفة الأبّي في "إكمال إكمال المعلم" ج ١ ص ٥١٦، ومحمد السنوسي في "مكمل إكمال الإكمال" ج ١ ص ٥١٦ وابن أبي الوفاء القرشي كما تقدم (ص ٩٠) وذكر الحافظ ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" ج ٢ ص ٤٧٢ أن فيه اضطراباً.

(٨) حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: "كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة. فقال عمر بن الخطاب: إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة، فلو أمضيته عليهم؟ فأمضاه عليهم"، رواه مسلم برقم ١٥ (١٤٧٢) من طريق ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس.

هذا الحديث ضعفه جماعة كبيرة من العلماء، منهم أحمد بن حنبل والباحي وابن عبد البر وابن العربي والجوزجاني والقرطبي وابن الترمذاني وابن رجب والقاضي إسماعيل.

قال الجوزجاني كما في "طلاق الثلاث بلفظ واحد حكمه ووقوعه" ص ١١٨، ط: مطابع الصفا، وغيره: (هو حديث شاذ. قال: وقد عني بهذا الحديث في قديم الدهر فلم أجد له أصلاً).

وقال البيهقي في "السنن الكبرى" ج ٧ ص ٥٥١، ط: دار الكتب العلمية: "وتركه البخاري وأظنه إنما تركه لمخالفته سائر الروايات عن ابن عباس". اهـ وقال الأثرم: "سألت أبا عبد الله عن حديث ابن عباس بأي شيء تدفعه؟ قال: برواية الناس عن عبد الله بن عباس من وجوه خلافه، وكذلك نقل عنه ابن منصور". اهـ

وقال الباقي في "المنتقى" ج ٤ ص ٣-٤ ط: دار الكتاب العربي: "ومدروي عن ابن عباس في ذلك من رواية طاوس قال فيه بعض المحدثين: هو وهم".

وقال ابن عبد البر في "الاستذكار" ج ١٧ ص ١٥ ط: دار الوعي: "ورواية طاوس وهم وغلط، ولم يعرج عليها أحد من فقهاء الأمصار بالحجاز والشام والعراق والمشرق والمغرب، وقد قيل: إن أبا الصهباء لا يعرف في موالي ابن عباس".

وقال ابن الترمذاني في "الجوهر النقي في الرد على البيهقي" ج ٧ ص ٣٣٧: "أبو الصهباء ممن روى عنهم مسلم دون البخاري، وتكلموا فيه. قال الذهبي في "الكاشف": قال النسائي: ضعيف، فعلى هذا يحتمل أن البخاري ترك هذا الحديث لأجل أبي الصهباء" اهـ.

وقال ابن العربي كما في "أضواء البيان" ج ١ ص ١٩٢ ط عالم الكتب:  
 " فإن قيل: ففي "صحيح مسلم" عن ابن عباس وذكره، قلنا: هذا لا متعلق فيه من  
 خمسة أوجه:

الأول: أنه حديث مختلف في صحته، فكيف يقدم على إجماع الأمة؟  
 ولم يعرف لها في هذه المسألة خلاف إلا عن قوم انحطوا عن رتبة التابعين. وقد  
 سبق العصران الكريمان والاتفاق على لزوم الثلاث، فإن روي ذلك عن أحد منهم  
 فلا قبلوا منهم إلا ما يقبلون منكم: نقل العدل عن العدل ولا تجد هذه المسألة  
 منسوبة إلى أحد من السلف أبدا.

الثاني: أن هذا الحديث لم يرد إلا عن ابن عباس ولم يرو عنه إلا من  
 طريق طاوس، فكيف يقبل ما لم يروه من الصحابة إلا واحد، وما لم يروه عن  
 ذلك الصحابي إلا واحد؟ وكيف خفي على جميع الصحابة وسكتوا عنه إلا ابن  
 عباس؟ وكيف خفي على أصحاب ابن عباس إلا طاوس؟ اهـ المراد منه.

وقال ابن رجب كما في "طلاق الثلاث بلفظ واحد حكمه ووقوعه"  
 ص ١١٨ ط: مطابع الصفا، وغيره: ( فهذا الحديث لأئمة الإسلام فيه طريقان:  
 أحدهما: وهو مسلك الإمام أحمد ومن وافقه، ويرجع إلى الكلام في إسناد الحديث  
 لشذوذه وانفراد طاوس به وأنه لم يتابع عليه، وانفراد الراوي بالحديث وإن كان ثقة  
 هو علة في الحديث يوجب التوقف فيه، وأن يكون شاذاً ومنكراً إذا لم يرد معناه من  
 وجه يصح. وهذه طريقة أئمة الحديث المتقدمين كالإمام أحمد ويحيى ابن القطان  
 ويحيى بن معين وعلي ابن المديني وغيرهم، وهذا الحديث لا يرويه عن ابن عباس غير  
 طاوس... إلى أن قال: وقد صح عن ابن عباس وهو راوي الحديث أنه أفنى بخلاف

هذا الحديث ولزوم الثلاث المجموعة، وهذا أيضا علة في الحديث بانفرادها، فكيف وقد ضم إليها علة الشذوذ والإنكار والإجماع وقال: كان علماء مكة ينكرون على طاوس ما ينفرد به من شواذ الأقاويل). اهـ.

وقال أيضا في "شرح علل الترمذي" ص ٢٣٦ ط: عالم الكتب: "وكذلك حديث طاوس عن ابن عباس في الطلاق الثلاث، وقد تقدم في كتاب الطلاق كلام أحمد وغيره من الأئمة فيه وأنه شاذ مطروح". اهـ المراد منه.

وقال القاضي إسماعيل كما في "طلاق الثلاث بلفظ واحد حكمه ووقوعه" ص ١١٨، ط: مطابع الصفا<sup>(١)</sup>، وغيره: (طاوس مع فضله وصلاحه يروي أشياء منكورة منها هذا الحديث، وعن أيوب أنه كان يعجب من كثرة خطأ طاوس).

وقال الشيخ الكوثري في "الإشفاق على أحكام الطلاق" ص ٤٦-٤٨ ط دار ابن زيدون: "وأما الاحتمال الثاني منهما ففيه مخالفة لرأي الراوي الصحابي فكم رد النقاد أحاديث بمخالفتها لآراء رواتها كما بسط ابن رجب في شرح علل الترمذي، وهو مذهب يحيى بن معين ويحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل وابن المديني، وإن رأى بعض أهل العلم الاعتداد بالرواية دون رأي الراوي ولكن هذا فيما إذا كان نصا أو احتمل احتمالا غير مرجوح، فأني يعتد باحتمال مصطنع على هذا الرأي أيضا، ومن اقتصر نظره على كتب المصطلح للمتأخرين فقد غطى على بصره أفق نظره، وقد تواتر عن ابن عباس أنه يرى أن الطلاق الثلاث بلفظ واحد يقع ثلاثا وقد سبق رواية ذلك عنه بطريق عطاء وعمرو بن دينار وسعيد بن جبير

(١) وذكر مؤلفه أنه نقله من "سير الحائث إلى علم طلاق الثلاث" (ص ١١-١٢).

ومجاهد وغيرهم بل بطريق طاوس نفسه، وفيه أيضا انفراد طاوس على خلاف رواية الآخرين، وهذا شذوذ يرد به الحديث كما يرد بالأول.

وفيه أيضا أنه سبق من تخريج الكرايسي أن ابن طاوس راوي هذا الخبر عن أبيه كذب من نسب إلى والده أن الثلاث واحدة .

وفيه أيضا أن لفظ طاوس ( أن أبا الصهباء قال ) لفظ انقطاع، وفي "صحيح مسلم" بعض أحاديث منقطعة .

وفيه أيضا أن أبا الصهباء إن كان مولى ابن عباس فهو ضعيف على ما ذكره النسائي، وإن كان غيره فهو مجهول.

وفيه أيضا أن في بعض طرق الحديث (هات من هناتك) وجل مقدار ابن عباس أن يواجه أحد من الصحابة في طبقته فضلا عن مولاة. يمثل هذا الخطاب ولا يرد عليه بما يجب.

وفيه أيضا أنه على تقدير إجابته من غير أن يرد عليه يكون الجواب من هناته المردودة باعترافه، وقد شهر حكم رخص ابن عباس بين السلف والخلف، وعادة مسلم أن يحشر طرق الحديث في صعيد واحد تسهila للحكم على الحديث، وهي طريقة بدعية في تعريف مرتبة الحديث.

وفيه أيضا خروج عمر على الشرع بالرأي، وجل مقدار عمر رضي الله عنه عن مثل ذلك.

وفيه أيضا وصم جمهور الصحابة بأنهم لا يحكمون النبي ﷺ فيما شجر بينهم، بل

يحكمون الرأي وهذه شناعة لا يرتضيها للصحابة -رضي الله عنهم- إلا الروافض، ومصدر هذا الشذوذ الروافض عند أهل التحقيق .

وأما عد ذلك عملاً سياسياً يسوغ لعمر عمله تعزيراً، فحاشاه عن ذلك، فمن الذي يبيع الخروج على الشرع سياسة؟ فتلك عشرة كاملة، تقضي على الأخذ بالاحتمال الثاني من الاحتمالين الأخيرين، فإذا تعين الاحتمال الأول منهما على تقدير صحة الحديث، وكنت عللت هذا الحديث فيما علقت على "ذبول طبقات الحفاظ" بما يقرب من هذا البيان، على أن القول بأن الثلاثة واحد ليس من قول المسلمين في شيء.

جعلوا الثلاثة واحداً، لو أنصفوا لم يجعلوا العدد الكثير قليلاً. اهـ

وكذا ضعفه في تعليقاته على "ذبول تذكرة الحفاظ" ص ١٨٦.

وقال الشيخ عبدالله الغماري في "الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة والمردودة" ص ١٣٢-١٣٣: "هذا الحديث قال أحمد وغيره من الأئمة: إنه شاذ مطروح، كما نقله الحافظ ابن رجب في "شرح علل الترمذي". وقال أحمد في الرسالة التي بعث بها إلى مسدد في المعتقد وفي السنة والجماعة ما نصه: والمتعة حرام إلى يوم القيامة، ومن طلق ثلاثاً في لفظ واحد فقد جهل وحرمت عليه زوجته، ولا تحل له أبداً حتى تنكح زوجاً غيره. اهـ

ومما يستنكر في هذا الحديث قول أبي الصهباء لابن عباس: هات من هناتك أي فتواتك المنكرة وأخبارك المكروهة، فكيف يخاطب أبو الصهباء شيخه ابن عباس بهذه العبارة المستكرهة ويسكت عنه ابن عباس؟. اهـ المراد منه.

( ٩ ) حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- : (أن النبي ﷺ تزوج

ميمونة وهو محرم) رواه البخاري (١٨٣٧) و (٤٢٥٨)، ومسلم ٤٦ و ٤٧ (١٤١٠).

قال الحاكم أبو عبدالله - كما في كتاب "توجيه النظر إلى أصول الأثر"

للشيخ طاهر الجزائري الدمشقي ٤٣٥/١ ط: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب:-  
(في النهي عن نكاح المحرم باب مخرج أكثره في "الصحيح" ويعارض هذا الخبر:  
حدثني علي بن حمشاذ العدل قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي قال: حدثنا  
علي ابن المديني قال: حدثنا سفيان قال: حدثنا عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن  
ابن عباس أن النبي ﷺ نكح ميمونة وهو محرم. قال أبو عبدالله: وهكذا روي عن  
سعيد بن جبير وعطاء ابن أبي رباح وطاوس بن كيسان وعكرمة مولى ابن عباس  
ومجاهد بن جبر وعبدالله ابن أبي مليكة وغيرهم عن عبدالله بن عباس، وكان سعيد  
ابن المسيب ينكر هذا الحديث. وقد كان يزيد بن الأصم يروي عن أبي رافع أنه  
كان يقول: كنت -والله- الرسول بين رسول الله ﷺ وميمونة وما تزوجها إلا  
حلالا. وقد خرجت علته في كتاب "الإكلیل" في عمرة القضاء بتفصيله وشرحه  
حتى لقد شفيت. اهـ

وقال ابن تيمية في "مجموع الفتاوى" ٣٥٣/١٣ بعد كلام: (وجعلوا رواية  
ابن عباس لتزويجها حراما، ولكونه لم يصل مما وقع فيه الغلط). اهـ

وقال ابن القيم في "جلاء الأفهام" ص ١٣٧-١٣٨ بعد كلام: (فالصحيح  
أنه تزويجها حلالا كما قال أبو رافع السفياني في نكاحها، وقد بينت وجه غلط من  
قال: نكحها محرما، وتقدم حديث من قال: تزويجها حلالا من عشرة أوجه



مذكورة في غير هذا الموضع) اهـ، وانظر " زاد المعاد " ج ١ ص ١١٣ وج ٥ ص ١١٢.

وقال الألباني في مقدمة "شرح العقيدة الطحاوية"، ط: المكتب الإسلامي ص ٢٣: (..ولذلك قال العلامة المحقق محمد بن عبد الهادي في "تنقيح التحقيق" (١/١٠٤/٢) وقد ذكر حديث ابن عباس: "وقد عد هذا من الغلطات التي وقعت في " الصحيح " وميمونة أخبرت أن هذا ما وقع، والإنسان أعرف بحال نفسه..." انظر الحديث (١٠٣٧) من " إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل " اهـ.

وقال في "آداب الزفاف" ص ٦٠-٦١ بعد كلام: (...وهو مما ضربت به مثلا -يعني هذا الحديث- لما ذكرته في المقدمة المشار إليها آنفا تبعا لابن عبد الهادي، ومع ذلك سود ثلاث صفحات (٢٣-٢٥) في رد ذلك على أنني أنا المخطئ فقط بزعمه، وليس من سبقي من الحفاظ أبضا، وفيهم كثرة يعلمهم: كابن تيمية في "الفتاوى" (٣٥٢/١٣-٣٥٣)، وابن القيم في "زاد المعاد" (١١٢/٥-١١٣)، بل ومن قبلهم الإمام أحمد تبعا لسيد التابعين سعيد بن المسيب كما في "الفتح" (١٦٥/٩-١٦٦)، أفيكون معتديا -أيها الجائر الظالم!- من وافق هؤلاء الأئمة في حكمهم، أم الأمر كما قيل : رمتني بدائها وانسلت (١؟). اهـ.

وكذا حكم الألباني بشذوذه في "ضعيف سنن الترمذي" ص ٩٥، ط: المكتب الإسلامي، و"ضعيف سنن ابن ماجه" ص ١٤٩، ط: مكتبة المعارف، وفي تعليقه على "مختصر صحيح مسلم" ص ٢١٢، ط: مكتبة المعارف، وقال فيه: (وقد أشار الإمام الشافعي في "الأم" (١٦٠/٥) إلى شذوذه فراجعه فإنه مهم). اهـ.

وقال -أعني الألباني- في تعليقه على "مختصر صحيح البخاري" ج ١ ص ٤٣٠ ط المكتب الإسلامي عند تعليقه على هذا الحديث: كذا وقع في هذه الرواية، والصحيح أن النبي ﷺ تزوجها وهو حلال، ثبت ذلك عن جمع من الصحابة منهم ميمونة نفسها كما حققته في "إرواء الغليل" رقم (١٠٢٧).

( ١٠ ) حديث أنس رضي الله عنه قال: (صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين، لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول القراءة ولا في آخرها) رواه مسلم برقم ٥٢ (٣٩٩) .

هذا الحديث ضَعُفَهُ جماعة كبيرة من العلماء؛ منهم الشافعي والدارقطني والخطيب البغدادي<sup>(١)</sup> والبيهقي وابن عبد البر وأبو محمد المقدسي والفخر الرازي والنووي وابن الملقن والبلقيني والأبناسي والزركشي والعراقي والسخاوي والسيوطي واللكوني وآخرون، وقد مثل به جماعة في مصطلح الحديث للحديث المعلن.

قال العراقي في "ألفيته" في مقدمة شرحه المطبوع باسم "فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث" ص ١٥، ط ٢: عالم الكتب:

وسم ما بعلة مشمول معللاً ولا تقل معلول

وهي عبارة عن أسباب طرأت فيها غموض وخفاء أثرت

<sup>(١)</sup> كما حكى ذلك عنه ابن عبد الهادي في "الحرر" ص ١٨٧ ط دار المعرفة حيث قال هناك: "وقد ضعف الخطيب وغيره رواية مسلم بلا حجة". اهـ كلامه وليس الأمر كما زعم، والصواب أنها رواية ضعيفة كما قال الخطيب وغيره وليس هذا موضع بسط ذلك، وقد ذكرنا كلام بعض العلماء الذين ضعفوا هذه الرواية وهو كافٍ لدحض كلام ابن عبد الهادي والله ولي التوفيق.

إلى أن قال :

وعلة المتن كفي البسمله إذ ظن راو نفيها فنقله

وصح أن أنساً يقول لا أحفظ شيئاً فيه حين سئلا

وقال السيوطي في "ألفيته" ص ٥٠، ط: المكتبة التجارية :

وغالباً وقوعها في السند وكحديث "البسمله" في المسند

وأراد بالمسند "صحيح مسلم" كما أوضح ذلك أحمد شاكر في تعليقاته عليها وقد أقره على ذلك، وانظر "مقدمة ابن الصلاح" وحاشية العراقي عليها ص ١١٦-١٢١ و"تدريب الراوي" للسيوطي ج ١ ص ٢٥٤-٢٥٧.

وقال الإمام النووي في "المجموع" ج ٣ ص ٢٩١ ط ١: دار الفكر ١٤١٧هـ: "قال أبو محمد المقدسي: اعلم أن الأحاديث الواردة في الجهر كثيرة، منهم من صرح بذلك، ومنهم من فهم من عبارته، ولم يرد تصريح بالإسرار بها عن النبي ﷺ إلا روايتان ثم قال ... والثانية عن أنس وهي معللة بما أوجب سقوط الاحتجاج بها كما سنوضح -إن شاء الله تعالى-".

ثم قال -أعني الإمام النووي- ص ٢٩٧ "... وأما الجواب عن استدلالهم بحديث أنس: "كانوا يفتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين" وعن حديث عائشة فهو أن المراد: كانوا يفتحون سورة الفاتحة، لا بالسورة وهذا التأويل متعين للجمع بين الروايات، لأن البسمله مروية عن عائشة رضي الله عنها- فعلاً ورواية عن النبي ﷺ، ولأن مثل هذه العبارة وردت عن ابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم-

وهما ممن صح عنه الجهر بالبسملة. فدل على أن مراد جميعهم اسم السورة فهو كقوله: بالفاتحة. وقد ثبت أن أول الفاتحة البسملة، فتعين الابتداء بها، وأما الرواية التي في مسلم: "فلم أسمع أحدا منهم يقرأ "بسم الله الرحمن الرحيم" فقال أصحابنا: هي رواية للفظ الأول بالمعنى الذي فهمه الراوي غير عنه على قدر فهمه فأخطأ، ولو بلغ الحديث بلفظه الأول لأصاب، فإن اللفظ الأول هو الذي اتفق عليه الحفاظ، ولم يخرج البخاري والترمذي وأبو داود وغيره، والمراد به: اسم السورة كما سبق. وثبت في سنن الدارقطني عن أنس قال: "كنا نصلي خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان -رضي الله عنهم- فكانوا يفتحون بأمر القرآن فيما يجهر به" قال الدارقطني: هذا صحيح، وهو دليل صريح لتأويلنا. فقد ثبت الجهر بالبسملة عن أنس وغيره كما سبق، فلا بد من تأويل ما ظهر خلاف ذلك. قال الشيخ أبو محمد المقدسي: ثم للناس في تأويله والكلام عليه خمس طرق، إحداها: وهي التي اختارها ابن عبد البر أنه لا يجوز الاحتجاج به لتلونه واضطرابه واختلاف ألفاظه مع تغاير معانيها، فلا حجة في شيء منها عندي، لأنه قال مرة: "كانوا يفتحون بالحمد لله رب العالمين" ومرة: "كانوا لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم" ومرة: "كانوا لا يقرؤوها"، ومرة: "لم أسمعهم يقرؤوها" ومرة قال وقد سئل عن ذلك: "كبرت ونسيت". فحاصل هذه الطريقة: إنما نحكم بتعارض الروايات ولا نجعل بعضها أولى من بعض فيسقط الجميع. ونظير ما فعلوا في رد حديث أنس هذا ما نقله الخطابي في "معالم السنن" عن أحمد بن حنبل: أنه رد حديث رافع بن خديج في المزارعة لاضطرابه وتلونه وقال: هو حديث كثير الألوان. الطريقة الثانية: أن نرجح بعض ألفاظ هذه الروايات المختلفة على باقيها، ونرد ما خالفها إليها، فلا نجد الرجحان إلا للرواية التي على لفظ حديث عائشة: "أنهم كانوا يفتحون بالحمد لله" أي

بالسورة وهذه طريقة الإمام الشافعي ومن تبعه؛ لأن أكثر الرواة على هذا اللفظ، ولقوله في رواية الدارقطني: "بأم القرآن" فكان أنسا أخرج هذا الكلام مستدلا به على من يجوز قراءة غير الفاتحة أو يبدأ بغيرها ثم افرقت الرواة عنه فمنهم: من أداه بلفظه فأصاب ومنهم من فهم منه حذف البسمة فعبر عنه بقوله: "كانوا لا يقرؤون أو فلم أسمعههم يقرؤون البسمة"، ومنهم من فهم الإسرار فعبر عنه. فإن قيل: إذا اختلفت ألفاظ روايات حديث قضى المبين منها على الجمل، فلن سلم أن رواية "يفتتحون" محتملة فرواية "لا يجهرون" تعين المراد. قلنا: ورواية "بأم القرآن" تعين المعنى الآخر فاستويا وسلم لنا ما سبق من الأحاديث المصراحة بالجهر عن أنس وغيره وتلك لا تحتل تأويلا، وهذه أمكن تأويلها بما ذكرناه فأولت، وجمع بين الروايات وألفاظها. اهـ

وقال ص ٣٠٠: قال أبو محمد: وإن رما ترجيح الجهر فيما نقل أنس قلنا: هذه الرواية التي انفرد بها مسلم المصراحة بحذف البسمة أو بعدم الجهر بها قد عللت وعورضت بأحاديث الجهر الثابتة عن أنس، والتعليل يخرجها من الصحة إلى الضعف، لأن من شرط الصحيح أن لا يكون شاذا ولا معللا وإن اتصل سنده بنقل عدل ضابط عن مثله، فالتعليل يضعفه لكونه اطلع فيه على علة خفية قاذحة في صحته كاشفة عن وهم لبعض رواته، ولا ينفع حينئذ إخراجه في "الصحيح"؛ لأنه في نفس الأمر ضعيف، وقد خفي ضعفه، وقد تخفى العلة على أكثر الحفاظ ويعرفها الفرد منهم، فكيف والأمر هنا بالعكس، ولهذا امتنع البخاري وغيره من إخراجه، وقد علل حديث أنس هذا بثمانية أوجه ذكرها أبو محمد مفصلة وقال: الثامن منها أن أبا سلمة سعيد بن زيد قال: "سألت أنسا، 'أكان رسول الله ﷺ يستفتح بالحمد لله رب العالمين أو بيسم الله الرحمن الرحيم؟ فقال: إنك لتسألني عن شيء ما أحفظه

وما سألني عنه أحد قبلك" رواه أحمد بن حنبل في "مسنده"، وابن خزيمة في كتابه، والدارقطني في "سننه" وقال: "إسناده صحيح"، وهذا دليل على توقف أنس وعدم جزمه بواحد من الأمرين وروي عنه الجزم بكل واحد منهما. فاضطربت أحاديثه، وكلها صحيحة فتعارضت فسقطت، وإن ترجح بعضها فالترجيح للجهر لكثرة أحاديثه، ولأنه إثبات، فهو مقدم على النفي، ولعل النسيان عرض له بعد ذلك، قال ابن عبد البر: من حفظ عنه حجة على من سأله في حال نسيانه والله أعلم. اهـ

وقال -أعني الإمام النووي- في "إرشاد طلاب الحقائق" ط ١٤١١/٢ هـ — ط: دار البشائر الإسلامية ص ١٠٢-١٠٣: "ومثال العلة في المتن: ما انفرد مسلم بإخراجه في حديث أنس من اللفظ المصرح بنفي قراءة "بسم الله الرحمن الرحيم". فعلم قوم هذه الرواية حيث رأوا الأكثرين قالوا: "يستفتحون بالحمد لله رب العالمين" من غير تعرض للبسملة، وهو الذي اتفق البخاري ومسلم على إخراجه، فرأوا أن من رواه باللفظ المصرح رواه بالمعنى الذي وقع له، ففهم من قوله: "كانوا يفتحون بالحمد لله أنهم كانوا لا ييسملون"، فرواه على ما فهم وأخطأ لأن معناه أن السورة التي كانوا يفتحون بها الفاتحة، وانضم إلى هذا أمور، منها: أنه ثبت عن أنس أنه سئل عن الافتتاح بالتسمية فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئا عن رسول الله ﷺ والله أعلم. اهـ

وقال ابن طاهر -كما في "محاسن الاصطلاح" المطبوع بمحاشية "مقدمة ابن الصلاح" ص ٢٦١ ط: المكتبة الفيصلية دار المعارف- في كتابه "تصحيح العلل" بعد رواية ذلك عن "أنس": هذا إسناد صحيح متصل، لكن هذه الزيادة في متنه منكورة موضوعة. اهـ

وقال ابن الملقن في "الإعلام بفوائد عمدة الأحكام" ج ٣ ص ٢٣٢-٢٣٥ ط ١: دار العاصمة<sup>(١)</sup> بعد كلام: قال البيهقي: "ورواية كانوا يفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين" أولى أن تكون محفوظة".

وقال الدارقطني: إنه المحفوظ.

قال الشافعي: يعني يبدؤون بقراءة أم القرآن قبل ما يقرأ بعدها، وفي رواية ابن عبد الله بن مغفل عن أبيه: "كان رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر لا يقرؤون -يعني لا يجهرون كذا في الحديث-، وفي رواية سفيان "لا يجهرون" ولم يقل: "لا يقرؤون" لكنه حديث ضعيف كما قاله الحفاظ لأن ابن عبد الله مجهول.

ورواية المصنف {الثانية}: "لم أسمع" المتيقن منه ترك الجهر لا الجهر مطلقا.

وأما الثالثة فظاهرة في عدم الذكر، لكنها معلولة؛ لأن مسلما قال في "صحيحه": ثنا الوليد بن مسلم ثنا الأوزاعي عن عبدة أن عمر كان يجهر بمؤلاء الكلمات يقول: "سبحانك اللهم وبحمدك، تبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك"، وعن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك أنه حدثه قال: "صليت خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون القراءة بـ"الحمد لله رب العالمين" لا يذكرون "بسم الله الرحمن الرحيم" في أول القراءة ولا

<sup>(١)</sup> وقد قدم لتحقيق هذا الكتاب صالح الفوزان -المقدم لكتاب البغي المهزومة الذي حكى فيه حاطب لب في بعض المواضع إجماع العلماء على صحة أحاديث "الصحيحين" - ولم يعترض على هذا التضعيف ولا غيره مما ذكره الحافظ ابن الملقن أو نقله عبدالعزيز بن أحمد بن محمد المشيخ محقق الكتاب من تضعيف بعض العلماء لبعض الأحاديث المروية في "صحيح مسلم".

فمن هناك تدري أن الأهوا تقودهم لا الحق حين يروى

في آخرها، ثم قال مسلم: ثنا محمد بن مهران ثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي قال: أخبرني إسحاق بن عبد الله ابن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك فذكر ذلك، انتهى.

وبيان العلة من وجهين:

الأول: أن في إسناده كتابة لا نعلم من كتبها، ولا من حملها، وقادة ولد أكمه.

الثاني: أنه اشتمل على عننة مدلس وهو الوليد ولا ينفعه تصريحه بالتحديث، فإنه اشتهر بتدليس التسمية وهو أن لا يدلّس شيخ نفسه، ولكن شيخ شيخه، لا سيما وقد عارضه أحاديث ثابتة، منها ما رواه البخاري عن قتادة نفسه قال: سئل أنس: كيف كانت قراءة رسول الله ﷺ قال: كانت مدا ثم قرأ "بسم الله الرحمن الرحيم" مد بسم الله ومد الرحمن ومد الرحيم وقد سئل أنس أيضا: أكان رسول الله ﷺ يستفتح بالحمد لله أو بالبسملة؟ فقال: إنك سألتني عن شيء ما أحفظه، ولا سألني عنه أحد قبلك، رواه الإمام أحمد وصححه ابن خزيمة وقال الدارقطني: إسناده صحيح لا حرم.

قال ابن عبد البر: حديث أنس السالف: لا يحتج به لتلونه واضطرابه واختلاف ألفاظه مع تغاير معانيها، وقد سئل أنس عن ذلك فقال: كبرت ونسيت". اهـ المراد منه

وقال -أعني ابن الملقن- ص ٢٣٨: "ولم يرد تصريح بالإسرار بها -يعني بالبسملة- عن النبي ﷺ إلا روايتان :

إحداهما: عن ابن مغفل وهي ضعيفة.



والثانية: عن أنس وهي معللة بما أوجب سقوط الاحتجاج بها". اهـ المراد منه.

وذكر نحو ذلك في "المقنع" ج ١ ص ٢١٥-٢١٩ ط: دار فواز فانظره هناك إن شئت.

وقال العراقي في "التقييد والإيضاح" ص ١١٨-١١٩: وأما رواية قتادة فرواها مسلم في "صحيحه" من رواية الوليد بن مسلم ثنا الأوزاعي عن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك أنه حدثه قال: "صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها" فقد بين الأوزاعي في روايته أنه لم يسمعه من قتادة وإنما كتب إليه به، والخلاف في صحة الرواية بالكتابة معروف، وعلى تقدير صحتها فأصحاب قتادة الذين سمعوه منه أيوب وأبو عوانة وغيرهما لم يتعرضوا لنفي البسمة كما تقدم، وأيضاً ففي طريق مسلم الوليد بن مسلم وهو مدلس، وإن كان قد صرح بسماعه من الأوزاعي فإنه يدل على تدليس التسوية أي يسقط شيخ شيخه الضعيف كما تقدم نقله عنه. نعم لمسلم من رواية شعبة عن قتادة عن أنس "فلم أسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم" ولا يلزم من نفي السماع عدم الوقوع بخلاف الرواية المتقدمة.

وأما رواية إسحاق بن عبد الله ابن أبي طلحة فهي عند مسلم أيضاً ولم يسق لفظها وإنما ذكرها بعد رواية الأوزاعي عن قتادة عن أنس فقال: حدثنا محمد بن مهران ثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي أخبرني إسحاق بن عبد الله ابن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك يذكر ذلك فافتضى إيراد مسلم لهذه الرواية أن لفظها مثل الرواية التي قبلها وليس كذلك فقد رواها ابن عبد البر في كتاب "الإنصاف" من رواية محمد

ابن كثير قال: ثنا الأوزاعي فذكرها بلفظ: "كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين" ليس فيها تعرض لنفي البسمة موافقا لرواية الأكثرين، وهذا موافق لما قدمنا نقله عن البيهقي من أن رواية إسحاق بن عبد الله عن أنس لهذا الحديث كرواية أكثر أصحاب قتادة أنه ليس فيها تعرض لنفي البسمة، فقد اتفق ابن عبد البر والبيهقي على مخالفة رواية إسحاق للرواية التي فيها نفي البسمة، وعلى هذا فما فعله مسلم -رحمه الله- هنا ليس بجيد لأنه أحال بحديث على آخر وهو مخالف له بلفظه فذكر ذلك ولم يقل نحو ذلك ولا غيره، فإن كانت الرواية التي وقعت لمسلم لفظها كـلتي قبلها التي أحال عليها فترجح رواية ابن عبد البر عليها؛ لأن رواية مسلم من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي معننا ورواية ابن عبد البر من طريق محمد بن كثير حدثنا الأوزاعي، وصرح بلفظ الرواية فهي أولى بالصحة من أهم اللفظ وفي طريقه مدلس عنعه والله أعلم. اهـ، وقد ذكر هذا الحديث أيضا في شرح الألفية المطبوع باسم "فتح المغيث" وأطال الكلام جدا في بيان علته فمن شاء معرفة ذلك فلينظره ص ١٠٤-١٠٧ ط: عالم الكتب.

وقال برهان الدين الأنباسي في "الشذا الفياح" ج ١ ص ٢٠٦-٢١١ ط مكتبة الرشد: "وقد أعله -يعني حديث التسمية- الشافعي والدارقطني والبيهقي وابن عبد البر وغيرهم من الحفاظ، وعبرة الشافعي في "حرملة": "فإن قال قائل: قد روى مالك عن حميد عن أنس قال: "صليت وراء أبي بكر وعمر وعثمان فكلهم كلن لا يقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم" قيل له: خالفه سفيان بن عيينة والفزاري والثقفى وعدد لقيتهم سبعة أو ثمانية متفقين مخالفين له، قال: والعدد الكثير أولى بالحفظ من واحد.

ثم رجع روايتهم بما رواه سفيان عن أيوب عن قتادة عن أنس قال: "كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر يفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين".

قال الشافعي: يعني يدؤون بقراءة أم القرآن قبل ما يقرأ بعدها، ولا يعني أنهم يتركون بسم الله الرحمن الرحيم.

وحكى الترمذي عن الشافعي؛ معناه: أنهم كانوا يدؤون بقراءة فاتحة الكتاب قبل السورة لا أنهم كانوا لا ييسملون.

وقد صرح الدارقطني في روايته بما أوله به الشافعي: كانوا يستفتحون بأم القرآن فيما يجهر به.

قال الدارقطني: وهذا صحيح، والمخفوظ عن قتادة وغيره عن أنس: أنهم "كانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين"، ليس فيه تعرض لنفي البسمة.

وقال البيهقي: أكثر أصحاب قتادة رووا عنه كذلك، وهكذا رواه إسحاق ابن عبد الله ابن أبي طلحة وثابت البناني عن أنس.

قال ابن عبد البر في "الاستذكار": "اختلف عليهم في لفظه اختلافا كبيرا مضطربا متدافعا، منهم من يقول: "صليت خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر"، ومنهم من يذكر عثمان، ومنهم من لا يذكر: "فكانوا لا يقرؤون البسمة"، ومنهم من قال: "فكانوا لا يجهرون بها"، وقال كثير منهم: "وكانوا يفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين"، وقال بعضهم: "كانوا يجهرون بالبسمة"، وقال بعضهم: "كانوا يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم".

قال: "وهذا اضطراب لا تقوم معه حجة للذي يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ولا للذي لا يقرأها، لكنه قال في كتاب "الإنصاف" بعد أن رواه من رواية أيوب وشعبة وهشام الدستوائي وشيبان بن عبد الرحمن وسعيد ابن أبي عروبة وأبي عوانة: فهؤلاء حفاظ أصحاب قتادة ليس في روايتهم لهذا الحديث ما يوجب سقوط بسم الله الرحمن الرحيم من أول فاتحة الكتاب. اهـ

فكيف يقول ابن الجوزي: إن الأئمة اتفقوا على صحته؟.

وحينئذ فلا بد من بيان علل الرواية التي فيها نفي البسمة، وقد ذكر تركها في حديث أنس من ثلاث طرق وهي: رواية حميد عن أنس، ورواية قتادة عن أنس، ورواية إسحاق بن عبد الله ابن أبي طلحة عن أنس.

فأما رواية حميد؛ فقد تقدم أن مالكا رواها في الموطأ عنه، وأن الشافعي تكلم فيها لمخالفة سبعة أو ثمانية من شيوخه لمالك في ذلك.

وأيضاً فقد ذكر ابن عبد البر في كتاب "الإنصاف" ما يقتضي انقطاعه بين حميد وأنس، فقال: ويقولون: إن أكثر رواية حميد عن أنس أنه سمعها من قتادة وثابت عن أنس.

وقد ورد التصريح بذكر قتادة بينهما فيما رواه ابن أبي عدي عن حميد عن قتادة عن أنس، فالت رواية حميد إلى رواية قتادة.

وأما رواية قتادة؛ فرواها مسلم في "صحيحه" من رواية الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي عن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس أنه حدثه قال: "صليت

خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين، لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها".

فقد بين الأوزاعي في روايته أنه لم يسمعه من قتادة وإنما كتب إليه به، وفي الكتابة ما فيها، وعلى تقدير صحتها فأصحاب قتادة الذين سمعوا منه: أيوب وأبو عوانة وغيرهما لم يتعرضوا لنفي البسمة.

وأيضاً ففي طريق مسلم: الوليد بن مسلم وهو مدلس وإن كان قد صرح بسماعه من الأوزاعي فإنه يدلس تدليس التسوية، أي يسقط شيخه الضعيف كما تقدم نقله عنه.

نعم؛ لمسلم من رواية شعبة عن قتادة عن أنس: " فلم أسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم " ولا يلزم من نفي السماع عدم الوقوع، بخلاف الرواية المتقدمة.

وأما رواية إسحاق بن عبد الله ابن أبي طلحة فهي عند مسلم أيضاً، ولم يسق لفظها، وإنما ذكرها بعد رواية الأوزاعي عن قتادة عن أنس.

فقال: حدثنا محمد بن مهران ثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي أخبرني إسحاق بن عبد الله ابن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك يذكر ذلك، فاقضى إيراد مسلم لهذه الرواية أن لفظها مثل الرواية التي قبلها، وليس كذلك فقد رواها ابن عبد البر في "الإنصاف" من رواية محمد بن كثير قال: حدثنا الأوزاعي فذكرها بلفظ: " كانوا يفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين " ليس فيها تعرض لنفي البسمة، موافقا لرواية الأكثرين، وهذا موافق لما تقدم عن البيهقي من أن رواية إسحاق بن

عبدالله عن أنس لهذا الحديث كرواية أكثر أصحاب قتادة أنه ليس فيها تعرض لنفي البسمة.

فقد اتفق ابن عبد البر والبيهقي على مخالفة رواية إسحاق للرواية التي فيها نفي البسمة، وعلى هذا فما فعله مسلم -رحمه الله- هنا ليس بجيد، لأنه أحال بحديث على آخر وهو مخالف له (بلفظه) فذكر ذلك لم يقل: نحو ذلك ولا غيره.

فإن كانت الرواية التي وقعت لمسلم لفظها كالتالي أحال عليها فترجح رواية ابن عبد البر عليها لأن رواية مسلم من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي معنعنا ورواية ابن عبد البر من طريق محمد بن كثير ثنا الأوزاعي، وصرح بلفظ الرواية فهي أولى بالصحة ممن أهم اللفظ، وفي طريقه مدلس عنعه.

واعترض ابن عبد البر في "الإنصاف" على قوله: إنه ثبت عن أنس أنه سئل عن الافتتاح بالتسمية؛ فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئاً؛ فقال: من حفظه عنه حجة على من سألته في حال نسيانه.

وأجاب أبو شامة بأهمها مسألتان، فسؤال أبي مسلمة عن البسمة وتركها، وسؤال قتادة عن الاستفتاح بأي سورة.

وفي "صحيح مسلم" أن قتادة قال: نحن سألناه عنه أي عن البسمة وتركها، ولو تمسكنا بما اعترض به ابن عبد البر من أن (مَنْ) حَفِظَهُ عَنْهُ حِجَّةٌ عَلَى مَنْ سَأَلَهُ فِي حَالِ نَسْيَانِهِ، لَقُلْنَا: قد حفظ عنه قتادة وصفه لقراءة رسول الله ﷺ، كما رواه البخاري من طريقين عن قتادة عن أنس قال: سئل أنس كيف كانت قراءة رسول

الله ﷻ قال: "كانت مدا ثم قرأ (بسم الله الرحمن الرحيم) بمد (بسم الله) ومد (الرحمن) ومد (الرحيم)".

قال الدراقطني: حديث صحيح رجاله ثقات.

وقال الحازمي: صحيح لا يعرف له علة.

وفيه دلالة على الجهر مطلقا، وإن لم يقيد بحالة الصلاة فيتناول الصلاة وغيرها.

قال أبو شامة: ولو كانت قراءته ﷻ تختلف بالصلاة وخارجها كان أنس يقول لمن سأل: عن أي قراءتي تسأل؟ التي في الصلاة أم التي خارجها؟ لكنه لما أجاب مطلقا علم أن الحال لم يختلف في ذلك، حيث أجاب بالبسملة دون غيرها من الآيات.

قال: ولنا أن نقول: الظاهر أن السؤال كان عن الصلاة، فإن الراوي قتادة وهو راوي حديث أنس، وقال فيه: نحن سألناه عنه.

واعترض ابن الجوزي في "التحقيق"، بأن حديث أبي سلمة ليس في الصحاح فلا يعارض بما فيها، فإن الأئمة اتفقوا على صحة حديث أنس.

وجوابه: أن الشافعي والدراقطني والبيهقي لا يقولون بصحة حديث أنس الذي فيه نفي البسملة فلا يصح نقل الاتفاق عليه.

وأیضا فلا يلزم من كونه ليس في واحد من "الصحيحين" أن يكون غير

صحيح لأنهما لم يستوعبا إخراج كل صحيح.

مع أن حديث أبي مسلمة خرج من التزم الصحة<sup>(١)</sup>، خرج ابن خزيمة في "صحيحه" من رواية أبي مسلمة: سعيد بن يزيد قال: "سألت أنس بن مالك: أكلن رسول الله ﷺ يستفتح بالحمد لله رب العالمين أو بيسم الله الرحمن الرحيم؟ فقال: إنك لتسألني عن شيء ما أحفظه وما سألتني عنه أحد قبلك".

قال الدارقطني: هذا إسناد صحيح.

وقال البيهقي في "المعرفة": فيه دلالة على ما قاله الشافعي.

فإن أراد ابن الجوزي أن ما في "الصحيحين" مقدم على ما في غيرهما عند التعارض؛ فجوابه أن ذلك إذا لم يمكن الجمع<sup>(٢)</sup>، فإن أمكن الجمع؛ فالعمل بهما أول، وهنا قد حمل بعض الحفاظ حديث "الصحيحين" على أن المراد به ابتداء الفاتحة لا نفي البسمة، وحمل هذا على نفيها فلا تعارض.

وأيضاً: إنما يرجح بما في أحد "الصحيحين" على غيرهما إذا كان ما في أحدهما لم يضعف وهنا قد ضعف حديث أنس بعدم الاتصال، فإن قتادة كتب به

<sup>(١)</sup> الحق أن في "صحيح ابن خزيمة" أحاديث كثيرة ضعيفة، وليس هذا موضع بسط الكلام على ذلك، وإن اعترض أحد من المشوبة على ذلك فنحن على أتم الاستعداد لإيضاح ذلك وإقامة البراهين الدامغة عليه.

<sup>(٢)</sup> هذا الإطلاق ليس بصحيح على القول الحق كما ستأتي الإشارة إليه في آخر هذا الكتاب، والله ولي التوفيق.



إلى الأوزاعي، وأعله الشافعي بخطأ الراوي في فهمه، وأعله ابن عبد البر بالاضطراب، وقد تقدم جميع ذلك. اهـ.

وقال الإمام الزركشي في كتاب "النكت على مقدمة ابن الصلاح" ج ٢ ص ٢١٤-٢١٥ ط ١: أضواء السلف ١٤١٩ هـ: (الثالث: أن هذا الحديث يصلح أن يكون من أمثلة العلة في الإسناد أيضا فإن في إسناده كتابة لا يعلم من كتبها ولا من حملها، وقتادة ولد أكمه، وذلك أن مسلما رواه عن محمد بن مهران حدثنا الوليد بن مسلم<sup>(١)</sup> حدثنا الأوزاعي، ففيه علتان: الكتابة واشتماله على عننة الوليد وهو مدلس).

وقال السخاوي في كتاب "الغاية في شرح الهداية" ٣١٢/١-٣١٣ ط: دار القلم الدار الشامية ط ١٤١٣ هـ: "ثم العلة إما في الإسناد وهو الأكثر كوصل مرسل أو منقطع ورفع موقف، وإما في المتن كالحديث الذي رواه مسلم في "صحيحه" من جهة الأوزاعي عن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس -رضي الله تعالى عنه- أنه حدثه أنه قال: "صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان -رضي الله تعالى عنهم- فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها"، فقد أعل الشافعي -رحمه الله تعالى- وغيره هذه الزيادة التي فيها عدم البسملة بأن سبعة أو ثمانية اتفقوا على الاستفتاح بالحمد لله رب العالمين خاصة دون نفي البسملة، والمعنى أنهم يبدؤون بقراءة أم القرآن قبل ما يقرأ بعدها، ولا يعني أنهم يتركون البسملة، وحيث أن

<sup>(١)</sup> وعلق عليه محققه بتعليق باطل يدل على أنه لا يعرف الفرق بين تدليس التسوية وغيره، وليس هذا موضع بسط الرد عليه.

بعض رواته فهم من الاستفتاح بالحمد نفي البسمة فصرح بما فهمه وهو مخطئ في ذلك.

ويتأيد بما صح عن أنس -رضي الله تعالى عنه- أنه سئل أكان رسول الله ﷺ يستفتح بالحمد لله رب العالمين أو بيسم الله الرحمن الرحيم فقال للسائل: إنك لتسألني عن شيء ما أحفظه ولا سألني عنه أحد قبلك، وأهم من هذا في تعليل حديث الأوزاعي أن قتادة ولد أكمه، وكاتبه لا يعرف". اهـ.

وقال السيوطي في "تدريب الراوي" ج ١ ص ٢٥٥ ط ٢ دار الكتب العلمية ١٣٩٩هـ: (هذا الحديث معلول أعلاه الحفاظ بوجه جمعتها وحررتها في المجلس الرابع والعشرين من الأمالي بما لم أسبق إليه وأنا ألخصها هنا)، فذكرها ثم لخص ذلك ص ٢٥٧ فقال: (وتبين بما ذكرناه أن لحديث مسلم السابق تسع علل: المخالفة من الحفاظ والأكثرين، والانقطاع، وتدليس التسوية من الوليد، والكتابة، وجهالة الكاتب، والاضطراب في لفظه، والإدراج، وثبوت ما يخالفه عن صحابه، ومخالفته لما رواه عدد التواتر) اهـ. وانظر "منهج ذوي النظر شرح منظومة علم الأثر" ص ٩٣-٩٤ ط شركة ومطبعة مصطفى البابي.

وقال اللكنوي في "ظفر الأمان" ٣٧٠-٣٧١ ط: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب بعد كلام: (...والمقصود هاهنا بيان أن ألفاظ الحديث الواردة في "صحيح مسلم" و"موطأ مالك" سوى لفظ "فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين" مع قوة سندها وكون رواها ثقات معللة بوجه خفية قلما يطلع عليها المحدث إلا من أوتي سعة النظر وقوة الفكر ثم ذكر بعض عللها إلى أن قال:

ومن علل هذه الروايات كثرة الاضطراب في المتن كما مر ذكره وثبت ما يخالفها عن أنس وأنه لم يرد بكلامه نفي البسمة... إلخ).

وقال الشيخ محمود خطاب السبكي في كتابه "المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود" ج ٥ ص ١٩٩ ط ٢ المكتبة الإسلامية ١٣٩٤ هـ: على أن حديث الباب لا يحتاج به لاضطرابه واختلاف ألفاظه مع تغاير معانيها لأن أنساً قال فيه مرة: "كانوا يفتحون بالحمد لله رب العالمين"، ومرة قال: "كانوا لا يجهرون بيسم الله الرحمن الرحيم"، ومرة قال: "كانوا لا يقرؤوها" ومرة قال: "ولم أسمعهم يقرؤوها"، ومرة سئل عن ذلك فقال: "نسيت"، وعلى تقدير ترجيح بعض ألفاظ هذه الروايات المختلفة على باقيها ورد ما خالفها إليها فلا يرجح إلا لفظ حديث الباب "أهم كانوا يفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين"، لأن أكثر الرواة على هذا اللفظ. اهـ

وقال الشيخ أحمد محمد شاكر في "الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث" ج ١ ص ٢٠٣-٢٠٥ ط ١: دار العاصمة ١٤١٥ هـ: "وقد تقع العلة في متن الحديث كالحديث الذي أخرجه مسلم في "صحيحه" من رواية الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي عن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك أنه حدثه قال: "صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعثمان فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها"، ثم رواه مسلم أيضاً من رواية الوليد عن الأوزاعي أخبرني إسحاق بن عبد الله ابن أبي طلحة أنه سمع أنساً يذكر ذلك.

قال ابن الصلاح في كتاب "علوم الحديث": "فعل قوم رواية اللفظ المذكور

يعني التصريح بنفي قراءة البسملة لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه: "فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين" من غير تعرض لذكر البسملة، وهو الذي اتفق البخاري ومسلم على إخراجه في "الصحيح" ورأوا أن من رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذي وقع له ففهم من قوله: "كانوا يستفتحون بالحمد لله" أنهم كانوا لا يسمّلون، فرواه على ما فهم وأخطأ لأن معناه أن السورة التي كانوا يفتحون بها من السور هي الفاتحة وليس فيه تعرض لذكر التسمية وانضم إلى ذلك أمور منها: أنه ثبت عن أنس أنه سئل عن الافتتاح بالتسمية؟ فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئا عن رسول الله ﷺ والله أعلم.

وقد أطل الحافظ العراقي في "شرحه على ابن الصلاح" الكلام على تعليل هذا الحديث (ص ٩٨-١٠٣) وكذلك السيوطي في "التدريب" (٨٩-٩١) وانظر ما كتبه الأخ العلامة<sup>(١)</sup> الشيخ محمد حامد الفقي في تعليقه على "المنتقى" لابن تيمية

(١) وإن شئت أن تعرف حال هذا العلامة فانظر "كلمة الحق" للشيخ أحمد محمد شاكر ص ٢٧٣-٣٠٢ وقد ذكرنا بعض ما قاله فيه في الجزء الثاني من هذا الكتاب، وقال عنه السيد أحمد الفماري في "جؤنة العطار" ج ١ ص ٧٢ كما في "إقام الحجر" ص ٤ ما نصه: "حامد الفقي رئيس جماعة أنصار السنة مبتدع لص، دخلت يوماً إلى دكان الخانجي -رحمه الله- بالقاهرة، فوجدت معه ابن خاله قدم من حلب ومعه كتاب "التريشي على المصايح" يريد بيعه فعرضه علي، وطلب فيه حصة جنبيهات مصرية، فاستغلبه لأن كاتبه تركي وقد حرفة تحريفاً كثيراً لا يستحق أن يدفع فيه ذلك الثمن الباهظ، فرجته إليه، ثم بعد مدة ذهبت إليه فسألني عن الكتاب هل هو عندي؟ فقلت له: قد أرجعته إليك ساعة العرض إذ لم يوافقني بذلك الثمن، فقال: ضاع مني هذا الكتاب وأصبحت ملزماً بدفع ثمنه لابن خالي ولم أهدأ إلى من دفعته... ثم بعد قليل ورد القاهرة صديقنا الشيخ عبدالحلي الكاتبي في طريقه إلى الحج سنة إحدى وخمسين، فبينما أنا معه ذات يوم بالأوتيل (الفندق) إذ دخل عليه حامد الفقي -المبتدع الخارجي المدعي أنه من أنصار السنة وهو أكبر عدو لها- ومعه ذلك الكتاب بعينه يعرضه-

(ج ١ ص ٣٧٢-٣٧٦). اهـ. وقال -أعني أحمد محمد شاكر- في المصدر السابق ص ٢٢٣: "ومثال الاضطراب في المتن حديث التسمية في الصلاة السابق في المعلل قال السيوطي: فإن ابن عبد البر أعله بالاضطراب كما تقدم، والمضطرب يجامع المعلل لأنه قد تكون علته ذلك. اهـ

وقال الشيخ عبد الرشيد النعماني كما في كتاب "حوار مع الألباني" للشيخ شميم محمد السلهتي المطبوع بآخر كتاب "الإمام ابن ماجه وكتاب السنن" ص ٣٠١، ط: دار البشائر: وزيادة " لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم" في هذه الرواية شاذة بالمرّة، فإن رواية أكثر الحفاظ عن قتادة كأيوب وشعبة وهشام الدستوائي وشيبان ابن عبد الرحمن وسعيد ابن أبي عروبة وأبي عوانة وغيرهم: خالية عنها، كما في "تدريب الراوي" ٢٥٤/١-٢٥٧. اهـ وانظر أيضا تعليقات الشيخ النعماني على "ذب ذبابات الدراسات" ج ٢ ص ١٤٢-١٤٦.

ومثل به -أعني حديث البسملّة المذكور- العلامة الزرقاني في "شرح المنظومة البيقونية" ص ٨٢، ط: دار الأرقم والشيخ حسن محمد المشاط في "رفع

- عليه للبيع، وقد طلب فيه ثلاثة جنهات، فلم أتمالك أن قلت له: هذه نسخة الخانجي، ثم ودعت الشيخ وانصرفت - وكان ذلك بعد العشاء بقليل - فتبعني حامد الفقي إلى رأس الدرج يسألني: أين أريد؟ فقلت: منزلي، فكانه أراد أن يطلب مني ستره ثم أحجم عن ذلك، فركبت الترام وعدلت عن بيتي إلى دكان صديقي الخانجي لأتحقق من أمر الكتاب، فإذا هو قد شد الدكان قاصدا منزله، فقلت له: هل وجدت "التوربشتي" الذي ضاع منك؟ قال: لا، ولا زلت في ارتباك من قضيته، فقلت: الآن تركت حامد الفقي يبيعه من الشيخ عبدالحلي الكتاني، فأتضح بعد ذلك أنه سرقه من الدكان، وكان الخانجي يريد رفعه إلى الحاكم لولا وساطة صديقه الأستاذ أحمد شاكر لأنه كان يخشى كثيرا على ذلك المتدع اللص الخارجي -تبعه الله-. اهـ

الأستار على عجا مخدرات الأنوار" ص ١٠٤ والشيخ عبدالفتاح (أبوغدة) في تعليقاته على "الرفع والتكميل" ص ١١٨ ط: دار البشائر الإسلامية ط ٣، وصبحي السامرائي في مقدمته لـ "شرح العلل" لابن رجب ص ١٦ ط: عالم الكتب، للحديث المعلن.

( ١١ ) حديث كعب بن مالك في ذبيحة المرأة والأمة، رواه الإمام البخاري برقم ( ٥٥٠٤ ) و( ٥٥٠٥ ).

قال الحافظ الدارقطني في "التبعية" ص ٢٤٥-٢٤٦ ط: دار الكتب العلمية: أخرج البخاري حديث عبيد الله عن نافع عن ابن كعب عن أبيه: أن جارية لكعب. وعن مالك عن نافع عن رجل من الأنصار عن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ: أن جارية لكعب.

وعن موسى عن جويرية عن نافع عن رجل من بني سلمة أخبر عبدالله: أن جارية لكعب.

وقال الليث عن نافع سمع رجلا من الأنصار أخبر عبدالله: أن جارية لكعب، وهذا اختلاف بين، وقد أخرجه قال: وهذا قد اختلف فيه على نافع وعلى أصحابه عنه.

اختلف فيه على عبيد الله وعلى يحيى بن سعيد وعلى أيوب وعلى قتادة وعلى موسى بن عقبة وعلى إسماعيل بن أمية وعلى غيرهم، فقليل عن نافع عن ابن عمر ولا يصح والاختلاف فيه كثير.

وقال الحافظ ابن حجر في "هدي الساري مقدمة فتح الباري" ص ٥٣٥

ط: دار الكتب العلمية بعد أن أورد كلام الدارقطني: قلت: هو كما قال، وعلته ظاهرة، والجواب عنه فيه تكلف وتعسف. اهـ

( ١٢ ) حديث أبي هريرة في اختصام الجنة والنار وفيه: "فأما الجنة فإن الله لا يظلم من خلقه أحداً وأنه ينشئ للنار من يشاء فيلقون فيها... إلخ". رواه الإمام البخاري برقم (٧٤٤٩).

قال ابن تيمية في "مجموع الفتاوى" ج ١٣ ص ٣٥٣: وإن ما وقع في بعض طرق البخاري "أن النار لا تمتلئ حتى ينشئ الله لها خلقاً آخر" مما وقع فيه الغلط، وهذا كثير.

وقال في "منهاج السنة"<sup>(١)</sup> النبوية" ج ٥ ص ١٠١ ط ٢: مكتبة ابن تيمية، القاهرة ١٤٠٩ هـ: هكذا روي في "الصحيح" من غير وجه، ووقع في بعض طرق البخاري غلط قال فيه: "وأما النار فيبقى فيها فضل" والبخاري رواه في سائر المواضع على الصواب ليبين غلط هذا الراوي، كما جرت عادته. يمثل ذلك إذا وقع من بعض الرواه غلط في لفظ، ذكر ألفاظ سائر الرواة التي يعلم بها الصواب... إلخ.

قال محقق الكتاب الدكتور محمد رشاد سالم: لم أجد هذه الألفاظ في البخاري مع طول البحث ولكن وجدت حديثاً فيه ١٣٤/٩ (كتاب التوحيد، باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ عن أبي هريرة رضي الله عنه وفيه: "...وقال للنار، أنت عذابي أصيب بك من أشياء ولكل واحدة منكما ملوّهة قال: فأما الجنة فإن الله لا يظلم من خلقه أحداً وإنه ينشئ للنار من يشاء فيلقون

<sup>(١)</sup> بل هو منهاج البدعة حقاً.

فيها فتقول: هل من مزيد؟ ثلاثاً، حتى يضع فيها قدمه فتمتلئ ويرد بعضها إلى بعض وتقول: قط قط قط". إلى أن قال: ... وقال الشيخ عبدالعزيز ابن باز في تعليقه على الحديث ٤٣٤/١١<sup>(١)</sup>: "حزم ابن القيم بأن هذا غلط من الراوي، صوابه: "ينشئ للجنة" كما تقدم برقم ٤٨٥٠ (حديث أبي هريرة في تفسير سورة ق. قوله تعالى: "وتقول هل من مزيد" وكما في رقم ٧٣٨٤ (حديث أنس في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: (وهو العزيز الحكيم) من طريق قتادة عن أنس. فتبين منهما أن الراوي هنا سبق لفظه من الجنة إلى النار، ويسمونه في مصطلح الحديث "المنقلب"... اهـ.

وقال ابن القيم في "حادي الأرواح" ص ٤٤٨ ط مؤسسة الرسالة: "وأما الحديث الذي ورد في "صحيح البخاري" في قوله: "وأما النار فينشئ الله لها خلقاً آخرين فغلط وقع من بعض الرواة انقلب عليه الحديث". اهـ المراد منه

وقال في "أحكام أهل الذمة" ج ٢ ص ٦٢٩-٦٣١ ط دار العلم للملايين: "واحتجوا بما روى البخاري في "صحيحه" في احتجاج اللجنة والنار عن النبي ﷺ قال: "وأما النار فينشئ الله لها خلقاً يسكنهم إياها" قالوا: فهؤلاء يُنشأون للنار بغير عمل فلأن يدخلها من ولد في الدنيا بين كافرين أولى.

قال شيخنا -يعني ابن تيمية-: وهذه حجة باطلة، فإن هذه اللفظة وقعت غلطا من بعض الرواة، وبينها البخاري -رحمه الله تعالى- في الحديث الآخر الذي هو الصواب، فقال في "صحيحه": ثنا عبدالله بن محمد، ثنا عبد الرزاق، ثنا معمر،

<sup>(١)</sup> أظن أن هذا التعليق للملقب بمحب الدين الخطيب وهو أيضاً من أتباع النحلة الحشوية المجسمة.



عن همام عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال النبي ﷺ: "تحتاج الجنة والنار، فقالت النار: أوثرت بالتكبرين والتجبرين، وقالت الجنة: مالي لا يدخلني إلا ضعفاء الناس وسقطهم؟! قال الله عز وجل - للجنة: "أنت رحمتي أرحم بك من أشياء من عبادي" وقال للنار: "أنت عذابي أعذب بك من أشياء من عبادي، ولكل واحدة منكما ملوها، فأما النار فلا تمتلئ حتى يضع رجله فتقول قط قط، فهناك تمتلئ ويزوي بعضها إلى بعض، ولا يظلم الله من خلقه أحدا، وأما الجنة فإن الله ينشئ لها خلقا" هذا هو الذي قاله رسول الله ﷺ بلا ريب، وهو الذي ذكره في "التفسير"، وقال في باب ما جاء في قول الله عز وجل: ﴿إِنْ رَحِمَ اللَّهُ قَرِيبَ الْمُحْسِنِينَ﴾ ثنا عبد الله بن سعيد، ثنا يعقوب، ثنا أبي، عن صالح بن كيسان، عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: "اختصمت الجنة والنار إلى ربهما فقالت الجنة: يا رب ما لها لا يدخلها<sup>(١)</sup> إلا ضعفاء الناس وسقطهم؟ وقالت النار: [ما لها لا يدخلها إلا المتجبرون<sup>(٢)</sup>] فقال للجنة: "أنت رحمتي" وقال للنار: "أنت عذابي أصيب بك من أشياء ولكل واحدة منكما ملوها" قال: فأما الجنة فإن الله لا يظلم من خلقه أحدا،

(١) قال الحافظ في "الفتح" ج ١٣ ص ٥٣٥: "فيه الثفات لأن نسق الكلام أن تقول: "مالي"، وقد وقع كذلك في رواية همام "مالي"، وكذا لمسلم عن أبي الزناد.

(٢) كذا في الأصل والحديث في "صحيح البخاري" كما في ج ١٣ ص ٥٣٣ هكذا: وقالت النار: فقال الله تعالى للجنة: أنت رحمتي... إلخ". قال الحافظ ص ٥٣٥: كذا وقع هنا مختصرا، قال ابن بطال: سقط قول النار هنا من جميع النسخ وهو محفوظ في الحديث، رواه ابن وهب عن مالك بلفظ: "أوثر بالتكبرين والتجبرين". قلت -والقائل الحافظ ابن حجر-: هو في "غرائب مالك" للدارقطني وكذا هو عند مسلم من رواية ورقاء عن أبي الزناد وله من رواية سفيان عن أبي الزناد "يدخلني الجبارون والتكبريون... إلخ". هذا ومن الجدير بالذكر أنه قد زاد بعض الرواة ما تقتضيه الروايات التي ذكرها الحافظ عن مسلم وغيره فقال بعد قوله في الحديث وقالت النار كما في ص ٥٣٣: "يعني أوثر بالتكبرين".

وإنه ينشئ للنار من يشاء، فيلقون فيها، فتقول: هل من مزيد؟! ويلقون فيها وتقول: هل من مزيد؟! ثلاثا، حتى يضع قدمه فيها فتنتلى ويـزوي بعضها إلى بعض، وتقول: قط قط، فهذا غير محفوظ، وهو مما انقلب لفظه على بعض الرواة قطعا كما انقلب على بعضهم أن بلالا يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم، [فجعلوه: إن ابن أم مكتوم] يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال" وله نظائر من الأحاديث المقلوبة من المتن.

وحديث الأعرج عن أبي هريرة هذا لم يحفظ كما ينبغي، وسياقه يدل على أن راويه لم يقم متنه، بخلاف حديث همام عن أبي هريرة. اهـ

وقال في "طريق المجرتين" ص ٦٧٨-٦٧٩: "واحتجوا أيضا بما روى البخاري في "صحيحه" في حديث احتجاج الجنة والنار عن النبي ﷺ أنه قال: "وأما النار فينشئ الله لها خلقا يسكنهم إياها، قالوا: فهؤلاء ينشأون للنار بغير عمل فلأن يدخلها من ولد في الدنيا بين كافرين أولي. وهذه حجة باطلة، فإن هذه اللفظة وقعت غلطا من بعض الرواة، وبينها البخاري في الحديث الآخر وهو الصواب، فقال في "صحيحه": حدثني عبد الله بن محمد، أنبأنا عبد الرزاق، أنبأنا معمر، عن همام عن أبي هريرة قال النبي ﷺ: "تحتاج الجنة والنار، فقالت النار: أوثرت بالمتكبرين والمتجبرين، وقالت الجنة: مالي لا يدخلني إلا ضعفاء الناس وسقطتهم؟! قال الله -عز وجل- للجنة: "أنت رحمتي أرحم بك من أشياء من عبادي" وقال تعالى للنار: "أنت عذابي أعذب بك من أشياء من عبادي، ولكل واحدة منكما ملوها. فأما النار فلا تمتلي حتى يضع الجبار -عز وجل- رجله، فتقول: قط قط، فهناك تمتلي ويزوي بعضها إلى بعض، ولا يظلم الله من خلقه أحدا. وأما الجنة فإن

الله ينشئ لها خلقاً" فهذا هو الذي قاله رسول الله ﷺ بلا ريب.

وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح" ج ١٣ ص ٥٣٦: قال جماعة من الأئمة: إن هذا الموضع مقلوب، وجزم ابن القيم بأنه غلط، واحتج بأن الله تعالى أخبر بلأن جهنم تمتلئ من إبليس وأتباعه، وكذا أنكر الرواية شيخنا البلقيني واحتج بقوله ﴿وَلَا يَظْلَمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ اهـ.

وقال ابن الوزير في "إيثار الحق على الخلق" ص ٢١٦-٢٢١ ط (٢) دار الكتب العلمية: "ومن ذلك الحديث المقلوب الذي خرجه البخاري في التوحيد في الباب الخامس والعشرين... قال: فأما الجنة فإن الله لا يظلم من خلقه أحداً، وإنه ينشئ للنار من يشاء، فيلقون فيها، فتقول: هل من مزيد؟! ثلاثاً، حتى يضع قدمه فيها فتمتلئ ويرد بعضها إلى بعض، وتقول: قط قط قط، فهذا حديث مقلوب انقلب على بعض رواته... فقد تبين بهذا أن حديث إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن الأعرج عن أبي هريرة حديث منقلب لم يتابع عليه. فأما أبو هريرة فقد تخلص من الوهم برواية الثقات للحديث عنه على الصواب... إلى أن قال: "قلت: ويدل على هذا وجوه، منها: أن راوي هذا الحديث المقلوب جعل تنزيه الله تعالى من الظلم عند ذكره الجنة فأوهم بذلك أن من أدخله الله تعالى الجنة بغير عمل كان ظلماً، وهذا من أفحش الخطأ، فإن الحور العين في الجنة والأطفال بغير عمل، وهذا هو الموضع الذي لا يسمى ظلماً عند أحد من المسلمين ولا من العقلاء أجمعين، ولا أشار إلى ذلك شيء من الحديث ولا من السنة ولا من اللغة ولا من العرف، وإنما ذكر هذا في النار إشارة إلى أن التعذيب بغير ذنب هو شأن الظالمين من الخلق، والله تعالى حرم الظلم على نفسه وجعله بين خلقه محرماً كما رواه أبو ذر عن رسول الله

ﷺ عن ربه -عز وجل- في الحديث الصحيح بل كما تمدح بذلك رب العالمين في كتابه المبين.

الوجه الثاني : أنه قصر في سياقه المتن فقال: وقالت النار، ولم يذكر ما قالت ولا سكنت من قوله: قالت، قال ابن بطال في شرحه: وهو كذلك في جميع النسخ، وذكر هذا الراوي قول الله تعالى للجنة: أنت رحمتي، ولم يتم قوله لها: أرحم بك من أشاء من عبادي، والنقص في الحفظ والركعة في الرواية بين على حديثه.

الوجه الثالث: تجنب المحدثين لإخراج هذه الرواية مثل مسلم والنسائي مع روايتهما الحديث ومثل أحمد بن حنبل في "مسنده" مع توسعه فيه وكذلك ابن الجوزي في جمعه أحاديث البخاري ومسلم و"مسند أحمد" وكذلك ابن الأثير في "جامع الأصول" وهو يعتمد "الجمع بين الصحيحين" للحميدي، والحميدي إنما يترك ما ليس على شرط البخاري مما ذكره في "صحيحه" مثل حديث "الفخذ عورة" فإنه ترك ذكره لذلك كما ذكر ابن الصلاح في "علوم الحديث". والأمر أوضح من أن يطول في بيانه. وإنما ذكرت هذا لأن صاحب "القواعد" احتج به ونسبه إلى "الصحيح" ولم يذكر فيه شيئا أصلا وكذلك المهلب، فعرفت أنهما قد غلطا في ذلك، كيف من هو أقل معرفة منهما بسبب ذكره في "صحيح البخاري" وقد رأى ذكره في "صحيح البخاري".

وقد ذكر ابن الصلاح وغيره أن في البخاري أحاديث كثيرة على غير شرطه ولا شرط غيره من أهل الصحيح وأن ذلك معلوم، وذكر من ذلك حديث بهز بن حكيم في أن الفخذ عورة، وقد ذكر غيره من ذلك شيئا كثيرا، فقد ذكر ابن حجر

في "مقدمة شرح البخاري" بعض ما اعترض على البخاري فذكر مائة حديث وعشرة أحاديث، وإنما قلت: أنه البعض لأنه ذكر أن من ذلك عننة المدلسين التي في "الصحيح" وأحاديث الرجال المختلف فيهم، وذلك شيء كثير.

الوجه الرابع: أنه قد ثبت بالنصوص والإجماع أن سنة الله تعالى أنه لا يعذب أحدا بغير ذنب ولا حجة كما قال تعالى: ﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا﴾ وقال: ﴿لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل﴾ وقال تعالى: ﴿ذكرئى وما كنا ظالمين﴾ وفي "الصحيحين": "لا أحد أحب إليه العذر من الله من أجل ذلك أرسل الرسل وأنزل الكتب"، ومن جحد أن هذه سنة الله فقد جحد الضرورة، وإذا تقرر أنها سنة الله تعالى فقد قال تعالى: ﴿ولن تجد لسنة الله تبديلا ولن تجد لسنة الله تحويلا﴾ وقال تعالى: ﴿واتبعوا أحسن ما أنزل إليكم من ربكم﴾. وأحسن ما أنزل الله إلينا هو الثناء عليه وتسيحه وتقديس أفعاله وأقواله من جميع صفات النقص، فكيف يعدل عن هذا كله مع موافقة الرواية الصحيحة له إلى رواية ساقطة مغلوطة مقلوبة زل بها لسان بعض الرواة كما زل لسان الذي أراد أن يقول: "اللهم أنت ربي وأنا عبدك" فغلط من شدة الفرح بوجود راحلته عليها طعامه وشرابه بعد اليأس كما ورد في الأحاديث الصحاح، ولو كان الغلط يحكم به لوجب كفر ذلك الغالط وتكفيرنا له لأجل غلظه وعكسه ما أراد ويجعله مذهبا له.

الوجه الخامس: أنه لو قدر ما لا يتقدر من ورود حديث صحيح بذلك الغلط لم يدل على مخالفة جميع ما عارضه من الأدلة القاطعة والحجج الساطعة لأنه محتمل لموافقتها، فإنه لم يصرح فيه بأنه ينشئ للنار خلقا لا ذنوب لهم ولا قال: فيدخلهم النار قبل أن يذنبوا ويستحقوا العذاب، وإذا لم ينص على ذلك وجب

تقدير ذلك لموافقة سنة الله تعالى التي لا تبدل لها ولا تحويل وذلك على أحد وجهين: إما أن يكون هؤلاء الذين أنشأهم الله لها هم قوم من كفار بني آدم الذين تقدم كفرهم وقدم ادخارهم لها بعد كفرهم وسمى إعادتهم لها إنشاء لأنها إنشاء حقيقي لصورهم وردهم على ما كانوا، أو لأنه كان قد أعدهم وهذا اختيار كثير من أهل السنة بل من الأشعرية فقد نص عليه ابن بطال في "شرح البخاري" في شرح هذا الحديث فأصاب في وجهه وأخطأ في وجهه، أما صوابه ففي تنزيهه الله تعالى مما توهمه غيره جائزا على الله سبحانه، وأما خطؤه ففي إيهامه أن الحديث صحيح وهو مقلوب بغير شبهة، وإنما خفي ذلك عليه لأنه لم يكن من أئمة الحديث وإنما كان من علماء الفقه والكلام، وإما أن يكون الله تعالى خلق للنار خلقا مستأنفا كلفهم بعد خلقهم فكفروا فاستحقوها، كما ورد في بعض أحاديث الأطفال، وفي لهذا مباحث قد استوفيت هنالك، وإما أن يكون خلق لها خلقا لا يتألم بها أو يتلذذ بها أو من الجمادات كما قال الله تعالى: ﴿وَقَوَّدها النَّاسَ وَالْحِجَارَةَ﴾. وجاء فيها بضمير العقلاء لأنهم بدل منهم كما قال يوسف -عليه الصلاة والسلام-: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾، أو لغير ذلك، ومع احتمال بعض هذه الوجوه في بيان غلط بعض الرواة الذي قامت الأدلة على غلظه كيف يعدل إلى ظاهره ويسمى صحيحا ويحتج به مثل المهلب وصاحب "القواعد" وغيرهما، فالله المستعان. اهـ

ومثل به -أعني ابن الوزير- في "تنقيح الأنظار" ج ٢ ص ١٠٦، ١٠٧ مع "توضيح الأفكار" للحديث المقلوب، وأقره على ذلك شارحه الصنعاني، ومن المعلوم أن المقلوب من قسم الضعيف كما هو مقرر في مصطلح الحديث.

وقال ابن الجزري في "الهداية" ج ١ ص ٣٤٣ شرح "الغاية" ط: دار القلم:  
منقلب وأصله كما يجب يسبق لفظ الراو فيه ينقلب  
لنار ينشي الله خلقا انعكس  
كمثل.....

وتابعه على ذلك شارحه السخاوي في "الغاية" ص ٣٤٤.

وقال الألباني في "الصحيحة" ج ٦ / ١ / ٩٣: وهي بلا شك رواية شاذة لمخالفتها للطريق الأولى عن أبي هريرة ولحديث أنس، وقد أشار إلى ذلك الحافظ أبو الحسن القاسبي (علي بن محمد بن خلف القيرواني ت ٤٠٣)، وقال جماعة من الأئمة: إنه من المقلوب، وحزم ابن القيم بأنه غلط، واحتج بأن الله أخبر بأن جهنم تمتلئ من إبليس وأتباعه، وأنكرها الإمام البلقيني واحتج بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلَمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ ذكره الحافظ في "الفتح" (١٣ / ٥٣٦) ط دار الكتب العلمية.

فأقول -والقائل الألباني-: هذا الشذوذ في هذا الحديث مثال من عشرات الأمثلة التي تدل على جهل بعض الناشئين الذين يتعصبون لـ "صحيح البخاري"، وكذا لـ "صحيح مسلم" تعصبا أعمى، ويقطعون بأن كل ما فيهما صحيح! أه المراد منه. وقد حكم بضعف هذه الرواية أيضا الشيخ طاهر الجزائري الدمشقي في "توجيه النظر إلى أصول الأثر" وقد تقدم نقل كلامه في ذلك، وانظر أيضا ج ١ ص ٣١٩ و ٥٢٠ من الكتاب المذكور.

وقال علي بن علي جابر الحربي في كتاب "ابن الوزير وآراؤه الاعتقادية" ص ١٥٥: إن هذا الحديث مقلوب أي سبق لفظ الراوي من الجنة إلى النار، ولم يوافقه عليها مسلم ولا غيره من أهل السنن. أه المراد منه

( ١٣ ) حديث معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: "كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتجحدّه، فأمر النبي ﷺ أن تقطع يدها"، رواه الإمام مسلم برقم ١٦٨٨).

قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" ج ١٢ ص ١٠٧-١٠٨ ط دار الكتب العلمية: نقل النووي أن رواية معمر شاذة مخالفة لجامع الرواة، قال: والشاذة لا يعمل بها.

وقال المنذري في الحاشية وتبعه المحب الطبري: قيل إن معمرًا تفرد بها.

وقال القرطبي: رواية "أنها سُرقت... إلخ" أكثر وأشهر من رواية الجحد، فقد تفرد بها معمر من بين الأئمة والحفاظ وتابعه على ذلك من لا يقتدى بحفظه؛ ابن أخي الزهري ونمطه هذا قول المحدثين . قال الحافظ ابن حجر قلت: سبقه لبعضه القاضي عياض، ثم ذكر الحافظ بعض من تابع معمرًا على هذه الرواية، فليُنظره من شاء.

وقال الشيخ أحمد الغماري في "الهداية في تخريج أحاديث البداية" ج ٨ ص ٥٩٣-٥٩٥ ط عالم الكتب: "ورد الجمهور هذا الحديث لأنه مخالف للأصول، وذلك أن المعار مأمون وأنه لم يأخذ بغير إذن فضلاً أن يأخذ من حرز، قالوا: وفي الحديث حذف، وهو أنها سُرقت مع أنها جحدت ويدل على ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: "إنما أهلك من كان قبلكم أنه إذا سرق فيهم الشريف تركوه". قالوا: وروى هذا الحديث الليث بن سعد عن الزهري بإسناده فقال فيه:



"إن المخزومية سرت". قالوا: وهذا يدل على أنها فعلت الأمرين جميعاً الجحد والسرقة. اهـ

( ١٤ ) حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله ... وفيه: ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم بمينه ما تنفق شماله"، رواه الإمام مسلم برقم ٩١ (١٠٣١).

هذا الحديث مقلوب كما نص على ذلك القاضي عياض وأبو حامد ابن الشرقي والنووي والحافظ ابن حجر وابن الوزير والسخاوي والسيوطي واللكنوي وأحمد محمد شاكر وغيرهم، والصواب: "حتى لا تعلم شماله ما تنفق بمينه".

قال الإمام النووي في "شرح مسلم" ج٧ ص١٢٢ ط دار الكتب العلمية: "هكذا وقع في جميع نسخ مسلم في بلادنا وغيرها، وكذا نقله القاضي عن جميع روايات نسخ مسلم لا تعلم بمينه ما تنفق شماله، والصحيح المعروف: حتى لا تعلم شماله ما تنفق بمينه، هكذا رواه مالك في "الموطأ" والبخاري في "صحيحه" وغيرهما من الأئمة، وهو وجه الكلام؛ لأن المعروف في النفقة فعلها باليمين، قال القاضي: ويشبه أن يكون الوهم فيها من الناقلين عن مسلم لا من مسلم بدليل إدخاله بعده حديث مالك - رحمه الله - اهـ

وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح" ج٢ ص١٨٦: وقد تكلف بعض المتأخرين توجيه هذه الرواية المقلوبة، وليس بجيد؛ لأن المخرج متحد ولم يختلف فيه على عبيد الله بن عمر شيخ يحيى فيه ولا على شيخه خبيب ولا على مالك رفيق عبيد الله بن عمر فيه اهـ.

وقال ابن الوزير في "إيثار الحق على الخلق" ص ٢١٧ ط ٢ دار الكتب العلمية: "كما خرج مسلم من حديث أبي هريرة في ذلك السبعة الذين يظلمهم الله بظل عرشه يوم القيامة يوم لا ظل إلا ظله فذكر منهم رجلا تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم بميمنه ما تنفق شماله، خرجه مسلم، وإنما انقلب على بعض الرواة، وصوابه ما خرجه معا عن أبي هريرة في هذا الحديث بعينه: ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه، فحكم كل عارف بانقلابه لما اتفقا عليه في ذلك، ولأنه المناسب فإن اليمين هي المنفقة، فخرجه مسلم كذلك لتقوي أصل الحديث بهذا الإسناد لا لكونه ظن صحة هذا المتن المقلوب مع مخالفته للمنقول والمعقول ولم يتهم أحد مسلما بههل ذلك<sup>(١)</sup>.

<sup>(١)</sup> لم نرد نحن بذكرنا لهذا المثال اتهام الإمام مسلم بههل ذلك فإن ذلك غيب لا يعلمه إلا الله تعالى ما دام الإمام مسلم لم ينص على ذلك وإنما أردنا بذكره بيان أن ليس ما في "صحيح مسلم" كله صحيحاً ثابتاً عن رسول الله -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- كما يدعي بعض الحشوية وغيرهم، وإذا سلم بأن في "صحيح مسلم" وكذا "صحيح البخاري" بعض الأحاديث الضعيفة ونحو ذلك، إلا أن الشيعين قد علما بضعفها وإنما ذكرها في "صحيحهما" من أجل بيان علتها أو للاستشهاد برواها على أصل تلك الأحاديث ونحو ذلك فلا إشكال في ذلك، إلا أن ذلك لا يمكن أن يقال به في كل ما انتقد عليهما كما لا يخفى على المتأمل النصف، على أنه لا يلزم من إيراد الإمام مسلم في "صحيحه" لهذا الحديث ونحوه إذا ساقه في الأصول مثلاً أن يكون جاهلاً بذلك لاحتمال أن يكون قد ذهل عن علته عند كتابته، ولو تدبره لظهر له ذلك من أول وهلة، أو يكون قد سبقه قلمه إلى كتابة "حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله"، ومثل هذا يقع كثيراً للمحتدين وهم معذورون في ذلك كما هو مبسوط في محله. هذا ومن الجدير بالذكر أن مما يمنع ما ذكره ابن الوزير من أن الإمام مسلماً قد ذكر هذا اللفظ من أجل أن يقوي بإسناده أصل الحديث أنه -أعني الإمام مسلماً- لم يذكر اللفظ الصحيح في "صحيحه" البتة. وخلاصة الأمر أن لفظ: "حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله" خطأ لا يحتمل الصحة وقد ذكره الإمام مسلم في "صحيحه" كما رأيت وهذا هو الأمر الذي نريد إثباته في هذا الكتاب. والله تعالى أعلم.

وقال السخاوي في "فتح المغيث شرح ألفية الحديث" ج ١ ص ٣٠٥، ط: دار الكتب العلمية: وأمثلته -ربيعي القلب- في المتن قليلة كحديث حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه فإنه جاء مقلوبا بلفظ حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله .

وقال شبير أحمد العثماني في مقدمة "فتح الملهم" ج ١ ص ٦٠: "المقلوب هو ما وقعت المخالفة فيه بالتقدم والتأخير وذلك كما في حديث أبي هريرة عند مسلم في السبعة الذين يظلمهم الله تحت ظل عرشه فإن فيه: ورجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله، فهذا مما انقلب على أحد الرواة، وإنما هو: حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه كما ورد في البخاري وفي مسلم في بعض طرقه<sup>(١)</sup>، فعكس الراوي الذي انقلب عليه الأمر فجعل اليمين في موضع الشمال والشمال في موضع اليمين، وقد دل على القلب أمران:

أحدهما: الرواية الأخرى التي اتفق عليها الشيخان.

والثاني: ما يقتضيه وجه الكلام لأن المعروف صدور الإنفاق في أغلب الأحيان عن اليمين، وهذا النوع من قبيل القلب في المتن. اهـ

وقال الألباني في تعليقه على "مختصر صحيح مسلم" ص ١٤٧، ط: الثالثة مكتبة المعارف: هذا مما انقلب على بعض الرواة، والصحيح الثابت عند "البخاري" وغيره من الأئمة: "حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه". راجع إن شئت النووي

<sup>(١)</sup> كلا لم يرد في مسلم على الصواب البتة وإنما هو عند البخاري فقط، نعم روى مسلم هذا الحديث من طريق مالك وهو على الصواب عند غيره إلا أنه -أعني مسلما- لم يذكر فيه: "ورجل تصدق بصدقة... إلخ وإنما أحال به على الرواية السابقة والله تعالى أعلم.

وغیره. اهـ

ومثل به جماعة كبيرة من العلماء للحديث المقلوب، ومن هؤلاء العلماء الذين مثلوا به لذلك الحافظ ابن حجر في "نزهة النظر" ص ١٢٦ ط: دار ابن الجوزي ط ٣: ١٤١٦هـ، وتابعه عليه شراح كتابه منهم القاضي محمد أكرم السندي في "إمعان النظر شرح شرح نخبة الفكر" ص ١٤٧ ط: حيدري بريس حيدر أباد، وعلي القاري في "شرح شرح نخبة الفكر" ص ٤٧٧، ط: دار الأرقم، ومحمد عبد الروؤف المناوي في "البواقي والدرر" ج ٢ ص ٤١٩، ط: مكتبة الرشد.

ومثل به لذلك أيضا ابن الوزير في "تنقيح الأنظار" ج ٢ ص ١٠٦ بشرح "توضيح الأفكار" وأقره على ذلك شارحه الشيخ الصنعاني، وزكريا الأنصاري في "فتح الباقي شرح ألفية العراقي" ج ١ ص ٢٨٨ ط: دار الكتب العلمية، والسيوطي في "تدريب الراوي" ج ١ ص ٢٩٢ ط ٢ دار الكتب العلمية، واللكنوي في "الرفع والتكميل" ص ٣١٣ ط: مكتب المطبوعات الإسلامية، وحسن محمد المشاط في "رفع الأستار على مجامع مخدرات الأنوار" ص ١١٤، وظفر محمد العثماني في "مقدمة إعلاء السنن" ج ١ ص ٣٠ ط: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، وأحمد شاکر في تعليقه على ألفية السيوطي ص ٦٢، وفي "الباعث الخفي" ج ١ ص ٢٦٨، ط: دار العاصمة، وأقره عليه ناصر الألباني في تعليقه عليه وتلميذه علي الحلبي الحشوي، وكذا حكم عليه بالقلب العلامة الزرقاني في "شرح المنظومة البيقونية" ص ٧٨، ط: دار الأرقم ومحمد بن عبد القادر الفاسي في "شرح منظومة ألقاب الحديث" ص ١٣١، ط: المكتب الإسلامي، والشيخ محمد بن خليفة النبهاني المالكي في "النخبة النبهانية شرح المنظومة البيقونية" ص ١٣٩، ط: مؤسسة الكتب الثقافية، وحافظ بن أحمد الحكمي

في "اللؤلؤ المكنون" ص ١٨١ بشرح "المسلك الواضح المأمون"، وشارحه الدكتور حافظ بن عبد الله الحكمي في "المسلك الواضح المأمون" ص ١٨٣، ط: دار ابن عفان، والشيخ محمد بن علي الأثيوبي الولوي في "إسعاف ذوي الوطر" ج ١ ص ٢٨٢، ط: مكتبة ابن تيمية، وعلي بن علي جابر الحربي المدرس بجامعة أم القرى في "ابن الوزير وآراؤه الاعتقادية" ص ١٩٥ والدكتور محمود الطحان في "تيسير مصطلح الحديث" ص ١٠٨، والدكتور أحمد عمر هاشم في "قواعد أصول الحديث" ص ١٢٥، ط: دار الكتاب العربي، وقد حكم بغلط هذه الرواية أيضا القاضي عياض في "مشارك الأنوار".

( ١٥ ) حديث أبي موسى عن النبي ﷺ قال: "إذا قرأ الإمام فأَنْصَتُوا" رواه مسلم برقم ٦٣ (٤٠٤).

قال الحافظ الدارقطني في "التبعية" ص ١٧٠-١٧١: "أخرج مسلم أيضا حديث جرير عن التيمي عن قتادة عن أبي غلاب عن حطان عن أبي موسى عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- في سنن الصلاة وتعليم النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- إياها ذلك فيه "وإذا قرأ فَأَنْصَتُوا" وقد خالف التيمي جماعة منهم: هشام الدستوائي وشعبة وسعيد وأبان وهمام وأبو عوانة ومعر وعدي ابن أبي عمارة ورووه عن قتادة ولم يقل أحد منهم "وإذا قرأ الإمام فَأَنْصَتُوا". وقد روي عن عمر ابن عامر عن قتادة متابعة التيمي وعمر ليس بالقوي تركه يحيى القطان وفي اجتماع أصحاب قتادة على خلاف التيمي دليل على وهمه. والله تعالى أعلم.

وقال البيهقي في "القراءة خلف الإمام" ص ١٣١: "أخبرنا أبو علي الحسين

ابن محمد الروذباري أنا أبو بكر ابن داسة نا أبو داود السجستاني قال: قوله: "وإذا قرأ فأنصتوا" ليس بشيء.

وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال: سمعت أبا علي الحسين بن علي الحافظ يقول: خالف سليمان التيمي أصحاب قتادة كلهم في هذا الحديث وهو عندي وهم منه والحفوظ عن قتادة حديث هشام الدستوائي وهمام وسعيد ابن أبي عروبة ومعر ابن راشد وأبي عوانة والحجاج قال أبو علي: وأما رواية سالم بن نوح فإنه أخطأ على عمر بن عامر كما أخطأ على ابن أبي عروبة لأن حديث سعيد رواه يحيى بن سعيد وي زيد بن زريع وإسماعيل ابن علي وابن أبي عدي وغيرهم فإذا جاء هؤلاء فسالم بن نوح دونهم.

وأخبرنا أبو عبد الرحمن السلمي قال: قال علي بن عمر الحافظ: سالم بن نوح: ليس بالقوي.

وذكر في حديث التيمي خلفه هشاما وسعيدا وشعبة وهماما وأبا عوانة وأبان وعديا فكلهم رواه عن قتادة ولم يقل أحد منهم "وإذا قرأ فأنصتوا" وهم أصحاب قتادة الحافظ عنه. ووهن أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة -رحمهم الله- هذه الزيادة في هذا الحديث وروي هذا اللفظ عن محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ "أهـ وانظر أيضا "السنن الكبرى" ج ٢ ص ١٥٦.

وقال النووي في "خلاصة الأحكام" ج ١ ص ٣٧٦-٣٧٧ ط: مؤسسة الرسالة: "قال جمهور الحفاظ قوله: "وإذا قرأ فأنصتوا" ليست صحيحة عن النبي

ﷺ. وأطبب البيهقي في بيان بطلانها، وذكر عللها، ونقل بطلانها عن يحيى بن معين وأبي حاتم وأبي داود وأبي علي النيسابوري. اهـ وقال في "المجموع" ج ٣ ص ٣١٧ ط: دار الفكر ١٤١٧ هـ: "وأما الجواب عن حديث: "...وإذا قرأ فأنصتوا" فمن أوجه منها: ...، والوجه الثالث: وهو الذي اختاره البيهقي أن هذه اللفظة ليست ثابتة عن النبي ﷺ، قال أبو داود في سننه: هذه اللفظة ليست بمحفوظة، ثم روى البيهقي عن الحافظ أبي علي النيسابوري أنه قال: هذه اللفظة غير محفوظة، وخالف التيمي جميع أصحاب قتادة في زيادته هذه اللفظة، ثم روى عن يحيى بن معين وأبي حاتم الرازي أنهما قالوا: ليست محفوظة، قال يحيى بن معين: ليست هي بشيء، وذكر البيهقي طرقها وعللها كلها". اهـ المراد منه

وقال في "شرح مسلم" ج ٤ ص ١٠٥: قوله: "وإذا قرأ فأنصتوا" مما اختلف الحفاظ في صحته، فروى البيهقي في "السنن الكبرى" عن أبي داود السجستاني أن هذه اللفظة ليست بمحفوظة، وكذلك رواه عن يحيى بن معين وأبي حاتم الرازي والدارقطني والحافظ أبي علي النيسابوري شيخ الحاكم أبي عبد الله.

قال البيهقي: قال أبو علي الحافظ: هذه اللفظة غير محفوظة، قد خالف سليمان التيمي فيها جميع أصحاب قتادة، واجتماع هؤلاء الحفاظ على تضعيفها مقدم على تصحيح مسلم لاسيما ولم يروها مسندة في "صحيحه". اهـ

قلت: كلا بل رواها مسندة في "صحيحه" كما رأيت من تخريجنا للحديث. هذا ومن الجدير بالذكر أن الإمام النووي نفسه قد عزا في "خلاصة الأحكام" ج ١ ص ٣٧٥ ط: مؤسسة الرسالة، وكذا في "المجموع شرح المذهب" ج ٣ ص ٢١٧ ط: دار الفكر هذا الحديث إلى الإمام مسلم فالعجب كيف خفي عليه عند شرحه لـ "صحيح

مسلم" مع أن الكتاب بين يديه والحديث أمام ناظره، فجعل من لا تخفى عليه خافية «وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً». والله تعالى أعلم.

وقال المباركفوري في "تحقيق الكلام في وجوب القراءة خلف الإمام" ص ٣٣٠-٣٣١ ط ٢ دار الهجرة للنشر والتوزيع: "... صححه أحمد ومسلم والمنذري، وضعفه الأكترون: البخاري وأبو داود وأبو حاتم ويحيى بن معين والحاكم والدارقطني وابن خزيمة ومحمد بن يحيى الذهلي والحافظ أبو علي النيسابوري والبيهقي.

فلما اختلف الحفاظ والمحدثون ويزيد عدد المضعفين له ثلاثة أضعاف على عدد المصححين وفيهم سلطان المحدثين أمير المؤمنين في الحديث الإمام البخاري المعروف بعلو كعبه في علم الحديث، وفيهم إمام الجرح والتعديل يحيى بن معين الذي قال فيه الإمام أحمد: "كل حديث لا يعرفه يحيى فليس بحديث"، فيكون تضعيفه مقدما على تصحيحه. قال الزيلعي: "قال البيهقي في "المعرفة" بعد أن روى حديث أبي هريرة وأبي موسى: وقد أجمع الحفاظ على خطأ هذه اللفظة في الحديث أبو داود وأبو حاتم وابن معين والدارقطني، وقالوا: إنما ليست محفوظة". اهـ

وقال في "تحفة الأحوذ" ج ٢ ص ٢١٩، ط: دار الفكر: وهو غير محفوظ عند أكثر الحفاظ. اهـ المراد منه.

وقال صديق حسن خان في "الروضة الندية"<sup>(١)</sup> ج ١ ص ٢٦٩، ط: دار ابن

<sup>(١)</sup> طبعت هذه الطبعة باسم "التعليقات الرضية على الروضة الندية".



عفان : ... وكذلك حديث "وإذا قرأ الإمام فأنصتوا" وإن كان فيه مقال لا ينتهض معه للاستدلال... إلخ.

وقال مقبل الوادعي في تحقيقه لكتاب "التبعية" ص ١٧١ بعد كلام : ... إلا هذه الزيادة فالأمر كما يقول الحفاظ كما نقله النووي عنهم رحمهم الله - إذ قد شذ سليمان التيمي فيها والله أعلم.

وقال الدكتور إبراهيم بن علي بن محمد آل كليب الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها بكلية أصول الدين في الرياض في تعليقه على كتاب "الأجوبة" للحافظ أبي مسعود الدمشقي ص ١٦٣ ط ١ دار الوراق: وقد اختلف العلماء في هذه الزيادة "وإذا قرأ فأنصتوا":

أ - فذهب إلى تضعيفها والحكم بشذوذها وتوهم سليمان في ذكرها ابن معين والبخاري وأبو داود وأبو حاتم والحاكم والدارقطني وابن خزيمة ومحمد ابن يحيى الذهلي والحافظ أبو علي النيسابوري والبيهقي والبخاري كما في "القراءة خلف الإمام" ص ١٣٠-١٣١، و"سنن الدارقطني" ١/٣٣٠، ٣٣١، و"سنن البيهقي" ٢/١٥٦، ١٥٧، و"نصب الراية" ٢/١٥، ١٧، و"عون المعبود" ٣/٢٦٠، "بين الإمامين" ص ١٢٧ قال البيهقي في "المعرفة" كما في "نصب الراية" ٢/١٧ بعد أن روى حديث أبي هريرة وأبي موسى: "وقد أجمع الحفاظ على خطأ هذه اللفظة في الحديث أبو داود وأبو حاتم وابن معين والحاكم والدارقطني وقالوا إنما ليست بحفظ أو يحمل الإنصات فيه على ترك الجهر.

ب - وصححها أحمد ومسلم والحافظ ابن حجر كما في "الفتح" (٤٢/٢)

وانظر "بين الإمامين" ص ١٢٧.

ج - والذي يظهر من تطبيق قاعدة الترجيح بالكثرة وقوة الحفظ أن هذه الزيادة في حديث أبي موسى قد وهم في ذكرها سليمان التيمي ومتابعة غيره له من طريق سالم بن نوح وهو صدوق له أوهام والمخالف لسليمان جمع كثير من الحفاظ يبعد أن يرووا هذا الحديث دون هذه الزيادة مع توفر الدواعي لنقلها لتعلقها بقضية من عبادة المسلم" اهـ.

ثم ذكر شاهدين لهذه الزيادة، ثم قال بعد ذلك: وعليه فزيادة "وإذا قرأ فأنصتوا" لضعفها وضعف شواهدهما أيضاً فلا تقوى على رفع درجتها والله أعلم. اهـ وانظر ص ٧٠٤.

( ١٦ ) حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: "أن رجلاً من أسلم جاء النبي ﷺ فاعترف بالزنى فأعرض عنه النبي ﷺ... وفيه: فلما أذلقته الحجارة فرأ فأدرك فرُجم حتى مات، فقال له النبي ﷺ خيراً، وصلى عليه"، رواه الإمام البخاري برقم (٦٨٢٠) من طريق محمود بن غيلان عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة.

قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" ج ١٢ ص ١٥٦-١٥٧ ط: دار الكتب العلمية: قوله "وصلى عليه" هكذا وقع هنا عن محمود بن غيلان عن عبد الرزاق، وخالفه محمد بن يحيى الذهلي وجماعة عن عبد الرزاق فقالوا في آخره: ولم يصل عليه، قال المنذري في حاشية السنن رواه ثمانية أنفس عن عبد الرزاق فلم يذكروا قوله: "وصلى عليه".

قال -أعني الحافظ ابن حجر-: قلت: قد أخرجه أحمد في "مسنده" عن عبد الرزاق، ومسلم عن إسحاق ابن راهويه، وأبو داود عن محمد بن المتوكل العسقلاني، وابن حبان من طريقه، زاد أبو داود والحسن بن علي الخلال والترمذي عن الحسن بن علي المذکور، والنسائي وابن الجارود عن محمد بن يحيى الذهلي، زاد النسائي ومحمد بن رافع ونوح بن حبيب والإسماعيلي والدارقطني من طريق أحمد بن منصور الرمادي، زاد الإسماعيلي ومحمد بن عبد الملك بن زنجويه وأخرجه أبو عوانة عن الدبري ومحمد بن سهل الصفاني، فهؤلاء أكثر من عشرة أنفس خالفوا محموداً، منهم من سكت عن الزيادة ومنهم من صرح بنفيها. اهـ

وقال البيهقي في "السنن الكبرى" ٢١٨/٨: رواه البخاري عن محمود بن غيلان عن عبد الرزاق وقال فيه: "فصلى عليه" وهو خطأ، قال البخاري: ولم يقل يونس وابن جرير عن الزهري "فصلى عليه". اهـ

وقال ابن العربي كما في "الفتح" ج ١٢ ص ١٥٧: "لم يثبت أن النبي ﷺ صلى على ماعز".

وقال ابن عبد الهادي في "المحرر" ج ١ ص ٣١٠، ط: دار المعرفة بعد أن ذكر الحديث: "ورواه أحمد وأبو داود والنسائي وقالوا: "ولم يصل عليه" وصححه الترمذي وهو الصواب، والصحيح عن معمر كرواية خبره عن الزهري والله أعلم".

وقال الحافظ العلامي في "التهنئات المحملة على المواضع المشككة" ص ٧٠-٧١: ومحمود شيخ البخاري هذا ابن غيلان، وقد تفرد بهذه الزيادة، أعني الصلاة عليه، فقد رواه أبو داود، (عن) محمد بن المتوكل والحسن بن علي. والترمذي عن

الحسن بن علي، والنسائي عن محمد بن رافع، (...) <sup>(١)</sup>، ونوح بن حبيب. وأخرجه البيهقي، من طريق أحمد بن منصور الرمادي، كلهم عن عبدالرازق بسنده، وكلهم قالوا فيه: "و لم يصل عليه رسول الله ﷺ" عكس ما قاله محمود بن غيلان، وقد حكم البيهقي على محمود بالخطأ، وإخراج البخاري له من طريقه بهذا اللفظ عجيب، إذ كيف يخفى عليه مثل هذا، وقد قال عقيب سياقه حديث محمود: "لم يقل يونس وابن جريج عن الزهري: فصلى عليه؟. قلت -والقاتل العلامي-: وقد رواه مسلم أيضا عن إسحاق بن إبراهيم، عن عبدالرزاق، عن معمر، وابن جريج. ومن حديث ابن وهيب، عن يونس ثلاثتهم عن ابن شهاب، ولم يسق متنه، بل أحاله على حديث أبي هريرة قبله، وليس فيه ذكر الصلاة، والذين ذكروها (من) أصحاب عبد الرزاق قالوا: إنه لم يصل وخالفهم محمود بن غيلان بإثباتها، فروايتهم شاذة جدا، ويدل لذلك أيضا ما في "صحيح مسلم"، و"سنن أبي داود" وغيرها من حديث أبي سعيد الخدري في قصة ماعز. قال: "فما استغفر له، ولا سبه". وعند مسلم أيضا في حديث سليمان بن بريدة، عن أبيه ﷺ قال: "فأمر به فرجم، فكان الناس فرقتين، قائل يقول: لقد هلك، لقد أحاطت به خطيئته، وقائل يقول: ما توبة أفضل من توبة ماعز، إنه جاء إلى رسول الله ﷺ ثم قال اقتلني بالحجارة. قال: فلبشوا بذلك يومين أو ثلاثة، ثم جاء رسول الله ﷺ وهم جلوس، فسلم ثم جلس. فقال: "استغفروا لماعز بن مالك". فقالوا: غفر الله لماعز بن مالك. فقال ﷺ: "لقد تاب توبة لو قسمت بين أمة لوسعتهم". ووجه الدلالة من هذا أنه لو كان النبي ﷺ صلى عليه لم يختلفوا فيه، وكان يمكن أن يحمل حديث محمود بن غيلان على أنه أراد الصلاة اللغوية، وهي الاستغفار المذكور في هذا الحديث آخر، لكن لم يكن على

<sup>(١)</sup> كذا في المطبوع وكأنه قد وقع سقط في الأصل.

ذلك اتفاق غيره من أصحاب عبد الرزاق عنه بل على نفيها، وهذا الموضع من مشكلات "الصحيح" على قاعدة أهل الحديث. والله - سبحانه - أعلم.

( ١٧ ) حديث ابن عباس - رضي الله عنهما -، أن رسول الله ﷺ قال: "الطيب أحق بنفسها من وليها، والبكر يستأذنها أبوها في نفسها، وإذنها صماتها"، رواه الإمام مسلم برقم ٦٨ (١٤٢١).

أعل جماعة من العلماء لفظه (أبوها). قال أبو داود في السنن ج ٢ ص ٩٨ ط: دار الكتب العلمية: (أبوها: ليس بمحفوظ). وذكره عنه البيهقي في "السنن الكبرى" ج ٧ ص ١١٥ وأقره. وقال الدارقطني في "السنن" ج ٣ ص ١٦٩ ط: دار الكتب العلمية: لا نعلم أحداً وافق ابن عينة على هذا اللفظ، ولعله ذكره من حفظه فسبقه لسانه. اهـ

( ١٨ ) حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "لا يقول أحدكم: عبدي، فكلكم عبيد الله؛ ولكن ليقل: فتاي، ولا يقل العبد: ربي، وليقل: سيدي"، رواه الإمام مسلم برقم (٢٢٤٩). ثم رواه بلفظ: "ولا يقل العبد لسيده مولاي؛ فإن مولاكم الله".

قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" ج ٥ ص ٢٢٥: قد بين مسلم الاختلاف في ذلك على الأعمش - يعني أحد رواة هذا الحديث - وأن منهم من ذكر هذه الزيادة، ومنهم من حذفها، وقال عياض: حذفها أصح، وقال القرطبي: المشهور حذفها، قال: وإنما صرنا إلى الترجيح للتعارض مع تعذر الجمع وعدم العلم بالتاريخ. اهـ

ومقتضى -والكلام للحافظ ابن حجر- ظاهر هذه الزيادة أن إطلاق السيد أسهل من إطلاق المولى وهو خلاف المتعارف؛ فإن المولى يطلق على أوجه متعددة منها الأسفل والأعلى؛ والسيد لا يطلق إلا على الأعلى؛ فكان إطلاق المولى أسهل وأقرب إلى عدم الكراهة والله أعلم. اهـ.

وقال الألباني في "صحيحته" الثالثة ج ٢ ص ٤٣٧-٤٣٨ ط: مكتبة المعارف بعد أن ذكر كلام الحافظ المذكور: "وأقول: لا مجال للطعن في راوي<sup>(١)</sup> هذه الزيادة عن الأعمش وهما أبو معاوية واسمه محمد بن خازم -وأبو سعيد الأشج، واسمه عبدالله بن سعيد، فإن كليهما ثقة من رجال الشيخين، لا مطعن فيهما، لكن قد خالفهما كما سبق جرير وهو ابن عبد الحميد وابن غير، واسمه عبدالله، ويعلى وهو ابن عبيد الطنافسي، وثلاثهم ثقة محتج بهم عند الشيخين أيضا فيتردد النظر بين ترجيح روايتهم على رواية الثقتين لكونهم أكثر، وبين ترجيح روايتهم على روايتهم لأن معهما زيادة وزيادة الثقة مقبولة، وكان اللائق بالناظر أن يقف عند هذا دون أي تردد لولا ثلاثة أمور:

الأول: أن الحديث رواه أحمد (٤٤٤/٢): أنا وكيع عن الأعمش به، دون الزيادة. فقد خالف الإمام أحمد أبا سعيد الأشج وهو أحفظ منه.

الثاني: أن الحديث أخرجه مسلم والبخاري في الأدب المفيد (٢٠٩ و ٢١٠) وأحمد (٤٢٣/٢) و ٤٤٤ و ٤٦٣ و ٤٨٤ و ٤٩١ و ٥٠٨ وغيرهم من طرق أخرى عن أبي هريرة دون الزيادة ويأتي ذكر بعض ألفاظهم.

(١) في الأصل: رواية.

ثالثا: أن ممام بن منبه قال: حدثنا أبو هريرة عن رسول الله ﷺ قال: " لا يقل أحدكم: اسق ربك، أطعم ربك، وض ربك، ولا يقل أحدكم: ربي، وليقل: سيدي، مولاي، ولا يقل أحدكم: عبي، أمي، وليقل: فتاي، فتاتي، غلامي". أخرجه البخاري (١٢٤/٣) ومسلم وأحمد (٣١٦/٢)، ثلاثهم عن عبدالرزاق وهذا في "المصنف" (١٩٨٦٩/٤٥/١١).

فزاد في هذه الرواية "مولاي" ولفظ أحمد: "ومولاي" وهذه الزيادة تخالف الزيادة الأولى مخالفة لا يمكن التوفيق بينهما إلا بالترجيح كما سبق عن القرطبي وهذه أرجح لعدم المعارض.

الرابع: أنه ثبت في الحديث: "السيد الله" <sup>(١)</sup> ولم يثبت في الحديث المرفوع أن "المولى" هو الله، فإذا جاز إطلاق لفظ "السيد" على سيد العبد فمن باب أولى أن يجوز إطلاق لفظ "المولى" عليه، لاسيما وهو يطلق على الأدنى أيضا كما تقدم في كلام الحافظ، فهذا النظر الصحيح مع الأمور الثلاثة التي قبلها تجعلنا نرجح رواية الثلاثة الثقات على رواية الثقتين اللذين تفردا بهذه الزيادة، فكان لا بد من الترجيح.

ومما لا شك فيه أن اجتماع هذه الأمور الأربعة مما لا يفسح المجال للتردد المذكور، بل نقطع بما أن الزيادة التي تفرد بها الثقتان شاذة فلا تثبت. والله أعلم اهـ.

( ١٩ ) حديث بريدة في قصة رجم ماعز وذكر الحفر فيه، وأن تردده

<sup>(١)</sup> قال الألباني: "أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (٢١١) وأحمد وغيرهما بسند صحيح، وقد خرجته في تعليقي على "إصلاح المساجد" (١٠٣).

كان في مجالس مختلفة. رواه الإمام مسلم برقم ٢٣ (١٦٩٥).

أعل جماعة من العلماء ذكر الحفر والترديد في عدة مجالس. قال الإمام أحمد كما في "معالم السنن" للخطابي ج ٦ ص ٢٥٤-٢٥٥: أحاديث ماعز كلها أن ترديده إنما كان في مجلس واحد إلا ذلك الشيخ بشير بن المهاجر؛ وذلك عندي منكر الحديث.

وقال ابن القيم في "إعلام الموقعين" ٢٨١/٤ ط دار الكتب العلمية ١٤١٧هـ: وفي بعضها أنه أمر فحفرت له حفرة، ذكره مسلم، وهي غلط من رواية بشير بن المهاجر، وإن كان مسلم قد روى له في "الصحيح"، فالثقة قد يغلط، على أن أحمد وأبا حاتم الرازي قد تكلموا فيه، وإنما حصل الوهم من حفرة الغامدية فسرى إلى ماعز والله أعلم اهـ.

وقال الشيخ أحمد الغماري في "الهداية" ج ٨ ص ٥٥٩: "وأرى أن هذه الرواية غلط لعله دخل فيها الحفر من رجم الغامدية، فقد قال أبو سعيد الخدري عند مسلم أيضا: فانطلقنا به إلى بقيع الفرقد فما أوثقناه ولا حفرنا له الحديد".

وقال محمد تقي العثماني في "تكملة فتح الملهم بشرح صحيح مسلم" ج ٢ ص ٤٤٩ ط مكتبة دار العلوم: "في الرواية الثانية عدة أوهام أخرى كما سيأتي ونسبها إلى بشير بن مهاجر فيحتمل أيضا أن تكون الرواية الأولى صحيحة، وأما الرواية الثانية، فيحتمل أن يكون هذا من جملة أوهام الأخرى".

وقال ص ٤٥١-٤٥٢: "وقد ذكرنا أن رواية بشير بن مهاجر هذه مرجوحة



في عدة أمور بالنظر إلى الروايات الأخرى، فالظاهر أن الروايات الأخرى هي الراجحة". اهـ المراد منه

وقال الألباني في تعليقه على "مختصر صحيح مسلم" ط: ٣، مكتبة المعارف ص ٢٧٢: "ذكر الحفر في هذا الحديث شاذ تفرد به بشر بن المهاجر وهو لين الحديث كما في "التقريب" للحافظ ابن حجر، وقد تابعه علقمة بن مرثد عند مسلم فلم يذكر الحفر وهو ثقة محتج به في "الصحيحين"، وكذلك أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد الخدري فدل ذلك على شذوذ هذه الزيادة ونكارها... إلخ".

وكذا أعل هذا اللفظ الحافظ ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" ج ٥ ص ٥١٢.

(٢٠) حديث ابن عباس رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ قال: "عرضت علي الأمم ... إلى أن قال: فخاض الناس في أولئك الذين يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب فقال بعضهم: فلعلهم الذين صحبوا رسول الله ﷺ وقال بعضهم: فلعلهم الذين ولدوا في الإسلام ولم يشركوا بالله، وذكروا أشياء. فخرج عليهم رسول الله ﷺ فقال: "ما الذي تخوضون فيه؟ فأخبروه. فقال: هم الذين لا يرقون ولا يسترقون ولا يتطيرون ولا يكتون، وعلى ربهم يتوكلون" رواه مسلم برقم ٣٧٤ (٢٢٠).

قال ابن تيمية في كتاب "الاستغاثة في الرد على البكري" ج ١ ص ٢٦٠ - ٢٦١ ط دار الوطن: "وقال في صفة السبعين ألفا الذين يدخلون الجنة بغير حساب: "هم الذين لا يسترقون ولا يكتون ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون" وحديثهم في

"الصحيحين"، فمدحهم على ترك الاسترقاء، وقد روي في بعض ألفاظه "لا يرقون" ولم يذكره البخاري فإنه لا يثبت وإن رواه مسلم.

وقال ابن القيم في "حادي الأرواح إلى بلاد الأفراس" ص ١٦٦ ط ٣، ١٤١٧ هـ ط: دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان: "وليس عند البخاري" ولا يرقون " قال شيخنا - يعني ابن تيمية - وهو الصواب، وهذه اللفظة وقعت مقحمة في الحديث، وهو غلط من بعض الرواة فإن النبي ﷺ جعل الوصف الذي يستحق به هؤلاء دخول الجنة بغير حساب هو تحقيق التوحيد وتجريده، فلا يسألون غيرهم أن يرقبهم". اهـ وقال في كتاب "مفتاح دار السعادة" ج ٣ ص ٢٧٩ ط: دار ابن عفا: وقد ثبت في "الصحيحين" عن النبي ﷺ أنه قال في وصف السبعين ألفا الذين يدخلون الجنة بغير حساب أنهم: "الذين لا يكتون ولا يسترقون ولا يتطيرون وعلى رءسهم يتوكلون" زاد مسلم وحده: "ولا يرقون"، فسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: هذه الزيادة وهم من الراوي، لم يقل النبي ﷺ: "ولا يرقون" لأن الراقي محسن إلى أخيه وقد قال النبي ﷺ وقد سئل عن الرقي فقال: "من استطاع منكم أن ينفع أخاه فلينفعه"، وقال: "لا بأس بالرقي ما لم تكن شركا" والفرق بين الراقي والمسترقي أن المسترقي سائل مستعط ملتفت إلى غير الله بقلبه والراقي محسن نافع. اهـ

وقال سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب في كتابه "تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد" ص ١٠٨ ط المكتب الإسلامي، ط ٨ (١٤٠٩ هـ) - (١٩٨٩ م): "قوله أي صاحب الأصل -: فقال هم الذين لا يسترقون، هكذا ثبت في "الصحيحين"، وفي رواية مسلم التي ساقها المصنف هنا زيادة: "ولا يرقون"،

وكان المصنف اختصرها كغيرها لما قيل : إنما معلولة، قال شيخ الإسلام: هذه الزيادة وهم من الراوي ، لم يقل النبي صلى الله عليه وسلم: لا يرقون، لأن الراقي محسن إلى أخيه، وقد قال صلى الله عليه وسلم- وقد سئل عن الرقي قال: من استطاع منكم أن ينفع أخاه فلينفعه"، وقال : " لا بأس بالرقي ما لم تكن شركا "، قال: وأيضا فقد رقى جبريل النبي- صلى الله عليه وسلم- ورقى النبي- صلى الله عليه وسلم- أصحابه، قال: والفرق بين الراقي والمسترقى في أن المسترقى سائل مستعط ملتفت إلى غير الله بقلبه، والراقي محسن، قال: وإنما المراد وصف السبعين ألفا بتملم التوكل، فلا يسألون غيرهم أن يرقيههم ولا يكويهم ولا يتطيرون. وكذا قال ابن القيم، ولكن اعترضه بعضهم بأن قال: تغليط الراوي مع إمكان تصحيح الزيادة لا يصار إليه، والمعنى الذي حمله على التغليط موجود في المرقى، لأنه اعتل بأن الذي لا يطلب من غيره أن يرقيه تام التوكل، فكذا يقال، والذي يفعل به غيره ذلك ينبغي أن لا يمكنه منه لأجل تمام التوكل، وليس في وقوع ذلك من جبريل عليه السلام دلالة على المدعى ولا في فعل النبي - صلى الله عليه وسلم- له أيضا دلالة في مقام التشريع وتبيين الأحكام، كذا قال هذا القائل، وهو خطأ من وجوه:

الأول: أن هذه الزيادة لا يمكن تصحيحها إلا بحملها على وجوه لا يصح حملها عليها كقول بعضهم: المراد لا يرقون بما كان شركا أو احتمله، فإنه ليس في الحديث ما يدل على هذا أصلا، وأيضا فعلى هذا لا يكون للسبعين مزية على غيرهم<sup>(١)</sup>، فإن جملة المؤمنين لا يرقون بما كان شركا.

الثاني: قوله: فكذا يقال إلخ لا يصح هذا القياس، فإنه من أفسد القياس

<sup>(١)</sup> في الأصل وغيره والصواب ما ذكرناه كما هو واضح .

وكيف يقاس من سأل وطلب على من لم يسأل؟ مع أنه قياس مع وجود الفارق الشرعي، فهو فاسد الاعتبار، لأنه تسوية بين ما فرق الشارع بينهما بقوله: "من اكثرى أو استرقى فقد برئ من التوكل" رواه أحمد والترمذي وصححه وابن ماجه، وصححه ابن حبان والحاكم أيضاً، وكيف يجعل ترك الإحسان إلى الخلق سبباً للسبق إلى الجنان؟! وهذا بخلاف من رقى أو رقى من غير سؤال، فقد رقى جبريل النبي صلى الله عليه وسلم - ولا يجوز أن يقال: إنه عليه السلام لم يكن متوكلاً في تلك الحال.

الثالث: قوله: ليس في وقوع ذلك من جبريل - عليه السلام - إلخ، كلام غير صحيح بل هما سيدا المتوكلين، فإذا وقع ذلك منهما دل على أنه لا ينافي التوكل، فاعلم ذلك". اهـ .

وقال الألباني في تعليقه على "رياض الصالحين" ص ٧٠: "... فإن البخاري ليس عنده قوله: "لا يرقون"، وعنده مكانها: "لا يكتون"، وهو المحفوظ، ولفظ مسلم شاذ سنداً ومتناً". وقال في تعليقاته على "مختصر صحيح مسلم" ص ٣٧: قلت: قوله: "لا يرقون" شاذة تفرد بها شيخ مسلم سعيد بن منصور، والحديث في "صحيح البخاري"، وتفصيل ذلك في موضع آخر إن شاء الله تعالى. اهـ

( ٢١ ) حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "الإيمان بضع وستون شعبة" رواه البخاري برقم (٩)، ورواه مسلم برقم ٥٧ (٣٥).<sup>(١)</sup> ولفظه عنده: "الإيمان بضع وسبعون شعبة".

<sup>(١)</sup> ورواه أيضاً برقم ٥٨ ( ٣٥ ) بلفظ: (( الإيمان بضع وسبعون )) أو (( بضع وستون )) إلخ .

اختلف العلماء في الترجيح بين هاتين الروايتين، فرجح ابن الصلاح والبيهقي في "شعب الإيمان" والحافظ ابن حجر والقسطاني وصديق حسن خان في شروحه على "صحيح البخاري" رواية البخاري، ورجح الحلبي والقاضي عياض رواية مسلم، وانظر "الفتح" ج ١ ص ٧١ للتفصيل.

وقال الألباني في تعليقه على "مختصر صحيح الإمام البخاري" ج ١ ص ٧ ط ١ المكتب الإسلامي: "قلت: ورواه مسلم وغيره بلفظ "وسبعون" وهو الراجح عندي تبعاً للقاضي عياض وغيره كما بيته في "الصحيحة".

وقال في "الصحيحة" ج ٤ ص ٣٧١، ط: المعارف، بعد كلام: "... لأن رواية مسلم عن سليمان أرجح من رواية البخاري عنه؛ لأنها من طريقين كما سبقت الإشارة إليه عن أبي عامر عنه. خلافاً لقول الحافظ السابق: "لم تختلف الطرق عن أبي عامر..."

ومتابعة الحماني إياه لا تفيد فيما نحن فيه؛ لأن الحماني فيه ضعف.

فإذا رجحت رواية مسلم عن أبي عامر، فيصير سليمان بن بلال متابعا لسهيل ابن أبي صالح من طريق سفيان وحماد بن سلمة عنه بلفظ: "بضع وسبعون"، وهذه المتابعة يترجح هذا اللفظ على سائر الألفاظ، لاسيما وغالبها تردد فيها الرواة وشكوا، فإذا انظم إلى ذلك أن زيادة الثقة مقبولة، استقام ترجيح هذا اللفظ كما ذكره الحلبي ثم عياض، ولم يرد عليه قول الحافظ: "إذ الذي زادها لم يستمر على الجزم بها؛ لأنه يكفي القول بأن الجزم بها هو الراجح على ما بينا. والله أعلم.

( ٢٢ ) حديث ابن عباس -رضي الله تعالى عنهما- "أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم" رواه البخاري برقم (١٩٣٨).

قال العيني في "عمدة القاري شرح صحيح البخاري" ١٢٨/٨ ط: دار الفكر الأولى ١٤١٨هـ: "والحديث أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي أيضا من رواية عبد الوارث . وأخرجه النسائي أيضا من رواية حماد بن زيد متصلا ومرسلا من غير ذكر ابن عباس، ورواه مرسلا من رواية إسماعيل ابن علي ومعمر عن أيوب عن عكرمة، ومن رواية جعفر بن ربيعة عن عكرمة مرسلا، وروى الترمذي من رواية مقسم عن ابن عباس: أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم-، احتجم فيما بين مكة والمدينة وهو محرم صائم"، ورواه من حديث محمد بن عبد الله الأنصاري عن حبيب ابن الشهيد عن ميمون بن مهران عن ابن عباس أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم- احتجم وهو صائم"، وقال: هذا حديث حسن غريب، ورواه النسائي أيضا بإسناد الترمذي وزاد: وهو محرم، وقال: هذا حديث منكر لا أعلم أحدا رواه عن حبيب غير الأنصاري، ولعله أراد أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم- تزوج ميمونة. اهـ والحديث رواه أيضا البخاري برقم (١٩٣٩) من طريق ابن عباس أيضا بلفظ احتجم النبي ﷺ وهو صائم.

قال العيني في "عمدة القاري" ١٢٩/٨: "وهذا طريق آخر في حديث ابن عباس، وأخرج الطحاوي هذا الحديث من عشر طرق. وأخرجه أبو داود عن أبي معمر عن عبد الوارث ... إلى آخره نحو رواية البخاري، وقال الإسماعيلي: حدثنا الحسن حدثنا قتيبة حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة، فلم يذكر ابن عباس. واختلف على حماد بن زيد في وصله وإرساله، وقد بين ذلك النسائي، وقال مهنا:

سألت أحمد عن هذا الحديث ؟ فقال: ليس فيه صائم ؛ إنما هو: وهو محرم، ثم سلق من طرق ابن عباس لكن ليس فيها طريق أيوب هذه. وانظر أيضا "فتح الباري" ج ٤ ص ٢٢٢-٢٢٣.

وقال ابن القيم في "زاد المعاد" ٥٣/٢ ط ١: دار الفكر ١٤١٨ هـ: "وكان يتمضمض ويستنشق وهو صائم، ومنع الصائم من المبالغة في الاستنشاق ولا يصح عنه أنه احتجم وهو صائم، قاله الإمام أحمد. وقد رواه البخاري في "صحيحه"، قال أحمد: حدثنا يحيى بن سعيد قال: لم يسمع الحكم حديث مقسم في الحجامة في الصيام، يعني حديث سعيد، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم محرم.

قال مهنا: وسألت أحمد عن حديث حبيب ابن الشهيد، عن ميمون بن مهران عن ابن عباس، أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم محرم، فقال: ليس بصحيح، قد أنكره يحيى بن سعيد الأنصاري، إنما كانت أحاديث ميمون بن مهران عن ابن عباس نحو خمسة عشر حديثا.

وقال الأثرم: سمعت أبا عبد الله ذكر هذا الحديث، فضعه وقال مهنا: سألت أحمد عن حديث قبيصة، عن سفيان، عن حماد، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: احتجم رسول الله ﷺ صائما محرما. فقال: هو خطأ من قبل قبيصة، وسألت يحيى عن قبيصة بن عقبة، فقال: رجل صدوق، والحديث الذي يحدث به عن سفيان عن سعيد بن جبير خطأ من قبله. قال أحمد: في كتاب الأشجعي عن سعيد بن جبير مرسل أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم، ولا يذكر فيه صائما.

قال مهنا: وسألت أحمد عن حديث ابن عباس، أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم محرم، فقال: ليس فيه "صائم" إنما هو محرم ذكره سفیان، عن عمرو بن دينار، عن طاوس عن ابن عباس احتجم رسول الله ﷺ على رأسه وهو محرم، ورواه عبد الرزاق عن معمر عن ابن خثيم عن سعيد بن جبیر، عن ابن عباس احتجم النبي ﷺ وهو محرم. وروح عن زكريا بن إسحاق، عن عمرو بن دينار عن عطاء وطاوس، عن ابن عباس أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم، وهؤلاء أصحاب ابن عباس لا يذكرون "صائما".

وقال حنبل: حدثنا أبو عبدالله، حدثنا وكيع، عن ياسين الزيات، عن رجل، عن أنس، أن النبي ﷺ احتجم في رمضان بعدما قال: "أفطر الحاجم والمحجوم"، قلل أبو عبدالله: الرجل: أراه أبان ابن أبي عياش، يعني ولا يحتج به.

وقال الأثرم: قلت لأبي عبدالله: روى محمد بن معاوية النيسابوري، عن أبي عوانة، عن السدي، عن أنس، أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم، فأنكر هذا، ثم قال: السدي عن أنس؟ قلت: نعم، فعجب من هذا. قال أحمد: وفي قوله: "أفطر الحاجم والمحجوم" غير حديث ثابت، وقال إسحاق: قد ثبت هذا من خمسة أوجه عن النبي ﷺ والمقصود: أنه لم يصح عنه ﷺ أنه احتجم وهو صائم.

( ٢٣ ) حديث: سأزيد على السبعين، في تفسير قول الله تعالى ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ (التوبة: ٨٠) رواه الإمام البخاري برقم (٤٦٧٠ و٤٦٧٢) والإمام مسلم برقم ٢٥ (٢٤٠٠).

ضعف جماعة من العلماء هذا الحديث ؛ بل حكم بعضهم بوضعه، ومن



هؤلاء العلماء القاضي الباقلاني وإمام الحرمين والغزالي والداودي.

قال إمام الحرمين في "البرهان" ج ١ ص ٣٠٤ ط دار الوفاء: "قلنا: هذا لم يصححه أهل الحديث أولاً، وقد قال القاضي رحمته الله: من شدا طرفاً من العريضة لم يخف عليه أن قول الله تعالى لم يجر تحديداً بعدد، على تقدير أن الزائد عليه يخالفه، وإنما جرى ذلك مؤيساً من مغفرة المذكورين، وإن استغفر لهم [ما يزيد على السبعين] فكيف يخفى مدرك هذا - وهو مقطوع به - عن هو أفصح من نطق بالضاد؟.

وقال الغزالي في "المستصفى" ج ٢ ص ٤٣: والأظهر أنه غير صحيح لأنه عليه السلام أعرف الخلق بمعاني الكلام اهـ

وقال في "المنحول" ص ٢١٢: كذب قطعاً اهـ

وقال الداودي كما في "الفتح" ج ٨ ص ٤٣١: هذا الحديث غير محفوظ . وقال ابن المنير كما في "الفتح" ج ٨ ص ٤٣١ بعد كلام: ... حتى أنكر القاضي أبو بكر صحة الحديث وقال: لا يجوز أن يقبل هذا ولا يصح أن الرسول قاله اهـ، قال الحافظ ابن حجر: ولفظ القاضي أبي بكر الباقلاني في "التقريب": هذا الحديث من أخبار الآحاد التي لا يعلم ثبوتها.

( ٢٤ ) حديث عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها - قالت: دعي رسول الله ﷺ إلى جنازة صبي من الأنصار، فقلت: يا رسول الله، طوبى لهذا عصفور من عصفائر الجنة، لم يعمل السوء ولم يدركه قال: أو غير ذلك يا عائشة؟ إن الله خلق

للجنة أهلاً، خلقهم لها وهم في أصلاّب آبائهم، وخلق للنار أهلاً، خلقهم لها وهم في أصلاّب آبائهم" رواه مسلم برقم ٣١ (٢٦٦٢).

قال عبدالله بن أحمد في كتاب "العلل ومعرفة الرجال" ج ٢ ص ١١-١٢، ط: المكتب الإسلامي: سمعت أبي يقول: طلحة بن يحيى أحب إلي من بريد ابن أبي بردة، بريد يروي أحاديث مناكير، وطلحة حدث بحديث "عصفور من عصافير الجنة" اهـ المراد منه.

وقال الخلال في "العلل" كما في "المنتخب" منه ص ٥٣-٥٤: ... فسمعت

أبا عبدالله -ويقصد أحمد بن حنبل- غير مرة يقول: هذا حديث! <sup>(١)</sup> وذكر فيه رجلاً ضعفه: طلحة <sup>(٢)</sup>، وسمعت غير مرة يقول: وأحد يشك أنه في الجنة وهو يرجى لأبيه! كيف يشك فيه؟! إنما اختلفوا في أطفال المشركين... إلى أن قال: أخبرنا عبدالله قال: سمعت أبي يقول: طلحة بن يحيى أحب إلي من بريد ابن أبي بردة، بريد يروي أحاديث مناكير وطلحة يحدث بحديث: "عصفور من عصافير الجنة". اهـ

وقال ابن عبد البر في "التمهيد" ج ٦ ص ٣٥٠-٣٥١ بعد أن ذكر بعض الآثار الدالة على أن أطفال المسلمين في الجنة وذكر أنه مما أجمع عليه قال: "وفي ذلك أيضاً دليل واضح على سقوط حديث طلحة بن يحيى -يعني هذا الحديث- ... وهذا حديث ساقط ضعيف مردود بما ذكرنا من الآثار والإجماع، وطلحة بن يحيى ضعيف لا يحتاج به، وهذا الحديث مما انفرد به فلا يعرج عليه اهـ المراد منه.

<sup>(١)</sup> الظاهر أنه قد وقع هنا سقط، وسيأتي بيانه -إن شاء الله تعالى- في كلام ابن القيم.

<sup>(٢)</sup> يعني أن اسم الذي ضعفه أحمد: طلحة، وهو طلحة بن يحيى بن عبيدالله التيمي المدني.

وقال ابن رشد -الجد- في "فتاويه" ج ١ ص ٦٥٠ بعد أن ذكره: "وليس من صحيح الحديث الذي يعتمد".

وقال ابن القيم في "أحكام أهل الذمة" ج ٢ ص ٦١٢ ط ٣ دار العلم للملايين: "وأما حديث عائشة -رضي الله عنها- يعني هذا الحديث- وإن كان مسلم رواه في "صحيحه"- فقد ضعفه الإمام أحمد وغيره، وذكر ابن عبد البر علته بأن "طلحة بن يحيى انفرد به عن عمته عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين، وطلحة ضعيف. وقد قيل: إن فضيل بن عمرو رواه عن عائشة بنت طلحة كما رواه طلحة بن يحيى سواء" هذا كلامه.

قال الخلال: أخبرني منصور بن الوليد أن جعفر بن محمد حدثهم قال: سمعت أبا عبد الله يسأل عن أطفال المسلمين، فقال: ليس فيه اختلاف أنهم في الجنة.

أخبرنا أحمد بن محمد بن حازم أن إسحاق بن منصور حدثهم قال: قال إسحاق ابن راهويه: أما أولاد المسلمين فإنهم من أهل الجنة: أخبرني عبد الملك الميموني أنهم ذاكروا أبا عبد الله في أطفال المؤمنين، وذكروا له حديث عائشة -رضي الله عنها- في قصة الأنصاري وقول النبي ﷺ فيه، وإني سمعت أبا عبد الله يقول غير مرة: "وهذا حديث ضعيف، وذكر رجلاً ضعفه وهو طلحة، وسمعت يقول غير مرة: "وأحد يشك أنه في الجنة؟" ثم أملى علينا الأحاديث فيه، وسمعت غير مرة يقول: "هو يرجى لأبويه، كيف يشك فيه؟"

وقال أبو معاذ طارق بن عوض الله في تحقيقه لكتاب "المنتخب من العلل" بعد أن ذكر كلاماً للإمام النووي فيه التوفيق بين هذا الحديث وحديث آخر قال -أعني

أبا معاذ:- قلت: طلحة بن يحيى -يعني راوي هذا الحديث- ليس بالقوي في الحديث فلا يحتمل التفرد بمثل هذا الحديث فلا حاجة إلى تكلف هذا الجمع والإغراق في التأويل، لا سيما وأنه قد خولف في هذا الحرف الذي هو موضع الإنكار في روايته... إلى آخر كلامه -ويعني بقوله هذا الحرف- قوله ﷺ: "أو غير ذلك يا عائشة..."؟ وهذا هو الذي أنكره أحمد وغيره، والله تعالى أعلم. وانظر ص ٧٠٣.

( ٢٥ ) حديث الجارية الذي فيه "أن رسول الله ﷺ قال لها: أين الله؟ قالت: في السماء" رواه مسلم برقم ٣٣ (٥٣٧).

حكم بطلان هذه الرواية -أعني رواية أن رسول الله ﷺ قال للجارية: أين الله؟ قالت: في السماء- جماعة من العلماء، وهو الحق الذي لا مرية فيه ولا تردد، وبيان بطلانه من وجوه:

الأول: أنه يخالف لما تواتر عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-؛ أنه كان إذا أتاه شخص يريد الإسلام أمره أن ينطق بالشهادتين من غير أن يسأله هذا السؤال أو نحوه.

الثاني: مخالفته لما ثبت عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- أنه كان إذا بعث بعض أصحابه للدعوة إلى الإسلام أمرهم أن يأمرُوا الناس أن يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- من غير أن يأمرهم أن يبينوا لهم أو يسألوهم عن هذه العقيدة المزعومة.

الثالث: أن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- بين أركان الإسلام والإيمان في

حديث جبريل عليه السلام، ولم يذكر فيه عقيدة أن الله في السماء التي عليها الجسم - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً -.

الرابع: أنه يخالف لحديث: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله فإن هم فعلوا ذلك فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله" وقد نص غير واحد من العلماء على أنه حديث متواتر.

الخامس: أنه يخالف لإجماع الأمة؛ من أن من نطق بالشهادتين وصدق بمحمد جاء به الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - فقد دخل في الإسلام، وبيان مناقضته له ظاهر وهو أنه - أعني هذا الحديث - يدل على أنه لا بد أن يسأل عن المكان الذي فيه المولى - عليه السلام وتعالى عما يعتقده في حقه الجسمون علواً كبيراً - حتى يحكم بإسلامه.

السادس: أن عقيدة أن الله في السماء على تقدير صحتها وهيئات هيئات لا تثبت توحيداً ولا تنفي شركاً؛ وذلك لأن بعض المشركين يعترفون بوجود الله وكذا النصراني؛ ومع ذلك يشركون معه في الألوهية غيره وإذا كان الأمر كذلك فكيف يكتفي رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - من هذه المראה بما لا يكفي للحكم بإسلامها.

السابع: أن هذا الحديث قد جاء في هذه القصة وفي قصة أخرى بألفاظ متعددة، فقد جاء بما ذكرنا، وجاء في رواية أخرى: "فمد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يده إليها مستفهما من في السماء؟ قالت: الله"، وقد ضعف هذه الرواية الألباني في كتابه

التهافت "مختصر العلو" يدعى أن سعيد بن زيد أحد رواتنا ضعيف ليتمكن بذلك من نفي الاضطراب عن روايات هذا الحديث مع أنه هو نفسه قد قوى سعيداً هذا في "إرواء غليله" ج ٥ ص ٢٣٨ حيث قال فيه: قلت: وهذا إسناد حسن رجاله كلهم ثقات وفي سعيد بن زيد كلام لا ينزل به حديثه عن رتبة الحسن إن شاء الله تعالى... إلخ. ومن المعلوم أن إسناد اللفظ الأول حسن فقط أيضاً كما لا يخفى على الخبير بهذا الفن.

وجاء أيضاً بلفظ: أتشهدين أن لا إله إلا الله، رواه عبدالرزاق في "المصنف" ١٧٥/٩، ورواه بهذا اللفظ أيضاً في قصة أخرى الإمام مالك في "الموطأ"، وأحمد ٤٥١/٣-٤٥٢، وعبدالرزاق ١٧٥/٩، وعبد بن حميد، واليزار، والدارمي ج ٢ ص ١٨٧، والطبراني ج ١٢ ص ٢٧، وابن أبي شيبه، وابن الجارود رقم ٩٣١، والبيهقي ج ١٠ ص ٥٧.

قال الهيثمي في "المجمع" ج ١ ص ٢٣ وج ٤ ص ٢٤٤: رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح. وقال ابن كثير في "التفسير" ٥٤٧/١: وهذا إسناد صحيح، وجهالة الصحابي لا تضره. اهـ وصححه أيضاً ابن عبد البر في "التمهيد" ١١٤/٩.

وجاء في رواية أخرى بلفظ: "من ربك" رواه الإمام الربيع رحمه الله تعالى- في "الجامع الصحيح" برقم ٦٧٢، ورواه بهذا اللفظ أيضاً -أعني من ربك؟- كل من النسائي في "السنن الصغرى" ٢٥٢/٦، وفي "السنن الكبرى" ١١٠/٤، وأحمد ٢٢٢/٤ و ٣٨٨ و ٣٨٩، وابن خزيمة في "توحيد" المؤلف ص ١٢٢، وابن حبان ٤١٨-٤١٩، والطبراني في "الكبير" ٣٢٠/٧ و ١٣٦/١٧، وفي "الأوسط"

كما في "جمع البحرين في زوائد المسنين" ٨٤/٤، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٣٨٨/٧.

ورواية: "أشهدين أن لا إله إلا الله" هي الصواب؛ لموافقتها للمتواتر من سنته ﷺ كما بيناه آنفاً؛ ولما لها من الشواهد التي قدمنا ذكرها أيضاً؛ ولأنها هي التي يتحقق بها مع الشهادة للنبي -صلى الله عليه وآله وسلم- بالرسالة من عند الله تعالى الدخول في الإسلام تحققاً لا لبس فيه ما لم ينكر قائلها شيئاً معلوماً من الدين بالضرورة.

هذا ومن الجدير بالذكر أن بعض هذه الألفاظ قد جاءت في قصة معاوية بن الحكم وبعضها في قصة أخرى، والتعارض الذي ذكرناه إنما هو بين الألفاظ التي جاءت في قصة معاوية المذكور وإن كان بعضها لم يذكر اسمه فيها، وأما بقية الألفاظ الأخرى فهي من باب الشواهد ولذلك رجحناهما -أعني هذه الشواهد- رواية: (أشهدين أن لا إله إلا الله) على أن راوي رواية: (أين الله) وهو هلال بن أبي ميمونة حسن الحديث على الراجح كما هو مذهب ابن عبد البر وغيره إذا لم يخالف، فمثله لا يمكن أن يؤخذ بروايته وقد خالفه من خالفه مع ما لرواية يخالفه من الشواهد حتى لو كان ذلك في مسألة من مسائل الطهارة، وعلى كل حال فإن رواية: (أين الله) باطلة مردودة بما قدمناه من الوجوه السابقة وبما سيأتي فافهم ذلك جيداً ولا تكن من الغافلين، والله ولي التوفيق.

فإن قيل: إن اللفظ الأول هو الصواب لرواية الإمام مسلم له؛ قلنا: إن الترجيح برواية الشيخين أو أحدهما لبعض الألفاظ على رواية غيرها ضعيف جداً؛ بل باطل لا وجه له، لعدم وجود الدليل الدال عليه؛ بل الأدلة متوافرة بمحمد الله

تعالى على خلافه، وهذا هو الذي ذهب إليه جمهور الأمة، ومن ذهب إليه من المتأخرين العلامة قاسم والكمال ابن الهمام في "فتح القدير" وفي "التحريم"، وشارحا كتابه ابن أمير الحاج ومحمد الأمين المعروف بأمير بادشاه وابن كثير والزركشي والسيوطي والقسطلاني وعلي القاري والصنعاني وأكرم السندي وأحمد شاکر والكوثري وآخرون، وهو الحق ولبسط ذلك موضع آخر -إن شاء الله تعالى-.

الثامن: أنه لو سلم جدلاً أن لفظ مسلم مساو للفظين الآخرين؛ فإنه لا يجوز الاحتجاج به؛ لأن الحديث يكون حيثنجد محتتملاً للكل؛ ومع الاحتمال يسقط الاستدلال كما هو مقرر عند أولي العلم والكمال.

التاسع: أن يحيى ابن أبي كثير -أحد رواة هذا الحديث- مدلس، وهو وإن كان قد صرح بالسماع عند بعضهم إلا أن بعض العلماء لا يأخذ برواية المدلس ولو صرح بالسماع كما هو مشهور ولا سيما في مثل هذه القضية العقدية، على أنه قد صرح كثير من الرواة بالتحديث أو السماع عن رروا عنه مع أنهم لم يسمعو تلك الرواية منه البتة، بل إن منهم من لم يسمع من ذلك الراوي الذي روى عنه تلك الرواية بالسماع أو التحديث إطلاقاً كما نص على ذلك طائفة كبيرة من علماء الحديث، وقد ضعفوا رواياتهم تلك ولم يعتدوا بتصريحهم بالسماع أو التحديث لثبوت خطئهم في ذلك، ولدي على ذلك أمثلة كثيرة جداً لعلي أفردها بكتاب خاص -إن شاء الله تعالى-، وقد ذكرت طائفة منها في الجزء الأول فارجع إليها هناك.<sup>(١)</sup> كما أن أئمة الحديث قد ردوا بعض الروايات التي رواها طائفة من الرواة

<sup>(١)</sup> وقد ضعف بعض الحشوية أنفسهم بعض الطرق المروية في "صحيح مسلم" وردوا تصريح رواها بالسماع وإليك نصاً واحداً مما قاله أحدهم في ذلك فقد قال مقبل بن هادي الراعي في تعليقه على-



عن جماعة من الصحابة عن النبي -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- وحكموا بوقفها على ذلك الصحابي، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً تحتاج إلى أن تفرد في كتاب خاص، وعسى الله أن يسر لنا ذلك في القريب العاجل، ومن أوضح الأمثلة على ذلك: الحديث الذي رواه الإمام مسلم برقم ٢٧ (٢٧٨٩) من طريق سريج بن يونس وهارون بن عبدالله قالوا: حدثنا حجاج بن محمد قال: قال ابن جريج: أخبرني إسماعيل بن أمية عن أيوب بن خالد عن عبدالله بن رافع مولى أم سلمة عن أبي هريرة قال: أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال خلق الله -عز وجل- التربة يوم السبت... إلخ.

فهذا الحديث -كما تراه- مرفوع إلى النبي ﷺ بلفظ صريح كل الصراحة لقول أبي هريرة فيه: "أخذ رسول الله ﷺ بيدي... إلخ"، ومع ذلك فقد ذهب طائفة كبيرة من العلماء إلى أن أبا هريرة لم يسمعه من رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- وإنما هو من قول كعب الأحبار، ومن حكم عليه بذلك ابن المديني والبخاري وغيرهما من الحفاظ كما تقدم بيانه قبل قليل، وقد ذكرنا هناك أن من جملة من حكم عليه أنه من كلام كعب الأحبار وليس من كلام النبي ﷺ ابن تيمية الحراني من أئمة الحشوية المجسمة والله تعالى أعلم.

العاشر: أن هذا الحديث معارض للقواطع العقلية والنقلية الدالة على عدم تحيز المولى سبحانه في جهة الفوق، والحديث الأحادي لا يحتاج به في العقائد

---

"التبع" ص ١٦٩ ط: دار الكتب العلمية: قلت: وأما التصريح بالتحديث في "صحيح مسلم" فلعله من وهم مطر أو صق أو شيان بن فروخ فكل واحد من هؤلاء وصف بالوهم. فالخاصل أن الحديث ضعيف بهذا السند ولكنه لا يضر لأنه في المتابعات... إلخ.

- كما أوضحناه سابقاً - ولا سيما إذا عارضته القواطع من الكتاب والسنة المتواترة ودلالة العقل السليم . هذا ولا يعترض علينا بصحة أو حسن إسناد هذا الحديث لأننا وإن سلمنا ذلك مثلاً لا يلزمنا منه الحكم بثبوت هذا الحديث، وذلك لأن صحة أو حسن السند شرط من شروط صحة أو حسن الحديث وإذا بطل المتن فلا عبرة بقوة الإسناد كما هو مقرر عند علماء الحديث، وإليك نصوص بعض العلماء في ذلك:-

١ ( قال الحاكم أبو عبد الله في "معركة علوم الحديث" ص ١١٢-١١٣: وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط وإياه، وعلّة الحديث تكثر<sup>(١)</sup> في أحاديث الثقات أن يحدّثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه فيصير الحديث معلولاً، والحقبة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير. اهـ

٢ ( قال ابن الجوزي في "الموضوعات" ج ١ ص ٩٩-١٠٠: وقد يكون الإسناد كله ثقات ويكون الحديث موضوعاً أو مقلوباً أو قد جرى فيه تدليس، وهذا أصعب الأحوال، ولا يعرف ذلك إلا النقاد. اهـ

٣ ( قال ابن الصلاح في "مقدمته" ص ٣٨ ط: دار الفكر: قد يقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولا يصح لكونه شاذاً أو معللاً. اهـ

٤ ( قال الطيبي في "الخلاصة" ص ٤٦: "قولهم: حسن الإسناد أو صحيح الإسناد دون قولهم: حديث صحيح أو حسن، إذ قد يصح إسناده أو يحسن دون متنه لشذوذ أو علة". اهـ

(١) في الأصل (بكثر).

٥ ( قال النووي في "الإرشاد" ص ٦٩ بعد كلام: "...لأنه قد يصحح أو يحسن إسناده، ولا يصح ولا يحسن لكونه شاذاً أو معللاً" اهـ. ومثله في مختصره "التقريب" المطبوع بأعلى شرحه "تدريب الراوي" ج ١ ص ١٢٩.

٦ ( وقال في "المجموع" ج ٣ ص ٣٠٠: قال أبو محمد: وإن رما ترجيح الجهر فيما نقل أنس قلنا: هذه الرواية التي انفرد بها مسلم المصححة بمحذف البسمة أو بعدم الجهر بما قد عللت وعورضت بأحاديث الجهر الثابتة عن أنس، والتعليل يخرجها من الصحة إلى الضعف، لأن من شرط الصحيح أن لا يكون شاذاً ولا معللاً وإن اتصل سنده بنقل عدل ضابط عن مثله، فالتعليل يضعفه لكونه اطلع فيه على علة خفية قاذحة في صحته كاشفة عن وهم لبعض رواته، ولا ينفع حيثئذ إخراجه في "الصحيح"؛ لأنه في نفس الأمر ضعيف، وقد خفي ضعفه، وقد تخفى العلة على أكثر الحفاظ ويعرفها الفرد منهم. اهـ المراد منه.

٧- قال ابن تيمية في "مجموع الفتاوى" ج ١٨ ص ٤٢: "وقد يترك من حديث الثقة ما علم أنه أخطأ فيه، فيظن من لا خبرة له أن كل ما رواه ذلك الشخص يحتج به أصحاب الصحيح وليس الأمر كذلك، فإن معرفة علل الحديث علم شريف يعرفه أئمة الفن، كيجي بن سعيد القطان وعلي ابن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري صاحب الصحيح والدارقطني وغيرهم، وهذه علوم يعرفها أصحابها". اهـ

وقال ص ١٩ بعد كلام: "...وهو خلاف ما أخبر به القرآن، مع أن حذاق أهل الحديث يثبتون علة هذا الحديث -يعني حديث "خلق الله التربة يوم السبت"- من غير هذه الجهة، وأن راويه فلانا غلط فيه لأمر يذكرونها، وهذا الذي يسمى معرفة علل الحديث، يكون الحديث إسناده في الظاهر جيداً، ولكن

عرف من طريق آخر أن راويه غلط فرفعه وهو موقوف، أو أسنده وهو مرسل، أو دخل عليه حديث في حديث، وهذا فن شريف". اهـ المراد منه.

وقال في ص ٤٧: "كم من حديث صحيح الاتصال ثم يقع في أثنائه الزيادة والنقصان فرب زيادة لفظة تحيل المعنى، ونقص أخرى كذلك". اهـ المراد منه. وانظر كتاب "علم الحديث" ص ١١٢-١١٣.

٨ ( قال ابن القيم في "الفروسية" (ص ٢٤٥) ط دار الأندلس: وقد علم أن صحة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث وليست موجبة لصحته، فإن الحديث إنما يصح بمجموع أمور منها: صحة سنده وانتفاء علته وعدم شذوذه ونكارتة.

وقال في تعليقاته على "سنن أبي داود" ج ١، ص ١١٢ المطبوع بخاشية "عون المعبود": "أما قولكم: إنه قد صح سنده، فلا يفيد الحكم بصحته، لأن صحة السند شرط أو جزء سبب للعلم بالصحة، لا موجب تام، فلا يلزم من مجرد صحة السند صحة الحديث ما لم ينتف عنه الشذوذ والعلة". اهـ المراد منه.

٩ ( قال ابن جماعة في "المنهل الروي" ص ٣٧: قولهم: "حسن الإسناد أو صحيح الإسناد دون قولهم: حديث صحيح أو حسن، إذ قد يصح إسناؤه أو يحسن دون مته لشذوذ أو علة". اهـ

١٠ ( قال ابن الملقن في "المقنع" ج ١ ص ٨٩: قولهم: هذا حديث حسن الإسناد أو صحيحه دون قولهم: "حديث صحيح أو حسن، لأنه قد يقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولا يصح لكونه شاذًا أو معللاً". اهـ

(١١) قال الصنعاني في "توضيح الأفكار" ج١ ص٢٣٤: "اعلم أن من أساليب أهل الحديث أن يحكموا بالصحة والحسن والضعف على الإسناد دون متن الحديث، فيقولون: إسناد صحيح، دون: حديث صحيح ونحو ذلك، أي حسن أو ضعيف، لأنه قد يصح الإسناد لثقة رجاله، ولا يصح الحديث لشذوذ أو علة". اهـ.

(١٢) قال الالكوفي في "الرفع والتكميل في الجرح والتعديل" ص١٨٧-١٨٨ ط مكتب المطبوعات الإسلامية بجلب: "قولهم: هذا حديث صحيح الإسناد أو حسن الإسناد دون قولهم: هذا حديث صحيح أو حسن، لأنه قد يقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولا يصح الحديث لكونه شاذًا أو معللاً". اهـ.

(١٣) قال الشيخ طاهر الجزائري الدمشقي في "توجيه النظر إلى أصول الأثر" ج١ ص٥٠٩-٥١٠ ط: مكتب المطبوعات الإسلامية بجلب: "تنبيه: قول الحفاظ: هذا حديث صحيح الإسناد دون قولهم: هذا حديث صحيح، وقولهم: هذا حديث حسن الإسناد دون قولهم: هذا حديث حسن، لأنه قد يصح الإسناد أو يحسن لثقة رجاله دون المتن لشذوذ أو علة، فإن اقتصر على ذلك إمام معتمد فالظاهر صحة المتن وحسنه لأن الأصل هو عدم الشذوذ والعلة .

وقال بعض العلماء: الذي لا يشك فيه أن الإمام منهم لا يعدل عن قوله: صحيح إلى قوله: صحيح الإسناد، إلا لأمر ما، وعلى كل حال فالتقييد بالإسناد ليس صريحاً في صحة المتن ولا ضعفه. ويشهد لعدم التلازم ما رواه النسائي من حديث أبي بكر ابن خلاد عن محمد بن فضيل عن يحيى بن سعيد عن أبي سلمة عن أبي هريرة: "تسحروا فإن في السحور بركة". قال: هذا حديث منكرو وإسناده حسن. وقد أورد الحاكم في "مستدركه" غير حديث يحكم على إسناده بالصحة

وعلى المتن بالرهاء لعلته أو شذوذه. وقد فعل نحو ذلك كثير من المتقدمين، وممن فعل ذلك من المتأخرين الحافظ المزي، فإنه تكرر منه الحكم بصلاحية الإسناد ونكارة المتن". اهـ المراد منه.

(١٤) قال الألباني في "صحيحته" الثالثة ج ٤ ص ٣١٥ ط: مكتبة المعارف بعد كلام: "لم يستطع الشيخ أن يجمع في ذهنه أن ابن كثير يمكن أن يجمع بين تقوية الإسناد واستنكاره لمتنه، مع أن هذا شائع معروف عند أهل العلم، فاقضى التنبيه، وإن كند أنبتنا خطأه في استنكاره لمتنه كما تقدم". اهـ

وقد نص على ذلك أيضا البلقيني والعراقي والحافظ ابن حجر وزكريا الأنصاري والسخاوي والسيوطي وعلي القاري وغيرهم، بل هو أمر متفق عليه بين أئمة هذا الفن الشريف.

واليك بعض الأحاديث التي ضعفها بعض العلماء أو أنهم حكموا بوضعها لنكارة متونها مع قوة أسانيدنا عندهم، بغض النظر عن أسانيدنا ومتونها عندنا<sup>(١)</sup>:

١- قال الحاكم أبو عبدالله في "معرفة علوم الحديث" ص ٥٨ عن حديث ابن عمر "صلاة الليل والنهار مثنى مثنى": "هذا حديث ليس في إسناده إلا ثقة ثبت، وذكر النهار فيه وهم، والكلام عليه يطول". اهـ

<sup>(١)</sup> وذلك لأنني إنما أردت من ذلك أن أبين تقرر هذه القاعدة عند أئمة الحديث، وإلا فإن بعض هذه الأحاديث صحيح ثابت عندنا كالحديث رقم (٧)، وبعضها ضعيف من جهة سند أو أيضا كالحديث رقم (٩) وبعضها صحيح الإسناد منكر المتن كما قال أولئك العلماء، والله أعلم.

٢- وقال ص ١١٣ عن حديث ذكره هناك : "هذا حديث من تأمله لم يشك أنه من شرط الصحيح وله علة فاحشة".

٣- وقال ص ٤١ عن حديث ذكره هناك: "هذا حديث مخرج في "الصحيح" لمسلم ابن الحجاج وله علة عجيبة".

٤- وقال ص ٥٩ عن حديث ذكره هناك: "هذا إسناد تداوله الأئمة والثقات، وهو باطل من حديث مالك".

٥- وقال ص ٥٩ عن حديث "اللهم صيبا هنيئا": "وهذا حديث تداوله الثقات هكذا وهو في الأصل معلول واه".

٦- وقال ص ١١٥ عن إسناد حديث ذكره هناك: "وهذا إسناد لا ينظر فيه حديثي إلا علم أنه من شرط الصحيح، والمدينون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا".

٧- وقال فيه أيضا ص ١٢٠ عن حديث في جمع الصلاتين: "ولم يذكر أبو عبد الرحمن ولا أبو علي للحديث علة فنظرنا فإذا الحديث موضوع، وعتيبة بن سعيد -يعني أحد رواة هذا الحديث- ثقة مأمون". اهـ

والحديث صحيح ثابت وقد صححه غير واحد من المحققين كما ذكرته في غير هذا الموضع.

٨- قال الخطيب البغدادي كما في "تنزيه الشريعة" لابن عراق ج ١ ص ٣١٩ ط مكتبة القاهرة عن حديث (إذا مات مبتدع): "الإسناد صحيح والمتن منكر".

٩- قال الذهبي في "تلخيص المستدرک" ج١ ص٣١٧ عند الكلام على حديث علي في (الدعاء والصلاة لنسيان القرآن): "هذا حديث منكر شاذ أخاف أن يكون موضوعاً<sup>(١)</sup>، وقد حيرني -والله- جودة سنده فإن الحاكم قال فيه: حدثنا أبو النضر محمد بن محمد الفقيه، وأحمد بن محمد العنزي قالا: ثنا عثمان بن سعيد الدارمي (ح) وحدثني أبو بكر ابن محمد بن جعفر المزكي، ثنا محمد ابن إبراهيم العبدی، قالا: ثنا أبو أيوب سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، ثنا الوليد ابن مسلم فذكره مصرحاً بقوله: ثنا ابن جريج، فقد حدث به سليمان قطعاً، وهو ثبت. فالحمد لله أعلم". اهـ

وقال في "الميزان" ج٢ ص٢١٣-٢١٤، ط: دار المعرفة بعد أن ذكره: "وهو مع نظافة سنده حديث منكر جداً في نفسي منه شيء فالحمد لله أعلم؛ فلعل سليمان شبه له وأدخل عليه كما قال فيه أبو حاتم: لو أن رجلاً وضع له حديثاً لم يفهم" اهـ

وقال الحافظ المنذري في "الترغيب" ج٢ ص٣٦١: "طرق وأسانيد هذا الحديث جيدة ومتنه غريب جداً. اهـ

قلت: بل الحديث باطل من جهة سنده أيضاً وله ثلاث علل:-

الأولى: تدليس الوليد بن مسلم، فإنه يدلّس تدليس التسوية، وهو من أفتح أنواع التدليس، فلا يحتج بروايته إلا إذا صرح بالسماع في جميع الطبقات، وهذا مما لم يصنعه في هذا الحديث، وهذا كله على رأي من يرى الاحتجاج بروايات

<sup>(١)</sup> في النسخة المطبوعة -وهي رديئة جداً- "لا يكون موضوعاً" وهو خطأ واضح والصواب ما ذكرناه والله تعالى أعلم.



المدلسين هذا النوع من التدليس، ولسنا ممن يرى ذلك لأنه جرح على التحقيق، ولو كنا ممن يرى ذلك لاستثنينا الوليد بن مسلم من ذلك، لأنه ثبت عنه أنه كان يدلس عن الكذابين الدجالين، ومن كان هذا حاله فلا يحتاج به ولا كرامة.

الثانية: عننة ابن جريج فإنه مدلس مشهور، قال الدارقطني: تجنب تدليس ابن جريج فإنه قبيح التدليس لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح كإبراهيم ابن أبي يحيى وموسى بن عبيدة.

الثالثة: ضعف سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي أحد رواة هذا الحديث، قال أبو حاتم: صدوق مستقيم الحديث لكنه أروى الناس عن الضعفاء والمجهولين، وكان عندي لو أن رجلا وضع له حديثا لم يفهم وكان لا يميز. اهـ.

وللحديث طريق ثانية، ولكنها ليست مما يفرح به، لأن في إسنادها النقل شيخ الدارقطني وهو كذاب، إضافة إلى العلتين الأولى والثانية اللتين في الطريق الأولى. وله طريق ثالثة وهي كسابقتها لأن في إسنادها متروكا وضعيفا جدا.

١٠- وقال -أعني الذهبي- في "تذكرة الحفاظ" ج ٢ ص ٦٨٨، ط: دار إحياء التراث العربي، عن حديث "لا تبتئس على حميمك فإن ذلك من حسناتك": "رواته ثقات لكنه منكر".

١١- وذكر في "الميزان" ج ١ ص ٤٣٠، ط: دار المعرفة، قصة مجيء أحمد بن حنبل إلى بيت إسماعيل بن إسحاق السراج وسماعه لكلام الحارث المحاسبي لأصحابه.. إلخ، ثم قال: "وهذه حكاية صحيحة السند منكورة لا تقع على قلبي، أستبعد وقوع هذا من مثل أحمد".

١٢- وقال في "سير أعلام النبلاء" ٢٠٩/٣ بعد أن ذكر حديثاً: "ومع صحة إسناده هو منكر من القول، وهو يقتضي أن اسم ابن عمر ما غير إلى ما بعد سنة سبع من الهجرة، وهذا ليس بشيء".

١٣- وقال فيه أيضاً ج ٦ ص ٣٣٧-٣٣٨ عن حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: "اغسلوا قتلاكم": "غريب جداً، ورواته ثقات، وهذا محمول على من قتل في غير مصاف<sup>(١)</sup>. ولعل الغلط فيه من شيخ ابن عدي أو شيخ شيخه، والثقة قد بهم".

١٤- وقال في "تلخيصه للمستدرک للحاكم" ج ١ ص ٥٠٦-٥٠٧ عند الكلام على حديث "لما كان يوم أحد انكفأ المشركون فقال رسول الله ﷺ استموا حتى أثنى على ربي... الحديث": قلت والقائل الذهبي: "لم يخرجوا لعبيد وهو ثقة، والحديث مع نظافة إسناده منكر أخاف أن<sup>(٢)</sup> يكون موضوعاً".

١٥- وقال فيه أيضاً ج ٢ ص ٣٦٦-٣٦٧ عن حديث علي: "انطلق بي رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- حتى أتى بي الكعبة فقال لي: اجلس..." الحديث، قلت والقائل الذهبي: "إسناده نظيف والمتن منكر".

١٦- وقال فيه أيضاً ج ٣ ص ١٢٨ عن حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- أن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- نظر إلى علي فقال: (أنت سيد في الدنيا والآخرة).

قلت -والقائل الذهبي-: "هذا وإن كان رواته ثقات فهو منكر وليس ببعيد

(١) كذا في الأصل ولعل الصواب في غير مصاف "القتال".

(٢) في الأصل هنا زيادة (لا) ولا وجه لها كما هو ظاهر من السياق.

من الوضع، وإلا لأي شيء حدث به عبد الرزاق سرا ولم يجسر أن يتفوه لأحمد وابن معين والخلق الذين رحلوا إليه؟".

١٧- وقال فيه أيضا ج ٣ ص ١٥٩ عن حديث أسماء بنت عميس كنت في زفاف فاطمة قلت والقاتل الذهبي:- "فيه صالح بن حاتم عن أبيه، وحاتم خرجا له -يعني الشيخين- وصالح من شيوخ مسلم ولكن الحديث غلط؛ لأن أسماء كانت ليلة زفاف فاطمة بالحبشة".

١٨- وقال فيه أيضا ج ٤ ص ١١-١٢ عن حديث عائشة: "أنها جاءت هي وأبواها إلى النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- فقالا: إنا نحب أن تدعو لعائشة بدعوة ونحن نسمع، فقال رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-: اللهم اغفر لعائشة بنت أبي بكر الصديق مغفرة واجبة ظاهرة باطنة... إلخ". قال: قلت: منكر على جودة إسناده.

١٩- وقال فيه أيضا ج ٤ ص ٢٩ عن حديث: أطلع رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- عن صفية خيزا ولحما عند تعليقه على قول الحاكم: صحيح: قلت: "بل غلط، ذي زنب".

٢٠- وقال فيه أيضا ج ٤ ص ٤٨ عن حديث هناك: صحيح منكر المتن، فإن رقية ماتت وقت بدر، وأبو هريرة أسلم وقت خيبر.

٢١- وقال فيه أيضا ج ٤ ص ٩٩ عن حديث: "لا تجوز شهادة بدوي على صاحب قرية" قلت: لم يصححه المؤلف - يعني الحاكم - وهو حديث منكر على نظافة سنده.

٢٢- وقال فيه أيضا ج ٣ ص ١٧٠-١٧١ عند تعليقه على تصحيح الحاكم لحديث هناك: قلت: "وروى عن يوسف نوح بن قيس أيضا وما علمت أن أحدا تكلم فيه. والقاسم وثقه... وما أدري آفته من أين؟. اهـ

قلت: وقد وثق يوسف يحيى بن معين.

وقال الحافظ ابن كثير في "تفسيره" ج ٤ ص ٥٣٠: هذا الحديث -على كل تقدير- منكر جدا، قال شيخنا الإمام الحافظ أبو الحجاج المزي: "هو حديث منكر". اهـ المراد منه.

٢٣- قال ابن طاهر عن حديث أنس رضي الله عنه في البسمة كما في "محاسن الاصطلاح" للإمام البلقيني ص ٢٦١ ط: دار المعارف: "هذا إسناد صحيح متصل، لكن هذه الزيادة في متنه منكورة موضوعة".

٢٤- قال ابن سيد الناس في "عيون الأثر" ج ١ ص ٥٥-٥٦ عن حديث أورده هناك من رواية الترمذي بعد أن ذكره: "قلت: ليس في إسناد هذا الحديث إلا من خرج له في "الصحيح"، وعبدالرحمن بن غزوان أبو نوح لقبه قراد وانفرد به البخاري، ويونس ابن أبي إسحاق انفرد به مسلم، ومع ذلك ففي متنه نكارة، وهي إرسال أبي بكر مع النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- بلالا، فكيف وأبو بكر حينئذ لم يبلغ العشر سنين فإن النبي ﷺ أسن من أبي بكر بأزيد من عامين، وكانت للنبي ﷺ تسعة أعوام على ما قاله أبو جعفر محمد بن جرير الطبري وغيره أو اثنا عشر عاما على ما قاله آخرون، وأيضا فإن بلالا لم يتقل لأبي بكر إلا بعد ذلك بأكثر من ثلاثين عاما، فإنه كان لبني خلف الجهميين، وعندما عذب في الله على الإسلام

اشتراه أبو بكر رضي الله عنه رحمة له واستنقاذاً من أيديهم، وخيره بذلك مشهور". اهـ —  
المراد منه .

وقال الزركشي في "الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة" ص ١٥، ط: العاصمة (القاهرة) في تعليق له على وهم وقع في رواية البخاري برقم (٤١٤١) لحادثة الإفك قال: قوله فيه فدعا رسول الله ﷺ بريسرة، وبريرة إنما اشترتها عائشة فأعتقتها بعد ذلك ... إلى أن قال: إن تفسير الجارية ببريرة مدرج في الحديث من تفسير بعض الرواة، فيظن أنه من الحديث، وهو نوع غامض لا يتنبه له إلا الحذاق.

ومن نظائره ما وقع في الترمذي وغيره من حديث يونس ابن أبي إسحاق عن أبي بكر ابن أبي موسى عن أبيه قال: خرج أبو طالب إلى الشام وخرج معه النبي ﷺ فذكر الراهب، وقال في آخره: (فرده أبو طالب وبعث معه أبو بكر بلالا وزوده الراهب من الكعك والزيت)، فهذه من الأوهام الظاهرة، لأن بلالا إنما اشتراه أبو بكر بعد مبعث النبي ﷺ وبعد أن أسلم بلال وعذبه قومه، ولما خرج النبي ﷺ كان له من العمر اثنتا عشرة سنة وشهران وأيام، ولعل بلالا لم يكن بعد ولد، ولما خرج المرة الثانية كان له قريب من خمس وعشرين سنة، ولم يكن مع أبي طالب إنما كان مع ميسرة. اهـ —

وقال ابن كثير في "البداية والنهاية" ج ٢ ص ٢٦٥ بعد كلام ...: وثقه -يعني قرادا أحد رواة هذا الحديث- جماعة من الأئمة والحفاظ ولم أر أحدا جرحه، ومع هذا ففي حديثه غرابة... إلى أن قال: الثالث أن قوله: ( وبعث معه أبو بكر بلالا ) إن كان عمره ﷺ إذ ذاك اثنتي عشرة سنة فقد كان عمر أبي بكر إذ ذاك

تسع سنين أو عشرا، وعمر بلال أقل من ذلك، فأين كان أبو بكر إذ ذاك؟ ثم أين كان بلال؟! كلاهما غريب. اهـ

وقال ابن الجزري كما في "تحفة الأحوذى" للمباركفوري: إسناده صحيح، رجاله رجال "الصحيح" أو أحدهما، وذكر أبي بكر وبلال فيه غير محفوظ، وعده أئمتنا ومما هو كذلك، فإن سن النبي ﷺ اثنتا عشرة سنة وأبو بكر أصغر منه بستين، وبلال لعله لم يكن ولد في ذلك الوقت. اهـ

وقال الحافظ ابن حجر في "الإصابة" ج ١ ص ١٧٩ ط: دار الكتاب العربي: وقد وردت هذه القصة بإسناد رجاله ثقات من حديث أبي موسى الأشعري، أخرجها الترمذي وغيره ولم يسم فيها الراهب، وزاد فيها لفظة منكرة وهي قوله: وأتبعه أبو بكر بلالا، وسبب نكارتها أن أبا بكر حينئذ لم يكن متأهلا ولا اشترى يومئذ بلالا، إلا أن يحمل أن هذه الجملة الأخيرة مقتطعة<sup>(١)</sup> من حديث آخر أدرجت في هذا الحديث، وفي الجملة هي وهم من أحد رواه. اهـ وقد صرح بمثل ذلك في "هدي الساري" والله أعلم.

٢٥- رواية البخاري لحادثة الإفك وقد تقدم كلام الزركشي في ذلك.

٢٦- قال الحافظ ابن رجب عن حديث "إذا سمعتم الحديث عني تعرفه قلوبكم وتلين له أشعاركم وأبشاركم وترون أنه منكم قريب فأنا أولاكم به، وإذا سمعتم الحديث عني تنكره قلوبكم وتنفر عنه أشعاركم وأبشاركم وترون أنه منكم بعيد فأنا أبعدكم منه": إسناده قد قيل: إنه على شرط مسلم ولكنه معلول اهـ المراد منه.

(١) في النسخة المطبوعة منقطة، والصواب ما ذكرناه كما هو ظاهر من السياق.

٢٧- قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" ج ١٠ ص ٤٦ عند ذكره ما رواه ابن مردويه في "تفسيره" من حديث أنس في قصة تحريم الخمر وأنه كان يسقي أبا عبيدة وأبا طلحة أن أبا بكر وعمر كانا فيهم يشربان الخمر: "ومن المستغربات ما رواه ابن مردويه ... إلى أن قال: وهو منكر مع نظافة سنده، وما أظنه إلا غلطاً".

٢٨ - وقال في "التلخيص" ج ١ ص ٨٦ عن حديث هناك : رجاله ثقات، إلا أنه معلول اهـ المراد منه.

٢٩- وأورد في " بلوغ المرام " ص ٦٧٧ ط: مكتبة دار السلام حديث الصماء بنت بسر أن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- قال : "لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم، فإن لم يجد أحدكم إلا لحاء عنب أو عود شجرة فليمضغها" وقال عنه: رواه الخمسة ورجالهم ثقات، إلا أنه مضطرب، وقد أنكره مالك اهـ المراد منه.

٣٠- حديث ابن عباس رضي الله عنهما- قال: "في كل أرض نبي كنيكم وآدم كآدم ونوح كنوح وإبراهيم كإبراهيم وعيسى كعيسى"، قال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يتعقبه الذهبي في "تلخيص المستدرک"<sup>(١)</sup>.

قال السيوطي في " التدریب " ج ١ ص ٢٣٣: ولم أزل أتعجب من تصحيح الحاكم له حتى رأيت البيهقي قال: إسناده صحيح ولكنه شاذ بجملة. اهـ المراد منه

<sup>(١)</sup> قلت: لم يتعقبه الذهبي ولم أقل: ووافقه الذهبي كما يصنع الكثيرون لأن هذه المسألة وهي قول الذهبي بعد أن يختصر الأحاديث التي يرويها الحاكم في "المستدرک" صحيح أو نحو ذلك من العبارات يحتمل الموافقة للحاكم على ذلك ويحتمل أن يكون مجرد تلخيص لكلامه ما لم يصرح برأيه في ذلك والاحتمال الثاني قوي وله شواهد وليس هذا موضع ذكرها.

وقال الذهبي في "العلو" ص ٦١: ... هذه بلية تحير السامع ... وهو من قبيل اسمع واسكت. اهـ

قلت: بل هو من قبيل كذب واجزم بذلك ولا تخش أحدا إلا الله وذلك لوضوح بطلانه وظهور نكارتة الشديدة وأما إسناده ضعيف، وليس هذا موضع بيان ذلك، وعلى تقدير ثبوته عن ابن عباس فهو مما رواه عن أهل الكتاب، وهو مما يجب أن يجزم بكذبه لأدلة لا تتسع لها هذه الحالة. والله تعالى أعلم.

والأمثلة على ذلك كثيرة جدا لا تطيل المقام بذكرها، ولم أطلع إلى الآن على من ألف فيها كتابا جامعا وإنما لجديرة بذلك لشدة خطرها وعظم ضررها إذ إن أكثر المشتغلين بالحديث لا يعتنون إلا بالنظر في الإسناد فإذا صح السند حكموا بصحة الحديث من غير أن ينظروا في متنه إلا في القليل النادر وقد شرعت في تأليف كتاب في ذلك ولئن من الله بإتمامه وأسأله سبحانه ذلك فلن يحتاج الناظر فيه إلى كتاب آخر في بابه. والله تعالى ولي التوفيق.

هذا ومن الجدير بالذكر أنه قد حكم بعدم ثبوت هذه الرواية - أعني رواية "أين الله"؟ - جماعة من العلماء كما قدمنا، وذلك لعدة أسباب تقتضي ضعفها من اضطراب وغيره كما ستراه - إن شاء الله تعالى - في كلامهم، وإليك بعض نصوص بعض أولئك العلماء في ذلك:

١- قال البيهقي في "الأسماء والصفات" ص ٤٢٢ ط: دار إحياء التراث العربي : وهذا صحيح قد أخرجه مسلم مقطعا من حديث الأوزاعي وحجاج



الصواف عن يحيى ابن أبي كثير دون قصة الجارية<sup>(١)</sup> وأظنه إنما تركها من الحديث لاختلاف الرواة في لفظه، وقد ذكرت في كتاب الظهار من "السنن" مخالفة من خالف معاوية بن الحكم في لفظ الحديث. اهـ

٢ - وقال البزار كما في "كشف الأستار" ج١ ص١٤ ، ط: مؤسسة الرسالة : وهذا قد روي نحوه بألفاظ مختلفة.

٣ - وقال الحافظ ابن حجر في "التلخيص" ج٤ ص١٢٦٨ توزيع مكتبة نزار مصطفى الباز: وفي اللفظة مخالفة كثيرة.

٤ - وقال الكوثري في تعليقه على "الأسماء والصفات" ص ٤٢٢ بعد كلام : وهذا من الدليل على أن "أين الله؟" لم يكن لفظ الرسول ﷺ وقد فعلت الرواية بالمعنى في الحديث ما تراه من الاضطراب.

<sup>(١)</sup> وهذا دليل صريح ونص واضح جلي على أن الحافظ البيهقي لم يصحح رواية "أين الله؟" وبذلك تعرف أن ما ادعاه الألباني في "مختصر العلو" ص٨٢ ط: المكتب الإسلامي "الحشوي" وفي مقدمة "صحيحه" الثالثة ج ١ ص ١١ ط ١: الجديدة مكتبة المعارف وفي غيرها من كُتبه التهافتة من أن البيهقي من جملة من صحح "أين الله؟" لا حقيقة له في الواقع فليس الألباني ونخلته ذلك بما شاعوا من التسميات. هذا ومن الجدير بالذكر أن الإمام البيهقي لا يقول بالعلو الحسي الذي تدعيه الحشوية المجسمة كما نص على ذلك في غير ما كتاب من كتبه، أكتفي هنا بذكر نص واحد مما قاله في ذلك، فقد قال في "الاعتقاد" ص٧٢: وفي الجملة يجب أن يعلم أن استواء الله سبحانه وتعالى - ليس باستواء اعتدال عن اعوجاج ولا استقرار في مكان ولا ماسة لشيء من خلقه ولكنه مستو على عرشه كما أخبر عن نفسه بلا كيف ولا أين... إلخ. وفي قوله هنا ولا أين مما يدل أيضا على عدم ثبوت رواية "أين الله؟" عند الحافظ البيهقي. والله تعالى أعلم.

وقال في "تبديد الظلام المخيم من نونية ابن القيم" المطبوع بهامش "السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل" ص ٩٤: ولأن الحديث فيه اضطراب سنداً ومتناً رغم تصحيح الذهبي وتهويله، راجع طرقه في كتاب "العلو" للذهبي و"شروح الموطأ" و"توحيد ابن خزيمة" حتى تعلم مبلغ الاضطراب فيه سنداً ومتناً، وحمل ذلك على تعدد القصة لا يرضاه أهل الغوص في الحديث والنظر معا في مثل هذا المطلب، فالروايات عن رجل مبهم محمولة على ابن الحكم، ولم يصح حديث كعب بن مالك ولا حديث يروي عن امرأة، فمالك يرويه عن عمر بن الحكم غير مقر بأن يكون غالطاً فيه ومسلم عن معاوية بن الحكم ولفظهما كما سبقت الإشارة إليه مع نقص لفظ: "فإنها مؤمنة" في رواية مالك ولفظ ابن شهاب في "موطأ مالك" وهو صاحب القصة في الرواية الأولى: فقال لها رسول الله ﷺ: "أتشهدين أن لا إله إلا الله؟ قالت: نعم، قال: أتشهدين أن محمداً رسول الله؟ قالت: نعم"، وأين هذا من ذاك؟ وستعرف حال الذهبي في أواخر الكتاب فلا تلتفت إلى تهويله وتخريفه في هذا الباب فلعل لفظ: "أين الله؟" تعبير بعض الرواة على حسب فهمه، والرواية بالمعنى شائعة في الطبقات كلها وإذا وقعت الرواية بالمعنى من غير فقيه فهناك الطامة... إلخ.

٥ - وقال الشيخ عبد الله الغماري في تعليقه على "التمهيد" ج ٧ ص ١٣٥: رواه مسلم وأبو داود والنسائي وقد تصرف الرواة في ألفاظه فروي بهذا اللفظ كما هنا ولفظ: "من ربك؟" قالت: الله ربي، ولفظ: "أتشهدين أن لا إله إلا الله؟" قالت: نعم، وقد استوعب تلك الألفاظ بأسانيدنا الحافظ البيهقي في "السنن الكبرى" بحيث يجزم الواقف عليها أن اللفظ المذكور هنا مروى بالمعنى حسب فهم الراوي. ويؤيد ذلك أن المفهوم من حال النبي ﷺ الثابت عنه بالتواتر أنه كان يختصر

إسلام الشخص بسؤاله عن الشهادتين اللتين هما أساس الإسلام ودليله أما كون الله في السماء فكان عقيدة العرب في الجاهلية فكيف تكون دليلا على الإسلام؟!.

وقال في "فتح المبين بنقد كتاب الأربعين" ص ٢٧<sup>(١)</sup>، ط: مكتبة الإمام النووي: لكنه شاذ مردود. ثم استدلل بأربعة وجوه على بطلانه وقد تقدم ذكرها. وقد نص على مثل ذلك أيضا في "الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة والمردودة" ص ٨٧-٩١، نشر دار الفرقان.

هذا ومن الجدير بالذكر أن الإمام أحمد قد ضعف قوله: "فإنها مؤمنة" كما ذكر ذلك الألباني في "إرواء الغليل" ١١٣/٤ حيث قال هناك: وقع فيما نقله شيخ الإسلام في كتاب "الإيمان" (ص ١٥٠، ط: الأنصار) عن الإمام أحمد ما يشعر بشذوذ وضعف قوله في هذا الحديث: "فإنها مؤمنة" ولا وجه لذلك فإنها زيادة صحيحة، فقد جاءت في غير هذا الحديث كما نبهت عليه فيما علقت عليه كتاب "الإيمان" ط: المكتب الإسلامي ص ٢٤٣. اهـ، هذا وقد جاء في هذا الحديث عند مسلم أن معاوية بن الحكم قال لرسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- قلت: ومنا رجال يخطون، قال: "كان نبي من الأنبياء يخط فممن وافق خطه فذاك".

قال ابن رشد -الجد- في "فتاويه" ج ١ ص ٢٥٥ ط: دار الغرب الإسلامي: وأما ما ذكرت يعني السائل أنه روي عن النبي ﷺ في الخط فلا يصح من طريق صحيح. اهـ المراد منه

(١) بتعليق السيد حسن بن علي السقاف وقد تكلم -أعني السيد السقاف- على هذا الحديث في مواضع متعددة من كتبه وله فيه رسالة خاصة فلينظرها من شاء.

هذا وإذا تقرر لك ما ذكرناه علمت بطلان زيادة "في السماء" وعلى تقدير ثبوتها فإن المراد بذلك علو المرتبة كما أوضح ذلك ابن العربي والحافظ وغيرهما، وقد تقدم الكلام على هذه القضية في الجزء الأول فلينظره من شاء والله ولي التوفيق.

( ٢٦ ) حديث: "يكشف ربنا عن ساقه" رواه الإمام البخاري برقم (٤٩١٩).

هذا الحديث بهذا اللفظ شاذ، قال الحافظ في "الفتح" ج٨ ص٨٥٧ -

٨٥٨، ط: دار الكتب العلمية: ووقع في هذا الموضع "يكشف ربنا عن ساقه" وهو من رواية سعيد ابن أبي هلال عن زيد بن أسلم فأخرجها الإسماعيلي كذلك ثم قال: في قوله: "عن ساقه" نكرة، ثم أخرجه من طريق حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم بلفظ: "يكشف عن ساق"، قال الإسماعيلي: هذه أصح لموافقتها لفظ القرآن في الجملة، لا يظن أن الله ذو أعضاء وجوارح لما في ذلك من مشابهة المخلوقين - تعالى الله عن ذلك - ليس كمثله شيء. اهـ وأقره على ذلك الحافظ ابن حجر.

هذا والمراد بالساق في الآية والحديث على تقدير صحته<sup>(١)</sup> شدة الأمر كما قال ابن عباس وجماعة من التابعين وإليه ذهب ابن جرير والفخر الرازي وابن السمعاني في "القواطع" وأبو حيان وابن الجوزي والقرطبي والألويسي وآخرون يطول الكلام بذكرهم، وهذا هو الذي يفهم من كلام ابن تيمية في "مجموع الفتاوى" ج٦ ص٣٩٤، ومن كلام ابن كثير في "تفسيره" كما تقدم بيانه في الجزء الأول،

(١) والصحيح عندنا أنه ضعيف، بل باطل كما بينا ذلك في غير هذا الموضع .

وهذا القول هو القول الحق الذي يجب أن يجزم به هذا وقد وردت كثير من الشواهد العربية تدل على مقتضاه، من ذلك قول القائل:

قد كشفت عن ساقها فشدوا      وجدت الحرب بكم فجدوا

وقول الآخر :

أخو الحرب إن عضت به الحرب عضها      وإن شمرت عن ساقها الحرب شمرا

وقول الآخر :

ألا رب سام الطرف من آل مازن      إذا شمرت عن ساقها الحرب شمرا

وقول الآخر :

سن لنا قومك ضرب الأعناق      وقامت بنا الحرب على ساق

وقول الآخر :

كشفت لهم عن ساقها      وبدا من الشر الصراح

وقول الآخر:

فإن شمرت لك عن ساقها      فدننها ربيع ولا تسأم

وقول الآخر :

عجت من نفسي ومن إشفاقها      ومن طرادي الخيل عن أرزاقها

في سنة قد كشفت عن ساقها حمراء تيري اللحم عن عراقها

والشواهد على ذلك كثيرة لا تطيل المقام بذكرها، والله تعالى أعلم.

( ٢٧ ) حديث حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن عبد الرحمن ابن أبي ليلي عن صهيب قال: قرأ رسول الله ﷺ ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ قال: (إذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار، نادى مناد: يا أهل الجنة إن لكم موعداً عند الله ويريد أن ينجزكموه، فيقولون: ما هو؟ ألم يبيض وجوهنا ويدخلنا الجنة ويجرنا من النار؟ فيكشف الله عنهم الحجاب فينظرون إلى الله، فما أعطاهم شيئاً أحب إليهم من النظر إلى وجهه، وهي الزيادة. رواه مسلم برقم ٢٩٧ (١٨١).

هذا الحديث باطل وبيان ذلك من وجهين:

الأول: أن في إسناده حماد بن سلمة، وهو وإن كان صدوقاً في نفسه إلا أنه سيئ الحفظ يهمل ويخطئ، وقد اختلط وتغير في آخر عمره، فهو ليس بحجة. قال الذهلي كما في "تهذيب التهذيب" ج ٣ ص ١٧٤، ط ١: مؤسسة الرسالة ١٤١٦ هـ في ترجمة علي بن عاصم الواسطي: قلت لأحمد - يعني ابن حنبل - في علي بن عاصم وذكرت له خطأه، فقال أحمد: "كان حماد بن سلمة يخطئ وأوماً أحمد بيده خطأ كثيراً ولم ير بالرواية عنه بأساً<sup>(١)</sup>". اهـ وقد نقل ذلك أيضاً الحافظ الذهبي في "سير أعلام النبلاء" ج ٩ ص ٢٥٣ ط: مؤسسة الرسالة.

(١) لا بد من أن يقيد كلام أحمد هذا بأن يقال: مثلاً لم ير بالرواية عنه بأساً إذا لم يخالفه غيره أملاً إذا خالفه غيره كما هنا فلا يحتج به أو أنه لم ير بأساً في الاحتجاج به في الشواهد ونحو ذلك وإلا لتناقض كلامه كما هو بين لا يخفى.

وقال البيهقي كما في "مذهب التهذيب" ج ١ ص ٤٨٢ ط: مؤسسة الرسالة: (هو أحد أئمة المسلمين إلا أنه لما كبر ساء حفظه، فلذا تركه البخاري، وأما مسلم فاجتهد وأخرج من حديثه عن ثابت ما سمع منه قبل تغيره وما سوى حديثه عن ثابت لا يبلغ اثني عشر حديثاً أخرجها في الشواهد).

وقال الذهبي في المغني ص ١٨٩: "إمام ثقة له أوهام وغرائب وغيره أثبت منه". وقال في "الكاشف" ج ١ ص ٣٤٩ ط: مؤسسة علوم القرآن: "ثقة صدوق يغلط وليس في قوة مالك"، وقال في "الميزان" ج ١ ص ٥٩٠: "كان ثقة له أوهام". قلت: وسيأتي -إن شاء الله تعالى- أن هذا الحديث من جملتها.

وقال في "سير أعلام النبلاء" ج ٧ ص ٤٥٢ بعد كلام: "إلا أنه لما طعن في السن ساء حفظه؛ فلذلك لم يحتج به البخاري، وأما مسلم فاجتهد فيه وأخرج من حديثه عن ثابت مما سمع منه قبل تغيره"، إلى أن قال: "فلاحتياط أن لا يحتج به فيما يخالف الثقات".

وقال فيه أيضاً ص ٤٤٦: "كان يحرا من بحور العلم وله أوهام في سعة ما روى، وهو صدوق حجة -إن شاء الله- وليس هو في الإتيان كحماد بن زيد، ونحايد البخاري إخراج حديثه إلا حديثاً خرج في الرقاق<sup>(١)</sup> فذكره ثم قال: ولم

<sup>(١)</sup> رواه البخاري برقم (٦٤٤٠) حيث قال كما في "الفتح" ج ١١ ص ٣٠٥: وقال لنا أبو الوليد حدثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس عن أبي قال: "كنا نرى هنا -يعني لو أن ابن آدم أعطي وادياً... إلخ" كما في الحديث الذي رواه البخاري برقم (٦٤٣٦ و ٦٤٣٧ و ٦٤٣٨) - من القرآن - حتى نزلت آية ﴿أهلکم التکاثر﴾ قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" ج ١١ ص ٣٠٩: قوله -يعني قسول-

ينحط حديثه عن رتبة الحسن<sup>(١)</sup>، ومسلم روى له في الأصول عن ثابت وحيد كونه

- البخاري في الحديث السابق:- "وقال لنا أبو الوليد: "هو الطيالسي هشام بن عبد الملك، وشيخه حماد بن سلمة لم يعدوه فيمن خرج له البخاري موصولا، بل علم المزني على هذا السند في "الأطراف" علامة التعليق، وكذا رقم لحماض بن سلمة في. "التهذيب" علامة التعليق ولم ينبه على هذا الموضع، وهو مصير منه إلى استواء قال فلان وقال لنا فلان، وليس بجيد؛ لأن قوله: قال لنا ظاهر في الوصل وإن كان بعضهم قال إنما للإجازة أو للمناولة أو للمذاكرة فكل ذلك في حكم الموصول، وإن كان التصريح بالتحديث أشد اتصالا، والذي ظهر لي بالاستقراء من صنيح البخاري أنه لا يأتي بهذه الصيغة إلا إذا كان المتن ليس على شرطه في أصل موضوع كتابه، كان يكون ظاهره الوقف، أو في السند من ليس على شرطه في الاحتجاج، فمن أمثلة الأول: قوله في كتاب النكاح في "باب ما يجل من النساء وما يحرم": "قال لنا أحمد بن حنبل: حدثنا يحيى بن سعيد هو القطان" فذكر عن ابن عباس قال: "حرم من النسب سبع ومن الصهر سبع" الحديث، فهذا من كلام ابن عباس فهو موقوف، وإن كان يمكن أن يتلمح له ما يلحقه بالمرفوع. ومن أمثلة الثاني: قوله في المزارعة: "قال لنا مسلم بن إبراهيم حدثنا أبان العطار" فذكر حديث أنس: "لا يغرس مسلم غرسا" الحديث، فأبان ليس على شرطه كحماد ابن سلمة، وعبر في التخريج لكل منهما بهذه الصيغة لذلك، وقد علق عنهما أشياء بخلاف الوساطة التي بينه وبينه وذلك تعليق ظاهر، وهو أظهر في كونه لم يسق مساق الاحتجاج من هذه الصيغة المذكورة هنا، لكن السرفيه ما ذكرت وأمثلة ذلك في الكتاب كثيرة تظهر لمن تتبعها. اهـ كلامه وهو كلام حسن جدا وبذلك تعرف أنه لا يصح أن يقال: روى له البخاري كما صنع الذهبي هنا وتابعه عليه بعض الحشوية بل لا بد من تقييد ذلك بما ذكره الحافظ هنا من أن روايته -أعني البخاري عن حماد بن سلمة- ليست من شرط كتابه "الصحيح". وهذا هو الذي اعتمده الذهبي في "سير أعلام النبلاء" ج ٧ ص ٤٥٢ حيث قال هناك: فلذلك لم يحتج به البخاري فافهم.

<sup>(١)</sup> هذا رأي الذهبي ومع ذلك فقد قيده بما إذا لم يخالف الثقات وقد خالف بعض الثقات في هذه الرواية التي نحن بصدد الكلام عليها والصواب كما سيأتي -إن شاء الله تعالى- أنه لا يحتج به في الأصول البتة سواء خالف غيره أو لا والله أعلم.



خبراً بهما<sup>(١)</sup>. إلى أن قال: ... قال أبو عبد الله الحاكم: قد قيل في سوء حفظ حماد ابن سلمة وجمعه بين جماعة في الإسناد بلفظ واحد ولم يخرج له مسلم في الأصول إلا من حديثه عن ثابت وله في كتابه أحاديث في الشواهد عن غير ثابت، اهـ المراد منه.

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه أو يحيى عن القطان كما في "تهذيب التهذيب" ج ١ ص ٤٨٢: "إن كان يروي حماد عن قيس بن سعد فهو كذا. قال عبد الله: قلت لأبي: لأي شيء؟ قال: لأنه روى عنه أحاديث رفعها".

وقال ابن سعد كما في "تهذيب التهذيب" أيضاً ج ١ ص ٤٨٣: "ثقة ربما حدث بالحديث المنكر، وحكى أبو الوليد الباجي في "رجال البخاري": أن النسائي سئل عنه فقال: ثقة. قال الحاكم ابن مسعدة: فكلّمته فيه، فقال: ومن يجترئ يتكلم فيه. لم يكن عند القطان هناك".

وقال السيوطي في "مسالك الخفاء في والدي المصطفى" المطبوع في "الخاوي للفتاوي" ج ٢ ص ٢٢٦: "فإن حمادا تكلم في حفظه ووقع في أحاديثه مناكير ذكروا

<sup>(١)</sup> الصواب كما قلنا في التعليق السابق وكما سيأتي -إن شاء الله تعالى- أنه لا يحتج برواية حماد في الأصول رأساً سواء أروى عن ثابت أو غيره كما هو مذهب طائفة من العلماء وذلك لثبوت غلطه حتى في روايته عن ثابت التي ذهب بعضهم إلى أنها من أصح حديثه، وأما ما ادّعاء بعضهم من أنه أثبت أصحاب ثابت فدعوى تنقصها البيئة وقد أشار الحافظ في "الفتح" ج ١١ ص ٣٠٩ إلى ضعفها حيث حكاهما بصيغة التمرّض وهاك نص كلامه هناك: ويقال: إن حماد بن سلمة كان أثبت الناس في ثابت. على أن الآجري قد قال كما في "الجامع للشرح والتعديل" ١٩٤/١: قيل لأبي داود: سليمان ابن المغيرة أو حماد بن سلمة في ثابت؟ فقال: كان يحيى بن سعيد يقدم سليمان بن المغيرة. اهـ

أن ربيبه دسها في كتيبه<sup>(١)</sup> وكان حماد لا يحفظ فحدث بها فوهم فيها ومن ثم لم يخرج له البخاري شيئا ولا خرج له مسلم في الأصول إلا من روايته عن ثابت<sup>(٢)</sup> قال الحاكم في "المدخل": "ما خرج مسلم لحماد في الأصول إلا من حديثه عن ثابت وقد خرج له في الشواهد عن طائفة.

وقال القاضي محمد بن عمر بن بحرق الحضرمي الشافعي في "حدائق الأنوار ومطالع الأسرار" ص ٢٢٠ ط: دار الحايي، عند كلامه على حديث رواه مسلم من طريق حماد بن سلمة: إلا أن مسلما رواه من طريق حماد بن سلمة وهو متروك عند البخاري لم يرو له إلا تعليقا. وهو في ص ٣٨٨ من الطبعة المنسوبة خطأ لابن الديبع.

وقال الكوثري في مقدمة كتاب "الأسماء والصفات" للإمام البيهقي المطبوعة في آخر كتاب "فرقان القرآن" (ص أ) ط: دار إحياء التراث العربي: "قدونك مرويات حماد بن سلمة في الصفات تجدها تحتوي على كثير من الأخبار التالفة يتناقلها الرواة طبقة عن طبقة مع أنه قد تزوج نحو مائة امرأة من غير أن يولد له ولد منهن وقد فعل هذا التزواج والتناكح في الرجل فعله بحيث أصبح في غير حديث ثابت البناني لا يميز بين مروياته الأصلية وبين ما دسه في كتيبه أمثال ربيبه ابن أبي

<sup>(١)</sup> ولنا في ذلك نظر ليس هذا موضع ذكره إلا أن ذلك لا يغير شيئا في الحكم على روايات حماد بن سلمة بالضعف إذ إن ضعفه ثابت من جهة أخرى كما تقدم بيانه وانظر ص ٦٠.

<sup>(٢)</sup> وقد ضعف السيوطي رواية له وحكم بشنودها كما سيأتي - إن شاء الله تعالى -، مع أن حمادا قد رواها من طريق ثابت كما رأيت وهو حكم صحيح لا غبار عليه وهو الذي سلكناه في الحكم بطلان رفع روايته التي فيها تفسير الزيادة بالنظر إلى وجه الله - تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا - .

وقد سمعت مما تقدم أن البخاري قد تجنب الاحتجاج بروايات حماد في الأصول مطلقا سواء التي رواها من طريق ثابت أو غيرها وقد أخبرناك أن هذا هو الصواب وإن رغمت لذلك أنوف الحشوية.

العوجاء وربييه الآخر زيد المدعو بابن حماد<sup>(١)</sup> بعد أن كان جليل القدر بين الرواة قوياً في اللغة، فضلاً بمروياته الباطلة كثير من بسطاء الرواة ويجد المطالع الكريم نماذج شتى من أخباره الواهية في باب التوحيد من كتب الموضوعات المبسوطة وفي كتب الرجال وإن حاول أناس الدفاع عنه بدون جدوى وشرع الله أحق بالدفاع من الدفاع عن شخص ولا سيما عند تراكب التهم القاطعة لكل عذر". اهـ المراد منه

وقال في "تبديد الظلام المخيم" المطبوع بمأمش "السيف الصقيل" ص ٩٦:  
 "حماد بن سلمة مختلط وكان يدخل في حديثه ريباه ما شاء وليس في استطاعة ابن عدي ولا غيره إبعاد هذه الوصمة عنه... وقد سئم أهل العلم من كثرة ما يورد بطريق حماد بن سلمة من الروايات الساقطة في صفات الله سبحانه". اهـ المراد منه  
 وقال الألباني في "الضعيفة" ج ٢ ص ٣٣٣ ط مكتبة المعارف: "إن حماداً له أوهاماً"<sup>(٢)</sup>.

وقال مقبل الوداعي في تعليقه على "التتبع" ص ٢١٢ عند الكلام على حديث مسلم في تفسير الزيادة في قول الله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾: "وبعد فالذي يظهر لي هو ترجيح رواية الجماعة وإن كان حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت فإنه تغير حفظه بآخره كما في "تقريب التهذيب" والخطأ إلى الواحد أقرب منه إلى الجماعة. والله أعلم".

قلت: فتلخص من كل ما ذكرناه أنه لا يصح الاعتماد على روايته فيما

<sup>(١)</sup> تقدم الكلام على ذلك عند التعليق على كلام الحافظ السيوطي حول هذا الموضوع.

<sup>(٢)</sup> وعبارته هناك: إن حماد له أوهاماً. ١ اهـ بنص حروفه

يخالف فيه الثقات، وقيل: لا يصح الاعتماد على روايته في الأصول مطلقاً وهو الصحيح.

الثاني: أن هذه الرواية معلة بالوقف، قال الترمذي: هذا الحديث إنما أسنده حماد بن سلمة ورفع، وروى سليمان بن المغيرة وحماد بن زيد هذا الحديث عن ثابت البناني عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى قوله اهـ، وكذا قال أبو مسعود الدمشقي وغيره، وزادوا مع حماد بن زيد وسليمان بن المغيرة: حماد بن واقد ومعمّر بن راشد.

وأما ما ذكره النووي من أنه يحكم بترجيح رواية الوصل؛ لأن الوصل زيادة من الثقة، والزيادة من الثقة مقبولة، وأن الحكم حينئذ يكون لمن وصل الرواية؛ ففيه أن هذه القاعدة تختلف فيها. فذهب أكثر المحدثين - كما حكاه عنهم الخطيب وابن القطان - إلى أن الحكم لمن وقف أو أرسل، وقيل: الحكم للأكثر، وقيل: الحكم للأحفظ، وقيل: على حسب ما ذكره النووي، وقيل غير ذلك.

قال الحاكم أبو عبد الله: (الثالث: من المختلف فيه خير يرويه ثقة من الثقات عن إمام من أئمة المسلمين يسنده ثم يرويه عنه جماعة من الثقات، فيرسلونه وهذا القسم كثير، وهو صحيح على مذهب الفقهاء، والقول فيه عندهم قول من زاد في الإسناد أو المتن، إذا كان ثقة، وأما أهل الحديث فالقول عندهم فيه قول الجمهور الذين وقفوه أو أرسلوه لما يخشى من الوهم على الواحد). اهـ

وقال ابن دقيق العيد في مقدمة "شرح الإمام" كما في "النكت على ابن الصلاح" ص ٢٣٧: (من حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنه إذا تعارض رواية مرسل ومسند أو رافع وواقف أو ناقص وزائد أن الحكم للزائد فلم يصب فسي

هذا، فإن ذلك ليس قانوناً مطرداً، ومراجعة أحكامهم الجزئية يعرف صواب ما نقول). اهـ.

وقال ابن عبد الهادي كما في "نصب الراية" للزيلعي ج ١ ص ٣٣٦-٣٣٧ بعد كلام: (... بل فيه -أي قبول زيادة الثقة- خلاف مشهور، فمن الناس من يقبل زيادة الثقة مطلقاً، ومنهم من لا يقبلها والصحيح التفصيل، وهو أنها تقبل في موضع دون موضع، فتقبل إذا كان الراوي الذي رواها ثقة حافظاً ثبتاً والذي لم يذكرها مثله أو دونه في الثقة، كما قبل الناس زيادة مالك بن أنس قوله: "من المسلمين" في صدقة الفطر، واحتج بها أكثر العلماء، وتقبل في موضع آخر لقرائن تخصها، ومن حكم في ذلك حكماً عاماً فقد غلط، بل كل زيادة لها حكم يخصها، ففي موضع يجزم بصحتها كزيادة مالك، وفي موضع يغلب على الظن صحتها كزيادة سعد بن طارق في حديث "جعلت لي الأرض مسجداً وجعلت تربتها لنا طهوراً" ... وفي موضع يجزم بخطأ الزيادة كزيادة معمر ومن وافقه قوله: "وإن كان مائناً فلا تقربوه" ... وفي موضع يغلب على الظن خطؤها كزيادة معمر في حديث ماعز: "الصلاة عليه" ... وفي موضع يتوقف في الزيادة كما في أحاديث كثيرة). اهـ.

وقال الحافظ العلامي في "نظم الفرائد" ص ٢٠٩ ط: دار ابن الجوزي: (... وأما أئمة الحديث فالمتقدمون منهم كيجي بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي ومن بعدهما كعلي ابن المديني وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وهذه الطبقة، وكذلك من بعدهم كالبخاري وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين ومسلم والنسائي والترمذي وأماهم، ثم الدارقطني والخليلي، كل هؤلاء يقتضي تصرفهم في الزيادة

قبولاً ورداً الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند الواحد منهم في كل حديث، ولا يحكمون في المسألة بحكم كليّ يعم جميع الأحاديث وهذا هو الحق والصواب كما ينبغيه -إن شاء الله تعالى- اهـ- المراد منه

وقال أيضاً بعد كلام: (... فأمّا إذا كان رجال الإسنادين متكافئين في الحفظ، أو العدد، أو كان من أسنده، أو رفعه دون من أرسله، أو وقفه في شيء من ذلك مع أن كلهم ثقات محتج بهم، فهاتنا مجال النظر واختلاف أئمة الحديث والفقهاء. فالذي يسلكه كثير من أهل الحديث بل غالبهم جعل ذلك علة مانعة للحكم بصحة الحديث مطلقاً، فيرجعون إلى الترجيح لإحدى الروايتين على الأخرى، فمتى اعتضدت إحدى الطريقتين بشيء من وجوه الترجيح حكموا لها، وإلا توقفوا عن الحديث وعللوه بذلك، ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص، وإنما ينهض بذلك الممارس الفطن الذي أكثر من الطرق والروايات، ولهذا لم يحكم المتقدمون في هذا المقام بحكم كليّ يشمل القاعدة، بل يختلف نظرهم بحسب ما يقوم عندهم في كل حديث بمفرده والله أعلم).

قال: (وأما أئمة الفقه والأصول فإنهم جعلوا إسناد الحديث ورفعته كالزيادة في متنه، ويلزم على ذلك قبول الشاذ كما تقدم).

وقال ابن رجب الحنبلي في "شرح علل الترمذي" ص ٢٤٣-٢٤٤: (وقد تكرر في هذا الكتاب ذكر الاختلاف في الوصل والإرسال والوقف والرفع، وكلام أحمد وغيره من الحفاظ يدور على اعتبار قول الأوثق في ذلك والأحفظ أيضاً وقد

قال أحمد في حديث أسنده حماد بن سلمة : أي شيء ينفع وغيره يرسله<sup>(١)</sup>، وذكر الحاكم أن أئمة الحديث على أن القول قول الأكثرين الذين أرسلوا الحديث، وهذا يخالف تصرفه في "المستدرک"، وقد صنف في ذلك الحافظ أبو بكر الخطيب مصنفاً حسناً سماه "تميز المزيّد في متصل الأسانيد" وقسمه قسمين:

أحدهما : ما حکم فيه بصحة ذكر الزيادة في الإسناد وتركها.

والثاني : ما حکم فيه برد الزيادة وعدم قبولها .

إلى أن قال: وذكر -يعني الخطيب- في "الكفاية" حكاية عن البخاري أنه سئل عن حديث أبي إسحاق في النكاح بلا ولي قال: الزيادة من الثقة مقبولة، وإسرائيل ثقة، وهذه الحكاية إن صحت فإنما مراده الزيادة في هذا الحديث، وإلا فمن تأمل كتاب "تاريخ البخاري" تبين له قطعاً أنه لم يكن يرى أن زيادة كل ثقة في الإسناد مقبولة، وهكذا الدارقطني يذكر في بعض المواضع أن الزيادة من الثقة مقبولة، ثم يرد في أكثر المواضع زيادات كثيرة من الثقات ويرجح الإرسال على الإسناد، فدل على أن مرادهم زيادة الثقة في تلك المواضع الخاصة وهي إذا كلن الثقة مبرزا في الحفظ<sup>(٢)</sup>.

<sup>(١)</sup> قلت: وما سلكه الإمام أحمد بن حنبل في هذا الحديث هو الذي سلكناه في حديث الرؤية السابق، هذا ولا أدري هل تنهم الحشوية الإمام في دينه كما ينقلونه عن فلان وفلان من قولهم ممن تكلم في حماد بن سلمة فاقمروه في الدين<sup>١١١</sup>.

<sup>(٢)</sup> ينبغي أن ينظر في كلام العلماء ويرد مطلقه إلى مقيدته وعامه إلى خاصة ولا يؤخذ ببعضه ويورد بعضه الآخر أو يسارع إلى نسبة التناقض إلى العلماء كما يفعل بعض الحشوية. هذا ومن الجدير بالذكر أن قواعد مصطلح الحديث تحتاج إلى مزيد من البحث والتحرير ولا سيما فيما يتعلق بزيادة-

وقال الدارقطني في حديث زاد في إسناده رجلان ثقتان رجلا وخالفهما الثوري فلم يذكره قال: لولا أن الثوري خالف لكان القول قول من زاد فيه، لأن زيادة الثقة مقبولة وهذا تصريح بأنه إنما تقبل زيادة الثقة إذا لم يخالفه من هو أحفظ منه اهـ .

وقال ابن الوزير في "تنقيح الأنظار" ج ١ ص ٣٤٣ بشرح "توضيح الأذكار" ط دار الفكر: (قلت: وعندي أن الحكم في هذا لا يستمر بل يختلف باختلاف قرائن الأحوال، وهو موضع اجتهاد). اهـ

وقال الحافظ ابن حجر في "النكت على ابن الصلاح" ص ٢٣٦ بعد أن ذكر كلاما للخطيب حول الخلاف في الترجيح بين الوصل والإرسال: وقد تبع الخطيب أبو الحسن ابن القطان على اختيار الحكم للرفع أو الوصل مطلقا. وتعقبه أبو الفتح ابن سيد الناس قائلا: بأن هذا ليس بعيدا من النظر إذا استويا في رتبة الثقة والعدالة أو تقاربا لأن الرفع زيادة على الوقف وقد جاء عن ثقة فسيhle القبول، فإن كان ابن القطان قال هذا على سبيل النظر فهو صحيح وإن قال نقلا عن تقدمه فليس لهم في ذلك عمل مطرد، قلت: قد صرح ابن القطان بأنه قال ذلك على سبيل الاختيار فإنه حكى هذا المذهب وقرره، ثم قال: هذا هو الحق في هذا الأصل وهو اختيار أكثر الأصوليين وكذا اختاره من المحدثين طائفة منهم أبو بكر البزار، لكن أكثرهم -يعني المحدثين- على الرأي الأول -يعني تقدم الإرسال على الوصل-. اهـ

وقال ص ٢٤٠ تعليقا على قول ابن الصلاح: (وما صححه - يعني الخطيب

=الثقة وتعارض الوصل والإرسال والرفع والوقف وألفاظ الجرح والتعديل ومعرفة مصطلح العلماء المتقدمين في ذلك.



-أي من ترجيح الوصل والرفع- فهو الصحيح في الفقه وأصوله).

أقول -والقائل الحافظ ابن حجر-: (الذي صححه الخطيب شرطه أن يكون الراوي عدلاً ضابطاً، وأما الفقهاء والأصوليون فيقبلون ذلك من العدل مطلقاً وبين الأمرين فرق كثير. وهنا شيء يتعين التنبيه عليه هو: أنهم شرطوا في الصحيح أن لا يكون شاذاً وفسروا الشاذ بأنه ما رواه الثقة فخالفه من هو أضعف منه أو أكثر عدداً ثم قالوا: تقبل الزيادة من الثقة مطلقاً، وبنوا على ذلك أن من وصل معه زيادة فينبغي تقديم خبره على من أرسل مطلقاً.

فلو اتفق أن يكون من أرسل أكثر عدداً أو أضعف حفظاً أو كتاباً على من وصل أيقبلونه أم لا؟ أم هل يسمونه شاذاً أم لا؟ لا بد من الإتيان بالفرق أو الاعتراف بالتناقض.

والحق في هذا أن زيادة الثقة لا تقبل دائماً ومن أطلق ذلك عن الفقهاء والأصوليين فلم يصب وإنما يقبلون ذلك إذا استورا في الوصف ولم يتعرض بعضهم لنفيها لفظاً ولا معنى.

ومن صرح بذلك الإمام فخر الدين وابن الأبياري - شارح "البرهان" - وغيرهما، وقال ابن السمعاني: (إذا كان راوي الناقصة لا يغفل أو كانت الدواعي تتوفر على نقلها، أو كانوا جماعة لا يجوز عليهم أن يغفلوا عن تلك الزيادة وكان المجلس واحداً، فالحق أن لا تقبل رواية راوي الزيادة هذا الذي ينبغي). انتهى، ثم قال: وإنما أردت بإيراد هذا بيان أن الأصوليين لم يطبقوا على القبول مطلقاً بل الخلاف بينهم. اهـ المراد منه

وقال ص ٢٦٣ بعد كلام: (... وعلى المصنف -يعني ابن الصلاح- إشكال أشد منه، وذلك أنه يشترط في الصحيح أن لا يكون شاذاً كما تقدم، ويقول : إنه لو تعارض الوصل والإرسال قدم الوصل مطلقاً، سواء كان رواية الإرسال أكثر أو أقل، أحفظ أم لا، ويختار في تفسير الشاذ أنه الذي يخالف راويه من هو أرجح منه. وإذا كان راوي الإرسال أحفظ ممن روى الوصل مع اشتراكهما في الثقة، فقد ثبت كون الوصل شاذاً، فكيف يحكم له بالصحة مع شرطه في الصحة أن لا يكون شاذاً؟ هذا في غاية الإشكال، ويمكن أن يجاب عنه بأن اشتراط نفي الشذوذ في شرط الصحة إنما يقوله المحدثون، وهم القائلون بترجيح رواية الأحفظ إذا تعارض الوصل والإرسال، والفقهاء وأهل الأصول لا يقولون بذلك، والمصنف قد صرح باختيار ترجيح الوصل على الإرسال ولعله يرى عدم اشتراط نفي الشذوذ في شرط الصحيح لأنه هناك لم يصرح عن نفسه باختيار شيء بل اقتصر على نقل ما عند المحدثين.

وإذا انتهى البحث إلى هذا المجال ارتفع الإشكال، وعلم منه أن مذهب أهل الحديث أن شرط الصحيح أن لا يكون الحديث شاذاً، وأن من أرسل من الثقات إن كان أرجح ممن وصل من الثقات قدم وكذا بالعكس، ويأتي فيه الاحتمال عن القاضي وهو أن الشذوذ يقدح في الاحتجاج لا في التسمية والله أعلم.

وقال ص ٢٨٣ بعد كلام: ... فحاصل كلام هؤلاء الأئمة أن الزيادة إنما تقبل ممن يكون حافظاً متقناً حيث يستوي مع من زاد عليهم في ذلك، فإن كانوا أكثر عدداً منه أو كان فيهم من هو أحفظ منه أو كان غير حافظ ولو كان في الأصل صدوقاً فإن زيادته لا تقبل. وهذا مغاير لقول من قال: زيادة الثقة مقبولة

وأطلق -والله أعلم-.

وقال في "فتح الباري" ج ١٠ ص ٢٤٩: (والتحقيق أنهما - ويعني الشيخين - ليس لهما في تقدم الوصل عمل مطرد بل هو دائر مع القرينة مهما ترجح بها اعتماده وإلا فكم حديث أعرضاً عن تصحيحه للاختلاف في وصله وإرساله). اهـ.

وقال في "نزهة النظر" ص ٧٠-٧٢ ط مكتبة ابن تيمية القاهرة: (وزيادة راويهما أي: الصحيح والحسن (مقبولة ما لم تقع منافية لـ) رواية (من هو أوثق) ممن لم يذكر تلك الزيادة. لأن الزيادة إما أن تكون لا تنافي بينها وبين رواية من لم يذكرها، فهذه تقبل مطلقاً لأنها في حكم الحديث المستقل الذي ينفرد به الثقة، ولا يرويه عن شيخه غيره، وإما أن تكون منافية بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الأخرى، فهذه التي يقع الترجيح بينها وبين معارضها، فيقبل الراجح ويرد المرجوح.

واشتهر عند جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقاً من غير تفصيل، ولا يتأتى ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون أن لا يكون شاذاً، ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثق منه، والعجب ممن أغفل ذلك منهم مع اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ في حد الحديث الصحيح وكذا الحسن والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدي و يحيى القطان وأحمد بن حنبل ويحيى ابن معين وعلي ابن المديني والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم والنسائي والدارقطني وغيرهم اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها ولا يعرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزيادة). اهـ.

وتابعه على ذلك غير واحد من شراحه وقوله: (فهذه تقبل مطلقاً لأنها في

حكم الحديث المستقل الذي ينفرد به الثقة ولا يرويه عن شيخه غيره) كلام ضعيف مردود، كما بين ذلك الحافظ نفسه حيث قال في "النكت على ابن الصلاح" ص ٢٨٣-٢٨٤ بعد كلام: (...) وهو احتجاج مردود، لأنه ليس كل حديث تفرد به أي ثقة كان يكون مقبولا، كما سبق بيانه في نوع الشاذ، ثم إن الفرق بين تفرد الراوي بالحديث من أصله وبين تفرده بالزيادة ظاهر، لأن تفرده بالحديث لا يلزم منه تطرق السهو والغفلة إلى غيره من الثقات، إذ لا مخالفة في روايته لهم بخلاف تفرده بالزيادة إذا لم يروها من هو أوثق منه حفظا وأكثر عددا، فالظن غالب بترجيح روايتهم على روايته ومبنى هذا الأمر على غلبة الظن). اهـ

وقد أجاب بمثل ذلك الحافظ العلائي حيث قال في "نظم الفرائد" ص ٢٢١: (...). وقد تقدم احتجاج الإمام الغزالي للقبول مطلقا بأن الراوي الثقة إذا انفرد بحديث جملة كان مقبولا، فكذلك إنفراده بالزيادة، وهذه هي التي عول عليها الخطيب الحافظ.

وجواب ذلك: ليس كل حديث تفرد به راو مقبولا، بل منه ما هو صحيح، وحسن، وضعيف، وشاذ، ومتكرر، كما سبق في مسألة الشاذ.

وبتقدير أن يكون هذا الراوي تفرده بالحديث من أصله مقبولا إما صحيحا أو حسنا، فالفرق بين ذلك وبين تفرده بالزيادة أن تفرده بالحديث من أصله لا يطرق الوهم والغفلة إلى غيره من الثقات ولا مخالفة في روايته لهم بخلاف تفرده بالزيادة إذا كان فيه مخالفة لمن هو أولى بالحفظ منهم أو أكثر عددا، فإن الظن مرجح لقولهم دونه. هذا ما لا ريب فيه وخصوصا إذا اتحد المجلس.

وقال السخاوي في "الغاية شرح الهداية" ج ١ ص ٢٩٣ بعد أن ذكر المذاهب

المذكورة في المسألة: (ولكن الحق أنه لا اطراد فيهما - أي تعارض الوصل والإرسال أو الرفع والوقف - لحكم معين بل الترجيح يختلف بحسب ما يظهر للنقاد كما قرره شيخنا وبسطه في محل آخر) اهـ.

وقال في "فتح المغيث" ج ١ ص ١٩٣-١٩٤ بعد كلام: (...) والظاهر أن محل الأقوال فيما لم يظهر فيه ترجيح، كما أشار إليه شيخنا وأوماً إليه ما قدمته عن ابن سيد الناس، وإلا فالحق حسب الاستقراء من صنيع متقدمي الفن، كابن مهدي والقطان وأحمد والبخاري، عدم المراد حكم كلي، بل ذلك دائر مع الترجيح، فتارة يترجح الوصل وتارة الإرسال وتارة يترجح عدد الذوات على الصفات، وتارة العكس، ومن راجع أحكامهم الجزئية تبين له ذلك، والحديث المذكور -ويقصد حديثاً ذكره هناك- لم يحكم له البخاري بالوصل لمجرد أن الواصل معه زيادة، بل لما انضم لذلك من قرائن رجحته، ككون يونس ابن أبي إسحاق وابنيه إسرائيل وعيسى روه عن أبي إسحاق موصولاً، ولا شك أن آل الرجل أخص به من غيرهم لا سيما وإسرائيل قال فيه ابن مهدي: إنه كان يحفظ حديث جده كما يحفظ سورة الحمد، ولذلك قال الدارقطني: يشبه أن يكون القول قوله، ووافقهم على الوصل عشرة من أصحاب أبي إسحاق ممن سمعوه<sup>(١)</sup> من لفظه، واختلفت مجالسهم في الأخذ عنه كما جزم به الترمذي.

وأما شعبة والثوري فكان أخذهما له عنه عرضاً في مجلس واحد لما رواه الترمذي من طريق الطيالسي، حدثنا شعبة قال: سمعت الثوري يسأل أبا إسحاق

(١) في الأصل "سمعه" والصواب ما ذكرناه كما يدل عليه السياق.

أسمعت أبا بردة يقول: قال رسول الله ﷺ: "لا نكاح إلا بولي؟" فقال أبو إسحاق: نعم.

ولا يخفى رجحان الأول هذا إذا قلنا حفظ الثوري وشعبة في مقابل عدد الآخرين، مع أن الشافعي يقول: العدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد، ويتأيد كل ذلك بتقدم البخاري نفسه للإرسال في أحاديث آخر لقرائن قامت عنده، ومنها أنه ذكر لأبي داود الطيالسي حديثاً وصله وقال: إرساله أثبت هذا حاصل ما أفاده شيخنا مع زيادة، وسبقه لكون ذلك مقتضى كلام الأئمة: العلاني ومن قبله ابن دقيق العيد وغيرهما وسيأتي في المعلق أنه كثر الإعلال بالإرسال والوقف للوصل والرفع إن قويا عليهما وهو شاهد لما قرناه).

وقال السيوطي في "التدريب" ج ٢ ص ٢٠٦: (وهذا القسم مع النوع السابق) وهو المزيد في متصل الأسانيد (يعترض بكل منهما على الآخر) لأنه ربما كان الحكم للزائد وربما كان للناقص والزائد وهم، وهو يشبهه على كثير من أهل الحديث ولا يدركه إلا النقاد. اهـ. وما بين الأقواس من كلام الإمام النووي.

وقال الشيخ طاهر الجزائري في "توجيه النظر إلى أصول الأثر" ج ١ ص ٥١٠: "وزيادة راوي الصحيح والحسن تقبل مطلقاً إن لم تكن منافية لرواية من لم يذكرها لأنها حينئذ كالحديث المستقل الذي ينفرد به الثقة ولا يرويه عن شيخه غيره فإن كانت منافية لها بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الأخرى بحث عن الراجح منهما فإن كان الراجح منهما رواية من لم يذكر تلك الزيادة لمزيد ضبطه أو كثرة عدده أو غير ذلك من موجبات الرجحان ردت تلك الزيادة وإن كان الراجح منهما رواية من ذكر تلك الزيادة قبلت وإن لم ترجح إحداها على الأخرى بوجه ما وهو نلدر

اختلف في ذلك فقال بعضهم تقبل وقال بعضهم يتوقف فيها. وقد اشتهر عن جمع من العلماء إطلاق القول بقبول زيادة الثقة مع أن قبولها مقيد بما ذكر آنفا ولعلمهم إنما سكتوا عن ذلك اكتفاء بما ذكروا في تعريف الصحيح والحسن من اعتبار السلامة من الشذوذ فيهما وفسروا الشذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثق منه فلو قبلوا زيادة الثقة مع منافاتها لرواية من هو أوثق منه كانوا قد أحلوا بما شرطوه من السلامة من الشذوذ وفي ذلك من التناقض الجلي ما لا يخفى على أمثالهم. وأما الذين لم يطلقوا القول في قبول زيادة الثقة فكثير منهم من أئمة الحديث المتقدمين: عبد الرحمن بن مهدي ويحيى القطان وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني والبخاري وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي والدارقطني فقد نقل عنهم اعتبار الترجيح في الزيادة وغيرها. ومنهم ابن خزيمة فإنه قيد قبول الزيادة باستواء الطرفين في الحفظ والإتقان فإن كان الساتك عددا أو واحدا أحفظ منه أو لم يكن هو حافظا وإن كان صدوقا فإن الزيادة لا تقبل. وقد نحا نحوه ابن عبد البر فإنه قلل في "التمهيد": إنما تقبل الزيادة إذا كان راويها أحفظ وأتقن ممن قصر أو مثله في الحفظ فإن كانت من غير حافظ ولا متقن فلا التفات إليها ومنهم ابن السمعاني فإنه قيد القبول بما إذا لم يكن الساكون ممن لم يغفل مثلهم عن مثلها عادة أو لم تكن مما تتوفر الدواعي على نقله. وقد وقع في "رسالة الإمام الشافعي" في الأصول ما يشير إلى أن زيادة الثقة ليست مقبولة عنده مطلقا فإنه قال في أثناء كلامه على ما يعتبر به حال الراوي في الضبط ما نصه: ويكون إذا شرك أحدا من الحفاظ لم يخالفه فإن خالفه فوجد حديثه أنقص كان في ذلك دليل على صحة مخرج حديثه ومتى خالف ما وصفت أضمر ذلك بحديثه انتهى. فقد جعل زيادة العدل الذي يحتتر ضبطه غير مقبولة إذا خالفت رواية الحفاظ بل مضرة بحديثه لدالاتها على قلة ضبطه ونحريره

بخلاف نقصه من الحديث لدلالته على تحريره فإذا كانت زيادة العدل الذي لم يعرف ضبطه بعد غير مقبولة إذا خالفت رواية الحافظ تكون زيادة الثقة غير مقبولة إذا خالفت رواية من هو أوثق منه رعاية للراجح في الموضوعين. اهـ المراد منه

وقال المباركفوري في "تحقيق الكلام في وجوب القراءة خلف الإمام" ص ١٠٢، ط: دار المحرة بعد أن ذكر كلام بعض العلماء حول هذه المسألة: ... فالحاصل أن زيادة الثقة لا تقبل في كل موضع بل تكون غلطاً مجزوماً فيه في بعض المواضع ويغلب على الظن خطؤها في موضع آخر، ويتوقف في قبولها في بعض المواضع. اهـ المراد منه.

وقال البقاعي: بعد أن أورد كلاماً لابن الصلاح في هذه المسألة، ذكر فيه أن الصحيح عند المحدثين والأصوليين أن الحكم لمن وصل الرواية، قال: إن ابن الصلاح خلط طريقة المحدثين بطريقة الأصوليين، فإن للحذاق من المحدثين في هذه المسألة نظراً لم يحكمه، وهو الذي لا ينبغي أن يعدل عنه، وذلك أنهم لا يحكمون فيها بحكم مطرد، وإنما يديرون ذلك مع القرائن. اهـ

قلت: وهذا هو الحق الحقيقي بالقبول، وهو الذي جرى عليه عمل المحققين من الفقهاء، كما يعرف ذلك من له أدنى ممارسة لهذا الفن.

ونقل الحافظ العلائي عن شيخه ابن الزمكاني كما في "النكت على ابن الصلاح" للحافظ ابن حجر ص ٢٨٦ أنه فرق بين مسألتَي تعارض الوصل والإرسال والرفع والوقف، بأن الوصل في السند زيادة من الثقة فتقبل وليس الرفع زيادة في المتن فتكون علة، وتقرير ذلك أن المتن إنما هو قول النبي ﷺ، فإن كان من قول



الصحابي فليس بمرفوع فصار منافيا له ؛ لأن ما دونه من قول الصحابي مناف لكونه من كلام النبي ﷺ، وأما الموصول والمرسل فكل منهما موافق للآخر في كونه من كلام النبي ﷺ، وهو قول قوي له وجه وجيه من الحق كما هو ظاهر جلي واضح غير خفي، وبذلك تعرف أن الحكم يرفع هذه الرواية إلى النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- لا يتمشى إلا على رأي من يقول إن الحكم للموصل مطلقا في حالة التعارض؛ وقد رأيت أنه قول ضعيف جدا يخالف لما عليه جماهير المحققين من الفقهاء والمحدثين.

هذا ومن الجدير بالذكر أن لحديث الزيادة هذا عدة شواهد ولكنها ليست مما يفرح به إذ إنها واهية بكرة وقد تقدم ذكرها في الجزء الأول فارجع إليها هناك، والله ولي التوفيق.

( ٢٨ ) حديث أنس بن مالك ؓ قال: وقت لنا رسول الله ﷺ في قص الشارب وتقليم الأظفار وحلق العانة ونتف الإبط ... الحديث، رواه مسلم برقم ٥١ (٢٥٨).

قال العقيلي في "الضعفاء الكبير" ج ٢ ص ٢٠٨، ط: دار الكتب العلمية بعد أن ذكره: والرواية في هذا الباب متقاربة في الضعف وفي حديث جعفر -يعني ابن سليمان الضبعي أحد رواة هذا الحديث- هذا نظر.

وقال ابن عبد البر في "التمهيد" ج ٢١ ص ٦٨، توزيع المكتبة التجارية: وهذا حديث ليس بالقوي من جهة النقل اهـ المراد منه.

وقال كما في "بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن" ج ١ ص ١٦٢، نشر مكتبة الترية الإسلامية: لم يروه إلا جعفر بن سليمان وليس بحجة لسوء حفظه وكثرة غلطه. اهـ، وفيه نظر ليس هذا موضع ذكره.

( ٢٩ ) حديث ابن عباس أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لما دخل البيت دعا في نواحيه كلها ولم يصل حتى خرج منه، رواه البخاري برقم (٣٩٨ و ١٦٠١ و ٤٢٨٨).

ضعف هذا الحديث جماعة من العلماء منهم ابن تيمية في "مجموع الفتاوى" ٢٥٢/١٣ و ٧٣/١٨<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

( ٣٠ ) حديث أبي قتادة أن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - قال في حديث: "...إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى فمن فعل ذلك فليصلها حين ينتبه لها، فإذا كان الغد فليصلها عند وقتها" رواه مسلم برقم ٣١١ (٦٨١).

قال الخطابي كما في "الفتح" ج ٢ ص ٩٠: لا أعلم أحدا قال بظاهره وجوبا، قال: ويشبه أن يكون الأمر فيه للاستحباب. اهـ

<sup>(١)</sup> إلا أنه نسب إلى أسامة، والصحيح أنه عند البخاري من طريق ابن عباس - رضي الله عنهما -، قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" ج ١ ص ٦٦٠: وأخرجه الإسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريق إسحاق ابن راهويه عن عبد الرزاق شيخ إسحاق بن نصر فيه بإسناده هذا، فحمله من رواية ابن عباس عن أسامة بن زيد، وكذلك رواه مسلم من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج وهو الأرجح.

قال الحافظ بعد أن ذكره: ولم يقل أحد من السلف باستحباب ذلك أيضاً؛ بل عدوا الحديث غلطاً من رواه، وحكى ذلك الترمذي وغيره عن البخاري، ويؤيد ذلك ما رواه النسائي من حديث عمران بن حصين أيضاً أنهم قالوا: يا رسول الله ألا نقضيها لوقتها من الغد؟ فقال ﷺ: "لا ينهاكم الله عن الربا ويأخذه منكم". اهـ.

( ٣١ ) حديث ابن عباس رضي الله عنهما- أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم- "قضى يمين وشاهد"، رواه مسلم برقم ٣(١٧١٢).

هذا الحديث ضعفه جماعة كبيرة من العلماء منهم ابن معين والبخاري والطحاوي وابن الترمذي والكوثري وغيرهم.

قال الزيلعي في "نصب الراية" ج ٤ ص ٢١٦-٢١٧ ط دار الكتب العلمية: "والجواب عن حديث ابن عباس من وجهين: أحدهما: أنه معلول بالانقطاع، قال الترمذي في "علله الكبير" وسألت محمداً عن هذا الحديث فقال: إن عمرو بن دينار لم يسمعه من ابن عباس، اهـ، قلت -والقائل الزيلعي-: ويدل على ذلك ما أخرجه الدارقطني عن عبد الله بن محمد بن أبي ربيعة ثنا محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس أن النبي ﷺ، فذكره؛ قال الدارقطني: وخالفه عبدالرزاق فلم يذكر طاوساً، ومنهم من زاد جابر بن زيد، ورواية الثقات لا تعلل برواية الضعفاء، اهـ. وقال الطحاوي: لا أعلم قيس بن سعد يحدث عن عمرو بن دينار بشيء -يعني فيصير فيه انقطاعاً- قال ابن القطان في كتابه: وهذا الحديث -وإن كان مسلم قد أخرجه في "صحيحه" عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس- فهو يرمى بالانقطاع في موضعين، قال الترمذي: قال البخاري: عمرو بن

دينار لم يسمع من ابن عباس هذا الحديث، وقال الطحاوي: قيس بن سعد لا نعلمه يحدث عن عمرو بن دينار بشيء؛ وقد أخرج الدارقطني في "سننه" ما يوافق قول البخاري عن عبدالله بن محمد بن ربيعة ثنا محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس، قال: قضى عليه السلام باليمين مع الشاهد الواحد، ولكن هذه الرواية لا تصح من جهة عبدالله بن محمد بن ربيعة، وهو القدامي، يروي عن مالك، وهو متروك، قاله الدارقطني، اهـ كلامه. وقال البيهقي في "المعرفة" قال الطحاوي: لا أعلم قيس بن سعد يحدث عن عمرو بن دينار بشيء، وهذا مدخول، فإن قيساً ثقة، أخرج له الشيخان في "صحيحهما"، وقال ابن المديني: هو أثبت، وإذا كان الراوي ثقة وروى حديثاً عن شيخ يحتمله سنه ولقبه وكان غير معروف بالتدليس وجب قبوله، وقد روى قيس بن سعد عن هو أكبر سناً، وأقدم موتاً من عمرو بن دينار كعطاء ابن أبي رباح، وبجاهد بن جبير، وقد روى عن عمرو بن دينار من كان في قرن قيس، وأقدم لقياً منه، كأيوب السخيتاني، فإنه رأى أنس بن مالك، وروى عن سعيد بن جبير، ثم روى عن عمرو بن دينار فكيف ينكر رواية قيس بن سعد عن عمرو بن دينار؟ غير أنه روى ما يخالف مذهبه، ولم يجد له مطعناً سوى ذلك، وقد روى جرير بن حازم - وهو ثقة - عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن رجلاً وقصته ناقة وهو محرم، فذكر الحديث، فقد علمنا قيساً روى عن عمرو بن دينار غير حديث اليمين مع الشاهد، ثم قد تابع قيساً على روايته هذه محمد بن مسلم الطائفي، ثم ساقه من طريق أبي داود بسنده عن محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار عن ابن عباس بلفظ حديث قيس، ثم قال: وقد روي من وجه آخر، ثم ساق من طريق الشافعي ثنا

إبراهيم بن محمد الأسلمي عن ربيعة بن عثمان عن معاذ بن عبد الرحمن عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد، انتهى.

وقال ابن الترمذي في "الجواهر النقي" المطبوع بمحاشية "السنن الكبرى" ج ١٠ ص ١٧٣ ط دار الكتب العلمية: ذكر ابن الجوزي الرجلين في كتاب "الضعفاء"، فأغلظ فيهما فقال: محمد بن عبد الله بن عبيد اللهي قال يحمي: ضعيف، وكذا قال الدارقطني، وقال مرة أخرى: ليس بشيء، وقال النسائي والأزدي: متروك، وقال ابن حبان: كان يقلب الأسانيد من حيث لا يفهم لسوء حفظه فوجبت بمحاشيته، وقال أيضا: مطرف بن مازن قال يحمي: كذاب، وقال السعدي والنسائي: ليس بثقة، وقال ابن حبان: كان يحدث بما لم يسمع، لا تجوز الرواية عنه إلا للاعتبار، والبيهقي لأن القول فيهما في هذا الباب ووافق الجماعة في غيره، فقال في باب سهم ذوي القربى: (مطرف بن مازن ضعيف)، وقال في باب الرجل يطيق المشي: (محمد بن عبد الله بن عمر أضعف من إبراهيم الخواري)، ثم إنه قطع هنا بـلن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرسل، وهو عندهم متردد محتمل للاتصال والإرسال، وقد بين ذلك البيهقي في باب الطلاق قبل النكاح.

وقال ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" ج ٢ ص ٤٠٥-٤٠٧: وذكر -يعني عبد الحق الإشبيلي- من طريق مسلم عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ: "قضى يمين وشاهد". كذا أورده ولم يعرض [له] بشيء لما كان من عند مسلم. وهو في كتاب مسلم من طريق قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس.

والترمذي قد ذكره في علله هكذا ثم قال: سألت محمدا عنه فقال: عمرو بن دينار لم يسمع عندي من ابن عباس هذا الحديث.

وقال الطحاوي: قيس بن سعد لا نعلمه يحدث عن عمرو بن دينار بشيء. فهذا - كما ترى - رمي للحديث بالانقطاع في موضعين: من البخاري فيما بين عمرو بن دينار وابن عباس، ومن الطحاوي فيما بين قيس بن سعد وعمرو بن دينار. وقد ذكر الدارقطني في "سننه" ما لا نعلمه مما يوافق ذلك: من رواية عبد الله ابن محمد بن ربيعة قال: حدثنا محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال: "قضى رسول الله ﷺ باليمين مع الشاهد الواحد". فلو صحت هذه الرواية تبين بها ما قاله البخاري ولكن لا تصح فإن عبد الله بن محمد بن ربيعة هذا هو القدامي يروي عن مالك، وهو متروك، قاله الدارقطني فاعلم ذلك" اهـ المراد منه.

وقال سراج الدين أبو حفص عمر الغزنوي في "الغرة المنيفة في تحقيق بعض مسائل أبي حنيفة" ص ١٦٠: "إن هذا الحديث منقطع، ذكره الترمذي والطحاوي وهما أخذوا على مسلم في تصحيحه، وإن سلم صحته فهو خير الواحد ورد على مخالفة الكتاب والسنة المشهورة فيكون العمل بالكتاب والسنة المشهورة أولى.

وقال الشيخ ظفر أحمد العثماني في "إعلاء السنن" ج ١٥ ص ٣٦١-٣٦٦ بعد كلام: ... وبعد ذلك فنقول: إن خبر القضاء بشاهد ويمين لم تلقه الأمة بالقبول، بل رده أجلة الفقهاء والمحدثين في كل طبقة، فهذا الزهري يقول: هذا شيء قد أحدثه الناس، هي بدعة، وأول من قضى به معاوية، والزهري من أعلم أهل المدينة في وقته بالحديث وقضايا الخلفاء، فلو كان هذا الخبر ثابتاً واجب العمل عنده لم يخف مثله عليه، وهو أصل كبير من أصول الأحكام، ولم يقل: إنه بدعة أحدثها الناس، وهذا عطاء يقول: أدركت هذا البلد - يعني مكة - وما يقضى فيه في الحقوق

إلا بشاهدين حتى كان عبد الملك بن مروان. وهذا عمر بن عبدالعزيز ترك العمل به بعدما كان يقضى به، وقال: إنا وجدنا الناس على غير ذلك. ونهى عامله أن يقضى إلا بشهادة رجلين أو برجل وامرأتين.

وهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد أبي أن يأخذ باليمين مع الشاهد. ذكرنا كل ذلك في المتن بأسانيد صحاح. وهذا ابن شيرمة وكافة علماء العراق قد تركوا العمل به، وقد سبق أن عمر بن عبد العزيز وجد أهل الشام على خلافه، فثبت بذلك أن أهل الشام والعراق لم يعملوا به قط، وإنما عمل به أهل الحجاز من لندن معاوية وعبد الملك بن مروان لا قبلهما. وأعجب بسنة أظهرها معاوية وعبد الملك في الشام فلم يأخذ بها أهل بلدهما وكانوا أحق بأخذها من غيرهم وأخذ بها أهل الحجاز.

وقال ابن معين في حديث ابن عباس الذي هو أمثل ما ورد في الباب إسناداً: أخرجه مسلم في "صحيحه": إنه ليس بمحفوظ. ذكره ابن عدي في "الكامل"، وذكر الترمذي في "العلل الكبير": سألت محمد بن إسماعيل البخاري عنه فقال: عمرو بن دينار لم يسمع عندي هذا الحديث من ابن عباس ("العمدة" للـعـيـني ٦: ٣٨٠).

وصنع البخاري في "صحيحه" يدل على أنه لم يذهب إلى حديث القضاء بشاهد ويمين لأنه ذكر في باب اليمين على المدعى عليه قوله ﷺ: "شاهدك أو يمينه" وقصة رد ابن شيرمة على أبي الزناد قوله بشهادة الشاهد ويمين المدعى بنص الكتاب، ثم أسند عن ابن عباس أن النبي ﷺ قضى باليمين على المدعى عليه، يشير بكل ذلك إلى الرد على المالكية والشافعية والحنابلة وأهل الظاهر القائلين بالحكم

بشاهد واحد وعين المدعي. والعجب من الحافظ أنه كيف سكت في الفتح عن ذكر إشارته هذه، وصنيعه كالصريح في ذلك.

وأما حديث ابن عباس فرواه قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس وقال ابن القطان: وهذا الحديث وإن كان مسلم قد أخرجه في "صحيحه" فهو يُرمى بالانقطاع في موضعين. قال الترمذي: قال البخاري: عمرو بن دينار لم يسمع من ابن عباس هذا الحديث. وقال البخاري: قيس بن سعد لا نعلمه يحدث عن عمرو بن دينار بشيء. وقد أخرج الدارقطني في "سننه" ما يوافق قول البخاري عن عبدالله بن محمد بن ربيعة ثنا محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال: قضى عليه السلام باليمين مع الشاهد. ولكن هذه الرواية لا تصح من جهة عبدالله بن محمد بن ربيعة وهو القدامي يروي عن مالك وهو متروك قاله الدارقطني (زيلي ٢: ٢١٨)، وضعف ابن حنبل محمد بن مسلم وقال: ما أضعف حديثه (الجواهر النقي ٢: ٢٤٧).

وفي الزيلي أيضاً: قال البيهقي في "المعرفة": قال الطحاوي: لا أعلم قيس ابن سعد يحدث عن ابن دينار بشيء. وهذا مدخول، فإن قيساً ثقة أخرج له الشيخان في "صحيحهما".

قلت —والقائل الشيخ العثماني—: قد علق له البخاري ولم يخرج له في الأصول ولم يخرج له عن عمرو بن دينار شيئاً فيما نعلم وابن المديني هو أثبت، وإذا كان الراوي ثقة وروى حديثاً عن شيخ يحتمله سنه ولقيه وكان غير معروف بالتدليس وجب قبوله.



قلت -والقائل الشيخ العثماني-: ليس ذلك مما أجمع عليه، بل فيه تفصيل عند بعضهم. قال الحافظ في "طبقات المدلسين": ومن لم يوصف بالتدليس من الثقات إذا روى عن لقبة بصيغة محتملة حملت على السماع، وإذا روى عن عاصره بالصيغة المحتملة لم يحمل على السماع على الصحيح المختار، وفاقا للبخاري وشيخه ابن المديني (ص ٣)، وقيس وإن عاصر عمرو بن دينار فلم يثبت لقبة منه، فقول الطحاوي مبني على الصحيح المختار وليس اجتهد البيهقي وغيره حجة عليه قال: قد روى قيس بن سعد عن هو أكبر سنا وأقدم موتاً من عمرو بن دينار كعطاء ابن أبي رباح وبجاهد بن جبر، وقد روى عن عمرو بن دينار من كان في قرن قيس وأقدم لقياً منه -كأيوب السختياني- فإنه رأى أنس بن مالك، وروى عن سعيد بن جبر ثم روى عن عمرو بن دينار فكيف ينكر رواية قيس بن سعد عن عمرو بن دينار؟ قلت -والقائل الشيخ العثماني-: لم يأت البيهقي بما يثبت لقاءه منه، وكل ما ذكره إنما يدل على إمكان اللقاء وهو لا يجدي، ألا ترى أن الحسن لقى علي بن أبي طالب وعثمان، ومع ذلك جعلوا روايته عن ابن عباس وجابر بن عبدالله وأمثالهما من أصاغر الصحابة الذين وفاقهم متأخرة عن عثمان وعلي -رضي الله عنهما- بكثير مرسله؟ فافهم).

قال: وقد روى جرير بن حازم وهو ثقة عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار (لفظه في "الخلافيات": سمعته يحدث عن عمرو بن دينار) عن سعيد بن جبر عن ابن عباس أن رجلاً وقصته ناقة وهو محرم فذكر الحديث، فقد علمنا أن قيساً روى عن ابن دينار غير حديث اليمين والشاهد، قلت -والقائل الشيخ العثماني-: مراد الطحاوي أنه لا يعلم قيساً يحدث عن ابن دينار بشيء بلا واسطة، ورواية جرير هذه لا تدل على سماعه منه، قال صاحب "الجواهر النقي": لم يصرح أحد من

أهل هذا الشأن فيما علمنا بأن قيساً سمع من عمرو بن دينار، ولا يلزم من قول جرير: سمعت قيساً يحدث عن عمرو أن يكون قيس سمع ذلك منه، فقد روى البيهقي في باب التأذين من حديث أبي حمزة السكري سمعت الأعمش يحدث عن أبي صالح عن أبي هريرة رفعه: "الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن".

ثم لم يجعل البيهقي ذلك سماعاً للأعمش من أبي صالح، بل قال: هذا الحديث لم يسمعه الأعمش من أبي صالح، إنما سمعه من رجل عن أبي صالح (٢: ٢٤٧)، فكيف يجعل مثله سماعاً لقيس من عمرو بن دينار؟ غير أنه أراد نصرة مذهبه ولم يجد ما يشهد له غير حديث ابن عباس هذا في ثقة الرواة، فجعل يشيده ويدفع طعن الطحاوي عنه بما لا يدفعه) قال: ثم قد تابع قيساً على روايته هذه محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار عن ابن عباس بلفظ حديث قيس (قلنا: قد مر أن أحمد قد ضعف محمد بن مسلم هذا، وإن سلمنا فطعن البخاري بالانقطاع بين ابن دينار وابن عباس قائم لم يرتفع بعد، وقد أشار الحاكم في "علوم الحديث" إلى أنه كان يدلّس، كما في "طبقات المدلسين" (ص ٦)، وقد عتقنا في الرواية فلا يقبل) ثم قلل: وقد روي من وجه آخر، ثم ساق من طريق الشافعي ثنا إبراهيم بن محمد الأسلمي عن ربيعة بن عثمان عن معاذ بن عبد الرحمن عن ابن عباس "أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد". اهـ

قلنا: إبراهيم مكشوف الحال رماه غير واحد بالكذب، وربيعة هذا قال أبو زرعة: ليس بذلك. وقال أبو حاتم: منكر الحديث ("الجوهر النقي" ٢: ٢٤٧)، فقول الشافعي — رحمه الله —: إن هذا الحديث ثابت لا يردّه أحد من أهل العلم لو لم يكن غيره مع أن معه غيره مما يشده، وكذا ما قال ابن عبد البر أنه لا مطعن لأحد في

إسناده، وكذا قول النسائي: إن إسناده جيد كما في "النيل" وغيره، معارض بقول ابن معين: إنه ليس بمحفوظ، وقول البخاري والطحاوي وابن القطان: إن في سنده انقطاعاً في موضع أو موضعين، وقول الحاكم: إن عمرو بن دينار كان يدلس، ويقول الزهري: إن القضاء يمين وشاهد بدعة أحدثه الناس، وأول من قضى به معاوية، ويقول عطاء: كان هذا البلد أي مكة، لا يقضى فيه في الحقوق إلا بشاهدين، حتى كان عبد الملك يقضي بشاهد ويمين، ويقول عمر بن عبدالعزيز: قد كنا نقضي كذلك، وإنا وجدنا الناس على غير ذلك، فلا تقضين إلا بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين، كما مر، وهذا قدح من هؤلاء الثلاثة في كل ما روي في القضاء بشاهد ويمين، ومنه حديث ابن عباس هذا، فلا يكون إخراج مسلم إياه في "الصحيح" حجة والحال هذه. اهـ كلامه.

( ٣٢ ) حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما - قال: ... ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأفاض إلى البيت فصلى بمكة الظهر ... إلخ ". رواه مسلم برقم ١٤٧ (١٢١٨).

وسياقي الكلام عليه عند الكلام على الحديث الذي بعده - إن شاء الله تعالى -.

( ٣٣ ) حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ أفاض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر بمكة. رواه مسلم برقم ٣٣٥ (١٣٠٨).

قال العلامة محمد زكريا الكاندهلوي في "حجة الوداع" ص ١٤٩ - ١٥٠ ط ندوة العلماء بعد كلام: ... ورجح جماعة الرواية الأولى، وطائفة الثانية، والشيخ ابن

القيم رجع صلاته بمعنى، وذكر صلاته بمكة في الأوهام، وبسط في ذلك كدأبه أشد البسط، وذكر دلائل الفريقين؛ ووجه ترجيحهما، وقال ابن العربي<sup>(١)</sup>: هو مشكل جداً لصحة كلا الطريقين، وأحدهما وهم لا محالة، ولا يدرى أيهما صحيح انتهى.

وقال العيني في "شرح الهداية": أحد الخبرين وهم ولم ندر أيهما، انتهى، وكذا ابن سيد الناس كما حكاه الزيلعي، وكذا حكى الحافظ في "الدراية" عن ابن حزم أن أحد الخبرين وهم، انتهى، وزاد الزيلعي في كلام ابن حزم بعد قوله: إن أحد الخبرين وهم إلا أن الأغلب أنه صلى الظهر بمكة لوجه ذكرها، وقال غيره: يحتمل أنه أعادها لبيان الجواز، وبه جمع صاحب "البداية والنهاية"، وهذا يصح على مذهب الشافعية إذ قالوا بجواز صلاة المفترض خلف المنفل، وفي "المرقاة" قال النووي -رحمه الله-: وجه الجمع بينهما أنه ﷺ طاف للإفاضة قبل الزوال ثم صلى الظهر بمكة في أول وقتها ثم رجع إلى منى فصلى بها الظهر مرة أخرى بأصحابه حين سألوه ذلك، فيكون متنفلاً بالظهر الثانية بمعنى، قال القاري: إنه لا يحمل فعله ﷺ على القول المختلف في جوازه فيقول بأنه صلى بمكة ركعتي الطواف وقت الظهر ورجع إلى منى فصلى الظهر بأصحابه، أو يقال: الروايتان حيث تعارضتا فقد تساقطتا فترجع صلاته بمكة لكونها فيها أفضل، ويؤيد ذلك ضيق الوقت لأنه عليه الصلاة والسلام رجع قبيل طلوع الشمس من المشعر، ورمى بمعنى ونحر مائة من الإبل وطبخ لحمها وأكل منها ثم ذهب إلى مكة وطاف وسعى، فلا شك أنه أدركه الوقت بمكة، وما كان يؤخرها عن الوقت المختار بغير ضرورة، ولا ضرورة هاهنا والله تعالى أعلم، اهـ.

<sup>(١)</sup> في الأصل ابن عربي والصواب ما ذكرناه وهو الفقيه المالكي المشهور.

ثم ذكر أن ابن المهام رجع صلاته الظهر بمكة في "فتح القدير" ثم قال: وذكر صاحب الهداية والمبسوط رواية صلاته ﷺ بمعنى فقط، ولم يذكر رواية صلاته بمكة، ورجح شارح اللباب صلاته بمكة مع تحريف الناسخ في النسخ التي بأيدينا منه. اهـ المراد منه

( ٣٤ ) حديث معاوية وهو ابن سلام قال: حدثنا زيد بن سلام عن أبي سلام قال: قال حذيفة بن اليمان قلت: يا رسول الله إنا كنا بشرًا فجاء الله بخير فنحن فيه، فهل من وراء هذا الخير شر؟ قال: نعم. قلت: هل وراء ذلك الشر خير؟ قال: نعم. قلت: فهل وراء ذلك الخير شر؟ قال: نعم. قلت: كيف؟ قال: "يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهدائي ولا يستنون بسنتي، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جحيمان إنس". قال: قلت: كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك؟ قال: "تسمع وتطيع للأمر، وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطع". اهـ . رواه مسلم برقم ٥٢ (١٨٤٧).

قال الدارقطني في "التبعية" ص ١٨١-١٨٢: وأخرج مسلم حديث معاوية ابن سلام عن زيد عن أبي سلام قال: قال حذيفة: "كنا بشر فجاءنا الله بخير وهذا عندي مرسل، أبو سلام لم يسمع من حذيفة ولا من نظرائه الذين نزلوا العراق؛ لأن حذيفة توفي بعد قتل عثمان رضي الله عنه بليال، وقد قال فيه: حذيفة، فهذا يدل على إرساله". اهـ

وقال الحافظ في "تذهيب التهذيب" في ترجمة أبي سلام (وهو مخطوطة) ج ٤ (ص ١٥١) ط ١: مؤسسة الرسالة: "وأرسل عن حذيفة وأبي ذر وغيرهما" اهـ..

وقال الحافظ المزني في "مذيب الكمال" ج ١٨ (ص ٣٦٧) ط: دار الفكر في ذكر شيوخ أبي سلام: وحذيفة بن اليمان يقال مرسل. اهـ

وقال مقبل الرادعي في تعليقه على "التتبع" ص ١٨٢ عند كلامه على هذا الحديث: هذا وفي حديث حذيفة هذا زيادة ليست في حديث حذيفة المتفق عليه وهي قوله "وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك" فهذه الزيادة ضعيفة لأنها من هذه الطريق المنقطعة والله أعلم.

( ٣٥ ) حديث عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار عن أبي حازم عن سهل أن رسول الله ﷺ قال: "رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها... الحديث" رواه البخاري برقم (٢٨٩٢).

قال الدارقطني في "التتبع" ص ٢٠١: لم يقل هذا غير عبدالرحمن، وغيره أثبت منه، وباقي الحديث صحيح. وقال الحافظ في "هدي الساري مقدمة فتح الباري" ص ٥١٩ عند كلامه على هذا الحديث بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: عبدالرحمن ابن عبد الله يأتي الكلام عليه في الفصل بعد هذا وقد تفرد بهذه الزيادة.

وقال في ترجمة عبدالرحمن بن عبد الله بن دينار ص ٥٨٥: في حديثه عندي ضعف وقد حدث عنه يحيى القطان ويكفيه رواية يحيى عنه وقال عمرو بن علي: لم أسمع عبدالرحمن بن مهدي يحدث عنه قط، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن المديني: صدوق، وقال الدارقطني: خالف فيه البخاري الناس وليس هو بمتروك وذكره ابن عدي في "الكامل" وأورد له أحاديث وقال: بعض ما يرويه منكر مما لا يتابع عليه وهو في جملة من يكتب حديثه من الضعفاء قلت -والقائل الحافظ

ابن حجر-: احتج به البخاري كما قال الدارقطني وأبو داود والنسائي والترمذي وقد تقدم ذكر الحديث الذي استكر منه مما خرج عنه البخاري وهو التاسع والثلاثون من الفصل الذي قبل هذا.

( ٣٦ ) حديث أبي بن عباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده، قال: كان للنبي -صلى الله عليه وآله وسلم- في حائطنا فرس يقال له اللحيث رواه البخاري برقم (٢٨٥٥).

قال الدارقطني في "التبع" ص ٢٠٣: وأبي هذا ضعيف.

وقال ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" ج ٥ ص ٥١٢ بعد أن انتقد عبدالحق لعدم تعرضه لهذا الحديث لكونه عند البخاري قال: "وأبي هذا يضعف؛ لأنه يغرب في الأسانيد والمتون. قال فيه ابن معين والساجي: ضعيف، وقال العقيلي: لا يتابع.

وقال الألباني في "ضعيف الجامع" ٢٠٨/٤ ط المكتب الإسلامي بعد ما أورده بلفظ (كان له فرس يقال له اللحيث) عن سهل بن سعد: ضعيف. اهـ

وقال الحافظ في "هذي الساري" ص ٥١٩ بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت - والقائل الحافظ ابن حجر-: سيأتي الكلام عليه في الفصل الآتي.

وقال في ترجمة أبي ص ٥٤٩: ضعفه أحمد وابن معين . وقال النسائي: ليس بالقوي. قلت: له عند البخاري حديث واحد في ذكر خيل النبي ﷺ كما قدمناه

في الفصل الذي قبله في الحديث السابع والثلاثين وقد تابعه عليه أخوه عبدالمهيمن ابن العباس وروى له الترمذي وابن ماجه. اهـ

وقال في "التقريب" ص ٩٦ في ترجمة أبي: فيه ضعف.

وقال مقبل الوادعي في تعليقاته على "التب" للدارقطني ص ٢٠٤: عبدالمهيمن لا يصلح للمتابعات وقد قال الحافظ الذهبي في "ميزان الاعتدال" في ترجمته: قال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الدارقطني: ليس بالقوي، فعلى هذا يكون الحديث ضعيفاً لتفرد أبي بن عباس، وليس هو ممن يحتمل تفرده، وأما متابعة عبد المهيمن فإنها لا تنفع. وقد قال فيه البخاري: منكر الحديث وقال النسائي: ليس بثقة.

وقد قال السخاوي في "فتح المغيث" ج ١ ص ٤٠٠، ط: دار الكتب العلمية ١٤١٧هـ: "والحكم في المراتب الأربع الأول أنه لا يحتج بواحد من أهلها ولا يستشهد به ولا يعتبر به، ومن بين المراتب الأربع ليس بالثقة كما قال الناظم:

وليس بالثقة ثم رداً حديثه كذا ضعيف جداً"

وقال السخاوي أيضاً بعد كلام له: لكن قال البخاري: كل من قلت فيه: منكر الحديث، لا يحتج به، وفي لفظ: لا تحل الرواية عنه. اهـ

( ٣٧ ) حديث يزيد بن زريع وحماد بن مسعدة عن ابن عون عن محمد عن ابن أبي بكرة عن أبيه في خطبة يوم النحر، وفي آخره: ثم انكفأ إلى كبشين أملحين فذبحهما وإلى جزيرة من الغنم فقسمها بيننا" رواه مسلم برقم ٣٠ (١٦٧٩).



قال الدارقطني في "التبصير" ص ٢٢١: "وهذا الكلام وهم من ابن عون فيما يقال، وإنما رواه ابن سيرين عن أنس قاله أيوب عنه. وقد أخرج البخاري حديث ابن عون فلم يخرج هذا الكلام فيه فقطعه ولعله صح عنده أنه وهم والله أعلم، ومسلم أتى به إلى آخره. اهـ

ونقله عنه ابن الجوزي في كتاب "كشف المشكل في أحاديث الصحيحين" ج ٢ ص ٩ ط: دار الوطن وأقره عليه.

وقال القاضي عياض في "إكمال المعلم بفوائد مسلم" ج ٥ ص ٤٨٤ ط: دار الرفاء الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م: (وقد خرج البخاري هذا الحديث عن ابن عون فلم يذكر فيه هذا الكلام ولعله تركه عن عمد وقد رواه أبو قرعة عن ابن سيرين في مسلم في الباب فلم يذكر فيه هذه الزيادة وإنما هي في حديث آخر في خطبة عيد الأضحى فوهم فيها الراوي وضمها إلى خطبة الحج أو هما حديثان ضم بعضهما إلى بعض، وقد ذكر مسلم ذلك في كتاب الضحايا بعد هذا من حديث أيوب وهشام عن ابن سيرين عن أنس أن النبي ﷺ صلى ثم خطب فأمر من كان ذبح قبل الصلاة أن يعيد ثم قال آخر الحديث: "واتكفأ رسول الله إلى كبشين أملحين فذبحهما فقام الناس إلى غنيمة فتوزعوها" فهذا هو الصحيح ورافع للإشكال ويصحح أيضاً - أن اللفظ الذي هنا: "جزية" بالزاي لقوله هنا: "غنيمة". اهـ - المراد منه

وأقره على ذلك الإمام النووي في "شرحه على صحيح مسلم" ج ١١ ص ١٧١-١٧٢ ط: دار الكتب العلمية.

وذكر ابن القيم في "زاد المعاد" ج ٢ ص ٢٦٢-٢٦٣ ط: مؤسسة الرسالة  
جوابين بالنسبة للجمع بين هذا الحديث وحديث أنس الذي فيه أن النبي ﷺ ذبح  
الكبشين بالمدينة: أحدهما: أن القول قول أنس، ورواية أبي بكره وقع فيها التباس  
على بعض الرواة.

وثانيهما: أنه قد ضحى في كل من المدينة ومنى بكبشين. ثم قال: والصحيح إن شاء  
الله الطريقة الأولى، أي الطريقة التي فيها الحكم بضعف رواية أبي بكره.

( ٣٨ ) حديث حجاج ابن الشاعر حدثنا أبو النضر حدثنا إبراهيم بن  
سعد حدثنا أبي عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: "يدخل الجنة أقوام  
أفتدقهم مثل أفئدة الطير" رواه مسلم برقم ٢٧ (٢٨٤٠).

قال الدارقطني في "التتبع" ص ١٢٨: ولم يتابع أبو النضر على وصله عن أبي  
هريرة، والمخفوظ عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن أبي سلمة مرسلًا عن النبي  
-صلى الله عليه وآله وسلم-، كذلك رواه يعقوب وسعد ابنا إبراهيم وغيرهما عن  
إبراهيم بن سعد والمرسل هو الصواب).

وقال مقبل الوادعي في تعليقه على "التتبع" ص ١٢٨ بعد أن ذكر كلاماً  
للنووي: (وأقول: الذي يظهر لي أن المرسل أصح كما ذكره الدارقطني وعبدالله بن  
أحمد، وما أشار إليه النووي من ترجيح الوصل على الإرسال فقد تقدم الجواب عليه  
في المقدمة). اهـ

( ٣٩ ) حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: "من أعتق نصيباً أو شقيقاً

في مملوك فخلاصه عليه في ماله إن كان له مال وإلا قوم عليه فاستسعي به غير مشقوق عليه". رواه البخاري برقم (٢٥٢٧) . ومسلم برقم ٣(١٥٠٣) واللفظ للبخاري.

قال الدارقطني في "التتبع" ص ١٤٩-١٥١: "وأخرجنا جميعا -يعني البخاري ومسلما- حديث قتادة عن النضر بن أنس عن بشير عن أبي هريرة: "من أعتق شقيصا" وذكر فيه الاستسعاء من حديث ابن أبي عروبة وجرير بن حازم. قال البخاري: تابعهما حجاج بن حجاج وأبان وموسى بن خلف عن قتادة قال: وقد روى هذا الحديث شعبة وهشام وهما أثبت من روى عن قتادة ولم يذكر في الحديث الاستسعاء، ووافقهما همام وفصل الاستسعاء من الحديث فجعله من رواية قتادة وقوله: لا، من حديث أبي هريرة عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- قاله المقرئ عن همام وقاله معاذ عن هشام وابن عامر عن هشام وهو أولى بالصواب".

وقال الخطيب البغدادي في "الفصل للوصل المدرج من النقل" ج ١ ص ٣٤٩-٣٥٠، ط: دار الهجرة: هكذا رواه يزيد بن هارون قصر عن بعض الألفاظ التي ذكرها عبد الله بن بكر وقد رواه عن سعيد عبد الله بن المبارك ويزيد بن زريع ومحمد بن بشر العبدي ويحيى بن سعيد القطان ومحمد ابن أبي عدي فأحسنوا سياقه واستوفوا ألفاظه. وكذلك رواه أبان بن يزيد وجرير بن حازم وموسى بن خلف عن قتادة. ورواه شعبة عن قتادة فلم يذكر فيه استسعاء العبد. وكذلك رواه روح بن عباد ومعاذ بن هشام كلاهما عن هشام ابن أبي عبد الله الدستوائي عن قتادة إلا أن معاذ لم يذكر في إسناده النضر بن أنس بل قال: عن قتادة عن بشير بن نهيك. ورواه محمد بن كثير العبدي عن همام عن قتادة مثل رواية روح عن هشام

عن قتادة. وروى أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ عن همام معنى ذلك إلا أنه زاد ذكر الاستسعاء وجعله من كلام قتادة وميزه عن كلام النبي ﷺ. اهـ المراد منه

وقال المازري في "المعلم بفوائد مسلم" ج ٢ ص ١٤٥: قال بعض أصحابنا إنما زيادة من كلام قتادة تلبس على بعض الرواة فأضافها إلى نفس الحديث وقد ذكر ابن المنذر ما يصحح ما قاله أصحابنا وذكر في سند الحديث عن بعض رواة قال: "وكان يفني قتادة" وذكر الاستسعاء على أنه يحتمل أن يكون معنى قوله: "يستسعي العبد في نصيبه الذي لم يعتق" أي يتقدمه بقدر نصيبه لثلاث يظن أنه يحرم استخدامه وإن كان قد وقع في بعض الروايات الاستسعاء في القيمة وهذه الرواية تمنع هذا التأويل. اهـ

وقال ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" ج ٥ ص ٣٨٧: كل كلام مسوق في السياق لا ينبغي أن يقبل ممن يقول إنه مدرج إلا أن يجيء بمحجة وهذا الباب معروف عند المحدثين وقد وضعت فيه كتب وستمر منه أحاديث ومن أشهرها قوله: "والأستسعي العبد غير مشقوق عليه" اهـ المراد منه.

وقال النووي بعد ذكره بعض كلام الدارقطني المتقدم ١٣٦/١٠: قال الدارقطني: وسمعت أبا بكر النيسابوري يقول: ما أحسن ما رواه همام وضبطه ففصل قول قتادة عن الحديث قال القاضي: وقال الأصيلي وابن القصار وغيرهما: من أسقط السعاية من الحديث أولى ممن ذكرها لأنها ليست في الأحاديث الأخر من رواية ابن عمر، وقال ابن عبد البر: الذين لم يذكروا السعاية أثبت ممن ذكروها. قال غيره: وقد اختلف فيها عن سعيد ابن أبي عروبة عن قتادة فتارة ذكرها وتارة لم

يذكرها فدل على أنها ليست عنده من متن الحديث كما قال غيره هذا آخر كلام القاضي<sup>(١)</sup> والله أعلم . اهـ

وقال أبو مسعود الدمشقي في كتاب "الأجوبة" ص ١٦٨ ط ١ دار الوراق: حديث همام حسن وعندي أنه لم يقع للبخاري ولا لمسلم أيضا ولو وقع لهما لحكما بقوله . اهـ أي على أن السعاية ليست من الحديث.

وقال الحاكم في "معرفه علوم الحديث" ص ٤٠ بعد أن ذكره بسنده من حديث سعيد عن قتادة وذكر فيه الاستسعاء: حديث العتق ثابت صحيح، وذكر الاستسعاء فيه من قول قتادة وقد وهم من أدرجه في كلام رسول الله ﷺ. ثم ذكره من حديث همام مفصلا ثم قال: فهذا أظهر من الأول أن القول الزائد المبين المميز وقد ميز همام وهو ثبت. اهـ

وقال الحافظ ابن رجب في "شرح علل الترمذي" ص ٢٤١ ط: عالم الكتب بعد كلام : (... وكذلك قال أحمد في رواية الميموني حديث أبي هريرة في الاستسعاء يرويه ابن أبي عروبة، وأما شعبة ومام فلم يذكره، ولا أذهب إلى الاستسعاء). اهـ

وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" ج ٥ ص ١٩٨: "وبالغ ابن العربي فقال: اتفقوا على أن ذكر الاستسعاء ليس من قول النبي ﷺ وإنما هو من قول قتادة ونقل الخلال في "العلل" عن أحمد أنه ضعف رواية سعيد في الاستسعاء وضعفها أيضا الأثرم عن سليمان بن حرب واستند إلى أن فائدة الاستسعاء أن لا يدخل الضرر على الشريك قال: فلو كان الاستسعاء مشروعا للزم أنه لو أعطاه مثلا كل

(١) هو القاضي عياض وكلامه هذا موجود في "إكمال المعلم" ج ٥ ص ٩٨ ط: دار الفواء.

شهر درهين أنه يجوز ذلك وفي ذلك غاية الضرر على الشريك انتهى وبمثل هذا لا ترد الأحاديث الصحيحة، قال النسائي: بلغني أن همام رواه فجعل هذا الكلام أي الاستسعاء من قول قتادة وقال الإسماعيلي: قوله: "ثم استسعى العبد" ليس في الخير مسندا وإنما هو قول قتادة مدرج في الخبر على ما رواه همام وقال ابن المنذر والخطابي: هذا الكلام الأخير من فتيا قتادة ليس في المتن. قلت والقائل الحافظ ابن حجر-: ورواية همام أخرجهما أبو داود عن محمد بن كثير عنه عن قتادة لكنه لم يذكر الاستسعاء أصلا ولفظه: "أن رجلا أعتق شقصا من غلام فأجاز النبي ﷺ عتقه وغرمه بقية ثمنه" نعم رواه عبد الله بن يزيد المقرئ عن همام فذكر فيه السعاية وفصلها من الحديث المرفوع أخرجه الإسماعيلي وابن المنذر والدارقطني والخطابي والحاكم في "علوم الحديث" والبيهقي والخطيب في "الفصل للوصل" كلهم من طريقه ولفظه مثل رواية محمد بن كثير سواء وزاد "قال: فكان قتادة يقول: إن لم يكن له مال استسعى العبد"، قال الدارقطني: سمعت أبا بكر النيسابوري يقول: ما أحسن ما رواه همام ضبطه وفصل بين قول النبي ﷺ وبين قول قتادة هكذا جزم هؤلاء بأنه مدرج. وأبى ذلك آخرون... إلخ .

وقال إبراهيم بن علي بن محمد آل كليب الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها بكلية أصول الدين بالرياض في تعليقه على كتاب "الأجوبة" للحافظ أبي مسعود الدمشقي ص ١٧٢ ط ١ دار الوراق بعد أن صحح حديث الاستسعاء:

### أولا المعلون له :

١ - قال الدارقطني: وافقه -يعني شعبة بن الحجاج- هشام الدستوائي فلم يذكر الاستسعاء وشعبة وهشام أحفظ من رواه عن قتادة ورواه همام فجعل

الاستسعاء من قول قتادة وفصله من كلام النبي ﷺ ورواه ابن أبي عروبة وجريز بن حازم عن قتادة فجعل الاستسعاء من قول النبي ﷺ وأحسبهما وهما فيه لمخالفة شعبة وهشام وهمام وإيأهما. ("سنن الدارقطني" ١٢٥/٤، ١٢٦).

٢ - قال الدارقطني: سمعت النيسابوري -أبا بكر- يقول: ما أحسن ما رواه همام وضبطه وفصل بين قول النبي ﷺ وبين قول قتادة ("سنن الدارقطني" ١٢٧/٤).

٣ - قال الإمام أحمد: ليس في الاستسعاء حديث يثبت عن النبي ﷺ وحديث أبي هريرة يرويه ابن أبي عروبة وأما شعبة وهشام الدستوائي فلم يذكرهما وحدث به معمر ولم يذكر فيه السعابة ("تهذيب ابن القيم لسنن أبي داود" ٣٩٦/٥).

٤ - قال الأثرم: طعن سليمان بن حرب في هذا الحديث وضعفه ("تهذيب السنن" ٣٩٦/٥).

٥ - وقال ابن المنذر: لا يصح حديث الاستسعاء وقال: حديث أبي هريرة يدور على قتادة وقد اتفق شعبة وهشام وهمام على ترك ذكره وهم الحجة في قتادة والقول قولهم فيه عند جميع أهل العلم بالحديث إذا خالفهم غيرهم ("تهذيب السنن" ٣٩٧/٥).

٧، ٦ - وقال الأصيلي وابن القصار وغيرهما: من أسقط السعابة من الحديث أولى ممن ذكرها لأنها ليست في الأحاديث الأخر من رواية ابن عمر ("شرح النووي على مسلم" ١٣٦/١٠).

٨ - وقال الإمام الخطابي: اضطرب سعيد ابن أبي عروبة في السعاية مرة يذكرها ومرة لا يذكرها فدل على أنها ليست من متن الحديث عنده وإنما هي من كلام قتادة وتفسيره على ما ذكره همام وبينه "معالم السنن مع المختصر" ٣٩٨/٥ و٣٩٩.

٩ - وقال ابن عبد البر: الذين لم يذكروا السعاية أثبت ممن ذكروها "النووي على مسلم" ١٠/١٣٦.

١٠ - وقال الحاكم: حديث العتق ثابت صحيح وذكر الاستعلاء فيه من قول قتادة وقد وهم من أدرجه في كلام رسول ﷺ ثم استشهد على ذلك برواية المقرئ عن همام وفيها فصل السعاية عن الحديث وجعلها من قول قتادة "معرفة علوم الحديث" ص ٤٠ و ٤١.

١١ - وقول أبي مسعود الدمشقي: "حديث همام حسن وعندي أنه لم يقع للبخاري ولا لمسلم ولو وقع لهما لحكما بقوله: يشعر بأنه يوافق الدارقطني على انتقاده". اهـ

(٤٠) حديث أبي بردة رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ يقول: "لا يجلد فوق عشر جلدات إلا في حد من حدود الله" رواه البخاري برقم (٦٨٤٨) ومسلم برقم ٤٠ (١٧٠٨).

قال الدارقطني في "التبعية" (ص ٢٢٥-٢٢٦): (وأخرجنا جميعا حديث ابن وهب عن عمرو عن بكير عن سليمان عن ابن جابر عن أبيه عن أبي بردة: خالفه ليث وسعيد ابن أبي أيوب عن يزيد ابن أبي حبيب عن بكير لم يقلوا عن ابن جابر.



وقال مسلم ابن أبي مريم عن ابن جابر عن سمع النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- وقول عمرو صحيح والله أعلم لأنه ثقة وقد زاد رجلا وتابعه أسامة بن زيد عن بكير عن سليمان عن عبدالرحمن بن جابر عن أبيه عن أبي بردة مثله).

وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح" ج ١٢ (ص ٢١٧) ط دار الكتب العلمية: (وادعى الأصيلي أن الحديث مضطرب فلا يحتج به لاضطرابه).

( ٤١ ) حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: "لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحاه" رواه مسلم برقم ٧٢ (٣٠٠٤).

قال السيوطي في "تدريب الراوي" ج ٢ ص ٦٧ ط: دار الكتب العلمية: ومنهم من أعل حديث أبي سعيد -يعني هذا الحديث- وقال: الصواب وقفه عليه، قاله البخاري وغيره.

( ٤٢ ) حديث أبي ذر أن رسول الله ﷺ قال: "يا أبا ذر إني أراك ضعيفا وإني أحب لك ما أحب لنفسي لا تأمرن على اثنين ولا تولين مال يتيم" رواه مسلم برقم ١٧ (١٨٢٦).

قال الدارقطني في "التتبع" (ص ٣١١-٣١٢): (وأخرج -يعني مسلما- أيضا عن أبي خيثمة وإسحاق عن المقرئ عن سعيد ابن أبي أيوب عن عبيد الله ابن أبي جعفر عن سالم الجيثاني عن أبيه عن أبي ذر أن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- قال له: "يا أبا ذر أراك ضعيفا وإني أحب لك ما أحب لنفسي، لا تأمرن على اثنين ولا تولين مال يتيم". ورواه ابن لهيعة فخالف سعيدا، رواه عن عبيد الله

ابن أبي جعفر عن مسلم ابن أبي مريم الصديقي عن أبي سالم الجيشاني عن أبيه عن أبي ذر عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-.

وقال مقبل الوداعي في التعليق على "التبعية" (ص ٣١٢) في تعليقه على كلام الدارقطني: "قال النووي -رحمه الله- بعد ذكره كلام الدارقطني: ولم يحكم الدارقطني فيه بشيء. فالحديث صحيح إسناداً ومتناً، وسعيد ابن أبي أيوب أحفظ من ابن لهيعة.

هذا كلام النووي -رحمه الله- والحديث في مسنده سالم ابن أبي سالم الجيشاني. قال الحافظ في "التقريب": مقبول، يعني إذا تربع، وإلا فلين كما أفاده في مقدمة "التقريب"، فحديث سالم يصلح في الشواهد والمتابعات. وذكر الحافظ في "مذهب التهذيب" أنه روى عنه أربعة له عندهم حديث واحد، ثم ذكر هذا الحديث ثم قال: وثقه ابن حبان. اهـ

وابن حبان -رحمه الله- يوثق المجهولين كما في مقدمة "لسان الميزان" ج ١ (ص ١٤١)<sup>(١)</sup>، فضعف الحديث من أجل سالم لا من أجل مخالفة ابن لهيعة والله أعلم. اهـ كلام مقبل والله تعالى أعلم.

(٤٣) حديث ابن عمر رضي الله عنهما - "...ومن ابتاع عبداً فعالة للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع" رواه البخاري برقم (٢٣٧٩) ومسلم برقم ٨٠ (١٥٤٣) واللفظ له.

(١) وكذا في "مذهب التهذيب" ونص على ذلك أيضاً ابن الصلاح والحافظ العلامي والزرر كشي وصاحب المنار والكوثري وغيرهم وقد بينت ذلك وذكرت عليه ثمانية عشر مثالا في "الرأي المعترف في حكم صلاة السفر" ص ٣٥-٣٩ ط ٣ والله تعالى أعلم.

قال الدارقطني في "التبع" (ص: ٢٩٤): "أخرجنا جميعا -يعني البخاري ومسلما- حديث الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-: "من باع عبدا وله مال". وقد خالفه نافع عن عبد الله بن عمر عن عمر. وقال النسائي: سالم أجل في القلب، والقول قول نافع".

وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح" ج ٤ (ص: ٥٠٦): "واختلف على نافع وسالم في رفع ماعدا النخل، فرواه الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعا في قصة النخل والعبد معا، هكذا أخرجه الحافظ عن الزهري وخالفهم سفيان بن حسين فزاد فيه ابن عمر عن عمر مرفوعا لجميع الأحاديث أخرجه النسائي.

وروى مالك والليث وأيوب وعبيد الله بن عمر وغيرهم عن نافع عن ابن عمر قصة النخل وعن ابن عمر عن عمر قصة العبد موقوفة. كذلك أخرجه أبو داود من طريق مالك بالإسنادين معا، وسيأتي في الشرب من طريق مالك في قصة العبد موقوفة، وجزم مسلم والنسائي والدارقطني بترجيح رواية نافع المفصلة على رواية سالم، ومال علي ابن المديني والبخاري وابن عبد البر إلى ترجيح رواية سالم، وروى عن نافع رفع القصتين، أخرجه النسائي من طريق عبد ربه بن سعيد عنه وهو وهم.

وقد روى عبدالرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع قال: ما هو إلا عن عمر شأن العبد وهذا لا يدفع قول من صحح الطريقتين وجوز أن يكون الحديث عن نافع عن ابن عمر على الوجهين".

وقال الحافظ أيضا ج ٥ ص ٦٦ بعد كلام: "قلت: قد نقل الترمذي في "الجامع" عن البخاري تصحيح الروايتين ونقل عنه في "العلل" ترجيح قول سالم وقد تقدم بيان ذلك كله واضحا في كتاب البيوع".

وقال في "هدي الساري" ص ٥١٨ بعد ذكره كلام الدارقطني وذكر الحديثين بإسناديهما: "فقد أخرجه -يعني البخاري- على الوجهين ومقصوده منه الاحتجاج بقصة النخل المؤبرة وهي مرفوعة بلا خلاف؛ بدليل أنه أخرجها في أبواب المزارعة. وأما قصة العبد فأخرجها على سبيل التبعية وبين ما فيها من الاختلاف فلا اعتراض عليه<sup>(١)</sup> والله أعلم".

وقال السخاوي في "فتح المغيث" ج ١ (ص ٢٤٧) ط: دار الكتب العلمية بعد كلام: "... والزهرى إنما رواه عن سالم عن أبيه وهو الصواب، ومع ذلك فهو محل أيضا؛ لأن نافعاً رواه عن ابن عمر فجعل الجملة الأولى عن عمر من قوله والثانية عن النبي ﷺ، والقول قوله كما صرح به ابن المديني والدارقطني والنسائي... إلى أن قال: وكان سبب حكمهم عليه بذلك -أي بالوهم- كون سالم أو من دونه سلك الجادة فإن العادة في الغالب أن الإسناد إذا انتهى إلى الصحابي قيل بعده عن النبي ﷺ، فلما جاء هنا بعد الصحابي ذكر صحابي آخر والحديث

<sup>(١)</sup> اعترض عليه من اعترض من الأئمة لأنه أدخلها في "صحيحه" ومقصودنا بذكرها هنا بيان أن في "الصحيح" بعض الأحاديث أو فقراتها مما لم يثبت بغض النظر عما أرادته البخاري ومسلم بالنسبة إلى إيراد هذه الروايات وإذا سلم الخصم بذلك -أي بوجود الضعيف في "الصحيحين"- فيرتفع البحث من حيث الجملة ويبقى الكلام في الأحاديث للضعفة وعلى كل واحد أن يورد حجته والله أعلم.

<sup>(٢)</sup> سقطت كلمة "قيل" من هذه الطبعة.

من قوله كان ظنا غالبا على أن من ضبطه هكذا أتقن ضبطاً<sup>(١)</sup>.

وقال مقبل الوداعي في التعليق على "التبعية" ص ٢٩٦ بعد أن ذكر كلام الحافظ وبعض كلام السخاوي السابقين: فكلام الحافظ في "المقدمة" والسخاوي في "فتح المغيث" يفيدان ترجيح رواية نافع على سالم والله أعلم.

( ٤٤ ) حديث عمرو بن يحيى المازني عن سعيد بن يسار عن ابن عمر -رضي الله عنهما- قال: "رأيت رسول الله ﷺ يصلي على حمار وهو موجه إلى خير" رواه مسلم برقم ٣٥ (٧٠٠).

قال الدارقطني في "التبعية" ص ٢٩٩: "وأخرج مسلم حديث عمرو بن يحيى عن أبي الحباب عن ابن عمر: "صلى على حمار".

وخالفه أبو بكر ابن عمر عن أبي الحباب فقال: على البعير، وكذلك قال جابر وغيره عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، وأخرجهما مسلم ولم يخرج البخاري حديث عمرو بن يحيى، وأخرج الآخر ومن روى أن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- صلى على حمار فهو وهم والصواب من فعل أنس والله أعلم.

وقال النووي ج ٥ ص ١٧٨ بعد قوله: "يصلي على حمار": قال الدارقطني وغيره: هذا غلط من عمرو بن يحيى المازني قالوا: وإنما المعروف في صلاة النبي ﷺ على راحلته أو على البعير والصواب أن الصلاة على الحمار من فعل أنس كما ذكره مسلم بعد هذا، ولهذا لم يذكر البخاري حديث عمرو، هذا كلام الدارقطني

<sup>(١)</sup> وقع في هذا النص خطآن مطبعيان فصححتاهما فليتبته لذلك.

ومتابعيه، وفي الحكم بتغليط رواية عمرو نظر لأنه ثقة نقل شيئا محتملا فلعله كان الحمار مرة، والبعر مرة أو مرات لكن قد يقال إنه شاذ فإنه مخالف لرواية الجمهور في البعر والراحلة، والشاذ مردود وهو المخالف للجماعة والله أعلم.

وقال مقبل في التعليق على "التبعية" ص ٢٩٩-٣٠٠: "وقال الإمام النسائي ج ٢ ص ٤٧ بعد ذكره حديث عمرو بن يحيى ثم ذكره من فعل أنس. قال أبو عبد الرحمن: لا نعلم أحدا تابع عمرو بن يحيى على قوله: يصلي على حمار. وحديث يحيى بن سعيد عن أنس الصواب موقوف والله سبحانه وتعالى أعلم. اهـ

وقد روى هذا الحديث عن ابن عمر نافع وسعيد بن جبير وسعيد بن يسلم في رواية عنه وعبدالله بن دينار وسالم بن عبدالله كما في "صحيح مسلم" وليس في روايتهم يصلي على حمار، لكن في رواية بعضهم ناقته، وبعضهم البعر وبعضهم الراحلة، والراحلة عند العرب كما في "لسان العرب" ج ٣ (ص ٢٩٤) "كل بعير نجيب سواء كان ذكرا أو أنثى". اهـ

فعلم بهذا شذوذ عمرو بن يحيى في ذكره الحمار كما قاله النووي -رحمه الله- في آخر بحثه والله أعلم "اهـ كلام مقبل .

وتوقف ابن القيم في صحة الصلاة على الحمار كما في "زاد المعاد" ١/٣٧٥ ط دار الفكر حيث قال هناك: وصلى على الراحلة -يعني النبي ﷺ- وعلى الحمار إن صح عنه وقد رواه مسلم في "صحيحه" من حديث ابن عمر. اهـ

( ٤٥ ) حديث أنس بن مالك قال: " كنا نصلي العصر ثم يذهب

الذاهب إلى قباء فيأتيهم والشمس مرتفعة " رواه البخاري برقم (٥٥١) ومسلم

برقم ١٩٣ (٦٢١).

قال الدارقطني في: "التتبع" (ص ٣٠٨ - ٣٠٩): "أخرجنا جميعا - يعني البخاري ومسلما - حديث مالك عن الزهري عن أنس كنا نضلي العصر ثم يذهب الذهاب منا إلى قباء. وهذا مما يعتد به على مالك لأنه رفعه، وقال فيه: إلى قباء وخالفه عدد كثير منهم صالح بن كيسان وشعيب وعمر بن الحارث ويونس بن يزيد والليث بن سعد ومعر وابن أبي ذئب وإبراهيم ابن أبي عتبة وابن أخي الزهري والنعمان وأبو أويس وعبد الرحمن بن إسحاق وقد أخرجنا قول من خالف مالكا أيضا".

وقال في "الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس" ص ٦٣ ط: مكتبة الرشد: وخالف مالكا أصحاب الزهري في قوله "إلى قباء" فرفعه كلهم إلى النسي عليه السلام وقالوا فيه: "فيذهب الذهاب إلى العوالي" ولم يقل أحد منهم: "إلى قباء" منهم صالح بن كيسان وعمر بن الحارث وشعيب ويونس وعقيل ومعر والليث بن سعد وابن أبي ذئب وإبراهيم ابن أبي عتبة وابن أخي الزهري والنعمان بن راشد وأبو أويس وعبد الرحمن بن إسحاق. اهـ

وقال الحافظ في "الفتح" ج ٢ ص ٣٧: قال ابن عبد البر: لم يختلف على مالك أنه قال في هذا الحديث إلى قباء ولم يتابعه أحد من أصحاب الزهري بل كلهم يقولون: إلى العوالي، وهو الصواب عند أهل الحديث. قال: وقول مالك: إلى قباء وهم لا شك فيه. وتعقب بأنه روي عن ابن أبي ذئب عن الزهري: إلى قباء. كما قال مالك، نقله الباجي عن الدارقطني فنسب الزهري فيه إلى مالك منتقدا؛ فإنه إن كان وما احتمل أن يكون منه، وأن يكون من الزهري حين حدث به

مالكا، وقد رواه خالد بن مخلد عن مالك فقال فيه : "إلى العوالي" كما قال الجماعة، فقد اختلف فيه على مالك وتوبع عن الزهري بخلاف ما جزم به ابن عبد البر. وأما قوله: الصواب عند أهل الحديث العوالي فصحيح من حيث اللفظ ومع ذلك فلمعني متقارب لكن رواية مالك أخص لأن قباء من العوالي، وليست العوالي كل قباء، ولعل مالكا لما رأى أن في رواية الزهري إجمالا حملها على الرواية المفسرة، وهي روايته المتقدمة عن إسحاق حيث قال فيها: ثم يخرج الإنسان إلى بني عمرو بن عوف، وقد تقدم أنهم أهل قباء، فبنى مالك على أن القصة واحدة لأهمما جميعا حدثاه عن أنس. والمعنى متقارب، فهذا الجمع أولى من الجزم بأن مالكا وهم فيه.

وأما استدلال ابن بطل على أن الوهم فيه ممن دون مالك برواية خالد ابن مخلد المتقدمة الموافقة لرواية الجماعة عن الزهري ففيه نظر؛ لأن مالكا أثبت في "الموطأ" باللفظ الذي رواه عنه كافة أصحابه فرواية خالد بن مخلد عنه شاذة فكيف تكون دالة على أن رواية الجماعة وهم، بل إن سلمنا أنها وهم فهو من مالك كما جزم به البزار والدارقطني ومن تبعهما أو من الزهري حين حدثه به والأولى سلوك طريق الجمع التي أوضحناها والله الموفق.

قال ابن رشيد: قضى البخاري بالصواب لمالك بأحسن إشارة وأوجز عبارة؛ لأنه قدم أولا الجمل ثم أتبعه بحديث مالك المفسر المعين. اهـ

وقال -أعني الحافظ ابن حجر- في "هدي الساري" (ص ٥٠٨) بعد ذكره كلام الدارقطني: "وقد تعقب النسائي أيضا على مالك، وموضع التعقب منه قوله: إلى قباء والجماعة كلهم قالوا: إلى العوالي، ومثل هذا الوهم اليسير لا يلزم منه القدح في صحة الحديث لاسيما وقد أخرجنا الرواية المحفوظة". والله أعلم



وقال مقبل في التعليق على "التبعية" (ص ٣٠٩): (تتمة) ذكر الدارقطني -رحمه الله- في "سننه" ج ١ (ص ٢٥٣) زيادة من الرواة الذين رووا عن الزهري، وقالوا فيه إلى العوالي ولم يقولوا إلى قباء: معقل بن عبيد الله وعبيد الله بن زياد الرصافي والزبيدي ثم قال: وغيرهم. اهـ المراد منه

قال: فتحصل من هذا أن الإمام مالكا -رحمه الله- واهم في قوله: إلى قباء. إذ قد رواه الجماعة: إلى العوالي، ولكن هذا الوهم لا يضر أصل الحديث إذ هو ثابت إلى العوالي<sup>(١)</sup> والله أعلم.

( ٤٦ ) حديث أبي الزبير عن جابر: ... ومهل أهل العراق من ذات عرق. رواه مسلم برقم ١٨ (١١٨٣).

قال الدارقطني في "التبعية" (ص ٣٧٠): وفي حديث ابن عمر لم يكن عراق يومئذ ولم يخرج البخاري لأبي الزبير شيئاً وبقي على مسلم من تراجم أبي الزبير حديث كثير. ومن حديث الأعمش عن أبي سفيان أيضاً.

وأورده ص ٣٢١-٣٢٢ وقال بعد أن ذكره: وفي هذا نظر أيضاً. اهـ

وقال مقبل في التعليق عليه ص ٣٢١: "... وأما كون الحديث له شواهد فهذا لا يخفى على الحافظ الدارقطني. وهو إنما يتقصد في "التبعية" ما جاء في "الصحيحين" وإني ذاكر بعون الله ما يصلح للاستشهاد". اهـ، ثم ذكر بعض

<sup>(١)</sup> غاية ما نريد إثباته في هذا الكتاب هو نسبة جماعة من العلماء الوهم إلى قوله "إلى قباء" وهو موجود في "الصحيح" بغض النظر عن صواب ذلك أو عدمه، ولم نرد القدر في أصل الحديث فافهم. والله تعالى أعلم.

الشواهد التي زعم أن الحديث يرتقي بها إلى درجة الصحة، ثم قال ص ٣٢٢: فعلم بهذا أن الحديث صحيح من غير الطريق التي انتقدها الدارقطني، وأن انتقاد الدارقطني على مسلم في موضعه. اهـ كلامه.

قلت: الحق أن الحافظ الدارقطني يضعف رفع هذه الرواية لا مجرد إسناد مسلم فقط وذلك ظاهر من قوله: وفي حديث ابن عمر: "لم يكن عراق يومئذ" وأما هل خفيت عليه تلك الشواهد التي ذكرها هذا الحشوي كما خفيت بعض الروايات على كبار أئمة الحديث أو أنه رآها ولكنه رأى أنها لا تصلح للاستشهاد بها لنكارة متونها فذلك شيء آخر والذي يهمنا الآن أن الدارقطني قد ضعف هذه الرواية مع أنها موجودة في أحد "الصحيحين" كما رأيت والله تعالى أعلم.

( ٤٧ ) حديث عائشة -رضي الله عنها- مرفوعاً: "عشرة من الفطرة... إلخ" رواه مسلم برقم ٥٦ (٢٦١) وغيره .

قال الدارقطني في "التبصير" (٣٣٩-٣٤٠): "وأخرجنا جميعاً -ويعني البخاري ومسلم- حديث مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن ابن الزبير عن عائشة عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-: "عشر من الفطرة" قال أبو الحسن: خالفه رجلان حافظان: سليمان وأبو بشر روياه عن طلق بن حبيب من قوله. قاله معتمر عن أبيه وأبو عوانة عن ابن بشر. ومصعب منكر الحديث، قاله النسائي". اهـ

وقال في "العلل" كما في "بذل الإحسان" بقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن "ج ١ ص ١٣٣: وخالفه -يعني مصعب بن شيبة- سليمان التيمي وأبو بشر جعفر بن إياس فروياه عن طلق بن حبيب. قال: "كان يقال عشرة من الفطرة" وهما

أثبت من مصعب بن شيبة وأصح حديثاً. اهـ

وقال النسائي ج ٨ (ص ١٢٨): وحديث سليمان التيمي وجعفر بن إياس أشبه بالصواب من حديث مصعب بن شيبة - يعني هذا الحديث - ومصعب منكر الحديث. اهـ

وقال ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" ج ٥ ص ٥٠٧: وكذلك مصعب ابن شيبة في حديث "عشر من الفطرة" وهو ضعيف سأل - يعني عبدالحق - لما كلن حديثه عند مسلم. اهـ المراد منه

وقال ابن عبد الهادي في "المحرر" رقم ٣٢: له علة مؤثرة. اهـ. وقد استنكره أيضاً ابن منده والعقيلي.

وقال الحافظ ابن حجر في "التلخيص" ج ١ (ص ٧٧) بعد أن عزاه إلى مسلم: وصححه ابن السكن وهو معلول. اهـ

وقال مقبل في تعليقه على "التتبع" (ص ٣٤٠) بعد أن ذكر كلام النسائي والحافظ ابن حجر: فالظاهر هو ترجيح رواية جعفر بن إياس وسليمان التيمي لرجحانهما عليه في الوصف والعدد، والله أعلم.

وقال الزيلعي في "نصب الراية" ج ١ ص ٧٦ ط: مؤسسة الريان بعد أن ذكره: وهذا الحديث وإن كان مسلم أخرجه في "صحيحه" ففيه علتان: ذكرهما الشيخ تقي الدين في "الإمام" وعزاهما لابن منده:

إحدهما: الكلام في مصعب بن شيبة، قال النسائي في "سننه": منكر

الحديث وقال أبو حاتم : ليس بقوي، ولا يحمدهونه.

الثانية: أن سليمان التيمي رواه عن طلق بن حبيب عن ابن الزبير مرسلًا، هكذا رواه النسائي في "سننه" ورواه أيضًا عن أبي بشر عن طلق بن حبيب عن ابن الزبير مرسلًا، قال النسائي: وحديث التيمي، وأبي بشر أولى، ومصعب منكر الحديث، اهـ. ولأجل هاتين العلتين لم يخرج البخاري، ولم يلتفت مسلم إليهما، لأن مصعبا عنده ثقة، والثقة إذا وصل حديثا يقدم وصله على الإرسال. اهـ.

قال أبو إسحاق الحويني في "بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن" ج ٢ ص ١٣٠-١٣٤ بعد أن ذكر الكلام السابق: قلت: كذا أجاب- رحمه الله تعالى- وهو جواب ضعيف. وقول ابن دقيق العيد رحمه الله-، أن مصعب بن شيبة ثقة عند مسلم، فيه نظر؛ لأنه بناء على كون مسلم أخرج له، ومسلم قد يخرج للراوي المتكلم فيه ما لم ينكره عليه، فيتتقي من حديثه ما وافقه عليه الثقات، ويكون له عذر في التخريج له، كالعلو ونحو ذلك.

وقد روى مسلم عن سويد بن سعيد، نسخة حفص بن ميسرة، مع أن سويد بن سعيد تكلموا فيه، حتى قال ابن معين: "لو كان عندي فرس ورمح كنت أغزوه" وكان لمسلم في التخريج له علة. قال إبراهيم ابن أبي طالب: "قلت لمسلم: كيف استجزت الرواية عن سويد في "الصحيح"؟ فقال: ومن أين كنت آتي بنسخة حفص بن ميسرة؟" وقال سعيد البرذعي: شهدت أبا زرعة ذكر "صحيح مسلم"، ونظر فيه، فإذا حديث لأسباط بن نصر، فقال: ما أبعد هذا عن الصحيح!! ثم رأى "قطن بن نسر"، فقال لي: وهذا أطمأ، ثم نظر، فقال: ويروي عن أحمد بن عيسى؟! وأشار إلى لسانه، كأنه يقول: الكذب!. ثم قال: يحدث عن أمثال هؤلاء،

ويترك ابن عجلان ونظراءه، ويترك لأهل البدع علينا فيقولون: ليس حديثهم من الصحيح؟! فلما ذهبت إلى نيسابور ذكرت لمسلم إنكار أبي زرعة، فقال: إنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما رواه ثقات، ووقع لي بنزول، ووقع لي عن هؤلاء بارتفاع، فاقتصرت عليهم، وأصل الحديث معروف... "اه، وانظر "سير النبلاء" (٥٧١/١٢). فلا يتصور أن مسلماً يوثق كل راوٍ أخرج له. فغير شديد إطلاق توثيق مسلم لمصعب بن شيبة لمجرد أنه أخرج له. هذا مع كون الفحول تكلموا فيه. قال أحمد: "روى أحاديث مناكير" وقال أبو حاتم: "لا يحمده، وليس بقوي" أسنده عنهما ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٣٠٥/١/٤). وقال أبو داود: "ضعيف". وقال النسائي: "منكر الحديث". وقال مرة: "في حديثه شيء". وقال الدارقطني: "ليس بالقوي، ولا بالحافظ". ووثقه ابن معين، والعجلي (١٧٣٢). وقد لخص الحافظ حاله في "التقريب"، فقال: "لين الحديث". فلو تأملنا، وجدنا أن جانب الجارحين أقوى لإمامتهم، ثم لكثرتهم. ومع هذا الجرح، فقد كان مصعب بن شيبة قليل الحديث كما قال ابن سعد. بل هذا مما يثبت الجرح؛ لأن الأوهام قد تغتفر مع سعة الرواية. فإذا قلنا: إن مصعب بن شيبة حسن الحديث في المتابعات والشواهد، فمثله لا يقوى على مخالفة سليمان التيمي، وجعفر بن إياس، وهذا القدر قوي جداً. وقد وقع في كلام ابن دقيق العيد أن النسائي رواه عن طلق بن حبيب عن ابن الزبير مرسلًا. والذي في "سنن النسائي": "... عن طلق بن حبيب قال: فذكره" ولم يذكر: "ابن الزبير" فالرواية مقطوعة وليست مرسلة، والله أعلم. ثم وجدت -والكلام للحويبي- جواباً آخر عن هذا الحديث للحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- فقال في "الفتح" (٣٣٧/١٠): "ورجح النسائي الرواية المقطوعة على الموصولة المرفوعة والذي يظهر لي أنها ليست بعلة

قادرة، فإن راويها مصعب بن شيبة وثقه ابن معين والعجلي وغيرهما، ولينه أحمد وأبو حاتم وغيرهما، فحديثه حسن وله شواهد في حديث أبي هريرة وغيره، فللحكم بصحته من هذه الحثيثة سائق!!، وقول سليمان التيمي: "سمعت طلق بن حبيب يذكر عشرا من الفطرة" يحتمل أنه يريد أنه سمعه يذكرها من قبل نفسه على ظاهر ما فهمه النسائي، ويحتمل أن يريد أنه سمعه يذكرها وسندها، فحذف سليمان السند" اهـ. قلت -والقائل أبو إسحاق الحويني-: كذا أجاب الحافظ -رحمه الله تعالى-، وهو جواب ضعيف عندي أيضا، وضعفه من وجهين:

الأول: قوله: "مصعب بن شيبة... فحديثه حسن". فنقول: متى يحسن حديثه؟! الذي لا يشك فيه ناقد أن ذلك يكون في حالة وجود المتابعة، مع عدم بود المخالف، لاسيما إن كان المخالف أثبت وأحفظ وكلاهما مفقود هنا؛ لأن المخالف موجود وهو أثبت وأحفظ. فقد خالفه سليمان التيمي وأبو بشر جعفر بن إياس أما سليمان التيمي فهو ابن طرخان. وكان ثقة ثباتا متقنا من أثبت أهل البصرة. وجعفر بن إياس كان ثقة كما قال الأكثرون، وإنما وضعفه شعبة في حبيب ابن سالم ومجاهد. فهذان خالفا مصعب بن شيبة في إسناده، فلا يشك أحد في تقديم روايتهما. اهـ ثم ذكر كلام الدارقطني الذي ذكره في "العلل" ثم قال: "وهو نص قولنا والحمد لله على التوفيق."

الثاني: ما ذكره الحافظ -رحمه الله- من وجود شواهد عن أبي هريرة وغيره، فلا يخفى ما فيه من الخلل!؛ لأن حديث أبي هريرة وحديث ابن عمر -رضي الله عنهما- شاهدان قاصران لحديث عائشة، ليس فيهما غير خمس خصال فقط، وحديث عائشة هنا فيه عشر خصال، فنحتاج إلى شواهد للخمس الخصال

الأخرى. وقد وقع ذلك في حديث عمار بن ياسر، ولكنه ضعيف كما تقدم تحقيقه. وقد سلك الحافظ هذا المسلك وهو يرد على الحافظ شرف الدين الدمياطي؛ لأنه صحح حديث: "ماء زمزم لما شرب له" من طريق سويد بن سعيد عن ابن أبي الموال عن ابن المنكدر عن جابر ... ثم قال: أما الاحتمال الذي أبداه الحافظ - رحمه الله - في آخر بحثه، فلا يخفى ضعفه وتكلفه. وما فهمه النسائي هو المتبادر عند أهل الفن، وإلا فيمكننا في كل إرسال أو إعضال أن نقول: لعل الراوي سمع السند موصولاً فحذفه اختصاراً ولا يخفى فساداً". اهـ المراد منه.

( ٤٨ ) حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت: "كان رسول الله ﷺ

يقبل الهدية ويثيب عليها". رواه البخاري برقم (٢٥٨٥).

قال الدارقطني في "التبعية" (ص ٣٤٣): ورواه وكيع ومحاضر ولم يذكره عن

عائشة. اهـ.

وقال مقبل: قال الحافظ في "الفتح" <sup>(١)</sup> بعد قوله: "لم يذكر وكيع ومحاضر عن هشام عن أبيه عن عائشة": فيه إشارة إلى أن عيسى بن يونس تفرد بوصله عن هشام، وقد قال الترمذي والبيهقي: لا نعرفه موصولاً إلا من حديث عيسى بن يونس، وقال الآجري: سألت أبا داود عنه فقال: تفرد بوصله عيسى بن يونس وهو عند الناس مرسل ورواية وكيع وصلها ابن أبي شيبه عنه بلفظ: ويثيب ما هو خير منها.

ورواية محاضر لم أقف عليها بعد. اهـ وقال في "مقدمة الفتح" <sup>(٢)</sup> بعد ذكره

<sup>(١)</sup> ج ٥ ص ٦٣ ط: دار الكتب العلمية.

<sup>(٢)</sup> ص ٥١٨ ط: دار الكتب العلمية.

كلام الدارقطني قلت: رجح البخاري الرواية الموصولة بحفظ رواها. اهـ

وبعد تقرير الحافظ - رحمه الله - يجدر بي - والكلام لمقبل - أن أرجع إلى تراجم من وصله ومن أرسله، فالذي وصله هو عيسى بن يونس السبيعي، قال الحافظ في "التقريب": ثقة مأمون واللدان أرسلاهما وكيع بن الجراح ومحاضر بن مورع فأما وكيع فقد قال الحافظ في "التقريب": ثقة حافظ عابد وأما محاضر فقال: صدوق له أوهام.

وإذا رجعنا إلى "تهذيب التهذيب" وجدنا الثناء على وكيع بن الجراح أكثر منه على عيسى وإن كان كل منهما قد أثنى عليه المحدثون، وكيع قد توبع ولذلك جاء في "تهذيب التهذيب" في ترجمة عيسى بن يونس: وقال الأثرم عن أحمد: كان عيسى بن يونس يسند حديث الهدية والناس يرسلونه. وقال ابن معين: عيسى بن يونس يسند حديثاً عن هشام عن أبيه عن عائشة أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - كان يقبل الهدية ولا يأكل الصدقة والناس يرسلونه. اهـ

فالظاهر أن أبا داود وأحمد وابن معين يوافقون الدارقطني في ترجيح الإرسال والله أعلم. اهـ كلام مقبل.

قلت: والمرسل من قسم الضعيف كما هو مذهب جمهور المحدثين كما حكاه عنهم الإمام مسلم<sup>(١)</sup> في مقدمة "صحيحه" ج ١ ص ١٣٢ بشرح الإمام

<sup>(١)</sup> وعبارته هناك: "والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة" قال الإمام النووي في شرحه بعد أن ذكره: هذا الذي قاله هو المعروف من مذاهب المحدثين وهو قول الشافعي وجماعة من الفقهاء وذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد وأكثر الفقهاء إلى جواز الاحتجاج بالمرسل. اهـ المراد منه.



النووي، والإمام الترمذي في كتاب "العلل الصغير" كما في شرحه لابن رجب ص ١٧١ وإليه أيضاً ذهب طائفة غير قليلة من الفقهاء والأصوليين والله تعالى أعلم.

( ٤٩ ) حديث عروة أن النبي ﷺ خطب عائشة إلى أبي بكر فقال له أبو بكر: إنما أنا أحرك: فقال: أنت أخي في دين الله وكتابه وهي لي حلال. رواه البخاري برقم (٥٠٨١).

قال الدارقطني في "التبع" ص(٣٤٤): وهذا مرسل.

وقال الحافظ في "الفتح" ج ٩ ص(١٥٤): "قال الإسماعيلي... ثم الخير الذي أورده مرسل فإن كان يدخل مثل هذا في "الصحيح" فيلزمه في غيره من المراسيل". قال الحافظ مجيباً على كلام الإسماعيلي هذا: "إنه وإن كانت صورة سياقه الإرسال فهو من رواية عروة في قصة وقعت لخالته عائشة وجده لأمه أبي بكر، فالظاهر أنه حمل ذلك عن خالته عائشة أو عن أمه أسماء بنت أبي بكر، وقد قال ابن عبد البر: إذا علم لقاء الراوي لمن أخبر عنه ولم يكن مدلساً حمل ذلك على سماعه ممن أخبر عنه ولو لم يأت بصيغة تدل على ذلك. ومن أمثلة ذلك رواية مالك عن ابن شهاب عن عروة في قصة سالم مولى أبي حذيفة قال ابن عبد البر: هذا يدخل في المسند للقاء عروة عائشة وغيرها من نساء النبي ﷺ وللقائه سهلة زوج أبي حذيفة أيضاً.

وأما الإلزام فالجواب عنه<sup>(١)</sup>: أن القصة المذكورة لا تشتمل على حكم متأصل فوقع فيها التساهل في صريح الاتصال فلا يلزم من ذلك إيراد جميع المراسيل

(١) في الأصل "عن" و "الصواب ما ذكرناه كما هو واضح.

في الكتاب "الصحيح". نعم الجمهور على أن السياق المذكور مرسل وقد صرح بذلك الدارقطني وأبو مسعود وأبو نعيم والحميدي. اهـ

وقال الحافظ أيضاً في "هدي الساري" (ص ٥٣٣) بعد أن ذكر كلام الدارقطني: قلت: هو محمول عند البخاري على أن عروة حمله عن عائشة كما تقدم نظيره. اهـ

وقال في "فتح الباري" ج ٩ ص ١٥٤: وقال مغلطاي: في صحة هذا الحديث نظر لأن الخلعة لأبي بكر إنما كانت بالمدينة، وخطبة عائشة كانت بمكة فكيف يلتزم قوله "إنما أنا أخوك" وأيضاً فالنبي ﷺ ما باشر الخطبة بنفسه اهـ المراد منه.

وقال مقبل في تعليقاته على "التبصير" للدارقطني ص ٣٤٥: يحتمل أن يكون عروة حمله عن أمه أسماء أو عن خاتمة عائشة أو عن غيرها من الصحابة ويحتمل أنه سمعه من تابعي فلذلك أنا أرجح ما قاله الدارقطني وأبو مسعود وأبو نعيم والحميدي من أن الصحيح إرساله والله أعلم. اهـ وقد قدما لك في الكلام على الحديث السابق أن المرسل من قسم الضعيف عند جمهور المحدثين وطائفة من الفقهاء والأصوليين والله تعالى أعلم.

( ٥٠ ) حديث عكرمة أن رفاعة طلق امرأته فتزوجها عبدالرحمن بن

الزبير القرظي، قالت عائشة: وعليها خمار أخضر، فشكت إليها وأرقتها خضرة بجلدها، فلما جاء رسول الله ﷺ والنساء ينصر بعضهن بعضاً قالت عائشة: ما رأيت مثل ما يلقي المؤمنات بجلدها أشد خضرة من ثوبها. قالت: وسمع أنها قد أتت رسول الله ﷺ فحاء ومعه ابنتان له من غيرها. قالت: والله مالي إليه من ذنب إلا أن ما معه ليس بأغنى عني من هذه وأخذت هدبة من ثوبها. فقال: كذبت والله يا رسول الله، إني لأنفضها نفص الأدم، لكنها ناشز تريد رفاعة، فقال رسول الله ﷺ: فإن كان ذلك لم تحلي له، أو لم تصلحي له حتى يذوق من عسيلتك. قال: وأبصر معه ابنتين

له، فقال: بنوك هؤلاء؟ قال: نعم قال: هذا الذي تزعمين ما تزعمين، فوالله لهم أشبه به من الغراب بالغراب. رواه البخاري برقم (٥٨٢٥).

قال الدارقطني في "التبعية" (ص ٣٥٢): وأخرج البخاري حديث الثقفى عن أيوب عن عكرمة قصة أم رفاعه وفيه ذكر عائشة ولكنه مرسل وكذلك رواه حماد ابن زيد عن أيوب.

وقال الحافظ في "هذي الساري" (ص ٥٣٦) بعد أن ذكر كلام الدارقطني: قلت: سياقه يقتضي أنه من رواية عكرمة عن عائشة، فإن لفظه عن عكرمة أن رفاعه طلق امرأته فتزوجها عبدالرحمن بن الزبير القرظي، قالت عائشة: وعليها خمار أخضر فذكره، فهذا ظاهر في ذلك إلا أن أكثر السياق صورته الإرسال وإنما قصد البخاري منه ذكر الثياب الخضراء لأنه أورده في باب الثياب الخضراء، وأما أصل قصة رفاعه وامرأته فمخرجة عنده في النكاح في مكانها من طريق الزهري عن عروة عن عائشة، والله أعلم. اهـ المراد منه

وقال مقبل في تعليقه على "التبعية" (ص ٣٥٣): وأقول: الحديث مرسل كما يقول الدارقطني، وعكرمة لم يقل: قالت لي عائشة فيحتمل أنها قالت له ويحتمل أنه بلغه عنها، والله أعلم. اهـ

( ٥١ ) حديث أنس أن النبي ﷺ "هى عن بيع ثمر النخل حتى ترهى فقيل له: وما ترهى؟ قال: تحمر وتصفر أرايتك إن منع الله الثمرة بم تستحل مال أخيك" رواه البخاري برقم (٢١٩٨) ومسلم برقم ١٥ (١٥٥٥) واللفظ له.

قال الدارقطني في "التبعية" (ص ٣٥٩ - ٣٦١) : (وأخرجنا جميعاً - يعني البخاري ومسلماً - حديث مالك عن حميد عن أنس أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - نهي عن بيع الثمار حتى تزهي قيل: وما تزهي؟ قال: حتى تحمر، قال - صلى الله عليه وآله وسلم - : أرأيت إن منع الله الثمرة ثم يأخذ أحدكم مال أخيه؟ قال: وقد خالف مالكا جماعة منهم إسماعيل بن جعفر وابن المبارك وهشيم ومروان ويزيد ابن هارون وغيرهم قالوا فيه قال أنس: أرأيت إن منع الله الثمرة.

وأخرجنا أيضاً - أعني البخاري ومسلماً - حديث إسماعيل بن جعفر عن حميد. وقد فصل كلام أنس من كلام النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -).

وقال في "الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس" ص ١٣٦ - ١٣٧ ط: مكتبة الرشد: خالفه - يعني مالكا - سليمان بن بلال وإسماعيل بن جعفر وعمر بن إسحق ومعتز بن سليمان وسهل بن يوسف ومعاذ بن معاذ وأبو ضمرة أنس ابن عياض ويزيد بن هارون وعبد العزيز الدراوردي - من رواية إبراهيم بن حمزة الزبيري عنه - وغيرهم فرووه عن حميد عن أنس: "أن النبي ﷺ نهي عن بيع الثمار حتى تزهو". قال أنس بن مالك: "أرأيت إن منع الله الثمرة.. وهذا هو الصواب، ومالك جعل هذا الكلام من قول النبي ﷺ ولا يثبت.

وقد رواه محمد بن عباد المكي عن الدراوردي فوافق مالكا ولم يضبط، والصواب رواية إبراهيم بن حمزة عن الدراوردي متابعة أصحاب حميد الذين ذكرناهم وبخلاف رواية مالك، والله أعلم.

وقال الخطيب البغدادي في "الفصل للوصل المدرج في النقل" ج ١ ص ١٢١،

ط: دار الهجرة: روى مالك بن أنس هذا الحديث عن حميد عن أنس فرفعه - وفيه هذه الألفاظ - إلى النبي ﷺ ووهم في ذلك لأن قوله: "أفرايت إن منع الله الثمرة" إلى آخر المتن كلام أنس، بين ذلك يزيد بن هارون وعبد العزيز بن محمد الدراوردي وأبو خالد الأحمر وإسماعيل بن جعفر كلهم في روايتهم هذا الحديث عن حميد وفصلوا كلام أنس من كلام النبي ﷺ، ورواه محمد بن عبد الله الأنصاري وعبد الله بن المبارك وهشيم بن بشير وعبيدة بن حميد أربعتهم عن حميد فاقتصروا على المرفوع حسب دون كلام أنس. اهـ المراد منه

وقال ابن الجوزي في "كشف المشكل" ج ٣ ص ٢٥٦-٢٥٧: وقوله: "أفرايت إن منع الله الثمرة، بم تستحل مال أخيك؟". ظاهره أنه من كلام رسول الله ﷺ، كذلك رواه مالك، وخالفه الأكثرون فجعلوه من كلام أنس أنبأنا عبد الوهاب الحافظ، قال: أخبرنا جعفر بن أحمد قال: أنبأنا أحمد بن علي ابن ثابت قال: روى مالك بن أنس هذا الحديث عن حميد عن أنس فرفعه وفيه: قال رسول الله ﷺ: "أفرايت إذا منع الله الثمرة فبم يأخذ أحدكم مال أخيه؟" وهكذا رواه عن مالك أصحابه لم يختلفوا فيه. ووهم مالك في هذا لأن قوله: "أفرايت إن منع الله الثمرة..." إلى آخر المتن كلام أنس، وقد بين ذلك يزيد ابن هارون وعبد العزيز بن محمد الدراوردي وأبو خالد الأحمر وإسماعيل بن جعفر، كلهم في روايتهم هذا الحديث عن حميد وفصلوا كلام أنس من كلام النبي ﷺ.

وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح" ج ٤ (ص ٥٠٢): قوله "أرأيت إذا منع الله الثمرة" الحديث، هكذا صرح مالك برفع هذه الجملة وتابعه محمد بن عباد عن الدراوردي عن حميد مقتصراً على هذه الجملة الأخيرة، وجزم الدارقطني وغير واحد من الحفاظ بأنه أخطأ فيه، وبذلك جزم ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه وأبي زرعة والخطأ في رواية عبد العزيز بن محمد بن عباد، فقد رواه إبراهيم بن حمزة عن الدراوردي كرواية إسماعيل بن جعفر الآتي ذكرها. ورواه معتمر بن سليمان وبشر ابن المفضل عن حميد فقال فيه: أفرأيت إلى آخره. قال: فلا أدري، أنس قال: بم يستحل؟ أو حدث به عن النبي ﷺ. أخرجه الخطيب في "المدرج". ورواه إسماعيل ابن جعفر عن حميد فعطفه على كلام أنس في تفسير قوله: "تزهى"، وظاهره الوقف وأخرجه الجوزقي من طريق يزيد بن هارون والخطيب من طريق أبي خالد الأحمر، كلاهما عن حميد بلفظ: قال أنس: "أرأيت إن منع الله الثمرة..". الحديث. رواه ابن المبارك وهشيم - كما تقدم آنفاً - عن حميد، فلم يذكر هذا القدر المختلف فيه وتابعهما جماعة من أصحاب حميد عنه على ذلك.

قلت -والقائل ابن حجر-: وليس في جميع ما تقدم ما يمنع أن يكون التفسير مرفوعاً لأن مع الذي رفعه زيادة على ما عند الذي وقفه، وليس في رواية الذي وقفه ما ينفي قول من رفعه.

وقد روى مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر ما يقوي رواية الرفع فسي حديث أنس، ولفظه: قال رسول الله ﷺ: "لو بعث من أخيك تمراً فأصابته عاهة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً. ثم تأخذ مال أخيك بغير حق؟". اهـ.

وقال في "هدي الساري" (ص ٥١٧) بعد أن ذكر كلام الدارقطني: قلت:

سبق الدارقطني إلى دعوى الإدراج في هذا الحديث أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان وابن خزيمة وغير واحد من أئمة الحديث كما أوضحته في كتابي "تقريب المنهج بترتيب المدرج"، وحكى فيه عن ابن خزيمة أنه قال: رأيت أنس بن مالك في المنجم فأخبرني أنه مرفوع وأن معتمراً بن سليمان رواه عن حميد مدرجاً لكن قال في آخره: لا أدري أنس قال: ثم يستحل؟ أو حدث به عن النبي ﷺ والأمر في مثل هذا قريب. اهـ

وقال في "التلخيص" ج ٣ (ص ٩٨٧) ط مكتبة نزار مصطفى الباز: وقد بينت في المدرج أن هذه الجملة (يعني التي في حديث مالك) موقوفة من قول أنس، وأن رفعها وهم وبيانها عند مسلم. اهـ

وقال الألباني في "إرواء الغليل" ج ٥ ص ٢٠٩، ط: المكتب الإسلامي بعد أن ذكره: وهذا ظاهر كالرواية الأولى أن تفسير الصلاح مرفوع والصواب أنه من قول أنس كما بيته رواية مسلم والطحاوي، وبذلك جزم ابن أبي حاتم في "العلل" (١/ ٣٧٨/ ١١٢٩) وتبعه الحافظ في "التلخيص" اهـ المراد منه

وقال مقبل في تعليقه على "التتبع" ص ٣٦١: وهذا الذي قرره الحافظ في التلخيص هو الذي تطمئن إليه النفس لكثرة من وقفها على أنس، والله أعلم. اهـ وروى مسلم برقم ١٦ (١٥٥٥) عن أنس أن النبي ﷺ قال: "إن لم يثمره الله فبم يستحل أحدكم مال أخيه؟".

قال الدارقطني في "التتبع" (ص ٣٦١): وهذا وهم فيه ابن عباد على الدراوردي حين سمعه ابن عباد منه، لأن إبراهيم بن حمزة رواه عن الدراوردي عن

حميد عن أنس "نمى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - عن بيع الثمرة حتى تزهو"، قلنا لأنس: وما تزهو. قال: تحمر، قال: أ رأيت إن منع الله الثمرة فبم يستحل مال أخيه؟ وهو الصواب. اهـ

وذكر النووي في "شرح صحيح مسلم" ج ١٠ (ص ٢١٨) كلام الدارقطني فيما يتعلق بحديث محمد بن عباد وسكت عليه. وقال ابن أبي حاتم في "العلل" ج ١ (ص ٣٧٨): سألت أبي وأبا زرعة عن حديث محمد بن عباد عن عبدالعزيز الدراوردي عن حميد عن أنس أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: إن لم يثمرها الله فبم يستحل أحدكم مال أخيه؟" فقالوا: هذا خطأ، إنما هو كلام أنس. قال أبو زرعة كذا يرويه الدراوردي ومالك بن أنس مرفوعاً والناس يروونه موقوفاً. اهـ

وقال مقبل في تعليقه على "التب" (ص ٣٦١): أقول يحتمل أن مسلماً - رحمه الله - ذكر هذا الطريق المرفوع ليبين علته ويحتمل أنه ذكر هذا الطريق المرفوع معتقداً صحة الرفع لقرائن ظهرت عنده، والذي تطمئن إليه النفس أنه موقوف. اهـ

( ٥٢ ) حديث عبد الله بن دينار قال: سمعت ابن عمر رضي الله عنهما - يقول: "نهى النبي ﷺ عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها، وكان إذا سئل عن صلاحها قال: حتى تذهب عاهته". رواه البخاري برقم (١٤٨٦).

قال الخطيب البغدادي في "الفصل للوصل المدرج في النقل" ج ١ ص ١١٦ ط: دار المحرة بعدما ذكره: المسؤول عن صلاح الثمرة والجيب بقوله حتى تذهب



عاهتها ليس هو النبي ﷺ وإنما هو عبدالله بن عمر، بين ذلك مسلم بن إبراهيم الأزدى ومحمد بن جعفر غندر في روايتهما هذا الحديث عن شعبة.

ورواه سفيان الثوري وسليمان بن بلال عن عبدالله بن دينار فلم يذكر قول ابن عمر، بل اقتصر على المرفوع حسب.

وقال ابن الجوزي في كتاب "كشف المشكل" ج ٢ ص ٤٩٨: وفي بعض ألفاظ هذا الحديث: "هى النبي ﷺ عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها". وكان إذا سئل عن صلاحها قال: حتى تذهب عاهته، وظاهر هذا أن المسؤول عن ذلك والمحجب رسول الله ﷺ وليس كذلك، وإنما المسؤول والمحجب عن ذلك ابن عمر، وقد درج كلامه في كلام رسول الله ﷺ فاشتبه. أنبأنا عبد الوهاب الحافظ قال أنبأنا جعفر بن أحمد بن السراح قال: أنبأنا أحمد بن علي بن ثابت قال: المسؤول عن صلاح الثمرة والمحجب بقوله: حتى تذهب عاهته، ليس هو رسول الله ﷺ وإنما هو عبد الله بن عمر. وقد بين ذلك مسلم بن إبراهيم الأزدى ومحمد بن جعفر غندر في روايتهما هذا الحديث عن شعبة عن عبد الله ابن دينار عن ابن عمر. اهـ

( ٥٣ ) حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما: "أن رسول الله ﷺ

دخل مكة وعليه عمامة سوداء بغير إحرام". رواه مسلم برقم ٤٥١ (١٣٥٨).

قال الحافظ ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" ج ٤ ص ٢٩٣ ط: دار طيبة

بعد أن ذكره: وسكت -يعني عبد الحق- عنه وهو إنما يرويه عند مسلم معاوية بن عمار عن أبي الزبير، وينبغي أن نذكر مذهبه في أبي الزبير عن جابر ثم نذكر عمله

فيه فنقول: لما ذكر حديث جابر في المريض الذي رفع إلى وجهه وسادة يصلي عليها فرمى بها النبي ﷺ الحديث.

قال بعده: رواه أبو بكر الحنفي - وكان ثقة - عن الثوري عن أبي الزبير عن جابر وقد تقدم الكلام في حديث أبي الزبير عن جابر أنه لا يصح من حديثه إلا ما ذكر فيه السماع أو كان من رواية الليث عنه. وذكر من طريق مسلم عن أبي الزبير عن جابر "دخل أبو بكر يستأذن على النبي ﷺ" الحديث. وفيه "من حولي - كما ترى - يسألني النفقة". ثم قال بإثره: إنما يؤخذ من حديث أبي الزبير ما ذكر فيه السماع أو كان من رواية الليث عنه وليس هذا من رواية الليث.

وذكر من طريق الدارقطني عن حرب ابن أبي العالية عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ قال: "المطلقة ثلاثا لها السكنى والنفقة". وهذا الإسناد: "ليس للحامل المتوفى عنها زوجها نفقة" ثم أتبعها أن قال: إنما يؤخذ من حديث أبي الزبير عن جابر ما ذكر فيه السماع أو كان عن الليث عنه عن جابر. ثم ضعف حرب ابن أبي العالية. وذكر من رواية أبي الزبير عن جابر أن رسول الله ﷺ: "نهى عن ثمن السنور والكلب إلا كلب صيد" من طريق النسائي.

ثم قال: أبو الزبير يدلّس في حديث جابر فإذا ذكر سماعه منه أو كان من رواية الليث عن أبي الزبير فهو صحيح وهذا من رواية جماعة عنه ليس فيهم الليث. وذكر حديث تفسير الجاثية من طريق ضعيف. ثم قال: وأبو الزبير يدلّس في حديث جابر. وذكر في أمهات الأولاد حديثين ثم قال: ذكر في الأول سماعه من جابر ولم يذكره في الثاني. وذكر حديث: "ذبحنا يوم خيبر الخيل والبغال والحمير" الحديث. من رواية حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر. ثم قال: لا يؤخذ من

حديث أبي الزبير عن جابر إلا ما ذكر فيه السماع أو كان من رواية الليث عنه. وذكر في التشهد حديث جابر من طريق النسائي.

ثم قال: أحسن حديث أبي الزبير عن جابر ما ذكر سماعه منه، ولم يذكر السماع في هذا فيما أعلم. فهذا مذهبه فلتبين عمله. وذلك أنه كان يجب أن يطرد هذا المذهب في أحاديثه فيبين ما كان منها غير مذكور فيها سماعه مما لم يروه الليث عنه فيكون ذلك منه تعليلاً لها محالاً على هذه المواضع التي قد فسر فيها أمره، وقد كان يكفيه بعضها ثم يسكت إن شاء عما كان من روايته مذكوراً فيها سماعه أو كان من رواية الليث عنه.

هذا هو طرد ما ذهب إليه ولم يفعل، بل أورد الأحاديث فيما عدا هذه التي تقدم ذكرها على نحوين: نحو يذكرها فيبين أنها من رواية أبي الزبير عن جابر فهذا قريب من الصواب فإنه بذلك كالمثري من عهدنا. ونحو يسكت عنه ولا يبين أنه من روايته وهو مما لم يذكر فيه سماعه ولا هو من رواية الليث عنه بل إذا قرأه القارئ يظنه من غير رواية أبي الزبير فيعتقد - بسكوته عنه - أنه مما لا خلاف في صحته.

وأكثر ما يقع له هذا العمل فيما كان من الأحاديث مما أخرجه مسلم، كأنها بإدخال مسلم لها حصلت في حى من النقد، وهذا خطأ لا شك فيه.

فلنعرض الآن عليك أحاديث النحويين المذكورين حتى يتبين ذلك "اهـ المراد منه. فذكرها وسيأتي بعضها إن شاء الله تعالى. ثم ذكر في ص ٣١٤ بعض الأحاديث

التي رواها أبو الزبير عن جابر ثم قال: "كل هذه من كتاب مسلم من رواية أبي الزبير عن جابر مما لم يذكر فيه سماعه ولا هو من رواية الليث عنه"<sup>(١)</sup>. اهـ

ثم قال ص ٣٠٥ بعد أن ذكر أحاديث النحو الأول: كل هذه الأحاديث أبرز عند ذكره -يعني عبد الحق- إياها أبا الزبير فتبين بذلك أنها من روايته، وكلها مما لم يذكر فيه سماعه ولا هو من رواية الليث عنه، وهو فيها غير مخطئ فإنه بلمبرازه إياه قد أحال على ما شرح من أمره في الأحاديث المتقدمة، فهذا أحد التحوين. اهـ

وقال الألباني في تعليقه على "مختصر صحيح مسلم" ص ٢٠١ ط: دار المعارف: هو -يعني هذا الحديث- من رواية أبي الزبير عن جابر معنعناً وهو من الأحاديث التي قال الذهبي فيها: وفي "صحيح مسلم" عدة أحاديث مما لم يوضح فيها أبو الزبير السماع عن جابر ولا هي من طريق الليث عنه ففي القلب منها شيء. اهـ

( ٥٤ ) حديث جابر قال: دخل أبو بكر يستأذن على رسول الله ﷺ فوجد الناس جلوساً ببابه لم يؤذن لأحد منهم، قال: فأذن لأبي بكر فدخل ثم أقبل عمر فاستأذن فأذن له فوجد النبي ﷺ جالساً حوله نساؤه واجماً ساكناً، قال: فقال: لأقولن شيئاً أضحك النبي ﷺ فقال: يا رسول الله لو رأيت بنت خارجة سألتني

<sup>(١)</sup> قلت: قد صرح أبو الزبير بالسماع من جابر في بعض الروايات التي ذكرها الحافظ ابن القطان في نسخ مسلم المتداولة في عصرنا، ولا أدري هل تختلف نسخته عن نسخنا هذه أو أنه لم يطلع على المواضع التي صرح فيها بالسماع ولم أذكر في هذا الكتاب شيئاً من تلك الروايات التي صرح فيها بالسماع عند مسلم حسب علمي، وإن كان يصح الاستشهاد بما على ما ضعه ابن القطان من الأحاديث التي رواها مسلم في "صحيحه" بغض النظر عن صوابه وخطئه في ذلك، والله تعالى أعلم.

النفقة فقامت إليها فوجأت عنقها، فضحك رسول الله ﷺ وقال: "من حولي كما ترى يسألني النفقة" فقام أبو بكر إلى عائشة بجأ عنقها، فقام عمر إلى حفصة بجأ عنقها، كلاهما يقول: تسألن رسول الله ﷺ ما ليس عنده، فقلن: والله لا نسأل رسول الله ﷺ شيئاً أبداً ليس عنده، ثم اعتزلن شهراً أو تسعاً وعشرين ثم نزلت عليه هذه الآية: (بشأها النبي قل لأزواجك) حتى بلغ (للمحسنات منكن أجراً عظيماً). قال فبدأ بعائشة فقال: "يا عائشة إني أريد أن أعرض عليك امرأة أحب أن لا تعجلي فيه حتى تستشيري أبيك" قالت: وما هو يا رسول الله؟ فتلا عليها الآية قالت: أفيك يا رسول الله أستشير أبي؟ بل أختار الله ورسوله والدار الآخرة وأسألك أن لا تخبر امرأة من نسائك بالذي قلت، قال: "لا تسألني امرأة منهن إلا أخبرتها إن الله لم يعثني معتاً ولا متعتاً، ولكن بعثني معلماً ميسراً". رواه مسلم برقم ٢٩ (١٤٧٨).

ضعفه ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" ج ٤ ص ٢٩٤ بتدليس أبي الزبير كما تقدم بيان ذلك في الحديث الذي قبله.

( ٥٥ ) حديث جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما- أن الطفيل بن عمرو الدوسي أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، هل لك في حصن حصين ومنعة، قال: حصن كان لدوس في الجاهلية فأبى ذلك النبي ﷺ للذي ذخر الله للأتصار، فلما هاجر النبي ﷺ إلى المدينة، هاجر إليه الطفيل بن عمرو وهاجر معه رجل من قومه فاجتروا المدينة، فمرض فجزع فأخذ مشاقص له فقطع بها براحه فشجبت يده حتى مات فرآه الطفيل بن عمرو في منامه، فرآه وهيته حسنة، ورآه مغطياً بديه، فقال له: ما صنع بك ربك؟ فقال: غفر لي بحجرتي إلى نبيه ﷺ فقال: مالي

أراك مغطياً يديك؟ قال: قيل لي: لن نصلح منك ما أفسدت فقصها الطفيل على رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ: "اللهم وليديه فاغفر". رواه مسلم برقم ١٨٤ (١١٦) .

ذكره الحافظ ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" ج ٤ ص ٢٩٨ وأعله بالعلة السابقة وهي تدليس أبي الزبير.

وقال الألباني في تعليقه على "مختصر صحيح مسلم" ص ٣٥ ط: المعارف: الحديث من رواية أبي الزبير عن جابر، وأبو الزبير مدلس وقد عنعنه وقد تقرر عند أهل المعرفة بهذا العلم الشريف ترك الاحتجاج بحديثه المعنعن إلا ما كان من رواية الليث بن سعد عنه فإنه لم يأخذ عنه إلا ما ذكر له السماع فيه ولهذا قال الذهبي في ترجمته من "الميزان": وفي "صحيح مسلم" أحاديث مما لم يوضح فيها أبو الزبير السماع عن جابر ولا هي من طريق الليث عنه ففي القلب منها شيء. قلت -والقائل الألباني-: وهذا الحديث مما أعله عبدالحق الإشيلي وابن القطان بعننة أبي الزبير فماذا يقول الجائر المعتدي؟ انظر المقدمة (ص ١٧). اهـ

( ٥٦ ) حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: "لا تذبجوا إلا مسنة إلا أن يعصر عليكم فتذبجوا جذعة من الضأن" رواه مسلم برقم ١٣ (١٩٦٣) .

هذا الحديث ضعفه ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" ج ٤ ص ٣٠١ بتدليس أبي الزبير، وقال عنه ابن حزم في "المحلى" ج ٦ (ص ٢٠) ط دار الكتب العلمية: هذا حجة على الحاضرين من المخالفين لأنهم يميزون الجذع من الضأن مع

وجود المسنات فقد خالفوه وهم يصححونه، وأما نحن فلا نصححه لأن أبا الزبير مدلس مالم يقل في الخبر أنه سمعه من جابر، هو أقر بذلك على نفسه، روينا ذلك عنه من طريق الليث بن سعد.

وقال الألباني في "الضعيفة" ج ١ (ص ١٦١) ط ١: من ط الجديدة مكتبة المعارف: ثم بدا لي أي كنت وإها في ذلك تبعاً للحافظ، وأن هذا الحديث الذي صححه هو وأخرجه مسلم كان الأخرى به أن يحشر في زمرة الأحاديث الضعيفة لا أن تتأول به الأحاديث الصحيحة، ذلك لأن أبا الزبير هذا مدلس، وقد عنعنه، ومن المقرر في "علم المصطلح" أن المدلس لا يحتج بحديثه إذا لم يصرح بالتحديث، وهذا هو الذي صنعه أبو الزبير هنا، فعنعن ولم يصرح، ولذلك انتقد المحققون من أهل العلم أحاديث يرويها أبو الزبير بهذا الإسناد، أخرجهما مسلم، اللهم إلا ما كان من رواية الليث بن سعد عنه، فإنه لم يرو عنه إلا ما صرح فيه بالتحديث... إلخ

وقال في "الصحيحة" ج ٦ (ص ٤٦٣-٤٦٤) ط الأولى مكتبة المعارف: "ولا يعكر على ذلك حديث جابر الآخر بلفظ: "لا تدبجوا إلا مسنة إلا أن يعسر عليكم فتدبجوا جذعة من الضأن"، لأنه من رواية أبي الزبير معنعناً عنه في كل الطرق، ليس في شيء منها تصريحه بالتحديث، ولا هو من رواية الليث بن سعد عنه كما كنت بينته في "الضعيفة" (٦٥)، ثم في "الإرواء" (١١٤٥)، وأكدت ذلك أخيراً في "ضعيف أبي داود" (٤٨٥).

وقال في "إرواء الغليل" ج ٤ (ص ٣٥٨-٣٥٩) ط الثانية، المكتب الإسلامي: ضعيف، فإنه عند مسلم (٧٧/٦) وأبي داود (٢٧٩٧) والنسائي (٢٠٤/٢) وابن ماجه (٣١٤١) وابن الجارود (٩٠٤) والبيهقي (٢٦٩/٩) وأحمد (٣٢٧، ٣١٢/٣)

وأبي يعلى الموصلي في "مسنده" (ق ٢/١٢٥) كلهم من طريق زهير قال: حدثنا أبو الزبير عن جابر مرفوعاً بلفظ: "... إلا أن يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن". والباقي مثله سواء...

إلى أن قال (ص ٣٥٩): ومدار الطريقتين على أبي الزبير، وهو مدلس معروف بذلك خاصة عن أبي الزبير<sup>(١)</sup> فيتقى حديثه عنه ما لم يصرح بالتحديث وكان معنعناً، كما فعل في هذا الحديث في جميع المصادر المخرجة له، وقد كنت اغتررت برهة من الزمن بهذا الحديث متوهماً صحته، لإخراج مسلم إياه في "صحيحه"، ثم تنبته لعلته هذه، فنبهت عليها في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" ج ١ (ص ٩١) طبع المكتب الإسلامي في دمشق اهـ. وأورده أيضاً في "ضعيف سنن أبي داود" (ص ٢٧٣) ط المكتب الإسلامي وقال عنه: "ضعيف"، و"ضعيف سنن النسائي" (ص ١٧٩) ط المكتب الإسلامي و"ضعيف سنن ابن ماجه" (ص ٢٥٢) ط: مكتبة المعارف.

وقال في تعليقه على "مختصر صحيح مسلم": (ص ٣٣٤) ط المعارف: هذا الحديث مما رواه أبو الزبير عن جابر معنعناً وبه أعله عبدالحق وابن القطان وقد صح جواز التضحية بالجذعة في غير ما حديث فراجع ذلك في الأحاديث الضعيفة رقم (٦٥) والحديث الآتي (١٢٥٥). اهـ

( ٥٧ ) حديث عائشة -رضي الله عنها- قالت: "كان رسول الله ﷺ يصلي فيما بين أن يفرغ من صلاة العشاء -وهي التي يدعو الناس العتمة- إلى

<sup>(١)</sup> كذا في الإرواء، والصواب عن جابر.



الفجر، إحدى عشرة ركعة، يسلم بين كل ركعتين ويوتر بواحدة، فإذا سكّت المؤذن من صلاة الفجر وتبين له الفجر، وجاءه المؤذن، قام فركع ركعتين خفيفتين. ثم اضطجع على شقه الأيمن، حتى يأتيه المؤذن للإقامة". رواه مسلم برقم ١٢٢ (٧٣٦).

قال ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" ج ٥ ص ٢٣٣-٢٣٥: "هكذا أورده -يعني عبد الحق الإشبيلي- ولم يورد في معناه غيره، ولا أدري لم اختاره، وهو من رواية حرملة بن يحيى عند مسلم، وحرملة قد تكلم فيه وهو أيضاً مثبج اللفظ، وذلك في قوله: "يسلم بين كل ركعتين"، وإنما أراد: من كل ركعتين وفي قوله: "وإذا سكّت المؤذن من صلاة الفجر"، وإنما أراد إذا سكّت المؤذن من الأذان الأول لصلاة الفجر، وفيه ما لا يعرف إلا منه، وهو قوله: إن المؤذن كان يأتيه بعد فراغه من الأذان قبل أن يركع ركعتي الفجر، ثم يأتيه مرة أخرى للإقامة، وهذا ما لا يعرف في غيره.

وفي حديث ابن عباس حين بات عنده أنه نام بعد الوتر حتى جاءه المؤذن فقام فركع ركعتين خفيفتين ثم خرج إلى الصلاة، إلا أن هذا إخبار عن قضية مخصوصة، نام فيها بعد الوتر، والمعروف من حديث عائشة وحفصة وغيرهما إنما هو أنه كان يركع ركعتين خفيفتين، ثم يضطجع على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذن للإقامة. وفي الحديث المذكور أيضاً أنه صلى ثلاث عشرة ركعة بركعتي الفجر، وذلك صحيح من طرق كثيرة جداً. والذي قصدت الآن بيانه، هو أن الحديث ذكره أبو داود، ومن أصح من هذا الطريق.

قال أبو داود: حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم دحيم، ونصر بن عاصم الأنطاكي، قالا: حدثنا الوليد، قال: حدثنا الأوزاعي، قال نصر: عن ابن أبي ذئب [الأوزاعي] عن الزهري، عن عروة، عن عائشة قالت: "كان رسول الله ﷺ يصلي فيما بين أن يفرغ من صلاة العشاء إلى أن ينصدع الفجر إحدى عشرة ركعة، يسلم من كل ثنتين، ويوتر بواحدة ويمكث في سجوده قدر ما يقرأ أحدكم خمسين آية، قبل أن يرفع رأسه، فإذا سكت المؤذن بالأولى من صلاة الفجر، قام فركع خفيفتين، ثم اضطجع على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذن" فهذا أصح إسناداً ولفظاً، والله الموفق. اهـ

( ٥٨ ) حديث جابر قال سمعت النبي ﷺ يقول: (أيكم خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر ثم ليرقد، ومن وثق بقيام من الليل فليوتر من آخره، فإن قراءه آخر الليل محضورة، وذلك أفضل) رواه مسلم برقم ١٦٣ (٧٥٥).

أعله ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" ج ٤ ص ٣٠٦ بعننة أبي الزبير<sup>(١)</sup>.

( ٥٩ ) حديث جابر بن عبد الله أخبرني عمر بن الخطاب أن رجلاً توضأ فترك موضع ظفر على قدمه فأبصره النبي ﷺ فقال: "ارجع فأحسن وضوءك" فرجع ثم صلى. رواه مسلم برقم ٣١ (٢٤٣).

<sup>(١)</sup> رواه مسلم أيضاً من طريق أبي سفيان (٧٥٥) إلا أن أبا سفيان ضعيف عند طائفة من العلماء، وهو الذي ذهب إليه عبدالحق الإشبيلي حيث قال كما في "بيان الوهم والإيهام" لابن القطان ج ٢ ص ٤٠٤: أبو سفيان ضعيف، وأقره على ذلك ابن القطان، فلذلك لم يعتبر ابن القطان بمناقبه، والله أعلم.

أعله ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" ج ٤ ص ٣٠٦ بعنقة أبي الزبير.

( ٦٠ ) حديث جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: "الاستحمار ثو، ورمي الجمار ثو، والسعي بين الصفا والمروة ثو، والطواف ثو، وإذا استحمر أحدكم فليستحمر بثو". رواه مسلم برقم ٣١٥ (١٣٠٠).

أعله ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" ج ٤ ص ٣٠٨ بعنقة أبي الزبير.

وقال الألباني في تعليقه على "مختصر صحيح مسلم" ص ١٩٣ ط ٣ مكتبة المعارف عند تعليقه على هذا الحديث: والحديث من رواية أبي الزبير عن جابر وقد عنعنه! وهو مما أخذه ابن القطان على عبدالحق لأنه سكت عن عنعته. اهـ

( ٦١ ) حديث جابر بن عبد الله قال: سمعت النبي ﷺ يقول: "لا يحمل لأحدكم أن يحمل بمكة السلاح". رواه مسلم برقم ٤٤٩ (١٣٥٦).

أعله ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" ج ٤ ص ٣٠٨ بعنقة أبي الزبير.

وقال الألباني في تعليقه على "مختصر صحيح مسلم" (ص ٢٠١) ط ٣ مكتبة المعارف: هو من رواية أبي الزبير عن جابر معنعناً وهو من الأحاديث التي قال فيها الذهبي: وفي "صحيح مسلم" عدة أحاديث مما لم يوضح فيها أبو الزبير السماع عن جابر ولا هي من طريق الليث عنه ففي القلب منها شيء. اهـ

( ٦٢ ) حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال: سمعت رسول الله ﷺ وأتاه رجل يوم النحر، وهو واقف عند الجمرة، فقال: يا رسول الله! إني حلقت قبل

أن أرمي، فقال: "ارم ولا حرج" وأتاه آخر فقال: إني ذبحت قبل أن أرمي قال: "ارم ولا حرج" وأتاه آخر فقال: إني أفضت إلى البيت قبل أن أرمي قال: "ارم ولا حرج" قال: فما رأيته سئل يومئذ عن شيء إلا قال: "افعلوا ولا حرج" رواه مسلم برقم ٣٣٣ (١٣٠٦).

قال ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" ج ٢ ص ٣٦٠-٣٦١: وذكر -أي عبد الحق الإشيلي- من طريق مسلم حديث عبدالله بن عمرو في تقديم بعض الأفعال في الحج على بعض. ثم قال: زاد محمد ابن أبي حفصة: أفضت قبل أن أرمي، قال: "ارم ولا حرج" قال: ولم يتابع ابن أبي حفصة على قوله "أفضت" أراه وهم.

ذكر الحديث والتعليل أبو الحسن الدارقطني، خرجه من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أيضاً... "إلى أن قال -أعني ابن القطان-: "فاعلم الآن أهنا في كتاب مسلم، من طريق محمد ابن أبي حفصة المذكور عن الزهري. وذلك أن الحديث حديث الزهري يرويه عن عيسى بن طلحة، عن عبدالله بن عمرو. فأصحابه لا يقولون عنه "أفضت قبل أن أرمي" وابن أبي حفصة يقول ذاك، وتوهم الدارقطني وهم لمخالفة الحفاظ له، والرجل ثقة ولكنه يضعف في الزهري خاصة، كأنه لم يحفظ حديثه كما يجب، فصار يجيء فيه بخلاف ما يجيء به غيره". اهـ

( ٦٣ ) حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا دعي أحدكم إلى طعام فليجب فإن شاء طعم وإن شاء ترك". رواه مسلم برقم ١٠٥ (١٤٣٠).

أعله ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" ج ٤ ص ٣٠٩ بعنونة أبي الزبير.

وقال ابن حزم في "المحلى" ج ٩ ص (٢٤-٢٥) ط دار الكتب العلمية : فلن قيل: فقد رويتم من طريق سفيان عن أبي الزبير عن جابر عن رسول الله ﷺ أنه قال : " إذا دعي أحدكم إلى طعام فليجب، فإن شاء طعم وإن شاء ترك ". قلنا : نعم، وأبو الزبير لم يذكر في هذا أنه سمعه من جابر، ولا هو من رواية الليث عنه. وقد روينا عن الليث أنه وقف أبا الزبير على ما سمعه من جابر مما لم يسمعه منه، قال الليث: فأعلم لي على ما أخذته عنه وليس هذا الحديث مما أعلم له عليه، فبطل الاحتجاج به. اهـ المراد منه

( ٦٤ ) حديث جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما- أن رسول الله ﷺ رأى امرأة فأتى امرأته زينب وهي تمعس منيفة لها فقضى حاجته ثم خرج إلى أصحابه فقال: " إن المرأة تقبل في صورة شيطان وتدبر في صورة شيطان فإذا أبصر أحدكم امرأة فليأت أهله فإن ذلك يرد ما في نفسه ". رواه مسلم برقم ٩ (١٤٠٣).

أعله ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" ج ٤ ص ٣١٠ بعنونة أبي الزبير.

( ٦٥ ) حديث مجاهد عن عائشة -رضي الله عنها- أنها حاضت بسرف فتطهرت بعرفة، فقال لها رسول الله ﷺ: يجزئ عنك طوافك بالصفة والمروة عن ححك وعمرتك" رواه مسلم برقم ١٣٣ (١٢١١).

قال ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" ٣٩١/٢-٣٩٢ ط: دار طيبة: وذكر -يعني عبد الحق الإشبيلي- أيضاً من طريق مسلم عن عائشة "أما حاضت

بسرف، فظهرت بعرفة"، ولم يقل في إسناده شيئا، وهو عند مسلم من طريق ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن عائشة، والقول فيه كما تقدم. اهـ. ويعني بما تقدم ما ذكره ص ٣٩٠ حيث قال هناك بعد أن ذكر حديثين ذكرهما عبد الحق من رواية مجاهد عن عائشة قال: وهما منقطعان عند أهل الحديث، قال يحيى بن سعيد: كان شعبة ينكر أن يكون مجاهد سمع من عائشة، ذكره الترمذي في كتاب "العلل"، وكذلك روي عن يحيى بن معين قال: كان يحيى بن سعيد ينكره، ذكره الدوري عنه.

وذكر عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه قال: كان شعبة ينكر أن يكون مجاهد سمع من عائشة، قال: وقال يحيى بن سعيد في حديث موسى الجهمي عن مجاهد قال: خرجت إلينا عائشة، أو حدثني عائشة قال يحيى: فحدثت به شعبة فأنكره، وقال ابن أبي حاتم: روي عن عائشة مرسلًا. اهـ.

وقال ص ٣٩٢: والصحيح عن عائشة من غير رواية مجاهد أنها إنما طهرت يوم النحر، ويوم النحر إنما تكون فيه إما بمزدلفة سحرا أو بمعى أو بمكة. وعنهما أيضا صحيح في كتاب مسلم "أدركني يوم عرفة وأنا حائض" اهـ المراد منه

قلت: ويؤيد ذلك أيضا ما رواه مسلم برقم ١٢٢ (١٢١١) من طريقها رضي الله عنها- أنها قالت: فخرجت في حجتي حتى نزلنا منى فظهرت... إلخ.

( ٦٦ ) حديث أنس عن النبي ﷺ قال: "اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن والعجز والكسل والجبن والبخل وضلع الدين وغلبة الرجال" رواه البخاري برقم ٢٨٩٣.

قال ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" ج ٤ ص ١٨١-١٨٢ ط: دار طيبة: "فذكر عند البخاري عن أنس ... وذكره، ثم قال: وسكت -يعني عبدالحق- عنه، وإنما يرويه عن أنس عمرو ابن أبي عمرو". اهـ

ثم قال -ابن القطان- ص ١٨٤: "ثم قال عبدالحق-: عمرو ابن أبي عمرو ليس بالقوي، وإن كان مالك قد روى عنه. ففي هذا تقوية عمرو، ولكنه ليس بأقوى ما يكون، و بالجملة فالرجل مستضعف، وأحاديثه تدل على حاله". اهـ  
المراد منه

وقال قبل ذلك ص ١٨٠ بعد كلام: ... فقد ناقض -يعني عبدالحق- بذلك ما علم بمذهبه في تضعيف رجلين من هذا الإسناد وهما: ... وعمرو ابن أبي عمرو المذكور، وقد تبين تناقضه في أمر عمرو ابن أبي عمرو من غير هذا الحديث، ثم ذكر بعض الأحاديث ومنها حديث البخاري المذكور.

( ٦٧ ) حديث جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله ﷺ: "لا ترسلوا فواشيكم وصبيانكم إذا غابت الشمس حتى تذهب فحمة العشاء، فإن الشياطين تنبعث إذا غابت الشمس حتى تذهب فحمة العشاء". رواه مسلم برقم ٩٨ (٢٠١٣).

أعله ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" ج ٤ ص ٣١٢ بعننة أبي الزبير.

( ٦٨ ) حديث جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما- قال: سمعت النبي ﷺ يقول في غزوة غزوانها: "استكثروا من النعال، فإن الرجل لا يزال راكباً ما

انتعل" رواه مسلم برقم ٦٦ (٢٠٩٦).

أعله ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" ج ٤ ص ٣١٢ و ٦١٣ بعننة أبي الزبير. وذكره في ج ٤ ص ٤٨٧ وضعفه، معقل الجزري إضافة إلى العلة السابقة.

( ٦٩ ) حديث أبي سعيد- رضي الله عنه - قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم -: "إذا بويح لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما" رواه مسلم برقم ١٨٥٣ (٦١).

قال أحمد بن حنبل كما في "المتجرب من العلل للخلال" ص ١٦٦ ط: دار الراجية: "وهذا إنما أسندوه عن الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد من حديث خالد، لا يرويه غيره. قلت -والفائل للخلال-: فإنهم يقولون: سماع خالد بعد الاختلاط. قال: لا أدري".

وذكر الذهبي في "سير أعلام النبلاء" ج ٦ ص ١٥٥: أن أحمد بن حنبل قد عدّ هذا الحديث من غرائب الجريري.

وقال ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" ج ٤ ص ٣٣٩-٣٤٠، ط: دار طيبة: "ولم يبين -أي عبد الحق الإشبيلي- أنه من رواية سعيد الجريري، وهو مختلط، يرويه عنه خالد بن عبد الله. وهذا من عمله متكرر، يصحح أحاديثه من غير اعتبار لقدّم ما روي عنه من حديثه".

وقال العقيلي في "الضعفاء" (٢٥٩/١): "ولا يصح من هذا عن النبي ﷺ



شيء من وجه ثابت". وقال أيضاً (٤٥٧/٣): "الرواية في هذا الباب غير ثابتة".

وقال الذهبي في "الميزان" (٣٤٨/٣): "فضالة بن دينار عن ثابت البناني عن أنس، وعنه عن عمار بن هارون، قال العقيلي: منكر الحديث، روى عن ثابت، عن أنس حديث: "إذا بويح لخليفتين"، ولم يصح في هذا حديث".

وتعقبه الحافظ في "اللسان" (٤٣٥/٤) قائلاً: "وهذا هو العجب العجائب! كيف يقول المؤلف هذا، ويقره عليه، والحديث في "صحيح مسلم"، وإن كان ممن غير هذا الوجه، وقد راجعت كلام العقيلي فلم أر هذا الكلام فيه".

وقال أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد<sup>(١)</sup> في تحقيقه لكتاب "المنتخب من العلل للخلال" ص ١٦٨ بعد أن ذكر الكلام السابق: "قلت: نعم الحديث في "صحيح مسلم"، ولكنه معلول، كما سبق والحافظ نفسه يلزمه من قوله الذي نقلناه عنه من "مقدمة الفتح" أن يتوقف في صحته. وأما عما نقله الذهبي عن العقيلي فهو محفوظ في كتابه في ترجمة فضالة هذا، ولا أدري ما الفرق بين قول العقيلي: "الرواية في هذا الباب غير ثابتة" وبين ما نقله الذهبي عنه: "لم يصح في هذا حديث". اهـ

هذا ومن الجدير بالذكر أن الحافظ ابن حجر قد قال في "مقدمة الفتح" ص ٥٦٩ ط: دار الكتب العلمية في ترجمة الجريري هذا: "نعم وأخرج له - يعني الجريري - البخاري أيضاً من رواية خالد الواسطي عنه ولم يتحرر لي أمره إلى الآن هل سمع منه قبل الاختلاط أو بعده، لكن حديثه عنه بمتابعة بشر بن الفضل كلاهما عنه عن أبي بكرة عن أبيه وروى له الباقون". اهـ

<sup>(١)</sup> وهو من أتباع نخلة الفوزان وصاحب "كتائب البغي".

وقال د/بشار عواد معروف في تحقيقه "تهذيب الكمال" ج ١٠ ص ٣٤٢ بعد كلام: ... وقال ابن عدي: وسعيد الجريري هذا مستقيم الحديث، وحديثه حجة من سمع منه قبل الاختلاط، وهو أحد من يجمع حديثه من البصريين، وسيله كسيل سعيد ابن أبي عروبة، لأن سعيد ابن أبي عروبة أيضاً اختلط فمن سمع منه قبل الاختلاط فحديثه مستقيم حجة" ٢/الورقة ٤٦، وقال الدارقطني: ثقة ("السنن" ١: ٢٦٥) والعجب من البخاري أنه أخرج له من طريق خالد بن عبدالله الطحان الواسطي، وهو ممن سمع من الجريري بعد اختلاطه. البخاري: ٩١/٢، والترمذي (١٣٥)، والنسائي: ٢٨/٢. كما أخرج له مسلم حديثاً غريباً من هذه الطريق، حديث: "إذا بويع لخيفتين فاقتلوا الآخر منهما" (١٨٥٣) في الإمارة، باب: إذا بويع لخيفتين. اهـ

قلت : قد وصف الجريري هذا بالاختلاط جماعة من أئمة الحديث وإليك لام طائفة منهم نقلاً من "ميزان الاعتدال" للذهبي ج ٢ ص ١٢٧ ط : دار المعرفة و"تهذيب التهذيب" للحافظ ابن حجر ج ٢ ص ٧ ط : مؤسسة الرسالة : قال أبو حاتم : تغير حفظه قبل موته ؛ فمن كتب عنه قديماً فهو صالح وهو حسن الحديث . وقال محمد ابن أبي عدي : لا نكذب الله ؛ سمعنا من الجريري وهو مختلط . وقال ابن معين : قال يحيى بن سعيد لعيسى بن يونس : أسمعت من الجريري وهو مختلط ؟ قال : نعم . قال : لا ترو عنه . وروى عباس عن ابن معين قال : سمع يحيى بن سعيد من الجريري وكان لا يروي عنه . قال الذهبي : لأنه أدركه في آخر عمره . وقال ابن سعد : كان ثقة إن شاء الله إلا أنه اختلط في آخر عمره . وقال يحيى القطان عن كههمس : أنكرنا الجريري أيام الطاعون . وقال ابن حبان : كان قد اختلط قبل أن يموت بثلاث سنين ، ورآه يحيى بن سعيد القطان وهو مختلط ولم يكن اختلاطه فاحشاً . وقال العجلي : بصري ثقة واختلط بآخره... إلخ .

(٧٠) حديث أبي رافع عن أبي هريرة "أن امرأة سوداء كانت تقم المسجد أو شاباً ففقدوها رسول الله ﷺ فسأل عنها أو عنه فقالوا: مات، قال: أفلا كنتم آذنتموني، قال: فكأنهم صفروا أمرها أو أمره، فقال: دلوني على قبره، فدلوه، فصلى عليها، ثم قال إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها، وإن الله عز وجل - ينورها لهم بصلاتي عليهم". رواه مسلم برقم ٧١ (٩٥٦).

قال الخطيب البغدادي في "الفصل للوصل المدرج في النقل" ج ٢ ص ٦٣٦-٦٣٧ ط: دار الهجرة: "كان ثابت يرسل هذا الكلام -يعني "إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها وإن الله عز وجل - ينورها لهم بصلاتي عليهم" - عن النبي صلى ﷺ ولا يسنده بين ذلك عارم بن الفضل وعفان بن مسلم ومحمد بن عبيد بن حساب جميعاً عن حماد بن زيد، وقد روى هذا الحديث سليمان بن حرب ومسدد من طريق أبي داود السجستاني عنه، ويونس بن محمد المؤدب عن حماد بن زيد فاقتصرنا على ذكر المسند منه فقط دون ما أرسله ثابت. اهـ

وقال البيهقي في "السنن الكبرى" ج ٤ ص ٤٧: "والذي يغلب على القلب أن تكون هذه الزيادة في غير رواية أبي رافع عن أبي هريرة، فإما أن تكون عن ثابت عن النبي ﷺ مرسلة كما رواه أحمد بن عبدة ومن تابعه أو عن ثابت عن أنس عن النبي ﷺ كما رواه خالد بن خدش وقد رواه غير حماد عن ثابت عن أبي رافع فلم يذكرها. اهـ

وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح" ج ١ ص ٧٢٨: وإنما لم يخرج البخاري هذه الزيادة لأنها مدرجة في هذا الإسناد وهي من مراسيل ثابت بين ذلك غير واحد من أصحاب حماد بن زيد وقد أوضحت ذلك بدلائله في كتاب "بيان المدرج". اهـ

وقال الشوكاني في "نيل الأوطار" ج ٤ ص ٥٧ ط: دار الكتب العلمية: "ومن جملة ما أجاب به الجمهور عن هذه الزيادة أنها مدرجة في هذا الإسناد وهي من مراسيل ثابت يبين ذلك غير واحد من أصحاب حماد بن زيد". اهـ.

وقال صديق حسن خان في "الروضة الندية" ج ١ ص ٤٥١ ط: دار ابن عفان: "وأحسن ما يجاب به عن هذه الزيادة بأنها مدرجة في هذا الحديث كما يبين ذلك جماعة من أصحاب حماد بن زيد". اهـ.

( ٧١ ) حديث مسلم قال: وحدثنا محمد بن المثني حدثنا معاذ بن هشام حدثني أبي عن قتادة عن سالم بن أبي الجعد الغطفاني عن معدان ابن أبي طلحة اليعمرى عن أبي الدرداء أن النبي ﷺ قال: "من حفظ عشر آيات من أول سورة الكهف عصم من الدجال". وحدثنا محمد بن المثني وابن بشار قالا: حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة ح وحدثني زهير بن حرب حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا همام جميعا عن قتادة بهذا الإسناد قال شعبة: من آخر الكهف وقال همام: من أول الكهف كما قال هشام<sup>(١)</sup>.

قال الألباني في مقدمة "رياض الصالحين" ص ٩: قلت: الرواية الأخرى شاذة -يعني رواية "من آخر الكهف"- والمحفوظ الرواية الأولى كما حققته في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٥٨٢)، ويشهد لها حديث الثواس بن سمعان الآتي عند المصنف برقم (١٨١٧)؛ فإن فيه "فمن أدركه منكم فليقرأ عليه فواتح سورة الكهف".

<sup>(١)</sup> رواه مسلم برقم ٢٥٧ (٨٠٩).

( ٧٢ ) حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ كان يغتسل بفضل ميمونة. رواه مسلم برقم ٤٨ (٣٢٣).

قال ابن حزم في "المحلى" ج ١ ص ٢٠٦: عنه وعن حديث آخر قبله "وهذان حديثان لا يصحان..." ثم قال: "أخطأ فيه الطهراني بيقين، لأن هذا أخبرناه عبد الله ابن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا إسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - ومحمد بن حاتم قال إسحاق: أخبرنا محمد بن بكر، وقال ابن حاتم: حدثنا محمد بن بكر - وهو البرساني ثنا ابن جريج ثنا عمرو بن دينار قال: أكبر علمي والذي يخطر على بالي أن أبا الشعثاء أخبرني عن ابن عباس أنه أخبره" أن رسول الله ﷺ كان يغتسل بفضل ميمونة "قال أبو محمد: فصح أن عمرو بن دينار شك فيه ولم يقطع بإسناده، وهؤلاء أوثق من الطهراني وأحفظ بلا شك. اهـ المراد منه

( ٧٣ ) حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ يوم حنين بعث جيشا إلى أوطاس، فلحقوا عدوا فقاتلوه فظفروا عليهم وأصابوا لهم سبايا، فكان ناسا من أصحاب رسول الله ﷺ يخرجوا من غشياهم من أجل أزواجهن من المشركين. فأنزل الله عز وجل في ذلك: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ . أي فهن لكم حلال إذا انقضت عدقن. رواه مسلم برقم ٣٣ (١٤٥٦).

قال ابن حزم في "المحلى" ج ٩ (ص ١٦): فصح أن أبا الخليل لم يسمعه من أبي علقمة فهو منقطع. اهـ المراد منه

# الطوفان

أبحار

أركان الدين والعلوم

تأليف

العلامة المحقق الشيخ

سعيد بن مبروك بن حمود القنوي

الجزء الثاني

الفصل الثاني



الطوفان

أبحار

لكنائيل البغوي والعدويون



الطبعة الأولى  
١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م  
حقوق الطبع محفوظة

# الجلوفان

أبحار

لكنايب البغي والعدوان

الجزء الثالث

الفصل الثاني

تأليف

العلامة المحقق الشيخ

سعيد بن مبروك بن حمود القنوي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

( ٧٤ ) حديث ربيعة قال: حدثني قرعة قال: أتيت أبا سعيد الخدري رضي الله عنه وهو مكثور عليه. فلما تفرق الناس عنه، قلت: إني لا أسألك عما يسألك هؤلاء عنه. سألته عن الصوم في السفر فقال: سافرنا مع رسول الله ﷺ إلى مكة ونحن صيام، قال: فنزلنا منزلاً، فقال رسول الله ﷺ: "إنكم قد دنوتم من عدوكم والفطر أقوى لكم" فكانت رخصة، فمنا من صام ومنا من أفطر، ثم نزلنا منزلاً آخر فقال: "إنكم مصبحو عدوكم والفطر أقوى لكم، فأفطروا" وكانت عزيمة، فأفطروا. ثم قال: لقد رأيتنا نصوم مع رسول الله ﷺ بعد ذلك في السفر. رواه مسلم برقم ١٠٢ (١١٢٠).

قال ابن حزم في "المحلى" ج ٤ ص ٣٩٧: وأما حديث أبي سعيد فطريق معاوية بن صالح لا يحتج بما. اهـ المراد منه

( ٧٥ ) حديث كريب مولى ابن عباس قال: سمعت ميمونة زوج النبي ﷺ قالت: كان رسول الله ﷺ يضطجع معي وأنا حائض، ويبيني وبينه ثوب. رواه مسلم برقم ٤ (٢٩٥).

قال ابن حزم في "المحلى" ج ١ (ص ٣٩٧) "فنظرنا في هذه الآثار فوجدناها لا يصح منها شيء، أما حديثا ميمونة فأحدهما عن مخزومة بن بكير عن أبيه ولم يسمع من أبيه، وأيضاً فقد قال فيه ابن معين: مخزومة هو ضعيف ليس حديثه بشيء. اهـ المراد منه

( ٧٦ ) حديث عكرمة بن عمار حدثنا يحيى ابن أبي كثير حدثني أبو

سلمة ابن عبدالرحمن بن عوف قال: سألت عائشة أم المؤمنين: بأي شيء كان نبي الله ﷺ يفتح صلاته إذا قام من الليل؟ قالت: كان إذا قام من الليل افتتح صلاته: "اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل. فاطر السموات والأرض. عالم الغيب والشهادة. أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون. اهدي لما اختلف فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم". اهـ — رواه مسلم برقم ٢٠٠ (٧٧٠) .

قال ابن رجب في "شرح علل الترمذي" ص ٣٤٥ ط: عالم الكتب: "منهم عكرمة بن عمار اليماني وهو ثقة، ولكن حديثه عن يحيى ابن أبي كثير خاصة مضطرب، لم يكن عنده في كتاب قاله يحيى القطان وأحمد والبخاري وغيرهم. وحديثه عن إياس بن سلمة الأكوخ: "متفق عليه". قاله أحمد وقال في رواية حرب: "هو في غير يحيى ثبت". وقد أنكر عليه حديثه عن يحيى ابن أبي سلمة عن عائشة في استفتاح النبي ﷺ "الصلاة بالليل". وقد أخرجه مسلم في "صحيحه"، وأخرجه الترمذي في الدعاء. وذكرنا هناك كلام الأئمة بألفاظهم في رواية عكرمة عن يحيى. اهـ المراد منه .

قلت: وهاك كلام بعض أئمة الجرح والتعديل في رواية عكرمة بن عمار عن يحيى ابن أبي كثير منقولاً من "ميزان الاعتدال" ج ٣ ص ٩٠-٩١ ط: دار المعرفة و"تهذيب التهذيب" ج ٣ ص ١٣٣-١٣٤ ط: مؤسسة الرسالة قال يحيى القطان: أحاديثه عن يحيى ابن أبي كثير ضعيفة، وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: عكرمة مضطرب الحديث عن يحيى ابن أبي كثير، وقال أيضاً عن أبيه: عكرمة مضطرب الحديث عن غير إياس بن سلمة، وكان حديثه عن إياس صالحاً، وقال أبو زرعة الدمشقي: سمعت أحمد يضعف رواية أيوب بن عتبة، وعكرمة بن عمار عن

يحيى ابن أبي كثير وقال: عكرمة أوثق الرجلين، وقال ابن المديني: أحاديث عكرمة عن يحيى ابن أبي كثير ليست بذاك، مناكير، كان يحيى ابن سعيد يضعفها، وقال البخاري: مضطرب في حديث يحيى ابن أبي كثير ولم يكن عنده كتاب، وقال الآجري عن أبي داود: ثقة، وفي حديثه عن يحيى ابن أبي كثير اضطراب، كان أحمد ابن حنبل يقدم عليه ملازم بن عمرو وقال النسائي: ليس به بأس إلا في حديث يحيى ابن أبي كثير، وقال أبو حاتم: كان صدوقا، وربما وهم في حديثه، وربما دلس، وفي حديثه عن يحيى ابن أبي كثير بعض الأغاليط، وقال الساجي: صدوق، وثقه أحمد ويحيى إلا أن يحيى بن سعيد ضعفه في أحاديثه عن يحيى ابن أبي كثير وقدم ملازما عليه. اهـ.

وقال ابن حبان في "الثقات": في روايته عن يحيى ابن أبي كثير اضطراب كان يحدث من غير كتابه. اهـ.

( ٧٧ ) حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال: قضى رسول

الله ﷺ بالشفعة في كل شركة لم تقسم، ربة أو حائط، لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه، فإن شاء أخذ وإن شاء ترك، فإذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به". رواه مسلم برقم ١٣٤ (١٦٠٨).

قال ابن حزم في "المحلى" ج ٨ (ص ١٢) ط دار الكتب العلمية: فإن قال قائل: قد جاء هذا الخبر من طريق أبي الزبير عن جابر وفيه: لا يحل له أن يبيع؟ قلنا: لم يذكر فيه أبو الزبير سماعا من جابر وهو قد اعترف على نفسه بأن ما لم يذكر فيه سماعا فإنه حديثه به من لم يسمه عن جابر. اهـ المراد منه

( ٧٨ ) حديث أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: "يوتى بالموت كهيئة كبش أملح فينادي مناد: يا أهل الجنة، فيشرئبون وينظرون فيقول: هل تعرفون هذا؟ فيقولون: نعم، هذا الموت، وكلهم قد رآه، ثم ينادي: يا أهل النار، فيشرئبون وينظرون، فيقول: هل تعرفون هذا؟ فيقولون: نعم، هذا الموت، وكلهم قد رآه فيذبح..." إلخ رواه البخاري برقم (٤٧٣٠) ومسلم برقم ٤٠ (٢٨٤٩) واللفظ للبخاري.

قال السيوطي في "الحاوي للفتاوي" ج٢ (ص ٩٥-٩٦): "ولا يخفى أن الموت عرض وهو لا يقبل الانتقال ولا بد له من محل لعدم قيامه بنفسه ولا يتألف ولا يتجسد ولا يتصور بصورة الجسم، وكيف يعرفه الفريقان ولم يشاهدها بهذه الصفة قبل ذلك، وما النكته في فرح أهل الجنة بذبحه مع علمهم بأنه لا موت في الجنة ولا خروج بعد دخولها لما تقدم لهم من أخبار أنبيائهم وتلاوة كتبهم.

الجواب: اشتمل هذا الكلام على ثلاثة أسئلة، فأما الأول فإنه إشكال قديم له في الوجود أكثر من أربعمئة سنة قال القاضي أبو بكر ابن العربي: استشكل هذا الحديث لكونه يخالف صريح العقل لأن الموت عرض والعرض لا ينقلب جسماً فكيف يذبح، فأنكرت طائفة صحة الحديث ودفعته، وتأولته طائفة" اهـ.

( ٧٩ ) حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال: كان النبي ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كالسورة من القرآن، إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم يقول: "اللهم إني أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك... حديث الاستخارة المشهور رواه البخاري برقم (٦٣٨٢).

قال أحمد كما في "الفتح" ج ١١ (ص ٢١٩) وغيره: منكر.

( ٨٠ ) حديث عائشة رضي الله عنها- عن جدامة بنت وهب أخت عكاشة قالت: حضرت رسول الله ﷺ في أناس وهو يقول: لقد همت أن أمي عن الغيلة فنظرت في الروم وفارس فإذا هم يغيلون أولادهم فلا يضر أولادهم ذلك شيئا. ثم سأله عن العزل فقال رسول الله ﷺ: ذلك الواد الخفي. رواه مسلم برقم ١٤١ (١٤٤٢).

قال الحافظ في "الفتح" ج ٩ ص ٣٨٥ ط دار الكتب العلمية: ومنهم من ضعف حديث جدامة بأنه معارض بما هو أكثر طرقا منه، وكيف يصرح بتكذيب اليهود في ذلك ثم يثبت؟ اهـ. ونحوه للشوكاني في "نيل الأوطار" ج ٦ ص ٢٠٨- ٢٠٩ ط: دار الكتب العلمية.

( ٨١ ) حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: لم يكذب إبراهيم النبي عليه السلام قط إلا ثلاث كذبات، ثنتين في ذات الله، قوله: إني سقيم، وقوله: بل فعله كبيرهم هذا، وواحدة في شأن سارة، فإنه قدم أرض جبار ومعه سارة وكانت أحسن الناس إلخ الحديث. رواه البخاري برقم (٣٣٥٧) ومسلم برقم ١٥٤ (٢٣٧١) واللفظ له.

قال الفخر الرازي في تفسيره المسمى "مفاتيح الغيب" ١٤٨/٢٦ ط ٢: دار الكتب العلمية (طهران)، في بيان وجه نسبة الكذب إلى إبراهيم: واعلم أن العلماء قد ذكروا في الجواب عنها وجوها كثيرة... السابغ: ... قلت لبعضهم: هذا الحديث لا ينبغي أن يقبل لأن نسبة الكذب إلى إبراهيم لا تجوز، فقال ذلك الرجل:



فكيف يحكم بكذب الرواة العدول؟ فقلت: لما وقع التعارض بين نسبة الكذب إلى الراوي وبين نسبته إلى الخليل عليه السلام كان من المعلوم بالضرورة أن نسبته إلى الراوي أولى، ثم نقول: لم لا يجوز أن يكون المراد بكونه كذبا خيرا شبيها بالكذب. اهـ

وقال ج ١٨ ص ١٩٩ في تفسير آية ٢٤ من سورة يوسف: واعلم أن بعض الحشوية روى عن النبي ﷺ أنه قال: "ما كذب إبراهيم عليه السلام إلا ثلاث كذبات". فقلت: الأولى: أن لا تقبل مثل هذه الأخبار. فقال على طريق الاستنكار: فإن لم نقبله لزمنا تكذيب الرواة. فقلت له: يا مسكين! إن قبلناه لزمنا الحكم بتكذيب إبراهيم عليه السلام، وإن رددناه لزمنا الحكم بتكذيب الرواة، ولا شك أن صون إبراهيم عليه السلام عن الكذب أولى من صون طائفة من المجاهيل عن الكذب". اهـ

( ٨٢ ) حديث عائشة قالت: "سحر رسول الله ﷺ يهودي من يهود بني زريق يقال له لبيد بن الأعصم قالت: حتى كان رسول الله ﷺ يخيّل إليه أنه يفعل الشيء وما يفعله، حتى إذا كان ذات يوم أو ذات ليلة دعا رسول الله ﷺ ثم دعا ثم دعا ثم قال: يا عائشة أشعرت أن الله أنفاني فيما استفتيته فيه؟ جاءني رجلان فقعده أحدهما عند رأسي والآخر عند رجلي، فقال الذي عند رأسي للذي عند رجلي أو الذي عند رجلي للذي عند رأسي: ما وجع الرجل؟ قال: مطبوب. قال: من طبه؟ قال: لبيد بن الأعصم. قال: في أي شيء؟ قال: في مشط ومشاطة قال: وجب طلعة ذكر قال: فأين هو؟ قال: في بر ذي أروان. قالت: فأتانا رسول الله ﷺ في أناس من أصحابه ثم قال: يا عائشة، والله لكأن ماءها نقاعة الحناء ولكأن نخلها رؤوس الشياطين. قالت: فقلت: يا رسول الله، أفلا أحرقت؟ قال: لا، أما أنا فقد

عافاني الله، وكرهت أن أثير على الناس شرا فأمر بما قدفنت". رواه البخاري برقم (٥٧٦٣) ومسلم برقم ٤٣ (٢١٨٩) واللفظ له.

قال الحاكم في "المدخل إلى كتاب الإكليل" ص ٣٤ ط المكتبة التجارية: هذا الحديث مخرج في "الصحيح" وهو شاذ بمرّة. اهـ وقد ضعف هذا الحديث أيضا الأستاذ محمد عبده والسيد محمد رشيد رضا وسيد قطب في "ظلال القرآن" في تفسير سورة الفلق.

وقد وقع في رواية البخاري: "أفلا أخرجته"، وعند مسلم "أفلا أحرقتة". قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" ١٠/٢٨٨، ط: دار الكتب العلمية: "وقع في رواية أبي أسامة مخالفة في لفظة أخرى فرواية البخاري عن عبيد بن إسماعيل عنه "أفلا أخرجته" وهكذا أخرجه أحمد عن أبي أسامة، ووقع عند مسلم عن أبي كريب عن أبي أسامة "أفلا أحرقتة" بجاء مهملة وقاف، وقال النووي: كلا الروايتين صحيح كأنها طلبت أنه يخرجها ثم يحرقه قلت -والقائل ابن حجر-: لكن لم يقع معا في رواية واحدة وإنما وقعت اللفظة مكان اللفظة وانفرد أبو كريب بالرواية التي بالمهملة والقاف فالجاري على القواعد أن روايته شاذة". اهـ

(٨٣) حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال لماعز بن مالك: "أحق ما بلغني عنك، قال: وما بلغك عني؟ قال: بلغني أنك وقعت بجارية آل فلان قال: نعم، فشهد أربع شهادات ثم أمر به فرجم" رواه مسلم برقم ١٩ (١٦٩٣).

قال الشيخ أحمد الغماري في "الهداية في تخريج أحاديث البداية" ج ٨ ص ٥٦١-٥٦٢: وهذه الرواية خطأ ولا بد، لأن قوله: "لقي النبي ﷺ ماعز بن مالك فقال له أحق ما بلغني عنك" يخالف لما كاد يتواتر بأن ماعزا هو الذي ابتداء إخبار النبي ﷺ بذلك وأنه أتى إليه وهو في المسجد لأن النبي ﷺ لقيه، وهذه الرواية وإن كانت في "صحيح مسلم" فهي في رواية سماك بن حرب عن سعيد بن جبير وسماك فيه مقال، وقد كان يقبل التلقين، ويدل على بطلان روايته هذه ما في "صحيح البخاري" من رواية عكرمة عن ابن عباس قال: لما أتى ماعز بن مالك النبي ﷺ قال له: لعلك قبلت أو غمزت أو نظرت؟ قال: لا يا رسول الله، قال: أنكها -لا يَكُنْ- فعند ذلك أمر برجمه. فهذا<sup>(١)</sup> ابن عباس يوافق الجمهور في قولهم: إنه جاء إلى النبي ﷺ لا أنه لقيه فسأله.

( ٨٤ ) حديث السيدة عائشة أنها قالت: "كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن، ثم نسخن بخمس معلومات، فتوفي رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ من القرآن". رواه مسلم برقم ٢٤ (١٤٥٢).

قال الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" ج ٥ ص ٣١٢ ط: مؤسسة الرسالة: "... وهو عندنا وهم منه، أعني ما فيه مما حكاه عن عائشة -رضي الله عنها- أن رسول الله ﷺ توفي وهو مما يقرأ من القرآن، لأن ذلك لو كان كذلك، لكان كسائر القرآن، ولجاز أن يقرأ به في الصلوات، وحاش لله أن يكون كذلك، أو يكون قد بقي من القرآن ما ليس في المصاحف التي قامت بها الحجة علينا، وكان من كفر بحرف مما فيها كافراً، ولكان لو بقي من القرآن غير ما فيها لجاز أن يكون ما فيها

(١) في الأصل: فهر.

منسوخا لا يجب العمل به، وما ليس فيها ناسخ يجب العمل به، وفي ذلك ارتفاع وجوب العمل بما في أيدينا مما هو القرآن عندنا، ونعوذ بالله من هذا القول وممن يقوله".

ثم قال ص ٣١٥ بعد كلام: ".... وما يدل على فساد ما قد زاده عبدالله ابن أبي بكر على القاسم بن محمد ويحيى بن سعيد في هذا الحديث، أنا لا نعلم أحدا من أئمة العلم روى هذا الحديث عن عبدالله ابن أبي بكر غير مالك بن أنس، ثم تركه مالك فلم يقل به، وقال بضده، وذهب إلى أن قليل الرضاع وكثيره يحرم، ولو كان ما في هذا الحديث صحيحا أن ذلك من كتاب الله عز وجل، لكان مما لا يخالفه ولا يقول بغيره".

وقال في "مختصر اختلاف العلماء" كما في مختصره للخصاص ج ٢ ص ٣١٦ - ٣١٧ ط: دار البشائر الإسلامية: "قال أبو جعفر: وهذا حديث منكر؛ لأنه لو جاز أن يكون قرآنا غير ما في المصحف، لجاز أن يكون لبعض ما في أيدينا من القرآن منسوخا بما ليس في أيدينا منه. وقد روى القاسم بن محمد ويحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت: نزل من القرآن لا يحرم إلا عشر رضعات، ثم نزل بعد أو خمس رضعات. اهـ

وأقره عليه الخصاص في "مختصره" وقال السرخسي في "المبسوط" ج ٥ ص ١٣٤ ط: دار الفكر ١٤٠٩ هـ: "أما حديث عائشة رضي الله تعالى عنها - فضعيف جدا لأنه إذا كان متلوا بعد رسول الله ﷺ ونسخ التلاوة بعد رسول الله ﷺ لا يجوز فلماذا لا يتلى الآن؟ وذكر في الحديث فدخل داجن البيت فأكله وهذا يقوي قول الروافض الذين يقولون: كثير من القرآن ذهب بعد رسول الله ﷺ فلم

يثبته الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- في المصحف وهو قول باطل بالإجماع ولو ثبت أن هذا كان في وقت من الأوقات فلماذا كان في الوقت الذي كان إرضاع الكبير مشروعاً وعليه يحمل الحديث الثاني فإن إنبات اللحم وإنشاز العظم في حق الكبير لا يحصل بالرضعة الواحدة فكان العدد مشروعاً فيه ثم انتسخ بانتساخ حكم إرضاع الكبير على ما نبينه -إن شاء الله تعالى-.

وقال الكاساني في "بدائع الصنائع" ج ٤ ص ٧-٨ ط: دار الكتاب العربي: وأما حديث عائشة -رضي الله عنها- فقد قيل: إنه لم يثبت عنها، وهو الظاهر فإنه روي أنها قالت: توفي النبي ﷺ وهو مما يتلى في القرآن، فما الذي نسخته ولا نسخ بعد وفاة النبي ﷺ؟ ولا يحتمل أن يقال: ضاع شيء من القرآن، ولهذا ذكر الطحاوي في "اختلاف العلماء" أن هذا حديث منكراً، وإنه من صياغة الحديث، ولكن ثبت فيحتمل أنه في رضاع الكبير فنسخ العدد بنسخ رضاع الكبير. اهـ

وقال ابن العربي في "أحكام القرآن" ج ١ ص ٣٧٤ ط: دار الجيل: أما حديث عائشة فهو أضعف الأدلة لأنها قالت: كان مما نزل من القرآن، ولم يثبت أصله فكيف فرعه. اهـ

وقال ابن رشد الجد في "المقدمات الممهدات" ج ١ ص ٤٩٥ ط: دار الغرب الإسلامي: وكذلك حديث عائشة: كان مما أنزل فيما أنزل الله من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن، ثم نسخ بخمس معلومات، فتوفي رسول الله ﷺ وهو مما يقرأ في القرآن، لا تصح به حجة، لأنها أحالت على القرآن في الخمس رضعات فلم توجد فيه. ولذلك قال مالك -رحمه الله تعالى-: وليس العمل على هذا. وقال من ذهب إلى الأخذ بالخمس رضعات: إن هذا مما نسخ خطه وبقي حكمه كآية

الرجم. وهذا لا يصح، لأن نسخ القرآن لا يكون إلا بأمر الله تعالى، ولا يصح إلا في حياة النبي ﷺ، وأما بعد موته فلا يجوز أن يذهب من صدور الناس حفظ شيء من القرآن، لأن الله تعالى قد أخبر أنه حفظ كتابه العزيز فقال: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ وقد أخبرت هي أن رسول الله ﷺ توفي والخمس رضعات تقرأ في القرآن، ولو كان ذلك لما سقط من القرآن، فلعلها أرادت أن رسول الله ﷺ توفي وهو مما يقرأ في القرآن المنسوخ، أي يعلم أن ذلك كان قرآناً فنسخ خطه وبقي حكمه كآية الرجم وكسائر ما نسخ خطه وحكمه وذهب من الصدر حفظه. وهذا محتمل إذ لم تقل: إن رسول الله ﷺ توفي وهو قرآن، وإنما قالت: إنه توفي وهو مما يقرأ في القرآن، فاحتمل أن يكون أرادت أنه كان يذكر في القرآن المنسوخ خطه، والله أعلم. اهـ

وقال القاضي عياض في "إكمال المعلم بفوائد مسلم" ج ٤ ص ٦٣٦ ط دار الوفاء: وهذا الحديث لا حجة فيه؛ لأنه محال على أنه قرآن، وقد ثبت أنه ليس من القرآن الثابت، ولا محل القراءة به ولا إثباته في المصحف؛ إذ القرآن لا يثبت بأخبار الآحاد، وهذا خبر الواحد فيسقط التعلق به. اهـ

وقال ابن بطلال كما في "عمدة القاري" ج ١٤ ص ٤٨ ط دار الفكو الأولى ١٤١٨ هـ و"رمز الحقائق على كنز الدقائق" للعبسي ج ١ ص ١٣٦ ط دائرة القرآن والعلوم الإسلامية باكستان: "أحاديث عائشة كلها مضطربة، فوجب تركها والرجوع إلى كتاب الله تعالى".

وقال العيني في "عمدة القاري" ج ١٤ ص ٤٧ ط دار الفكر: "وقول عائشة الذي رواه مسلم لا يتنهض حجة، لأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، والراوي روى

هذا على أنه قرآن لا خير، فلم يثبت كونه قرآناً، ولا ذكر الراوي أنه خير ليقبل قوله فيه".

وقال في "البنية" ج ٤ ص ٨١٠، ط ٢: دار الفكر: وفي المبسوط "فأما حديث عائشة فضيف جداً، لأنه إذا كان متلوّاً بعد النبي ﷺ فلماذا ما يتلى، لأن نسخ التلاوة بعد النبي ﷺ لا يجوز، وما ذكر أن الداجن دخل البيت فأكل القرطاس غير قوي لأنه يؤيد مذهب الروافض، فإنهم يقولون: إن الصحابة تركوا كثيراً من القرآن بعد النبي ﷺ ولم يكتبوه في المصاحف، وهو قول باطل بالإجماع".

وقال الباجي في "المنتقى" ١٥٦/٤: "هذا الذي ذكرت عائشة -رضي الله عنها- أنه نزل من القرآن مما أخبرت عن أنه ناسخ أو منسوخ، لا يثبت قرآناً لأن القرآن لا يثبت إلا بالخبر المتواتر، وأما خبر الآحاد فلا يثبت به قرآن، وهذا من أخبار الآحاد الداخلة في جملة الغرائب، فلا يثبت بمثله قرآن، وإذا لم يثبت بمثله قرآن فمن مذهبن أن من ادعى فيه أنه قرآن وتضمن حكماً فإنه لا يثبت ذلك الحكم إلا أن يثبت بما يثبت به القرآن من الخبر المتواتر، لأن ذلك الحكم ثبوته فرع عن ثبوت الخبر قرآناً". اهـ المراد منه

وقال القرافي في "الذخيرة" ج ٤ ص ٢٧٤ ط: دار الغرب الإسلامي بعد كلام: "... والجواب عن الأول أن إحالته على القرآن الباقي بعده عليه السلام يقتضي عدم اعتباره لأنه لو كان قرآناً لتلى الآن لقوله تعالى: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾".

وقال المباركفوري في "تحفة الأحوذى" ج ٤ ص ٢٦١-٢٦٢: "... وأيضاً

فقول عائشة: عشر رضعات معلومات ثم نسخن بخمس معلومات، فمات النبي ﷺ وهن مما يقرأ، لا ينتهز للاحتجاج على الأصح من قولي الأصوليين؛ لأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، والراوي روى هذا على أنه قرآن لا خير، فلم يثبت كونه قرآناً ولا ذكر الراوي أنه خير ليقبل قوله فيه. انتهى كلام الحاكم<sup>(١)</sup>.

وقال صاحب "المنار" ج ٤ ص ٤٧٣: "فعلم مما تقدم أن الروايات مضطربة يدل بعضها على بقاء التلاوة وبعضها على نسخها، وبعضها على أن حكم العشر والخمس نزل مرة واحدة في جملة واحدة، وبعضها على أن حكم العشر نزل أولاً ثم تراخى الأمر والعمل عليه حتى نزل حكم الخمس ناسخاً لما زاد عليه". اهـ

ثم قال ص ٤٧٤ بعد كلام: "... وأن رد هذه الرواية عن عائشة لأهون من قبولها مع عدم عمل جمهور من السلف والخلف بها كما علمت؛ فإن لم نعتمد روايتها فلنا أسوة بمثل البخاري وعن قالوا باضطرابها خلافاً للنووي، وإن لم نعتمد معناها فلنا أسوة بمن ذكرنا من الصحابة والتابعين ومن تبعهم في ذلك كالحنفية، وهي عند مسلم من رواية عمرة عن عائشة، أو ليس رد رواية عمرة وعدم الثقة بها أولى من القول بنزول شيء من القرآن لا تظهر له حكمة ولا فائدة، ثم نسخه أو سقوطه أو ضياعه؟ فإن عمرة زعمت أن عائشة كانت ترى أن الخمس لم تنسخ، وإذا لم نعتد بروايتها، وإذا كان الأمر كذلك فالمختار التحريم بقليل الرضاع وكثيره إلا المصة والمصتين، إذ لا تسمى رضعة ولا تؤثر في الغذاء، وبمعناها الإملاحة والإملاحتان فإنه من ملج الوليد الثدي إذا مصه وأملحته إياه جعلته يملحه، فإن

(١) كذا في تحفة الأحوذى.



رضع رضعة تامة ثبتت بها الحرمة، وهذا يجمع بين الأحاديث<sup>(١)</sup>.

وقال العلامة للكتوبي في "الهداية شرح بداية المبتدئ" ج ٣ ص ١٣٨، ط: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، باكستان: "وهو ضعيف لأن نسخ التلاوة بعد رسول الله ﷺ لا يجوز".

وقال في "التعليق الممجد على موطأ محمد" ج ٢ ص ٥٩٧-٥٩٨، ط دار القلم: قوله: قالت: كان ... إلخ، أي كان سابقا في القرآن هذه الآية: "عشر رضعات معلومات يحرمن" بضم الياء وتشديد الراء المكسورة متلوة، ثم نسخن تلك العشرة بخمس معلومات، ونزلت خمس رضعات معلومات يحرمن، فتوفي رسول الله ﷺ وآية الخمس تنلى في القرآن يعني أن العشر نسخت بخمس، وتأخر نسخ الخمس حتى توفي رسول الله ﷺ، وبعض الناس لم يبلغه نسخه فصار يتلوه قرآنا، فالعشر على قولها منسوخة التلاوة والحكم، والخمس منسوخة التلاوة فقط كآية الرجم، قال ابن عبد البر: به تمسك الشافعي في قوله: لا يقع التحريم إلا بخمس رضعات تصل إلى الجوف. وأجيب عنه بأنه لم يثبت قرآنا وهي قد أضافته إلى القرآن، واختلف العمل عنها فليس بسنة ولا قرآن، وقال المازري: لا حجة فيه لأنه لم يثبت إلا من طريقها، والقرآن لا يثبت بالآحاد، ولهذا لم يأخذ به الجمهور من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، كذا في "شرح الزرقاني". وذكر ابن المصنف وغيره ما

(١) في قوله: "إلا المصة والمصتين..." لنا فيه نظر ليس هذا موضع بسطه، والحق عندنا التحريم بكثير الرضاع وقليله لظاهر القرآن الكريم وحديث "يحرمن من الرضاع ما يحرمن من النسب" ونحوه وهذا هو مذهب جمهور العلماء كما نص على ذلك غير واحد من أهل العلم وأما حديث المصة والمصتين أو الإملاحة والإملاحتين فقد حكم بشذوذه غير واحد من أئمة الحديث كما سيأتي بيانه -إن شاء الله تعالى- عند الكلام على الحديثين الآتين. والله تعالى أعلم.

حاصله: أنه لا يخلو إما أن يقال بنسخ الخمس أيضا أو لا؟ على الثاني يلزم ذهاب شيء من القرآن لم يثبت صحابه ولا يثبت بقول عائشة وحدها كونه من القرآن، وعلى الأول فلما ثبت نسخ التلاوة بقاء حكمه بعده يحتاج إلى دليل، وإلا فالأصل أن النسخ الأول يرفعه. وأما ثبوت رجم الزاني مع كون آيته منسوخة التلاوة فإجماع الصحابة، وهاهنا لا إجماع من الصحابة، بل كثير من الصحابة أفتوا بالتحريم عصاة واحدة، ويؤيده إطلاق قوله تعالى: ﴿وَأْمَهُمْ لَكُمْ﴾ التي أَرْضَعْنَكُمْ اهـ.

وقال الشيخ محمد الطاهر بن عاشور في "التحرير والتنوير" ج ٤ ص ٢٩٧ ط: الدار التونسية: "وردوا قولها "فتوفي رسول الله وهي فيما يقرأ" بنسبة الراوي إلى قلة الضبط لأن هذه الجملة مسترابة، إذ أجمع المسلمون على أنها لا تقرأ ولا نسخ بعد وفاة رسول الله ﷺ اهـ.

وقال الشيخ ظفر أحمد العثماني في "إعلاء السنن" ج ١١ ص ١١٨: فقول عائشة رضي الله عنها: "عشر رضعات معلومات ثم نسخن بخمس معلومات فمات النبي ﷺ وهن مما يقرأ" لا ينتهز للاحتجاج على الأصح من قولي الأصوليين؛ لأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، والراوي روى هذا على أنه قرآن لا خبر، فلم يثبت كونه قرآنا ولا ذكر الراوي أنه خبر ليقبل قوله فيه اهـ.

وقال في "أحكام القرآن" ج ٢ ص ٢٠٧، ط: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية باكستان بعد كلام: "... وأيضاً حديث عائشة: "كان فيما أنزل من القرآن ... إلخ" وإن كان صحيحاً سنداً لكنه متروك لانقطاعه باطنياً؛ فإنه يدل على أنه ﷺ

توفي وهو فيما يقرأ، مع أنه ليس كذلك قطعاً، وإلا ثبت قول الروافض: "ذهب كثير من القرآن بعد رسول الله ﷺ" وهذا كفر لاستلزامه إنكار قوله تعالى: ﴿وإنّا له لحافظون﴾. والتأويل بأن معنى قولها: "توفي رسول الله ﷺ" يعني قارب الوفاة، يقتضي نسخ الخمس قبيل الوفاة كما نسخ العشر قبل ذلك، وهو الصحيح. قال ابن عباس حين قيل له: إن الناس يقولون: الرضعة لا تحرم، قال: "كان ذلك ثم نسخ". وعن ابن مسعود "آل أمر الرضاع إلى أن قليه وكثيره يحرم". وروي عن ابن عمر "إن القليل يحرم" وعنه قيل له: ابن الزبير يقول: لا بأس بالرضعة والرضعتين، فقال: "قضاء الله خير من قضاء ابن الزبير، قال الله تعالى: ﴿وأمهاتكم التي أَرْضَعْنَكُمْ﴾". والتأويل بأن معناه توفي ﷺ وهي فيما يقرأ تعني حكمها فيما يقرأ غير مرضي؛ لأن القراءة إنما تتعلق باللفظ دون الحكم". اهـ

وقال الشيخ محمد تقي الدين العثماني في "تكملة فتح الملهم" ج ١ ص ٤٤: فأما قول عائشة: "فتوفي رسول الله ﷺ وهي فيما يقرأ من القرآن" فمن العلماء المحدثين من أعل هذا الجزء من الحديث ولم يقبله من حيث الرواية ومنهم من قبله وأوله، ونفصل الكلام في كلا الطريقتين:

فمن مقدمة من أعل هذا الجزء من الحديث: الإمام أبو جعفر الطحاوي -رحمه الله تعالى-؛ فإنه يقول في "مشكل الآثار" (٦/٣): "وهذا مما لا نعلم أحدا رواه كما ذكرنا غير عبد الله ابن أبي بكر، وهو عندنا وهم منه، أعني ما فيه مما حكاها عن عائشة أن رسول الله ﷺ توفي وهن مما يقرأ من القرآن، لأن ذلك لو كان كذلك لكان كسائر القرآن، ولجاز أن يقرأ به في الصلوات، وحاشا لله أن يكون كذلك، أو يكون قد بقي من القرآن ما ليس في المصاحف التي قامت بها الحجة علينا".

وحاصل ما قاله الطحاوي -رحمه الله-: أن هذا الحديث يرويه عن عمرة ثلاثة من الرواة: عبدالله ابن أبي بكر، والقاسم بن محمد، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ولا يروي هذه الزيادة إلا عبدالله ابن أبي بكر، وأما القاسم بن محمد ويحيى بن سعيد، فيرويان هذا الحديث من غير هذه الزيادة، فأما حديث القاسم فأخرجه الطحاوي في مشكله (٧/٣) فقال: "حدثنا محمد بن خزيمة، ثنا حجاج بن منهال، ثنا حماد بن سلمة، عن عبدالرحمن بن القاسم، عن القاسم بن محمد، عن عمرة عن عائشة قالت: كان مما نزل من القرآن ثم سقط: لا يحرم من الرضاع إلا عشر رضعات، ثم نزل بعد: أو خمس رضعات" وأما حديث يحيى بن سعيد فأخرجه مسلم أيضاً فيما يأتي، وأخرجه البيهقي في سننه (٤٥٤/٧) بدون هذه الزيادة.

ولا شك أن القاسم بن محمد أقدم من عبدالله ابن أبي بكر طبقة وأفضل منه علماً وفقهاً، وجعله الطحاوي "فوق مقدار عبدالله ابن أبي بكر في العلم وضبطه له"، فلذلك رجح روايته على رواية عبدالله، ثم قال: "ومما يدل على فساد ما قد زاده عبدالله ابن أبي بكر على القاسم بن محمد ويحيى بن سعيد في هذا الحديث، أنا لا نعلم أن أحداً من أئمة أهل العلم روى هذا الحديث عن عبدالله ابن أبي بكر غير مالك بن أنس، ثم تركه مالك فلم يقل به، وقال بضده، وذهب إلى أن قليل الرضاع وكثيره يحرم". كذا في "مشكل الآثار" (٨/٣).

قال العبد الضعيف -عفا الله عنه- يعني نفسه: -ومن حكم على هذه الزيادة بالوهم: القاضي أبو بكر ابن العربي في "عارضة الأحوذى" (٩٢/٥) حيث يقول: "وقد قيل: إن هذه وهم منه، وأن الحديث الصحيح ما رواه القاسم دون ذكر هذا، فيكون مما نزل ثم نسخ" ومما يؤيده أن عبدالرزاق أخرج عن عائشة ما

بدل على نسخ تلاوة خمس رضعات أيضا، فقال: "أخبرنا ابن جريج، قال سمعت نافعا يحدث أن سالم بن عبد الله حدثه أن عائشة زوج النبي ﷺ أرسلت به إلى أختها أم كلثوم بنت أبي بكر لترضعه عشر رضعات، ليلج عليها إذا كبر، فأرضعته ثلاث مرات، ثم مرضت، فلم يكن سالم يلج عليها، قال: زعموا أن عائشة قالت: لقد كان في كتاب الله عز وجل عشر رضعات، ثم رد ذلك إلى خمس، ولكن من كتاب الله ما قبض مع النبي ﷺ" كذا في مصنف عبد الرزاق (٧/٤٧٠) فهذه الرواية من عائشة تكاد تكون صريحة في أن خمس رضعات قد نسخ تلاوتها قبل أن يقبض النبي ﷺ. اهـ

فإن قيل: قد أجمعت الأمة على أن جميع ما في "الصحيحين" صحيح، فكيف يجوز أن ينسب الروم إلى ما رواه مسلم؟ قلنا: قد سبق هذا المبحث في آخر مقدمة هذا الشرح، وقد أشبع فيه الكلام هناك، ولا بد أن يتنبه هاهنا لأمر:

الأول: قال ابن الصلاح في مقدمة شرح مسلم له: "ما أخذ عليهما -يعني على البخاري ومسلم- وقدح فيه معتمد من الحفاظ فهو مستثنى مما ذكرناه -يعني من الإجماع على صحة ما رواه أحدهما- لعدم الإجماع على تلقيه بالقبول" نقله الحافظ ابن حجر في الفصل الثامن من "هدي الساري مقدمة فتح الباري" (١٠٥/٢) ثم قال: "وهذا احتراز حسن".

الثاني: قال الحافظ ابن حجر في أقسام ما انتقد به على "الصحيحين": "القسم الثالث منها: ما تفرّد بعض الرواة بزيادة فيه، دون من هو أكثر عددا أو أضبط ممن لم يذكرها، فهذا لا يؤثر التعليل به، إلا إن كانت الزيادة منافية بمبحث يتعذر الجمع؛ أما إن كانت الزيادة لا منافاة فيها بمبحث تكون كالحديث المستقل فلا،

اللهم إلا إن وضع بالدلائل القوية أن تلك الزيادة مدرجة في المتن من كلام بعض رواته، فما كان من هذا القسم فهو مؤثر" انتهى من "هدي الساري" (١٠٧/٢).

الثالث: قال شيخنا العلامة العثماني -رحمه الله- في آخر مقدمة "فتح الملهم": "إن كل حديث حكم بصحته المحدثون إنما حكمهم فيما يتعلق بالإسناد حسب ما يقتضيه فهم ووظيفتهم، وهذا القدر لا يمنع الفقهاء وعلماء الأصول من عدم تصحيحه أحيانا من حيث المتن بحسب موضوعهم ووظيفتهم على ما مر تفصيله".

فبالنظر إلى هذه الأمور الثلاثة، لو قدح في هذا الجزء من الحديث أمثال الطحاوي وابن العربي من الحفاظ، فلا يكون ذلك مضادا لما أجمعت عليه الأمة. وخصوصاً من جهة أنهم لا يقدحون في ثبوت نفس الحديث، بل هو ثابت عندهم في الجملة، ولكنهم يقدحون في زيادة تفرد بها عبدالله ابن أبي بكر من بين سائر الرواة، ولا ينكر أحد وقوع الأوهام من بعض الرواة، في بعض أحاديث "الصحيحين"، كما تقدم في تسمية أفلق أخي أبي القعيس في حديث عائشة في أول الرضاع.

وقال الشيخ عبدالله الغماري في "الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة" (ص ١٥٠): "وهذا حديث شاذ". اهـ المراد منه

وانظر كلام القرطبي صاحب "المفهم" على هذا الحديث عند الكلام على الحديثين الآتين.

( ٨٥ ) حديث السيدة عائشة -رضي الله عنها- قالت قال رسول الله

ﷺ "لا تحرم المصّة والمصتان" رواه مسلم برقم ١٧ (١٤٥٠).

( ٨٦ ) حديث أم الفضل مرفوعاً "لا تحرم الرضعة أو الرضعتان أو المصّة أو المصتان". رواه مسلم برقم ٢٠ (١٤٥١) ورواه برقم ١٨ (١٤٥١) من طريقها أيضاً بلفظ "لا تحرم الإملاحة والإملاحتان" ورواه أيضاً برقم ٢٣ (١٤٥١) من طريقها أما قالت: سأل رجل النبي ﷺ أتحرّم المصّة؟ قال: لا.

قال الطحاوي في "مختصر اختلاف العلماء" كما في مختصره للجصاص ج٢ ص ٣١٧: وقد روي عن النبي ﷺ : لا تحرم المصّة ولا المصتان " بإسناد مضطرب لأنّ يونس يرويه عن ابن شهاب عن عروة عن ابن الزبير عن النبي ﷺ ويرويه مرة عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ.

وقد روى مالك عن إبراهيم بن عقبة أنه سأل سعيد بن المسيب عن الرضاعة فقال: ما كان في الحولين وإن كان قطرة واحدة فهو يحرم ثم سألت عروة ابن الزبير فقال: مثل ذلك، وهذا يدل على اضطراب الحديث لأنه لو ثبت عند عروة ذلك لما خالفه إلى غيره. اهـ وأقره على ذلك الجصاص في مختصره والكاساني في "بدائع الصنائع" ج٤ ص ٨ ط: دار الكتاب العربي .

وقال ابن عبد البر في "التمهيد" كما في "فتح المالك بتبويب التمهيد لابن عبد البر على موطأ الإمام مالك". ج ٧ ص ٤١٣: "... وردوا حديث "المصّة والمصتان" بأنه يرويه ابن الزبير عن النبي ﷺ، ومرة عن عائشة عن النبي ﷺ، ومرة عن أبيه عن النبي ﷺ ومثل هذا الاضطراب يسقطه عندهم، وحديث أم الفضل وأم سلمة في ذلك أضعف، وردوا حديث عروة عن عائشة في الخمس رضعات أيضاً،

بأن عروة كان يفتي بخلافه، ولو صح عنده ما خالفه.

وروى مالك عن إبراهيم بن عقبة أنه سأل سعيد بن المسيب عن الرضاعة فقال: ما كان في الحولين وإن كان قطرة واحدة فهي تحرم، قال: ثم سألت عروة ابن الزبير فقال مثل ذلك. وروى معمر عن إبراهيم بن عقبة قال: أتيت عروة بن الزبير فسألته عن صبي شرب قليلاً من لبن امرأة، فقال لي عروة: كانت عائشة لا تحرم بدون سبع رضعات، أو خمس، قال: فأتيت ابن المسيب فقال: أقول بقول عائشة ولكن لو دخلت بطنه قطرة بعد أن يعلم أنها دخلت بطنه حرم.

وروى حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار قال: سمعت ابن عمر يسأل عن المصة والمصتين فقال: لا يصلح، فقيل له: إن ابن الزبير لا يرى بها بأساً فقال ابن عمر: قضاء الله أحق من قضاء ابن الزبير، يقول الله: ﴿وَأَمْهَلْتُمْ لِسِي أَرْضِعْنَكُمْ وَأَخَوَاتِكُمْ مِنَ الرُّضْعَةِ﴾.

وروى حماد عن أبي الزبير، قال: أمرني عطاء ابن أبي رباح أن أسأل ابن عمر عن الرضعة والرضعتين، فسألته فقال: لا يصلح، فقيل له إن ابن الزبير فذكره "وقد تقدم عن ابن بطال كلامه عن أحاديث السيدة عائشة -أي الأحاديث السابقة- بأنها كلها مضطربة فوجب تركها والرجوع إلى كتاب الله تعالى". اهـ.

وقال ابن رشد الجدي في "المقدمات الممهدات" ج ١ ص ٤٩٤: وحديث "المصة والمصتان والإملاحة والإملاحتان"، خرجه النسائي وغيره من رواية أبي الفضل بالفاظ متقاربة، في بعضها "لا تحرم المصة والمصتان"، وفي بعضها "لا تحرم الإملاحة والإملاحتان"، وفي بعضها "المصة والمصتان والإملاحة والإملاحتان". ورواه ابن



وهب "تحريم المصبة والمصتان" على ما وقع في "المدونة"، فوجب أن تسقط لهذا الاختلاف، فلذلك لم يخرج البخاري والله أعلم. وكذلك اضطرب ابن الزبير في رواية هذا الحديث، فرواه مرة عن النبي ﷺ، ومرة عن أبيه عن النبي ﷺ، ومرة عن عائشة عن النبي ﷺ، فرد أيضاً من أجل هذا الاختلاف. اهـ

وقال القرطبي في "المفهم" ج ٤ ص ١٨٤، ط: دار ابن كثير: قلت: لم يقل أحدٌ فيما علمتُ بظاهر ذلك الحديث إلا داود. فإنه قال: أقل ما يحرم ثلاث رضعات، ولا تُحرّم الرضعة ولا الرضعتان. وهو تمسكٌ بدليل الخطاب. وذهب الشافعي: إلى أن أقل ما يقع به التحريم خمس رضعات، أخذاً بحديث عائشة الآتي. وشذّت طائفة، فقالت: أقل ما يقع به التحريم عشر رضعات. تمسكاً بأنه كان فيملأ أنزل: عشر رضعات، وكأنهم لم يبلغهم الناسخ. وذهب من عدا هؤلاء من أئمة الفتوى: إلى أن الرضعة الواحدة تحرم إذا تحققت، متمسكين بأقل ما ينطلق عليه اسم الرضاع. ولا شك في صدق الاسم في مثل قوله تعالى: ﴿وَأَمْهَاتُكُمْ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرُّضْعَةِ﴾ (النساء: ٢٣) وفي قوله: "يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب" يصدق على القليل، كما صدق على الكثير. وعضد هذا بما وجد من العمل عليه في المدينة. فقد روى مالك عن عروة، وسعيد بن المسيب، وابن شهاب: أن القطرة الواحدة تحرم. وقد عضد ذلك بقياس الرضاع على الصهر بعلقة: أنه طارئ يقتضي تأييد الحرمة، فلا يشترط فيه العدد، كالصهر. أو يقال: مانع يلج الباطن محرم، فلا يشترط فيه عدد كالمني. واعتذر عن تلك الأحاديث بأمور:

أحدها: أنه ليس عليها العمل. قال مالك: ليس العمل على حديث: "ثم

نسخن بخمس معلومات". وهذا إنما يتمشى على مذهب من يقول: إن العمل أولى من الخير. وهو مذهب مالك وأصحابه على تفصيل يعرف في الأصول.

وثانيها: أنها أحاديث مضطربة متعارضة، الأعداد فيها: عشر، وخمس، وثلاث. فوجب تركها، والتمسك بالأصل.

وثالثها: أن عائشة - رضي الله عنها - ذكرت: "في عشر رضعات، ونسخها في خمس": أن ذلك كان بالقرآن، ولم يتواتر إلينا فليست بقرآن، ولا رفعتة إلى النبي ﷺ، فيكون خيراً من أخبار الآحاد، فلا يصلح التمسك به، كما ذكر في الأصول. اهـ المراد منه

وقال القرافي في "الذخيرة" ج ٤ ص ٢٧٤: بعد كلام وعن الثاني - يعني هذا الحديث -: "أن في سنده طعناً سلمناه لكنه مروي عن عائشة - رضي الله عنها - فهو مستنبط من الأول وقد ظهر بطلانه. اهـ

وقال العيني في "البنية في شرح الهداية" ج ٤ ص ٨١٠ ط: دار الفكر ط ٢، ١٤١١ هـ وحديث "الإملاحة والإملاحتان" لا يصح لأنه يرويه مرة عن ابن الزبير عن رسول الله ﷺ ومرة عن عائشة ومرة عن أبيه ومثل هذا الاضطراب يسقط.

وقال عبدالرحمن بن محمد الكيولي الحنفي في "مجمع الأثر شرح ملتقى الأبحر" ج ١ ص ٥٥٢ ط: دار الكتب العلمية بعد كلام: ... وما رواه وهو "لا تحرم المصة ولا المصتان" مردود بالكتاب أو منسوخ به. اهـ

وقال المباركفوري في "تحفة الأحوذى" ج ٤ ص ٢٥٨-٢٥٩ ط دار الكتب

العلمية: "وأعل ابن جرير الطبري الحديث بالاضطراب، فإنه روي عن ابن الزبير عن أبيه وعنه عن عائشة، وعنه عن النبي ﷺ بلا واسطة وجمع ابن حبان بينهما بإمكان أن يكون ابن الزبير سمعه من كل منهم، قال الحافظ في التلخيص: وفي ذلك الجمع بعد على طريقة أهل الحديث". اهـ

وقال عنه الشيخ ظفر أحمد العثماني في كتاب "أحكام القرآن" ج ٢ ص ٢٠٦ بعد أن ذكره: "وأعله الطبري بالاضطراب... إلخ". وأقره على ذلك.

( ٨٧ ) حديث الأوزاعي قال: سمعت يحيى يقول: سألت أبا سلمة أي القرآن أنزل قبل ؟ قال: ﴿يَأْيَاهَا المَدْثَرُ﴾. فقلت أو أقرأ؟ فقال: سألت جابر بن عبدالله: أي القرآن أنزل قبل ؟ قال: ﴿يَأْيَاهَا المَدْثَرُ﴾. فقلت أو أقرأ؟ قال جابر أحدثكم ما حدثنا رسول الله ﷺ. قال: "جاورت بحراء شهراً فلما قضيت حواراي نزلت فاستبطنت بطن الوادي، فنوديت، فنظرت أمامي وخلفي وعن يميني وعن شمالي، فلم أر أحداً، ثم نوديت فنظرت فلم أر أحداً، ثم نوديت فرفعت رأسي، فإذا هو على العرش في الهواء (يعني جبريل عليه السلام) فأخذني رجفة شديدة فأتيت خديجة فقلت: دثروني، فدثروني فصبوا علي ماء، فأنزل الله عز وجل - ﴿يَأْيَاهَا المَدْثَرُ قُمْ فَأَنْذِرْ وَرَبِّكَ فَكْبَرُ وَثِيَابُكَ فَطَهِّرْ﴾ (سورة المدثر الآيات ١-٤) رواه مسلم برقم ٢٥٧ (١٦١).

قال ابن القيم في "زاد المعاد" ج ١ ص ٤٣ ط: دار الفكر: وقال جابر: أول ما أنزل عليه: ﴿يَأْيَاهَا المَدْثَرُ﴾ والصحيح قول عائشة لوجهه... إلخ.

وقال الإمام النووي في "شرح صحيح مسلم" ج ٢ (ص ٢٠٧-٢٠٨)،

ط: الأولى، دار الكتب العلمية: قوله: "إن أول ما أنزل قوله تعالى: ﴿يٰٓأَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾" ضعيف بل باطل والصواب أن أول ما أنزل على الإطلاق اقرأ باسم ربك، كما صرح به في حديث عائشة رضي الله عنها- وأما ﴿يٰٓأَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ فكان نزولها بعد فترة الوحي، كما صرح به في رواية الزهري عن أبي سلمة عن جابر، والدلالة صريحة فيه في مواضع منها قوله وهو يحدث عن فترة الوحي إلى أن قال فأنزل الله تعالى ﴿يٰٓأَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ ومنها قوله ﷺ "فإذا الملك الذي جاءني بحراء" ثم قال فأنزل الله تعالى ﴿يٰٓأَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ ومنه قوله: ثم تتابع الوحي يعني بعد فترته فالصواب أن أول ما نزل ﴿اقرأ﴾ وأن أول ما نزل بعد فترة الوحي ﴿يٰٓأَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ وأما قول من قال من المفسرين أول ما نزل الفاتحة فبطلانه أظهر من أن يذكر والله أعلم. اهـ

( ٨٨ ) حديث عائشة قالت: "كان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه".

رواه مسلم برقم ١١٧ (٣٧٣).

قال ابن أبي حاتم في "العلل" ج ١ ص ٥١: سألت أبا زرعة عن حديث خالد ابن سلمة عن البهي عن عروة عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه. فقال ليس بذاك هو حديث لا يروى إلا من هذا الوجه ، فذكرت قول أبي زرعة لأبي، فقال: الذي أرى أن يذكر الله على كل حال على الكيف وغيره على هذا الحديث. اهـ

( ٨٩ ) حديث أبي هريرة قال: أمر رسول الله ﷺ بالصدقة فقيل: منع

ابن جميل وخالد بن الوليد وعباس بن عبدالمطلب فقال النبي ﷺ : ما ينقم ابن جميل

إلا أنه كان فقيراً فأغناه الله ورسوله! وأما خالد فإنكم تظلمون خالداً، قد احتبس أدراعه وأعتده في سبيل الله، وأما العباس بن عبد المطلب فعم رسول الله ﷺ فهي عليه صدقة ومثلها معها" رواه البخاري برقم (١٤٦٨).

قال البيهقي في "المنن الكبرى" في ج ٤ ص ١١١-١١٢: رواه مسلم في "الصحيح" عن زهير بن حرب عن علي بن حفص بهذا اللفظ إلا أنه قال: وأعتلده، وكذلك رواه شاذان عن ورقاء، ورواه شعيب ابن أبي حمزة، عن أبي الزناد فقال في الحديث: فهي عليه صدقة ومثلها معها، ومن حديث شعيب أخرجه البخاري في "الصحيح" ثم قال تابعه ابن أبي الزناد عن أبيه، وقال ابن إسحاق عن أبي الزناد: هي عليه ومثلها معها.

قال الشيخ: وكما رواه محمد بن إسحاق رواه أبو أويس المدني عن أبي الزناد وكذلك هو عندنا من حديث ابن أبي الزناد عن أبيه، وحمله على أنه ﷺ كان أخر عنه الصدقة عامين من حاجة بالعباس إليها، والذي رواه ورقاء على أنه كان تسلف منه صدقة "عامين وفي ذلك دليل على جواز تعجيل الصدقة. فأما الذي رواه شعيب ابن أبي حمزة فإنه يبعد من أن يكون محفوظاً؛ لأن العباس كان رجلاً من صليبة بني هاشم تحرم عليه الصدقة فكيف يجعل رسول الله ﷺ ما عليه من صدقة عامين صدقة عليه، ورواه موسى بن عقبة عن أبي الزناد فقال في الحديث: فهي له ومثلها معها، وقد يقال له بمعنى عليه، فروايته محمولة على سائر الروايات وقد يكون المراد بقوله: فهي عليه -أي على النبي ﷺ- ليكون موافقاً لرواية ورقاء، ورواية ورقاء أولى بالصحة لموافقتها ما تقدم من الروايات الصريحة بالاستسلاف والتعجيل والله أعلم.

وقال الحافظ العلائي في "التبیهات المجلدة على المواضع المشككة" ص ٧٢-٧٥: "ما رواه البخاري في الزكاة من "صحيحه"، عن أبي اليمان، عن شعيب، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة ؓ قال: "أمر رسول الله ﷺ بالصدقة، فمنع ابن جميل، وخالد بن الوليد، وعباس بن عبد المطلب..." الحديث. وقال فيه: "وأما العباس فهي عليه صدقة، ومثلها معها..." وذكر بقيته. ثم قال بعد ذلك: "تابعه ابن أبي الزناد، عن أبيه". وقال ابن إسحاق، عن أبي الزناد: "فهي عليه ومثلها معها". اهـ كلامه، والحديث عند النسائي من طريق علي بن عياش، عن شعيب ابن أبي حمزة، باللفظ الذي ذكره البخاري "فهي عليه صدقة ومثلها معها". لكنه جعل الحديث من مسند عمر ؓ وطريق ابن إسحاق رواها الدارقطني، من حديث يونس ابن بكير عن ابن إسحاق، عن أبي الزناد، ولفظه: "فهي عليّ ومثلها معها". وهكذا رواية مسلم، وأبي داود، من طريق ورقاء، عن أبي الزناد والإشكال في رواية البخاري، والنسائي: "فهي عليه صدقة". قال البيهقي رحمه الله -: "يعد من أن يكون الذي رواه شعيب ابن أبي حمزة محفوظاً، لأن العباس ؓ كان رجلاً من صلبة بني هاشم، تحرم عليه الصدقة، فكيف يجعل النبي ﷺ ما عليه من صدقة عامين، صدقة عليه؟ قلت -والقائل العلائي-: وهذا يندفع ما ذكر عن بعضهم أنه قال: "أعطاه النبي ﷺ ذلك، لأنه كان فادى نفسه وعقيلاً، كأنه كان غارماً، وأيضاً فإن النبي ﷺ صرح بتحريم الصدقة على بني هاشم عمرهم، ولا يستقيم هذا التخريج على مذهب أحد من الأئمة فيلزم معه. والوجه المرجوح في مذهبنا، أنهم إن منعوا خمس الخمس؛ جاز الدفع إليهم لا يجيء هنا أيضاً؛ لأنهم كانوا في زمن النبي ﷺ غير ممنوعين قطعاً، وقد أول أبو عبيد القاسم بن سلام وغيره هذه اللفظة، على أن العباس ؓ كان سأل النبي ﷺ تأخير صدقة عامين فأرخص له النبي ﷺ في ذلك،

ولم يكن عمر عليه السلام علم بذلك، فأخبره النبي ﷺ أما غير ساقطة من ذمته، بل هي عليه باقية ومثلها، وهي زكاة العام الماضي، فيكون صدقة عطف بيان للمبتدأ، وهو الضمير المنفصل، وخبره الجار والمجرور، أي: باقية مستقرة، وهذا تأويل صحيح، لكنه يحتاج إلى دليل يقتضي ما ذكره من التأخير، وسواله ذلك، ثم هو معارض رواية مسلم، قال فيها: "فهي علي ومثلها معها". وتعضد هذه الرواية بما روي من غير وجه، عن علي عليه السلام: "أن العباس عليه السلام عجل صدقته إلى النبي ﷺ". أخرجه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، من حديث الحجاج بن دينار عن الحكم، عن حجين ابن عدي، عن علي عليه السلام، وفي كلام الترمذي ما يقتضي تصحيحه، لكن رواه هشيم. وعن ابن سلام<sup>(١)</sup> وصحح أبو حاتم، وأبو زرعة، وأبو داود، وغيرهم<sup>(٢)</sup> قول من أرسله، ورواية هشيم له عن منصور، عن الحكم بن عتبة، عن الحسن بن مسلم بن يناق، عن النبي ﷺ أنه قال لعمر عليه السلام في هذه القصة: "إنا تعجلنا صدقة مال العباس، لعامنا هذا، عام أول، وروى جرير بن حازم، عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن أبي البخري، عن علي عليه السلام بالقصة. وفيها: "أن النبي ﷺ قال: "يا عمر. أما علمت أن عم الرجل صنو أبيه، إنا كنا احتجنا فاستسلمنا العباس صدقة عامين". أخرجه البيهقي وإسناده صحيح؛ لكن فيه إرسال من جهة أن أبا البخري لم يسمع من علي عليه السلام. وروى أبو داود الطيالسي، عن شريك، وعن إسماعيل بن مسلم العبدي البصري، عن سليمان الأحول، عن أبي رافع عليه السلام "أن النبي ﷺ بعث عمر ساعيا..."، فذكره. وفيه: "قوله ﷺ": "إن العباس أسلفنا صدقة العام، عام الأول،

<sup>(١)</sup> قال المعلق على "التهببات المجلدة" ص ٧٤: هذه العبارة إما أن تكون زائدة، وإما أن يكون قبلها

كلام سقط من الأصل. فالسياق فيه خلل لم يظهر لي تصحيحه. اهـ

<sup>(٢)</sup> في الأصل وغيره والصواب ما ذكرناه كما هو واضح.

فهذه عدة طرق مرسله، يعتضد بعضها ببعض، ويعتضد بها المسند المتقدم، وينتهي الحديث بها إلى درجة الصحة القوية، وبين أن الصحيح في حديث أبي هريرة رواية مسلم "فهي علي ومثلها معها". وأن رواية شعيب التي أخرجها البخاري "فهي عليه صدقة" لا يصح تأويلها المتقدم، فلا وجه لها. والله سبحانه أعلم. اهـ.

ورواه مسلم برقم ١١ (٩٨٣) بلفظ: "بعث رسول الله ﷺ عمر على الصدقة فقبل منع ابن جميل وخالد بن الوليد والعباس عم رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ: ما ينقم ابن جميل إلا أنه كان فقيراً فأغناه الله! وأما خالد فإنكم تظلمون خالداً قد احتبس أدراعه وأعتاده في سبيل الله وأما العباس فهي علي ومثلها معها ثم قال: يا عمر، أما شعرت أن عم الرجل صنو أبيه".

قال الألباني في "إرواء الغليل" ج ٣ (ص ٣٥٠) ط الثانية المكتب الإسلامي: "شاذ بهذا اللفظ، وهو قطعة من حديث رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: "بعث رسول الله ﷺ عمر على الصدقة فقبل منع ابن جميل وخالد بن الوليد والعباس عم رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ: ما ينقم ابن جميل إلا أنه كان فقيراً فأغناه الله! وأما خالد، فإنكم تظلمون خالداً، قد احتبس أدراعه وأعتاده في سبيل الله، وأما العباس فهي علي ومثلها معها، ثم قال: "يا عمر أما شعرت أن عم الرجل صنو أبيه!" أخرجه مسلم (٦٨/٣).... إلخ.

إلى أن قال -أعني الألباني- (ص ٣٥٢): "وبذلك يتبين أن رواية مسلم هذه رواية شاذة فلا تصلح للاعتضاد بها خلافاً لصنيع المؤلف تبعاً للبيهقي -رحمهما الله تعالى-.



( ٩٠ ) حديث ابن عباس -رضي الله عنهما-: " كان المشركون على منزلتين من النبي ﷺ والمؤمنين، كانوا مشركي أهل حرب يقاتلهم ويقاتلونهم ومشركي أهل عهد لا يقاتلهم ولا يقاتلونهم... إلخ الحديث. رواه البخاري برقم (٥٢٨٦).

قال ابن حجر في "هذي الساري مقدمة فتح الباري" ص ٥٣٤ ط الأولى دار الكتب العلمية بيروت: " قال أبو علي الفسائي: قال البخاري: حدثنا إبراهيم بن موسى حدثنا هشام هو ابن يوسف عن ابن جريج قال: قال عطاء عن ابن عباس كان المشركون على منزلتين من النبي ﷺ الحديث وفيه قصة تطليق عمر بن الخطاب قرية بنت أبي أمية وغير ذلك، تعقبه أبو مسعود الدمشقي فقال: ثبت هذا الحديث والذي قبله يعني بهذا الإسناد سوى الحديث المتقدم في التفسير من تفسير ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس وابن جريج لم يسمع التفسير من عطاء الخراساني وإنما أخذ الكتاب من ابنه عثمان ونظر فيه، قال أبو علي وهذا تنبيه بديع من أبي مسعود -رحمه الله- فقد روي عن صالح بن حنبل عن علي ابن المديني قال: سمعت هشام بن يوسف يقول: قال لي ابن جريج سألت عطاء يعني ابن أبي رباح عن التفسير من البقرة وآل عمران، ثم قال: أعفني من هذا: قال هشام: فكان بعد إذا قال عطاء عن ابن عباس، قال الخراساني: قال هشام فكبتنا ما كبتنا ثم مللنا يعني كبتنا أنه عطاء الخراساني قال علي ابن المديني: كبت أنا هذه القصة لأن محمد بن ثور كان يجعلها عطاء عن ابن عباس فظن الذين حملوها عنه أنه عطاء ابن أبي رباح قال علي: وسألت يحيى القطان عن حديث ابن جريج عن عطاء الخراساني فقال: ضعيف، قلت ليحيى: إنه يقول أخرنا، قال: لا شيء كله ضعيف، إنما هو من كتاب دفعه إليه. قلت ففيه نوع اتصال ولذلك استجاز ابن جريج أن يقول فيه

أخبرنا لكن البخاري ما أخرجه إلا على أنه من رواية عطاء ابن أبي رباح وأما الخراساني فليس من شرطه لأنه لم يسمع من ابن عباس لكن لقائل أن يقول: هذا ليس بقاطع في أن عطاء المذكور هو الخراساني فإن ثبوتهما في تفسيره لا يمنع أن يكونا عند عطاء ابن أبي رباح أيضاً، فيحتمل أن يكون هذان الحديثان عن عطاء ابن أبي رباح وعطاء الخراساني جميعاً والله أعلم، فهذا جواب إقناعي وهذا عندي من المواضع العقيمة عن الجواب السديد ولا بد للجواد من كجوة والله المستعان. اهـ المراد منه.

( ٩١ ) حديث سليمان بن يسار عن السيدة عائشة وفي بعض الروايات: سمعت عائشة وفي بعضها قالت: "كنت أغسل الجنابة من ثوب رسول الله ﷺ فيخرج إلى الصلاة وإن بقع الماء في ثوبه" رواه الإمام البخاري برقم ( ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ )، والإمام مسلم برقم ١٠٨ ( ٢٨٩ ) وغيرهما واللفظ للبخاري.

قال الإمام الشافعي في "الأم" ٥٧/١ بعد أن أورد هذا الحديث: هذا ليس بثابت عن عائشة، هم يخافون فيه غلط عمرو بن ميمون إنما هو رأي سليمان ابن يسار كذا حفظه عنه الحفاظ أنه قال: "غسله أحب إلي". وقد روي عن عائشة خلاف هذا القول، ولم يسمع سليمان علمناه من عائشة حرفاً قط ولو رواه عنها كان مرسلاً اهـ.

وقال ابن الملقن في "البدر المنير" ج ٢ ص ٢٣٣، ط: العاصمة: قال الإمام أحمد، ثم البزار: "إنما روي غسل النبي عن عائشة من وجه واحد، رواه عمرو بن ميمون ولم يسمع من عائشة". اهـ

( ٩٢ ) حديث أبي هريرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إن طالت بك مدة أو شكت أن ترى قوما يغدون في سخط الله ويروحون في لعنته في أيديهم مثل أذناب البقر" رواه مسلم برقم ٥٤ (٢٨٥٧).

قال ابن الجوزي في "الموضوعات" ج ٣ ص ٣٠٩-٣١٠ ط: أضواء السلف: " قال ابن حبان: هذا خبر بهذا اللفظ باطل<sup>(١)</sup>. وأفلح كان يروي عن الثقات الموضوعات<sup>(٢)</sup> لا يحل الاحتجاج به" اهـ وانظر كتاب "المجروحين" لابن حبان ج ١ ص ١٧٧ توزيع دار الباز.

( ٩٣ ) حديث أبي سلمة قال: سمعت عائشة -رضي الله عنها- تقول: كان يكون علي الصوم من رمضان فما أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان الشغل من رسول الله ﷺ أو برسول الله ﷺ. رواه مسلم برقم ١٥١ (١١٤٦) .

قال الحافظ ابن حجر في "النكت على كتاب ابن الصلاح" ص ٣٥٠-٣٥١ ط: ١: دار الكتب العلمية: وكذلك حديث عائشة -رضي الله عنها- الذي رواه مسلم من طريق زهير وغيره عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن أبي سلمة عنها -رضي الله عنها- قالت: كان يكون علي الصوم من رمضان فما أستطيع أن

<sup>(١)</sup> قد اعترض عليه جماعة من العلماء في حكمه على هذا الحديث بالوضع كما هو مبين في محله وإنما ذكرناه هنا من باب التمثيل به على حكم بعض العلماء بالضعف أو الوضع على بعض أحاديث "الصحيحين" أو أحدهما بغض النظر عن رأينا فيها، وستكلم عليها وعلى غيرها من الأحاديث التي انتقدت على "الصحيحين" -إن شاء الله تعالى- في كتاب آخر. والله ولي التوفيق.

<sup>(٢)</sup> في "المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين" لابن حبان هنا زياده على ذلك وهي: "وعن الأئيات الملزومات" انظر ج ١ ص ١٧٦ .

أفضيه إلا في شعبان للشغل برسول الله ﷺ فإن قوله "للشغل.." إلى آخره من كلام يحيى بن سعيد.

كذلك رواه عبدالرزاق في مصنفه عن ابن جريج عن يحيى بن سعيد وقال في آخره: "فطننت أن ذلك لمكانا من النبي ﷺ. يحيى بن سعيد يقوله". ورواه عبدالرزاق عن الثوري بدون الزيادة التي في آخره وكذا هو في مسلم من رواية ابن عيينة وعبد الوهاب الثقفي.

وقال في "فتح الباري" ج ٤ ص ٢٣٩: ووقع في رواية مسلم المذكورة مدرجا لم يقل فيه قال يحيى فصار كأنه من كلام عائشة أو من روى عنها... إلى أن قلل: وأخرجه مسلم من طريق سليمان بن بلال عن يحيى مدرجا أيضا ولفظه: "وذلك لمكان رسول الله ﷺ".

( ٩٤ ) حديث أبي هريرة مرفوعا "إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليرقه ثم ليغسله سبع مرات". رواه مسلم برقم ٨٩ (٢٧٩).

قال الشيخ أحمد الغماري في "الهداية في تخرج أحاديث البداية" ج ١ ص ٢٧٦-٢٧٨، ط ١: عالم الكتب: مسلم<sup>(١)</sup> والنسائي وابن الجارود والدارقطني والبيهقي كلهم من رواية علي بن مسهر، عن مسهر عن الأعمش عن أبي رزين وأبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ به هكذا بزيادة: "فليرقه".

قال النسائي في "السنن الصغرى" ج ١ ص ٥٣: "لا أعلم أحدا تابع علي بن

<sup>(١)</sup> أي رواه مسلم والنسائي... إلخ.

مسهر على قوله: "فليقه". وكذا قال ابن عبد البر: (لم يذكرها الحفاظ من أصحاب الأعمش، كأبي معاوية وشعبة).

وقال ابن منده: "لا تعرف عن النبي ﷺ بوجه من الوجوه، إلا عن علي بن مسهر". ولهذا قال حمزة الكناني: (إنما غير محفوظة).

وقال الحفاظ ابن حجر في "التلخيص" ج ١ (ص ٥٩) ط الأولى مكتبة نزار مصطفى الباز: وجزم النسائي وابن منده وغير واحد بتفرد علي بن مسهر بزيادة "فليقه". اهـ

وقال ابن عبد البر في "التمهيد" كما في "فتح المالك"، ج ١ (ص ٣٧٤) ط الأولى دار الكتب العلمية: "أما هذا اللفظ في حديث الأعمش: "فليقه" فلم يذكره أصحاب الأعمش الثقات الحفاظ مثل شعبة وغيره.

وقال محمد المختار الشنقيطي في "شرح لسنن النسائي" ج ٢ ص ٦، ط ١٤١٠ هـ (مطبعة المدني-القاهرة) بعد أن ذكر قول النسائي وابن عبد البر، وحمزة الكناني، وابن منده في زيادة "فليقه" قلت: وقد تقدمت الإشارة إلى الرواية الموقوفة عن أبي هريرة في غسل الإناء ثلاثاً، فتبين بذلك أن الرواية المرفوعة في الأمر بالإراقة وإن صح سندها شاذة لانفراد ابن مسهر بها وإن كانت زيادة الثقة مقبولة على شرطها لكن علتها الشذوذ عند من لم يقلها وسيأتي ذلك إن شاء الله. اهـ

وقد أعل بعضهم هذا الحديث من جهة أخرى فقد قال العراقي في "طرح الشريب" ١٢٩/٢ ط: مؤسسة التاريخ العربي: "وقد ضعف بعض مصنفى الحنفية الرواية التي ذكر فيها التراب بهذا الاضطراب من كونها أولاهن أو أخراهن أو

إحداهن أو السابعة أو الثامنة فقال: إن هذا الاضطراب يقتضي طرح ذكر الشراب رأساً وكذا قال صاحب المفهم إن هذه الزيادة مضطربة وفيما قالاه نظر... الخ" هذا ومن الجدير بالذكر أن الإمام مالكا قد ضعف هذا الحديث برمته على ما ذكره الإمام الشاطبي في "الموافقات" ج ٣ ص ٢١-٢٢: حيث قال الشاطبي هناك: "ألا ترى إلى قوله -يعني الإمام مالكا- في حديث غسل الإناء من ولوغ الكلب سبعا (جاء الحديث ولا أدري ما حقيقته) وكان يضعفه ويقول: (يؤكل صيده فكيف يكره لعابه). اهـ المراد منه

( ٩٥ ) حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: يلقي إبراهيم أباه آزر يوم القيامة وعلى وجه آزر قفرة وغبرة فيقول له إبراهيم: ألم أقل لك لا تعصني؟ فيقول أبوه: فاليوم لا أعصيك فيقول إبراهيم: يا رب إنك وعدتني أن لا تحزيني يوم يعثون فأني خزي أخزى مر بي الأبعد؟ فيقول الله تعالى: إني حرمت الجنة على الكافرين ثم يقال: يا إبراهيم ما تحت رجلك؟ فينظر فإذا هو بذبح ملتطخ فيؤخذ بقوائمه فيلقى في النار. رواه البخاري برقم (٣٣٥٠ و ٤٧٦٨ و ٤٧٦٩).

قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" ج ٨ (ص ٦٤١-٦٤٢)، ط دار الكتب العلمية ط: ١٤١٠هـ: "وقد استشكل الإسماعيلي هذا الحديث من أصله وطعن في صحته فقال بعد أن أخرجه: هذا خير في صحته نظر من جهة أن إبراهيم علم أن الله لا يخلف الميعاد، فكيف يجعل ما صار لأبيه خزيا مع علمه بذلك؟ وقال غيره: هذا الحديث مخالف لظاهر قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ، فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَأَ مِنْهُ﴾ اهـ.

( ٩٦ ) حديث أنس بن مالك قال: "ثمنا أن نسأل رسول الله عن شيء فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله ونحن نسمع فجاء رجلاً من أهل البادية فقال: يا محمد أتانا رسولك فزعم لنا أنك تزعم أن الله أرسلك قلل صدق قال فمن خلق السماء؟ قال: الله، قال: فمن خلق الأرض؟ قال: الله قال: فمن نصب هذه الجبال وجعل فيها ما جعل؟ قال: الله، قال: فبالذي خلق السماء وخلق الأرض ونصب هذه الجبال الله أرسلك، قال: نعم، قال: وزعم رسولك أن علينا خمس صلوات في يومنا وليلتنا، قال: صدق قال: فبالذي أرسلك الله أمرك بهذا، قال: نعم، قال: وزعم رسولك أن علينا زكاة في أموالنا قال: صدق، قال: فبالذي أرسلك، الله أمرك بهذا؟ قال: نعم، قال وزعم رسولك أن علينا صوم شهر رمضان في سنتنا، قال: صدق، قال: فبالذي أرسلك، الله أمرك بهذا؟ قال: نعم، قال: وزعم رسولك أن علينا حج البيت من استطاع إليه سبيلاً، قال: صدق، قال ثم ولى الرجل قال: والذي بعثك بالحق: لا أزيد عليهن ولا أنقص منهن فقال النبي ﷺ: "لئن صدق ليدخلن الجنة" اهـ رواه مسلم برقم ١٠١٢).

قال ابن تيمية في "الفتاوى" ج ٧ ص ٥٩٩-٦٠٤: "والمقصود: أن هذا يبين أن قدوم وفد عبد القيس كان قبل ذلك. وأما "حديث ضمام" فرواه مسلم في صحيحه عن أنس بن مالك: "ثمنا أن نسأل رسول الله عن شيء فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية، العاقل يسأله ونحن نسمع فجاء رجلاً من أهل البادية فقال: يا محمد! أتانا رسولك فزعم أنك تزعم أن الله أرسلك، قال: صدق، قال: فمن خلق السماء؟ قال: الله قال: فمن خلق الأرض؟ قال: الله، قال فمن نصب هذه الجبال وجعل فيها ما جعل؟ قال: الله قال: فبالذي خلق السماء وخلق الأرض، ونصب الجبال، الله أرسلك؟! قال: نعم، قال وزعم رسولك أن علينا خمس صلوات

في يومنا وليتنا، قال: صدق قال: فبالذي أرسلك، الله أمرك بهذا؟ قال: نعم قال: وزعم رسولك أن علينا زكاة في أموالنا، قال: صدق، قال: فبالذي أرسلك الله أمرك بهذا؟ قال: نعم، قال: وزعم رسولك أن علينا حج البيت من استطاع إليه سبيلا قال: صدق، ثم ولى الرجل، وقال: والذي بعثك بالحق لا أزيد عليهن، ولا أنقص منهن فقال رسول الله ﷺ: "لئن صدق ليدخلن الجنة".

وعن أنس قال: "بينما نحن جلوس مع النبي ﷺ في المسجد إذ دخل رجل على جمل، فأناخه في المسجد ثم عقله، ثم قال لهم أيكم محمد؟ -والنبي ﷺ متكئ بين ظهرانيهم- فقلنا: هذا الرجل الأبيض المتكئ فقال له الرجل: ابن عبد المطلب؟ فقال له: النبي ﷺ قد أجبته فقال الرجل للنبي ﷺ إني: سائلك فمشدد عليك في المسألة فلا تجد علي في نفسك، فقال: سل عما بدا لك فقال: أسألك بربك ورب من قبلك الله أرسلك إلى الناس كلهم؟ فقال: اللهم نعم. وذكر أنه سأله عن الصلاة والزكاة، ولم يذكر الصيام والحج فقال: الرجل: آمنت بما جئت به وأنا رسول من ورائي من قومي: وأنا ضمام بن ثعلبة أخو بني سعد بن بكر". هذان الطريقان في "الصحيحين"، لكن البخاري لم يذكر في الأول الحج، بل ذكر الصيام، والسياق الأول أتم، والناس يعملون الحديثين حديثاً واحداً.

ويشبه -والله أعلم- أن يكون البخاري رأى أن ذكر الحج فيه وهماً؛ لأن سعد بن بكر، هم من هوازن وهم أصهار رسول الله ﷺ وهوازن كانت معهم وقعة حنين بعد فتح مكة فأسلموا كلهم بعد الوقعة ودفع إليهم النبي ﷺ النساء والصبيان بعد أن قسمها على المعسكر واستطاب أنفسهم في ذلك، فلا تكون هذه الزيلرة إلا قبل فتح مكة والحج لم يكن فرض إذ ذاك.



وحديث طلحة بن عبيد الله ليس فيه إلا الصلاة والزكاة والصيام، وقد قيل: إنه حديث ضمام، وهو في "الصحيحين" عن طلحة بن عبيد الله قال: "جاء رجل إلى النبي ﷺ من أهل نجد نائر الرأس، نسمع دوي صوته ولا نفقه ما يقول حتى دنا من رسول الله ﷺ، فإذا هو يسأل عن الإسلام، فقال رسول الله ﷺ "خمس صلوات في اليوم والليلة". قال: هل علي غير ذلك؟ قال: "لا إلا أن تطوع". قال: وذكر له رسول الله ﷺ الزكاة قال: هل علي غيرها، قال: "لا إلا أن تطوع" قال، فأدبر الرجل وهو يقول: والله لا أزيد على هذا ولا أنقص منه، فقال رسول الله ﷺ: أفلح إن صدق" وليس في شيء من قوله ذكر الحج، بل فيه ذكر الصلاة والزكاة والصيام، كما في حديث وفد عبد القيس.

وفي "الصحيحين" أيضاً "عن أبي هريرة أن أعرابيا جاء إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله! دلي على عمل إذا عملته دخلت الجنة فقال تعبد الله لا تشرك به شيئا، وتقيم الصلاة المكتوبة، وتؤدي الزكاة المفروضة وتصوم رمضان، قال: والذي نفسي بيده لا أزيد على هذا شيئا أبداً، ولا أنقص منه، فلما ولى قال النبي ﷺ: "من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا" وهذا يحتمل أن يكون ضمما وقد جاء في بعض الأحاديث ذكر الصلاة والزكاة فقط، كما في "الصحيحين" عن أبي أيوب الأنصاري "أن أعرابيا عرض لرسول الله ﷺ وهو في سفر فأخذ بخطام ناقته أو بزمامها، ثم قال: يا رسول الله! أو يا محمد! أخبرني بما يقربني من الجنة ويباعدني من النار قال: فكف رسول الله ﷺ ثم نظر في أصحابه، ثم قال: لقد وفق أو لقد هدي، ثم قال: كيف قلت؟ قال: فأعاد فقال رسول الله ﷺ: "تعبد الله لا تشرك به شيئا، وتقيم الصلاة وتؤدي الزكاة وتصل الرحم، فلما أدبر قال رسول الله ﷺ: إن تمسك بما أمر به، دخل الجنة" هذه الألفاظ في مسلم.

وقد جاء ذكر الصلاة والصيام في حديث النعمان بن قوقل رواه مسلم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما - قال: "سأل رجل النبي ﷺ قال: أرأيت إذا صليت الصلوات المكتوبات، وصمت رمضان وأحللت الحلال وحرمت الحرام ولم أزد على ذلك شيئاً، أدخل الجنة؟ قال: نعم، قال: والله لا أزيد على ذلك شيئاً". وفي لفظ "أتى النبي ﷺ النعمان بن قوقل. وحديث النعمان هذا قدم: فإن النعمان بن قوقل قتل قبل فتح مكة، قتله بعض بني سعد بن العاص، كما ثبت ذلك في "الصحيح" فهذه الأحاديث خرجت جواباً لسؤال سائلين.

أما حديث ابن عمر فإنه مبتدأ وأحاديث الدعوة والقتال فيها الصلاة والزكاة كما في "الصحيحين"، عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك، عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله". وقد أخرجاه في "الصحيحين" من حديث أبي هريرة ورواه مسلم عن جابر قال: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها" فقال أبو بكر: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال.

فكان من فقه أبي بكر أنه فهم من ذلك الحديث المختصر أن القتال على الزكاة قتال على حق المال، وقد بين النبي ﷺ مراده بذلك في اللفظ المبسوط الذي رواه ابن عمر. والقرآن صريح في موافقة حديث ابن عمر كما قال تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾. وحديث معاذ لما بعثه إلى اليمن لم يذكر فيه النبي ﷺ إلا الصلاة والزكاة.

فلما كان في بعض الأحاديث ذكر بعض الأركان دون بعض أشكل ذلك على بعض الناس. فأجاب بعض الناس بأن سبب هذا أن الرواة اختصر بعضهم الحديث الذي رواه: وليس الأمر كذلك: فإن هذا طعن في الرواة، ونسبة لهم إلى الكذب، إذ هذا الذي ذكره إنما يقع في الحديث الواحد مثل حديث وفد عبد القيس حيث ذكر بعضهم الصيام، وبعضهم لم يذكره، وحديث ضمام حيث ذكر بعضهم الخمس، وبعضهم لم يذكره، وحديث النعمان بن قوقل حيث ذكر بعضهم فيه الصيام وبعضهم لم يذكره، فبهذا يعلم أن أحد الراويين اختصر البعض أو غلط في الزيادة. اهـ

(٩٧) حديث عائشة -رضي الله عنها-: "أن رسول الله ﷺ كان يصلي بالليل إحدى عشرة ركعة يوتر منها بواحدة، فإذا فرغ منها اضطجع على شقه الأيمن... إلخ". رواه مسلم برقم ١٢١ (٧٣٦).

قال السيد أحمد الغماري في "الهداية في تخريج أحاديث البداية" ج ٤ ص ١٣٣-١٣٤: رواه مالك والشافعي عنه وأحمد ومسلم وأبو داود والنسائي والطحاوي كلهم من طريقه -أي مالك- أيضاً عن الزهري عن عروة بن الزبير، عن عائشة، قال ابن عبد البر: (إلى هنا انتهت رواية يحيى، وتابعه جماعة الرواة للموطأ، وأما أصحاب ابن شهاب فرووا هذا الحديث عن ابن شهاب بإسناده وغيره أن يجعلوا<sup>(١)</sup> الاضطجاع بعد ركعتي الفجر لا بعد الوتر، وزعم محمد بن يحيى الذهلي وغيره أن ما ذكروا في ذلك هو الصواب دون ما قاله مالك، قال: ولا يدفع ما قاله

(١) كذا في الأصل، والظاهر أنه قد وقع هاتنا سقط .

مالك من ذلك لموضعه من الحفظ والإتقان ولثبوته في ابن شهاب وعلمه بحديثه). اهـ

قلت: -والقائل الغماري- وهم مالك في هذا الحديث جزما وإن كان بالصفة التي قال ابن عبد البر من الحفظ والإتقان، لا سيما لحديث الزهري، إلا أن الوهم لازم للإنسان ولا ضرر عليه فيه ولا نقصان إذا كان نادرا كما يقع لكبار الحفاظ والأئمة الذين في مقدمتهم مالك فقد وهم في أحاديث، منها هذا الذي خالفه الحفاظ أمثاله في روايته عن شيخه الزهري، ولا يعقل أن يحكم للواحد على الجماعة الذين في درجته في الحفظ والإتقان، كما لا يجوز أن يكون الحديث عند الزهري على الوجهين وأنه خص مالكا بهذا الوجه دون غيره لأنه لا معنى لذلك، ولا داعي إليه أولا، ولأن الحديث مروى عن عائشة من طرق أخرى على الصفة التي رواها جمهور أصحاب الزهري، ومروى عن النبي ﷺ من غير طريق عائشة أيضا حتى صار من المعلوم بالضرورة لأهل العلم بالحديث أنه ﷺ كان يضطجع بعد ركعتي الفجر، بل وقد ورد أمره ﷺ بذلك، وكل هذا يقوي لزوم الوهم لمالك كما قال الذهلي وجماعة، ويرجع جانب مخالفه الذين روه عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يصلي فيما بين أن يفرغ من صلاة العشاء إلى الفجر إحدى عشرة ركعة يسلم بين كل ركعتين ويوتر بواحدة، فإذا سكت المؤذن من صلاة الفجر، وتبين له الفجر وجاء المؤذن قام فركع ركعتين خفيفتين، ثم اضطجع على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذن للإقامة.

وقال ابن القيم في "زاد المعاد" ج ١ ص ٢٣٦ ط ١: دار الفكر نقلا عن شيخه ابن تيمية: "وأما حديث عائشة، فاختلف على ابن شهاب فيه، فقال مالك

عنه: فإذا فرغ يعني من قيام الليل، اضطجع على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذن فيصلي ركعتين خفيفتين، وهذا صريح أن الضجعة قبل سنة الفجر، وقال غيره عن ابن شهاب: فإذا سكث المؤذن من أذان الفجر، وتبين له الفجر، وجاءه المؤذن، قام فركع ركعتين خفيفتين، ثم اضطجع على شقه الأيمن. قالوا: وإذا اختلف أصحاب ابن شهاب، فالقول ما قاله مالك، لأنه أثبتهم فيه وأحفظهم. وقال الآخرون: بل الصواب في هذا مع من خالف مالكاً، وقال أبو بكر الخطيب: روى مالك عن الزهري، عن عروة، عن عائشة: كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل إحدى عشرة ركعة، يوتر منها بواحدة، فإذا فرغ منها، اضطجع على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذن، فيصلي ركعتين خفيفتين.

وخالف مالكاً، عقيل، ويونس، وشعيب، وابن أبي ذئب، والأوزاعي، وغيرهم فرووا عن الزهري، أن النبي ﷺ كان يركع الركعتين للفجر، ثم يضطجع على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذن، فيخرج معه. فذكر مالك أن اضطجاعه كان قبل ركعتي الفجر. وفي حديث الجماعة، أنه اضطجع بعدهما، فحكم العلماء أن مالكاً أخطأ وأصاب غيره<sup>(١)</sup>، اهـ كلامه. إلى أن قال ص ٢٣٨: "وقد يقال: إن عائشة رضي الله عنها - روت هذا، وروت هذا، فكان يفعل هذا تارة، وهذا تارة فليس في ذلك خلاف فإنه من المباح، والله أعلم". اهـ

وقال أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي في كتاب "إعلام أهل العصر بأحكام ركعتي الفجر" ص ٥٦-٥٨، ط: مكتبة الثقافة الدينية: "فإن قلت:

(١) وعلق على هذا الكلام الشيخ عرفات عبدالقادر حسونه في تعليقه على "زاد المصلد" ج ١ ص ٢٣٧ بقوله: وهذا هو الصواب الذي لا مرية فيه.

أشار القاضي عياض في "شرح مسلم" أن رواية عائشة في الاضطجاع بعد ركعتي الفجر مرجوحة، لأن مالكا أخرج في "الموطأ" عن ابن شهاب الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة أن رسول الله ﷺ كان يصلي من الليل إحدى عشرة ركعة يوتر منها بواحدة فإذا فرغ اضطجع على شقه الأيمن، فيقدم رواية الاضطجاع قبلهما لأنه إمام متقن جليل من أثبت أصحاب الزهري، وقد قال يحيى بن معين: على ما نقله ابن عبدالبر: "إذا اختلف أصحاب ابن شهاب فالقول ما قال مالك فهو أثبتهم فيه، وأحفظهم لحديثه، ولم يقل أحد في الاضطجاع قبلهما أنه سنة، فكذا بعدهما، وقد روي عن عائشة أنها قالت: فإن كنت مستيقظة حدثني وإلا اضطجع، فهذا يدل على أنه ليس بسنة، وأنه تارة كان يضطجع قبل، وتارة بعد، وتارة لا يضطجع، قال الزرقاني في "شرح الموطأ": قال الحافظ ابن عبدالبر: ولرواية مالك شاهد وهو حديث ابن عباس أن اضطجاعه كان بعد الوتر وقبل ركعتي الفجر، فلا ينكر أن يحفظ ذلك مالك في حديث ابن شهاب، وإن لم يتابع عليه، قلت -والقاتل أبو الطيب شمس الحق العظيم آبادي-: الذي أشار إليه القاضي عياض -رحمة الله عليه- ليس بصحيح، لأن عامة أصحاب الزهري عن عروة مثل معمر، وعمر بن الخطاب، والحارث، ويونس، وابن أبي ذئب، وشعيب بن أبي حمزة، وعبدالرحمن بن إسحاق، والأوزاعي، وعقيل، قد خالفوا مالكا، فذكروا الاضطجاع بعد ركعتي الفجر، ومالك وحده عن الزهري عن عروة ذكر الاضطجاع بعد الوتر وقبل ركعتي الفجر، فمالك في طرف واحد، وجمهور أصحاب الزهري في طرف واحد، فكيف يقدم رواية نفس واحدة على أنفس كثيرة مع أنهم كلهم عدول، بل وقد قال محمد بن يحيى الذهلي: إن رواية عامة أصحاب الزهري صواب دون رواية مالك، وقال أبو بكر ابن الخطيب: ذكر مالك أن اضطجاعه كان قبل ركعتي الفجر، وفي حديث

الجماعة أنه اضطلع بعدهما، فحكم العلماء أن مالكا أخطأ، وأصاب غيره، كذا قاله الإمام ابن القيم في "زاد المعاد"، وقال البيهقي: والعدد أولى بالحفظ من الواحد، وقال الحافظ في "الفتح": "وأما ما رواه مسلم من طريق مالك عن الزهري عن عروة عن عائشة: أنه ﷺ اضطلع بعد الوتر، فقد خالفه أصحاب الزهري عن عروة فذكروا الاضطجاع بعد الفجر، وهو المحفوظ، ولم يصب من احتج به على ترك استحباب الاضطجاع". اهـ

وقال عبدالرشيد النعماني كما في "حوار مع الألباني" للشيخ شميم محمد السلهبي المطبوع بآخر "الإمام ابن ماجه وكتابه السنن" ص ٢٩٩ بعد كلام: "ومن ذلك: أن مسلماً أخرج فيه حديث مالك عن الزهري، عن عروة، عن عائشة في الاضطجاع قبل ركعتي الفجر، وقد خالفه عامة أصحاب الزهري، كمعمر، ويونس، وعمر بن الحارث، والأوزاعي، وابن أبي ذئب، وشعيب، وغيرهم عن الزهري، فذكروا الاضطجاع بعد ركعتي الفجر قبل صلاة الصبح .

ورجح جمع من الحفاظ روايتهم على رواية مالك<sup>(١)</sup>، ومع ذلك فلم يتأخر، أصحاب الصحيح عن إخراج حديث مالك في كتبهم. اهـ

وقال الألباني في "ضعيف سنن النسائي" ص ٦٣ ط: المكتب الإسلامي: صحيح... لكن ذكر الاضطجاع بعد الوتر شاذ، والمحفوظ بعد سنة الفجر. اهـ

( ٩٨ ) حديث ابن عمر رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله

<sup>(١)</sup> أي وحكموا على رواية مالك بالشذوذ لأن ضد المحفوظ شاذ على التحقيق كما هو مقرر في علوم الحديث .

ﷺ: "يطوي الله - عز وجل- السموات يوم القيامة ثم يأخذهن بيده اليمنى ثم يقول أنا الملك أين الجبارون، أين المتكبرون، ثم يطوي الأرضين بشماله... الحديث". رواه مسلم برقم ٢٤ (٢٧٨٨).

قال البيهقي في "الأسماء والصفات" ص ٣٢٤ ، ط : دار الكتاب العربي بعد أن ذكره : رواه مسلم في "الصحيح" عن أبي بكر ابن أبي شيبة هكذا. وذكر الشمال فيه تفرد به عمر بن حمزة عن سالم ، وقد روى هذا الحديث نافع وعبيد الله ابن مقسم عن ابن عمر لم يذكر فيه الشمال . ورواه أبو هريرة ﷺ وغيره عن النبي ﷺ فلم يذكر فيه أحد منهم الشمال، وروي ذكر الشمال في حديث آخر في غير هذه القصة إلا أنه ضعيف بمرة، تفرد بأحدهما جعفر بن الزبير وبالأخر يزيد الرقاشي وهما متروكان وكيف يصح ذلك وصحيح عن النبي ﷺ أنه سمي كلتي يديه يميناً وكأن من قال ذلك أرسله من لفظه على ما وقع له أو على عادة العرب في ذكر الشمال في مقابلة اليمين ... إلخ.

وقال الخطابي في "أعلام الحديث" ج ٤ ص ٢٣٤٧ ط: جامعة أم القرى: ذكر اليمين في هذا الحديث<sup>(١)</sup> معناه حسن القبول، فإن العادة قد جرت من ذوي الأدب أن تصان اليمين عن مس الأشياء الدنيئة<sup>(٢)</sup> وإنما يباشر بها الأشياء التي لها قدر ومزية وليس فيما يضاف إلى الله عز وجل - من صفة اليدين شمال؛ لأن الشمال محل

(١) سقطت كلمة " الحديث " من النسخة المطبوعة من " الأعلام " وأوردناها من "فتح الباري" ج ١٣ ص ٥١٣.

(٢) سقطت كلمة " الدنيئة " من النسخة المطبوعة من " الأعلام " وأوردناها من " فتح الباري " ج ١٣ ص ٥١٣.



النقص والضعف وقد روي في الخبر "كلتا يديه يمين" وليس معنى اليد عندنا الجارحة، إنما هي<sup>(١)</sup> صفة جاء بها التوقيف فنحن نطلقها على ما جاءت ولا نكيفها وننتهي إلى حيث انتهى بنا الكتاب والأخبار الماثورة الصحيحة وهو مذهب أهل السنة والجماعة. اهـ

وقال ابن الجوزي في "دفع شبه التشبيه" ص ٢١٠-٢١١ ط دار الإمام النووي: "قلت: وقد ثبت بالدليل القاطع أن يد الحق ﷺ ليست بجارحة، وأن قبضه للأشياء ليس مباشرة، ولا له كف، وإنما قرب رسول الله ﷺ إلى الأفهام ما يدركه الحس فقبض رسول ﷺ أصابعه وبسطها، فوقع الشبه بين القبضتين من حيث ملكه المقبوض<sup>(٢)</sup>... إلى أن قال: فأما لفظ الشمال فهي في رواية مسلم وهي مما انفرد به عن عمر بن حمزة عن سالم عن ابن عمر، وقد روى الحديث نافع وغيره عن ابن عمر فلم يذكروا لفظ الشمال، ورواه أبو هريرة وغيره عن النبي ﷺ فلم يذكر أحد منهم فيه الشمال، وقد روي ذكر الشمال في حديث آخر في غير هذه القصة إلا أنه ضعيف بالمرّة، رواه بعض المتروكين وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال: "وكلتا يديه يمين مباركة". وهذا يوهن ذكر الشمال، وقال أبو بكر البيهقي: وكان الذي ذكر الشمال رواه على العادة في أن الشمال تقابل اليمين. قال القاضي أبو يعلى: غير مستحيل إضافة القبض والبسط إلى ذاته. قلت: وقد سبق إنكار هذا. اهـ

(١) في الأصل "هو" والصواب ما ذكرناه كما هو ظاهر.

(٢) هذا هو الحق الذي ليس وراءه إلا الباطل، وبسط ذلك موضع آخر وقد تقدم شيء من ذلك في الجزء الأول فليرجع إليه من شاء.

وقال القرطبي في "الفهم" كما في "الفتح" ج ١٣ ص ٤٨٨-٤٨٩: كذا جاءت هذه الرواية بإطلاق لفظ الشمال على يد الله تعالى على المقابلة المتعارفة في حقنا، وفي أكثر الروايات وقع التحرز عن إطلاقها على الله، حتى قال: "كلتا يديه يمين"، لئلا يتوهم نقص في صفته سبحانه وتعالى لأن الشمال في حقنا أضعف من اليمين، قال البيهقي: ذهب بعض أهل النظر إلى أن اليد صفة ليست جارحة، وكل موضع جاء ذكرها في الكتاب أو السنة الصحيحة فالمراد تعلقها بالكائن المذكور معها كالطي والأخذ والقبض والبسط والقبول والشح والإنفاق وغير ذلك تعلق الصفة بمقتضاها من غير مماسة، وليس في ذلك تشبيه بحال، وذهب آخرون إلى تأويل ذلك بما يليق به. اهـ

وقال الكوثري في "تبديد الظلام المخيم من نونية ابن القيم" المطبوع بمحاشية كتاب "السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل"<sup>(٢)</sup> للسبكي ص ٤٩-٥٠، ط: مطبعة السعادة ببحار محافظة مصر: "... وما زاد على ذلك في الروايات من أنه يأخذ السموات بيده اليمى، ويأخذ الأرض بشماله -وحاشا أن يكون له شمال وكلتا يديه يمين- فمن تصرفات الرواة أثناء النقل بالمعنى كما لا يخفى على أهل هذه الصناعة المستحضرين لأحاديث الباب ومبلغ اضطرابها سنداً ومتناً، وأما حديث الحبر واليهود في وضع أجزاء الكون على أصابع فضحك النبي ﷺ فيه لا يدل على تصديق ذلك وإن ظنه بعض الرواة تصديقا -في بعض الطرق- بل يدل على الإنكار والاستهجان. وقد برهن ابن الجوزي في "دفع الشبه" وابن حجر في "الفتح" على أن ذلك إنكار لا تصديق رغم توهم ابن خزيمة كونه تصديقا لزيغ مشهور في

(٢) هو ابن القيم أحد مشايخ النحلة الحشوية.

معتقده كما سيأتي بيانه ، بل نزول قوله تعالى: ﴿ وما قدرُوا اللهَ حقَ قدره والأرضَ جميعاً قبضته يومَ القيامة ﴾ أي تحت تصرف مالك يوم الدين لا يجري لأحد سواه حكم في ذلك اليوم ﴿ والسموات مطوَّيتٌ يمينه ﴾ أي بقدرته لا حساب على سكانها بخلاف أهل الأرض فإنهم عاصيون ﴿ سبحانه وتعالى عما يشركون ﴾ عقب حديث حبر اليهود دليل واضح على الإنكار ، وعلى أن إثباتهم الأصابع الحسية بالوجه السابق إشراك. قال الله تعالى : ﴿ يمسك السموات والأرض أن تزولا ﴾ فمن الذي يظن أن ذلك بالمماسة ؟ اهـ.

وقد حكم أيضا بشذوذ لفظة الشمال في هذا الحديث الألباني في تخريج المصطلحات الأربعة رقم (١).

وقال الدكتور عمر الأشقر الحشوي في كتابه التهافت الذي سماه "العقيدة في الله" ص ١٦٤: ورد في رواية في "صحيح مسلم" (ثم يطوي الأرض بشماله) وقد ضعف هذه الرواية البيهقي من ناحية الإسناد... ثم قال: وأذكر أن الشيخ ناصر الألباني حقق الحديث الذي فيه ذكر الشمال وبين أنه حديث شاذ خالف فيه الثقة من هو أولئك منه اهـ.

وضعفها أيضا - أعني لفظة الشمال - جاسم الفهيد الدوسري في "النهج السديد" ص ٢٨٠ ، ط: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ، وصغير بن علي الشمري في "ضعيف كتاب التوحيد" ص ٥١-٥٣ ، ط: مطابع ابن تيمية: حيث قال هنالك: إسناد ما بين المعقوفين ضعيف - يعني قوله : " ثم يأخذهن بشماله " - رواه مسلم برقم ٢٧٨٨ وغيره وضعفه القرطبي في "التذكرة" ص ٢١٦... إلى أن قال: قلت: له علتان، الأولى: ضعف عمر بن حمزة العمري، قال الحافظ في "التقريب" ٥٣/٢:

ضعيف، وهو كما قال، فقد ضعفه النسائي وابن معين وقال أحمد: أحاديثه مناكير كما في "التهذيب" ٤٣٧/٧، والثانية: مخالفته للثقات، نعم كيف لا والحديث نفسه رواه البخاري كما في "الفتح" ٣٩٣/١٣ ومسلم ٢٧٨٨ من طريق نافع عن ابن عمر وليس فيه لفظ الشمال بل رواه ابن أبي عاصم في "السنة" (٥٤٧) من طريق عمر بن حمزة نفسه وليس فيه لفظ الشمال وفي مسلم ١٨٢٧ من حديث عبدالله ابن عمرو مرفوعا: "إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن عز وجل - وكلنا بيده يمين الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا" فإذا عرفت هذا فلا داعي لتكلف تأويل لفظ الشمال، وإثبات صفة من صفات الله - جل وعلا- بمثل هذا الحديث غير لائق والله أعلم .

قلت: لكن كثيرا من الحشوية لا يوافقونك على ذلك فقد قال الدكتور عبدالله بن صالح البراك في تعليقه على "إثبات اليد لله سبحانه<sup>(١)</sup>" للذهبي ص ١٤ - ١٦، ط: دار الوطن: "ورد في الحديث في رواية مسلم وغيره إطلاق لفظ الشمال ولفظه: "ثم يطوي الأرض بشماله..." وقد تفرد بذكرها عمر بن حمزة، قالوا: ولم ترد في بقية الروايات. والصحيح أنه لا مانع من إطلاقها ويدله عليه أحاديث أخرى<sup>(٢)</sup>... إلخ ما هذى به.

ثم قال: السادسة: التصريح بتسميتها الشمال.

وقال: سماحة الشيخ عبدالعزيز ابن باز -حفظه الله- في تعليقه على "كتاب

(١) تعالى الله عما يهذي به هؤلاء المجسمة علوا كبيرا.

(٢) وهذه الأحاديث التي يذكرها هذا وأمثاله منها ما هو باطل قطعا ومنها ما لا علاقة له بهذه القضية أصلا وقد بينا بعضها في الجزء الأول .

التوحيد": وفي هذا إثبات الصفات وأنه سبحانه له يمين وشمال، وأن كلنا يديه يمين كما في الحديث الآخر، وسمى إحداهما يميناً والأخرى شمالاً من حيث الاسم، ولكن من حيث المعنى والشرع كلتاهما يمين وليس في شيء منهما نقص.

وقال الشيخ محمد العثيمين -حفظه الله-: "... وعلى كل فإن يديه - سبحانه - اثنتان بلا شك، وكل واحدة غير الأخرى، إذا وصفنا اليد الأخرى بالشمال فليس المراد أنها أقل قوة من اليمين، بل كلتا يديه يمين". شرح كتاب التوحيد ٢٩٧/٣. اهـ وفي هذا ما يدل على وجود الخلاف بينهم في ثبوت لفظة الشمال وفي إثبات الشمال لله تعالى -تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً- ولا أدري هل سيقى حاطب ليل بعد هذا مصراً على قوله كما في ص ٥١ من كتاب كتائب البغي: فقد مر على الإسلام أربعة عشر قرناً وأهل السنة أهل الحديث على معقد واحد لم يتغير، فما كان يعتقد سلفهم تراه عقيدة خلفهم وهذا معلوم. اهـ هذا ومن الجدير بالذكر أن أتباع النحلة الحشوية قد اختلفوا في مسائل عقدية كثيرة جداً وقد ذكرنا طائفة منها في الجزء الثاني من هذا الكتاب، كما أنهم قد اختلفوا في ثبوت وضعف طائفة غير قليلة من الأحاديث المنسوبة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - كالحديث الذي ذكرناه وحديث: "خلق الله التربة يوم السبت" وقد تقدم وحديث: "خلق الله آدم على صورة الرحمن" تعالى الله عن ذلك حيث صححه التوحيدي وغيره وضعفه الألباني وحديث: "إذا أراد الله تعالى أن يوحى بالأمر تكلم بالوحي أخذت السموات منه رجفة أو قال رعدة فإذا سمع ذلك أهل السموات صعقوا وخروا لله سجداً فيكون أول من يرفع رأسه جبريل فيكلمه الله من وحيه بما أراد ثم يمر جبريل على الملائكة... إلخ ذلك المرء وقد أورده محمد بن عبد الوهاب في "كتاب التوحيد" وضعفه بعضهم كما تراه في "كتاب ضعيف كتاب التوحيد"

ص ٢١-٢٢ وحديث اسطورة الأوعال فقد أورده ابن عبدالوهاب في "كتاب التوحيد" وصححه جماعة منهم كما تجدد ذلك في "تخريج أحاديث متقدمة في كلب التوحيد" الذي قدم له ابن باز وضعفه جماعة منهم الألباني في "الضعيفة" والدوسري في "النهج السديد" وصغير بن علي الشمري كما تجدد ذلك في "ضعيف كتاب التوحيد" ص ٥٧-٥٨ وحديث: "استلقاء الله تعالى على العرش بعد أن خلق الخلق كما تجدد ذلك في "ضعيفة الألباني" و "مختصر العلو" له كما بينا ذلك في كتابنا "السيف الحاد" وحديث ابن عباس<sup>(١)</sup> -رضي الله عنهما- في تفسير قول الله تعالى: ﴿فلما آتاهما صلحا جعلنا له شركاء فيما آتاهما فتعالى الله عما يشركون﴾ أنه قال: "لما تغشاها آدم حملت، فأتاها إبليس فقال: إني صاحبكما الذي أخرجتكما من الجنة لطيعاني أو لأجعلن له قرني آيل، فيخرج من بطنك فيشققه، ولأفعلن ولأفعلن -يخوفهما- سميها عبدالحارث، فأيا أن يطيعاه، فخرج ميتاً، ثم حملت، فأتاها، فقال مثل قوله فأيا أن يطيعاه، فخرج ميتاً، ثم حملت، فأتاها، فذكر لهما، فأدركهما حبُّ الولد فسمياه عبدالحارث فذلك قوله تعالى: ﴿جعلنا له شركاء فيما آتاهما فتعالى الله عما يشركون﴾ فقد أورده محمد بن عبدالوهاب في "كتاب التوحيد" وصححه حفيده سليمان بن عبدالله في "تيسير العزيز الحميد"<sup>(٢)</sup> وفريخ بن صالح البهلال في "تخريج أحاديث متقدمة في كتاب

(١) وقد روه أيضاً مرفوعاً من طريق سمرة بن جندب وأبي بن خلف قال فريخ ص ١١٦: "الثالث: أنه صح مرفوعاً عن ثلاثة من أكابر الصحابة: ابن عباس وسمرة وأبي بن كعب -كما سلف- ولا يعرف لهم مخالف من الصحابة. ومثله لا يقال بالرأي فله حكم الرفع". وقال قبل ذلك: "الثاني: أن الخبر بذلك صح مرفوعاً من حديث سمرة كما تقدم".

(٢) وقد قال في معناه في "تيسير العزيز الحميد" ص ٥٦٥: "وإذا تأملت سياق الكلام من أوله إلى آخره مع ما فسره به السلف تبين قطعاً أن ذلك في آدم وحواء عليهما السلام؛ فإن فيه غير موضع يدل-

التوحيد" ص ١٠٩-١٢٠. وقد ضعفه الألباني في "الضعيفة" والدوسري في "النهج السديد" وابن علي الشمري في "ضعيف كتاب التوحيد" ص ٤٨-٤٩ والحق أنه كذب قطعاً وقد أحسن ابن حزم حيث قال في "الملل والنحل": "وهذا الذي نسبوه إلى آدم من أنه سمي ابنه عبدالحارث خرافة موضوعة مكذوبة... ولم يصح سندها قط، وإنما نزلت الآية في المشركين على ظاهرها" اهـ وحديث: "أسطورة الغرائيق"<sup>(١)</sup> وغيرها كثير يطول المقام بذكرها ولعلنا نفردها في جزء آخر هذا ومن الجدير بالذكر أنه لا ينفعهم كون بعض العلماء من غير أتباع نحلته قد حسن أو صحح هذه الأحاديث كما أوضحته في الجزء الأول، كما أنهم قد احتجوا في كثير من كتبهم بأحاديث ضعيفة وموضوعة كثيرة جداً وقد ذكرنا طائفة منها في الجزء الأول من هذا الكتاب والله تعالى أعلم.

( ٩٩ ) حديث عائشة -رضي الله عنها- قالت: كان رسول الله ﷺ

يستفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بـ ﴿الحمد لله رب العلمين﴾، وكان إذا ركع لم يشخص رأسه ولم يصوبه، ولكن بين ذلك، وكان إذا رفع رأسه من الركوع لم يسجد حتى يستوي قائماً، وكان إذا رفع رأسه من السجدة لم يسجد حتى يستوي جالساً، وكان يقول في كل ركعتين التحية، وكان يفرش رجله اليسرى، وينصب

على ذلك، والعجب ممن يكذب بهذه القصة وينسى ما جرى أول مرة ويكابر بالتفسير المتدعة ويترك تفاسير السلف وأقوالهم، وليس المخذور في هذه القصة بأعظم من المخذور في المرة الأولى. اهـ وهو كلام فارغ لا قيمة له وما ذكرناه عن ابن حزم كاف لدحضه من أصله.

<sup>(١)</sup> قال نزار محمد عرعور في "تعقيب لا تثريب على بعض ما جاء في كتاب هذا الحبيب" ص ٥: "الملاحظة الثانية: ذكره -حفظه الله- يعني أبا بكر الجزائري- ص ١٢٠ قصة الغرائيق والدفاع عنها وتأكيد صحتها في غير ما موضع اعتماداً منه على تحسين الحافظ ابن حجر لها في "الفتح" ٤٣٩/٨ والقصة كما هي معروفة لأهل العلم وطلبته متهاكة متهافة لا زمام لها ولا خطام". اهـ.

رجله اليمنى، وكان ينهى عن عقبة (وفي رواية: عقبة) الشيطان، وينهى أن يفترش الرجل ذراعيه افتراض السبع، وكان يختتم بالتسليم". أخرجـه مسلم برقم ٢٤٠ (٤٩٨) وأبو عوانة (٢/٩٤، ١٦٤، ١٨٩، ٢٢٢) مفرقاً.

قال الألباني في "إرواء الغليل" ج ٢ ص ٢١ ط: المكتب الإسلامي: وهذا الإسناد ظاهره الصحة ولذلك أخرجـه مسلم ثم أبو عوانة في "صحيحهما"، لكنه معلول، فقال الحافظ ابن عبد البر في "الإنصاف فيما بين العلماء من الاختلاف" ص ٩: "رجال إسناد هذا الحديث كلهم ثقات إلا أنهم يقولون - يعني أئمة الحديث-: إن أبا الجوزاء لا يعرف له سماع من عاتشة وحديثه عنها إرسال".

قلت : -والقائل الألباني- وقد أشار إلى ذلك البخاري في ترجمة أبي الجوزاء -واسمه أوس بن عبدالله- فقال: "في إسناده نظر". قال الحافظ في "التهذيب": "يريد أنه لم يسمع من مثل ابن مسعود وعاتشة وغيرهما لا أنه ضعيف عنده". وقد أعلـ الحافظ هذا الإسناد بالانقطاع في حديث آخر يأتي (٣٣٤) ويؤيد الانقطاع ما في "التهذيب" أن جعفر الفريابي قال في "كتاب الصلاة" ثنا مزاحم بن سعيد ثنا ابن المبارك ثنا إبراهيم بن طهمان ثنا بديل العقيلي عن أبي الجوزاء قال: أرسلت رسولا إلى عاتشة يسألها، فذكر الحديث". قلت -والقائل الألباني- فرجع الحديث إلى أنه عن رجل مجهول هو الواسطة بين أبي الجوزاء وعاتشة، فثبت بذلك ضعف الإسناد. لكن الحديث صحيح<sup>(١)</sup> -إن شاء الله تعالى- اهـ.

وقال ابن الملقن في "الإعلام بفوائد عمدة الأحكام" ج ٣ ص ١٩ ط: دار

(١) هذا رأيه، وذهب كثير من العلماء إلى تضعيف الإسناد ولتسن معا كما هو واضح من كلامهم.



العاصمة بعد كلام: ... وفي إسناده علة ذكرها في تخريج أحاديث الرافعي فسارع إليه. اهـ

وقال الحافظ ابن حجر في "بلوغ المرام" رقم ٢٥٧: وله علة.

وقال الصنعاني في "سبل السلام" ج ١ ص ٣٤٣ ط ٨ دار الكتاب العربي عند تعليقه على كلام الحافظ السابق: من رواية أبي الجوزاء بالجيم والزاي عن عائشة، قال ابن عبد البر: هو مرسل، أبو الجوزاء لم يسمع من عائشة، وأعل أيضاً بأنه أخرجه مسلم من طريق الأوزاعي مكتوبة. اهـ

وقال الشيخ أحمد محمد شاكر في تعليقه على "إحكام الأحكام" لابن دقيق العيد ص ٢٣١ ط: عالم الكتب: "وهذا الحديث له علة وهي أنه من رواية أبي الجوزاء عن عائشة، قال ابن عبد البر: "لم يسمع منها وحديثه عنها مرسل".

( ١٠٠ ) ذكر الشيخ محمد يوسف الحسيني البنوري في "معارف السنن شرح سنن الترمذي" ج ٦ ص ٣٧٠ ، ط المكتبة البنورية أحاديث عائشة وابن عمر وجابر الآتي ذكرها فقال: حديث عائشة في "الصحيحين"<sup>(١)</sup> من حديث طويل وفيه: "وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فلأنما طافوا طوافاً واحداً" واللفظ للبخاري.

ثم قال (ص ٣٨٤): أما أولاً: فلا ريب أن سيدتنا عائشة كانت من أقرب الناس إلى رسول الله ﷺ بعد أبيها ولها مكانتها من الفقه والعلم والبحث، ولكن

<sup>(١)</sup> هو في "صحيح البخاري" برقم (١٦٣٨)، وفي "صحيح مسلم" برقم (١٢١١).

الذي وصل إلينا من أحاديثها في حجتها وحجته، -وربما يكون ذلك من أجل الرواة عنها- ما يدهش الفكر، ولا تزال الأفكار مختلفة فيها من أقدم العصور من عهد الأئمة إلى اليوم، فيقول البدر العيني في "العمدة" (٦٥٠/٤): "...أحاديث عائشة في هذا الباب مضطربة جداً، لا يتم بها الاستدلال لأحد من الخصوم، وقد قالت في رواية: "أهللنا بعمرة" وفي أخرى: "فمننا من أهل بعمرة ومننا من أهل بحجة، قالت: "ولم أهل إلا بحج" وفي أخرى: "لا نريد إلا الحج"، وفي رواية: "وكنتم ممن تمتع ولم يسق الهدى" اهـ. فلم يثبت للناس قدم في قرأتها أو حجتها بإفراد، ومؤلف واحد يختلف كلامه في الترجيح كما سبق ذكره، فيشكل على حديثها المدار في مثل هذا المعترك مع تجاذب شديد بين الروايات تفقهاً وحديثاً.

وأما ثانياً: فكانت معه ﷺ من الكثرة الغامرة، وأقل ما قيل فيها أربعون ألفاً من المعتمرين والحجاج، وفيهم من أمروا بفسخ الحج إلى العمرة من غير سائقي الهدى، فكانوا متمتعين، وأرى أن هؤلاء هم في غاية الكثرة، فكانوا متمتعين، والمتمتع عليه الطوافان والسعيان بإجماع الأمة قاطبة، فكيف يكون هؤلاء طواف واحد وسعي واحد. وحديث ابن عمر عند الشيخين وفيه: "فطافا لهما طوافاً واحداً" (١)

وفي طريق آخر عند البخاري (٢): "قال ابن عمر: كذلك فعل رسول

الله ﷺ" اهـ

هذا وقد جاء في حديث عائشة هذا أنها قالت: "فطاف الذين أهلوا بالعمرة

(١) رواه البخاري برقم (١٦٣٨) ومسلم برقم (١٨١) (١٢٣٠).

(٢) برقم (١٦٤٠).

ثم حلوا ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى، وقد ضعف هذا ابن تيمية كما في "مناسك الحج" ج ٢ ص (٢٨٥) من "مجموع الرسائل الكبرى" كما في "حجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم" للألباني ص ٨٩، ط: المكتب الإسلامي، حيث قال هناك: "وقد روي في حديث عائشة أنهم طافوا مرتين، لكن هذه الزيادة قيل: إنها من قول الزهري لا من قول عائشة، وقد احتج بها -يعني هذه الزيادة- بعضهم على أنه يستحب طوافان، وهو ضعيف، والأظهر ما في حديث جابر، ويؤيده قوله: "دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة". اهـ.

(١٠١) قال محمد يوسف الحسيني البنوري في "معارف السنن شرح سنن الترمذي" ج ٦ ص ٣٨٦-٣٨٩ ط المكتبة البنورية: وأما حديث ابن عمر ففيه: أما أولاً: فقد اختلفت رواياته مثل حديث عائشة أو قريباً منه، فتارة يحدث: أنه ﷺ كان قارناً فطاف لهما طوافاً واحداً، وتارة أخرى يخبر: بأنه كان في حجة الوداع متمتعاً، وأنه بدأ بالعمرة، فقد روى الزهري عن سالم أن عبد الله بن عمر قال: "تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج، وأهدى وساق الهدي من ذي الحليفة إلخ". رواه البخاري<sup>(١)</sup> ومسلم<sup>(٢)</sup> وغيرهما، فإن كان متمتعاً سائق الهدي فكيف اكتفى بطواف واحد لهما؟ وهو خلاف إجماع الأئمة والأمة، فإن كان لأحد أن يتأول التمتع بالقران كما يتأوله الحافظ في "الفتح" فلاخر أن يتأول بأن الطواف للقدوم طوافاً واحداً كما تأوله العيني في "العمدة"، أو يتأول بأن الطواف الواحد للمحل منهما جميعاً حيث لم يتحلل بعد أفعال العمرة، وفي لفظ لابن عمر من طريق

(١) برقم (١٦٩١).

(٢) برقم (١٧٤) (١٢٢٧).

بكر بن عبدالله عنه: "أن النبي ﷺ وأصحابه قدموا مليون بالحج فقال رسول الله ﷺ: من شاء أن يجعلها عمرة إلح"، وقد تقدم في رواية سالم: "بدأ فأحرم بالعمرة"، وجمع بينهما الطحاوي بأنه أدخل العمرة على الحج وفسخ الحج بالعمرة ولم يطف قبل يوم النحر لحجته، واكتفى قبل النحر بطوافه للقدوم في العمرة ولم يعده، ثم طاف يوم النحر طوافاً للحل كما يدل عليه سياق نافع عن ابن عمر أنه كان إذا قدم مكة يرمل بالبيت ثم طاف بين الصفا والمروة إلى يوم النحر، وكان لا يرمل يوم النحر فدل على أنه إذا أحرم بالحج من مكة لم يطف لها إلى يوم النحر، فلم يكن في حديثه من حكم طواف القارن. وعند هذه التوجيهات واختلاف التعبيرات كيف يمكن الاستدلال بما لوحدة طواف القارن؟

وأما ثانياً: فاختلفت روايته رفعاً ووقفاً، فحديث الباب من طريق عبدالعزيز ابن محمد - وهو الدراوردي - عن عبيد الله بن عمر - وهو العمري - عنه مرفوعاً فيقول الترمذي: ورواه غير واحد عن عبيد الله ولم يرفعه وهو أصح، فصحح الإمام الترمذي وقفه وخطأ من رفعه. ويقول الحافظ أبو عمر في "الاستذكار" كمل في "العمدة" (٦٤٨/٤): لم يرفعه عن عبيد الله غير الدراوردي، وكل من رواه عن غيره أوقفه على ابن عمر، وكذا رواه مالك عن نافع موقوفاً. وقال أبو زرعة: الدراوردي سيئ الحفظ، ذكره الذهبي في "الكاشف"، وقال النسائي: ليس بالقوي، وحديثه عن عبيد الله منكر، وقال ابن سعد: كان كثير الحديث يغلط. اهـ وهذا الذي يقوله الإمام الطحاوي في "شرح معاني الآثار": إن هذا الحديث خطأ، أخطأ فيه الدراوردي فرفعه، وإنما أصله عن ابن عمر نفسه، هكذا رواه الحافظ عن عبيد الله وقال: وهم مع هذا لا يحتجون بالدراوردي عن عبيد الله أصلاً، فلم يحتجون به في

هذا؟. اهـ

فلا ريب أن رفعه غريب تفرد به وخالف الحفاظ، وهو منكر عن عبيد الله العمري، فكيف ساغ لهم الاحتجاج به؟ وكيف يكون حجة على الخصم؟ وكيف والطحاوي لم يتفرد بالرد عليه في هذا، بل وافقه الجهايزة من أهل الحديث كابن عبد البر والذهبي، وقبلهما ابن سعد وأبو زرعة والنسائي وغيرهم فإن كان هو ثقة فإنما هو في روايته عن غير الدراوردي لا مطلقاً، فلا تكون<sup>(١)</sup> زيادته من قبيل زيادة الثقات، بل هو غير ثقة في الدراوردي وإن سلمناه ثقة في غيره. وأصبح حديث عائشة وهو أصح ما عندهم، وحديث ابن عمر عندهم أقوى ما يكون نظير حديثه في رفع اليدين، فكان أصح ما في الباب ظاهراً وأصبح الاحتجاج به واهياً بعد البحث والتحقيق كما أسلفناه مفصلاً في رفع اليدين من هذا الكتاب.

فإذا صح كونه موقوفاً فمثل موقف ابن عمر لا يمكن أن يقاوم أثر ابن مسعود، فكيف يقاوم أثر علي فضلاً عن حديثيهما المرفوعين، فإن لم يصح عندهم عن ابن مسعود وعن علي مرفوعاً ولا موقوفاً فقد صح عند غيرهم من الكوفيين وهم أعلم بهم منهم، ومن علم حجة علي من لم يعلم، وبالله التوفيق.

( ١٠٢ ) ثم قال صاحب "معارف السنن" ج ٦ ص ٣٩٠ - ٣٩١ وأما حديث جابر: فهو ما رواه الإمام مسلم في "صحيحه"<sup>(٢)</sup> (٤١٤/١) في (بئب أن السعي لا يتكرر) من طريق أبي الزبير: "أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: لم يطف النبي ﷺ ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً" وفي طريق أخرى: "إلا

<sup>(١)</sup> في الأصل يكون والصواب ما ذكرناه كما هو ظاهر.

<sup>(٢)</sup> برقم ٢٦٥ (١٢٧٩).

طوفاً واحداً طوافه الأول". واستدل به الإمام النووي فقال: وفيه دليل لما قدمناه أن النبي ﷺ كان قارناً، وأن القارن يكفيه طواف واحد وسعي واحد. اهـ

فنقول أولاً: قد ثبت في أحاديث عائشة وغيرها في البخاري ومسلم وغيرها أن الصحابة كان منهم من تمتع ومنهم من قارن - كذا والصواب قرن - ومنهم من أفرد، وقد تحقق كما قرناه سابقاً أن الكثرة الغامرة من المهاجرين والأنصار كانوا متمتعين غير سائقي الهدى، وأن القارين هم رسول الله ﷺ والخلفاء الأربعة وطلحة والزبير، وقليل ما هم. والمتمتع عليه طوافان وسعيان عنده وعندنا جميعاً، فكيف يستقيم أن يستدل به مطلقاً إلا ما عند أحمد في رواية بأن المتمتع ليس عليه إلا سعي واحد، فلو كان لأحد أن يستدل به لكان هو ما روي عن أحمد، وأما النووي فلا يصح له أن يستدل به لمذهبه، ورواية أحمد لم يذكرها الخرقى ولا ابن قدامة في "المغني" بل ذكر مذهبه كمذهب الجمهور انظر "مغني ابن قدامة" (٤٤٢/٣).

ثم قال - أعني البنوري - ص ٣٩٥ عن الأحاديث الثلاثة المذكورة سابقاً: وحجة الآخرين أحاديث عائشة وابن عمر وجابر في "الصحيحين"، وفي حديث كل من هؤلاء على الرغم من صحة أسانيدها مغاير معنوية وعلل قاذبة، من تعارض الكلمات واختلاف التعبيرات، وللسابقين حامل صحيحة لها، يجمع بها وبين الروايات السابقة من غير أي تضاد وتضارب. وحديث ابن عمر يختلف رفعاً ووقفاً وخالف الدراوردي في رفعه من هو أوثق منه، وروايته عن عبيد الله العمري منكراً عندهم كما يقوله النسائي وأبو زرعة وابن سعد، فإذا صح موقوفاً فموقوف مثل ابن أم عبد أولى منه بالحكم، وروايته في "الصحيح" في (باب القارن) لا توافق أحداً من الجمهور، وحديث جابر في "صحيح مسلم" فيه لفظ يخالفهم جميعاً، فكيف

يستقيم الاستدلال به؟ وحديث جابر عند أبي داود يعارضه حديث ابن عباس عند البخاري، وفيه تعدد السعي للمتمتع، فيقدم على رواية جابر لكونه أصح.

الرابع أن تخريج أرباب الصحاح لروايات لا يكون وجهها للترجيح بأن يكون حجة على الأولين حيث احتجوا بروايات آخرين قبل هؤلاء، وهؤلاء المؤلفون اختاروا مذهباً فقهياً قبل عهد التأليف، وانحازوا إلى جهة، ثم اختاروا روايات لتأييدها فأخرجوها في كتبهم، فكيف يكون هذا حجة على السابقين حين ذهبوا إلى ما ذهبوا قبل أن يخلق هؤلاء؟.

وقال ص ٣٧٩-٣٨٠: وقد قلت قديماً وأقول: هؤلاء الأئمة الكبار أرباب "الصحاح" من البخاري ومسلم وأبي داود وغيرهم قد انحازوا إلى جهة تفقها واجتهاداً، أو اتباعاً لأئمتهم فسي دقائق الفقه والاجتهاد وغوامض المسائل واختاروا جانباً في الخلافات، ثم لما ألفوا أخرجوا في تأليفهم ما يوافق مذاهبهم الفقهية، وسرى فقههم إلى الحديث وتركوا ما عداها حيث لم يذهبوا إليها إلا من التزم إخراج أحاديث الفريقين كالإمام الترمذي غالباً، وكابن أبي شيبة وعبد الرزاق في "مصنفيهما" وأحمد في "مسنده". وقل لسي بالله عليك! إن اتفاق مثل الثوري وأبي حنيفة والأوزاعي وأبي يوسف على مسألة ثم موافقة جهايزة وصيارفة من أهل الروايات، واتفاق طائفة كبيرة من التابعين الثقات الأئبات قبل أن يخلق البخاري وقبل أن يولد مسلم أو يأتي الترمذي وأبو داود، أفلا يكون أوثق وأقوى من روايات وإن كلنت صحيحة الأسانيد، وشغب مثل ابن حزم والمتعصبين من أرباب المذاهب، ماذا يضر الأئمة الأجلاء الذين أخذوا بما أخذوا وببصرة نافذة قد كفروا، وهؤلاء

يستشيطنون غيظاً إذا خالفهم أحد كأنهم أصحاب حمى وحرم، لا يسمحون لأحد أن يدخل حریمهم. فالمسائل الخلافية بين الصحابة ثم الأئمة الأربعة والفقهاء المجتهدين تجعل الأمة في سعة من أمرهم رحمة من الله بهم، فينبغي اتساع الصدور فإنه لا يمكن أن ينقسم خلاف في الأولين حدث قبل أرباب التصنيف بقرون والتمسك بمحض الروايات، وألفاظ الرواة والتفاضي عن التعامل أو الإعراض والتغافل عما دار في الموضوع من محو وإثبات أمر غير محمود أو شيء غير معقول! اهـ.

( ١٠٣ ) حديث وائل بن حجر أنه: رأى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم - رفع يديه حين دخل في الصلاة كبر "وصف هام حيال أذنيه" ثم التحف بثوبه ثم وضع يده اليمنى على اليسرى، فلما أراد أن يركع أخرجه يديه من الثوب ثم رفعهما ثم كبر فركع، فلما قال: "سمع الله لمن حمده" رفع يديه، فلما سجد سجد بين كفيه". اهـ رواه مسلم برقم ٥٤ (٤٠١).

قال الشيخ محمد الخضر الشنقيطي في "إبرام النقض لما قيل من أرجحية القبض" ص(٢٦-٣٢)، ط٢، دار البشائر الإسلامية: "وهذا الحديث معلول من ثلاثة أوجه: اثنان من جهة السند وواحد من جهة المتن:

فالأول من الحاصلين من جهة الإسناد هو الانقطاع، إيضاح ذلك هو أن هذا الحديث رواه عبد الجبار بن وائل عن أخيه علقمة ومولى لهم، والمعتبر رواية علقمة، وأما المولى فهو مجهول لا عبرة به، وعلقمة بن وائل قال النروي في "تهذيب الأسماء": قال يحيى بن معين: رواية علقمة بن وائل وأخيه عبد الجبار عن أبيهما مرسلتان لم يدركاه، وكذا قال في "تهذيب التهذيب"، وقد صرح أبو داود في سننه بأن عبد الجبار لم يدرك أباه، ونصه في باب رفع اليدين: حدثني محمد بن جحادة



حدثني عبد الجبار بن وائل بن حجر قال: كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبي ... إلخ" ثم حدث عنه أبو داود بعد ذلك عن أبيه كما يأتي قريباً.

قلت -والقائل الشنقيطي-: قد قال المازري في "شرح مسلم": إن مسلماً روى في "الصحيح" أربعة عشر حديثاً منقطعة، فلعل هذا الحديث منها، فما قيل به فيه من الانقطاع أقل أحواله نفي الصحة عنه. اهـ

الوجه الثاني: الاضطراب الواقع في سنده: وذلك أن الحديث عند مسلم رواه عبد الجبار عن أخيه علقمة ومولى لهم عن أبيه كما رأيت، ورواه أبو داود في باب رفع اليدين عن عبد الجبار بن وائل، قال: "كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبي، فحدثني وائل بن علقمة عن أبيه وائل بن حجر قال: "صليت مع رسول الله -صلى الله تعالى عليه وسلم-... إلخ"، وهذا يخالف لما مر عن مسلم. وواصل بن علقمة، قال الذهبي في "الميزان": لا يعرف. ثم رواه بعد ذلك عن عبد الجبار عن أبيه: "أنه أبصر النبي -صلى الله تعالى عليه وسلم- يرفع يديه مع التكبيرة".

فانظر هذا مع ما مر قريباً من قول عبد الجبار: "كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبي"، وهنا: حدث عن أبيه بدون واسطة ثم رواه بعد ذلك عن عبد الجبار قال: "حدثني أهل بيتي عن أبي أنه حدثهم... إلخ"، ثم رواه بعد ذلك عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر قال: "قلت: لأنظرون إلى صلاة رسول الله -صلى الله تعالى عليه وسلم- كيف يصلي... إلخ"، وعاصم بن كليب هذا كان مرجحاً، ووثقه ابن معين، وقال ابن المديني: لا يحتج بما انفرد به. اهـ

هذا -والكلام للشنقيطي- ما فيه من الاضطراب، وهو اضطراب شديد

موجب للضعف الشديد كما هو مسطور في كتب أصول الحديث.

الرجه الثالث: الذي في المتن: هو أن هذا الحديث روي عن وائل بن حجر بالروايات المتقدمة من غير الزيادة الآتية، ورواه أبو داود عن عاصم بن كليب الذي مرت الرواية عنه، وفيها: "ثم أخذ شماله يمينه"، وقال في هذه الرواية الأخيرة: "ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد"، وقال فيه: "ثم جئت بعد ذلك في زمان فيه برد شديد فرأيت الناس عليهم جل الثياب تحرك أيديهم تحت الثياب". اهـ.

ففي رواية عاصم الأولى لم يذكر: "ثم جئت بعد ذلك في زمان فيه برد شديد... إلخ" ولم يذكرها غيره ممن روى هذا الحديث عن وائل بن حجر، وذكرها عاصم بن كليب في هذه الرواية، وهذه الزيادة إما أن تكون مقبولة أو غير مقبولة، فإن كانت مقبولة كانت دالة دلالة واضحة على نسخ ما رواه في المرة الأولى من القبض، لأن قوله: "تحرك أيديهم تحت الثياب" ظاهر في الإرسال، لأن تحرك الأيدي حالة القبض غير ممكن بدون حركة الجسم جميعاً كما هو ظاهر بالمشاهدة والتجربة لمن شك في ذلك، وما هي دالة عليه من النسخ للقبض هو الذي نقول به نحن معاصر المالكية، غير من شذ منا وقال بالقبض كما يأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى.

وقوله: "ثم جئت بعد ذلك" متصلاً بقوله: "ثم وضع يده اليمنى على ظهر

كفه اليسرى" صريح في أن ما رآه في المرة الثانية مخالف لما رآه في المرة الأولى، وإلا لما احتاج إلى ذكر ذلك، وإن كانت غير مقبولة، لكونها مخالفة لما رواه الأكثر عن وائل بن حجر كانت موجبة لاضطراب حديث عاصم بن كليب عنه. اهـ — والله

تعالى المرفق للصواب. فهذه هي أوجه الإعلال الثلاثة الحاصلة في حديث مسلم. اهـ كلامه

وقال الشيخ محمد عابد - مفتي المالكية بمكة المحمية - في "القول الفصل في تأييد سنة السدل" ص ٤-٥ ط: لجنة التراث والتاريخ أبوظبي : وأما حديث وائل بن حجر الذي أخرجه مسلم في "الصحيح" وأبو داود حدثنا زهير بن حرب حدثنا عفان أنبأنا همام عن محمد بن جحادة حدثني عبد الجبار بن وائل عن علقمة بن وائل ومولى لهم أنهما حدثاه عن أبيه وائل بن حجر أنه قال : رأيت النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم - حين افتتح الصلاة رفع يديه حيال أذنيه ثم وضع يده اليمنى على كفه اليسرى والرسغ والساعد ، ثم أتيتهم بعد ذلك في زمان فيه برد شديد فرأيت الناس عليهم جل الثياب تحرك أيديهم تحت الثياب ، فقد اضطرب في إسناده وإرساله ، قال في "التهذيب" : " روى هذا الحديث عبد الوارث بن سعيد عن محمد ابن جحادة فاختلف عليه فيه ، فقال عبيد الله القواريري عن عبد الوارث عن محمد بن جحادة عن عبد الجبار بن وائل عن وائل بن علقمة عن وائل بن حجر ، رواه أبو داود عن القواريري ورواه ابن هبيرة <sup>(١)</sup> الحجاج عن عبد الوارث عن محمد بن جحادة عن عبد الجبار بن وائل عن علقمة عن وائل بن حجر - كما قال عفان - عن همام ، وقال عمران بن موسى الفراء عن عبد الوارث عن محمد عن عبد الجبار ابن وائل حدثني وائل عن علقمة أو علقمة عن وائل عن وائل بن حجر ورواه عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه واختلف عليه فيه أيضا ، قال زهير بن حرب عن عبد الصمد عن أبيه وائل بن علقمة بن وائل ، وقال إسحاق ابن أبي إسرائيل

(١) انظر ص ٦٨.

عبدالصمد عن علقمة ابن وائل فقال السامي عبدالوارث وهو الصواب. اهـ —  
كلامه

وهذا والكلام لا زال للشيخ محمد عابد - كما ترى اضطراب لا تقوم به حجة عند أهل الأثر وقد قيل إن علقمة لم يسمع من أبيه قاله في "التهذيب" وزاد في "الميزان": علقمة بن وائل صدوق إلا أن يحيى بن معين قال: روايته عن أبيه مرسله، فعلى هذا يكون الحديث مرسلًا، وأما بقية رجاله فليس فيهم من يسأل عن حاله إلا أن همام بن يحيى فيه مقال قال أبو حاتم: ثقة وفي حفظه شيء، وقال ابن حنبل: ما رأيت يحيى بن سعيد أسوأ رأيا في أحد منه في حجاج وابن إسحاق وهمام لا يستطيع أحد أن يراجعهم فيهم، وقال عمرو<sup>(١)</sup> بن علي: كان يحيى لا يرضى عنه في حفظه ولا في كتابه ولا يحدث عنه، والصواب عندي أن هماما حجة وهذا قل ما ينجو منه أحد وإنما ذكرته للفرق بين من تكلم فيه ومن لم يتكلم فيه لأن الكلام في سند الحديث ومثته وإن لم يضعفه فلا أقل من أن يحطه عن درجته في الصحة إلا أن الحديث ليس بمتصل ولهذا - والله أعلم - لم يورده البخاري في "صحيحه" بل انفرد به مسلم، وقد يعد بعض المتأخرين انفرد أحد الشيخين عن الآخر من العلل... إلخ.

(١٠٤) حديث مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال: كان الناس يومرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة، قال أبو حازم لا أعلمه إلا ينمى ذلك إلى النبي ﷺ قال إسماعيل ينمى ذلك ولم يقل: ينمى.

(١) في الأصل "عمر" والصواب ما ذكرناه كما في "الميزان" ٣٠٩/٤، ط: دار المعرفة، و"تهذيب التهذيب" ٢٨٥/٤، ط: مؤسسة الرسالة.

رواه البخاري برقم (٧٤٠).

قال الشيخ محمد الخضر الشنقيطي في "إبرام النقض لما قيل من أرجحية القبض" ص ٢٩-٣٣: وحديث البخاري هذا معلول من وجهين: أحدهما: أجيب عنه بجواب مخدوش فيه، والثاني: لم يجب عنه.

الوجه الأول: قال الداني في أطراف "الموطأ": هذا الحديث معلول، لأنه ظن من أبي حازم... إلى أن قال -أعني الشنقيطي-: الوجه الثاني: الذي لم يجب عنه من وجهي الإعلال هو أن قول البخاري السابق: "وقال إسماعيل يُنمى ذلك ولم يقل يُنمي ذلك" قصد به تبين أن رواية إسماعيل ابن أبي أويس للحديث عن شيخه وخاله وابن عمه الإمام مالك -رحمه الله تعالى- مفيدة لكون الحديث مرسلًا لا متصلًا.

قال في "الفتح": قول إسماعيل: "يُنمى ذلك" هو بضم أوله وفتح الميم بلفظ المجهول. والثاني وهو المنفي رواية القعني، وهي بفتح أوله وسكون النون وكسر الميم، فعلى رواية إسماعيل الهاء في "لا أعلمه" ضمير الشأن فيكون مرسلًا، لأن أبا حازم لم يعين من غناه له. وعلى رواية القعني، الضمير لسهل شيخه فهو متصل.

قال: وقد وافق إسماعيل ابن أبي أويس على هذه الرواية عن مالك سويد بن سعيد فيما أخرجه الدارقطني في "الغرائب". اهـ. فهذا تصريح من ابن حجر الذي مذهبه القبض بأن إحدى روايتي الحديث مرسلة، وهذا كاف في إعلاله، فإن الدليل إذا تطرقه الاحتمال سقط به الاستدلال.

وإذا قيل: إن رواية القعني مقدمة على رواية إسماعيل لكونه أوثق منه، فالجواب هو: أن رواية إسماعيل اعتضدت برواية سويد بن سعيد. وعلى كل حال احتمال الإرسال لا يزيله تقدم رواية القعني على رواية إسماعيل. اهـ

قلت -والقائل الشنقيطي-: وبما ظهر لك من اطلاع البخاري على إعلال الحديث الذي لم يرو حديثاً في القبض سواء تعلم أنه لو اطلع على حديث صحيح في القبض سالم من الإعلال الذي ذكره في الحديث المروي من طريق الإمام مالك لأورده واقتصر عليه، وترك حديث مالك الذي صرح فيه بالإعلال. وحيث إنه لم يرو غير حديث مالك، مع تبخره وشدة اطلاعه على الحديث علم أنه لم يجد حديثاً أقوى عنده منه. وهذا أدل دليل على ما قدمناه من أن القبض لم يوجد فيه حديث صحيح سالم من الطعن، والله الموفق للصواب. اهـ

وقال الشيخ محمد عابد في "القول الفصل" ص ٤ بعد كلام: ... فلذا نص الحافظ أبو عمر ابن عبد البر في التقصي على أن هذا الأثر موقوف على سهل ليس إلا. اهـ

( ١٠٥ ) حديث أبي عذرة أن نبي الله ﷺ علمه هذا الأذان: "الله أكبر، الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن محمداً رسول الله" ثم يعود فيقول "أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن محمداً رسول الله، حي على الصلاة (مرتين) حي على الفلاح (مرتين) زاد إسحاق "الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله" رواه مسلم برقم ٣٧٩).

قال الشيخ أحمد الغماري في كتابه "الهداية في تخريج أحاديث البداية" ج ٢ (ص ٣٢٤-٣٢٦) ط عالم الكتب: (الطريق الأول: رواه مسلم عن أبي غسان المسمعي وإسحاق ابن<sup>(١)</sup> راهويه كلاهما عن معاذ بن هشام عن أبيه عن عامر الأحول عن مكحول عن عبدالله بن محيريز عن أبي مخذومة: "أن النبي ﷺ علمه الأذان: الله أكبر، الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله" الحديث، وهو غلط من بعض رواة الصحيح عن مسلم لأن نسخه تختلف ففي بعضها هكذا، وفي بعضها بالترييع، وهي رواية بعض طرق الفارسي، كما حكاه القاضي عياض، قال ابن القطان: وهي التي ينبغي أن تعد في "الصحيح" قلت -والقائل الغماري-: وسواها باطل لأمر:

(أحدها): أن البيهقي خرج الحديث من طريق الحسن بن محمد بن زياد ثنا عبدالله بن سعيد ثنا معاذ بن هشام به بالترييع، ثم قال: رواه مسلم بن الحجاج في "الصحيح"، عن إسحاق بن إبراهيم عن معاذ بن هشام، فدل على أن ذلك هو النسخة الصحيحة.

(ثانيها): أن النسائي رواه عن إسحاق بن إبراهيم هو ابن راهويه شيخ مسلم فيه عن معاذ بن هشام بالترييع أيضاً.

وقال أبو عوانة في "مستخرجه" على "صحيح مسلم": ثنا محمد بن حيويه أنبأنا علي ابن المديني، ثنا معاذ بن هشام به بالترييع أيضاً. فهذا إسحاق ابن راهويه وابن المديني وعبدالله بن سعيد اتفقوا على روايته عن معاذ بن هشام بالترييع فدل على أن روايته التي في "صحيح مسلم" كذلك هي بالترييع.

(١) انظر ص ٦٨.

(ثالثها): أن همام بن يحيى رواه عن عامر الأحول شيخ معاذ بن هشام فيه بالتريع أيضاً، رواه عن همام أبو داود الطيالسي في "مسنده" وعبد الصمد بن عبدالوارث في "مسند أحمد"، وسعيد بن عامر عند الدارمي وأبي داود وأبي عوانة، وحجاج عند الدارمي وأبي داود أيضاً، وعبدالله بن المبارك عند النسائي، وعفان عند أبي داود والترمذي وابن ماجه وابن الجارود وأبي عوانة والطحاوي، وأبو عمر الحوضي عند الطحاوي، وعبدالمملك بن أيمن، ومن طريقه ابن حزم في "المحلى" وأبو الوليد الطيالسي عند الدارمي وأبي عوانة والطحاوي، وموسى بن داود عند أبي عوانة، والعباس بن الفضل عند الحارث ابن أبي أسامة وأبي نعيم في "الحلية"، أكثرهم بلفظ: الله أكبر أربع مرات، وأقلهم بلفظ: الأذان تسع عشرة كلمة، فبطل هذا الطريق المخرج في "الصحيح"، واتضح أنه خطأ ييقن، وأن الصحيح فيه الترييع. اهـ

وقال الألباني في تعليقه على "مختصر صحيح مسلم" (ص ٥٩) ط ٣: مكتبة المعارف: (هكذا وقع في مسلم في أكثر الأصول "الله أكبر" مرتين، ووقع في بعض الطرق عند أبي داود وغيره أربع مرات، وهو الصواب رواية كما بينته في "صحيح أبي داود" رقم (٥١٥-٥٢٢).

( ١٠٦ ) حديث مطر: قال أبو الزبير: " فكانت عائشة إذا حجت صنعت كما صنعت مع نبي الله ﷺ... " رواه مسلم برقم ١٣٧ (١٢١٣).

قال الألباني في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" ج ٦ (ص ٢٥٨) (ط مكتبة المعارف): "وأما ما رواه مسلم (٣٦/٤) من طريق مطر: قال أبو الزبير: فكانت



عائشة إذا حجت صنعت كما صنعت مع نبي الله ﷺ ففي ثبوته نظر، لأن مطراً هذا هو الوراق، فيه ضعف من قبل حفظه، لاسيما وقد خالفه الليث بن سعد وابن جريج كلاهما عن أبي الزبير عن جابر بقصة عائشة، ولم يذكرها فيها هذا الذي رواه مطر، فهو شاذ أو منكر، فإن صح ذلك فينبغي أن يحمل على ما رواه سعيد بن المسيب... إلى أن قال: قلت: وقد يشكل على نفيه في آخر كلامه ما في رواية للبخاري (٤٨٣/٣-٤٨٤) من طريق أبي نعيم: حدثنا أفلح بن حميد عن القاسم عن عائشة -فذكر القصة- وفيه: "فدعا عبدالرحمن فقال: اخرج بأختك الحرم فلتهل بعمرة، ثم افرغا من طوافكما". لكن أخرجه مسلم (٣١/٤-٣٢) من طريق إسحاق بن سليمان عن أفلح به. إلا أنه لم يذكر: "ثم افرغا من طوافكما". وإنما قال: "ثم لتطف بالبيت". فأخشى أن يكون تشية الطواف خطأ من أبي نعيم، فقد وجدت له مخالفاً آخر عند أبي داود (٣١٣/١-٣١٤) من رواية خالد وهو الخذاء عن أفلح به نحو رواية مسلم، فهذه التشية شاذة في نقدي، لمخالفة أبي نعيم وتفرد بهما دون إسحاق بن سليمان وخالد الخذاء وهما ثقتان حجتان.

ثم وجدت لهما متابعاً آخر وهو أبو بكر الحنفي عند البخاري (٣٢٨/٣) وأبي داود. ويؤيد ذلك أنهما لم ترد لفظاً ولا معنى في شيء من طرق الحديث عن عائشة، وما أكثرها في "مسند أحمد".... فذكرها ثم قال نعم في رواية لأحمد (١٩٨/١) من طريق ابن أبي نجيح أن أباه حدثه أنه أخبره من سمع عبدالرحمن ابن أبي بكر يقول: قال: رسول الله ﷺ... فذكره نحوه إلا أنه قال: "فأهلاً وأقبلاً، وذلك ليلة الصدر" لكن الواسطة بين أبي نجيح وعبدالرحمن لم يسم فهو مجهول فزيادته منكرة، وإن سكك الحافظ في "الفتح" (٤٧٩/٣) على زيادته التي في آخره وذلك ليلة الصدر، ولعل ذلك منه لشواهدا. والله أعلم. اهـ

( ١٠٧ ) حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: "الشوم في ثلاث: في الفرس والمرأة والدار" رواه البخاري برقم ( ٢٨٥٩ و ٥٠٩٣ ) ومسلم برقم ١١٥ ( ٢٢٢٥ ) واللفظ له<sup>(١)</sup>.

قال الحافظ أبو زرعة العراقي في "طرح الثريب" ج ٨ ص ١٢٠ ط دار إحياء التراث العربي: اختلف الناس في هذا الحديث على أقوال: أحدها إنكاره وأنه عليه الصلاة والسلام إنما حكاه عن معتقد أهل الجاهلية، رواه ابن عبد البر في "التمهيد" عن عائشة -رضي الله عنها- أنها أخبرت أن أبا هريرة ؓ يحدث بذلك عن النبي ﷺ فطارت شقة منها في السماء وشقة في الأرض ثم قالت: كذب والذي أنزل الفرقان على أبي القاسم من حدث عنه بهذا، ولكن رسول الله ﷺ كان يقول: كان أهل الجاهلية يقولون: الطيرة في المرأة والدار والدابة ثم قرأت عائشة ؓ ﴿لَمَّا أَصَابَ مِنْ مِصْبَةِ الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كُتُبٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنْ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ اهـ المراد منه

وذكر نحو ذلك الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" ج ٦ ص ٧٧.

وقال الألباني في "الصحيحة" ج ٢ (ص ٤٤٣) ط مكتبة المعارف بعد كلام: (ورواه غيره عن ابن عمر بلفظ "الشوم في...") -يعني في ثلاث وهي الثلاث المذكورة في الحديث أعلاه- كما يأتي برقم (١٨٩٧) والراجح عندي رواية محمد هذه -يعني الرواية التي فيها "إن كان الشوم في شيء... إلخ" - لأن لها شواهد

<sup>(١)</sup> ولفظ البخاري في الموضع الأول: "إنما الشوم في ثلاثة: الفرس والمرأة والدار"، وفي الموضع الثاني: "الشوم في المرأة والدار والفرس".

صحيحة، وقد تابعه عليها حمزة بن عبد الله بن عمر عند مسلم (٣٤/٧) والطحاوي (٣٨١/٢) اهـ.

وذكره أيضا في "صحيحته" ج ٤ (ص ٥٢١-٥٢٢) ط: المكتبة الإسلامية، وقال عنه: أخرجه البخاري (١١٢/٩ و ٤٦/٦) وفي "الأدب المفرد" (١٣٢) ومسلم (٣٣-٣٤/٧) ... ثم قال: (وقد جاء بزيادة في أوله بلفظ: "لا عدوى" فانظره، كما أنه جاء بلفظ مغاير معناه لهذا وهو: "إن كان الشوم في" وقد مضى برقم (٧٩٩). وفي لفظ آخر: "إن يك الشوم في شيء..." وهذا هو الصواب كما كنت ذكرت هناك، وزدته بيانا عند الحديث (٩٩٣) وفيه الكلام على حديث "قاتل الله اليهود يقولون: إن الشوم" فراجعناه فإنه هام. وقد جاء حديث صريح في نفسي الشوم. وإثبات اليمن في الثلاث المذكورة، وهو المناسب لعموم الأحاديث التي تنفي الطيرة فراجع الحديث المشار إليه فيما يأتي برقم (١٩٣٠).

وقال (ص ٥٦٥): "والحديث صريح في نفسي الشوم، فهو شاهد قوي للأحاديث التي جاءت بلفظ "إن كان الشوم في شيء..." ونحوه خلافا للفظ الآخر: "الشوم في ثلاث"، فهو بهذا اللفظ شاذ مرجوح كما سبق بيانه تحسنت الحديث (٣٩٣) اهـ.

وذكر هذا الحديث أيضا في "ضعيف سنن ابن ماجه" (ص ١٥٢) ط: مكتبة المعارف بلفظ "الشوم في ثلاث". وقال عنه: شاذ "الصحيحة" (٧٩٩ و ١٨٩٧): ق. (١). دون أم سلمة، وفي لفظ لهما "إن كان الشوم في شيء فقي..." فذكر الثلاثة دون السيف وهو المحفوظ.

(١) يعني أن الحديث رواه الشيخان البخاري ومسلم.

وكذا ذكره أيضا في "ضعيف الأدب المفرد" ص ٨٣-٨٥، ط: دار الصديق وقال عنه: شاذ، والمحفوظ عن ابن عمر وغيره "إن كان الشوم في شيء فقي الدار..." وعلق عليه بقوله: أقول: لقد حققت القول في شذوذ هذا النص عن ابن عمر وغيره في المواضع المشار إليها من المصدر المذكور أعلاه بما لا يتجده مجموعا في كتاب آخر، وأزيد هنا فأقول: لقد تقدمني إلى نفي هذا الحديث وإثبات مخالفته للأحاديث الصحيحة الإمام الطحاوي في "مشكل الآثار" (٣٣٩/١-٣٤١) و"شرح المعاني" (٣٨١/٢) ووافق على ذلك الحافظ ابن عبد البر وكان من حججهما في ذلك قوله ﷺ: "لا شوم، وقد يكون اليمن في ثلاثة في المرأة والدار والفرس" وهو مخرج في "الصحيحة" (١٩٣٠) فقال ابن عبد البر في "التمهيد" ٢٧٩/٩: وهذا أشبه في الأصول لأن الآثار ثابتة عن النبي ﷺ أنه قال: "لا طيرة ولا شوم ولا عدوى" ثم استدلل ابن عبد البر بقوله ﷺ: "لا طيرة" وأفاد أنه بمعنى "لا شوم" فراجع. وأكد هذا المعنى الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٦١/٦) فإذا تبين لك هذا التحقيق أغناك عن تكلف تأويل هذا الحديث الشاذ المثبت للشوم كما فعل الشارح الجليلاني تابعا في ذلك الحافظ العسقلاني، ولا أرى أصحاب "الصحيح" إلا أنهم ذهبوا هذا المذهب في الإعلال فالبخاري لما أورد الحديث في الجهاد أتبعه بحديث سهل النافى للشوم بلفظ "إن كان..." ثم فعل ذلك أيضا في النكاح (٥٠٩٣) وأكده بأن عقب عليه بالرواية المحفوظة عن ابن عمر، وأما مسلم فإنه عقب عليه بهذه الرواية بإسنادين عن ابن عمر ثم بحديث سهل ثم بحديث ثالث عن جابر، وأما ابن حبان فإنه لم يورد في "صحيحه" إلا حديثين نافيين للشوم أحدهما عن أنس (٦٠٩٠- الإحسان) والآخر عن سعد (٦٠٩٤) فاتفقا هؤلاء الأصحاب برواية الجماعة من الثقات الأثبات ليوجب ترجيح روايتهم على رواية من خالفهم انطلاقا

من قاعدة (زيادة الثقة) على جميع الأقوال المعروفة في الأصول. اهـ.

( ١٠٨ ) حديث أبي الدرداء رضي الله عنه قال: "خرجنا مع رسول الله ﷺ في شهر رمضان في حر شديد، حتى إن كان أحدنا ليضع يده على رأسه من شدة الحر، وما فينا صائم إلا رسول الله ﷺ وعبد الله بن رواحة". أخرجه مسلم برقم ١٠٨ (١١٢٢) و ١٠٩ (١١٢٢).

قال الألباني في "الصحيحة" ج ١ (ص ٣٢٣-٣٢٤) ط ٤ المكتب الإسلامي: "والوليد بن مسلم -يعني أحد رجال إسناده هذا الحديث- وإن كان ثقة فإنه يدلّس تدليس التسوية، وقد عنعن الإسناده كله، لكن أخرجه أبو داود في "سننه" (٣٧٨/١): حدثنا مؤمل بن الفضل حدثنا الوليد حدثنا سعيد بن عبدالعزيز.. فسأقه مسلسلاً بالتحديث في جميع الرواة إلا في أم الدرداء فقال: عن أبي الدرداء به، إلا أنه قال: "في بعض غزواته" ولم يقل "في شهر رمضان"، وهذا هو الصواب عندي أن حديث أبي الدرداء ليس فيه "في شهر رمضان" وذلك لأمر فذكرها، إلى أن قال (ص ٣٢٦): قلت: فهذه الوجوه الأربعة ترجح أن قوله في رواية مسلم: "في شهر رمضان" شاذ لا يثبت في الحديث وقد أوهم الحافظ عبدالغني المقدسي في "عمدة الأحكام" حيث أورد الحديث رقم (١٨٣) بلفظ مسلم بهذه الزيادة أنها من المتفق عليها بين الشيخين؛ لأنه لم يقل على الأقل: "واللفظ لمسلم" كما هو الواجب في مثله، ولم أجد من نبه على شذوذ هذه الزيادة، حتى ولا الحافظ ابن حجر، بل إنه ذكرها من رواية مسلم ثم بنى عليها قوله: "وبهذه الزيادة يتم المراد من الاستدلال (يعني على جواز إفتطار المسافر في رمضان) ويتوجه الرد بما على ابن حزم في زعمه أن حديث أبي الدرداء هذا لا حجة فيه، لاحتمال أن يكون ذلك الصوم تطوعاً".

فأقول -والقائل الألباني-: إن الرد المذكور غير متجه بعد أن حققنا شذوذ رواية مسلم شذوذاً لا يدع مجالاً للشك فيه، ولو أن الحافظ -رحمه الله- تيسر له تتبع طرق هذا الحديث وألفاظه لما قال ما ذكر. اهـ المراد منه

( ١٠٩ ) أورد الألباني في "صفة صلاته" (ص ٩٢) ط الثانية ط: الجديدة مكتبة المعارف حديث: "وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئاً (مسلياً) وما أنا من المشركين، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين، لا شريك له، وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين..."

ثم قال معلقاً عليه: هكذا في أكثر الروايات، وفي بعضها "وأنا من المسلمين" والظاهر أنه من تصرف بعض الرواة وقد جاء ما يدل على ذلك، فعلى المصلي أن يقول "وأنا أول المسلمين" خلافاً لما يزعم البعض<sup>(١)</sup>. اهـ المراد منه

هذا ومن الجدير بالذكر أن لفظ "وأنا من المسلمين" مروى في "صحيح الإمام مسلم" برقم (٢٠١) (٧٧١).

( ١١٠ ) حديث عبيد بن البراء عن البراء قال: كنا إذا صلينا خلف رسول الله ﷺ أحببنا أن نكون عن يمينه يقبل علينا بوجهه قال فسمعتة يقول "رب فني عذابك يوم تبعث (أو تجمع) عبادك". رواه مسلم برقم ٦٢ (٧٠٩).

قال الألباني في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" ج ٦ (ص ٥٨٩-٥٩٠):

<sup>(١)</sup> كلا بل يقول: وأنا من المسلمين حتى على تقدير عدم صحة رواية "وأنا من المسلمين" مثلاً؛ لأن لفظ "وأنا أول المسلمين" خاص بالنبي -صلى الله عليه وآله وسلم- وليبان ذلك موضع آخر.

"تنبيه" هذا الدعاء " اللهم قني... " قد جاء في " صحيح مسلم " وغيره من طريق ثابت بن عبيد عن عبيد بن البراء عن البراء بلفظ: " كنا إذا صلينا خلف رسول الله ﷺ أحبنا أن نكون عن يمينه يقبل علينا بوجهه. قال : فسمعتة يقول: "رب قني عذابك يوم تبعث (أو تجمع) عبادك". وعبيد هذا ليس بالمشهور، حتى أن البخاري لما ذكره في "التاريخ الكبير" (٤٤٣/١/٣) لم يزد فيه على قوله: "عن أبيه". ونحوه في "الجرح والتعديل" (٤٠٢/٢/٢)، إلا أنه قال: "روى عنه محارب بن دثار" ولم يزد في "التهذيب" عليه سوى ثابت بن عبيد هذا، ولم ينقل توثيقه عن أحد سوى المعجلي. وفاته أن ابن حبان وثقه أيضا فذكره في "الثقات" (١٣٥/٥). لكنه غمز من حفظه، فقال ولم يزد: "عن أبيه، لم يضبطه".

قلت -والقائل الألباني -: وكأنه يشير إلى هذا الحديث فإن قوله: " فسمعتة يقول... "ظاهره أنه سمعه يقول ذلك بعد الصلاة إذا أقبل عليهم بوجهه، وهو مخالف لكل الطرق المتقدمة عن البراء -وبعضها صحيح- أنه ﷺ كان يقول عند النوم، فتكون رواية عبيد هذه شاذة في أحسن الأحوال.

ولعله لذلك لم يذكر أبو داود وابن ماجه (١٠٠٦) هذا الدعاء مع الحديث. وهو مخرج في "صحيح أبي داود" (٦٢٨) والله أعلم .

( ١١١ ) حديث أبي هريرة عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- أنه قال "يهلك أمي هذا الحي من قريش، قالوا: فما تأمرنا قال: لو أن الناس اعتزلوهم" رواه البخاري برقم (٣٦٠٤) ومسلم برقم (٢٩١٧) واللفظ له.

قال عبدالله بن أحمد كما في "المسند" ج ٢ ص ٣٠١: (وقال أبي في مرضه الذي مات فيه: اضرب على هذا الحديث فإنه خلاف الأحاديث عن النبي ﷺ يعني قوله: "اسمعوا وأطيعوا واصبروا").

وقال ابن الجوزي في كتاب "كشف المشكل"، ج ٣ ص ٤٧١-٤٧٢: "وقوله 'لو أن الناس اعتزلوهم' قد أمر أحمد بن حنبل بترك هذا الحديث، فقال الخلال: قال عبدالله: قال أبي في مرضه: اضرب على هذا الحديث فإنه خلاف الأحاديث، قال الخلال: وحدثنا المروزي قال: بلغني أن أبا عبدالله قال في مرضه: اضربوا من حديثي على حديث أبي هريرة 'لو أن الناس اعتزلوهم'، قال المروزي: كنت أسمعه يقول: هو حديث رديء يحتاج به في ترك الجمعة. قال الخلال: وكذلك قال أحمد في حديث ثوبان عن النبي ﷺ أنه قال: "استقيموا لقريش ما استقاموا لكم، فإن لم يستقيموا لكم فاحملوا سيوفكم على أعناقكم فأبيدوا خضراءهم"، قال أحمد بن حنبل: والأحاديث خلاف هذا، قال عليه السلام: "اسمع وأطع"، قلت -والقائل ابن الجوزي-: فهذا دليل على أن حديث أبي هريرة لم يثبت عند أحمد وإن كان قد أخرج في "الصحيحين"، فيحمل على أنه وهم من الرواة، ويحتمل أن يكون معنى قوله: "لو أن الناس اعتزلوهم" أي تركوا الإنكار عليهم ظاهرا وصبروا على أفعالهم لئلا تقع فتنة، فهذا تأويل حسن". اهـ وانظر أيضا "دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه" للحافظ ابن الجوزي ص ١٨٣ ط: دار الإمام النووي.

( ١١٢ ) حديث ابن مسعود ؓ أن رسول الله ﷺ قال: "ما من نبي



بعث الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف، يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدكم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدكم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدكم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل" رواه مسلم برقم ٨٠ (٥٠) .

قال الإمام أحمد كما في "شرح النووي لصحيح مسلم" ج ٢ (ص ٢٨) وغيره: (هذا الحديث غير محفوظ)، قال: (وهذا الكلام لا يشبه كلام ابن مسعود). اهـ

( ١١٣ ) حديث ابن عباس رضي الله عنهم - قال سمعت رسول الله ﷺ "إذا دبغ الإهاب فقد طهر" رواه مسلم برقم ١٠٥ (٣٦٦).

قال ابن تيمية في "مجموع الفتاوى" ج ١٨ ص ١٧-١٨ بعد أن ذكره بلفظ: "إما إهاب دبغ فقد طهر": "لأن هذا انفرد به مسلم عن البخاري وقد ضعفه الإمام أحمد وغيره".

وقال الألباني في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" ج ٦ (ص ٧٤٢) ط: مكتبة المعارف ١٤١٦ هـ: "قال أحمد: "وليس عندي في دباغ الميتة حديث صحيح، وحديث ابن عكيم هو أصحها". كذا قال - رحمه الله -، مع أنه قد ورد في الدباغ خمسة عشر حديثا ساقها الشوكاني في "نيل الأوطار" (٥٤/١) بعضها في "الصحيحين"، وهي مخرجة في "غاية المرام" (٢٥-٢٩).

( ١١٤ ) حديث رفاعة بن رافع قال: جاء جبريل النبي ﷺ فقال: ما تعدون أهل بدر فيكم ؟ قال: من أفضل المسلمين-أو كلمة نحوها-. قال: وكذلك من شهد بدرا من الملائكة) رواه البخاري برقم (٣٩٩٢).

قال ابن أبي خيثمة في "التاريخ" (٢٣٠) كما في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" للألباني ج٦ ص ٦٨ ط مكتبة المعارف: "سئل يحيى بن معين عن هذا الحديث؟ فقال: ليس بشيء، باطل". اهـ المراد منه.

( ١١٥ ) حديث أبي سعيد الخدري قال: "بينا رسول الله ﷺ جالس جاء يهودي فقال: يا أبا القاسم ضرب وجهي رجل من أصحابك، فقال: "من؟" قال: رجل من الأنصار، قال: "ادعوه"، فقال: "أضربته؟" قال: سمعته بالسوق يخلف: والذي اصطفى موسى على البشر قلت: أي خيبت على محمد ﷺ فأخذتني غصبة ضربت وجهه: فقال النبي ﷺ: "لا تغمروا بين الأنبياء فإن الناس يصعقون يوم القيامة فأكون أول من تنشق عنه الأرض فإذا أنا بموسى آخذ بقائمة من قوائم العرش فلا أدري أكان فيمن صعق أم حوسب بصعقة الأولى". رواه البخاري برقم (٢٤١٢). والمراد (بصعقة الأولى): "صعقة الطور" كما جاء ذلك في عدة مواضع من "صحيح البخاري" نفسه انظر حديث رقم ( ٣٣٩٨ و ٤٦٣٨ و ٦٩١٧ ).

قال ابن القيم في كتاب "الروح" (ص٣٤): فإن قيل فكيف تصنعون بقوله في الحديث: "إن الناس يصعقون يوم القيامة فأكون أول من تنشق عنه الأرض فأجد موسى باطشا بقائمة العرش"، قيل: لا ريب أن هذا اللفظ قد ورد هكذا، ومنه نشأ الإشكال، ولكنه دخل فيه على الراوي حديث في حديث فركب بين

اللفظين فجاء هذا، والحديثان هكذا:

أحدهما: "أن الناس يصعقون يوم القيامة فأكون أول من يفيق".

والثاني هكذا: "أنا أول من تنشق عنه الأرض يوم القيامة" ففي الترمذي وغيره من حديث أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ "أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر، ويدي لواء الحمد ولا فخر، وما من نبي يومئذ آدم فمن سواه إلا تحت لوائي، وأنا أول من تنشق عنه الأرض ولا فخر" قال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح"، فدخل على الراوي هذا الحديث في الحديث الآخر وكان شيخنا أبو الحجاج<sup>(١)</sup> الحافظ يقول ذلك.

وقال ابن أبي العز الحسوي في "شرح الطحاوية" (ص ٤١٢-٤١٣) ط: المكتب الإسلامي: فان قيل كيف تصنعون بقوله في الحديث: "إن الناس يصعقون يوم القيامة فأكون أول من تنشق عنه الأرض فأجد موسى باطشا بقائمة العرش؟ قيل لا ريب أن هذا اللفظ قد ورد هكذا ومنه نشأ الإشكال، ولكنه دخل فيه على الراوي حديث في حديث فركب بين اللفظين فجاء هذان الحديثان هكذا: أحدهما: "أن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من يفيق" كما تقدم، والثاني "أنا أول من تنشق عنه الأرض يوم القيامة"، فدخل على الراوي هذا الحديث في الآخر، ومنه على هذا أبو الحجاج المزي وبعده الشيخ شمس الدين ابن القيم وشيخنا الشيخ عماد ابن كثير - رحمهم الله - اهـ.

( ١١٦ ) حديث أبي هريرة قال: "استب رجلان من المسلمين

<sup>(١)</sup> يعني المزي.

ورجل من اليهود فقال المسلم: والذي اصطفى محمدا على العالمين، فقال اليهودي: والذي اصطفى موسى على العالمين، فرفع المسلم يده عند ذلك فطم وجه اليهودي، فذهب اليهودي إلى النبي ﷺ فأخبره بما كان من أمره وأمر المسلم، فدعا النبي ﷺ المسلم فسأله عن ذلك فأخبره، فقال النبي ﷺ: "لا تخبروني على موسى فإن الناس يصعقون يوم القيامة فأصعق معهم فأكون أول من يفيق فإذا موسى باطش جنب العرش فلا أدري أكان فيمن صعق فأفاق قبلي أو كان ممن استثنى الله". رواه البخاري برقم (٢٤١١).

قال ابن القيم في كتاب "الروح" (ص ٣٤-٣٥) ط: دار الجليل: فإن قيل فما تصنعون بقوله: فلا أدري أفاق قبلي أم كان ممن استثنى الله عز وجل - والذين استثناهم الله إنما هم مستثنون من صعقة النفخة لا من صعقة يوم القيامة كما قال الله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾، ولم يقع الاستثناء من صعقة الخلائق يوم القيامة قيل هذا والله أعلم غير محفوظ وهو وهم من بعض الرواة والمحموظ ما تواطأت الروايات الصحيحة من قوله: "فلا أدري أفاق قبلي أم جوزي بصعقة الطور"، فظن بعض الرواة أن هذه الصعقة هي صعقة النفخة وأن موسى داخل فيمن استثنى منها، وهذا لا يلتزم على مساق الحديث قطعا فإن الإفاقة حينئذ هي إفاقة البعث فكيف يقول: "لا أدري أبعث قبلي أم جوزي بصعقة الطور" فتأمل، وهذا بخلاف الصعقة التي يصعقها الخلائق يوم القيامة إذا جاء الله سبحانه لفصل القضاء بين العباد وتجلى<sup>(١)</sup> لهم فإنهم يصعقون جميعا، وأما موسى ﷺ فإن كان لم يصعق معهم فيكون قد

(١) كلامه على المجيء والتجلي باطل كما هو مبين في الجزء الأول.

حوسب بصعقته يوم تجلّى ربه للجبل فجعله دكا فجعلت صعقة هذا التجلي عوضاً من صعقة الخلائق لتجلي الرب يوم القيامة. فتأمل هذا المعنى العظيم ولو لم يكن في الجواب إلا كشف هذا الحديث وشأنه لكان حقيقاً أن يعرض عليه بالتواجد والله الحمد والمنة وبه التوفيق. اهـ

وقال ابن أبي العز في "شرح الطحاوية" (ص ٤١٣-٤١٤) ط: المكتب الإسلامي: وكذلك اشتبه على بعض الرواة فقال: "فلا أدري أفأق قبلي أم كان ممن استثنى الله عز وجل"، والمحفوظ الذي تواطأت عليه الروايات الصحيحة هو الأول وعليه المعنى الصحيح فإن الصعق يوم القيامة لتجلي الله لعباده إذا<sup>(١)</sup> لفصل القضاء فموسى عليه السلام إن كان لم يصعق معهم فيكون قد جوزي بصعقة يوم تجلّى ربه للجبل فجعله دكا، فجعلت صعقة هذا التجلي عوضاً عن صعقة الخلائق لتجلي ربه يوم القيامة، فتأمل هذا المعنى العظيم ولا تمهله. اهـ المراد منه

وقال إسماعيل الأنصاري في "نقد تعليقات الألباني على شرح الطحاوية" (ص ٥٥-٥٧) ط ١: مكتبة الإمام الشافعي: ادعى الألباني في مقدمته أن شارح "الطحاوية" أشار إلى تضعيف حديث أخرجه الشيخان دون أن يذكر وجه تضعيفه، ثم قال: ولا علة فيه عندي بل له شاهد يقويه ذكرته هناك. يشير بذلك إلى قول الشارح بعد أن ذكر أن المذموم من التفضيل بين الأنبياء ما كان على وجه الفخر، أو على وجه الانتقاص بالمفضول، قال: وعلى هذا يحتمل أيضاً قوله عليه السلام: "لا تفضلوا بين الأنبياء" إن كان ثابتاً.

(١) كذا في الأصل.

الجواب عن ذلك: أن هذا إنما يرد على الشارح لو كان اقتصر على قوله في هذا الحديث (إن كان ثابتاً)، ولم يتبعه بما يبرر هذا التوقف، وهو قوله: فإن هذا قد روي في نفس حديث موسى وهو في البخاري وغيره، لكن بعض الناس يقول: إن فيه علة، وقد فعل ذلك وأبان عن سبب التوقف أولاً، فليس على الألباني إلا أن يبحث عن ذلك البعض الذي عزا إليه الشارح تعليقه، وعن تلك العلة التي أبداهها ذلك البعض لا أن يقول: إن الشارح قد أشار إلى تضعيفه دون أن يذكر وجه ذلك، ولا أن يقول: "قد غمز الشارح من صحته".

وأما رواية عبدالرحمن الأعرج عن أبي هريرة التي أوردها الألباني هناك وفيها: "لا تفضلوا بين أنبياء الله، فإنه ينفخ في الصور فيصعق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله، قال: ثم ينفخ فيه أخرى فأكون أول من بعث فإذا موسى عليه السلام أخذ بالعرش، فلا أدري أحوسب لصعقته يوم الطور أو بعث قبلي..." الحديث، فقد تكلم فيها القاضي عياض، ونقل ذلك عنه النووي في شرح صحيح مسلم، ونص كلامه: "هذا من أشكال الأحاديث، لأن موسى قد مات، فكيف تدركه الصعقة، وإنما تصعق الأحياء". اهـ كلامه، وما دام الأمر هكذا فلا اعتبار بقول الألباني: "لا علة فيه عندي".

وأما حديث أبي سعيد الخدري الذي اعتبره الألباني شاهداً لحديث أبي هريرة هذا، وذكره ص ٤٦٧ بلفظ: "لا تخيروا بين الأنبياء فإن الناس يصعقون يوم القيامة فأكون أول من تنشق عنه الأرض، فإذا أنا بموسى أخذ بقائمة من قوائم العرش، فلا أدري أكان فيمن صعق أم حوسب بصعقته الأولى" وعزاه إلى البخاري أول كتاب "الخصومات" فقد تكلم فيه الحافظ أبو الحجاج المزي وشمس الدين ابن

القيم وعماد الدين ابن كثير والحافظ ابن حجر العسقلاني والعيني.

وأحسن ما قالوه فيه أن كون النبي ﷺ أول من تنشق عنه الأرض، صحيح في حديث آخر ليس فيه قصة موسى، وأما ذكره في هذا الحديث فوهم من بعض الرواة دخل عليه حديث في حديث، وقد أسهب شارح "الطحاوية" في بيان ما فيه من الوهم بما فيه الكفاية. والذي أوقع الألباني في إنكار الكلام في هذا الحديث ظنه أن ذلك الكلام كان في: "لا تفضلوا بين الأنبياء" أو "لا تحيروا بين الأنبياء". اهـ

( ١١٧ ) حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه أن يهوديا جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا محمد إن الله يمسك السموات على إصبع والأرضين على إصبع والجبال على إصبع والشجر على إصبع والخلائق على إصبع ثم يقول: أنا الملك. فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت نواجذه. ثم قرأ: ﴿وما قدر الله حق قدره﴾. قال يحيى ابن سعيد: وزاد فيه فضيل بن عياض عن منصور عن إبراهيم عن عبيدة عن عبدالله فضحك رسول الله ﷺ تعجبا وتصديقا له. رواه البخاري برقم (٧٤١٤) ومسلم برقم ١٩ (٢٧٨٦) واللفظ للبخاري.

قال البيهقي في "الأسماء والصفات" (ص ٣٣٥-٣٣٨) ط: دار إحياء التراث العربي: أما المتقدمون من أصحابنا فإنهم لم يشتغلوا بتأويل هذا الحديث وما جرى مجراه وإنما فهموا منه ومن أمثاله ما سبق لأجله من إظهار قدرة الله تعالى وعظم شأنه، وأما المتأخرون منهم فإنهم تكلموا في تأويله بما يحتمله، فذهب أبو سليمان الخطابي -رحمه الله- إلى أن الأصل في هذا وما أشبهه في إثبات الصفات أنه لا يجوز ذلك إلا أن يكون بكتاب ناطق أو خبر مقطوع بصحته، فإن لم يكونا فيما ثبت من أخبار الأحاديث المستندة إلى أصل في الكتاب أو في السنة المقطوع

بصحتها أو بموافقة معانيها، وما كان بخلاف ذلك فالوقوف عن إطلاق الاسم به هو الواجب ويتأول حينئذ على ما يليق بمعاني الأصول المتفق عليها من أقاويل أهل الدين والعلم مع نفي التشبيه فيه، هذا هو الأصل الذي نبني عليه الكلام ونعتمده في هذا الباب، وذكر الأصابع لم يوجد في شيء من الكتاب ولا من السنة التي شرطها في الثبوت ما وصفناه، وليس معنى اليد في الصفات بمعنى الجارحة حتى يتوهم بثبوتها ثبوت الأصابع، بل هو توقيف شرعي أطلقنا الاسم فيه على ما جاء به الكتاب من غير تكييف ولا تشبيه، فخرج بذلك عن أن يكون له أصل في الكتاب أو السنة أو أن يكون على شيء من معانيها، وقد روى هذا الحديث غير واحد من أصحاب عبدالله من غير طريق عبدة فلم يذكر فيه قوله: "تصديقا لقول الخير" قال الشيخ: قد روينا متابعة علقمة إياه في ذلك في بعض الروايات عنه. قال أبو سليمان: واليهود مشبهة<sup>(١)</sup> وفيما يدعونه منزلا في التوراة ألفاظ تدخل في باب التشبيه ليس القول بها من مذاهب المسلمين، وقد ثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال: "ما حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم"<sup>(٢)</sup> وقلوا آمنا بما أنزل الله من كتاب". والنبى ﷺ أولى الخلق بأن يكون قد استعمله مع هذا الخبر، والدليل على صحة ذلك أنه لم ينطق فيه بحرف تصديقا له أو تكذيبا إنما ظهر منه في ذلك الضحك المخيل للرضى مرة والتعجب والإنكار أخرى، ثم تلا

<sup>(١)</sup> وقد قلدهم في ذلك الحشوية الخمسة فيس التابع والمتبوع، وقد أحسن الإمام نور الدين السالمي -رضوان الله تعالى عليه- حيث قال:

وإنما اليهود والنصارى ضلوا اعتقادا وأضلوا الجارا

كذلك المحسوس والزنادقة قد أظهروا لكم معان واتقة

<sup>(٢)</sup> أي إن لم يبين لكم كذبهم، أما ما تبين كذبهم فيما حدثوا به فإنهم يكذبون فيه كما يكذب غيرهم إذا تبين كذبه فيما حدث به.



الآية، والآية محتملة للوجهين<sup>(١)</sup> معا وليس فيها للأصبع ذكر، وقول من قال من الرواة: "تصديقا لقول الخير" ظن وحسبان والأمر فيه ضعيف إذ كان لا تمحض شهادته لأحد الوجهين، وربما استدل المستدل بحمرة اللون على الخجل وبصفرة على الوجع وذلك غالب مجرى العادة في مثله، ثم لا يخلو ذلك من ارتياب وشك في صدق الشهادة منهما بذلك لجواز أن تكون الحمرة لهياج دم وزيادة مقدار له في البدن، وأن تكون الصفرة لهياج مواد وثوران خلط ونحو ذلك، فالاستدلال بالتبسم والضحك في مثل هذا الجسم قدره الجليل خطره غير سائغ مع تكافؤ وجهي الدلالة المتعارضين فيه، ولو صح الخبر من طريق الرواية كان ظاهر اللفظ منه متاولا على نوع من الجواز<sup>(٢)</sup> أو ضرب من التمثيل قد جرت به عادة الكلام بين الناس في عرف مخاطبهم، فيكون المعنى في ذلك على تأويل قوله عز وجل ﴿وَالسَّمُوتُ مَطْوِيَّتٌ يَمِينُهُ﴾ أي قدرته على طيها وسهولة الأمر في جمعها وقلة اعتيائها عليه. عن زلة من جمع شيئا في كفه فاستخف حمله فلم يشتمل بجميع كفه عليه لكنه يقله ببعض أصابعه، فقد يقول الإنسان في الأمر الشاق إذا أضيف إلى الرجل القوي المستقل بعبه: إنه ليأتي عليه بأصبع واحدة أو إنه يعمل به بخصره أو إنه يكفيه بصغرى أصابعه أو ما أشبه ذلك من الكلام الذي يراد به الاستظهار في القدرة عليه والاستهانة به كقول الشاعر:

الرمح لا أملاً كفي به      واللب لا أتبع تزواله

(١) كلا بل ظاهر الآية إن لم نقل صريحها الإنكار على ذلك اليهودي المسم.

(٢) في هذا إثبات للمجاز من الإمامين الخطاي والبيهقي وقد ذهب إلى ذلك جمهور الأمة كما قدمنا بيان ذلك في الجزء الأول.

يريد أنه لا يتكلف أن يجمع كفه فيشتمل بها كلها على الرمح لكن يطعن به خلصا بأطراف أصابعه. قال أبو سليمان: ويؤكد ما ذهبنا إليه حديث أبي هريرة -يعني- ما أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان أنا أحمد بن عبيد الصفار نا عبيد بن شريك نا ابن عفير نا الليث عن ابن مسافر عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "يقبض الله ويطوي السماء يمينه ثم يقول: أنا الملك أين ملوك الأرض". رواه البخاري في "الصحيح" عن سعيد بن عفير. قال أبو سليمان -رحمه الله-: وهذا قول النبي ﷺ ولفظه جاء على وفاق الآية من قوله عز وجل ﴿وَالسَّمُوتُ مَطُوتٌ بيمينه﴾ ليس فيه ذكر الأصابع وتقسيم الخليفة على أعدادها، فدل أن ذلك من تخليط اليهود وتحريفهم وأن ضحك النبي ﷺ إنما كان على معنى التعجب منه والنكير له والله أعلم. اهـ وقد ذكر كلام الخطابي هذا بشيء من التلخيص الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" ج ١٣ ص ٤٩٠-٤٩١.

وقال ابن الجوزي في "دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه" ص ٢٠٦-٢٠٧ ط ٣: دار الإمام النووي: قلت: ظاهر ضحك النبي ﷺ الإنكار، واليهود مشبهة، ونزول الآية دليل على إنكار الرسول ﷺ. وقال ابن عقيل: ما قدروا الله حق قدره حيث جعلوا صفاته تتساعد وتتعاقد على حمل مخلوقاته، وإنما ذكر الشرك في الآية ردا عليهم. وفي معنى هذا الحديث قوله عليه الصلاة والسلام: "إن قلوب بني آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن يقلبها كيف يشاء". ولما كان القلب بين أصبعين ذليلا مقهورا دل بهذا على أن القلوب مقهورة لمقلبها. وقال القاضي أبو يعلى: غمر ممتنع حمل الخبر على ظاهره في الإنبات، والإصبع صفة راجعة إلى الذات لأننا لا نثبت أصابع هي جارحة ولا أبعاضا.

قلت -والقائل ابن الجوزي-: وهذا كلام مخبط لأنه إما أن يثبت جوارح وإما أن يتأولها، فأما حملها على ظواهرها، فظواهرها الجوارح!! ثم يقول: (ليست أبعاضاً، فهذا كلام قائم قاعد، ويضيع الخطاب لمن يقول هذا)<sup>(١)</sup> اهـ كلام ابن الجوزي.

وقال القرطبي في "المفهم" كما في "فتح الباري" للحافظ ابن حجر ج ١٣ ص ٤٩١: قوله: "إن الله يمك" إلى آخر الحديث، هذا كله قول اليهودي وهم يعتقدون التجسيم وأن الله شخص ذو جوارح كما يعتقد غلاة المشبهة من هذه الأمة<sup>(٢)</sup>، وضحك النبي ﷺ إنما هو للتعجب من جهل اليهودي ولهذا قرأ عند ذلك ﴿وما قدروا الله حق قدره﴾ أي ما عرفوه حق معرفته ولا عظموه حق تعظيمه، فهذه الرواية هي الصحيحة المحققة، وأما من زاد "وتصديقاً له" فليست بشيء فإنها من قول الراوي وهي باطلة لأن النبي ﷺ لا يصدق الخيال وهذه الأوصاف في حق الله محال، إذ لو كان ذا يد وأصابع وجوارح كان كواحد منا فكان يجب له من الافتقار والحدوث والنقص والعجز ما يجب لنا، ولو كان كذلك لاستحال أن يكون إلهاً إذ لو جازت الإلهية لمن هذه صفته لصحت للدجال وهو محال، فاللفضي إليه كذب فقول اليهودي كذب ومحال، ولذلك أنزل الله في الرد عليه ﴿وما قدروا الله حق قدره﴾، وإنما تعجب النبي ﷺ من جهله فظن الراوي أن ذلك التعجب تصديق وليس كذلك، فإن قيل قد صح حديث "إن قلوب بني آدم

<sup>(١)</sup> والأمر كما قال الحافظ ابن الجوزي، ولقد أحسن من قال في أمثال هؤلاء الحشوية الجسة:

ومن البلية عدل من لا يعروي عن غيه وخطاب من لا يفهم

<sup>(٢)</sup> ومنهم هؤلاء الحشوية الجسة الذين يتسترون بلقب أهل السنة والجماعة أو السلفية ونحو ذلك ألقاب مملوكة في غير موضعها.

بين إصبعين من أصابع الرحمن" فالجواب: أنه إذا جاءنا مثل هذا في الكلام الصادق تأولناه أو توقفنا فيه إلى أن يتبين وجهه مع القطع باستحالة ظاهره لضرورة صدق من دلت المعجزة على صدقه، وأما إذا جاء على لسان من يجوز عليه الكذب بل على لسان من أخير الصادق عن نوعه بالكذب والتحريف كذنبه وقبحناه<sup>(١)</sup>، ثم لو سلمنا<sup>(٢)</sup> أن النبي ﷺ صرح بتصديقه لم يكن ذلك تصديقا له في المعنى بل في اللفظ الذي نقله من كتابه عن نبيه، ونقطع بأن ظاهره غير مراد. انتهى ملخصا. اهـ وهو من الحسن بمكان لا يخفى على متأمل منصف.

( ١١٨ ) حديث المغيرة بن شعبة أن رسول الله ﷺ قال: "لا شخص أغير من الله... الحديث" رواه مسلم برقم ١٧ (١٤٩٩).

قال الإمام الخطابي في "أعلام الحديث" ج ٤ ص ٢٣٤٥-٢٣٤٦ ط: جامعة أم القرى: فدلّت رواية أسماء وأبي هريرة قوله: "لا شيء أغير من الله" على أن الشخص وهم وتصحيف، والشئ والشخص في الشطر الأول من الاسم سواء فمن لم ينعم الاستماع لم يأمن الوهم، وليس كل الرواة يراعون لفظ الحديث حتى لا يتعدوه بل كثير منهم يحدث على المعنى وليس كلهم بقيقه. وفي كلام آحاد الرواة منهم جفاء وتعجرف. وقد قال بعض السلف من كبار التابعين في كلام له: "نعم المرء ربنا ولو أطعناه ما عصانا". ولفظ المرء إنما يطلق في الذكور من الآدميين كقول القائل: "المرء بأصغريه" و "المرء مخبوء تحت لسانه" ونحو ذلك من كلامهم، وقائل هذه الكلمة لم يقصد به المعنى الذي لا يليق بصفات الله

(١) وقبحنا وسفهنّا من اتبعه وقلده في ذلك من أمثال هؤلاء الخسوية المحسمة.

(٢) هذا التسليم مجرد تسليم جدلي ليس إلا كما هو غير خاف.

سبحانه، ولكنه أرسل الكلام على بديهة الطبع من غير تأمل ولا تنزيل له على المعنى الأنخص به، وحرى أن يكون لفظ الشخص إنما جرى من الراوي على هذا السبيل إن لم يكن من قبل التصحيف، ثم إن عبيد الله بن عمر قد تفرد به عن عبد الملك ولم يتابع عليه فاعتوره الفساد من هذه الوجوه فدل ذلك على صحة ما قلناه، والله أعلم.

وقال ابن فورك في "مشكل الحديث وبيانه" ص ٩٦-٩٧، ط: عالم الكتب بعد كلام: وأما لفظ الشخص فغير ثابت من طريق السند، وإن صح فالمعنى ما بينه في الحديث الآخر وهو قوله: "لا أحد"، واستعمل لفظ الشخص موضع أحد على أنه يحتمل أن يكون هذا من باب المستثنى من غير جنسه ونوعه وما كان من صفته كما قال الله تعالى: ﴿ما لهم به من علم إلا اتباع الظن﴾، وليس الظن<sup>(١)</sup> من معنى العلم بوجه كذلك يكون تقديره: إن الأشخاص الموصوفة بالغيرة، لا تبلغ غيرهما وإن تناهت غيرة الله عز وجل، وإن لم يكن شخصا بوجه، وإنما منعنا من إطلاق الشخص عليه تعالى لأمر:

أحدها: أن اللفظ لم يثبت من طريق السمع.

والثاني: أن الأمة قد اجتمعت على المنع منه.

والثالث: أن معناه أن يكون أجساما موافقة على نوع من التركيب وقد منعت الجسمية<sup>(٢)</sup> من إطلاق الشخص مع قولهم بالجسم، فدل ذلك على تأكيد ما

(١) في الأصل "بظن" وهو خطأ مطبعي ظاهر.

(٢) كذا في الأصل والصواب الجسمية كما هو واضح.

قلنا من الإجماع على منعه في صفته. اهـ.

وقال ابن بطل كما في "فتح الباري" ج ١٣ ص ٤٩٤ للحافظ ابن حجر: اختلفت ألفاظ هذا الحديث فلم يختلف في حديث ابن مسعود أنه بلفظ "لا أحد"، فظهر أن لفظ شخص جاء موضع أحد فكأنه من تصرف الراوي، ثم قال: على أنه من باب المستثنى من غير جنسه كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ "وليس الظن من نوع العلم". اهـ المراد منه

وقال ابن الجوزي في "دفع شبه التشبيه" (ص ١٦١): قلت: لفظه "الشخص" يرويه بعض الرواة، ويروي بعضهم "لا شيء أغير من الله". والرواة يروون بما يظنون به المعنى فيكون لفظ شخص من تغيير الرواة، والشخص لا يكون إلا جسما مولفاً، وسمي شخصا لأن له شخوصا وارتفاعا، والصواب أنه يرجع ذكر الشخص إلى المخلوقين لا أن الخالق يقال له شخص، ويكون المعنى: "ليس منكم أيها الأشخاص أغير من الله" لأنه لما اجتمع الكل بالذكر، سمي بأسمائهم. اهـ المراد منه

وقال محمد بن أحمد بن علي بن غازي في "إرشاد الريب إلى مقاصد حديث الحبيب" ص ٢٥٦-٢٥٧ ط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية: "لا شخص أغير من الله" في المشرق: لا ينبغي لشخص أن يكون أغير من الله، إذ الشخص إنما يكون هو الجسم وماله ارتفاع وتجسم في علو، والله منزّه عن الجسمية وصفات المحدثات، وهو كالاستثناء من غير الجنس، ورواه البخاري أيضا في باب الغيرة، لا شيء أغير من الله، ولعل لفظ شخص مصحف من شيء، وقال ابن التين عن الخطابي: إطلاق الشخص في صفات الله تعالى غير جائز، وخليق أن يكون تصحيفا من الراوي، فقد رواه أبو هريرة وأسماء لا شيء، والشخص والشيء

في الشطر الأول من الاسم سواء، فمن لم ينعم الاستماع لم يأمن من الوهم، وقال ابن فورك: إن صح احتمال أن يكون كالاثناء من غير الجنس، نحو ﴿ما لهم به من علم إلا اتباع الظن﴾، قال: ومعنى الغيرة في حقه تعالى الزجر والتحريم. أجمعت الأمة أن الله تعالى لا يجوز أن يوصف بأنه شخص لأن التوقيف لم يرد به، وقد منعت المحسنة من إطلاق الشخص عليه مع قولهم والعياذ بالله إنه جسم اهـ.

( ١١٩ ) حديث أبي هريرة قال: "قال النبي ﷺ تحاجت الجنة والنار، فقالت النار: أوثرت بالمتكبرين والمتجبرين، وقالت الجنة: مالي لا يدخلني إلا ضعفاء الناس وسقطهم، قال الله تبارك وتعالى للجنة: أنت رحمتي أرحم بك من أشياء من عبادي، وقال للنار: إنما أنت عذاب أعذب بك من أشياء من عبادي ولكل واحدة منهما ملوها، فأما النار فلا تمتلئ حتى يضع رجله فتقول: قط قط، فهناك تمتلئ ويزوي بعضها إلى بعض، ولا يظلم الله عز وجل - من خلقه أحدا. وأما الجنة فإن الله عز وجل - ينشئ لها خلقا" رواه البخاري برقم (٤٨٥٠).

قال ابن فورك في "مشكل الحديث وبيانه" ص ١٢٦، ط: عالم الكتب: وقد روي من وجه غير ثابت عند<sup>(١)</sup> أهل النقل حتى يضع الجبار رجله فتزوي فتقول قط قط. اهـ المراد منه ثم ذكر كلاما طويلا في تأويل هذه الرواية على تقدير صحتها وقد تقدم بيان ذلك في الجزء الأول فلا حاجة لإعادته مرة ثانية.

وقال ابن الجوزي في "دفع شبه التشبيه" (ص ١٧١-١٧٤): (... فبعض الرواة رواه بما يظنه المعنى من أن القدم (الرجل)، وقد رواه الطبراني من طرق

<sup>(١)</sup> في النسخة المطبوعة عن التصحيح من الفتح وكذا فيها (فيقول) بدل (فتقول) وهو خطأ واضح.

قط قط . اهـ المراد منه ثم ذكر كلاما طويلا في تأويل هذه الرواية على تقدير صحتها وقد تقدم بيان ذلك في الجزء الأول فلا حاجة لإعادته مرة ثانية.

وقال ابن الجوزي في "دفع شبه التشبيه" (ص ١٧١-١٧٤): (... فبعض الرواة رواه بما يظنه المعنى من أن القدم (الرجل)، وقد رواه الطبراني من طرق فقال: "لقدمه ورجله" قلت -والقائل ابن الجوزي-: وهذا دليل على تغيير الرواة بما يظنونـه على أن الرجل في اللغة جماعة. ومن يرويه بلفظ "الرجل" فإنه يقول: رجل من جراد. فيكون المراد: يدخلها جماعة يشبهون في كثرتهم الجراد، فيسرعون التهافت فيها.

قال القاضي أبو يعلى: القدم صفة ذاتية، وقال ابن الزاغوني: نقول إنما وضع قدمه في النار ليخبرهم أن أصنامهم تحترق وأنا لا أحترق.

قلت - والقائل ابن الجوزي - : وهذا إثبات تبعية، وهو من أقبح الاعتقادات. قلت - والقائل ابن الجوزي أيضا- : ورأيت أبا بكر ابن خزيمة قد جمع كتابا في الصفات وبوبه فقال: باب إثبات اليد، باب إمساك السموات على أصابعه، باب إثبات الرجل وإن رغمت أنوف المعتزلة، ثم قال. قال الله تعالى ﴿أَلَمْ أَرْجُلْ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبِطْشُونَ بِهَا﴾ الأعراف ٦٩. فأعلمنا أن من لا يد له ولا رجل فهو كالأنعام.

قلت -والقائل ابن الجوزي-: وإني لأعجب من هذا الرجل مع علو قدره في علم النقل، يقول هذا ويثبت لله ما ذم الأصنام بعدمه من اليد الباطشة والرجل الماشية ويلزمه أن يثبت للأذن، ولو رزق الفهم ما تكلم بهذا ولفهم أن الله تعالى عاب الأصنام عند عابديها، والمعنى لكم أيد وأرجل فكيف عبدتم ناقصا لا يد له يبطش ولا رجل يمشي بها، قال ابن عقيل: تعالى الله أن يكون له صفة تشغل الأمكنة، هذا عين التجسيم، وليس الحق بذي أجزاء وأبعض يعالج بها، ثم أليس



يعمل في النار أمره وتكوينه؟ فكيف يستعين بشيء من ذاته ويعالجها بصفة من صفاته وهو القائل: "كوفي بردا وسلاما" الأنبياء ٦٩. فما أسخف هذا الاعتقاد وأبعده عن مكون الأملاك والأفلاك فقد كذبهم الله تعالى في كتابه إذ قال: ﴿لو كان هؤلاء آلهة ما وردوها﴾ الأنبياء ٩٩ فكيف يظن بالخالق أنه يرده !!؟..!! تعالى الله عن تجاهل المجسمة .اهـ

وقال -أعني ابن الجوزي- في "كشف المشكل من حديث الصحيحين" ج ٣ ص ٢٤٥، ط: دار الوطن: فإن قيل: كيف يصح هذا التأويل وسيأتي في حديث أبي هريرة: "يضع فيها رجله؟" فالجواب: أن هذا من تحريف بعض الرواة، لأنه ظن أن القدم هي الرجل، فروى بالمعنى الذي يظنه، ويمكن أن يرجع هذا إلى ما ذكرنا وهو أن الرجل جماعة، كما يقال: رجل من جراد. اهـ المراد منه

وقال قبل ذلك ص ٢٤٤-٢٤٥: فأما من ادعى سلوك طريق السلف ثم فهم من هذا الحديث أن القدم صفة ذاتية وأنها توضع في جهنم، فما عرف ما يجب لله ولا ما يستحيل عليه، ولا سلك منهاج السلف في السكوت، ولا مذهب المتأولين، وأخس به من مذهب ثالث ابتدعه من غضب من البدع . قال أبو الوفاء ابن عقيل: تعالى الله أن يكون له صفة تشغل الأمكنة، هذا عين التجسيم، ثم إنه لا يعمل في النار أمره وتكوينه حتى يستعين بشيء من ذاته ، وهو القائل للنار: ﴿كوفي بردا وسلاما﴾ [الأنبياء: ٦٩] فمن أمر نارا -أججها غيره- بانقلاب طبعها عن الإحراق، لا يضع في نار أججها بأن يأمرها بالانزواء حتى يعالجها بصفة من صفاته، ما أسخف هذا الاعتقاد وأبعده عن المكون للأفلاك والأملاك ، وقد نطق القرآن بتكذيبهم ، فقال تعالى: ﴿لو كان هؤلاء آلهة ما وردوها﴾ [الأنبياء: ٩٩] فكيف يظن بالله تعالى أنه وردوها، تعالى الله عن تخايل المتوهم المجسمة.

وقال ص ٥٠١-٥٠٢ : وفي بعض ألفاظ هذا الحديث : " يضع رجله " مكان قوله " قدمه " وهو من رواية محمد بن رافع ، وكان رجلا صالحا ، ظن أن القدم بمعنى الرجل ، وقد ذكرنا هذا في مسند أنس أيضا ، وبيننا أن الرجل تكون بمعنى الجماعة كما يقال: رجل من جراد.

( ١٢٠ ) حديث أبي ذر قال: سألت رسول الله ﷺ: هل رأيت ربك؟ فقال: "نور أنى أراه". رواه مسلم برقم ٢٩١ (١٧٨).

قال ابن خزيمة في "توجيه" الفاسد ص ٢٠٦ ط دار الكتب العلمية: "في القلب من صحة سند هذا الخبر شيء، لم أر أحدا من أصحابنا من علماء أهل الآثار فطن لعله في إسناد هذا الخبر؛ فإن عبد الله بن شقيق كأنه لم يكن يثبت أبدا ذر ولا يعرفه بعينه واسمه ونسبه لأن أباه موسى محمد بن المثني ثنا قال: ثنا معاذ بن هشام قال: حدثني أبي عن قتادة عن عبد الله بن شقيق قال: أتيت المدينة فإذا رجل قائم على غرائر سود يقول : ألا ليتني أضرب الكنوز بكرة في الحساء والجنوب، فقالوا: هذا أبو ذر صاحب رسول الله ﷺ، قال أبو بكر: فعبد الله بن شقيق يذكر بعد موت أبي ذر أنه رأى رجلا يقول هذه المقالة وهو قائم على غرائر سود خبر أنه أبو ذر كأنه لا يثبت ولا يعلم أنه أبو ذر.

وقال القاضي عياض في " الشفا بتعريف حقوق المصطفى " ج ١ ص ٢٦٥- ٢٦٦، ط: دار الكتاب العربي: وحديث أبي ذر الآخر مختلف محتمل مشكل فروي "نور أنى أراه"، وحكى بعض شيوخنا أنه روي "نوراني أراه"، وفي حديثه الآخر: سأله، فقال: رأيت نورا. وليس يمكن الاحتجاج بواحد منها على صحة الرؤية فإن

كان الصحيح رأيت نورا فهو قد أخبر أنه لم ير الله: وإنما رأى نورا منعه وحجبه عن رؤية الله. اهـ

وقال ابن الوزير في "إثبات الحق على الخلق" (ص ١٧٠-١٧١): "والقدح فيه من وجوه:

الأول: قدح أئمة الحديث فيه، وقد سئل إمام الحديث أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال: ما زلت منكرا له. روى ذلك عن أحمد الخلال في "العلل"، وابن الأثير في تفسيره النور من "النهاية"، وابن الجوزي بعد رواية الحديث في "جامع المسانيد"، وهو الرابع والخمسون. وكذلك روى ابن الجوزي وابن الأثير كلاهما عن إمام الأئمة ابن خزيمة أنه قال: في القلب من صحة هذا الحديث شيء، وأن ابن شقيق لم يكن يثبت أبا ذر، ذكره ابن الأثير، زاد ابن الجوزي: لأنه قال: أتيت فإذا رجل قائم فقالوا هذا أبو ذر فسألته الحديث.

الثاني: أن ابن شقيق كان ناصبيا يبغي عليا عليه السلام كما ذكره الذهبي، وذكر أن سليمان التيمي كان سيئ الرأي فيه. قلت -والقائل ابن الوزير-: وكان سليمان التيمي أحد أئمة الإسلام الكبار ورجال الجماعة وأهل المناقب المشهورة من سادات التابعين معاصرا لابن شقيق خيرا به، فقلوله فيه مقبول، وإنما قبله من قبله على قاعدتهم في قبول أهل الصدق من الخوارج متى ظنوا صدقهم بالتجربة في مواضع سهلة يكون في قبولهم فيها احتياط، والمرجح آخر على ما هو مبسوط في الأصول وعلوم الحديث، وهذا مقام عزيز ومحل رفيع لا يقبل في مثله حديث مختلف فيه.

الثالث: أن يزيد بن إبراهيم الراوي له عن قتادة ضعيف في قتادة، ضعفه فيه يحيى بن معين وابن عدي وهما من أجل أئمة هذا الشأن. وقد حكى ابن حجر في علوم الحديث عن الذهبي أنه ما اجتمع اثنان من أئمة هذا العلم على جرح أو توثيق، إلا كان كما قالوا. قال ابن حجر بعد ذلك: والذهبي من أهل التبع التام. قلت -والقائل ابن الوزير-: لعله يريد حيث لم يعارضهما أحد مثل هذا الموضع، على أن ابن عدي قال: إنهم أنكروا على يزيد هذا أحاديث رواها عن قتادة، وكلامه هذا يدل على أنهما لم ينفردا بتضعيفه في قتادة بل فيه نسبة ذلك إلى أهل الحديث، وأما أهل "الصحيح" فلم يخرجوا حديثه عن قتادة وسيأتي عذر مسلم في ذلك.

الرابع: أن الحديث محل بالاضطراب فإنه رواه تارة كما تقدم، وتارة: "رأيت نورا" وهاتان روايتان متضادتان في إحداها إثبات الرؤية للنور، وفي الأخرى إنكار ذلك بصيغة الاستفهام، وهي في هذا المقام أشد في الإنكار، والعلة تقدح في حديث الثقة المتفق عليه، فاجتمع فيه الضعف والإعلال وأحدهما يكفي في عدم تصحيحه.

الخامس: أن أصح روايتي الحديث إن قدرنا صحته هي رواية رأيت نورا وليس فيها أن ذلك النور هو الله -سبحانه وتعالى عن ذلك-، وإنما كانت أصح الروايتين لأنها رواية هشام وهما كلاهما عن قتادة الذي هو شيخ يزيد بن إبراهيم المضعف في قتادة وهما أوثق منه مطلقا، فكيف في قتادة فلم يبق لتصحيح روايته وجه.

فإن قلت: فكيف خرج مسلم الروايتين معا في "الصحيح"؟. قلت: الذي

عندي أنه إنما خرجهما شاهدين<sup>(١)</sup> على قوة حديث عائشة -رضي الله عنها- في نفي رؤية رسول الله ﷺ لله سبحانه ليلة الإسراء، فإنه خرج حديثها وطول في ذكر طرقه ثم أردفه بما يناسبه ويقوي معناه، فذكر هذا الحديث من طريقه معا وأردفه بما يناسبه وذكر بعده حديث "حجابه النور" كما جاء صريحاً في حديث أبي موسى شاهداً لهذا المعنى، ومسلم يتساهل في الشواهد هو وغيره من أئمة الحديث، وقد تأوله غير واحد على تقدير صحته بأن المراد حجابه النور. كما جاء صريحاً في حديث أبي موسى.

هذا وقد نقل أيضاً كلام الإمام أحمد وابن خزيمة حول هذا الحديث الحافظ ابن الجوزي في "كشف المشكل من أحاديث الصحيحين" ج ١ ص ٣٧١. فلينظره من شاء.

وقال الألباني في تعليقه على "مختصر العلو" ص ١١٨ بعد كلام: (...) وهذا هو المعنى الذي أشار إليه رسول الله ﷺ بقوله المتقدم، "نور أنى أراه؟" أخرجه مسلم (١١١/١)، وإن كان باللفظ الآخر أيضاً: "رأيت نوراً" وهو أصح كما بينه العلامة اليماني في "إبصار الحق" (ص ١٨٢-١٨٣) ثم رأيت ابن القيم في "جيوشه" (ص ٧) نقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية في معنى الحديث نحو ما ذكرته. فالحمد لله على توفيقه. اهـ

(١) ليس الأمر كذلك، بل هما حديثان مستقلان كما هو ظاهر، وعلى كل حال فالحديث بلفظه: "رأيت نوراً" و"نور أنى أراه" على الرغم أنه في "صحيح مسلم" بغض النظر عن إيراد مسلم له ضعيف عند ابن الوزير وطائفة من العلماء وقد ضعف أحد لفظيه بعض الأئمة كما رأيت وهذا هو الذي نريد إثباته هنا كما قدمنا ذلك غير مرة. والله تعالى أعلم.

( ١٢١ ) حديث أنس رضي الله عنه أن رجلاً قال: يا رسول الله أين أبي؟ قال: "في النار" فلما قفا دعاه فقال: "إن أبي وأباك في النار" رواه مسلم برقم ٣٤٧ (٢٠٣).

قال السيوطي في "الحاري للفتاوي" ج ٢ (ص ٢٢٦-٢٢٧): إن هذه اللفظة وهي قوله: إن أبي وأباك في النار لم يتفق على ذكرها الرواة، وإنما ذكرها حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس -وهي الطريق التي رواه مسلم منها- وقد خالفه معمر عن ثابت فلم يذكر: "إن أبي وأباك في النار" ولكن قال له: "إذا مررت بقبر كافر فبشره بالنار". وهذا اللفظ لا دلالة فيه على والده عليه السلام بأمر البتة، وهو أثبت من حيث الرواية فإن معمر أثبت من حماد، فإن حمادا تكلم في حفظه ووقع في أحاديثه مناكير ذكروا أن ربيه دسها في كتبه وكان حماد لا يحفظ فحدث بما فوهم فيها، ومن ثم لم يخرج له البخاري شيئا ولا يخرج له مسلم في الأصول إلا من روايته عن ثابت، قلل الحاكم في "المدخل": ما خرج مسلم لحماد في الأصول إلا من حديثه عن ثابت وقد خرج له في الشواهد عن طائفة، وأما معمر فلم يتكلم في حفظه ولا استنكر شيء من حديثه واتفق على التخريج له الشيخان فكان لفظه أثبت، ثم وجدنا الحديث ورد من حديث سعد بن أبي وقاص بمثل لفظ رواية معمر عن ثابت عن أنس، فأخرج البزار والطبراني والبيهقي من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري عن عامر ابن سعد عن أبيه أن أعرابيا قال لرسول الله ﷺ: "أين أبي؟ قال: "في النار"، قال: فأين أبوك؟ قال: "حيثما مررت بقبر كافر فبشره بالنار"، وهذا إسناد على شرط الشيخين فتعين الاعتماد على هذا اللفظ وتقديمه على غيره، -وقد زاد الطبراني والبيهقي في آخره- قال: فأسلم الأعرابي بعد، فقال: لقد كلفني رسول الله ﷺ تعبلا ما مررت بقبر كافر إلا بشرته بالنار. وقد أخرج ابن ماجه من طريق إبراهيم بن

سعد عن الزهري عن سالم عن أبيه قال: جاء أعرابي إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- فقال: يا رسول الله إن أبي كان يصل الرحم وكان فأين هو؟ قل: "في النار" قال: فكأنه وجد من ذلك- فقال: يا رسول الله فأين أبوك؟ قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم-: حيثما مررت بقبر مشرك فبشره بالنار-قال: فأسلم الأعرابي بعد- قال: لقد كلفتني رسول الله -صلى الله عليه وسلم- - تعباً ما مررت بقبر كافر إلا بشرته بالنار" فهذه الزيادة أوضحت بلا شك أن هذا اللفظ العام هو الذي صدر منه -صلى الله عليه وسلم- ورآه الأعرابي بعد إسلامه أمراً مقتضياً للائتمان فلم يسمعه إلا امتثاله، ولو كان الجواب باللفظ الأول لم يكن فيه أمر بشيء البتة، فعلم أن هذا اللفظ الأول من تصرف الراوي رواه بالمعنى على حسب فهمه، وقد وقع في "الصحيحين" روايات كثيرة من هذا النمط فيها لفظ تصرف فيه الراوي وغيره أثبت منه، كحديث مسلم عن أنس في نفي قراءة البسملة، وقد أعله الإمام الشافعي -رضي الله عنه- بذلك وقال: إن الثابت من طريق آخر نفي سماعها، ففهم منه الراوي نفي قراءتها فرواه بالمعنى على ما فهمه فأخطأ، ونحن أجبن عن حديث مسلم في هذا المقام بنظر ما أجلب به إمامنا [الإمام] الشافعي -رضي الله عنه- عن حديث مسلم في نفي قراءة البسملة. ثم لو فرض اتفاق الرواة على اللفظ الأول كان معارضاً بما تقدم من الأدلة، والحديث الصحيح إذا عارضه أدلة أخرى هي أرجح منه . وجب تأويله وتقديم تلك الأدلة عليه كما هو مقرر في الأصول، وهذا الجواب الأخير يجاب عن حديث عدم الإذن في الاستغفار لأمه.

وقال الشيخ محمد زاهد الكوثري في تعليقه على كتاب "التنبية والرد على

أهل الأهواء والبدع" ص ١٦٢، المكتبة الأزهرية للتراث ط: ١٤١٣هـ: "وحديث مسلم "إن أبي وأباك في النار" في سنده عفان وحماد بن سلمة وهما من رجال "الميزان" وإخراج حديث حماد بن سلمة في عداد الصحاح مما يختلف فيه أنظار النقاد، وعلى كل حال هذا الحديث من أخبار الآحاد التي لا يتمسك بها في باب العلم<sup>(١)</sup> وإنزال المرء في النار في حاجة إلى دليل يفيد العلم".

وقال الشيخ عبدالله الغماري في "الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة والمردودة" ص ٩٣: هذا الحديث بهذا اللفظ شاذ مردود<sup>(٢)</sup>. اهـ المراد منه

( ١٢٢ ) حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يجتمعان في النار اجتماعا يضر أحدهما الآخر" قيل: من هم يا رسول الله ؟ قال: "مؤمن قتل كافرا ثم سدد". رواه مسلم برقم ١٣١ (١٨٩١).

قال القاضي عياض في "إكمال المعلم" ج ٦ ص ٣١٣ ط: مكتبة دار الوفاء بعد كلام: ... وقد ذكر البخاري هذه الترجمة على نحو ما ذكرناه: "باب الكافر يقتل المسلم ثم يسلم فيسدد" لكن لم يدخل هذا الحديث المشكل وأدخل حديث الضحك بنصه فلعله لم يدخله لإشكاله أو لأنه رأى فيه وهما<sup>(٣)</sup> وأن صوابه: "مؤمن قتله كافر ثم سدد... إلخ".

<sup>(١)</sup> هذا هو الحق الذي لا يحصى عنه، وإليه ذهب جمهور الأئمة كما هو مبين في الجزء الأول.

<sup>(٢)</sup> وكذا ضعف الشيخ الغماري الحديث الذي رواه الإمام مسلم برقم ١٠٥ (٩٧٦) من طريق أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: "استأذنت ربي أن أستغفر لأمي، فلم يأذن لي، واستأذنته أن أزور قبرها فأذن لي"، حيث قال -أعني الشيخ الغماري-: وهذا الحديث شاذ أيضاً... إلخ.

<sup>(٣)</sup> في الأصل "فهما" والصواب ما ذكرناه كما هو واضح.



وقال النووي في "شرح صحيح مسلم" ج ١٣ ص ٣٧ ط: دار الكتب العلمية بعد كلام: "...ورأى بعضهم أن هذا اللفظ تغيير<sup>(١)</sup> من بعض الرواة وأن صوابه: مؤمن قتله كافر ثم سدد.. إلخ".

( ١٢٣ ) حديث عطاء قال: حضرنا مع ابن عباس جنازة ميمونة زوج النبي ﷺ بسرف، فقال ابن عباس: هذه زوج النبي ﷺ فإذا رفعت نعشها فلا تزعروا ولا تزلزلوا وارفقوا، فإنه كان عند رسول الله ﷺ تسع فكان يقسم لثمان ولا يقسم لواحدة قال عطاء: التي لا يقسم لها صفة بنت حبي بن أخطب. رواه مسلم برقم ٥١ (١٤٦٥).

قال ابن القيم في "زاد المعاد" ٩٨/١ ط: دار الفكر ١٤١٨ هـ: ووقع في "صحيح مسلم" من قول عطاء أن التي لم يكن يقسم لها هي صفة بنت حبي وهو غلط من عطاء - رحمه الله - وإنما هي سودة، فإنما لما كبرت وهبت نوبتها لعائشة، وكان ﷺ يقسم لعائشة يومها ويوم سودة، وسبب هذا الوهم - والله أعلم - أنه كان قد وجد على صفة في شيء فقالت لعائشة: هل لك أن ترضي رسول الله ﷺ عني، وأهب لك يومي؟ قالت نعم، فقعدت عائشة إلى جنب النبي ﷺ في يوم صفة، فقال "إليك عني يا عائشة فإنه ليس يومك" فقالت: ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، وأخبرته بالخبر فرضي عنها، وإنما كانت وهبتها ذلك اليوم وتلك التوبة الخاصة، ويتعين ذلك، وإلا كان يكون القسم لسبع منهن، وهو خلاف الحديث الصحيح الذي لا ريب فيه أن القسم كان لثمان، والله أعلم.

(١) في الأصل "تغير" والصواب ما ذكرناه كما هو واضح من السياق.

وقال الألباني في تعليقه على "مختصر صحيح مسلم" (ص ٢١٨) ط ٣ مكتبة المعارف: "قال العلماء: هذا وهم والصواب سودة كما في الحديث الذي قبله، وصفيه إنما أسقطت نوبتها من القسمة مرة واحدة كما بينه ابن القيم في أول كتابه "زاد المعاد". اهـ

( ١٢٤ ) حديث أبي إسحاق قال: كنت مع الأسود بن يزيد جالساً في المسجد الأعظم ومعنا الشعبي فحدث الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس أن رسول الله ﷺ لم يجعل لها سكنى ولا نفقة، ثم أخذ الأسود كفاً من حصي فحصبه به فقال: ويلك تحدث بمثل هذا. قال عمر: لا تترك كتاب الله وسنة نبينا ﷺ لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت، لها السكنى والنفقة، قال الله عز وجل: ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بَيْوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفُحْشَةٍ مُبِينَةٍ﴾ رواه مسلم برقم ٤٦ (١٤٨٠).

قال الدارقطني كما في "شرح مسلم للنووي" ج ١٠ ص ٩٥: قوله: "وسنة نبينا" هذه زيادة غير محفوظة لم يذكرها جماعة من الثقات اهـ. يعني أن الثابت قوله: "لا تترك كتاب ربنا لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت"، وهو بهذه الزيادة - "وسنة نبينا" - في "صحيح مسلم"، بل ذهب بعض العلماء إلى تضعيف قول عمر برمته.

قال الزركشي في "المعتمد في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر" ص ١٦٩ - ١٧٠ ط دار الأرقم الأولى ١٤٠٤ هـ بعد كلام: ...وبعد، ففي صحة أصل هذا الخبر عن عمر نظر، وإن رواه مسلم في "الصحيح"، فإن أبا داود بعد أن أخرجه

قال: سمعت أحمد بن حنبل ذكر له قول عمر: لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا، قلت: صحيح هذا عن عمر؟ قال: لا.

وقال ابن أبي حاتم في "العلل": سئل أبي عن حديث عمر: لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا، فقال: الحديث ليس بمتصل، فقليل له حديث الأسود عن عمر، قال: رواه عمار بن زريق عن أبي إسحاق وحده لم يتابع عليه. ثم ذكر كلام الدارقطني المتقدم ثم قال: ليست هذه اللفظة محفوظة، أعني قوله وسنة نبينا وجماعة من الثقلت لم يذكروها.

قال القاضي عياض: والصحيح سقوطها بدليل بقية الحديث والاستشهاد بالآية، ولأنه لا يوجد في الباب سنة سوى حديث فاطمة هذا. اهـ

وقال الألباني في تعليقه على "مختصر صحيح مسلم" (ص ٢٣٤) ط ٣: للطبعة الجديدة مكتبة المعارف: قال الدارقطني: الذي في كتاب ربنا إنما إثبات السكنى وقوله -يعني "سنة نبينا"- زيادة غير محفوظة لم يذكرها جماعة من الثقات، والسنة بيد فاطمة قطعاً. قلت -والقائل الألباني-: يعني حديثها المتقدم "ليس لها سكنى ولا نفقة" ولا تخالفه الآية التي احتج بها عمر رضي الله عنه لأنها في الرجعية لا البائنة، وقد قالت فاطمة بنت قيس -رضي الله عنها- حين بلغها امتناع مروان من الأخذ بحديثها كما تقدم برقم (٨٦١): "يبني وينكم القرآن (ثم ذكرت الآية نفسها) قالت: هذا لمن كانت له رجعة فأمر يحدث بعد الثلاث؟" وهذا من فقهاها -رضي الله عنها- فماذا يقول المصري الجائر في قول الدارقطني بشذوذ هذه الزيادة؟ اهـ

( ١٢٥ ) حديث أبي بردة عن أبيه قال: "لما فرغ النبي ﷺ من حنين بعث أبا عامر على جيش إلى أوطاس فلقي دريد بن الصمة فقتل دريد بن الصمة وهزم الله أصحابه فقال أبو موسى: وبعتني مع أبي عامر قال: فرمي أبو عامر في ركبته، رماه رجل من بني جشم بسهم فأثبته في ركبته فأنتهيت إليه فقلت: يا عم من رماك؟ فأشار أبو عامر إلى أبي موسى فقال: إن ذاك قاتلي، تراه ذاك الذي رماني، قال أبو موسى: فقصدت له فاعتمدته فلحقته، فلما رأيته ولي عني ذاهبا فاتبعته وجعلت أقول له ألا تستحي؟ ألس عريبا؟ ألا تبت؟ فكف، فالتقيت أنسا وهو فاختلفنا أنا وهو ضربتين فضربته بالسيف فقتلته ثم رجعت إلى أبي عامر فقلت: إن الله قد قتل صاحبك قال: فانزع هذا السهم فنزعته فنزا منه الماء فقال: يا ابن أخي انطلق إلى رسول الله ﷺ فأقرئه مني السلام وقل له: يقول لك أبو عامر: استغفر لي قال: واستعملني أبو عامر على الناس ومكث يسيرا، ثم إنه مات، فلما رجعت إلى النبي ﷺ دخلت عليه وهو في بيت على سرير مرمول وعليه فراش، وقد أثر رمال السرير بظهر رسول الله ﷺ... إلخ الحديث". رواه البخاري برقم (٤٣٢٣) ومسلم برقم (٢٤٩٨) ١٦٥.

قال ابن التين كما في "فتح الباري" ج ٨ ص ٥٣: أنكره - يعني "وعليه فراش" - الشيخ أبو الحسن وقال الصواب: "ما عليه فراش" فسقطت "ما". اهـ

وقال الألباني في تعليقه على "مختصر صحيح مسلم" (ص ٤٥٠): كذا الرواية في "الصحيحين" وهو مشكل، لأنه لو كان عليه فراش لم يؤثر رمال السرير في ظهره ﷺ ولذلك قال عياض وغيره: الصواب "وما عليه".

( ١٢٦ ) حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: "قال الله: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرا فاكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره" رواه البخاري برقم ٢٢٢٧ و ٢٢٢٠).

قال الألباني في تعليقه على "مختصر صحيح الإمام البخاري" ج ٢ ص ٧٣ ط ٣: دار ابن القيم: قلت: هذا الحديث تفرد به يحيى بن سليم وهو الطائفي، وقد اختلفوا فيه على ثلاثة مذاهب: فمنهم من وثقه، كابن معين، ومنهم من ضعفه مطلقا كأحمد وغيره، فقال: كتبت عنه سنة، فرأيت يخلط في الأحاديث فتركته، وفيه شيء، ومنهم من ضعفه في روايته عن عبيد الله بن عمر العمري فقط كالنسائي، قال: "ليس به بأس، وهو منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر"، وهذا الذي اعتمده الحافظ في "الفتح" فقال: "والتحقيق أن الكلام فيه وقع في روايته عن عبيد الله بن عمر خاصة، وهذا الحديث من غير روايته" كذا قال، وهو خلاف ما جزم به في "التقريب" قال: "صدوق سيئ الحفظ"، وهذا هو المعتمد عندي، لأن الذين جرحوه مطلقا معهم زيادة علم على من ضعفه في روايته عن عبيد الله خاصة. وثمة مذهب رابع، وهو ما أفاده المؤلف في ترجمة عبدالرحمن بن نافع كما في "التهذيب" بقوله: "ما حدث الحميدي عن يحيى بن سليم فهو صحيح" فمفهومه أن ما حدث عنه غير الحميدي فهو غير صحيح، وهذا الحديث إنما أخرجه المؤلف من غير طريق الحميدي عنه، فلا أدري وجه التوفيق بين قوله هذا، وبين إخراج حديثه هذا في "الصحيح". اهـ

وقال في "ضعيف الجامع" ١١١/٤ : رواه أحمد والبخاري عن أبي هريرة

ضعيف. وقال في "إرواء الغليل" ج ٥ (ص ٣١٠): (وخلاصة القول أن هذا الإسناد ضعيف، وأحسن أحواله أن يحتمل التحسين، وأما التصحيح فهيئات).

وقال في "ضعيف سنن ابن ماجه" (ص ١٩٢)، ط ١: مكتبة المعارف للطبعة الجديدة ١٤١٧ هـ: (ضعيف: "الإرواء" (١٤٨٩) "الروض النضر" (١١٠٢)، "أحاديث البيوع": خ<sup>(١)</sup>، لكن فيه يحيى بن سليم قال الحافظ ابن حجر: "صدوق سيئ الحفظ".

( ١٢٧ ) حديث جرير قال: قال: النبي ﷺ: "إنكم سترون ربكم عياناً" رواه البخاري برقم (٧٤٣٥).

قال الألباني في "ظلال الجنة" ص ٢٠١ ط: المكتب الإسلامي بعد كلام: "... ولذلك لم تطمئن النفس لصحة هذه "عيانا" لتفرد أبي شهاب بها، فهي منكورة أو شاذة على الأقل". اهـ

قلت: والحق أن الحديث بذكر "عيانا" وبدونها لا يثبت عن رسول الله -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- كما هو مبين في الجزء الأول من هذا الكتاب.

( ١٢٨ ) حديث أبي غطفان المري أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ (لا يشرهن أحد منكم قائما فمن نسي فليستقي) رواه مسلم برقم ١١٦ (٢٠٢٦).

قال الألباني في "الضعيفة" ج ٢ (ص ٣٢٦): "منكر بهذا اللفظ، أخرجه

(١) يعني رواه البخاري.

مسلم في "صحيحه" من طريق عمر بن حمزة. إلى أن قال: قلت: وعمر هذا وإن احتج به مسلم فقد ضعفه الإمام أحمد وابن معين والنسائي وغيرهم، ولذلك أورده الذهبي في "الميزان" وذكره في "الضعفاء" وقال: ضعفه ابن معين لنكارة حديثه وقال الحافظ في "التقريب": ضعيف... إلخ<sup>(١)</sup>.

وقال في تعليقه على "مختصر صحيح مسلم" (ص: ٣٤٣) ط مكتبة المعارف: "في إسناده عمر بن حمزة وهو العمري المدني، قال الحافظ في "التقريب": "ضعيف". قلت: لكن جاء معناه من طريق أخرى عن أبي هريرة بإسناد صحيح دون ذكر النسيان<sup>(٢)</sup> كما بينته في "الأحاديث الصحيحة" (١٧٤ و ١٧٥)<sup>(٣)</sup> و"الضعيفة" ٩٣١ إلخ.

( ١٢٩ ) حديث أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ : "إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي إلى امرأته وتفضي إليه ثم ينشر سرها" رواه مسلم برقم ١٢٣ (١٤٣٧).

قال الألباني في "ضعيف الجامع" ١٩٢/٢: ضعيف، رواه مسلم، وقال في تعليقه على "مختصر صحيح مسلم" (ص ٢١٥) ط ٢: مكتبة المعارف: "قلت: هذا الحديث في إسناده عمر بن حمزة العمري، ضعفه ابن معين والنسائي، وقال أحمد: أحاديثه مناكير، كما في "الميزان" للذهبي، وساق له هذا الحديث وقال: "فهذا مما استنكر لعمر". قلت -والقائل الألباني-: وقد رواه بلفظ آخر عند مسلم "إن من

<sup>(١)</sup> يعني أن ذكر النسيان وهو قوله في الحديث: "فمن نسي فليستغفر" ضعيف لأن راويه ضعيف وقد تفرد به وما تفرد به الضعيف فهو ضعيف كما لا يخفى.

<sup>(٢)</sup> كنا في الأصل والصراب (١٧٥ و ١٧٦) كما هو في "الضعيفة".

أعظم الأمانة عند الله يوم القيامة الرجل.. "فكأنه كان يضطرب فيه كما يبتنه في الرد على المصري الحاقد في مقدمتي للطبعة الجديدة لكتابي "آداب الزفاف"... إلخ .

وقال في مقدمة "آداب الزفاف" ص ٦٩، ط ١: للطبعة الجديدة، المكتبة الإسلامية: "وإن مما يؤكد نكارتة وضعف راويه عمر بن حمزة أنه اضطرب في ضبط هذه الزيادة، فمرة قال ما تقدم: "إن من أشر الناس..."، ومرة قال: "إن أعظم الأمانة عند الله..." وأخرى قال: "إن من أعظم الأمانة..." وهذا الاضطراب منه يقينا لأن الذين روه عنه من الحفاظ الثقات كما حققته في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (٥٨٢٥).

وقال قبل ذلك ص ٦٨: بل إن شواهده -يعني الشواهد التي ساقها خصمه الذي يرد عليه- تؤكد أن الحديث منكر لتفرد عمر بهذه الزيادة دونها. اهـ وقد ضعفه أيضا في "إرواء الغليل" ٧٤/٧-٧٥ و"غاية المرام" ص ١٥٠ و"آداب الزفاف" ص ١٤٢ ط: المكتبة الإسلامية.

وقال د. الحسين آيت سعيد في تحقيقه لكتاب "بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام" للحافظ ابن القطان الفاسي، ج ٤ ص ٤٥٠-٤٥١ ط: دار طيبة ط ١-١٤١٨هـ: ضعيف أخرجه مسلم في النكاح (١٠٦١/٢)، وأبو داود في الأدب (٢٦٨/٤)، وأحمد (٦٩/٣)، وابن أبي شيبة (٣٩١/٤)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢٣٦/١٠)، كلهم من طريق عمر بن حمزة العمري عن عبدالرحمن بن سعد، سمعت أبا سعيد الخدري. وعمر بن حمزة قال النسائي: ضعيف. اهـ

وقال أحمد: أحاديثه مناكير. اهـ وقال ابن حبان: كان ممن يخطيء. اهـ



وقال ابن معين: أضعف من عمر بن محمد بن زيد.

وأورد الذهبي حديثه هذا فيما أنكر عليه في "الميزان" (١٩٢/٢). وجزم الحافظ بضعفه في "التقريب" (١١١/١). وحسنه ابن القطان هنا، وتعجب شيخنا الشيخ ناصر - حفظه الله - من تحسن ابن القطان له في "آداب الزفاف" ص ١٤٣، وقال: ولا أدري كيف حكم بحسنه مع التضعيف الذي حكاه هو بنفسه، فلعله أخذته هبة "الصحيح".

(١٣٠) حديث أم كلثوم عن عائشة زوج النبي ﷺ قالت: إن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن الرجل يجامع أهله ثم يكسل. هل عليهما الغسل، وعائشة جالسة: فقال رسول الله ﷺ: "إني لأفعل ذلك أنا وهذه ثم نغتسل" رواه مسلم برقم ٨٩ (٣٥٠).

قال الألباني في "الضعيفة" ٤٠٦/٢ - ٤٠٧: "ضعيف مرفوعاً". إلى أن قلل: "وهذا سند ضعيف له علتان: الأولى عننة أبي الزبير، فقد كان مدلساً... إلخ، الثانية: ضعف عياض بن عبدالله وهو ابن عبد الرحمن الفهري المدني.. إلخ. وقلل في تعليقه على "مختصر صحيح مسلم" ص ٤٩: (وهذا الحديث من رواية أبي الزبير عن جابر بن عبدالله، وقد عرفت ما فيها من الكلام فيما تقدم من التعليق بالحاشية رقم ٣، (ص ٣٥) ثم هو من رواية عياض بن عبدالله عنه، وهو ابن عبدالله بن عبد الرحمن الفهري المدني نزيل مصر، قال الحافظ: "فيه لين"، قلت: وقد رواه غيره فأوقفه على عائشة وهو الصواب كما بينته في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" رقم (٩٧٦).

( ١٣١ ) حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: "إذا قام أحدكم من الليل فليفتح صلاته بركتين خفيفتين" رواه مسلم برقم ١٩٨ (٧٦٨).

قال الألباني في "ضعيف الجامع" ٢١٣/١: "رواه أحمد ومسلم، ضعيف" وكذا ضعفه في "ضعيف سنن أبي داود" ص ١٢٩ ط: المكتب الإسلام.

( ١٣٢ ) حديث أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: "يأتي على الناس زمان يبعث منهم البعث فيقولون: انظروا هل تجدون فيكم أحدا من أصحاب النبي ﷺ؟ فيوجد الرجل فيفتح لهم به، ثم يبعث البعث الثاني، فيقولون: هل فيهم من رأى أصحاب النبي ﷺ؟ فيفتح لهم به، ثم يبعث البعث الثالث: فيقال: انظروا هل ترون فيهم من رأى من رأى أصحاب النبي ﷺ؟ ثم يكون البعث الرابع فيقال: انظروا هل ترون فيهم أحدا رأى من رأى أصحاب النبي ﷺ؟ فيوجد الرجل فيفتح لهم به". رواه مسلم برقم ٢٠٩ (٢٥٣٢).

قال الألباني في تعليقه على "مختصر صحيح مسلم" (ص ٤٥٩) ط ٣: للطبعة الجديدة، مكتبة المعارف: هذا الحديث من رواية أبي الزبير عن جابر عن أبي سعيد، وأبو الزبير مدلس كما تقدم مرارا. اهـ

( ١٣٣ ) حديث سعيد بن جبير أنه صلى المغرب يجمع والعشاء بإقامة ثم حدث عن ابن عمر: أنه صلى مثل ذلك. وحدث ابن عمر: أن النبي ﷺ صنع مثل ذلك. رواه مسلم برقم ٢٨٨ (١٢٨٨).

قال الألباني في "ضعيف سنن النسائي" ص ٢٠ ط المكتب الإسلامي: "شاذ:

م<sup>(١)</sup>، ولفظ البخاري<sup>(٢)</sup>: "كل واحدة منها بإقامة" وهو المحفوظ.

( ١٣٤ ) حديث زيد بن خالد الجهني عن أبي طلحة الأنصاري قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول "لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا تمثيل" قال: فأتيت عائشة فقلت: إن هذا يخبرني أن النبي ﷺ قال: لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا تمثيل، فهل سمعت رسول الله ﷺ ذكر ذلك؟ فقلت: لا ... ولكن سأحدثكم ما رأيته فعل: رأيته خرج في غزاته... إلخ" رواه مسلم برقم ٨٧ (٢١٠٦).

قال الألباني في "غاية المرام" ص ١٠٤: "صحيح دون قول عائشة (لا) فإنه شاذ أو منكرو، فقد أخرجه مسلم ... قلت -والقائل الألباني - : وهذا إسناد جيد لكن سهيل ابن أبي صالح، قال الحافظ في التقریب: صدوق تغير حفظه بآخره روى له البخاري مقرونا وتعليقا وأورده الذهبي في "الضعفاء" وقال: ثقة، قال ابن معين: ليس بالقوي، قلت -والقائل الألباني- : وقد استنكرت من حديثه هذا قوله: فهل سمعت رسول الله ﷺ ذكر ذلك؟ فقلت: لا، فإن السيدة عائشة -رضي الله عنها- قد سمعت ذلك من رسول الله ﷺ يقينا، أخرج ذلك عنها الشيخان وغيرهما في حديث النمرقة المتقدم (١٢٢) قالت في آخره: ثم قال ﷺ: "إن البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة" فإن قيل: لعل عائشة أنكرت سماعها للنص الذي ذكر لها عن أبي طلحة بتمامه أي بزيادة كلب، والجواب: ألما قد سمعته منه ﷺ بهذه الزيادة... إلخ".

(١) "م" أي رواه مسلم.

(٢) هو عنده برقم (١٦٧٣).

( ١٣٥ ) حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: أقام رسول الله ﷺ بمكة خمس عشرة سنة يسمع الصوت، ويرى الضوء سبع سنين، ولا يرى شيئا، وثمان سنين يوحى إليه، وأقام بالمدينة عشرا. رواه مسلم برقم ١٢٣ (٢٣٥٣).

قال الألباني في تعليقه على "مختصر صحيح مسلم" (ص ٤١٦ ط: دار المعارف الطبعة الثالثة ١٤١٦ هـ: "هذه رواية شاذة لمخالفتها للرواية السابقة، وعليها أكثر الرواة عن ابن عباس".

( ١٣٦ ) حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- أن رسول الله ﷺ قال وهو على المنبر: "إن تطعنوا في إمارته (يريد أسامة بن زيد) فقد طعتم في إماره أبيه من قبله، وإني الله إن كان لخليقا لها، وإني الله إن كان لأحب الناس إلي، وإني الله إن هذا لها لخليق (يريد أسامة بن زيد) وإني الله إن كان لأحبهم إلي من بعده فأوصيكم به فإنه من صالحكم" رواه مسلم برقم ٦٤ (٢٤٢٦) .

قال الألباني في تعليقه على "مختصر صحيح مسلم" ص ٤٤١: "في إسناده عمر بن حمزة وهو ضعيف كما قال الحافظ في "التقريب"، لكن رواه مسلم من طريق أخرى نحوه دون قوله "فأوصيكم به"<sup>(١)</sup>...

( ١٣٧ ) حديث عبدالله بن أبي مليكة أنه قال: قال عبدالله بن جعفر لابن الزبير: أتذكر إذ تلقينا رسول الله ﷺ أنا وأنت وابن عباس؟ قال: نعم فحملنا وتركك. رواه مسلم برقم ٦٥ (٢٤٢٧).

<sup>(١)</sup> ومعنى ذلك أن هذه الزيادة ضعيفة عنده؛ لأن ما انفرد به الضعيف ضعيف كما هو واضح جلي.

قال الألباني في تعليقه على "مختصر صحيح مسلم" (ص ٤٤٤): (يعني ابن الزبير، هذا هو الظاهر من السياق ، خلافا لقول النووي وغيره أنه ابن جعفر وعليه يكون المحمول عبدالله بن الزبير وبه ترجم المصنف ، وهذا مستقيم على هذه الرواية وهي رواية لأحمد (٢٠٣/١) أخرجها ومسلم من طريق إسماعيل ابن علية عن حبيب ابن الشهيد عن عبدالله ابن أبي مليكة به، لكن في رواية لأحمد أن ابن علية قال مرة: (قال: نعم - قال- فحملنا وتركك) فزاد بعد (نعم) (قال) وبهذه الزيادة ينقلب معنى الحديث، إذ يكون فاعل (قال) الأولى هو ابن الزبير وفاعل (قال) الأخرى، إنما هو ابن جعفر، فيكون هو المحمول، لا ابن الزبير خلافا للرواية الأولى، وهذا يعني أن ابن علية كان يضطرب في رواية هذا الحرف من الحديث، وقد وجدنا ما يرجح روايته الثانية عند أحمد فأخرج البخاري من طريق حميد بن الأسود عن حبيب ابن الشهيد به إلا أنه قال: "قال ابن الزبير لابن جعفر... فذكره مثل رواية ابن علية الأولى: قال: نعم. فحملنا وتركك، وبما أن السائل في رواية ابن الأسود هو ابن الزبير والمسؤول ابن جعفر فيكون فاعل (قال) فيها إنما هو ابن جعفر، فيكون هو المحمول وهذا يوافق رواية ابن علية الأخرى في المعنى، فتكون هي الراجحة، وهو الذي رجحه الحافظ في "الفتح" (١٣٣/٦) بقوله: "الذي في البخاري أصح". ثم أيد ذلك بروايات أخرى ذكرها، فليرجع إليه من شاء الزيادة. وقد توهم الشارح هنا أن رواية البخاري تدل على فضيلة ابن الزبير التي ترجم لها المصنف، وهي إنما تدل على فضيلة ابن جعفر كما هو ظاهر من بياننا السابق. والله الموفق).

( ١٣٨ ) حديث طلحة بن عبيدالله قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ

من أهل نجد نائر الرأس نسمع دوي صوته ولا نفقه ما يقول، حتى دنا من رسول الله ﷺ، فإذا هو يسأل عن الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: "خمس صلوات في اليوم

والليلة" فقال: هل علي غيره؟ قال: "لا إلا أن تطوع، وصيام شهر رمضان" فقال: هل علي غيره؟ فقال: "لا إلا أن تطوع"، وذكر له رسول الله ﷺ الزكاة، فقال: هل علي غيرها؟ قال: "لا إلا أن تطوع"، قال: فأدبر الرجل وهو يقول: والله لا أزيد على هذا ولا أنقص منه، فقال رسول الله ﷺ: "أفلح إن صدق". رواه مسلم برقم ١١٨٠ (١١) وفي رواية قال: فقال رسول الله ﷺ: "أفلح وأبيه إن صدق، أو دخل الجنة وأبيه إن صدق". رواها برقم ١١٩٠ (١١).

قال الألباني في تعليقه على "مختصر صحيح مسلم" ص ٢١: "قلت قوله: "وأبيه" شاذ عندي في هذا الحديث وغيره، كما حققته في "الأحاديث الضعيفة" (٤٩٩٢)، فإن صح فهو محمول على أنه كان قبل النهي عن الحلف بغير الله عز وجل". اهـ.

وقال في "صحيحته" ج ٦ ص ٦٩٦: "تنبيه: في رواية لمسلم والنسائي أن النبي ﷺ قال: "أفلح وأبيه إن صدق.. فزاد "وأبيه" وهي شاذة كما حققته في "الضعيفة" ٤٩٩٢"، وكذا حكم بشذوذها -أعني زيادة "وأبيه"- في "السلسلة الصحيحة" ج ١ ص ٢٢٣، ط: المعارف وحكم بشذوذها أيضا علي الحلبي الحشوي في تعليقه على "الروضة الندية" ج ١ ص ٣٢٥، ط: دار ابن عفان المطبوع باسم "التعليقات الرضية على الروضة الندية".

( ١٣٩ ) حديث عبدالله بن مسعود قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: " يدخل الملك على النطفة بعدما تستقر في الرحم بأربعين أو بخمسة وأربعين ليلة فيقول: يا رب أشقي أو سعيد؟ فيكتبان. فيقول: يا رب أذكر هو أو أنثى؟ فيكتبان

ويكتب عمله وأثره وأجله ورزقه، ثم تطوى الصحف، فلا يزداد فيها ولا ينقص" رواه مسلم برقم ٢(٢٦٤٤).

قال ابن تيمية في "مجموع الفتاوى" ج ٤ ص ٢٤٠-٢٤٢: (وقد روي هذا الحديث بألفاظ فيها إجمال بعضها آيين من بعض، فمن ذلك ما رواه مسلم أيضا عن حذيفة، سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إن النطفة تكون في الرحم أربعين ليلة، ثم يتصور عليها الذي يخلقها فيقول: يارب أذكر أم أنثى؟ فيجعله الله ذكرا أو أنثى ثم يقول: يارب سوي أو غير سوي؟ فيجعله الله تعالى سويا أو غير سوي، ثم يقول: يا رب ما أجله وخلقه؟ ثم يجعله الله شقيا أو سعيدا "فهذا فيه بيان أن كتابة رزقه وأجله وشقاوته وسعادته بعد أن يجعله ذكرا أو أنثى وسويا أو غير سوي. وفي لفظ لمسلم قال: "يدخل الملك على النطفة بعدما تستقر في الرحم بأربعين ليلة أو بخمسة وأربعين ليلة، فيقول: يارب أشقي أو سعيد؟ فيكتب. يارب أذكر أم أنثى؟ فيكتب رزقه ويكتب عمله وأثره وأجله، ثم تطوى الصحف فلا يزداد فيها ولا ينقص" فهذا اللفظ فيه تقديم كتابة السعادة والشقاوة، ولكن يشعر بأن ذلك يكتب بحيث مضت الأربعون. ولكن هذا اللفظ لم يحفظه رواه كما حفظ غيره. ولهذا شك أبعاد الأربعين أو خمس وأربعين؟ وغيره إنما ذكر أربعين أو اثنين وأربعين، وهو الصواب؛ لأن من ذكر اثنين وأربعين ذكر طرفي الزمان، ومن قال أربعين حذفهما ومثل هذا كثير في ذكر الأوقات، فقدم المؤخر وأخر المقدم، أو يقال: إنه لم يذكر ذلك بحرف (ثم) فلا تقتضي ترتيبا، وإنما قصد أن هذه الأشياء تكون بعد الأربعين. وحينئذ فيقال: أحد الأمرين لازم، إما أن تكون هذه الأمور عقيب الأربعين ثم تكون عقب المائة والعشرين، ولا محذور في الكتابة مرتين، ويكون المكتوب (أولا) فيه كتابة الذكر والأنثى، أو يقال: إن ألفاظ هذا الحديث لم تضبط حق الضبط. ولهذا

اختلفت رواته في ألفاظه، ولهذا أعرض البخاري عن روايته وقد يكون أصل الحديث صحيحاً، ويقع في بعض ألفاظه اضطراب، فلا يصلح حينئذ أن يعارض بما ما ثبت في الحديث الصحيح المتفق عليه، الذي لم تختلف ألفاظه، بل قد صدقه غيره من الحديث الصحيح، فقد تلخص الجواب أن ما عارض الحديث المتفق عليه: إما أن يكون موافقاً له في الحقيقة، وإما أن يكون غير محفوظ، فلا معارضة، ولا ريب أن ألفاظه لم تضبط، كما تقدم ذكر الاختلاف فيها، وأقربها اللفظ الذي فيه تقدم التصوير على تقدير الأجل والعمل، والشقاوة والسعادة وغاية ما يقال فيه إنه يقتضي أنه قد يخلق في الأربعين الثانية قبل دخوله في الأربعين الثالثة، وهذا لا يخالف الحديث الصحيح ولا نعلم أنه باطل، بل قد ذكر النساء: أن الجنين يخلق بعد الأربعين وأن الذكر يخلق قبل الأنثى. اهـ

( ١٤٠ ) حديث أبي موسى الأشعري في (ساعة الإجابة يوم الجمعة)  
رواه الإمام مسلم ١٦ (٨٥٣).

قال الحافظ الدارقطني في "التبعية" ص ٢٣٣-٢٣٥: "أخرج مسلم حديث ابن وهب عن مخزومة بن بكير عن أبيه عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- في الساعة المستجاب فيها الدعاء يوم الجمعة ما بين أن يجلس الإمام على المنبر إلى أن تقضى الصلاة، قال: وهذا الحديث لم يسنده غير مخزومة بن بكير عن أبيه عن أبي بردة، وقد رواه جماعة عن أبي بردة من قوله، ومنهم من بلغ به أبا موسى ولم يسنده، والصواب من قول أبي بردة منقطع أي مقطوع. إلى أن قلل: وقال النعمان بن عبد السلام عن الثوري عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه: موقوف، ولا يثبت قوله عن أبيه، ولم يرفعه غير مخزومة عن أبيه. وقال أحمد بن



حنبل عن حماد بن خالد: قلت لمخرمة: سمعت من أبيك شيئاً؟ قال: لا". اهـ

وقال عبدالحق الإشبيلي كما في "بيان الوهم والإيهام" ج ٢ ص ٣٧٣: "لم يسنده -يعني هذا الحديث- غير مخرمة بن بكير، عن أبيه، عن أبي بردة، عن أبي موسى ومخرمة لم يسمع من أبيه، إنما كان يحدث من كتاب أبيه". اهـ

وقال ابن القطان بعد أن ذكر كلام عبدالحق: "وقد كان له -يعني عبدالحق الإشبيلي- أن يسمح فيه؛ لأنه من الأحاديث المرغبة في عمل المخيرة عن ثواب". اهـ المراد منه وهذا بناء على رأي من يقول: إن فضائل الأعمال يجوز إثباتها بالأحاديث الضعيفة، وذهبت طائفة من العلماء إلى أنه لا يجوز إثباتها إلا بالثابت عنه -صلى الله عليه وآله وسلم-، وهو الحق كما بيناه في غير هذا الموضوع، وعلى كل حال فإن الحافظ ابن القطان يوافق على ضعف هذه الرواية -وهو المطلوب-، ولكنه يتساهل في الاحتجاج بالروايات الضعيفة في فضائل الأعمال، والله تعالى أعلم.

وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" ج ٢ ص ٥٣٥-٥٣٦ عن هذا الحديث: "إنه أعل بالانقطاع والاضطراب: أما الانقطاع فلأن مخرمة بن بكير لم يسمع من أبيه، قاله أحمد عن حماد بن خالد عن مخرمة نفسه، وكذا قال سعيد ابن أبي مريم عن موسى بن سلمة عن مخرمة وزاد: إنما هي كتب كانت عندنا. وقال علي ابن المديني: لم أسمع أحداً من أهل المدينة يقول عن مخرمة: إنه قال في شيء من حديثه: سمعت أبي، ولا يقال: مسلم يكتفي في المعنعن بإمكان اللقاء مع المعاصرة وهو كذلك هنا؛ لأننا نقول: وجود التصريح عن مخرمة بأنه لم يسمع من أبيه كلف في دعوى الانقطاع.

وأما الاضطراب، فقد رواه أبو إسحاق وواصل الأحدب ومعاوية بن قرة وغيرهم عن أبي بردة من قوله، وهؤلاء من أهل الكوفة، وأبو بردة كوفي، فهم أعلم بحديثه من بكير المدني، وهم عدد وهو واحد، وأيضاً فلو كان عند أبي بردة مرفوعاً لم يفت فيه برأيه بخلاف المرفوع، ولهذا جزم الدارقطني بأن الموقوف هو الصواب<sup>(١)</sup> اهـ . ونحوه لشيخه الحافظ العراقي. وضعفه أيضاً الألباني في "ضعيف الجامع الصغير" ص ٨٨٠، ط ٣: المكتب الإسلامي، و"ضعيف أبي داود" ص ١٠٣، ط ١: المكتب الإسلامي، وكذا في تعليقه على "مختصر صحيح مسلم" ص ١١٠، ط الثالثة مكتبة المعارف حيث قال هناك: "هذا من الأحاديث التي انتقدها الإمام الدارقطني على "صحيح مسلم" ورجح أن الصواب أنه موقوف على أبي بردة ويؤيده أنه جاء من حديث جابر وغيره مرفوعاً: أن ساعة الإجابة في آخر ساعة من يوم الجمعة، فماذا يقول المصري الجاهل!؟ اهـ

( ١٤١ ) حديث مسروق قال: سألت أم رومان وهي أم عائشة لمّا قيل

<sup>(١)</sup> قال مقبل الوداعي في تعليقه على "التبعية" ص ١٦٨: "وكلام الحافظ رحمه الله - كاف في ترجيح المقطوع، وقوله رحمه الله -: وأما الاضطراب إلخ : فالظاهر أن هذا لا يسمى اضطراباً؛ إذ من شوط الاضطراب تكافؤ الطرق، وهذا الراجح المقطوع، فهو من باب الشاذ، وهو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه والله أعلم " اهـ كلامه

هذا ومن الجدير بالذكر أن مقبلاً هذا ليس من فرسان هذا الفن، فلا ينبغي أن ينقل كلامه ولا يعتنى به، وهكذا يقال في أمثاله من أمثال علي الحلبي ومشهور وأضرهما وكذا شيخهم الألباني المتخابط، وإنما أذكر كلامهم في هذا الكتاب من باب إلزام حاطب ليل صاحب كتابت البغي المهزومة وأمثاله الذي يدعي أن كلمة أهل نخلته واحدة منذ اليوم الذي وجدوا إلى اليوم الذي ألف فيه كتابه المهزومة، وانظر أيضاً الجزء الثاني من هذا الكتاب. والله تعالى أعلم.

فيها ما قيل قالت: بينما أنا مع عائشة جالستان، إذ ولجت علينا امرأة من الأنصار، وهي تقول: فعل الله بفلان وفعل، قالت: فقلت: لم؟ قالت: إنه غي ذكر الحديث، فقالت عائشة: أي حديث؟ فأخبرتها، قالت: فسمعه أبو بكر ورسول الله ﷺ؟ قالت: نعم فخرت مغشيا عليها، فما أفاقت إلا وعليها حمى بنافض، فجاء النبي ﷺ فقال: "ما لهذه؟" قلت: حمى أخذتها من أجل حديث تحدث به، فقعدت فقالت: والله لئن حلفت لا تصدقوني، ولئن اعتذرت لا تعذرني، فمشلي ومثلكم كمثلي يعقوب وبنيه، والله المستعان على ما تصفون، فانصرف النبي ﷺ فأنزل الله ما أنزل فأخبرها فقالت: بحمد الله لا بحمد أحد" رواه البخاري برقم (٣٣٨٨ و ٤١٤٣).

قال ابن القيم في "زاد المعاد" ٢٣٣/٣-٢٣٥ ط ١: ١٤١٨ هـ دار الفكر: "ومما وقع في حديث الإفك، أن في بعض طرق البخاري عن أبي وائل عن مسروق، قال: سألت أم رومان عن حديث الإفك، فحدثني. قال غير واحد: وهذا غلط ظاهر؛ فإن أم رومان ماتت على عهد رسول الله ﷺ ونزل رسول الله ﷺ في قبرها، وقال: "من سره أن ينظر إلى امرأة من الحور العين فلينظر إلى هذه".

قالوا: ولو كان مسروق قدم المدينة في حياتها وسأها، للقي رسول الله ﷺ وسمع منه، ومسروق إنما قدم المدينة بعد موت رسول الله ﷺ، قالوا: وقد روى مسروق عن أم رومان حديثا غير هذا، فأرسل الرواية عنها، فظن بعض الرواة أنه سمع منها، فحمل هذا الحديث على السماع، قالوا: ولعل مسروقا قال: سئلت أم رومان، فتصحفت على بعضهم "سألت"؛ لأن من الناس من يكتب الهمزة بالألف على كل حال، وقال آخرون: كل هذا لا يرد الرواية الصحيحة التي أدخلها البخاري في "صحيحه"، وقد قال إبراهيم الحربي وغيره: إن مسروقا سأها، وله

خمس عشرة سنة، ومات وله ثمان وسبعون سنة، وأم رومان أقدم من حدث عنه، قالوا: وأما حديث موتها في حياة رسول الله ﷺ ونزوله في قبرها فحديث لا يصح، وفيه علتان تمنعان صحته، إحداهما: رواية علي بن زيد بن جدعان له، وهو ضعيف الحديث لا يحتج بحديثه، والثانية: أنه رواه عن القاسم بن محمد، عن النبي ﷺ والقاسم لم يدرك زمن رسول الله ﷺ، فكيف يقدم هذا على حديث إسناده كالشمس يرويه البخاري في "صحيحه" ويقول فيه مسروق: سألت أم رومان، فحدثني وهذا يرد أن يكون اللفظ: سئلت، وقد قال أبو نعيم في كتاب "معرفة الصحابة" قد قيل: إن أم رومان توفيت في عهد رسول الله ﷺ وهو وهم.

فصل-والكلام لابن القيم:- ومما وقع في حديث الإفك أن في بعض طرقه: أن عليا قال للنبي ﷺ لما استشاره: سل الجارية تصدقك، فدعا بريرة فسألها، فقالت: ما علمت عليها إلا ما يعلم الصائغ على التبر، أو كما قالت، وقد استشكل هذا، فإن بريرة إنما كانت بعد هذا بمدة طويلة، وكان العباس عم رسول الله ﷺ إذ ذاك في المدينة، والعباس إنما قدم المدينة بعد الفتح، ولهذا قال له النبي ﷺ وقد شفع إلى بريرة أن تراجع زوجها، فأبت أن تراجع: "يا عباس! ألا تعجب من بغض بريرة مغيثا وجهه لها؟".

ففي قصة الإفك، لم تكن بريرة عند عائشة، وهذا الذي ذكروه إن كان لازما فيكون الوهم من تسميته الجارية بريرة ولم يقل له علي: سل بريرة، وإنما قال فسل الجارية تصدقك، فظن بعض الرواة أنها بريرة فسمها بذلك، وإن لم يلزم بأن يكون طلب مغيث لها استمر إلى بعد الفتح، ولم يأس منها زال الإشكال، والله أعلم. اهـ

وقال الإمام أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي في "الروض الأنف" ج ٤ ص ٢٦-٢٧ ، ط ١: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ: "وروى البخاري حديثاً عن مسروق ، وقال فيه: "سألت أم رومان وهي أم عائشة عما قيل فيها "ومسروق ولد بعد رسول الله ﷺ بلا خلاف، فلم ير أم رومان قط، فقيل: إنه وهم في الحديث، وقيل: بل الحديث صحيح، وهو مقدم على ما ذكره أهل السيرة من قولها في حياة النبي ﷺ ، وقد تكلم شيخنا أبو بكر -رحمه الله- على هذا الحديث، واعتنى به لإشكاله، فأورده من طرق، ففي بعضها: حدثني أم رومان، وفي بعضها عن مسروق عن أم رومان معننا، قال -رحمه الله-: والعنة أصح فيه، وإذا كان الحديث معننا كان محتملاً ولم يلزم فيه ما يلزم في حديثنا وفي سألت، لأن للراوي أن يقول: عن فلان، وإن لم يدركه فهو كثير في الحديث. اهـ

وقال الحافظ العلاتي في كتاب "التنبيهات المحملة على المواضع المشككة"، طبعة مكتبة العلوم والحكم، ط ١، ١٤١٢هـ (ص ٤٨-٥٣) بعد أن ذكره: ورواه أيضاً-يعني الأمام البخاري- في أحاديث الأنبياء، عن محمد بن سلام، ثنا ابن فضيل، ثنا حصين، عن شقيق، عن مسروق، قال: سألت أم رومان، وهي أم عائشة رضي الله عنهما - عما قيل فيها، قالت: "بيننا أنا مع عائشة جالسة". وذكرت نحو ما تقدم. فهذا السياق فيه مخالفة كبيرة لما رواه ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، وسعيد بن المسيب، وعلقمة بن وقاص، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، كلهم عن عائشة- رضي الله عنها-، القصة بطولها، وهي في "الصحيحين"، وسائر الكتب، ولا يلتزم الجمع بينهما، وكذلك رواية أبي أسامة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قريبة من رواية الزهري، وقد أخرجاه-يعني البخاري ومسلم- أيضاً، وتباين طريق مسروق هذه وقال: كنت مهما أستغرب هذا السياق لا أعرف له

علة، إلى أن ظفرت للحافظ أبي بكر الخطيب بكلام عليه، تبين أنه مرسل، لأن أم رومان -رضي الله عنها- توفيت في ذي الحجة سنة ست من الهجرة، بعد قضية الإفك، بأشهر قليلة، قال ذلك الزبير بن بكار، والواقدي، وأبو حسان الرمادي، وإبراهيم الحربي وقد روى عبدالرحمن بن مهدي، عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن القاسم بن محمد، عن أم سلمة -رضي الله عنها- قالت: لما دفنت أم رومان، قال النبي ﷺ: "من سره أن ينظر إلى امرأة من الحور العين، فلينظر إلى هذه". ورواه ابن أبي عدي، عن حماد بن سلمة، فجعله من مسند عائشة -رضي الله عنها-.

ومنهم من أرخ وفاتها سنة خمس، والأول أصح، إذا ثبت أنها توفيت في حياة النبي ﷺ فلا يصح أن يسمع منها مسروق، ولو سمع منها بالمدينة كان يكون صحابيا، ولا خلاف في أنه لم يقدم المدينة إلا بعد وفاة النبي ﷺ وصلى خلف أبي بكر ﷺ، وسمع ممن بعده، فيتعين أن تكون روايته هذه مرسلة.

وقد رواه أحمد بن حنبل في "المسند" من طريق علي بن عاصم وابن جعفر الرازي، كلاهما عن حصين، عن أبي وائل، عن مسروق، عن أم رومان بلفظ: "عن". قال الخطيب: "وهذا هو الصحيح وتصريح "حصين فيه" بالتحديث<sup>(١)</sup>، والسؤال فيما رواه البخاري، لعله كان في حال اختلاطه في آخر عمره. قال: "وقد رواه أبو سعيد الأشج، عن ابن فضيل، بسند البخاري، فقال فيه: "قال: "سئلت أم رومان" فذكر القصة، قال الخطيب: "كُتِبَ "سألت" بالألف على اصطلاح من يجعل الهزة في الخط ألفاء، وإن كانت مكسورة أو مضمومة. قلت-والقائل

(١) في الأصل "بالحديث" والصواب ما ذكرناه كما هو واضح.

العلائي-: ولا يتأتى هذا التأويل في قول مسروق : حدثني أم رومان ، كما رواه البخاري من طريق أبي عوانة.

فالأولى رد الوهم فيه إلى حصين بعد اختلاطه، والحاصل أن هذا الحديث منقطع بين مسروق وأم رومان، وقد ذكر شيخنا المزني في "الأطراف"، أن بعض الرواة رواه عن مسروق، عن عبدالله بن مسعود، عن أم رومان. قال: "وهو أشبه بالصواب". وأما ما<sup>(١)</sup> ذكر إبراهيم الحربي أن مسروقاً كان يسأل أم رومان ولله خمس عشرة سنة، فهو وهم منه. وقال محمد بن سعد وجماعة: "توفي مسروق سنة ثلاث وستين". وقال أبو نعيم: "سنة اثنتين وستين". وذكر الفضل بن عمرو أن مسروقاً حين مات كان له ثلاث وستون سنة، فيكون عمره عند موت أم رومان - رضي الله عنها - نحو سبع سنين، وإبراهيم الحربي ممن أرخ وفاة أم رومان سنة ست في حياة النبي ﷺ، فنحفي عليه ذلك، كما خفيت هذه العلة على الإمام البخاري - رحمه الله -. وحصل بسبب هذا الإرسال المخالفة في متن هذا الحديث كما تقدم.

ومن ذلك أيضاً: قوله: "امرأة من الأنصار"، وإنما كانت هذه أم مسطح، وليست من الأنصار، وكان إخبارها بذلك عائشة - رضي الله عنها - حين خرجوا إلى المناصع، ثم كانت القصة من حين بلغ عائشة - رضي الله عنها - الخمر، إلى أن نزلت براءتها في أيام متعددة، كما دلت عليه تلك الروايات المتصلة، ومقتضى حديث أم رومان أن ذلك كله في بعض يوم، إلى غير ذلك من وجوه الاختلاف، والاعتراض بحديث مسروق هذا على الإمام البخاري أقوى مما اعترض عليه ابن

<sup>(١)</sup> سقطت "ما" من المطبوع ولا بد من إثباتها كما هو ظاهر من السياق.

حزم في إخراجه حديث شريك بن عبدالله ابن أبي ثمر، عن أنس في قصة المعراج، أنه جاءه ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه، وذكر القصة.

وقال الزركشي في "الإجابة" ص ١٤-١٧، ط: مطبعة العاصمة (القاهرة) و ص ٤٠-٤٣، ط: المكتب الإسلامي: "تنبيه<sup>(١)</sup> على وهين وقعنا في حديث الإفك في "صحيح البخاري":

أحدهما: قول علي عليه السلام: "وسل الجارية تصدقك" قال: فدعا رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- بريرة... وبريرة إنما اشترتها عائشة وأعتقتها بعد ذلك ويدل عليه أنها لما أعتقت واختارت نفسها جعل زوجها يطوف وراءها في سكك المدينة ودموعه تتحادر على لحيته، فقال لها عليها السلام: "لو راجعته" فقالت: أتأمرني؟ فقال: إنما أنا شافع، فقال النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-: "يا عباس ألا تعجب من حب مغيث لبريرة وبغضها له؟!"، والعباس إنما قدم المدينة بعد الفتح. والمخلص من هذا الإشكال أن تفسر الجارية بريرة مدرج في الحديث من بعض الرواة ظنا منه أنها هي<sup>(٢)</sup>، وهذا كثيرا ما يقع في الحديث من تفسير بعض الرواة فيظن أنه من الحديث وهو نوع غامض لا ينتبه له إلا الخذاق... إلى أن قال:

الثاني: ما ذكره من تحاور سعد بن عبادة وسعد بن معاذ، وقصة الإفك كانت بعد الخندق عند البخاري وجماعة. قال البخاري في "صحيحه": قال موسى ابن عقبة: كانت في شوال سنة أربع واحتج البخاري لهذا القول بحديث ابن عمر

<sup>(١)</sup> في طبعة المكتب الإسلامي زيادة "جليل" بعد قوله: "تنبيه".

<sup>(٢)</sup> والمدرج من قسم الضعيف كما هو مقرر في مصطلح الحديث.



"عرضت على النبي ﷺ يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة فردي، ثم عرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة فأجازني".

وأحد بلا شك سنة ثلاث، فدل على أن الخندق سنة أربع ثم قال: في "الصحيح" أنها غزوة المريسيع، قال ابن إسحاق: "سنة ست"، وقال النعمان بن راشد عن الزهري: "كان الإفك في غزوة المريسيع"، وأما موسى بن عقبة فقال: "سنة أربع"، ولا ريب أن قصة الإفك كانت بعد نزول آية الحجاب، والحجاب نزل في شأن زينب بنت جحش أم المؤمنين، وهي في قصة الإفك كانت عند رسول الله ﷺ ولم تتكلم في عائشة، ونكاح زينب -رضي الله عنها- كان في ذي القعدة سنة خمس من الهجرة في قول ابن سعد.

وقال قتادة والواقدي: "تزوجها في سنة خمس من الهجرة"، وبه قال غيرهم من علماء أهل المدينة، فدل تأخر آية الحجاب على أنها كانت بعد الخندق، وقد ثبت بلا ريب أن سعد بن معاذ توفي عقب الخندق وعقب حكمه في بني قريظة، ولم يكن بين الخندق وقريظة غزاة. ولهذا يعدل البخاري في أكثر رواياته لحديث الإفك عن نسبة سعد إلى أبيه فيقول: "فقام سعد أخو بني عبد الأشهل"، وهذه روايته في المغازي، وقال: "سنة أربع"، فالظاهر أنها على قوله قبل الخندق؛ لأن الخندق كلنت في آخر السنة في شوال واتصلت بغزوة قريظة، وعلى هذا فيصح أن يكون المراد<sup>(١)</sup> على سعد بن عبادة هو سعد بن معاذ، وقد تقدم وهم آخر: وهو رواية مسروقة عن أم رومان. وأجاب القاضي أبو بكر ابن العربي عن هذا؛ بأنه جاء في طريق: حدثني أم رومان، وفي أخرى: عن مسروق عن أم رومان معنا. قال -رحمه الله-:

<sup>(١)</sup> في الأصل "المراد" والصواب ما أثبتناه كما هو ظاهر من السياق .

"والنعنة أصح فيه"<sup>(١)</sup>، وإذا كان الحديث معننا كان محتلا ولم يلزم فيه ما يلزم في "حدثني"؛ لأن الراوي أن يقول: عن فلان وإن لم يدركه". حكاة عن الشافعي. فهذه ثلاثة أوهام ادعيت في حديث الإفك: وهم في بريرة، وهم في سعد بن معاذ، وهم في أم رومان، والثلاثة ثابتة في "الصحيح" فلا ينبغي الإقدام على التوهيم إلا بأمرين، وقد تقدم ما يدفع الكل. اهـ

قلت: كلا لم يتقدم ما يدفع الكل بل تقدم ما يثبت بعضها على أن بعض العلماء قد أثبت هذه الأوام كلها مع أنها موجودة في "الصحيح" كما رأيت، وبذلك تعرف صحة استشهادنا بهذا النقل بغض النظر عن رأي الزركشي، على أنه هو نفسه قد قال بإدراج بعضها، والمدرج من قسم الضعيف كما هو مقرر في مصطلح الحديث. وأقر ابن العربي على حكمه بهوم لفظة: "حدثني" وهي موجودة في "صحيح البخاري" كما قدمنا. والله تعالى أعلم.

وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" ج ٨ ص ٦٠٤ بعد كلام... واستشكله ابن حزم لاعتقاده أن الحنفى قبل المريسيع، وتعرض له ابن عبد البر فقال: رواية من روى أن سعد بن معاذ راجع في قصة الإفك سعد بن عبادة وهم وخطأ، وإنما راجع سعد بن عبادة أسيد بن حضير كما ذكره ابن إسحاق، وهو الصحيح، فإن سعد بن معاذ مات في منصرفهم من غزوة بني قريظة لا يختلفون في ذلك فلم يدرك المريسيع ولا حضرها، وبالف ابن العربي على عادته فقال: اتفق الرواة على أن ذكر ابن معاذ في قصة الإفك وهم، وتبعه على هذا الإطلاق

<sup>(١)</sup> وهذا يدل على أن الإمامين ابن العربي والزركشي يحكما على رواية "حدثني" بالهوم وهي في "صحيح البخاري".

القرطبي. اهـ

( ١٤٢ ) حديث علي قال: قال رسول الله ﷺ يوم الأحزاب: "شفلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر، ملأ الله بيوتهم وقبورهم نارا. ثم صلاها بين العشاءين، بين المغرب والعشاء". رواه مسلم برقم ٢٠٥ (٦٢٧).

قال السيوطي في "الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج" ج ٢ ص ٢٧٧ ط ١: ١٤١٦ هـ دار ابن عفان: "عن الصلاة الوسطى، صلاة العصر: التفسير مدرج كما ذكره بعضهم ولهذا سقط في رواية البخاري ومن رواية (١) - يعني العصر - وهو صريح في الإدراج، وقد أوضحت ذلك في "حواشي الروضة" وقررت منها (٢) الأدلة على ما اخترته من أن الوسطى: الظهر (٣) ثم أفردت في ذلك تأليفاً". اهـ المراد منه

( ١٤٣ ) حديث أم سلمة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال: "إذا دخلت العشر، وأراد أحدكم أن يضحي، فلا يمسه من شعره وبشره شيئاً" رواه مسلم برقم ٣٩ (١٩٧٧).

قال الطحاوي في "شرح معاني الآثار" ج ٤ ص ١٨١ ط: دار الكتب العلمية: "وجيء حديث عائشة - رضي الله عنها - أحسن من جيء حديث أم سلمة - رضي الله عنها - لأنه جاء مجيئاً متواتراً. وحديث أم سلمة - رضي الله عنها - لم يجيء

(١) بياض في الأصل.

(٢) لعل الصواب فيها.

(٣) الصواب عندنا أن الوسطى صلاة العصر، وليس هذا موضع بسط الأدلة على ذلك.

كذلك بل قد طعن في إسناده حديث مالك قليل: إنه موقوف على أم سلمة -رضي الله عنها. اهـ-

وقال ابن القيم في "زاد المعاد" ٢/٢٧٧ ط: ١٤١٨ هـ دار الفكر: "ثبت النهي عن ذلك في "صحيح مسلم"، وأما الدارقطني فقال: الصحيح عندي أنه موقوف على أم سلمة". اهـ المراد منه

( ١٤٤ ) حديث أبي هريرة: قال رسول الله ﷺ: "للعبد المملوك الصالح أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك". رواه البخاري برقم (٢٥٤٨).

قال الخطيب البغدادي في "الفصل للوصل المدرج" ج ١ ص ١٦٥، ط: دار الهجرة: كذا رواه البخاري في كتاب "الجامع الصحيح" عن بشر بن محمد المورزي عن ابن المبارك وقول النبي ﷺ هو: "للعبد الصالح أجران" فقط، وما بعد ذلك إنما هو كلام أبي هريرة، رواه مينا مجودا حبان بن موسى عن ابن المبارك، وكذلك رواه عبدالله بن وهب المصري عن يونس بن يزيد". اهـ-

وقال الحافظ العلائي في "التنبيهات المحملة على المواضع المشككة" ص ٦٨: "ما رواه البخاري في كتاب العتق، عن بشر بن محمد عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ؓ قال: "قال رسول الله ﷺ: "للعبد المملوك الصالح أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي - لأحببت أن أموت وأنا مملوك". فهذا الفصل الأخير مدرج في الحديث من قول أبي هريرة قطعاً، ولا يجوز أن يكون من قول النبي ﷺ، إذ يستحيل عليه أن

يتمنى كونه مملوكا، وأيضا فلم يكن له أم يرها، وكان البخاري لم يبين كونه من قول أبي هريرة رضي الله عنه لظهور ذلك، وأنه لا يجوز أن يكون من تمة قول النبي ﷺ، والحديث في "صحيح مسلم" من طريق ابن وهب عن يونس، ولفظه: "والذي نفس أبي هريرة بيده". وكذلك رواه الحافظ الخطيب من طريق جبان بن موسى عن ابن المبارك، بسند البخاري، فأبقى به الإدراج الموهوم. وبالله التوفيق".

وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" ٢٢٠/٥ ط ١: ١٤١٠هـ — دار الكتب العلمية: "قوله: "والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك" ظاهر هذا السياق رفع هذه الجملة إلى آخرها، وعلى ذلك جرى الخطابي فقال: لله أن يمتحن أنبياءه وأصفياه بالرق كما امتحن يوسف. اهـ وحزم الداودي وابن بطلال وغير واحد بأن ذلك مدرج من قول أبي هريرة، ويدل عليه من حيث المعنى قوله "وبر أمي" فإنه لم يكن للنبي ﷺ حيثئذ أم يرها، ووجهه الكرمانى فقال: أراد بذلك تعليم أمته أو أورده على سبيل فرض حياتها أو المراد أمه التي أرضعته. اهـ وفاته التنصيص على إدراج ذلك، فقد فصله الإسماعيلي من طريق أخرى عن ابن المبارك ولفظه: "والذي نفس أبي هريرة بيده... إلخ"، وكذلك أخرجه الحسين بن الحسن المروزي في كتاب "البر والصلة" عن ابن المبارك، وكذلك أخرجه مسلم من طريق عبد الله بن وهب وأبي صفوان الأموي، والمصنف في "الأدب المفرد" من طريق سليمان بن بلال، والإسماعيلي من طريق سعيد بن يحيى اللخمي، وأبو عوانة من طريق عثمان بن عمر، كلهم عن يونس، زاد مسلم في آخر طريق ابن وهب "قال -يعني الزهري- : وبلغنا أن أبا هريرة لم يكن يحج حتى ماتت أمه لصحبته"، ولأبي عوانة وأحمد من طريق سعيد عن أبيه عن أبي هريرة أنه كان يسمعه يقول لولا أمران لأحببت أن أكون عبدا،

وذلك أني سمعت رسول الله ﷺ يقول: "ما خلق الله عبدا يؤدي حق الله عليه وحق سيده إلا وفاه الله أجره مرتين"، فعرف بذلك أن الكلام المذكور من استنباط أبي هريرة. اهـ

وقال في "النكت على ابن الصلاح" ص ٣٤٨، ط ١: دار الكتب العلمية بعد أن ذكره: "رواه البخاري عن بشر بن محمد عن ابن المبارك. فهذا الفصل الذي في آخر الحديث لا يجوز أن يكون من قول النبي ﷺ إذ يتمتع عليه أن يتمنى أن يصير مملوكا وأيضاً فلم يكن له أم يبرها - بل هذا من قول أبي هريرة رضي الله عنه أدرج في المتن، وقد بينه حبان بن موسى عن ابن المبارك فساق الحديث إلى قوله "أجران" فقال فيه: "والذي نفس أبي هريرة بيده..." إلخ، وهكذا هو في رواية ابن وهب عند مسلم، وهذا من فوائد المستخرجات كما قدمناه. اهـ

وقال العيني في "عمدة القاري" ٣٥٥/٩ ط ١: ١٤١٨ هـ — دار الفكر: قوله: "والذي نفسي بيده"، قال ابن بطلال: لفظ: "والذي نفسي بيده..." إلى أخيه هو من قول أبي هريرة، وكذا قاله الداودي وغيره، وقالوا: يدل على أنه مدرج - يعني: الحديث - لأنه قال فيه: "وبرأمي"، ولم يكن للنبي ﷺ حينئذ أم يبرها وجنح الكرماني إلى أنه من كلام الرسول ﷺ. ثم قال: فإن قلت: مات أم الرسول ﷺ وهو طفل فما معنى بره أمه؟ قلت: لتعليم الأمة، أو على سبيل فرض الحياة، أو المراد به أمه التي أرضعته وهي حليلة السعدية. اهـ قلت - والقاتل العيني -: لو اطلع الكرماني على ما اطلع عليه من يدعي الإدراج لما تكلف هذا التأويل المتعسف، وقد صرح بالإدراج الإسماعيلي..."، وذكر مثل ما ذكره الحافظ ابن حجر.

وقال السيوطي في "التوشيح" ١٧٥٦/٤ ط ١: ١٤١٩ هـ مكتبة الرشد:

"(والذي نفسي بيده لولا الجهاد...) إلى آخره ، هو مدرج من كلام أبي هريرة كما صرح به في رواية الإسماعيلي وغيره ، ويدل عليه قوله: (وبر أمي)، لأن أم النبي ﷺ لم تكن إذ ذاك موجودة. اهـ المراد منه

ونص أيضا على إدراج ذلك في "تدريب الراوي" ج ١ ص ٢٦٩ ط: دار الكتب العلمية ٢، ١٣٩٩هـ.

وقال اللكنوي في "ظفر الأمان" ص ٢٤٣، ط: مكتب المطبوعات الإسلامية بعد أن ذكر الحديث المذكور سابقا: "فمثل هذا الكلام يستحيل من جناب الرسالة، فهو من كلام أبي هريرة قطعاً". اهـ

وقال الألباني في تعليقه على "مختصر صحيح البخاري" ١٧٦/٢ ط ٣: ١٤١٣هـ دار ابن القيم: "الحديث مرفوع، دون قوله: "فوالذي... فإنه مدرج من قول أبي هريرة، كما حققه الحافظ وهو الثابت عند المصنف في "الأدب" وأحمد، كما تقدم آنفا. اهـ

وقال في "مقدمة مختصر صحيح البخاري" ٦/٢ : قوله (ص ١٧٦) في حديث (١١٦٠) للعبد المملوك الصالح: "والذي نفسي بيده، لولا الجهاد..." إلخ. فإنه مدرج في الحديث، ليس من كلام النبي ﷺ، وإنما هو من كلام أبي هريرة، فهو كحديثه المتقدم في المجلد الأول برقم (٩٠) حيث زاد الراوي في آخره: "فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل"، فإنه مدرج أيضا، كما تقدم بيانه هناك. اهـ

وقد حكم على هذه الزيادة بالإدراج أيضا جماعة كبيرة من العلماء منهم

السخاوي في "فتح المغيث" ج ١ ص ٢٦٥-٢٦٦ ، ط : دار الكتب العلمية،  
والقاضي محمد أكرم السندي في "إمعان النظر" ص ١٤٥، وعلي القاري في "شرح  
نخبة الفكر" ص ٤٧٣-٤٧٤ ط: شركة الأرقم بن أبي الأرقم، ومحمد محفوظ  
الترمسي في "منهج ذوي النظر" ص ١٠٥ ط: شركة مصطفى البابي الحلبي، والمنلوي  
في "البواقيت والدرر" ج ٢ ص ٤١٤ ط: مكتبة الرشد ١٤١٣هـ، وحسن محمد  
المشاط في "رفع الأستار عن محيا مخدرات الأنوار" ص ١٠٨، والصنعاني في "توضيح  
الأفكار" ج ٢ ص ٦٢، ط: دار الفكر، وطاهر الجزائري في "توجيه النظر" ج ١  
ص ٤١١، وأحمد محمد شاكر في تعليقه على "ألفية الحديث" للسيوطي ص ٦٧-٦٨  
وفي "الباعث الخبيث شرح اختصار علوم الحديث" ج ١ ص ٢٣١، ط: دار العاصمة،  
وقد نص على ذلك أيضا محققه علي الحلبي الحشوي، والدكتور محمود الطحان في  
"تيسير مصطلح الحديث" ص ١٠٥ ط ٧: مكتبة المعارف. والدكتور حافظ بن محمد  
ابن عبدالله الحكمي في "المسلك الواضح المأمون" ص ١٧٤، والشيخ محمد بن آدم  
الأنثوي الولوي في "إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر في علم الأثر" ج ١  
ص ٢٩٢-٢٩٣، والدكتور أحمد عمر هاشم في "قواعد أصول الحديث" ص ١٢٤.

( ١٤٥ ) حديث محمد بن عمرو بن عطاء أنه كان جالسا مع نفر من  
أصحاب النبي ﷺ فذكرنا صلاة النبي ﷺ فقال أبو حميد الساعدي: أنا كنت  
أحفظكم لصلاة رسول الله ﷺ، رأيته إذا كبر جعل يديه حذاء منكبيه، وإذا ركع  
أمكن يديه من ركبتيه، ثم هصر ظهره فإذا رفع رأسه استوى حتى يعود كل فقار  
مكانه، فإذا سجد وضع يديه غير مفترش ولا قابضهما، واستقبل بأطراف أصابع  
رجليه القبلة، فإذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى وإذا  
جلس في الركعة الآخرة قدم رجله اليسرى ونصب الأخرى وقعد على مقعدته .



رواه البخاري برقم (٨٢٨).

قال العيني في "البنية شرح الهداية" ٣٠٢/٢، دار الفكر، ط ٢: ١٤١١هـ: "قلت: القائل: بأنه لم يسمع من أبي حميد هو بين الحجة في هذا الباب، وهو قول الهيثم بن عدي، وهذا صححه ابن عبد البر، فكيف يقول البيهقي: هذه رواية شاذة، فلم لا يجوز أن تكون رواية البخاري شاذة، بل هي شاذة بلا شك؛ لأن قوله لا يرجح على قول الشعبي والهيثم بن عدي<sup>(١)</sup>، وفي هذا الحديث علة أخرى وهي أن بين محمد بن عمرو بن عطاء وبين أبي حميد رجلا مجهولا، بين ذلك الطحاوي، فقال: حدثنا سهيل بن سليمان ثنا يحيى وسعيد ابن أبي مريم قالوا: ثنا عطاء بن خالد قال: حدثنا محمد بن عمرو بن عطاء قال: حدثنا رجل أنه وجد عشرة من أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام - جلوسا.. الحديث. وعطاء وثقه ابن معين فقال عنه: صالح وليس به بأس، وقال أحمد: من أهل مكة ثقة صحيح الحديث.

والدليل على أن بينهما واسطة أن أبا حاتم ابن حبان أخرج هذا الحديث في "صحيحه" من طريق عيسى بن عبد الله عن محمد بن عمرو بن عطاء عن عباس بن سهل الساعدي أنه كان في مجلس فيه أبوه وأبو هريرة وأبو أسيد<sup>(٢)</sup> وأبو حميد الساعدي. الحديث، وذكر المزني ومحمد بن طاهر المقدسي في أطرافهما عن أبي داود أخرجه من هذا الطريق، فظهر من ذلك أن هذا الحديث منقطع ومضطرب السند والمتن أيضا.

(١) في الأصل "المنذري" والصواب ما ذكرناه.

(٢) في الأصل "أبو أسل" وهو خطأ مطبعي ظاهر.

وقال في "عمدة القاري شرح صحيح البخاري" ج ٤ ص ٣٨١، ط: دار الفكر: "ولئن سلمنا ذلك فالحديث معلول بجهة أخرى، وهو أن محمد بن عمرو بن عطاء لم يسمع هذا الحديث من أبي حميد ولا ممن ذكر معه في هذا الحديث مثل أبي قتادة<sup>(١)</sup> وغيره، فإنه توفي في خلافة الوليد بن يزيد بن عبد الملك، وكانت خلافته في سنة خمس وعشرين ومائة ولهذا قال ابن حزم: ولعل عبد الحميد بن جعفر وهم فيه يعني في روايته عن محمد بن عمرو بن عطاء، فإن قال الخصم: قال البيهقي في "المعرفة": حكم البخاري في "تاريخه" بأنه سمع أبا حميد، قلنا: القائل بأنه لم يسمع من أبي حميد هو الشيعي، وهو حجة في هذا الباب". اهـ المراد منه

وقال ص ٥٧٦ من الجزء نفسه: فإن قلت: من أين علم أن المراد من قوله: "فلما قعد للشهد افترش رجله اليسرى ثم قعد عليها" وهي القعدة الأخيرة؟ قلت: علم من قوله: "ثم جعل يدعو" أن الدعاء في التشهد لا يكون إلا في آخر الصلاة، ثم أجاب الطحاوي عن حديث أبي حميد الذي احتج به الشافعي وغيره بما ملخصه: أن محمد بن عمرو بن عطاء لم يسمع هذا الحديث من أبي حميد، ولا من أحد ذكر مع أبي حميد، وبينهما رجل مجهول، وعمد بن عمرو ذكر في الحديث أنه حضر أبو قتادة وسنه لا يحتمل ذلك، فإن أبا قتادة قتل قبل ذلك بدهر طويل، لأنه قتل مع علي - رضي الله تعالى عنه - وصلى عليه علي، وقد رواه عطاء بن خالده عن محمد بن عمرو، فجعل بينهما رجلا، ثم أخرجه عن يحيى بن<sup>(٢)</sup> سعيد ابن أبي مريم: حدثنا عطاء بن خالد، حدثني محمد بن عمرو بن عطاء، حدثني رجل أنه وجد عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ جلوسا.. فذكر نحو حديث أبي عاصم سواء،

(١) لا ذكر لأبي قتادة في هذا الحديث عند البخاري فانهم.

(٢) كذا في الأصل والصواب يحيى وسعيد ابن أبي مريم.

فإن ذكروا تضعيف عطف قبل لهم: وأنتم تضعفون عبد الحميد بن جعفر أكثر من تضعيفكم لعطف، مع أنكم لا تطرحون حديث عطف كله، إنما تصححون قديمه وتتركون حديثه، هكذا ذكره ابن معين في كتابه، وابن أبي مريم سماعه من عطف قديم جداً، وليس أحد يجعل هذا الحديث سماعاً لمحمد بن عمرو من أبي حميد إلا عبد الحميد، وهو عندكم أضعف، وقد اعترض بعضهم بأنه لا يضر الثقة المصريح بسماعه أن يدخل بينه وبين شيخه واسطة، إما لزيادة في الحديث وإما لتثبيت فيه، وقد صرح محمد بن عمرو بسماعه، وأن أبا قتادة اختلف في وقت موته، فقليل: مات سنة أربع وخمسين، وعلى هذا فلقاء محمد له ممكن. اهـ.

قلت -والقائل العيني -: هذا القائل أخذ كلامه هذا من كلام البيهقي، فإنه ذكره في كتاب "المعرفة"، والجواب عن هذا: أن إدخال الواسطة إنما يصح إذا وجد السماع، وقد نفى الشعبي سماعه، وهو إمام في هذا الفن، فنفى نفى وإثباته إثبات، ومبنى نفى من جهة تاريخ وفاته أنه قال: قتل مع علي -رضي الله تعالى عنه- كما ذكرناه، وكذا قال الهيثم بن عدي، وقال ابن عبد البر: هو الصحيح. اهـ.

وقال العلامة ابن الترمذي في "الجوهر النقي" ٧٢/١: وأيضاً قد اضطرب سند هذا الحديث ومتنه، فرواه العطف بن خالد فأدخل بين محمد بن عمرو وبين النفر من الصحابة رجلاً مجهولاً، والعطف وثقه ابن معين، وفي رواية قال: صالح، وفي رواية: ليس به بأس، وقال أحمد: من أهل مكة ثقة صحيح الحديث. ذكر ذلك صاحب "الكامل". ويدل على أن بينهما واسطة أن أبا حاتم ابن حبان أخرج هذا الحديث في "صحيحه" من طريق عيسى بن عبد الله عن محمد بن عمرو عن عباس بن سهل الساعدي أنه كان في مجلس فيه أبوه وأبو هريرة وأبو أسيد وأبو حميد

الساعدي الحديث، وذكر المزي ومحمد بن طاهر المقدسي في "أطرافهما" أن أبا داود أخرجه من هذا الطريق، وأخرجه البيهقي في باب السجود على اليدين والركبتين من طريق الحسن بن الحر حدثني عيسى بن عبدالله بن مالك عن محمد بن عمرو بن عطاء أحد بني مالك عن عياش أو عباس بن سهل الحديث. ثم قال: وروى عتبة ابن أبي حكيم عن عيسى بن عبدالله عن العباس بن سهل عن أبي حميد لم يذكر محمداً في إسناده. وقال البيهقي في باب القعود على الرجل اليسرى بين السجدين: (وقد قيل في إسناده: عن عيسى بن عبدالله سمعه من عباس بن سهل أنه حضر أبا حميد). ثم في رواية عبد الحميد أيضاً أنه رفع عند القيام من الركعتين، وقد تقدم أنه يلزم الشافعي، وفيها أيضاً التورك في الجلسة الثانية. وفي رواية عباس بن سهل التي ذكرها البيهقي بعد هذه الرواية خلاف هذه، ولفظها: "حتى فرغ ثم جلس فافترش رجله اليسرى وأقبل بصدر اليمنى على قبلته" فظهر بهذا أن الحديث مضطرب الإسناد والمتن. اهـ

وقال الشيخ ظفر أحمد العثماني في "إعلاء السنن" ٩٧/٣ : واعلم أن حديث أبي حميد مع كونه مضطرب الإسناد مضطرب في المتن أيضاً ، فإن سياق الليث فيه حكاية أبي حميد بصفة الصلاة بالقول، وكذا في رواية كل من رواه عن محمد بن عمرو بن حلحلة، ونحوه رواية عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو ابن عطاء، ووافقهما فليح عن عباس بن سهل، وخالف الجميع عيسى بن عبدالله عن محمد بن عمرو بن عطاء عن عباس، فحكى أن أبا حميد وصفها بالفعل، ولفظه عند الطحاوي وابن حبان: "قالوا: فأرنا ، فقام يصلي وهم ينتظرون، فبدأ فكبر... الحديث"، كذا ذكره الحافظ في "الفتح" (٢-٢٥٣) ثم قال: ويمكن الجمع بين الروایتين بأن يكون وصفها مرة بالقول ومرة بالفعل. اهـ. قلت والقائل

العثماني:- وبالإمكان لا يرتفع الاضطراب وإلا لم يبق في الدنيا حديث مضطرب فافهم.

قال: وقد وافق عيسى أيضا عنه عطف بن خالد لكنه أهم عباس بن سهل، أخرجه الطحاوي أيضا، ويقوي ذلك أن ابن خزيمة أخرج من طريق ابن إسحاق أن عباس بن سهل حدثه فساق الحديث بصفة الفعل أيضا، والله أعلم اهـ. قلت - والقاتل العثماني:- وبهذا ظهر أن عيسى بن عبد الله ليس متفردا في حكاية الفعل حتى يعدّوا روايته شاذة بل له متابع وشاهد، فقوي الاضطراب. ثم أورد كلام العلامة ابن الترمكاني وقد تقدم ذكره.

وقال العلامة خليل أحمد السهارنفوري في "بذل المجهود" ج ٤ ص ٤٠٣، ط: دار الريان للتراث بعد كلام على حديث أبي حميد الساعدي: فظهر بهذا أن الحديث مضطرب الإسناد والمتن. اهـ

وقال الشيخ محمد يوسف البنوري في "معارف السنن" ج ٣ ص ١٤٩: "وقد بسط الطحاوي الكلام في طرقه سنداً ونبه على ما في بعض أسانيده ومتونه من المغامز ما يأتي ملخصه بتوفيق الله تعالى، وله كلام طويل حول هذا الحديث، فمن شاء فليرجع إليه من ص ١٤٨-١٥٦ من الجزء المذكور. اهـ

( ١٤٦ ) حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ ذكر رجلا من بني إسرائيل خرج في البحر فقضى حاجته وساق الحديث.

رواه البخاري كما في "مختصر صحيحه" للألباني ج ٢ ص ٢٠، ط: ٣، دار

ابن القيم، وعلق عليه الألباني هناك بقوله: هكذا أسنده هنا مختصراً، وتقدم معلقاً برقم ٢٥٠ بأنم مما هنا وسيأتي بأنم منه في "٣٩-الكفالة/١-باب" موصولاً.

والمسند أعله ابن حزم في "المحلى" (١١٩/٨) بأنه من رواية عبدالله بن صالح وهو ضعيف، وفاته أنه تابعه جماعة عند أحمد (٣٤٨-٣٤٩) والنسائي وغيرهما وفات المنذري في "الترغيب" (٣/٣٥) وكذا الناجي في "عجالة الإماء" (ق ١/١٦٦) أنه عند البخاري موصول أيضاً.

( ١٤٧ ) حديث أسامة بن زيد قال: قال رسول الله ﷺ: "الطاعون (وفي رواية الوجع ٦٤/٨) رجس (وفي رواية رجز أو عذاب) أرسل على طائفة من بني إسرائيل -أو على من كان قبلكم- (وفي رواية عذب به بعض الأمم ثم بقي منه بقية فيذهب المرة ويأتي الأخرى) فإذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا إلا فراراً منه".

رواه البخاري كما في "مختصر صحيحه" للألباني ج ٢ ص ٦، وعلق عليه الألباني هناك بقوله: فقول الراوي: "إلا" خطأ واضح كما سيأتي.

وقال ص ٤٥٠ معلقاً على زيادة [إلا] بعد أن ذكر الحديث: ثبتت هذه الزيادة في رواية أبي النضر عند المصنف وغيره، وهي مفسدة للمعنى كما هو ظاهر، وقد تكلف بعضهم في توجيهها بما تراه مشروحاً في الفتح فراجع إن شئت. اهـ

( ١٤٨ ) حديث حكيم بن حزام قال: قال رسول الله ﷺ: البيعلن بالخيار حتى يتفرقا - قال همام : وجدت في كتابي: يختار ثلاث مرار - فإن صدقاً

وبينا بورك لهما في بيعهما، وإن كذبا وكما فعسى أن يربحا ربحا ويمحقا بركة بيعهما" رواه البخاري برقم (٢١١٤).

قال ابن حزم في "المحلى" ج ٧ ص ٢٥٣-٢٥٤ ط دار الفكر بعد كلام: وأما رواية ممام فإنه لم يحدث بهذه اللفظة وإنما أخبر أنه وجدها في كتابه ولم يلتزمها ولا رواها ولا أسندها، وما كان هكذا فلا يجوز الأخذ به ولا تقوم به حجة، وقد روى هذا الخبر ممام عن أبي التياح عن عبدالله بن الحارث عن حكيم فلم يذكر فيه: ثلاث مرات.

وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" ج ٤ ص ٤١٩ قوله -يعني البخاري-: "قال ممام: وجدت في كتابي: يختار ثلاث مرار" أشار أبو داود إلى أن مماما تفرد بذلك عن أصحاب قتادة، ووقع عند أحمد عن عفان عن ممام قال: "وجدت في كتابي الخيار ثلاث مرار" ثم ذكر الحافظ أن الإسماعيلي روى هذه الزيادة من وجه آخر.

وقال الألباني في "مختصر صحيح البخاري" ج ٢ ص ٦ بعد أن ذكر زيادة (يختار ثلاث مرار): فقد نفى الحافظ (٣٢٧/٤ و ٣٣٤) ثبوتهما كما ستأتي الإشارة إلى ذلك هناك.

وقال ص ٢٥: هذه الزيادة في ثبوتهما نظر تفرد بها ممام فراجع "الفتح". اهـ

(١٤٩) حديث عائشة قالت: "دخلت أسماء بنت شكل على رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله كيف تغتسل إحدانا إذا طهرت من الحيض؟" وساق

الحديث أخرجه مسلم برقم ٦١ (٣٣٢).

قال العيني في "عمدة القاري شرح صحيح البخاري" ج ٣ ص ١٣٩ ط: دار الفكر ط ١: ١٤١٨هـ: "...وسماها مسلم في رواية الأحرص عن إبراهيم بن مهاجر أسماء بنت شكل بفتح الشين المعجمة والكاف وفي آخره لام ولم يسم أباه في رواية غندر عن شعبة عن إبراهيم. وقال الخطيب: أسماء بنت يزيد، وجرم به: الأنصارية التي يقال لها خطيبة النساء، وتبعه ابن الجوزي في التنقيح والديمياطي وزاد: أن الذي وقع في مسلم تصحيف، ويحتمل أن يكون شكل لقباً لا اسماً، والمشهور في المسانيد والجامع في هذا الحديث أسماء بنت شكل كما في مسلم، وأسماء بغير نسب كما في أبي داود، وكذا في "مستخرج أبي نعيم" من الطريق التي أخرجه منها الخطيب، وحكى النووي في "شرح مسلم" الوجهين من غير ترجيح، وتبع رواية مسلم جماعات، منهم ابن طاهر وأبو موسى في كتابه "معرفة الصحابة"، وصوب بعض المتأخرين ما قاله الخطيب لأنه ليس في الأنصار من اسمه شكل، وفي التوضيح: ويجوز تعدد الواقعة، ويؤيده تفريق ابن منده بين الترجمتين، وابن سعد والطبراني وغيرهما لم يذكروا هذا الحديث في ترجمة بنت يزيد، ولم ينفرد مسلم بذلك. اهـ

( ١٥٠ ) حديث نافع أن ابن عمر كان إذا دخل في الصلاة كبر ورفع يديه، وإذا ركع رفع يديه، وإذا قال سمع الله لمن حمده رفع يديه، وإذا قام من الركعتين رفع يديه، ورفع ذلك ابن عمر إلى نبي الله ﷺ. رواه البخاري برقم (٧٣٩).

قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" ٢/ ٢٨٣ ، ط ١: دار الكتب العلمية



١٤١٠هـ: "قوله: ورفع ذلك ابن عمر إلى النبي ﷺ في رواية أبي ذر إلى نبي الله ﷺ قال أبو داود: رواه الثقيفي يعني عبد الوهاب عن عبيد الله فلم يرفعه وهو "الصحيح"، وكذا رواه الليث بن سعد وابن جريج ومالك يعني عن نافع موقوفاً، وحكى الدارقطني في "العلل" الاختلاف في وقفه ورفع وقال: الأشبه بالصواب قول عبد الأعلى، وحكى الإسماعيلي عن بعض مشايخه أنه أوماً إلى أن عبد الأعلى أخطأ في رفعه، قال الإسماعيلي: وخالفه عبد الله بن إدريس وعبد الوهاب الثقيفي والمعتمر يعني عن عبيد الله فرووه موقوفاً عن ابن عمر. اهـ المراد منه، ومثله للعلامة العيني في "عمدة القاري" ٣٨٦/٤ ط: دار الفكر.

وقال ابن رجب في "فتح الباري" ج ٦ ص ٣٤١، ط: مؤسسة الرسالة: "وعبد الأعلى - يعني أحد رواة هذا الحديث - هو ابن عبد الأعلى الشامي البصري وقد روى هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً. وإنما رواه الناس عن عبيد الله موقوفاً منهم: عبد الوهاب الثقيفي ومحمد بن بشر؛ إلا أن محمداً لم يذكر فيه الرفع إذا قام من الركعتين، وكذلك رواه أصحاب نافع عنه موقوفاً؛ فلهذا المعنى احتاج البخاري إلى ذكر من تابعه<sup>(١)</sup> عبد الأعلى على رفعه ليدفع ما قيل من تفرد به، فقد قال الإمام أحمد في رواية المروزي وغيره: رواه عبيد الله عن نافع عن ابن عمر، وبلغني أن عبد الأعلى رفعه، وقد روي عن أحمد أنه صحح رفعه، وسنذكره إن شاء الله سبحانه وتعالى. وقال الدارقطني في "العلل" أشبهها بالصواب عن عبيد الله ما قاله عبد الأعلى، ثم قال: والموقوف عن نافع أصح. وخرجه أبو داود في "السنن" عن نصر بن عدي عن عبد الأعلى، كما خرجه

(١) قال محقق الكتاب: كذا، ولملها: تابع. اهـ، وهو كذلك كما هو ظاهر لا يخفى.

البخاري - مرفوعاً - ثم قال: الصحيح قول ابن عمر، وليس بمرفوع. قال: روى بقية أوله عن عبيد الله وأسنده. قال: ورواه الثقيفي عن عبيد الله أوقفه على ابن عمر وقلل فيه: إذا قام من الركعتين يرفعهما إلى ثديه وهذا هو الصحيح. ورواه الليث بن سعد ومالك وأيوب عن ابن جريج موقوفاً وأسنده حماد بن سلمة وحده عن أيوب.

ثم قال ص ٣٤٣: وأما رواية إبراهيم بن طهمان التي استشهد بها البخاري: فخرجها البيهقي من رواية إبراهيم بن طهمان عن أيوب ابن أبي تيمة وموسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرفع يديه حين يفتح الصلاة وإذا ركع وإذا استوى قائماً من ركوعه حذو منكبيه ويقول: كان رسول الله ﷺ يفعل ذلك. ولم يذكر في حديثه الرفع إذا قام من الركعتين وهذا هو الرفع الذي أشار إليه البخاري. قال الدارقطني: وتابع إبراهيم بن طهمان حماد بن سلمة عن أيوب وقيل عن هبة عن حماد بن زيد عن أيوب، وإنما أراد حماد بن سلمة والله أعلم. والصحيح عن حماد بن زيد عن أيوب موقوفاً، وكذا قال أبو ضمرة عن موسى بن عقبة قال: روي عن عمر بن زيد بن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً، قاله محمد بن شعيب بن شابور، وروي عن العمري عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً، ورواه إسماعيل ابن أمية والليث عن نافع عن ابن عمر موقوفاً، قال: والموقوف عن نافع أصح اهـ. قال: وروي عن يحيى ابن أبي كثير عن نافع وسالم عن ابن عمر مرفوعاً. قلت - والقاتل ابن رجب - : هو غير محفوظ عن يحيى، وهذا هو المعروف عن الإمام أحمد، وقول أبي داود والدارقطني، فرواية نافع عن ابن عمر الأكثرون على أن وقفها أصح من رفعها، وكل هؤلاء لم يذكروا في روايتهم القيام من الثنتين، وصحح رفعها البخاري والبيهقي. ثم ذكر كلاماً طويلاً.

وقال الشيخ محمد يوسف البنوري في "معارف السنن" ج ٢ ص ٤٧٣، ط: المكتبة البنورية: (حديث ابن عمر الذي أخرجه الترمذي في الباب من طريق سالم ورواه الجماعة، وهو أوثق حديث عندهم في الباب، وهو حجة عندهم على الخلق كما يقوله ابن المديني، غير أن للتاركين وجوها قوية في ترك العمل به، وكم من أحاديث تركوا العمل بها بأقل مما هاهنا، فالحديث مع كونه غير معمول به في المدينة في عهد مالك كما اعتذر منه المالكية ومع كونه معارضاً بأثر مجاهد عن ابن عمر عند ابن أبي شيبة والطحاوي بإسناد صحيح كما اعتذر منه الحنفية، فيه من صنوف الاضطراب ما يأتي على ستة وجوه:

الأول: بذكر الرفع في الافتتاح فقط كما في "المدونة الكبرى" عن مالك، وسرده مدونوها في أدلة الترك، انظر "المدونة" (٧١/١).

الثاني: بذكر الرفع في الافتتاح وبعد الركوع، وهو سياق "الموطأ" لمالك أي في الموضعين ولم يذكر الرفع عند الركوع، وهو رواية يحيى وتابعه القعني والشافعي ومعن وابن نافع الزبيدي وجماعة كما يقوله ابن عبد البر، وقد تابع مالكاً ابن عيينة ويونس وغيرهما عن الزهري.

الثالث: بذكر الرفع في المواضع الثلاثة، وهو رواية ابن وهب ومحمد بن الحسن وابن القاسم وجماعة عن مالك، وليس في "الموطأ" من رواية المصمودي.

الرابع: بزيادة الرفع بعد الركعتين ما عدا المواضع الثلاثة من طريق نافع عند البخاري في "صحيحه" فيكون الرفع في أربعة مواضع، وهو وإن اختلف فيه رفعاً ووقفاً لكن المحافظ في "الفتح" يرجح الرفع ويزعمه ابن خزيمة سنة، ويلزم ابن دقيق

العبد الشافعي به لقاعدته بالأخذ بما ثبت وصح من الزيادة.

الخامس: بزيادة الرفع للسجود ما عدا المواضع الأربعة عند البخاري في "جزئه" من طريق نافع، فيكون الرفع في خمسة مواضع.

السادس: بذكر الرفع في كل خفض ورفع وركوع وسجود وقيام وقعود وبين السجدين عند الطحاوي في "مشكل الآثار" كما حكاه الحافظ في "الفتح" (١٨٥/٢).

وبالجملة حديث ابن عمر على ستة أوجه، سياق "المدونة"، وسياق "الموطأ" للمالك، وسياق "الموطأ" لمحمد، وسياق البخاري في "صحيحه" من طريق نافع، وسياق البخاري في "جزئه" بذكره للسجود، وسياق الطحاوي في "مشكله". وهذه وجوه في حديث سالم ونافع عن ابن عمر مرفوعاً، ثم اختلفوا في أصل الحديث وقفاً ورفعاً فرواه عبد الوهاب الثقفي والمعتمر كلاهما عن عبيد الله عن نافع، وكذا الليث ابن سعد وابن جريج ومالك كلهم عن نافع موقوفاً على ابن عمر، ورواه عبد الأعلى عن عبيد الله عن نافع مرفوعاً، وربما يخال أن الاختلاف في الرابع أي من زيادة الركعتين، راجع "الفتح" (١٨٤/١ و١٨٦).

وبالجملة رجح أبو داود في "سننه" الأول، والبخاري في "جزئه" وفي "صحيحه" الثاني. وهذا اختلاف على نافع نفسه في الرفع والوقف وكذلك اختلف سالم ونافع في الرفع والوقف، ومن أجل هذا يقول الحافظ الأصيلي: ولم يأخذ به مالك لأن نافعاً وقفه على ابن عمر وهو أحد الأربع التي اختلف فيها سالم ونافع. والترجيح لبعضها وإسقاط بعضها مما لا يمكن... إلخ.

وقال الشيخ الكوثري كما في "حوار مع الألباني" المطبوع بآخر "الإمام ابن ماجه وكتابه السنن" ص ٣١٨ - ٣١٩ : وأما حديث ابن عمر في الرفع فلم يأخذ هو به في رواية مجاهد وعبد العزيز الحضرمي عنه ، وترك الرواي الصحابي العمل بروايته علة قاذحة فيها عند سلف النقاد ، وليس هذا بمذهب للحنفية فقط ، كما تجد تفصيل ذلك في "شرح علل الترمذي" لابن رجب. اهـ

هذا ومن الجدير بالذكر أن الشيخ الكوثري قد ضعف طائفة كبيرة من أحاديث "الصحيحين" اكتفي هنا بما ذكره الألباني في مقدمة "شرح العقيدة الطحاوية" لابن أبي العز الحشوي ص ٣٨-٣٩ ط ٨: المكتب الإسلامي فقد قال - أعني الألباني - بعد كلام: فماذا يقول في نقد شيخه الكوثري لعشرات الأحاديث الصحيحة<sup>(١)</sup> مما أخرجه الشيخان في "صحيحهما" أو أحدهما، فضلا عن غيرها من الأحاديث الثابتة عند أهل الحديث وذلك في رسائله وتعليقاته على بعض كتب السنة وغيرها، ولا سلف له في تضعيف أكثرها! ولا بأس من أن أذكر في هذه المقالة ما تيسر لي منها الآن، وبجانب كل حديث ذكر الكتاب والصفحة ومن أخرجه:

- ١- حديث "خلق الله التربة ... " رواه مسلم - التعليق على "الأسماء والصفات" (ص ٢٦، ٣٨٣).

<sup>(١)</sup> كلا أيها الحشوي ليس الأمر كما ادعيت، بل الحق أن الأحاديث التي ضعفها الشيخ الكوثري وذكرها أنت عنه في مقدمتك لا تصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم - بحال من الأحوال باستثناء حديثين أو ثلاثة وليس هذا موضع بسط الكلام عليها على أنه قد وافقه على تضعيفها بعض العلماء وقد ذكرنا طائفة منها في هذا الكتاب والله تعالى أعلم .

- ٢- حديث مراجعة موسى للنبي ﷺ في الخمسين صلاة التي فرضت أول الأمر في ليلة الإسراء. متفق عليه (منه ص ١٨٩) .
- ٣- حديث الرؤية يوم القيامة، وفيه أن الله تعالى يأتي المنافقين في غير صورته. أخرجه الشيخان (ص ٢٩٢ منه) .
- ٤- حديث "تكون الأرض يوم القيامة خبزة..." أخرجه الشيخان (ص ٣٢٠ منه) .
- ٥- حديث ضحكه ﷺ تصديقا لليهودي ... أخرجه الشيخان (ص ٣٣٦).
- ٦- حديث الحشر والساق. أخرجه الشيخان (ص ٣٤٤) .
- ٧- حديث قوله صلى الله عليه وسلم للحاربية : "أين الله ؟" رواه مسلم (ص ٤٢١).
- ٨- حديث أن الطلاق بلفظ الثلاث كان يحسب في عهد النبي ﷺ وأبي بكر وستين من خلافة عمر طلقة واحدة . رواه مسلم "الإشفاق على أحكام الطلاق" (ص ٥٢-٥٦ ط: محص).
- ٩- حديث علي عليه السلام في أمر النبي ﷺ إياه بمدم القبور المشرفة. رواه مسلم (ص ١٥٩- مقالات الكوثري).
- ١٠- حديث جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما- "هى النبي ﷺ عن تخصيص القبور" رواه مسلم (ص ١٥٩ - مقالات الكوثري) .

١١ - حديث مالك بن الحويرث في رفع اليدين عند الركوع والرفع منه .  
أخرجه الشيخان (ص ٨٣ - تأنيب الخطيب ) .

١٢ - حديث وائل بن حجر في رفع اليدين أيضا . رواه مسلم (ص ٨٣  
منه ) .

١٣ - حديث أنس في رضح رأس اليهودي لرضخه رأس جارية . رواه  
الشيخان (ص ٢٣ منه ) .

١٤ - حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ قضى يمين وشاهد . رواه  
مسلم (ص ١٨٥ منه ) . اهـ

( ١٥١ ) حديث أبي هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: "إن ثلاثة في  
بني إسرائيل أبرص وأعمى وأقرع بدا لله أن يتليهم فبعث إليهم ملكاً... الحديث"  
رواه البخاري برقم (٣٤٦٤) .

قال الخطابي في "أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري" ج ٣ ص ١٥٦٩  
ط: جامعة أم القرى: وقد رواه بعضهم "بدا لله" وهو غلط.

وقال الألباني في مقدمة "مختصر صحيح البخاري" ٦/٢، ط: دار ابن  
القيم: "قوله في حديث الأبرص والأقرع والأعمى الآتي برقم (١٤٧١): "بدا لله" !  
مكان الرواية الصحيحة: "أراد الله"؛ فإن نسبة البدء لله تعالى لا يجوز". كما سيأتي  
في التعليق على الحديث هناك، كيف لا وهي من عقائد اليهود عليهم لعائن الله".

وقال ٦/٢، ٤٤٦، عند تعليقه على لفظ: "بدا لله" وفي رواية "أراد الله":

"قلت: وهي رواية مسلم، وهذا هو المحفوظ، وفي إسناده الأولى: (عبدالله بن رجاء) وهو الغداني، وفي حفظه كلام. قال الحافظ في "التقريب": صدوق بهم قليلا.

ونسبة البداء إلى الله لا يجوز. ومال الحافظ إلى أن الرواية الأولى من تغيير الرواة، وظني أنه من الغداني كما أئحت إليه، والرواية المحفوظة لم يستحضرها الحافظ إنما عند المصنف، فعزاها لمسلم وحده".

( ١٥٢ ) حديث ابن المنكدر أنه سمع جابر بن عبدالله -رضي الله عنهما- يقول : ولد لرجل منا غلام فسماه القاسم فقلنا: لا نكنيك أبا القاسم ولا ننعك عينا، فأتى النبي ﷺ فذكر ذلك له فقال : "أسم ابنك عبدالرحمن". رواه مسلم برقم ٣ و ٤ و ٦ (٢١٣٣).

قال الألباني في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" ج ٦ ص ١٠٧٨ ط ١: ١٤١٧هـ، مكتبة المعارف ، بعد كلام: وهي عند مسلم أيضا (١٧٠/٦-١٧١) إلا أنه قال "فسماه محمدا فقلنا: لا نكنيك برسول الله ﷺ .." ورواية البخاري أرجح عندي لموافقتها لرواية ابن المنكدر المتفق عليها أولا، ولأنه لو كان سماه محمدا لم يأمره ﷺ بأن يسميه عبدالرحمن كما هو ظاهر.

وقال في تعليقه على "صحيح الأدب المفرد" ص ٣١٤ ط: دار الصديق: ...ثم إن لفظه عند مسلم: "فسماه محمدا" والراجح عندي ما هنا وفي "صحيحه" <sup>(١)</sup> أيضا: فسماه القاسم كما حققته في "الصحيحه". اهـ.

<sup>(١)</sup> يعني البخاري.



قلت : تسمية الرجل لغلامه بالقاسم رواها الإمام البخاري في "صحيحه" برقم ٣١١٥ و ٦١٨٦ و ٦١٨٧ و ٦١٨٩) ورواه برقم (٣١١٤) من طريق جابر ابن عبدالله -رضي الله عنهما- أيضا أنه قال: ولد لرجل منا من الأنصار غلام، فأراد أن يسميه محمدا ... إلخ.

قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" ج ٦ ص ٢٦٨: وبين البخاري الاختلاف على شعبة: هل أراد الأنصاري أن يسمي ابنه محمدا أو القاسم، وأشار إلى ترجيح أنه أراد أن يسميه القاسم برواية سفيان -وهو الثوري- له عن الأعمش فسماه القاسم، ويترجح أنه أيضا من حيث المعنى لأنه لم يقع الإنكار من الأنصار عليه إلا حيث لزم من تسمية ولده القاسم أن يصير يكنى أبا القاسم، وسيأتي البحث في هذه المسألة في كتاب الأدب -إن شاء الله تعالى-. اهـ.

وقال ج ١٠ ص ٦٩٨: وقدمت في فرض الخمس أن رواية من قلل أراد أن يسميه القاسم أرجح<sup>(١)</sup>، وذكرت وجه رجحانه، ويؤيده أنه لم يختلف على محمد بن المنكدر عن جابر في ذلك كما أخرجه المؤلف في آخر الباب الذي يليه. اهـ.

وقال الشيخ عبدالرشيد النعماني كما في "حوار مع الألباني" للشيخ شميم محمد السلهتي المطبوع بآخر "الإمام ابن ماجه وكتابه السنن" ص ٣٠٠ بعدما ذكره بلفظ: "ولد لرجل منا من الأنصار غلام، فأراد أن يسميه محمدا" قال -أعني النعماني -: ثم رواه عن عمرو، أنا شعبة، عن قتادة، قال: سمعت سالما عن جابر: أراد أن يسميه القاسم، فقال النبي ﷺ: "سموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي". فأخرج

<sup>(١)</sup> وهذا يعني أن الرواية الأخرى شاذة والشاذ من قسم الضعيف كما هو مقرر في مصطلح الحديث.

البخاري الروائين جميعا في أن الأنصاري هل أراد أن يسمي ابنه محمدا أو القاسم، مع أن إحداها شاذة بلا ريب لامتناع الجمع بين الاسمين في مسمى واحد. اهـ

(١٥٣) حديث أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: "إن العبد ليتكلم بالكلمة من رضوان الله لا يلقي لها بالاً يرفعه الله بها درجات... الحديث) رواه البخاري برقم (٦٤٧٨) وغيره.

قال الألباني في "ضعيف الجامع الصغير وزيادته" ج ٢ ص ٥٩: ضعيف . وقال في "ضعيفه" ج ٣ ص ٤٦٣-٤٦٥: ضعيف أخرجه البخاري و... و... من طريق عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار عن أبيه عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً ، قلت -والقائل الألباني -: وهذا إسناد ضعيف، وله علتان:

الأولى: سوء حفظ عبدالرحمن هذا مع كونه قد احتج به البخاري فقد خالفوه وتكلموا فيه من قبل حفظه وليس في صدقه.

١- قال يحيى بن معين: حدث يحيى القطان عنه ففي حديثه عندي ضعف . رواه العقيلي في الضعفاء (٩٣٦/٣٣٩/٢) وابن عدي في "الكامل" (١٦٠٧/٤).

٢- قال عمرو بن علي: لم أسمع عبدالرحمن -يعني ابن مهدي- يحدث عنه بشيء قط. رواه ابن عدي.

٣- قال أبو حاتم: فيه لين يكتب حديثه ولا يحتج به . رواه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٢٥٤/٤/٢).

٤- قال ابن حبان في "الضعفاء" (٥١/٢): كان ممن ينفرد عن أبيه بما لا

يتابع عليه مع فحش الخطأ في روايته، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، كان يحيى القطان يحدث عنه، وكان محمد بن إسماعيل البخاري ممن يحتج به في كتابه ويترك حماد بن سلمة.

٥- وقال ابن عدي في آخر ترجمته بعد أن ساق له عدة أحاديث: بعض ما يرويه منكر لا يتابع عليه وهو في جملة من يكتب حديثه من الضعفاء.

٦- وقال الدارقطني: خالف فيه البخاري الناس وليس بمترك.

٧- وأورده الذهبي في الضعفاء وقال: وثق، وقال ابن معين: في حديثه ضعف. وتبين في "الكاشف" قول أبي حاتم في تليينه.

٨- ولخص هذه الأقوال ابن حجر في "التقريب" فقال: صدوق يخطئ.

ولا يخالف هؤلاء قول ابن المديني: صدوق، وقول البغوي: صالح الحديث، لأن الصدق لا ينافي سوء الحفظ، وأما قول البغوي فشاذ مخالف لمن تقدم ذكرهم فهم أكثر وأعلم، وكأنه لذلك لم يورده الحافظ في ترجمة عبدالرحمن هذا من "مقدمة الفتح" (ص ٤١٧) بل ذكر قول الدارقطني وغيره من الجارحين، ولم يستطع أن يرفع من شأنه إلا بقوله: "ويكفيه رواية يحيى القطان عنه".

وقد ساق له حديثاً (ص ٤٦٢) مما انتقده الدارقطني على البخاري لزيادة تفرد بها، فقال الدارقطني: "لم يقل هذا غير عبدالرحمن، وغيره أثبت منه، وباقى الحديث صحيح".

ولم يتعقبه الحافظ بشيء بل أقره فراجعه إن شئت.

وبالجملة فضعف هذا الراوي بعد اتفاق أولئك الأئمة عليه أمر لا ينبغي أن يتوقف فيه باحث، أو يرتاب فيه منصف.

وإن مما يؤكد ذلك ما يلي:

والأخرى: مخالفة الإمام مالك إياه في رفعه، فقال في "موطئه" (١٤٩/٣):  
عن عبدالله بن دينار عن أبي صالح السمان أنه أخبره أن أبا هريرة قال: فذكره موقوفا عليه وزاد: "في".

فرواية مالك هذه موقوفا مع هذه الزيادة يؤكد أن عبدالرحمن لم يحفظ الحديث فزاد في إسناده فجعله مرفوعا إلى النبي ﷺ ، ونقص من متنه ما زاده فيه جبل الحفظ الإمام مالك - رحمه الله تعالى - . وثمة دليل آخر على قلة ضبطه أن في الحديث زيادة شطر آخر بلفظ: "وإن العبد ليتكلم بالكلمة من سخط الله لا يلقي لها بالاً يهوي بها في جهنم".

فقد أخرجه الشيخان من طريق أخرى عن أبي هريرة مرفوعا به إلا أنه قال:  
"... ما يتبين فيها يزل بها في النار أبعد مما بين المشرق والمغرب".

وعند الترمذي وحسنه بلفظ: "... لا يرى بها بأسا يهوي بها سبعين خريفا في النار".

وقد خرجت هذه الطريق الصحيحة مع شاهد لها في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" برقم (٥٤٠). ثم خرجت له شاهدا من غير حديث أبي هريرة برقم (٨٨٨).

وبعد فقد أطلت الكلام على هذا الحديث وراويه دفاعاً عن السنة ولكي لا يتقول متقول أو يقول قائل من جاهل أو حاسد أو مغرض: إن الألباني قد طعن في "صحيح البخاري" وضعف حديثه، فقد تبين لكل ذي بصيرة أنني لم أحكم عقلي أو رأيي كما يفعل أهل الأهواء<sup>(١)</sup> قديماً وحديثاً، وإنما تمسكت بما قاله العلماء في هذا الراوي وما تقتضيه قواعدهم في هذا العلم الشريف ومصطلحه من رد حديث الضعيف، وبخاصة إذا خالف الثقة. والله ولي التوفيق. اهـ كلامه

( ١٥٤ ) حديث أبي هريرة: "لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر وفر من المجدوم كما تفر من الأسد" رواه البخاري برقم (٥٧٠٧).

قال: ابن القيم في "زاد المعاد" ١١٩/٤ ط: دار الفكر، بعد أن ذكر وجوه الجمع بين هذا الحديث والأحاديث المعارضة له: (وقالت فرقة أخرى: بل بعضها محفوظ، وبعضها غير محفوظ، وتكلمت في حديث "لا عدوى" وقالت: قد كان أبو هريرة يرويه أولاً ثم شك فيه فتركه وراجعوه فيه وقالوا: سمعناك تحدث به فأبي أن يتحدث به). اهـ

ثم قال ص ١٢٠: "فهذا شأن هذين الحديثين اللذين عورض بهما أحاديث النهي، أحدهما: - يعني حديث أبي هريرة - رجع أبو هريرة عن التحديث به وأنكره... إلخ. اهـ

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في "فتح الباري" ١٩٦/١٠ ط: دار الكتب العلمية: "وحكى غيره - يعني القاضي عياضاً - قولاً ثالثاً وهو الترجيح، وقد

<sup>(١)</sup> وفي مقدمتهم المشربة الخمسة.

سلكه فريقان، أحدهما: سلك ترجيح الأخبار الدالة على نفي العدوى وتزييف الأخبار الدالة على عكس ذلك، مثل حديث الباب فأعلوه بالشذوذ، وبأن عائشة أنكرت ذلك، فأخرج الطبري عنها: "أن امرأة سألتها عنه فقالت: ما قال ذلك ولكنه قال: لا عدوى، وقال: فمن أعدى الأول؟ قالت: وكان لي مولى به هذا الداء فكان يأكل في صحافي ويشرب في أقداحي وينام على فراشي"، وبأن أبا هريرة تردد في هذا الحكم كما سيأتي بيانه فيؤخذ الحكم من رواية غيره، وبأن الأخبار الواردة من رواية غيره في نفي العدوى كثيرة شهيرة بخلاف الأخبار المرحضة في ذلك. اهـ ثم ذكر الحافظ بعض تلك الروايات وتكلم عليها من حيث الإسناد والمتن ثم قال ص ١٩٧: "الفريق الثاني: سلكوا في الترجيح عكس هذا المسلك، فردوا حديث "لا عدوى" بأن أبا هريرة رجع عنه إما لشكه فيه وإما لثبوت عكسه عنده كما سيأتي إيضاحه في ((باب لا عدوى)) قالوا: والأخبار الدالة على الاجتناب أكثر مخرج وأكثر طرقاً فالمصير إليها أولى". اهـ

ثم أطل الحافظ الكلام على هذه القضية فليرجع إليه من شاء.

وقال العلامة العيني في "عمدة القاري" ٦٩٣/١٤ ط دار الفكر: "الخامس: ما قاله الطبري: اختلف السلف في صحة هذا الحديث، فأنكر بعضهم أن يكون ﷺ أمر بالبعد من ذي عاهة جذاما كان أو غيره، قالوا: قد أكل مع مجذوم وأقعده معه، وفعله أصحابه المهديون، وكان ابن عمر وسلمان يصنعان الطعام للمجذومين ويأكلان معهم، وعن عائشة أن امرأة سألتها أكان رسول الله ﷺ قال: "فر من المجذوم فرارك من الأسد؟" فقالت عائشة: كلا والله، ولكنه قال: "لا عدوى"، وقال: "فمن أعدى الأول" وكان مولى لنا أصابه ذلك الداء فكان يأكل في صحافي

ويشرب في أقداحي وينام على فراشي، قالوا : وقد أبطل ﷺ العدوى". اهـ.

(١٥٥) قال الشيخ محمد بن السيد درويش الحوت في "حسن الأثر فيما فيه ضعف واختلاف من حديث وخبر وأثر" ص ٤٦ ط دار المعرفة: حديث وقت صلاة المغرب إلى أن يولي الشفق رواه مسلم، وعند أبي خزيمة إلى أن تذهب حمرة الشفق وأعلهما بالتفرد. اهـ.

(١٥٦) حديث عائشة رضي الله عنها- "أن النبي ﷺ دخل عام الفتح من كداء، وخرج من كداء من أعلى مكة" رواه البخاري برقم (١٥٧٨).

قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" ج ٣ ص ٥٥٨ ط ١ دار الكتب العلمية: قوله من أعلى مكة كذا رواه أبو أسامة فقلبه، والصواب ما رواه عمرو وحاتم عن هشام "دخل من كداء من أعلى مكة" ثم ظهر لي أن الوهم فيه ممن دون أبي أسامة، فقد رواه أحمد عن أبي أسامة على الصواب".

(١٥٧) حديث أم سلمة - رضي الله عنها- أن النبي ﷺ رأى في بيتها جارية في وجهها سفعة، فقال: استرقوا لها فإن بها النظرة" رواه البخاري برقم (٥٧٣٩) ومسلم برقم ٥٩ (٢١٩٧).

قال الدارقطني في "التبعية" ص ٢٤٧-٢٤٨: "وأخرجنا جميعاً -يعني البخاري ومسلماً- حديث الزبيدي عن الزهري عن عروة عن زينب عن أم سلمة أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم- رأى في بيتها جارية بها سفعة فقال: "استرقوا لها فإن بها النظرة" من حديث ابن حرب عن الزبيدي. وقال: تابعه عبدالله بن سالم، وقد رواه

عقيل عن الزهري عن عروة مرسلًا، ورواه يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن عروة مرسلًا، قاله مالك والثقفى ويعلى ويزيد وغيرهم، وأسنده<sup>(١)</sup> أبو معاوية ولا يصح، وقال عبدالرحمن بن إسحاق: عن الزهري عن سعيد فلم يصنع شيئاً. اهـ.

وقال القاضي عياض في "إكمال المعلم بفوائد مسلم" ج ٧ ص ١٠٥ ط ١: دار الوفاء ١٤١٩ هـ: "وهذا الحديث مما تتبع الدارقطني إخراجَه على مسلم والبخاري لعله فيه، ولرواية عقيل عن الزهري عن عروة مرسلًا، وإرسال مالك وغيره له من أصحاب يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن عروة، قال الدارقطني: وأسنده أبو معاوية فلا يصح، وقال عبدالرحمن بن إسحاق: عن الزهري عن سعيد ولم يصنع شيئاً".

وذكر نحوه النووي في "شرح صحيح مسلم" ج ٤ ص ١٨٥.

(١٥٨) حديث ابن مغفل مرفوعاً: "بين كل أذانين صلاة، قال في

الرابعة: لمن شاء" رواه مسلم برقم ٣٠٤ (٨٣٨).

قال الحافظ ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام" ج ٤ ص ٣٤٤-٣٤٦، ط دار طيبة: "وذكر -يعني عبدالحق- من عند مسلم حديث ابن مغفل "بين كل أذانين صلاة" ثم قال: وفي رواية قال في الرابعة: "لمن شئ". ولم يبين أن هذه الزيادة من رواية سعيد الجريري [على غير لفظ كهمس في أنه قاله في الثالثة] ... إلى أن قال: قال أبو أحمد: "سبيله -أي الجريري- كسبيل سعيد ابن أبي عروبة فيمن روى عنه قبل الاختلاط وبعده"، وقال كهمس: أنكرناه أيام الطاعون.

<sup>(١)</sup> كذا في الأصل والظاهر أن الصواب وأسنده.



وقد ذكروا أن حديث: "بين كل أذنين صلاة" مما تبين فيه اختلاطه. قال عمرو بن علي الفلاس في "تاريخه": سمعت يحيى بن سعيد يقول: أتيت الجريسي فقال: حدثنا عبدالله بن بريدة، عن عبدالله بن عمرو: "بين كل أذنين صلاة" فلما خرجت قال لي رجل: إنما هو عن عبدالله بن المغفل فرجعت إليه فقلت له، فقال: عن عبدالله بن المغفل.

( ١٥٩ ) حديث سعيد بن المسيب أن صفوان بن أمية قال: "ما زال رسول الله يعطيني من غنائم (حنين) وهو أبغض الخلق إلي، حتى ما خلق الله شيئا أحب إلي منه".

قال الألباني في تعليقه على "فقه السيرة" للغزالي ص ٣٩٤ ط ٦ دار القلم: "رواه مسلم ٧٥/٧ والترمذي ٢٤/٢ وأحمد ٤٠١/٣ عن سعيد بن المسيب أن صفوان بن أمية قال كذا هو عند مسلم، وظاهره الانقطاع بين سعيد وصفوان، وعند أحمد والترمذي عن صفوان وظاهره الاتصال، ولكن الترمذي رجح الأول وأيده ابن العربي في "العارضة" فقال: لأن سعيدا لم يسمع من صفوان شيئا" اهـ.

( ١٦٠ ) حديث عائشة رضي الله عنها "أن بعض أزواج النبي ﷺ للنبي ﷺ: أينا أسرع بك لحوقا؟ قال: أطولكن يدا. فأخذوا قصبة يذرعوها فكلنت سودة أطولهن يدا، فعلمتنا بعد أنما كانت طول يدها الصدقة وكانت أسرعهن لحوقا به وكانت تحب الصدقة". رواه البخاري برقم (١٤٢٠).

قال ابن الجوزي في "كشف المشكل من حديث الصحيحين" ج ٤ ص ٣٧٢، ط: دار الوطن: هذا الحديث غلط فيه بعض الرواة، والعجب من

البخاري كيف لم ينسب عليه ، ولا أصحاب التعاليق ، ولا الحميدي ، ولا علم بفساد ذلك الخطابي؛ فإنه فسره وقال : لحوق سودة به من أعلام نبوته . وكل ذلك وهم ، وإنما هي زينب؛ فإنها كانت أطولهن يدا بالعطاء والمعروف ، قال ابن أبي نجيح: كانت زينب تعمل الأزمة والأوعية تقوى بها في سبيل الله عز وجل ، وتوفيت زينب سنة عشرين ، وهي أول أزواجه لحوقا به . وسودة إنما توفيت في سنة أربع وخمسين ، وقد ذكره مسلم على الصحة من حديث عائشة بنت طلحة عن عائشة قالت : فكانت أطولنا يدا زينب لأنها كانت تعمل وتتصدق .

وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" ج ٣ ص ٣٦٦: "وتلقى مغلطي كلام ابن الجوزي فحزم به ولم ينسبه له. اهـ المراد منه

وقال -أعني الحافظ ابن حجر- قبل ذلك: قال ابن بطال: هذا الحديث سقط منه ذكر زينب لاتفاق أهل السير على أن زينب أول من مات من أزواج النبي ﷺ، يعني أن الصواب: وكانت زينب أسرعنا إلح، ولكن يعكز على هذا التأويل تلك الروايات المتقدمة المصرح فيها بأن الضمير لسودة. وقرأت بخط الحافظ أبي علي الصديقي: ظاهر هذا اللفظ أن سودة كانت أسرع وهو خلاف المعروف عند أهل العلم أن زينب أول من مات من الأزواج، ثم نقله عن مالك من روايته عن الواقدي، قال: ويقويه رواية عائشة بنت طلحة. اهـ المراد منه

ثم قال الحافظ ص ٣٦٧ بعد كلام: "... ويؤيده أيضا ما روى الحاكم في المناقب من "مستدرکه" من طريق يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت: "قال رسول الله ﷺ لأزواجه: أسرعكن لحوقا بي أطولكن يدا قالت عائشة: فكننا إذا اجتمعنا في بيت إحدانا بعد وفاة رسول الله ﷺ نمد أيدينا في الجدار نتناول، فلم نزل

نفعل ذلك حتى توفيت زينب بنت جحش - وكانت امرأة قصيرة ولم تكن أطولنا -  
 فعرفنا حينئذ أن النبي ﷺ إنما أراد بطول اليد الصدقة وكانت زينب امرأة صناعة باليد  
 وكانت تدبغ وتخز وتصدق في سبيل الله" قال الحاكم على شرط مسلم اهـ.  
 وهي رواية مفسرة مبينة مرجحة لرواية عائشة بنت طلحة في أمر زينب، قال ابن  
 رشيد: والدليل على أن عائشة لا تعني سودة قولها " فعلمنا بعد" إذ قد أخبرت عن  
 سودة بالطول الحقيقي، ولم تذكر سبب الرجوع عن الحقيقة إلى المجاز إلا الموت،  
 فإذا طلب السامع سبب العدول لم يجد إلا الإضرار مع أنه يصلح أن يكون المعنى  
 فعلمنا بعد أن المخبر عنها إنما هي الموصوفة بالصدقة لمولمها قبل الباقيات، فينظر  
 السامع ويبحث فلا يجد إلا زينب، فيتعين الحمل عليه". اهـ المراد منه.

وقال الألباني في تعليقه على "فقه السيرة" للغزالي ص ٦٣ ط ٦: دار القلم ،  
 بعد كلام: "... وفي روايتهما: "فكانت أطولنا يدا زينب، لأنها كانت تعمل يدها  
 وتصدق" وهذا يخالف رواية البخاري، فإن ظاهرها أن سودة هي التي لحقت به  
 أولا وهو خطأ بين كما حققه الحافظ في الفتح ، وقد رجح فيه رواية مسلم وهو  
 الحق، فمن شاء الزيادة في التحقيق فليرجع إليه، وزينب هذه هي بنت جحش لا  
 بنت خزيمة كما توهم بعضهم". اهـ

وقال عبدالله بن عبدالقادر التليدي في "جواهر البحار" ج ١ ص ١٣١ ط: دار  
 البشائر: "وكذلك وقع هذا الوهم في كتاب الزكاة من "صحيح البخاري". اهـ

( ١٦١ ) حديث جعفر بن عمرو الضمري عن أبيه قال: "رأيت النبي  
 ﷺ يمسح على عمامته وخفيه. وتابعه معمر عن يحيى عن أبي سلمة عن عمرو قلل:  
 رأيت النبي ﷺ ... الحديث" رواه البخاري برقم (٢٠٥).

(١٦٢) حديث المغيرة أن النبي ﷺ مسح على الخفين ومقدم رأسه وعلى عمامته رواه مسلم برقم ٨٢ (٢٧٤).

(١٦٣) حديث بلال أن رسول الله ﷺ مسح على الخفين والخمار رواه مسلم برقم ٨٤ (٢٧٥).

قال ابن عبد البر في "الاستذكار" ٢/٢١٧ ط دار قتيبة ١٤١٥ هـ: وأما المسح على العمامة فاختلف أهل العلم في ذلك واختلفت فيه الآثار فروي عن النبي -عليه السلام- أنه مسح على عمامته من حديث عمرو بن أمية الضمري وحديث بلال وحديث المغيرة بن شعبة وحديث أنس وكلها معلولة.

وقد خرج البخاري في "الصحيح" عنده عن عمرو بن أمية الضمري وقد ذكرنا إسناده والعله فيه بيان واضح في كتاب "الأجوبة عن المسائل المستغربة من كتاب البخاري" فمن أراد الوقوف على ذلك تأمله هناك والحمد لله. اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح" ١/٤٠٨ ط: دار الكتب العلمية: وأغرب الأصيلي فيما حكاه ابن بطال فقال: ذكر العمامة في هذا الحديث من خطأ الأوزاعي لأن شيان وغيره روه عن يحيى بدونها فوجب تغليب رواية الجماعة على الواحد، قال: وأما متابعة معمر فليس فيها ذكر العمامة وهي أيضا مرسلة لأن أبا سلمة لم يسمع من عمرو. اهـ المراد منه.

(١٦٤) حديث الأعمش قال: حدثني مجاهد عن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- قال: أخذ رسول الله ﷺ بمنكبي فقال: كن في الدنيا كأنك غريب أو

عابر سبيل" وكان ابن عمر يقول: "إذا أمسيت فلا تنتظر الصباح، وإذا أصبحت فلا تنتظر المساء، وخذ من صحتك لمرضك، ومن حياتك لموتك" رواه البخاري برقم (٦٤١٦).

قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" ج ١١ ص ٢٨٠-٢٨١: "أنكر العقيلي هذه اللفظة وهي "حدثني مجاهد" وقال: إنما رواه الأعمش بصيغة "عن مجاهد" كذلك رواه أصحاب الأعمش عنه، وكذا أصحاب الطفاوي عنه، وتفرد ابن المديني بالتصريح، قال: ولم يسمعه الأعمش من مجاهد، وإنما سمعه من ليث ابن أبي سليم عنه فدلسه. وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" من طريق الحسن بن قزعة "حدثنا محمد بن عبد الرحمن الطفاوي عن الأعمش عن مجاهد" بالعنعنة، وقال: قال الحسن ابن قزعة: ما سألتني يحيى بن معين إلا عن هذا الحديث، وأخرجه ابن حبان في "روضة العقلاء" من طريق محمد ابن أبي بكر المقدمي عن الطفاوي بالعنعنة أيضاً، وقال: مكثت مدة أظن أن الأعمش دلسه عن مجاهد وإنما سمعه من ليث حتى رأيت علي ابن المديني رواه عن الطفاوي فصرح بالتحديث، يشير إلى رواية البخاري التي في الباب. قلت: وقد أخرجه أحمد والترمذي من رواية سفيان الثوري عن ليث ابن أبي سليم عن مجاهد، وأخرجه ابن عدي في "الكامل" من طريق حماد بن شعيب عن أبي يحيى القتات عن مجاهد، وليث وأبو يحيى ضعيفان والعمدة على طريق الأعمش، وللحديث طريق أخرى أخرجه النسائي من رواية عبدة ابن أبي لبابة عن ابن عمر مرفوعاً، وهذا مما يقوي الحديث المذكور لأن رواه من رجال "الصحيح"، وإن كان اختلف في سماع عبدة من ابن عمر اهـ

قلت: والحاصل أن الحديث ضعيف عند بعض العلماء كما رأيت وهو الأمر

الذي نريد إثباته في كتابنا هذا والله أعلم.

(١٦٥) حديث زيد بن ثابت قال: بينما النبي ﷺ في حائط لبني النحلر على بقلة له ونحن معه إذ حادت به فكادت تلقيه وإذا أقبر ستة أو خمسة أو أربعة (قال: كذا كان يقول الجريري) فقال: "من يعرف أصحاب هذه الأقبر؟" فقال رجل: أنا. قال: "فميت مات هؤلاء؟" قال: ماتوا في الإشرار فقال: "إن هذه الأمة تبلى في قبورها فلولا أن لا تدافنوا لدعوت الله أن يسمعكم من عذاب القبر الذي أسمع منه" ثم أقبل علينا بوجهه فقال: "تعوذوا بالله من عذاب النار" فقالوا نعوذ بالله من عذاب النار فقال: "تعوذوا بالله من عذاب القبر" قالوا: نعوذ بالله من عذاب القبر، قال: تعوذوا بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن. قالوا: نعوذ بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن قال: "تعوذوا بالله من فتنه الدجال" قالوا نعوذ بالله من فتنه الدجال رواه مسلم برقم ٦٧ (٢٨٦٧).

أعل الحافظ ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" ج ٤ ص ٣٤٣، هذا الحديث باختلاط الجريري.

( ١٦٦ ) حديث أنس بن مالك: أن رسول الله ﷺ: ترك قتلى بدر ثلاثا، ثم أتاهم فقام عليهم فناداهم فقال: "يا أبا جهل ابن هشام! يا أمية بن خلف! يا عتبة بن ربيعة! يا شيبه بن ربيعة! أليس قد وجدتم ما وعد ربكم حقا؟ فإني قد وجدت ما وعدني ربي حقا" فسمع عمر قول النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! كيف يسمعون وأنا يجيبون وقد جيفوا؟ قال: "والذي نفسي بيده! ما أنتم بأسمع لما أقول منهم ولكنهم لا يستطيعون أن يجيبوا" ثم أمر بهم فسحبوا فألقوا في قليب بدر" رواه

مسلم برقم ٧٧ (٢٨٧٤).

قال العلامة الطحطاوي كما في "الآيات البينات في عدم سماع الأموات" لنعمان ابن المفسر الألوسي ص ٥٤، ط: المكتب الإسلامي بعد كلام: وأجيب عنه بأنه غير ثابت يعني من جهة المعنى وإلا فهو في "الصحيح"، وذلك أن عائشة - رضي الله تعالى عنها - ردت بقله تعالى: ﴿وما أنت بمسمع من في القبور﴾ و ﴿إنك لا تسمع الموتى﴾.

وقال العلامة ابن عابدين كما في "الآيات البينات في عدم سماع الأموات" ص ٥٦-٥٧، ط: المكتب الإسلامي بعد كلام: "فقد أجاب عنه المشايخ بأنه غير ثابت يعني من جهة المعنى، وذلك لأن عائشة - رضي الله تعالى عنها - ردت بقله تعالى: ﴿وما أنت بمسمع من في القبور﴾ و ﴿إنك لا تسمع الموتى﴾، وأنه إنما قاله - أي على تقدير ثبوته - على وجه الموعظة للأحياء، وبأنه مخصوص بأولئك تضعيفا للحسرة عليهم، وبأنه خصوصية له عليه الصلاة والسلام معجزة، لكن يشكل عليهم ما في "مسلم": "إن الميت ليسمع قرع نعالهم إذا انصرفوا"، إلا أن يخصوا ذلك بأول الوضع في القبر مقدمة للسؤال، جمعا بينه وبين الآيتين، فإنه شبه فيهما الكفار بالموتى لإفادة بعد سماعهم وهو فرع عدم سماع الموتى. هذا حاصل ما ذكره في "الفتح" هنا وفي "الجنائز".

ومعنى الجواب الأول أنه وإن صح سنده لكنه معلول من جهة المعنى بعلة تقتضي عدم ثبوته عنه عليه الصلاة والسلام وهي مخالفته للقرآن فافهم". اهـ.

( ١٦٧ ) حديث ابن عمر رضي الله عنهما - عن رسول الله ﷺ أنه

قال: "إذا تبايع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا وكانا جميعاً أو يخير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع، وإن تفرقا بعد أن يتبايعا ولم يترك واحد منهما البيع، فقد وجب البيع" رواه البخاري برقم (٢١١٢).

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ج ٤ ص ٤١٨: فقال يعني -الداودي- قول الليث في هذا الحديث "وكانا جميعاً إلخ" ليس بمحفوظ لأن مقام الليث في نافع ليس كمقام مالك ونظرائه. اهـ

( ١٦٨ ) حديث عبدالرحمن بن يزيد قال: حج عبدالله ( بن مسعود )  
 ﷺ، فأتينا المزدلفة حين الأذان بالعمرة، أو قريباً من ذلك، فأمر رجلاً فأذن وأقام،  
 ثم صلى المغرب، وصلى بعدها ركعتين ثم دعا بعشائه فتعشى، ثم أمر أرى رجلاً -  
 فأذن وأقام، قال عمرو: "ولا أعلم الشك إلا من زهير ثم صلى العشاء ركعتين فلملح  
 طلع الفجر صلى حين طلع الفجر، قائل يقول: طلع الفجر، وقائل يقول: لم يطلع  
 الفجر، ثم قال: إن النبي ﷺ كان لا يصلي هذه الساعة إلا هذه الصلاة في هذا  
 المكان من هذا اليوم. قال عبدالله: هما صلاتان تحولان عن وقتها صلاة المغرب بعد  
 ما يأتي الناس المزدلفة، والفجر حين يزرع الفجر قال: رأيت النبي ﷺ يفعل (وفي  
 رواية: ما رأيت النبي ﷺ) صلى صلاة بغير ميقاتها، إلا صلاتين: جمع بين المغرب  
 والعشاء، وصلى الفجر قبل ميقاتها ١٧٩/٢ (وفي أخرى، ثم قال: إن رسول الله ﷺ  
 قال: "إن هاتين الصلاتين حولتا عن وقتها، في هذا المكان: المغرب والعشاء فلا  
 يقدم الناس جمعا حتى يعتموا، وصلاة الفجر هذه الساعة. رواه البخاري كما في  
 "مختصر صحيحه" للألباني ج ١ ص ٣٩٧ ط: المكتب.

قال الألباني في التعليق عليه: قلت: يعني أنه غلس بها جدا في المزدلفة هذا



اليوم، وهذا هو المراد بقوله الآتي "وصلّى الفجر قبل ميقاتها" فإنه في سائر الأيام كان يصليها في الغلس أيضا ولكن بعد أن يصلي سنة الفجر في بيته، ثم يخرج على أن في إسناد الحديث أبا إسحاق السبيعي وكان اختلط، وقد اضطرب في ضبط هذا الحديث كما أوضحته في "الضعيفة" (٤٨٣٥).

( ١٦٩ ) حديث أبي هريرة قال: ... وكان رسول الله ﷺ حين يرفع رأسه [من الركعة الآخرة ١٥/٢] [من صلاة العشاء ١٦٥/٧] يقول: (وفي رواية: كان إذا أراد أن يدعو على أحد، أو يدعو لأحد، قنت بعد الركوع، فرما قال إذا قال ١٧١/٥): سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد، يدعو لرجال فيسميهم بأسمائهم، فيقول: (وفي رواية: بينا النبي ﷺ يصلي العشاء إذ قال: سمع الله لمن حمده، ثم قال: قبل أن يسجد ١٨٤/٥) اللهم أنج الوليد بن الوليد، وسلمة بن هشام وعياش ابن أبي ربيعة، والمستضعفين من المؤمنين، اللهم اشدد وطأتك على مضر واجعلها (وفي رواية: وابتعث ٥٦/٨) عليهم سنين كسني يوسف، (يجهر بذلك)، (هذا كله في الصبح) وأهل المشرق يومئذ من مضر يخالفون له (وكان يقول في بعض صلاته في صلاة الفجر: اللهم العن فلانا وفلانا لأحياء من العرب، حتى أنزل الله ﷻ ليس لك من الأمر شيء) الآية. رواه البخاري كما في "مختصر صحيحه" للألباني ج ١ ص ٢٠٠.

قال الألباني في التعليق عليه: قلت: قد استشكل نزول الآية في هؤلاء، لأن قصتهم كانت بعد غزوة أحد، والآية نزلت في قصة أحد، فكيف يتأخر السبب عن النزول؟ قال الحافظ: "ثم ظهر لي علة الخبر وأن فيه إدراجا، وأن قوله: "حتى أنزل الله ... " منقطع من رواية الزهري عن بلغة، بين ذلك مسلم في روايته

...وهذا البلاغ لا يصح لما ذكرته".

( ١٧٠ ) حديث أبي إسحاق سمع البراء -وسأله رجل من قيس أفرتم عن رسول الله ﷺ يوم حنين؟- فقال: لكن رسول الله ﷺ لم يفر، كانت هوازن رماة وإنا لما حملنا عليهم انكشفوا فأكبنا على الغنائم، فاستقبلنا بالسهام. ولقد رأيت رسول الله ﷺ على بغلته البيضاء، وإن أبا سفيان ابن الحارث أخذ بزمامها وهو يقول: أنا النبي لا كذب" رواه البخاري برقم (٤٣١٧).

قال الشيخ محمد الصادق إبراهيم عرجون في كتاب "محمد رسول الله ﷺ" ج ٤ ص ٣٧٢ بعد كلام: ... وعند ابن سعد، وابن إسحاق، ورواه أحمد، وابن حبان عن جابر، قال: لما استقبلنا وادي حنين انحططنا في جوف واد حطوط، له مضائق وشعوب، وإنما ننحدر فيه انحدارا، وفي عماية الصبح، وقد كان القوم سبقونا إلى الوادي فكمنوا في شعبه وأجنامه، ومضايقه، وقهأوا وأعدوا، فوالله ما راعنا ونحن منحطون إلا الكتائب شدوا علينا شدة رجل واحد، وكانوا رماة، فانطلق الناس.

هذه الرواية صريحة في أن المسلمين انكشفوا بمجرد التلاقي، ولولا مدبرين كما أخبر الله عنهم، وفي حديث البراء بن عازب ما يخالف هذا، ويفيد أن انكشاف المسلمين وتوليهم مدبرين إنما كان بعد تلاقيهم بالمشركين وقتلهم حتى كشفوهم وأكبوا على الغنائم يجمعونها، فاستقبلهم العدو بالسهام فانكشفوا .

وهذا خلاف جوهري لم نر من وقف عنده للجمع بين الروایتين أو ترجيح إحداها على الأخرى، ونحن نميل إلى ترجيح رواية ابن سعد ومن معه من الأئمة

على رواية البخاري<sup>(١)</sup>؛ لأن هوزان أعرف بمضايق واديهم وشعابه ومنحدراته، ولعلمهم وضعوا أكثر من كمين في هذه المضايق والشعاب، فلما حمل المسلمون على من بدا لهم من كتائب هوزان خرجت الكتائب من مكانها، وكانوا رماة فرشقوا المسلمين بسهامهم، وحملوا عليهم حملة واحدة، فانكشف الطلقاء، وتخلخلت صفوف المسلمين بما فاجأهم من الحملة عليهم وولوا مدبرين. اهـ المراد منه

( ١٧١ ) حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: "كان رسول الله

ﷺ يعودني عام حجة الوداع من وجع اشتد بي، فقلت: إني قد بلغ بي من الوجع، وأنا ذو مال، ولا يرثني إلا ابنة، أفأصدق بثلثي مالي؟ قال: لا. فقلت: بالشرط؟ فقال: لا. ثم قال: الثلث والثلث كبير -أو كثير- إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس، وإنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت بها، حتى ما تجعل في في امرأتك. فقلت: يا رسول الله، أخلف بعد أصحابي؟ قال: إنك لن تخلف فتعمل عملا صالحا إلا ازدددت به درجة ورفعة، ثم لعلك أن تخلف حتى يتنفذ بك أقوام ويضر بك آخرون، اللهم أمض لأصحابي هجرتهم، ولا تردهم على أعقابهم، لكن البائس سعد بن خولة. يرثي له رسول الله ﷺ أن مات بمكة". رواه البخاري برقم (١٢٩٥).

قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" ج ٣ ص ٢١٢ ط: دار الكتب العلمية ١٤١٠هـ: "...وأفاد أبو داود الطيالسي في روايته لهذا الحديث عن إبراهيم بن سعد عن الزهري أن القاتل يرثي له... إلخ هو الزهري. ويؤيده أن هاشم بن هاشم

<sup>(١)</sup> ومعنى ذلك أن رواية البخاري شاذة، والشاذ من قسم الضعيف، كما هو مقرر في مصطلح الحديث.

وسعد بن إبراهيم روى هذا الحديث عن عامر بن سعد فلم يذكر ذلك فيه، وكذا في رواية عائشة بنت سعد عن أبيها كما سيأتي في كتاب الرصايا. اهـ

وقال في "النكت" ص ٣٥٠ ط: دار الكتب العلمية: "وأما ما أدرج من كلام بعض التابعين أو من بعدهم في كلام الصحابة - رضي الله عنهم - فمنه حديث سعد ابن أبي وقاص رضي الله عنه في قصة مرضه بمكة واستئذان النبي ﷺ في الوصية وفيه: لكن البائس سعد بن خولة يرثي له رسول الله ﷺ أن مات بمكة، فإن قوله: "يرثي له..." إلى آخره من كلام الزهري أدرج في الخبر إذ رواه عن عامر بن سعد عن أبيه.

( ١٧٢ ) حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ أن رجلاً سأله: ما يلبس المحرم (من الثياب ٣٦/٧) ؟ فقال: لا يلبس (وفي رواية لا تلبسوا ٢١٤/٢) القميص، ولا العمامة، ولا السراويل، ولا البرنس، ولا ثوبا مسه الورس أو الزعفران، (ولا الخفين) (إلا أن لا يجد نعلين ١٤٥/٢)، فإن لم يجد النعلين فليلبس الخفين وليقطعهما حتى يكونا تحت الكعبين، (ولا تنتقب المرأة المحرمة، ولا تلبس القفازين). رواه البخاري كما في "مختصر صحيحه" للألباني ج ١ ص ٤٤.

قال الألباني في التعليق عليه: هو في "الموطأ" (٣٠٥/١): وغرض المؤلف - رحمه الله تعالى - أن مالكا اقتصر من الحديث على رواية هذه الجملة منه موقفاً على ابن عمر، وفي ذلك تقوية لرواية عبيد الله المعلقة، التي بينت أن هذه الجملة مدرجة في الحديث، وأنها من قول ابن عمر، وهو الذي رحمه الحافظ في "الفتح" خلافاً للمصنف فإنه أشار إلى ترجيح الرفع كما بينته في "الإرواء" (١٠١١).

( ١٧٣ ) حديث عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أن رجلاً قال لعبد الله بن

زيد - وهو جد عمرو بن يحيى - أتستطيع أن تريني كيف كان رسول الله ﷺ يتوضأ؟ فقال عبدالله بن زيد: نعم، فدعا بماء فأفرغ على يديه فغسل مرتين ثم مضمض واستنثر ثلاثاً، ثم غسل وجهه ثلاثاً ثم غسل يديه مرتين مرتين إلى المرفقين، ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه، ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه، ثم غسل رجله. رواه البخاري برقم (١٨٥) .

قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" ج ١ ص ٣٨٦: "قوله : (فغسل يده مرتين) كذا في رواية مالك بإفراد يده، وفي رواية وهيب وسليمان بن بلال عند المصنف -يعني البخاري- وكذا للدراوردي عند أبي نعيم "فغسل يديه" بالثنية فيحمل الأفراد في رواية مالك على الجنس، وعند مالك "مرتين" وعند هؤلاء "ثلاثاً"، وكذا لخالد بن عبدالله عند مسلم، وهؤلاء حفاظ وقد اجتمعوا فزيادتهم مقدمة على الحافظ الواحد، وقد ذكر مسلم من طريق هز عن وهيب أنه سمع هذا الحديث مرتين من عمرو بن يحيى إملاء فتأكد ترجيح روايته، ولا يقال يحمل على واقتين لأننا نقول المخرج متحد والأصل عدم التعدد. اهـ

وقال الألباني في تعليقه على "مختصر صحيح البخاري" ج ١ ص ٦٠ عن رواية مرتين: وهي شاذة لمخالفتها لسائر الروايات. اهـ

( ١٧٤ ) حديث سهل قال: كان بين مصلّى رسول الله ﷺ وبين الجدار... إلخ. رواه البخاري كما في "مختصر صحيحه" للألباني ج ١ ص ١٣٨.

قال الألباني في التعليق عليه: أي موضع سجوده، وقول العسقلاني: "أي مقامه في صلاته"، فيه بعد إذ لا يمكن السجود عادة في مثل هذه المسافة، إلا أن

يقال: إنه يتأخر عند السجود، وإليه ذهب بعض المالكية، واستبعده أبو الحسن السندي -رحمه الله تعالى-، وما يؤيده أنه يلزم منه أن يكون قيامه ﷺ في حالة كونه قريبا من الجدار بذاك القرب بعيدا عن الصف الذي خلفه نحو ثلاثة أذرع، وهذا مما يناهز السنة في تسوية الصفوف، وهو قوله: "قاربوا بين الصفوف"، وهو حديث صحيح مخرج في "صحيح أبي داود" (٦٧٣)، وينافي أيضا حديث ابن عمر الآتي برقم (٢٨٣).

(وفي رواية: كان بين جدار المسجد مما يلي القبلة وبين المنبر ١٥٤/٨) ممر الشاة.

قال الألباني عند تعليقه على هذه الرواية في "مختصر صحيح البخاري" ج ١ ص ١٣: قلت: هذه الرواية أصح سندا عندي من الأولى، وليس فيها الإشكال الذي في الأولى، ويشهد لها حديث سلمة الآتي بعده، بل الأولى شاذة كما بينته في "صحيح أبي داود" (٦٩٣).

(١٧٥) حديث جابر بن سمرة قال: شكوا أهل الكوفة سعدا إلى عمر رضي الله عنه، فغزله، واستعمل عليهم عمارا، فشكوا حتى ذكروا أنه لا يحسن يصلي، فأرسل إليه فقال: يا أبا إسحاق إن هؤلاء يزعمون أنك لا تحسن تصلي، قال أبو إسحاق: أما أنا والله فإني كنت أصلي بهم صلاة رسول الله ﷺ ما أحرم عنها، أصلي صلاة العشاء (وفي رواية: صلاتي العشي ١٨٥/١) ... إلخ. رواه البخاري كما في "مختصر صحيحه" للألباني ج ١ ص ١٨٨-١٨٩.

قال الألباني في التعليق عليه: قلت: وهذه الرواية أرجح<sup>(١)</sup> كما قال الحافظ:

<sup>(١)</sup> وهذا يعني أن الرواية الأخرى شاذة؛ لأن ضد الراجح شاذ كما هو مقرر في كتب المصطلح فافهم.

والمراد بمأ الظهر والعصر.

( ١٧٦ ) حديث عاصم عن زر قال: "سألت أبي بن كعب قلت: أبا المنذر، إن أخاك ابن مسعود يقول كذا وكذا. فقال أبي: سألت رسول الله ﷺ فقال لي: قيل لي، فقلت. قال: فنحن نقول كما قال رسول الله ﷺ". رواه البخاري برقم (٤٩٧٧).

قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" ٩٦٣/٨ ط ١: دار الكتب العلمية: "قوله: (يقول كذا وكذا) هكذا وقع هذا اللفظ مبهما، وكان بعض الرواة أهمه استعظاما له. وأظن ذلك من سفيان فإن الإسماعيلي أخرجه من طريق عبد الجبار بن العلاء عن سفيان كذلك على الإجماع، وكنت أظن أولا أن الذي أهمه البخاري لأنني رأيت التصريح به في رواية أحمد عن سفيان ولفظه "قلت لأبي: إن أخاك يحكمها من المصحف" وكذا أخرجه الحميدي عن سفيان ومن طريقه أبو نعيم في "المستخرج" وكان سفيان تارة يصرح بذلك وتارة يبهمه. وقد أخرجه أحمد أيضا وابن حبان من رواية حماد بن سلمة عن عاصم بلفظ "إن عبد الله بن مسعود كان لا يكتب المعوذتين في مصحفه..." إلخ. اهـ

وقال في ٩٦٤/٨: "وأما قول النووي في شرح المذهب: أجمع المسلمون على أن المعوذتين والفاتحة من القرآن، وأن من جحد منهما شيئا كفر، وما نقل عن ابن مسعود باطل ليس بصحيح، ففيه نظر، وقد سبقه لنحو ذلك أبو محمد ابن حزم فقال في أوائل "المحلى": ما نقل عن ابن مسعود من إنكار قرآنية المعوذتين فهو كذب باطل. وكذا قال الفخر الرازي في أوائل تفسيره: الأغلب على الظن أن هذا النقل عن ابن مسعود كذب باطل". اهـ

( ١٧٧ ) حديث أبي هريرة قال: "خرجنا مع النبي ﷺ إلى خير، فلم نغنم ذهباً ولا فضة". رواه البخاري برقم (٦٧٠٧) ومسلم برقم (١٨٣)(١١٥).

قال الدارقطني في "الأحاديث التي خولف فيها مالك" ص ١٥٤: وهذا وهم لأن أبا هريرة لم يشهد خيراً مع النبي ﷺ ولم يكن أسلم، وإنما قدم مسلماً بعد فتح خير إلى المدينة، وسباع بن عرفطة بالمدينة يصلي بالناس، فصلّى معه ثم خرج فتلقى النبي ﷺ قافلاً من خير. قال ذلك عراك بن مالك عن أبي هريرة وهو الصواب. اهـ

وقال أبو مسعود الدمشقي في كتاب "الأجوبة" ص ١٨٥-١٨٧ قال: أبو الحسن-يعني الدارقطني-: وأخرج -يعني مسلماً- عن قتبية، عن الدراوردي، عن ثور، عن أبي الغيث، عن أبي هريرة فذكره ثم قال: فأخرجه البخاري أيضاً من حديث معاوية ابن عمرو، عن أبي إسحاق الفزاري، عن مالك، عن أبي غيث، عن أبي هريرة. قال: النبي وقال موسى بن هارون: وهم في هذا الحديث ثور بن زيد؛ لأن أبا هريرة لم يخرج مع النبي ﷺ؛ وإنما قدم المدينة بعد خروج النبي ﷺ إلى خير، وأدرك النبي ﷺ وقد فتح خير. اهـ

وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" ج ٧ ص ٦٢١-٦٢٢ ط: دار الكتب العلمية: وكان محمد بن إسحاق صاحب المغازي استشعر بوهم ثور بن زيد في هذه اللفظة -أي- قوله: "افتتحنا خير ولم نغنم ذهباً ولا فضة" - فروى الحديث عنه بدونها، أخرجه ابن حبان، والحاكم، وابن منده من طريقه بلفظ: "انصرفنا مع رسول الله ﷺ إلى وادي القرى". ورواية أبي إسحق الفزاري التي في هذا الباب تسلم من هذا الاعتراض بأن يحمل قوله: "افتتحنا" أي: المسلمون وقد تقدم نظير ذلك قريباً.



وروى البيهقي في "الدلائل" من وجه آخر عن أبي هريرة قال: "خرجنا مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من خيبر إلى وادي القرى"، فلعل هذا أصل الحديث. اهـ

( ١٧٨ ) حديث نافع قال: ذكر عند ابن عمر عمرة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من الجعرانة فقال: لم يعتمر منها. رواه مسلم برقم ٢٨ (١٦٥٦).

قال الشيخ أبو مسعود في "الأجوبة" ص ٢٠٣-٢٠٨، ط: دار الوراق: قال أبو الحسن-يعني الدارقطني-: وأخرج مسلم، عن أحمد بن عبدة، عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر فذكره ، ثم قال -أي الدارقطني -: يقال: تفرد به أحمد بن عبدة، عن حماد، ولم يتابع عليه، وقد صحَّ عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه اعتمر من الجعرانة.

قال أبو مسعود: وهذه اللفظة في هذا الحديث قوله : "أن النبي -صلى الله عليه وسلم- لم يعتمر من الجعرانة" فهي لفظة تفرد بها حماد بن زيد لا أحمد بن عبدة ، وإنما أخرجه مسلم في النذور عن أحمد بن عبدة بإسناده أن عمر-رضي الله تعالى عنه- قال: "يا رسول الله، علي اعتكاف يوم" وفيه هذه اللفظة ولم يخرج في الحج . وقد أخرجه البخاري أيضا بطوله في كتاب الخمس عن أبي النعمان عن حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن عمر رضي الله تعالى عنه- قال: يا رسول... الحديث.

وفيه: قال نافع: "و لم يعتمر النبي- صلى الله عليه وسلم- من الجعرانة، ولو اعتمر لم يخف على عبدالله".

قال أبو مسعود: وهذا يتابع أحمد بن عبدة ، وإن كان الحديث مرسلا. وقد رواه جرير بن حازم ومعمّر وحماد بن سلمة وأيوب مسندا مجودا ولم يأتوا بهذه اللفظة التي أتى بها حماد بن زيد.

قال أبو مسعود: وقوله: وقد صح عن النبي ﷺ بخلافه فهو كما قال، غير أنه حديث تفرد به همام بن يحيى عن قتادة عن أنس -رضي الله تعالى عنه-: أن النبي ﷺ اعتمر أربعاً وفسره. ورواه مجاهد عن عائشة ولم يفسر من أين اعتمر النبي -صلى الله تعالى عليه وسلم-. اهـ

وقال الأستاذ الدكتور إبراهيم بن علي بن محمد آل كليب في تعليقه على كتاب الأوبة ص ٢١٠: مما مضى يظهر أن الحديث بهذا الإسناد صحيح، لكن نفي اعتماد النبي ﷺ من الجعارنة تفرد به حماد بن زيد، عن أيوب، وقد اختلف عليه في ذلك كما سبق. وقد ثبت اعتماره ﷺ من الجعارنة من حديث أنس عند البخاري كما سبق. اهـ

( ١٧٩ ) حديث أبي هريرة قال: "صلى النبي ﷺ إحدى صلاتي العشي - قال محمد: وأكثر ظني أنها العصر - ركعتين ، ثم سلم، ثم قام إلى خشبة في مقدم المسجد فوضع يده عليها ، وفيهم أبو بكر وعمر رضي الله عنهما - فهابا أن يكلماه وخرج سرعان الناس، فقالوا: أقصرت الصلاة ؟ ورجل يدعو رسول الله ﷺ ذا الدين فقال: أنسيت أم قصرت؟ فقال: لم أنس ولم تقصر. قال: بلى قد نسيت. فصلى ركعتين ثم سلم، ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه فكبر ، ثم وضع رأسه فكبر فسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر". رواه البخاري برقم (١٢٢٩)، ومسلم برقم ٩٧ (٥٧٣) واللفظ للبخاري.

وسياي-إن شاء الله تعالى- الكلام عليه عند الكلام على الحديث الذي بعده.

(١٨٠) حديث عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ صلى العصر فسلم في ثلاث ركعات ثم دخل منزله فقام إليه رجل يقال له الخرباق، وكان في يديه طول، فقال: يا رسول الله فذكر له صنيعه. وخرج غضبان يمر رداءه حتى انتهى إلى الناس. فقال: "أصدق هذا؟" قالوا: نعم. فصلى ركعة، ثم سلم، ثم سجد سجدتين، ثم سلم. رواه مسلم برقم ١٠١ (٥٧٤).

قال الشيخ العلامة محمد يوسف البنوري في "معارف السنن" ٥٣٦/٣: قال الشيخ رحمه الله -يعني شيخه محمد أنور شاه الكشميري-: فدل صنيعه هذا على ما قلت، ولم ينبه عليه أحد من الشارحين البدر العيني وابن حجر. قال: ثم إن بعض الحنفية جعل المخلص من حديث ذي اليمين كونه مضطربا، ولم أجعله مدارا في الباب فلذا لا ألفت إليه. قال الراقم -هو البنوري نفسه-: لعله أراد به مولانا الشيخ ظهير الحسن حيث قال في "آثار السنن": قال التيموي: إن هذه الروايات وإن كانت في "الصحيحين" لكنها مضطربة بوجهه ... ثم بين في تعليقه تفصيلها والله أعلم. والاضطراب فيه من وجوه منها: اضطرابه في عدد الركعات، ففي حديث أبي هريرة عند الشيخين: "أنه صلى ركعتين ثم سلم". وفي حديث عمران بن حصين عند مسلم وغيره: "أنه سلم في ثلاث ركعات". ومنها في الوقت، ففي "الصحيحين" من حديث أبي هريرة: أنه صلى صلاة الظهر. وعند مسلم: "أنه صلى صلاة العصر". وفي بعض الروايات: "إحدى صلاتي العشي" بالشك، فتارة جزم بالظهر وأخرى بالعصر، وتارة أخرى تردد بينهما. ومنها اضطراب في الموقف، أي أين قام النبي ﷺ بعدما سلم ساهيا؟ ففي حديث أبي هريرة عند الشيخين: "ثم

قام إلى خشبة في مقدم المسجد فاتكأ عليها" وفي حديث عمران عند "مسلم": "ثم قام فدخل الحجرة". ومنها في سجدي السهو، فعند الشيخين: "أنه سجد سجدي السهو" وفي رواية عند أبي داود بإسناد صحيح- "أنه لم يسجد سجدي السهو". وكذا في "سنن النسائي" ولفظه: عن أبي هريرة أنه قال: "لم يسجد رسول الله ﷺ يومئذ قبل السلام ولا بعده". وروى الطحاوي في "شرح الآثار" (٢٦٢/١) (باب الكلام في الصلاة) من طريق ربيع المؤذن عن خالد بن عبد الرحمن عن ابن أبي ذئب عن الزهري بإسناد قوي أنه قال: سألت أهل العلم بالمدينة فما أخبرني أحد أنه صلاهما يعني سجدي السهو يوم ذي اليمين. وخالد بن عبد الرحمن أبو الهيثم الخراساني من رواة أبي داود والنسائي، وثقه ابن معين وغيره. من أجل ذلك تصدى النووي إلى دفع الاضطراب بتعدد الواقعة، والحافظ بالوحدة بين حديث أبي هريرة وعمران، والتوحيد بينهما هو مسلک الحذاق من المحدثين. قال في "الفتح" (٨٠/٣): وهذا صنيع من يوحد حديث أبي هريرة بحديث عمران، وهو الراجح في نظري وإن كان ابن خزيمة ومن تبعه جنحوا إلى التعدد، ثم ذكر الباعث لهم على ذلك إلى أن قال: وقد تقدم في (باب تشبيك الأصابع) ما يدل على أن محمد بن سيرين راوي الحديث عن أبي هريرة كان يرى التوحيد بينهما، وذلك أنه قال في آخر حديث أبي هريرة: "نبئت أن عمران بن حصين قال: ثم سلم اهـ." وقال في (٧٨/٣): والظاهر أن الاختلاف من الرواة، وأبعد من قال: يحمل على أن القصة وقعت مرتين إلخ.

( ١٨١ ) حديث علي قال: "فأني رسول الله ﷺ عن قراءة القرآن وأنا راكع أو ساجد". رواه مسلم برقم ٢١٠ (٤٨٠).

قال الحافظ ابن القطان في "بيان الرهيم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام" ج ٢ ص ٤٣٦-٤٣٧، ما نصه: وسكت -يعني عبدالحق الإشيلي- عنه، وينبغي أن يكون منقطعاً فإن الذين روه بهذا اللفظ -زيادة ذكر السجود- هم الزهري وزيد بن أسلم والوليد بن كثير وداود بن قيس يقول جميعهم: عن إبراهيم ابن عبدالله بن حنين عن أبيه عن علي.

وهو هكذا ينقص منه واحد، فإن الضحاك بن عثمان وابن عجلان روياه فزادا بين عبدالله بن حنين وعلي، عبدالله بن عباس وبذلك يتصل. وليس لك أن تقول: فلعله اعتمد فيه هذا الطريق، وإنما لم يكن لك ذلك لأن رواية هذين وجماعة غيرهما ليس فيها للمسجود ذكر. اهـ

( ١٨٢ ) حديث سعيد بن عبيدالله الثقفي قال حدثنا بكر بن عبدالله المزني وزيد بن جبير بن حية قال: "بعث عمر الناس في أفناء الأمصار يقاتلون المشركين، فأسلم الهرمزان، فقال: إني مستشيرك في مغازي هذه. قال: نعم، مثلها ومثل من فيها من الناس من عدو المسلمين مثل طائر له رأس وله جناحان وله رجلان، فإن كسر أحد الجناحين نهضت الرجلان بجناح والرأس. فإن كسر الجناح الآخر نهضت الرجلان والرأس. وإن شدخ الرأس ذهبت الرجلان والجناحان والرأس. فالرأس كسرى والجناح قيصر والجناح الآخر فارس. رواه البخاري برقم (٣١٥٩).

قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" ج ٦ ص ٣٢٥: "وعلى هذا ففي قوله في حديث الباب: "فالرأس كسرى والجناح قيصر والجناح الآخر فارس" اهـ نظر، لأن كسرى هو رأس أهل فارس وأما قيصر صاحب الروم فلم يكن كسرى رأساً لهم. وقد وقع عند الطبري من طريق مبارك بن فضالة المذكور قال: (فإن فارس

اليوم رأس وجناحان وهذا موافق لرواية ابن أبي شيبة وهو أولى لأن قيصر كان بالشام ثم ببلاد الشمال ولا تعلق لهم بالعراق وفارس والمشرق. ولو أراد أن يجعل كسرى رأس الملوك وهو ملك المشرق وقيصر ملك الروم دونه ولذلك جعله جنح لكان المناسب أن يجعل الجناح الثاني ما يقابله من جهة اليمين كملوك الهند والصين مثلاً لكن دلت الرواية الأخرى على أنه لم يرد إلا أهل بلاده التي هو عالم بها وكان الجيوش إذ ذلك كانت بالبلاد الثلاثة وأكثرها وأعظمها بالبلدة التي فيها كسرى لأنه كان رأسهم.

وقال الألباني في "صحيحته" ج ٦ ص ٧٨٨ بعد كلام وفيه زيادة: " والجناح قيصر وأشار الحافظ ٢٦٤/٦ إلى شذوذها بمخالفتها لطريق مبارك بن فضالة هذه وطريق معقل بن يسار الآتية وفيها: "أصبهان الرأس وأذربيجان الجناحان" وهذا أولى كما قال الحافظ فراجعهم، قلت: ولعل الوهم في هذه الزيادة الشاذة من سعيد بن عبيد الله الثقفي فقد تكلم فيه بعضهم من قبل حفظه وقال الحافظ نفسه في التقريب: "صدوق ربما وهم" اهـ المراد منه.

( ١٨٣ ) حديث أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "... فأستأذنُ على ربي في داره فيؤذن لي" رواه البخاري برقم (٧٤٤٠) .

قال الألباني في "مختصر العلو" ص ٨٨ ط: المکتب الإسلامي: .... لكن ذكر الدار فيه شاذ كما حققته في تعليقي على مختصري لـ "صحيح البخاري" في أوائل "كتاب التوحيد" اهـ المراد منه.

قلت: بل الحديث فيه ألفاظ كثيرة شاذة بل منكرة بمرّة، وقد تكلمت عليه

في الجزء الأول.

( ١٨٤ ) حديث عائشة أن النبي ﷺ بعث رجلاً على سرية وكان يقرأ لأصحابه في صلاته فيختم بقل هو الله أحد، فلما رجعوا ذكروا ذلك للنبي ﷺ فقال: سلوه لأي شيء يصنع ذلك؟ فسألوه فقال: لأنما صفة الرحمن، وأنا أحب أن أقرأ بها، فقال النبي ﷺ "أخبروه أن الله يحب". رواه البخاري برقم (٧٣٧٥) .

قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" ج ١٣ ص ٤٤١: وفي حديث البلب حجة لمن أثبت أن لله صفة وهو قول الجمهور، وشذ ابن حزم فقال: هذه لفظة اصطلاح عليها أهل الكلام من المعتزلة ومن تبعهم ولم تثبت عن النبي ﷺ ولا عن أحد من أصحابه، فإن اعترضوا بحديث الباب فهو من أفراد سعيد ابن أبي هلال وفيه ضعف قال: وعلى تقدير صحته فقل هو الله أحد صفة الرحمن كما جاء في هذا الحديث ولا يزداد عليه... إلى آخر كلامه، وقد رد عليه الحافظ في ذلك فليُنظره من شاء من الموضع المشار إليه<sup>(١)</sup> والله تعالى أعلم.

( ١٨٥ ) حديث زيد بن ثابت ؓ قال: لما خرج النبي ﷺ إلى أحد، رجع ناس من أصحابه (من خرج معه، وكان أصحاب النبي ﷺ فرقتين ٣١/٥، فقالت فرقة: نقتلهم. وقالت فرقة: لا نقتلهم. فنزلت ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ وَاللَّهُ أَرْكُسُهُمْ بِمَا كَسَبُوا﴾ " وقال النبي ﷺ: إنما طيبة ١٨١/٥، تنفي الرجال (وفي رواية: الذنوب، وفي أخرى الخبث) كما تنفي النار خبث الحديد (وفي

<sup>(١)</sup> إنما ذكرنا كلام ابن حزم من أجل التمثيل به على تضعيفه الحديث أو لفظة موجودة في "الصحيحين" أو أحدهما كما ذكرنا ذلك أكثر من مرة فانهم.

رواية: الفضة). رواه البخاري كما في "مختصر صحيحه" للألباني ج ١ ص ٤٣٩ .

قال الألباني في تعليقه على هذا الحديث عند قوله "وفي أخرى الخبث":  
وهذه الرواية الأخيرة هي المحفوظة<sup>(١)</sup> كما قال الحافظ.

( ١٨٦ ) حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي ﷺ فقالت: إن أمي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت، أفأحج عنها؟ قال: "نعم حجي عنها" (وفي رواية عنه قال: أتى رجل النبي ﷺ فقال له: إن أختي نذرت أن تحج... إلخ. رواه البخاري كما في "مختصر صحيحه" للألباني ج ١ ص ٤٣٣ .

قال الألباني في تعليقه على الرواية الثانية: أشار الحافظ إلى شذوذ هذا اللفظ في الرواية الثانية فقال بعد أن ذكره: فإن كان محفوظاً احتمل أن يكون كل من الأخ سأل عن أخته والبنت سألت عن أمها. اهـ

( ١٨٧ ) حديث أم سلمة -رضي الله عنها- من طريق عبدالرزاق قالت: فأنقضه للحیضة والجنابة؟ فقال: "لا". رواه مسلم برقم ٥٨ (٣٣٠).

قال ابن القيم في "شرح سنن أبي داود" المطبوع بهامش "عون المعبود" ج ١ ص ٢٩٥ ط: دار الكتب العلمية: أما حديث أم سلمة<sup>(٢)</sup> فالصحيح فيه الاختصار

<sup>(١)</sup> أي وما عداها شاذ والشاذ من قسم الضعيف كما قدما أكثر من مرة وورود هذا الحديث بهذه الألفاظ المختلفة يدل دلالة واضحة جلية على أن أخبار الآحاد لا يمكن الاستدلال بها في باب العقائد كما هو مبين في الجزء الأول.

<sup>(٢)</sup> في الأصل سلمة وهو خطأ مطبعي واضح .



على ذكر الجنابة دون الحيض، وليست لفظة الحيضة فيه محفوظة، فإن هذا الحديث رواه أبو بكر ابن أبي شيبة وإسحاق ابن راهويه وعمرو الناقد وابن أبي عمر كلهم عن ابن عينة عن أيوب بن موسى عن سعيد ابن أبي سعيد عن عبدالله بن رافع عن أم سلمة قالت: "قلت يا رسول الله، إني امرأة أشد ضفر رأسي فأنقضه لغسل الجنابة؟ فقال لا" ذكره مسلم عنهم. وكذلك رواه عمرو الناقد عن يزيد بن هارون عن الثوري عن أيوب بن موسى، ورواه عبد بن حميد عن عبد الرزاق عن الثوري عن أيوب، وقال: "أفأنقضه للحيضة والجنابة؟" قال مسلم: وحدثني أحمد الدارمي أخبرنا زكريا بن علي أخبرنا يزيد - يعني ابن زريع - عن روح بن القاسم قال حدثنا أيوب بهذا الإسناد وقال: "أفأحله وأغسله من الجنابة؟" ولم يذكر الحيضة. فقد اتفق ابن عينة وروح بن القاسم عن أيوب فاقصر على الجنابة، واختلف فيه عن الثوري، فقال يزيد بن هارون عنه كما قال ابن عينة وروح وقل عبد الرزاق عنه: "أفأنقضه للحيضة والجنابة؟" ورواية الجماعة أولى بالصواب، فلو أن الثوري لم يختلف عليه لترجحت رواية ابن عينة وروح، فكيف وقد روى عنه يزيد بن هارون مثل رواية الجماعة، ومن أعطى النظر حقه علم أن هذه اللفظة ليست محفوظة في الحديث. اهـ

وقال الألباني في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" ج ١ ص ٣٦٨ ط: المعارف ١٤١٥ هـ بعدما ذكره: وقد رواه عن الثوري ثقتان: يزيد بن هارون وعبد الرزاق ابن همام، وقد اختلف عليه فالأول رواه كرواية ابن عينة، والآخر قال في حديثه: "أفأنقضه للحيضة والجنابة؟" وهو رواية لمسلم، فزاد فيه: "الحيضة" فأرى أنها زيادة شاذة لتفرد عبد الرزاق بها عن سفيان الثوري دون يزيد بن هارون، ورواية هذا أرجح لموافقتها للفظ ابن عينة وروح بن القاسم والسختياني والله أعلم.

وقد أفاض ابن القيم في "التهذيب" (١٦٧/١) في بيان شذوذ هذه الزيادة، فمن أراد التحقق من ذلك فليرجع إليه . اهـ

وقال أبو إسحاق الحويني في تحقيقه لكتاب "الدياج على صحيح مسلم بن الحجاج" للحافظ السيوطي ج ٢ ص ٨٣ ط الأولى دار ابن عفان - السعودية - "أما ذكر "الحیضة" في الحديث فكأنه شاذ، وقد تفرد به عبدالرزاق عن الثوري، وخالفه يزيد بن هارون فرواه عن الثوري يدونها كما أشار مسلم - رحمه الله - . وأما عبدالرزاق وإن كان ثقة إلا أن روايته عن الثوري فيها دخن. يدل على ذلك قول ابن معين: "وأما عبدالرزاق والفرياني وأبو أحمد الزيري وعبيد الله بن موسى وأبو عاصم وقيصة وطبقتهم فهم كلهم في "سفيان" قريب بعضهم من بعض، وهم دون يحيى بن سعيد وابن مهدي ووکیع وابن المبارك وأبي نعيم". وهؤلاء الذين قرأهم ابن معين بـ "عبدالرزاق" تكلم العلماء في روايتهم عن الثوري. وقد خالف عبدالرزاق يزيد بن هارون وهو ثقة ثبت لم يتكلم أحد في روايته عن الثوري. أضف إلى ذلك أن روايته عن الثوري موافقة لرواية روح بن القاسم وابن عيينة جميعا عن أيوب بن موسى، ولم يذكروا "الحیضة" في الحديث، وصنع مسلم - رحمه الله - يلمح إلى شذوذ هذه اللفظة<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

( ١٨٨ ) حديث عبيد بن عمير قال: "بلغ عائشة أن عبد الله بن عمرو يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن، فقالت : يا عجا ل ابن عمرو هذا

<sup>(١)</sup> إن مما يجب منه حقا أن يشير الإمام مسلم باعتراف بعض الحشوية وكذا الحال بالنسبة إلى الإمام البخاري إلى شذوذ أو نكارة رواية في "صحيحه" ومع ذلك تدعي الحشوية الجسمة في كتبه من الأحيان، ولا سيما إذا كان ذلك في معرض الرد على أهل الحق والاستقامة أن كل ما يوجد في "الصحيحين" صحيح ثابت عن النبي ﷺ فإن الله وإنا إليه راجعون.

فمن هناك تدري أن الأهوا تقودهم لا الحق حين يروى

يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن، أفلا يأمرهن أن يحلقن رؤوسهن؟! لقد كنت اغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد، ولا أزيد على أن أفرغ على رأسي ثلاث إفراغات". رواه مسلم برقم ٥٩ (٣٣١).

قال الألباني في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" ج ١ ص ٣٦٧ ط: مكتبة المعارف بعدما ذكره: أخرجه مسلم (١٧٩/١)، ... و... إلى أن قال: أقول: لا تعارض بينه - يعني الحديث الذي ذكره قبل هذا الحديث - وبين هذا لأمرين: الأول: أنه أصح من هذا؛ فإن هذا وإن أخرجه مسلم؛ فإن أبا الزبير مدلس، وقد عنعنه. اهـ المراد منه. ثم ذكر وجهاً آخر ثم ذكر في التعليق أن بعضهم ذهب إلى أن الوجه الثاني لا وجه له ووافقه - أعني الألباني - على ذلك وبذلك يتبين أنه يذهب إلى الوجه الأول وهو تضعيف الحديث المذكور.

( ١٨٩ ) حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما - قال: كنا لا نأكل من لحوم بدننا فوق ثلاث مئ، فرخص لنا النبي ﷺ، فقال: كلوا وتزودوا، فأكلنا وتزودنا. قلت لعطاء<sup>(١)</sup>: أقال حتى جئنا المدينة؟ قال: لا ( وفي رواية عنه: كنا نتزود لحوم الأضاحي على عهد النبي ﷺ إلى المدينة ). وقال غير مرة: (لحوم الهدي) ٢٣٩/٦. رواه البخاري كما في "مختصر صحيحه" للألباني ج ١ ص ٤٠٥-٤٠٦ ط: المكتب الإسلامي.

قال الألباني في تعليقه عليه عند قوله: "قال: لا" وفي رواية مسلم "قال: نعم"، قال الحافظ: "كذا وقع عنده بخلاف ما وقع عند البخاري" وهو المحفوظ<sup>(٢)</sup>

<sup>(١)</sup> القائل هو راوي الحديث عن عطاء.

<sup>(٢)</sup> أي الرواية الثانية ضعيفة عنده لشذوذها كما هو ظاهر.

المعتمد عندي خلافا للحافظ لأسباب منها الرواية الآتية بعدها، وقد ذكرت الأسباب الأخرى مع طرق الحديث وشواهد والتبیه على ما يستفاد من الحديث لمعالجة تذر الحجاج من ضیاع لحوم الهدایا سدى فی الأرض كل ذلك فی کتابی "حجة النبی ﷺ" صفحة ٨٧-٨٨.

( ١٩٠ ) حديث أنس رضي الله عنه قال: قيل للنبي ﷺ: لو أتيت عبد الله بن أبي، فانطلق إليه النبي ﷺ وركب حمرا، فانطلق المسلمون يمشون معه، وهي أرض سبخة، فلما أتاه النبي ﷺ، قال: إليك عني، والله لقد أذاني نين حمارك. فقال رجل من الأنصار منهم: والله لحمار رسول الله ﷺ أطيب ريحا منك، فغضب لعبد الله رجل من قومه، فتشامتا، فغضب لكل واحد منهما أصحابه، فكان بينهما ضرب بالجرید، والأیدی والتعال فبلغنا أنما أنزلت: "وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما". رواه البخاري برقم (٢٦٩١).

قال الألباني في تعليقه على "مختصر صحيح البخاري" ج ٢ ص ٢١٩: قلت: هذا الحديث أعله الإسماعيلي بالانقطاع بين سليمان والد المعتز وبين أنس، وأقره الحافظ في "الفتح" فراجع، مع استشكال لابن بطال في نزول الآية المذكورة فيه في هذه القصة، مع أن المخاصمة وقعت بين من كان مع النبي ﷺ وبين أصحاب عبد الله بن أبي وكانوا إذ ذاك كفارا. وإشكال آخر من عند الحافظ نفسه، فراجع.

( ١٩١ ) حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: "من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج" ثلاثا غير تمام، فقل لأبي هريرة: إنا نكون وراء الإمام فقال: اقرأ بما في نفسك فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: "قال الله تعالى: قسمت

الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولعبي ما سأل، فإذا قال العبد: ﴿الحمد لله رب العلمين﴾ قال الله تعالى: حمدي عبدي. وإذا قال: ﴿الرحمن الرحيم﴾ قال الله تعالى: أثنى علي عبدي، وإذا قال: ﴿ملك يوم الدين﴾ قال: مجدي عبدي (وقال مرة: فوض إلي عبدي فإذا قال: ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ قال: هذا بيني وبين عبدي ولعبي ما سأل، فإذا قال: ﴿اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾ قال: هذا لعبدي ولعبي ما سأل".

قال سفيان: حدثني به العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب، دخلت عليه وهو مريض في بيته فسألته أنا عنه. رواه مسلم برقم ٣٨ (٣٩٥).

قال الفخر الرازي في "أحكام البسلة" ص ٣٣ ط: مكتبة القرآن: ولا يغتر بكونه في "صحيح مسلم"، فإن من رواه العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب مولى الحرقة، وقد ضعفه يحيى بن معين وتكلم فيه هو وغيره فقال: لم يزل الناس يتوقون حديثه، ليس بحجة، هو مضطرب الحديث، ليس بذلك، العلاء ضعيف، روي عنه جمع هذه الألفاظ في العلاء، وقال أبو أحمد ابن عدي: ليس هو بالقوي، وقال أبو حاتم: أنا أنكر من حديثه أشياء، وقال ابن عبد البر: ليس هو بالمثين عندهم وقد انفرد بهذا الحديث، وليس يوجد إلا له ولا تروى ألفاظه عن أحد سواه. اهـ كلامه.

( ١٩٢ ) حديث عائشة -رضي الله عنها- أنه ﷺ "كان إذا سلم لم يقعد إلا مقدار ما يقول: اللهم أنت السلام إلى آخره. رواه مسلم برقم ١٣٦ (٥٩٢).

قال محمد هاشم التوي السندي في "التحفة المرغوبة في أفضلية الدعاء بعد المكتوبة" ص ٤٤-٤٥، ط ١: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ١٤١٧هـ: إن قيل: ورد في حديث مسلم عن عائشة -رضي الله تعالى عنها- فذكره فما الجواب عنه؟ قلت: لنا أجوبة أربعة:

الجواب الأول: أن هذا الحديث سنده ضعيف، لأن مداره على ثلاثة رجال: الأول: أبو خالد الأحمر واسمه سليمان بن حيان، بفتح المهملة وتشديد المثناة التحتية الأزدي الكوفي، قال الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب": قال أبو بكر البزار في "كتاب السنن": اتفق أهل العلم بالنقل على أن أبا خالد لم يكن حافظاً، وأنه قد روى أحاديث عن الأعمش وغيره لم يتابع عليها، وقال ابن معين: أبو خالد صدوق لكنه ليس بحجة، وقال أبو هشام الرفاعي: هو في الأصل صدوق لكنه إنما أتى من سوء حفظه فيغلط ويخطئ.

والثاني: أبو معاوية الضرير، واسمه محمد بن خازم، بخاء وزاء معجمتين، التميمي مولا هم الكوفي، قال الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب": قال عبد الله ابن أحمد سمعت أبي يقول: أبو معاوية الضرير في غير حديثه عن الأعمش مضطرب لا يحفظها حفظاً جيداً، وقال ابن معين: كان أبو معاوية يروي عن عبد الله بن عمر مناكير، وقال أبو داود: كان أبو معاوية مرجحاً، وقال مرة: كان رئيس المرجئة بالكوفة، وقال ابن خراش: هو في روايته عن الأعمش ثقة، وفي روايته عن غيره فيه اضطراب، وقال أبو زرعة: كان أبو معاوية يرى الإرجاء، فقليل له: كان يدعو إليه. قال: نعم.

قلت —والقاتل الشيخ محمد هاشم التوي—: ومعلوم أن هذا الحديث لم

يروه أبو معاوية عن الأعمش، بل عن عاصم الأحول فيكون مضطرباً.

الثالث: عاصم بن سليمان الأحول أبو عبد الرحمن البصري، قال الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب": "إنه قال علي ابن المديني عن يحيى بن سعيد القطان: لم يكن عاصم الأحول بالحافظ، وقال ابن إدريس: أنا لا أروي عنه شيئاً، وتركه وهيب لأنه أنكر سيرته. اهـ

الجواب الثاني: أن لفظه "أنه لم يقعد"، وليس "أنه لم يقرأ"، فجاز أن يكون يقعد هذا القدر ثم يأتي بالأذكار قائماً.

الجواب الثالث: أن هذا الحديث معارض بجميع الأحاديث الواردة في الذكر والدعاء بعد المكتوبة المتقدم ذكرها في الفصل الأول من الباب الأول، فترجح تلك الأحاديث لكون كثير منها مخرجة في "الصحيحين" وما في "الصحيحين" أصح مما في "صحيح مسلم" <sup>(١)</sup> فقط. اهـ المراد منه .

( ١٩٣ ) حديث سلمة بن الأكوع قال: "... فبعث رسول الله ﷺ بظهره مع رباح غلام رسول الله ﷺ ...".

قال علي رضا في "المجلى في تحقيق أحاديث المجلى" ص ٤٥ ط دار المأمون للتراث ١٤١٥ هـ: ذكر ابن حزم في المجلى (٣١٠/١٠) حديث سلمة بن الأكوع الذي في "صحيح مسلم" (١٨٠٧) وذكر الحديث المتقدم ثم قال: قال ابن حزم: انفرد به عكرمة بن عمار -وهو ضعيف- فلا حجة فيه.

<sup>(١)</sup> هذه القاعدة لا دليل عليها كما تقدم بيان ذلك.

( ١٩٤ ) حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (أيها الناس إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً... إلخ) رواه مسلم برقم ٦٥ (١٠١٥).

قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" ج ٩ ص ٦٤٧-٦٤٨ ط دار الكتب العلمية: "وكان المصنف - حيث أورد هذه الآيات - لمح بالحديث الذي أخرجه مسلم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "يا أيها الناس إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً، وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الرِّسْلُ كُلُوا مِنْ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحاً﴾ وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ الحديث" وهو من رواية فضيل بن مرزوق وقد قال الترمذي: إنه تفرد به وهو ممن انفرد مسلم بالاحتجاج به دون البخاري، وقد وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: بهم كثيراً ولا يحتج به، وضعفه النسائي، وقال ابن حبان: كان يخطيء على الثقات وقال الحاكم: عيب على مسلم إخراجهم.

( ١٩٥ ) حديث رافع بن خديج قال: "كنا أكثر الأنصار حقلاً، قال: كنا نكري الأرض على أن لنا هذه ولهم هذه، فربما أخرجت هذه ولم تخرج هذه فنهانا عن ذلك فأما الورق فلم ينهنا". رواه البخاري برقم (٢٧٢٢) ومسلم برقم ١١٧ (١٥٤٧) واللفظ له.

وفي لفظ "كنا أكثر أهل المدينة مزدعراً كنا نكري الأرض بالناحية منها مسمى لسيد الأرض، قال: فمما يصاب ذلك وتسلم الأرض، ومما يصاب الأرض ويسلم ذلك فنهينا، وأما الذهب والورق فلم يكن يومئذ" رواه البخاري برقم (٢٣٢٧).

وفي لفظ "إنما كان الناس يواحدون على عهد النبي ﷺ على الماذيانات



وأقبال الجداول وأشياء من الزرع، فيهلك هذا ويسلم هذا، ويسلم هذا ويهلك هذا، فلم يكن للناس كرى إلا هذا فلذلك زجر عنه، فأما شيء معلوم مضمون فلا بأس به" رواه مسلم برقم ١١٦ (١٥٤٧).

وفي رواية عن رافع قال: "حدثني عمائي أنهم كانوا يكررون الأرض على عهد النبي ﷺ بما ينبت على الأربعاء أو شيء يستثنيه صاحب الأرض: فنهى النبي ﷺ عن ذلك" رواه البخاري برقم (٢٣٤٧).

قال النووي في المجموع ج ٣ ص ٢٩٨ ط ١: دار الفكر (قال الشيخ أبو محمد... هذا ما نقله الخطابي في معالم السنن عن أحمد بن حنبل: أنه رد حديث رافع بن خديج في المزارعة لاضطرابه وتلونه وقال: هو حديث كثير الألوان). اهـ المراد منه

وقال المازري في "المعلم بفوائد مسلم" ج ٢ ص ١٨٠ ط: دار الغرب الإسلامي: وقد قال ابن حنبل: حديث رافع فيه ألوان لأنه مرة حدث به عن عمومه ومرة عن نفسه، وهذا الاضطراب يوهنه عنده، وقد خرج مسلم: "أن رافعا سئل عن كراء الأرض بالذهب والورق؟ فقال: لا بأس به إنما كان الناس يؤاجرون على عهد رسول الله ﷺ على الماذيات وأقبال الجداول وأشياء من الزرع فيهلك هذا ويسلم هذا، فلم يكن للناس كراء إلا هذا فلذلك زجر عنه. فأما شيء معلوم مضمون فلا". وهذا إشارة منه إلى أن النهي تعلق بهذا الغرر وما يقع في هذا من الخطر، ولهذا اضطرب أصحاب مالك فيه أو قالوا فيه ما ذكرنا عنهم من الاختلاف.

وفي بعض طرق مسلم: "كنا نكري الأرض على أن لنا هذه ولهم هذه، فرمما أخرجت هذه ولم تخرج هذه فنهانا عن ذلك. وأما الورق فلم ينهنا". اهـ

وقال ابن قدامة في "المغني" ج ٥ ص ٥٥٤-٥٥٥ ، ط: دار الفكر ١٤١٧هـ: لا يجوز حمل حديث رافع على ما يخالف الإجماع ولا حديث ابن عمر بأن النبي ﷺ لم يزل يعامل أهل خيبر حتى مات ثم عمل به الخلفاء بعده، ثم من بعدهم فكيف يتصور لمي النبي ﷺ عن شيء ثم يخالفه ؟ أم كيف يعمل بذلك في عصر الخلفاء ولم يخبرهم من سمع النهي عن النبي ﷺ وهو حاضر معهم وعالم بفعلهم فلم يخبرهم فلو صح خبر رافع لوجب حمله على ما يوافق السنة والإجماع وعلى أنه قد روي في تفسير خبر رافع عنه ما يدل على صحة قولنا، فروى البخاري بإسناده قال : كنا نكري الأرض بالناحية منها تسمى لسيد الأرض فرما يصاب ذلك وتسلم الأرض وربما تصاب الأرض ويسلم ذلك فنهينا، فأما الذهب والورق فلم يكن يومئذ. وروي تفسيره أيضا بشيء غير هذا من أنواع الفساد وهو مضطرب جدا ، قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله يسأل عن حديث رافع بن خديج : لمي رسول الله ﷺ عن المزارعة فقال رافع روي عنه في هذا ضروب، كأنه يريد أن اختلاف الروايات عنه يوهن حديثه، وقال طاوس : إن أعلمهم - يعني ابن عباس - أخبرني أن النبي ﷺ لم ينه عنه ولكن قال : لأن يمنح أحدكم أخاه أرضه خير من أن يأخذ عليها خراجا معلوما " رواه البخاري ومسلم وأنكر زيد بن ثابت حديث رافع عليه وكيف يجوز نسخ أمر فعله النبي ﷺ حتى مات وهو يفعله ثم أجمع عليه خلفاؤه وأصحابه بعده بخير لا يجوز العمل به ولو لم يخالفه غيره. ورجوع ابن عمر إليه يحتمل أنه رجع عن شيء من المعاملات الفاسدة التي فسرها رافع في حديثه، وأما غير ابن عمر فقد أنكر على رافع ولم يقبل حديثه وحمله على أنه غلط في روايته، والمعنى يدل على ذلك فإن كثيرا من أهل النخيل والشجر يعجزون عن عمارته وسقيه ولا يمكنه الاستئجار عليه وكثير من الناس لا شجر لهم ويحتاجون

للشمر ففي تجويز المساقاة دفع للحاجتين وتحصيل لمصلحة الفتتين فجاز ذلك  
كالمضاربة بالأمان. اهـ

ونص على مثل ذلك أيضا عبد الرحمن ابن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة  
المقدسي في "الشرح الكبير على المقنع".

وقال ابن القيم في تعليقه على "سنن أبي داود" المطبوع بحاشية "عون  
المعبود" ج ٩ ص ١٨٤ - ١٨٦ ، ط : دار الكتب العلمية : وأما حديث رافع بن  
خديج فجوابه من وجوه:

أحدها: أنه حديث في غاية الاضطراب والتلون. قال الإمام أحمد : حديث  
رافع بن خديج ألوان. وقال أيضا : حديث رافع ضروب .

الثاني: أن الصحابة أنكروه على رافع ، قال زيد بن ثابت - وقد حكى له  
حديث رافع - : " أنا أعلم بذلك منه ، وإنما سمع النبي ﷺ رجلين قد اقتتلا فقتل :  
إن كان هذا شأنكم فلا تكروا المزارع " وقد تقدم ، وفي البخاري عن عمرو بن  
دينار قال : قلت لطاوس : لو تركت المخابرة فإلهم يزعمون أن النبي ﷺ نهي عنها؟  
قال : إن أعلمهم - يعني ابن عباس - أخبرني أن النبي ﷺ لم ينه عنها ولكن قال:  
"أن يمنح أحدكم أخاه أرضه خير له من أن يأخذ عليها خراجا معلوما". فإن قيل:  
إن كان قد أنكروه بعض الصحابة عليه فقد أقره ابن عمر ورجع إليه ، فالجواب:

أولا: أن ابن عمر -رضي الله عنهما- لم يحرم المزارعة ، ولم يذهب إلى  
حديث رافع ، وإنما كان شديد الورع ، فلما بلغه حديث رافع خشي أن يكون  
رسول الله ﷺ أحدث في المزارعة شيئا لم يكن علمه ، فتركها لذلك .

الثاني : وقد جاء هذا مصرحا به في "الصحيحين": "أن ابن عمر إنما تركها لذلك ولم يحرمها على الناس".

الثالث : أن في بعض ألفاظ حديث رافع ما لا يقول به أحد ، وهو النهي عن كراء المزارع على الإطلاق، ومعلوم : أن النبي ﷺ لم ينه عن كرائها مطلقا فدل على أنه غير محفوظ.

الرابع : أنه تارة يحدّثه عن بعض عمومته وتارة عن سماعه وتارة عن رافع بن ظهير ، مع اضطراب ألفاظه ، فمرة يقول : " نهي عن الجعل " ومرة يقول : " عن كراء الأرض " ، ومرة يقول : " لا يكرهها بثلث ، ولا ربع ، ولا طعام مسمى " كما تقدم ذكر ألفاظه .

وإذا كان شأن الحديث هكذا وجب تركه والرجوع إلى المستفيض المعلوم من فعل رسول الله ﷺ وأصحابه من بعده الذي لم يضطرب ولم يختلف .

الخامس: أن من تأمل حديث رافع وجمع طرقه واعتبر بعضها ببعض وحلّ بمحملها على مفسرها ومطلقها على مقيدها علم أن الذي نهي عنه النبي ﷺ من ذلك أمر بين الفساد ، وهو المزارعة الظلمة الجائرة ، فإنه قال : " كنا نكري الأرض على أن لنا هذه ولهم هذه ، فرمّا أخرجت هذه ولم تخرج هذه " . وفي لفظ له : " كان الناس يؤاجرون على عهد رسول الله ﷺ بما على الماذينات وأقبال الجداول وأشياء من الزرع " كما تقدم . وقوله : " ولم يكن للناس كراء إلا هذا فلذلك زجر عنه وأما بشيء معلوم مضمون فلا بأس " ، وهذا من أين ما في حديث رافع وأصحّه وما فيها من يحمل أو مطلق أو مختصر فيحمل على هذا المفسر المبين المتفق عليه لفظا

وحكما. قال الليث بن سعد: الذي نهي عنه رسول الله ﷺ: أمر إذا نظر إليه ذو البصيرة بالحلال والحرام علم أنه لا يجوز. وقال ابن المنذر: قد جاءت الأخبار عن رافع بعل تدل على أن النهي كان لتلك العلل، فلا تعارض إذن بين حديث رافع وأحاديث الجواز بوجه... إلى أن قال:

السامع: أن الأحاديث إذا اختلفت عن النبي ﷺ فإنه ينظر إلى ما عمل به أصحابه من بعده وقد تقدم ذكر عمل الخلفاء الراشدين وأهل بيته وغيرهم من الصحابة بالمزارة. اهـ وله كلام طويل على هذا الحديث على تقدير ثبوته ومن شاء معرفة ذلك فليرجع إليه.

وقال ابن مفلح في "المبدع" ج ٥ ص ٥٦: وحديث رافع وإن كان في "الصحيحين" ففيه اضطراب كثير... إلخ.

وقال الإمام أبو بكر ابن المنذر النيسابوري في "الإقناع" ج ٢ ص ٥٦٨ - ٥٧١، ط ٣: مكتبة الرشد ١٤١٨ هـ: فأما أخبار رافع بن خديج التي احتج بها من خالفنا فتلك أخبار معلولة كلها وقد ذكرنا عللها في غير هذا الكتاب، قال أحمد: يروى عن رافع بن خديج في هذا ضروب كأنه أراد أن ذلك يوهن ذلك الحديث. اهـ

وقال أيضا في "الأوسط" في كتاب المزارة كما في التعليق على كتاب "الإقناع" ج ٢ ص ٥٧٠ - ٥٧١ بعد روايته بعض أحاديث رافع: "فإذا كان سبيل أخبار رافع ما ذكرناه وجب الوقوف عن استعمالها لكثرة عللها ووجب استعمال حديث ابن عمر إذ هو خير ثابت من جهة النقل، حدثني إبراهيم بن الحسين

أبو داود قال: سمعت أحمد بن حنبل يسأل عن حديث رافع فقال: عن رافع ألوان، وقال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يسأل عن حديث رافع بن خديج فقال: رافع يروى عنه في هذا ضروب، كأنه يريد أن اختلاف الرواية عنه يوهن ذلك الحديث. اهـ

وقال الدكتور عبد الله بن عبد العزيز الجبرين في تعليقه على كتاب "الإقناع" ج ٢ ص ٥٧٠: وهذه الأخبار معلولة كما ذكر المؤلف وعلتها الاضطراب، قال عبد الله بن أحمد في مسائل والده كتاب الخراج ص ٤٠٥: سمعت أبي يقول في حديث رافع بن خديج هو مختلف عنه يروى عنه ألوان مختلفة، مرة يقول: نهي النبي ﷺ عن كرى المزارع، ومرة عن ظهر عن النبي ﷺ، ومرة يقول: ما خرج عن الربيع ... وكلها أحاديث صحاح<sup>(١)</sup> إلا أنه مختلف عنه. اهـ

( ١٩٦ ) حديث السيدة عائشة رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ قال: "من مات وعليه صيام صام عنه وليه". رواه البخاري برقم (١٩٥٢)، ومسلم برقم ١٥٣ (١١٤٧).

استنكر الإمام أحمد هذا الحديث كما في "سير أعلام النبلاء" ج ٦ ص ١٠ للإمام الذهبي ط: مؤسسة الرسالة.

( ١٩٧ ) حديث عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما - "أن رسول الله ﷺ غي عن بيع جبل الحبلية، وكان يباعا يتبايعه أهل الجاهلية، كان الرجل يتباع

(١) أي من جهة أسانيدهما وإلا فإن متروكما معللة كما نص على ذلك قبل أسطر حيث قال: وهذه الأخبار معلولة كما ذكر المؤلف وعلتها الاضطراب اهـ، ومن المعلوم أن العمل والمضطرب من قسم الضعيف لا الصحيح كما هو مقرر في مصطلح الحديث فانهم.

الجزور إلى أن تنتج الناقة ثم تنتج التي في بطنها". رواه البخاري برقم (٢١٤٣) ومسلم برقم (١٥١٤).

قال الخطيب البغدادي بعد أن ذكره في "الفصل للوصل المدرج" ج ١ ص ٣٦٠-٣٦١: "كذا روى هذا الحديث عبدالله بن محمد بن أسماء عن عمه جويرية بن أسماء عن نافع مولى عبدالله بن عمر بن الخطاب، ووافقه مالك بن أنس وغيره عن نافع. وتفسير حبل الحبلية ليس من كلام عبدالله بن عمر، وإنما هو من كلام نافع أدرج في الحديث.

وقال محمد بن مطر الزهراني المعلق على كتاب "الفصل للوصل المدرج" في الصفحة نفسها: "سبق الخطيب إلى الحكم بإدراج ذلك الحافظ الإسماعيلي الذي ساق الخطيب الحديث من طريقه، ونقل ذلك عنه الحافظ في "الفتح" ٣٥٧/٤. كما نص الحافظ على نقل ذلك عن الخطيب وعزاه إلى "الفصل للوصل" ولم يعترض على ذلك مما يدل على أنه موافق لهما أيضا، والعلم عند الله.

وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح ج ٤ ص ٤٤٩ ط: دار الكتب العلمية: كذا وقع هذا التفسير في "الموطأ" متصلا بالحديث قال الإسماعيلي: وهو مدرج، يعني أن التفسير من كلام نافع وكذا ذكر الخطيب في "المدرج".

(١٩٨) حديث عروة قال: "خاصم الزبير رجلا من الأنصار، فقال النبي ﷺ: يا زبير اسق ثم أرسل، فقال الأنصاري: إنه ابن عمك، فقال النبي ﷺ: اسق يا زبير حتى يبلغ الماء الجدر ثم أمسك. فقال الزبير: فأحسب هذه الآية نزلت في ذلك «فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم» رواه البخاري برقم (٢٣٦١).

قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" ج ٥ ص ٤٩: " قال الخطابي: هذه الزيادة . يشبه أن تكون من كلام الزهري، وكانت عادته أن يصل بالحديث من كلامه ما يظهر له من معنى الشرح والبيان.

( ١٩٩ ) حديث قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: غزونا مع رسول الله ﷺ لست عشرة مضت من رمضان فمنا من صام ومنا من أفطر فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم. رواه مسلم برقم ٩٣ (١١١٦).

قال مسلم ٩٤ (١١١٦): حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي، حدثنا يحيى بن سعيد عن التيمي. ح وحدثناه محمد بن المثني، حدثنا ابن مهدي، حدثنا شعبة. وقال ابن المثني: "حدثنا أبو عامر حدثنا هشام، وقال ابن المثني: حدثنا سالم بن نوح، حدثنا عمر -يعني ابن عامر- ح وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا محمد بن بشر عن سعيد كلهم عن قتادة بهذا الإسناد نحو حديث همام.

غير أن في حديث التيمي وعمر بن عامر وهشام: لثمان عشرة خلعت، وفي حديث سعيد في ثنتي عشرة، وشعبة: لسبع عشرة أو تسع عشرة.

قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" ٢٢٧/٤ ط ١: دار الكتب العلمية: ووقع في رواية ابن إسحاق في المغازي عن الزهري في حديث الباب أنه خرج لعشر مضين من رمضان، ووقع في مسلم من حديث أبي سعيد اختلاف من الرواة في ضبط ذلك، والذي اتفق عليه أهل السير أنه خرج في عاشر رمضان ودخل مكة لتسع عشرة ليلة خلعت منه. اهـ كلامه.



( ٢٠٠ ) حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- عن ميمونة زوج النبي ﷺ قالت: توضأ رسول الله ﷺ وضوءه للصلاة غير رجله وغسل فرجه وما أصابه من الأذى ثم أفاض عليه الماء ثم نحى رجله فغسلهما هذه غسله من الجنابة". رواه البخاري برقم (٢٤٩).

قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" ج ١ ص ٤٧٨: وأشار الإسماعيلي إلى أن هذه الجملة الأخيرة مدرجة من قول سالم ابن أبي الجعد، وأن زائدة بن قدامة بين ذلك في روايته عن الأعمش.

( ٢٠١ ) حديث أم قيس بنت محصن أنها أتت بابين لها صغير لم يأكل الطعام إلى رسول الله ﷺ فأجلسه رسول الله ﷺ في حجره فبال على ثوبه فدعا بماء فنضحه ولم يغسله. رواه البخاري برقم (٢٢٣)، ومسلم برقم ١٠٣ (٢٨٧).

قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" ج ١ ص ٤٣٤: قوله: (ولم يغسله) ادعى الأصيلي أن هذه الجملة من كلام ابن شهاب راوي الحديث وأن المرفوع انتهى عند قوله: (فنضحه)، قال: وكذلك روى معمر عن ابن شهاب، وكذا أخرجه ابن أبي شيبه قال: (فرشه) لم يزد على ذلك انتهى.

( ٢٠٢ ) حديث الزهري قال: حدثني أنس بن مالك قال: "كان رسول الله ﷺ يصلي العصر والشمس مرتفعة حية، فيذهب الذاهب إلى العوالي فيأتيهم والشمس مرتفعة وبعض العوالي من المدينة على أربعة أميال أو نحو". رواه البخاري برقم (٥٥٠).

قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" ج ٢ ص ٣٦ ط: دار الكتب العلمية: قوله:

(وبعض العوالي إلخ) مدرج من كلام الزهري في حديث أنس بينه عبدالرزاق عن معمر عن الزهري في هذا الحديث فقال فيه بعد قوله (والشمس حية): قال الزهري: والعوالي من المدينة على ميلين أو ثلاثة. ولم يقف الكرمانى على هذا فقال: هو إما كلام البخاري أو أنس أو الزهري كما هو عادته.

( ٢٠٣ ) حديث أنس قال: أمر بلال أن يشفع الأذان وأن يوتر الإقامة إلا الإقامة. رواه البخاري برقم (٦٠٥)، ومسلم برقم (٣٧٨).

قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" ج ٢ ص ١٠٦ ط ١: دار الكتب العلمية: تنبيه: ادعى ابن منده أن قوله (إلا الإقامة) من قول أيوب غير مسند كما في رواية إسماعيل بن إبراهيم، وأشار إلى أن في رواية سماك بن عطية هذه إدراجاً، وكذا قال أبو محمد الأصيلي قوله (إلا الإقامة) هو من قول أيوب وليس من الحديث "اهـ" المراد منه.

( ٢٠٤ ) حديث أسماء بنت أبي بكر قالت: "أفطرنا على عهد النبي ﷺ يوم غيم ثم طلعت الشمس، قيل لهشام: فأمروا بالقضاء، قال بد من قضاء، وقال معمر سمعت هشاماً يقول: "لا أدري أقضوا أم لا". أخرجه البخاري برقم (١٩٥٩).

قال ابن حزم: هذا ليس من كلام هشام وليس من الحديث فلا حجة فيه، وقد قال لمعمر: سمعت هشام بن عروة في هذا الخبر نفسه يقول: لا أدري أقضوا أم لا.

( ٢٠٥ ) حديث عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أنه أخبره أن رسول الله ﷺ خرج عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ

الكديد ثم أفطر، قال: وكان صحابة رسول الله ﷺ يتبعون الأحداث فالأحدث من أمره. رواه مسلم برقم ٨٨ (١١١٣).

قال ابن الجارود في "المتقى" ج ٢ ص ٤٦: قال أبو محمد -هو ابن الجارود نفسه-: قوله: وإنما يؤخذ بالآخر هو من قول الزهري، بين ذلك معمر حدثناه محمد ابن يحيى قال عبدالرزاق أنا معمر.

وقال الخطيب البغدادي في "الفصل للوصل المدرج" ج ١ ص ٣٢٠-٣٢٢ ط: دار المحرة: "أخبرنا أبو محمد عبدالله بن يحيى بن عبد الجبار السكري، أنا محمد ابن عبدالله بن إبراهيم الشافعي، حدثني محمد بن شداد السمعاني، نا روح بن عبدة، نا ابن جريج ومالك وزمعة، عن ابن شهاب، عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس: "أن رسول الله ﷺ خرج إلى مكة عام الفتح فصام حتى بلغ الكديد ثم أفطر فأنظر الناس، فكانوا يأخذون بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله ﷺ وقال ابن جريج: بالآخر فالآخر من أمر رسول الله ﷺ.

تابع ابن جريج ومالكاً وزمعة بن صالح على رواية هذا الحديث سفيان بن عيينة وفليح بن سليمان والليث بن سعد ويونس بن يزيد فرووه عن ابن شهاب الزهري سياقة واحدة وبعض المتن ليس من قول ابن عباس وإنما هو قول الزهري أدرج في الحديث وهو: "فكان الناس يأخذون بالأحدث فالأحدث أو بالآخر فالآخر من أمر رسول الله ﷺ".

روى ذلك معمر بن راشد ومحمد بن إسحاق عن الزهري فيناه وفصلا كلام الزهري من كلام ابن عباس.

وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" ج ٣ ص ٢٢٦-٢٢٧ ط: دار الكتب العلمية: "وسياقي في المغازي من طريق معمر عن الزهري سياق هذا الحديث أوضح من رواية مالك، ولفظ رواية معمر "خرج النبي ﷺ في رمضان من المدينة ومعه عشرة آلاف من المسلمين وذلك على رأس ثمان سنين ونصف من مقدمه المدينة فسار ومن معه من المسلمين يصوم ويصومون حتى بلغ الكديد فأفطر وأفطروا" قلل الزهري: وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر من أمره ﷺ، وهذه الزيادة التي في آخره من قول الزهري وقعت مدرجة عند مسلم من طريق الليث عن الزهري ولفظه: "حتى بلغ الكديد أفطر، قال: وكان صحابة رسول الله ﷺ يتبعون الأحداث فالأحدث من أمره" وأخرجه من طريق سفيان عن الزهري قال مثله، قال سفيان لا أدري من قول من هو، ثم أخرجه من طريق معمر ومن طريق يونس كلاهما عن الزهري، وبيننا أنه من قول الزهري، وبذلك جزم البخاري في الجهاد، وظاهره أن الزهري ذهب إلى أن الصوم في السفر منسوخ ولم يوافق على ذلك كما سياتي قريباً.

( ٢٠٦ ) حديث أنس بن مالك قال: " دعا النبي ﷺ على الذين قتلوا أصحابه بيثر معونة ثلاثين صباحا حين يدعو على رعل ولحيان وعصية عصت الله ورسوله ﷺ. قال أنس: "فأنزل الله تعالى لنبيه في الذين قتلوا أصحاب بيثر معونة قرآنا حتى نسخ بعد: بلغوا قومنا، فقد لقينا ربنا، فرضي عنا ورضينا عنه". رواه البخاري برقم (٤٠٩٥).

قال محمد الصادق إبراهيم عرجون في كتابه "محمد رسول الله ﷺ" ج ٤ ص ٧٠-٧٢، ط: دار القلم: ثانياً: هذه الرواية هي الوحيدة بين روايات البخاري التي جاء فيها التصريح بأن الله أنزل لنبيه قرآناً، ومع قطع قولهم: (بلغوا عنا) عن

سابقه لا يدري ما الذي أنزله الله لنبيه ﷺ ليبلغ عنهم إلى قومهم، وكل ما في الكلام أنه حكى عن شهداء القراء أن يبلغ عنهم قومهم أنهم لقوا ربه فرضي عنهم ورضوا عنه، وذلك أنهم سألوا ربه أن يبلغ عنهم قومهم ما أحاط بهم من الشدائد ومعالم القتل، فبلغ الله تعالى رسوله ﷺ بوساطة جبريل عليه السلام، وبلغ جبريل محمداً ﷺ، وبلغ محمد أصحابه، فقال لهم: "إن إخوانكم أصيبوا" ولا يلزم من هذا قط أن يكون الله قد أنزل فيهم قرآناً قرأه الناس ثم نسخ .

ومن أعجب العجب، وأغرب الغريب هذا التباعد المترامي الأطراف بين رجال السند في فضلهم وعلمهم وفقههم في دين الله، وبين موضوع الروايات التي رويت بأسانيد زُجَّ فيها بأسماء هؤلاء الأجلاء الذين اتخذهم الأمة ركائز لأخذ دينها ودعامات يعتمد عليها نقل الدين والشرعة في أسلوب نقي مصفى من الخرافات والأساطير وأفاقيص القصاص .

فهذه الرواية التي تزعم أن قرآناً نزل على النبي ﷺ فقرأه الناس ثم نسخ بعد، وهي الرواية الوحيدة التي صرح فيها بنزول قرآن على النبي في الذين قتلوا أصحاب (بئر معونة) أن نجد في سندها الإمام مالك بن أنس، وهو الذي تقطع أعناق الفحول دون منزلته في الثقة ورصانة العقل ورزانة الفكر، والتنائي بعلمه وفضله عن الخرافات والأساطير الملفقة وأباطيل الروايات التي ركب لها أسانيد أدخل فيها زوراً بعض قادة أهل الفضل، حتى اقتحمت بعض نسخ الكتب التي نالت أرفع الدرجات في الثقة والصحة عند الأمة .

ومولفو هذه الكتب برءاء من جريرة هذه الروايات الباطلة بهذه الأسانيد المركبة، وهذا ما يوجب على أهل العلم وحماة السنة مراجعة هذه الكتب الرفيعة في

أسانيدها ومتونها، حماية لأصول الإسلام وتنقيتها مما أدخل عليها في عصور الاهتمام بالعالي والنازل، وكثرة ما يحفظ فلان، ويروي فلان، مما فتح باب الأباطيل المزورة والأكاذيب المدخولة، التي خلعت عليها طول مرور زمن الجهالة في عصور الجمرود الفكري شيئاً من قداسة نصوص وروايات هذه الكتب التي تغلب عليها الصحة، والتي قام على تأليفها أعلام من الثقات يوم أن كان أصحابها أعلم أهل زمانهم بما يروون فيها.

وبالجملة فهذه روايات يجب التوقف في قبولها؛ لأن للقرآن الحكيم خصائصه الإعجازية التي ينفرد بها عن جميع كلام البشر .

وقال ص ٧٣-٧٤: ومن ثم كان هذا الكلام المروي في صحيح البخاري على أنه قرآن نزل في شأن شهداء بئر معونة من القراء من عند الله على رسول الله ﷺ ثم نسخ، أو رفع أو نسي مما يجب التوقف عن قبوله حتى يظهر له مخرج من التأويل الصحيح.

ويؤيد ما ذهبنا إليه من التوقف في قبول هذه الروايات الزاعمة أن قرآنًا نزل فقرأه الناس في حياة النبي ﷺ، وسمعه يقرؤونه سواء في قصة قراء (بئر معونة) أو غيرها ثم نسخ أو رفع، أو نسي من غير بدل للنص المنسوخ ما يأتي:

أولاً: إن جميع ما جاء في روايات صحيح البخاري - في مواضع منه موقوفة على أنس رضي الله عنه ولم يرفع شيء منها إلى النبي ﷺ جاء مختلف النص اختلافاً يستحيل وقوع مثله في القرآن الحكيم، وقد جاء في "صحيح مسلم" وغيره بعض ما جاء في "صحيح البخاري"، فيسري عليه ما قررناه من التوقف في قبوله.

ثانياً: إن جميع هذه الروايات موقوفة على أنس رضي الله عنه، ولم يرفع منها شيء إلى النبي ﷺ إذ ليس في رواية منها فقرأ علينا رسول الله ﷺ قرآنًا نزل ثم نسخ، وليس في رواية منها أن النبي ﷺ أمر بكتب ما زعم أنه قرآن في قصة قراء (بشر معونة)، ووضعه في سورة من سور القرآن كما هو الشأن في جميع آيات القرآن.

وقال أيضا ص ٧٨: ومعاذ الله أن نقصد بذلك إلى شيء من الموازنة أو المشاهدة التي تترأى للعين الحولاء أو الفكر الفطير، بين آيات القرآن الحكيم، وبين ما جاء في روايات قصة قراء بثر معونة ونظائرها؛ لأن الموازنة لا تكون إلا بين المتشابهات، وأئني للحمصى أن يشابه اللولو والمرجان!

وإنما قصدنا أن نستل شبهة الرواية في "الصحيح"، وما تخلفه على ما يروى فيها من هالات القداسة وبريق البروق الخادعة من قلب من لم يجد النظر الفكري في تمحيص البراعة البيانية والهداية الإلهية، وبين كلام أريد به المحاكاة لما يشتبه به في موضوع الحديث .

وقال أيضا ص ٨٤: فلماذا خص بالنسخ ما زعم أنه قرآن نزل في شأن قراء بثر معونة، وقرأه الناس ثم نسخ أو رفع أو نسي، وليس فيه إلا الإخبار بطلب إبلاغ قومهم أنهم لقوا ربهم فرضي عنهم وأرضاهم؟ وهذا الترضي مذكور في جميع الآيات القرآنية الإعجازية في المواضع التي سقناها في الآيات التي عرضناها فيما سبق، وفي غيرها من آيات القرآن الحكيم، مع وحدة المعنى العام .

والتشبث بخفاء الحكمة عن العقول في كثير من الأحكام التعبدية والتشريعية لا يرفع الشبهة عن هذا الكلام المزعومة قرآنيته، بل هذا التشبث بخفاء الحكمة لا

يرفع عن هذا الكلام صفة فقدته الخصائص الإعجازية للقرآن الكريم في أسلوبه وطرائق هدايته، وما اشتمل عليه من المعاني الرفيعة والحقائق العالية .

وقال ص ٨٥-٨٦: ومن ثم كان أبو القاسم السهيلي العالم المسلم الوحيد الذي رأيناه أنكر في صراحة أن يكون هذا الكلام الذي رواه "الصحيح" على أنه قرآن -نزل من عند الله في التنويه بشأن قراء بشر معونة وقرأه الناس ثم نسخ أو رفع، أو نُسِي، قرآن له خصائص الإعجاز القرآني ورونته، فقال: ولما قتل أصحاب بشر معونة نزل فيهم قرآن، ثم رفع (أن بلغوا قومنا أن قد لقينا ربنا فرضي عنا ورضينا عنه) فثبت هذا في "الصحيح" -أي عند البخاري ومسلم وغيرهما- مما صحت روايته سنداً عند من روى القصة، وليس عليه رونق الإعجاز .

ولكن السهيلي كح عن الإصرار على قوله الحق التي طعن بها هذا الكلام الذي جاء في "الصحيحين" بزعم أنه قرآن نزل من عند الله تعالى وقرئ ثم نسخ. اهـ المراد منه

( ٢٠٧ ) حديث عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه: "إني لواقف يوم بدر في الصف فنظرت عن يميني وشمالِي فإذا أنا بين غلامين من الأنصار حديثه أسنانهما، فتمنيت أن أكون بين أضلع منهما، فغمزني أحدهما، فقال: يا عم أتعرف أبا جهل؟ فقلت: نعم، وما حاجتك إليه؟ قال: أخبرت أنه يسب النبي ﷺ، والذي نفسي بيده لئن رأيته لا يفارق سوادي سواده حتى يموت الأعجل منا، فتعجبت لذلك فغمزني الآخر، فقال لي أيضاً مثلها، فلم أنشب أن نظرت إلى أبي جهل، وهو يجول في الناس، فقلت: ألا تريان؟ هذا صاحبكما الذي تسألان عنه، فابتدراه بسيفیهما حتى قتلاه.

ثم انصرفا إلى النبي ﷺ فأخبراه، فقال: "أيكما قتله؟" قال كل منهما: أنا



قتله، فقال ﷺ : "هل مسحتما سيفيكما؟" قالوا: لا، فنظر النبي ﷺ في السيفين فقال: "كلاكما قتله" ف قضى بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح، والآخ ابن عفراء. رواه البخاري برقم (٣١٤١).

قال الشيخ محمد الصادق إبراهيم عرجون في كتابه "محمد رسول الله ﷺ" ج ٣ ص ٤٢٠-٤٢٢: والنظر بعين التأمل يرى أن هذه الرواية -وهي في صحيح البخاري من طريق مسدد، عن عبدالرحمن بن عوف صاحب إحدى الروايتين السابقتين وهي المروية من طريق إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن جده -وهو عبدالرحمن بن عوف- أما الرواية الثانية فهي من طريق سليمان التيمي عن أنس بن مالك وهي تخالف تينك الروايتين، رواية أنس بن مالك، ورواية عبدالرحمن بن عوف في إدخال معاذ بن عمرو بن الجموح في قصة قتل أبي جهل، فتجعله أحد القتالين، بل جعلته هو القتال، وجعلت ابن عفراء شريكه في ضرب أبي جهل، وأن النبي ﷺ قضى بسلب أبي جهل لمعاذ ابن الجموح وجمهور العلماء يقولون: إن قضاء النبي ﷺ لابن الجموح بسلب أبي جهل بعد أن أشركه مع صاحبه في القتل فقال: "كلاكما قتله" دليل على أن ضربة ابن الجموح كانت هي القاضية على حياة أبي جهل؛ لأن السلب إنما يكون للقاتل، لا للمشاركة في القتل.

ومعاذ ابن الجموح لم نر له ذكراً في القصة إلا في آخر هذه الرواية، التي اعتمد عليها عبدالملك بن هشام، وسائر روايات الصحيح لا تذكر في قتل أبي جهل سوى ابني عفراء اللذين جاء النص عليهما في روايتي التيمي عن أنس وفي رواية إبراهيم بن سعد عن جده عبدالرحمن بن عوف، ففي رواية أنس يقول ابن مسعود: فانطلقت فوجدته قد ضربه ابنا عفراء حتى برّد، وفي رواية إبراهيم بن سعد، يقول

عبدالرحمن بن عوف: فشدا عليه مثل الصقرين حتى ضرباه، وهما ابنا عفراء.

وهذا نص صريح لا يحتمل التأويل، أما ذكر معاذ بن عمرو بن الجموح في قصة قتل أبي جهل فيشبه أن يكون مقحماً، إذ تقول الرواية في آخرها فقضى بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح، والآخر ابن عفراء، والغلط فيه بالوهم أقرب؛ لأنه يعد جداً أن يكون عبدالرحمن بن عوف قاتل ذلك وهو قد ثبت أنه قال في قاتلي أبي جهل: وهما ابنا عفراء، ويؤيد ذلك حديث ابن عباس عن ابن أبي خيثمة عن معاذ ابن عفراء، قال: سمعت القوم وهم في مثل الحرجة، وأبو جهل فيهم، وهم يقولون: أبو الحكم لا يخلص إليه، فلما سمعتها جعلته من شأني، فقصدت نحوه، فلما أمكنني حملت عليه فضربته ضربة عظيمة أظنت قدمه بنصف ساقه، وضربني ابنه عكرمة على عاتقي فطرح يدي، فتعلقت بجلدة من جنبي، وأجهضني القتال عنه، ولقد قاتلت عامة يومي، وإني لأسحبها خلفي فلما آذتني وضعت قدمي عليها وتمطيت حتى طرحتها.

فهذا الحديث صريح في أن معاذ ابن عفراء هو صاحب الضربة الأولى التي أعجزت أبا جهل عن الحركة، وأن ابنه عكرمة ضرب معاذ ابن عفراء فطرح يده التي تعلقت بجلدة من جنبه، وظل يسحبها وراءه حتى آذته فتمطى عليها حتى طرحها، ولم نر من ذكر أن معاذ بن عمرو بن الجموح هو صاحب هذه القصة.

فلا إشكال في ذكر معاذ بن عمرو بن الجموح إنما جاء من رواية البخاري عن شيخه مسدد عن عبدالرحمن بن عوف على خلاف ما جاء عنه في الروايات الأخرى من تصريح بأن قاتلي أبي جهل هما ابنا عفراء.

ويمكن أن يقال في حل هذا الإشكال أن ذكر معاذ ابن الجموح في هذه القصة، وإثبات إسناد قتل أبي جهل إليه يحتمل أن يكون قد وهم فيه بعض الرواة لتوافق اسمه مع اسم أحد أبناء عفراء، وهذا الاحتمال قد يعده قصة سلب أبي جهل إذا ثبتت في غير حديث مسدد الذي جاءت هذه القصة فيه متبوعة بقوله: وكانا معاذ ابن عفراء، ومعاذ بن عمرو بن الجموح، وهذا تعبير يوحي بشيء من التردد في قاتلي أبي جهل، بخلاف التعبير القاطع في غير هذه الرواية على أن قاتلي أبي جهل هما ابنا عفراء.

وقال ص ٤٢٦: فهذا الحديث هو في أصل القصة -والتصريح بأن عاقري أبي جهل وضاريه هما ابنا عفراء- عين حديث عبدالرحمن بن عوف عند البخاري كما قدمناه، والتصريح فيه لا يحتمل التأويل، وقد اختلف هذا الحديث مع حديث البخاري في أن الضربة أُنذرت فنخذ أبي جهل، وهناك أُنذرت قدمه، وفي بعض الروايات: أُنذرت قدمه بنصف ساقه، واتفق مع حديث البخاري في أن الضارب لأبي جهل هو أحد ابني عفراء، وليس فيه ذكر قط لمعاذ بن عمرو بن الجموح.

ولهذا فنحن نرجح روايات الصحيح التي يوحي أسلوبها وتدرج أحداثها بترجيحها على جميع ما عداها من الروايات بما فيها رواية مسدد، وهي وإن كلنت من روايات الصحيح لكنها لا تقف مع روايتي عبدالرحمن بن عوف وأنس بن مالك، ولا تلتفت إلى رواية ابن إسحق التي وقع فيه التعارض، وقد غمز ابن حجر رواية ابن اسحاق بقوله: فهذا الذي رواه ابن اسحاق يجمع بين الأحاديث، لكنه يخالف ما في "الصحيح".

وحسبنا أن تكون مخالفته لما في الصحيح سببا لعدم الالتفات إليه والأخذ به،

وإلا فأين ابن إسحاق ورجال أسانيد من البخاري ورجاله؟

ونحن لا ندعي العصمة لأحد من الناس حاشا أنبياء الله ورسله، مهما بلغ من المكانة والشهرة، والله لا يكلف نفسا إلا وسعها.

ولعل قصة معاذ بن عمرو بن الجموح وقعت في مناسبة أخرى مع أشخاص آخرين، فاشتبه أمرها على بعض الرواة فأدخلها في قصة قتل أبي جهل مع ابني عفراء، وجرى فيها الأخذ والرد بين العلماء، وعلم الحقيقة في واقع الأمر مما استأثر الله بعلمه.

(٢٠٨) حديث عبدالله بن عون عن نافع عن عبدالله بن عمر أنه انتهى إلى الكعبة، وقد دخلها النبي ﷺ وبلال وأسامة، وأجاف عليهم عثمان بن طلحة الباب، قال: فمكثوا فيه مليا، ثم فتح الباب، فخرج النبي ﷺ، وركبت الدرجة، فدخلت البيت، فقلت: أين صلى النبي ﷺ؟ قالوا: هاهنا قال: ونسيت أن أسألهم: كم صلى؟. رواه مسلم برقم ٣٩٢ (١٣٢٩).

قال الدارقطني في "التتبع" ص ٣٦١: وأخرج مسلم عن حميد بن مسعدة عن خالد عن ابن عون عن نافع عن ابن عمر عن أسامة وبلال وعثمان، فسألتهم وهذا وهم فيه ابن عون. خالفه أيوب وعبيد الله ومالك وغيرهم، فأسندوه عن بلال وحده. اهـ

وقال النووي في "شرح صحيح مسلم" ج ٩ ص ٧٣: هكذا وقعت هذه الرواية هنا، وظاهره أن ابن عمر سأل بلالا وأسامة وعثمان جميعهم، قال القاضي عياض: ولكن أهل الحديث وهنوا<sup>(١)</sup> هذه الرواية، فقال الدارقطني: وهم ابن عون

<sup>(١)</sup> عبارة القاضي عياض في "إكمال المعلم في فوائد مسلم" ج ٤ ص ٤٢٣ هكذا: ولكن أهل الصنعة وهنوا هذه الرواية.

هنا وخالفه غيره فأسندوه عن بلال وحده، قال القاضي: وهذا هو الذي ذكره مسلم في باقي الطرق فسألت بلالا فقال: إلا أنه وقع في رواية حرمة عن ابن وهب فأخبرني بلال أو<sup>(١)</sup> عثمان بن طلحة أن رسول الله ﷺ صلى في جوف الكعبة، هكذا هو عند عامة شيوخنا، وفي بعض النسخ وعثمان ابن أبي<sup>(٢)</sup> طلحة قال: وهذا يعضد رواية ابن عون والمشهور انفراد بلال برواية ذلك والله أعلم.

وقال مقبل في تعليقه على "التبعية" ص ٣٦٢: وأقول: لعل مسلما - رحمه الله - ذكره لبيان علته لأنه - رحمه الله - قد ذكر رواية مالك وأيوب وعبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر: سألت بلالا. وأخرجه من حديث ابن شهاب عن سالم عن أبيه: سألت بلالا. اهـ ثم ذكر رواية حرمة.

قلت: الذي نريد أن تثبت هاهنا ضعف هذه الرواية مع أنها في "صحيح مسلم" - بغض النظر عن إيراد مسلم لها هل كان ذلك من أجل إعلاها أو غير ذلك - وقد رأيت أنها ضعيفة بشهادة أولئك الأئمة الذين تقدم ذكر كلامهم. هذا ومن الغريب جدا أن يشير الإمام مسلم إلى ضعف بعض الروايات التي أوردها في "صحيحه" باعتراف بعض الحشوية أنفسهم ثم يدعي بعضهم أن جميع ما في "صحيحه" ثابت بل مقطوع بصحته.

( ٢٠٩ ) حديث عبيد الله بن عمر عن نافع - يعني عن ابن عمر - عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: "كان فرض للمهاجرين الأولين أربعة آلاف في أربعة،

<sup>(١)</sup> كذا في "إكمال المعلم" وهو الصواب ووقع في "شرح النووي" (و) بدل (أ) وهو خطأ ظاهر.  
<sup>(٢)</sup> كذا في "شرح النووي" و"إكمال المعلم" والصواب "عثمان بن طلحة" لأن "عثمان ابن أبي طلحة" مقول في أحد.

وفرض لابن عمر ثلاثة آلاف وخمسمائة. فقيل له: هو من المهاجرين، فلم نقصته من أربعة آلاف؟ فقال: إنما هاجر به أبواه. يقول: ليس هو كمن هاجر بنفسه". رواه البخاري برقم (٣٩١٢).

قال الدارقطني في "التبعية" ص ٢٥٦: وأخرج أيضا عن إبراهيم الفراء عن هشام عن ابن جريح عن عبيد الله عن نافع أن عمر فرض للمهاجرين الأولين أربعة آلاف. وهذا مرسل. اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" ج ٧ ص ٣٢٣ بعد أن ذكره: هذا صورته منقطع؛ لأن نافعا لم يلحق عمر، لكن سياق الحديث يشعر بأن نافعا حمله عن ابن عمر. اهـ المراد منه.

وقد أورد كلام الحافظ هذا مقبل الوادعي في تعليقه على "التبعية" ص ٢٥٦ وقال بعد أن ذكره: وأقول: الحديث عند البخاري مرسل كما يقول الدارقطني - رحمه الله -، وأما الطريق الموصول عند أبي نعيم فهي من رواية عبدالعزيز بن محمد ابن عبيد الدراوردي عن عبيد الله بن عمر العمري كما في "الفتح"، وقد قال الحافظ في "التقريب": صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطيء، قال النسائي: حديثه عن عبيد الله العمري منكر. اهـ وهو تعقب حسن. هذا وقد قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" ج ٧ ص ٣٢٣ بعد كلام: ... ووقع في رواية غير أبي ذر هنا "عن نافع يعني عن ابن عمر" ولعلها من إصلاح بعض الرواة، واغتر بها شيخنا ابن الملقن فأنكر على ابن التين قوله: أن الحديث مرسل وقال: لعل نسخته التي وقعت له ليس فيها ابن عمر. اهـ المراد منه.

قلت: وما ذكره الحافظ من أنه قد وقع في رواية غير أبي ذر عن نافع يعني

عن ابن عمر هو الذي وقع في النسخة المطبوعة فليتبه لذلك جيدا وليعلم أن هذا ليس هو الموضع الوحيد الذي وقع فيه مثل هذا التصرف وهذا الأمر نفسه يحتاج إلى أن يوقف معه وقفة طويلة ولبسط الكلام على ذلك موضع آخر - إن شاء الله تعالى -.

( ٢١٠ ) حديث أبي هريرة قال: وكلفني رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان، فأتاني آت فجعل يحثو من الطعام فأخذته وقلت: والله لأرفعنك إلى رسول الله ﷺ، قال: إني محتاج، وعلي عيال، ولي حاجة شديدة قال: فخليت عنه. فأصبحت، فقال النبي ﷺ: "يا أبا هريرة ما فعل أسيرك البارحة؟ قال: قلت: يا رسول الله شكا حاجة شديدة وعيالا، فرحمته فخليت سبيله، قال: أما إنه قد كذبتك، وسيعود... إلى أن قال: ذاك شيطان". رواه البخاري برقم (٢٣١١).

قال الحافظ ابن حجر في "هدي الساري مقدمة فتح الباري" ص ٥٩٤-٥٩٥ في ترجمة عثمان بن الهيثم أحد رواة هذا الحديث: عثمان ابن الهيثم ابن الجهم المؤذن أبو عمرو البصري، قال أبو حاتم: كان صدوقا غير أنه كان يتلقن بآخره. قال الدارقطني: كان صدوقا كثير الخطأ، وقال الساجي: ذكر عند أحمد فأوماً إليه أنه ليس بثبت ولم يحدث عنه. اهـ المراد منه.

هذا وقد أورد كلام الحافظ هذا الشيخ شعيب الأرناؤوط في تعليقه على "رياض الصالحين" ص ٣١٤-٣١٥ وسكت عليه وذلك يدل دلالة واضحة على أنه يتبنى مذهب من ضعفه، بل إنه يدل على أنه يضعف الحديث نفسه لأنه لم يذكر لعثمان متابعا ولا لحديثه هذا شاهدا، ومن المعلوم أن ما تفرد به الضعيف ضعيف كما لا يخفى ولا أدري هل لم يطلع الشيخ شعيب على ما ساقه الحافظ من الطرق أو أنه رأى أنها لا تصلح للاستشهاد بها.

هذا وقد ذكر الحافظ في "مقدمة الفتح" ص ١٨ علة أخرى لهذا الحديث حيث قال هناك بعد كلام: ... فمن ذلك أنه قال -يعني الإمام البخاري- في كتاب الوكالة قال عثمان بن الهيثم: حدثنا عوف حدثنا محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: وكلني رسول الله ﷺ بركة رمضان الحديث بطوله، وأورده في مواضع أخرى منها في فضائل القرآن وفي ذكر إبليس، ولم يقل في موضع منها حدثنا عثمان فالظاهر أنه لم يسمعه منه، اهـ المراد منه.

وقال في "الفتح" ج ٤ ص ٦١٤: قوله: "وقال عثمان بن الهيثم" هكذا أورد البخاري هذا الحديث هنا ولم يصرح فيه بالتحديث، وزعم ابن العربي أنه منقطع، وأعاده كذلك في صفة إبليس وفي فضائل القرآن. اهـ المراد منه. ثم ذكر الحافظ أنه قد وصله النسائي والإسماعيلي وأبو نعيم من طرق عن عثمان المذكور وذكر أنه ذكره في "تعليق التعليق" من طريق عبد العزيز بن منيب وعبد العزيز بن سلام وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني وهلال بن بشر الصواف وعبد بن غالب الذي يقال له تتمام. قال -أعني الحافظ-: وأقرهم لأن يكون البخاري أخذه عنه - إن كان ما سمعه من ابن الهيثم- هلال بن بشر؛ فإنه من شيوخه... إلخ.

قلت: قد أصاب الإمام ابن العربي في حكمه على سند هذا الحديث بالانقطاع، وقد رأيت أن الحافظ ابن حجر نفسه قد سلم بذلك، وأما ما ذكره - أعني الحافظ - من الطرق الأخرى المتصلة فلعل ابن العربي لم يطلع عليها أو أنه اطلع عليها أو على بعضها ولكنه رأى أنها غير صالحة للاحتجاج بها، على أن لهذا الحديث علة أخرى كما تقدم وهي ضعف عثمان بن الهيثم، إلا أن الحافظ قد ذكر له طريقاً أخرى عند النسائي وذكر أنه قد وقع مثل ذلك لمعاذ بن جبل كما أخرج



ذلك الطبراني وأبو بكر الروياني، ولست هنا بصدد الحكم على هذا الحديث كغيره من الأحاديث التي أوردتها في هذا الكتاب كما ذكرت ذلك أكثر من مرة، وإنما أردت بما ذكرته من حكم العلامة ابن العربي عليه بالانقطاع بيان أن الأمة لم تجمع على صحة ما في "الصحيحين" جميعاً إذ إن ذلك هو المقصود من تأليف هذا الكتاب فافهم ذلك والله تعالى أعلم.

( ٢١١ ) حديث عائشة أمها قالت: "كان رسول الله ﷺ مضطجعاً في بيتي كاشفاً عن فخذه أو ساقيه فاستأذن أبو بكر فأذن له وهو على تلك الحال فتحدث ثم استأذن عمر فأذن له وهو كذلك فتحدث ثم استأذن عثمان فجلس رسول الله ﷺ وسوى ثيابه قال محمد: ولا أقول ذلك في يوم واحد فدخل فتحدث فلما خرج قالت عائشة: دخل أبو بكر فلم تمسح له ولم تباه ثم دخل عمر فلم تمسح له ولم تباه ثم دخل عثمان فجلست وسويت ثيابك فقال: ألا أستحي من رجل تستحي منه الملائكة". رواه مسلم برقم ٢٦ (٢٤٠١).

قال الطحاوي في "شرح معاني الآثار" ج ١ ص ٤٧٣-٤٧٤ ط ٢: دار الكتب العلمية ١٤٠٧ هـ بعد أن ذكره: "قال أبو جعفر: فذهب قوم إلى أن الفخذ ليست من العورة، واحتجوا في ذلك بهذا الحديث.

وخالفهم في ذلك آخرون، فقالوا: الفخذ عورة، وقالوا: قد روى هذا الحديث جماعة من أهل البيت على غير ما رواه الذين احتجتم بروايتهم.

فمن ذلك ما روي في ذلك ما حدثنا إبراهيم بن مرزوق، قال: ثنا عثمان ابن عمر بن فارس، قال: أنا مالك بن أنس، عن الزهري، عن يحيى بن سعيد، عن

أبيه، عن عائشة - رضي الله عنها -، أن أبا بكر رضي الله عنه استأذن على النبي ﷺ، ورسول الله ﷺ لابس مِرْطَ أم المؤمنين، فأذن له فقضى إليه حاجته ثم خرج.

ثم استأذن عليه عمر رضي الله عنه وهو على تلك الحال، فقضى إليه حاجته، ثم خرج فاستأذن عليه عثمان رضي الله عنه فاستوى جالسا، وقال لعائشة "اجمعي عليك ثيابك".

فلما خرج قالت له عائشة: مالك لم تفرغ لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما كما فرغت لعثمان رضي الله عنه؟ فقال: "إن عثمان رضي الله عنه رجل كثير الحياء، ولو أذنت له على تلك الحال، خشيت أن يبلغ في حاجته".

ثم ذكر بعض الروايات ثم قال: قال أبو جعفر: فهذا أصل هذا الحديث، ليس فيه ذكر كشف الفخذين أصلا .

وقد جاءت عن رسول الله ﷺ آثار متواترة صحاح فيها أن الفخذ من العورة". ثم ذكر بعض الروايات ثم قال ص ٤٧٥: "قال أبو جعفر: فهذه الآثار المروية عن رسول الله ﷺ، تخبر أن الفخذ عورة، ولم يضادها أثر صحيح".

( ٢١٢ ) حديث أبي موسى: "أن النبي ﷺ دخل حائطا وأمرني بحفظ باب الحائط، فجاء رجل يستأذن فقال: ائذن له وبشره بالجنة، فإذا أبو بكر. ثم جاء آخر يستأذن فقال: ائذن له وبشره بالجنة، فإذا عمر. ثم جاء آخر يستأذن، فسكت هنيهة ثم قال: ائذن له وبشره بالجنة على بلوى ستصيبه، فإذا عثمان بن عفان". قال حماد وحدثنا عاصم الأحول وعلي بن الحكم سمعا أبا عثمان يحدث عن أبي موسى بنحوه وزاد فيه عاصم "أن النبي ﷺ كان قاعدا في مكان فيه ماء قد كشف عن ركبتيه - أو ركبته - فلما دخل عثمان غطاها" رواه البخاري برقم (٣٦٩٥).

قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" ج ٧ ص ٦٨: "قوله: "وزاد فيه عاصم أن النبي ﷺ كان قاعداً في مكان فيه ماء قد كشف عن ركبته، فلما دخل عثمان غطاها" قال ابن التين: أنكر الداودي هذه الرواية وقال: هذه الزيادة ليست من هذا الحديث بل دخل لرواها حديث في حديث، وإنما ذلك الحديث أن أبا بكر أتى النبي ﷺ وهو في بيته قد انكشف فخذه فجلس أبو بكر، ثم دخل عمر، ثم دخل عثمان فغطاها الحديث. اهـ كلامه وقد اعترض عليه الحافظ في ذلك وذهب إلى تقوية هذا الحديث كما تجده في الموضع المذكور فمن شاء ذلك فليرجع إليه وليس هذا موضع تحقيق الحق في ذلك والله تعالى أعلم.

(٢١٣) حديث ابن عباس -رضي الله عنهما-: ... وكان فيمن لم يكن معه الهدي، طلحة بن عبيدالله ورجل آخر فأحلا. رواه مسلم برقم ١٩٧ (١٢٣٩).

قال ابن حزم في "حجة الوداع" ص ٢٦٥-٢٦٦ ط: بيت الأنكار الدولية: قال أبو محمد هو ابن حزم نفسه-: قد ذكرنا حديث عبيدالله بن معاذ العنبري، عن أبيه، عن شعبة، عن مسلم القرني، عن ابن عباس، أن طلحة كان ممن ساق الهدي في حجة الوداع<sup>(١)</sup>، وقد اضطرب في ذلك على شعبة:

كما حدثنا عبدالله بن يوسف، حدثنا أحمد بن فتح، حدثنا عبدالوهاب بن عيسى، حدثنا أحمد بن محمد، حدثنا أحمد بن علي، حدثنا مسلم بن حجاج، حدثنا محمد بن بشار، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة عن مسلم القرني، عن ابن عباس

<sup>(١)</sup> رواه مسلم برقم ١٩٦ (١٢٣٩)، ولفظه عنده: "أهل النبي ﷺ بعمرة وأهل أصحابه بحج، فلم يحل النبي ﷺ ولا من ساق الهدي من أصحابه، وحل بقتيهم، فكان طلحة بن عبيدالله فيمن ساق الهدي فلم يحل".

.. فذكر الحديث وقال فيه : وكان في من لم يكن معه الهدي؛ طلحة بين عبيدالله، ورجل آخر فأحلا .

قال أبو محمد : عبيدالله بن معاذ عن أبيه قد أثبت الهدي . وبندار عن غندر نفاء. والمثبت أولى من الثاني. وكلاهما في شعبة ثقة، ومعاذ أحفظ من غندر وأجل، لأن الثقات ذكروا معاذ بن معاذ العنبري في الطبقة الثانية من أصحاب شعبة، مع خالد بن الحارث. وذكروا محمد بن جعفر في الطبقة الرابعة من أصحاب شعبة - رحمة الله على جميعهم -، وأيضاً فقد ذكر الماجشون في حديثه عن عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة؛ أن الهدي كان مع ذوي اليسارة من الصحابة - رضي الله عنهم - وقد ذكرنا هذا الحديث فيما خلا من كتابنا. وطلحة - بلاشك - من أيسر ذوي اليسارة. فهذا يؤيد أنه كان من جملتهم في سوق الهدي ، بل هو داخل في جملة المخير عنهم بسوق الهدي، لأنه من ذوي اليسارة.

ويرفع الشك في هذا رفعا جليا رواية جابر دون أن يضطرب عليه، بأن طلحة ساق الهدي، بل في روايته : أن هدي طلحة كان أشهر هدي في تلك الجماعة، بعد هدي رسول الله ﷺ .

كما حدثنا عبدالرحمن بن عبدالله الهمداني، حدثنا أبو إسحاق البلخي، حدثنا الفربري، حدثنا البخاري، حدثنا محمد بن المثني وخليفة قالوا: حدثنا عبدالوهاب، حدثنا حبيب المعلم، عن عطاء، عن جابر، قال: وأهل النبي ﷺ بالحج، وليس مع أحد منهم هدي غير النبي ﷺ وطلحة. وقدم علي من اليمن ومعه هدي ... وذكر باقي الحديث<sup>(١)</sup>.

<sup>(١)</sup> رواه البخاري برقم (١٦٥١).

فصح -بلاشك- أن طلحة كان ساق الهدى، وأن الشك -والله أعلم- هو من قبل بNDAR، أو من غندر، لا يتجاوزهما. اهـ

( ٢١٤ ) حديث "يحيى يوم القيامة ناس من المسلمين بذنوب أمثال الجبال فيغفرها الله لهم ويضعها على اليهود والنصارى" رواه مسلم برقم ٥١ (٢٧٦٧).

قال الألباني في "سلسلة الأحاديث الموضوعة" ج ٣ ص ٤٨١، ط ٢: مكتبة المعارف: "منكر بهذا اللفظ تفرد به حرمي بن عمار حدثنا شداد أبو طلحة الراسي عن غيلان بن جرير عن أبي بردة عن أبيه -يعني أبا موسى الأشعري- عن النبي ﷺ قال: فذكره وزاد آخره فيما أحسب أنا، قال أبو روح: لا أدري ممن الشك. أخرجه مسلم (١٠٥/٨) من هذا الوجه وأخرجه من طريق طلحة بن يحيى وعون ابن عتبة وسعيد ابن أبي بردة نحوه دون قوله: "ويضعها" وكذلك أخرجه أحمد (٣٩١/٤) عن عون وسعيد، و(٤٠٢/٤) عن بريد وهو ابن عبد الله بن أبي بردة، و(٤٠٧/٤) عن عمارة ومحمد بن المنكدر، و(٤٠٨/٤) عن معاوية بن إسحاق، و(٤١٠/٤) عن طلحة بن يحيى أيضا، كلهم قالوا عن أبي بردة به نحوه دون قوله: "ويضعها .." ومن ألفاظهم عند مسلم: "إذا كان يوم القيامة دفع الله عز وجل - إلى كل مسلم يهوديا أو نصرانيا فيقول: هذا فكأك من النار" هكذا رواه الجماعة عن أبي بردة دون تلك الزيادة فهي عندي شاذة بل منكورة لوجه:

أولا: أن الراوي شك فيها، وهو عندي شداد أبو طلحة الراسي، أو الراوي عنه حرمي بن عمار، ولكن هذا قد قال -وهو أبو روح-: "لا أدري ممن الشك" فتعين أنه الراسي؛ لأنه متكلم فيه من قبل حفظه، وإن كان ثقة في ذات نفسه، ولذلك أورده الذهبي في "الضعفاء" وقال: "قال ابن عدي: لم أر له حديثا منكرا".

وقال العقيلي: "له أحاديث لا يتابع عليها". وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق يخطيء". وليس له في مسلم إلا هذا الحديث. قال الحافظ في "التهذيب": "لكنه في الشواهد".

ثانيا: ولما كان قد تفرد بهذه الزيادة التي ليس لها شاهد في الطرق السابقة وكان فيه ما ذكرنا من الضعف في الحفظ، فالتواعد الحديثية تعطينا أمّا زيادة منكرة، كما لا يخفى على المهرة.

ثالثا: أن هذه الزيادة مخالفة للقرآن القائل في غير ما آية: ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾ ولذلك اضطر النووي إلى تأويلها بقوله: "معناه: أن الله يغفر تلك الذنوب للمسلمين ويسقطها عنهم، ويضع على اليهود والنصارى مثلها بكفرهم وذنوبهم، فيدخلهم النار بأعمالهم لا بذنوب المسلمين، ولا بد من هذا التأويل لقوله تعالى: ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾، وقوله: "ويضعها" مجاز، والمراد يضع عليهم مثلها لذنوبهم..".

وأقول: لكن التأويل فرع التصحيح، وقد أثبتنا بهذا التخريج والتحقيق أن الحديث بهذه الزيادة منكر، فلا مسوغ لمثل هذا التأويل. اهـ

( ٢١٥ ) حديث أبي هريرة قال: "بعث رسول الله ﷺ عشرة عينا وأمر عليهم عاصم بن ثابت الأنصاري جد عاصم بن عمر بن الخطاب، حتى إذا كانوا بالهدة بين عسفان ومكة ذكروا لحي من هذيل يقال لهم بنو لحيان، فنفرُوا لهم بقريب من مائة رجل رام، فاقتصوا آثارهم حتى وجدوا مأكَلهم التمر في منزل نزله، فقالوا: تمر يثرب. فاتبعوا آثارهم. فلما حس بهم عاصم وأصحابه لجأوا إلى

موضع. فأحاط بهم القوم فقالوا لهم: انزلوا فأعطوا بأيديكم، ولكم العهد والميثاق أن لا تقتل منكم أحدا ... إلى أن قال: "فانطلق بخبيب وزيد بن الدثنة حتى باعوهما بعد وقعة بدر، فابتاع بنو الحارث بن عامر بن نوفل خبيبا - وكان خبيب هو قتل الحارث بن عامر يوم بدر-...". رواه البخاري برقم (٣٩٨٩ و ٤٠٨٦).

قال الحافظ الدمياطي كما في "طبقات الشافعية الكبرى" للعلامة السبكي ج ١٠ ص ١١٩، ط: هجر: وذكر -يعني الإمام البخاري- فيه - أي في صحيحه- أيضاً في [باب وفود الأنصار]: (حدثنا عليّ حدثنا سفيان قال: كان عمرو يقول: سمعت جابر بن عبد الله يقول: شهد بي خلاي العقبه، قال عبد الله بن محمد: قال ابن عيينة: أحدهما البراء بن مَعْرُور).

وهذا وهم، إنما خاله ثعلبة وعمرو ابنا عَنَمَة بن عديّ بن سنان بن ناي بن عمرو ابن سواد بن غنم بن كعب بن سلمة، أختهما أُنَيْسَة بنت عَنَمَة، أم جابر بن عبد الله.

وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" ج ٧ ص ٣٩٤: قوله: "عشرة عينا" سيأتي بيانهم في غزوة الربيع، وأمر عليهم عاصم بن ثابت جد عاصم بن عمرو ابن الخطاب -يعني لأمه-، قال: وهو وهم من بعض رواته فإن عاصم بن ثابت خال عاصم بن عمر لا جده لأن والدته عاصم هي جميلة بنت ثابت أخت عاصم وكان اسمها عاصية فقهرها النبي ﷺ، قال عياض: إذا قرئ جد بالكسر على أنه صفة لثلبت استقام الكلام وارتفع الوهم<sup>(١)</sup>. اهـ

(١) هذا التأويل باطل غير مقبول كما لا يخفى على متأمل، وسيأتي -إن شاء الله تعالى- في الرواية الأخرى ما يزيده بطلانا على بطلانه.

وقال -أعني الحافظ- ص ٤٨٤: قوله: "وهو جد عاصم بن عمر" تقدم أنه خال عاصم لا جده، وأن الرواية المتقدمة يمكن ردها إلى الصواب بأن يقرأ جد بالكسر، وأما هذه -يعني رواية وهو جد عاصم بن عمر بن الخطاب التي رواها البخاري برقم (٤٠٨٦)- فلا حيلة فيها. اهـ المراد منه.

( ٢١٦ ) حديث يونس عن ابن شهاب قال: أخبرني عروة أن عبيد الله ابن عدي بن الخيار أخيره "أن المسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث قالوا: ما يمنعك أن تكلم عثمان لأخيه الوليد فقد أكثر الناس فيه؟ ... إلى أن قال: ثم دعا -يعني عثمان- علياً فأمره أن يجلد، فجلده ثمانين". رواه البخاري برقم (٣٦٩٦).

قال الحافظ الدمياني كما في طبقات الشافعية ج ١٠ ص ١١٨-١١٩ عند ذكره لبعض الواقعة في "صحيح الإمام البخاري": "... وذكر - يعني الإمام البخاري- فيه -أي في "صحيحه" أيضاً في "مناقب عثمان بن عفان": أن علياً جلد الوليد بن عقبة ثمانين.

والذي رواه مسلم وأبو داود وابن ماجه من حديث عبد العزيز بن المختار عن الدنانج عبد الله بن فروز عن حُضَيْن بن المنذر عن علي: أن عبد الله بن جعفر جلدَه وعلي يَعدُّ، فلما بلغ أربعين قال علي: أمسك.

وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" ج ٧ ص ٧١: قوله -يعني قول الراوي-: "فجلده ثمانين" في رواية معمر "فجلد الوليد أربعين جلدة" وهذه الرواية أصح من رواية يونس، والوهم فيه من الراوي عنه شبيب بن سعيد، ويرجح رواية



معمر ما أخرجه مسلم من طريق أبي ساسان قال: "شهدت عثمان أتي بالوليد وقد صلى الصبح ركعتين ثم قال أزيدكم، فشهد عليه رجلان أحدهما حمران (يعني مولى عثمان) أنه قد شرب الخمر، فقال عثمان: يا علي قم فاجلده، فقال علي: قم يا حسن فاجلده، فقال الحسن: ول حارها من تولى قارها، فكأنه وجد عليه فقال: يا عبدالله بن جعفر قم فاجلده فجلده وعلي يعد، حتى بلغ أربعين فقال: أمسك. ثم قال: جلد النبي ﷺ أربعين وأبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل ذلك سنة، وهذا أحب إلي. اهـ المراد منه.

وقال الشيخ عبدالرشيد النعماني كما في "حوار مع الألباني" للشيخ شميم السلهبي المطبوع بآخر "الإمام ابن ماجة وكتابه السنن" ص ٣٠٠ بعد أن ذكر بعض كلام الحافظ السابق: ومع أن رواية "الثمانين" شاذة أدخلها البخاري في "صحيحه" اهـ.

( ٢١٧ ) حديث عمرو بن سعيد بن العاص قال حدثني أبي عن أبيه قال كنت عند عثمان فدعا بطهور فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "ما من امرئ مسلم تحضره صلاة مكتوبة فيحسن وضوءها وخشوعها وركوعها، إلا كانت كفارة لما قبلها من الذنوب، ما لم يؤت كبيرة، وذلك الدهر كله". رواه مسلم برقم ٧ (٢٢٨).

وسأني الكلام عليه -إن شاء الله تعالى- عند الكلام على الحديث الذي بعده.

( ٢١٨ ) حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ كان يقول: "الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان، مكفرات ما بينهن إذا اجتنب الكبائر". رواه مسلم برقم ١٦ (٢٣٣). ورواه أيضا برقم ١٤ (٢٣٣) بلفظ: "الصلاة الخمس والجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهن ما لم تغش الكبائر".

قال ابن الوزير في "العواصم والقواصم" ج ٩ ص ١٢٧-١٢٩، ط ١: مؤسسة الرسالة: وأما هذه الزيادة -يعني قوله: " ما لم تغش الكبائر" وقوله في الرواية الأخرى: "إذا اجتنبت الكبائر" في حديث أبي هريرة فهي معلقة مثل هذه في حديث عثمان على أنهما لو اجتماعا في حديث واحد ما قويا على معارضة من خالفهما من الثقات الأثبات كيف وهذا شعبة يقول في هشام بن حسان<sup>(١)</sup>: لو حايث أحدا لحايث هشام بن حسان كان ختي، ولم يكن يحفظ، وقال يحيى بن آدم: قال أبو شهاب: قال لي شعبة: عليك بحجاج ومحمد بن إسحاق فإنهما حافظان واكتم علي عند البصريين في خالد وهشام وقد رد الذهبي هذا على شعبة فبالغ، ولكلام شعبة وجه وقال عفان: أخبرنا وهيب قال لي الثوري: أفدني عن هشام فقلت: لا أستحل ذلك وقد نقل ابن حجر في "علوم الحديث" له عن الذهبي أنه قال: ما اجتمع اثنان من أئمة هذا الشأن على توثيق رجل أو تضعيفه إلا كان كما قال<sup>(٢)</sup>. قال ابن حجر: والذهبي من أهل الاستقراء

<sup>(١)</sup> هاتان الزبادتان ليستا في مسلم من طريق هشام بن حسان وإنما هما عنده من طريقين آخرين.

<sup>(٢)</sup> قال الشيخ عبدالفتاح (أبو غدة) في تعليقه على "الرفع والتكثير" ص ٢٨٦-٢٨٨، ط ٣: دار البشائر الإسلامية: اختلف العلماء في تفسير كلمة الذهبي هذه كثيرا، والذي ترجح للعبد الضعيف أن معناها لم يقع الاتفاق من العلماء على توثيق "ضعيف" بل إذا وثقه بعضهم ضعفه آخرون كما لم يقع الاتفاق من العلماء على تضعيف "ثقة" فإذا ضعفه بعضهم وثقه آخرون، فلم يتفقوا على خلاف الواقع في جرح راو أو في تعديله فهم بمجموعهم معفونون من الخطأ. ولفظ: "اثنان" هنا المراد به الجميع كقولهم: "هذا أمر لا يختلف فيه اثنان"، أي يتفق عليه الجميع ولا ينازع فيه أحد هكذا فسرت كلمة الحافظ الذهبي في الطبعة الأولى من هذا الكتاب سنة ١٣٨٣ وفي الطبعة الثانية منه سنة ١٣٨٨، ثم رأيت بعد ذلك ما يؤيد هذا التفسير للعلامة الشاوي الجزائري، سيأتي نص كلامه فيما بعد... إلى أن قال ص ٢٨٨: وجاء في النسخة المخطوطة من كتاب "الإعلان بالتوبيخ" للسخاوي الذي طبع عنها الأستاذ حسام الدين القدسي الكتاب المذكور تعليقا على قول الذهبي المذكور فيها ما يلي:-

التام<sup>(١)</sup> فقد اجتمع شعبة ووهيب على تضعيف هشام مطلقا. أما من ضعفه عن الحسن فكثير، ومع ذلك فحديثه عن الحسن في "الصحيح" بغير متابع، لكن غير ما أعل.

وقد احتج ابن حجر بذلك في "مقدمة شرح البخاري" في ترجمة هشام<sup>(٢)</sup> على ما اختاره في "علوم الحديث" من كون الصحيح ينقسم إلى قسمين فقد طولوا

"سألت شيخنا العلامة الرحلة الفهامة، الشيخ يحيى بن محمد بن عبد الله بن عيسى ابن أبي البركات الشاوي الجزائري، حين اجتماعي به بالرملة - في فلسطين - في عشرين رمضان سنة ١٠٨١ عن قول الذهبي "لم يجتمع اثنان على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة" ما المراد به؟ فأجابني بأن المراد: لم يجتمع اثنان من غير مخالف، ونظير ذلك قولهم: "لم يختلف فيه اثنان" بأن المراد به الاتفاق لا العدد ثم ذكرت له ما قال المؤلف (أي الشاوي) هنا من قوله: "لم يجتمع اثنان من طبقة واحدة"، فقلت: لا حاجة إلى هذا التكلف". اهـ وللعلماء كلام كثير حول تفسير كلام الذهبي السابق وما ذكره الشيخان الشاوي وأبو غدة هو الصواب عندنا والله تعالى أعلم.

<sup>(١)</sup> ليس الأمر كذلك، ومن تأمل تعقيبات الحافظ ابن حجر في "مذهب التهذيب" و"لسان الميزان" يتبين له بوضوح أن الذهبي قد فاته كلام كثير لأئمة الجرح والتعديل في تعديل الرواة وجرحهم بل إنه قد حكم بمهالة طائفة غير قليلة من الرواة المشهورين ومنهم بعض الصحابة وقد أشرنا إلى شيء من ذلك في كتابنا "الإمام الربيع مكانه ومسنده" ولبسط ذلك موضع آخر والله تعالى ولي التوفيق .

<sup>(٢)</sup> قال الشيخ شعيب في تعليقه على "المعاصم والقواصم" ج ٩ ص ١٢٨: يبدو لي أن المؤلف كان يعتمد في النقل على ذاكرته والذاكرة خوانة، وإلا لما وقع له هذا الوهم المبين؛ فإن هذه المحاولة التي عبأ لها كل ما استطاع لتضعيف هشام بن حسان فيما ينفرد به لا تفيده شيئا لأن هذه الزيادة لم ترد من طريقه في "صحيح مسلم" وإنما من طريقين آخرين كما تقدم على أن الإمام أحمد ٣٥٩/٢ أخرج هذا الحديث بهذه الزيادة من طريق أبي جعفر، عن عباد بن العوام، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة، وهذا يتبين أن هشام بن حسان لم ينفرد بها، فلا وجه لإعلاله من قبل المؤلف - رحمه الله - اهـ. وهو كما قال وإنما أوردت كلام ابن الوزير على ما فيه من أخطاء لأمرين اثنين: أولهما: من أجل بيان أن الأمة لم تجمع على صحة ما في "الصحيحين" جميعا، وإلا لما ساء له أن يقدح في حديث روي في أحدهما. -

في الكلام عليه، خصوصا في حديثه عن الحسن البصري. وأما روايته عن محمد بن سيرين فهو فيها قوي عندهم، ولكن فيما لم يخالف فيه، ولذلك ترك البخاري هذه الزيادة من رواية هشام، مع أنه من رجاله، وقد أنكر أيوب على هشام شيئا من حديث محمد بن سيرين، وقد قال هشام: إنه ما كتب عن ابن سيرين شيئا يعني لحفظه وهذا هو سبب ما وقع له من الوهم فإن الحفظ خزان وقد كان أحمد بن حنبل لا يحدث إلا من الكتاب وينهى عن الرواية من الحفظ لمثل هذا. ولذلك أمر الله بكتابة الشهادة، وعلل ذلك بأنه أدنى أن لا يرتابوا وحديث عمرو بن سعيد عن عثمان أشد ضعفا لعدم صحة توثيقه من الأصل مع الإعلال البين. وحديث هشام

=والثاني: أن ابن الوزير لم يكف بإعلال هذين الحديثين من جهة إسنادهما بل أعلمهما أيضا من جهة متنيهما حيث قال ص ١٢٦: ... والمراد بيان شذوذ الاستثناء الوارد فلو جاء مع شذوذه عن ثقة حافظ كان الشذوذ له علة... إلخ. هذا ما يتعلق بحديث أبي هريرة أما ما يتعلق بحديث عثمان فقد أعلمه ابن الوزير ص ١٢٦ بعمرو بن سعيد بن العاص حيث قال -أعني ابن الوزير- هناك: فكان من أمراء بني أمية الكبار المشغولين بالملك تغلب على دمشق من غير وجه مبيع لذلك وهم بالخروج على عبد الملك بن مروان فاحتال عليه عبد الملك بن مروان حتى ظفر به، فذبحه صبرا. ذكر ذلك الذهبي مختصرا في "الميزان" ولم يحتج به البخاري فينظر في "الكاشف" و"التهذيب" من وثقه أو خرج حديثه ولا ذكر المزني في "تهذيب الكمال" مع توسعه فيه وتقصيه عن أحد أنه وثقه، وذكر من جرأته على الملك نحو ما ذكره الذهبي وروى عن البخاري أنه غزا عبدالله بن الزبير وفي "أطراف" المزني قيل له رؤية ولم يثبت، وفي "تهذيبه" نحوه وفي "جامع المسانيد" لابن الجوزي قال البخاري: لا يصح سماعه من النبي ﷺ وليس هو عمرو بن سعيد بن العاص الذي هاجر المجرتين، وقدم مع سفينة جعفر، ذكره ابن الأثير في "جامع الأصول" في الصحابة وذكر الأخير في التابعين، ومن نظر إلى من خالفه في الحديث لم يلتفت إلى زيادته ولذلك تركها البخاري. اهـ المراد منه. وأقول إن عمرو بن سعيد فاسق ضال فليس هو بأهل أن يروى عنه ولا كرامة. وأما هـ بالخروج على عبد الملك فهو من باب خروج الفاجر على الفاجر وليس هذا موضع بسط الكلام على ذلك.

عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أشد إعلاالا؛ لأن الرواة عن أبي هريرة كثرة عظيمة يزيدون على ثمان مائة، ثم عن محمد بن سيرين فتفرد محمد بن سيرين بمثل هذا عن أبي هريرة، ثم تفرد هشام عن محمد غريب جدا؛ لأن مغفرة الذنوب بذلك مستغربة مستكثرة في طباع المشددين، ولذلك أنكرها المبتدعة بآرائهم<sup>(١)</sup> بل أوجب تأويلها كثير من كبار أهل السنة بمجرد الطبيعة مع موافقتها لأصولهم، مثل ابن عبد البر وغيره وقد كان من عمر بن الخطاب مع أبي هريرة في ذلك ما يأتي ذكره، فلو ذكر النبي ﷺ في ذلك استثناء، لم يغفل عنه أحد قط. اهـ.

( ٢١٩ ) حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- قال بينا النبي ﷺ

يخطب إذا هو برجل قائم فسأل عنه فقالوا: - أبو إسرائيل نذر أن يقوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم ويصوم فقال النبي ﷺ : "مره فليتكلم وليستظل وليقعد وليتم صومه" رواه البخاري برقم (٦٧٠٤).

قال الدارقطني في "التبعية" ص (٣٢٨-٣٢٩): "وأخرج -يعني البخاري- أيضا حديث وهيب عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس: بينما النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- يخطب إذ قام أبو إسرائيل رواه الثقفى وابن علية عن أيوب مرسلًا".

<sup>(١)</sup> من لم يقل بالمغفرة للفاقد إذا لم يتب توبة نصوحا إلى الله تعالى ليس من المبتدعة بل هو من أهل الحق الذي ليس وراءه إلا الباطل. هذا ومن الجدير بالذكر أن المنكرين لمغفرة الكبائر إذا لم يكن مرتكبها تابيا إلى الله تعالى لم يعتمدوا على أهوائهم كما يدعي ذلك أهل الأهواء، وإنما اعتمدوا في ذلك على كثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الصحيحة الثابتة البالغة في شهرتها إلى حد تواتر المعنوي وقد ذكرنا طائفة من تلك الأدلة في الجزء الأول من هذا الكتاب وسنجمعها -إن شاء الله تعالى- في كتاب مفرد والله تعالى ولي التوفيق .

وقال مقبل الرادعي في تعليقه على "التبعية" ص ٣٢٩ بعد أن ذكر الخلاف في وصله وإرساله: وأقول: الذين أرسلوه إسماعيل ابن عليّة وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي وخالد بن عبد الله الواسطي كما أفاد الحافظ في "الفتح" عن الإسماعيلي ومعمّر بن راشد وحديث معمّر في "مصنف عبد الرزاق" ج ٨ ص ٤٣٦ والذين وصلوه وهيب ابن خالد وعاصم بن هلال والحسن ابن أبي جعفر ولا شك أن الذين أرسلوه أثبت من الذين وصلوه والله أعلم. اهـ

( ٢٢٠ ) حديث أبي رفاعه العدوي قال : انتهيت إلى النبي ﷺ وهو يخطب، قال: فقلت: يا رسول رجل غريب جاء يسأل عن دينه لا يدري ما دينه؟ قال: فأقبل علي رسول الله ﷺ وترك خطبته حتى انتهى إلي فأني بكرسي حسبت قوائمه حديدا، قال: فقعده عليه رسول الله ﷺ وجعل يعلمني مما علمه الله ثم أتى خطبته فآتم آخرها. رواه مسلم برقم ٦٠ (٨٧٦).

قال الألباني في تعليقه على "صحيح الأدب المفرد" ص ٤٥٢-٤٥٣: هو عنده وعند غيره كالمؤلف -يعني البخاري- من طريق حميد بن هلال عن أبي رفاعه، وقد قلل ابن المديني في "علل الحديث" ص ١٠٦: "ابن هلال لم يلق عندي أبا رفاعه<sup>(١)</sup>". ونقله الحافظ عنه في "التهذيب" ومنه صححت بعض الألفاظ وقعت في "مطبوعة العلل" قلت -والفائل الألباني-: حميد هذا قال قتادة: ما كانوا يفضلون أحدا عليه من أهل العلم.

<sup>(١)</sup> وهذا صريح في أن هذا الحديث منقطع الإسناد عند الحافظ ابن المديني والمنقطع من باب الضعيف كما هو مقرر في مصطلح الحديث. وأما هل قوله هذا صحيح أو لا فذلك له موضع آخر إذ إن غرضنا في هذا الكتاب كما قدمنا غير مرة هو بيان أن الأمة لم تجمع على صحة ما في "الصحيحين" جميعا، وبذلك يتبين لك صحة استشهادنا بكلام الحافظ ابن المديني المذكور. والله تعالى أعلم.

وقال الحافظ في "مقدمة الفتح" ص ٤٠٠: "... من كبار التابعين... وقد احتج به الجماعة. قلت -والقائل الألباني-: فإخراج مسلم لهذا الحديث يعني أنه متصل وإلا لما أخرجه كما هو ظاهر، وصححه ابن خزيمة أيضاً (١٤٥٧) وأورده العلائي في "أحكام المراسيل" وأتبعه بقول ابن المديني المذكور، ثم لم يبت فيه بشيء. والحافظ مع أنه ذكره عنه في "التهذيب" كما تقدم فإنه لم يعرج عليه بل ولا أشار إليه فقال في ترجمة حميد من "التقريب": "ثقة عالم توقف فيه ابن سيرين لدخوله في عمل السلطان". والله أعلم، فالموضوع بحاجة إلى مزيد من التحقيق. اهـ

( ٢٢١ ) حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "إن الله قال: من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب، وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضته عليه، وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، وإن سألني لأعطينه ولئن استعاذني لأعيذنه" رواه البخاري برقم (٦٥٠٢).

قال ابن الجبلي في "جامع العلوم والحكم" ص ٣٦٨ ط: مكتبة الإيمان: "هذا الحديث تفرد بإخراجه البخاري دون بقية أصحاب الكتب، أخرجه عن محمد بن عثمان بن كرامة قال: حدثنا خالد بن مخلد قال: حدثنا سليمان بن بلال قال: حدثني شريك بن عبدالله ابن أبي نمر عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، وذكر الحديث بطوله، وزاد في آخره: "وما ترددت في شيء أنا فاعله ترددي عن نفس عبدي المؤمن يكره الموت وأنا أكره مساءته" وهو من غرائب "الصحيح" <sup>(١)</sup>، تفرد به ابن كرامة عن خالد، وليس في "مسند

<sup>(١)</sup> أي صحيح البخاري.

أحمد" مع أن خالد بن مخلد القطواني تكلم فيه الإمام أحمد وغيره، وقالوا: له مناكير، وعطاء الذي في إسناده، قيل إنه ابن أبي رباح، وقيل إنه ابن يسار، وإنه وقع في بعض نسخ "الصحيح" منسوباً كذلك، وقد روي هذا الحديث من وجوه آخر لا تخلو كلها من مقال"<sup>(١)</sup>. اهـ المراد منه

(١) وقد نص أبو معاذ طارق بن عوض الله في "ردع الجاني" ص ٤٦ على أن ابن رجب قد تكلم على هذا الحديث حيث قال هناك: "تكلم فيه الإمام الذهبي والإمام ابن رجب الحنبلي ودافع عنه الحافظ ابن حجر العسقلاني، ثم جاء الشيخ الألباني فذكر أدلة الحافظ ابن حجر في "الصحيح" (١٦٤٠) ثم زادها بياناً وبرهاناً حتى توصل إلى صحة الحديث... إلخ"، وهذا صريح في أنه يرى أن ابن رجب يضعف هذا الحديث ولا يمكن أن يحمل على أنه أراد بقوله: "تكلم" على أنه تكلم على إسناده فقط، وذلك لأن الحافظ ابن حجر والألباني قد تكلموا على إسناده هذا الحديث أيضاً، فلو كان ابن رجب قد تكلم على إسناده فقط وصحح منه لين ذلك كما بينه بالنسبة للحافظ ابن حجر والألباني، بل إنه ذكر أن الذهبي أيضاً قد ضعف هذا الحديث كما تقدم ونص على ذلك أيضاً ص ٧٩ و ص ٨٠ حيث قال ص ٨٠: "ذكر بعض ما أعله الأئمة من متون "الصحيحين" ثم ذكر هذا الحديث ص ٩٣ وذكر هناك نص كلام الذهبي الذي سيأتي ذكره قريباً - إن شاء الله تعالى -. ذكرت كلامه هذا حول تضعيف ابن رجب لهذا الحديث مع وضوح غفلة أن تدعي الحشوية المجسمة كما هي عادتها على أن ابن رجب لم يضعف من هذا الحديث وإنما ضعف إسناده فقط، على أنني - والله الحمد والمنة - على استمداد تام لا إبدال هذا الحديث بعدة أحاديث من الأحاديث التي رواها الشيخان أو أحدهما وقد ضعفها بعض العلماء إذا ادعى حاطب ليل أو غيره من الحشوية أن ابن رجب لم يضعف من هذا الحديث. هذا ومن الجدير بالذكر أن كلام الذهبي الذي أورده أبو معاذ ليس بصريح في تضعيف هذا الحديث ولذلك لم أذكره، ولا بأس من أن أذكره هاهنا فقد قال في "الميزان" ج ١ ص ٦٤١-٦٤٢ ط: دار المعرفة بعد أن ذكر هذا الحديث: "فهذا حديث غريب جداً، لولا هية "الجامع الصحيح" لعدوه في منكرات خالد بن مخلد، وذلك لغرابة لفظه؛ ولأنه مما يتفرّد به شريك، وليس بالخلف، ولم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد، ولا يخرج من عندي البخاري؛ ولا أظنه في مسند أحمد. وقد اختلف في عطاء فقيل: هو ابن أبي رباح، والصحيح أنه عطاء بن يسار. اهـ



( ٢٢٢ ) حديث أم سلمة رضي الله عنها- أن رسول الله ﷺ قال لعمار: "تقتلك الفئة الباغية" وفي لفظ آخر "تقتل عماراً الفئة الباغية" رواه مسلم برقم ٧٢٣ و٧٢٤ (٢٩١٦)، ورواه أيضاً برقم ٧٠ (٢٩١٥) من طريق أبي سعيد الخدري قال أخبرني من هو خيرٌ مني أن رسول الله ﷺ قال لعمار حين جعل يحفر الخندق وجعل يمسح رأسه ويقول: "بؤس ابن سمية تقتلك فئة باغية".

قال ابن تيمية في "منهاج السنة" ج ٢ ص ٢٠٤ بعد أن ذكره :  
 "فهاهنا للناس أقوال منهم من قدح في حديث عمار... إلخ"  
 وقال ص ٢٠٨: "فبعضهم ضعفه<sup>(١)</sup>... إلخ هرائه".

وقال ص ٢١١: "والحديث ثابت في "الصحيحين" وقد صححه أحمد بن حنبل وغيره من الأئمة وإن كان قد روي عنه أنه ضعفه فأخر الأمرين منه أنه صححه... إلى أن قال: "ورواه البخاري من وجه آخر عن عكرمة عن أبي سعيد

(١) لا نعرف من يريد ابن تيمية بهذا البعض وسيأتي قريباً -إن شاء الله تعالى- أن غير واحد من العلماء قد حكموا بتواتر هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ومن تأمل المسمى "منهاج السنة" -وهو منهاج البدعة حقاً- تبين له بوضوح أن ابن تيمية يهمل ويدلس ويهمل -كماداته- من أجل أن يلتصق عنراً لمعاوية ولو كان ذلك أوهى من نسج العنكبوت. وبذلك تعرف أننا إنما أوردنا كلامه هذا من أجل بيان أن الأمة لم تجمع على صحة ما في "الصحيحين" جميعاً لا من أجل القدح في هذا الحديث، على أننا لا نفرض على إثبات وجود الخلاف في صحته لأننا قد جربنا على ابن تيمية عدم الصدق في كثير مما ينسب إلى العلماء، وقد ذكرنا مثلاً على ذلك في آخر "السيف الحاد" فمن شله ذلك فليرجع إليه. نعم قد ضعف بعض العلماء زيادة في هذا الحديث وهي: "حين جعل يحفر الخندق" وعليه فيمكن أن يمثل هذه الزيادة فقط على ما ضعفه بعض العلماء وهو ثابت في أحد "الصحيحين" على تقدير عدم قبول نقل ابن تيمية للخلاف في صحة هذا الحديث والله تعالى أعلم.

الخديري لكن في كثير من النسخ لا يذكر الحديث بتمامه بل فيها ويصح عمار يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار ولكن لا يختلف أهل العلم بالحديث أن هذه الزيادة هي في الحديث، قال أبو بكر البيهقي وغيره: قد رواه غير واحد عن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس -رضي الله عنهما- وظن البيهقي وغيره أن البخاري لم يذكر الزيادة واعتذر عن ذلك بأن هذه الزيادة لم يسمعها أبو سعيد من النبي ﷺ ولكن حدثه بها أصحابه مثل أبي قتادة كما رواه مسلم في "صحيحه" من حديث شعبة عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال: "أخبرني من هو خير مني أبو قتادة أن النبي -صلى الله تعالى عليه وسلم- قال لعمار تقتلك الفئة الباغية وفي حديث داود ابن أبي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد أن رسول الله -صلى الله تعالى عليه وسلم- قال غرق مارقة تقتلهم أولى الطائفتين بالله وكان عمار يحمل لبتين لبتين قال فلم أسمع من النبي -صلى الله تعالى عليه وسلم- ولكن جئت إلى أصحابي وهم يقولون إن رسول الله -صلى الله تعالى عليه وسلم- قال: "ويحك ابن سمية تقتلك الفئة الباغية" رواه مسلم في "صحيحه" والنسائي وغيرهما من حديث ابن عون عن الحسن البصري عن أمه عن أم سلمة قالت: قال رسول الله -صلى الله تعالى عليه وسلم-: "تقتل عماراً الفئة الباغية" ورواه أيضاً من حديث شعبة عن خالد عن سعيد ابن أبي الحسن والحسن عن أمهما عن أم سلمة -رضي الله عنها- وفي بعض طرقه أنه قال ذلك في حفر الخندق، وذكر البيهقي وغيره أن هذا غلط<sup>(١)</sup> والصحيح أنه إنما قاله يوم بناء المسجد وقد قيل إنه يحتمل أنه قاله مرتين. اهـ المراد منه ثم ذكر -أعني ابن تيمية- أن الحديث ثابت صحيح عن النبي ﷺ عند أهل العلم بالحديث.

هذا وقد روى هذا الحديث الإمام البخاري برقم (٢٨١٢ و ٤٤٧) من طريق

(١) وهو عند مسلم برقم ٧٠ (٢٩١٥).

أبي سعيد قال: "كنا نحمل لينة لينة وعمار لبنتين لبنتين. فرآه النبي ﷺ، فینفض التراب عنه ويقول: "ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار". قال يقول عمار: "أعوذ بالله من الفتن"<sup>(١)</sup>. هكذا في النسخ المتداولة قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" ج ١ ص ٧١٣: "قوله: "يدعوهم" أعاد الضمير على غير مذكور والمراد قتلته كما ثبت من وجه آخر: تقتله الفئة الباغية يدعوهم... إلخ" وسيأتي التنبيه عليه، ثم قال ص ٧١٤ بعد كلام: "...لكن وقع في رواية ابن السكن وكريمة وغيرهما وكذا ثبت في نسخة الصغاني التي ذكر أنه قابلها على نسخة الفربري التي بخطه زيادة توضح المراد وتفصح بأن الضمير يعود على قتلته وهم أهل الشام ولفظه: "ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم" الحديث، واعلم أن هذه الزيادة لم يذكرها الحميدي في الجمع وقال: إن البخاري لم يذكرها أصلاً وكذا قال أبو مسعود. قال الحميدي: ولعلها لم تقع للبخاري، أو وقعت فحذفها عمداً. قال: وقد أخرجها الإسماعيلي والبرقاني في هذا الحديث. قلت: ويظهر لي أن البخاري حذفها عمداً وذلك لنكتة خفية، وهي أن أبا سعيد الخدري اعترف أنه لم يسمع هذه الزيادة من النبي ﷺ فدل على أنها في هذه الرواية مدرجقة والرواية التي بينت ذلك ليست على شرط البخاري، وقد أخرجها البزار من طريق داود ابن أبي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد فذكر الحديث في بناء المسجد وحملهم لينة لينة وفيه فقال أبو سعيد "فحدثني أصحابي ولم أسمع من رسول الله ﷺ أنه قال: يا ابن سمية تقتلك الفئة الباغية". اهـ وابن سمية هو عمار وسمية اسم أمه. وهذا الإسناد على شرط مسلم، وقد عين أبو سعيد من حدثه بذلك، ففي مسلم والنسائي من طريق أبي سلمة عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال: "حدثني من هو خير مني أبو

<sup>(١)</sup> ليس في الموضع الثاني قوله: "قال: يقول عمار: "أعوذ بالله من الفتن".

قتادة" فذكره فاقصر البخاري على القدر الذي سمعه أبو سعيد من النبي ﷺ دون غيره. اهـ المراد منه .

هذا ومن الجدير بالذكر أن حديث "تقتل عماراً الفئة الباغية" حديث صحيح ثابت<sup>(١)</sup> بل نص غير واحد من أئمة الحديث على أنه متواتر عن النبي ﷺ قال ابن الوزير في "العواصم والقواصم" ج ٢ ص ١٧٠-١٧١ بعد أن ذكره: خرجه أهل الصحاح والسنن والمسانيد والتواريخ وجميع أهل البيت وأهل الحديث والشيعة، وحكم علماء الحديث بتواتره منهم الذهبي ذكره في "النبلاء"<sup>(٢)</sup> في ترجمة عمار عليه السلام. اهـ المراد منه وقال ج ٣ ص ١٤٥: "فإنه حديث متفق على صحته وشهرته في ذلك العصر، وإنه ما قدح فيه من القدماء أحد، بل قال الذهبي في ترجمة عمار من "النبلاء": إنه حديث متواتر، فأملد معاوية فتأوله بتأويل باطل أن علياً وأصحابه هم الذين قتلوه وجاءوا به حتى ألغوه بين رماحنا"<sup>(٣)</sup>، رواه أحمد في مسند عمرو بن العاص، وقد أجاب عبدالله بن عمرو بأنه يلزم أن رسول الله ﷺ قاتل عمه حمزة، وشهداء بدرٍ واحد، فأفحمه. وأما عمرو، فلم يتأوله، وفزع فزعاً شديداً<sup>(٤)</sup> كما فزع عند موته. اهـ

(١) هذا فيما يتعلق بـ "يقتل عماراً الفئة الباغية" وأما زيادة أن ذلك كان في الخندق فهي محتملة للضعيف، ولبسط ذلك موضع آخر .

(٢) يعني "سير أعلام النبلاء" وقد نص على ذلك الذهبي في ج ١ ص ٤٢١ .

(٣) كذا قال قتاله الله إن صح ذلك عنه وقد صححه غير واحد، ومهما يكن فإن معاوية لم يكن قاصداً للحق من أول أمره وقد استمر في ضلاله إلى أن مات وله سيئات كثيرة جداً ليس هذا موضع بسطها.

(٤) كذا قيل ومع ذلك استمر على باطله، هذا ومن الجدير بالذكر أنه لم يثبت في فضل معاوية وعمرو ابن العاص حديث البتة وما روي في ذلك وإن صححه بعض الحشوية المجسمة فهو باطل كما أوضحنا ذلك في بعض الأجوبة والله تعالى أعلم .

( ٢٢٣ ) حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "إذا انتعل أحدكم فليبدأ باليمين، وإذا انتزع فليبدأ بالشمال، لتكن اليمنى أولهما تنعل وآخرهما تنزع". رواه البخاري برقم (٥٨٥٦).

قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" ج ١٠ ص ٣٨٣: "قوله: "لتكن اليمنى أولهما تنعل وآخرهما تنزع"، زعم ابن وضاح فيما حكاه ابن التين أن هذا القدر مدرج وأن المرفوع انتهى عند قوله "بالشمال".

( ٢٢٤ ) حديث عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت: "لم أعقل أبوي قط إلا وهما يدينان الدين... واستأجر رسول الله ﷺ وأبو بكر رجلا من بني الديلم وهو من بني عبد بن عدي هاديا خريتا -والخريت الماهر بالهداية- قد غمس حلما في آل العاص بن وائل السهمي وهو على دين كفار قريش فأمناه، فدفعنا إليه راحلتيهما وواعدها غار ثور بعد ثلاث ليال براحتيهما صبح ثلاث، وانطلق معهما عامر بن فهيرة والدليل فأخذهم طريق السواحل". رواه البخاري برقم (٣٩٠٥).

قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" ج ٧ ص ٣٠٢: "والخريت الماهر بالهداية". هو مدرج في الخبر من كلام الزهري بينه ابن سعد.

( ٢٢٥ ) حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: "كنا في زمن النبي ﷺ لا نعدل بأبي بكر أحدا، ثم عمر ثم عثمان، ثم ترك أصحاب النبي ﷺ لا نفاضل بينهم". رواه البخاري برقم (٣٦٩٨).

قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" ج ٧ ص ١٩ عند كلامه على حديث

رقم (٣٦٥٥): "... وقد طعن فيه ابن عبدالمعتمر واستند إلى ما حكاه عن هارون بن إسحاق قال: سمعت ابن معين يقول: من قال أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وعرف علي سابقته وفضله فهو صاحب سنة، قال: فذكرت له من يقول أبو بكر وعمر وعثمان ويسكتون، فتكلم فيهم بكلام غليظ، وتعقب بأن ابن معين أنكر رأي قوم وهم العثمانية الذين يغالون في حب عثمان ويتقصون عليا، ولا شك في أن من اقتصر على ذلك ولم يعرف لعلي بن أبي طالب فضله فهو مذموم، وادعى ابن عبدالمعتمر أيضا أن هذا الحديث خلاف قول أهل السنة: إن عليا أفضل الناس بعد الثلاثة فإنهم أجمعوا على أن عليا أفضل الخلق بعد الثلاثة، ودل هذا الإجماع على أن حديث ابن عمر غلط وإن كان السند إليه صحيحا، وتعقب أيضا بأنه لا يلزم من سكوتهم إذ ذاك عن تفضيله عدم تفضيله على الدوام وبأن الإجماع المذكور إنما حدث بعد الزمن الذي قيده ابن عمر، فيخرج حديثه عن أن يكون غلطاً. والذي أظن أن ابن عبدالمعتمر إنما أنكر الزيادة التي وقعت في رواية عبيد الله بن عمر وهي قول ابن عمر "ثم ترك أصحاب رسول الله ﷺ ... إلخ"، لكن لم ينفرد بها نافع فقد تابعه ابن الماجشون ... إلخ".

قلت: بل الذي يظهر من كلام الحافظ ابن عبدالمعتمر أنه يذهب إلى إنكار الرواية برمتها، وذلك لعدم ذكر علي فيها، على أنه لو سلم بأن ابن عبدالمعتمر قد ضعف قوله: "ثم ترك أصحاب رسول الله ﷺ لا تفاضل بينهم" فقط فإن الاستشهاد بكلامه الذي ذكرناه صحيح لا غبار عليه، وذلك لأنه قد ضعف جملة من حديث رواه الإمام البخاري في "صحيحه" ومن المعلوم أن موضع النزاع بيننا وبين هذا الحشوي وكثير من أتباع نخلة هو هل هناك إجماع على صحة ما رواه الشيخان في "صحيحهما" جميعا أو لا؟ .

هذا ومن الجدير بالذكر أن الصحابة مختلفون في قضية من هو الأفضل من الصحابة وهكذا في الثاني والثالث والرابع.. إلخ، وهكذا اختلف العلماء من بعد الصحابة في هذه القضية وإن كان القول بتفضيل أبي بكر على الكل ثم عمر رضي الله عنهما- هو الذي عليه الجمهور ولذلك أدلة كثيرة ليس هذا موضع ذكرها وعلى كل حال فإن هذه المسألة طويلة الذيل، والكلام عليها يطول جدا لا داعي لبسطه في هذا الموضع والله تعالى أعلم.

( ٢٢٦ ) حديث عمران بن حصين رضي الله عنه قال: دخلت على النبي ﷺ وعقلت ناقتي بالباب. فأتاه ناس من بني تميم فقال: اقبلوا البشرى يا بني تميم، قللوا: قد بشرتنا فأعطنا (مرتين). ثم دخل عليه ناس من أهل اليمن فقال: اقبلوا البشرى يا أهل اليمن أن لم يقبلها بنو تميم. قالوا: قد قبلنا يا رسول الله. قالوا: جئنا نسألك عن هذا الأمر. قال: كان الله ولم يكن شيء غيره... إلخ رواه البخاري برقم (٣١٩١).

قال ابن تيمية في "نقد مراتب الإجماع" ص ٣٠٣-٣٠٤ ط: دار ابن حزم بعد كلام: "...ومعلوم أن هذه العبارة ليست في كتاب الله، ولا تنسب إلى رسول الله ﷺ، بل الذي في "الصحيح" عنه حديث عمران بن حصين عن النبي ﷺ: "كان الله ولا شيء قبله، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء وخلق السموات والأرض" وفي لفظ "ثم خلق السموات والأرض" وروي هذا الحديث في البخاري بثلاثة ألفاظ: روي: "كان الله ولا شيء قبله"، وروي: "ولا شيء غيره"، وروي: "ولا شيء معه"، والقصة واحدة. ومعلوم أن النبي ﷺ إنما قال واحدا من هذه الألفاظ، والآخرون رويوا بالمعنى، وحينئذ فالذي يناسب لفظ ما

ثبت عنه في الحديث الآخر الصحيح، أنه كان يقول في دعائه "أنت الأول، فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء" فقله في هذا: "أنت الأول فليس قبلك شيء" يناسب قوله "كان الله ولا شيء قبله"، وقد بسط الكلام على هذا الحديث وغيره في غير هذا الموضع. اهـ

وقال في "مجموع الفتاوى" ج ١٨ ص ٢١٦: (الوجه الثالث): أنه قال: "كان الله ولم يكن شيء قبله"، وقد روي: "معه"، وروي: "غيره"، والألفاظ الثلاثة في البخاري<sup>(١)</sup>، والمجلس كان واحداً، وسؤالهم وجوابه كان في ذلك المجلس، وعمران الذي روى الحديث لم يقم منه حين انقضى المجلس، بل قام لما أخبر بذهاب راحلته قبل فراغ المجلس، وهو المخير بلفظ الرسول، فدل على أنه إنما قال أحد الألفاظ، والآخرون رويها بالمعنى. وحيث قد ثبت عنه لفظ "القبل"؛ فإنه قد ثبت في "صحيح مسلم" عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه كان يقول في دعائه: "أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء"، وهذا موافق ومفسر لقوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾.

وإذا ثبت في هذا الحديث لفظ [القبل] فقد ثبت أن الرسول ﷺ قاله، واللفظان الآخران لم يثبت واحد منهما أبداً، وكان أكثر أهل الحديث إنما يروونه

(١) كلا ليست الألفاظ الثلاثة كلها في البخاري بل فيه لفظان اثنان، لفظ: "ولا شيء غيره" وقد رواه برقم (٣١٩١)، ولفظ: "ولم يكن شيء قبله" وقد رواه برقم (٧٤١٨) وأما اللفظ الثالث فلا وجود له في البخاري البتة .



بلفظ "الْقَبْلَ": "كان الله ولا شيء قبله"، مثل الحميدي، والبغوي، وابن الأثير، وغيرهم. وإذا كان إنما قال: "كان الله ولم يكن شيء قبله" لم يكن في هذا اللفظ تعرض لابتداء الحوادث ولا لأول مخلوق. اهـ كلامه

هذا ومن الجدير بالذكر أنني قد قلت في "السيف الحاد" ص ١٠٠-١٠١ ط ١، و ص ١٨٣ ط ٣: "وأعجب من ذلك وأغرب أنهم يردون أحاديث الشيخين متى حلا لهم ذلك ولو كانت موافقة لنص الكتاب، وللمتواتر من سنة النبي الأواب ﷺ، وعلى جميع الأصحاب، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الحساب، باتفاق أولي الألباب، ولما أجمعت عليه الأمة المشهود لإجماعها بالصواب، كما هو مقرر عند المحققين من الكتاب، من المخالفين والأصحاب - كما صنع الشيخ الحراني عندما رد حديث "كان الله ولم يكن شيء غيره" الذي رواه الإمام البخاري (٣١٩١) وغيره، حين رآه مخالفاً لمشربه العكر وقوله النكر... إلخ فتعقبني حاطب ليل في كتاب البغي ص ١٩١ بكلام فارغ ذكرته مع الإجابة عليه في الجزء الأول والذي يهمني منه الآن

قوله: "الثاني: أن حديث عمران بن حصين هذا صحيح، صحيح، ولم يضعفه<sup>(١)</sup> شيخ الإسلام - رحمه الله - بل صنف له شرحاً كما في "مجموع الفتاوى"

(١) لم أقل: إن ابن تيمية ضعف حديث عمران بن حصين وإنما قلت: رد حديث: "كان الله ولم يكن شيء غيره" وذلك لأن حديث عمران بن حصين طويل ولم يرد ابن تيمية كله، وإنما رد نحوه منه وهو "كان الله ولم يكن شيء غيره" ومن المعلوم أنه يصح أن يقال عن بعض الحديث حديث كذا ويقصد به بعضه بشرط أن يوثق بذلك البعض لجواز تقطيع الحديث وذكر بعض ألفاظه في مواضع متعددة مع إطلاق لفظ حديث على كل جملة أو أكثر من جملة وفي "صحيح البخاري" نفسه أمثلة كثيرة جداً على ذلك وكفى بعدم معرفتك لذلك مع وضوحه مناداة عليك بالجهل في الآفاق وسواداً لوجهك بين الرفاق والله تعالى أعلم.

(٢١٠/١٨-٢٤٣)، وإنما ضعف زيادة زادها بعض الزنادقة فيه، وهي ليست منه وليست في البخاري ولا شيء من كتب الحديث. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في "مجموع الفتاوى" (٢٧٢/٢-٢٧٣): "ومن أعظم الأصول التي يعتمد عليها هؤلاء الاتحادية الملاحدة، المدعون التحقيق والعرفان، ما يأترونه عن النبي ﷺ قال: "كان الله ولا شيء معه، وهو الآن على ما عليه كان"، وهذه الزيادة وهو قوله "وهو الآن على ما عليه كان" كذبٌ مفترى على رسول الله ﷺ". اهـ وقد رأيت أن ابن تيمية قد قال في "فتاويه" ج ١٨ ص ٢١٦: "...وإذا ثبت في هذا الحديث

**لفظ [الْقَبْلَ] فقد ثبت أن الرسول ﷺ قاله، واللفظان**

**الآخران لم يثبت واحد منهما أبداً.** اهـ. ويقصد باللفظين "غيره" و "معه" ولفظ غيره موجودة في "صحيح البخاري" كما قدمناه، وأما زيادة "وهو الآن على ما هو عليه كان" فلم أتعرض عليها في "السيف الحاد" بإثبات ولا نفي إذ لا علاقة لها بما ذكرته في "السيف الحاد" لأن كلامي منصب على أحاديث "الصحيحين" والله -تبارك وتعالى- أعلم .

( ٢٢٧ ) حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: "بعث النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- أقواماً من بني سليم إلى بني عامر في سبعين، فلما قدموا قال لهم نخالي: أتقدمكم... إلخ" رواه البخاري برقم (٢٨٠١).

قال الحافظ العلامي في كتاب "التنبيهات المجلدة على المواضع المشككة" بعد أن ذكره (ص ٦٠-٦١): هكذا تتبعته في عدة نسخ من الأصول، "من بني سليم"، وهو غلط إما من النساخ أو من بعض الرواة، وغفل عنه المصنف -رحمه الله-

لأن الذين استشهدوا بئر معونة كانوا من الأنصار، لكن المبعوث إليهم هم بنو سليم، وهم رعل وذكوان، وعصية، وبنو لحيان، وكلهم بطون من بني سليم، وقد رواه البخاري -أيضاً- في المغازي، عن موسى بن إسماعيل، عن همام، ولم يقل: (من بني سليم). وأخرجه -أيضاً- من طريق فيها عن أنس رضي الله عنه "أن رعلأ وذكوان وعصية وبني لحيان استمدوا رسول الله ﷺ على عدوهم، فأمدهم بسبعين من الأنصار، كما كنا<sup>(١)</sup> نسبيهم القراء في زمانهم، كانوا يخطبون بالنهار، ويصلون بالليل، حتى -إذا- كانوا بئر معونة، قتلهم وغدروا بهم..." الحديث. فهذا هو الصواب، وهو المعروف في جميع الكتب. اهـ

وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح" ج ٦ ص ٢٣: قوله: "بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم - أقواماً من بني سليم إلى بني عامر" قال الديماطي: هو وهم؛ فإن بني سليم مبعوث إليهم، والمبعوث هم القراء؛ وهم من الأنصار اهـ. قلت -والقائل ابن حجر-: التحقيق أن المبعوث إليهم بنو عامر، أما بنو سليم فغدروا بالقراء المذكورين، والوهم في هذا السياق من حفص بن عمر شيخ البخاري. اهـ المراد منه

( ٢٢٨ ) حديث أنس أن رجلاً كان يتهم بأمر ولد رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ لعلي: "اذهب فاضرب عنقه" فأتاه علي فإذا هو في ركي يترد فيها، فقلل له علي: اخرج، فنأوله يده فأخرجه، فإذا هو محبوب ليس له ذكر، فكف عنه. ثم أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، إنه محبوب ماله ذكر. رواه مسلم برقم ٥٩ (٢٧٧١).

(١) قال الملق على "التيهات المحملة" ص ٦١: "زيادة في المخطوطة. ولقطة "يخطبون" وردت في الجهاد عند البخاري، وفي المغازي "يخطبون".

قال ابن القيم في "زاد المعاد" ج ٥ ص ١١ : وقد أشكل هذا القضاء على كثير من الناس فطعن بعضهم في الحديث ولكن ليس في إسناده من يتعلق عليه<sup>(١)</sup>. اهـ

( ٢٢٩ ) حديث إبراهيم عن علقمة قال: "دخلت في نفر من أصحاب عبدالله الشامي، فسمع بنا أبو الدرداء فأثانا فقال: أفيكم من يقرأ؟ فقلنا: نعم. قال: فايكم أقرأ؟ فأشاروا إلي، فقال: اقرأ، فقرأت ﴿والليل إذا يغشى﴾، والنهار إذا تجلّى، والذكر والأنتى﴾ قال: أنت سمعتها من في صاحبك؟ قلت: نعم. قال: وأنا سمعتها من في النبي ﷺ، وهؤلاء يأبون علينا. رواه البخاري برقم (٤٩٤٣) و (٤٩٤٤)<sup>(٢)</sup> ورواه مسلم برقم ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ (٨٢٤) بالفاظ متقاربة.

قال الشيخ شعيب الأرناؤوط في تعليقه على صحيح ابن حبان ج ١٤ ص ٢٣٨-٢٣٩ ط: مؤسسة الرسالة: "قلت: وقد رد أبو بكر ابن الأنباري فيما نقله

<sup>(١)</sup> قلت: لكن في منه نكارة واضحة جليلة، وإذا بطل المتن فلا عمرة بصحة الإسناد كما هو مقرر عند الأئمة النقاد؛ إذ إن صحة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث ليس إلا، فإذا وجد هذا الشرط فلا يعني ذلك إلا أن شرطاً واحداً من شروط الصحة قد حصل ولا بد من أن ينظر في بقية شروط الصحة، فإذا وجدت جميعها فعندئذ يحكم له بالصحة، أما إذا تخلف بعضها فلا يمكن بحال من الأحوال أن يصحح الحديث لذاته البتة، بل ولا أن يحسن لذاته إلا إذا كان المتخلف تمام الضبط، كما أنه لا يمكن أن يصحح أو يحسن لغيره إذا كان شاذاً أو معلاً بعلّة قادحة في المتن كما هو الشأن في هذا الحديث، وقد ذكرت كلام العلماء في ذلك عند الكلام على الحديث رقم (٢٥) فمن شاء معرفة ذلك فليرجع إليه والله تعالى أعلم.

<sup>(٢)</sup> وإسناده ولفظه هكذا: "قال: حدثنا عمر حدثني أبي حدثنا الأعمش عن إبراهيم قال: "قدم أصحاب عبدالله على أبي الدرداء فطلبهم فوجدتهم فقال: أيكم يقرأ على قراءة عبدالله؟ قال كلنا. قال: فايكم يحفظ؟ وأشاروا قال كيف سمعته يقرأ ﴿والليل إذا يغشى﴾ قال علقمة: ﴿والذكر والأنتى﴾ قال: أشهد أبي سمعت النبي ﷺ يقرأ هكذا وهؤلاء يريدوني على أن أقرأ ﴿وما خلق الذكر والأنتى﴾ والله لا أنا بهم".

عنه القرطبي ٨١/٢٠ قراءة ابن مسعود هذه : « والذكر والأنثى » بأن حمزة وعاصما يرويان عن عبدالله بن مسعود ما عليه جماعة من المسلمين، والبناء على سند يوافق الإجماع أولى من الأخذ بواحد يخالف الإجماع والأمة، وما بين على رواية واحد إذا حاذاه رواية جماعة تخالفه أخذ برواية الجماعة وأبطل نقل الواحد، لما يجوز عليه من النسيان والإغفال. ولو صح الحديث عن أبي الدرداء وكان إسناده مقبولا معروفاً، ثم كان أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وسائر الصحابة -رضي الله عنهم- يخالفونه لكان الحكم العمل بما روته الجماعة ورفض ما يحكيه الواحد المنفرد الذي يسرع إليه من النسيان ما لا يسرع إلى الجماعة وجميع أهل الملة.

وقال أبو بكر ابن العربي في "أحكام القرآن" ص ١٩٤٢ بعد أن أورد حديث أبي الدرداء هذا : هذا مما لا يلتفت إليه بشر إنما المعول على ما في المصحف، فلا تجوز مخالفته لأحد؛ فإن القرآن لا يثبت بنقل الواحد وإن كان عدلاً، وإنما يثبت بالتواتر الذي يقع به العلم وينقطع معه العذر، وتقوم به الحجة على الخلق.

وقال أبو حيان في "البحر" ٤٨٣/٨ : وما ثبت في الحديث من قراءة «الذكر والأنثى» نقل آحاد فهو مخالف للسواد فلا يعد قرآناً . اهـ المراد منه

( ٢٣٠ ) حديث عائشة -رضي الله تعالى عنها- قالت: "جاءتني بريرة، فقالت: كاتب أهلي على تسع أواق في كل عام أوقية، فأعنيني، فقلت: إن أحب أهلك أن أعد لها لهم، ويكون ولاؤك لي فعلت، فذهبت بريرة إلى أهلها فقالت لهم، فأبوا ذلك عليها، فجاءت من عندهم، ورسول الله ﷺ جالس، فقالت: إني قد عرضت ذلك عليهم، فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم، فسمع النبي ﷺ، فأخبرت

عائشة النبي ﷺ فقال: خذيتها واشترطي لهم الولاء، فإنما الولاء لمن أعتق، ففعلت عائشة، ثم قام رسول الله ﷺ في الناس، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله، ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط، قضاء الله أحق، وشرط الله أوثق، وإنما الولاء لمن أعتق" رواه البخاري برقم (٢١٦٨).

قال ابن الجوزي في "كشف المشكل من حديث الصحيحين" ج٤ ص٢٥٢: وقد روي في لفظ صحيح: "خذيتها واشترطي لهم الولاء فإنما الولاء لمن أعتق" وهذا مما قد رده قوم وأبوا صحته، وذكروا في رده علتين:

إحدهما: أنه شيء انفرد به مالك عن هشام بن عروة.

والثاني: أنه غرور، ولا يجوز على رسول الله ﷺ أن يأمر بفرور أحد، قاله يحيى بن أكرم.

وقول من قال: انفرد به مالك، غلط؛ فإنه قد تابعه جرير بن عبد الحميد وحامد بن أسامة، وفسره المزي فقال: اشترطي لهم: أي عليهم، كقوله تعالى: (ولهم اللعنة) [غافر: ٥٢].

والذي عندي في هذا ثلاثة أشياء: أن يكون هذا اللفظ من رواية بعض الرواة بالمعنى؛ لأنها قالت: إنهم يشترطون الولاء فقال: خذيتها، ظن الراوي أن المعنى خذيتها واشترطي لهم الولاء، فذكره بالمعنى فغلط. اهـ المراد منه.

( ٢٣١ ) حديث عمر رضي الله عنه: لما كان يوم بدر نظر رسول الله ﷺ إلى

المشركين وهم ألف، وأصحابه ثلاثمائة وتسعة عشر رجلاً، فاستقبل نبي الله ﷺ القبلة ثم مد يديه فجعل يهتف بربه: "اللهم أنجز لي ما وعدتني" رواه مسلم برقم ٥٨ (١٧٦٣).

قال الحافظ ابن الجوزي في "كشف المشكل من حديث الصحيحين" دار الوطن ج ١ ص ١٣٤: وقوله: "وأصحابه ثلاثمائة وتسعة عشر رجلاً"، هذا قول مفرد لم أر أحداً من أرباب التواريخ قال به، فإن جميع من شهد بدرًا مع من ضرب له رسول الله ﷺ بسهمه وأجره في عدد ابن إسحاق ثلاثمائة وأربعة عشر رجلاً، وفي عدد أبي معشر والواقدي ثلاثمائة وثلاثة عشر، وفي عدد موسى ثلاثمائة وستة عشر، وقد أحصيت أهل بدر على الخلاف الواقع فيهم في كتابي المسمى "بالتلقيح".

ثم قال ص ١٣٥-١٣٦ بعد كلام: فالجواب أنا نتكلم في لفظ الحديث قبل تفسيره فنقول: قد اختلفت ألفاظه، فرواه البخاري في أفرادته من مسند ابن عباس أنه قال: "اللهم إن تشأ لا تعبد بعد اليوم". ورواه مسلم في أفرادته من حديث أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال: اللهم إنك تشأ لا تعبد في الأرض، وعادة الرواة ذكر المعنى الذي يظنون أنه المعنى، وقد يغلطون في العبارات عنه، فربما كان حديث عمرو مغفراً ممن قد ظن أنه أتى بالمعنى. اهـ.

( ٢٣٢ ) حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لأبي طلحة:

"التمس لي غلاماً من غلمانكم يخدمني حتى أخرج إلى خير، فخرج بي أبو طلحة مردني وأنا غلام راهق الحلم، فكنيت أخدم رسول الله ﷺ إذا نزل ... " وذكر بقية الحديث. رواه البخاري برقم (٢٨٩٣).

قال الحافظ الصلاح العلائي في كتاب "التنبيهات الجملية على المواضع المشككة" (ص ٥٩-٦٠) بعد أن ذكره: وهو مشكل لأن ظاهره يقتضي أن ابتداء خدمة أنس للنبي ﷺ كانت يومئذ، وليس كذلك، بل هي من أول مقدم النبي ﷺ المدينة، قال محمد بن عبد الله الأنصاري: حدثني حميد، عن أنس رضي الله عنه قال: "لما قدم النبي ﷺ المدينة أخذت أم سليم بيدي فقالت: يا رسول الله، هذا أنس غلام كاتب لبيب يخدمك، فقبلني رسول الله ﷺ".

وروى أحمد في "السنة"<sup>(١)</sup> عن إسماعيل ابن علية، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس قال: "لما قدم النبي ﷺ المدينة أخذ أبو طلحة بيدي، فانطلق بنا إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، إن أنسا غلام كيس فيخدمك، قال: فخدمته في السفر والحضر". وفي "صحيح مسلم"، من حديث حماد بن زيد، عن ثابت، عن أنس أنه قال: "خدمت رسول الله ﷺ عشر سنين..." الحديث. فهذا هو الصحيح، ثم إن تبويبه باب من غزا بصبي، وقول أنس: "وأنا غلام راهقت الحلم" مشكل أيضا. ففي "الصحيحين" من طريق الزهري، عن أنس رضي الله عنه قال: "قدم النبي ﷺ المدينة وأنا ابن عشر سنين ومات وأنا ابن عشرين"، فيكون عمر أنس عام خبير نحو سبع عشرة سنة، لأنها كانت فيما ذكر ابن إسحاق وغيره في أول سنة سبع، وقد أعاد البخاري الحديث بهذا اللفظ في كتاب الأطعمة عن قتبية، عن إسماعيل بن جعفر، وعمر بن أبي عمرو، وكان الوهم فيه من عمرو بن أبي عمرو، فإنه وإن روى عنه مالك، واحتج به الشيخان، فقد قال فيه يحيى بن معين والنسائي: "ليس بالقوي"، وقال أبو داود: "ليس بذاك"، وقال الجوزجاني: "مضطرب الحديث"،

(١) هذا الكتاب لا يثبت عن الإمام أحمد كما بينا ذلك في الجزء الأول.



وهذا وإن كان متوقفا عنه بإجماع الشيخين على إخراج حديثه، فهو يؤثر فيما خرج عند معارضة من هو أحفظ منه وأتقن كالزهري، وثابت البناني فيما تقدم والله أعلم. اهـ.

( ٢٣٣ ) حديث أم سلمة - رضي الله عنها - قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "ما من مسلم تصيبه مصيبة فيقول ما أمره الله - عز وجل - إنا لله وإنا إليه راجعون، اللهم أجرني في مصيبي، وأخلف لي خيرا منها، إلا أخلف الله له خيرا منها". قالت: فلما مات أبو سلمة قلت: أي المسلمين خير من أبي سلمة؟ أول بيت هاجر إلى رسول الله ﷺ، ثم قلتها" الحديث، رواه مسلم برقم ٣(٩١٨).

قال الحافظ العلائي في كتاب "التبيلات الجملية على المواضع المشككة" (ص ٦١) بعد أن ذكره: هكذا وقع في جميع النسخ، وهو غلط، وصوابه: أول بيت هاجر إلى الله، وزيد في لفظه (رسول) وهما: إما من النساخ أو من بعض الرواة، فإن أبا سلمة رضي الله عنه كان بمكة مع النبي ﷺ وهو من أول من هاجر من مكة إلى أرض الحبشة، مع زوجته أم سلمة - رضي الله عنهما - فلم تكن هجرته إلى النبي ﷺ، وكذلك أيضا هجرته إلى المدينة ثانيا، فإنه رجع بأهله إلى مكة، ثم هاجر إلى المدينة والنبي ﷺ مقيم بعد بمكة، قال ابن إسحاق: "هو أول من هاجر إلى المدينة من أصحاب رسول الله ﷺ، فلم تكن هجرته إلى رسول الله ﷺ، ولم ينه على هذا أحد من شراح كتاب مسلم. والله أعلم. اهـ.

( ٢٣٤ ) حديث يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب، وحدثني - القائل البخاري - عبد الله بن محمد حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر قال

الزهري: فأخبرني عروة عن عائشة -رضي الله تعالى عنها- أنها قالت: "أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، فكان يأتي حراء فيتحنث فيه - وهو التعبد - الليالي ذوات العدد ويتزود لذلك ثم يرجع إلى خديجة فتزوده لمثلها، حتى فجته<sup>(١)</sup> الحق وهو في غار حراء، فجاءه الملك فيه فقال: اقرأ، فقال له النبي ﷺ: ما أنا بقارئ، فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني، فقال: اقرأ، فقلت: ما أنا بقارئ، فأخذني فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني، فقال: اقرأ، فقلت: ما أنا بقارئ، فأخذني فغطني الثالثة حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق﴾ حتى بلغ ﴿علم الإنسان ما لم يعلم﴾ فرجع بها ترجف بواديه، حتى دخل على خديجة فقال: زملوني زملوني، فزملوه حتى ذهب عنه الروع، فقال: يا خديجة مالي؟ وأخبرها الخبر، وقال: قد خشيت على نفسي، فقالت له: كلا، أبشر فوالله لا يخزيك الله أبدا، إنك لتصل الرحم وتصدق الحديث وتحمل الكل وتقري الضيف وتعين على نوائب الحق، ثم انطلقت به خديجة حتى أتت به ورقة بن نوفل بن أسد ابن عبد العزى بن قصي وهو ابن عم خديجة أخو<sup>(٢)</sup> أبيها وكان امرءا تنصر في الجاهلية وكان يكتب الكتاب العربي فيكتب بالعربية من الإنجيل ما شاء الله أن يكتب، وكان شيخا كبيرا قد عمي، فقالت له خديجة: أي ابن عم، اسمع من ابن أخيك، فقال ورقة: ابن أخى ماذا ترى، فأخبره النبي ﷺ ما رأى، فقال ورقة: هذا

(١) قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" ج ١٢ ص ٤٤١: وقوله "فجته" بفتح الفاء وكسر الجيم ثم هز أي جاءه الوحى بفتح قاله النووي. اهـ المراد منه

(٢) قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" ج ١٢ ص ٤٤٥: قوله: "وهو ابن عم خديجة أخو أبيها" كذا وقع هنا وأخو صفة للمم فكان حقه أن يذكر مجرورا، وكذا وقع في رواية ابن عساکر "أخي أبيها" وتوجيه رواية الرفع أنه عسر مبتدا محذوف. اهـ

الناموس الذي أنزل على موسى، يا ليتني فيها جذعا أكون حيا حين يخرجك قومك، فقال رسول الله ﷺ: أو مخرجي هم؟ فقال ورقة: نعم، لم يأت رجل قط بمثل ما جئت به إلا عودي، وإن يدركني يومك أنصرك نصرا مؤزرا، ثم لم ينشب ورقة أن توفي وفتر الوحي فترة حتى حزن النبي ﷺ - فيما بلغنا - حزنا غدا منه مرارا كي يتردى من رؤوس شواق الجبال، فكلمنا أوفى بذروة جبل لكي يلقي منه نفسه تبدى له جبريل فقال: يا محمد، إنك رسول الله حقا، فيسكن لذلك جأشه وتقر نفسه فيرجع، فإذا طالت عليه فترة الوحي غدا لمثل ذلك، فإذا أوفى بذروة جبل تبدى له جبريل فقال له مثل ذلك، قال ابن عباس (فالق الإصباح) ضوء الشمس بالنهار وضوء القمر بالليل. رواه البخاري برقم (٦٩٨٢).

قال الألباني في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" ج٣ ص١٦١-١٦٣ بعد كلام: "...ولكن قد جاء الحديث من طريق أخرى من حديث عائشة في "صحيح البخاري" وغيره، بيد أن له علة خفية فلا بد من بيانها، فأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (رقم: ٢٢- ترتيب الفارسي) من طريق ابن أبي السري: حدثنا عبد الرزاق أبنا معمر عن الزهري أخبرني عروة بن الزبير عن عائشة قالت: "أول ما بدئ برسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة يراها في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حجب له الخلاء فكان يأتي حراء فيتحنن فيه ... حتى فاجأه الحق وهو في غار حراء فجاهه الملك فيه فقال: اقرأ، قال رسول الله ﷺ: "فقلت: ما أنا بقارئ..." الحديث إلى قوله: "قال - يعني ورقة -: نعم لم يأت أحد قط بما جئت به إلا عودي، وإن يدركني يومك أنصرك نصرا مؤزرا، ثم لم ينشب ورقة أن توفي وفتر الوحي فترة". وزاد: "حتى حزن رسول الله ﷺ حزنا غدا منه مرارا لكي يتردى من رؤوس شواق الجبال، فلما أوفى بذروة جبل كي يلقي

نفسه منها تبدى له جبريل فقال له: يا محمد إنك رسول الله حقا فيمكن لذلك جأشه، وتقر نفسه، فيرجع، فإذا طال عليه فترة الرحي غدا لمثل ذلك فإذا أوفى بذروة الجبل تبدى له جبريل فيقول له: مثل ذلك".

وابن أبي السري هو محمد بن التوكل وهو ضعيف حتى اتهمه بعضهم وقد خولف في إسناده فقال الإمام أحمد في مسنده (٢٣٢/٦-٢٣٣): ثنا عبد الرزاق به إلا أنه قال: "حتى حزن رسول الله ﷺ فيما بلغنا حزنا غدا منه..." إلخ. فزاد هنا في قصة التردّي قوله: "فيما بلغنا".

وهكذا أخرجه البخاري في أول التعبير من "صحيحه" (٣١١/١٢-٣١٧) من طريق عبد الله بن محمد وهو أبو بكر ابن أبي شيبة: حدثنا عبد الرزاق به بهذه الزيادة، وأخرجه مسلم (٩٧/١-٩٨) من طريق محمد بن رافع: حدثنا عبد الرزاق به إلا أنه لم يسق لفظه وإنما أحال فيه على لفظ قبله من رواية يونس عن ابن شهاب، وليس فيه عنده قصة التردّي مطلقا، وهذه الرواية عند البخاري أيضا في التفسير (٥٥٤-٥٤٩/٨) ليس فيها القصة، فعزو الحافظ ابن كثير في "تفسيره" الحديث بهذه الزيادة للشيخين فيه نظر بين، نعم قد جاءت القصة في الرواية المذكورة عند أبي عوانة في "مستخرجه" (١١٠/١-١١١): حدثنا يونس بن عبد الأعلى قال: أبنا ابن وهب قال: أخبرني يونس بن يزيد به، وفيه قوله: "فيما بلغنا" فهذه الرواية مثل رواية أحمد وابن أبي شيبة عن عبد الرزاق تؤكد أن إسقاط ابن أبي السري من الحديث قوله: "فيما بلغنا" خطأ منه ترتب عليه أن اندرجت القصة في رواية الزهري عن عائشة فصارت بذلك موصولة، وهي في حقيقة الأمر معضلة لأنها من بلاغات الزهري، فلا تصح شاهدا لحديث الترجمة المذكور أعلاه،

قال الحافظ ابن حجر بعد أن بين أن هذه الزيادة خاصة برواية معمر - وفاته أنه في رواية يونس بن يزيد أيضا عند أبي عوانة - قال: "ثم إن القائل: "فيما بلغنا" هو الزهري، ومعنى الكلام أن في جملة ما وصل إلينا من خبر رسول الله ﷺ في هذه القصة هو من بلاغات الزهري وليس موصولا، وقال الكرمانى: هذا هو الظاهر، ويحتمل أن يكون بلغه بالإسناد المذكور ووقع عند ابن مردويه في التفسير من طريق محمد بن كثير عن معمر بإسقاط قوله: "فيما بلغنا" ولفظه: "فترة حزن النبي ﷺ" منها حزنا غدا منه" إلخ، فصار كله مدرجا على رواية الزهري عن عروة عن عائشة والأول هو المعتمد".

وأشار إلى كلام الحافظ هذا الشيخ القسطلاني في "شرحه على البخاري" في التفسير واعتمده. محمد بن كثير هذا هو الصنعاني المصيصي، قال الحافظ في التريب: "صدوق كثير الغلط". وأورده الذهبي في "الضعفاء" وقال: "ضعفه أحمد". قلت: فمثله لا يحتج به إذا لم يخالف، فكيف مع المخالفة فكيف ومن خالفهم ثقتان عبد الرزاق ويونس بن يزيد ومعهما زيادة!

وبخلاصة القول أن هذا الحديث ضعيف لا يصح لا عن ابن عباس ولا عن عائشة ولذلك نهت في تعليقي على كتابي "مختصر صحيح البخاري" ( ٥/١ )، على أن بلاغ الزهري هذا ليس على شرط البخاري كي لا يفتقر أحد من القراء بصحته لكونه في "الصحيح" والله الموفق. اهـ وقد ضعف هذه الزيادة أيضا الشيخ محمد الصادق إبراهيم عرجون في كتابه "محمد رسول الله ﷺ" ج ١ ص ٣٨٥ وما بعدها وقد نقلنا أغلب ما قاله في ذلك ص ١٢٨-١٤٩ فليرجع إليه من شاء والله تعالى أعلم.

هذا وقد روى الإمام البخاري هذا الحديث برقم (٣) وجاء فيه وكان -أي رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- يخلو بغار حراء فيتحنث فيه -وهو التعبد- الليالي ذوات العدد... إلخ وقد وقع مثل ذلك في هذا الموضوع أيضا.

قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" ج ١ ص ٣٠: "قوله (هو التعبد) هذا مدرج في الخبر وهو من تفسير الزهري كما جزم به الطيبي ولم يذكر دليله. نعم في رواية المؤلف من طريق يونس عنه في التفسير ما يدل على الإدراج.

وقال في "النكت على كتاب ابن الصلاح" ص ٣٥١-٣٥٢ ط: دار الكتب العلمية ١٤١٤ هـ: "وقد وقع منه قول الزهري: "والتحنث: التعبد" في حديث عن عروة عن عائشة رضي الله عنها- في بدء الوحي في قولها فيه: "وكان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه -وهو التعبد- الليالي ذوات العدد..." الحديث بطوله، فإن قوله: "وهو التعبد" من كلام الزهري أدرج في الحديث من غير تمييز كما أوضحته في الشرح. اهـ وكذا حكم على هذا اللفظ بالإدراج السخاوي في "فتح المغيث" ج ١ ص ٢٦٤ ط: دار الكتب العلمية، والسيوطي في "تدريب الراوي" ج ١ ص ٢٢٩ ط: دار الكتاب العربي وفي "المدرج" رقم ٧٧ ونص على ذلك أيضا الشيخ أحمد محمد شاكر في "الباعث الخفي" ج ١ ص ٢٢٧ ومحمد بن صالح العثيمين في "مصطلح الحديث" ص ٢١ والدكتور محمود الطحان في "تيسير مصطلح الحديث" ص ١٠٥<sup>(١)</sup>.

<sup>(١)</sup> ومن المدرجات في "صحيح البخاري" أيضا ما رواه الإمام البخاري في "صحيحه" برقم (٣٢١٠) من طريق السيدة عائشة رضي الله عنها- أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إن الملائكة تنزل في العنان -وهو السحاب- فتذكر الأمر قضي في السماء، فتسرق الشياطين السمع فتسمعه فتروحه إلى الكهان فيكذبون منها مائة كذبة من عند أنفسهم".

قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" ج ١ ص ٣٨٠، ط: دار الكتب العلمية: "وقوله: (وهو-

ورواه مسلم برقم ٢٥٢ (١٦٠) بلفظ " كان أول ما بدئ رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة في النوم فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح ، وهو حديث طويل وفيه أن السيدة خديجة انطلقت بالنبي -صلى الله عليه وآله وسلم- حتى أتت به ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى وهو ابن عم خديجة أخي أبيها وكان امرءا تنصر في الجاهلية وكان يكتب الكتاب العربي ، ويكتب من الإنجيل بالعربية ما شاء الله أن يكتب وكان شيخا كبيرا قد عمي، فقالت له خديجة: أي عم اسمع من ابن أخيك ... إلخ " .

قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" ج ١ ص ٣٣ عند شرحه لرواية البخاري لهذا الحديث عند قول السيدة خديجة لورقة بن نوفل: "يا ابن عم" قال: "قوله: "يا ابن عم" هذا النداء على حقيقته، ووقع في مسلم "يا عم" وهو وهم، لأنه وإن كلن صحيحا لجواز إرادة التوقير لكن القصة لم تتعدد ومخرجها متحد فلا يحمل على أنه قالت ذلك مرتين ، فتعين الحمل على الحقيقة ، وإنما جوزنا ذلك فيما مضى في العبراني والعربي لأنه من كلام الراوي في وصف ورقة، واختلفت المخارج فأمكن التعداد ، وهذا الحكم يطرد في جميع ما أشبهه". اهـ المراد منه.

( ٢٣٥ ) حديث مجاهد قال: "كنا عند ابن عباس -رضي الله عنهما- فذكروا الدجال أنه مكتوب بين عينيه: كافر فقال ابن عباس: "لم أسمع، ولكنه قال: أما موسى كآني أنظر إليه إذ انحدر في الوادي يلي" رواه البخاري برقم (١٥٥٥).

-الحساب) من تفسير بعض الرواة أدرجه في الخير". اهـ

ونص على مثل ذلك أيضا في "النكت على ابن الصلاح" ص ٣٥٣ ط: دار الكتب العلمية.

قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" ج ٣ ص ٥٢٨ قوله: "أما موسى كأني أنظر إليه" قال المهلب: هذا وهم من بعض رواته؛ لأنه لم يأت أثر ولا خير أن موسى حي وأنه سيحج، وإنما أتى ذلك عن عيسى فاشتبه على الراوي، ويدل عليه قوله في الحديث الآخر "ليهلن ابن مرعم بفتح الروحاء" اهـ.

( ٢٣٦ ) حديث أبي هريرة قال: "قال النبي ﷺ من الغد يوم النحر -وهو بمى- نحن نازلون غدا بخيف بني كنانة حيث تقاسموا على الكفر، يعني بذلك المحصب، وذلك أن قريشا وكنانة تحالفت على بني هاشم وبني عبدالمطلب -أو بني المطلب- أن لا يناكحهم ولا يبايعوهم حتى يسلموا إليهم النبي ﷺ" رواه البخاري برقم (١٥٩٠).

قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" ج ٣ ص ٥٧٨: ...ويختلج في خاطري أن جميع ما بعد قوله يعني المحصب إلى آخر الحديث من قول الزهري أدرج في الخير فقد رواه شعيب كما في هذا الباب، وإبراهيم بن سعد كما سيأتي في السيرة، ويونس كما سيأتي في التوحيد، كلهم عن ابن شهاب مقتصرين على الموصول منه إلى قوله "على الكفر" ومن ثم لم يذكر مسلم في روايته شيئا من ذلك. اهـ.

( ٢٣٧ ) حديث عائشة -رضي الله عنها- قال مسلم ٧ (١٤٤٥): وحدثننا يحيى بن يحيى أخبرنا أبو معاوية عن هشام بهذا الإسناد نحوه غير أنه قال: استأذن عليها أبو القعيس. اهـ.

قال الحافظ ابن الجوزي في "كشف المشكل" ج ٤ ص ٢٦٦: قال هشام بن عروة: إنما هو أبو القعيس أفلح، يكنى أبا الجعد، وهو عم عائشة من الرضاعة، وقول



هشام ليس بصحيح، إنما أبو الجعد أخو أبي القعيس. اهـ

وقال القرطبي في "المفهم" ج ٤ ص ١٧٨ ط : دار ابن كثير: وأفلح هو الذي كني عنه في رواية أخرى بأبي الجعيد، وهو عم عائشة من الرضاعة؛ لأنه أخو أبي القعيس نسبا. وأبو القعيس أبو عائشة رضاعة، وما سوى ما ذكرناه من الروايات وهم، فقد وقع في الأم : "جاء أفلح ابن أبي قعيس" و "أن أبا القعيس استأذن عليها" وكل ذلك وهم من بعض الرواة. اهـ وانظر أيضا "عمدة القاري" للعلامة العيني ج ١٤ ص ٤٩ ط: دار الفكر.

وقال الحافظ ابن حجر في "الإصابة" ج ١ ص ٧ ط: دارالكتاب العربي: "ووقع في رواية له -أي مسلم- استأذن عليها أبو القعيس، وهذا وهم من بعض رواة، وهو أبو معاوية رواه عن هشام، فقد خالفه حماد بن زيد عنه، وهو أحفظ منه لحديث هشام، فقال: إن أخا أبي القعيس". اهـ

وقال الشيخ محمد تقي العثماني في "تكملة فتح الملهم" ج ١ ص ١٩ بعدما ذكر كلام الحافظ السابق : ووقع في بعض الروايات أنه أبو الجعد ، كما أخرجه المصنف -يعني الإمام مسلما- والنسائي (٦٨/٢) كلاهما من طريق ابن جريج عن عطاء عن عروة. وقال الحافظ في الفتح: "ولم يخطئ عطاء في قوله: أبو الجعد، فإنه يحتمل أن يكون حفظ كنية أفلح".

وحاصل ما قيل في هذا الباب أن الأول والثالث والخامس (أعني: أفلح أخو أبي القعيس، وأفلح بن قعيس، وأبو الجعد) يمكن بينهما التطبيق، وهو أن الرجل اسمه أفلح، وكنيته أبو الجعد، وهو ابن لقعيس، وأخ لأبي قعيس. وأما الروايتان الأخريان،

فهم فيهما بعض الرواة، وهذا معنى ما قال القرطبي في المفهم: "هذا -يعني أنه أفلح أخو أبي القعيس- هو الصحيح، وما سوى ذلك وهم من بعض الرواة، ولا يعرف لأبي القعيس ولا لأخيه أفلح ذكر إلا في هذا الحديث" اهـ من "عمدة القاري" (٣٩٠/٩) والله سبحانه وتعالى أعلم. اهـ

(٢٣٨) حديث كعب بن مالك في قصة غزوة تبوك وفيه، فذكروا لي رجلين قد شهدا بدرًا فيهما أسوة، رواه البخاري برقم (٤٤١٨). ومسلم برقم ٥٣ (٢٧٦٩) وجاء في روايته: "فذكروا لي رجلين صالحين... إلخ".

قال الحافظ ابن الجوزي في كتاب "كشف المشكل من حديث الصحيحين" ج ٢، ص ١٢٧-١٢٨: وقوله: فذكروا لي رجلين شهدا بدرًا، هذا مما قرأته على المشايخ سنين، وما نهني عليه أحد، ولا رأيت من نظر فيه مع تتبع بعضهم أغلاط بعض، فلما جمعت أسماء أهل بدر، وذكرت من اتفق على حضوره ومن اختلف فيه، لم أر لذين الرجلين ذكرًا، فما زلت أبحث وأسأل فلا يدلني أحد على محجة، وإذا الحديث مخرج في "الصحيحين" وفي "المسانيد"، ولا ينه أحد عليه، ولا أدري ما وجهه، إلى أن رأيته في كتاب "ناسخ الحديث ومنسوخه" لأبي بكر الأثرم، وقلل فيه: كان الزهري أوجد أهل زمانه في حفظ الحديث، ولم يحفظ عليه من الوهم إلا اليسير، من ذلك قوله في هذين الرجلين: شهدا بدرًا.

وقال الحافظ الدماطي كما في "طبقات الشافعية الكبرى" ج ١٠ ص ١٠٦-١٠٧، ط-هجر- بعد كلام: "... فأجابه عبدالمؤمن -ويعني نفسه- بأن قال: لم يشهد مرارة ولا هلال بدرًا ولا أحدًا أيضًا وإن ذكرهما الإمام أحمد والبخاري ومسلم وإمام الغرب والشرق -يعني ابن عبد البر- وغيرهم، لأن بعضهم قلد بعضًا

فزل، والمقلد الأصلي الإمام أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله [بن عبدالله] بن شهاب بن عبدالله بن الحارث بن زهرة بن كلاب، ومنه أتى الروهم.

وقال ابن القيم في "زاد المعاد" ج ٣ ص ٥٠٥، ط ٣: مؤسسة الرسالة بعد كلام: "... وقوله: "فذكروا لي رجلين صالحين قد شهدا بدرًا لي فيهما أسوة" هذا الموضوع مما عد من أوامام الزهري، فإنه لا يحفظ عن أحد من أهل المغازي والسير البتة ذكر هذين الرجلين في أهل بدر، لا ابن إسحاق ولا موسى بن عقبة، ولا الأموي، ولا الواقدي، ولا أحد ممن عد أهل بدر<sup>(١)</sup>، وكذلك ينبغي ألا يكونا من أهل بدر؛ فإن النبي ﷺ لم يهجر حاطبًا ولا عاقبه وقد جس عليه، وقال لعمر لما هم بقتله: "وما يدريك أن الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم"<sup>(٢)</sup>، وأين ذنب التخلف من ذنب الجس". اهـ المراد منه. هذا وقد جاء في

<sup>(١)</sup> وقد ذكر كلام ابن الجوزي وكلام ابن القيم الشيخ شعيب الأرناؤوط في تعليقه على "العواصم والقواصم" ج ٩ ص ٤٠٠: وسكت عليه وفي ذلك دلالة واضحة على أنه يذهب إلى ما ذهب إليه من القول بعدم ثبوت قوله: "شهدا بدرًا".

<sup>(٢)</sup> في ثبوت هذا عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- نظر، وعلى تقدير ثبوته فليس هو على ظاهره، ولبسط الكلام على ذلك موضع آخر. ثم رأيت كلامًا حسنًا للحافظ ابن حجر رد به على ابن القيم حول عدم معاقبة الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم- لحاطب بخلاف ما صنعه مع من تخلف عن غزوة تبوك حيث قال في "فتح الباري" ج ٨ ص ١٥١: واستدل بعض المتأخرين لكونهما لم يشهدا بدرًا بما وقع في قصة حاطب وأن النبي ﷺ لم يهجره ولا عاقبه مع كونه جس عليه بل قال لعمر لما هم بقتله: "وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم". قال: وأين ذنب التخلف من ذنب الجس؟ قلت: ليس ما استدل به بواضح، لأنه يقتضي أن البدرى عنده إذا جنى جناية ولو كثرت لا يعاقب عليها، وليس كذلك، فهذا عمر مع كونه المخاطب بقصة حاطب، فقد جلد قدامة بن مظعون الحد لما شرب الخمر، وهو بدرى كما تقدم وإنما لم يعاقب النبي ﷺ حاطبًا ولا هجره، لأنه قبل عذره في أنه إنما كاتب قريشًا خشية على أهله وولده، وأراد أن يتخذ-

رواية مسلم: "...قلت لهم: هل لقي هذا معي من أحد؟ قالوا: نعم لقيه معك رجلان قالوا مثل ما قلت فقليل لهما مثل ما قيل لك قلت: من هما؟ قالوا مرارة بن الربيع العامري... إلخ". قال النووي في "شرح مسلم" ج ١٧ ص ٩٢: قوله: "في الرجلين صاحبي كعب هما مرارة بن ربيعة العامري" هكذا هو في جميع نسخ مسلم "العامري" وأنكره العلماء وقالوا: هو غلط إنما صوابه العمري بفتح العين وإسكان الميم من بني عمرو بن عوف وكذا ذكره البخاري وكذا نسبه محمد بن إسحاق وابن عبد البر وغيرهما من الأئمة قال القاضي: هو الصواب، وإن كان القابسي قد قال: لا أعرفه إلا العامري فالذي غيره الجمهور أصح وأما قوله مرارة بن ربيعة فكذا وقع في نسخ مسلم وكذا نقله القاضي عن نسخ مسلم ووقع في البخاري ابن الربيع قال ابن عبد البر: يقال بالوجهين. اهـ المراد منه.

( ٢٣٩ ) حديث أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ: "صوموا لرؤيته وأفطروا

لرؤيته فإن غبي عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين" رواه البخاري برقم (١٩٠٩).

قال الحافظ ابن الجوزي في "كشف المشكل" ج ٣ ص ٤٩١: هذا اللفظ إنما

رواه البخاري عن آدم عن شعبة وقد رواه الإسماعيلي بالإسناد الذي ذكره البخاري وقال فيه: "فإن غم عليكم الشهر فعدوا ثلاثين"، قال الإسماعيلي: وقد روينا هذا الحديث عن غندر وابن مهدي وابن علي وعيسى بن يونس وشبابه وعاصم بن علي والنضر بن شميل ويزيد بن هارون وأبي داود كلهم عن شعبة ولم يذكر أحد منهم: "فأكملوا عدة شعبان ثلاثين"، فيجوز أن يكون آدم قال ذلك من عنده على وجه

—له عندهم يدا، فعذر به بذلك، بخلاف تخلف كعب وصاحبيه، فإنهم لم يكن لهم عذر أصلاً والله أعلم. اهـ

التفسير للخبر، وإلا فليس لانفراد البخاري عنه بهذا من بين من رواه عنه وجه، وقد رواه الدارقطني فقال فيه: "فعدوا ثلاثين" يعني عدوا شعبان ثلاثين، وقال: أخرجه البخاري عن آدم فقال فيه: "فعدوا شعبان" ولم يقل: يعني، هذا يدل على أن قوله: "يعني" من بعض الرواة، والظاهر أنه آدم وأنه قوله. وقد روى هذا الحديث ابن عباس مثل حديث أبي هريرة، قال الدارقطني ولم يقل في حديث ابن عباس: "فأكملوا عدة شعبان" غير آدم أيضا، وهذا يدل على أن الكل تفسير منه.

( ٢٤٠ ) حديث جابر بن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ: "يكون بعدي اثنا عشر أميرا كلهم من قريش". وفي رواية: "لا يزال أمر الناس ماضيا ما وليهم اثنا عشر رجلا كلهم من قريش". وفي رواية: "لا يزال الدين قائما حتى تقوم الساعة أو يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش" وفي رواية: "لا يزال هذا الدين عزيزا إلى اثني عشر خليفة كلهم من قريش" رواه البخاري برقم (٧٢٢٢) ومسلم برقم (١٨٢١ و ١٨٢٢ و ١٩٢٢).

قال الحافظ ابن الجوزي في كتاب "كشف المشكل من حديث الصحيحين" ج ١ ص ٤٤٩-٤٥٠: هذا الحديث قد أطلت البحث عنه، وطلبته من مظانته، وسألت عنه، فما رأيت أحدا وقع على المقصود به، وألفاظه مختلفة لا أشك أن التخليط فيها من الرواة... إلخ.

( ٢٤١ ) حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: "إن قريشا لما استعصوا على النبي ﷺ قال: "اللهم أعني عليهم بسنين كسني يوسف، فأخذتهم سنة أكلوا فيها العظام والميتة من الجهد، فجعل الرجل ينظر إلى السماء فيرى ما بينه وبينها

كهية الدخان من الجهد، فأنزل الله تعالى: ﴿فارتقب يوم تأتي السماء بدخان مبين يغشى الناس هذا عذاب اليم﴾ فأناه أبو سفيان فقال: أي محمد، إن قومك هلكوا فادع الله أن يكشف عنهم، فدعا فسقوا، فنزلت: ﴿إنكم عائدون﴾، فلما أصابتهم الرفاهية عادوا إلى كفرهم، حين أصابتهم الرفاهية فأنزل الله: ﴿يوم نبطش البطشة الكبرى إنا منتقمون﴾ -قال-: يعني يوم بدر.

قال الحافظ العلامي في "التنبيهات المجلدة على المواضع المشككة" ص ٦٢-٦٥ بعد أن ذكره بهذا اللفظ: "اتفقا عليه -يعني البخاري ومسلم- وأخرجه البخاري في مواضع، منها: كتاب الاستسقاء، من طريق سفيان الثوري عن منصور، والأعمش عن أبي الضحى، عن مسروق، عن عبد الله بن مسعود، ثم قال في آخره: "وزاد أسباط عن منصور: "فدعا رسول الله ﷺ فسقوا الغيث، فأطبقت عليهم سبعا، وشكا الناس كثرة المطر. فقال: "اللهم حولنا ولا علينا، فأنحدرت السحابة عن رأسه، فسقي الناس حولهم". أما ما يتعلق بقول ابن مسعود ﷺ في تفسير الدخان الذي ذكر في الآية -بما حكى- فقد خالفه فيه جماعة من الصحابة، منهم علي، وابن عمر، وابن عباس وأبو هريرة -رضي الله عنهم- فقالوا: إن الدخان كبير (يورى النيران)، لم يأت بعد، بل يجيء في آخر الزمان، من أشراف الساعة، وهذا هو الصحيح -إن شاء الله تعالى-، لما روى مسلم، عن حذيفة ابن أسيد ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: "لا تقوم الساعة حتى تكون عشر آيات: خسف بالمشرق، وخسف بالمغرب، وخسف في جزيرة العرب، والدخان، والدجال، ودابة الأرض، ويأجوج ومأجوج، وطلوع الشمس من مغربها، ونزول عيسى ابن مريم، وآخر ذلك نار تخرج من اليمن تطرد الناس إلى محشرهم". فهذا نص صريح في أن الدخان لم يأت بعد، وجاء فيه مفسرا أيضا حديثان، لا أعرف الآن سندهما، أحدهما: عن حذيفة

رضي الله عنه- أن النبي ﷺ قال: "من أشرط الساعة: دخان يمكث في الأرض أربعين يوماً". والآخر: عن ابن مسعود نحوه. وزاد: "فيأخذ المؤمن منه كهية الزكام، ويدخل جوف الكافر والمناق حتى يتنفخ". وذكر بعض الأئمة في الجمع بين هذه الأحاديث وقرول ابن مسعود -رضي الله عنه-: أن الدخان اثنان، أحدهما وقع في زمن النبوة لأهل مكة كما ذكر ابن مسعود، والآخر: يخرج من أشرط الساعة، ولا يخلو هذا من نظر؛ فإن الذي رآه أهل مكة ليس حقيقة الدخان بل شيء كهيته يخيل إليهم من الجهد والجوع، وأيضاً فغزوة بدر كانت على رأس سبعة عشر شهراً من مقدم النبي ﷺ المدينة، وهذا الجهد الذي أخذ أهل مكة لم يكن والنبي ﷺ بين أظهرهم قطعاً، بل بعد الهجرة، ومقتضى قول ابن مسعود -رضي الله عنه- أن أهل مكة أصابتهم سنة شديدة ثم أخصبوا وكابدوا تعدي حال الجهد، فعادوا بعده، وأن الله ﷻ وعدهم بعد ذلك بيوم بدر، ومقتضى هذا أن تكون آيات الدخان مدنية، ولم يعدها أحد من أمته كذلك أصلاً. وأيضاً في "الصحيحين" عن أبي هريرة أنه شهد القنوت من النبي ﷺ: "اللهم أنج الوليد بن الوليد..." الحديث. وفيه: "اللهم اشدد وطأتك على مضر، واجعلها عليهم سنين كسني يوسف". قال: "ثم رأيته ترك الدعاء بعد ذلك، وهذا يدل على أن دعاءه بسنين كسني يوسف كان بعد إسلام أبي هريرة، وإنما أسلم بعد بدر، والكلام في هذا مشهور، والمقصود بالإشكال ما ذكره البخاري في قضية الاستسقاء لأهل مكة، فإنه -والله أعلم- وهم دخل به حديث في حديث من بعض الرواة، ودام المطر سبعة، ثم الدعاء بكشفه إنما كان لأهل المدينة، ومن حولهم من المسلمين، كما رواه أنس بن مالك -رضي الله عنه- من عدة طرق عنه، وأن السائل لذلك كان من المسلمين، قال يوم الجمعة والنبي ﷺ على المنبر كما هو مشهور في دواوين

الإسلام، وإلا فإذا دعا لأهل مكة بالمطر أي تعلق لأهل المدينة به حتى يسألوا كشفه عنهم. فالقستان كل منهما منفصلة عن الأخرى، والله سبحانه أعلم. اهـ.

( ٢٤٢ ) حديث حصين عن الشعبي عن عدي بن حاتم قال: "لما نزلت:

﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ عمدت إلى عقل أسود وإلى عقل أبيض، فجعلتهما تحت وسادتي، فجعلت أنظر في الليل، فلا يستبين لي. فغدوت على رسول الله ﷺ، فذكرت ذلك له فقال: "إنما ذاك سواد الليل وبياض النهار"، رواه البخاري برقم (١٩١٦) ومسلم (٣٣٠٩٠).

قال الحافظ العلائي في "التنبيهات الم جملة على المواضع المشككة" ص ٧٥ بعد أن ذكره: وأخرجه البخاري من حديث هشيم، ومسلم من حديث عبدالله بن إدريس كلاهما عن حصين. ثم رواه البخاري في التفسير من طريق أبي عوانة، عن حصين عن الشعبي، عن عدي ﷺ قال: "أخذ عدي عقالا أبيض، وعقالا أسود حتى كان بعض الليل نظر فلم يستبينا، فلما أصبح قال: "يا رسول الله، جعلت تحت وسادتي عقالين، قال: إن وسادك إذا لعريض، إن كان الخيط الأبيض والأسود تحت وسادتك". "وفي طريق جرير، عن مطرف، عن الشعبي، عن عدي بن حاتم ﷺ قال: قلت: يا رسول الله، ما الخيط الأبيض من الخيط الأسود؟ وهذان الخيطان، قال: "إنك لعريض القفا، إن أبصرت الخيطين، ثم قال: لا، بل هو سواد الليل، وبياض النهار". وأخرج الترمذي في التفسير من جامعه، من حديث سفيان بن عيينة، عن بحالد، عن الشعبي عن عدي بن حاتم ﷺ قال: "سألت رسول الله ﷺ عن الصوم قال: "حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود"، قال: فأخذت عقالين، أحدهما أبيض والآخر أسود، فجعلت أنظر إليهما، فقال لي رسول الله ﷺ: "إنما هو



الليل والنهار". وقال فيه الترمذي: "حديث حسن". فهذه الروايات الثلاث فيها تقيد ذلك بنزول الآية، وهذا هو الصحيح، ومقتضى الرواية الأولى المتفق عليها أن ذلك كان عند نزول الآية، وهو مشكل؛ لأن قدوم عدي عليه السلام كان بالاتفاق، في شهر شعبان من سنة سبع، ونزول الآية كان في أول الإسلام قبل ذلك بزمان طويل، فإن الاتفاق على أن هذه الآية نزلت ناسخة لما كان عليه الصحابة في أول فرض الصوم، من تحريم الأكل والجماع على الإنسان بعد ما ينام، إلى أن اتفقت قصة عمر عليه السلام وقيس بن صرمة عليه السلام ونزل قوله تعالى: ﴿أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم...﴾ الآية. قال السدي وأبو العالية والربيع بن أنس: "كان ذلك في أول الإسلام، ثم نسخه الله تعالى، ومعلوم أن فرض رمضان كان في سنة اثنين من الهجرة، فيكون نزول هذه الآية إما في تلك السنة، أو سنة ثلاث، ولم ينقل أحد أن هذا الحكم عمادى إلى سنة سبع، بعد إسلام عدي بن حاتم عليه السلام، وفي "صحيح البخاري" من طريق أبي إسحاق السبيعي سمعت البراء بن عازب عليه السلام قلل: "لما نزل صوم رمضان كانوا لا يقربون النساء رمضان كله، وكان رجال يخنون أنفسهم، فأنزل الله تعالى: ﴿علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم...﴾ الآية. ففي هذه الرواية أيضا إشعار بأن ذلك كان في أول الإسلام. فالذي يظهر أن عديا عليه السلام لما سمع الآية تأول فيها، ما تأوله غيره من الصحابة عليه السلام، عند نزولها - كما سيأتي -، إلا أن ذلك كان عند نزول الآية، فتكون الرواية الأولى حدث بها بعض الرواة بالمعنى، ولم يفتن الشيخان لما فيها من المخالفة من تقيد ذلك بنزول الآية، وأيضا فالآية لم تنزل بكاملها من أول الأمر، بل تأخر نزول قوله تعالى: ﴿ومن الفجر﴾، عن نزول بقيتها، فقد روى أبو حازم، عن سهل بن سعد - رضي الله عنهما - قال: نزلت ﴿وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط

الأسود، فكان رجال إذا أرادوا الصوم، ربط أحدهم في رجله الخيط الأبيض، والخيط الأسود، ولا يزال يأكل حتى يتبين له رؤيتهما، فأنزل الله ﴿من الفجر﴾، فعلموا أنما يعني الليل والنهار، متفق عليه، وهذا لفظ البخاري، فهذه قضية أخرى، غير واقعة عدي ؓ وهي مقدمة على قصة عدي. والله أعلم.

( ٢٤٣ ) حديث أنس بن مالك ؓ: "أنه رأى في يد النبي ﷺ خاتماً من ورق يوماً واحداً، ثم إن الناس اصطنعوا الخواتم من ورق ولبسوها، فطرح النبي ﷺ خاتمها، فطرح الناس خواتيمهم". رواه البخاري برقم (٥٨٦٨) ومسلم برقم (٢٠٩٣)٥٩.

قال الحافظ العلائي في "التنبيهات المجملية على المواضع المشككة" ص ٧٧ بعد أن ذكره: قال البخاري: "وتابعه إبراهيم بن سعد، وزيد -يعني ابن سعد- وشعيب -يعني ابن أبي حمزة- عن الزهري، وأسند مسلم من طريق إبراهيم بن سعد وزيد ابن سعد بهذا اللفظ، قال القاضي عياض: قال جميع أهل الحديث: هذا وهم من ابن شهاب، فوهم من خاتم الذهب إلى خاتم الفضة. والمعروف من روايات أنس من غير طريق ابن شهاب اتخاذہ ﷺ خاتم الفضة ولم يطرحه، وإنما طرح خاتم الذهب كما ذكره مسلم في باقي الأحاديث، قلت -والقائل العلائي-: اتفق عليها الأئمة الستة من حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- في عدة طرق، وزاد فيه: "أن خاتم الورق استمر في يده ﷺ، ثم كان في يد أبي بكر، ثم كان في يد عمر، ثم في يد عثمان ؓ إلى أن سقط من يد عثمان ؓ في بئر (أريس) فالتمس فلم يوجد".

وفي "صحيح مسلم"، من رواية ابن وهب وغيره، عن يونس، عن الزهري، عن أنس ؓ قال: "كان خاتم النبي ﷺ من ورق، وفصه حبشي". وفي رواية قتادة

وعبد العزيز بن صهيب عن أنس نحو من ذلك، وهذا يدل على بقاءه في يده، وكان الشيخين -رحمهما الله- إنما أخرجا الحديث الأول مع بقية الأحاديث، لبيان ما في تلك الرواية من الوهم، وقد حاول القاضي عياض، ثم الشيخ محيي الدين -رحمهما الله- تأويل حديث ابن شهاب المتقدم، على أنه لما أراد النبي ﷺ تحريم خاتم الذهب، اتخذ خاتم فضة، فلما لبس خاتم الفضة أراه الناس في ذلك اليوم ليعلمهم إباحته، ثم طرح خاتم الذهب وأعلمهم تحريمه، فطرح الناس خواتيمهم من الذهب، فيكون قوله: (فطرح الناس خواتيمهم). أي: خواتيم الذهب، وفي هذا التأويل من التعسف ما لا يخفى، وتسزيل ألفاظ الحديث عليه فيه عسر، ولكنه خير من التغليب<sup>(١)</sup>. والله الموفق.

( ٢٤٤ ) حديث سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن أبي إدريس الخولاني، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: "كنا عند النبي ﷺ فقال: "أتبايعوني على أن لا تشرکوا بالله شيئا، ولا تزنوا، ولا تسرقوا -وقرأ آية النساء- فمن وفى منكم فأجره على الله..." الحديث. رواه البخاري برقم (٤٨٩٤).

قال الحافظ العلائي في "التنبيهات المحملة على المواضع المشككة" ص ٨١ بعدما ذكره: وهو كذلك أيضاً عند مسلم من طريق معمر، عن الزهري. قال فيه: "فتلا علينا آية النساء" وقال البخاري في طريقه المتقدمة: "وأكثر لفظ سفيان قرأ الآية."

ووجه الإشكال في هذا: أن هذه البيعة هي بيعة العقبة الأولى مع الاثني عشر من الصحابة للأنصار، وقد أخرجاه في "الصحيحين" من طريق عبدالرحمن بن عسيلة

<sup>(١)</sup> كلا بل تغليب الفلظ خير من التأويل للسكر التعسف، وقد رأيت أن القاضي عياض قد حكى اتفاق أهل الحديث على وهم هذا اللفظ، وبذلك تعرف بطلان هذه الرواية المروية في "الصحيحين" والله تعالى أعلم.

الصنابحي، عن عبادة رضي الله عنه أنه قال: "إني لمن البعث الذين بايعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بايعناه على أن لا نشرك بالله شيئا..."، وذكر نحوه. وأخرجه مسلم أيضا من حديث أبي الأشعث الصنعاني، عن عبادة رضي الله عنه وفيه: "أخذ علينا النبي صلى الله عليه وسلم كما أخذ على النساء، أن لا نشرك بالله شيئا..." وذكر بقيته. فهذه البيعة الأولى، كانت قبل الثانية، وفي ليلة العقبة الثانية، شرط عليهم أن يمنعوه مما منعوا منه أزهرهم، يعني نساءهم، ثم فرض القتال بعد ذلك لما نزل قوله تعالى: ﴿أذن للذين يقاتلون﴾ الآية. فإذا عرف ذلك فأية بيعة النساء التي في المحتنة مدنية بالاتفاق، إنما نزلت بعد قصة الحديبية في سنة ست، فكيف يتصور أن تتلى في بيعة العقبة الأولى قبل الهجرة، بأزيد من علمين؟! وقد يمكن تأويل الرواية المتقدمة، على أن الذي اشترطه النبي صلى الله عليه وسلم تلك الليلة، يشبه مد في آية بيعة النساء، لكن قول الراوي: "تلا الآية" يبعد هذا التأويل. والله أعلم.

( ٢٤٥ ) حديث عائشة -رضي الله عنها- قالت: "هاجر ناس من المسلمين إلى الحبشة، وتجهز أبو بكر رضي الله عنه مهاجرا، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "على رسلك فإني أرجو أن يؤذن لي". فقال أبو بكر رضي الله عنه : أو ترجوه؟ بأي أنت. قال: "نعم"، فحبس أبو بكر رضي الله عنه نفسه على النبي صلى الله عليه وسلم ليصحبه، وعلف راحلتين كانتا عنده ورق السمر أربعة أشهر..." الحديث. رواه البخاري برقم (٥٨٠٧).

قال الحافظ العلامي في "التهنيئات المجلدة على المواضع المشككة" ص ٨٢ بعدما ذكره: فقله في هذه الرواية: إلى الحبشة وهم من بعض الرواة، أو سبق قلم، وصوابه إلى المدينة، كما في سائر الروايات في غير هذا الموضع في "الصحيحين" وغيرهما والله أعلم.

( ٢٤٦ ) حديث أبي الزبير قال: "سألت جابرا عن ثمن الكلب والمنور

قال: زجر النبي ﷺ عن ذلك. رواه مسلم برقم ٤٢ (١٥٦٩).

قال الحافظ ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" ج ٤ ص ٤٨٦: وذكر يعني -عبد الحق- من طريق مسلم عن أبي الزبير: سألت جابرا عن ثمن السنور وسكت عنه، وهو من رواية معقل الجزري عن أبي الزبير، ومعقل عندهم مستضعف. وقد كرر سكوته عن أحاديث هي من روايته ولم يبين ذلك.

وقال الحافظ ابن رجب في "شرح العلل" ص ٣٤٤ ط: عالم الكتب: "...ومنهم معقل بن عبيد الله الجزري. ثقة، كان أحمد يضعف حديثه عن أبي الزبير خاصة ويقول: يشبه حديثه حديث ابن لهيعة، ومن أراد حقيقة الوقوف على ذلك فليُنظر أحاديثه عن أبي الزبير فإنه يجدها عند ابن لهيعة يرويها عن أبي الزبير كما يرويها معقل سواء. وما أنكر على معقل بهذا الإسناد حديث الذي يتوضأ وتسوك لمعة لم يصبها الماء. وحديث النهي عن ثمن السنور، وقد خرجهما مسلم في "صحيحه". اهـ

(٢٤٧) حديث ابن عمر في الاستحمام: حدثني هارون بن سعيد الأبلبي وأبو طاهر وأحمد بن عيسى قال أحمد: حدثنا وقال الآخرون: أخبرنا ابن وهب، أخبرني مخرمة عن أبيه، عن نافع، قال: "كان ابن عمر إذا استحجر استحجر بالألوة غير مطراة، وبكافور يطرحه مع الألوة، ثم قال: هكذا كان يستحمر رسول الله ﷺ. رواه مسلم برقم ٢١ (٢٢٥٤).

قال الحافظ ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" ج ٢ ص ٣٧٢-٣٧٣ بعد أن ذكر بعض الأحاديث من رواية مخرمة بن بكير عن أبيه: "كل هذه الأحاديث

هي عنده -يعني الحافظ عبدالحق الإشيلي- صحيحة بسكرته عنها، لم يعرض لها بشيء، وهو قد أخرج عن نفسه بأن ما يسكت عنه صحيح عنده، إلا أن يكون مما لا حكم فيه، فإنه ربما كان فيه بعض السمع، ولم يبين في شيء منها أنها من رواية مخزومة بن بكير عن أبيه، وهي كذلك من روايته عنه وجميعها من "كتاب مسلم" ... إلى أن قال بعد كلام: "... قال -يعني عبدالحق- بإثره: رواه مخزومة بن بكير عن أبيه، ولم يسمع منه، وإنما كان يحدث من كتاب أبيه فأبو محمد أحد القائلين بأنه لم يسمع من أبيه، وقد أخرج بذلك مخزومة عن نفسه، فهو بهذا الاعتبار من المدرك الرابع. وقد قدمنا ذكره في هذا الأول، لأن المحدثين قائلون به عنه، والأمر فيه عندهم مشهور. قال الدارقطني: قال حماد بن خالد: سألت مخزومة أسمعت من أيك شيئا؟ قال: لا. وقال سعيد ابن أبي مريم: حدثنا موسى بن سلمة خالي، قال: أتيت مخزومة بن بكير فقلت له: حدثك أبوك؟ فقال: لم أدرك أبي، ولكن هذه كتبه. وقلل أحمد بن حنبل: مخزومة ثقة، لم يسمع من أبيه شيئا، وإنما يروي من كتابه وكذا قال ابن معين. وحكى البخاري عن حماد بن خالد ابن الحياط، قال: أخرج مخزومة بن بكير كتابا، فقال: هذه كتب أبي، لم أسمع منه منها شيئا. اهـ المراد منه

( ٢٤٨ ) حديث أبي الصديق الناجي عن أبي سعيد رضي الله تعالى عنه - عن النبي ﷺ قال: "كان في بني إسرائيل رجل قتل تسعة وتسعين إنسانا، ثم خرج يسأل فأتى راهبا فسأله، فقال له: هل من توبة؟ قال: لا، فقتله فجعل يسأل، فقال له رجل: أتت قرية كذا وكذا فأدركه الموت، فناء بصدرة نحوها، فلتخصمت فيه ملائكة الرحمة وملائكة العذاب، فأوحى الله إلى هذه أن تقربي وأوحى الله إلى هذه أن تباعدتي، وقال: قيسوا ما بينهما، فوجد إلى هذه أقرب بشير فغفر له". رواه البخاري برقم (٣٤٧٠).

قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" ج ٦ ص ٦٤١: ووقع في رواية هشلم عن قتادة ما يشعر بأن قوله: "فناء بصدرة" إدراج فإنه قال في آخر الحديث "قال قتادة: قال الحسن: ذكر لنا أنه لما أتاه الموت ناء بصدرة". اهـ

قلت: والذي يظهر لي أن ما جاء فيه من ذكر اختصام الملائكة وما بعده من إيماء الله تعالى... إلخ منكر بمرّة، بل هو باطل ظاهر البطلان لمخالفته للنصوص القاطعة الدالة على قبول التوبة إذا كانت مستوفية لشروطها من غير ملاحظة قرب أو بعد مسافة ونحو ذلك، والمسألة تحتاج إلى إطالة لا تتسع لها هذه العجالة، ولعلنا نتكلم عليها بما يشفي العليل ويروي الغليل في غير هذا الموضع - إن شاء الله تعالى - والله تعالى أعلم.

( ٢٤٩ ) حديث عبد الأعلى عن داود عن عامر، قال: سألت علقمة: هل كان ابن مسعود شهد مع رسول الله ﷺ ليلة الجن؟ قال: فقال علقمة: أنا سألت ابن مسعود فقلت: هل شهد أحد منكم مع رسول الله ﷺ ليلة الجن؟ قال: لا. ولكننا كنا مع رسول الله ﷺ ذات ليلة ففقدناه، فالتمسناه في الأودية والشعاب. فقلنا: استطير أو اغتيل. قال: فبتنا بشر ليلة بات بها قوم، فلما أصبحنا إذا هو جاء من قبل حراء، قال: فقلنا: يا رسول الله! فقدناك فطلبناك فلم نجدك فبتنا بشر ليلة بات بها قوم، فقال: "أتاني داعي الجن، فذهبت معه فقرأت عليهم القرآن" قال: فانطلق بنا فأرانا آثارهم وآثار نيرانهم، وسألوه الزاد، فقال: "لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أوفر ما يكون لحما، وكل بكرة علف لدوابكم". رواه مسلم برقم ١٥٠ (٤٥٠).

قال الدارقطني في "التبعية" ص ٢٣٥: "وأخرج -يعني مسلما- حديث ابن مسعود فأرانا آثار نيرانهم وما بعده إلى آخر الحديث، وهو قوله: وسألوه الزاد إلى آخره، وكذلك رواه ابن علية ويزيد بن زريع وابن إدريس وابن أبي زائدة وغيرهم عن داود، وقد رواه حفص عن داود عن الشعبي عن علقمة عن عبدالله وأتى بآخره مسندا وروهم فيه حفص. والله أعلم".

وقال في "العلل" ج ٥ (ص ١٣١) ط ١ دار طيبة: "يرويه -يعني هذا الحديث- داود ابن أبي هند عن الشعبي عن علقمة عن عبدالله. رواه عنه جماعة من الكوفيين والبصريين، فأما البصريون فجعلوا قوله: "وسألوه الزاد" إلى آخر الحديث من قول الشعبي مرسلا، وأما يحيى ابن أبي زائدة وغيره من الكوفيين فأدركوه في حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ، والصحيح قول من فصله فإنه من كلام الشعبي مرسلا". اهـ

وقال الألباني في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" ج ٣ ص ١٣٣-١٤٠ ط ٢: مكتبة المعارف ١٤٠٨ هـ : قلت: وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات، ولكنه معلول بعلمين:

الأولى: أن قوله "وسألوه الزاد..." إلخ مدرج في الحديث ليس من مسند ابن مسعود بل هو عن الشعبي قال: وسألوه الزاد إلخ فهو مرسل كما بينه البيهقي بقوله عقبه: "رواه مسلم في "الصحيح" هكذا، ورواه عن علي بن حجر عن إسماعيل بن إبراهيم عن داود ابن أبي هند بهذا الإسناد إلى قوله: "وأثار نيرانهم"، قال الشعبي: وسألوه الزاد، وكانوا من جن الجزيرة، إلى آخر الحديث من قول الشعبي مفصلا من حديث عبدالله".



قلت - والقائل الألباني - : هكذا هو في "الصحيح" عقب رواية عبد الأعلى المتقدمة، وهكذا رواه الترمذي في "سننه" (١٨٣/٤) قال: حدثنا علي بن حجر به، إلا أنه قال: "كل عظم لم يذكر اسم الله عليه" كما يأتي بيانه في "العلّة الأخرى"، وكذلك رواه البيهقي بسندين له عن علي بن حجر به، إلا أنه لم يسق لفظه، وإنما أحال فيه على لفظ عبد الأعلى فكأنه عنده بلفظه: "كل عظم ذكر...". ثم قال: "ورواه محمد ابن أبي عدي عن داود إلى قوله: "وآثار نيرانهم" ثم قال: قال داود: ولا أدري في حديث علقمة أو في حديث عامر أنهم سألوا رسول الله ﷺ تلك الليلة الزاد فذكره".

ثم ساق البيهقي إسناده إلى محمد ابن أبي عدي به. ثم قال: "ورواه جماعة عن داود مدرجا في الحديث من غير شك".

ورواية إسماعيل ابن عليّة قد أخرجها الإمام أحمد أيضا مقرونا مع رواية غيره من الثقات فقال: (٤١٤٩): حدثنا إسماعيل: أخبرنا داود وابن أبي زائدة - المعنى - قالوا: حدثنا داود به مثل رواية إسماعيل عند مسلم. وتابعهما يزيد بن زريع قال: ثنا داود ابن أبي هند به.

أخرجه أبو عوانة في "صحيحه" (٢١٩/١)، وأخرجه الطيالسي أيضا في "مسنده" (٤٧/١) لكنه أدرجه في الحديث ولم يفصله عنه! وقد قرن بروايته وهيب بن خالد.

ثم أخرجه أبو عوانة من طريقين عن عبد الوهاب بن عطاء قال: أبنا داود ابن أبي هند به. زاد في إحدى الطريقين: قال داود: فلا أدري هو في الحديث أو شيء قاله الشعبي. وأخرجه الطحاوي (٧٤/١) من طريق ثالثة عن ابن عطاء بدون هذه الزيادة.

ثم أخرجه مسلم من طريق عبد الله بن إدريس عن داود به إلى قوله: "وآثار

نيرانهم"، ولم يذكر ما بعده إطلاقاً.

وجملة القول: أن أصحاب داود ابن أبي هند اختلفوا عليه في هذه الزيادة على وجوه:

الأول: أنها من مسند ابن مسعود، كذلك رواه عبدالأعلى بن عبدالأعلى ووهيب بن خالد، وكذا يزيد بن زريع وعبد الوهاب بن عطاء في إحدى الروايتين عنهما.

الثاني: أنها من مرسل الشعبي، وليس من مسند ابن مسعود، جزم بذلك عن داود إسماعيل ابن علية وابن أبي زائدة، ويزيد بن زريع في الرواية الأخرى عنه. ويمكن أن يلحق هؤلاء عبدالله بن إدريس فإنه لم يذكرها أصلاً كما سبق، ولو كانت عنده من مسند ابن مسعود لذكرها -إن شاء الله تعالى-.

الثالث: أن داود شك في كونها من مسند ابن مسعود، أو من مرسل الشعبي، كذلك رواه عنه محمد ابن أبي عدي وعبد الوهاب بن عطاء في الرواية الأخرى عنه.

ولا يخفى على الخبير بهذا العلم الشريف أن هذا الاختلاف إنما يدل على أن المختلف عليه وهو داود ابن أبي هند لم يضبط هذا الحديث ولم يحفظه جيداً، ولذلك اضطرب فيه على الوجوه الثلاثة التي بينتها، ولا يمكن أن يكون ذلك من الرواة عنه لأنهم جميعاً ثقات، فكل روى ما سمع منه، وإذا كان كذلك فالاضطراب دليل على ضعف الحديث كما هو مقرر في علم مصطلح الحديث لأنه يشعر بأن راويه لم يحفظه.

هذا ما تحرر لدي أخيراً، وأما الدارقطني فقد أعله بالإرسال فقال كما في "شرح مسلم" للنووي: "انتهى حديث ابن مسعود عند قوله: "فأرانا آثارهم وآثار نيرانهم"، وما بعده من قول الشعبي. كذا رواه أصحاب داود الراوي عن الشعبي: ابن علية وابن زريع وابن أبي زائدة وابن إدريس وغيرهم. هكذا قال الدارقطني

وغیره، ومعنی قوله: إنه من كلام الشعبي أنه ليس مرويا عن ابن مسعود بهذا الحديث، وإلا فالشعبي لا يقول هذا الكلام إلا بتوقيف عن النبي ﷺ والله أعلم.

قلت- والقاتل الألباني- : قول الشعبي: "وسأله الزاد..." صريح في رفعه إلى النبي ﷺ فلا داعي لقول النووي: "فالشعبي لا يقول..." إلخ. فإن مثل هذا إنما يقال فيما ظاهره الوقف كما لا يخفى.

العلة الأخرى: الاضطراب في متنه أيضا على داود، فعبد الأعلى يقول عنه: "كل عظم ذكر اسم الله عليه" وتابعه على ذلك إسماعيل ابن علية وابن أبي زائدة عند أحمد وعبد الوهاب بن عطاء عند الطحاوي.

وخالف هؤلاء وهيب بن خالد ويزيد بن زريع عند الطيالسي وعند أبي عوانة عن يزيد وحده فقالوا: "كل عظم لم يذكر اسم الله عليه".

واختلفوا على إسماعيل ابن علية فرواه أحمد عنه كما سبق، وتابعه علي بن حجر عن إسماعيل عند مسلم، وخالفه الترمذي فقال: حدثنا علي بن حجر به باللفظ الثاني: "لم يذكر..."

وهذا الاختلاف على داود في ضبط متن الحديث مما يؤكد ضعفه وأن داود لم يكن قد حفظه.

ثم رجعت إلى ترجمته من "التهذيب" فوجدت بعض الأئمة قد صرحوا بهذا الذي ذكرته فيه، فقال ابن حبان: "كان من خيار أهل البصرة، من المتقنين في الروايات، إلا أنه كان يهم إذا حدث من حفظه".

وقال أحمد: "كان كثير الاضطراب والخلاف".

قلت- والقائل الألباني:- واضطراب داود في هذا الحديث من أقوى الأدلة على هذا الذي قاله فيه الإمام أحمد -فرحمه الله وجزاه خيرا- ما كان أعلمه بأحوال الرجال!.

وخلاصة الكلام في هذا الحديث أنه ضعيف للاضطراب في سنده ومتمنه، ولم أجد له شاهدا تقويه به، بل هو مخالف بظاهره لحديث أبي هريرة: "أنه كان يحمل مع النبي ﷺ إداة لوضوئه وحاجته، فبينما هو يتبعه بها، فقال: من هذا؟ فقال: أنا أبو هريرة فقال: ابغني أحجارا أستفض بها، ولا تأتني بعظم ولا بروثة" فأتيت به بأحجار أحملها في طرف ثوبي، حتى وضعت إلى جنبه، ثم انصرفت، حتى إذا فرغ مشيت معه، فقلت: ما بال العظم والروثة؟ قال: "هما من طعام الجن، وإنه أتاني وفد جن نصيبين -ونعم الجن- فسألوني الزاد، فدعوت الله لهم أن لا يمروا بعظم ولا بروثة إلا وجدوا عليها طعاما. وفي لفظ: طعاما".

أخرجه البخاري (١٣٦/٧) والطحاوي (٧٤/١) والبيهقي (١٠٧/١-١٠٨).

قلت- والقائل الألباني:- ووجه المخالفة أن ظاهره أن العظم والروثة زاد وطعام للجن أنفسهم، وليس شيء من ذلك لدوابهم، والتوفيق بينه وبين حديث ابن مسعود بحمل الطعام فيه على طعام الدواب كما فعل الحافظ في "الفتح" وتبعه الصنعاني في "سبل السلام" (١٢٣/١)، لا بأس به لو ثبت حديث ابن مسعود، أما وهو ضعيف كما سبق فلا وجه للتوفيق حينئذ.

على أن هذا الحديث قد روي عن ابن مسعود بإسناد آخر بلفظ يغاير بظاهره اللفظ السابق، فذكره إلى أن قال ١٤٠: "وبالجملة فالحديث مشهور عن

ابن مسعود كما قال الحافظ في "التلخيص" (١٠٩/١)، فهو صحيح عنه قطعاً، لكن في بعض طرقه ما ليس في البعض الآخر، وقد تبين من مجموع ما أخرجنا منها أن رواية مسلم المتقدمة عن داود ابن أبي هند صحيحة بتمامها إلا قوله في حديث الترجمة: "علف لدوابكم" وجملة: "اسم الله" على وجهيها، لخلوها عن شاهد، واضطراب داود في ذلك وصلاً وإرسالاً. ومن أجل ذلك خرجته هنا والله سبحانه وتعالى أعلم. اهـ.

(٢٥٠) <sup>(١)</sup> حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قحطان يسوق الناس بعصاه". رواه البخاري برقم (٧١١٧) ومسلم برقم ٦٠ (٢٩١٠).

قد ضعف هذا الحديث إمام الحشوية معاوية بن أبي سفيان فقد روى الإمام البخاري في "صحيحه" من طريق الزهري قال: كان محمد بن جبير بن مطعم يحدث أنه "بلغ معاوية -وهم عنده في وفد من قريش- أن عبد الله بن عمرو يحدث أنه سيكون ملك من قحطان، فغضب فقام فأثنى على الله بما هو أهله، ثم قال: أما بعد فإنه بلغني أن رجالاً منكم يحدثون أحاديث ليست في كتاب الله ولا تؤثر عن رسول

<sup>(١)</sup> كنت ذكرت حديثاً آخر بهذا الرقم ثم رأيت أن أذكر هذا الحديث من باب الاستشهاد على الحشوية المحضة بتضعيف معاوية -الذي تستميت في الدفاع عنه بالباطل- لحديث رواه بعد ذلك البخاري ومسلم في "صحيحهما" لتعرف على موقفها -أعني الحشوية المحضة- هل سيكون إلى جانب البخاري ومسلم أو إلى جانب إمامها الضال معاوية بن أبي سفيان الذي طالما وقفت إلى جانبه أو حكمت له بالاجتهاد والأجر الواحد على أقل تقدير. هنا ومن الجدير بالذكر أنه لا يمكن أن يعترض علينا بأن معاوية قد ضعف رواية عبد الله بن عمرو بن العاص لا رواية أبي هريرة المروية في "الصحيحين" لأننا نقول: إن معاوية قد ضعف من هذا الحديث بليل قوله: "ليست في كتاب الله ولا تؤثر عن رسول الله ﷺ". إلخ. على أن أبا هريرة ليس بأولى عند معاوية من عبد الله بن عمرو بن العاص كما هو غير خاف.

الله ﷻ وأولئك جهالكم، فإياكم والأمانى التي تضل أهلها<sup>(١)</sup>، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن هذا الأمر في قريش لا يعاديه أحد إلا كبه الله في النار على وجهه ما أقاموا الدين".

<sup>(١)</sup> هذا يدل على كبر معاوية وغروره وجبروته والله حسيه. هذا ومن الجدير بالذكر أنه لا يمكن أن تحمل الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الدالة على فضل الصحابة وعلو منزلتهم ورفعة قدرهم وفخامة شأنهم على معاوية وأضرابه، ذلك أن تلك الأدلة عامة أو مطلقة وقد خصصتها أدلة أخرى على تقدير عمومها أو قيدتها على تقدير إطلاقها ومن تلك الأدلة المخصصة أو المقيدة لها:-

- حديث سهل بن سعد رضي الله عنه قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-: "أنا فرطكم على الحوض، من ورده شرب منه، ومن شرب منه لم يظمأ بعده أبداً، وليردن علي أقوام أعرفهم ويعرفوني، ثم يحال بيني وبينهم".

رواه الإمام البخاري، ومسلم، وأحمد، والطبراني، وابن أبي عاصم في "سننه"، والآجري في "الشرعة"، والبيهقي في "الدلائل" وفي "البعث"، والبخاري في "شرح السنة"، وابن عبد البر في "التمهيد".

- ورواه البخاري، ومسلم، وأحمد، وابن أبي عاصم، والحاكم، والطبراني، وابن عبد البر في "التمهيد". من طريق أبي سعيد الخدري، وزاد فيه: "إنهم مني"، فيقال: إنك لا تدري ما بدلوا بعدك، فأقول: "سحقاً لمن بدل بعدي".

- ورواه الإمام الربيع -رحمه الله تعالى-، والبخاري، ومسلم، وأبو عوانة، ومالك، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد، وابن خزيمة، وابن حبان، والبيهقي، وأبو يعلى، والآجري، والخطيب، والبخاري من طريق أبي هريرة.

- ورواه البخاري، ومسلم، وأحمد، وابن أبي عاصم، والطبراني، وأبو يعلى، والآجري في "الشرعة"، واللالكائي، والخطيب، والبيهقي في "البعث" من طريق ابن مسعود رضي الله عنه.

- وفي الباب عن أنس بن مالك رضي الله عنه. رواه البخاري، ومسلم.

- وعن حذيفة رضي الله عنه. رواه الإمام مسلم، وأحمد، وابن أبي شبة، وابن أبي عاصم في "سننه" وابن عبد البر في "التمهيد"، وعلقه الإمام البخاري في صحيحه.-

- وعن أبي بكر . رواه الإمام أحمد، وابن أبي شيبة .
  - وعن أسماء بنت أبي بكر . رواه الإمام البخاري، ومسلم .
  - وعن السيدة عائشة -رضي الله عنها- . رواه الإمام مسلم .
  - وعن أم سلمة -رضي الله عنها- . رواه الإمام مسلم .
  - وعن جماعة من الصحابة . رواه الإمام البخاري .
- وجاء أيضا من طرق أخرى لا نطيل المقام بذكرها، وقد نص ابن عبد البر في "التمهيد" على أنه حديث متواتر، وهو كما قال .
- وقد جاء في بعض طرقه: التصريح بأنهم من صحابه -صلى الله عليه وآله وسلم- وجاء في بعضها "اعرفهم ويعرفونني" وهو أيضا صريح أو كالصريح في ذلك .
- وحديث أبي هريرة أن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- قال : "لا ألفين أحدكم يأتي يوم القيامة على رقبته بعير له رغاء أو شاة لها بعار أو رفاق تخفق ؛ فيقول أغثنني ، فأقول: قد أبلغتلك لا أملك لك من الله من شيء" . رواه البخاري ومسلم وأبو يعلى بالفاظ مختلفة .
  - وحديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- التقى هو والمشركون فاقتلوا، فلما مال رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- إلى عسكره ومال الآخرون إلى عسكرهم ، وفي أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- رجل لا يدع لهم شاة إلا اتبعها يضرها بسيفه، فقالوا: ما أجراً منا أحد كما أجراً فلان، فقال رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- : "أما إنه من أهل النار" فقال رجل من القوم : أنا أصحابي أبدا، قال فخرج معه؛ كلما وقف وقف معه ، وإذا أسرع أسرع معه ، قال فخرج الرجل جرحا شديدا ؛ فاستعجل الموت ؛ فوضع نصل سيفه بالأرض وذبابه بين نديه ؛ ثم تحامل على سيفه فقتل نفسه، فخرج الرجل إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فقال : أشهد أنك رسول الله ، قال : وما ذلك ؟ قال: الرجل الذي ذكرت أنفا أنه من أهل النار؛ فأعظم الناس ذلك، فقلت : أنا لكم به ، فخرجت في طلبه حتى جرح جرحا شديدا ؛ فاستعجل الموت فوضع نصل سيفه بالأرض وذبابه بين نديه ثم تحامل عليه فقتل نفسه ، فقال رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- عند ذلك: "إن الرجل ليعمل عمل أهل الجنة فيما يبدو للناس ، وهو من أهل النار، وإن الرجل ليعمل عمل أهل النار فيما يبدو للناس، وهو من أهل الجنة" . رواه البخاري ومسلم وغيرهما .

— حديث أبي هريرة قال : "شهدنا مع رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- خير فقال لرجل من مدعي الإسلام "هذا من أهل النار" فلما حضر القتال ، قاتل الرجل قتالا شديدا فأصابه جراح ، فقيل : يا رسول الله ، الرجل الذي قلت: إنه من أهل النار قاتل اليوم قتالا شديدا فمات ، فقال الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم- : " إلى النار" فكاد بعض أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- يترتاب. فبينما هم على ذلك إذ قيل: لم يمت وبه جراح شديدة ، فلما كان الليل اشتد به الجراح فقتل نفسه ، فأخبر النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- بذلك ، فقال: "الله أكبر ، أشهد أبي عبد الله ورسوله " ثم أمر بلالا فنادى في الناس : لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة ، وإن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر". رواه البخاري ، ومسلم ، وأحمد ، وابن حبان ، وعبد الرزاق ، والبيهقي ، والبخاري في " شرح السنة " والقضاعي في مسند الشهاب وعند بعضهم: كنا مع رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- بمنين ، والأولى أصح .

— وحديث عمر رضي الله عنه قال: "لما كان يوم خيبر أقبل نفر من أصحاب النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- فقالوا: فلان شهيد .. فلان شهيد ؛ حتى مروا على رجل فقالوا: فلان شهيد . فقال رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-: "كلا ، إني رأيته في النار في بردة سلبيه أو عباءة" ثم قال: "يا ابن الخطاب، اذهب فناد في الناس: إنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون ... الحديث".

رواه مسلم ، وأحمد ، والترمذي ، والدارمي ، وابن حبان ، وابن أبي شيبة.

— وحديث زيد بن خالد الجهني "أن رجلا من أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- توفي يوم خيبر ؛ فذكروه لرسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فقال : "صلوا على صاحبكم" فنغيرت وجوه القوم من ذلك ، فقال: "إن صاحبكم غل في سبيل الله" ففتحنا متاعه؛ فوجدنا خروزا من خرز اليهود لا يساوي درهمين".

رواه مالك ، والنسائي ، وأبو داود ، وابن ماجه ، وأحمد ، وابن حبان ، وابن الجارود ، وعبد الرزاق ، وابن أبي شيبة ، والحميدي ، والحاكم ، والبيهقي في " السنن الكبرى " وفي "دلائل النبوة" والبخاري في " شرح السنة " وفي " التفسير " ، والطبراني في " الكبير " ، وقد أعله بعضهم بجهالة أبي عمرة مولى الجهني أحد رواة بناء على أنه غير أبي عمرة الأنصاري الثقة، والذي يظهر لنا أنهما شخص واحد، والله أعلم.

— وحديث أبي هريرة قال : "خرجنا مع رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- عام خيبر ، فلم نغنم ذهابا ولا فضة إلا الأموال والثياب والمتاع ، فوجه رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- نغمة



«وادي القرى ، وقد أهدى رفاعة بن زيد رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - غلاما أسود يقال له مدعم ، فبينما مدعم يحيط رحل رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - إذ جاءه سهم غرب فقتله ، فقال الناس : هنيئا له الجنة ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - : كلا ، والذي نفسي بيده إن الشملة التي أخذها يوم خير من المقام لم تصبها المقاسم لتشتعل عليه نارا... إلخ» .

رواه الإمام الربيع ، البخاري ، ومسلم ، ومالك ، والنسائي ، وأبو داود ، وابن حبان ، والبيهقي ، والبخاري في " شرح السنة " وفي التفسير .

— وحديث أنس بن مالك قال : مروا بمخاضة فأنثوا عليها خيرا ، فقال النبي ﷺ : " وجبت " ثم مسروا بأخرى فأنثوا عليها شرا ، فقال : " وجبت " فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : ما وجبت ؟ قال : " هذا أنثيتم عليه خيرا فوجبت له الجنة ، وهذا أنثيتم عليه شرا فوجبت له النار ، أنتم شهداء الله في الأرض " رواه البخاري ومسلم والنسائي والترمذي وغيرهم .

— وحديث جابر بن سمرة " أن رجلا كانت به جراحة ، فأخذ مشقصا فذبح نفسه ؛ فلم يصل عليه النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - " .

رواه مسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وأحمد ، وعبد الرزاق ، وابن أبي شيبة ، وابن حبان ، والطبراني ، والطيبراني ، والحاكم ، والبيهقي ، وله ألفاظ متعددة .

— وحديث أبي قتادة قال : " كان رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - إذا دعي إلى جنازة سأل عنها ، فإن أنثي عليها خيرا صلى عليها ، وإن أنثي عليها شرا قال لأهلها : شأنكم بها ، ولم يصل عليها " .

رواه أحمد ، وابن حبان ، والحاكم ، وصححه الحاكم ، ولم يتعبه الذهبي ، وقال الهيثمي في " مجمع الزوائد " : " رجال أحمد رجال الصحيح " .

وغیرها كثير يطول المقام بذكرها ، وقصدنا هنا الإشارة ، وما ذكرناه كفاية لمن أراد الله له الهداية .

ومن ذلك جميع الأدلة الناصة على عقوبة مرتكبي الكبائر فإنها شاملة للصحابه وغيرهم باتفاق الكل .

واعلم أن الصحابة قد ورد في فضلهم وعلو منزلتهم آيات قرآنية كثيرة وأحاديث نبوية شهيرة كما تقدمت الإشارة إلى ذلك ، وقد ثبت كثير من تلك الأحاديث ، وبعضها ضعيف ، -

- والبعض الآخر موضوع .

والحجة فيما ثبت لا في غيره إلا أن تلك الأدلة عامة والأدلة التي ذكرناها مخصصة لذلك ، فمن ظهر منه خلاف ما كان عليه الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم- حملت عليه هذه الأدلة المخصصة، ومن بقي على تلك السيرة العطرة حملت عليه الأدلة العامة ، وبذلك يجتمع شمل الأدلة ، ويظهر الحق واضحا جليا ، والحمد لله حق حمده وبذلك تعرف أن الصحابة لا يختلفون عن غيرهم من هذه الناحية فمن فعل منهم شيئا من الموبقات لا بد من أن يحكم عليه بحكم من فعل تلك المعصية، وهذا هو الذي فهمه الصحابة أنفسهم؛ فقد طبقوا الحدود على بعض الصحابة الذين ارتكبوا ما يوجب تطبيق تلك الحدود عليهم فرجموا الزاني إذا كان محصنا، وجلدوه إذا كان غير محصن، وكفنا جلدوا شارب الخمر، وقاذف المحصن، وقطعوا يد السارق، وحاربوا البغاة، وأدبوا من يستحق التأديب، كما هو منصوص عليه في محله، بل ثبت عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- أنه قد أقام الحدود على بعض صحابته، وإذا كان ذلك في الأحكام الدنيوية فلا بد من أن يحكم به فيما يتعلق بأمور الآخرة، فيقال إن بعض الصحابة سيذادون عن حوض النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- ويدخلون النار -والعياذ بالله تعالى من ذلك- مصداقا لحديث الحوض السابق، وإن كان لا يمكن أن يحكم بذلك على أحد بعينه مهما فعل من الموبقات لاحتمال أن يكون قد تاب منها إلى الله . والله تعالى أعلم.

هذا ومن الجدير بالذكر أن الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم- قد حذر أقرب الناس إليه من عقوبة الله إنما تحذير ولم يقل لهم إنكم في الجنة لكونكم من الصحابة وأقرب الناس إلي، فقد روى البخاري، ومسلم ، والنسائي، وأحمد ، والبيهقي في "شرح السنة" من طريق أبي هريرة أن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- قال: "يا بني عبد مناف لا أملك لكم من الله من شيء، يا صفية عمة رسول الله لا أملك لك من الله من شيء، يا عباس عم رسول الله لا أملك لك من الله من شيء، ويا فاطمة بنت محمد لا أملك لك من الله من شيء. والحديث له ألفاظ متعددة ، وفي بعض رواياته زيادة ونقص .

وروى مسلم، والنسائي، والترمذي وأحمد ، والبيهقي في "شرح السنة" من طريق السيدة عائشة -رضي الله عنها- قالت : لما نزلت (وأنقر عشيرتك الأقربين) قام رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- على الصفا فقال : "يا فاطمة بنت محمد ، ويا صفية بنت عبدالمطلب، ويا بني -

وقد رأيت تعليقا جيدا في مجمله على كلام معاوية هذا للقاضي عبد الجواد ياسين في كتابه "السلطة في الإسلام" ص ٣٤١-٣٤٤ قال فيه بعد أن أورد كلام معاوية السابق: ومرة أخرى يرد النص مسببا من جهة الراوي غير مسبب من جهة النبي ﷺ. والراوي هو معاوية وسبب الرواية هو خوف معاوية من طموحات القبائل ونوازع الطامعين إلى السلطة. ويشير "الغضب" الذي أبداه معاوية إلى تلك الحساسية التي تكلمنا عنها. ولكن السؤال الذي يفرض نفسه في هذا الموضع هو: لماذا يتصادف أن يسمع معاوية وعمر وحديث القرشية من النبي ﷺ، بينما لا يسمعه أبو بكر وعمر وسعد وعبد الرحمن وطلحة والزبير، على الرغم من أن هؤلاء هم الأطول صحبة والأكثر معية؟ وهل يحق لنا الاعتراض على من يربط في هذا الصدد بين الحاجة إلى التحديث وبين التصريح بالسماع؟ .

لقد كانت الحاجة إلى النص واضحة جلية، وهي دفع طموح القحطانيين إلى السلطة، أو سد الطريق أمام أية مطامع محتملة منهم فيها، لا سيما وأن معاوية لم يفرغ بعد من سد المطامع المتبقية لدى سائر قريش، ولا من تهديدات الخوارج.

وكما أشار الحديث عن "الملك القحطاني" حساسية معاوية وفجر غضبه، فقد أثار مشكلة أمام الشراح السلفيين، من حيث كونه يناقض الروايات الواردة بالقرشية، لا سيما وأنه مروي في "صحيح البخاري" من طريق أبي هريرة مرفوعا على النحو التالي "لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قحطان يسوق الناس

- عبد المطلب ، لا أملك لكم من الله شيئا ، سلوني من مالي ما شئتم ."

هذا ما أردت أن أقوله هنا باختصار شديد، وبعد فإن هذه القضية تحتاج إلى كلام طويل جدا لا تتسع له هذه المجالة ولعلنا نفردها بمؤلف خاص والله تعالى ولي التوفيق .

بعضه". ويؤكد حديث آخر مروى عند أحمد عن النبي ﷺ كان هذا الأمر في حمير، فنزعه الله منهم، وصيره في قريش، وسيعود إليهم". وقد علق ابن حجر على هذا النص بأن "سند جيد، وهو شاهد قوي لحديث القحطاني، فإن حمير يرجع نسبها إلى قحطان".

ولأن هيئة البخاري السلفية لم تكن قد ولدت بعد، وكذلك لأن معاوية كان يفهم جيداً في مسألة التنصيب السياسي فقد بادر على الفور إلى رد حديث القحطاني، رغم أن الذي حدث به فيما بلغه هو عبدالله بن عمرو بن العاص. وقد اشتد معاوية في رده للحديث حتى وصف رواته بأنهم "جهال" يحدّثون أحاديث ليست في كتاب الله ولا تؤثر عن رسول الله ﷺ.

أما شراح النصوص الذين أدركتهم هيئة البخاري، فقد كان عليهم مواجهة المشكل الذي يصنعه التناقض بين حديث القحطاني وأحاديث القرشية، من غير أن يضطروا إلى رد أي منها من جهة المتن، وكيف يردونها وقد وردت جميعاً بأسانيد صحيحة في صلب البخاري. فماذا صنعوا؟

كان الحل كالعادة هو اللجوء إلى الوسيلة "الخالدة" المعهودة في فك التناقض "وكثيراً ما هو" بين النصوص المنسوبة إلى السنة، لا سيما النصوص الإخبارية والسياسية، ألا وهي "التأويل". وقد اقتضى الأمر هذه المرة من ابن حجر أن يلزم أبا هريرة، راوي حديث القحطاني، "وراوي حديث القرشية أيضاً" لمزا صريحاً حين قال "ولعل أبا هريرة لم يحدث بحديث القحطاني حيثئذ، فإنه كان يترقى مثل ذلك كثيراً، وإنما يقع منه التحديث به في حالة دون حالة، وحيث يأمن الإنكار عليه" وابن حجر يريد من وراء هذا اللزم، تفسير قول معاوية إن هذه الأحاديث لا

تؤثر عن رسول الله، ليصل إلى ألفا ماثورة عنه وأن أبا هريرة لم يخترعها اختراعاً، ولكن معاوية لم يسمعها منه. ولكنه في سبيل الوصول إلى هذه الغاية، وصف أبا هريرة بالجن، وإخفاء النصوص "وهذا ضرب من التنصيص غير المباشر أو التنصيص بالامتناع". وإن صح ما يرجحه ابن حجر عن السكوت العمدي لأبي هريرة - وهو أمر لا نستبعده. من جانبنا- فإن معناه بالضرورة أن أبا هريرة كان على وعي "بالتناقض" بين هاتين الروايتين، رواية القرشية، ورواية القحطاني، الأمر الذي يدفع إلى السؤال التالي: كيف يتسنى لأبي هريرة أن يكون راوياً لحديث القرشية المتفق عليه عند البخاري ومسلم، وراوي في نفس الوقت لحديث القحطاني الذي يتصادف أن يكون بدوره متفقاً عليه أيضاً عند البخاري ومسلم؟

على أن هذا التناقض -وقد مر بنا الكثير من نماذجه في فقرات هذا الفصل- لم يعد يدهشنا في الحقيقة، لأنه أحد النتائج الضرورية لطوفان الرواية في عصر التدوين، ومع ذلك فنحن نعجب من الصورة التي ترسمها هذه الروايات للإسلام، إذ تبدو مناقضة تمام التناقض للصورة التي يرسمها له القرآن والسنة المتواترة ففيما يبدو الإسلام القرآني ديناً يخاطب الإنسانية كلها عبر الزمان والمكان، تصر هذه الروايات على الربط بين الإسلام ومفردات العرب التاريخية والإقليمية، فإذا خرج الأمر من يد قریش، فلا بد أن يكون إلى حمير وكان الإسلام والعالم سيطران أبداً الدهر في الجزيرة العربية. وكان الإسلام لا يخاطب البشرية بأسرها والأرض بطولها وعرضها. وكان هذه الروايات القرشية والقحطانية، شأنهما في ذلك شأن أحاديث الفتن، تحتل العالم في العرب ما بين قحطان وعدنان وقریش.

فأما الإصرار على أن هذه الروايات "صحيحة" بسبب ورودها في البخاري

ومسلم، فهو يعادل الإصرار على وصم الإسلام بالإقليمية، وتلك جناية كبرى في حق الإسلام تنطوي على ظلم فادح لحقيقته؛ تلك الحقيقة التي لا يجوز التعبير عنها إلا من خلال الوحي الخالص؛ أي من خلال النص الثابت ثبوتاً قطعياً لا شك فيه.

إن على العقل الإسلامي الراهن أن يختار بين خيارين لا ثالث لهما؛ بين المخاطرة بحقيقة الإسلام وسمعته في العالم؛ وبين التضحية بتلك القداسة الزائفة التي أضفاها السلف على أخبار الآحاد، حين رادفوا بينها وبين مصطلح السنة، لا سيما عند ورودها في البخاري أو مسلم. عليه أن يختار بين الإسلام في ذاته، أي الإسلام كما يعرضه الوحي الخالص، أي النص الثابت ثبوتاً قطعياً لا شك فيه، وهو ما لا يتوافر إلا من خلال القرآن والسنة المتواترة العملية، وبين الإسلام في التاريخ، أي الإسلام كما كتب في عصر التدوين على يد فريق واحد من فرق السلف هو فريق أهل الحديث الذين صنعوا بأنفسهم إشكالية الرواية وأحاديث الآحاد، ثم راحوا يفرضون على الأجيال، حلولهم المقترحة لها من خلال المنهج الإسنادي التقليدي لعلم الحديث، وهو المنهج الذي لم يستطع أن يمنع ظهور هذه الروايات المناقضة للتاريخ، والمعارضة للقرآن، والمنافية لمنطق العقل الكلي المفطور<sup>(١)</sup>. اهـ

(١) الحق أن الحديث الآحادي إذا توافرت فيه شروط الصحة ومنها عدم الشذوذ وعدم العلة القادحة حجة ظنية توجب العمل ولا تفيد العلم كما هو مذهب المحققين، وهذا مذهب وسط بين مذهب القائلين إنفا تفيد العلم وهو مذهب باطل كما بينا ذلك في الجزء الأول من هذا الكتاب بما لا مزيد عليه، وبين مذهب القائلين برد الآحاد مطلقاً حتى في الأمور العملية ولو لم يعارضها معارض معتبر إن صح ذلك عن أحد وهو مذهب فاسد لاستلزامه رد أكثر السنة النبوية، هذا ومن المعلوم أن أكثر الفروع الفقهية إنما ثبتت بأحاديث آحادية كما لا يخفى ذلك على من له أدنى ممارسة لهذا الفن، والخلاصة أن الحديث الآحادي إذا صح سنده ولم يخالف شيئاً من الأدلة القاطعة من كتاب الله أو سنة رسوله - صلى الله عليه وآله وسلم - المتواترة أو المستفيضة مخالفة لا يمكن معها الجمع بينها وبينه ولم-

هذه متان وخمسون حديثاً من الأحاديث المروية في "الصحيحين" أو أحدهما التي ضعفها أو ضعف بعض جملها أو بعض كلماتها كثير من العلماء<sup>(١)</sup> من أتباع المذاهب الأربعة أو من العلماء الذين يعترف الحشوية بوقافهم وخلافهم<sup>(٢)</sup>، ذكرناها لا لأجل القدح فيها جميعاً؛ وإنما لبيان أن الأمة الإسلامية لم تجمع على صحة ما في "الصحيحين"<sup>(٣)</sup> جميعاً كما يدعي كثير من الحشوية المنجسة، وقد استند هؤلاء العلماء في تضعيفهم لهذه الأحاديث إلى عدة قواعد حديثة وأصولية أهمها القواعد التالية:

١ - المخالفة لكتاب الله العزيز، كحديث "خلق الله التربة يوم السبت".

= يعمل بعلّة معتبرة ونحو ذلك مما هو مبين في غير هذا الكتاب فهو حجة ظنية موجبة للعمل دون العلم، وهذا هو الذي استقر عليه عمل هذه الأمة، وأما مجرد صحة الإسناد مع عدم اعتبار ما ذكرناه فلا عبرة به، وموضع بسط ذلك كتابنا الذي خصصناه للكلام على الأحاديث المعلّة من جهة متونها مع ثبوت أسانيدنا بسر الله إقامه، والله تعالى أعلم.

<sup>(١)</sup> ولدينا طائفة أخرى يطول الكتاب بذكرها ولها عل آخر إن شاء الله تعالى. وكذا لم أذكر للسبب نفسه كثيراً من نصوص العلماء حول الأحاديث التي ذكرتها فليعلم ذلك والله تعالى أعلم.

<sup>(٢)</sup> وضعف واحداً منها إمام الحشوية معاوية بن أبي سفيان - المجتهد المطلق - المأجور على قتل عمار ابن ياسر وغيره من المهاجرين والأنصار والتابعين لهم بإحسان - رضي الله تعالى عنهم - . كما تقدم.

<sup>(٣)</sup> وقد سلك هذا المسلك نفسه بعض أتباع غلّة حاطب ليل فقد قال طارق بن عوف: "ردع الجاني" ص ١٢ بعد كلام .... فإذا عارضت المعارض في دعوى الإجماع على صحة كل حديث من أحاديث "الصحيحين" بذكر بعض الأحاديث التي تكلم فيها بعض الأئمة وهي في "الصحيحين" أو أحدهما لأدلل بذلك على عدم حصول الإجماع على صحة هذه الأحاديث ليس يعني ذلك أبداً أن هذه الأحاديث ضعيفة عندي وإنما غاية ما يعني أن هذه الأحاديث لم يقع الاتفاق على صحتها، وهذا لا يمنع من أن يكون الراجح أنها صحيحة اهـ.

٢ - المخالفة للواقع، كحديث طلب أبي سفيان من النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- للأمور الثلاثة .

٣ - ضعف بعض الرواة ، إذ إن الشيخين قد رويَا عن جماعة من الضعفاء، منهم من جرح بمجرى مجمل وقد أخذ به كثير من العلماء، ومنهم من جرح بمجرى مفسر كما هو مبسوط في كتب الرجال كما لا يخفى ذلك على من له أدنى اطلاع على كتب هذا الفن، حتى إن الحافظ ابن القطان قد بالغ في ذلك جدا حيث قال كما نقله عنه المقبل كما في "توضيح الأفكار" للصنعاني ج١ ص١٠٢-١٠٣: في رجالهما من لا يعرف إسلامه.

٤ - التدليس، فقد روى الشيخان عن جماعة من المدلسين، ولم يصرحوا بالسماع في بعض الروايات، لا عند الشيخين ولا عند غيرهما، كما صرح بذلك جماعة من العلماء منهم البيهقي وابن حزم وعبد الحق الإشبيلي وابن القطان والمؤني والذهبي وغيرهم، وهذا هو الحق الذي لا يحصى عنه.

وإني أتحدى أولئك الذين يدعون أن أولئك المدلسين قد صرحوا بالسماع عند غير الشيخين أن يبينوا لنا تلك المواطن التي صرحوا فيها بالسماع، بشرط أن يكون الراوي الذي صرح بسماع المدلس من شيخه ثقة ضابطا، وأما إذا كان ضعيفا فلا قيمة لتصريحه بالسماع، كما هو غير خاف على من له أدنى ممارسة لهذه الصناعة.

على أنه توجد عند الشيخين بعض الروايات التي لم يصرح رواتها المدلسون بالسماع من طريق أخرى البتة كما قدمت، وأما ما يدعيه بعضهم من أن



هؤلاء الرواة لعلهم صرحوا بالسماع في بعض الكتب التي لم تصل إلينا، فهذه دعوى فارغة لا يعجز أحد أن يأتي بها، ولو أعطي الناس بحسب دعاويهم لادّعى من شاء ما شاء، ولقال من شاء ما شاء، على أن هذا الكلام لم يقل به أحد ممن يعتبر به ولا دل دليل عليه، بل الأدلة - بحمد الله تعالى - دالة على فساد من أصله، على أن في بعض روايتهما من يدّلس بتدليس التسوية، وهذا الصنف لا يقبل منهم التصريح بالسماع إلا إذا كان ذلك في جميع الطبقات، وقيل: لا تقبل رواياتهم مطلقاً، وهو الصحيح الذي عليه أهل التحقيق من أئمة الحديث، هذا ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد دليل على أن صاحبي "الصحيحين" قد علما بأن جميع أولئك الرواة الذين ثبت عنهم التدليس وروى عنهم الشيخان بالنعنة أو نحوها مما هو ليس صريحاً في السماع أو معناه من المدلسين، حتى يقال إن من روى له الشيخان بالنعنة أو نحوها مما ليس هو بصريح في السماع قد ثبت عندهما سماعه من جهة أخرى، ومن ادعى خلاف ذلك فعليه الدليل ودون ذلك خرط القتاد كما لا يخفى على النقاد.

٥ - اختلاط بعض الرواة، فقد روي - أعني البخاري ومسلم - عن بعض المختلطين ممن لا يعرف عنهم: هل حدّثوا بهذه الروايات قبل اختلاطهم أو بعد ذلك؟ لعدم وجود دليل يدل على ذلك، وأما ما يردّده بعضهم: ممن أن هذه الروايات محمولة على أن رواها قد حدّثوا بها قبل اختلاطهم، فهي دعوى لا دليل عليها كسابقتها، والله المستعان.

٦ - الشذوذ<sup>(١)</sup>. ٧ - النكارة.

(١) ثم رأيت كلاماً لأحد الحشوية وهو الدكتور ربيع بن هادي المدخلي في كتاب "منهج الإمام مسلم" ص ٣٩ ط: مكتبة الدار، قال فيه: "إن للحافظ رأياً في الشاذ الذي هو عبارة عن مخالفة الثقة لمن هو أوثق أو أكثر عدداً -".

-قال: "لأن الإسناد إذا كان متصلا ورواته كلهم عدولا ضابطين ، فقد انتفت عنه العلل الظاهرة ، ثم إذا انتفى كونه معلولا فما المانع من الحكم بصحته فيمجرد مخالفة أحد رواته لمن هو أوثق منه أو أكثر عددا لا يستلزم الضعف ، بل يكون من باب صحيح وأصح ، قال: ولم أر مع ذلك عمن أحد من أئمة الحديث اشتراط نفي الشذوذ المعروف بالمخالفة وإنما الموجود تقدم بعض ذلك على بعض في الصحة". اهـ. وقد نقله من تدريب الراوي للحافظ السيوطي وقد فهم هذا الحشوي من كلام الحافظ ابن حجر هذا أن الحافظ يقول بصحة ما في "صحيح البخاري" جميعا وهو فهم غير صحيح بل باطل قبيح ، ولست هنا بصدد مناقشته في ذلك وإنما أكتفي بما ذكره الحافظ نفسه فقد قال في "النكت على ابن الصلاح" ص ٢٤١ ط: دار الكتب العلمية وج ٢ ص ٦١٢-٦١٣ ط: دار الرابطة التي حققها هذا الحشوي: وهنا شيء يتعين التنبيه عليه هو: أنهم شرطوا في الصحيح أن لا يكون شاذا، وفسروا الشاذ بأنه ما رواه الثقة فخالفه من هو أضعف منه أو أكثر عددا ثم قالوا: تقبل الزيادة من الثقة مطلقا. وبنوا على ذلك أن من وصل معه زيادة فينبغي تقدم خبره على من أرسل مطلقا .

فلو اتفق أن يكون من أرسل أكثر عددا أو أضعف حفظا أو كتابا على من وصل أيقبلونه أم لا؟ أم هل يسمونه شاذا أم لا؟

لا بد من الإتيان بالفرق أو الاعتراف بالتناقض .

والحق في هذا أن زيادة الثقة لا تقبل دائما، ومن أطلق ذلك عن الفقهاء والأصوليين فلم يصعب.

وإنما يقبلون ذلك إذا استروا في الوصف ولم يتعرض بعضهم لنفيها لفظا ولا معنى.

ومن صرح بذلك الإمام فخر الدين وابن الأبياري - شارح البرهان - وغيرهما وقال ابن السمعاني: "إذا كان راوي الناقصة لا يغفل أو كانت الدواعي تتوفر على نقلها أو كانوا جماعة لا يجوز عليهم أن يغفلوا عن تلك الزيادة وكان المجلس واحدا فالحق أن لا يقبل رواية راوي الزيادة هذا الذي ينبغي". انتهى .

وهو دليل واضح على أن الحافظ ابن حجر يذهب إلى أن الثقة إذا خالف غيره من الثقات لا تقبل روايته إلا إذا استوت مع رواية غيره من الثقات في الوصف ولم يتعرض بعضهم لنفيها لفظا ولا معنى، وكلامه هذا يدل أيضا بأوضح دلالة وينادي بأعلى صوت على أن الثقة إذا خالف من هو أوثق منه أو أكثر عددا ولم يمكن الجمع بين روايتهما أو روايتهما فإن روايته تعتبر شاذة غير مقبولة وهذا هو مذهب المحققين من الفقهاء والمحدثين والأصوليين وهو الحق الذي لا مرية فيه والله تعالى أعلم.-

وهذان الأمران واضحان مما سبق ، وقد رأيت بعض الأمثلة عليهما.

٨ - الوقف ، وقد قدّمنا بعض الأمثلة عليه .

٩ - الإدراج ، وقد تقدّمت أمثلته أيضاً .

١٠ - القلب ، وقد تقدّم بعض الأمثلة عليه أيضاً ؛ كما صرّح به غير واحد من العلماء.

١١-الاضطراب، وهو من الأمور التي يعل بها الحديث إذا لم يمكن الجمع بين أفرادها أو ترجيح بعض الروايات على بعضها الآخر، ومن جملة الأحاديث التي أعلت بالاضطراب وهي في "الصحيحين" حديث رافع بن خديج في المزارعة كما تقدم بيانه. وهناك أسباب أخرى يحتاج بسطها - مع هذه - إلى رسالة خاصة. والله تبارك وتعالى أعلم.

وهاهنا أمور مهمة لا بد من التنبيه عليها باختصار شديد وهي:

أ - أن هذه الأحاديث التي ذكرناها قد رواها جماعة من أئمة الحديث

هذا ثم إن الحشوي المذكور قال في الصفحة المذكورة سابقاً: ثالثاً: تصديه -يعني الحافظ بن حجر- لناقشة الدارقطني، فلو كان يسلّم أن في البخاري أحاديث فيها علل قاذية لما تصدى لناقشته ولما حسن منه ذلك. اهـ. وهو كلام فارغ لا قيمة له، ومن تأمل كتابنا هذا حكم بطلانه من أصله، وذلك أن الحافظ ابن حجر وإن كان قد ناقش الحافظ الدارقطني ورد عليه في كثير مما انتقده على الإمام البخاري، إلا أنه قد سلّم له في بعض ما اعترض به عليه في بعض الأحاديث، بل إن الحافظ نفسه قد ضعف أكثر من رواية في "الصحيحين" والأمثلة على ذلك موجودة في كتابنا هذا والله تبارك وتعالى أعلم .

غير الشيخين، ولم أذكر ذلك عند تحريجها لأن أبواب هذه النحلة يعترفون بوجود بعض الأحاديث الضعيفة في مصنفات أولئك الأئمة، كما أن أكثرهم يقرُّ بوجود بعض الأحاديث الموضوعة فيها كما هو مقرر في موضعه.

ب- ذكرنا أن الإمام مالكا والإمام الشافعي وغيرهما ممن تقدموا على الشيخين قد ضعفوا بعض الأحاديث التي رواها الشيخان أو أحدهما، وقد سمعت أن بعض الحشوية قد اعترض على ذلك بدعوى أن هؤلاء كانوا سابقين على الشيخين، فلا يمكن أن يضعفوا شيئا من أحاديثهما، أو ما أشبه هذا الهراء، وهذا الاعتراض مما يضحك الثكلى؛ وذلك لأنه من المعلوم لدى العقلاء قاطبة أن الحديث إذا كان ضعيفا بسبب معارضته للكتاب أو السنة المتواترة معارضة لا يمكن الجمع بينهما وبينه، أو كان شاذاً أو معلاً أو في إسناده ضعيف وما أشبه ذلك، فلا يمكن أن يحكم بصحته بمجرد رواية فلان أو فلان له، فتضعيف أولئك العلماء الأعلام لبعض أحاديث الشيخين لا يمكن أن يرد أو يلغى بمجرد رواية الشيخين أو أحدهما لتلك الأحاديث التي انتقدها عليهما من تقدمهما من العلماء، وهذا أمر واضح لا يحتاج إلى زيادة بيان، والله المستعان.

ج- ضعف كثير من العلماء من أتباع المذهب الحشوي وغيرهم بعض الطرق المروية في "الصحيحين" أو أحدهما مع تصحيحهم لمتونها وذلك لورودها بألفاظها أو معانيها من طرق أخرى في "الصحيحين" أو أحدهما أو في غيرهما من كتب الحديث وفي ذلك دلالة ظاهرة على فساد ما يردده كثير من الناس من أن من روى له الشيخان أو أحدهما فقد جاوز

القنطرة<sup>(١)</sup> وأن كل طريق مرويّة في "الصحيحين" صحيحة ثابتة وإليك بعض الأمثلة على ما ضعفوه من الطرق المرويّة في "الصحيحين" أو أحدهما والله تعالى ولي التوفيق:

١- حديث جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما- قال: "نهى النبي -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- أن تتكح المرأة على عمتها أو خالتها" رواه البخاري برقم (٥١٠٨) وغيره من طريق عاصم عن الشعبي أنه سمع جابرا -رضي الله عنه- فذكره.

قال البيهقي في "السنن الكبرى" ١٦٦/٧: وقد أخرج البخاري رواية عاصم الأحول، عن الشعبي، عن جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما- إلا أنهم يرون أنها خطأ، وأن الصواب رواية داود ابن أبي هند وعبد الله بن عون عن الشعبي عن أبي هريرة رضي الله عنه والله أعلم.

٢- قال ابن رجب في "شرح علل الترمذي" ص ٢٤٨-٢٤٩، ط: عالم الكتب: "وأما حديث أبي موسى هذا يعني حديث المؤمن يأكل في معي واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء- فخرجه مسلم عن أبي كريب. وقد استغربه غير واحد من هذا الوجه، وذكروا أن أبا كريب تفرد به، منهم البخاري وأبو زرعة، وذكر لأبي زرعة من رواه عن أبي أسامة غير أبي كريب، فكانه أشار إلى أنهم أخذوه منه، وحسين بن الأسود كان يتهم بسرقة الحديث، وأبو هشام فيه ضعف أيضا. وقد ذكرنا كلام أبي زرعة هذا في كتاب الأئمة وإنكاره على أبي

<sup>(١)</sup> وما يدل على ذلك تضعيف طائفة كبيرة من أئمة الجرح والتعديل لجماعة غير قليلة من رجال "الصحيحين" كما أشرنا إلى ذلك غير مرة ولبسط الكلام على ذلك موضع آخر إن شاء الله تعالى.

السائب وأبي هشام روايته.

وظاهر كلام أحمد يدل على استنكار هذا الحديث أيضاً."

قال أبو داود: سمعت أحمد وذكر له يريد هذا، فقال أحمد: يطلبون حديثاً من ثلاثين وجهاً، أحاديث ضعيفة، وجعل ينكر طلب الطرق نحو هذا، قال: شيء لا يتفعون به أو نحو هذا الكلام، وإنما كره أحمد تطلب الطرق الغريبة الشاذة المنكرة، وأما الطرق الصحيحة المحفوظة فإنه كان يحث على طلبها كما ذكرنا عنه في أول الكتاب.

وما حكاه الترمذي عن البخاري هاهنا أنه قال: كنا نرى أن أبا كريب أخذ هذا عن أبي أسامة في المذاكرة. فهو تعليل للحديث، فإن أبا أسامة لم يرو هذا الحديث عنه أحد من الثقات غير أبي كريب، والمذاكرة يحصل فيها تسامح بخلاف حال السماع والإملاء، وكذلك لم يروه عن يريد غير أبي أسامة.

٣- وقال ص ٢٥١: "وما كان يستغرب من حديث الدارمي أيضاً بالعراق حديثه عن يحيى بن حسان عن سليمان بن بلال عن هشام عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ: "نعم الإدام الخل". وقد خرجه الترمذي في كتاب الأطعمة من كتابه هذا. ومسلم في "صحيحه" كلاهما عن الدارمي به. وسبق الكلام عليه في موضعه، وذكرنا أن كثيراً من الحفاظ استنكروه على سليمان بن بلال منهم أحمد وأبو حاتم وأحمد بن صالح وغيرهم."

٤- وقال ص ٢٥٣ بعد كلام: ... وقال يعنى البرديجي- في حديث رواه عمرو بن عاصم عن همام عن إسحاق ابن أبي طلحة عن أنس: أن رجلاً قال للنبي

ﷺ: إني أصبت حداً فأقمه عليّ.. الحديث. هذا عندي حديث منكسر، وهو عندي وهم من عمرو بن عاصم.

ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه أنه قال: هذا حديث باطل بهذا الإسناد.

وهذا الحديث مخرج في "الصحيحين" من هذا الوجه، وخرج مسلم معناه أيضاً من حديث أبي أمامة عن النبي ﷺ. فهذا شاهد لحديث أنس، ولعل أبا حاتم والبرديجي إنما أنكرا الحديث؛ لأن عمرو بن عاصم ليس هو عندهما في عمل من يحتمل تفرده بمثل هذا الإسناد والله أعلم.

٥- وقال ص ٣٤٢: وحديث سليمان عن قتادة: أن أبا رافع حدثه. خرجه البخاري في "صحيحه" وهو حديث: "أن الله كتب كتاباً فهو عنده، أن رحمتي سبقت غضبي". كان ينكر سماع قتادة من أبي رافع. وقال أحمد: لم يسمع قتادة من أبي رافع. نقله عنه الأكرم. اهـ

٦- حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة". رواه مسلم في "صحيحه" بسنده إلى الأعمش عن أبي سلمة.

أعل أبو زرعة الرازي هذا الحديث من هذه الطريق وبين أنه ليس لأبي صالح ذكر فيه وأن الصحيح فيه عن رجل عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وقد قدمنا ذلك ص ١٥١.

٧- حديث عكرمة بن عمار قال: حدثني يحيى ابن أبي كثير قال: حدثني أبو سلمة ابن عبد الرحمن حدثني سالم مولى المهري وذكر عن عائشة حديث: "ويل للأعقاب من النار" رواه مسلم.

أعل هذا الحديث من هذه الطريق أيضا أبو زرعة الرازي كما تجد بيان ذلك ص ١٥١-١٥٢ من هذا الكتاب.

٨- حديث أبي هريرة، قال: قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا صلاة إلا بقراءة آية، فما أعلن به النبي - صلى الله عليه وسلم - أعلنه، وما أخفى أخفياه"<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ أبو مسعود الدمشقي في كتاب "الأجوبة" ص ١٥١-١٥٢، ط: دار الوراق: "قال أبو الحسن -الدارقطني-: أخرج مسلم عن ابن عمر، عن أبي أسامة عن حبيب ابن الشهيد، عن عطاء عن أبي هريرة فذكره، ثم قل - يعني الدارقطني-: "الصواب في قول أبي هريرة" اهـ.

قال أبو مسعود: وهو لعمرى كما ذكر، لا يعرف فيه قال رسول الله ﷺ إلا من رواية مسلم عن ابن عمر من حديث أبي أسامة فقد رواه الناس على الصواب عنه ولم أره من حديث ابن عمر إلا عند مسلم ولعل الوهم فيه من مسلم أو ابن عمر أو من أبي أسامة لما حدث به ابن عمر؛ لأن هذا كله يحتمل.

فأما أن يلزم مسلما فيه الوهم من بينهم فلا، حتى يوجد من غير حديث مسلم عن ابن عمر على الصواب فحينئذ يلزمه الوهم وإلا فلا. اهـ  
وقال إبراهيم بن علي آل كليب في تعليقه على كتاب "الأجوبة" ص ١٥٥-١٥٦: "مما مضى يظهر أن الحديث بهذا الإسناد صحيح. ولكن اختلف

<sup>(١)</sup> رواه مسلم برقم ٤٢ (٣٩٦) ولفظه عنده هكذا: "أن رسول الله ﷺ قال: "لا صلاة إلا بقراءة" قال أبو هريرة: فما أعلن رسول الله ﷺ أعلنه لكم وما أخفاه أخفياه لكم".



في رفع أوله ووقفه على أبي هريرة ، وهو قوله: "في كل صلاة قراءة".  
وقد صوب الدارقطني أنه من قول أبي هريرة لا من قول الرسول ﷺ؛ إذ  
لم يرفعه في حديث عطاء عن أبي هريرة من أصحاب حبيب ابن الشهيد إلا أبو  
أسامة.

وقد خالفه أصحاب حبيب ابن الشهيد، يحيى بن القطان، وسعيد ابن أبي  
عروبة، وأبو عبيدة الخداد، وغيرهم فرووا الجزء المذكور عن حبيب، وجعلوه من  
قول أبي هريرة. وكذلك رواه أصحاب عطاء قرناء حبيب ابن الشهيد روه  
عن عطاء من قول أبي هريرة.

وقد حكى أبو مسعود الدمشقي هذا الانتقاد عن الدارقطني ووافقه. وقال  
الحافظ ابن حجر تعليقا على رواية البخاري لهذا الحديث موقفا أوله على أبي  
هريرة من طريق إسماعيل بن إبراهيم ابن علي، عن ابن جريج عن عطاء:  
وتابع ابن جريج:

- ١- حبيب المعلم عند مسلم، وأبي داود.
  - ٢- وحبيب ابن الشهيد عند مسلم وأحمد.
  - ٣- ورقة بن مصقلة عند النسائي.
  - ٤-٥ وقيس بن سعد، وعمارة بن ميمون عند أبي داود.
  - ٦- وحسين المعلم عند أبي نعيم في "المستخرج".
- ستهم عن عطاء، منهم من طوله، ومنهم من اختصره. ("الفتح"  
٢٥٢/٢).

قلت -والقائل إبراهيم بن علي آل كليب-: وكذا تابع ابن جريج عن  
عطاء:

٧- ابن أبي ليلى عند أحمد وعبدالرزاق.

٨- وإبراهيم الصائغ عند البخاري في "جزء القراءة خلف الإمام".

٩- وهارون الثقفى عند أحمد.

ثم قال الحافظ معقبا على قوله: "في كل صلاة يقرأ":

كذا هو موقوف، وكذا هو عند من ذكرنا روايته إلا حبيب ابن شهيد، فرواه مرفوعا بلفظ: "لا صلاة إلا بقراءة"، هكذا أورده مسلم برواية أبي أسامة عنه، وقد أنكر الدارقطني على مسلم، وقال: إن المحفوظ عن أبي أسامة وقفه كما رواه أصحاب ابن جريج.

وكذا رواه أحمد عن يحيى القطان وأبي عبيدة الحداد، كلاهما عن حبيب المذكور -يعني ابن الشهيد- موقوفا. وأخرجه أبو عوانة من طريق يحيى ابن أبي الحجاج عن ابن جريج كرواية الجماعة، لكن زاد في آخره: "وسمعه يقول: "لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب"، وظاهر سياقه أن ضمير (سمعه) للنبي ﷺ فيكون مرفوعا بخلاف رواية الجماعة. نعم قوله: "ما أسمنا ﷺ"، وما أخفى عنا" يشعر بأن جميع ما ذكره متلقى عن النبي ﷺ، فيكون للجميع حكم الرفع. ("الفتح" ٢/٢٥٢) ويتابع الرواة عن عطاء على وقفه، وفيهم الحفاظ الأثبات يظهر صواب ما قاله الدارقطني، ووافقه عليه أبو مسعود الدمشقي من كون أول الحديث "في كل صلاة قراءة" قولاً لأبي هريرة، وأن من جعله من طريق عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً قد وهم في ذلك.

وقد نسب الدارقطني المخالفة إلى أبي أسامة بينما نسبها المصنف الدمشقي

إلى ابن نمير، ثم جعل الوهم متردداً بين مسلم وابن نمير وأبي أسامة.

ويؤيد ما ذهب إليه الدارقطني أنه لم يرو هذا الحديث أحد من تلاميذ أبي أسامة على وجه رواية ابن غير عنه، فيكون الوهم من أبي أسامة.

ومع صحة انتقاد الدارقطني وأبي مسعود لمسلم في هذا الموضوع فهو محصور في رفع أول هذا الحديث: "في كل صلاة قراءة" من طريق عطاء، عن أبي هريرة، فما رواها عطاء إلا موقوفة، ومع ذلك فله حكم الرفع كما سبق، وقد رويت مرفوعة من حديث أبي هريرة من غير طريق عطاء. اهـ المراد منه

٩- حديث: "إن الله أوحى إلي أن تواضعوا... إلخ" رواه مسلم برقم

٦٤ (٢٨٦٥).

هذا الحديث أورده الألباني في "صحيحته" ج ٢ ص ١١٠، ط: المكتب الإسلامي، وقال: "وهذا إسناد رجاله ثقات؛ ولكن له علتان، عنعنّة قتادة وسوء حفظ مطر الوراق ولم يسمع قتادة هذا الحديث من مطرف كما حققه في ما علّقه على كتابي "مختصر صحيح مسلم" اهـ المراد منه. ثم قوى الحديث بشاهد له ذكره هناك.

١٠- قال الألباني في "صفة صلاة النبي ﷺ" ص ١٢٥-١٢٧ ط ٢: مكتبة

المعارف: (تنبيه): عزا حديث أبي داود هذا -يعني حديث: "ليس منا من لم يتغن بالقرآن"- ابن الأثير في "جامع الأصول" للبخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، فعلق عليه الأستاذ الأخ عبد القادر أرنوط ومن يعاونه، فقالوا (٤٥٧/٢):

"وقد أبعد الألباني النجعة في كتابه "صفة صلاة النبي ﷺ" ص ١٠٦

فعزاه إلى أبي داود". يثيران بذلك إلى أنه ليس من صنيع أهل العلم أن يعزى الحديث إلى غير "الصحيحين" وقد أخرجه أحدهما.

وجواباً عليه أقول: إن ما أشارا إليه حق وصواب -بغض النظر عن

قصدما بما قالاه- ولكن ينبغي أن يعلم أنه ما كان علي خافياً منذ ألفت هذا الكتاب المبارك- إن شاء الله تعالى- أن البخاري أخرجه من حديث أبي هريرة، ولكنني تركت عزوه إليه عمداً؛ لا جهلاً، أو على الأقل سهواً؛ كما قد يذهبان إليه، ولو كان الأمر كما قد يظن ظان؛ لكان في هذه المدة التي مضت على طبعات الكتاب الخمس ما يكفي ليتنبه فيها الساهي أو يتعلم الجاهل<sup>(١)</sup>، ولكن لم يكن شيء من ذلك والحمد لله؛ فإني كنت على علم أن أحد رواته -وهو أبو عاصم الضحاك بن غنبل النبل، وهو ثقة- أخطأ في روايته الحديث عن أبي هريرة؛ فإنه رواه عن ابن جريج عن ابن شهاب عن أبي سلمة عنه مرفوعاً به، وبيان ذلك: أن جماعة من الثقات قد رووه عن ابن جريج أيضاً بالسند المذكور عن أبي هريرة مرفوعاً لكن بلفظ: "ما أذن الله لشيء" الحديث، وهو المذكور في الكتاب بعد هذا، وتابع ابن جريج على هذا اللفظ جمع أكثر من الثقات؛ كلهم رووه مثله عن الزهري به، وتابع الزهري عليه يحيى ابن أبي كثير، ومحمد بن عمرو ومحمد بن إبراهيم التيمي وعمرو بن دينار -وكلهم ثقات أيضاً- قالوا جميعاً عن أبي سلمة عن أبي هريرة به.

فاتفاق هؤلاء الثقات الأثبات بهذا الإسناد الواحد عن أبي هريرة على رواية الحديث عنه باللفظ الثاني؛ لأكثر دليل على أن تفرد أبي عاصم بروايته باللفظ الأول إنما هو خطأ بين منه، وهذا هو "الحديث الشاذ" المعروف وصفه

(١) لكن الساهي لم يتنبه، والجاهل لم يتعلم، حيث إنك قد عزوت إلى البخاري حديثين في صفة صلاتك ومهد لا يوجدان فيه البتة كما سيأتي بيان ذلك -إن شاء الله تعالى- ص ٧٣٣ كما أنك عزوت إليه وإلى "صحيح مسلم" ما لا يوجد فيهما، وكذا لم تنسب إليهما كثيراً من الأحاديث الموجودة فيهما أو في أحدهما، ولدينا على ذلك أمثلة كثيرة جداً وسيأتي ذكر بعضها -إن شاء الله تعالى- ص ٧٣٢-٧٤٠ والله تعالى ولي التوفيق.

عند العلماء، ولذلك جزم الحافظ أبو بكر النيسابوري على أن أبا عاصم قد وهم في هذا اللفظ؛ قال: "لكثرة من رواه عن ابن جريج باللفظ الثاني".

قلت -والقائل الألباني-: ولكثرة من رواه عن الزهري به، وكثرة من تابعه عليه عن أبي سلمة كما ذكرت؛ ولذلك تابع الخطيب البغدادي أبا بكر النيسابوري على ما نقلته عنه، وأشار ابن الأثير في "جامعه"، ثم الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٤٢٩/١٣) إلى توهم هذا اللفظ أيضاً إشارة لطيفة قد لا يتنبه لها البعض، ولو تنبه فلربما لم يكن عنده من الجرأة العلمية ما يشجعه على أن يخطئ راوياً من رواة "الصحيح".

هذا خلاصة التحقيق الذي كنت كُتِبَته في "الأصل" منذ نحو عشرين سنة؛ رأيت أنه لا بد من ذكرها في هذه الطبعة؛ ليعلم كل منصف إن كنت أنا الذي "قد أبعدت النجعة"؛ أم أن غيري هو الذي لم يحسن النجعة حينما رد علي بما هو خطأ عند أهل العلم بالحديث؛ فأراد مني أن أشركه في خطئه، وأن أقره، وسامح الله من كان السبب إلى إطالة هذا التعليق؛ خلافاً لما جريت عليه في هذا الكتاب، راجياً أن لا أضطر إلى مثلها مرة أخرى، والله المستعان.

ثم رأيت -والكلام للألباني- الشيخ شعيب الأرناؤوط المتعاون مع الأخ عبدالقادر على الانتقاد المردود عليه بما تقدم من التحقيق الذي قد لا يوجد في غير هذا المكان، فقد تجاهله ولم يستفد منه شيئاً في تعليقه على كتاب "شرح السنة" (٤/ ٤٨٥) للبغوي؛ حيث أقره على تصحيحه لحديث أبي هريرة المعلوم بشهادة من تقدم من الحفاظ، وما ذاك إلا لكيلا يقال: إنه استفاده من الألباني! ولعل ناشر الكتاب صاحب المكتب الإسلامي لم يتنبه لهذا التجاهل، وإلا لزمه

معه إثم كتمان العلم؛ لأنه اشترك معه في تحقيق الكتاب كما جاء في المقدمة، وكما هو مطبوع على الوجه الأول من كل أجزاء الكتاب؛ وإلا كان تحقيقه مجرد ادعاء، وحينئذ فلا أدري -والله- أي الإثمين أكبر<sup>(١)</sup>؟

وهناك أمثلة أخرى لا تطيل المقام بذكرها، وقد أورد الحافظ الدارقطني طائفة منها في كتاب "التبعية" فليرجع إليه من شاء والله تعالى أعلم.

د- توقف كثير من العلماء في ثبوت بعض الأحاديث أو الألفاظ المروية في "الصحيحين" أو أحدهما، وفي ذلك دليل واضح وحجة نيرة على عدم وجود الإجماع على صحة ما فيهما جميعاً؛ إذ لو كانت أحاديثهما كلها صحيحة ثابتة لما

<sup>(١)</sup> وقد أكثر الألباني وبعض أتباع غلته من القدح في الشيخ شعب الأرنبوط لمخالفته لهم في بعض آرائهم الفاسدة، وعقائدهم الكاسدة، وقد تقدم بعض ذلك في غير هذا الجزء من هذا الكتاب وأكفي هنا بذكر نص واحد فقد قال عبد الرحمن بن يوسف أبو وداعة الأثري في "الصواعق والشهب المرمية" ص ٨-٩ بعد كلام: ... شعب الأرنبوط الذي كنا نحسن فيه الظنون، وندفع ما يبلغنا عنه وما نسمع من سيرته، حتى بلغ السيل الزبي، ووصلت الأمور إلى حد لا يسكت عنه، وتابعت الأخبار وتكاثر؛ فالرجل قد اتخذ... وبذله على ما مر معه خلال حياته العلمية من أمور تشوش من ليس له قدم راسخة في العلوم الشرعية وقروش العامة والرعاع؛ ليزرع ثقة الإخوة السلفين بطريقهم ومنهجهم ... وهكذا يشفي الشيخ غله وحقده على الشيخ الألباني والسلفين، ويسلم من النقد والتجريح، ويحفظ في الوقت نفسه باحترام أهل العلم؛ لأنه عندهم بريء من ذلك كله لا كتب ولا قال. ثم أتى الحشوي بكلام فلورغ ثم قال: إني إذ أذكر هنا هذا الكلام فإني أذكره لسببين اثنين:

أولهما: ... ولكنني أرد على الشاذ على عضده المخفي خبيثة صدره حرصاً على كتاب يباع أو غيره من لعاعة الدنيا.

وثانيهما: من باب الاستجابة لله تعالى في قوله: ﴿قل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً﴾ فلعل شعياً يتعظ ويعظ تلميذه أو يهجره على الأقل ويستغفر ربه ويتوب إليه فالمسالك ذميمة، والنهاية وخيمة، ونعوذ بالله من الحور بعد الكور. اهـ

حصل هذا التوقف كما هو ظاهر لا يخفى على أحد، ولدي أمثلة كثيرة على ذلك عن كثير من أتباع النحلة الحشوبة وغيرهم أكتفي هنا بذكر ثمانية منها والله تعالى ولي التوفيق:

١- حديث أبي أسماء الرحي: "أن ثوبان مولى رسول الله ﷺ حدثه قال: كنت قائما عند رسول الله ﷺ... إلى أن ذكر أن رسول الله ﷺ قال: "ماء الرجل أبيض، وماء المرأة أصفر، فإذا اجتمعا فعلا مني الرجل مني المرأة أذكرا بإذن الله، وإذا علا مني المرأة مني الرجل آتانا بإذن الله... إلخ". رواه مسلم برقم ٣٤ (٣١٥).

قال ابن القيم في "تحفة المودود" ص ١٦٧: وأما تفرد مسلم بحديث ثوبان فهو كذلك والحديث صحيح لا مطعن فيه ولكن في القلب من ذكر الإيناث والإذكار فيه شيء هل حفظت هذه اللفظة أو هي غير محفوظة؟ والمذكور إنما هو الشبه كما ذكر في سائر الأحاديث المتفق على صحتها فهذا موضع نظر كما ترى والله أعلم. اهـ

وقال في كتاب "مفتاح دار السعادة" ٢ / ١٩٠-١٩١، ط ١: دار ابن عفان ١٤١٦ هـ: على أن في النفس من حديث ثوبان ما فيها، وأنه يخاف أن لا يكون أحد رواه حفظه كما ينبغي، وأن يكون السؤال إنما وقع فيه عن الشبه لا عن الإذكار والإيناث كما سأل عنه عبدالله بن سلام، ولذلك لم يخرج به البخاري.

وفي "الصحيحين" من حديث عبيد الله ابن أبي بكر ابن أنس عن أبيه عن النبي ﷺ قال: "إن الله وكل بالرحم ملكا، فيقول: يا رب نطفة، يا رب علقة، يا رب مضغة فإذا أراد أن يخلقها قال: يا رب أذكر أم أنثى؟ شقي أم سعيد؟ فما

الرزق؟ فما الأجل؟ فيكتب كذلك في بطن أمه". أفلا ترى كيف أحال بالإذكار والإيناث على مجرد المشيئة، وقرنه بما لا تأثير للطبيعة فيه من الشقاوة والسعادة والرزق والأجل، ولم يتعرض الملك للشبه الذي للطبيعة فيه مدخل، أولا ترى عبدالله بن سلام لم يسأل إلا عن الشبه الذي يمكن الجواب عنه، لم يسأل عن الإذكار والإيناث مع أنه أبلغ من الشبه، والله أعلم. اهـ المراد منه .

٢- حديث علي قال: "والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، إنه لعهد النبي الأمي ﷺ إلي: أن لا يحبني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق". رواه مسلم برقم ١٣١ (٧٨) .

قال ابن تيمية في "منهاج السنة" ٤/٤٠ بعد أن ذكر الأحاديث الصحيحة في أن حب الأنصار من الإيمان: "هذه الأحاديث أصح مما يروى عن علي أنه قال: "لعهد النبي الأمي إلي: أنه لا يحبني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق"؛ فإن هذا من أفراد مسلم، وهو من رواية عدي بن ثابت عن زر بن حبیش عن علي، والبخاري أعرض عن هذا الحديث، بخلاف أحاديث الأنصار؛ فإنها مما اتفق عليه أهل الصحيح كلهم؛ البخاري وغيره، وأهل العلم يعلمون يقينا أن النبي ﷺ قاله، وحديث علي قد شك فيه بعضهم".

وقال ج ٢ ص ١٨١: وبهذا يتبين أن الحديث الذي رواه مسلم في "صحيحه" عن علي عليه السلام أنه قال: "إنه لعهد النبي الأمي إلي أن لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق" إن كان هذا محفوظا ثابتا عن النبي -صلى الله تعالى عليه وسلم- وكانوا مقرين به إلخ.

٣- وقال -أعني ابن تيمية- في "مجموع الفتاوى" ج ٥ ص ٤٧٠: "وإذا كان كذلك والنزول المذكور في الحديث النبوي على قائله أفضل الصلاة



والسلام الذي اتفق عليه الشيخان: البخاري ومسلم، واتفق علماء الحديث على صحته هو: "إذا بقي ثلث الليل الآخر"، وأما رواية النصف والثلثين فانفرد بها مسلم في بعض طرقة، وقد قال الترمذي: إن أصح الروايات عن أبي هريرة: "إذا بقي ثلث الليل الآخر". وقد روي عن النبي ﷺ من رواية جماعة كثيرة من الصحابة كما ذكرنا قبل هذا فهو حديث متواتر عند أهل العلم بالحديث والذي لا شك فيه "إذا بقي ثلث الليل الآخر"؛ فإن كان النبي ﷺ قد ذكر "النزول" أيضا إذا مضى ثلث الليل الأول وإذا انتصف الليل؛ فقله حق وهو الصادق المصدوق؛ ويكون النزول أنواعا ثلاثة: الأول إذا مضى ثلث الليل الأول، ثم إذا انتصف وهو أبلغ، ثم إذا بقي ثلث الليل، وهو أبلغ الأنواع الثلاثة. اهـ

٤- حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قلل لرسول الله ﷺ علمني دعاء أدعوه به في صلاتي، قال: قل: "اللهم إني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب إلا أنت، فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمي إنك أنت الغفور الرحيم" رواه البخاري برقم (٨٣٤ و ٦٣٢٦ و ٧٣٨٨) ورواه أيضا مسلم برقم ٤٨ (٢٧٠٥) من طريق قتيبة ورواه بالرقم نفسه من طريق محمد بن رمع بلفظ: "ظلما كبيرا".

قال ابن تيمية في "مجموع الفتاوى" ج ٢٤ ص ٢٤٣ بعد كلام: ... وإنما كان يقول هذا تارة وهذا تارة إن كان الأمران ثابتين عنه فالجمع بينهما ليس بسنة بل بدعة وإن كان جائزا. اهـ

٥- حديث أبي هريرة قال: "وكلني رسول الله ﷺ يحفظ زكاة رمضان فأتاني آت فجعل يحثو من الطعام فأخذته وقلت: والله لأرفعنك إلى رسول الله ﷺ، قال: إني محتاج وعلي عيال ولي حاجة شديدة، قال: فخليت عنه... إلى أن

قال: وقال لي: لن يزال عليك من الله حافظ ولا يقربك شيطان حتى تصبح  
وكانوا أحرص شيء على الخير فقال النبي ﷺ: "أما إنه قد صدقك وهو كذوب،  
تعلم من تخاطب مذ ثلاث ليال يا أبا هريرة؟" قال: لا قال: "ذاك شيطان". رواه  
البخاري برقم (٢٣١١).

قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" ج٤ ص٦١٥: "قوله: "وكانوا" أي  
الصحابة "أحرص شيء على الخير" فيه التفات؛ إذ السياق يقتضي أن يقول:  
"وكنا أحرص شيء على الخير"، ويحتمل أن يكون هذا الكلام مدرجا من كلام  
بعض رواته". اهـ

٦- حديث رافع بن خديج قال: قلت: يا رسول الله إنا لاقو العدو  
غدا، وليست معنا مدى، قال ﷺ: "أعجل أو أرن، ما أهر الدم وذكر اسم الله  
فكل؛ ليس السن والظفر، وسأحدثك؛ أما السن فعظم، وأما الظفر فمدى  
الحبشة" قال: وأصينا نهب إبل وغنم فند منها بعير، فرماه رجل بسهم فحبسه  
فقال رسول الله ﷺ: "إن لهذه الإبل أوابد كأوابد الوحش فإذا غلبكم منها شيء  
فاصنعوا به هكذا" رواه مسلم برقم (١٩٦٨).

قال ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" ج٢ ص٢٩٠-٢٩١: "وهذا  
الحديث هو عند مسلم من رواية سفيان الثوري، عن أبيه سعيد بن مسروق، عن  
عبادة بن رفاع بن رافع بن خديج، عن رافع بن خديج. وهكذا رواه عمر بن  
سعيد، أخو سفيان الثوري، والشك في شيئين: في اتصاله، وفي كون: "أما السن  
فعظم" من كلام النبي ﷺ.

وذلك أن أبا الأحوص رواه عن سعيد بن مسروق والد سفيان الثوري، عن عباية بن رفاعه بن رافع، عن أبيه، عن جده رافع بن خديج قال: أتيت رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله، إنا نلقى العدو غدا وليس عندنا مدى، أفنديح بالمروة وشقة العصا فقال رسول الله ﷺ: "أرني أو أعجل، ما أضر السدم وذكر اسم الله عليه فكلوه ما لم يكن سنا أو ظفرا".

قال رافع: "وسأحدثكم عن ذلك؛ أما السن فعظم، وأما الظفر فمدى الحبشة، وتقدم سرعان من الناس فتمعجلوا فأصابوا من الغنائم، ورسول الله ﷺ في آخر الناس..." الحديث.

ففيه كما ترى زيادة رفاعه بن رافع بين عباية وجده رافع، ولم يكن في حديث مسلم من رواية الثوري وأخيه - وهما رواه عن أبيهما - ذكر لسماع عباية من جده رافع إنما جاء معنا محتمل الزيادة لواحد فأكثر، فبين أبو الأحوص عن سعيد أن بينهما واحدا، وهو رفاعه بن رافع والد عباية، وإن كان الترمذي قد قال: إن عباية سمع من جده رافع بن خديج فليس في ذلك أنه سمع منه هذا الحديث.

وفيه أن قوله: "أما السن فعظم" من كلام رافع، ولم يكن في رواية الثوري وأخيه أن ذلك من كلام النبي ﷺ نصا، فجاء أبو الأحوص بالبيان.

ورواية أبي الأحوص التي ذكرنا؛ ذكرها أبو داود عن مسدد عنه.

وذكرها أيضا الترمذي عن هناد عنه؛ إلا أن الترمذي ذكر في روايته إياه

عن هناد زيادة رفاعة بن رافع في الإسناد ولم يذكر قال رافع: وسأحدثكم.

وإنما جعله متصلاً بكلام النبي ﷺ كما جعله الثوريان فهو محتمل ما  
احتمل. وليس لقائل أن يقول: إن أبا الأحوص أخطأ، إلا كان لآخر أن يعكس  
بتخطئة من خالفه؛ فإنه ثقة، فاعلم ذلك. اهـ.

٧- حديث أبي هريرة قال سمعت النبي ﷺ يقول: "من رآني في المنام  
فسيراني في اليقظة ولا يتمثل الشيطان بي" رواه البخاري برقم (٦٩٩٣).

قال الألباني في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" ج ٦ ص ٥١٩ ط: مكتبة  
المعارف: "قلت: ولا أعلم لهذا التخصيص مستنداً إلا أن يكون حديث أبي هريرة  
عند البخاري (٦٩٩٣) مرفوعاً بلفظ: "من رآني في المنام فسيراني في اليقظة، ولا  
يتمثل الشيطان بي". فقد ذكر العيني في شرح البخاري (١٤٠/٢٤) أن المراد أهل  
عصره ﷺ أي من رآه في المنام وفقه الله للهجرة إليه والتشرف بلفائه ﷺ ولكنني  
في شك من ثبوت قوله: "فسيراني في اليقظة"؛ وذلك أن الرواة اختلفوا في ضبط  
هذه الجملة: "فسيراني في اليقظة" فرواه هكذا البخاري كما ذكرنا، وزاد مسلم  
(٥٤/٧): "أو فكأنما رآني في اليقظة". هكذا على الشك، قال الحافظ  
(٣٨٣/١٢): "ووقع عند الإسماعيلي في الطريق المذكورة: "فقد رآني في اليقظة"،  
بدل قوله: "فسيراني" ومثله في حديث ابن مسعود عند ابن ماجه، وصححه  
الترمذي وأبو عوانة. ووقع عند ابن ماجه من حديث أبي جحيفة "فكأنما رآني في  
اليقظة".

فهذه ثلاثة ألفاظ : -

" فسيراني في اليقظة "

" فكأنما رأي في اليقظة " انظر ما تقدم برقم (١٠٠٤)

" فقد رأي في اليقظة "

وجل أحاديث الباب كالثالثة إلا قوله في اليقظة، وكلها في تأكيد صدق الرؤيا، فاللفظ الثاني أقرب إلى الصحة من حيث المعنى، فهو فيه كحديث ابن عباس وأنس المتقدم: "فقد رأي" وأكد منه حديث أبو سعيد الخدري بلفظ: "فقد رأي<sup>(١)</sup> الحق". أخرجه البخاري (٦٩٩٧) وأحمد (٥٥/٣) وهو لابن حبان (٦٠١٩) و(٦٠٢٠) عن أبي هريرة. اهـ

٨- حديث: "من أدرك ركعة من الصلاة مع الإمام فقد أدرك الصلاة" رواه الإمام مسلم برقم ١٦٢ (٦٠٧).

قال الألباني في "إرواء الغليل" ج ٣ ص ٩٠-٩١ بعد أن ذكره: "صحيح". وهو متفق عليه كما قال -يعني صاحب "منار السبيل"- لكن دون قوله: "مع الإمام"؛ فإن هذه الزيادة تفرد بها مسلم عن البخاري، وهي من رواية يونس بن عبيد عن ابن شهاب عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن عنه -يعني أبا هريرة- مرفوعا، وقد رواه جماعة من الثقات كمالك وغيره ممن سبق ذكرهم في الحديث قبله لم يذكر أحد منهم هذه الزيادة ولذلك لابي أخاف أن تكون شاذة والله أعلم.

هـ- قال عمرو عبد المنعم سليم في "لا دفاعا عن الألباني فحسب بل دفاعا عن السلفية" ص ١٥١ بعد كلام: ... أولها: قوله -يعني السيد حسن

(١) كذا في الأصل وهو في البخاري بلفظ: "من رأي فقد رأى الحق".

السقاف:- "وقد أشار مسلم بعدها إلى علة فيها".

قلت -والقائل عمرو عبدالمنع-: إنما قال مسلم عقب رواية هذا الحديث وهو الأصل في الباب عنده، وما بعده متابعات له، والمتابعة ليس لها شرط الصحيح، وإنما كتاب مسلم هذا في الصحيح وليس في العلل أيها المتهالك اهـ المراد منه. هذا كلامه ولست الآن بصدد بيان صحة ذلك من خطته وإنما الذي أريد أن أذكره هنا أنه قد نص على أن الإمام مسلماً يشير في بعض الأحيان إلى علة بعض الأحاديث التي أوردها في "صحيحه" غير واحد من إخوان عمرو عبدالمنع من أتباع النحلة الحشوية، وقد أوردت بعض نصوصهم في هذا الكتاب، وأكتفي هنا بإيراد بعض النصوص عن واحد منهم وهو مقبل بن هادي الوادعي فقد ذكر في مواضع كثيرة في تحقيقه لكتاب "التبج" للحافظ الدارقطني أن مسلماً قد أورد بعض الأحاديث لأجل بيان علتها<sup>(١)</sup> ويحضرني الآن خمسة عشر موضعاً مما ذكر فيه ذلك وإليك هذه المواضع:

١- قال ص ١٥٧ ط: دار الكتب العلمية: وعذر مسلم -رحمه الله- أنه ذكره في المتابعات ولعله ذكره ليبين علته والله أعلم.

٢- وقال ص ١٦٥ عن حديث آخر: ولعل مسلماً ذكره ليبين علته.

٣- وقال ص ١٦٩ عن حديث آخر: ولعل مسلماً ذكره ليبين علته بهذا

السند.

(١) ويقول في بعض الأحيان: لعله أوردها لأجل بيان علتها.

٤- وقال ص ١٧٠ عن طريق لحديث آخر: ولعل مسلما -رحمه الله- ذكرها ليبن علتها أو تساهل لكونها في المتابعات والله أعلم.

٥- وقال ص ٢١٦ عن حديث آخر: ولعل الإمام مسلما ذكره ليبن علتها.

٦- وقال ص ٢٨٥ عن طريق لحديث آخر: وأقول: الذي يظهر لي أن مسلما رحمه الله- ما ذكر طريق ابن عجلان والضحاك للاحتجاج وإنما ذكرها ليبن ما فيها من العلة والله أعلم.

٧- وقال ص ٢٩٣ عن حديث آخر: وأقول: والظاهر أن الإمام مسلما رحمه الله- ذكر حديث يونس ليبن الاختلاف في الحديث، ويبين علة حديث يونس بدليل قوله: غير أنه قال: إن عبدالله بن الحارث حدثه ولم يقل عبدالله بن عبدالله وقد تقدم الكلام على هذا السند في الحديث الحادي والثلاثين اهـ.

٨- وقال ص ٣٠٤ عن حديث آخر: ولعل مسلما رحمه الله- ذكره ليبن علتها والله أعلم.

٩- وقال ص ٣٣٧ عن حديث آخر: أما الحديث المنتقد فلعل مسلما رحمه الله- ذكره ليبن علتها.

١٠- وقال ص ٣٣٨ عن حديث آخر: وأقول: ولعل مسلما رحمه الله- ذكره ليبن علتها والله أعلم.

١١- وقال ص ٣٤٣ عن حديث آخر: والحديث ثابت بغير هذا السند في مسلم وغيره ولعل مسلما ذكره ليبن علتها والله أعلم.

١٢- وقال ص ٣٥١ عن حديث آخر: والذي يظهر أن مسلماً رحمه الله ما ذكره إلا ليبين علته ... إلخ.

١٣- وقال ص ٣٦١ عن حديث آخر: أقول: يحتمل أن مسلماً رحمه الله ذكر هذا الطريق المرفوع ليبين علته ويحتمل أنه ذكر هذا الطريق المرفوع معتقدا صحة الرفع لقرائن ظهرت عنده ... إلخ كلامه.

١٤- وقال ص ٣٦٥ عن حديث آخر: وعذر مسلم في هذا أنه ذكره في المتابعات، ويحتمل أنه ذكره ليبين علته والله أعلم.

١٥- وقال ص ٣٦٦ عن حديث آخر: والظاهر أن مسلماً أخرجه ليبين علته ... إلخ.

وقد نص ابن تيمية وهو من أئمة الحشوية على أن الإمام البخاري قد بين علل بعض الأحاديث التي رواها في "صحيحه" وإليك نصين مما قاله في ذلك:

١- قال في "منهاج السنة النبوية" ج ٥ ص ١٠١ ط ٢: مكتبة ابن تيمية، القاهرة ١٤٠٩ هـ: هكذا روي في "الصحيح" من غير وجه، ووقع في بعض طرق البخاري غلط قال فيه: "وأما النار فيبقى فيها فضل" والبخاري رواه في سائر المواضع على الصواب ليبين غلط هذا الراوي، كما جرت عادته بمثل ذلك إذا وقع من بعض الرواة غلط في لفظ، ذكر ألفاظ سائر الرواة التي يعلم بها الصواب ... إلخ.

٢- وقال في "مجموع الفتاوى" ج ١٨ ص ٧٢، ط: ١٣٩٨ هـ بعد كلام:



لكن فيه -يعني مسند أحمد- ما يعرف أنه غلط، غلط فيه رواته، ومثل هذا يوجد في غالب كتب الإسلام فلا يسلم كتاب من الغلط إلا القرآن، وأجل ما يوجد في الصحة كتاب البخاري وما فيه متن يعرف أنه غلط على الصاحب؛ لكن في بعض ألفاظ الحديث ما هو غلط وقد بين البخاري في نفس "صحيحه" ما بين غلط ذلك الراوي كما بين اختلاف الرواة في ثمن بعير جابر وفيه عن بعض الصحابة ما يقال إنه غلط كما فيه عن ابن عباس: أن رسول ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم والمشهور عند أكثر الناس أنه تزوجها حلالا، وفيه عن أسامة أن النبي ﷺ لم يصل في البيت، وفيه عن بلال أنه صلى فيه، وهذا أصح عند العلماء. اهـ كلامه فماذا عسى أن يقول عنهما عمرو عبدالمعمر وحطاب؟ !!

و- كنت أود أن أنبه هنا ولو بشيء من الاختصار على بعض الأمور الأخرى المتعلقة "بالصحيحين" أو أحدهما ولا سيما ما يتعلق باختلاف نسخهما أو رواتهما في بعض الأحاديث؛ إلا أنني أرى الكتاب قد طال أكثر بكثير مما كنت أتوقعه؛ فلذلك أرى أن أرجئ ذلك إلى مناسبة أخرى -إن شاء الله تعالى- ولا سيما أن ذلك لا علاقة له بكتاب سبيل الذي هو السبب في تأليف هذا الكتاب، ولعلي أذكر نماذج من ذلك في الطبعة الجديدة لكتاب "الإمام الربيع مكانه ومسنده" والله تعالى ولي التوفيق.

ز- (تمة): ذكرت ص ٢٧٩-٢٨٢ كلام طائفة من العلماء حول حديث السيدة عائشة: "طوبى له عصفور من عصافير الجنة" فقال لها رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم- على حسب ما نسب إليه الراوي: "أو غير ذلك

... إلخ" ثم رأيت كلاما حوله لابن الوزير في "العواصم والقواصم" ج ٧ ص ٢٥١-٢٥٢، ط: مؤسسة الرسالة رأيت أن أنقله هاهنا لأهميته فقد قال هناك بعد كلام: ... فتبث أنه ليس في تعذيب الأطفال حديث صحيح صريح.

وذكر السبكي أن سائر الأحاديث ضعيفة؛ حتى حديث عائشة الذي أخرجه مسلم في "الصحيح"؛ وفي متنه "عصفور من عصافير الجنة"، وقد قدحوا على مسلم لتخريجه؛ ممن قدح بذلك القرطبي في "تفسيره" وغيره.

وبالجملة؛ فإن مسلما وغيره ممن روى الحديث أخرجه من حديث طلحة ابن يحيى بن طلحة بن عبيد الله التيمي الكوفي؛ وهو متكلم عليه كثيرا ولم يتابعه على الحديث غيره<sup>(١)</sup>، وقد قال البخاري: إنه منكر الحديث، وقال يحيى القطان، والنسائي، وابن معين في رواية: ليس بالقوي، وقد وثقه ابن معين، وغيره، ولكن لا يرتقي مع هذا الاختلاف إلى مرتبة رجال الصحيح، وغايته أن يكون ممن يقبل

(١) علق على هذا الموضع الشيخ شعيب الأرنؤوط في تعليقه على "العواصم والقواصم" ج ٧ ص ٢٥١ فقال: قلت: تابعه عليه فضيل بن عمرو عند مسلم وغيره، وهو ثقة اهـ. كذا قال وفي ذلك نظر لا يخفى؛ وذلك لأن محل الإنكار على رواية طلحة هو ما نسب إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قلل: "أو غير ذلك يا عائشة؟" بعد قولها: "طوبى له عصفور من عصافير الجنة"؛ فإن هذا لو صرح يقتضي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم - قد استدرك على عائشة في قولها المذكور، ومقتضى ذلك أن أولاد المسلمين ليسوا جميعا من أهل الجنة؛ لأن الولد الذي قالت فيه السيدة عائشة ما قالته من أولاد المسلمين. وأما رواية فضيل بن عمرو الفقيهي فليس فيها قوله: "أو غير ذلك" بل فيها ما يفيد إقرار النبي صلى الله عليه وآله وسلم - للسيدة عائشة على قولها، وبذلك تعرف أن طلحة قد انفرد بلفظ: "أو غير ذلك" وهو اللفظ الذي استكره من العلماء. وهذا وخلاصة ما نريد إثباته هنا أن لفظ: "أو غير ذلك" موجود في "صحيح مسلم" من طريق طلحة بن يحيى الطلحي وقد استكره الإمام أحمد وابن تيمية وابن القيم وغيرهم كما تقدم بيانه. والله تعالى أعلم.

حديثه مع الشواهد والتوابع؛ فأما مع الشذوذ فلا.

وقد ذكر الذهبي في "الميزان" أنه تفرد بأول الحديث، وهو الذي يخص الأطفال دون آخره.

ولعل مسلماً إنَّما أخرج الحديث؛ لثبوت الشواهد على آخره؛ لكن في أوله زيادة مستقلة بحكم، فلم يكن لمثل طلحة بن يحيى أن يستقل بمثلها، ولا لنا أن نقبله في مثل ذلك. فهذا آخر الكلام على تقرير القول الأول. اهـ.

وقال في "الروض الباسم" ج ٢ ص ٣٧٠ ط: دار عالم الفوائد: وقال القاضي أبو بكر ابن العربي في "عارضة الأحوذى في شرح الترمذي": "... وحديث: "عصفور من عصافير الجنة" قد غمزّه الحفاظ. اهـ المراد منه

ح- (تمة ثانية): ذكرت ص ٢٥٩-٢٦٤ كلام طائفة من العلماء حول تضعيف حديث: "فأنصتوا" في القراءة خلف الإمام ثم اطلعت على كلام للحفاظ ابن رجب الحنبلي حول هذا الحديث في "شرح علل الترمذي" ص ٣٤١ فرأيت أن أنقله هاهنا لأهيته فقد قال هناك بعد كلام: ... ومنهم سليمان التيمي أحد أعيان الأئمة البصريين. قال أبو بكر الأثرم في كتاب "الناسخ والمنسوخ": "كان التيمي من الثقات ولكن كان لا يقوم بحديث قتادة. وقال أيضاً: لم يكن التيمي من الحفاظ من أصحاب قتادة. وذكر له أحاديث وهم فيها عن قتادة منها: حديثه عن قتادة عن يونس بن جبير عن حطان عن أبي موسى عن النبي ﷺ: "إنما جعل الإمام ليؤتم به" قال فيه: وإذا قرأ فأنصتوا. ولم يذكر هذه اللفظة أحد من أصحاب قتادة الحفاظ.

وقال -أعني ابن رجب- ص ٣٤٢: وحديث سليمان التيمي في الإنصات "إذا قرأ الإمام". أخرجه مسلم في "صحيحه" وقد أنكر هذه الزيادة غير واحد من الحفاظ كما ذكرناه في موضعه من كتاب الصلاة. اهـ المراد منه

ط - ذكرت ص ١٢٢-١٢٩ كلاما كثيرا للألباني حول تضعيف بعض الأحاديث المروية في "الصحيحين" أو أحدهما ثم رأيت له جوابا حول هذه المسألة في فتاويه المطبوعة باسم "فتاوى الشيخ الألباني ومقارنتها بفتاوى العلماء" ص ٥٢٤-٥٢٨ ط: مكتبة التراث الإسلامي لا بأس من نقله هنا مع السؤال بالفاظهما على ما فيهما من ركة:

سؤال: شيخنا.. السؤال هو: هل سبق للشيخ أن ضعف أحاديث في البخاري وضعفها في كتاب ما؟ وإن حصل ذلك فهل سبقك إلى ذلك العلماء.. نرجو مع الإشارة جزاك الله خيرا .

جواب: حدد إلي ذلك.. إلى ماذا.. لأن سؤالك يتضمن شيئين.. هل سبق لك أن ضعفت شيئا من أحاديث البخاري وهل جمعت ذلك في كتاب.. فلما ذكرت هل سبقك إلى ذلك.. ماذا تعني؟.. إلى تضعيف ولا إلى تأليف؟ سؤال: إلى الاثنين .

جواب: أما أنه سبق لي أن ضعفت أحاديث البخاري فهذا الحقيقة يجب الاعتراف بها ولا يجوز إنكارها. ذلك لأسباب كثيرة جدا.

أولها: المسلمون كافة لا فرق بين عالم أو متعلم أو جاهل مسلم.. كلهم يجمعون على أنه لا عصمة لأحد بعد رسول الله ﷺ .. وعلى هذا من النتائج البديهية أيضا أن أي كتاب يخطر في بال المسلم أو يسمع باسمه قبل أن يقف

على رسمه لا بد أن يرسخ في ذهنه أنه لا بد أن يكون فيه شيء من الخطأ؛ لأن العقيدة السابقة أن العصمة من البشر لم يحظ بها أحد إلا رسول الله ﷺ .  
من هنا يروى عن الإمام الشافعي رحمه الله أنه قال: أبي الله أن يتم إلا كتابه.  
فهذه حقيقة لا تقبل المناقشة.. هذا أولاً.. هذا كأصل.. أما كتفريع فنحن من فضل الله علينا وعلى الناس لكن أكثر الناس لا يعلمون ولكن أكثر الناس لا يشكرون. قد مكنتي الله عز وجل - من دراسة علم الحديث.. أصولاً وفروعاً وتعليلاً وتجرىماً حتى تمكنت إلى حد كبير بفضل الله ورحمته أيضاً أن أعرف الحديث الصحيح من الضعيف من الموضوع من دراستي لهذا العلم<sup>(١)</sup>. على ذلك طبقت هذه الدراسة على بعض الأحاديث التي جاءت في "صحيح البخاري" فوجدت نتيجة هذه الدراسة أن هناك بعض الأحاديث التي تعتبر بمرتبة الحسن<sup>(٢)</sup> فضلاً عن مرتبة الصحة في "صحيح البخاري" فضلاً عن "صحيح مسلم".

هذا جوابي عما يتعلق بي أنا..

أما عما يتعلق بغيري مما جاء في سؤالك وهو هل سبقك أحد.

**فأقول والحمد لله: سبقت من ناس كثيرين هم أقعد**

**مني وأعرف مني بهذا العلم الشريف وقدامي جداً بنحو**

**ألف سنة.**

(١) انظر كتابنا "البراهين الجلية الواضحة في بيان نماذج من جهالات الألباني الفاضحة" لتبين لك صحة هذه الدعوى من عدمها.

(٢) الظاهر أنه قد سقطت "لا" وصواب العبارة فيما يظهر أن هناك بعض الأحاديث التي لا تعتبر بمرتبة الحسن... إلخ. كما يدل على ذلك السياق.

## فالإمام الدارقطني وغيره فقد انتقدوا "الصحيحين" في

عشرات الأحاديث.. أما أنا فلم يبلغ بي الأمر أن أنتقد عشرة أحاديث<sup>(١)</sup>.

ذلك لأنني وجدت في عصر لا يمكنني من أن أتفرغ لنقد أحاديث البخاري ثم أحاديث مسلم.. ذلك لأننا نحن بحاجة أكبر إلى تتبع الأحاديث التي وجدت في

السنن الأربعة فضلا عن المسانيد والمعاجم ونحو ذلك لتبين صحتها من ضعفها. بينما الإمام البخاري والإمام مسلم قد قاما بواجب تنقية هذه الأحاديث التي أودعوها في "الصحيحين" من مئات الألوف من الأحاديث.

هذا جهد عظيم جدا.. ولذلك فليس من العلم وليس من الحكمة في شيء أن أتوجه أنا إلى نقد "الصحيحين" وأدع الأحاديث الموجودة في السنن الأربعة وغيرها غير معروف صحيحها من ضعفها.

لكن في أثناء البحث العلمي تمر معي بعض الأحاديث في "الصحيحين" أو في أحدهما فينكشف لي أن هناك بعض الأحاديث الضعيفة.

لكن من كان في ريب من ما أحكم أنا على بعض

الأحاديث فليعد إلى "فتح الباري" فسيجد هناك أشياء كثيرة

وكثيرة جدا ينتقدها.. الحافظ أحمد ابن حجر العسقلاني الذي

(١) كلا بل قد انتقدت أكثر من ذلك بكثير جدا وقد ذكرنا لك في هذا الكتاب سبعين مثالا ضعفها إما كلها وإما بعض ألفاظها ولكنك لا تحفظ ما يخرج من رأسك وانظر ص من هذا الكتاب والله المستعان.

يسمى بحق أمير المؤمنين في الحديث والذي أعتقد أنا وأظن أن كل من كان مشاركاً في هذا العلم يوافقي على أنه لم تلد النساء بعده مثله.

هذا الإمام أحمد ابن حجر العسقلاني يبين في أثناء شرحه

أخطاء كثيرة في أحاديث البخاري بوجه ما كان ليس في

أحاديث مسلم فقط بل وما جاء في بعض السنن وفي بعض المسانيد .

ثم نقدي الموجود في أحاديث "صحيح البخاري" تارة تكون للحديث كله.. أي يقال: هذا حديث ضعيف وتارة يكون نقداً لجزء من حديث.. أصل الحديث صحيح لكن يكون جزء منه غير صحيح.

من النوع الأول: مثلاً حديث ابن عباس. قال: تزوج أو نكح رسول الله ﷺ ميمونة وهو محرم.

هذا حديث ليس من الأحاديث التي تفرد بها البخاري دون صاحبه مسلم بل اشتركا واتفقا على رواية الحديث في "صحيحهما".

والسبب في ذلك أن السند إلى راوي هذا الحديث وهو عبدالله بن عباس لا غبار عليه فهو إسناده صحيح لا مجال لنقد أحد رواياته بينما هناك أحاديث أخرى هناك مجال لنقدها من فرد من أفراد رواياته .

مثلاً من رجال البخاري رجل اسمه: فليح بن سليمان.. هذا يصفه ابن حجر في كتابه "التقريب" أنه صدوق سيئ الحفظ.

فهذا إذا روى حديثاً في "صحيح البخاري" وتفرد به ولم يكن له متابع أولم يكن لحديثه شاهد يبقى حديثه في مرتبة الضعيف الذي يقبل التقوية بمتابع أو شاهد.

فحديث ميمونة أن رسول الله ﷺ تزوجها وهو محرم لا مجال لنقد إسناده من حيث فرد من رواته كفليح بن سليمان مثلاً.. لا .. كلهم ثقات.

لذلك لم يجد الناقدون لهذا الحديث من العلماء الذين سبقونا بقرون لم يجدوا مجالاً لنقد هذا الحديث إلا في روايه<sup>(١)</sup> الأول وهو صحابي جليل.. فقالوا: إن الوهم جاء من ابن عباس ذلك لأنه كان صغير السن من جهة، ومن جهة أخرى أنه خالف في روايته لصاحبة القصة أي زوج النبي ﷺ التي هي ميمونة.. فقد صح عنها أنه عليه السلام تزوجها وهما حلال.

إذا هذا حديث وهم فيه روايه<sup>(١)</sup> الأول هو ابن عباس فكان الحديث ضعيفاً وهو كما ترون كلمات محدودات تزوج ميمونة وهو محرم. أربع كلمات.. مثل هذا الحديث وقد يكون أطول منه له أمثلة أخرى في "صحيح البخاري".

النوع الثاني: يكون الحديث أصله صحيحاً لكن أحد رواته أخطأ من حيث إنه أدرج في متنه جملة ليست من حديث النبي ﷺ .. من ذلك الحديث المعروف في "صحيح البخاري" أن النبي ﷺ قال: "إن أمي يأتون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء". إلى هنا الحديث صحيح وله شواهد كثيرة زاد أحد الرواة في "صحيح البخاري": "فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل". قال الحافظ ابن حجر العسقلاني وقال ابن قيم الجوزية وقال شيخه ابن تيمية وقال الحافظ المنذري وعلماء آخرون: هذه الزيادة مدرجة ليست من كلام الرسول - عليه السلام.. وإنما هو من كلام أبي هريرة.

(١) في الأصل "رواية" والصواب ما ذكرناه كما هو واضح.



إذا الجواب تم حتى الآن عن الشطر الأول.. أي انتقدت بعض

### الأحاديث وسبقت من أئمة كثيرين.

أما أنني ألفت أو ألف غيري فأنا ما ألفت أما غيري فقد ألفوا لكن لا  
نعرف اليوم كتابا بهذا الصدد.

هذا جواب ما سألت.. اهـ

ي- ادعى بعض الناس أنه لا ينبغي أن يقال عن حديث رواه الشيخان أو  
أحدهما: هذا حديث صحيح رواه البخاري أو مسلم أو كلاهما، وذلك لأمرين:

أحدهما: أن أحاديثهما صحيحة ثابتة فلا داعي لأن ينص على ذلك .

والثاني : أن ذلك مخالف لصنيع العلماء السابقين حيث إنهم لم يقولوا

عن أي حديث رواه الشيخان أو أحدهما صحيح رواه البخاري أو صحيح رواه  
مسلم أو صحيح رواه الشيخان أو نحو ذلك .

وهذا كلام باطل مردود:

أما الأمر الأول: فقد تقدم بيانه بما فيه الكفاية لمن أراد الله تعالى له الهداية.

وأما الأمر الثاني: فهو منقوض بما صنعه كثير من العلماء الذين ثبت  
عنهم ذلك ثبوتاً أو ضح من شمس الظهيرة؛ فقد ثبت مثل هذا الكلام عن كثير  
من العلماء منهم الدارقطني والبيهقي وأبو محمد المقدسي والبغوي وابن منده  
والخازمي والذهبي وابن الأثير وابن السبكي وابن الملقن والحافظ ابن حجر

وغيرهم، وقد أكثر من ذلك ابن الملقن في "البدر المنير" والحافظ ابن حجر في "موافقة الخير الخیر" فانظرهما إن شئت أن تتحقق من ذلك والله تعالى أعلم.

ك- إن من أعجب العجب أن تدعي الحشوية المجسمة أن أحاديث "الصحيحين" جميعها صحيحة، وأنها تفيد العلم، ويحتج بها في مسائل العقيدة؛ مع أن أكابر أئمتهم لا يعرفون طائفة كبيرة من أحاديثهما؛ ولذلك تراهم ينسبون إليهما<sup>(١)</sup> ما لا يوجد فيهما وينفون عنهما ما هو موجود فيهما<sup>(٢)</sup>، ولدي على ذلك أمثلة كثيرة جداً أكتفي هنا بذكر خمسين مثالا على ذلك وهي الأحاديث الآتية:

١ - حديث: "مثلي ومثل الأنبياء كمثل قصر أحسن بناؤه، وترك منه موضع لبنة فطاف به النظار يتعجبون من حسن بنائه، إلا موضع تلك اللبنة لا

(١) وكذا لا ينسبون إليهما ما هو موجود فيهما مع إنكارهم الشديد على من لا ينسب إليهما بعض الأحاديث المروية فيهما وسيأتي - إن شاء الله تعالى - ذكر بعض نصرهم في ذلك.

(٢) وقد وقع مثل ذلك - أعني نسبة ما لا يوجد في "الصحيحين" أو أحدهما إليهما، أو نفي ما هو موجود فيهما أو في أحدهما عنهما - لغير واحد من العلماء من غير الحشوية من أمثال الدارقطني والحاكم والبيهقي والمنذري وابن رشد والنووي وابن دقيق العيد والذهبي وابن كثير والحافظ ابن حجر والسيوطي وغيرهم كثير لا نطيل الكلام بذكرهم، إلا أن أغلب هؤلاء لا يقولون إن ما في "الصحيحين" يغيب القطع، ولم يبالغوا في الإنكار على من لم ينسب إلى "الصحيحين" ما هو موجود فيهما، كما أن هناك طائفة أخرى من أرباب الطائفة الحشوية لم ينسبوا إلى "الصحيحين" أو أحدهما ما هو موجود فيهما، ونسبوا إليهما أو إلى أحدهما ما لا يوجد فيهما لا أرى فائدة كبيرة من ذكر ما وقع لهم من ذلك في هذا الكتاب، ونحن على أتم الاستعداد لإبراز ذلك متى ما دعت الحاجة إليه والله تعالى ولي التوفيق .

يعيون سواها، فكنت أنا سدوت موضع تلك اللبنة، ختم بي البنيان وختم بي الرسل".

قال ابن أبي العز الحشوي في "شرح العقيدة الطحاوية" ص ١٥٩ ط ٨: المكتب الإسلامي : أخرجه في "الصحيحين".

وتعقب الألباني ذلك بقوله: "صحيح، غير أن عزوه بهذا اللفظ للصحيحين" وهم وإنما هو عند ابن عساكر في "تاريخ دمشق" من حديث أبي هريرة كما في "الجامع الكبير" للسيوطي (١/٢٠٣/٢)، وأخرجه الشيخان عنه وعن جابر نحوه، وكذا رواه أحمد (٢/٢٤٤، ٢٥٦، ٣١٢، ٣٩٨، ٤١٢، ٣/٣٦١) ورواه أيضا (٩/٣) عن أبي سعيد الخدري.

٢ - حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: "سمعت رجلا قرأ آية سمعت رسول الله ﷺ يقرأ خلافها، فأخذت بيده فانطلقت به إلى رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له، فعرفت في وجهه الكراهة وقال: "كلا كما محسن لا تختلفوا فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا".

قال ابن أبي العز في "شرح الطحاوية" ص ٣١٤ ط ٨: المكتب الإسلامي: رواه مسلم، وتعقبه الألباني بقوله: صحيح ولم يروه مسلم بل تفرد به البخاري ودونه أخرجه في "الخصومات" و "الأنبياء"، ومن الغريب تصدير الشارح إياه بقوله: "روي" المشعر بضعفه في اصطلاح المحدثين، وهذا أمر تساهل فيه أكثر المتأخرين كما نبه عليه النووي وغيره. اهـ وقد عزاه أيضا ابن تيمية في كتابه "اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم" إلى مسلم كما في "نقد

تعليقات الألباني على "شرح الطحاوية" لإسماعيل الأنصاري ص ١٩ ط ١: مكتبة الإمام الشافعي.

٣- حديث جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما- قال: قيل لعائشة -رضي الله عنها-: إن ناسا يتناولون أصحاب رسول الله ﷺ حتى أبا بكر وعمر فقالت: "وما تعجبون من هذا ! انقطع عنهم العمل فأحب الله أن لا يقطع عنهم الأجر".

قال ابن أبي العز في "شرح الطحاوية" ص ٤٦٩: وفي صحيح مسلم عن جابر قال: قيل لعائشة -رضي الله عنها- فذكره فتعقبه الألباني في التعليق عليه بقوله: هذا حديث غريب عندي، وعزوه لمسلم أغرب؛ فإني لم أقف عليه فيه "ثم قال بعد كلام: "ثم تيقنت عدم وجوده فيه". اهـ وقد عزاه إلى مسلم أيضا ابن تيمية في "منهاج السنة"، والذهبي في "المنتقى من منهاج السنة" كمل في "نقد تعليقات الألباني على شرح الطحاوية" ص ٢١.

٤- حديث: "من ترك ثلاث جمع قماونا من غير عذر طبع الله على قلبه". قال ابن أبي العز في "شرح الطحاوية" ص ٥١١: قد ثبت في "الصحيح" عن النبي ﷺ.

قال الألباني في التعليق على ذلك: صحيح لكنه لم يروه أحد من أهل "الصحيح" والمراد به البخاري أو مسلم خلافا لما أفاده الشارح؛ وإنما رواه أبو داود والنسائي وأحمد وغيرهم وصححه الحاكم على شرط مسلم فوهم.

٥ - حديث أبي الدرداء قال: "كنت جالسا عند النبي ﷺ إذ أقبل أبو بكر آخذا بطرف ثوبه حتى أبدى عن ركبته، فقال النبي ﷺ: "أما صاحبكم فقد غامر"، فسلم وقال: [يا رسول الله] إنه كان بيني وبين ابن الخطاب شيء فأسرعت إليه ثم ندمت فسالته أن يغفر لي [فأبى علي فأقبلت إليك] فقال: "يغفر الله لك يا أبا بكر" ثلاثا، ثم إن عمر ندم فأتى منزل أبي بكر فسأل: أثم أبو بكر؟ فقالوا: لا، فأتى إلى النبي ﷺ [فسلم عليه] فجعل وجه النبي ﷺ يتمعر حتى أشفق أبو بكر فجثا على ركبته فقال: يا رسول الله والله أنا كنت أظلم مرتين، فقال النبي ﷺ: إن الله بعثني إليكم فقلتم: كذبت، وقال أبو بكر: صدق وواساني بنفسه وماله فهل أنتم تاركون لي صاحبي؟ مرتين فما أودى بعدها.

قال ابن أبي العز في "شرح العقيدة الطحاوية" ص ٤٧٥: وفيهما أيضا -يعني- "الصحيحين" ثم ذكر الحديث.

قال الألباني في التعليق عليه: البخاري عن أبي الدرداء ولم أره عند مسلم. اهـ

وقد عزاه أيضا كل من ابن تيمية في "منهاج السنة" والذهبي في "المنتقى من منهاج السنة" إلى "الصحيحين" كما في "نقد تعليقات الألباني على شرح الطحاوية" ص ٢١-٢٢.

٦ - حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- قال: "كنا نقول ورسول الله ﷺ حي: أفضل أمة النبي ﷺ بعده أبو بكر ثم عمر ثم عثمان".

قال ابن أبي العز في "شرح العقيدة الطحاوية" ص ٤٨٥: وفي "الصحيحين" عن ابن عمر قال: كنا .. فذكره .

قال الألباني في التعليق عليه: صحيح أخرجه أبو داود بسند صحيح عنه وهو عند البخاري بنحوه ولم يخرج مسلم. اهـ

وقد عزاه أيضا إلى "الصحيحين" ابن تيمية في "منهاج السنة" والذهبي في "المنتقى من منهاج السنة" كما في "نقد تعليقات الألباني على شرح الطحاوية" ص ٢٣.

٧- حديث عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "إني لم أنه عن البكاء، ولكن نهيت عن صوتين أحرقين فاجرين: صوت عند نعمة هو، ولعب ومزامير الشيطان، وصوت عند مصيبة، لطم وجوه، وشق جيوب ورنه شيطان".

قال الألباني في كتابه "تحريم آلات الطرب" ص ٥٤ ط ٢: مكتبة الدليل ١٤١٨: "وهم ابن القيم في "مسألة السماع" ص ١١٥ فعزاه للبخاري في "صحيحه" من حديث عبدالرحمن بن عوف، ولم ينه عليه المحقق؛ وإنما رواه البخاري من حديث أنس بقصة وفاة ابنه إبراهيم، وليس فيه الشاهد".

٨- حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنه -رضي الله عنهما- قال: صرع رسول الله ﷺ من فرس بالمدينة على جذع نخلة، فانفكت قدمه، فكنا نعوده في مشربة لعائشة -رضي الله عنها-، فأتيناه وهو يصلي قاعدا، فصلينا قايما، ثم أتيناه مرة أخرى وهو يصلي المكتوبة قاعدا، فصلينا خلفه قايما، فأومأ إلينا أن اقعدوا، فلما

قضى الصلاة قال: "إذا صلى الإمام قاعدا فصلوا قعدا، وإذا صلى قائما فصلوا قياما، ولا تقوموا والإمام قاعد كما تفعل فارس بعظماهم".

قال الألباني في كتابه "صحيح الأدب المفرد" ص ٣٦٧، ط ٢: دار الصديق ١٤١٥ هـ: "...وعزاه شيخ الإسلام ابن تيمية في "مجموع الفتاوى" (٣٧٥-٣٧٦) لـ "صحيح مسلم" وهو من أوهامه -رحمه الله-، وتعقبه الحافظ (٥٠/١١) فإنما عنده غير هذا ومن طريق أخرى عن جابر، وقد مضى برقم (٩٤٨/٧٢٦)".

٩- أورد الألباني في "تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد" ص ٢٤ ط ٤: المكتب الإسلامي حديث: "لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها". وعلق عليه بقوله: "رواه مسلم (٦٢/٣) و...و... إلى أن قال: وقول الشيخ سليمان حفيد الشيخ محمد بن عبد الوهاب -رحمهم الله- في حاشيته على "المقنع" (١٢٥/١): متفق عليه؛ وهم منه ثم عزاه لمسلم وحده فأصاب، وله

على علمه وفضله - من مثل هذا التخريج أو هام

كثيرة جدا يجعل الاعتماد عليه في التخريج غير

موثوق به وأنا أضرب على ذلك بعض الأمثلة الأخرى تبيينها لطلاب العلم ونصحاً لهم وإثماً للدين النصيحة.

(١) قال ص ٢٠: روى جابر -رضي الله عنه- أن النبي ﷺ قال: " لا

تنتفعوا من الميتة بشيء". رواه الدارقطني بإسناد جيد.

قلت -والقائل الألباني-: وهذا حديث ضعيف وفي الصحيح ما يعارضه وعزوه إلى الدارقطني وهم لم أجد من سبقه إليه.

(٢) قال ص ٢٨: لقوله ﷺ: "من استنجى من ريح فليس منا" رواه الطبراني في "معجمه الصغير".

قلت -والقائل الألباني-: وليس هذا في "المعجم" وأنا أخير الناس به -والحمد لله- فإنني خدمته ورتبته على مسانيد الصحابة وخرجت أحاديثه ووضعت فهرسا جامعا لأحاديثه.

ثم إن الجزم بنسبته إلى النبي ﷺ فيه نظر؛ لأنه من رواية أبي الزبير عن جابر كما أخرجه الجرجاني (٢٧٢) وغيره، وأبو الزبير مدلس وقد عنعنه.

١٠- (٣) قال ص ٢٩: قال النبي ﷺ: "لخلف فم الصائم.." رواه الترمذي.

قلت -والقائل الألباني-: وهو في "صحيح البخاري" و "صحيح مسلم" اهـ.

١١- حديث سعد بن أبي وقاص: "أن أعرايا جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله علمني كلمات أقولهن قال: "قل: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الله أكبر كبيرا، والحمد لله كثيرا وسبحان الله رب العالمين، ولا حول ولا قوة إلا بالله



العزير الحكيم، قال: فهؤلاء لربي، فما لي؟ قال: قل: اللهم اغفر لي وارحمني واهدني وعافني وارزقني". فلما ولى الأعرابي قال النبي ﷺ: "لقد ملأ يديه من الخمر".

قال ابن تيمية في "الكلم الطيب" ص ٢٨، ط ٥: المكتب الإسلامي: خروجه مسلم.

وتعقبه الألباني بقوله: في هذا التخريج عدة ملاحظات:

الأولى: ليس عند مسلم (٧-٨) قوله في آخر الحديث: "فلمدولى...". وكذلك رواه أحمد بدون هذه الزيادة، وإنما وردت في قصة أخرى تشبه هذه من حديث عبدالله بن أبي أوفى قال:...

الثانية: لفظ مسلم "كلاماً أقوله" بدل "كلمات أقولهن" وكذا هو عند أحمد.

الثالثة: ليس عند مسلم "وعافني" وإنما هي عند أحمد، نعم هي عند مسلم على الشك من الراوي: قال موسى الجهني: أما "عافني" فأنا أتوهم وما أدري.

وهو من رواية لأحمد وقد وردت في حديث آخر ساقه مسلم عقب هذا من طريق أبي مالك الأشجعي عن أبيه أنه سمع النبي ﷺ وأتاه رجل، فقال: يا رسول الله كيف أقول حين أسأل ربي؟ قال: قل: "اللهم اغفر لي وارحمني وعافني وارزقني، وجمع أصابعه إلا الإبهام فإن هؤلاء تجمع لك دنياك وآخرتك".

١٢- قال الألباني في "إرواء الغليل" ج ١ ص ٢٦١، ط ١: المكتب الإسلامي في تعليقه على حديث جابر: "من قال حين يسمع النداء: اللهم رب هذه الدعوة التامة...".

...الرابعة: عند ابن السني "والدرجة الرفيعة" وهي مدرجة أيضا من بعض النساخ فقد علمت مما سبق أن الحديث عنده من طريق النسائي وليست عنده ولا عند غيره، وقد صرح الحافظ في "التلخيص" (ص ٧٨) ثم السخاوي في "المقصد" (٢١٢) أنها ليست في شيء من طرق الحديث قال الحافظ: وزاد الرافعي في "المحرر" في آخره: يا أرحم الراحمين. وليست أيضا في شيء من طرقه ومن الغرائب أن هذه الزيادة وقعت في الحديث في كتاب "قاعدة جلية في التوسل والوسيلة" لابن تيمية وقد عزاها لصحيح البخاري، وإني أستبعد جدا أن يكون الخطأ منه لما عرف به -رحمه الله تعالى- من الحفظ والضبط، فالغالب أنه من بعض النساخ<sup>(١)</sup>، ولا غرابة في ذلك.

وقال -أعني الألباني- في تعليقه على "الكلم الطيب" ص ٥٤: "وليس في الحديث زيادة (والدرجة الرفيعة) وإن وقعت في بعض الكتب معزوة للبخاري مثل كتاب "التوسل والوسيلة" للمصنف -يعني ابن تيمية- والظاهر أنها مقحمة

(١) وهذه شحنة نعرفها من أنعم؛ فإننا كثيرا ما نرى هؤلاء الحشوية عندما يجدون بعض الأخطاء لابن تيمية وأضرابه يدعون أنها ليست منهم؛ وإنما هي من النساخ، ولم يدر هؤلاء الماكين أن هذا الكلام يرفع الثقة بكتب مشايخهم -إن كان يوجد في الدنيا من غير أتباع غلتهم من يثق بها - كما أوضحنا ذلك في الجزء الثاني. ثم ماذا يقول الألباني عن الأحاديث السابقة والآية التي نسبها ابن تيمية إلى "الصحيحين" أو أحدهما وهي ليست موجودة فيهما؟ بل ماذا يقول الألباني عن نفسه حيث إنه نسب إلى "الصحيحين" ما لا يوجد فيهما ونفى عنهما ما هو موجود فيهما؟!!!!

من بعض النساخ!!!!!!.

١٣- أورد ابن تيمية في كتابه "الكلم الطيب" ص ٩٦: "حديث" كان رسول الله ﷺ وأصحابه إذا علوا الثنايا كبروا وإذا هبطوا سبحوا" وقال عنه: وهو في "الصحيح".

قال الألباني في تعليقه عليه: "يعني "صحيح البخاري" وهو عنده من حديث جابر؛ لكن بلفظ: "كنا إذا صعدنا كبرنا، وإذا نزلنا سبحنا" وأما لفظ الكتاب فهو في "سنن أبي داود" من حديث ابن جريج معضلا أدرج في حديث ابن عمر المتقدم الذي رواه مسلم في رواية أبي داود هذه، وهو من أدق ما وجد من المدرج كما قال الحافظ، فراجع بيانه في "شرح ابن علان" (١٤٠/٥).

١٤- وأورد -عني ابن تيمية- في "الكلم الطيب" أيضا ص ٣٧-٣٨، طه: المكتب الإسلامي: حديث أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: "إذا قام أحدكم عن فراشه ثم رجع إليه فلينفضه بصفة إزاره ثلاث مرات فإنه لا يسدري ما خلفه عليه بعده، وإذا اضطجع فليقل: "باسمك ربي وضعت جنبي وبك أرفعه فإن أمسكت نفسي فارحمها وإن أرسلتها فاحفظها بما تحفظ به عبادك الصالحين وقال عنه: "متفق عليه"، وفي لفظ "إذا استيقظ أحدكم فليقل: الحمد لله الذي عافاني في جسدي ورد علي روحي وأذن لي بذكره". وعلق عليه الألباني بقوله:

"...الثاني: ليس للشيخين منه إلا اللفظ الأول في تقسيمه، وليس فيه عند مسلم "ثلاث مرات" وهو رواية للبخاري وزاد مسلم: "وليسم الله فإنه لا يعلم ما خلفه بعده على فراشه، فإذا أراد أن يضطجع فليضطجع على شقه الأيمن

وليل: سبحانهك اللهم ربي، بك وضعت...." انظر البخاري (٤/١٦٠، ٤٥٠، طبع أوربا) ومسلم (٧٩-٨٠). اهـ المراد منه

١٥- وأورد فيه أيضا ص ١٢٥-١٢٧ عدة أحاديث ثم قال عنها: "هذه الأحاديث في الصحاح".

قال الألباني في تعليقه عليه: "كذا قال، وفي بعضه نظر؛ أما حديث معاوية بن الحكم وهو السلمي فأخرجه مسلم في "الصلاة" في قصة حدث بها هو نفسه وأما الذي قبله فأخرجه مسلم أيضا في "الرؤيا" وأما حديث الهجرة فلم أعثر عليه كما سبق بيانه في التعليق المتقدم، وأخشى ما أخشاه أن يكون الحديث اشتبه على المؤلف -رحمه الله تعالى- بحديث: "قد سهل لكم من أمركم" قاله -عليه السلام- حينما رأى سهيل بن عمرو وذلك في قصة الحديبية فإن هذا هو الذي ورد في "كتاب الشروط" على أن ظاهره أنه مرسل؛ فقد رواه من طريق عكرمة أنه قال: لما جاء سهيل بن عمرو قال النبي ﷺ : "... فذكره. والله أعلم.

١٦- وأورد فيه أيضا ص ٤٠-٤١ حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم- أنه كان يقول إذا أوى إلى فراشه: "اللهم رب السموات ورب الأرض ورب العرش العظيم ربنا ورب كل شيء فائق الحب والنوى ومنزل التوراة والإنجيل والفرقان أعوذ بك من شر كل ذي شر أنت آخذ بتأصيته، اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء وأنت الآخر فليس بعدك شيء وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء، اقض عنا الدين وأغننا من الفقر" وقال عنه: "خرجه مسلم".

قال الألباني في تعليقه عليه: "وكذا أبو داود والترمذي وأحمد (٢-٣٨١، ٤٠٤، ٥٣٦) وبعض ألفاظه ليست لمسلم كما تبين من التعليق (٢٣) يعني قوله: هذا لفظ أحمد وكذا أبي داود والترمذي ولفظ مسلم: "كل شيء" اهـ أي بدل قوله: "كل ذي شر".

١٧- وأورد فيه أيضا ص ٦٣-٦٤ حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا فرغ أحدكم من التشهد الآخر، فليتعوذ بالله من أربع: من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن شر المسيح الدجال"، وقال عنه وعن حديثين ذكرهما بعده: متفق عليهن.

قال الألباني في تعليقه على "الكلم الطيب" ص ٦٤: "حديث أبي هريرة من أفراد مسلم لم يروه البخاري". اهـ

١٨- قال الألباني في التعليق على "صحيح الأدب المفرد" ص ٤٧٣ ط: دار الصديق بعد أن ذكر زيادة في حديث مذكور هناك: "وهي عند الترمذي (٣٣٩٨) بزيادة أخرى في آخره، عزاها شيخ الإسلام للمتفق عليه، وهو من أوهامه التي نهت عليها في التعليق على "الكلم الطيب" ... إلخ"

١٩- ذكر الألباني في "تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق" لأبي الحسن الربيعي ص ٥٥-٥٦ ط: المكتبة الإسلامية قوله -يعني ابن تيمية-: وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: "إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم؛ فإذا أن يحدثوكم بباطل فتصدقوه، وإما أن يحدثوكم بحق فتكذبوه".

وعلق عليه -أعني الألباني- بقوله: قلت: هذا الإطلاق يعني أنه في أحد "الصحيحين" بهذا التمام وهو سهو؛ فإنه إنما رواه البخاري من حديث أبي هريرة دون قوله: "فإما أن يحدوكم... إلخ". وهو مخرج في "الصحيحة" (٤٢٣)؛ وإنما رواه بهذه الزيادة نحوها أبو داود وغيره من طريق أخرى. وهو مخرج في المصدر المذكور برقم (٢٨٠٠).

٢٠- قال ابن تيمية في "مناقب الشام وأهله" ص ٨٤ ط ٤: المكتب الإسلامي: ومن ذلك أن ملائكة الرحمن باسطة أجنحتها على الشام كما في "الصحيح" من حديث ابن عمر.

قال الألباني في التعليق على قوله: في "الصحيح": المراد به عند الإطلاق أحد "الصحيحين": "صحيح البخاري" و "صحيح مسلم" وهذا الحديث وإن كان صحيحاً فلم يرد في أحدهما، ثم هو ليس من حديث عبدالله بن عمر في شيء من كتب السنة فيما علمت وإنما هو من حديث زيد بن ثابت قال: كنا عند رسول الله ﷺ نؤلف القرآن من الرقاع، فقال رسول الله ﷺ: طوبى للشلم، فقلنا: لأي ذلك يا رسول الله قال: لأن ملائكة الرحمة باسطة أجنحتها عليها.

٢١- قال ابن تيمية في "نقد مراتب الإجماع" ص ٣٠٣-٣٠٤ ط ١: ١٤١٩هـ دار ابن حزم بعد كلام: "بل الذي في "الصحيح" عنه حديث عمران ابن حصين عن النبي ﷺ: "كان الله ولا شيء قبله، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، وخلق السموات والأرض". وفي لفظ: "ثم خلق السموات والأرض" وروي هذا الحديث في البخاري بثلاثة ألفاظ: روي "كان الله ولا

شيء قبله". وروي "ولا شيء غيره" وروي "ولا شيء معه"؛ والقصة واحدة. اهـ.

كذا قال، ولا توجد رواية "ولا شيء معه" عند البخاري البتة وإنما عنده "ولا شيء غيره" و "ولا شيء قبله" كما تقدم ص ٦٣١ .

٢٢- قال الألباني في صفة صلاته الذي سماه "صفة صلاة النبي ﷺ من التكبير إلى التسليم كأنك تراها" ص ١٦٥-١٦٦ ط: مكتبة المعارف بعد أن ذكر إحدى صيغ الصلاة على النبي ﷺ وهي "اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على [إبراهيم وعلى] آل إبراهيم إنك حميد مجيد" قال تعليقا على زيادة [إبراهيم وعلى] الموضوعة بين المعكوفين في الصيغة المتقدمة: هذه الزيادة والتي تليها ثابتان في رواية البخاري والطحاوي والبيهقي وأحمد، وكذا النسائي، وجاءت أيضا من طرق أخرى في بعض الصيغ الآتية (٧٠٣) فلا تغتر بقول ابن القيم في "جلاء الأفهام" (ص ١٩٨) تبعا لشيوخه ابن تيمية في "الفتاوى" (١/١٦): "لم يجر حديث صحيح فيه لفظ [إبراهيم وآل إبراهيم] معا". فهذا قد جنتاك به صحيحا.

٢٣- قال ابن تيمية في "منهاج السنة" III ج ٢ ص ٢١٣: "...فلما دنا قال: لقد آن لسعد أن لا تأخذه في الله لومة لائم فأمره النبي -صلى الله تعالى عليه وسلم- أن يحكم فيهم فحكم بأن تقتل مقاتلتهم وتسبي ذراريهم وتغنم أموالهم فقال النبي -صلى الله تعالى عليه وسلم-: "لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبع سموات" والحديث ثابت في "الصحيحين". اهـ.

وقال ابن أبي العز في "شرح العقيدة الطحاوية" ص ٢٨٣ بعد أن ذكره: "وهو حديث صحيح، أخرجه الأموي في "مغازيه" وأصله في "الصحيحين". اهـ أي بدون زيادة من فوق سبع سموات وقد أوضح ذلك الألباني في تعليقه على "شرح العقيدة الطحاوية" ص ٢٨٣ حيث قال هناك: "صحيح بدون قوله: "فوق سبع سموات" كذلك هو في "الصحيحين" و"المسند"، وأما هذه الزيادة فتفرد بها محمد بن صالح التمار كما في "العلو" (١٠٢) وقال: "وهو صدوق" وفي "التقريب": "صدوق يخطئ" قلت: فمثله لا يقبل تفرده؛ وإن صححه المؤلف وكذا الذهبي إلى آخر هرائه الفارغ .

٢٤- قال مقبل الوادعي في تعليقه على "التبعية" ص ٢٩٢ ط: دار الكتب العلمية: "عز الشيوخ محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله- في كتاب "التوحيد" قول عمر أن اقتلوا كل ساحر وساحرة -إلى آخره- إلى "صحيح البخاري" على أنها قطعة من حديث بجالة هذا وليست في البخاري كما نبه على ذلك صاحب "تيسير العزيز الحميد" ص ٣٩٢ وعزاها الحافظ في "الفتح" ج ٧ ص ٦٩ إلى مسدد وأبي يعلى في "مسنديهما". اهـ

٢٥- قال سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب في "تيسير العزيز الحميد" ص ٢٩٢ عن حديث هناك: هذا الحديث رواه البخاري ومسلم والنسائي عن أبي هريرة قال: قلت: يا رسول الله من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ فقال: "لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك لما رأيت من حرصك على الحديث أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا إله إلا الله خالصا من قبل نفسه" وفي رواية: "خالصا مخلصا من قلبه أو نفسه"... إلخ.



قال جاسم فهد الدوسري في "النهج السديد في تخريج أحاديث العزيز الحميد" ص ١٠٤ ط: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي بعد أن ذكره : "رواه البخاري (٤١٨/١١) عن أبي هريرة ولم يروه مسلم كما وهم المصنف، ورواية: "خالصا مخلصا من قلبه أو نفسه" عند البخاري (١٩٣/١) دون كلمة "خالصا".

٢٦- قال سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب في "تيسير العزيز الحميد" ص ٣١٣ : "وعن عمر أن رسول الله ﷺ قال: لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم إنما أنا عبد فقولوا عبدالله ورسوله" أخرجه -يعني البخاري ومسلما-.

قال الدوسري في "النهج السديد" ص ١٠٨ : "تقدم برقم (٣٧) ولم يروه مسلم".

٢٧- قال سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب في "تيسير العزيز الحميد" ص ٤٠٦ : "وروى مسلم في "صحيحه" عن بعض أزواج النبي ﷺ قال : "من أتى عرافا فسأله عن شيء -فصدقه- لم تقبل له صلاة أربعين يوما".

قال الدوسري في "النهج السديد" ص ١٤٧ : "رواه مسلم (١٧٥١/٤) عن بعض أزواج النبي ﷺ دون زيادة "فصدقه" وهي عند أحمد ٦٨/٤ و ٣٨٠/٥ بسند صحيح".

٢٨- قال سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب في "تيسير العزيز الحميد" ص ٥١٧ : وفي الصحيح: "لا يزال البلاء بالعبد حتى يمشي على الأرض

وليس عليه خطيئة".

قال الدوسري في "النهج السديد" ص ٢٠١: "لم أجده في "الصحيحين" أو أحدهما - كما ذكر المصنف - .

٢٩- قال سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب في "تيسير العزيز الحميد" ص ٧٠٠: "ولهما - يعني البخاري ومسلما - عن ابن عباس: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "كل مصور في النار يجعل له بكل صورة صورها نفس يعذب بها في جهنم".

قال الدوسري في "النهج السديد" ص ٢٦٥: "رواه مسلم (١٦٧٠/٣)، (١٦٧١) عن ابن عباس ولم يروه البخاري".

٣٠- قال سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب في "تيسير العزيز الحميد" ص ٧١٠: "وفيه عن ابن مسعود أن النبي ﷺ قال: "خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم" ثم الذين يلونهم" ثم يجيء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته".

قال الدوسري في "النهج السديد" ص ٢٦٩: رواه البخاري (٣/٧) ومسلم (١٩٦٢/٤، ١٩٦٣) عن ابن مسعود وفقرة: "الذين يلونهم" الثالثة ليست عندهما.

٣١- قال سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب في "تيسير العزيز الحميد" ص ٧٣١: "كقوله ﷺ لمن مدح إنساناً: "ويلك قطعت عنق صاحبك"

الحديث أخرجه أبو داود عن عبدالرحمن بن أبي بكرة عن أبيه: أن رجلاً أتني على رجل عند النبي ﷺ فقال له: قطعت عنق صاحبك" ثلاثاً .

قال الدوسري في "النهج السديد" ص ٢٧٨: رواه البخاري (٥٥٢/١٠) ومسلم (٢٢٩٦/٤) عن أبي بكرة وأبعد المصنف النجعة في عزوه الحديث لأبي داود وهو في "الصحيحين" ١١.

٣٢- قال عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ في "فتح المجيد" ص ٢٢٩: "وروى في "سننه" أيضاً عن أبي هريرة ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: "يتقارب الزمان وينقص العلم وتظهر الفتن ويلقى الشح ويكثر الهرج" قيل: يا رسول الله آيه هو؟ قال: "القتل القتل" .

قال الدوسري في "ملحق تخريج زوائد أحاديث فتح المجيد على تيسير العزيز الحميد" ص ٣٣٧: "أبعد المصنف النجعة حيث عزا الحديث لأبي داود وهو في "الصحيحين" فقد أخرجه البخاري (١٣/١٣) ومسلم (٢٠٥٨، ٢٠٥٧/٤) عن أبي هريرة .

٣٣- قال عمر الأشقر في كتابه التهافت الذي سماه بـ "العقيدة في الله" ص ١٧٥ ط ٥: "ويتكلم الله - سبحانه - بصوت لا يشبه شيئاً من أصوات الخلق كما في الحديث الذي يرويه البخاري عن أبي سعيد الخدري ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: يقول الله تعالى: "يا آدم" فيقول: "ليك وسعديك" فينادي بصوته: "إن الله يأمرك أن تخرج من أمتك بعثاً إلى النار". اهـ المراد منه كذا قال هذا الحشوي، والحق أن لفظ البخاري "فينادي بصوت" وضبطه بعضهم "فينادى

بصوت" ولا وجود لرواية "بصوته" عند البخاري البتة .

٣٤- وقال -أعني الأشقر- ص ١٦٢ من كتابه المذكور: "كتب بيده كتابا موضوعا عنده عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: " كتب ربكم -تبارك وتعالى- على نفسه بيده قبل أن يخلق الخلق: إن رحمتي تسبق -أو قل-: سبقت غضبي" رواه البخاري ومسلم. اهـ كذا قال هذا الحشوي ولا وجود لقوله: "بيده" في "صحيح البخاري" البتة .

٣٥- قال الألباني في "مختصر العلو" ص ٩٤ ط: المكتب الإسلامي: حديث ابن عباس قال: جاء رجل فقال: يا ابن عباس، إني أجد في القرآن أشياء تختلف علي فقد وقع ذلك في صدري. فقال ابن عباس: أتكذيب؟ قال: ما هو بتكذيب ولكن اختلاف. قال: فهل ما وقع في صدرك. فقال له الرجل: أسمع الله يقول -فذكر أشياء ثم قال-: وفي قوله: ﴿أم السماء بنها رفع سمكها فسويها، وأغطش ليلها وأخرج ضحها، والأرض بعد ذلك دحها﴾ فذكر في هذه الآية خلق السماء قبل الأرض، وقال في الآية الأخرى: ﴿وقدر فيها أوقها في أربعة أيام سواء للسائلين، ثم استوى إلى السماء وهي دخان﴾ الآية، فذكر في هذه خلق الأرض قبل السماء. فقال ابن عباس: أما قوله: ﴿أم السماء بنها، رفع سمكها فسويها﴾ الآيات؛ فإنه خلق الأرض في يومين قبل السماء، ثم استوى إلى السماء فسواهن في يومين آخرين، ثم نزل إلى الأرض فدحاها، قال: ودحها أن أخرج منها الماء والمرعى. أخرجه البخاري. وعلق عليه بقوله: "قلت: تعليقا ومسندا... إلخ" يعني أن البخاري أخرجه تعليقا ومسندا ولا يوجد هذا الحديث في البخاري مسندا البتة؛ وإنما أورده في أول تفسير سورة حم السجدة فقال كمل في

"فتح الباري" ج ٨ ص ٧١٣-٧١٤ ط ١: دار الكتب العلمية: قال طائوس: "فذكره بلفظ فيه مخالفة لما ذكره الذهبي والألباني وأما ما ذكره -أعني الذهبي والألباني - فلا وجود له في البخاري البتة.

٣٦- وأورد في "مختصر العلو" ص ٩٨ حديث عمران بن حصين: أن رسول الله ﷺ قال: "أقبلوا البشرى يا بني نعيم" قالوا: قد بشرتنا فأعطنا. قال: "أقبلوا البشرى يا أهل اليمن" قالوا: قد بشرتنا فاقض لنا على هذا الأمر كيف كان؟ فقال: "كان الله على العرش، وكان قبل كل شيء، وكتب في اللوح كل شيء يكون".

وقال بعد أن ذكره: "هذا حديث صحيح قد خرج به البخاري في مواضع. اهـ كذا قال، وليس الأمر كما ادعى؛ إذ لا وجود لقوله: "على العرش" في "صحيح البخاري" البتة، وإن ادعى الألباني أو شيعته خلاف ذلك فليخرجه لنا منه.

٣٧- وقال في "صفة صلاته" ص ٩٦ ط: الجديدة: "ثم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ولا يجهر بها"، وعلق عليه في الحاشية بقوله: رواه البخاري ... إلخ قلت لم يروه البخاري البتة وليستظهر الألباني وشيعته ولو بالثقلين جميعاً لإخراجه من "صحيح البخاري" إن ادعوا مرة ثانية خلاف ما قلناه.

٣٨- وأورد في "صفة صلاته" ص: ١٠٤-١٠٥ حديث: "وكان يقرن بين النظائر من المفصل، فكان يقرأ سورة "الرحمن" و"النجم" في ركعة، و"اقتربت" و"الحاقة" في ركعة، و"الطور" و"الذاريات" في ركعة، و"إذا وقعت"

و " ن " في ركعة، و "سأل سائل" و "النازعات" في ركعة، و "ويل للمطففين" و "عبس" في ركعة، و "المدثر" و "المزمل" في ركعة، و "هل أتى" و "لا أقسم بيوم القيامة" في ركعة، و "عم يتساءلون" و "المرسلات" في ركعة، و "الدخان" و "إذا الشمس كورت" في ركعة" وعلق عليه بقوله: "البخاري ومسلم"، أي أن البخاري ومسلما قد رواياه، ولم يصدق في ذلك؛ وذلك أن الذي في البخاري ومسلم قوله: "كان يقرن بين النظائر من المفصل" فقط، وأما تعداد السور فليس عندهما البتة.

٣٩- قال صاحب "منار السبيل" ٢٧٤/١: وللبخاري من حديث أنس: "ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه وأصاب سنة المسلمين."

قال الألباني في "إرواء غليله" ٣٦٦/٤: "صحيح وليس هو من حديث أنس كما يوهمه صنيع المؤلف -رحمه الله- وإنما هو من حديث البراء بن عازب..." إلخ هرائه كذا قال هذا المسكين، وحديث أنس رواه الإمام البخاري في "صحيحه" برقم (٥٥٤٦) بعد حديث البراء الذي رواه برقم (٥٥٤٥) مباشرة.

٤٠- قال صاحب "منار السبيل" ٤٤٢/٢: وفي الحديث: ثم يخرج إلى بيت من بيوت الله.

قال الألباني في "إرواء غليله" ٢٠٥/٨: لم أعرفه اهـ. كذا قال والحديث رواه الإمام مسلم في "صحيحه" برقم ٢٨٢ (٦٦٦) ولفظه عنده هكذا: "من تطهر في بيته ثم مشى إلى بيت من بيوت الله..." الحديث وقد أورده الإمام النووي في "رياض الصالحين" ص ٣٦٧، ط: المكتب الإسلامي وقد حقق الألباني

هذه الطبعة وأورده أيضاً الحافظ المنذري في "مختصر صحيح مسلم" ص ٧١-٧٢ ط: المعارف وقد حقق الألباني هذه الطبعة أيضاً، بل إن الألباني نفسه قد اختصر "صحيح مسلم" كما ذكر ذلك في عدد من كتبه، وكذا أورده في "صحيح الجامع الصغير" وزيادته برقم (٦٠٣١) فالعجب كل العجب من رجل يدعي أنه محدث ولا يعرف حديثاً أورده في كتابين من كتبه وفي كتابين من الكتب التي حققها وهو مروي في "صحيح مسلم". هذا ومن الجدير بالذكر أنه ليس للألباني أو غيره أن يدعي أن لفظ مسلم: (مشى) ولفظ الرواية التي أوردها صاحب "منار السبيل": (يخرج) فهما مختلفتان؛ ولذلك قال الألباني ما قاله؛ وذلك لأن المتقرر عند المخرجين أنهم يخرجون الحديث الذي يذكره صاحب الكتاب الذي يخرجون أحاديثه ولو ذكره بألفاظ مختلفة عما يوجد في كتب الحديث إذا كان المعنى متحداً، وقد صنع الألباني ذلك في مواضع كثيرة من "إرواء غليله" وغيره من كتبه ومن شاء معرفة ذلك فليرجع إليها والله أعلم.

٤١- قال صاحب "منار السبيل" ج ١ ص ١٢٥: وكان ابن عمر يصلي خلف الحجاج. فعلق عليه الألباني في "إرواء غليله" ج ٢ ص ٣٠٣ بقوله: "صحيح قال الحافظ في "التلخيص" ١٢٨: رواه البخاري في حديث. قلت -والقائل الألباني-: ولم أجده عنده حتى الآن. قلت: هو موجود في "صحيح البخاري" برقم (١٦٦٠ و ١٦٦٢ و ١٦٦٣) من طريق سالم بن عبد الله بن عمر أنه قال: "كتب عبد الملك إلى الحجاج أن لا يخالف ابن عمر في الحج. فحاء ابن عمر -رضي الله عنهما- في الحج وأنا معه يوم عرفة حين زالت الشمس فصاح عند سرادق الحجاج فخرج وعليه ملحفة معصفرة، فقال: مالك يا أبا

عبدالرحمن؟ فقال: الرواح إن كنت تريد السنة. قال: هذه الساعة؟ قال: نعم، قال: أنظرنني حتى أفيض على رأسي ثم أخرج. فنزل حتى خرج الحجاج فصار بيني وبين أبي، فقلت: إن كنت تريد السنة فاقصر الخطبة وعجل الوقوف. فجعل ينظر إلى عبدالله فلما رأى ذلك عبدالله قال: صدق".

٤٢- قال المعلمي اليماني في "التنكيل" ج ٢ ص ٢٤٢: وفي "الصحيح": أن الرؤيا قد تكون حقاً وهي المعدودة من النبوة، وقد تكون من الشيطان، وقد تكون من حديث النفس. اهـ

قال الألباني عند تعليقه على هذا الكلام: قلت: المراد بالصحيح عند الإطلاق أحد "الصحيحين"، وعلى هذا جرى المصنف فيما سبق، وهنا معناه أن الحديث عند أحدهما وليس كذلك فيما أنه وهم في عزوه للصحيح أو أنه تسلمح في التعبير يعني أنه "وفي الحديث الصحيح وليس في "الجامع الصحيح" وإنما أخرجه الترمذي وابن ماجه. "ن" اهـ. و "ن" رمز لناصر هذا ما قاله هذا المتعالم وما ذكره المعلمي صحيح فالحديث موجود في أحد "الصحيحين" وهو "صحيح مسلم" وقد رواه الإمام مسلم برقم ٦ (٢٢٦٣) من طريق أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "...ورؤيا المسلم جزء من خمسة وأربعين جزءاً من النبوة، والرؤيا ثلاثة؛ فالرؤيا الصالحة بشرى من الله، ورؤيا تحزين من الشيطان، ورؤيا مما يحدث المرء نفسه، فإن رأى أحدكم ما يكره فليقم فليصل ولا يحدث بها الناس".

٤٣- وقال -أعني الألباني- في "صحيحه" ج ٢ ص ٦١٣ ط: المكتب الإسلامي عن حديث: "إن الدنيا خضرة حلوة، وإن الله عز وجل مستخلفكم



فيها لينظر كيف تعملون فاتقوا الدنيا واتقوا النساء، فإن أول فتنة بني إسرائيل كانت في النساء" أخرجه أحمد في "المسند" ٣ / ٢٢ من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ فذكره ، قلت والقاتل الألباني -: وإسناده صحيح على شرط مسلم . كذا قال، وحديث أبي سعيد هذا موجود في "صحيح مسلم" فانظره فيه برقم (٢٧٤٢).

٤٤- وقال في "صحيحته" أيضاً ٢٢٧/٢ ط: المكتب الإسلامي عن حديث: "لك بها سبعمائة ناقة مخطومة في الجنة": "أخرجه أبو نعيم عن ابن مسعود في "الحلية" ١١٦/٨.

كذا قال: مع أن هذا الحديث موجود في "صحيح مسلم" برقم (١٨٩٢)، ثم هو من طريق أبي مسعود لا ابن مسعود كما زعم، ولا عبرة بكونه كذلك في "الحلية" لأنه خطأ محض .

٤٥- وأورد في "صحيحته" ج ٢ ص ٧١٣ ط: المكتب الإسلامي حديث أبي هريرة أنه -صلى الله عليه وآله وسلم- قال: " لا تصوموا يوم الجمعة إلاّ وقبله يوم أو بعده يوم " وذكر أنه رواه الترمذي وابن ماجه وأحمد والطحاوي في " شرح المعاني " والحاكم.

ولم يذكر أن الحديث قد رواه الإمام البخاري في "صحيحه" من طريق أبي هريرة برقم (١٩٨٥) ولفظه عنده: "لا يصوم<sup>(١)</sup> أحدكم يوم الجمعة إلاّ

(١) قال الحافظ ابن حجر في " فتح الباري " ج ٤ ص ٢٩٣، ط: دار الكتب العلمية: قوله في حديث أبي هريرة: "لا يصوم أحدكم" كذا للأكثر وهو بلفظ النفي والمراد به النهي، وفي رواية الكشميهني: "لا يصومن" بلفظ النهي المؤكد .

يوما قبله أو بعده " . ورواه أيضا الإمام مسلم برقم ١٤٧ (١١٤٤) ولنظفه عنده هكذا: "لا يصم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم قبله أو يصوم بعده" .

٤٦- وذكر في تعليقه على "شرح العقيدة الطحاوية" عند الكلام على حديث: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ... إلخ" أنه متفق عليه من طريق ابن عباس .

وليس الأمر كما زعم؛ فإنهما لم يروياه ولا أحدهما من طريق ابن عباس البتة.

٤٧- وقال في "صحيحته" ج ٦ ص ٤١٧-٤١٨ بعد كلام: ومن ذلك قول الذهبي المتقدم: احتج به يعني عبدالله بن عياش- مسلم وكذا في "سره" (٣٣٤/٧) فخالفه الحافظ فقال في "التقريب": "صدوق يغلط أخرج له مسلم في الشواهد" وقال في "التهذيب" متعبا المزني الذي أطلق العزو لمسلم: "قلت: حديث مسلم في الشواهد لا في الأصول" قلت-والقائل الألباني-: والحديث الذي يشير إليه حديث عقبة بن عامر في النذر: "لتمش ولتركب" وهو مخرج في "الإرواء" (٢١٩/٨) من رواية الشيخين عن يزيد ابن أبي حبيب بسنده عنه، وقد تابع عبدالله بن عياش سعيد ابن أبي أيوب عن يزيد ابن أبي حبيب عند البخاري (١٨٦٦) ولكن هل هذا مما يسوغ القول بأن مسلما روى له في الشواهد، والمتابعة هذه ليست عنده؟ وفي ذلك عندي وقفة. اهـ. المراد منه كذا قال هذا المسكين ولم يدر أن هذه المتابعة موجودة عند الإمام مسلم في الصفحة التي أخرج منها رواية عبدالله بن عياش نفسها فانظر "صحيح مسلم" ج ١١ ص ١٠٣ بشرح الإمام النووي، وقد تابعه أيضا يحيى بن أيوب في "الصحيحين" إلا أنه لم يأت في روايتهما قوله: "حافية" وإنما تفرد بها عبدالله بن عياش وقد تابعه غيره عند بعض

أئمة الحديث الآخرين وليس هذا موضع بسط الكلام على ذلك فتنبه.

٤٨ - وقال في "إرواء الغليل" ٣/٣٠٧-٣٠٨: ثم روى الطحاوي عن قرة بن خالد حدثني أبي قال بعث إلينا مصعب بن الزبير فأخرج إلينا سيفين أحدهما مرهف حلقتة فضة فقال هذا سيف الصديق هذا سيف أبي بكر . قلت -والقاتل الألباني- ورجاله ثقات غير خالد والد قرة فلم أجد له ترجمة وعن هشام بن عروة قال رأيت سيف الزبير بن العوام على بفضة اهـ . قلت: فاتك أن أثر الزبير قد رواه البخاري في "صحيحه" برقم (٣٩٧٤).

٤٩ - وقال في "صحيحته" ج ٣ ص ٢٧٧ عن حديث "أيام التشريق أي لم طعم وذكر": "رواه الطبري... وابن حبان... وأحمد... والطحاوي... عن عمرو ابن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: فذكره ولفظ أحمد في إحدى روايته: "طعم وذكر الله"، وقال مرة: "أيام أكل وشوب"... إلى أن قال: وأخرجه الطحاوي من حديث علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص، وهو وابن سعد عن عبدالله بن حذيفة، وهو أيضاً عن نبيشة الهذلي". اهـ

ولم يذكر أن الإمام مسلماً قد رواه في "صحيحه" برقم (١١٤١) عن

نبيشة الهذلي قال: قال رسول الله ﷺ: "أيام التشريق أيام أكل وشرب" وفي رواية أبي المليح: " وذكر الله " .

٥٠ - وقال في "إرواء غليله" ج ١ ص ١١٢: "وله شاهد من حديث ابن عمر مرفوعاً بلفظ "القطرة: قص الأظافر ، وأخذ الشارب ، وحلق العانة" أخرجه النسائي بإسناد صحيح على شرط مسلم ، وصححه ابن حبان ... إلخ " .

ولم يذكر أن الحديث مروي عن الإمام البخاري برقم (٥٨٩٠).

هذه خمسون حديثاً من الأحاديث التي نسبها بعض الحشوية إلى "الصحيحين" أو أحدهما مع أنها لا توجد فيهما أو أنهما لم ينسبوا إليهما أو إلى أحدهما مع أنها موجودة فيهما، مع أنهم يتكبرون أشد الإنكار على من لم ينسب الأحاديث الموجودة فيهما أو في أحدهما إليهما أو إلى الموجودة فيه منهما كما سيأتي ذكر كلام أحدهم في ذلك قريباً - إن شاء الله تعالى - وهناك أحاديث كثيرة نسبوا إليهما أو إلى أحدهما مع أنها لا وجود لها فيهما، وكذلك هناك أحاديث كثيرة لم ينسبوا إليهما أو إلى أحدهما مع أنها موجودة فيهما أو في أحدهما ولدي على ذلك أمثلة كثيرة جداً ولا سيما عن محدث الحشوية في عصرنا هذا الشيخ الألباني فإنه قد أورد في كتبه الثالثة طائفة كبيرة جداً من الأحاديث المروية في "الصحيحين" أو أحدهما، ولم ينسبها إليهما، وقد ذكرت طائفة منها في "البراهين الجلية الواضحة في بيان نماذج من جهالات الألباني الفاضحة" يسر الله تعالى طبعه، هذا ومن المعلوم أن الألباني نفسه قد اختصر "الصحيحين"، فالعجب كل العجب من رجل يدعي أنه من المحدثين، وهو لا يعرف ما في كتبه<sup>(١)</sup>.

هذا ومن الجدير بالذكر أن الألباني يرى أنه لا يصح لأحد أن يترك نسبة حديث ما إلى "الصحيحين" أو أحدهما إذا كان موجوداً فيهما أو في أحدهما،

(١) وكذا جهل الألباني طائفة كبيرة من رجال "الصحيحين" وغيرهما من رواة الحديث ولدي على ذلك أمثلة كثيرة جداً ذكرت طائفة منها في كتاب "البراهين الجلية الواضحة في بيان نماذج من جهالات الألباني الفاضحة" والله تعالى أعلم.

واليك بعض ما قاله في ذلك:

١- قال في مقدّمة "صحيح الترغيب والترهيب" ج ١ ص ٥٦ ط ٢ تحت عنوان [التقصير في التخرّيج]: "١٠- التقصير في التخرّيج ، وذلك بأن يكون الحديث في "الصحيحين" أو أحدهما فيعزوه إلى بعض أصحاب السنن أو غيرهم من الأئمة المشهورين دونهما ... وكلّ هذا غير سائغ عند أصحاب الحديث لما يعطي العزو لـ "الصحيحين" من القوة للحديث ... ثم يليهما السنن الأربعة وغيرهما مع اعتناء العلماء بما شرحاً ونقداً وفقهاً، وسهولة الرجوع إليها عند الحاجة" اهـ المراد منه .

٢ - وقال في "صحيحته" ج ٢ ص ٣١ ط: المعارف: (تنبيه): أورد المنذري هذا الحديث في "الترغيب" (١٧٥/٣) من رواية أبي داود والترمذي فقط عن ابن عمر، وهذا قصور فاحش، إذ فاته أنه في "الصحيحين"، وأفحش منه أن السيوطي أورد الجملة الأولى منه من رواية أبي داود عن سويد ابن حنظلة ففاته أنه عند الشيخين وغيرهما ممن ذكرنا عن جماعة من أصحاب النبي ﷺ ، فاقضى التنبيه.

٣ - وقال في "صحيحته" ج ٥ ص ٢٩٢ : "ولقد أخطأ في حق هذا الحديث جماعة من العلماء ... الثاني: السيوطي؛ فإنه لما أورده في "الجامع الصغير" و"الكبير" أيضاً عزاه للطبراني فقط، وهذا تقصير فاحش؛ لإيهامه أنه ليس في "الصحيحين"؛ وإلاّ لعزاه إليهما ... إلخ " .

٤ - وقال في "صحيح الأدب المفرد" ص ٢٤ في ردّه على بعضهم :

"فقد رأيته عزا الحديث لأبي داود فقط؛ وهو في "صحيح البخاري"، وهذا خطأ لا يُغتفر في فن التخرّيج"<sup>(١)</sup>. اهـ المراد منه

٥ - وقال في "نقد نصوص حديثه" ص ٨ عزا -يعني صاحب نصوص حديثه- أحاديث إلى بعض السنن الأربعة، بينما جاءت في "الصحيحين" أو في أحدهما موصولة لا معلقة وهذا لا يجوز. اهـ

(١) ومن العجب أن الألباني عندما ينكر عليه بعضهم عدم نسبه بعض الأحاديث المروية في "الصحيحين" أو أحدهما إليهما أو إلى الموجد فيه منهما يدعي أن ذلك بابٌ واسع قليل الفائدة فقد قال في مقدمة "مختصر صحيح مسلم" للمنفري ص ١٥-١٦ ط: المعارف بعد كلام : ... يشتر بقوله -يعني أحد الطلبة السعوديين- : الكتاب الذي وصلكم إلى رسالة صغيرة أرسلها مع خطابه المذكور عنوانها : "التعقبات المليحة على السلسلة الصحيحة" ... إلى أن قال : وهكذا أكثر تعقباته؛ يكون الحديث في السلسلة يختلف منته عما في "الصحيحين" أو أحدهما ولا أنكر أن في التعقبات اللطيفة مد يصح فيها المثل المعروف : "صدق الخير الخير"؛ كالحديث التاسع، والثاني عشر، ونحوهما، ولكن ذلك باب واسع لا يسوغ تأليف رسالة خاصة به؛ لما يترتب عليها من البلبلة أولاً، وإشغالي بالجواب عنها أو الانصراف عنه وهو الغالب علي؛ لأنه باب واسع مع قلة الفائدة تأليفاً ورداً . اهـ وأقول : ولماذا تشتغل أنت بمثل ذلك وترد على غيرك فيه وتسفه رأيه وتشهر به وتنسبه إلى الجهل وتدعي أن ذلك تقصير فاحش وخطأ لا يغتفر ... و...و... إلخ.

هذا ومن الجدير بالذكر أن الألباني قد اعترف في "صحيحته" الثالثة ج ١ ص ٦٥٥ ط: المعارف : أن صاحب "التعقبات المليحة" قد أصاب في الكثير من تعقباته تلك حيث قال هناك بعد كلام : ... وقد كان موفقاً في الكثير الطيب منها. اهـ إلا إنه لم يذكر أنه -أعني الألباني- قد قصر تقصيراً فاحشاً وأخطأ خطأ لا يغتفر عندما لم ينسب تلك الأحاديث إلى "الصحيحين" أو أحدهما قبل أن ينسبها صاحب "التهذيبات" على أنها موجودة فيهما أو في أحدهما كما صنع عند غيره والله في خلقه شؤون.

٦ - وقال في "صحيحته" ج٦ ص٩١٨: ... فيظهر لي أنه ما حذفه إلا وقد شك على الأقل في وجوده في "صحيح البخاري"، ولم يساعده الوقت للبحث عنه مستعينا بالفهارس وليس بالعلم الذي في صدره - إن كان فيه - اهـ المراد منه.

وله في ذلك نصوص كثيرة لا نطيل المقام بذكرها. بل إن الألباني ينكر على من لم ينسب بعض الأحاديث المروية في السنن إليها، وإن نسبها إلى غيرها<sup>(١)</sup>، ولدي على ذلك أمثلة عديدة لا أرى حاجة إلى ذكرها هنا وإنما أكتفي بذكر مثال واحد وهو أن بعض المخرجين ذكر أنه لم يعثر على حديث مع أن ذلك الحديث مروي في "سنن أبي داود"، فأنكر عليه الألباني أشد الإنكار حيث قال في "صحيحته الثالثة" ج٦ ص٦٥٥: وقع الحديث -يعني حديثا ذكره هناك- في "الضعفاء" بلفظ: "صلاة الظهر" مكان "صلى الظهر"، فقال محققه محمود إبراهيم زايد: "هكذا في المخطوطة ولم أعثر عليه فيما لدي من المراجع، ويشبه أن يكون الأصل: "فصلى صلاة الظهر". اهـ

قلت -والقائل الألباني-: هكذا فليكن التحقيق! أليس عندك "سنن أبي داود" على الأقل لتصحيح عليه؟! اهـ المراد منه.

قلت: وأليس عندك أنت "سنن أبي داود" على الأقل لتخرج منه حديث "في الضالة المكتومة غرامتها ومثلها معها" الذي قلت عنه في "إرواء غليلك" ج٦ ص١٩: لم أقف عليه، مع أنه موجود في "سنن أبي داود" برقم (١٧١٨) وقد رواه أيضا عبد الرزاق في "المصنف" ١٢٩/١٠ والبيهقي في "السنن الكبرى" ١٩١/٦.

(١) اللهم إلا إذا نسبها إلى "الصحيحين" أو أحدهما.

وألـيس عنـدك "سنـن النسائي" علـى الأقل لتـخرج منـه الـحديث الـذي أورده صاحـب "منار السـبيل" ج ٢ ص ٣٦٢ حيث قال: وقال ﷺ في سارق أتى به: "اذهبوا به فاقطعوه" الذي قلت عنه في "إرواء غليلك" ج ٧ ص ٣٥٩: لم أقف عليه، مع أنه موجود في "سنن النسائي" ج ٨ ص ٦٧ وقد رواه أيضا جماعة كبيرة من أئمة الحديث كما أوضحناه في غير هذا الموضع.

وألـيس عنـدك "سنن ابن ماجه" على الأقل لتخرج منه حديث أبي أيوب: "من مس فرجه فليتوضأ" الذي قلت عنه في "إرواء غليلك" ج ١ ص ١٥١: لم أقف على إسناده، مع أنه موجود في "سنن ابن ماجه" برقم (٤٨٢) بعد حديث أم حبيبة الذي خرجته في "إرواء غليلك" من السنن مباشرة، وقد رواه أيضا غير ابن ماجه كما أوضحناه في غير هذا الموضع.

وألـيس عنـدك على الأقل "صحيح ابن حبان" و"مسند أحمد" و"مستدرك الحاكم" و"سنن الدارقطني" و"سنن البيهقي" و"مصنف ابن أبي شيبة" و"مصنف عبد الرزاق" و... و... وغيرها من الكتب الكثيرة جدا التي لم تخرج منها كثيرا من الأحاديث المرفوعة والروايات الموقوفة التي ذكرتها في كتبك التالفة، وادعيت أنك لم تطلع عليها أو لم تجد لها في شيء من الكتب كما بينا ذلك في "البراهين الجلية الواضحة في بيان نماذج من جهالاتك الفاضحة".

ل- قلت في "السيف الحاد" ص ٩٨-١٠١ ط ١ و ١٨١-١٨٢ ط ٣: "هذا وقد وجدنا أكثر من مائة عالم من أصحاب المذاهب الأربعة وغيرهم قد ضعفوا بعض أحاديث الشيخين أو أنهم قالوا بوجود بعض الأحاديث الضعيفة أو



الموضوعة فيها... "إخ<sup>(١)</sup>" ثم ذكرت في الحاشية أسماء أكثر من مائة منهم فتعقبني حاطب ليل في كتابه المهزومة ص ١٨٩-١٩٠ بقوله: "أما قوله: إن في "الصحيحين"

(١) ومن هؤلاء :-

- ١- الإمام مالك .
- ٢- الإمام الشافعي .
- ٣- الإمام أحمد .
- ٤- يحيى بن سعيد القطان .
- ٥- عبد الرحمن بن مهدي .
- ٦- يحيى بن معين .
- ٧- علي ابن المديني .
- ٨- محمد بن يحيى الذهلي .
- ٩- الإمام البخاري .
- ١٠- أبو حاتم الرازي .
- ١١- أبو زرعة الرازي .
- ١٢- أبو داود .
- ١٣- النسائي .
- ١٤- الترمذي .
- ١٥- الحلال .
- ١٦- ابن عزيمة .
- ١٧- ابن حبان .
- ١٨- ابن أبي حاتم .
- ١٩- الفاروطي .
- ٢٠- الحاكم .
- ٢١- البيهقي .
- ٢٢- الخطابي .
- ٢٣- ابن حجر الطبري .
- ٢٤- أبو علي النيسابوري .
- ٢٥- الأثرم .
- ٢٦- موسى بن هارون .
- ٢٧- الجوزجاني .
- ٢٨- الإسماعيلي .
- ٢٩- ابن المنذر .
- ٣٠- الزبارة .
- ٣١- أبو عبيد .
- ٣٢- العقيلي .
- ٣٣- ابن منده .
- ٣٤- الطحاوي .
- ٣٥- الخطيب البغدادي .
- ٣٦- ابن عبد البر .
- ٣٧- حمزة الكاتبي .
- ٣٨- القاضي الباقلاني .
- ٣٩- الأصيلي .
- ٤٠- النوادي .
- ٤١- أبو الفضل ابن الشهيد .
- ٤٢- ابن حزم .
- ٤٣- الباسي .
- ٤٤- ابن العربي .
- ٤٥- القاضي إسماعيل .
- ٤٦- ابن الجزري .
- ٤٧- إمام الحرمين .
- ٤٨- الفزاري .
- ٤٩- الحلبي .
- ٥٠- عبد الله بن محمد القاضي .
- ٥١- أبو علي الصدي .
- ٥٢- الكرماني .
- ٥٣- ابن الجارود .
- ٥٤- أبو حامد ابن الشرقي .
- ٥٥- أبو مسعود الدمشقي .
- ٥٦- أبو علي الفسائي .
- ٥٧- أبو الحسن القاسبي .
- ٥٨- عبد الحق الأشيلي .
- ٥٩- ابن فورك .
- ٦٠- ابن بطل .
- ٦١- المازري .
- ٦٢- القاضي عياض .
- ٦٣- الحميدي .
- ٦٤- ابن بدر الوصلي .
- ٦٥- ابن التين .
- ٦٦- المنقري .
- ٦٧- ابن برهان .
- ٦٨- ابن الأثير .
- ٦٩- الفخر الرازي .
- ٧٠- ابن البركاني .
- ٧١- ابن أبي الوفاء القرشي .
- ٧٢- أبو الحسن ابن القطان .
- ٧٣- الديلماني .
- ٧٤- النوروي .
- ٧٥- المهلب .
- ٧٦- الداني .
- ٧٧- ابن وضاح .
- ٧٨- محمد بن فرح الحمصي .
- ٧٩- أبو نعيم .
- ٨٠- الكاساني .
- ٨١- أبو شامة المقدسي .
- ٨٢- ابن رشد الجند .
- ٨٣- ابن القصار .
- ٨٤- سليمان بن حرب .
- ٨٥- القراني .
- ٨٦- أبو محمد ابن قدامة .
- ٨٧- أبو الفرج ابن قدامة .
- ٨٨- ابن الصلاح .
- ٨٩- ابن تيمية .
- ٩٠- ابن القيم .

أحاديث موضوعة فهو كذبٌ واضح وقد تقدم بيان ذلك " كذا قال فض فوه، ولم يأت هناك بأي بيان إلا مجرد ثرثرة لا قيمة لها في سوق العلم والمناظرة؛ وذلك

- |  |                                    |  |
|--|------------------------------------|--|
| ٩١- المزي                                  | ٩٢- الذهبي .                       | ٩٣- ابن عبدالمعدي .                              |
| ٩٤- ابن أبي العز .                         | ٩٥- السبكي .                       | ٩٦- ابن سيد الناس .                              |
| ٩٧- السرخسي .                              | ٩٨- الجصاص .                       | ٩٩- الطبري .                                     |
| ١٠٠- محمد بن طاهر المقدسي .                | ١٠١- أحمد بن عمر القرطبي .         | ١٠٢- محمد بن أحمد القرطبي                        |
| ١٠٣- العلائي .                             | ١٠٤- ابن كثير .                    | ١٠٥- منفلوطي .                                   |
| ١٠٦- الزركشي .                             | ١٠٧- أبو محمد المقدسي .            | ١٠٨- الحب الطبري .                               |
| ١٠٩- ابن مفلح .                            | ١١٠- ابن رجب .                     | ١١١- محمد بن خليفة الأبي .                       |
| ١١٢- السنوسي .                             | ١١٣- ابن الملقن .                  | ١١٤- البلقيني .                                  |
| ١١٥- العراقي .                             | ١١٦- ابن الوزير .                  | ١١٧- برهان الدين الألباسي .                      |
| ١١٨- الحافظ ابن حجر .                      | ١١٩- العيني .                      | ١٢٠- البخاري .                                   |
| ١٢١- السيوطي .                             | ١٢٢- الناجي .                      | ١٢٣- القسطلاني .                                 |
| ١٢٤- الكمال بن الهمام .                    | ١٢٥- الزيلعي .                     | ١٢٦- زكريا الأنصاري .                            |
| ١٢٧- أحمد ابن برهان الدين سبط ابن المعصي . | ١٢٨- القبلي .                      | ١٢٩- ابن الجوزي .                                |
| ١٢٩- ابن أمير الحاج .                      | ١٣٠- أمير باد شاه .                | ١٣١- ابن الجوزي .                                |
| ١٣٢- علي القاري .                          | ١٣٣- محمد بن أحمد بن علي بن غازي . | ١٣٦- ابن عابدين .                                |
| ١٣٤- النجاشي .                             | ١٣٥- أبو حفص عمر الفزاري .         | ١٣٩- عبد العلي الأنصاري .                        |
| ١٣٧- محمد أكرم السندي .                    | ١٣٨- ابن عبد الشكور .              | ١٤٢- محمد درويش الحوت البهوتي .                  |
| ١٤٠- حسن بن محمد المشاط .                  | ١٤١- محمد عابد .                   | ١٤٥- محمد رشيد رضا .                             |
| ١٤٣- الصنعاني .                            | ١٤٤- محمد عيه .                    | ١٤٨- محمد محفوظ الترسي .                         |
| ١٤٦- طاهر الجزائري .                       | ١٤٧- محمد الحضر الشنيطي .          | ١٥١- صديق حسن خان .                              |
| ١٤٩- اللكنوي .                             | ١٥٠- الشوكاني .                    | ١٥٤- محمد هاشم التوي السندي .                    |
| ١٥٢- المبارك كفوري .                       | ١٥٣- الزرقاني .                    | ١٥٧- محمد أنور الكشميري .                        |
| ١٥٥- الطحطاوي .                            | ١٥٦- خيس الحق العظيم آبادي .       | ١٦٠- أحمد محمد شاکر .                            |
| ١٥٨- محمد يوسف البتوري .                   | ١٥٩- الكورني .                     | ١٦٢- سليمان بن عبيد الله بن محمد بن عبد الوهاب . |
| ١٦١- محمد حامد الفتحي .                    | ١٦٣- محمد زكريا الكلهوولي .        | ١٦٥- خليل أحمد السهارتوري .                      |
| ١٦٣- ظهور حسن النيسري .                    | ١٦٦- محمود خطاب السبكي .           | ١٦٨- ظفر أحمد الششاني .                          |
| ١٦٦- شير أحمد الششاني .                    | ١٦٧- ابن عاشور .                   | ١٧١- محمد الصادق إبراهيم عرجون .                 |
| ١٦٩- محمد المختار الشنيطي .                | ١٧٢- عبيد الله النمري .            | ١٧٤- عبد العزيز النمري .                         |
| ١٧٢- أحمد النمري .                         |                                    |  |
- ١٧٥- الألباني وغوهم كثير . وقد ضعف أيضاً بعض أحاديث "الصحيحين" أو أحدهما جماعة كبيرة من المعاصرين ومنهم طائفة غر قليلة من أتباع النحلة المشربة كما تراه في كتابنا هذا والله تعالى أعلم .

لأنني قد ذكرت في "السيف الحاد" وفي هذا "الطوفان" أيضا أن بعض العلماء قد حكم بوضع بعض الأحاديث المروية في "الصحيحين" أو أحدهما وأن بعضهم نص على وجود الموضوع فيهما<sup>(١)</sup> وكان يجب على كاتب بل لو كان يعرف ما يخرج من رأسه أن يبين أن تلك النقول لا وجود لها في تلك الكتب التي نسبتها إليها ويصور تلك الصفحات التي أوردت منها النصوص المذكورة من الطبقات التي نقلت منها<sup>(٢)</sup> أو من كلامهم على تلك الأحاديث التي ذكرت أنهم حكموا بوضعها أو وضع بعض ألفاظها، وها أنذا أتحدى كاتب بل وغيره من الحشوية أن يصنعوا ذلك فيما أوردته في هذا الكتاب إن كانوا صادقين وإلا فهم كاذبون ولعنة الله على المفتريين .

ثم قال كاتب بل ص ١٨٩ من كتاب البغي: "وأما أن فيهما بعض الأحاديث التي قيل: إنها ضعيفة فالجواب عنه من وجوه:-

أحدها: أن سرد أسمائهم لا يكفي، بل لا بد من ذكر أماكن ردهم هذه الأحاديث في كتبهم أو من عزاء ذلك لهم من الثقات. اهـ هذا ما قاله هذا الجاهل الذي لا يخشى الله تعالى ولا يستحيي من عباده، وأنا لست أريد الإطالة معه

(١) وهي ساعي الأحاديث التي قد حكم عليها بالوضع وهي في "الصحيحين" أو أحدهما- وإن كانت قليلة إلا أنها موجودة، وليس كلامنا هنا في عددها، وهذا لما لا يستطيع أن ينفيه كاتب بل ولا غيره من أتباع النحلة الحشوية حتى يلج الجمل في سم الخياط.

(٢) وذلك لأنني قد سمعت عن بعض الحشوية أنه أتى بطبعة من "فتح الباري" مخالفة للطبعة التي نقلت منها كلاما حول بعض المسائل الخلافية ففتح ذلك الحشوي صفحة موافقة في الرقم للصفحة التي نقلت منها ذلك الكلام وقال إن هذا الكلام لا يوجد في هذه الصفحة فهو مكتوب أو نحو هذا الهراء، ولا أدري هل هذا الحشوي جاهل إلى هذه الغاية أو أنه أراد به التدليس والتليس على من يخاطبه وكلاما أمر من الحنظل فليتبه لهذا جيدا.

حول هذا الأمر وإنما أحيل القارئ الكريم إلى "السيف الحاد" ليرى بعينه هل كلام أكثر أولئك العلماء موثق عنهم بالجزء والصفحة أو لا، وليترك حطب يد وغيره من الحشوية "السيف الحاد" جانبا وليتظروا نصوص أكثر من مائة وسبعين علما ممن ضعفوا أو قالوا بوجود بعض الأحاديث الضعيفة في كتابنا هذا وهي موثقة ممن كتبهم أو كتب من نقل عنهم من العلماء أو المتسعين إلى العلم من أتباع المذاهب الأربعة.<sup>(١)</sup>

ثم قال حطب يد:

"ثانيها: أن من ذكرهم على أقسام:

منهم فطاحلة من أهل العلم ثبت أنهم تكلموا في بضعة أحاديث في "الصحيحين" أو أحدهما بغض النظر أصابوا في ذلك أو أخطأوا". اهـ

هذا كلامه هنا وقريب منه قوله ص ١٨٣: أحاديث صح لبعض الحفاظ كلام فيها فهي بين مضعف ومصحح. اهـ ونحوه قوله ص ١٨٢: ذكر فيه بعض الأحاديث في "الصحيحين" أو أحدهما مما انتقده بعض الحفاظ فذكر بضعة أحاديث في البخاري وعدة أحاديث في مسلم وبضعة أحاديث في "الصحيحين". اهـ بينما قال ص ١٧٤: إن من طعن في أحاديث "الصحيحين"

<sup>(١)</sup> نقلت من كتب أتباع المذاهب الأربعة وإن كنت أعرف جيدا أن الحشوية لا يثقون بنقولهم ولا سيما فيما يخالف العقيدة الحشوية كما سبقت الإشارة إلى ذلك في مقدمة هذا الكتاب مع ذكر بعض الأمثلة الدالة عليه، إلا أن بعضهم لا يتجاسر بأن يتفوه بذلك، وهاتنا لا بد من أحد أمرين اثنين: إما أن يثقوا بتلك النقول أو يقولوا بكل صراحة: إنهم لا يقبلون إلا ما نقله الحشوية كما هو واقع أمر أكثرهم، وعلى كل حال لا يهمني قبول أو عدم قبول الحشوية لذلك لأنني لا أكتب ما أكتبه لأجل أن تقبله الحشوية أو ترفضه، وإنما لأجل بيان حجة الحق لمن أراد اتباعه والمهداية بيد الله تعالى وحده .

فقد دل الناس على جهله وليس هو من أرباب التفسير والحديث، بل من أرباب علم الكلام والمنطق والفلسفة. اهـ

هذا كلامه الذي أثني عليه الفوزان ووصفه بأنه مدغم بالأدلة المقنعة وهو كافٍ لهم نفسه بنفسه وقد تكلمنا عليه باختصار في أوائل هذا الكتاب ص ٤٧ وما بعدها فليرجع إليه من شاء .

ثم قال: ومنهم حفاظ لم يثبت عنهم الكلام في شيء من تلك الأحاديث وهم جملة ممن ذكر. اهـ كلامه وأنا أتخذه أن يذكر لي هؤلاء الحفاظ الذين ذكرتهم ولم يضعفوا شيئاً من أحاديث "الصحيحين" أو أحدهما وسيعرف حينها الصادق من غيره وقد زدت على أولئك العلماء الذين ذكرتهم في "السيف الحلد" الذين ضعفوا بعض الأحاديث المروية في "الصحيحين" أو أحدهما طائفة أخرى ولدي مزيد .

ثم قال - أعني صاحب - : ومنهم: أناس جهالٌ بالحديث لا يعتد بهم فيه، وإنما بضاعتهم علم الكلام كالفخر الرازي والجويني وابن برهان وابن الهمام الخنفي ومحمد عبده وتلميذه محمد رشيد رضا وغيرهم من العقلايين أفراخ المعتزلة. اهـ كلامه وأنا لست بصدد الرد عليه في ذلك لأن لأولئك العلماء الأجلاء أتباعاً يستطيعون أن يلزموا صاحب يد وغيره من أتباع النحلة الحشوية حجارة البراهين التي لن يتفوهوا بعدها أبداً أو لن يكون على أقل تقدير لكلامهم أية قيمة عند العقلاء، وإنما الذي أريد أن أنبه عليه أن بعض العلل التي تضعف بها الأحاديث لا يلزم في الذي يعمل بها تلك الأحاديث المعللة أن يكون عالماً بعلم الرجال ومعرفة المتصل والمنقطع من الأسانيد؛ لأن كثيراً من العلل تعرف بمخالفة تلك الأحاديث لكتيب الله تعالى ولغيرها من الأحاديث الثابتة عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -

وتلك العلل يكون الفقهاء والأصوليون أعلم بها من علماء الرجال كما لا يخفى على من شم رائحة هذا الفن ولو مرة واحدة في حياته. وتقرير ذلك لا تتسع له هذه العجالة، وله موضع آخر - إن شاء الله تعالى - والله ولي التوفيق.

ثم قال صاحب: ومنهم أناس تلبسوا بالحديث وهم من أبعد الناس عنه وغاية أمرهم أنهم مفهرسون لبعض كتب الحديث كأحمد الغماري وأخيه عبدالله ونحوهم. اهـ كلامه والله در القائل:

لقد هزلت حتى بدا من هزالها كالاها وحتى سامها كل مفلس

وإلا فبالله عليكم من صاحب حتى يحكم على العلماء ويقبل كلام من يشاء ويرد كلام من يشاء ويحكم لفلان بأنه عالم وعلى فلان بأنه مجرد مفهرس وعلى فلان بكذا وعلى فلان بكذا... إلخ وهو لا يعرف هرا من بر ولا يدري قطاته من لطاته كما لا يخفى على من نظر في كتابه هذا. هذا ومن الجدير بالذكر أنني لست بصدد الرد عليه في هذا القسم أيضا؛ وذلك أن للشيخين الغماريين تلامذة وأتباعا قد أعطاهم الله تعالى السنة وأقلاما يستطيعون بها أن يدحضوا شبهه الواهية، ومن أراد أن يعرف بطلان كلامه ويعرف مقدار علم السيد الغماري وعلو مرتبته وسعة اطلاعه على هذا الفن فعليه بكتاب "الهداية في تخريج أحاديث البداية" و "المداوي لعل الجامع الصغير وشرحي المناوي".

هذا ومن الجدير بالذكر أنه قد شهد بسعة علم الشيخين الغماريين أحد أتباع نخلة صاحب وهو أبو إسحاق الحويني فقد قال في "جنة المرتاب" ص ١٦٧ ط: دار الكتاب العربي: "والغماري - يعني السيد عبدالله - ... وكان أخوه الأكبر - يعني السيد أحمد الغماري - كذلك على علمهما الذي لا ننكر سعته. اهـ

ولا شك أن الحويني أعلم بكثير من صاحب الـ<sup>(١)</sup>، وهذا وإن أردت أن تعرف سبب تمجيد الحشوية على الشيخين الغماريين فاسمع قول السيد أحمد الغماري في "جونة العطار": "وهذه الشام اليوم قد تسرب إليها الإلحاد والزندقة زيادة على ما كان فيها سابقاً من النصب وغيره، ولو لم يكن بعد فتنة بني أمية إلا ظهور ابن تيمية منها لكفى أن تدم، فإن كل مبتدع وضال من المقلدة إنما ضل حتى كفر بقراءة كتب ابن تيمية، ويكفي أن قرن الشيطان النجدي وأذناه من أولاد أفكار ابن تيمية ولا يخفى شرهم وعظيم ضررهم على الإسلام وأهله. اهـ

واسمع قوله في "القول الجلي": فقبح الله ابن تيمية وأخزاه وجازاه بما يستحق، وقد فعل والحمد لله إذ جعله إمام كل ضال مضل بعده، وجعل كتبه هادية إلى الضلال، فما أقبل عليها أحد واعتنى بشأها إلا وصار إمام ضلالة في عصره، ويكفي أن أخرج من صلب أفكاره الخبيثة قرن الشيطان وأتباعه كلاب النار وشر من تحت أديم السماء، الذين ملأوا الكون ظلمة وسودوا وجهه بالجرائم والعظائم في كل مكان، والكل في صحيفة ابن تيمية إمام الضالين وشيخ المجرمين، وقد قال رسول الله ﷺ: "من سن سنة سيئة فعلية وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة" وقال ﷺ: "من دعا إلى ضلالة كان عليه إثم من تبعه إلى يوم

<sup>(١)</sup> وقد قام غير واحد من أتباع النحلة الحشوية بتحقيق بعض كتب السيد أحمد الغماري، وفي ذلك دليل واضح على أهم يرون أنها كتب مفيدة مهمة كما لا يخفى، هذا وما ينبغي أن ينبه عليه أن هذا الأمر أعني الحكم بفائدة ما يحققه ويطبعه الحشوية - مختص بما لا تعود منه فائدة عليهم؛ وإلا فإنهم قد قاموا بنشر كثير من الكتب الفاسدة من أمثال نقض عثمان الدارمي على بشر المريسي ونحوه، وهي كتب مملوءة بالتجسيم، وكان ينبغي لهم لو كانوا يعقلون أن يقرموا بإتلاف أمثال هذه الكتب من مكبات العلم والله في خلقه شئون لا يسأل عما يفعل وهم يسألون.

القيامة" اهـ وغير ذلك مما ذكره هو وأخوه سيد عبدالله وأتباعهما وتلاميذهما عن طائفة الحشوية وعقائدها الفاسدة وآرائها الكاسدة. هذا ومن الجدير بالذكر أنني لم أذكر في كتابي "السيف الحاد" شيئاً من الأحاديث المروية في "الصحيحين" التي تفرد بتضعيفها أحد الشيخين الغماريين حتى ينتقد ذلك صاحب بل على تقدير صحة كلامه عنهما وهيها هيها، وكذا لم أذكر في كتابي هذا أعني الطوفان - مما تفرد بتضعيفه الشيخان الغماريان أو أحدهما إلا حديثاً واحداً وهو الحديث رقم (٨٣) (١) وهاك مثلاً آخر عوضاً عنه وهو ما ذكره الحافظ أبو الفضل ابن أبي

(١) وهذا على تقدير أنه لم يوافقه أحد على تضعيفه، هذا وقد ذكرت حديثاً آخر ضعفه الشيخ عبدالله الغماري ولم أذكر أحداً معه لكنه خارجٌ عن اللاتين والخمسين مثلاً المقصودة بالذات، على أنه لم يفرد بذلك، هذا ومن باب إغاطة صاحب بل لا بأس من أن نذكر هاهنا بعض الأحاديث التي ضعفها الشيخ عبدالله الغماري وإن كنا لا نوافقه على ذلك وإليك هذه الأحاديث:-

١- حديث السيدة عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت: "فرضت الصلاة ركعتين ركعتين..." إلخ رواه البخاري ومسلم.

قال الشيخ عبدالله الغماري في "الصحيح السافر" ص ٢٣ ط: عالم الكتب: "شاذ والشاذ من قيل الضعيف".

٢- حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قال: "فرض الله الصلاة في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة" رواه مسلم.

حكم عليه الشيخ عبدالله الغماري بالشذوذ كما في "الصحيح السافر" وكذا في "الفوائد المقصودة" ص ١٣١-١٣٢.

قلت : الحديث الأول لا شذوذ فيه البتة كما أوضحت ذلك في "الرأي المعتمد" ص ١٩-٢٥ ط ٣، وأما الثاني فالشاذ منه قوله: "وفي الخوف ركعة" كما أشرت إلى ذلك في "الرأي المعتمد" أيضاً ص ٢٦. هذا وقد بينت في الكتاب المذكور أن القول الصحيح قول من قال بوجوب القصر لأدلة كثيرة ذكرت بعضها هناك فليرجع إليها من شاء، ومن شاء بسطها فعليه "بالحق المبين".-



الحسين الشهيد في "علل الأحاديث في كتاب الصحيح" لمسلم بن الحجاج ص ٤٢-٤٤ حيث قال هناك: وجدت عن يوسف بن يعقوب الصفار، عن علي ابن عثام، عن سعيم بن الخمس، عن مغيرة عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله، عن النبي ﷺ في حديث الوسوسة. وليس هذا الحديث عندنا بالصحيح؛ لأن جرير بن عبد الحميد وسليمان التيمي رواه عن مغيرة، عن إبراهيم، ولم يذكر علقمة ولا ابن مسعود. وسعيم ليس هو ممن يحتج به؛ لأنه أخطأ في غير حديث مع قلة ما اسند من الأحاديث.

وذكر أبو يعلى الخليلي في "الإرشاد" ج ٢ ص ٨٠٨-٨٠٩ هذا الحديث من طريق محمد بن عبد الوهاب: حدثنا علي بن عثام، به. وقال بعد أن ذكره: "وقال لي عبدالله بن محمد القاضي الحافظ: أعجب من مسلم كيف أدخل هذا الحديث في "الصحيح" عن محمد بن عبد الوهاب وهو معلول فرد؟ اهـ. وقد نقل كلامهما هذا الحافظ ابن حجر في "النكت الظراف" بحاشية "تحفة الأشراف" ج ٧ ص ١٠٧ ولم يتعقبه بشيء، وفي ذلك دلالة واضحة على أنه يؤيدها على ذلك كما لا يخفى والله تعالى أعلم.

٣- حديث ابن أم مكتوم في صلاة الجماعة، فقد حكم بشذوذه في "الفوائد المقصودة" ص ١٣٤-١٣٥.

٤ و٦٠-حديث أبي هريرة وابن عباس وعائشة عن النبي ﷺ أنه قال: "لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، فقد قال عنه الشيخ القماري في "الفوائد المقصودة" ص ١٠٥: هذا حديث ثبت في "الصحيحين" وغيرهما من طرق وقد عمل به كثير من العلماء المتقدمين والمتأخرين ولم يتفطنوا لما فيه من العلل التي تقتضي ترك العمل به؛ وذلك أن القرآن الكريم يعارض هذا الحديث من ثلاثة أوجه... إلخ" وقد وافقه على تضعيف هذا الحديث بعضهم ولنا في ذلك نظر ليس هذا موضع بسطه. والله تعالى أعلم.

هذا ولا بأس من أن أزيدك مثالا آخر وهو ما رواه الإمام مسلم في "صحيحه" برقم ٣١ (٢٤٣) من طريق جابر بن عبد الله قال أخبرني عمر بن الخطاب أن رجلاً توضأ فترك موضعاً على قدمه، فأبصره النبي ﷺ فقال: "ارجع فأحسن وضوءك" فرجع ثم صلى . فقد ضعفه أحمد بن حنبل كما تقدم بيان ذلك ص ٦٦١.

ثم قال صاحب يد ص ١٩٠: "ومنهم أناس ذكرهم الإباضي للتضخيم والاستكثار بهم، وهو يجهلهم ويجهل أسماءهم كمن سماه هو: محمد بن عابد، وهو محمد عابد السندي، فاسمه مركب "محمدعابد" وليس "محمد بن عابد". اهـ — كذا قال وأنا أتحداه أن يأتي بأسماء هؤلاء الذين ادعى أنني أجهلهم إن كان صادقاً فيما يقول وأما قوله: "محمد عابد السندي" فجهل وافتات علي، والحق أنه محمد عابد المالكي صاحب "القول الفصل في تأييد مشروعية السدل" وقد نقلت نص كلامه حول بعض أحاديث "الصحيحين" في كتابنا هذا، وأما كلمة "ابن" بين محمد وعابد فهي زيادة من الناسخ أو الطابع ولا يخفى أن مثل ذلك يقع كثيراً في الكتب ولدينا أمثلة على ذلك من كتب الحشوية أنفسهم؛ فإن كل ذلك يعد جهلاً فليحكم به صاحب يد على أئمة وأتباع نخلته وإليك مثالين على ذلك:-

- ١- جاء على غلاف "ضعيف سنن أبي داود" ط: المعارف: تأليف محمد بن ناصر الدين الألباني اهـ ومن المعلوم أن ناصر الدين ليس أباً للألباني وإنما هو لقب له<sup>(١)</sup>.
- ٢- قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين كما في "حياة الألباني" ج ٢ ص ٥٤٣ ط: مكتبة السداوي : محمد بن ناصر الدين اهـ فهل هو جاهل عندك يا صاحب يد

<sup>(١)</sup> وإن كان الأمر في حقيقة الواقع ليس كذلك ومن قرأ كتبه الثالثة عرف ذلك حق معرفته .

أم أنك تكيل بمكيالين وتزن بميزانين وتلعب على الحبلين كما هو واقع حالك والله المستعان عليك وعلى أمثالك وكفى به ولما وكفى به نصيرا.

ثم قال صاحب الـ وكمن ذكره تحت رقم (٩٠) وسماه "العثماني" فمن هو؟ اهـ وهنا نادى على نفسه بالجهل الفاضح والغباء الواضح وإلا فإن الشيخ العثماني أشهر من أن يسأل عنه وهو الشيخ ظفر أحمد العثماني صاحب "إعلاء السنن" و"تفسير آيات الأحكام" وهما مطبوعان ويباعان في مكة المكرمة - شرفها الله تعالى - وغيرها.

ثم قال صاحب الـ: ثالثها: "أن من صح عنه كلام في بعض أحاديثهما من الأئمة، لا يعدو كلامهم عدة أحاديث معلومة، أما بقية أحاديث الكتائب، فقد تلقوها بالقبول وعليه الإجماع وقد سبق. اهـ وما ذكرناه في كتابنا هذا كاف لهدمه من أساسه فلا حاجة لإعادة الكلام عليه مرة ثانية والله تعالى أعلم.

م- قال صاحب الـ في كتاب البى ص ١٧٤: ... فإن أهل الحديث أدرى بلحديث صحيحه وسقيمه، ومقبوله ومردوده، فكيف يردون "الصحيحين" وقد أجمعوا على قبولهما وأمروا بهما واعتنوا بها شرحا وحفظا<sup>(١)</sup> ونحو ذلك؟ اهـ وقد قدمنا لك أن طائفة كبيرة من العلماء ومنهم جماعة من أرباب الطائفة الحشوية قد حكموا بضعف طائفة غير قليلة من أحاديث "الصحيحين" وقد مثلنا

(١) لا دخل لهذا الكلام الفارغ عند المقلاء في التصحيح والتضعيف، وإلا فإن هناك كتب كثيرة جدا من كتب الحديث قد شرحها أو حفظها أو حفظ بعضها منها كثير من العلماء وطلبة العلم، فهل تقول يا حاطب ليل بصحة ما في "سنن أبي داود" و"سنن النسائي" و"سنن ابن ماجه" و"مسند أحمد" و... و... جميعا لكون هذه الكتب قد شرحها أو حفظها بعض العلماء أو طلبة العلم!!!

على ذلك بأمثلة كثيرة في هذا الكتاب وغيره - والحمد لله حق حمده - بما لا يستطيع حبيب وأتباع نخلته رده والله تعالى أعلم

ثم ذكر عدة نقول حكى بعض أصحابنا الإجماع على صحة أحاديث "الصحيحين" وهو استدلال فاسد كاسد لعدة وجوه:

أولها: أن أول من حكى هذا الإجماع المزعوم قد سبقه أكثر من ثلاثين عالماً من أئمة الحديث إلى تضعيف بعض الأحاديث المروية في "الصحيحين" أو أحدهما كما هو مبين في هذا الكتاب، ومن شرط الإجماع أن لا يسبقه خلاف كما هو مقرر في أصول الفقه، وبذلك يتبين بطلان هذا الإجماع المزعوم إن أراد به من حكاه اتفاق العلماء جميعاً على صحة كل حديث مروى في "الصحيحين" أو أحدهما.

ثانيها: أن أكثر من مائة عالم من العلماء المتسبين إلى المذاهب الأربعة فضلاً عن غيرهم ممن كان معاصراً لهؤلاء العلماء الحاكين لهذا الإجماع المزعوم أو بعضهم أو ممن جاء بعدهم إلى عصرنا هذا وفيهم طائفة كبيرة من أتباع النحلة الحشوية قد ضعفوا طائفة كبيرة من الأحاديث المروية في "الصحيحين" أو أحدهما بعضها لم يسبقهم إلى تضعيفها أحد من العلماء السابقين كما مر بيانه في كتابنا هذا، ولو كان هنالك إجماع على صحة ما فيهما جميعاً لما حام حول حماها أحد من هؤلاء العلماء، ولو قدر أن أحداً تجرأ على ذلك لقامت في وجهه الدنيا بأسرها، إذ مخالفة الإجماع ليست بالأمر الهين كما هو مقرر في محله، ولم ينكر عليه أحد ممن يعاب به كما تقدم بيانه في هذا الكتاب، والحاصل أن هذا الإجماع ما هو إلا سراب بقيعة لما علمت ولما سيأتي - إن شاء الله تعالى - فلا حاجة لإطالة الكلام حوله.

ثالثها: أن هذه الإجماعات التي حكاها صاحب يد متناقضة متضاربة فبعضها يدل على أن كل حديث مروي في "الصحيحين" مقطوعٌ بثبوتِه وبعضها يدل على أن غالب ما في "الصحيحين" مقطوعٌ به لا كل ما فيهما كما يدل على ذلك قول ابن تيمية الذي حكاه عنه صاحب يد في كتابه ص ١٧٦: "إن جمهور مد في البخاري ومسلم مما يقطع بأن النبي ﷺ قاله... إلخ"، وقول ابن القيم الذي حكاه عنه أيضاً صاحب يد في كتابه ص ١٧٨ الذي قال فيه: "واعلم أن جمهور أحاديث البخاري ومسلم من هذا الباب... إلخ"، وقول ابن كثير الذي حكاه عنه أيضاً صاحب يد في كتابه ص ١٧٩ الذي قال فيه: "ثم حكى ابن الصلاح أن الأمة تلقت هذين الكتابين بالقبول سوى أحرف يسيرة انتقدها بعض الحفاظ كالدارقطني وغيره"<sup>(١)</sup> وبعضها يدل على أن ما فيهما صحيح مجمع عليه، وكذا ما كان على شرطهما كما يدل على ذلك كلام ابن القيسراني الذي حكاه عنه صاحب يد في كتابه المهزومة ص ١٧٦ حيث قال -أعني ابن القيسراني-: "أجمع المسلمون على قبول ما أخرج في "الصحيحين" لأبي عبدالله البخاري ولأبي الحسين مسلم ابن الحجاج النيسابوري أو ما كان على شرطهما ولم يخرجاه" اهـ ومن المعلوم أن الأمة لم تجمع على شرط البخاري ومسلم وقد اختلف العلماء في ذلك اختلافاً كثيراً كما في "توضيح الأفكار" وغيره، وإذا كانت الأمة لم تجمع على شرطهما، فلا يمكن أن يقال بإجماعها على ما تفرع عن ذلك كما هو واضح لا يخفى، كما أن بعض العلماء قد حكى الإجماع على صحة ما في "الصحيحين" و"السنن الأربع" و"سنن الدارقطني" فقد قال ابن الأكفاني كما في ص ١٠١ من كتابنا هذا: "وأضبط الكتب المجمع على صحتها كتاب البخاري وكتاب مسلم وبعدهما

(١) كلام ابن الصلاح هذا موجود في المقدمة ص ٤ ط ١: دار الفكر .

بقية كتب السنن المشهورة كسنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارقطني" اهـ وبذلك يظهر لك فساد استدلال حاطب بل بأغلب تلك الإجماعات المزعومة بل كلها باطلة كما تقدم وكما سيأتي بيانه -إن شاء الله تعالى- .

رابعها: أن حاطب بل قد أقر بوجود بعض الأحاديث المنتقدة في "الصحيحين" حيث قال ص ١٨٣ من كتابه للزهري: "الأول أحاديث صح لبعض الحفاظ كلامٌ فيها، فهي بين مضعف ومصحح، وهي قلة كحديث خلق التربة يوم السبت وهو في "صحيح مسلم" وقال ص ١٨٩: "...منهم: فطاحلة من أهل العلم ثبت أنهم تكلموا في بضعة أحاديث في "الصحيحين" أو أحدهما بغض النظر أصابوا في ذلك أو أخطأوا" اهـ المراد منه، وبذلك يتبين لك أنه قد هدم هو نفسه من حيث لا يدري تلك الإجماعات التي حكاهما فخر بن ما بناه بيده وسعى لحتفه بظلفه وشر ما قتل به الإنسان سيفه والحمد لله حق حمده .

خامسها: أن أغلب أولئك العلماء الذين نقل عنهم الإجماع على صحة ما في "الصحيحين" جميعاً قد حكوا هم أنفسهم الخلاف في صحة بعض الأحاديث المروية في "الصحيحين" أو أحدهما، بل إن أغلبهم قد ضعف بعض الأحاديث المروية فيهما أو في أحدهما، وإليك أرقام بعض الأحاديث التي ضعفها أو ضعف بعض ألفاظها أو حكى تضعيفها عن بعض العلماء السابقين بعض من ادعى حاطب بل أنهم حكوا الإجماع على صحة أحاديث "الصحيحين"<sup>(١)</sup> كما هي في كتابنا هذا والله ولي التوفيق:-

(١) إنما ذكرت حكايته لتضعيف بعض العلماء لبعض هذه الأحاديث؛ لأن ذلك يدل بوضوح أنهم لا يقولون بثبوت الإجماع على صحة ما رواه الشيخان أو أحدهما ، وإياك ثم إياك يا حبيب الله

١- إمام الحرمين:- فقد ضعف حديث رقم ( ٢٣ ) وقد قدمنا الكلام على ما يتعلق بما نقل عنه من حكاية الإجماع على صحة ما في "صحيح البخاري" ص١٧٧-١٧٨.

٢- ابن الصلاح :- فقد ضعف جملة من الحديث رقم ( ٢١ ) وذكر في "مقدمته" ص١١٦-١١٩ مع "التقييد والإيضاح" الخلاف في حديث التسمية حيث قال هناك: "ومثال العلة في المتن ما انفرد مسلم بإخراجه في حديث أنس من اللفظ المصريح بنفي قراءة "بسم الله الرحمن الرحيم" فعلم قوم رواية اللفظ المذكور لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه: "فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين" من غير تعرض لذكر البسملة وهو الذي اتفق البخاري ومسلم على إخراجه في "الصحيح"، ورأوا أن من رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذي وقع له ففهم من قوله: "كانوا يستفتحون بالحمد لله" أنهم كانوا لا يسمّلون فرواه على ما فهم وأخطأ؛ لأن معناه أن السورة التي كانوا يفتحون بها من السور هي الفاتحة وليس فيه تعرض لذكر التسمية، وانضم إلى ذلك أمور منها أنه ثبت عن أنس أنه سئل عن الافتتاح بالتسمية فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئاً عن رسول ﷺ والله أعلم.

وذكر في "صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والمسقط" ص٧٤-٧٥ وجود الخلاف في بعض الأحاديث المروية في "صحيح مسلم" حيث قال هناك بعد كلام: ... فإنه -يعني الإمام مسلماً- قد وضع فيه -يعني "الصحيح"- أحاديث قد اختلفوا في صحتها، ثم ذكر كلاماً ذكرناه في كتابنا هذا

= أن تنسب إلي -كما هي عادتك- أنني نسبت إلى ابن تيمية وابن القيم والحافظ ابن حجر أنهم قد ضعفوا هذه الأحاديث جميعاً .

ص ٧١-٧٢ ثم قال: "ومع هذا فقد اشتمل كتابه على أحاديث اختلفوا في إسنادها أو متنها<sup>(١)</sup> لصحتها عنده، وفي ذلك ذهول منه -رحمنا الله وإياه- عن هذا الشرط، أو سبب آخر، وقد استدركت عليه وعللت. اهـ.

٣- ابن تيمية :- فقد ضعف أو حكى الخلاف في ثبوت الأحاديث<sup>(٢)</sup> ذوات الأرقام التالية: (١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٩ و ١٢ و ٢٠ و ٢٩ و ٩٦ و ٩٧ و ١٠٠ و ١١٣ و ١٣٩ و ٢٢٢ و ٢٢٦).

٤- ابن القيم :- فقد ضعف أو حكى الخلاف في ثبوت الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٩ و ١٢ و ١٩ و ٢٠ و ٢٢ و ٢٤ و ٣٢ و ٣٧ و ٨٧ و ٩٧ و ١١٥ و ١١٦ و ١٢٣ و ١٤١ و ١٤٣ و ١٥٤ و ١٨٧ و ١٩٥ و ٢٢٨ و ٢٣٨).

٥- العلامي :- فقد ضعف الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (١ و ٧ و ١٦ و ٨٩ و ١٤١ و ١٤٤ و ٢٢٧ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥) وحكى في "نظم الفرائد" ص ٢١٤-٢١٦ ط: ابن الجوزي الخلاف في ثبوت بعض الجمل المروية في ثلاثة أحاديث روى أحدها الإمام البخاري وروى اثنين منها الإمام مسلم، وحكى في "جامع التحصيل" إعلال ابن المديني لحديث رواه مسلم بالانقطاع كما ذكرنا ذلك ص ٦٢٣ والله تعالى أعلم .

٦- ابن كثير :- فقد ضعف الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (١ و ٦ و ٧ و ١١٥).

(١) انظر ص ٧٢ من كتابنا هذا .

(٢) ضعفها أو حكى الخلاف في تضعيفها كلها أو بعض جملها أو كلماتها وكذا الشأن في بقية العلماء الآتية أسماؤهم .



٧- الحافظ ابن حجر :- فقد ضعف أو حكى الخلاف في ثبوت الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٧ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٦ و ١٨ و ٢١ و ٢٣ و ٢٦ و ٣٠ و ٣٥ و ٣٩ و ٤٠ و ٤٣ و ٤٥ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٧٠ و ٨٠ و ٨٢ و ٩٠ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٩ و ١٠٧ و ١٣٧ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٤ و ١٤٨ و ١٥٠ و ١٥٢ و ١٥٤ و ١٥٦ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٤ و ١٦٧ و ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٨٢ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٩٤ و ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٥ و ٢١٠ و ٢١٢ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٧ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٤٨) وغيرها كثير كما تجد ذلك في "فتح الباري".

٨- السيوطي :- فقد ضعف الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (١٠ و ١٤ و ١٢١ و ١٤٢ و ١٤٤) وحكى الخلاف في حديث رقم (٤١) وحديث رقم (٧٨)<sup>(١)</sup>.  
٩- الشوكاني :- فقد ضعف أو حكى الخلاف في ثبوت الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (٢ و ٣ و ٤ و ٧٠ و ٨٠) وقد حكى الخلاف أيضاً في أحاديث

(١) وأورد في "الديباج" ج ٢ ص ٤٩٢ ط: دار ابن عفان: حديث أسماء أنها قالت : "كسفت الشمس على عهد النبي ﷺ ففرع فأخطأ بدرع ، حتى أدرك بردائه بعد ذلك ، قالت : ففضيت حاجتي ثم جئت ودخلت المسجد ، فرأيت رسول الله ﷺ قائماً فقمت معه فأطال القيام حتى رأيتني أريد أن أجلس ثم ألقت إلى المرأة الضعيفة فأقول: "هذه أضعف مني فأقوم، فركع فأطال الركوع ثم رفع رأسه فأطال القيام، حتى لو أن رجلاً جاء بخيل إليه أنه لم يركع". وقال عنه: قوله: "ثم رفع فأطال": ظاهره أنه طول الاعتدال الذي يلي السجود ولا ذكر له في سائر الروايات، وقد نقل القاضي إجماع العلماء أنه لا يطول ، فيجيب بأن هذه الرواية شاذة، أو المراد بالإطالة تنفيس الاعتدال ومسهة قليلاً لا إطالته نحو الركوع. اهـ هذا ومن الجدير بالذكر أن حديث أسماء هذا قد رواه الإمام مسلم في "صحيحه" برقم ١٦ (٩٠٦).

أخرى لم نذكرها في كتابنا هذا ومن شاء ذلك فلينظر "نيل الأوطار". هذا ومن الجدير بالذكر أن الشوكاني لا يرى حجية الإجماع بل ولا يقول بإمكان حصوله وله في ذلك نصوص كثيرة أكتفي هنا بذكر نصين اثنين منها:-

١- قال في "إرشاد الفحول" ج ١ ص ٢٨٨-٢٩١، نشر المكتبة التجارية:

١٤١٢هـ:- -المقام الثاني- على تقدير تسليم إمكانه -أي الإجماع- في نفسه منع إمكان العلم به فقالوا لا طريق لنا إلى العلم بمحصله؛ لأن العلم بالأشياء إما أن يكون وجدانياً أو لا يكون وجدانياً، أما الوجداني فكما يجد أحدنا من نفسه من جوعه وعطشه ولذته وآله، ولا شك أن العلم باتفاق أمة محمد -صلى الله عليه وآله وسلم- ليس من هذا الباب، وأما الذي لا يكون وجدانياً فقد اتفقوا على أن الطريق إلى معرفته لا مجال للعقل فيها؛ إذ كون الشخص الفلاني قال بهذا القول أو لم يقل به ليس من حكم العقل بالاتفاق، ولا مجال أيضاً للحس فيها؛ لأن الإحساس بكلام الغير لا يكون إلا بعد معرفته، فإذا العلم باتفاق الأمة لا يحصل إلا بعد معرفة كل واحد منهم وذلك متعذر قطعاً، ومن ذلك الذي يعرف جميع المجتهدين من الأمة في الشرق والغرب وسائر البلاد الإسلامية؛ فإن العمر يفنى دون مجرد البلوغ إلى كل مكان من الأمكنة التي يسكنها أهل العلم فضلاً عن اختبار أحوالهم ومعرفة من هو من أهل الإجماع منهم ومن لم يكن من أهله ومعرفة كونه قال بذلك أو لم يقل به والبحث عن من هو خامل من أهل الاجتهاد بحيث لا يخفى على الناقل فرد من أفرادهم؛ فإن ذلك قد يخفى على الباحث في المدينة الواحدة فضلاً عن الإقليم الواحد فضلاً عن جميع الأقاليم التي فيها أهل الإسلام، ومن أنصف من نفسه علم أنه لا علم عند علماء الشرق بجملة علماء الغرب والعكس فضلاً عن العلم بكل واحد منهم على التفصيل وبكيفية مذهبه وما يقوله في تلك المسألة بعينها، وأيضاً قد

يحمل بعض من يعتبر في الإجماع على الموافقة وعدم الظهور بالخلاف التقية والخوف على نفسه، كما أن ذلك معلوم في كل طائفة من طوائف أهل الإسلام؛ فأنهم قد يعتقدون شيئا إذا خالفهم فيه مخالف خشي على نفسه من مضرهم، وعلى تقدير إمكان معرفة ما عند كل واحد من أهل بلد وإجماعهم على أمر فيمكن أن يرجعوا عنه أو يرجع بعضهم قبل أن يجمع عليه أهل بلدة أخرى، بل لو فرضنا حتما اجتماع العالم بأسرهم في موضع واحد ورفعوا أصواتهم دفعة واحدة قائلين قد اتفقنا على الحكم الفلاني فإن هذا مع امتناعه لا يفيد العلم بالإجماع لاحتمال أن يكون بعضهم مخالفا فيه وسكت تقية وخوفا على نفسه، وأما ما قيل من أننا نعلم بالضرورة اتفاق المسلمين على نبوة نبينا محمد -صلى الله عليه وآله وسلم-؛ فإن أراد الاتفاق باطنا وظاهرا فذلك مما لا سبيل إليه البتة، والعلم بامتناعه ضروري، وإن أراد ظاهرا فقط استنادا إلى الشهرة والاستفاضة فليس هذا هو المعتبر في الإجماع، بل المعتبر فيه العلم بما يعتقد به كل واحد من المجتهدين في تلك المسألة بعد معرفة أنه لا حامل له على الموافقة وأنه يدين الله بذلك ظاهرا وباطنا، ولا يمكنه معرفة ذلك منه إلا بعد معرفته بعينه، ومن ادعى أنه يتمكن الناقل للإجماع من معرفة كل من يعتبر فيه من علماء الدنيا فقد أسرف في الدعوى وجازف في القول لما قدمنا من تعذر ذلك تعذرا ظاهرا واضحا، ورحم الله الإمام أحمد بن حنبل فإنه قال: من ادعى وجود الإجماع فهو كاذب، والعجب من اشتداد نكير القاضي أبي بكر على من أنكر تصور وقوع الإجماع عادة فإن إنكاره على المنكر هو المنكر، وفصل الجويني بين كليات الدين فلا يتمتع الإجماع عليها وبين المسائل المظنونة فلا يتصور الإجماع عليها عادة، ولا وجه لهذا التفصيل فإن النزاع إنما هو في المسائل التي دليلها الإجماع، وكليات الدين معلومة بالأدلة القطعية من الكتاب

والسنة، وجعل الأصفهاني الخلاف في غير إجماع الصحابة، وقال: الحق تعذر الاطلاع على الإجماع إلا إجماع الصحابة حيث كان المجمعون -وهم العلماء منهم- في قلة، وأما الآن وبعد انتشار الإسلام وكثرة العلماء فلا مطمع للعلم به قال: وهو اختيار أحمد مع قرب عهده من الصحابة وقوة حفظه وشدة اطلاعه على الأمور النقلية، قال: والنصف يعلم أنه لا خير له من الإجماع إلا ما يجده مكتوباً في الكتب، ومن البين أنه لا يحصل الاطلاع إلا بالسماع منهم أو بنقل أهل التواتر إلينا ولا سبيل إلى ذلك إلا في عصر الصحابة وأما من بعدهم فلا. اهـ

٢- وقال في "نيل الأوطار" ج ٢ ص ١٩٣ ط: دار الكتب العلمية ١٤١٥ هـ: "على أنا لا ندين بحجية الإجماع، بل نمنع إمكانه ونجزم بتعذر وقوعه". اهـ

هؤلاء بعض من حكى عنهم حاطب بل أنهم حكوا الإجماع على صحة ما في "الصحيحين" وقد تبين لك أن أغلبهم قد ضعف بعض الأحاديث المروية في "الصحيحين" أو أحدهما وحكى أكثرهم الاختلاف في بعض الأحاديث المروية فيهما أو في أحدهما ولم يبق ممن حكى عنهم حاطب بل الإجماع على صحة ما في "الصحيحين" إلا:-

١- الدهلوي، وقد بين مراده من ذلك الشيخ شبير أحمد العثماني في "فتح الملهم شرح صحيح مسلم" وقد ذكرنا ذلك في ص ١١٣-١١٩ فانظره هناك مع تعليقنا عليه، وقد ذكر الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي في "حجة الوداع" أن الدهلوي رجح رواية في "صحيح مسلم" على رواية أخرى مروية فيه، وذلك يعني أن الرواية الثانية شاذة، والشاذ من قسم الضعيف كما هو مقرر في علم الحديث .

٢- ابن القيسراني، وقد تقدم الكلام على ما نسب إليه ص ٧٥٧ .

٣- السجزي المجسم ومثله لا ينبغي أن يشتغل بكلامه ولا كرامته، وإليك ما قاله بعض العلماء في حقه:-

أ- قال إمام الحرمين كما في كتابنا "السيف الحاد" بعد كلام: ...وأبدي -يعني هذا السجزي- من غمرات جهله فصولا، وسوى على قصبة سخافة عقله نصولا ، ومخايل الحمق في تضاعيفها مصقولة، وبعثات الحقائق دونها معقولة. قال: وهذا الجاهل الغر المتماذي في الجهل المصر يتطلع إلى الرتب الرفيعة بالدؤب في المطاعن في الأئمة والوقية، وقال أيضا: صدر هذا الأحق الباب بالمعهد من شتمه، فأف له ولخرقه، فقد والله سمعت من البحث عن عواره وإبداء شناره، وقال: قد كسا هذا التيس الأئمة صفاته.

وقال: أبدي هذا الأحق كلاما ينقض آخره أوله في الصفات، وما ينبغي لثله أن يتكلم في صفات الله تعالى على جهله وسخافة عقله، وقال أيضا: قد ذكر هذا اللعين الطريد المهين الشريد فصولا وزعم أن الأشعرية يكفرون بها، فعليه لعائن الله ترى واحدة بعد أخرى ، وما رأيت جاهلا أجسر على التكفير وأسرع إلى الحكم على الأئمة من هذا الأخرق، وتكلم السجزي في النزول والانتقال والزوال والاتصال والانفصال والذهاب والجيء ، قال إمام الحرمين: ومن قال ذلك حل دمه.

ب- وقال أبو جعفر الليلي الأندلسي في " فهرسته " كما في "تبديد الظلام المخيم من نونية ابن القيم" المنشور بمحاشية " السيف الصقييل " للسبكي ص ٢٠ ط: مطبعة السعادة: وكذلك اللعين المعروف بالسجزي فإنه تصدى أيضا للوقوع في أعيان الأئمة، وسرج الأمة، بتأليف تالف، وهو على قلة مقداره وكثرة عواره ينسب أئمة الحقائق وأحبار الأمة وبحور العلوم إلى التلبيس والمراوغة والتدليس،

وهذا الرذل الخسيس أحقر من أن يكثرث به ذما ولا يضر البحر الخضم ولغة كلب.

ما يضر البحر أمسى زاخرا أن رمى فيه غلام بحجر

فما ذكر هذا المنافق الحائد بجهله عن الحقائق أن من مذهب الأشعرية أن النبوة عرض من الأعراض والعرض لا يبقى زمانين وإذا مات النبي زالت نبوته وانقطعت دعوته وهذه من جملة حكاياته وتقولاته المستبعدة الباردة . اهـ

٤- الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني، ولم يطبع شيء من كتبه حتى نتحقق من ثبوت هذا الكلام عنه، وما مراده به على تقدير ثبوته عنه، كما أننا لا ندري هل ضعف شيئا من الأحاديث المروية في "الصحيحين" أو أحدهما أو لا، وعلى تقدير ثبوت ذلك عنه وعدم تضعيفه لشيء من أحاديث "الصحيحين"؛ فإن ذلك مما ينبغي أن يحكم ببطالانه؛ لأنه خطأ قطعاً كما تبين لك ذلك من الوجوه السابقة وما ذكرناه من الأحاديث الكثيرة التي ضعفها بعض العلماء الذين ماتوا من قبل أن يولد الأستاذ بعشرات السنين وهي مروية في "الصحيحين" أو أحدهما والله تعالى أعلم.

ثم قال حاطب بن أبي معوية في كتابه ص ١٨٢: "وبعد ذكر إجماع الأمة على تلقي "الصحيحين" بالقبول، تسقط شبهة هذا الإباضي ويسقط كل ما تشبث به في ذلك".

قلت: وبعد أن ذكرنا أكثر من مائة وسبعين عالماً من

أتباع المذاهب الأربعة ومائتين وخمسين من الأحاديث المروية

في "الصحيحين" أو أحدهما التي انتقدها بعض العلماء المذكورين<sup>(١)</sup> وأكثر من خمسة وثلاثين نصا من نصوص العلماء وبعض المنتسبين إلى العلم ومنهم طائفة من أتباع النحلة الحشوية على أن في "الصحيحين" أو أحدهما بعض الأحاديث الضعيفة يبين بيانا واضحا جليلا لا يقبل الجدل والمحاكمة من العقلاء جميعا بأن حاطب يل الحشوي الجسم جاهل جهلا مركبا وأن شيخه الفوزان مقرض الكتاب المذكور إن كان قد قرأ هذا الكتاب حقا ينطبق عليه هذا الحكم نفسه وإلا .....".

ثم قال حاطب يل: "وقد حكى الإجماع جمع من أهل العلم غير من ذكر... إلخ هراثة الفارغ".

وأقول: اذكر تلك الإجماعات وسترى الجواب عنها -إن شاء الله تعالى-.  
والخلاصة أنه كان ينبغي لحاطب يل أن يستحيي من ذكر هذه الإجماعات بعد أن رأى في كتابنا "السيف الحاد" تلك النقول الكثيرة الموثقة بذكر الجزء والصفحة غالبا الناصة على وجود كثير من الأحاديث الضعيفة في "الصحيحين"

<sup>(١)</sup> وقد ضعف الإمام أحمد بن حنبل الذي تنسب الحشوية زورا وبهتاناً إليه طائفة من الأحاديث المروية في "الصحيحين" أو أحدهما وهاك أرقام بعضها كما هي في كتابنا هذا: - (١) و ٢ و ٣ و ٤ و ٦ و ٨ و ١٩ و ٢٢ و ٢٤ و ٣٩ و ٤٨ و ٦٩ و ٧٩ و ٩١ و ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١٢٠ و ١٢٤ و ١٩٥ و ١٩٦ و ٢٤٦) وضعف أحاديث أخرى غير هذه الأحاديث لا نطيل المقام بذكرها والله تعالى أعلم.

أو أحدهما ولكن الأمر كما جاء: "إذا لم تستحي<sup>(١)</sup> فاصنع ما شئت". هذا ومن الجدير بالذكر أنه ينبغي أن يجزم بأن أولئك العلماء الأعلام الذين حكوا الإجماع على صحة ما في "الصحيحين" لم يريدوا صحة الأحاديث المروية في "الصحيحين" جميعاً؛ وذلك لأن أغلب أولئك العلماء أنفسهم قد ضعفوا بعض الأحاديث المروية فيهما أو في أحدهما وحكى كثير منهم الخلاف في بعض الأحاديث المروية فيهما أو في أحدهما كما تقدم بيانه موثقاً بما فيه الكفاية لمن أراد الله له الهداية، ومن يضل الله فما له من هاد والله تعالى أعلم .

ن - قال حاطب ليل ص ١٨٨ من كتاب البني: "ثم قال الإباضي ص ٩٥: "أحاديث ضعفها الألباني، وهي في "الصحيحين" أو أحدهما" ثم ساق عشرة أحاديث.

وأقول - والقاتل حاطب ليل -: هذا يلزم به الشيخ الألباني، وليس لازماً لنا. وما ضعفه الشيخ الألباني من أحاديث "الصحيحين" أو أحدهما؛ فإن كان له سلف في تضعيفه ذلك الحديث، واجتهد في بيان علته، فلا بأس وللشيخ معرفة بكتب الحديث لا تنكر.

وإن كان لم يسبق إلى تضعيفها، فقله فيها مردود، لأن الإجماع منعقد على قبولها، سواء ادعى لذلك حجة أم لم يدع<sup>(٢)</sup>. اهـ كلامه الفارغ وقد أجاب

(١) الأصل تستحي فسقطت الباء الثانية لأن الفعل مسروق بلم المجازمة ولي تستحي لغة ثانية وهي "تسحي" وعليه فإذا سبق الفعل بأداة حزم كتب هكذا "تسح".

(٢) هذا دفاع مجروح ومراوغة تعليلية واضحة، ولا أدري أين ذهب قول حاطب ليل ص ٥١ من كتاب البني حيث قال هناك: فقد مر على الإسلام أربعة عشر قرناً، وأهل السنة على معتقد واحد لم يتغير، فما كان يعتقد سلفهم تراه عقيدة خلفهم وهذا معلوم. اهـ المراد منه أو أنه لا يرى الألباني من أهل-



الألباني نفسه على حطب ليل من قبل أن يولف حطب ليل كتابه التافه<sup>(١)</sup> حيث قال -أعني الألباني- في "آداب الزفاف" ص ٥٥ ط: المكتبة الإسلامية: قلت: "وهذا القول وحده منه يكفي القارئ اللبيب أن يقنع بجهل هذا المتعالم، وافترائه على العلماء المتقدمين منهم والمتأخرين في ادعائه الإجماع المذكور؛ فإنهم ما زالوا إلى اليوم ينتقد أحدهم بعض أحاديث "الصحيحين" مما يبدو له أنه موضع للانتقاد، بغض النظر عن كونه أخطأ في ذلك أم أصاب، وانتقاد الدارقطني وغيره لهما أشهر من أن يذكر" اهـ المراد منه ثم قال ص ٦٢: "وإنما ضل من افتري عليها، ونسب الاتفاق إليها في أمر هم مختلفون فيه، كما سبق بيانه بالنصوص الصحيحة" اهـ وقال في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" ج ٦ ص ٩٣ بعد أن أورد حديث: "فأما الجنة فإن الله لا يظلم من خلقه أحدا وأنه ينشئ للنار من يشاء فيلقون فيها" وحكم بشذوذه قال: "فأقول: هذا الشذوذ في هذا

-ستهم، هذا ومن الجدير بالذكر أننا قد خصصنا الجزء الثاني من هذا الكتاب -وهو تحت الطبع- لهدم عبارته هذه وسرى هو وأتباع غلته بأعينهم أن أهل سنتهم قد اختلفوا في مسائل عقديّة كثيرة جدا كما سيرون ما وقع بينهم من السب والشتم والتبذير والتضليل، نسأل الله تعالى أن يهديهم إلى طريق الحق إنه سبحانه أهل ذلك والقادر عليه.

(١) أجاب به الألباني على غير حطب ليل ولكنه ينطبق عليه تماما كما هو ظاهر لا يخفى .

الحديث مثال من عشرات الأمثلة التي تدل على جهل بعض الناشئين الذين يتعصبون لـ "صحيح البخاري" وكذا لـ "صحيح مسلم" تعصباً أعمى، ويقطعون بأن كل ما

فيهما صحيح". اهـ المراد منه

وقال في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" ج ٣ ص ٤٦٥ ط: دار المعارف بعد كلام: "...وبعد فقد أطلت الكلام على هذا الحديث وراويه دفاعاً عن السنة ولكي لا يتقول متقول أو يقول قائل من جاهل أو حاسد أو مغرض: إن الألباني قد طعن في "صحيح البخاري" وضعف حديثه، فقد تبين لكل ذي بصيرة أنني لم أحكم عقلي أو رأيي كما يفعل أهل الأهواء قديماً وحديثاً، وإنما تمسكت بما قاله العلماء في هذا الراوي وما تقتضيه قواعدهم في هذا العلم الشريف ومصطلحه من رد حديث الضعيف، وبخاصة إذا خالف الثقة والله ولي التوفيق". هذا كلامه وله كلامٌ كثيرٌ حول ذلك تقدم بعضه في كتابنا هذا وهو كاف لدحض كلام حاطب بل من أصله.

هذا ومن الجدير بالذكر أن الألباني قد ضعف طائفة كثيرة من الأحاديث الموجودة في "الصحيحين" أو أحدهما سبقه إلى تضعيف بعضها غيره وانفرد هو بتضعيف البعض الآخر وإليك أرقام بعض الأحاديث التي ضعفها كما هي في كتابنا هذا :- (١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٧ و ٩ و ١٢ و ١٤ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١

و ٣٦ و ٥١ و ٥٣ و ٥٥ و ٥٦ و ٦٠ و ٦١ و ٧١ و ٨٩ و ٩٧ و ٩٨ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و ١٢٠ و ١٢٣ و ١٢٦ و ١٢٧ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٤٠ و ١٤٤ و ١٤٧ و ١٤٨ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٥ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٠ و ٢١٤ و ٢٣٤ و ٢٤٩). وتوقف في ثبوت بعض الأحاديث المروية فيها وقد ذكرنا بعضها في كتابنا هذا لا أرى فائدة من إعادة ذكرها مرة ثانية .

وبهذا ننهي<sup>(١)</sup> هذا الرد المختصر وهو بمثابة مقدمة لدراستنا القادمة - إن شاء الله تعالى - حول أحاديث "الصحيحين" والله الموفق لذلك وغيره من صالح

(١) لا بأس من أن نذكر هاهنا ثلاثة أحاديث ضعفها بعض العلماء وقد روى واحداً منها البخاري ومسلم وانفرد برواية اثنين منها مسلم وحده وإليك هذه الأحاديث:

١- حديث عبد الله مولى أسماء بنت أبي بكر أنه كان يسمع أسماء تقول كلما مرت بالحجون: "صلى الله على محمد، لقد نزلنا معه هاهنا ونحن يومئذ خفاف، قليل ظهرونا قليلة أزوادنا . فاعتمرت أنا وأختي عائشة والزبير وفلان وفلان ، فلما مسحنا البيت أهللنا من العشي بالحج". رواه البخاري برقم (١٧٩٦) ، ومسلم برقم ١٩٣ (١٢٣٧).

قال ابن حزم كما في "زاد المعاد" ج ٢ ص ١٧٦-١٧٧: وهذه وهلة لا خفاء بها على أحد ممن له أقل علم بالحديث لوجهين باطلين فيه بلا شك :

أحدهما: قوله: فاعتمرت أنا وأختي عائشة، ولا خلاف بين أحد من أهل النقل في أن عائشة لم تعتمر في أول دخولها مكة، ولذلك أعمرها من التعميم بعد تمام الحج ليلة الحصة ، هكذا رواه جابر ابن عبد الله ورواه عن عائشة الأثبات كالأسود بن يزيد وابن أبي مليكة والقاسم بن محمد وعسرة وطارس ومجاهد. -

= الموضع الثاني: قوله فيه: فلما مسحنا البيت أحللتنا ثم أهللتنا من العشي بالحج ، وهذا باطل لا شك فيه لأن جابراً وأنس بن مالك وعائشة وابن عباس كلهم رَوَوْا أن الإحلال كان يوم دخولهم مكة ، وأن إحلالهم بالحج كان يوم التروية ، وبين اليرمين المذكورين ثلاثة أيام بلا شك. اهـ وقد تعقبه ابن القيم بما تجده في "زاد المعاد" ، ولست هنا بصدد بيان من هو المصيب منهما لأن ذلك ليس من غرضي في هذا الكتاب كما تقدم . هنا ومن الجدير بالذكر أن مسلماً قد روى هذا الحديث برقم ١٩١ (١٢٣٦) من طريق صفية بنت شيبة عن أسماء وجاء فيه: "وكان مع الزبير هدي فلم يحلل".

قال الحافظ في "الفتح" ج ٣ ص ٧٨٨ : وهذا مغاير لذكرها الزبير مع من أحل في رواية عبد الله مولى أسماء فإن قضية رواية صفية عن أسماء أنه لم يحل لكونه ممن ساق الهدي ، فإن جمع بينهما بأن القصة المذكورة وقعت لها مع الزبير في غير حجة الوداع - كما أشار إليه النووي على بعده - وإلا فقد رجح عند البخاري رواية عبد الله مولى أسماء فاقصر على إخراجها دون رواية صفية بنت شيبة ، وأخرجهما مسلم مع ما فيهما من الاختلاف . ويقوي صنيع البخاري ما تقدم في "باب الطواف على وضوء" من طريق محمد بن عبد الرحمن وهو أبو الأسود المذكور في هذا الإسناد قال : سألت عروة ابن الزبير فذكر حديثاً وفي آخره "وقد أخبرتني أمي أنها أهلت هي وأختها والزبير وفلان وفلان بعمرة ، فلما مسحوا الركن حلوا" ، والقائل "أخبرتني" عروة المذكور ، وأمه هي أسماء بنت أبي بكر ، وهذا موافق لرواية عبد الله مولى أسماء عنها . وفيه إشكال آخر وهو ذكرها لعائشة فيمن طاف والواقع أنها كانت حينئذ حائضاً ، وكنت أولته هناك على أن المراد أن تلك العمرة كانت في وقت آخر بعد النبي ﷺ ، لكن سياق رواية هذا الباب تأباه ، فإنه ظاهر في أن المقصود العمرة التي وقعت لهم في حجة الوداع ، والقول فيما وقع من ذلك في حق الزبير كالقول في حق عائشة سواء ، وقد قال عياض في الكلام عليه : ليس هو على عمومه ، فإن المراد من عدا عائشة ، لأن الطرق الصحيحة فيها أنها حاضت فلم تطف بالبيت ولا تحملت من عمرها . قال : وقيل لعل عائشة أشارت إلى عمرها التي فعلتها من التعميم ، ثم حكى التأويل السابق وأما أرادت عمرة أخرى في غير التي في حجة الوداع وخطأه ولم يعرج على ما يتعلق بالزبير من ذلك . اهـ ولنا في بعضه نظر ليس هذا موضع ذكره والله تعالى أعلم .

٢- حديث أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة عن عائشة - رضي الله تعالى عنها - أنها قالت: "خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع ، فمنا من أهل بعمرة ، ومنا من أهل بحج -

الأعمال وبه ينتهي الجواب على ما سئل وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا

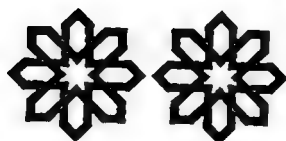
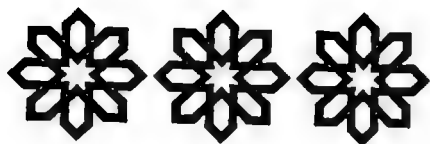
وعمره، ومنا من أهل بالحج، وأهل رسول الله ﷺ بالحج، فأما من أهل بعمره فحل، وأما من أهل  
بمح أو جمع الحج والعمره فلم يحلوا حتى كان يوم النحر". رواه مسلم برقم ١١٨ (١٢١١).

قال ابن القيم في "زاد المعاد" ج ٢ ص ١٧٥-١٧٦ : وأما حديث أبي الأسود -يعني هذا الحديث-  
وحديث يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب... فحديثان قد أنكرهما الحفاظ وهما أهل أن ينكرا ، قال  
الأثرم: حدثنا أحمد بن حنبل حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن مالك بن أنس عن أبي الأسود عن عروة  
عن عائشة: "خرجنا مع رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فمنا من أهل بالحج ومنا من أهل  
بالعمره ومنا من أهل بالحج والعمره، وأهل بالحج رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- ، فأما من  
أهل بالعمره فأحلوا حين طافوا بالبيت وبالصفاء والمروة ، وأما من أهل بالحج والعمره فلم يحلوا إلى  
يوم النحر، فقال أحمد بن حنبل: أبش في هذا الحديث من العجب، هذا خطأ، فقال الأثرم: فقلت له:  
الزهري عن عروة عن عائشة بخلافه ؟ فقال: نعم، وهشام بن عروة . وقال الحافظ أبو محمد بن حزم:  
هذان حديثان منكران جداً، قال : ولأبي الأسود في هذا النحو حديث لا خفاء بنكرته ووجهه  
وبطلانه. والعجب كيف جاز على من رواه ؟! وانظر "نيل الأوطار" ج ٤ ص ٨٤٢ .

٣- حديث الزهري عن عروة عن عائشة أنها قالت : "خرجنا مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع فمنا  
من أهل بعمره ومنا من أهل بمح حتى قدمنا مكة فقال رسول الله ﷺ : " من أحرم بعمره ولم يهد  
فليحلل ومن أحرم بعمره وأهدى فلا يحل حتى ينحر هديه ، ومن أهل بمح فليتم حجه". رواه مسلم  
برقم ١١٢ (١٢١١).

قال ابن القيم في "زاد المعاد" ج ٢ ص ١٧٣ ط: دار الفكر بعد أن ذكره: غلط فيه عبد الملك بسن  
شعيب، أو أبوه شعيب أو جده الليث، أو شيخه عقيل، فإن الحديث رواه مالك ومعمر والناس عن  
الزهري عن عروة عنها، وبينوا أن النبي ﷺ أمر من لم يكن معه هدي إذا طاف وسعى أن يحل . فقال  
مالك: عن يحيى بن سعيد عن عمرة عنها: "خرجنا مع رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-  
لخمس ليال بقين لذي القعدة، ولا نرى إلا الحج، فلما دنونا من مكة أمر رسول الله -صلى الله عليه  
وآله وسلم- من لم يكن معه هدي إذا طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة أن يحل وذكر  
الحديث... إلخ وانظر "نيل الأوطار" للشوكاني ج ٤ ص ٨٤٣ ط: دار المعرفة.

محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين والحمد لله  
رب العالمين.



## فهرست الجزء الثالث

- ١ ..... مقدمة الكتاب:-
- ٢ (ت)<sup>(١)</sup> ..... بيان أن البدعة تنقسم إلى قسمين: حسنة وسيئة خلافاً لبعض المبتدعة.
- ٧ ..... حقيقة الحشوية .....
- ٧ (ت) ..... استدلال بعض الحشوية بنصوص من التوراة والإنجيل الخرفين .....
- ٩ ..... كذب الحشوية على الإباضية - أهل الحق والاستقامة- .....
- ٩ (ت) ..... الإشارة إلى وقوع كتاب المقالات في أخطاء كثيرة.....
- ١١ ..... مراوغة الحشوية تدل على إفلاسهم من الحجة وفقدانهم للدليل.....
- ١٢ ..... كذب دعوى من ادعى أن الإباضية - أهل الحق والاستقامة- ينكرون السنة.
- ١٤ ..... تقديس الحشوية لابن تيمية وابن القيم .....
- ١٥ (ت) ..... بيان المقصود بالسلف الصالح عند الحشوية .....
- ١٦ ..... أحكام الحشوية على مخالفيهم .....
- ١٧ ..... الحشوية يكيلون بمكيالين ومثال ذلك : مسألة فناء النار .....
- ٢١ ..... من صفات الحشوية التليس والتليس .....
- ٢١ (ت) ..... تكذيب الحشوية لنقول العلماء من غير أتباع لمخلتهم بالهوى .....
- ..... اتباع الحشوية للهوى في معارضتهم لمن خالفهم ومثال ذلك : تلاعبهم في
- ٢٣ ..... حكاية الإجماع.....
- ٢٦ ..... انزواء الحشوية وتقوقعهم.....
- ٢٩ (ت) ..... خطر الحشوية على الإسلام وأهله.....
- ٣١ ..... مقدمة الجزء الثالث .....
- ٣١ ..... اتفاق الأمة على حجية السنة واختلافهم في بعض شروط الاحتجاج بها.....
- ٣٣ ..... ذكر نصوص علماء الإباضية الدالة على أن السنة حجة من حجج الشرع عندهم.

(١) إشارة إلى أن الكلام مذكور في التعليق .

- ٤٢ ..... -عدم عصمة البخاري ومسلم
- ٤٣ ..... -تصريح الألباني بوجود أحاديث ضعيفة في "الصحيحين"
- ٤٦ ..... -الشروع في الجواب على ما ذكره الحشوي:
- ٤٧ ..... -كذب الحشوي واقتراؤه
- ٥٤ ..... -أدلة العلو الحسي سراب بقية
- ٥٧ ..... -استعداد الإباضية للمناظرة العلنية
- ٥٨ ..... -الحشوي ينقض ما يبني
- ..... -نصوص بعض العلماء وبعض المتسبين إلى العلم الناصة على وجود بعض
- ٦٠ ..... الأحاديث الضعيفة في "الصحيحين" أو أحدهما:
- ٦٠ ..... ١. كلام الإمام عبد الحق الإشبيلي
- ٦٠ ..... ٢. كلام الحافظ ابن القطان
- ٦٨(ت) ..... -إثبات الألف قبل (( بن ))
- ٧٠ ..... ٣. كلام الحافظ أبي الوليد الباجي
- ٧١ ..... ٤. كلام ابن الصلاح
- ٧٢ ..... ٥. كلام الحافظ العراقي
- ٧٣ ..... ٦. كلام الحافظ الديماطي
- ٧٦ ..... ٧. كلام الذهبي
- ٧٨ ..... ٨. كلام ابن برهان
- ٧٩ ..... ٩. كلام الذهبي عن الحافظ أبي الفضل الجارودي
- ٧٩ ..... ١٠. كلام الحافظ ابن حجر
- ٨١ ..... ١١. كلام العلامة صالح المقبلي
- ٨٦ ..... ١٢. كلام ابن رشيد الفهري
- ٨٨ ..... ١٣. كلام ابن المرحل
- ٨٨ ..... ١٤. كلام ابن دقيق العيد



١٥. جواب المزني لسؤال السبكي ..... ٨٩
١٦. كلام ابن أبي الوفاء القرشي ..... ٨٩
١٧. كلام ابن تيمية ..... ٩١
١٨. كلام الزركشي ..... ٩٣
١٩. كلام الكمال ابن الهمام ..... ٩٥
٢٠. كلام المعجلوني ..... ٩٥
- ٢٢، ٢١. كلام ابن عبد الشكور ..... ٩٦
٢٣. كلام الصنعاني ..... ٩٧
٢٤. كلام القاضي عبد اللطيف بن هاشم الحارثي ..... ١٠٤
٢٥. كلام السيد الأستاذ محمد رشيد رضا ..... ١١٢
٢٦. كلام الشيخ ظفر أحمد العثماني ..... ١١٢
٢٧. كلام الكوثري ..... ١١٣
٢٨. كلام الشيخ شبير أحمد العثماني ..... ١١٣
٢٩. كلام الشيخ محمد تقي الدين العثماني ..... ١١٩
٣٠. كلام الشيخ طاهر الجزائري ..... ١٢١
٣١. كلام السيد أحمد الغماري ..... ١٢٢
٣٢. كلام الألباني ..... ١٢٩
٣٣. كلام السيد عبد العزيز الغماري ..... ١٢٩
٣٤. كلام الشيخ محمد الصادق إبراهيم عرجون ..... ١٤٨
٣٥. كلام السيد حسن بن علي السقاف ..... ١٤٩
٣٦. كلام أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد ..... ١٥١
٣٧. كلام مشهور بن حسن آل سلمان ..... ١٤٩
- توثيق الربيع وأبي عبيدة ..... ١٥٥
٣٨. كلام أبي صهيب الكرمي ..... ١٦٣

- ١٨٠ ذكر بعض الأحاديث التي انتقدت على "الصحيحين" أو أحدهما:.....
- ١٨٢ (١) حديث أبي سفيان: "ثلاث أعطينهن".....
- ١٩٤ (٢) حديث ابن عباس في خسوف الشمس.....
- ١٩٦ (٣) حديث عائشة في الكسوف.....
- ١٩٦ (٤) حديث جابر في الكسوف.....
- ٢٠٠ (٥) حديث أبي هريرة: "أنتم الفر المحجلون".....
- ٢٠٣ (٦) حديث أبي هريرة في خلق التربة يوم السبت.....
- ٢٠٩ (٧) حديث أنس في قصة الإسراء.....
- ٢١٦ (٨) حديث ابن عباس في طلاق الثلاث واحدة.....
- ٢٢١ (٩) حديث ابن عباس: "تزوج ميمونة وهو محرم".....
- ٢٢٤ (١٠) حديث أنس في البسملة في الصلاة.....
- ٢٤٤ (١١) حديث كعب بن مالك في ذبيحة المرأة والأمة.....
- ٢٤٥ (١٢) حديث أبي هريرة في اختصام الجنة والنار.....
- ٢٥٤ (١٣) حديث عائشة "كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتجده...".....
- ٢٥٥ (١٤) حديث أبي هريرة "سبعة يظلمهم الله في ظله...".....
- ٢٥٩ (١٥) حديث أبي موسى "إذا قرأ الإمام فأنصتوا".....
- ٢٦٤ (١٦) حديث جابر في رجل من أسلم اعترف بالزنا.....
- ٢٦٧ (١٧) حديث ابن عباس "الطيب أحق بنفسها من وليها".....
- ٢٦٧ (١٨) حديث أبي هريرة "لا يقولن أحدكم عبدي".....
- ٢٦٩ (١٩) حديث بريدة في قصة رجم ماعز وذكر الحفر فيه.....
- ٢٧١ (٢٠) حديث ابن عباس "عرضت علي الأمم".....
- ٢٧٤ (٢١) حديث أبي هريرة "الإيمان بضع وستون شعبة".....
- ٢٧٦ (٢٢) حديث ابن عباس "احتجم وهو محرم".....

- ٢٣٨ حديث "سأزيد على السبعين" ..... ٢٣٨
- ٢٣٩ حديث عائشة في جنازة الصبي ..... ٢٣٩
- ٢٤٢ حديث الجارية "أين الله" ..... ٢٤٢
- ٣٠٦ حديث "فيكشف ربنا عن ساقه" ..... ٣٠٦
- ٣٠٨ حديث تفسير الزيادة ..... ٣٠٨
- ٣٢٧ حديث أنس في قص الشارب وتقليم الأظفار ..... ٣٢٧
- ٣٢٨ حديث الدعاء في البيت وعدم الصلاة فيه ..... ٣٢٨
- ٣٢٨ حديث أبي قتادة في التفريط في الصلاة ..... ٣٢٨
- ٣٢٩ حديث ابن عباس في القضاء يمين وشاهد ..... ٣٢٩
- ٣٣٧ حديث جابر "...فصلى بمكة الظهر..." ..... ٣٣٧
- ٣٣٧ حديث ابن عمر "...فصلى الظهر بمعى" ..... ٣٣٧
- ٣٣٩ حديث "يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهدي" ..... ٣٣٩
- ٣٤٠ حديث سهل "رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا..." ..... ٣٤٠
- ٣٤١ حديث سهل "كان للنبي ﷺ في حائطنا فرس..." ..... ٣٤١
- ٣٤٢ حديث "ثم انكفأ إلى كبشين أملحين" ..... ٣٤٢
- ٣٤٤ حديث أبي هريرة "يدخل الجنة أقوام أفندقم..." ..... ٣٤٤
- ٣٤٤ حديث أبي هريرة "من أعنت نصيباً أو شقيصاً..." ..... ٣٤٤
- ٣٥٠ حديث أبي بردة "لا يجلد فوق عشر جلدات..." ..... ٣٥٠
- ٣٥١ حديث أبي سعيد "لا تكتبوا عني" ..... ٣٥١
- ٣٥١ حديث أبي ذر "يا أبا ذر إني أراك ضعيفاً..." ..... ٣٥١
- ٣٥٢ حديث ابن عمر "ومن ابتاع عبداً..." ..... ٣٥٢
- ٣٥٥ حديث ابن عمر في الصلاة على الحمار ..... ٣٥٥
- ٣٥٦ حديث أنس "كنا نصلي العصر ثم يذهب الذهاب إلى قباء..." ..... ٣٥٦
- ٣٥٩ حديث "ومهل أهل العراق من ذات عرق" ..... ٣٥٩

- ٤٧ حديث عائشة "عشرة من الفطرة" ..... ٣٦٠
- ٤٨ حديث عائشة "كان يقبل الهدية وينيب عليها" ..... ٣٦٥
- ٤٩ حديث عروة أن النبي ﷺ خطب عائشة ..... ٣٦٧
- ٥٠ حديث عكرمة أن رفاعة طلق امرأته ..... ٣٦٨
- ٥١ حديث أنس في النهي عن بيع ثمر النخل حتى ترهى ..... ٣٦٩
- ٥٢ حديث ابن عمر في النهي عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها ..... ٣٧٤
- ٥٣ حديث جابر "دخل مكة وعليه عمامة سوداء" ..... ٣٧٥
- ٥٤ حديث "من حولي كما ترى يسألني النفقة" ..... ٣٧٨
- ٥٥ حديث جابر في الطفيل "هل لك في حصن حصين..." ..... ٣٧٩
- ٥٦ حديث جابر "لا تذبجوا إلا مسنة" ..... ٣٨٠
- ٥٧ حديث عائشة "كان يصلي إحدى عشرة ركعة..." ..... ٣٨٢
- ٥٨ حديث جابر "أيكم خاف ألا يقوم من الليل فليوتر..." ..... ٣٨٤
- ٥٩ حديث "ارجع فأحسن وضوءك" ..... ٣٨٤
- ٦٠ حديث جابر "الاستجمار تو..." ..... ٣٨٥
- ٦١ حديث جابر "لا يحمل لأحدكم أن يحمل بمكة السلاح" ..... ٣٨٥
- ٦٢ حديث عبدالله بن عمرو "أرم ولا حرج" ..... ٣٨٥
- ٦٣ حديث جابر في إجابة الدعوة ..... ٣٨٦
- ٦٤ حديث جابر "رأى امرأة فأتى امرأته زينب..." ..... ٣٨٧
- ٦٥ حديث مجاهد عن عائشة "أما حاضت بسرف..." ..... ٣٨٧
- ٦٦ حديث أنس "اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن..." ..... ٣٨٨
- ٦٧ حديث جابر "لا ترسلوا فواشيكم وصيائكم..." ..... ٣٨٩
- ٦٨ حديث جابر "استكثروا من التعال..." ..... ٣٩٠
- ٦٩ حديث أبي سعيد "إذا بويع لخليفتين..." ..... ٣٩٠
- ٧٠ حديث أبي هريرة "أن امرأة سوداء كانت تقم المسجد أو شابا..." ..... ٣٩٣

- ٣٩٤ (٧١) حديث أبي الدرداء "من حفظ عشر آيات من أول سورة الكهف..."
- ٣٩٥ (٧٢) حديث ابن عباس "أن رسول الله ﷺ كان يفتسل بفضل ميمونة" ....
- ٣٩٥ (٧٣) حديث أبي سعيد "بعث جيشا إلى أوطاس" .....
- ٣٩٦ (٧٤) حديث أبي سعيد في الصوم في السفر .....
- ٣٩٦ (٧٥) حديث ميمونة "كان يضطجع معي وأنا حائض" .....
- ٣٩٦ (٧٦) حديث عائشة "كان إذا قام من الليل الفتح صلاته ..."
- ٣٩٨ (٧٧) حديث جابر "قضى بالشفعة في كل شركة لم تقسم" .....
- ٣٩٩ (٧٨) حديث أبي سعيد "يؤتى بالموت كهينة كبش أملح" .....
- ٣٩٩ (٧٩) حديث جابر في الاستخارة .....
- ٤٠٠ (٨٠) حديث "لقد هممت أن أنهي عن الغيلة..." .....
- ٤٠٠ (٨١) حديث أبي هريرة "لم يكذب إبراهيم عليه السلام إلا ثلاث كذبات..." .....
- ٤٠١ (٨٢) حديث عائشة "سحر رسول الله ﷺ يهودي..." .....
- ٤٠٢ (٨٣) حديث ابن عباس في ماعز "أحق ما بلغني عنك..." .....
- ٤٠٣ (٨٤) حديث عائشة "كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات..." .....
- ٤١٤ (٨٥) حديث عائشة "لا تحرم المصة والمصتان..." .....
- ٤١٥ (٨٦) حديث أم الفضل "لا تحرم الرضعة أو الرضعتان..." .....
- ٤١٩ (٨٧) حديث أبي سلمة "أي القرآن أنزل قبل" .....
- ٤٢٠ (٨٨) حديث عائشة "كان يذكر الله على كل أحيانه" .....
- ٤٢٠ (٨٩) حديث أبي هريرة "أمر رسول الله ﷺ بالصدقة..." .....
- ٤٢٥ (٩٠) حديث ابن عباس "كان المشركون على منزلتين..." .....
- ٤٢٦ (٩١) حديث عائشة "كنت أغسل الجنابة..." .....
- ٤٢٧ (٩٢) حديث أبي هريرة "إن طالت بك مدة..." .....
- ٤٢٧ (٩٣) حديث عائشة "كان يكون علي صوم من رمضان..." .....

- ٤٢٨ ..... حديث أبي هريرة في ولوغ الكلب ..... (٩٤)
- ٤٣٠ ..... حديث أبي هريرة "يلقى إبراهيم أباه آزر..." ..... (٩٥)
- ٤٣١ ..... حديث أنس "فمينا أن نسال..." ..... (٩٦)
- ٤٣٥ ..... حديث عائشة "كان يصلي بالليل إحدى عشرة ركعة..." ..... (٩٧)
- ٤٤٠ ..... حديث ابن عمر "يطوي الله - عز وجل - السموات يوم القيامة..." .. (٩٨)
- ذكر بعض الأحاديث اختلف فيها الحشوية وانبت عليها مسائل
- ٤٤٧ ..... عقدية..... (٩٩)
- ٤٤٩ ..... حديث عائشة "يستفتح الصلاة بالتكبير والقراءة..." ..... (١٠٠)
- ٤٥١ ..... حديث عائشة "وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة..." ..... (١٠١)
- ٤٥٣ ..... حديث ابن عمر "تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع..." ..... (١٠٢)
- ٤٥٦ ..... حديث جابر "لم يطف إلا طوافا واحدا..." ..... (١٠٣)
- ٤٦٠ ..... حديث وائل بن حجر "رفع يديه حين دخل في الصلاة..." ..... (١٠٤)
- ٤٦٢ ..... حديث سهل في وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة ..... (١٠٥)
- ٤٦٤ ..... حديث أبي مخنف في الأذان ..... (١٠٦)
- ٤٦٦ ..... حديث أبي الزبير "فكانت عائشة إذا حجت..." ..... (١٠٧)
- ٤٦٩ ..... حديث ابن عمر "الشؤم في ثلاث : في القرس والمرأة والدار" ..... (١٠٨)
- ٤٧٠ ..... حديث أبي الدرداء في خروجهم في رمضان في الحر الشديد ..... (١٠٩)
- ٤٧٠ ..... حديث "وجهت وجهي..." ..... (١١٠)
- ٤٧١ ..... حديث البراء "كنا إذا صلينا..." ..... (١١١)
- ٤٧٣ ..... حديث أبي هريرة "يهلك أمي هذا الحي من قريش..." ..... (١١٢)
- ٤٧٣ ..... حديث ابن مسعود "ما من نبي بعثه الله..." ..... (١١٣)
- ٤٧٤ ..... حديث ابن عباس "إذا دبغ الإهاب فقد طهر" ..... (١١٤)
- ٤٧٤ ..... حديث رفاعة "ما تعدون أهل بدر فيكم؟..." ..... (١١٥)
- ٤٧٥ ..... حديث أبي سعيد "لا تخبروا بين الأنبياء..." ..... (١١٥)

- ٤٧٩ ..... حديث أبي هريرة "استب رجلان..."
- ٤٨٤ ..... حديث ابن مسعود في اليهودي "إن الله يمك السماوات على إصبع..."
- ٤٨٧ ..... حديث المغيرة "لا شخص أغير من الله..."
- ٤٩٠ ..... حديث أبي هريرة "تحتاج الجنة والنار..."
- ٤٩٤ ..... حديث أبي ذر "هل رأيت ربك؟..."
- ٤٩٦ ..... حديث أنس "أين أبي؟"
- ٤٩٧ ..... حديث أبي هريرة "لا يجتمعان في النار..."
- ٤٩٨ ..... حديث ابن عباس في جنازة ميمونة
- ٥٠٠ ..... حديث الشعبي مع الأسود في الثقة
- ٥٠١ ..... حديث أبي بردة "بعث أبا عامر على جيش إلى أوطاس..."
- ٥٠٢ ..... حديث أبي هريرة "ثلاثة أنا خصمهم..."
- ٥٠٢ ..... حديث جرير "إنكم سترون ربكم عيانا"
- ٥٠٣ ..... حديث أبي هريرة "لا يشربن أحد منكم قائما..."
- ٥٠٥ ..... حديث أبي سعيد "إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة..."
- ٥٠٦ ..... حديث أم كلثوم عن عائشة في الإكسال
- ٥٠٦ ..... حديث أبي هريرة "إذا قام أحدكم من الليل..."
- ٥٠٦ ..... حديث أبي سعيد "يأتي على الناس زمان..."
- ٥٠٧ ..... حديث سعيد بن جبير في صلاة المغرب والعشاء بجمع
- ٥٠٧ ..... حديث أبي طلحة "لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا غائيل"
- ٥٠٨ ..... حديث ابن عباس في إقامته ﷺ بمكة والمدينة
- ٥٠٨ ..... حديث ابن عمر في الطعن في إمارة أسامة بن زيد
- ٥٠٨ ..... حديث "أذكر إذ تلقينا رسول الله ﷺ أنا وأنت وابن عباس..."
- ٥٠٩ ..... حديث طلحة "جاء رجل من أهل نجد ثائر الرأس..."
- ٥١٠ ..... حديث ابن مسعود "يدخل الملك على النطفة..."

- ١٣٩) حديث أبي موسى الأشعري في ساعة الإجابة يوم الجمعة ..... ٥١٢
- ١٤٠) حديث مسروق "سألت أم رومان..." (في حادثة الإفلك) ..... ٥١٤
- ١٤١) حديث علي "شغلونا عن الصلاة الوسطى..." ..... ٥٢٣
- ١٤٢) حديث أم سلمة "إذا دخلت العشر..." ..... ٥٢٣
- ١٤٣) حديث أبي هريرة "للعبد المملوك الصالح أجران..." ..... ٥٢٤
- ١٤٤) حديث أبي حميد الساعدي "رأيتُه إذا كبر جعل يديه حذاء منكبيه..." .. ٥٢٨
- ١٤٥) حديث أبي هريرة "ذكر رجلاً من بني إسرائيل خرج في البحر..." ..... ٥٣٣
- ١٤٦) حديث أسامة "الطاعون رجس..." ..... ٥٣٤
- ١٤٧) حديث حكيم بن حزام "البيعان بالخيار..." ..... ٥٣٤
- ١٤٨) حديث عائشة "دخلت أسماء بنت شكل..." ..... ٥٣٥
- ١٤٩) حديث نافع عن ابن عمر في رفع اليدين في الصلاة ..... ٥٣٦
- ١٥٠) حديث أبي هريرة "إن ثلاثة في بني إسرائيل..." ..... ٥٤٣
- ١٥١) حديث جابر "ولد لرجل منا غلام فسماه القاسم..." ..... ٥٤٤
- ١٥٢) حديث أبي هريرة "إن العبد ليتكلم بالكلمة..." ..... ٥٤٦
- ١٥٣) حديث أبي هريرة "لا عدوى ولا طيرة..." ..... ٥٤٩
- ١٥٤) حديث وقت صلاة المغرب ..... ٥٥١
- ١٥٥) حديث عائشة "دخل عام الفتح من كداء..." ..... ٥٥١
- ١٥٦) حديث أم سلمة "رأى في بيتها جارية في وجهها سقعة..." ..... ٥٥١
- ١٥٧) حديث ابن مغفل "بين كل أذانين صلاة..." ..... ٥٥٢
- ١٥٨) حديث صفوان "ما زال رسول الله يعطيني من غنائم حنين..." ..... ٥٥٣
- ١٥٩) حديث عائشة "أبنا أسرع بك لحوقاً..." ..... ٥٥٣
- ١٦٠) حديث جعفر بن عمرو الضمري في المسح على العمامة والخفين ..... ٥٥٥
- ١٦١) حديث المغيرة في المسح على الخفين والعمامة ..... ٥٥٦
- ١٦٢) حديث بلال في المسح على الخفين والخمار ..... ٥٥٦



- ٥٥٦ ..... (١٦٣) حديث ابن عمر "كن في الدنيا كأنك غريب..."
- ٥٥٨ ..... (١٦٤) حديث زيد بن ثابت "بينما النبي ﷺ في حائط لبني النجار..."
- ٥٥٨ ..... (١٦٥) حديث أنس "ترك قتلى بدر ثلاثاً"
- ٥٥٩ ..... (١٦٦) حديث ابن عمر "إذا تباع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار"
- ٥٦٠ ..... (١٦٧) حديث ابن مسعود في الصلاة بمزدلفة.
- ٥٦١ ..... (١٦٨) حديث أبي هريرة في القنوت
- ٥٦٢ ..... (١٦٩) حديث البراء "أفرتم عن رسول الله ﷺ يوم حنين..."
- ٥٦٣ ..... (١٧٠) حديث سعد "كان رسول الله ﷺ يعودني عام حجة الوداع..."
- ٥٦٤ ..... (١٧١) حديث ابن عمر "لا تلبسوا القميص ولا العمامة..."
- ٥٦٤ ..... (١٧٢) حديث عبدالله بن زيد في وضوء النبي ﷺ
- ٥٦٥ ..... (١٧٣) حديث سهل "كان بين مصلى رسول الله ﷺ وبين الجدار..."
- ٥٦٦ ..... (١٧٤) حديث جابر بن سمرة "شكا أهل الكوفة سعداً إلى عمر..."
- ١٧٥) حديث عاصم عن زر "أبا المنذر إن أخاك ابن مسعود يقول كذا وكذا..."
- ٥٦٧ ..... (١٧٦) حديث أبي هريرة "خرجنا مع النبي ﷺ إلى خيبر..."
- ٥٦٨ ..... (١٧٧) حديث ابن عمر في العمرة من الجعرانة
- ٥٦٩ ..... (١٧٨) حديث أبي هريرة "صلى النبي ﷺ إحدى صلاتي العشي..."
- ٥٧٠ ..... (١٧٩) حديث عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ صلى العصر فسلم في ثلاث...
- ٥٧١ ..... (١٨٠) حديث علي في النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود
- ٥٧٢ ..... (١٨١) حديث استشارة عمر للهزمزان بعد إسلامه
- ٥٧٣ ..... (١٨٢) حديث أنس "...فاستأذن علي ربي..."
- ٥٧٤ ..... (١٨٣) حديث عائشة "أن النبي ﷺ بعث رجلاً على سرية..."
- ٥٧٥ ..... (١٨٤) حديث زيد بن ثابت "لما خرج النبي ﷺ إلى أحد رجس ناس من أصحابه..."
- ٥٧٥ .....

- ١٨٥) حديث ابن عباس في حج المرأة عن أمها . ..... ٥٧٦
- ١٨٦) حديث أم سلمة "فانقضه للحيض والجنابة؟" ..... ٥٧٦
- ١٨٧) حديث عائشة في نقض الرؤوس عند الاغتسال ..... ٥٧٨
- ١٨٨) حديث جابر "كنا لا نأكل من لحوم بدننا..." ..... ٥٧٩
- ١٨٩) حديث أنس في ذهاب النبي ﷺ إلى عبدالله بن أبي . ..... ٥٨٠
- ١٩٠) حديث أبي هريرة "من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج" .. ٥٨٠
- ١٩١) حديث عائشة "كان إذا سلم لم يقعد إلا مقدار..." ..... ٥٨١
- ١٩٢) حديث سلمة بن الأكوع "بعث رسول الله ﷺ بظهره مع رباح غلام..." ٥٨٣
- ١٩٣) حديث أبي هريرة "إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً" ..... ٥٨٤
- ١٩٤) حديث رافع "كنا أكثر الأنصار حقلاً..." ..... ٥٨٤
- ١٩٥) حديث عائشة "من مات وعليه صوم صام عنه وليه" ..... ٥٩٠
- ١٩٦) حديث ابن عمر "نهي عن بيع حبل الحبله" ..... ٥٩٠
- ١٩٧) حديث عروة "خاصم الزبير رجلاً من الأنصار..." ..... ٥٩١
- ١٩٨) حديث أبي سعيد في الإفطار في السفر. .... ٥٩٢
- ١٩٩) حديث ميمونة في غسل النبي ﷺ من الجنابة ..... ٥٩٣
- ٢٠٠) حديث أم قيس بنت محصن في بول الطفل . ..... ٥٩٣
- ٢٠١) حديث أنس "كان رسول الله يصلي العصر والشمس مرتفعة حية..." .. ٥٩٣
- ٢٠٢) حديث أنس "أمر بلال أن يشفع الأذان" ..... ٥٩٤
- ٢٠٣) حديث أسماء "أفطرنا على عهد النبي ﷺ يوم غيم..." ..... ٥٩٤
- ٢٠٤) حديث ابن عباس "...فصام حتى بلغ الكديد ثم أفطر..." ..... ٥٩٤
- ٢٠٥) حديث أنس "دعا النبي ﷺ على الذين قتلوا أصحابه بيثر معونة..." .... ٥٩٦
- ٢٠٦) حديث عبد الرحمن بن عوف "إني لواقف يوم بدر في الصف..." ..... ٦٠٠
- ٢٠٧) حديث ابن عمر في الصلاة في البيت (الكعبة). .... ٦٠٤
- ٢٠٨) حديث عمر "كان لفرس للمهاجرين الأولين أربعة آلاف..." ..... ٦٠٥

- ٢٠٩) حديث أبي هريرة "وكلني رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان..." .. ٦٠٧
- ٢١٠) حديث عائشة "كان رسول الله ﷺ مضطجعاً في بيتي كاشفاً عن فخذه..." .. ٦٠٩
- ٢١١) حديث أبي موسى أن النبي ﷺ دخل حائطاً وأمرني بحفظ باب الحائط..." .. ٦١٠
- ٢١٢) حديث ابن عباس "...وكان فيمن لم يكن معه الهدي..." .. ٦١١
- ٢١٣) حديث "يجيء يوم القيامة ناس من المسلمين بذنوب..." .. ٦١٣
- ٢١٤) حديث أبي هريرة "بعث رسول الله ﷺ عشرة عيناً وأمر عليهم عاصم..." .. ٦١٤
- ٢١٥) حديث "ما يمنعك أن تكلم عثمان لأخيه الوليد..." .. ٦١٦
- ٢١٦) حديث عثمان "ما من امرئ مسلم تحضره صلاة مكتوبة فيحسن وضوءها..." .. ٦١٧
- ٢١٧) حديث أبي هريرة "الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة..." .. ٦١٧
- ٢١٨) حديث ابن عباس "بينا النبي ﷺ يحطّ إذا هو برجل قائم..." .. ٦٢١
- ٢١٩) حديث أبي رفاعه العدوي "انتهيت إلى النبي ﷺ وهو يحطّ..." .. ٦٢٢
- ٢٢٠) حديث أبي هريرة "من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب..." .. ٦٢٣
- ٢٢١) حديث أم سلمة "قتل عماراً الفقة الباغية..." .. ٦٢٥
- ٢٢٢) حديث أبي هريرة "إذا انتعل أحدكم فليبدأ باليمين..." .. ٦٢٩
- ٢٢٣) حديث عائشة "لم أعقل أبوي قط إلا وهما يدينان الدين..." .. ٦٢٩
- ٢٢٤) حديث ابن عمر "كنا في زمن النبي ﷺ لا نعدل بأبي بكر أحدًا ثم عمر..." .. ٦٢٩
- ٢٢٥) حديث عمران بن حصين "كان الله ولم يكن شيء غيره..." .. ٦٣١
- ٢٢٦) حديث أنس "بعث النبي ﷺ أقواماً من بني سليم..." .. ٦٣٤
- ٢٢٧) حديث أنس أن رجلاً كان يهجم بأمر ولد رسول الله ﷺ ... ٦٣٥
- ٢٢٨) حديث أبي الدرداء "أفيكم من يقرأ..." .. ٦٣٦

- ٢٢٩) حديث عائشة في مكتبة بريرة وعقها "الولاء لمن أعتق" ..... ٦٣٧
- ٢٣٠) حديث عمر في دعاء النبي ﷺ يوم بدر "اللهم أنجز لي ما وعدتني" ..... ٦٣٨
- ٢٣١) حديث أنس "التمس لي غلاما..." ..... ٦٣٩
- ٢٣٢) حديث أم سلمة "ما من مسلم تصيبه مصيبة..." ..... ٦٤١
- ٢٣٣) حديث عائشة أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا  
الصادقة..." ..... ٦٤١
- ٢٣٤) حديث مجاهد... فذكروا الدجال أنه مكتوب بين عينيه: كافر..." ..... ٦٤٧
- ٢٣٥) حديث أبي هريرة "نحن نازلون غدا بحيف بني كنانة..." ..... ٦٤٨
- ٢٣٦) حديث عائشة في استئذان أبي القعيس عليها ..... ٦٤٨
- ٢٣٧) حديث كعب بن مالك في قصة غزوة تبوك ..... ٦٥٠
- ٢٣٨) حديث أبي هريرة "صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته..." ..... ٦٥٢
- ٢٣٩) حديث جابر بن سمرة "يكون بعدي اثنا عشر أميرا كلهم من قريش..." ..... ٦٥٣
- ٢٤٠) حديث ابن مسعود "اللهم أعني عليهم بسنين كسني يوسف..." ..... ٦٥٣
- ٢٤١) حديث عدي بن حاتم "إنما ذاك سواد الليل وبياض النهار" ..... ٦٥٦
- ٢٤٢) حديث أنس "أنه رأى في يد النبي ﷺ خاتما من ورق..." ..... ٦٥٨
- ٢٤٣) حديث عبادة "أتابعوني على أن لا تشركوا بالله..." ..... ٦٥٩
- ٢٤٤) حديث عائشة "هاجر ناس من المسلمين إلى الحبشة وتجهز أبو بكر..." .. ٦٦٠
- ٢٤٥) حديث أبي الزبير "سألت جابرا عن ثمن الكلب والسنور..." ..... ٦٦٠
- ٢٤٦) حديث ابن عمر في الاستجمار ..... ٦٦١
- ٢٤٧) حديث أبي سعيد "كان في بني إسرائيل رجل قتل تسعة وتسعين..." .... ٦٦٢
- ٢٤٨) حديث ليلة الجن ..... ٦٦٣
- ٢٤٩) حديث أبي هريرة "لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قحطان..." .... ٦٦٩
- ٦٧٠(ت) \_ أدلة فضل الصحابة عامة قد خصصت أو مطلقة قد قيدت ..... ٦٧٠(ت)
- \_ القواعد التي استند عليها العلماء في تضعيفهم لأحاديث الصحيحين

- السابقة ..... ٦٧٩
- ٦٨٣ \_أمور لابد من التنبيه عليها .....  
- بعض الأمثلة على ما ضعفه العلماء من الطرق المروية في الصحيحين أو أحدهما : ..... ٦٨٤
- ١- حديث جابر في النهي عن الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها ..... ٦٨٥
- ٢- حديث أبي موسى "المؤمن يأكل في معي واحد..." ..... ٦٨٥
- ٣- حديث عائشة "نعم الإدام الخل" ..... ٦٨٦
- ٤- حديث أنس أن رجلاً قال للنبي ﷺ : إني أصبت حداً فأقمه عليّ... " ..... ٦٨٦
- ٥- حديث "أن الله كتب كتاباً فهو عنده أن رحمتي سبقت غضبي" ..... ٦٨٧
- ٦- حديث أبي هريرة "من نفس عن مؤمن كربة..." ..... ٦٨٧
- ٧- حديث عائشة "ويل للأعقاب من النار" ..... ٦٨٧
- ٨- حديث أبي هريرة "لا صلاة إلا بقراءة آية..." ..... ٦٨٨
- ٩- حديث "إن الله قد أوحى إلي أن تواضعوا..." ..... ٦٩١
- ١٠- حديث "ليس منا من لم يتغن بالقرآن" ..... ٦٩١
- أمثلة على توقف بعض العلماء في بعض أحاديث الصحيحين أو بعض الألفاظ المروية فيها: ..... ٦٩٤
- ١- حديث أبي أسماء الرحبي "ماء الرجل أبيض وماء المرأة أصفر" ..... ٦٩٥
- ٢- حديث علي "والذي خلق الحبة وبرأ النسمة..." ..... ٦٩٦
- ٣- حديث النزول في ثلث الليل الأول ونصفه ..... ٦٩٦
- ٤- حديث أبي بكر "علمني دعاء أدعو به في صلاتي..." ..... ٦٩٧
- ٥- حديث أبي هريرة "وكلني رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان..." ..... ٦٩٧
- ٦- حديث رافع بن خديج "اعجل أو أرتي، ما أهر الدم وذكر اسم الله فكل..." ..... ٦٩٨
- ٧- حديث أبي هريرة "من رأي في المنام فسيرا في اليقظة" ..... ٧٠٠
- ٨- حديث "من أدرك ركعة في الصلاة فقد أدرك الصلاة" ..... ٧٠١

- نصوص عن مقبل الوداعي في أن مسلما قد أورد بعض الأحاديث من أجل بيان علتها. ٧٠١
- نصان من كلام ابن تيمية على أن الإمام البخاري قد بين علل بعض الأحاديث التي رواها في صحيحه. ٧٠٤
- تتمة حول حديث "طوبى له عصفور من عصافير الجنة". ٧٠٥
- تتمة ثانية حول حديث "فأنصتوا في القراءة خلف الإمام". ٧٠٧
- جواب للألباني حول تضعيف بعض الأحاديث المروية في الصحيحين. ٧٠٨
- الرد على من قال بأنه لا ينبغي أن يقال عن حديث رواه الشيخان أو أحدهما: هذا حديث صحيح رواه البخاري أو مسلم أو كلاهما. ٧١٣
- أمثلة على أحاديث في الصحيحين أو أحدهما لا يعرفها أئمة الحشوية وقد ينسبون إليهما ما لا يوجد فيها وينفون عنها ما هو موجود فيهما. ٧١٤
- ١-حديث "مثلي ومثل الأنبياء كمثل قصر أحسن بناؤه...". ٧١٤
- ٢-حديث عبدالله بن مسعود "سمعت رجلا قرأ آية سمعت رسول الله يقرأ خلالها...". ٧١٥
- ٣-حديث جابر "قيل لعائشة: إن ناسا يتناولون أصحاب رسول الله...". ٧١٦
- ٤-حديث "من ترك ثلاث جمع فهاونا...". ٧١٦
- ٥-حديث أبي الدرداء "كنت جالسا عند النبي ﷺ إذ أقبل أبو بكر أخذ بطرف ثوبه...". ٧١٧
- ٦-حديث ابن عمر "كنا نقول ورسول الله ﷺ حي : أفضل أمة النبي ﷺ بعده أبو بكر ثم...". ٧١٧
- ٧-حديث عبد الرحمن بن عوف "إني لم أنه عن البكاء...". ٧١٨
- ٨-حديث جابر "صرع رسول الله ﷺ من فرس بالمدينة...". ٧١٨
- ٩-حديث "لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها". ٧١٩
- ١٠-حديث "خلوف لم الصائم...". ٧٢٠

- ١١- حديث سعد في الأعراي "يا رسول الله علمني كلمات أقولهن..." ٧٢٠
- ١٢- حديث جابر "من قال حين يسمع النداء..." ٧٢٢
- ١٣- حديث كان رسول الله ﷺ وأصحابه إذا علوا النيا كبروا..." ٧٢٣
- ١٤- حديث أبي هريرة "إذا قام أحدكم عن فراشه ثم رجع..." ٧٢٣
- ١٥- عدة أحاديث أخرى . ٧٢٤
- ١٦- حديث أبي هريرة "كان يقول إذا أوى لفراشه..." ٧٢٤
- ١٧- حديث أبي هريرة "إذا فرغ أحدكم من التشهد الآخر..." ٧٢٥
- ١٨- حديث آخر أخطأ فيه ابن تيمية . ٧٢٥
- ١٩- حديث "إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم..." ٧٢٥
- ٢٠- حديث "إن ملائكة الرحمن بأسطة أجنحتها على الشام" ٧٢٦
- ٢١- حديث "كان الله ولا شيء قبله" ٧٢٦
- ٢٢- حديث الصلاة على النبي ﷺ ٧٢٧
- ٢٣- حديث "لقد حكمت فيهم بحكم الله من فرق سبع سموات" ٧٢٧
- ٢٤- قول عمر أن اقتلوا كل ساحر وساحرة . ٧٢٨
- ٢٥- حديث "أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة..." ٧٢٨
- ٢٦- حديث "لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم..." ٧٢٩
- ٢٧- حديث "من أتى عرافا فسأله عن شيء فصدقه..." ٧٢٩
- ٢٨- حديث "لا يزال البلاء بالعبد حتى يمشي على الأرض وليس عليه خطيئة" ٧٢٩
- ٢٩- حديث "كل مصور في النار..." ٧٣٠
- ٣٠- حديث "خير الناس قرني ثم الذين يلوهم..." ٧٣٠
- ٣١- حديث "ويلك قطعت عنق صاحبك" ٧٣٠
- ٣٢- حديث "يتقارب الزمان وينقص العلم..." ٧٣١
- ٣٣- حديث "فينادي بصوته إن الله يأمرك أن تخرج من أمتك بعثا إلى النار..." ٧٣١
- ٣٤- حديث "كتب ربكم تبارك وتعالى على نفسه بيده قبل أن يخلق الخلق..." ٧٣٢

- ٣٥- حديث الرجل يسأل ابن عباس عن أشياء اختلفت عليه في القرآن . ..... ٧٣٢
- ٣٦- حديث عمران بن حصين "كان الله على العرش وكان قبل كل شيء" .... ٧٣٣
- ٣٧- حديث قراءة البسمة دون الجهر بما ..... ٧٣٣
- ٣٨- حديث "وكان يقرن بين النظائر من المفصل..." ..... ٧٣٣
- ٣٩- حديث "ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه..." ..... ٧٣٤
- ٤٠- حديث "من تطهر في بيته ثم مشى إلى بيت من بيوت الله..." ..... ٧٣٤
- ٤١- حديث صلاة ابن عمر خلف الحجاج ..... ٧٣٥
- ٤٢- حديث أنواع الرؤيا ..... ٧٣٦
- ٤٣- حديث "إن الدنيا خضرة حلوة..." ..... ٧٣٦
- ٤٤- حديث "لك بما سعمانة ناقة مخطومة في الجنة" ..... ٧٣٧
- ٤٥- حديث "لا تصوموا يوم الجمعة إلا ..." ..... ٧٣٧
- ٤٦- حديث "أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا ..." ..... ٧٣٨
- ٤٧- حديث عقبة بن عامر في النذر "لتمش ولتركب" ..... ٧٣٨
- ٤٨- حديث "هذا سيف الصديق ..." ..... ٧٣٩
- ٤٩- حديث "أيام التشريق أيام طعم" ..... ٧٣٩
- ٥٠- حديث "الفطرة قص الأظافر و..." ..... ٧٣٩
- بعض ما قاله الألباني في أنه لا يصح لأحد أن يترك نسبة حديث ما إلى  
الصحيحين أو أحدهما إذا كان موجودا فيهما أو في أحدهما ..... ٧٤٠
- الألباني ينكر على غيره ما يقع فيه بنفسه ..... ٧٤٢ (ت)
- ذكر مائة وخمسة وسبعين عالما ضعفوا أو قالوا بوجود بعض الأحاديث الضعيفة  
أو الموضوعة في الصحيحين أو أحدهما ..... ٧٤٥ (ت)
- من خاطب ليل حتى يحكم على العلماء ١١٢ ..... ٧٤٧
- نشر الحشوية للكتب النالفة ..... ٧٥١ (ت)
- بعض الأحاديث التي ضعفها الشيخ عبدالله الغماري ..... ٧٥٢ (ت)



- ٧٥٧ ..... -الإجماعات التي يحكيها حاطب ليل متناقضة متضاربة .
- ٧٥٨ ..... -حاطب ليل قد أقر بوجود بعض الأحاديث المتقدمة في الصحيحين.....
- أرقام الأحاديث التي ضعفها أو ضعف بعض ألفاظها أو حكى تضعيفها عن بعض العلماء السابقين بعض من ادعى حاطب ليل أنهم حكوا الإجماع على صحة ما في الصحيحين ..... ٧٥٩
- ما قاله بعض العلماء في السجزي ..... ٧٦٥
- حاطب ليل جاهل جهلاً مركباً والقوزان كذلك إن كان قد قرأ الكتاب حقاً وإلا. ٧٦٧
- جواب الألباني على من هو كحاطب ليل ..... ٧٦٩
- أرقام الأحاديث التي ضعفها الألباني ..... ٧٧٠
- حديث أسماء بنت أبي بكر "ألمأ كانت تقول كلما مرت بالحجون: صلى الله على محمد... إلخ رواه البخاري ومسلم وضعفه ابن حزم..... ٧٧١(ت)
- حديث عائشة "...وأما من أهل بالحج والعمرة فلم يخلوا إلى يوم النحر" رواه مسلم وضعفه جماعة ..... ٧٧٢(ت)
- حديث عائشة "...ومن أهل بحج فليتيم حجه" رواه مسلم وضعفه جماعة..... ٧٧٣(ت)
- فهرسة الموضوعات ..... ٧٧٥

(( تصويبات القسم الثاني من الجزء الثالث من كتاب الطوفان الجارف ))

م	ص	ص	الخطأ	الصواب
١.	٣٩٨	٢	يحيى ابن سعيد	يحيى بن سعيد
٢.	٤٤٤	١٤	ويدله عليه	ويدل عليه
٣.	٤٤٥	١٠	معتقد	معتقد
٤.	٤٤٦	١	اسطورة	أسطورة
٥.	٤٤٧	٥	اسطورة	أسطورة
٦.	٥٥٤	٢٠	أيدنا	أيدتنا
٧.	٥٩٦	٢٠	بلغوا	بلغوا
٨.	٦١٣	١٠	عون ابن عتبة	عون بن عتبة
٩.	٦١٣	١١	عبدالله بن أبي بردة	عبدالله بن أبي برد
١٠.	٦٢٠	٥ (تعليق)	امراء	أمراء
١١.	٦٢٢	٥	وهيب ابن خالد	وهيب بن خالد
١٢.	٦٢٢	٨	يا رسول رجل	يا رسول الله رجل
١٣.	٦٢٤	١٩ (تعليق)	يُرو	يُرو
١٤.	٦٨٥	١٣	معي	معي
١٥.	٧١٠	٤-٣	وجدت في السنن الأربعة	وجدت في السنن الأربعة
١٦.	٧١٠	٢ (تعليق)	وانظر ص	وانظر ص ٧٧٠-١
١٧.	٧١٢	١٩	وإنما هو (كلما جاء في نواحي الألبان)	وإنما هي
١٨.	٧٢٣	١٠	اعني	أعني
١٩.	٧٢٧	٤	كما تقدم ص ٦٣١	كما تقدم ص ٣٢
٢٠.	٧٢٩	٤	خلصا	خلصاً
٢١.	٧٣٢	١٥ و ١١	بنها	بنها
٢٢.	٧٣٢	١٦ و ١١	فويها	فويها
٢٣.	٧٣٢	١٢	ضحها	ضحها
٢٤.	٧٣٢	١٢	دحها	دحها

٢٥.	٧٣٢	١٣	أقواما	أقواما
٢٦.	٧٤٥	١٤ ( تعليق )	حمزة الكاني	حمزة الكاني
٢٧.	٧٥٢	١	سيد عبدالله	السيد عبدالله
٢٨.	٧٥٣	٧	استد	استد
٢٩.	٧٨٩	٦	معي	معي

#### فائدة

قلت في ص ٦٢٤: على أني - والله الحمد والمنة- على استعداد تام لإبدال هذا الحديث بعدة أحاديث من الأحاديث التي رواها الشيخان أو أحدهما وقد ضعفها بعض العلماء إذا ادعى حاطب ليل أو غيره من الحشوية أن ابن رجب لم يضعف من هذا الحديث وقد ذكرت ص ٧٧١-٧٧٣ عوضاً عن ذلك ثلاثة أحاديث روى واحداً منها البخاري ومسلم في "صحيحهما" وروى اثنين منها مسلم في "صحيحه" وقد ضعفها غير واحد من العلماء ولا بأس من أن أزيد هنا حديثين اثنين رواهما الإمام مسلم في "صحيحه" وقد ضعفهما بعض العلماء أيضاً وإليك هذين الحديثين:

١- حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ "أمر رجلاً أفطر في رمضان أن يعتق رقبة أو يصوم شهرين أو يطعم ستين مسكيناً" رواه مسلم برقم ٨٤ (١١١١)  
قال زكريا بن غلام قادر الباكستاني في "تنقيح الكلام في الأحاديث الضعيفة في مسائل الأحكام وبيان عللها وكلام المحدثين عليها" ص ٦٠٩ ط ١: دار ابن حزم ١٤٢٠هـ: ضعيف أخرجه مسلم ... إلى أن قال: وهذا معلول؛ فقد أخرجه مسلم مرة أخرى (٧٨٢) : على الترتيب لا على التخيير وهو الصواب، قال الدارقطني بعد أن ذكر رواية التخيير: وخالفهم أكثر عدداً -كذا في الأصل- فرووه عن الزهري بهذا الإسناد أن إفتار ذلك الرجل كان بجماع، وأن النبي ﷺ أمره أن يكفر بعق رقبة، فإن لم يجد فصيام شهرين، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً.

ثم ذكر الرواة الذين رووه عن الزهري على الترتيب وهم ثلاثون شخصاً.

ورجح الترتيب أيضاً الحافظ في "الفتح" (١٦٧/٤) والألباني في الإرواء (٩٠/٤) وقال: فهؤلاء أكثر من ثلاثين شخصاً اتفقوا على أن الرواية على الترتيب، وأن الإفطار كان بالجمع فروائتهم أرجح؛ لأنهم أكثر عدداً. اهـ

٢- حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: ... ولا تحتصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم". رواه مسلم برقم ١١٤٨ (١١٤٤).

قال زكريا بن غلام قادر الباكستاني في "تنقيح الكلام" ص ٦٠٢: ضعيف أخرجه مسلم ... إلى أن قال: وهذا إسناد معلول، قال ابن أبي حاتم في العلل (رقم/٥٦٧): سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه حسين الجعفي عن زائدة عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة (وذكر الحديث) فقالا: هذا وهم وإنما هو عن ابن سيرين عن النبي ﷺ مرسل، ليس فيه ذكر أبي هريرة، رواه أيوب وهشام وغيرهما كذا مرسل، قلت لهما: الوهم ممن هو؟ من زائدة أم من حسين؟ فقالا: ما أحلفه أن يكون الوهم من حسين. اهـ وكذا رجع الإرسال الدارقطني في العلل (٤٣، ٤٢/١٠) اهـ المراد منه .

هذا ومن الجدير بالذكر أن زكريا بن غلام قادر المذكور قد ضعف عدة روايات من أحاديث "الصحيحين" منها:-

١- حديث أبي عذرة أن النبي ﷺ علمه الأذان : الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله... إلخ وهو عند مسلم وقد تقدم ذكره. فقد قال -أعني زكريا المذكور- في "تنقيح الكلام" ص ٢٠٧: ضعيف بهذا اللفظ أخرجه مسلم في "صحيحه" ... إلخ .

٢- حديث عبدالله بن مغفل قال: قال رسول الله ﷺ : " إذا ولغ الكلب في إناء فاغسلوه سبع مرات وغفروه الثامنة في التراب " . فقد قال -أعني زكريا الباكستاني- ص ٣٦-٣٧: وهذه الرواية وإن كان إسنادها صحيحاً إلا أن رواية أبي هريرة بلفظ: (أولاهن) أصح منها، ولذا لما ذكر النسائي في "سننه" (١/١٧٧) رواية عبدالله بن مغفل، قال : خالفه أبو هريرة فقال : (إحداهن بالتراب) . وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (١/٢٧٦): ورواية : "أولاهن" أرجح من حيث الأثرية والأحفظية ومن حيث المعنى أيضاً؛ لأن ترتيب الأخيرة يقتضي الاحتيلج إلى غسلة أخرى لتنظيفه، وقد نص الشافعي في حرمة على أن الأولى أولى ، والله أعلم.

٣- حديث أم سلمة -رضي الله عنها- قالت: إني امرأة أشد ضفر رأسي أفأنقضه للحبضة والجنابة؟ قال: " لا " فقد قال -أعني زكريا الباكستاني- ص ١٨٥ من كتابه المذكور: ضعيف بهذا اللفظ أخرجه مسلم . ثم ذكر كلام ابن القيم حول تضعيف هذا الحديث وقد تقدم ذكره.

٤- حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- أن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- أنه صلى في كسوف ، قرأ ثم ركع ، ثم قرأ ثم ركع ، ثم قرأ ثم ركع ، ثم قرأ ثم ركع ، ثم سجد ، قال: والأخرى مثلها وقد تقدم فقد قال -أعني زكريا بن غلام قادر- في "تنقيح الكلام" ص ٣٨٦: " ضعيف ، أخرجه مسلم ... إلخ .

٥- حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم . فقد قال زكريا المذكور ص ٦٩٤: لا يصح أخرجه البخاري ... ومسلم ... قال سعيد بن المسيب : وهم ابن عباس في تزويج ميمونة وهو محرم . اهـ وقد تقدم ذكر كلام طائفة من العلماء على هذه الأحاديث الأربعة وإنما ذكرتها هنا من أجل ذكر كلام الباكستاني المذكور عليها والله تعالى أعلم .

